لا إله إلا الله محمد رسول الله



حزب التجديد الإسلامي

كتاب التوحيد

(أصل الإسلام وحقيقة التوحيد)



أ.د: محمد بن عبد الله المسعري

الطبعة الحادية عشرة
مزيدة ومنقحة
1433 هـ ـ 2012 م



الطبعة الحادية عشرة

مزيدة ومنقحة

1433 هـ ـ 2012 م

BM Box: TAJDEED

LONDON; WC1N 3XX

United Kingdom

Tel: +447799555552

Fax: +442087113127

****

Massari4Tajdeed@gmail.com

http://www.tajdeed.org.uk

الإهداء

إلى شهيد الإسلام، قدوة العلماء العاملين:
العالم الرباني، والإمام المجاهد سيد قطب، رفع الله درجته مع النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً:

﴿هذا بيان للناس، وهدىً، وموعظة للمتقين ۝ ولا تهنوا، ولا تحزنوا، وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين ۝ أن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم الله الذين آمنوا، ويتخذ منكم شهداء، والله لا يحب الظالمين ۝ وليمحِّص الله الذين آمنوا، ويمحق الكافرين﴾

مقدّمة كتابُ التّوحيد
(أصْلُ الإسْلام وحَقيقةُ التّوحيد)

إنَّ الْحَمْدَ للهِّ، نَحْمَده وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِره، وَنَعُوذُ باللهِّ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْده اللهُّ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُّ وَحْده لا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْده وَرَسُولُهُ، وَصَفِيُّه وخَلِيله، وخِيرَتُه مِنْ خَلْقِهِ وحَبِيبُه:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران؛ 3: 102).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأرْحَامَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، (النساء؛ 4: 1).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾، (الأحزاب؛ 33: 70 - 71).

«إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِّ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيِ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وعَلَى آله وَسَلَّمَ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ».

والصّلاةُ والسّلامُ والتبريكات التّامة الكاملة على نبيِّنا محمّد، وعلى آلِهِ الطيّبينَ الطّاهرين، وصحْبِهِ المُخلِصِينَ المجاهِدِين، وهو الأسوةُ الحسنةُ، نِعْمَ الأُسْوة، ونِعْمَ القُدْوة.

أَمّا بَعْدُ: فهذهِ رسالةٌ مختصرةٌ عنْ أصلِ الإسلامِ وحَقيقةُ التَّوْحِيد، وأدلّتِهِ منَ القُرآن الكَريم، ومِمَّا ثَبَتَ في السُّنةِ النّبويّةِ الشّريفة، سمّيْناها: «**كتابُ التّوْحيد: أصلُ الإسْلام، وحقيقةُ التّوْحيد**».

وكان الدّافعُ إلى كتابتِها أمُورٌ مِنْها:

<u>أولاً</u>: مشكلة قديمة حول تعْريف «**العبادة**» وعلاقة مفهومِها بمفهوم «**الإله**»، ترتّب عليْها الحُكم، بغير وجه حقّ، على الكثير منْ أهلِ القبلةِ بالشّرك ومفارقة الإسلام والخروج من الملة. وهو أمر كبير خطير، من الأصول والمُهمّاتِ التي تحتاجُ إلى البرهان القاطِع، والحجّةِ اليقينيّةِ البالِغة، ولا يجوزُ أن يكُونَ مِنَ الاجتهاديّاتِ أو الخِلافيّات!

<u>ثانياً</u>: اضطرابِ وعدمَ انضباطِ القسمة التقليديّة للتوحيدِ إلى: «**توحيد الربوبية**»، و«**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»، التي زلَّت بها قدم الإمام ابن تيمية، وتبعه عليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب معتقداً أنها الحق اليقين المبين.

هذا الإضطرابُ له علاقةٌ جوهريةٌ بِالمشكلةِ السابقة، فَضْلاً عن أنّهُ تقسيمٌ ضعيف، غيرُ مُقنِع ولا مُنتج، لأنّه:

(أ) تقسيمٌ غير منضبطٍ لتداخُلِ الأقسام،

(ب) غيرُ جامع لخُروج أقْسام رئيسةٍ مهمةٍ للتوحيدِ منها، كتوحيدِ «**الحاكمية**»، وتوحيدِ

«**المحبةِ والموالاةِ**»، ولا يُمكنُ إدخالُها إلا بِتكلُّفٍ واضِح، وبطريقةٍ مصطنعة.

(ج) غيرُ مانع لِدخولِ ما ليسَ مِن أصُولِ التوحيدِ فيها، كأكثر مَباحِثِ «**الصّفات**»، التي هي فَرْعٌ لتوحيدِ الطّاعةِ والاتّباع وليستْ أصْلاً ولا هِيَ قِسْمٌ مُستقِلّ مِن أقْسام التوحيد، مهْما شاغَبَ وبَالغَ أهلُ الغُلوّ، المعْرُوفينَ بِالتّفاهةِ والسّطْحيّةِ وكراهيةِ التّفْكير والعقْل، مِنْ جهلةِ المنْسُوبينَ إلى «**الدعوةِ الوهابيّة**»، المُنْتسِبينَ، زوراً وبهتاناً، إلى «**السّلفيّة**».

(د) عُرْفِيٌّ اصطِلاحيٌّ مُجرّد، وليْس بــ «**شرعيّ**»، لعدم استِقرائهِ لما جاءت بِهِ نُصوصُ الكتابِ والسُنّةِ مِنْ معاني ألفاظِ «**الإله**»، «**العبادة**»، «**الرب**»... وغيرها. بل هو على التّحْقيق تقسيمٌ خاطِيء، ومِنْ ثَمَّ، مضلِّلٌ لِمُخالفَتِهِ صراحةً لِمعاني هذهِ الألفاظِ في اللّسان العربي المُبين، لُغَةَ القُرْآن.

(هــ) غيْرُ مُطابق لِواقِع الشّرْكِ والعِبادةِ عِنْدَ البشريّةِ عامةً، وعند العربِ خاصةً، عِنْدَمَا نَزَلَ القُرآن. لأنّهُ بُنِيَ على قسمةٍ متخيّلةٍ قاصِرة، لا على استقراءٍ لواقع معقّدٍ مِنْ المُعتقداتِ المُتَدَاخِلة، الّتي تحْتاجُ إلى سَبْر وتقْسِيم، بَعْدَ اسْتِقراءٍ واسِع، معَ أنّ الكِتَابَ العَزيز قدْ أشارَ إليْها، وناقشَ جمِيع أنْواعِها، وَلوْ إجْمالاً، و ... (عالجَ) أكثرَهَا أهميةً بِتفصيلٍ تام، وكذلك ... (فعلت) السنّةُ المُطهّرة!

<u>ثالثاً</u>: ظهرتْ إشكالاتٍ عدّةٍ في هذا الزّمانِ- بعد زَوالِ آخِرَ دوْلةَ خِلافة، يُمكِنُ أن تُسمَّى إسلامِيّة، ولوْ عَلَى وجْهِ التّساهُلِ والتّنزُّل، وتَحوُّلِ الدُّنيا كلها إلى دار كُفْر- حول حقيقة التوحيدِ وأقْسامِهِ، وشُمُولهِ لِقضايا «**<u>الحاكمية</u>**»، و«**<u>الموالاة والمعاداة</u>**». هَذهِ الإشكالات تَرتّبتْ على نقاطِ الضّعْفِ والقُصُور في القسمةِ التقليديّة المذكورةِ أعْلاه، وساهَمَ فُقهاءُ السّلاطِين، ورثةِ الأحْبار والكُهّان مِنْ قتلةِ الأنبياء، قاتلهُم الله، في تضْخِيم الإشكاليّةِ وتضْليلِ العامّة، بَلْ وحتّى الخاصّة، خدمةً لأسْيادِهمْ مِنْ أئمّةِ الكُفْرِ والجَوْر، الذّينَ بَدَّلُوا الشَّرائع، وعادَوْا أولياءَ الله، وتولّوْا أعداءَ الله، وقاتلوا المُسلمينَ تحْتَ راية أعداءِ اللهِ منْ الكُفّار الحرْبيّين، وذلك لِقاءَ ثَمَن بخْس، دراهمَ معْدُودة ودُنيا فانِيَة زائِلة، فخانُوا الأمانةَ ونقضُوا المِيثاق: ﴿**وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 187).

وطواغيتُ الجزيرةِ العربيّة منْ آل سعود الذّينَ هُمْ في مُقدّمَةِ مُبَدّلي الشّرائِع، ومُتَوَلِّي الكفّارَ الحربيّين، الدّاعِمينَ لهم على المُسلمين، المُقاتِلينَ تَحْتَ رايَتِهمْ ضدّ المُسلمين، هؤلاءِ الطّواغيتِ قدْ فاقُوا جميع إخوانِهمْ من الحُكّام الطّواغِيت، الجَبابِرةِ الظّلمةِ المُتسلّطِينَ على رقابِ المُسلمين، في تمْكين الأعداءِ الكفَّار الحربيّينَ مِنْ احتلالِ جزيرةِ العرب، قاعِدةَ الإسْلام، وَحِصَار العِرَاق المُسلِم، ثُمَّ افْتِراسِهِ وغزْوِهِ مُؤخّرًا، لإبادَةِ أهلِهِ وإذْلالِهم. آلَ سعُودَ هؤُلاءِ لهُمُ الباعُ الطُّولَى، والسّابِقةُ العُظْمى، مع أذْنابِهمْ مِنَ «**المشايخ**»، في هذا التّضليل الكبير، والبُهْتان العظِيم!

وأذنابُ طواغيتِ الجزيرةِ العربيةِ منْ آل سعود مِنَ «**المشايخ**» ليسُوا مجموعةً مُبعثرةً مِنَ «**المشايخ**»، بلْ هُم في الحقيقةِ (مؤسّسةٌ دينيّةٌ) قمعيّةٌ بَغيضة، لها أجهزتِها وميزانيّاتِها، في بنية هرميّة لا تختلفُ كثيرًا عن (الكنيسة الكاثوليكية)، لذلك أسْميْناها: (الكنيسة النّجديّة). هذهِ (الكنيسةِ النّجديّةِ) لها

(مجمعُ كرادلةٍ) هُو (هيئة كبار العُلماء)، و(الحبرُ الأقْدسُ) أو (البابا) هُو طبعاً مُفتي الدّيار السُعوديّة، الذي يترأّسُ (هيئةَ كِبار العُلماء)، وهو في نفْس الوقْتِ (الرئيسُ العامُّ لإداراتِ البُحوث العلميّةِ والإفتاء والدَّعْوة والإرْشاد)، بِمَرْتَبَةٍ وراتِبٍ وأَعْطِيَاتِ (وزير).

ونظامُ حُكم آلِ سعودٍ هؤُلاء، نِظامُ شركٍ وكُفْر، بلْ هُوَ مع ذلِك، نظامٌ «**شيطانيٌّ**» مَنْتِنْ، نظامُ عصابةِ «**مافيا**» إجراميّةٍ قذِرة، لمْ تكتفِ بنهبِ أموالِ المُسْلِمين، و«**الغُلُول**» منْ بيتِ المال العام، على نَحْو لمْ يعرفْ لهُ التاريخُ مثيلاً، بل زادتْ جشعاً وسُعاراً بِتعاطِى تجارةَ المخدِّراتِ والخُمُور والدَّعَارةِ المُنظَّمة، وتهريبِ السِّلاح، و«**غَسِيل**» الأمْوال.

لِذلِك فهُمْ، أيْ: كبراء آلِ سعود، المنافقون السفلة، حِفاظاً على السلطةِ وتضْليلاً للْجماهير، يتمسّحونَ بــ«**توحيدٍ**» مزوَّر مشوّهٍ، مبْتور «**ميِّتٍ**»، لا وجُود لهُ في واقع الحياة، يدُورُ حَوْلَ «**المَوْتى**» والقباب والأشْجار والأحْجار والرِّمال والقُبور. فَهُمْ في حقيقةِ الأمْر قدْ قَتلوا «**التّوْحيدَ**» وأدخلُوهُ «**القبرَ**»، ثُمَّ جعلوا يطُوفُونَ حولَ هذا القبر يلهجُونَ بالثّناءِ على «**الميِّتِ**»، ويَهْزجُون لهُ بالتّمجيد!

فحالُهمْ إنّما هُوَ كما بيّنهُ الإمامُ ابن القيّم في «**مدارج السَّالِكين**»: [إذا جاءَ الحقُّ معارضًا فِي طريق رِيَاستِهِمْ طحنُوهُ وداسُوهُ بأرْجُلهم، فإن عَجزُوا عنْ ذلِك دفعُوهُ دفْعَ الصَّائِل، فإنْ عجزُوا عن ذلِك حبَسُوهُ في الطَّريق، وحادُوا عنْه إلى طريق أُخْرى، وهمْ مستعِدُّونَ لِدفعِهِ حَسَبَ الإمْكان، فإنْ لمْ يجدُوا بُدًّا، أعطَوْه السّكةَ والخُطبة، وعزلوهُ عن التّصرُّفِ والحُكْم والتَّنْفيذ. وإن جاءَ ناصرًا لهُمْ وكان لهُمْ، صَالُوا بِهِ وجالُوا، وأتَوْا إليه مُذْعِنين، لا لأنّهُ الحقّ، بلْ لِمُوَافقتِهِ غَرَضَهُمْ وأهوائَهُمْ: ﴿**وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ (48) وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (49) أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (50)**﴾، (النور؛ 24: 48 – 50)]، انتهى كلامُ ابن القيّم، رحِمهُ الله. فيالهُ من توصيفٍ رائِع لحالِهُمُ الخبيث!

وإنْ كنتَ في شكٍّ مِنْ ذلك، فاستمِعْ إلى تصْريحاتِ «**مشايخهم**» الخَوَنة، وتأمّلْ في مُسمَّياتِ الأحزابِ العمِيلةالمارقة ، والجماعات المُبْتَدِعَةِ الضّالةِ المُدافعةِ عنْهم: «جمعية أهل السنة والحديث»، «أنصارُ السنّة المُحمّدية»، «جُنُودُ الصّحابة»، وعليْكَ بِكُتبِهم الّتي يُوزِّعُونها مجّاناً: «طاعة الرحمن في طاعة السلطان»، «القُطبيّة، هي **الفتنة** فاعْرفُوها!»، «الحاكميّة، و**فتنةُ** التّكفير»: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي؛ أَلاَ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ**﴾، (التوبة؛ 9: 49)!!

نسألُ اللهَ العظيم أنْ ينْفعَ بهذهِ الرّسالة، وأنْ يجْعلَ أعْمَالَنا كُلُّها خالِصةً لوجْهِهِ الكريم، إنّه على كلِ شيءٍ قَدير. وصلّى اللهُ وسلّمَ وبارَكَ على عَبْدِهِ ورَسُولِهِ مُحَمّد، وعلى آلِهِ الطيّبينَ الطّاهِرين، وصَحْبِهِ المُخلصينَ المُجاهِدين، صلاةً دائمةً، وتسليمُا وتبريكاً كثيرًا الى يوْمِ الدّين، والحمدُ للهِ ربّ العالَمين.

الباب الأول: الــدنيــا والــديــن

مفهومُ «**الدين**» عِندنا ـــ معشرَ المسلمينَ ـــ يعني منهاجًا كاملاً للحياة، أي طريقةً معينةً للعيش، تقومُ على أساس عقيدةٍ كليةٍ عن الكون والإنسان والحياة، وعلاقتِها بما قبلَهَا (وهو اللهُ تبارك وتعالى)، وعلاقتِها بما بعدَها (وهو اليومُ الآخِر بما فيه من حِسابٍ وجزاء)، وليس هو فقط تنظيمٌ لعلاقةِ الإنسان بربّه أو تحديدٌ لبعض القيم الخُلُقيّة، والآدابِ الفرديةِ فحَسْب (كما هو مفهوم الحضارة الغربية الوثنية الكافرة)، بل هو تنظيمٌ شاملٌ لحياةِ الإنسان وعلاقاتِهِ كلّها:

(1) ـــ علاقةُ الإنسان بربّه: «في العقائدِ والشعائر التَّعبُّدية».

(2) ـــ علاقةُ الإنسان بنَفسِه: «في المعرفةِ والإيمان والنيةِ وأعمالِ القلب، وفي الأخلاق، والمطعوماتِ والملبوساتِ؛ بل وكذلك في التَّجمُّل والزّينة».

(3) ـــ علاقةُ الإنسان بغيرِهِ منْ بني الإنسان:

(أ) في العلاقةِ الأسريَّةِ، منْ نِكاح وقَرَاباتٍ ومَوَاريث (أي في النِّظام الاجتماعي).

(ب) وفي العلاقاتِ الخاصّةِ بين الناس، أو ما يُسمُّونه «**القانون المدني**»، أي العلاقات مع الأفراد: في العقودِ والمُعامَلات، والصّناعةِ والزّراعة، وتبادُل المنافِع الماديّةِ بالتّجارةِ والمُقاولاتِ، والمُؤسّساتِ والشركات.

(ج) وفي العلاقاتِ العامّةِ، أي العلاقةِ بينَ الحاكِم والمَحكُوم، أي العلاقاتِ الدُّستوريّة، والعلاقاتِ مع السّلطةِ العامّة: في نِظام الحُكم، أي دُستُور الدّولة، ونُظُم القضاءِ والبيِّنات، وأحْكامِ الجزاءِ والعُقوبات، وتشريعاتِ المال العامِّ منْ خَراج، وفَيْءٍ، وضرائِب، ومُكُوس، وأموالِ الملكيّةِ العامّةِ وأمْوالِ الدّولة.

(د) بلْ كذلكَ في العلاقاتِ الدّولية، أي علاقةِ الجماعاتِ والأمم والدّولِ بَعضُها ببَعْض: في أحْكام المُعاهداتِ والجهادِ والرُّسُلِ والسِّفَارَات.

(4) بَلْ وَعلاقةُ الإنْسان بِغيرِهِ مِنَ الكائِنَات:

(أ) الحيوان

(ب) النّبات

(ج) الجَمادَات

(د) العالمُ المحيطُ بوَصفِه بيئةً، أي بوَصفِهِ كلٌّ مُركّب.

أمّا (**الدُّنيا**) فهي: العالمُ الماديُّ المُحيطُ بنا، **كمَا هُوَ فِي ذَاتِه**، وفيمَا هُوَ عَليْه، أي حالُ العَالَم كمَا هُو، في حِين أنَّ (**الدِّينُ**) هُوَ مَا **يَنْبَغِي** أنْ يَكونَ حالُ العَالَم عَلَيْه.

ومِنَ المُهمّ جِدًّا أنْ نُلاحِظَ أنّهُ، وإن كانت العُلومُ الطبيعيةُ المَحْضَةُ كالفِيزياءِ والكِيمْياءِ وعِلمُ النباتِ وغيْرِها منَ العُلُوم، التي هِيَ دِراسةٌ لخواصّ العالم المَحْسُوس، بالتَّجْربَةِ والرَّصْدِ، والحِسِّ والعَقْل، وكذلِكَ

تَطْبِيقاتِهَا، فِي الهَنْدسةِ والزِّراعَةِ والطِّبِّ، منْ أمُور(**الدّنْيَا**)، وكذلك المَهارَاتِ والحِرفِ والفُنُونِ المُتعلِّقةِ بها، مثلُ المِلاحةِ والحِدادةِ والعِمارةِ ونحْوِها، وكذلك كيفيَّةِ إنْشاءِ الثروةِ وتنْمِيتهَا بالرَّعْي والصَّيْدِ والزّراعَةِ والصِّناعةِ والتِّجارة، والعِلمُ المُتعلِّق بِتداوُلِ المالِ والنُّقودِ وطبيعةِ الأسْواق، أيْ ما يُسمَّى: (عِلمُ الاقْتِصادِ) منْ أُمُورِ «**الدُّنيَا**»، إلاَّ أنَّ الأسبَابِ الشَّرْعيَّةِ لِكسبِ المال، والحُدُودِ الشَّرْعيَّةِ لِصرْفه، وكذلك كيْفيَّةَ توْزيع الثَّرْوةِ في المُجْتمع أيْ ما يُسمَّى: (**النِّظامُ الاقتِصادي**) لا تُعتبرُ منْ أمور (**الدُّنيا**)، بلْ هيَ من أمُورِ (**الدّين**)، لأنَّهَا تَرتبطُ حتْماً بوجهةِ النَّظرِ في الحياة، أيْ بِالعقيدةِ الكُلِّيةِ عنْ الكَونِ والإنْسانِ والحياة، وعلاقتها بما قبلها، وبما بعدها. وقد أنزل الله، سبحانهُ وتعالى، فيها أحكامًا شرعيّةً واجبةَ التّطبيق، لازمةَ الاتِّباع، وسوْف يُحاسِبُ عليها يومَ القِيامة، ثم يترتَّبُ على ذلك إمَّا السعادةُ الأبديَّةُ بِرضوانِ اللهِ والنَّعيمُ المُقيم، أو الشَّقاوةُ الدائِمةُ بِسخطِ اللهِ والعذابُ الأليم.

❄ **فصل: الثقافة، والحضارة، والمدنية:**

من هذه المقدمات آنفة الذكر نعلم أن «**المدنية**» (**Urbanisation**) التي هي مجموع المظاهر المادية للنشاط الإنساني وهي تشمل:

ــــ **العلوم التجريبية والرصدية:** كالفيزياء، وعلم النبات، وعلم طبقات الأرض (الجيولوجيا)، والفلك، ونحوه.

ــــ **وما بني عليها من علوم تطبيقية:** كالهندسة الكهربائية، والزراعة، والتعدين، والطب،

ــــ **وما ارتبط بها من مهارات وحرف وفنون:** كالملاحة، والنجارة والحدادة، والعمارة، وتشغيل ما نشأ منها من آلات ومعدات وطرق ومنشآت ومنتجات زراعية،

من ذلك نعلم، أن «**المدنية**»، **بهذا التعريف المنضبط**، من حيث الأصل والمبدأ، عالمية، وعامة غير متحيزة، لا علاقة لها من حيث المبدأ بوجهة النظر في الحياة، وهي كذلك متماثلة عند جميع الأمم بغض النظر عن معتقداتها وثقافاتها. لذلك يجوز للمسلم أن يأخذها من أي مكان وأن يطبقها كيف يشاء، ما لم تتعارض مع نص شرعي خاص، كل ذلك مع الحذر الدائم والانتباه المستمر لاحتمال تَلَوُّثَاتِها الحضاريّة وتَحَيُّزَاتِها العَقَديّة.

كما أن هناك «**مدنيّة خاصة**» ترتبط وتتأثر بوجهة النّظر في الحياة، فهذه خاصّة بكل أمة أو شعب ولا يجوز للمسلمين أخذها أو الاقتباس منها من غيرهم، وذلك مثل بعض، بعض وليس كل، فنون الرقص، والتصوير والنحت، والتّمثيل، والمسرح ونحوها، وكذلك بعض الحرف مثل البغاء ــــ والعياذ بالله ــــ وكذلك بعض أنشطة الرياضة البدنية والترفيه والتسلية: كمصارعة الثيران، والتحريش بين الديوك ونحوه، لأنها وإن كانت من باب العلوم التطبيقية والفنون والحرف، إلا أنه لا تمكن ممارستها إلا بالمصادمة لبعض الأحكام الشرعية.

أما «**الحضارة**»، **(Civilisation):** فهي طريقة الحياة، أو هي مجموع المعتقدات والمفاهيم والأخلاق والمقاييس عن الحياة وما يرتبط بها من «**ثقافة**» (**Culture**).

نعم: كثيراً ما نجد هذه الألفاظ تستخدم على نحو يتداخل مع بعضه البعض فتستخدم لفظة «**الحضارة**» بمعنى لفظة «**المدنية**»، أو يتم خلط المفهومين، فتكون النّتيجة اختلاط المفاهيم وتداخُلها، وتشويش على صفاء التصور العقدي، وتعسّر اتخاذ موقف فقهي سليم، لذلك يجب الحرص على دقة المفاهيم، وانطباق الألفاظ على معنى المفهوم، وعدم السّماح بتشابكها واضطرابها، وإلا كانت العواقب العقدية والفكرية، ومن ثَمَّ العملية بعد ذلك، وخيمة.

نعم: لفظة «**الحضارة**» قريبة المعنى في الأصل اللغوي من لفظة «**المدنية**»، إلا أن لفظة «**الحضارة**» أقرب إلى التعبير عن الطراز المعين للعيش من لفظة «**المدنية**»، لأن «**الحضارة**»، التي هي المعيشة المستقرة في الحضر وممارسة الزراعة والصناعة، تستخدم عادة بإزاء «**البداوة**»، التي هي حياة التنقل وتتبّع المطر والكلأ وممارسة الرعي والصيد، فهما نمطان للحياة مختلفان، وطرازان في العيش متباينان، في حين أن «**المدينة**» تستخدم عادة بإزاء «**القرية**»، وكل ذلك عيش مستقر في مكان واحد، إلا أن الأحوال والآلات والوسائل المدنية تختلف فقط في الدرجة.

وكذلك فإن لفظة «**الحضارة**» قد استُعملت، في اللغة العربية، للمعاني المتعلقة بالأفكار، لذلك كانت أقرب في استعمالها في المفاهيم، كما جاء في «**القاموس**»: [حَضُر (بضم الضاد) كنَدُس: الرجل ذو البيان والفقه]، وقال في «**اللسان**»: [رجل حَضْر (بتسكين الضاد) ذو بيان]، فلفظة «**الحضارة**» أقرب وأنسب وأكثر ملائمة في الاستعمال لمجموعة المفاهيم من لفظة «**المدنية**»، ولفظة «**المدنية**» أقرب في الاستعمال للأشكال المادية.

والمهم هو مراعاة الفرق الجوهري بين محتوى المفهومين، أما الاصطلاحات فلا ينبغي أن تكون فيها كبير مشاحة، وإن كانت الدقة، في اختيار الألفاظ ومطابقتها أو مقاربتها للمقصود، مهمة ومطلوبة.

و«**الثقافة**»: هي مجموع العلوم والمعارف والمهارات التي كانت عقيدة تلك الحضارة سببًا في دراستها ونشأتها، أو هي المعارف التي تؤثّر في العقل وحُكمِه «**القيميّ**» على الأشياء، كالتّشريع، والاقتصاد، والتّاريخ، واللّغة، وما شاكلها.

هذه «**الحضارة**»، وتلك «**الثقافة**»، التي هي جزء منها، هي، بالضرورة، متحيزة وخاصة، ترتبط عند كل أُمّة وشعب بالأساس العقائدي الذي تؤمن به تلك الأمّة، إذا كانت تلك الحضارة مُنبثقةً عن عقيدة كلّية عن الكون والإنسان والحياة، كما هو الحال في الحضارة الإسلامية والحضارة اللّيبرالية الرأسمالية، فتكون من ثم «**حضارة دينيّة**»، أو «**حضارة أيديولوجيّة**»، أو «**حضارة عقائديّة**». و«**الحضارة**» ترتبط دوماً بخصوصيات ذلك الشعب وتلك الأمة الناشئة عبر التّطور التاريخي والتّفاعل مع أحداث الزّمن، حتى بالنسبة للحضارات التي لا تنبثق عن أساس عقائدي، فتكون حينئذ «**حضارة وضعية**»، كحضارة اليونان وبابل والأشوريّين والصّين، وأوروبا قبل عدة قرون من الزمن، أي قبل أن تنتصر الحضارة الليبرالية الرأسمالية وتهيمن على الحياة في أوروبا وأمريكا.

نعم: لا شك أن اليونان وبابل والآشوريّين قديماً، وأمريكا وأوروبا قبل عدة قرون، كان لهم أديان كالوثنية والنصرانية والبوذية والكونفوشية، إلا أنّها أديان روحيّة أخلاقيّة محضة، ليس فيها مفاهيم وقناعات ومقاييس وتشريعات لكافة شؤون الحياة، فلا تصلح إذاً لأن تنبثق عنها حضارة، ولكن يتواضع الناس على مفاهيم وتشريعات خاصة بهم، لتنظيم شؤون الحياة الدنيا، فهذه المفاهيم والقناعات والمقاييس الوضعية هي التي تشكل حضارتهم، مع كونها ليست منبثقة عن دينهم. فالقوم لهم حضارة ليست دينية، وإن كانوا هم يؤمنون بدين معين، لكن حضارتهم لم تنبثق عن دينهم، بل هي «**حضارة وضعية**».

وفي العصر الحديث تشترك شعوب وأمم كثيرة، كاليابانيون والهندوس والسيخ والأمريكان والفرنسيّون في حضارة واحدة، هي الحضارة الليبرالية الرأسمالية الغربية، مع تعدد واختلاف أديانهم.

لذلك كان للإسلام حضارته الخاصّة «**الحضارة الإسلامية**» المشتملة على ثقافته المتميزة، ألا وهي «**الثقافة الإسلامية**» الشاملة لعلوم اللغة العربية، وعلوم الدّين الإسلامي بشتّى فروعها، التي ملأت الدنيا نورًا وعلماً وهدىً، وهي أكمل وأكثر ثقافات الدّنيا كتباً وتصنيفاً.

أما ما يتشدّق به الغربيون ويسمّونه «**الحضارة الإنسانية**» فهو اسم **مزوّر** لحضارتهم هم، وهي حضارة كافرة، تقوم في أساسها وجوهرها على الوثنية الإغريقية الرومانية، مع لمسات ـــ لمسات تلطيفية ليس إلا ـــ من النصرانية البولصية المحرَّفة الضّالة، التي انحرفت بعد عدة قرون من نشأتها، فأصبحت صليبية مقيتة حاقدة، واليهودية العنصرية الملعونة، يهودية الأحبار والكهان الفاسقين، قتلة الأنبياء. وهي حضارة غربية محلية محضة، لا علاقة لها بعقائد وأفكار ومفاهيم وقناعات وعادات بقية شعوب العالم، مهما شغَّب دعاة «**العولمة**» وجادلوا.

وقد اختار القوم هذا الاسم الذي يوحي بالإنسانية والعالمية، لتغرير شعوب الدنيا، وبالأخص المسلمين، لإخراجهم بهذه الطّريقة الخبيثة الماكرة من دينهم، ذلك لأن اعتِناق هذه الحضارة الغربية، المسماة بـ «**الإنسانية**»، زوراً وبهتاناً، والعيش وِفْقَها يعني، لا محالة، الردّة عن الإسلام، والخروج إلى الكفر والضلال، المفضي إلى الشقاوة الأبدية، واللعنة السرمدية في نار جهنم، والعياذ بالله تعالى.

كما أن هذا الاسم مؤشّر قويّ على عنصريّة الغرب وغطرسته، ونظرته المتعالية إلى بقيّة بني الإنسان: فما جاء من الغرب فهو، بزعمهم، «**إنساني**» و«**عالمي**»، وما كان من غيرهم من الأمم والشّعوب فهو محلي أو إقليمي، فهو من ثَمَّ محدود متخلف، همجي بربري، لا يستحق أن يسمَّى إنسانياً، وهو، في أحسن الأحوال، محدود محلي لا يمكن أن يكون عالمياً!

من الإيضاح السابق يتبيّن أن أمور الدّين ليست هي الشّعائر التعبّدية المحضة، أو العقائد الغيبية، أو الأخلاق والآداب الجميلة فحسب، كما هو في المفهوم الغربي، بل كل أفعال الإنسان الاختيارية هي محلّ الحكم الشرعي سواء:

(أ) قصد بها محض التعبّد والتقرّب إلى الله، أي تحقيق قصد أو قيمة «**تعبّديّة**» أو «**نسكية**»: (الشّعائر

التعبّدية المحضة مثل الصّلاة، والذّكر، والدّعاء).
(ب) أو قصد بها تحقيق قيمة «**خُلُقيّة**»: (الأخلاق، مثل: الصّدق والأمانة والكرم، وحتى الرفق بالحيوان).
(ج) أو قصد بها تحقيق قيمة «**إنسانيّة**»: (مثل إغاثة الملهوف، وإنقاذ الغريق، بغض النّظر عن لونه، ودينه، وقوميّته، وجنسه)
(د) أو أراد بها الإنسان كسبًا «**معنويًّا**» أو «**أدبيًّا**»: (كالحصول على المجد، والفِخار، والثناء).
(هـ) أو أراد تحصيل منفعة، أو قيمة «**ماديّة**»: (كالنّقود، بالتّجارة، ونحوها).

كل هذه الأنواع من الأفعال الإنسانيّة الاختياريّة هي محلّ الحكم الشّرعي، **والالتزام بالحكم الشّرعي هو الجانب الرّوحي التعبّدي فيها**، فإذا أدرك الإنسان أنه متعبَّد لله في جميع أحواله، والتزم الحكم الشّرعي في جميع أعماله، أصبح روحانيًّا عابدًا، مستحقًّا على هذا الجانب الرّوحي التعبّدي من الله المثوبة والثناء؛ والتعبّد هنا يعني: القبول، والتّسليم، والرّضا، والطّاعة لأمر الله، الناشئة من تعظيم الله ومحبّته، المُنبنية على اعتقاد راسخ، ويقين جازم، وإيمان مطلق بأنّ الله هو الإله الواحد الأحد، واجب الوجود الأول القديم، الأزلي بغير ابتداء، الباقي الأبدي، الآخر من غير انتهاء، الحي القيُّوم، فعَّال لما يريد، يخلق ما يشاء ويختار، لا يسأل عمّا يفعل، ويحكم ما يريد، لا معقب لحكمه، وهو سريع الحساب.

هذه هي «**الروحانيّة**» الحقّة، فهي أمر يتعلّق بـ«**الوعي**»، و«**الإدراك**». ولا علاقة لذلك بالرّوح «**المفارِقة**»، أو بكون الإنسان مركّب من «**مادّة**»، و«**روح**»، بغض النّظر عن صحّة ذلك أو بطلانه، فهذا موضوع مستقلّ عن ذاك تماماً.

أما ما قاله بعض العلماء: **(إن العادات تنقلب إلى عبادات إذا صلحت النيّة)**. فهذا كلام ليس بدقيق، لأن **العادات**، أو بلفظ أدقّ: **المباحات**، لا تنقلب إلى مستحبات أو واجبات، ولكن وجود «**وعي**» معين أو «**نية**» معينة، هو الذي قد يستحقّ عليه الإنسان المثوبة، بل وربّما العقوبة، لا على ذات الفعل، من حيث هو فعل مجرّد، الذي هو مباح كما كان، لا ثواب لفاعله أو عقاب عليه، من حيث هو فعل مجرّد، وسنتكلّم عن هذا بالتفصيل، ونشبعه بحثاً في فصل مستقلّ آت، إن شاء الله تعالى.

❄ فصل: ماهيّة الفرق بين (الدّين) و(الدّنيا):

وما ذكرناه آنفا له واقع يدرك بالحسّ والعقل، ومن استقراء نصوص الوحي، أي النّصوص الشّرعيّة، أي نصوص القرآن والسنّة، لا غير، إذ هي وحدها النّصوص الشّرعيّة، وهي وحدها الوحي المنزّل، كما سنبرهن عليه قريباً، إن شاء الله. وقد كان ذلك وايم الله كافياً شافياً، ولكن الله، تباركت أسماؤه وتقدّست صفاته، نصّ على بعض ذلك في كتابه العزيز، كما ألهم نبيّه المعصوم سيّدي أبا القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العدناني العربي، النبي الرسول الأمّي، خاتم النبيّين، وإمام المرسلين، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بزيادة بيان مباشر صريح، يغني عن أكثر الاستقراء، وجمع النّصوص، فمن ذلك:

❋ ما أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص123/ح24964) بإسناد غاية في الصّحة عن أمّ المؤمنين عائشة، زوج رسول الله، وأنس بن مالك، خادم رسول الله، حيث قال: [حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ؛ وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ، صلّى الله عليه وسلّم، سَمِعَ أَصْوَاتاً فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الأَصْوَاتُ؟!»؛ قَالُوا: (النَّخْلُ يُؤَبِّرُونَهُ يَا رَسُولَ اللهِ). فَقَالَ «لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا لَصَلُحَ». فَلَمْ يُؤَبِّرُوا عَامَئِذٍ فَصَارَ شِيصاً فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «**إِذَا كَانَ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنَكُمْ بِهِ وَإِذَا كَانَ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**»]؛ كما أخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص826/ح2471)، وأبو يعلى في مسنده (ج6/ص199/ح3480)، (ج6/ص238/ح3531)، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وابن حبّان من طريق أبي يعلى في صحيحه (ج1/ص202/ح22)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم). وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في موضع آخر من مسنده (ج3/ص152/ح12566) بلفظ: [حدثنا عبد الصّمد حدّثنا حمّاد عن ثابت عن أنس قال: سمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أصواتا فقال: «ما هذا؟» قالوا: (يلقحون النخل)، فقال: «لو تركوه فلم يلقحوه لصلح»، فتركوه فلم يلقحوه فخرج شيصا فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «ما لكم؟!»، قالوا: (تركوه لما قلت!)، فقال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: «**إذا كانَ شيْءٌ مِن أَمرِ دُنياكُمْ فَأنتُمْ أعلَمُ بِه، فإذا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَ**»].

– وأخرجه مسلم، (ج4/ص1836/ح2363)، بإسناد صحيح بمعناه، ولكن باختصار سيّئ مخلّ، قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، وهو اللّفظ المُشوه المبتور، الذي يتداوله الناس، في أكثر الأحيان، للأسف الشّديد. وأخرجه كذلك الدارقطني مرّة أخرى بنحو لفظ مسلم، وأخرجه كذلك البزّار في مُسنده، وهو عند الإمام أبي محمّد علي بن حزم في «**الإحكام في أصول الأحكام**» من طريق البزّار، وجاء حديث أنس عند البزّار بلفظ: «**أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم، وأما آخرتكم فإليّ**»، وهذا كأنّه رواية بالمعنى، تصرّف أحد الرواة فاستبدل لفظة: (**دينكم**)، بلفظة: (**آخرتكم**)؛ وأخرجه غيرهم، فتجده مثلاً في (فوائد تمام) (1082/83/3).

❋ وجاء في «**مسندِ الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج5/ص298/ح22599)، بإسناد صحيح كذلك: [حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ إِنْ لاَ تُدْرِكُوا الْمَاءَ غَدًا تَعْطَشُوا»، وَانْطَلَقَ سَرَعَانُ النَّاسِ يُرِيدُونَ الْمَاءَ، وَلَزِمْتُ رَسُولَ اللهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَمَالَتْ بِرَسُولِ اللهِ، صلّى الله عليه وسلّم، رَاحِلَتُهُ، فَنَعَسَ رَسُولُ اللهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَدَعَمْتُهُ فَأَدْعَمَ، ثُمَّ مَالَ فَدَعَمْتُهُ فَأَدْعَمَ، ثُمَّ مَالَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَنْجَفِلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَدَعَمْتُهُ فَانْتَبَهُ، فَقَالَ: «مَنِ الرَّجُلُ؟» قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةَ، قَالَ: «مُذْ كَمْ كَانَ مَسِيرُكَ؟» قُلْتُ: مُنْذُ اللَّيْلَةِ، قَالَ: «حَفِظَكَ اللهُ كَمَا حَفِظْتَ رَسُولَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ عَرَّسْنَا»، فَمَالَ إِلَى شَجَرَةٍ فَنَزَلَ، فَقَالَ: «انْظُرْ هَلْ تَرَى أَحَدًا؟» قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ، هَذَانِ رَاكِبَانِ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةً، فَقَالَ: «احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلاَتَنَا»، فَنِمْنَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلاَّ حَرُّ الشَّمْسِ، فَانْتَبَهْنَا، فَرَكِبَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَسَارَ وَسِرْنَا هُنَيْهَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالَ: «أَمَعَكُمْ مَاءٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ مَعِي مِيضَأَةٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «ائْتِ بِهَا»،

فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: «مَسُّوا مِنْهَا، مَسُّوا مِنْهَا»، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ وَبَقِيَتْ جَرْعَةٌ، فَقَالَ: «ازْدَهِرْ بِهَا يَا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ»، ثُمَّ أَذَّنَ بِلاَلٌ، وَصَلَّوُا الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ صَلَّوُا الْفَجْرَ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْنَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: فَرَّطْنَا فِي صَلاَتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (**مَا تَقُولُونَ؟ إِنْ كَانَ أَمْرَ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَإِنْ كَانَ أَمْرَ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ**)، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَرَّطْنَا فِي صَلاَتِنَا، فَقَالَ: (**لاَ تَفْرِيطَ فِي النَّوْمِ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَصَلُّوهَا، وَمِنَ الْغَدِ وَقْتَهَا**)، ثُمَّ قَالَ: «ظُنُّوا بِالْقَوْمِ»، قَالُوا: إِنَّكَ قُلْتَ بِالأَمْسِ: إِنْ لاَ تُدْرِكُوا الْمَاءَ غَدًا تَعْطَشُوا، فَالنَّاسُ بِالْمَاءِ، فَقَالَ: «أَصْبَحَ النَّاسُ وَقَدْ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ»، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، بِالْمَاءِ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، لَمْ يَكُنْ لِيَسْبِقَكُمْ إِلَى الْمَاءِ وَيُخَلِّفَكُمْ، وَإِنْ يُطِعِ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا، قَالَهَا ثَلاَثًا، فَلَمَّا اشْتَدَّتِ الظَّهِيرَةُ رَفَعَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكْنَا عَطَشًا، تَقَطَّعَتِ الأَعْنَاقُ، فَقَالَ: «لاَ هُلْكَ عَلَيْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا قَتَادَةَ، ائْتِ بِالْمِيضَأَةِ»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: «احْلِلْ لِي غُمَرِي»، يَعْنِي قَدَحَهُ، فَحَلَلْتُهُ، فَأَتَيْتُهُ بِهِ، فَجَعَلَ يَصُبُّ فِيهِ وَيَسْقِي النَّاسَ، فَازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَحْسِنُوا الْمَلأَ، فَكُلُّكُمْ سَيَصْدُرُ عَنْ رِيٍّ»، فَشَرِبَ الْقَوْمُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَصَبَّ لِي، فَقَالَ: «اشْرَبْ يَا أَبَا قَتَادَةَ»، قَالَ: قُلْتُ: اشْرَبْ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِنَّ سَاقِيَ الْقَوْمِ آخِرُهُمْ»، فَشَرِبْتُ وَشَرِبَ بَعْدِي، وَبَقِيَ فِي الْمِيضَأَةِ نَحْوٌ مِمَّا كَانَ فِيهَا، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَلاَثُمِئَةٍ.

قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَسَمِعَنِي عِمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ وَأَنَا أُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَقَالَ: مَنِ الرَّجُلُ؟ قُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَبَاحٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: الْقَوْمُ أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِمْ، انْظُرْ كَيْفَ تُحَدِّثُ، فَإِنِّي أَحَدُ السَّبْعَةِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمَّا فَرَغْتُ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ أَحَدًا يَحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرِي.

قَالَ حَمَّادٌ: وَحدَّثنا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم،..، بِمِثْلِهِ، وَزَادَ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، إِذَا عَرَّسَ وَعَلَيْهِ لَيْلٌ تَوَسَّدَ يَمِينَهُ، وَإِذَا عَرَّسَ الصُّبْحَ، وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى، وَأَقَامَ سَاعِده)].

– **وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل،** (ج5/ص299/ح22600)**:** [حدثنا إبراهيم بن الحجاج، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بمثله].

– **وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل،** (ج5/ص300/ح22601)**:** [حدثنا إبراهيم (هو إبراهيم بن الحجاج السّلمي)، حدثنا حمّاد: حدثنا حميد، عن بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي، صلّى الله عليه وسلّم، بمثله].

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير حماد بن سلمة)، قلت: حماد بن سلمة بن دينار ثقة مأمون، من أئمة المسلمين، وقد عابوا على الإمام البخاري – بحقّ – أنه لم يخرّج له، وأخرج لكثيرين ممن هم دونه في المرتبة بمراحل؛ وكذلك لم يخرّج البخاري شيئاً لعبد الله بن رباح، وهو ثقة إجماعاً؛ فهذه كلها أسانيد غاية في الصحّة، تقوم بها الحجّة القاطعة.

وإليك معانى بعض الكلمات الغريبة التي وردت في الحديث: - ابْهَارَّ: انتصف؛ يَنْجَفِلُ: ينقلب ويسقط؛ دعم: أسند وأقام ميله من النوم؛ الرّواء: رووا من الماء؛ غُمَرِي: الغُمر: هو الوعاء أو القدح الصغير؛ الملأ: الخُلُق والعِشرة: تَهَوَّرَ الليل: ذهب أكثره؛ عَرَّسنا: من التَّعْريس، وهو نزول المسافر آخر الليل؛ مِيضَأة، بكسر الميم، وبعد الضّاد همزةٌ، يمد ويقصر: هي الإناء الذي يُتوضَّأُ به؛ ازْدَهِرْ بها، أي: احتفظ بها، واجعلها في بالِك، والدال فيه منقلبة عن تاء الافتعال؛ ظُنُّوا القوم: أمر من الظن، أي: خَمِّنُوا في حالهم.

* وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص472/ح681) بإسناد في غاية الصّحّة، من غير طريق حماد بن سلمة: [وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِى ابْنَ الْمُغِيرَةِ - حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِى قَتَادَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ «إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيَّتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ وَتَأْتُونَ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا». فَانْطَلَقَ النَّاسُ لاَ يَلْوِى أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ]؛ فساق الحديث بنحوه، إلا أنه لم يأت بجملة: **(إِنْ كَانَ أَمْرَ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَإِنْ كَانَ أَمْرَ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ)**، أو ما يقوم مقامها. وهو بعينه عند ابن الجعد في مسنده (ج1/ص451/ح3075).

وللحديث، مطولاً ومختصراً، متابعات وشواهد كثيرة، من طرق صحاح وحسان. أخرجه ابن خزيمة في «**صحيحه**»، (ج1/ص214/ح410)، باختصار يسير؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج1/ص119/ح437)؛ والطّحاوي في شرح معاني الآثار (ج1/ص401/ح0)؛ والدارقطني في سننه، (ج1/ص386/ح13)، باختصار شديد مقتصراً على قوله، صلى الله عليه وسلم: «**إن كان أمر دنياكم فشأنكم وإن كان أمر دينكم فإلي**»؛ فقلنا: (يا رسول الله فرطنا في صلاتنا!)، فقال: «لا تفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة، فإذا كان ذلك فصلّوها، ومن الغد لوقتها». وقد ذكرنا هذا الحديث الجليل الجميل، وكل حديث رسول الله جليل جميل، بطوله لما فيه من الحِكَم، والأحكام، ودلائل النّبوّة المحمّدية الباهرة.

* وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص1836/ح2362): [حدّثنا عبد الله بن الرومي اليمامي وعبّاس بن عبد العظيم العنبري وأحمد بن جعفر المعقري قالوا: حدثنا النّضر بن محمّد، حدّثنا عكرمة وهو بن عمّار، حدّثنا أبو النّجاشي، حدثني رافع بن خديج قال: قدم نبيّ الله، صلّى الله عليه وسلّم، المدينة وهم يُؤَبرون النخل (يقولون يلقحون النخل)، فقال: (ما تصنعون؟!)، قالوا: (كنا نصنعه)، قال: (لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً!)، فتركوه فنفضت أو فنقصت، قال فذكروا ذلك له فقال: (**إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنّما أنا بشر**)، قال عكرمة: أو نحو هذا؛ قال المعقري: (فنفضت) ولم يشك]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج1/ص202/ح23)، بلفظ: (**إنما أنا بشر إذا حدّثتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم فإنّما أنا بشر**)؛ ثم عقّب قائلاً: (أبو النجاشي مولى رافع اسمه عطاء بن صهيب). وهو عند الطّبراني في معجمه الكبير (ج4/ص281/ح4424) بمثل لفظ ابن حبّان. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده

حسن)، والحديث صحيح، قطعاً ولا ريب، تقوم به الحجة القاطعة، كما سنحرّره في الملحق، إن شاء الله تعالى!

❋ كما أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص1835/ح2361): [حدثنا قتيبة بن سعيد الثّقفي وأبو كامل الجحدري (وتقاربا في اللفظ، وهذا حديث قتيبة) قالا: حدثنا أبو عوانة عن سماك عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: مررت مع رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، بقوم على رؤوس النّخل فقال: (ما يصنع هؤلاء؟!)، فقالوا: (يلقحونه: يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح)، فقال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: (**ما أظنّ يغني ذلك شيئا!**)، قال: (فأخبروا بذلك فتركوه) فأخبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بذلك فقال: (**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه؛ فإني إنما ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظّن، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئا فخذوا به فإنّي لن اكذب على الله عزّ وجل**)]؛ وهذا حديث صحيح، كما هو مفصّل في الملحق.

وهو عند الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص162/ح1395)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص31/ح230)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج1/ص166/ح207)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص13/ح639). وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص163/ح1399)، بلفظ: (**إنّما هو ظنٌّ ظننتُه: إن كان يُغنى شيئا فاصنعوا، فإنّما أنا بشر مثلكم، والظنّ يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم: ﴿قال الله عزّ وجلّ﴾ فلن أكذب على الله**)؛ وهو بنحو هذا عند ابن ماجه في سننه (ج2/ص825/ح2470)؛ والطّحاوي في شرح معاني الآثار (ج3/ص48/ح0).

وقد زادنا طلحة بن عبيد الله، رضي الله عنه، هنا فائدة جميلة في غاية الأهمّية: ألا وهي أن النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، المعصوم بعصمة الله، إنّما استخدم صيغة الظّن في كلامه، فلم يكن عند أولئك الذين تركوا ما يعلمون بيقين لظنّ مجرّد من عذر، **لأن اليقين لا يزول بالظّن**، حتى ولو كان ظنًّا من رسول الله الخاتم، لأن الوحي إنّما يأتي بالعلم اليقيني والحقّ الثّابت من عند الله، فإذا تلفّظ النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بما يفيد أنه يظنّ شيئاً، فهذا قطعاً من عند نفسه، بموجب الطبّيعة البشريّة، فلا يكون حجّة، لأن الظّن لا يغني من الحقِّ شيئاً، لأنّه يخطئ ويصيب، بخلاف الحقّ، الذي هو صوابٌ أبداً.

❋ وجاء عن جابر بن عبد الله حديث يصلح للاستئناس في موضوعنا هذا، على ضعف روايته، أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص307/ح1030): [حدّثنا أحمد قال: حدّثنا عياش بن الوليد الرقام قال: حدّثنا محمّد بن نفيل قال: حدّثنا مجالد بن سعيد عن الشّعبي عن جابر قال: أبصر رسول الله الناس يلقحون النخل فقال: ما للناس؟ قال: يلقحون يا رسول الله، قال: لا لقاح (أو) ما أرى اللقاح بشيء، قال: فتركوا اللّقاح فجاء تمر الناس شيصا، فقال رسول الله: (**ما أنا بزرّاع، ولا صاحب نخل، لَقِّحُوا!**)]

والأحاديث الصحاح أعلاه فيها شهادة ستّة من الصّحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، هم: عائشة، وأنس،

ورافع بن خديج، وأبي قتادة، وعمران بن حصين، وطلحة بن عبيد الله، جاءت من أربع طرق صحاح، مستقلّة كل الاستقلال، في واقعتين متباينتين، إن لم تكن وقائع متباينة، بينهما زمن طويل، يحيل العقل تواطؤ الرواة على اختراعها، أو الكذب، أو الوهم فيها، وتقوم بها الحجّة اليقينيّة القاطعة، على أنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، قال: «**إذا كان شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئا من أمر دينكم فإلي**»، أو «**أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم، وأما آخرتكم فإليّ**» أو: «**إنّما أنا بشر: إذا حدّثتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم، فإنّما أنا بشر!**».

أما الرواية التي تقول: «إذا كان شيئا من أمر دنياكم فأنتم أعلم به»، فيشبه أن تكون رواية بالمعنى للحديث الأول، لأن أكثر الطّرق وأقواها للحديث الأول جاءت باللّفظ الأوّل، وهو مطابق للفظ الحديث الثاني، وليس الحديث الثالث عنهما ببعيد، لأنّ قوله: «**وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!**»، هكذا بالشرط: «**وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم**»، بدون جواب لهذا الشرط، وهو محذوف تقديره ضرورة: «**فإنّما أنا بشر مثلكم، لست أكثر علماً به منكم، فلا أتدخّل فيه، ولا أتكلّم عنه: فشأنكم به!**»، أو نحو ذلك، أو قريباً من ذلك.

وقد بالغ بعض الرواة في رواية الحديث بالمعنى واختصاره، كما وقع في رواية مسلم: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، فذهب كثير من المعاني والأحكام المتضمّنة في اللّفظ الكامل الصّحيح، ولعل في ذلك عبرة وزجراً عن رواية الأحاديث بالمعنى، وتأكيد على ضرورة الالتزام الصارم باللّفظ النّبوي الشّريف المعصوم وأنّ ذلك يقتضي تتبّع الطّرق وتقصّي الرّوايات!

قوله، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام: «**إذا كان شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئا من أمر دينكم فإليَّ**» أحال <u>**كل شؤون «الدّنيا»**</u> إلى الناس، وجعلها شأناً من شؤونهم: دراسة، واطلاعاً، وتجريباً، وتطبيقاً؛ أيْ من ناحية العلم النّظري المكتسب، بما فطر الله النّاس عليه من الحسّ والتّجربة والعقل، ومن التّطبيق العملي في المهارات، والحرف والمهن والصّناعات، والإجراءات والوسائل والأساليب: <u>**كلّ ذلك مباح للنّاس، حلال لهم، يفعلون ما شاؤوا منه، متى شاءوا، بالكيفية التّي يشاءون**</u>.

وهو، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، لم يبعث زارعاً ولا طبيباً، ولا صانعاً أو مهندساً، وليس هو من أهل الحرف، إلا أنّه رعى الغنم على قراريط لأهل مكّة في صغره، ثم أعال أهله ببعض التّجارة، لا غير.

ولزيادة الإيضاح نتأمّل مثال (<u>**تلقيح النّخل**</u>): فالبحث هنا في علاقة التّلقيح بصلاح الثّمرة ووفرة المحصول، هذا كلّه وما هو من نوعه من شؤون «**الدّنيا**»، وليس البحث في عمليّة التّلقيح من ناحية الحكم «**الشّرعي**»، هل هي: واجبة أو مستحبّة أو مباحة أو مكروهة أو محرّمة؟ أو الحكم «**الأخلاقي**»: هل هو حسن أو قبيح، فهذه كلها من «**الدّين**»، وكذلك كون التّلقيح شرطاً أو مانعاً من وجوب الزّكاة في التّمر، هذا ونحوه من شؤون «**الدّين**».

والكلام هنا عن «**الدّنيا**» في مقابلة «**الدّين**»، وليس عن «**الدّنيا**» أي هذه الدّار التي فيها الحياة الأولى، في

مقابلة «**الآخرة**»، أيْ دار الحياة الثانية الأخيرة، فهذا موضوع آخر، يختلف عن هذا تماماً، ولا علاقة له به، لأن الدّين والتّديّن يكون كلّه في هذه الدّار، ثم يترتّب عليه ضرورة حساب وجزاء في الدّارين: الأولى والآخرة!

والمقصود بـ«**الدّنيا**» هنا في مقابلة «**الدّين**»: **العالم المحسوس، كما هو في ذاته وصفاته**، من حيث هو موجود له صفات وخواصّ معيّنة، ولمركبّاته وأعيانه علاقات تنظّمها قوانين معيّنة، وما فيه من أعيان وصفات وقوى وخواصّ، وما يتعلّق بذلك كلّه من علوم ومعارف، وما يترتّب على ذلك من مهارات إنسانيّة، وحرف ومهن وصناعات، وما ينشأ من ذلك كلّه من مصنوعات أو خدمات.

هذا هو تعريف «**الدّنيا**» الصّحيح المنضبط، كما هو ظاهر من النّظرة الفاحصة المدقّقة لواقع النّخل، وانقسامها إلى ذكر وأنثى، والحاجة إلى تلقيح الأنثى من الذّكر، وقيام النّاس بذلك بطريقة منظّمة لضمان التّلقيح الصّحيح الكامل، وجودة الإنتاج، وارتفاع كميّته، فلا يعتمدون فيها على الرّياح والحشرات التي تفعل ذلك في الحالة الفطريّة الأصلية.

أما «**الدّين**» فهو **الطريقة المعيّنة للعيش**، أي **نظام الحياة**، أي **الشّريعة العامّة المتّبعة**، حقاً كان ذلك أو باطلاً؛ أي **الدّنيا أو العالم، كما ينبغي أن يكون**، وليس هو فقط مجرّد مجموعة العقائد الغيبيّة، والشّعائر التعبّديّة، والأخلاق والآداب الجميلة، كما هو المفهوم الغربي الكافر للدّين، الذي يسمّونه عندهم، على سبيل المثال، بالإنجليزية: (**religion**)، بل هو يشمل تنظيم كافّة العلاقات، كما أسلفنا أعلاه.

فأمّا لغةً فلفظة (**الدّين**) مصدر، والفعل هو: دان يَدين دِيناً ودِيَانة. وهو اسم لكل ما يعبد به الله، والملّة، والسيرة، والعادة، والشّأن، والحساب، والمُلك، والسلطان، والحكم، والقضاء، والتدبير؛ و(دان): أي خضع وذلّ وأطاع؛ و(دان بكذا): أي اتّخذه ديناً، وتعبّد به؛ و(دان فلانٌ فلاناً): أي حاسبه وجازاه، أو دبّر أمره وساسه.

* جاء في «**النِّهاية في غريب الأثر**»، (ج2، ص148/رقم1216): [(**دين**): في أسماء الله تعالى (**الدَّيَّان**) قيل هو القهَّارُ، وقيل هو الحاكُم والقاضي، وهو فَعَّالٌ من دانَ النّاسَ أي قَهَرَهم على الطّاعةِ، يقال: دِنْتُهم فدانوا أي قَهَرتُهم فأطاعُوا. ومنه شِعْر الأعشى الحِرْمازي يُخاطبُ النبيَّ، صلّى الله عليه وسلّم: يا سَيِّدَ النّاسِ ودَيَّانَ العَرَبْ.

ومنه الحديث: «كان عليٌّ دَيَّان هذه الأمةِ»، ومنه حديث أبي طالب قال له، صلّى الله عليه وسلّم: «أريدُ من قُرَيْشٍ كلمةً تَدينُ لهم بها العربُ»، أي: تُطِيعُهم وتَخْضَع لهم.

ومنه الحديث: «الكَيِّسُ من دانَ نفْسَه، وعَمِل لِماَ بعد المَوتِ»، أي: (أذَلّها واستَعْبَدَها)، وقيل: (حاسَبَها)]، انتهى. قلت: الصحيح أن (**الدَّيَّان**) هو الحاكُم والقاضي.

* وجاء فيه، أي في «**النِّهاية في غريب الأثر**»، أيضاً: [قال الخَطَّابي: (قد أجْمَعَ عُلماءُ المسلمين على أنّ

الخَوارِجَ على ضَلالَتِهم فرقةٌ من فِرق المُسلمين وأجازُوا مُناكَحَتهم وأكْلَ ذَبَائحهم وقَبولَ شَهادَتهم، وسُئل عَنهُم علي بن أبي طالب فقيل: أكُفَّارُ هُم؟! قال: منَ الكُفْر فَرُّوا؛ قيل: أفَمُنَافِقُونَ هُمْ؟ قال: إنَّ المُنَافِقينَ لا يذكُرُونَ الله إلا قليلاً وهؤُلاء يذكُرون الله بُكْرَةً وأصِيلاً؛ فقيل: ما هُمْ؟ قال: قومٌ اصابَتْهُم فِتنَةٌ فَعُموا وصَمُّوا). قال الخطَّابي: (فمْعنى قوله، صلّى الله عليه وسلّم، يَمرُقُون من الدِّينِ... أرادَ بالدِّين الطَّاعةَ أي أنهم يَخْرجون من طَاعَةِ الإمَام المُفْتَرَضِ الطاَّعَة ويَنْسَلِخُون منها، والله أعلم). وفي حديث سَلمانَ: «إن الله لَيَدينُ للجَمَّاء من ذَاتِ القَرْنِ»، أي يَقْتَصُّ ويَجْزي والدِّينُ الجَزَاءُ]، انتهى.

وكون لفظة «**الدّين**» تعني شرعاً: الطريقة المعيّنة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشّريعة العامّة المتّبعة، وليس فقط مجموعة العقائد الغيبيّة، والشّعائر التّعبديّة، والأخلاق والآداب الجميلة، فذلك لما لا يعدّ ولا يحصى من الأدلّة اليقينيّة، المعلومة من الدّين بالضّرورة، ومنها التالية، على سبيل المثال والتقريب من الأذهان فقط، وإلاّ فالحصر متعذّر:

* أن النّبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، بعد واقعة التّأبير في أول العهد المدني، قد نصّ على اختصاص نفسه الشّريفة بشؤون الدّين، وأحال شؤون الدّنيا كلّها إلى النّاس، وأكّد ذلك مرّة أخرى فيما بعد. وقد ثبت بالتّواتر، وعلم بالضّرورة من التّاريخ، كما هو معترف به من كلّ مسلم وكافر، أنّه أمر ونهى وأخبر وتدخّل فيما لا يحصى من أمور المعاملات، والعقوبات، والأحكام السلطانيّة، والعلاقات الدّوليّة، والحرب والسّلم، والأمن والخوف، وغير ذلك ممّا يخرج، يقيناً، ويزيد كثيراً، عن نطاق العقائد الغيبيّة، والشّعائر التعبّديّة، والأخلاق والآداب الجميلة، فظهر بذلك قطعاً أنها من «**الدّين**».

* فرض تعالى عقوبة الجلد للزّناة، وأوجب شهادة طائفة من المؤمنين للتّنفيذ، ثم عقّب قائلاً: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾، (النّور؛ 24: 2)، وهو نصّ قاطع على أنّ تحريم الزّنا، والعقوبة الدّنيويّة عليه بحدّ ثابت لا يقبل العفو، ولا يجوز التّساهل فيه من باب الرّأفة والرّحمة، ونصاب الشّهادة عليه، وحضور طائفة للتّنفيذ، كلّ ذلك من «**الدّين**»، دين الله.

* المكيدة التي دبّرها، سبحانه وتعالى، ليوسف لتمكينه من احتجاز أخيه، وذلك بتطبيق عقوبة السّرقة المنصوص عليها في شريعة يعقوب، ألا وهي استرقاق السّارق، بدلاً من العقوبة المنصوص عليها في شريعة الملك، ثم عقّب، جلّ وعزّ: ﴿**فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاء أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاء أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّن نَّشَاء وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾، (يوسف؛ 12: 76)، ومعلوم ضرورة أنّ الكلام هنا ليس في العقائد الغيبيّة، والشّعائر التعبّدية، ولا هو في الأخلاق والآداب الجميلة، وإنما هو في جريمة السّرقة وعقوبتها، وفق شريعة يعقوب، أم وفق شريعة الملك، التّي هي «**دين**» الملك، بنصّ القرآن، أي شريعته ونظامه، وليس معتقده الغيبي، ولا شعائره التعبّدية، أو آدابه وأخلاقه التي يرى حسنها أو قبحها، إذ أنّ الكلام ليس في هذا، ولا علاقة له بهذا.

* جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل بإسناد صحيح (ج5/ص251/ح22214): [حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ حَبِيبٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِى أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم، قَالَ «لَيُنْتَقَضَنَّ عُرَى الإِسْلاَمِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا؛ **وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضاً الْحُكْمُ وَآخِرُهُنَّ الصَّلاَةُ**»]؛ وأخرجه ابن حبّان في صحيحه (ج15/ص111/ح6715)، وقال الشّيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده قويّ)، وهو كما قال، إسناد قويّ صحيح تقوم به الحجّة. وهو بنحوه في «**المستدرك على الصّحيحين**»، (ج4/ص104/ح7022)، وعقّب الإمام الحاكم قائلاً: (والإسناد كله صحيح ولم يخرجّاه). وقد أخرجه الإمام الطبراني في كلٍّ من «**المعجم الكبير**»، (ج8/ص98/ح7486)، و«**مسند الشّاميين**»، (ج2/ص411/ح1602)؛ وهو في «**شعب الإيمان**» للبيهقي (11/261/5045)، و(16/72/7265)؛ وفي «**معرفة الصّحابة**» لأبي نعيم الأصبهاني (11/47/3427)؛ وغيرها.

فهذا نصّ صريح على أنّ (**الحكم**) من الإسلام، أي من (**الدّين**)، كـ(**الصّلاة**) تماماً، سواءً بسواء.

ومادّة (**ح ك م**)، كما سيأتي بيانه مفصّلاً عند الكلام عن الحاكمية، يستخدمه القرآن في المعاني التّالية:

(1) وضع الأمور في مواضعها، وهي **(الحِكْمة)**، وفاعل ذلك **(حكيم)**.

(2) لفظة (**أَحْكَم**) بمعنى إتقان الصّنعة، وبلوغ الفعل إلى غايته، وهو **(الإحكام)**، وفاعل ذلك **(مُحْكِم)**، بمعنى مُتْقِن.

(3) الحكم على أفعال النّاس يوم القيامة، وتصفية نزاعاتهم بصفة نهائيّة أبديّة. وهذا إنما هو لله وحده، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة.

(4) الفتيا وإبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحّته، أي الحكم على القضايا الدينيّة والحسية والعقلية والجمالية والأخلاقية، وغيرها. فنحن (**نحكم**) ببطلان التّناسخ، وبطلان التّثليث، وقُبْحُ الكذِب عقلاً، وحرمته شرعاً، إلا في أحوال قليلة منصوص عليها،... إلخ. ومنه قوله، جلّ وعلا: ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ؟!(**35**) مَا لَكُمْ كَيْفَ **تَحْكُمُونَ** ؟!(**36**)﴾ (القلم: 68: 35-36).

(5) فضّ النّزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. أي القضاء، وهو إحدى سلطات الدّولة الرّئيسية (السّلطة التّشريعيّة، والسلطة التّنفيذيّة، والسّلطة القضائيّة). ويُسمّى القاضي أيضاً **(حاكماً)**، وما يتلفظ به: **(حُكْماً)**.

(6) رعاية الشؤون والإدارة والتنفيذ، أي السّلطة التّنفيذيّة في الدّولة، ويسمّى القائم بذلك: **(حاكماً)**، كما قد يُسمّى **(والياً)**، أو **(وليّ أمر)**، أو **(سلطاناً)**، أو حتى **(ملكاً)**. وقد شاع في العصور المتأخرّة استخدام لفظ (**حكومة**) لِقِمَّةِ السّلطة التّنفيذيّة، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدّولة.

(7) التّشريع، وسنُّ الدّساتير والقوانين والأنظمة واللّوائح، أي ما تقوم به السّلطة التّشريعيّة في الدّولة، بل ويندرج تحت هذا حتّى وضع مبادئ الأخلاق والسلوك والآداب، والأعراف الاجتماعيّة، لأنه في حقيقته تشريع، وتحديد للقيم. وإن كانت السّلطات الدّنيويّة في الدّول والحكومات لا تمارس هذا عادة، وإنما قد

يمارسه الناس بمجموعهم بوصفهم مجتمعاً، أي جماعة تقوم بين أفرادها علاقات دائميّة.
والمعاني الأربعة الأخيرة، وهي: الفتيا في الأمور الشرعيّة، والقضاء، والتّنفيذ، والتّشريع، هي التي يجب حمل النّصوص الشّرعية عليها كلها، إلا إذا وردت قرينةٌ مخصِّصة.
وقد تستخدم لفظة (**الدّين**) أضيق من ذلك لتعني فقط الحكم والقضاء:
❁ كما جاء عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود في مصنف عبد الرزّاق (14664/147/8) بإسناد جيّد: [أخبرنا عبد الرزّاق عن عاصم عن زرّ بن حبيش قال: قال ابن مسعود: السّحت: الرّشوة في (**الدّين**)؛ قال سفيان: يعني في (**الحكم**)]
❁ وهو أيضاً في أخبار القضاة (38/1 وما بعدها): [أَخْبَرَنِي إسحاق بْن حسن؛ قال: حَدَّثَنَا أَبُو حذيفة؛ قال: حَدَّثَنَا سُفْيَان، عَن عاصم، عَن زرّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: (السُّحْت): الرشا في (**الدين**)]

فهذا الذي أسلفناه هو المعنى الشّرعي الأول، والأهمّ، للفظة «**الدّين**»: الذي هو الطّريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشّريعة العامّة المتّبعة، شاملاً الحكم والقضاء بالضّرورة. فالإسلام دين، وهو الدّين الحقّ الذي لا يقبل الله في الآخرة سواه، و«**العلمانيّة**»، أو بلفظ أدقّ: «**الدنيويّة**»، دين، وهي دين باطل، وكذلك الديموقراطيّة الليبراليّة الغربيّة، دين آخر من أديان الباطل والكفر، والاشتراكيّة الماديّة دين ثالث من أديان الكفر والضّلالة.
أما المعنى الثّاني الذي استخدمت فيه لفظة «**الدّين**» شرعاً، وهو كذلك لغةً، فهو: الحساب والجزاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾، أي يوم الحساب والجزاء، وقوله تعالى حكاية لكلام الكفار: ﴿**أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَدِينُونَ؟!**﴾، (الصافات؛ 37: 53)، أي أئنّا لمحاسبون مجزيّون؟!
واختصاص الوحي بـ «**الدّين**»، لا يعني بحال من الأحوال أن الوحي لا يأتي في شيء من شؤون الدّنيا قطّ، بل هو قد يأتي في البعض، أو الكثير منها، فـ﴿**اللهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾، (**الرعد؛ 13: 41**)؛ وهو ﴿**يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ، مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، (القصص؛ 28 : 68)؛ **وهو**: ﴿**فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾، (هود؛ 11 : 107)، (البروج؛ 85 : 16)؛ وهو ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾، (**الأنبياء؛ 21 : 23**): فقد علَّمَ نوحاً، بالوحي، صناعة السفينة، وهو أمر «**دنيويّ**» محض، وعلّم داود صناعة الدّروع وألبسة الحرب، وعلّم سليمان منطق الطّير، ونفراً من الأنبياء بعض الطّب والمعالجات، وكل ذلك من شؤون الدّنيا يقيناً، جاء بعضه على وجه العادة والمنّة والنّعمة، والآخر على وجه المعجزة أو الكرامة لأنبيائه، والكرامة لأوليائه.
كما أخبر تعالى عن أشياء كثيرة من واقع هذا الكون المحسوس، فمن ذلك تعليم وإرشاد، ومنه معجزات لأنبيائه، وبراهين على صدقهم وتبليغهم عنه، ومنه غير ذلك. غير أن وظيفة «**الوحي**» الأساسيّة تبقى شؤون «**الدّين**»، أي الإخبار عن الله بمراده، وأمره ونهيه، وخبره عن نفسه المقدّسة، وغيبه، وعن اليوم الآخر.

❄ **فصل: <u>الإسلام عقيدة ينبثق عنها نظام:</u>**

فالدّين الإسلامي إذاً: <u>ليس فقط عقيدة روحيّة، يقوم عليها نظام أخلاقيّ فحسب</u>، وترتبط بها شعائر تعبديّة، أي ليس (**ديناً**) بالمفهوم الغربي (**religion**)، ولكنه بالإضافة إلى ذلك «**مبدأ**» أي: **<u>عقيدة ينبثق عنها نظام</u>**، وهو ما يسمَّى في الإنجليزية: (**Ideology**).

والعقيدة الإسلاميّة عقيدة عقليّة، لأنها تقوم على العقل، أي على مبدأ «**العلة الكافية**» الذي يلزم بإيجاد تفسير لوجود هذا الكون: لِمَ هو موجود أصلاً؟! ولا يقبل أن يتحرّك خطوة إلى الأمام إلاّ بعد حسم هذه القضيّة الأولى، التي هي عنده: أولى القضايا، وقضية القضايا، وسترى في هذا الكتاب، ولو بشكل مجمل صدق مقولتنا: أن العقيدة الإسلاميّة عقيدة عقليّة، وأنها هي وحدها العقيدة الصّحيحة.

والعقيدة الإسلاميّة كذلك <u>عقيدة روحيّة</u> لأنها تقوم:

أولاً: على التّصديق الجازم، واليقين الرّاسخ، بوجود الله، تبارك وتعالي، وأنّ له هو فقط «**الخلق والأمر**»، أي أنه خلق الكون ولم يعتزل أو يتقاعد، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيراً، ولكنّه يأمر وينهى، ويرسل الرّسل، وينزّل الكتب، ويسنّ الشّرائع، ﴿**<u>يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ</u> مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، (القصص؛ 28 : 68)؛ وذلك خلافاً، وبالمناقضة التّامة، للمذاهب الماديّة والإلحاديّة.

وثانياً: على وجوب إدراك الصّلة بالله، ووجوب الإقرار بها ظاهراً وباطناً، وحتميّة التّسليم لموجبها تسليماً تاماً مُطلَقاً بدون قيد أو شرط، وجعلها أساس جميع العلاقات، وكافة النّظم والتّشريعات، وذلك خلافاً، وبالمناقضة التّامة، للمذاهب العلمانية، والدّنيوية، واللّيبرالية، واللاّ-أدرية.

والعقيدة الإسلاميّة هي كذلك <u>عقيدة سياسيّة</u>، لأنّ نظامها يشمل كافّة تشريعات الحياة، بما في ذلك علاقات الحاكم بالمحكوم، ورعاية الشّؤون العامّة، وعلاقة الأمّة والجماعة والدّولة بغيرها من الأمم والجماعات والدّول في العالم.

وفي مقابل ذلك فإن «**الاشتراكيّة الماديّة**»، «**مبدأ**»، أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «**دين**» بالمعنى الموضح أعلاه. والعقيدة الأساسيّة التي تقوم عليها الاشتراكيّة هي «**الماديّة**»، وخصوصاً «**الماديّة الجدليّة**». و«**الماديّة**»، بشتّى مذاهبها التفصيليّة، ليست عقيدة عقليّة، وإن زعمت ذلك، لأنّها تقوم على «**التّسليم**» بأزليّة المادّة بخصائصها الأساسيّة، أي أن المادّة «**واجبة الوجود**»، «**أزليّة**»، «**قديمة**»، من غير تقديم برهان على ذلك، إلا الادعاء المحض والزعم المجرد. وغاية ما لدى المادّيين هو محاولة التّشكيك والطّعن في البراهين القاطعة المثبتة لوجود الله. وهذه العقيدة هي بداهة عقيدة ماديّة، ومن المحال أن تكون عقيدة روحيّة، لأنّها تنكر وجود أي شيء وراء المادّة، فهي من ثَمَّ تنكر من باب أولى وجود الله.

والعلمانيّة الليبراليّة الرأسماليّة هي الآن، بعد نضجها وتمام تطوّرها، قد أصبحت أيضاً «**مبدأ**» أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «**دين**» بالمعنى الموضّح أعلاه. وعقيدتها الأساسيّة هي «**الحلّ الوسط**»،

الذي كان في الأصل حلاً وسطاً **عمليًّا** لإنهاء الصّراع الرّهيب الذي دار بين رجال الدّين والكنيسة من جانب، والملوك ورجالات الدّولة والمفكّرين من جانب آخر، ثمّ تمّ تطويره على أيدي الفلاسفة والمفكّرين حتى أصبح «**فكرة**» تزعم أن **«وجود الله» ليس قضيّة برهانيّه**. فالإنسان هو إذاً الذي يضع، بالضّرورة، نظامه بنفسه لنفسه، ولا بدّ ضرورة من إطلاق جميع الحريّات حتى يتمكّن الإنسان من ذلك على أحسن صورة.

فالعلمانية في أوّل نشأتها مجرّد «**حل وسط**»، أي مجموعة من الإجراءات والاتّفاقات لا تَرَابُط بينها لحلّ مشكلة الصّراع، وليست هذه هي صفة المبدأ، وإنما أصبحت مبدأً بعد ذلك بزمن طويل. والعقيدة العلمانيّة، حتى بعد تمام تطويرها، ليست عقيدة عقليّة، لأنه من المحال أن يكون الله، جلّ جلاله، موجوداً ومعدوماً في آن واحد، ومن المحال أن تكون هذه المسألة الأساسيّة ليست برهانيّه، والتهرّب من البرهان ليس برهاناً، والتّشكيك في البرهان أيضاً ليس برهاناً. ولمّا كان وجود الله ليس مأخوذاً في الاعتبار ها هنا، فمن المحال أن تكون العقيدة العلمانيّة عقيدة روحيّة.

لذلك فنحن نؤكد ها هنا مرة أخرى أهمية التّمييز بين:

(1) ما هو من «**الدّين**»: أي من «**أمور الدّين**»، أي الشّريعة العامّة، ومتعلّقاتها من «**الحضارة**» و«**الثقافة**»، و«**المدنيّة الخاصة**»، فهذه لا يجوز أن يأخذها المسلم من غير المسلمين أصلاً، ولا يجوز أن تنبني إلا على نصوص الوحي.

(2) وما هو من «**الدّنيا**»، أي من «**أمور الدّنيا**»، أي العالم المحسوس، وخواصّه وقوانينه، وما يتعلق به من «**مدنيّة عامّة**»، من علوم وحِرَف ومِهَن ومهارات، وكذلك وسائل وأساليب لتنظيم المباحات، كالنُّظم الإجرائيّة، واللّوائح الإداريّة التّنظيميّة، فهذه يجوز تبنّيها، والاستفادة منها، من غير خوف أو حرج.

غير أن الهجمة الغربية الشّرسة على العالم الإسلامي في هذا العصر، ووقوع أكثر بلاد المسلمين تحت الاستعمار الغربي الكافر المباشر، وبقائها جميعها تحت الاستعمار الخفي، غير المباشر، حتى هذه اللّحظة، أحدث عند بعض المسلمين ردّة فعل متشنّجة منعتهم من الاستفادة من عناصر المدنيّة العامّة، أو تعلّم العلوم والمعارف الهندسيّة، أو اقتباس النّظم والإجراءات الإداريّة.

وردود الأفعال المتشنّجة هذه تنبي، في الغالب، عن «**روح الهزيمة**» التي تفرض على صاحبها مواقع الدّفاع وردود الأفعال السلبيّة، بدلاً من عقليّة الهجوم وأخذ المبادرة والإقدام على الفعاليّات البنّاءة الإيجابيّة.

هذا الشعور بالهزيمة، وعقليّة الحصار والـ«**غيتو**»، (**Getto**)، هو الّذي دفع بالكثير من النّاشطين والقياديّين الإسلاميّين إلى مواقف متشنّجة، وأقوال شنيعة مخبولة، تشبه أحياناً أقوال «**المهووسين**»، و«**المُوَسوسين**»، بل و«**نزلاء مستشفيات الأمراض العقليّة**» في بعض الأحيان؛ ودفع بالبعض الآخر إلى العزلة والتّقوقع واليأس من الدّنيا والنّاس، والدّعاء بسرعة مجيء «**المهديّ المنتظر**»، (عجَّل الله

فرجه!!).

ونحن نؤكّد ها هنا للجميع أنّ النّظر إلى أحوال الشّعوب الأخرى، والاستفادة من تجاربها، واقتباس الجيّد الناضج من وسائلها وأساليبها ليس هو فقط مما يقتضيه العقل السّليم: أن يستفيد الإنسان من الثّمرة المتاحة، والنّتائج الجاهزة، فيوجّه جهده إلى الإبداع في الاختراع وفي إنشاء الجديد، بدلاً من إعادة اختراع ما اخترعه الآخرون، واجترار تجاربهم، أي «**إعادة اختراع العجلة**»، كما يقولون.

بل إنّه أيضاً ما جاءت به هذه الشّريعة المباركة الخاتمة التي نزلت من عند ذي الجلالة الإلاهيّة، إلى محمّد خاتم أنبياء البشريّة:

❋ كما هو في «**الموطّأ**»، (ج2/ص607/ح1269)، حيث أخرج الإمام مالك: [عن محمّد بن عبد الرّحمن بن نوفل أنّه قال: أخبرني عروة ابن الزّبير عن عائشة أم المؤمنين عن جُدَامَة بنت وهب الأسديّة أنّها أخبرتها أنّها سمعت رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، يقول: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ؛ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلاَ يَضُرُّ أَوْلاَدَهُمْ!**»، قال مالك: «**الْغِيلَةِ**» أن يمس الرجل امرأته وهي تُرضع]. هذا إسناد صحيح، بل هو غاية في الصّحة والجلالة. والحديث صحيح ثابت، لا علّة فيه، وقد أخرجه الإمام مسلم، (ج2/ص1067/ح1442)، وأيضاً من طرق صحاح كثيرة أخرى، وكذلك كلّ من الأئمة التّرمذي، والنّسائي، وأبو داود، وأحمد من طرق كثيرة كعادته الحميدة، والدّارمي وغيرهم.

ونسارع فنقول: لسنا ها هنا بصدد مناقشة مستفيضة لــ«**همّ الأنبياء**»، هل هو معصوم موافق للحقّ، أم أنّه يأتي وفق الطبّيعة البشريّة، فقد يكون همًّا بحقّ، وقد يكون همًّا بباطل، وحينئذ يصرّف الله النّبي عن أي فعل أو قول أو إقرار يترتّب على هذا الهمّ الباطل. لسنا بصدد المناقشة التّفصيلية لذلك، ونحيل إلى بحثنا المسمَّى: «**همّ الأنبياء**»، حيث أقمنا البرهان القاطع على أن: (**همّ الأنبياء ليس معصوماً**)، ومن ثمّ ليس بحجّة تشريعيّة، أي أنّه يأتي وفق الطبّيعة البشريّة، تماما كـ(**الظّن**)، فقد يكون همًّا بحق، وقد يكون همًّا بباطل، فإذا كان بباطل صرف الله النبيّ عن أي **فعل أو قول أو إقرار** يترتّب على هذا الهمّ الباطل. هذا الصّرف يكون من الله بالكيفيّة الّتي يريدها الله، جلّ جلاله، وسمى مقامه: ذهاب الهمّ فقط وعدم انعقاد الإرادة والعزيمة، أو وحي مانع من إنفاذ الهمّ، أو بإلهام حكم بديل، أو بما شاء الله العزيز الحكيم.

وفي هذه الواقعة المذكورة أعلاه: عصم الله، جلّ جلاله، نبيَّه من النّهي عن الغيلة، التي «**همَّ**» بالنّهي عنها خشية الضّرر للولد، وصرف (**همَّه**) بإلهامه سنّة جديدة: النظر في أحوال الشعوب الأخرى والاستفادة من تجربتها التي تفيد في هذه الجزئية أنّ ممارسة شعوب بأكملها للغيلة من غير ظهور ضرر لأولادها بالرّغم من تطاول الأزمنة، وتعاقب العصور.

ولما كان، عليه وعلى آله الصّلاة والسلام، إنما **همّ** بالنّهي عن الغيلة **حماية لصحّة الولد، ومنعاً للضّرر عن النّشأ**، وهو أمر يدرك بالحسّ والعقل مباشرة، جاز النّظر إلى تجارب الشّعوب، لا فرق بين مؤمن وكافر، ووثنيّ وكتابيّ، ومن باب أولى يجوز النّظر إلى نتائج البحث العلميّ والطبّي الموثوقة المؤكّدة لحسم المسألة، وهو ما ألهم الله نبيّه به، فللّه الحمد والمنّة، لا إله إلا هو عليه نتوكّل، وبه نستعين.

ولم يكتف هو، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، بالنّظر، بل وجّه غيره إلى نفس الفعل، أي إلى النّظر في تجارب الأمم والشعوب، وإلى نتائج البحث العلمي والطبّي الموثوقة المؤكّدة، كما جاء:
* في «**صحيح مسلم**»، (ج2/ص1068/ح1443): [حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ – وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ – قَالاَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِده سَعْدَ بْنَ أَبِى وَقَّاصٍ، أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ: (إِنِّي أَعْزِلُ عَنِ امْرَأَتِي؟!). فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم: «**لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟**». فَقَالَ الرَّجُلُ: (أُشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا (أَوْ عَلَى أَوْلاَدِهَا)). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلّى الله عليه وسلّم: «**لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ!**». وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: «**إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلاَ: مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلاَ الرُّومَ!**»]؛ وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد**»،(ج5/ص203/ح21818)؛ وأخرجه الإمام الطّبراني في «**المعجم الأوسط**»، (ج1/ص65/ح182)؛ وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج7/ص465/ح15463)؛ وغيرها بأسانيدهم، وكلّها صحاح، بمثل حديث زهير بن حرب عند مسلم.

قلت: تأمَّل قوله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «**إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلاَ: مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلاَ الرُّومَ!**» فهو متضمّن لما قلناه آنفاً، إلاّ أنّه ها هنا في مقام تعليم السّائل، فثبت قولنا بلا شبهة، والحمد لله رب العالمين.

* وهذا أيضاً ما كان عليه الخلفاء الراشدون المهديّون عليه، بمحضر من الصّحابة وإجماعهم، حيث اقتبسوا كل الفنون العسكريّة التي كانت في عصرهم، وفنون الريّ والصّرف في العراق، وكذلك اللّوائح والتّراتيب الإداريّة المتعلّقة بالوسائل والأساليب. بل إنّهم لم يروا بأساً بإبقاء أكثر الدّواوين بغير اللّغة العربيّة، وإنّما عرِّبت الدّواوين بكاملها في عهد الدّولة الأمويّة.
ونحن بهذه المناسبة ننصح أنفسنا وإخواننا الدّعاة إلى الله في هذا العصر الأغبر، أن يتجاوزوا ردود الأفعال هذه لأنّها تدفع الإنسان من باطل إلى باطل آخر، قد يكون شرًّا من الباطل الذي فررنا منه، وهذه هي مصيبة «**الخوارج**»: ردّ فعل على تساهل وتقصير، أكثره يسير وقليل منه كبير، انقلب إلى غلوٍّ ومروق، كلّه كبير مهلك مدمّر، هو شرّ من التّساهل والتّقصير بمراحل.
ومن أمثلة هذا التّشنّج المرضي، والغلوّ المقيت، ما قاله الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه «**الجامع في طلب العلم الشّريف**»، (الجزء الثاني، ص 778)، تحت عنوان (**بدعة وضع الدّساتير**): [فوضع الدّساتير – وكما ذكرنا في العجالة السّابقة – من الثّمار الخبيثة للعلمانيّة التّي هي الجاهليّة المعاصرة، وقد وضع الكفّار هذه الدّساتير لأنّهم ليس لهم دين صحيح أو شريعة مستقيمة يرجعون إليها، وقد ذاقوا الويلات من شريعتهم المحرّفة التّي يبدّل فيها الأحبار والرّهبان كما يشاءون بناء على قرارات المجامع الكنسيّة. فاصطلح الكفّار على وضع كتب تحقّق مصالحهم بحسب ما تدركه عقول البشر القاصرة، وهي الدّساتير، وصاروا يحتكمون إليها كأنّها كتب سماويّة،... إلخ]

قلت: هذا كلام مؤسف، ويزداد الأسف أن يصدر من طالب علم جيّد، لا يشكّ في إخلاصه، ومنابذته لأئمّة الكفر ورؤوس الضّلالة، المتسلّطين على رقاب المسلمين أو هكذا كان قبل (**المراجعات**) أو بالأحرى: (**التراجعات**) المؤسفة مؤخراً.

لا سيما وأنّ «**صحيفة المدينة**»، وقصة كتابتها بمجملها، ثابتة صحيحة، هي في الحقيقة «**دستور**» بكلّ معنى الدّستور، ولعلّه أوّلُ دستور مكتوب وُضع في العالم، كما أشبعناه تأصيلاً وتفصيلاً في كتابنا: «**طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها**». هذه الحقيقة الثابتة، إذا أُخذت مع مجموع الأدلّة والمناقشة أعلاه، خليقة بأن تحدث علماً ضروريًّا بأنّ الوثائق الدّستورية سنّة حميدة، وليست بدعة ذميمة، كما توهّم الشّيخ عبد القادر. ونحسب أن مقولته تلك جاءت ردّ فعل للهجمة العلمانية الشّرسة، فانتقل الشّيخ من غلوٍّ إلى الغلوِّ المقابل: (**ودين الله وسط بين الغالي فيه، والجافي عنه**).

كما ندعوا الجميع، بهذه المناسبة، إلى مراجعة كافة مشاريع ومسودّات الدّساتير الإسلاميّة التّي صدرت خلال القرن الفائت مراجعة تشريعيّة دقيقة، وتبنّي الأقوى دليلاً والأدقّ صياغة من بنودها، ثمّ استكمال نواقصها، والخروج بمشروع منقّح متين يصلح دستوراً وأساساً للدّولة الإسلامية، دولة الخلافة عند تأسيسها، قريباً بإذن الله.

ولا بأس في هذا كلّه من الاستفادة من أساليب الصّياغة الفقهيّة والقانونية الموجودة عند الشّعوب الأخرى، وبالأخصّ في الغرب، لأن ذلك الفنّ بلغ عندهم شأناً عظيماً، في حين أن الفقه الإسلامي جَمُد ثمّ تدهور بعد عصوره الزّاهرة فتوقَّفت الصّياغة الفقهيّة والقانونيّة عند الأحكام الجزئيّة، وبعض القواعد الفقهيّة ودراسة الأشباه والنّظائر، ونحو ذلك، في حين أنّ الفقه الغربي تقدّم إلى مرحلة النّظريّات الفقهيّة: نظريّة الحقّ، نظريّة العقود، نظريّة الالتزام،.. إلخ.

هذه الصّياغات كلّها من باب الوسائل والأساليب، ولا علاقة لها بمرجعيّة التّشريع، أي لا علاقة لها بالسّؤال: لمن السيادة؟ أي من هو السيد، ومن هو المشرع، ومن هو الحاكم؟ وإنما هو متعلق بالسؤال: كيف يصوغ الفقيه ما استنبط من أحكام؟ وما هو الأسلوب الأمثل في التّحليل والتّركيب والتقعيد والتفريع والتبويب والترتيب؟ لذلك لا بأس من اقتباسه، بغضّ النّظر عن مصدره.

❄ فصل: مـــراتـب الـدّيـن (الإسلام، الإيمان، الإحسان):

وهذا التّرتيب أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في حديث جبريل الصّحيح المشهور الذي قال فيه النبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «**هذا جبريلُ جاء يعلّمُكم أمورَ دينِكم**».

وحديث جبريل إنّما هو في الحقيقة شرحٌ لمكوّنات الإسلام ومركّباته، ولمركّبات الإيمان وموضوعاته، والإحسان، أي تبيان لأركانها، وتوضيح لماهيتها، وليس هو في الحقيقة ترتيب، أو تحديد للمراتب، أو الدّرجات.

إلاّ أنّ التّرتيب يستفاد من نصوص شرعيّة أخرى، متواترة من الكتاب والسنّة، تفيد أنّ الإنسان يكون «**مسلماً**» عنده، لا محالة **أصل** الإيمان، **وأصل** الإحسان، ولكنّه لا يستحق أن يسمّى «**مؤمناً**»، أو

«**محسناً**»، هكذا على الإطلاق بدون قيد مناسب.

ثمّ تزداد معرفته، ويزداد إيمانه، وتشتدّ مراقبته لله عزّ وجلّ، فيقوم **بجميع** الواجبات، ويترك **جميع** المحرّمات فيستحقّ أن يسمّى «**مؤمناً**» بإطلاق.

ثمّ يضرب بسهم وافر من المستحبّات، والتّباعد عن المكروهات، والاستغناء عن فضول المباحات، لقوة إيمانه وشدّة مراقبته لله عزّ وجلّ، فهو يعبُد الله «**كأنّه يراه**»، فإذا بلغ تلك المرتبة استحقّ أن يسمّى «**محسناً**» هكذا بإطلاق. فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس العكس بإطلاق، ولكنّ العكس صحيح بقيود وضوابط!

والموضوع شائك عسير يتعلّق بحقيقة «**الإيمان**»، وأحوال النّفوس البشريّة المعقّدة، وحدود الكفر وضوابطه. فلعلنا نوفّي الموضوع بعض حقّه في رسالتنا الموسومة بـ «**حقيقة الإيمان، وضوابط الكفر**»، وهي ما زالت تحت الإعداد.

❄ فصل: تعريف الإسلام

الإسلام: (**هو الدّين المنزّل من الله، سبحانه وتعالى، على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدّنا محمّد، صلّى الله عليه وعلى آله وبارك وسلّم تسليماً كثيراً**). وهو الدّين الأخير الخاتم، الذي نسخ الله به جميع الأديان السّابقة نسخاً نهائيًّا كاملاً، بما فيها من حقّ وباطل، فلم يعد الله يقبل من أحد غيره، ولن ينجوا أحدا في الآخرة إلا به.

ومعنى لفظة «**الإسلام**» لغةً: هو الخضوع والتسليم، فيكون الإسلام إذاً هو: (**الاستسلام المطلق لله بالتّوحيد، والانقياد التّام له بالطّاعة، المبنيّة على المحبّة والتّعظيم، والخلوص الكامل من الكفر والشّرك، والبراءة من أهلها، والكفر بسائر الأنداد والطّواغيت**).

❋ قال تعالى: ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 85).

❋ وقال جلّ جلاله، وسما مقامه: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾، (آل عمران؛ 3: 19).

❋ وقال تعالى: ﴿**وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾، (البقرة؛ 2: 132).

❋ وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 102).

❋ وقال تعالى: ﴿**فَإنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ**﴾، (آل عمران؛ 3: 20).

* وقال تعالى: ﴿**وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ**﴾، (الزمر؛ 39: 54)

* وقال جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾، (المائدة؛ 5: 3).

وقد تُطلق ألفاظ «الإسلام»، و«المسلمين» على الأمم والأديان السّابقة، في مثل قوله تعالى عن التوراة: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾، (المائدة؛ 5: 44)، وقوله عن يعقوب، وبنيه، صلّى الله عليهم وسلّم: ﴿**وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ: يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾، (البقرة؛ 2: 132)، وقوله تعالى: ﴿**أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ!!**﴾، (آل عمران؛ 3: 83)، ونحوها، ويراد بها المعنى الأصلي في اللّغة، وهو الخضوع والتّسليم، أي المعنى المذكور أعلاه، ألا وهو: (الاستسلام المطلق لله بالتوحيد، والانقياد التّام له بالطّاعة، المبنيّة على المحبّة والتّعظيم، والخلوص الكامل من الكفر والشّرك، والبراءة من أهلها).

❈ فصل: أركان الإسلام الخمسة

* عن عبدالله بن عمر ـــ رضى الله عنهما ـــ قال: قال رسول الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «**بُنى الإسلامُ على خمس: شهادة أن لا اله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ وإقام الصّلاة؛ وإيتاء الزّكاة؛ وحجّ البيت؛ وصوم رمضان**» حديث صحيح أخرجه البخاري. وفي الباب أحاديث كثيرة متواترة، ومعانيها معلومة من الدّين بالضّرورة.

❈ فصل: معنى (لا إله إلاّ الله)

أي: لا أحد يستحقّ أن يُحبّ، ويُعظّم، ويقدّس، ويُتذلّل له؛ ويخضع لأمره ويُطاع، لما لذاته من صفات الكمال، ولما له من قدرة ذاتيّة مستقلّة على الضّر والنّفع، إلاّ الله.

أي: لا معبود بحقّ إلاّ الله، وغير الله إن عُبِد فباطل.

أو بلفظ آخر: لا شيء يتمتّع بصفات «**الألوهيّة**»، أي صفات «**استحقاق العبادة**»، من «**القيّوميّة**» أي «**وجوب الوجود**»، أي القيام بالنّفس والغنى عن الغير، واتصافها بالقدرة الذاتية **المستقلّة** المطلقة،

المنزّهة عن كلّ قيد أو شرط: في الخلق من عدم، وفي التّصوير، والتّكوين، والقهر والتّدبير، والأمر والنّهي،...، لا شيء يتّصف بذلك إلاّ الله، وإن نسب بعض ذلك إلى غيره، فكذب وإفك، وخيال باطل ووهم، خلاف الواقع والحقيقة.

وإن شئت فقل: لا شيء يستحق أن يطاع لذاته، فيُتلقّى أمره بالقبول والرّضا، والتّسليم والمحبّة، والاحترام والتّعظيم والطّاعة، إلاّ الله، وغيره فإنّما يُطاع بأمر الله، ولا يُعرف أمر الله إلاّ بالبرهان اليقينيّ القاطع!

وإن شئت فقل، كما قال ربُّك: ﴿**أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾، (الأعراف؛ 7 : 54).

وإن شئت فقل، كما قال ربُّك، حاكياً مقولة يوسف، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه وأجداده، الجامعة المانعة: ﴿**مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾، (يوسف؛ 12: 40).

* قال الله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**﴾، (الحج؛ 22: 62)؛

* قال الله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**﴾، (لقمان؛ 31: 30).

* وقال تعالى: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ**﴾، (محمد؛ 47: 19).

فالشّهادة، إذًا، لها رُكنان:

الأوّل: نفي الألوهية كلّها عن غير الله نفياً باتًّا قاطعاً مطلقاً! فلا بُدّ أوّلاً من الكفر بكلّ «**معبود**»، أي كلّ «**إله**»، أو كلّ «**رب**»، إلاّ الله، والبراءة منه ورفضه.

الثاني: إثبات كافّة خصائص الألوهيّة وصفات الكمال والجمال والجلال لله تعالى، بما في ذلك من أفعال الخلق والتّكوين والتّصرف والتّدبير، والنّفع والضّر، والأمر والنّهي، وكذلك العلم والمشيئة والتّقدير، لله وحده لا شريك له.

* قال تعال: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾، (البقرة؛ 2: 256).

* وقال تعالى، حاكيا عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام مثنياً عليه بذلك: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ (26) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ (27)**﴾، (الزخرف؛ 43: 26-27).

* وفي الصّحيح عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنّه قال: «**من قال لا إله إلاّ الله، وكفر بما يُعبد من دون الله، حَرُمَ ماله وَدمُهُ، وحِسابه على الله عزّ وجلّ**».

فالشّهادة، إذًا، نفي وإثبات، والنّفي فيها مُقدّم على الإثبات. فلا بدّ أوّلاً من الكفر بالطّواغيت وكلّ ما يُعَبَدُ من دون الله، وإلاّ فلا انعقاد للإسلام، ولا نجاة في الآخرة.

❄ فصل: معنى (محمد رسول الله)

أنّ محمّداً هو المُبلّغ عن الله تبليغًا معصومًا، لا يتطرّق إليه نقص أو زيادة، ولا خطأ أو كذب أو نسيان.
نعم: هو، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بشر ينسى، ولكن من المحال الممتنع أن يؤثّر نسيانه على التّبليغ عن الله، لأن الله، جلّ جلاله وسما مقامه، قد تكفّل بحفظ الذّكر، وبتذكيره إذا نسي، حيث قال: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى**﴾ (الأعلى؛ 87:6 – 7)، وفي غير موضع كما سيأتي؛ وربّما جعله ربُّهُ ينسى، ليَسُنَّ لأمّته الأحكام المتعلّقة بالنّسيان، فهو خير الأُسوة، ونعم القُدوة.
وهو، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، لا ينطق عن الهوى، ولا يتلفّظ إلاّ بحقّ، ولا يتكلّم إلاّ بعلم من الله، ولا يُقدّم بين يدي ربّه، إذا سُئِل في أمر جديد، بل يسكت وينتظر، حتى يأتيه الوحي بحكم الله. فهو مُبلِّغٌ عن الله فحسب، **وهو لا يجتهد، ولا يحتاج أن يجتهد، ولا ينبغي له أن يجتهد، وقد نزّهه الله عن الاجتهاد**، ولكنّه شرّف أمّته ورحمها بإثابة كل مجتهد، مصيباً كان أم مخطئاً، فمن أصاب فله أجران، أو أكثر، ومن أخطأ فله أجر واحد!!
فمعنى (**محمّد رسول الله**) إذًا: لا متبوع بحقّ إلاّ رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، وغير رسول الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، لا يُتَّبَعُ ولا يطاعُ، إلاّ بأمرٍ من الله ورسوله، ثابت بالبرهان القاطع عنهما، ومن اتّبع فيما لا برهان عليه فقد اتّبع بباطل.
وحتى الإتّباع في «**الإباحة**» يحتاج إلى دليل، لأنّ الإباحة حكم شرعي تكليفي، والإتّباع في المباح، أي في «**الأحكام التّخييريّة**»، كالإتّباع في غيره من «**الأحكام التّكليفيّة**»: من إيجاب أو ندب أو كراهية أو تحريم؛ أو الإتّباع في «**الأحكام الوضعيّة**»: من وضع لسبب أو شرط، أو مانع، أو رخصة، أو عزيمة، أو صحة، أو بطلان، أو فساد، سواءٌ بسواء. كلّ ذلك من أفعال العباد الاختياريّة الّتي لا يعرف حكمها الشّرعي إلاّ بالدّليل الشّرعي، ولا فرق.
أمّا ما يفعله النّاس بمشيئتهم واختيارهم، في زمن الفترة، قبل مجيء الرّسالة، وقيام الحجّة، فهو **عدم تكليف**، وليس هو «**إباحة**»، لأنّ الإباحة حكم شرعي «**تكليفي**»، لا يعرف إلاّ بعد ورود الشّرع عن طريق الوحي، أي بعد مجيء «**التّكليف**»، كما هو مبرهن عليه في رسالتنا هذه، ومفصّل بما لا مزيد عليه في كتابنا: (**الحاكميّة، وسيادة الشّرع**)
* وقال تعالى: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً**﴾، (النّساء؛ 4: 65).
* وقال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 26)
* وقال تعالى: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَّ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً**﴾، (النّساء؛

4: 81).

❋ وقال: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً**﴾، (النّساء؛ 4: 64)

❋ وقال تعالى: ﴿**إِلَّا بَلَاغاً مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً**﴾، (الجن؛ 72: 23).

❋ وقال تعالى: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (13) وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ (14)**﴾، (النّساء؛ 4: 65).

الباب الثاني: ماهيّة الوحي و(الذِّكْر المُنَزَّل)

❄ فصل: الوحي هو القرآن والسّنّة

قد يظنّ بعض النّاس أنّ الوحي هو القرآن فقط، وهذا خطأ فادح، وغلط جسيم، بل ضلال كبير يؤول، لا محالة، إلى الكفر والخروج من الإسلام. والحقّ أنّ الوحي نوعان:

النّوع الأوّل: وحي لفظيّ متلوّ، هو القرآن العظيم في هذه الرّسالة الخاتمة، وما كتبه الربّ، جلّ جلاله، في الألواح لموسى، وغير ذلك من الكتب والصّحف الأولى، وهو الأقلّ، وبعضه قد يكون معجزاً بلفظه كالقرآن العظيم، والبعض الآخر ليس كذلك، وبعضه قد يكون متعبّداً بتلاوته، كالقرآن العظيم، وبعضه ليس بالضّرورة كذلك، وبعضه تكفّل الله بحفظه، كالقرآن العظيم، وبعضه استحفظه النّبيّون والربّانيّون والأحبار، كصحف موسى، وبعضه ما زال بأيدينا، كالقرآن العظيم، وبعضه ضاع ولم يصلنا منه شئ كصحف إبراهيم، وهكذا.

والنّوع الآخر: وهو الأعمّ، والأكثر مقداراً وعدداً: وحي بالمعنى، وليس ضرورة باللّفظ، غير متلو، وهو، في هذه الرسالة الخاتمة، السّنّة النّبويّة الشّريفة: قولاً، بما في ذلك الأحاديث القدسيّة، وإشارة وفعلاً وتقريراً، وأكثر الكتب الأولى (أسفار العهد القديم والعهد الجديد) ما هي إلاّ من هذا النّوع: أقوال الأنبياء، وأفعالهم، وأقاريرهم، وسيرتهم، وأحوال شعوبهم زمن النّبوّة. فأسفار العهد القديم والعهد الجديد أشبه بكتب السّيرة والسّنن عند المسلمين، بما في ذلك الأحاديث القدسيّة، وليست هي شبيهة بالقرآن العظيم، باستثناء فقرات قليلة وقطع محدودة.

أما القرآن المجيد فهو كلام الله المنزّل على سيّدنا محمّد، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بعين لفظه وأحرفه، كما هو مكتوب في المصاحف بين الدفّتين، محفوظ في الصّدور، متلوٌّ بالألسنة، مسجّل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنّقل. والقرآن العظيم كذلك معجز بلفظه، متعبّد بتلاوته. وهو منقول عنه، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، كتابة ومشافهة، نقل تواتر، نقل الكافّة عن الكافّة، المفيّد للعلم القطعي الضّروري للنّاس جميعاً، مسلمهم وكافرهم، بأنّه هكذا بعينه، كلمةً كلمةً، وحرفاً حرفاً، وحركة حركةً، الذّي جاء به محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب الهاشمي القرشي العدناني العربي، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

وأما السّنّة النّبويّة، التّي هي أقوال النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، ومنها الإشارة، وأفعاله وتقريراته، فهي كذلك وحي من الله تعالى بالمعنى، عبّر عنه رسول الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بألفاظه هو أو (إشارته: القائمة مقام اللّفظ)، وكذلك بفعله، لأن الله عصمه عن فعل قبيح، أو بإقراره، أي بسكوته على أمر مًّا، إذا رآه أو بلغه خبره، سكوتاً يدلّ على الإقرار أو الرّضا، كما سنبرهن عليه ونفصّله فوراً، إن شاء الله.

وإذا أردنا الاحتياط التّام، والدّقّة المتناهية، فالواجب أن نقول: (**أنّ السنّة النّبويّة ليست هي بعينها وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاءه من الله**)، فليست هي (**عين**

وحي الله)، بخلاف القرآن المتلوّ. وإذا تساهلنا في التّعبير بعد الآن فقلنا مثلاً: أن السّنّة النّبويّة وحي من الله أيضاً، اختصاراً للكلام، واعتماداً على فطنة القارئ الكريم، فالمقصود هو هذا التّعريف الدّقيق الذي أسلفنا، وبالله التّوفيق.

فأمّا قول الأنبياء البلاغي عن الله، القطعي الدّلالة على كونه بلاغاً من عند الله على النّحو الذي لا يحتمل التّأويل، كقوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (هذا اللّفظ قرآن منزّل من عند الله وليس هو من كلامي)، وكقول موسى: (هذه الألواح كتبها الله)، وكقول أي نبيّ من الأنبياء: إنّ الله فرض كذا، وحرّم كيت، وأنّ الله أعدّ النار لمن فعل كيت وكيت، أو أن الله أوحى إليّ أن أبلّغكم كذا وكذا؛ كل ذلك يستحيل أن يكون خطأً أو كذباً، بالضّرورة العقليّة الموجبة لعصمة الأنبياء في التّبليغ عن الله، وإلاّ فقدت النّبوّة معناها، بل يصبح عدمها خيراً من وجودها. ولا يجوز أن يكون خطأً أو سهواً لاستحالة تصحيحه، لأنّ التّصحيح يقبل الطّعن فيه باحتمال الخطأ والسّهو في هذا التّصحيح نفسه، وهكذا يتسلسل الأمر إلى ما لا نهاية، فتنهار العصمة، وتفقد النّبوّة معناها، وتصبح لغواً وعبثاً، حاشا لله، حاشا لله.

لذلك وجب أن تكون الأخبار النّبويّة (البلاغيّة)، أي المُصرِّحةُ بالبلاغ عن الله، تصريحاً مباشراً لا يحتمل الشّك في دلالتها، صدقاً وحقاً، لا خطأ فيها، ولا نسيان يتطرّق إليها من الوهلة الأولى مطلقاً، ومن غير قيد أو شرط، بالضّرورة المفاهيمية المطلقة.

❄ فصل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾:

ولكن ماذا عن أقوال النّبيّ غير الصّريحة في البلاغ، كقوله: «**مهر البغيّ خبيث**»، وقوله: «**الحجّ عرفة**»، ونحوه مما لا يحصى، وإشارته، وأفعاله، وأقاريره؟! هل هي تعبير عن وحي معصوم من الله؟! أم هي مجرّد اجتهاد ووجهة نظر للنّبيّ وتعبير عن ذوقه وميله؟!

الحقّ أنّ كلّ ذلك، بالنّسبة لنبينا محمّد، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، في أقلّ تقدير، وربما كذلك للأنبياء السّابقين، وحي معصوم من عند الله، لا يتطرّق إليه كذب، أو خطأ، أو نسيان، بالأدلّة اليقينيّة التّالية:

* قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (1) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (2) **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى** (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (5)﴾، (النّجم؛ 53: 1 ــ 5). ونحن نعلم ضرورة أنّه، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، قد نطق بأشياء كثيرة جدًّا، لا تكاد تحصى، من أمور الدّين، سوى القرآن، فلو لم يكن ذلك وحي من الله كذلك، لكان القرآن كاذباً في هذه المقولة، ولوجب ضرورة أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوّة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمنّة كون القرآن حينئذ ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتقدّس وتعالى عن ذلك علوًّا كبيراً!!

وقد يقول قائل: إنّما عنى القرآن فقط بلفظة «**ينطق**»، لا غير!

فنقول: كذبت وأفكت، ليست هذه لغة العرب، فالقرآن «**يتلى**». والعرب تقول: «**تلى**» محمّد القرآن، و«**جاء**» محمّد بالقرآن، و«**نزل**» القرآن على محمّد، وما سمعناها تقول قط: نطق محمّد «**قرآناً**».

والنّطق هو مطلق الكلام والتحدُّث، وقول الفلاسفة في تعريف الإنسان: (الإنسان: حيوان ناطق)، إي متّصف بـ(**النُّاطقيّة**)، وهي القدرة على الكلام والحديث.

وهذا هو كذلك الحقّ اليقينيّ بشهادة القرآن نفسه، وخير ما يفسّر به القرآن: القرآن نفسه، وكفى بالقرآن شهيداً. وذلك في مثل قوله، تباركت أسماؤه: ﴿قَالَ: بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 63)، أي يتكلّمون، ولا علاقة لهذا النّطق بالقرآن، أو بكلام الله: لا تلاوة ولا ترتيلاً ولا علماً. وقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، (الذاريات؛ 51: 23)، أي تتكلّمون أو تقدرون على الكلام، كما هو معلوم لكم بالإدراك والاستبطان الحسّي المباشر، معشر المخاطَبين المعاندين.

وكذلك قوله، جلّ جلاله، رواية لكلام سليمان، صلوات الله وسلامه عليه: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾، (النّمل؛ 16: 27).، أي (لغة الطّير)، وكيفيّة تعبيرها عن نفسها، وليس هذا من جنس (**منطق**) البشر أصلاً، ولا علاقة له بالقرآن، أو بكلام الله، مطلقاً. وقوله، جلّ جلاله، وسمى مقامه: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، (فصّلت؛ 41: 21) وغير ذلك في مواضع عدّة من القرآن بمعنًى واحد فقط، وهو: الكلام والتّحدث، فقط لا غير.

على أنَّ السّياق يبطل قولكم، فلو كان المقصود هو القرآن لكان الأصحّ والأفصح أن يقول: (تلى عليه، أو تلاه، شديد القوى)، أو كلاماً مثل هذا، لأنّ القرآن نصّ لفظيّ يتلى بعينه، ويلقّن، ولما قال: ﴿علّمه شديد القوى﴾. نعم: لا شكّ أنّ النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، قد عُلِّم القرآن قطعاً، ولا جدال، وهذا أزيد من مجرّد تلقّي لفظ القرآن حروفاً وأصواتاً فقط. على أنّ لفظة (علّمه) أعمّ من أن تُقال فقط علّمه القرآن. فهو، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بأبي هو وأمّي، قد عُلِّم القرآن، وعُلّم أشياء أخرى كثيرة غير القرآن، ومن زعم غير ذلك فعليه البرهان!

ثمّ من أين لكم أن تحكموا أن لفظة «**قرآن**» لا تعني فقط سورة البقرة وآل عمران، وآية كيت وكيت، أو فقط آيات الأحكام، وليس كل ما هو بين الدّفتين في المصحف المعروف؟! فإن جاز أن تكون لفظة «**ينطق**» إنّما تعني «**يتلو قرآناً**» فقط، وليست هي على عمومها وإطلاقها، كما تُوجبه اللّغة العربيّة ضرورةً، هكذا تحكُّماً من غير برهان، فجوّزوا كذلك أن تكون لفظة «**قرآن**» ليست هي على إطلاقها وعمومها لكل ما بين الدّفتين، وإلاّ فأنتم كاذبون متناقضون، متحكّمون بالهوى والباطل.

* وقال، جلّ من قائل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 45)، وهذه صيغة حَصْرٍ، يعني لا أُنذركم إلاّ بالوحي، لا غير، وقد كان صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم يُنذر بكلام كثير من لفظه، أي من غير القرآن، ويتوعّد بالنّار على ذنوب مختلفة، ويحذّر من ترك واجبات كثيرة، ويسنّ شرائع مختلفة، إلى غير ذلك من أنواع البلاغ والنّذارة. فإن لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان القرآن أيضاً كاذباً في هذه المقولة ولوجب، ضرورة، أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف

ما فرضناه من ثبوت النّبوّة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمّنة كون القرآن، حينئذ، ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك علوًّا كبيراً!!

ومن زعم أن الوحي ها هنا إنما هو القرآن فقط فقد أفك وكذب، وصادر على المطلوب، وكابر في المعلوم ضرورة من السيرة والتاريخ. بل هو مكذّب للقرآن نفسه الذي سمّى، مثلاً، ما ألقي في نفس أم موسى، صلوات الله وسلامه عليها وعلى ولدها، وحياً، ونحن نعلم ضرورة أنه لم يكن قرآناً، ولا من جنسه أو لغته أصلاً. وسوف نتكلّم قريباً عن (**الوحي**) وأصنافه، إن شاء الله، تبارك وتعالى.

وهو مع ذلك قد نسب العيّ والعجز عن التّعبير الصّحيح إلى الله، تباركت أسماؤه. فهل في العالم أيسر من جملة: (إنّما أنذركم بالقرآن) أو (إنّما أنذركم بالكتاب)؟! فلمّا لم تأت الآية هكذا، أيقنّا بكذب وتناقض من زعم أن المقصود بلفظة «**الوحي**» ها هنا هو «**القرآن**» فقط، لا غير، لا سيما أنّه، جلّ جلاله، وسما مقامه يقول: ﴿**قُلْ: أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً؟! قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ، أَإِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرَى؟! قُلْ: لا أَشْهَدُ، قُلْ: إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ**﴾، (الأنعام؛ 6: 19)، فنصّ هاهنا صراحةً على القرآن، وأنّ بعض مقاصد تنزيله هو النّذارة، في صيغة لا تفيد الحصر، فللقرآن مقاصد أخرى، غير النّذارة، كالبشارة والتّذكير، والحثّ على التّفكير والتعقّل، والخبر الصادق عن الله، والتّشريع، وغير ذلك كثير.

وكذلك النّذارة منها القرآن، وقد تكون بغير القرآن، فما زال خطباء الجمعة ينذرون ويحذّرون بكلامهم، وكذلك الشّعراء بشعرهم، وهذا إنذار باجتهاد علماء وشعر شعراء، وليس بالوحي، وربما كان مستنبطاً من الوحي، وربما كان الاستنباط صحيحاً أو خطأً، وفوق ذلك وقبله: نبيّ الله الخاتم بالوحي، كما هو في الآية الكريمة موضع درسنا: ﴿قُلْ إِنَّمَا **<u>أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ</u>** وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاء إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 45)!

❄ فصل: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَّ﴾:

* قال، تباركت أسماؤه: ﴿**<u>مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَّ</u>**؛ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾، (النّساء؛ 4: 80)، وقال: ﴿**<u>وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِّ</u>**؛ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللهَّ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللهَّ تَوَّاباً رَّحِيماً﴾، (النّساء؛ 4: 64)، وغيرها آيات كثيرة أمر فيها ربّ العزّة، تباركت أسماؤه، بطاعة النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، طاعة مطلقة من غير قيد أو شرط؛ وجعل طاعة الرسول شرطاً للهداية، ومعصيته مفضية إلى الضّلالة، مع آيات أخرى تَوَعَّد فيه من يعصيه أو يعصي رسله، على حدّ سواء ولا فرق، بنار جهنّم خالدين فيها أبداً، كما هو مثلاً:

ـــ في قوله، تباركت أسماؤه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهَّ **<u>وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ</u>** يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * **<u>وَمَنْ يَعْصِ اللهَّ وَرَسُولَهُ</u>** وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، (النساء؛ 4: 14)،

ـــ وقوله: ﴿إِلَّا بَلاغاً مِنَ اللَّهِ وَرِسَالاتِهِ؛ **وَمَنْ يَعْصِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً**﴾، (الجـنّ؛ 72: 23)،

ـــ وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ؛ **وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَاباً أَلِيماً**﴾، (الفتح؛ 48: 17)،

ـــ وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُّ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ؛ **وَمَنْ يَعْصِ اللهَّ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 36)،

ـــ وقوله: ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ؛ **وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 71).

ـــ وقوله: ﴿قُلْ **أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ، **وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**، وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (النّور؛ 24: 54).

ـــ وقوله: ﴿**وَأَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا** فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (المائدة؛ 5: 92)

ـــ وقوله: ﴿**وَأَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (التّغابن؛ 64: 12).

ـــ وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ**﴾، (محمد؛ 47: 33).

ـــ وجعل تبارك وتعالى نفسه ورسوله المرجع المطلق عند النّزاع، بخلاف أولي الأمر، الذين تحصل منازعتهم، وتجوز مراجعتهم، فقضى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهَّ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهَّ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النّساء؛ 4: 59).

ـــ بل ها هو ربّنا، تباركت أسماؤه، يفرد طاعة الرّسول بنفسها، من غير ذكر نفسه المقدّسة أصلاً، ويجعلها شرطاً للأمل في الرّحمة: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ **وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، (النّور؛ 24: 56).

ـــ كما أكّد كلّ ذلك بأن جعل، جلّ ذكره، اتّباع النّبي شرطاً لحصول محبّته، التي هي أعلى الأماني، والإعراض عن اتّباع الرسول، والتّولي عن طاعته، من أصناف الكفر، فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَّ **فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُّ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** وَاللهُّ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ **أَطِيعُوا اللهَّ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَّ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 32).

ـــ ثمّ زاد هذا بياناً بقوله، تعالى ذكره: ﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ**؛ وَيَخْشَ اللهَّ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾، (النور؛ 24: 52)، فجعل الخشية والتّقوى لله وحده، أما الطّاعة فهي لله ورسوله، وقد تمّ عطف لفظ «**الرّسول**» على لفظ «**الجلالة**» على نحو يشعر بتساوي المرتبة فيما يتعلّق بوجوب الطّاعة فقط، مع التباين المطلق بين الله، الحيّ القيوم، واجب الوجود، الأوّل الأزلي القديم بغير ابتداء، والآخِرُ

الحيّ الباقي بغير موت أو فناء أو انتهاء، بينه وبين الرّسول، المخلوق الممكن الحادث الفاني.

كما أنكر جلّ جلاله، وسما مقامه، على من أراد أن يفرّق بين الله ورسله، أو من حاول المراوغة بادّعاء الإيمان ببعض والكفر ببعض، وأغلق في وجهه أبواب الفرار، حيث قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ❁ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً﴾، (النّساء؛ 4: 150 ــــ 151).

فبيّن، جلّ وعلا، أنّ طاعة الرّسل إنّما هي بإذن الله، وأنّها طاعةٌ لله، بل هي **مُطابقة لطّاعة الله**، وأنّها في نسب المرتبة، مرتبة طاعة الله، كما هو بين عطف لفظ «**الرسول**» على لفظ «**الجلالة**» على نحو يشعر بتساوي المرتبة في الحجيّة والإلزام.

وزاد ذلك بياناً وتأكيداً إذ أكّد ربّ العزّة، جلّ جلاله وسما مقامه، أنّه لا يقبل بتاتاً التّفرقة بينه وبين رسله، لأنّهم منفردون بالبلاغ عن الله، معصومون بعصمة الله، فكلّ محاولات «**دقّ الإسفين**» بين الله وأحدٍ من رسله فاشلة لا محالة، وهي كفر بحقّ، مفضي بصاحبه إلى الخسارة واللّعنة الأبدية، والعذاب المهين في النّار السرمدية!

ومعلوم بضرورة الحسّ، والعقل، والشّرع: أن الرّسول مخلوق لله، وأن ذاته مغايرة لذات الله: فليس هو عين الله، ولا ذاته ذات الله، ولا إرادته إرادة الله في أصل التّكوين، أو في مراتب الوجود، فلزم ضرورة أن تكون سنّته تبليغاً معصوماً عن الله، أي وحياً يقينياً بالمعنى، أو ربما باللّفظ، من الله، على أن نستحضر دوماً: **أن السنّة النّبوية ليست هي بعينها ــــ أي: بعين ألفاظها ــــ وحي من الله، وإنّما هي صياغة وتعبير نبويّ معصوم عن وحي جاء من الله.**

ولو جاز أن يكون شئ من ذلك من ذات النّبي، من غير وحي معصوم من الله، لفقدت الرّسالة معناها، وبطل الاحتجاج بها، ولم تقم لله على عباده حجّة، ولا لزمتهم منه شريعة، خلافاً لنصوص القرآن الأخرى المتضافرة، فيتناقض القرآن، ويكون من عند غير الله، حاشا لله، ثم حاشا لله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوّة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمّنة كون القرآن، حينئذ، ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك عُلوًّا كبيراً!!

❄ فصل: أنواع الوحي الإلاهي:

وقد يقول قائل: لعلّ النّبي المرسل إنّما أمر بذلك الأمر المُعيّن أو نهى عنه بموجب ما فطر عليه، أو تركّب منه بدنه، من الخصائص الضّرورية، والمعطيات الوراثية؟!

فنقول: فكان ماذا؟! هذا وحي أيضاً، لأنّه ما كان سيكون على هذه الصّفة المخصوصة بحيث لا يقبل ذوقه، ولا يطمئن عقله إلاّ إلى مراد الله الحقيقي، كما هو معلوم على حقيقته في «**علم**» الله، إلا بعلم سابق، وترتيب مقدّر، وخلق بإرادة الله، وفق مشيئة الله، تشكّل في بنية النبي بالتّقدير التّكويني القدري، الذي

جاء، في هذه الحالة المخصوصة، لذلك الإنسان المخصوص، موافقاً لمراد الله الدّيني التّشريعي من بعثة هذا النّبي المرسل، بحيث يكون النّبي المرسل جاهزاً للتبليغ بلاغاً معصوماً عن مراد الله.

ولا يقولنّ قائل: لا تجوز تسمية هذا ومثله وحياً؟!

فنقول: كذبْت وأَفِكْت، هكذا سمَّاه الله جلّ جلاله عندما قال: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾، (النحل؛ 16: 68)، وبالضّرورة نعلم أن ذلك الوحي إنّما هو بجعل الله لصفات النّحل، كما هي مغروسة في المورِّثات والصّبغيات، على نحو معيّن ترتّب عليه أنّها تتّخذ من الجبال والشّجر والمعروشات بيوتاً بكيفيّة معيّنة، وذلك بالقطع ليس قرآنا يتلى، ولا حصل بنزول ملك، أو رؤية في منام، أو نفث في الروع.

فالوحي الإلاهي إذاً أنواع كثيرة: بداية بما هو مغروس في المورِّثات في أصل الخِلقة وتكوينها، وصعوداً إلى هذا القرآن المجيد الذي هو الكلام الإلاهي المنزّل بلفظه وأحرفه، المعجز في نظمه، المتعبّد بتلاوته. وبينهما أنواع كثيرة: النّفث في الرّوْع، وحصول علم ضروري في النّفس من غير تعلّم، والرّؤيا الصّادقة، وتمثّل الرسول الملائكي للرسول البشري ومخاطبته له مشافهة، ونزول صحف وألواح مكتوبة من السّماء مباشرة، وغير ذلك ممّا شاء الله من الأنواع. كل ذلك وحي، وكل ذلك معصوم في حقّ الأنبياء المرسلين، لا يتطرّق إليه كذب، أو خطأ أو نسيان، وإلاّ لما كان للنّبوّة معنى، ولما وجد فرق بين النّبيّ المرسل والعالم المجتهد.

❄ فصل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾:

* وقال جلّ جلاله، وسما مقامه: ﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**، وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7). وهذا أمر جازم، متبوع بالوعيد المؤكّد الشّديد، يقطع بوجوب أخذ كل ما أتى به النّبي، بدون استثناء، لأنّ (**ما**) من صيغ العموم، وبدون قيد أو شرط، لورود الأمر مطلقاً غير مقيّد أو مشروط.

ومعلوم بضرورة التاريخ أنّ النّبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، لم يأت بذهب ولا فضّة، ولم يكن تاجراً يجلب البضائع إلى الأسواق، ولا هو ملك مستبدّ متسلّط يوزع الأعطيات والمنح والمناصب والإقطاعيات على محسوبيه. كلاّ، والله: لم يأت بشيء من ذلك إلا بقليل لا يذكر، وإنّما أتى بما لا يحصى من الأخبار عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأحوال السّاعة وأشراطها، وأنباء النّبيين وأممهم السّابقة، وأتى بالموعظة بشتّى أشكالها من الخطب والقصص وضرب الأمثال، وغير ذلك من فنون الموعظة، وأتى بكثير من الأوامر والنّواهي، والتّوجيه والنّصح والإرشاد، وتلفّظ بأصناف من الحكمة البالغة، والمثل السّائر.

كل ذلك أتى به نبيّ الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فأخذه فريضة لازمة لا

هوادة فيها، بنصّ القرآن: كلّ صنف بحسبه:
(1)- فأخذ الخبر يكون بتصديقه تصديقاً جازماً، والإقرار به ظاهراً وباطناً، والاستسلام له، والتديّن به، أي التّقرّب من الله، وطلب رضوانه، بذلك الاستسلام والإقرار والتّصديق،
(2)- وأخذ الأمر يكون بطاعته والامتثال له، في حدود الطّاقة والاستطاعة،
(3)- وأخذ النّهي يكون بالارتداع عمّا نهي عنه، إلاّ في أحوال الإكراه والضّرورة،
(4)- وأخذ غير ذلك بحسبه أيضاً، فإذا أقطعك أرضاً فخذها وتملّكها حلالاً طيباً، هنيئاً مريئاً، وإذا أعطى غيرك ولم يعطك، فافرح بذلك لذلك المحظوظ، واغبطه ولا تحسده عليه، ولا يخطرنّ ببالك أنّ ذلك كان محاباة أو ظلماً، حاشا لله.

وكلّ ذلك حقّ من عند الله، لأنّه من المحال الممتنع أن يأمر الله بتصديق الخبر الكاذب، أو طاعة أمر لم يأمر به هو، تعالى ذكره، أو الامتناع عن شئ لم ينه عنه هو، جلّ جلاله، أو أخذ إقطاعية أو أعطية بغير حقّ، معاذ الله.

قوله، جلّ جلاله، وسما مقامه: ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، هو ضرورة بعض ما اشتمل عليه قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، فهو من باب عطف الخاص على العام، والجزء على الكلّ. فهذا التّكرار جاء للتّأكيد على مقاصد تشريعيّة وبلاغيّة منها:
(1)- أهمية الانتهاء والارتداع عمّا نهى عنه نبيّ الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بدون اشتراط القدرة والاستطاعة، لأن الانتهاء عن المنهيات في العادة موقف سلبي، أي هو عدم فعل، وهذا مقدور لكل أحد.
(2)- إبطال أي شبهة بأن قوله: **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾**، قد يعني شيئاً آخر غير الأخبار والأوامر والنّواهي، أو قد تعني النّص القرآني فحسب. أو الأعطيات من الغنائم والزّكوات وأموال الدّولة، ولّما كانت النّواهي قد ذكرت مستقلّة على وجه التّصريح، لزم أن تكون جملة **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾**، شاملة للنّواهي، وما هو من جنسها، مما يصلح أن يقال عنه أنّ الرّسول أتى به، أي شاملة للأخبار والأوامر، وكذلك ربّما لغير ذلك.

وجملة **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾** هي بداهة، وبطبيعة الحال، شاملة للنص القرآني، من باب أولى: فإذا قال الرّسول: هذا قرآن، قلنا: سمعاً وطاعة، وأخذناه قرآناً، وأثبتناه في المصحف، بين الدّفتين، وإذا قال: هذه الآية التي كانت قرآناً، قد رفعها الله، ونسخ لفظها، فأخرجوها من المصحف، ولا تتلوها من بعد اليوم أبداً، قلنا: سمعاً، وطاعة، وشطبنا عليها من المصحف، فليس أخذ القرآن منه ابتداءً أولى من نسخ بعض لفظه انتهاءً: **وهكذا أبداً: ما أتانا الرسول أخذناه، وما نهانا عنه اجتنبناه.**

❄ فصل: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى﴾:

* وقال، جلّ من قائل: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ **إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ** قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ﴾، (الأنعام؛ 6: 50)، وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَى

عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَـذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي **إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى** إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، (يونس؛ 10: 15)، وقال: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ **إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى** إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾،(الأحقاف؛ 46: 9)؛ ﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى**﴾ وهذه صيغة حصر كذلك، يعني لا أتّبع إلاّ الوحي، لا غير، والاتّباع يكون بالأقوال والأفعال، وإن كان استخدامه في الأفعال أكثر وأوضح.

وقد كان، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، يفعل أفعالاً كثيرة لم يَرِد لها ذكر في القرآن أصلاً، كتقبيله لنسائه ومباشرته لهن وهو صائم (إلاّ الجماع في الفرج)، وكذلك فعله نحو هذا معهن وهنّ في حالة الحيض: يفعل كل شئ إلا الجماع في الفرج، وكان أيضاً يقول أقوالاً كثيرة من لفظه، أي من غير القرآن، فإن لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان القرآن أيضاً كاذباً في هذه المقولة، ولوجب ضرورة أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوة، وقيام قواطع الأدلة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمنّة كون القرآن حينئذ ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً!!

وقد أسلفنا بيان **استحالة** كون لفظة «**الوحي**» مرادفة للفظة «**القرآن**»، بحيث يكون كل وحي قرآناً، هذا محال كما سبق إيضاحه. على أن جملة (إن أتّبع إلا القرآن) لا تقلّ حسناً أو بلاغة عن قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى**﴾، فإذ لم ترد هكذا علمنا يقيناً أنّ الله أراد بجملة: ﴿**مَا يُوحَى**﴾، شيئاً آخر غير «**القرآن**» فقط.

ولمّا كان القرآن، ضرورة، من جملة ما يصدق عليه ﴿ما يوحى إلي﴾، جاز أن يكون هناك وحي غير القرآن، زيادة على القرآن.

❄ فصل: الرّسول أسوة حسنة، هكذا مطلقاً، من غير قيد أو شرط:

⁕ قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ **أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 21)، هكذا على الإطلاق، بدون قيد أو شرط، ولكنّه قال في حقّ إمام الحنفاء، وسيد الأتقياء إبراهيم الخليل، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ **أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ **إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ** لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، (الممتحنة؛ 60: 4)، فجعله أسوة حسنة فقط في موضوع «**البراءة**» من قومه إذ أصرّوا على الكفر، وجاهروا بالعداوة ومحاولات القتل، وحتّى هذه «**الأسوة الحسنة**» المخصوصة لم تأت من غير قيد ولا شرط، بل استثني منها استغفار إبراهيم لأبيه!

مع أنه جلّ وعلا ذكر له في استغفاره لأبيه عذراً وجيهاً مقبولاً، وأثنى عليه في التوقّف عن الاستغفار، بعد انقطاع العذر، قال تباركت أسماؤه: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾، (التّوبة؛ 9: 114)، ومع ذلك فقد استثنى الحق، تبارك

وتعالى، من حسن الأسوة، والاقتداء بإبراهيم، استغفاره لأبيه، وقد كان محسناً معذوراً فيه، وايم الله، وما فعل حراماً، ولا ارتكب معصية، وإنّما خالف الأولى، لا غير، قاصداً الخير، قائماً بفريضة برّ والده، وكان تصرّفه على الإباحة والرّخصة الأصلية، ولم يكن أمر بعد بخلاف ذلك، ثم امتنع من ذلك عندما جاءه الأمر صريحاً!

وعلى الضدّ التّام من ذلك لم يرد في الكتاب العزيز، ولا حرف واحد، يدل على استثناء إمام النّبيّين، وسيّد المرسلين، خليل رب العالمين، محمد بن عبد الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، المصطفى المختار، من حسن الائتساء به، أو وجوب الاقتداء بهديه، فثبت قطعاً ضرورة أنّه: **الأسوة الحسنة، والقدوة المعصومة، مطلقاً ومن غير قيد أو شرط، في كلّ قوله وفعله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم**!

فمجموع هذين النّصين الشّريفين، المقدَّسَيْن المرفوعَيْن: ﴿**إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾، (الأنعام؛ 6: 50)، (يونس؛ 10: 15)، (الأحقاف؛ 46: 9)؛ و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ **أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 21)، مع تأكيدها بقوله، جلّ ذكره: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ **فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 32)، يوجب أن تكون أفعاله وحياً معصوماً، صالحة أن تكون أسوة حسنة، بدون قيد أو شرط.

إلاّ أنّ طبيعة الفعل، وكونه عادة ليس في درجة القول من البيان والقطعيّة توجب فقط أنّ: (**ما يفعله النّبي، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يستحيل أن يكون حراماً على أمّته، إلاّ ما ثبت بالبرهان القاطع أنّه من خصوصيّاته**)، لذلك يجوز لهم الائتساء به بفعل مثل ما فعل من غير حرج ولا نكير. إلاّ أنّ الفعل المجرّد لا يدلّ على وجوب ولا استحباب أو إباحة مجرّدة، إلاّ بقرينة تبيّن ذلك. ولكن لا يتصور أنه، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يفعل مكروها إلاّ ومعه قرينة تبيّن أنّه إنّما فعله لبيان عدم المؤاخذة على الفعل، وإن كان التّرك أولى، هذا بعض ما يقتضيه كونه (**أسوة حسنة**).

وكذلك، لما أسلفنا قريباً، وبضرورة الحسّ والعقل، يجب أن يكون: (**التّرك إنّما هو برهان قاطع فقط على عدم وجوب الفعل المتروك على أمّته**)، ثم لا بد من قرينة لبيان الحرمة، أو الكراهيّة أو الإباحة المحضة. ولكن لا يتصور أنّه، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يترك مستحباً إلاّ ومعه قرينة تبيّن أنّه إنّما تركه لبيان عدم المؤاخذة على التّرك، وإن كان الفعل أولى، أو حتى لا يشقّ على أمّته، أو لاعتبارات أخرى ستأتي في فصل مستقل، إن شاء الله تعالى. هذا بعض ما يقتضيه كونه (**أسوة حسنة**).

فمن المحال الممتنع أن يفعل النّبي، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، ما هو حرام على أمّته، أو أن يترك ما هو واجب على أمّته، من غير بيان يقيني، قاطع للعذر، بأنه مستثنى من ذلك أو أن ذلك من خصوصيّاته، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام. ولكن يجوز أن يفعل ما هو خلاف الأولى في حق أمّته من ترك مستحبّ أو فعل مكروه فيكون هذا «**ذنباً**» فيما بينه وبين الله، مع كونه ليس كذلك في حقّ

غيره من أفراد أمّته. وإن شئت فلك أن تقول بلفظ آخر أنه من الجائز عقلاً وشرعاً أن يكون الله، جلّ جلاله وسما مقامه، قد فرض عليه **خاصّة** أموراً لم تفرض على أمّته، بل هي لهم مستحبّة أو مباحة فقط، وحرّم عليه **خاصّة** أشياء لم تحرّم على أمّته، بل هي لهم في عداد المكروه أو المباح المحض.

❄ فصل: تحرير معنى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾:

هذا هو المعنى الوحيد الممكن الذي تنسجم به النّصوص المحكمة آنفة الذّكر، وما هو من بابها، الموجبة قطعاً لعصمة أقواله وأفعاله، مع بعض النّصوص المتشابهة، التي أشكلت على بعض النّاس، وفي مقدّمتها، قوله، جلّ ذكره: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً﴾، (الفتح؛ 48: 2)، وكذلك عتاب الله له في إعراضه عن الأعمى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَن جَاءهُ الْأَعْمَى﴾، (عبس؛ 80:1: 2)، وعتابه، جلّ جلاله: ﴿عَفَا اللهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾، (التوبة؛ 9: 43)، وما جرى مجرى ذلكن وهو – على كلّ حال ـــ قليل جدًّا، كلّه كما بينّاه آنفاً، وكما تبيّنه وتشهد به الأحاديث التّالية:

* كما جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج/4ص/2075ح/2702) بإسناد صحيح عن الأغر المزني، رضي الله عنه: [حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو الربيع العتكي جميعا عن حماد قال يحيى أخبرنا حمّاد بن زيد عن ثابت عن أبي بردة عن الأغر المزني وكانت له صحبة أنّ رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، قال: «**إنّه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة**»]، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج/1ص/218ح/621)؛ وأبو داود في سننه (ج/2ص/85ح/1515)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج/4ص/211ح/17880 ـــ ح17883)، (ج/4ص/260ح/18317 ـــ ح18320)، (ج/4ص/260ح/18318)، (ج/5ص/411ح/23535)؛ والطيالسي في مسنده (ج/1ص/167ح/1202)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج/1ص/301ح/882 ـــ ح889)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج/6ص/116ح/10276 ـــ ح10281)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج/2ص/357ح/1127)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج/7ص/52ح/13119)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج/1ص/142ح/363 ـــ ح364)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج/6ص/57ح/29444)، (ج/6ص/57ح/29448)؛ ولعله عند غيرهم، بأسانيد صحاح وحسان.

ـــ وهو كذلك في «**صحيح ابن حبان**»، (ج/3ص/210ح/929)، (ج/3ص/212ح/931)، وقال الشّيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وعقَّب الإمام أبو حاتم بن حبّان، في محاولة فاشلة لحل الإشكالية، قائلاً: [قوله، صلى الله عليه وسلم، إنّه ليغان على قلبي يريد به يرد عليه الكرب من ضيق الصدر مما كان يتفكّر فيه، صلّى الله عليه وسلّم، بأمر اشتغاله كان بطاعة أو اهتمامه بما لم يعلم من الأحكام قبل نزولها كأنّه كان يعدّ، صلّى الله عليه وسلّم، عدم علمه بمكّة بما في سورة البقرة من الأحكام قبل إنزال الله إيّاها بالمدينة، ذنبا؛ فكان يغان على قلبه لذلك حتى كان يستغفر الله كل يوم مائة مرّة لا أنّه كان يغان على قلبه من ذنب يذنبه كأمّته، صلّى الله عليه وسلّم].

* وجاء في «**المعجم الكبير**»، (ج1/ص302/ح890): [حدّثنا محمّد بن محمّد الجذوعي القاضي قال: سمعت العبّاس بن الوليد النّرسي يقول: (سألت أبا عبيدة معمر بن المثنّى عن تفسير قوله: «**إنّه ليغان على قلبي**»، فلم يفسّره لي، وسألت الأصمعي عنه فلم يفسّره]

قلت: رحم الله الإمامين الورِعين: أبا عبيدة مَعْمَر بن الْمُثَنَّى، وعبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعي إذا امتنعا عن الكلام بغير علم.

قلت: الـ«**غين**» هو السّحاب الرقيق الذي يستر ذات الشّمس دون ستر ضوئها، بخلاف الـ«**غيم**» الذي هو السّحاب الكثيف، فكأنّه، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، يستغفر الله من أدنى أحوال غفلة القلب، ومعلوم أن ذلك ليس ذنباً في حق أمّته.

* وجاء أيضاً في «**سنن أبي داود**» بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر بن الخطّاب، رضي الله عنهما، (ج2/ص85/ح1516): [حدّثنا الحسن بن علي حدّثنا أبو أسامة عن مالك بن مغول عن محمد بن سوقة عن نافع عن بن عمر قال: (إن كنا لنعُدّ لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، في المجلس الواحد مائة مرة: «**رب اغفر لي، وتب علي إنك أنت التّواب الرّحيم**»]، وقال الألباني: **صحيح**، وقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص217/ح618)؛ وابن حبان في صحيحه (ج3/ص207/ح927)؛ والتّرمذي في سننه (ج5/ص495/ح3434)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص21/ح4726)، (ج2/ص84/ح5564)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص262/ح1938)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج12/ص416/ح13532)؛ والنّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص119/ح10292)، (ج6/ص119/ح10294)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص251/ح786)؛ والطّبراني في معجمه الأوسط (ج6/ص231/ح6267)، وفي غيرها: أكثرهم من طريق نافع عن ابن عمر، وبعضهم من طريق مجاهد أو أبي الفضل عن ابن عمر.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناد صحيح في مسنده (ج2/ص282/ح7780) عـن أبـي هريـرة، رضي الله عنه: [حدّثنا عبد الله حدّثني أبي حدّثنا عبد الرزّاق قال معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النّبي، صلّى الله عليه وسلّم، قال: «**إني لأستغفر الله في اليوم أكثر من سبعين مرّة وأتـوب إليه**»]؛ وأخرجه أيضاً الإمام أحمـد بـن حنبـل في مسـنده (ج2/ص450/ح9806)؛ وابـن حبّـان في صحيحه (ج3/ص205/ح925)؛ وابن ماجـه في سـننه (ج2/ص1254/ح3815)، وقـال الألبـاني: (حسن صحيح)؛ والنّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص114/ح10265)، (ج6/ص114/ح10268 ـــ ح10273)، (ج6/ص460/ح11495)؛ والحـــــارث/الهيثمـــــي في مســـــنده (الزّوائـــــد) (ج2/ص974/ح1079)؛ وغيرهم.

ـــ وهو في «**المعجم الصغير**»، (ج1/ص152/ح232)، من طريق نادرة: [حدثنا إبراهيم بن محمد

الغزالي البصري المعدّل حدثنا خلاّد بن أسلم المروزي حدّثنا النّضر بن شميل أنبأنا حمّاد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: «**إنّي لأستغفر الله في اليوم وأتوب إليه في كل يوم مائة مرّة**»]، وقال الإمام الطبراني: (لم يَرْوِه عن عاصم إلا حمّاد بن سلمة تفرّد به النّضر)، قلت: فكان ماذا، هاذان كلاهما ثقة مأمون، حجّة إمام.
ـــ وهو في «**شرح معاني الآثار**» من طريق نادرة أخرى: [حدّثنا بن أبي داود قال حدّثنا خطّاب بن عثمان وحيوة بن شريح قالا حدّثنا بقيّة بن الوليد عن الزّبيدي عن الزّهري عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أنه كان يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إني لأتوب في اليوم مائة مرّة**»، وقال أنس إنّما قال: «**سبعين مرّة**»]

* وأخرج ابن حبّان في صحيحه (ج3/ص204/ح924) عن أنس بن مالك، رضي الله عنه: [أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدّثنا هريم بن عبد الأعلى قال حدّثنا معتمر بن سليمان قال سمعت أبي يقول حدّثنا قتادة عن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**إني لأتوب في اليوم سبعين مرّة**)]. هذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وأخرجه الإمام النّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص114/ح10266 ـــ ح10267)؛ وأبو يعلى في مسنده ج5/ص311/ح2934، ح2989)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1254/ح3816) عن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه: [حدّثنا علي بن محمّد حدّثنا وكيع عن مغيرة بن أبي الحرّ عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم: (**إنّي لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم سبعين مرّة**)]، وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص410/ح19687)؛ قلت: هذا إسناد حسن بسبب المغيرة بن أبي الحرّ الكندي، فهو صدوق إلا أنّه ربّما وهم، ولكنّه توبع كما هو عند الإمام النّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص115/ح10274)، فالحديث صحيح.

* وجاء أيضاً في «**السّنن الكبرى**»، (ج6/ص118/ح10286)، للإمام النّسائي عن حذيفة بن اليمان العبسي، رضي الله عنه: [أخبرنا عبد الحميد بن محمّد حدّثنا مخلد حدّثنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي المغيرة عن حذيفة قال أتيت النّبي، صلّى الله عليه وسلّم، فقلت: (**أحرقني لساني**)؛ وذكر من ذرابته على أهله)؛ قال: (أين أنت من الاستغفار؟! **إنّي لأستغفر الله في اليوم وأتوب إليه مائة مرّة**)].

* وجاء أيضاً في «**السنن الكبرى**»، للإمام النسائي، في موضع آخر، (ج6/ص117/ح10284): [أخبرنا قتيبة بن سعيد حدّثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي المغيرة قال: قال حذيفة شكوت إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذرب لساني فقال: «**أين أنت من الاستغفار؟! إنّي لأستغفر الله كلّ يوم**

مائــة مــرّة»]، وأخرجــه الإمــام أبــو بكــر بــن أبــي شــيبة في مصــنفه (ج7/ص173/ح35078)، (ج6/ص56/ح29441)؛ ولعله عند غيرهم.

❋ وأخرج الإمام النّسائي في سننه الكبرى (ج6/ص31/ح9933) عن رجل من الأنصار، رضي الله عنهم بإسناد جيّد: [أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال حدّثني عبد الله بن الرّبيع (خراساني بالمصيصة) قال: حدّثنا عبّاد بن العوّام عن حصين عن هلال بن يساف عن زاذان **<u>عن رجل من الأنصار</u>** نسي اسمه انّه رأى النّبي، صلّى الله عليه وسلّم، صلّى ركعتي الضّحى فلمّا جلس سمعته يقول: (**رب اعفر لي وتب عليّ إنّك أنت التّواب الرّحيم**)، حتّى بلغ مائة مرّة]؛ وهو بنحوه في سنن الإمام النّسائي الكبرى (ج6/ص31/ح9932). قلت: عبد الله بن الرّبيع الخراساني، هو أبو عبد الرّحمن عبد الله بن محمّد بن الرّبيع العائذي الكرماني الخراساني، نزل بالمصيصة مرابطاً في سبيل الله، ثقة مأمون من العاشرة (كبار تبع الأتباع).

<u>هذا نقلُ تواتر</u>: فثبت بذلك قولنا بلا شبهة: أنّ «**ذنوب**» النّبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، ليست هي ارتكاب ما هو «**حرام**» على «**أمتّه**»، وإنّما هي كلها من باب خلاف الأولى: ترك مستحبّ شرعه الله مستحبًّا لأمّته، أو فَعَل مكروه مما كره الله لأمته. ومن المحال الممتنع شرعاً وعقلاً أن تكون ترك «**واجب، أوجبه الله على أمّته**»، أو فعل «**حرام، حرَّمه الله على أمّته**»، من غير بيان يقيني قاطع للعذر!

❄ فصل: هل يفعل النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ما نهى عنه ناسياً؟!

بقيت مسألة واحدة، وهي أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ربما نهى عن فعل (كَنهْيه، مثلاً، عن استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط) ثم رُئِيَ **<u>بعد ذلك</u>** يفعله (كبوله مستدبراً القبلة، مستقبلاً بيت المقدس) فقال أقوام من الأصوليين والفقهاء: لعله فعل ذلك ناسياً، ولم يكن متعمداً، لأنه قطعاً من البشر، وليس هو بمعصوم من النّسيان، فلا يُعتدّ بفعله، وإنما الحُجة في قوله السابق.
قلت: هذا خطأ: بل الأولى أن يقال أن فعله (**بيان**) لكون النهي السابق إنما كان لكراهية الفعل، لا لتحريمه أو هو (**نسخ**) للحُرمة إذا كان النهي السابق قد جاء مقرونا بما يجعلنا نقطع بأنه نهي للتحريم، وليس للكراهية فحسب.

هذا هو الحق لأمور، منها:
<u>أوّلاً</u>: أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان في الغاية من النباهة واتقاد الذهن وقوة الذاكرة، كما هو معلوم من ضرورة التاريخ، يقر به المؤمن والكافر. فمن كان هذا حاله فلا تجوز نسبة النسيان إليه في أي واقعة معينة إلا ببرهان. تماماً كما هو الحال مع ثقات الرواة: لا يجوز أن ينسب إليهم الخطأ والنسيان في رواية بعينها إلا ببرهان، أما الاحتجاج **<u>بمُجرّد الإمكان العقلي</u>** فغير جائز، وإلا اختلت

موازين الرواية والشهادة والتاريخ.

ثانياً: أن الله، جلّ جلاله، قال: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى**﴾، **(الأعلى؛ 87: 6:7)**. قوله: ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ**﴾، يعني المشيئة الشرعية، وليس فقط الكونية وإلا عاد كلام الله لغواً فارغاً، تعالى الله وتقدس عن ذلك. فتقدير الكلام إذًا: سنقرئك فلا تنسى شيئاً من القرآن مطلقا، إلا أن يشاء الله أن ينسيك شيئاً منه، فيكون هذا نسخاً ورفعاً لذلك اللفظ من القرآن بعينه، (وهو ضرورة نسخ لكل ما ذلك اللفظ من أحكام أيضاً، إلا إذا جاء برهان بخلاف ذلك). ويشهد بصحة هذا التقدير قوله، جل وعز: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾، **(البقرة؛ 2:106)**. فإن كان الكلام هنا فقط عن نص القرآن، كما هو المتبادر إلى الذهن من لفظة: ﴿**سَنُقْرِئُكَ**﴾ فبها ونعمت: فإن كان إنساءُ الله نبيه نصًّا من نصوص القرآن العظيم، المنزّل بلفظه، المتعبّد بتلاوته، المعجز بنَظمه ومعانيه، نسخًا لذلك النص مع كافة أحكامه، على عُلوّ مرتبة القرآن وقُدسيته، **فمن باب أولى**: يكون إنساؤه نهيه عن استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط وبوله، بعد ذلك، مستدبراً القبلة، مستقبلاً بيت المقدس، نسخاً للنهي، وما شاكل. وإن كانت لفظة: ﴿**سَنُقْرِئُكَ**﴾ تعني (الدّرس والتعليم)، فتكون حينئذ شاملة لجميع الوحي، قرآناً وسنّة، كما هو في مثل قوله، تعالى وتقدس: ﴿**ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ**﴾، **(آل عمران؛ 3:58)**، حيث أثبتنا أن الذّكر الحكيم يشمل القرآن والسنّة، ومع ذلك استخدِمتْ لفظة ﴿**نَتْلُوهُ**﴾، تغليباً للقرآن، وتعظيماً لمكانته العالية، أو لأن المعنى اللغوي في الأصل هو: (التتابع شيئاً بعد شئ) و(الموالاة لشيء بعد الشيء)؛ إن كان الأمر كذلك فالحجة واضحة بذاتها، ولا حاجة للبرهنة (**من باب أولى**).

ثالثاً: أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وإن كان بشراً ينسى كسائر البشر، إلا أنه نبيّ مُرسل مكلَّف بالبلاغ، أما البيان فقد تكفَّل الله، جل جلاله وسما مقامه، به إذ قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، وقال: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلاءِ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ** وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾، وقال: ﴿هَذَا **بَيَانٌ** لِلنَّاسِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾. فوجب ضرورة أن يذكر الله نبيَّه بوحي مباشر (كما أخبره جبريل بوجود أذى في نعاله وهو يصلي فيها فخلعها، ولم يخبره قبل – وهو، جل جلاله، يعلم ــــ ذلك ليسنَّ هذا الحكم الجديد)، أو أن يلهم بعض صحابته بتذكيره (كما وقع عندما نسي فصلى الظهر اثنتين بدلاً من أربعة، فبيَّن لهم الله بفعله وقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كيفية معالجة السّهو في الصلاة – وعندما نسي آية في الصلاة الجهرية ذكَّره أحد أصحابه بعد الفراغ من الصلاة، فأرشده، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى الفتح على الإمام) أو أن ينبّه هو أصحابه إلى احتمال نسيانه قبل فعل معين أو حالة معينة ويرشدهم، سلفا، إلى التصرّف الصحيح (كما قال يوماً لأصحابه قبيل الصلاة: إذا نسيتُ فليسبح الرجال ولتصفق النساء، أو كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام). قلت: لو زعم زاعم أنّه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما ينسى أو ينسَّى ليسُنّ لأمته لما كان بعيداً عن الصواب، وقد جاءت رواية بذلك، بلاغاً، في موطأ الإمام مالك، نصُّها: (**إني لأنْسَى أو أُنَسَّى لأسُنَّ لكم**). هذه واحدة من بضع روايات في الموطأ – قيل أنها أربع ــــ لم توجد موصولة قط،

رغم البحث والتقصي الشديد؛ كما أنها ابتليت بالقراءة الخاطئة، حيث ظنها أكثر الناس: (**إني لا أنْسَى**)، وهو خطأ محض، يرده سياقها نفسه، وترده أخبار سجود السّهو المتواترة المشهورة.

❄ **فصل: محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾**

❄ وقال، تبارك وتعالى، مجيباً موسى، صلى الله عليه وسلم، عندما اعتذر عن قومه، وطلب الصفح والمغفرة، بعد أن أخذتهم الرجفة: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَـذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَـا إِلَيْكَ؛ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَـاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (156) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ، **يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ، وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**، فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (157) قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (158)﴾، (الأعراف؛ 7: 156 ــ 158). وهذه البشارة بالنبي الأمي، الذي يساوي موسى في الدرجة (أو يزيد)، والذي سيقيمه الله لبني إسرائيل (وغيرهم) من بني إخوانهم (أي من نسل إسماعيل، أخي إسحاق، جد بني إسرائيل)، ما زالت محفوظة في سفر التثنية (18:18)، أحد أسفار التوراة، حفظتها العناية الإلاهية من يد التحريف والعبث والتزوير التي طالت أكثر الكتب الأولى، وإليك ذلك النص، كما هو في الترجمة الرسمية المعتمدة بأحرفه:

❄ كما هي في (**سفر التثنية**): [الوعد بنبي بعد موسى:

(15) ــ سَيُقِيمُ الرَّبُّ فِيكُمْ نَبِيّاً مِثْلِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَهُ تَسْمَعُونَ،

(16) ــ فَقَدِ اسْتَجَابَ الرَّبُّ إِلَهُكُمْ مَا طَلَبْتُمْ مِنْهُ فِي حُورِيبَ فِي يَوْمِ الاجْتِمَاعِ عِنْدَمَا قُلْتُمْ: لاَ نَعُودُ نَسْمَعُ صَوْتَ الرَّبِّ إِلَهِنَا، وَلاَ نَرَى النَّارَ الْعَظِيمَةَ أَيْضاً لِئَلاَّ نَمُوتَ.

(17) ــ فَقَالَ لِيَ الرَّبُّ: لَقَدْ أَصَابُوا فِي مَا تَكَلَّمُوا.

(18) ــ لِهَذَا أُقِيمُ لَهُمْ **نَبِيّاً مِنْ بَيْنِ إِخْوَتِهِمْ** مِثْلَكَ، وَأَضَعُ كَلاَمِي فِي فَمِهِ، فَيُخَاطِبُهُمْ بِكُلِّ مَا آمُرُهُ بِهِ.

(19) ــ فَيَكُونُ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْصَى كَلاَمِي الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ بِاسْمِي، فَأَنَا أُحَاسِبُهُ.

(20) ــ وَأَمَّا النَّبِيُّ الَّذِي يَتَجَبَّرُ فَيَنْطِقُ بِاسْمِي بِمَا لَمْ آمُرْهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، أَوْ يَتَنَبَّأُ بِاسمِ آلِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّهُ حَتْماً يَمُوتُ.

(21) ــ وَإِنْ سَأَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ: كَيْفَ نُمَيِّزُ الْكَلاَمَ الَّذِي لَمْ يَصْدُرْ عَنِ الرَّبِّ؟

(22) ــ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَتَنَبَّأُ بِهِ النَّبِيُّ بِاسْمِ الرَّبِّ وَلاَ يَتَحَقَّقُ يَكُونُ ادِّعَاءً مِنْهُ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ الرَّبُّ، بَلْ بِطُغْيَانٍ تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ فَلاَ تَخَفْ مِنْهُ.

...............................]، انتهى نص سفر التثنية بأحرفه.

لاحظ أن موسى، صلوات الله وسلامه عليه، كان يأمل أن يقيم الله لبني إسرائيل نبياً مثله من **أنفسهم**، أي

من بني إسرائيل، فقال: [سَيُقِيمُ الرَّبُّ فِيكُمْ نَبِيّاً مِثْلِي **مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**، لَهُ تَسْمَعُونَ]، ولكن النص ينسب إلى الله جل جلاله القول: [لِهَذَا أُقِيمُ لَهُمْ نَبِيّاً مِنْ بَيْنِ **إِخْوَتِهِمْ** مِثْلَكَ]، من إخوتهم، وليس من أنفسهم!!

فلندع (**سفر التثنية**) وشأنه، ولنعد إلى الآيات المكرمات المحفوظات من هذا الوحي الخاتم العظيم، فنجد أن الله قد نص فيها صراحة على أنه، أي الرسول النبي الأميّ، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: ﴿**يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾، هكذا بإطلاق: ينهى عن «**المنكر**»، أي عن جنس المنكر، أي عن كل فرد من أفراد المنكر. لذلك وجب أن ينكر، صلى الله عليه وعلى آله وبارك وسلم تسليماً، كل منكر يراه أو بلغه، بقول، أو إشارة واضحة تدل على الإنكار، لا تحتمل الشك، أو فعل مبيّن، يدل على الإنكار، ولا يحتمل الشك. فإن أقر أمراً وجب ضرورة أنه ليس بمنكر، أي ليس بحرام. ثم يعرف هل هو: مكروه، أو مباح محض، أو مستحب مندوب، أو فريضة واجبة من بيان آخر زائد على مجرد الإقرار، ولكنه قطعاً ليس بحرام على أمتّه، ولا هو من الباطل. فعلمنا بذلك يقيناً أنه لا يسكت على باطل أو حرام، ولا يقر إلا حقاً، وإلا كان قول الله كاذباً، ووعده خائساً، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً!

كما قال تقدست أسماؤه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ: بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ **يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ** إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾، (المائدة؛ 5: 67). وقد ثبت أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، صرف الحراس، ولم يعد يُحْرَس بعد ذلك، ولم يكن له بواب، حتى لحق بالرفيق الأعلى، إذ عصمه الله أن يطاله أحد بسوء:

❁ كما جاء في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج2/ص343/ح3221): [حدثنا عبد الصمد بن علي البزاز ببغداد أنبأ أحمد بن محمد بن عيسى القاضي حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا الحارث بن عبيد حدثنا معبد الجريري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿والله يعصمك من الناس﴾، فأخرج النبي، صلى الله عليه وسلم، رأسه من القبة فقال لهم: [«**أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله**»]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (صحيح)؛ وهو كما قالا، لا سيما بالشواهد والمتابعات، كما هو مفصّل في الملحق. وهو أيضاً في الترمذي (ج5/ص252/ح3046)، وحسّنه الألباني؛ وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج9/ص8/ح17508)؛ وفي **دلائل النبوة للبيهقي** (ج2/ص57/ح489)؛ وفي تفسير ابن أبي حاتم (ج5/ص34/ح6650)؛ وفي «**الطبقات الكبرى**»، (1/171)؛ وفي غيرها.

❁ وما جاء في تفسير الطبري — (ج10/ص469/ح12274) مرسلاً، بإسناد صحيح إلى منتهاه (أي إلى عبد الله بن شقيق): [حدثني يعقوب بن إبراهيم وابن وكيع قالا حدثنا ابن علية، عن الجُريريّ، عن عبد الله بن شقيق، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان يعتقِبه ناسٌ من أصحابه، فلما نزلت: ﴿والله يعصمك من الناس﴾، خرج فقال: (يا أيها الناس، الحقوا بملاحِقِكم، فإنّ الله قد عصمني من الناس)].

قلت: هذا كلام عبد الله بن شقيق وروايته للواقعة، وليس هو ما رواه من لفظ عائشة، رضي الله عنها،

وروايتها، كما يظهر من التأمل الدقيق في الألفاظ والسياق، وقد روى سعيد بن إيــاس الجُرَيْــري هــاتين الروايتين المستقلتين، فالتبس الأمر على بعض الأئمة، وظنوا ذلك اضطراباً في الإسـناد، ولـذلك اسـتغرب الإمام الترمذي الحديث المرفوع المتصل فقال: (هذا حـديث غريــب وروى بعضــهم هـذا الحـديث عـن الجريري عن بن شقيق قال: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يحرس ولم يذكروا فيه عن عائشة)، وليس كذلك: بل هذا خبر، وذاك خبر آخر. وهو بنحوه في تاريخ المدينة (1/301) مرسلاً، بإسـناد صـحيح إلى منتهاه: [حدثنا حبان بن هلال قال، حدثنا عبد الاعلى (بـن عبـد الاعـلى) السـامي قـال، حـدثنا سـعيد الجريري،... إلخ]

* وما جاء في تفسير الطبري (ج10/ص468/ح12273) مرسلاً، بإسناد حسن صحيح إلى منتهاه (أي إلى سعيد بن جبير): [حدثنا هناد وابن وكيع قالا: حدثنا جرير، عن ثعلبة، عن جعفر، عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصـمك من الناس﴾، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تحرسوني، إنّ ربّي قد عَصَمني)]

* وما جاء في تاريخ المدينة (ج1/ص301) مرسلاً، بإسناد صحيح إلى منتهاه (أي إلى محمد بـن كعـب القرظي): [حدثنا عثمان بن عبد الوهاب قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن عاصم بن محمد بن زيد، عن محمد بن كعب القرظي قال: أمر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالحرس، فنزلت: ﴿والله يعصمك مـن الناس﴾، فترك الحرس]

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص257/ح11663) حديثاً آخر: [حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن غَيْلانَ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيُّ، عَنِ النَّضْرِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يُحْرَسُ، فَكَانَ يُرْسِلُ مَعَهُ عَمُّهُ (**أَبُو طَالِبٍ**) كُلَّ يَوْمٍ رِجَالا مِـنْ بني هَاشِمٍ يَحْرُسُونَهُ، حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْـكَ مِـنْ رَبِّـكَ﴾، إِلَى قَوْلِـهِ: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، فَأَرَادَ عَمُّهُ أَنْ يُرْسِلَ مَعَهُ مَنْ يَحْرُسُهُ، فَقَالَ: يَـا عَـمِّ إِنَّ اللَّهَ عَـزَّ وَجَـلَّ قَـدْ عَصَمَنِي مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ]؛ قلت: ذكر أبي طالب وهم من بعض الرواة (لعله من النضر أبي عمـر، فهـو ضعيف)، فالأرجح أنه العباس، إن كان للقصة أصل، أو سقطت على الراوية جملة (ثم كان يحرس أيضاً في المدينة حتى نزلت)، أو نحواً من ذلك، كما تشهد الرواية التالية:

* التي أخرجها الإمــام الطبرانــي في معجمــه الأوســط (ج4/ص22/ح3510)، وفي معجمــه الصــغير (ج1/ص255/ح418): [حدثنا حمد بن محمد بن حمد أبو نصر الكاتب قال حدثنا كردوس بن محمد الواسطي قال حدثنا معلى بن عبد الرحمن عن فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال كان العباس عمّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيمن يحرسه فلما نزلت هذه الآية يا أيهـا الرسـول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ترك رسول الله، صـلى الله عليه وسلم، الحرس]؛ وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن فضيل إلا المعلى ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد).

فإن كان محمّد رسول الله، ونحن نشهد أنه رسول الله حقاً وصدقاً، فأي شئ يجعله يسكت على فعل

حرام، أو ترك واجب، فلا ينكر ويبين؛ وقد عصمه ربه، وحرسه من كافة الخلق، فلا يصل إليه أحد بأذى؟! وهل يمتنع أكثر الناس من الصدْع بالحق إلا لخوفهم من الأذى؟! فازددنا بذلك علماً وإيماناً ويقيناً أنه لا يسكت على فعل حرام، أو ترك واجب.

ونسارع بالتنبيه أن ذلك إنما هو فقط في السكوت على (الأفعال)، أي الأفعال التكليفية الاختيارية، التي يجوز أن توصف بالحِل والحُرمة؛ ولا علاقة لهذا بالسكوت على (الأقوال) التي يستحيل حساً وعقلاً أن توصف بالحِل والحُرمة، وإنما توصف فقط بأنها حق وصدق، أو كذب وباطل؛ ففي مثل هذا لا يكون السكوت إقراراً، ولا يجوز أن يفهم على أنه تصديق أو تكذيب، كما سنبينه في موضعه بعد قليل.

❄ فصل: استقلال السنة بالتشريع:

على أن هناك العديد من الأحكام العينية إنما ثبتت بالسُنة فقط لحظة تشريعها، ولكن القرآن العظيم أشار إليها في مناسبة أخرى، ونص على كونها من تشريع الله، أو على كونها ملزمة بنفس درجة إلزامية ما جاء نصاً في القرآن، أو نحو ذلك، فمن ذلك:

(1) استقبال القبلة الأولى (ونحن نعلم بالضرورة من التاريخ أنها كانت «**بيت المقدس**»، ولكن هذا لا يهم ها هنا) لم يرد في القرآن مطلقاً النص بتشريعها، وإنما كان ذلك بأمر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولكن كونها كانت قبلة ملزمة لا بد من استقبالها، وأن ذلك بجعل الله لها كذلك، جاء في معرض الكلام عن نسخها، وفرض استقبال المسجد الحرام بدلاً منها، حيث قال، تباركت أسماؤه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا **جَعَلْنَا** الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾، (البقرة؛ 2: 143). والآية نص صريح على أن القبلة الأولى إنما كانت بــ(جعل من الله).

(2) توبيخ الله، جل جلاله، للمؤمنين على انصرافهم عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حال إلقائه خطبة الجمعة واقفاً، يدل دلالة قاطعة على أنهم لم يفعلوا مباحاً، لأن المباح لا توبيخ عليه، فلا بد أنهم ارتكبوا حراماً. مع أنه لم يرد في القرآن ذكر للجمعة مطلقاً قبل ذلك، فإيجابها أو استحبابها إنما كان ضرورة بالسُنة، وليس بنص القرآن. نعم جاء القرآن بتأكيد وجوبها في نفس السياق من القرآن التي تضمنت التوبيخ، إلا أن الأمر الأول كان سابقاً، بالقطع، على نزول تلك القطعة من القرآن.

ومعلوم كذلك أن الأذان كان يستعمل للنداء للجمعة، وكذلك لغيرها من صلوات الجماعة، قبل نزول الآيات، وقد أشير إليه فيها على أنه الطريقة المستقرة المشروعة، فمتى نودي للجمعة، وجب السعي إليها وترْك البيع: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾،(الجمعة؛ 62: 9 ــ 11).

(3) وبعد الكارثة التي أصابت المسلمين في معركة أحد، وانسحاب الجيش القرشي، ثم ندم أبي سفيان، زعيم قريش، على أنه انسحب قبل الإجهاز على المسلمين، وتفكيره بإعادة الكرة عليهم لاستئصالهم، بعد تلك الكارثة استنفر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المسلمين رغم مصابهم وجراحاتهم لمطاردة الجيش القرشي، وقطع المسلمون بالفعل مسافة لا بأس بها، فبلغت الأنباء لأبي سفيان، ودب في قلبه الرعب، وآثر العودة إلى مكة، وعاد المسلمون سالمين من غير قتال ولا جراحات جديدة. وقد أثنى الله على أولئك الذين استجابوا للنفير بالرغم من إصابتهم، فقال: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، (آل عمران؛ 3: 171 ــــ 172)، فجعلهم مستجيبين لله والرسول، مع أن الاستنفار إنما كان بكلام من النبي، ولم ينزل به قرآن، ولا حرف واحد.

(4) وعندما تضجّر بعض المنافقين من كيفية توزيع النبي للزكاة، وتكلموا في النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولمزُوه وعابُوه، أنزل الله فضيحتهم، فقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾، (التّوبة؛ 9: 58 ــــ 59)، وهذا نص صريح أنَّ ما أعطاهم النبي، إن كان أعطاهم شيئاً، هو حقهم المشروع كما هو مراد الله، جل جلاله، وعطيّته، لذلك قال: ﴿مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾، فعطيّة النبي إذاً هي عطيّة الله، مع أننا نعلم ضرورة أنه لم ينزل بها قبل ذلك قرآن، فهي إذا بنيت على وحي غير القرآن.

(5) وقال جل جلاله: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾، (التّحريم؛ 66: 3)، وليس في القرآن، ولا حرف واحد، من ذلك الحديث الخاص الذي أعلم الله نبيه به. هذا برهان قاطع على أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد جاءه وحي من الله، غير القرآن، ولو في هذه الحالة الخاصة.

(6) وقال تباركت أسماؤه: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْداً إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾، (العلق؛ 96: 9 ــــ 11)، في سورة مكية قديمة، آياتها الأولى هي أو ما نزل من القرآن، على القول الصحيح المشهور، وفيها البرهان القاطع على أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان يصلي فأنكر عليه بعض رؤوس الكفر من قريش صلاته التي لم يعهدوها. فالصلاة كانت إذاً مشروعة، وجوباً أو استحباباً، كصلاتنا هذه اليوم، أو بصورة أولى منسوخة، قبل نزول هذه الآيات، وهي من أول ما نزل، وليس في الآيات قبلها ذكر الصلاة أصلاً، فوجب أن يكون ابتداء تشريع الصلاة، وهي عمود الدِّين، بالسنّة، أي بوحي خارج القرآن، ثم تتابع القرآن، وتواترت السنّة بعد ذلك بتأكيد وجوبها، وتعظيم شأنها، وتفصيل أحكامها، واستكمال شرائعها. ولعل تلك الصلاة التي نهى رأس الكفر أبو جهل عمرو بن هشام عنها كانت مستحبّة، وذلك قبل فريضة الصلاة يوم المعراج!

(7) وقبيل وقعة بدر الكبرى أمر الله رسوله بالخروج، بالرغم من كراهية بعض المؤمنين الشديدة لذلك،

وتخوّفهم من مغبّة مصادمة قريش، الدولة الأعظم آنذاك في جزيرة العرب، لا سيما بعد ورود أخبار بخروج الجيش القرشي، فامتن الله عليهم بالوعد بالظفر بالقافلة أو بالجيش القرشي. كل ذلك وحي خارج القرآن، وليس في القرآن منه حرف واحد، ثم أرَّخَه الله بعد نهاية المعركة في نص القرآن، حيث قال، تقدست أسماؤه: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ * وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾، (لأنفال؛ 8: 5 ــــ 7).

(8) وأمر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أصحابه في مكة صراحة أن يكفّوا أيديهم، وحرّم عليهم القتال، ثم نسخ ذلك بعد الهجرة، وأذن لهم بالقتال. وأرخ القرآن لذلك النهي المنسوخ بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾، (النّساء؛ 4: 77).

فثبت من البراهين آنفة الذكر ثبوتاً قطعياً، من نصوص القرآن وحده، وبضرورات الحس والعقل، بدون اعتماد أي نص من السنّة، إلا من بعض نصوص السنّة التي أوردناها على وجه المتابعة والاستئناس، وليس على وجه البرهنة والاستدلال، أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، معصوم في التبليغ عن الله في أقواله وأفعاله وإقراراته: كل ذلك وحي معصوم من عند الله. أي أن (**السنّة النبوية**)، وهي مجموع أقواله وأفعاله وإقراراته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وحي معصوم من عند الله، أو بلفظ أدق: **أن السنّة النبوية إنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاءه من عند الله، وإن كانت ليست ألفاظها بعينها وحي من الله.**

على أن القرآن نفسه قد نصَّ، فوق ذلك، نصاً صريحاً قاطعاً على أن الله أنزل على محمّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أشياء أخرى غير القرآن، المنزل بلفظه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنَظْمه، كما سيأتي في الفصول التالية قريباً، إن شاء الله. وليس ثمة شئ يصلح أن يكون وحياً خارج نص القرآن إلا السنّة النبوية الشريفة.

فثبت بكل ذلك ثبوتاً قطعياً، يكفر مُنكره، ويخرج من الإسلام بجَحْده، أن الوحي الذي أنزل على محمّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليس هو فقط نَصُّ القرآن المجيد، كما هو موجود في المصحف بين الدفّتين، الذي هو كلام الله المنزل بلفظه وأحرفه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنَظمه، بل هو شامل لسنّته الشريفة، التي هي مجموع أقواله وأفعاله وأقاريره، بأبي هو وأمي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

والوحي، لا فرق بين قرآن وسنّة، في درجة واحدة من الإلزامية والحجيّة، فقوله، تباركت أسماؤه: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾، يعني تعاطي التجارة في مواسم الحج، أو قوله: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد﴾، حجة قاطعة ملزمة إلى يوم القيامة الكبرى، تماماً كقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: [«**لا وصية لوارث**»] أو قوله في تحديد الحد الأعلى للوصية: [«**الثلث، والثلث كثير**»]، حُجّة قاطعة ملزمة أيضاً إلى يوم القيامة الكبرى، وذلك بغض النظر عن كون المثالين الأولين وحياً باللفظ، وقرآناً يُتلى في الصلاة، من كلام الحي القيوم، واجب الوجود، خالق البشر، والأخرى من لفظ النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المحتاج الفاني، وهو بشر مخلوق.

نعم، وبدون أدنى شك أن فضل القرآن على كلام المخلوقين هو كفضل الله على خلقه: فهو المنجى من كل ضلالة، والمخرج من كل فتنة. هو كتاب الله العزيز الذي ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾: فيه نبأ ما كان قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم؛ وهو الفصل ليس بالهزل؛ من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، والنور المبين، وهو الصراط المستقيم. هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد. لا تنقضي عِبره، ولا تفنى عجائبه. هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَداً**﴾، من قال به صدق، ومن عمل به أُجِر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم. هو الشفاء النافع: عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن اتّبعه، لا يزيغ فيُستعتب، ولا يعوج فيقوَّم. من تلاه أُجَر على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول: ألف لام ميم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف.

فالفضل العظيم الذي يستحقه القرآن الحكيم، وقُدسيته الخاصة، وارتفاع مكانته على مرتبة السنّة من حيث كونه كلام الله المنزل بلفظه وأحرفه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنظمه، كل ذلك، وهو حق قطعي يقيني، لا شك فيه.

ــ قضية مستقلة، تمام الاستقلال، عن كون الوحي، قرآناً وسنّة، مرتبة واحدة من حيث الحجيّة والإلزامية.

ــ وهاتان قضيتان مستقلتان عن جواز نسخ القرآن بالسنة أو عدم جواز ذلك.

ــ هذه قضايا مختلفة متباينة، لا يجوز خلط بعضها ببعض، وإلا حصل الخلل الجسيم، بل الضلال البعيد، الذي، أي الضلال البعيد، هو الكفر، عياذاً بالله تبارك وتعالى!

فالقول بأن الوحي أو التنزيل هو القرآن فقط، وهو وحده وحي الله الملزم، وهو وحده الحجة فقط، وأن السنّة ليست وحياً (أو بلفظ أدق: ليست تعبيراً نبوياً معصوما عن وحي ملزم من الله)، فليست هي حجة ملزمة، القول بهذا تكذيب للقرآن يتناقض كل المناقضة مع ورود القرآن من عند الله، وهو من ثم من أقوال الكفر، يكفر قائله، ويخرج من الإسلام باعتقاده، إن كان صح له عقد الإسلام من قبل، إلا من تلفظ بشيء من ذلك تحت إكراه ملجئ، أو من عذر بجهل أو تأويل أو غير ذلك من موانع تكفير المعين المعروفة.

❇ **فصل: (الحكمة) و(الذِّكر) تنزيل آخر، غير نص القرآن:**

نصَّ الله، تبارك وتعالى، على أنه أنزل على نبيّه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، (**الحِكْمَة**)، فقال: ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللهِّ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللهُّ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِّ عَلَيْكَ عَظِيماً**﴾، (النّساء؛ 4:113). هذه ثلاثة أشياء: أنزل الله على نبيّه الكتاب، وفيه حكمة وعلم كثير، فتعلَّم ذلك كله. والمقصود بالكتاب ها هنا: نص القرآن، في أقل تقدير. وأنزل عليه الحكمة، وهي شئ أوسع من مجرّد نصوص القرآن، لأنها معان ومفاهيم صاغها النّبي بأقواله وأفعاله وأقاريره، فتعلّمها كذلك. وعطف الحكمة على الكتاب هو من باب عطف الكل على الجزء، والعام على الخاص. ولا يجوز أن تكون الحكمة هي عين الكتاب لأن عطف الشيء على عين ذاته محال، لا يجوز عقلاً ولا حسًّا ولا لغةً.

كما علَّمه ربه فوق ذلك أشياء كثيرة لم يكن يعلمها: من أهمها الكتاب، ثم الحكمة، ثم أمور أخرى مثل لهجات بعض القبائل، ومنطق بعض الحيوانات كذلك البعير الذي اشتكى إليه صاحبه، وغير ذلك مما لا يعلمه إلا الله.

وهذه (**الحِكْمَة**) المذكورة في الآية قطعاً وحي منزّل، وإذ هي غير القرآن، فهي بالضّرورة (السنّة النبوية الشريفة)، كما سلف تحريره، وكما تشهد به آية سورة الطلاق في بلاغة رائعة: ﴿أَعَدَّ اللهُّ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فَاتَّقُوا اللهَّ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللهُّ إِلَيْكُمْ **ذِكْراً** * **رَسُولاً** يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهَّ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ باِللهَّ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُّ لَهُ رِزْقاً﴾، (الطلاق؛ 65: 10 ــ 11)، وسنفصّل الكلام قريباً عن هذه الآية المباركة عند كلامنا عن الذّكر، بإذن الله تعالى.

ــ وقال، جل جلاله: ﴿**ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللهِّ إِلَهاً آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَدْحُوراً**﴾، (الاسراء؛ 17: 39). فهذا نصّ قاطع على أن الآداب والأحكام الشاملة المذكورة قبل هذه الآية بعض من الحكمة المنزَّلة، التي أوحاها الله إلى أبي القاسم، محمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فهي من الحكمة، وهي بوصفها من آي الكتاب، تدل دلالة قاطعة على أن بعض الكِتاب من الحكمة. ولكن الكِتاب كله حكيم، بضرورة الحس والعقل والشّرع، قال، تباركت أسماؤه: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾، (يونس؛ 10: 1)، وقال مقسماً مؤكداً: ﴿يّس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾، (يّس؛ 36: 1 ــ 2)، وبيّن أنه عليٌّ حكيم محفوظ في (أمّ آلكتاب): ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، (الزخرف؛ 43: 4).

إذاً الكتاب كله من الحكمة المنزَّلة. ومحال عقلاً وشرعاً أن تكون الحكمة المنزّلة على محمد هي فقط نصّ القرآن العظيم، كما أسلفنا، فالقرآن العظيم كله من الحكمة المنزَّلة على محمد، وهو بعض الحكمة المنزَّلة على محمد حقيقة، فليس هو كل الحكمة المنزَّلة على محمد، بل هناك أشياء أخرى من (**الحِكْمَة**) المنزلة

غير نص القرآن.

ـــ وقال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُواً وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، (البقرة؛ 2: 231). ونحن لم يتنزّل علينا شئ مباشرة، وإنما جاء التنزيل إلى محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أولاً ثم أخذناه منه بعد ذلك. والنّكتة من ذكر التنزيل كأنه علينا مباشرة، هو أنه مُلزم لنا كأنه نزّل علينا مباشرة. وهو كله ملزم، شاف كاف: كتاباً وحكمة، قرآناً وسنة.

ـــ وأمر الله أمّهات المؤمنين بأن يقرن في بيوتهن، وأثقل عليهن الحجاب، ليتفرغن لدراسة وحفظ وفهم ما يُتلى في بيوتهن من آيات الله، وكذلك لدراسة وفهم وحفظ الحكمة التي يتلقينها من النّبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حيث قال، جل جلاله: ﴿**وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً**﴾، (الأحزاب، 33: 34).

ـــ وقد امتنّ الله على المؤمنين قائلاً: ﴿**لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾، **(آل عمران؛ 3:164)، وقال أيضاً:** ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ**﴾، (البقرة؛ 2: 151)، وقال: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾، (الجمعة، 62: 2). وقد جاء هذا استجابة لدعوة إبراهيم وإسماعيل: ﴿**رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾، (البقرة؛ 2: 129).

فليس هو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مجرّد آلة تسجيل، أو حامل بريد، يتلو آيات الله، ويا لها من مهمة عظيمة، ولكنه أيضاً يربّي ويهذّب ويصفّي ويزكّي، وهو مع ذلك معلّم: يعلّم أمّته الكتاب والحكمة. والمقصود بالكتاب هنا: القرآن العظيم، وربما كان المقصود (الكتابة) أي يمحو أميّتهم، ويجعلهم أمة علوم ودراسات وأبحاث، بعد أن كانوا أميين جهلاء، وكل ذلك حق، وكله قد أنجزه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على أتم وجه.

ـــ وليس محمد بدعاً من الرّسل في هذا، بل هذا هو شأن الأنبياء السابقين: آتاهم الله كتباً وحكمة: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 81). وقد خصّ القرآن العظيم الوجيه المقرّب، المسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، بذكر مثل هذا عنه، في عدة مواضع فقال: ﴿**وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 48)، وقال: ﴿**إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ**

وَعَلَى وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ والإنجيل وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرائيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾، (المائدة؛ 5: 110). وكذلك آل إبراهيم: **﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾**، (النساء، 4: 54).

فثبت يقيناً، بلا شبهة، أنّ هناك وحي منزّل غير نص القرآن العظيم، هو (**الحِكْمَة**)، وهو بعينه (**السنّة النبوية**) الشريفة، بغير زيادة ولا نقصان. وأن (**الحِكْمَة**) وحي مُلزم، وحُجّة قاطعة، كالقرآن العظيم، سواءً بسواء.

❄ فصل: معنى لفظة (الذّكر):

أما مادّة (ذَكَرَ)، ومشتقاتها، فقد وردت في القرآن العظيم، في معان عدة، من أهمها:

المعنى الأول: الكلام عن الشيء، والتحدّث عنه، والإشارة إليه، (وضد ذلك هو الإهمال والإعراض). والمصدر هو (**ذِكْر**). ومنه قولهم: (ذكرك فلان بخير)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

ــ ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا **اذْكُرْنِي** عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾، (يوسف؛ 12: 42).

ــ ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً وَإِذَا **ذَكَرْتَ** رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُوراً﴾، (الاسراء؛ 17: 46).

ــ ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ **تَذْكُرُ** يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾، (يوسف؛ 12: 85).

ــ ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتىً **يَذْكُرُهُمْ** يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾، (الانبياء؛ 21: 60)

ــ ﴿**وَاذْكُرْ** فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً﴾، (مريم؛ 19: 16)

ــ ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ **ذِكْراً**﴾،(الكهف؛ 18: 70)

ــ ﴿وَيَسْأَلونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ **ذِكْراً**﴾، (الكهف؛ 18: 83)

ــ ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ **وَذُكِرَ** فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ﴾، (محمد؛ 47: 20)

ومن هذا النوع الأول: (**ذِكْر** اللهِّ) خاصة، بمعنى: تريد اسمه والثناء عليه (بالتسبيح والتكبير والتهليل والدعاء، وشتى أصناف الذّكر). والمصدر هو (**ذِكْر**)، وهذا كثير جداً في القرآن:

ــ ﴿**فَاذْكُرُونِي** أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلا تَكْفُرُونِ﴾، (البقرة؛ 2: 152).

ــ ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزاً **وَاذْكُرْ** رَبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾، (آل عمران؛ 3: 41)

ــ ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُّ وَلَوْلا دَفْعُ اللهَّ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ

لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ **يُذْكَرُ** فِيهَا اسْمُ اللهِّ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَّ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، (الحج؛ 22: 40)

ـــ ﴿**وَاذْكُرُوا** اللهَّ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللهَّ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 203)

ـــ ﴿يَسْأَلونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ **وَاذْكُرُوا** اسْمَ اللهِّ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَّ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (المائدة؛ 5: 4).

ـــ ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ **ذِكْرِ** رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾، (صّ؛ 38: 32).

ـــ ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ **وَالذَّاكِرِينَ** اللهَّ كَثِيراً **وَالذَّاكِرَاتِ** أَعَدَّ اللهُّ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾، (الأحزاب؛ 33: 35).

ـــ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى **ذِكْرِ** اللهِّ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، (الجمعة؛ 62: 9).

المعنى الثاني: ضد النّسيان، وهو حضور الشيء في الذهن. والمصدر هو (**ذِكْر**)، أو (**الذِّكْرَى**)، أو (**تَذَكُّر**)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

ـــ ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ **أَذْكُرَهُ** وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً﴾، (الكهف؛ 18: 63)

ـــ ﴿**فَسَتَذْكُرُونَ** مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللهِّ إِنَّ اللهَّ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾، (غافر؛ 40: 44)

ـــ ﴿أَوَلا **يَذْكُرُ** الْأِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً﴾، (مريم؛ 19: 67)

ـــ ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ **يَتَذَكَّرُ** الْأِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ **الذِّكْرَى**﴾، (الفجر؛ 89: 23)

المعنى الثالث: الحفظ والدراسة لاستحضار الشيء في الذهن وفهمه مستقبلاً، (وضد ذلك هو الإهمال، وعدم الدرس)، ومنه لفظة (المذاكرة، بمعنى مراجعة الدرس لتثبيت فهمه وحفظه، عادة من قبل شخصين أو أكثر، لأنها بصيغة المفاعلة) وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

ـــ ﴿**وَاذْكُرْنَ** مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِّ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللهَّ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 34)، أي ادرسن وافهمن واحفظن ما يُتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة، أي من القرآن والسنّة، (لتبليغه بعد ذلك إلى الأمّة، وتعليمهم إياه).

ـــ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ، **وَاذْكُرُوا** مَا فِيهِ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 63)، وكذلك: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ، وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 171)، يعني: ادرسوا وافهموا واحفظوا ما آتيناكم.

ــــ ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾، (القمر؛ 54: 17، 22، 32، 40). أي: ولقد يسّرنا القرآن للدراسة والفهم والحفظ، فهل من دارس؟!

المعنى الرابع: السّمعة الطيبة والشهرة الحسنة، (لأن المشهور يتردد اسمه على ألسنة الناس، ويكون أقرب من غيره إلى أذهانهم). والمصدر هو (**ذِكْر**)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:
ــــ ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ **ذِكْرَكَ**﴾، (الشرح؛ 94: 4)
ــــ ﴿وَإِنَّهُ **لَذِكْرٌ** لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 44)، عند من فسّرها بأن هذا الدّين رفعة وشهرة حميدة لك ولقومك، بعد أن كانوا خاملين لا تعرفهم الأمم الأخرى، ولا تبالي بهم.
ــــ ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي **الذِّكْرِ**﴾، (صّ؛ 38: 1)، عند من فسّرها بالقرآن ذي الشهرة، والمكانة الرفيعة: أي أُقسم وأؤكد بالقرآن ذي المكانة الرفيعة والشهرة الحميدة، وهذا هو أرجح تفاسيرها، خلافاً لمن قال: أقسم وأؤكد بالقرآن ذي العلوم والمعارف التي تستحق أن تحفظ وتدرس وتفهم، وإن كان هذا التفسير محتملاً أيضاً.

المعنى الخامس: الذّكر المنزَّل، وهو نوع من الوحي نزل من عند الله وهو بلفظة (**ذِكْر**) بعينها، لأنه يستحق أن (يذكر) أي أن: يحفظ ويدرس، وأن يستحضر دوماً في الأذهان. ولأنه يُذكّر الناس بعلاقتهم بالله، وبالقصد من وجودهم، والآخرة وبما ينتظرهم فيها من حساب ثم ثواب وعقاب، ولأنه يمتلئ بذكر الله والثناء عليه. والمصدر هو (**ذِكْر**). وهذا المعنى هو الذي يهمنا ها هنا، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:
ــــ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلوا أَهْلَ **الذِّكْرِ** إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ **الذِّكْرَ** لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، (النحل؛ 16: 44)، وكذلك: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ **الذِّكْرِ** إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 7). أي: فسألوا العلماء المطلعين على (الوحي المنزل)، كما هو موجود، مثلاً، في الكتب السابقة. ومن المحال الممتنع أن يكون المقصود (أهل القرآن)، لأنهم أصلاً يطعنون في نبوة محمّد، صلى الله عليه وسلم، لكونه بشر، فأمروا بسؤال أهل الكتب الأولى عن الأنبياء السابقين: هل كانوا من الملائكة، أم كانوا بشراً؟!
أما الفقرة الثانية، من الآية الثانية، وهي: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ **الذِّكْرَ** لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، فلها نقاش مستفيض في فصل خاص مع قوله، جل جلاله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا **الذِّكْرَ** وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، (الحجر، 15: 9).
ــــ ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا **الذِّكْرَ** وَكَانُوا قَوْماً بُوراً﴾، (الفرقان؛ 25: 18). أي: حتى نسوا (الوحي المنزّل) وأهملوه وأعرضوا عنه. و(الوحي المنزّل) هنا هو كل ما أنزله الله على مر العصور، كما يوجبه السياق، وليس فقط ما أنزل على محمّد، ومن باب أولى ليس هو فقط (نص القرآن).
ــــ ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ **الذِّكْرِ** بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولاً﴾، (الفرقان؛ 25: 29). وهذه

كسابقتها تعني (الوحي المنزّل) على الرسول، الذي لم يتبعه هذا الضال الهالك عندما ناح على نفسه، وعضّ على يده. وهذا حال كل ظالم لم يتخذ مع (الرسول) سبيلاً، وليس هو فقط حال من لم يتخذ مع (الرسول محمّد) سبيلاً.

ــ ﴿إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ **الذِّكْرَ** وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾، (يّس؛ 36: 11). وهذه كذلك كسابقتها تعني من اتبع (الوحي المنزّل)، إلا أنها مخصوصة بمحمّد، صلى الله عليه وسلم، كما هو بيّن من السياق.

ــ ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ **الذِّكْرِ** أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾، (الانبياء، 21: 105). فهذا (**الذِّكْرِ**) شئ سابق على الزّبور، وأكثر المفسرين على أنه (اللوح المحفوظ)، الذي هو كناية عن علم الله أو قضائه السابق. فيكون تقدير الكلام حينئذ: لقد سبق في علمنا وتقديرنا: ﴿أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾، وذلك قبل أن نكتب ذلك في الزبور (وهو اسم جنس للكتب المنزّلة عامة، أو كتاب داود، سلام الله، عليه خاصة). وقال بعض المفسرون أن (**الذِّكْرِ**) إنما قصد بها التوراة. ومهما يكن الأمر فإن (**الذِّكْرِ**) هنا قطعاً شئ آخر غير (نص القرآن).

ــ ﴿وَهَذَا **ذِكْرٌ** مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 50). يحتمل أن يكون المقصود: (وهذا القرآن ذكر مبارك)، كما يتبادر إلى الذهن، لأن القرآن ذكر مبارك، ولا جدال. ويحتمل أن يكون: (وهذا الوحي ذكر مبارك)، أو (هذه الرسالة ذكر مبارك)، لأن الوحي ذكر مبارك، ولا ريب، وهذا هو الأولى بالصواب لأنه جاء تعقيباً على إتيان موسى وهارون (الفرقان، وضياءً، وذكراً للمتقين) فناسب الذّكر أن يكون مجمل الوحي الذي أنزل على محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكل ذلك حق، لا شك فيه.

ــ ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ، **وَالذِّكْرِ** الْحَكِيمِ﴾، (آل عمران؛ 3: 58). وتقدير الكلام هنا هو، على الأرجح: (تلك الآيات السابقة التي تحكي خبر اصطفاء آل عمران، ومولد يحيى بن زكريا، صلوات الله وسلامه عليهما، ومجمل قصة عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، هي بعض ما نتلوه عليك من الآيات، وبعض ما نتلوه عليك من الذّكر الحكيم)، فيكون عطف (الآيات) المتلوّة على (الذّكر الحكيم) من باب عطف البعض على الكل، وعطف الخاص على العام تعظيماً لتلك الآيات المخصوصة، ورفعاً لقدرها، ولأسباب بلاغية وبيانية أخرى لا تخفى، بدلاً من أن يقول فقط: (ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ من **الذِّكْرِ** الْحَكِيمِ). فيكون الذّكر الحكيم من أسماء القرآن، بقرينة لفظة (نَتْلُوهُ)، ويكون الكلام هنا فقط عن القرآن. ومع ذلك فلا يترتب على هذا مطلقاً أن الذّكر هو القرآن فقط.

ولكن يحتمل أن يكون التقدير: (بعض ما نتلوه عليك من الآيات، وهو بعض ما أوحينا إليك من الذّكر الحكيم)، فيكون الذّكر الحكيم هو مجمل الوحي، متلواً أو غير متلو. وذلك بقرينة استخدام القرآن للفظة (الذّكر) للتعبير عن الوحي عموماً، وبقرينة أن نزول الآيات كان بعد مناظرة نصارى نجران، ودعوة لهم إلى المباهلة. ومعلوم ضرورة أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، جادلهم جدالاً طويلاً أكثره من كلامه وألفاظه، ولم يكتف بأن يقرأ عليهم بعض آي القرآن.

فحتى هذه الآية ليست قطعية في كون الذّكر الحكيم هو القرآن فقط، وإن كان هذا راجحاً. ولا شك أن

القرآن ذكر، ولا شك أنه حكيم، وأنه يستحق أن يسمَّى بـ(**الذِّكْرِ الْحَكِيمِ**)، قطعاً ولا جدال، ولكن السؤال هو: هل الذّكر الحكيم هو القرآن حصراً بحيث لا يجوز أن يسمَّى غيره هكذا: (**الذِّكْرِ الْحَكِيمِ**)؟!

ـــ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا **بِالذِّكْرِ** لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾، (فصّلت؛ 41: 41). و(**الذِّكْرِ**) ها هنا إما أن يكون من أسماء القرآن، الذي هو أيضاً (كتاب عزيز). ولكن قد يكون (**الذِّكْرِ**) إسمًا لكل (الوحي المنزّل)، وهذا الوحي المنزّل أيضاً كله حق محفوظ، فهو إذاً (كتاب عزيز) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو تنزيل من حكيم حميد. وليس هذا الكتاب بالضرورة هو (القرآن)، ولا هو بالضرورة مكتوب في قراطيس أو صحف أرضية، كما قد يتوهّم البعض.

ـــ ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ **ذِكْرٌ** مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 63). وكذلك: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ **ذِكْرٌ** مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 69). ولا يشك عاقل أن شبه الجملة: (**ذِكْرٌ** مِنْ رَبِّكُمْ) تعني (وحي من ربكم) أو (رسالة من ربكم)، ولا علاقة لها بنص القرآن أصلاً، لأن الكلام هنا عن قوم نوح وقوم هود. أما قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ **ذِكْرٍ** مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 2)، وكذلك: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ **ذِكْرٍ** مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾، (الشعراء، 26: 5) فهي بالضرورة موجّهة إلى كفار قريش، وليس إلى الأمم السابقة، تستنكر عليهم إعراضهم عن كل وحي جديد، أو بلاغ جديد. وهذا البلاغ أو الوحي قد يكون قطعة من القرآن، وقد يكون غير ذلك، وكل ذلك (**ذِكْرٍ** مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ). مثال ذلك: سؤاله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعد أن اعتلى الصفا، ونادى بطون قريش بطناً بطناً: «أكنمتم مصدّقي إن أخبرتكم أن جيشاً وراء هذا الجبل؟!»، أو كما قال، ثم تحذيرهم من عذاب شديد، فقال بعضهم: (تباً لك سائر اليوم: ألهذا دعوتنا؟!)، وأعرضوا وكفروا. والسيرة طافحة بمثل هذا.

ـــ وكذلك قوله، تباركت أسماؤه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** لِلْعَالَمِينَ﴾، (صّ؛ 38: 87)، يحتمل أن تكون الإشارة بـ(هذا) إلى القرآن، كما يحتمل أن تكون إلى الوحي والرسالة جملة، وهذا أولى بالسياق. وأيضاً: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا **الذِّكْرَ** وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ * وَمَا هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** لِلْعَالَمِينَ﴾، (القلم، 68: 51 ـــ 52)، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن فقط يتلو القرآن، كأنه شريط مسجّل، ولم يكن القوم يتهمونه بالجنون فقط إذا تلى القرآن. ومثلها: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** لِلْعَالَمِينَ﴾، (التكوير، 81: 27)، وإن كان الأرجح ها هنا أن الإشارة إلى القرآن فقط، لأن السياق يؤكد أنه: ﴿قول رسول كريم * ذي قوة عند ذي العرش مكين﴾، ويؤكد: ﴿وما هو بقول شيطان رجيم﴾. ولا شك أن القرآن ذكر للعالمين، كما أنه لا شك أن القرآن ليس هو وحده (الذّكر) أو (ذكر للعالمين).

ـــ أما قوله، تقدّست صفاته: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ **الذِّكْرُ** إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾، (الحجر؛ 15: 6)، وكذلك: ﴿أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ **الذِّكْرُ** مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ **ذِكْرِي** بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾، (صّ؛ 38: 8)، ومثلها: ﴿أَأُلْقِيَ **الذِّكْرُ** عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾، (القمر؛ 54: 25)، فيحتمل أن يكون المراد هو القرآن فقط، كما يتبادر إلى الذهن، ويحتمل أن يكون المقصود الرسالة كلها والوحي كله، وهذا هو الأولى

ها هنا والأصح، لأنهم لم يكذبوا فقط كون القرآن من عند الله، وصدقوا النبي، عليه الصلاة والسلام في كل ما سواه، بل هم قد كذّبوا بنبوّته جملة.

ـــ أما قوله، جل وعز: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ، إِنْ هُوَ إِلَّا **ذِكْرٌ** وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾، (يّــس؛ 36: 69)، فيحتاج إلى تأَمُّل ونظر، فالظاهر أن تقدير الكلام هو: (إن هو إلا ذِكْر، وإن هو إلا قرآن مبين). أي: أن القرآن الذي ظننتم أنه من جنس الشعر، ليس كذلك لأن محمّداً ليس بشاعر، ولا ينبغي أن يكون شاعراً، ولم يعلّمه ربه الشعر أصلاً، بل هو ذكر أي وحي في محتواه، وقرآن بليغ مبيّن في صياغته. فالكلام هنا عن القرآن: عن جوهر معانيه، وعن صياغته. ويحتمل أن يكون عطف القرآن المبين على الذّكر من باب عطف الخاص على العام بمعنى: أن محمّداً ليس بشاعر، ولم يأت بشعر، وإنما جاء بوحي من عند الله، وبعض هذا الوحي الذي جاء به هو هذا (القرآن المبين)، الذي هو وحي متلو معجز، منزّل بلفظه وأحرفه، قد يلتبس على بعض الناس فيظنه نظماً شعرياً، ويظن قائله شاعراً.

ـــ أما قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فَاتَّقُوا اللهَّ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللهُّ إِلَيْكُمْ **ذِكْراً** * رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهَّ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهَّ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُّ لَهُ رِزْقاً﴾، (الطلاق؛ 65: 10 ـــ 11)، فهو أوضح آي القرآن دلالة على أن الذّكر المنزّل ليس هو القرآن فقط، بل هو أوسع منه: هو، هذا الرسول الذي يتلو آيات الله مبيّنات. ولكننا نعلم بضرورة الحس والعقل أن الرسول مخلوق نشأ في الأرض، ولم ينزل بذاته ولحمه ودمه من السماء، فوجب، بالضرورة، أن يكون المنزّل غير ذات الرسول، أي غير صورة اللحم والدم، وإنما ذكرت (ذات الرسول) لأغراض بلاغية، منها: أن الوحي ليس هو الآيات المتلوّة فقط، فكأنه كله منزَّل بشحمه، ولحمه، وعظمه، ودمه، وأقواله وأفعاله، وأقاريره،.. إلخ. فوجب البحث عن ذلك، أي تحرير أي شئ من (**الرسول**) يستحق أن يكون منزّلاً. وقد أسلفنا تفصيل ذلك ببراهين من القرآن نفسه بأنه أقوال الرسول، وأفعاله، وتقريراته، على النّحو الذي فصّلناه آنفاً.

فثبت مما سلف ثبوتاً قطعياً لا شك فيه أن لفظة (الذّكر) أو (الذّكر المنزّل) أو (ذكر من عند الله) تعنى الوحي عموماً، وليست هي مرادفة للقرآن العظيم، ولا هي فقط من أسماء القرآن المجيد، وإن كان (الذّكر) و(الذّكر الحكيم)، بلا شك، من أسماء القرآن، وصفاته.

وسقطت بذلك شبهة القرآنيين بأن الذّكر المنزّل، وهو أيضاً الذّكر المحفوظ، إنما هو القرآن فقط، وأن السنّة ليست منزّلة، وليست هي من ثم حُجّة مُلزمة كالقرآن سواءً بسواء، وظهر تحكمهم بالباطل، وتناقضهم، وأنهم في الحقيقة مكذّبون للقرآن، مستخفّين به، وهو الذين يدعون الإيمان به وتعظيمه. والحق أنهم أهل مزاج وهوى، وبعضهم أهل نفاق وزندقة يجادلون بالكتاب لنقض الكتاب، وهدم الإسلام: فلله الأمر من قبل ومن بعد.

❄ **فصل: شهادة السنّة على نفسها بالحجيّة**

ولما كنّا قد أثبتنا بالفعل فيما سلف أن السنّة النبوية، وحي معصوم، أو بلفظ أدق: **أن السنّة النبوية ليست هي بعينها وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاء من الله.**

كما أثبتنا أنها، أي السنّة النبوية، في نفس مرتبة الحجية كالقرآن، سواءً بسواء، وذلك بضرورات الحس والعقل، وبراهين القرآن، فقط من غير استخدام لنصوص السنّة نفسها، حتى لا نقع في الدور والمصادرة على المطلوب (وما أوردنا من نصوص السنّة إنما هو من باب الشواهد والاستئناس، وليس من باب الإثبات والبرهنة).

وإذ قد تمَّت البرهنة فعلاً على أن السنّة وحي معصوم، فلم تعد نصوصها مجرد شواهد ومتابعات تصلح للاستئناس فقط، بل قد أصبحت السنّة بذاتها برهاناً، وأصبح الاحتجاج بها جائزاً، بما في ذلك الاحتجاج بها لنفسها وعلى نفسها، لأنها إن كانت وحياً معصوما لم يجز أن تكون متناقضة، بل لا بد أن تكون متّسقة خالية من التناقض عموماً، ومتّسقة مؤكدة لكونها وحياً ملزماً معصوماً، في المقام الأول، وعلى وجه الخصوص (وذلك طبعاً بشرط ثبوت صحة نسبتها إلى النبي، عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتمّ التسليم)، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص406/ح3417) عن عقبة بن عـامر الجهنـي، رضي الله عنه: [أخبرني أبو بكر إسماعيل بن محمّد الفقيه بالري حدثنا أبو حاتم الرازي حدثني أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثني عبد الله بن وهب حدثنا مالك بن خير الزيادي عن أبي قبيل عـن عقبـة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (سيهلك من أمتي أهل الكتاب وأهل اللبن!)؛ قال عقبة: ما أهل الكتاب يا رسول الله؟!)؛ قال: (قوم يتعلّمون كتاب الله يجادلون به الذين آمنوا!)؛ قال: فقلت: (ما أهل اللبن يا رسول الله؟!)؛ قال: (قوم يتّبعون الشهوات ويضيّعون الصلوات!)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ قلت: وهو كما قـال، كمـا سنفصّلـه في الملحق؛ وجاء مزيد بيان لـ(أهل اللّبن): (أنـاس يحبـون اللّـبن: فيخرجـون مـن الجماعـات ويتركـون الجُمعات)، كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص146/ح17356)؛ أو: (يحبّـون اللـبن فيـدعون الجماعـات والجُمـع ويبـدون)، كمـا أخرجـه الإمـام أحمـد بـن حنبـل في مسـنده (ج4/ص155/ح17451)، والإمام أبو يعلى في مسـنده (ج3/ص286/ح1746)؛ وتجـده بنحـو مـا سلف من الألفاظ عند الإمـام الطبرانـي في معجمـه الكبـير (ج17/ص296/ح815 - 817)؛ والإمـام البخاري في خلق أفعال العباد (ج1/ص118)؛ وربما غيرهم.

فهذا الحديث، وهو صحيح ثابت، يدل على هلاك من تأوَّل القرآن على غير تأويله، وجادل به المؤمنين. وتأويل القرآن على وجهه إنما يعرف من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقط، مبلغاً ذلك البلاغ المعصوم عن الله، الذي تكفّل هو، جل وعز، ببيانه البيان الشافي اليقيني الملزم، لا غير، أليس هو، تباركت أسماؤه، الذي وعد، ووعده الحق: ﴿**فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه**﴾، (القيامة:

75: 18 ـــ 19)، و﴿**ومن أوفى بعهده من الله؟!**﴾، (التوبة؛ 9: 111)؟!

* وأخرج الترمذي في سننه (ج5/ص199/ح2950) عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا محمود بن غيلان حدثنا بشر بن السري حدثنا سفيان عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)]، وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح)؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص233/ح2069)، (ج1/ص269/ح2429): والنسائي في سننه الكبرى (ج5/ص31/ح8084)، و(ج5/ص31/ح8085)؛ وأبو يعلى، والشهاب القضاعي، وغيرهم. والعلم اليقيني بالقرآن إنما يكون من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا غير، كما أسلفنا.

* وأخرج الإمام النّسائي في سننه (ج3/ص188/ح1578) بإسناد صحيح: أخبرنا عتبة بن عبد الله قال: أنبأنا ابن المبارك عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: [كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول في خطبته: يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. **إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار!**»، ثم يقول: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه نذير جيش يقول: صبّحكم مسّاكم، ثم قال: «من ترك مالا فلأهله، ومن ترك دينا أو ضياعا فإلي أو علي وأنا أولى بالمؤمنين»]، وأخرج مثله الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص311/ح14373)، و(ج3/ص319/ح14471)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج1/ص550/ح1786)، و(ج3/ص450/ح5892)؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج3/ص144/ح1785)؛ وغيرهم. وجاء مثله من كلام عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد.

* وعن طلحة بن نضيلة، رضي الله عنه، قال: قيل لرسول الله في عام سنة: (سعِّر لنا، يا رسول الله!)، فقال: «**لا يسألني الله عن سنّة أحدثتها فيكم، لم يأمرني بها؛** ولكن اسألوا الله من فضله!». وهذا حديث صحيح، كما هو مبرهن عليه في الملحق، مؤكد لما أسلفناه من كونه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **لا يأمر بشيء ولا ينهي عن شيء من عند نفسه، وإنما يبلّغ فقط عن ربه، جل وعز، في كل صغيرة وكبيرة**. والحديث رواه ابن أبي عاصم في «**الآحاد والمثاني**»، والبيهقي في «**المدخل**»، والطبراني من طرق، والنصر المقدسي في كتاب «**الحُجّة**»، وابن قانع، وابن السكن، وغيرهم.

* وعن عائشة قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**ستة لعنتهم، لعنهم الله، وكل نبي مجاب: المكذب بقدر الله؛ والزائد في كتاب الله؛ والمتسلّط بالجبروت يذل من أعز الله، ويعز من أذل**

الله؛ والمستحل لحرم الله؛ والمستحل من عترتي ما حرّم الله؛ والتـارك لسـنّتي»، حـديث صـحيح، أخرجه الحاكم، (ج1/ص91/ح102)، وقال: (هذا حديث صحيح، ولا أعرف له علـة، ولـم يخرجـاه)، واضطرب فيه الذهبي فوافق الحاكم على تصحيحه في موضع، وسكت في موضـع، واعـترض في موضـع ثالث، ثم أخرجه في «**الكبائر**»، بعد أن استكمل طلبه للعلم، ونضـجت شخصـيته العلميـة، رحمـه الله، وقال: (**إسناده صحيح**)، وهو الحق كما سنبيّنه في الملحق! وجاء من طـرق حسـان عـن الأئمـة زيـن العابدين علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، رضوان الله وسلامه علـيهم، وأخرجـه الحـاكم في مواضـع أخـــــــرى مـــــــن مســـــــــتدركه (ج2/ص572/ح3940)، و(ج2/ص572/ح3941)، و(ج4/ص101/ح7011)؛ والترمـذي في سـننه (ج4/ص457/ح2154)؛ وأخرجـه ابـن حبـان في صحيحه (ج13/ص61/ح5749)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص127/ح2883)؛ والطبرانـي في معجمه الأوسط (ج2/ص186/ح1667)؛ وغيرهم. وله متابعـة عنـد الطبرانـي في معجمـه الكبـير (ج17/ص43/ح89)، عن عمرو بن سعواء اليـافعي، رضي الله عنـه، ولكنـه زاد سـابعاً: «**والمسـتأثر بالفيء**».

والحديث حجة قاطعة على أن ترك السنّة من أكبر الكبائر الموبقة الشنيعة: في مرتبة واحدة مع الزيادة في كتاب الله، واستحلال محرمات الله، وكل ذلك كفر وشرك بالله، على طرف نقيض من الإسلام، والإيمان، والتوحيد.

❋ وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب عن رسول الله، في مجالسه، مباشرة، فانتهره رجال من قريش فقالوا: (تكتب عن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنما هو بشر يغضب كما يغضب البشر؟!). قال عبد الله: فأتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقلت: (إن قريشاً تقول كذا وكذا)! فأومأ إلى شفتيه الشريفتين فقال: «**والذي نفسي بيده! ما يخرج مما بينهما إلا الحق! فاكتب!**». هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص186/ح357)،وصححه، ووافقه الذهبي، وهذا لفظه من طريق عبد الواحد بن قيس عن عبد الله بن عمرو. وأخرج نحوه من طريق ثانية، هي طريق يوسف بن ماهك عنه بإسناد صحيح كذلك، وهي نفس الطريق الصحيحة الثانية التي أخرجها أحمد في مسنده. فالنبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، معصوم من أن يقول إلا الحق في حالتي الغضب والرضا، على حد سواء. وهو كذلك في حالتي الجد والمداعبة، على حد سواء، كما سيأتي فوراً:

❋ عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «**إني لا أقول إلا حقا!**»، قال بعض أصحابه: (فإنك تداعبنا، يا رسول الله؟!)، فقال: «**إني لا أقول إلا حقا**». هذا حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص340/ح8462)، و(ج2/ص360/ح8708)؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص102/ح265)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص248/ح20962 – 20963)؛ والترمذي في سننه (ج4/ص357/ح1990)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)؛ وغيرهم.

وقد أثبتنا صحته في الملحق.

* وأخرج أبو داود في سننه (ج3/ص170/ح3050)، عن العرباض بن سارية السلمي، رضي الله عنـه، بإسناد جيد قوي، تقوم به الحجة بذاته، صححه الإمام الحجة علي بن حزم الأندلسي، وحسّـنه الألبـاني، وهو صحيح يقيناً، ولا شك، بشواهده ومتابعاته، كما سيأتي. قال العرباض بن سارية السلمي، رضي الله عنه: [نزلنا مع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، خيبر، ومعه من معه من أصـحابه، وكـان صـاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً، فأقبل إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: (يا محمّد! ألكم أن تـذبحوا حُمُرنا، وتأكلوا ثمرنا، وتضربوا نساءنا؟!!)، فغضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقال: «يا ابـن عوف! اركب فرسك ثم نادي: إن الجنة لا تحل إلا لمؤمن، وأن اجتمعوا للصلاة!»، قال: فاجتمعوا للصـلاة، فصلى بهم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم قام خطيباً فقال: «**أيحسب أحدكم (وفي رواية: لا أجد أحدكم) متكئاً على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شـيئاً إلا مـا في القـرآن؟!! ألا وإنـي، والله، قد أمرت، ووعظت، ونهيت عن أشياء: إنها مثل هذا القرآن، أو أكثر!** وإن الله، عز وجـل، لـم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب، إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم، ولا أكل ثمارهم، إذا أعطـوكم الـذي علـيهم»]؛ وأخرجـه الطبرانـي في معجمـه الكبـير (ج18/ص258/ح645)؛ وفي مسـند الشـاميين (ج1/ص401/ح695)؛ وفي معجمـه الأوسـط (ج7/ص184/ح7226)؛ وابـن أبـي عاصـم عمـرو الشـــيباني في الآحــــاد والمثـــاني (ج3/ص46/ح1336)؛ والبيهقـــــي في ســـــننه الكـــــبرى (ج9/ص204/ح18508)؛ وغيرهم.

تأمل هذا الحديث الجميل الجليل، الذي هو من دلائل نبوته، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

ـــ ففي الأول نادى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الناس بأن الجنة حرام على الكفار، ولن يدخلها إلا مؤمن، فليحذر لذلك كل أمرئ لنفسه، وليفتش عن صدق إيمانه!

ـــ ودعاهم إلى الاجتماع للصلاة، ولما خطبهم نبَّه على أن الله، عز وجل، حلل، وحرم، ووعظ، ونهى عن أشياء كثيرة على لسانه هو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في خارج القرآن، ولم ترد في القرآن، وأنها في الحجية كالقرآن، سواء بسواء، وأنها في العدد مثل القرآن، أو حتى أكثر.

ـــ وبعد هذه القاعدة الكبرى، أصّل قاعدة صغرى: الحرمة الكاملة لكرامة، وأعراض، ودماء، وأموال، وبيوت أهل الذمة، مثل حرمة المسلمين سواء بسواء، ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج، وجزيه، ونحوه. وهذا بيان لقوله تعالى: ﴿حتى يؤتوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾، (التوبة؛ 9:29). فلفظة «**صاغرون**» في الآية الكريمة ها هنا: لا تعني الإذلال والمهانة، وانتقاص الحرمة والكرامة، وهو معنى جائز لهذه اللفظة في لغة العرب، كما قال رب العزة، جلت قدرته، لإبليس اللعين: ﴿... فاخرج، إنك من الصاغرين﴾، (الأعراف؛ 7: 13)، وهو ما قال به بعض أئمة الفقه الأعلام، من أمثال الإمام الأعظم أبي حنيفة، وإنما تعني: خاضعون، أي ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج وجزيه ونحوه، ولولا هذا البيان المعصوم القاطع، لوجب علينا فهم «**صاغرون**» بكل

ما تقتضيه في لغة العرب، أو البقاء في حيرة من أمرنا: ماذا نرجح، وهذه ورطة لا أدري كيف يخرج منها «**القرآنيون**»؟!

❋ وأخرج أبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4605)، كذلك عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري! ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه**». هذا حديث صحيح، غاية في الصحة. وأخرجه الحميدي في مسنده (ج1/ص252/ح551)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص7/ح13)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج4/ص209/ح0)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج1/ص316/ح934)، و(ج1/ص327/ح975)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص76/ح13219)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج8/ص292/ح8671)؛ أخرجه الترمذي في سننه (ج5/ص38/ح2663)، وقال: (حديث حسن صحيح)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص191/ح368) بأسانيد صحاح من طريق سفيان بن عيينة، وآخر من طريق مالك، وثالث من طريق الليث بن سعد، وكفاك بهذه الأسانيد قوة، وقال: (وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)؛ وغيرهم. فهو في غاية الصحة، لا سيما مع الشواهد السابقة والتالية.

❋ أخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص284/ح670) بأسانيد في غاية الصِّحة: [حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي حدثنا علي بن عياش الحمصي (ح) وحدثنا أبو زيد أحمد بن عبد الرحيم بن زيد الحوطي حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قالا: حدثنا حريز بن عثمان (ح) وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا علي بن بحر حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدام بن معدي كرب قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**أوتيت الكتاب ومثله؛ ألا يوشك شبعان على أريكته يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه**: ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي؛ ولا كل ذي ناب من السباع؛ ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها؛ ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه)]؛ وأخرجه الإمام أبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4604)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص131/ح17213)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص137/ح1061)؛ والأشيب في جزئه (ج1/ص74/ح50)؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج1/ص191/ح371): [فأخبرناه أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا عبد الله بن صالح أن معاوية بن صالح أخبره وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا عبد الرحمن وهو بن مهدي حدثنا معاوية بن صالح حدثني الحسن بن جابر أنه سمع المقدام بن معد يكرب الكندي صاحب

النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: حرَّم النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي، وغيره، فقال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدَّث بحديثي فيقول: (بيني وبينكم كتاب الله: فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه). وإن ما حرّم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما حرّم الله!**»]؛ وهذا حديث صحيح على شرط الإمام مسلم، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص132/ح17233)؛ والترمذي في سننه (ج5/ص38/ح2664)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص6/ح12)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص275/ح649)، و(ج20/ص275/ح650)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص76/ح13220)، و(ج9/ص332/ح19252)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص122/ح24330)؛ والدارمي في سننه (ج1/ص153/ح586)؛ وغيرهم. وصححه الألباني ونسبه كذلك إلى عباس الترقفي في «**حديثه**»، وعدّد طرقاً كثيرة له صحاح وحسان.

❋ وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص283/ح669) بإسناد حسن لذاته، صحيح بالمتابعات الآنفة: [حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي والحسين بن إسحاق التستري قالا: حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثني محمّد بن الوليد الزبيدي عن مروان بن رؤبة عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي عن المقدام بن معدي كرب أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (**أوتيت الكتاب وما يعدله؛ يوشك شبعان على أريكته يقول بيننا وبينكم هذا الكتاب فما كان فيه من حلال أحللناه وما كان فيه من حرام حرّمناه؛ ألا وإنه ليس كذلك: لا يحلّ ذو ناب من السِّباع، ولا الحمار الأهلي، ولا اللقطة من المعاهد إلا أن يستغني عنها، وأيما رجل ضاف قوما ولم يقروه فعليهم أن يغصبهم بمثل قراه**)]؛ وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج1/ص190/ح12)، (ج1/ص212/ح12)؛ وأبو داود في سننه (ج3/ص355/ح3804)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج4/ص209/ح0)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص282/ح667)؛ والدارقطني في سننه (ج4/ص287/ح59)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص332/ح1925)؛ وغيرهم.

❋ وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا أعرفن أحداً منكم أتاه عني حديث، وهو متكئ في أريكته، فيقول: اتل عليّ به قرآناً!**»، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص367/ح8787) بإسناد فيه إمام المغازي أبو معشر السندي، وهو صدوق فيه ضعف، وهو عند ابن ماجه، (ج1/ص10/ح21)، من طريق أخرى مستقلة، لكنها أضعف. فلعل أصل الحديث عن أبي هريرة، ومنه هذا الجزء من الحديث، يُحَسَّن بمجموعهما، وبالشواهد السابقة.

❋ وجاء في المراسيل لأبي داود (ج2/ص360/534): [حدثنا عبد السلام بن عتيق الدمشقي حدثنا أبــو مسهر حدثني خالد بن زيد حدثني هشام بن الغاز عن مكحول قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**<u>آتاني الله القرآن ومن الحكمة مثليه</u>**)]

❋ وجاء في المراسيل لأبي داود (ج1/ص360/535): [حدثنا عدي بن حماد أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن أبي سعيد مولى ابن كريز عن الحسن البصري أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (من أحدث حــدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل؛ قالوا: (وما الحدث يا رسول الله؟!)؛ قال: (**<u>بدعة بغير سنّة</u>**؛ مثلة بغير حد؛ نهبة بغير حق)]

❋ وجاء في المراسيل لأبي داود (ج2/ص361/536): [حدثنا محمد بن المثنــى حــدثنا روح بــن عبــادة حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: (كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله، صــلى الله عليــه وسلم، بالسنّة كمــا ينــزل عليــه بــالقرآن ويعلّمــه إياهــا كمــا يعلّمــه القــرآن)]، وأخرجــه الــدارمي، (ج1/ص153/588)، عن محمد بن كثير عن الأوزاعي.

فهذا إذاً كأنه نقل تواتر، شهد عليه كل من: العرباض بن سارية السلمي، وأبو رافع، والمقدام بن معدي كرب الكندي، وأبو هريرة، رضي الله عنهم، أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد أوتيَ «**القرآن، ومثله معه**»، كما هو لفظ بعض طرق الحديث أو أنه: «**قد أمر، ووعظ، ونهى عن أشياء: إنها مثل هذا القرآن، أو أكثر!**»، أو «**إن ما حرّم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما حرّم الله!**»، ونحو ذلك من المعاني المتواترة المتطابقة.

❋ وعن الحسن البصري قال: [بينما عمران بن حصين، رضي الله عنه، يحدث عن سنّة نبينا، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إذ قال رجل: يا أبا نجيد حدثنا بالقرآن، فقال لــه عمــران: **أنــت وأصــحابك يقــرؤون القرآن، أكنت محدّثي عن الصلاة، وما فيها، وحدودها؟! أكنت محدثي عــن الزكــاة في الــذّهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟! ولكن قد شهدتُ وغبتَ! ثم قال: فرض علينا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الزكاة كذا، وكــذا! وقــال الرجــل: أحييتنــي أحيــاك الله!**] وقــال الحســن البصري، رحمه الله: [فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين]، هذا كذلك أثر صحيح، أخرجه الحاكم في مســتدركه (ج1/ص192/ح372) وقــال صــحيح الإســناد؛ والطبرانــي في معجمــه الكبــير (ج18/ص166/ح369).

❋ وأخرجه أبو داود في سننه (ج2/ص95/ح1561) من طريق ثانية، من زاوية أخرى طريفة: [حــدثنا محمد بن بشار حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا صرد بن أبــي المنــازل قــال: ســمعت حبيبــا

المالكي قال: قال رجل لعمران بن حصين: يا أبا نجيد إنكم لتحدّثوننا بأحاديث مـا نجـد لهـا أصـلا في القرآن! فغضب عمران وقال للرجل: أوجدتم في كل أربعين درهما درهم ومن كل كذا وكذا شاة شاة ومن كل كذا وكذا بعيرا كذا وكذا؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ قال: لا، قال: فعن من أخذتم هـذا؟ أخـذتموه عنـا وأخذناه عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، وذكر أشياء نحو هذا]؛ وأخرجه الطبراني في معجمـه الكبـير (ج18/ص220/ح547) بتمام لفظه: [حدثنا يحيى بن زكريا الساجي وأحمد بن زهير التســتري قــالا حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا صرد بن أبي المبارك قال: سمعت حبيب بن أبي فضالة المكي قال: لمّا بني هذا المسجد، مسجد الجامع، كان عمران بن حصين جالس فذكروا عنده الشفاعة فقال رجل من القوم: (يا أبا نجيد: إنكم لتحدّثونا بأحاديث **ما نجد لهـا أصـلا في القـرآن**!)؛ فغضب عمران بن حصين وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: وجدت فيـه صـلاة المغـرب ثلاثـا وصلاة العشاء أربعا وصلاة الغداء ركعتين والأولى أربعا والعصر أربعا؟ قال: لا، قال: فعمّن أخـذتم هـذا الشأن؟ ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟ أوجدتم في كل أربعـين درهمـا درهم وفي كل كذا وكذا شاة وفي كل كذا وكذا بعير كذا أوجدتم في القرآن؟ قال: لا، قال: فعمّن أخذتم هذا؟ أخذناه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأخذتموه عنا؟ قال: فهل وجدتم في القرآن وليطوفوا بالبيـت العتيق؟ وجدتم هذا: طوفوا سبعا واركعوا ركعتين خلف المقام؟ أوجدتم هذا في القرآن عمـن أخـذتموه؟ ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم؟ أوجدتم في القرآن: لا جلـب ولا جنـب ولا شغار في الإسلام؟ قال: لا، قال: إني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (لا جلب ولا جنـب ولا شغار في الإسلام)، أسمعتم الله يقول لأقوام في كتابه: ما سلككم في سقر، قالوا لم نك من المصلين ولم نـك نطعم المسكين حتى بلغ فما تنفعهم شفاعة الشافعين]

قلت: قد أحسن الإمام الحسن البصري: وهل يُتصور فقه من غير سنّة سيد ولد آدم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهديه؟! ومن كان في شك من ذلك فلينظر في «**فقه**» الخوارج المعروفين بإهمالهم للسنّة، وما اشتهروا به من غلوّ شنيع، وانحراف بغيض، ومن أراد الاستزادة فعليه بأقوال «**القرآنيين**» منكري السنّة، وهي أقول مضحكة، بالغة من السُّخف والتهافت غاية النهاية، تشبه أحياناً أقوال السكارى والمجانين!

* وقال الإمام الطبراني في «**المعجم الكبير**»، (ج3/ص85/ح2737): [حدثنا أحمد بن النضر العسكري حدثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي عن أبيه عن عبد الله بـن محمد الجهني عن عبد الله بن الحسن بن علي عن أبيه قال: صعد رسول الله، صلى الله عليه وسـلم، المنـبر يوم غزوة تبوك فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**أيها الناس إني والله ما أمركم إلا بما أمـركم الله بـه، ولا أنهاكم إلا عمّا نهاكم الله عنه،** فأجملوا في الطلب! فوالذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رزقه كما يطلبه أجله فإن تعسر عليكم شيء منه فاطلبوه بطاعة الله عز وجل»]، وهذا ليس فيـه جديـد، وإنما هو زيادة شرح وبسط لنصوص القرآن آنفة الذكر، وهو عين قولنا: **أنـه، صـلوات الله وسـلامه**

وتبريكاته عليه وعلى آله، لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا عما نهـــى الله عنـــه، ولا ينطــق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

* وأخرج الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص75/ح13217): [أخبرنا أبو زكريا بن أبي إســحاق وأبو بكر بن الحسن قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ الربيع بن سليمان أنبأ الشـــافعي أنبــأ عبد الوهاب الثقفي قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول حدثني بن أبي مليكة أن عبيد بــن عمــير الليثــي حدثه أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس فذكر الحديث إلى أن قال فمكث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مكانه وجلس إلى جنب الحجر يحذر الفتن وقال: (**إنـــي والله لا يمسك الناس علي بشيء إلا أني لا أُحلّ إلا ما أحـــلّ الله في كتابـــه ولا أُحـــرّم إلا مـــا حـــرّم الله في كتابه**)]

ـــ وهو أيضاً في «**الطبقات الكبرى**»، (ج2/ص256): [أخبرنا محمد بن عمر حدثني سليمان بن بلال وعاصم بن عمر عن يحيى بن سعيد عن بن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في مرضه الذي توفي فيه: «**أيها الناس والله لا تمسكون علي بشيء: إني لا أُحلّ إلا ما أحلّ الله، ولا أحرّم إلا ما حرّم الله**. يا فاطمة بنت رسول الله، يا صفية عمة رسول الله: اعملا لما عند الله: إني لا أغني عنكما من الله شيئا»]

* وأخرج الإمام محمّد بن سعد في «**الطبقات الكبرى**»، (ج2/ص256): [أخبرنا محمد بن عمر حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمّد عن عائشة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال في مرضه الذي توفي فيه: «**أيها الناس لا تعلّقوا علي بواحدة: ما أحللت إلا ما أحلّ الله، وما حرّمت إلا ما حرّم الله**»]

* وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص5/ح2136): [أخبرنا أبو بكر بن إسحاق أنبأ أحمـــد بـــن إبراهيم بن ملحان حدثنا بن أبي بكير حدثني الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هـــلال عن سعيد بن أبي أمية الثقفي عن يونس بن بكير عن بن مسعود أن رسول الله، صـــلى الله عليـــه وســـلم، قال: (**ليس من عمل يقرّب إلى الجنّة إلا قد أمرتكم به، ولا عمل يقـــرب إلى النّـــار إلا قـــد نهيـــتكم عنه**، لا يستبطئن أحد منكم رزقه، إن جبريل عليه السلام ألقى في روعي أن أحدا مـــنكم لـــن يخـــرج مـــن الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس وأجملوا في الطلب، فإن استبطأ أحد مـــنكم رزقـــه فـــلا يطلبه بمعصية الله، فإن الله لا ينال فضله بمعصية)]

ـــ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه (ج7/ص79/ح34332) من طريق ثانية: [حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الملك بن عمير قال: أُخبرت أن ابن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أيها الناس **إنه ليس من شيء يقرّبكم إلى الجنّة ويبعدكم من**

<u>النار إلا قد أمرتكم به وليس شيء يقرّبكم من النار ويبعدكم من الجنّة إلا قد نهيتكم عنه</u>؛ وإن الروح الأمين نفث في روعي أنه ليس من نفس تموت حتى تستوفي رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملكم استبطاء الرزق على أن تطلبوه بمعاصي الله، فانه لا ينال ما عنده إلا بطاعته))]

❋ وأخرج الإمام الشافعي في مسنده، (ج1/ص233): [أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنطب أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**ما تركت شيئا مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه إلا وقد نهيتكم عنه**. وإن الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها، فأجملوا في الطلب!»]. وهذا مؤيد لما سبقه من كون أمره ونهيه ليس إلا أمر ونهي من الله، لا غير، وفيه زيادة فائدة أنه أكمل البلاغ عن الله، فما بقي خير من واجب أو مستحب إلا أمر به، ولا شر من حرام إلا نهى عنه، فلا يجوز أن يكون فاته شيء، ولا يجوز أن يستدرك عليه شيء. وهذا الإسناد مرسل، وهو صحيح إلى منتهاه، شاهد لما سبق من الروايات، فتعتضد به تلك الروايات، وتثبت صحتها.

❋ وجاء في «**سنن ابن ماجه**»، (ج1/ص15/ح42)، بإسناد صحيح: [حدثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء يعني بن زبر حدثني يحيى بن أبي المطاع قال: سمعت العرباض بن سارية يقول قام فينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقيل: يا رسول الله وعظتنا موعظة مودع فاعهد إلينا بعهد، فقال: «**عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا وسترون من بعدي اختلافا شديدا فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين، عضّوا عليها بالنواجذ وإياكم والأمور المحدثات فإن كل بدعة ضلالة**»]؛ وأخرجه الترمذي في سننه (ج5/ص45/ح2676) وقال: حسن صحيح؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص17/ح43)، و(ج1/ص17/ح44)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص126/ح17182)، و(ج4/ص126/ح17184)، و(ج4/ص127/ح17186 ــ 17187)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص175/ح329)، و(ج1/ص176/ح331)، و(ج1/ص177/ح333) ثم قال الإمام الحاكم: (وقد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء على ما أدّى إليه اجتهادي، وكتب فيه كما قال إمام أئمة الحديث شعبة في حديث عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر لما طلبه بالبصرة والكوفة والمدينة ومكة ثم عاد الحديث إلى شهر بن حوشب فتركه ثم قال شعبة لأن يصح لي مثل هذا عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان أحب إلي من والدي وولدي والناس أجمعين، **<u>وقد صح هذا الحديث والحمد لله</u>**، وصلى الله على محمد وآله أجمعين)؛ وأخرجه الدارمي في سننه (ج1/ص58/ح95)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص114/ح20125)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص246/ح617 ــ 618)، و(ج18/ص248/ح622 ــ 624)، و(ج18/ص257/ح642)؛ والطبراني في مسند الشاميين

(ج1/ص254/ح437)، و(ج1/ص402/ح697)، و(ج1/ص446/ح786)، و(ج2/ص198/ح1180)، و(ج2/ص299/ح1379)؛ والطبرانـــــي في معجمـــــه الأوســـــط (ج1/ص28/ح66)؛ وغيرهم. ولكن تجنب الإمامان البخاري ومسلم إخراجه في الصحيحين.

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يأمر بالتمسك بسنّته، والعض عليها بالنواجذ، ويغلظ الوعيد على من أحدث في الدّين، وابتدع فيه، بأنه على طريق ضلالة تردي صاحبها في نار جهنم. وسنّته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، هي أقواله، وأفعاله، وتقريراته، كما برهنا عليه آنفاً، لا يجوز أن تكون غير ذلك.

أما سنّة الخلفاء الراشدين المهديين، فهي هديهم العام المبني على إرجاعهم كل شيء إلى القرآن والسنّة، لا غير، والتزامهم بأحكام الله في كل حال: في الحرب والسلم، والعسر واليسر، والغنى والفقر. وفي العدل في القضية، والقسمة بالسوية. وفي جمع المال من حقه، وصرفه في مستحقه. وفي إقامة حدود الله على القريب والبعيد، والعدوّ والصديق. ومن أهم ذلك:

(1) ـــ الخضوع التام للشرع، والإقرار المطلق بسيادته، فيكون السيد الحاكم في الحقيقة هو الشرع، وليس الإنسان.

(2) ـــ استلام السلطة ببيعة صحيحة من المسلمين عن رضا واختيار، وليس اغتصاباً بقوة السلاح على طريقة قطّاع الطرق، ولا بالوراثة على طريقة الملوك المستبدّين أدعياء (الحق الإلاهي)، أو طريقة مُلاّك مزارع البقر.

(3) ـــ الإقرار بـ(**سلطان الأمة**) فلا يتصرفون في الشأن العام إلا تصرف الوكيل عن الأمة، فالسلطة عندهم مسؤولية والتزام، وعبء ثقيل يدعون الله أن يخرجهم منه سالمين؛ خلافاً للملوك الذين يتصرفون في السلطة تصرف المالك في ملكه الخاص، فهي حق لهم ومتاع يتمنون الاستمتاع به إلى الأبد.

هذه هي سنّتهم التي يجب التمسك بها، وليست هي كسنّته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، التي هي **جميع أقواله وأفعاله وإقراراته**، لأنه نبي معصوم، وهم بشر يخطؤون ويصيبون، وينسون ويتذكّرون، وتكون منهم المعاصي والذنوب، وقد اختلفت أحكامهم في المسألة الواحدة بما يستحيل شرعاً وعقلاً أن يكون حقاً كله.

بل قد جاء عن بعض الصحابة، وكبار التابعين، استخدام لفظة (**كتاب الله المنزّل**) في موارد نعلم علما يقينا قاطعاً، أنها ليست من نص القرآن، ولا هي مما جاء في الكتب القديمة، فلا مفر من اعتبارها نصوصاً من السنّة الشريفة، فمن ذلك:

❋ ما أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص530/ح37742) بإسناد صحيح: [حدثنا

عبيد الله عن شيبان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال: (إنا لنجد **في كتاب الله المنزّل** صنفين في النار: قوم يكونون في آخر الزمان معهم سياط كأنها أذناب البقر يضربون بها الناس على غير جرم لا يدخلون بطونهم إلا خبيثا، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها)]؛ وبالقطع نعلم أن هذا لا وجود له في نص القرآن، ولا في شيء من الكتب القديمة، وهو ثابت في السنّة الشريفة:

ـــ حيث أخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1681/ح2128)، (ج4/ص2193/ح2128) بلفظ: [حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا)]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج16/ص503/ح7461؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص356/ح8650، ج2/ص440/ح9678، ج5/ص250/ح22204؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج2/ص234/ح3077؛ وأبو يعلى في مسنده ج12/ص47/ح6690؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص225/ح1811؛ وغيرهم.

ـــ وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج8/ص257/ح8000)، وفي معجمه الأوسط (ج5/ص257/ح5251) بعضه، فقال: [حدثنا محمد بن يعقوب بن سورة البغدادي حدثنا أبو الوليد الطيالسي (ح) وحدثنا أحمد بن علي الأبار البغدادي حدثنا علي بن عثمان اللاحقي قالا: حدثنا عبد الله بن بجير القيسي عن سيار الشامي عن أبي أمامة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (يخرج من هذه الأمة قوم معهم سياط كأنها أذناب البقر يغدون في سخط الله ويروحون في غضبه)].

ـــ وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص371/ح928) بعضه الآخر: [حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم حدثنا إبراهيم بن المستمر العروقي حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا حماد بن زيد المنقري حدثنا مخلد بن عقبة بن شرحبيل عن أبي شقرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيتم اللاتي ألقين على رؤوسهن مثل أسنمة البقر فأعلموهن أنه لا يقبل لهن صلاة)].

❊ وما أخرجه الإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (ج4/ص577/ح8618): [وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْمُقْرِئُ، وَبَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَا: حدثنا أَبُو قِلَابَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حدثنا أَبِي، حدثنا حُسَيْنُ بْنُ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمُ، حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيُّ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ رَبِيعَةَ الْعَنَزِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ حَجَّ مَرَّةً فِي إِمْرَةِ مُعَاوِيَةَ وَمَعَهُ الْمُنْتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيُّ فِي عِصَابَةٍ مِنْ قُرَّاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا قَضَوْا نُسُكَهُمْ، قَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَرْجِعُ إِلَى الْبَصْرَةِ حَتَّى نَلْقَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، مَرْضِيًّا، يُحَدِّثُنَا بِحَدِيثٍ يُسْتَظْرَفُ نُحَدِّثُ بِهِ أَصْحَابَنَا إِذَا رَجَعْنَا إِلَيْهِمْ، قَالَ: فَلَمْ نَزَلْ نَسْأَلُ حَتَّى حَدَّثَنَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَازِلٌ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، فَعَمَدْنَا إِلَيْهِ، فَإِذَا نَحْنُ بِثِقَلٍ عَظِيمٍ يَرْتَحِلُونَ ثَلَاثَ مِائَةِ رَاحِلَةٍ، مِنْهَا مِائَةُ رَاحِلَةٍ وَمِائَتَا زَامِلَةٍ، فَقُلْنَا: لِمَنْ هَذَا الثَّقَلُ؟ قَالُوا: لِعَبْدِ

اللهِ بْنِ عَمْرو، فَقُلْنَا: أَكُلُّ هَذا لَهُ؟ وَكُنَّا نُحَدَّثُ أَنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَوَاضُعًا، قَالَ: فَقَالُوا: مِمَّنْ أَنْتُمْ؟ فَقُلْنَا: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: فَقَالُوا: الْعَيْبُ مِنْكُمْ حَقٌّ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، أَمَّا هَذه الْمِائَةُ رَاحِلَةٍ فَلِإِخْوَانِهِ يَحْمِلُهُمْ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْمائَتَا زَامِلَةٍ فَلِمَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَقُلْنَا: دُلُّونَا عَلَيْهِ، فَقَالُوا: إِنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا نَطْلُبُهُ حَتَّى وَجَدْنَاهُ فِي دُبُرِ الْكَعْبَةِ جَالِسًا فَإِذَا هُوَ قَصِيرٌ أَرْمَصُ أَصْلَعُ بَيْنَ بُرْدَيْنِ وَعِمَامَةٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، قَدْ عَلَّقَ نَعْلَيْهِ فِي شِمَالِهِ، فَقُلْنَا: يَا عَبْدَ اللهِ إِنَّكَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، فَحَدِّثْنَا حَدِيثًا يَنْفَعُنَا اللهُ تَعَالَى بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ: فَقَالَ لَنَا: وَمَنْ أَنْتُمْ؟ قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: لَا تَسْأَلْ مَنْ نَحْنُ، حَدِّثْنَا غَفَرَ اللهُ لَكَ، قَالَ: فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُحَدِّثُكُمْ شَيْئًا حَتَّى تُخْبِرُونِي مَنْ أَنْتُمْ، قُلْنَا: وَدِدْنَا أَنَّكَ لَمْ تُنْقِذْنَا وَأَعْفَيْتَنَا وَحَدَّثْتَنَا بَعْضَ الَّذِي نَسْأَلُكَ عَنْهُ، قَالَ: فَقَالَ: وَاللهِ لَا أُحَدِّثُكُمْ حَتَّى تُخْبِرُونِي مِنْ أَيِّ الْأَمْصَارِ أَنْتُمْ؟ قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ حَلَفَ وَلَجَّ قُلْنَا: فَإِنَّا نَاسٌ مِنَ الْعِرَاقِ، قَالَ: فَقَالَ: أُفٍّ لَكُمْ كُلُّكُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، إِنَّكُمْ تَكْذِبُونَ وَتُكَذِّبُونَ وَتَسْخَرُونَ، قَالَ: فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى السُّخْرَى وَجَدْنَا مِنْ ذَلِكَ وَجْدًا شَدِيدًا، قَالَ: فَقُلْنَا مَعَاذَ اللهِ أَنْ نَسْخَرَ مِنْ مِثْلِكَ، أَمَّا قَوْلُكَ الْكَذِبَ فَوَاللهِ لَقَدْ فَشَا فِي النَّاسِ الْكَذِبُ وَفِينَا، وَأَمَّا التَّكْذِيبُ فَوَاللهِ إِنَّا لَنَسْمَعُ الْحَدِيثَ لَمْ نَسْمَعْ بِهِ مِنْ أَحَدٍ نَثِقُ بِهِ فَإِذَا نَكَادُ نُكَذِّبُ بِهِ، وَأَمَّا قَوْلُكَ السُّخْرَى فَإِنَّ أَحَدًا لَا يَسْخَرُ بِمِثْلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَوَاللهِ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَسَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا نَعْلَمُ نَحْنُ، إِنَّكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، وَلَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّكَ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ عَلَى مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ قُرَشِيٌّ أَبَرُّ بِوَالِدَيْهِ مِنْكَ، وَإِنَّكَ كُنْتَ أَحْسَنَ النَّاسِ عَيْنًا، فَأَفْسَدَ عَيْنَيْكَ الْبُكَاءُ، ثُمَّ لَقَدْ قَرَأْتَ الْكُتُبَ كُلَّهَا بَعْدَ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَمَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ عِلْمًا فِي أَنْفُسِنَا، وَمَا نَعْلَمُ بَقِيَ مِنَ الْعَرَبِ رَجُلٌ كَانَ يَرْغَبُ عَنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ مِصْرِهِ حَتَّى يَدْخُلَ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ يَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ غَيْرُكَ، فَحَدِّثْنَا غَفَرَ اللهُ لَكَ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُحَدِّثُكُمْ حَتَّى تُعْطُونِي مَوْثِقًا أَلَّا تُكَذِّبُونِي وَلَا تَكْذِبُونَ عَلَيَّ وَلَا تَسْخَرُونَ، قَالَ: فَقُلْنَا: خُذْ عَلَيْنَا مَا شِئْتَ مِنْ مَوَاثِيقَ، فَقَالَ: عَلَيْكُمْ عَهْدُ اللهِ وَمَوَاثِيقُهُ أَنْ لَا تُكَذِّبُونِي وَلَا تَكْذِبُونَ عَلَيَّ وَلَا تَسْخَرُونَ لِمَا أُحَدِّثُكُمْ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ عَلَيْنَا ذَاكَ، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَلَيْكُمْ كَفِيلٌ وَوَكِيلٌ، فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَاكَ: أَمَا وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ، وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ، وَالْيَوْمِ الْحَرَامِ، وَالشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَلَقَدْ اسْتَسْمَنْتُ الْيَمِينَ أَلَيْسَ هَكَذَا؟ قُلْنَا: نَعَمْ قَدِ اجْتَهَدْتَ، قَالَ: «لَيُوشِكَنَّ بَنُو قَنْطُورَاءَ بْنِ كَرْكَرَيٍّ خُنْسُ الْأُنُوفِ صِغَارُ الْأَعْيُنِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ **فِي كِتَابِ اللهِ الْمُنَزَّلِ**، أَنْ يَسُوقُونَكُمْ مِنْ خُرَاسَانَ وَسِجِسْتَانَ سِيَاقًا عَنِيفًا، قَوْمٌ يُوفُونَ اللِّمَمَ، وَيَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، وَيَحْتَجِزُونَ السُّيُوفَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ حَتَّى يَنْزِلُوا الْأَيْلَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «وَكَمِ الْأَيْلَةُ مِنَ الْبَصْرَةِ؟» قُلْنَا: أَرْبَعُ فَرَاسِخَ، قَالَ: «ثُمَّ يَعْقِدُونَ بِكُلِّ نَخْلَةٍ مِنْ نَخْلِ دِجْلَةَ رَأْسَ فَرَسٍ، ثُمَّ يُرْسِلُونَ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنِ اخْرُجُوا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ نَنْزِلَ عَلَيْكُمْ، فَيَخْرُجُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَيَلْحَقُ لَاحِقٌ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَيَلْحَقُ آخَرُونَ بِالْمَدِينَةِ، وَيُلْحَقُ آخَرُونَ بِمَكَّةَ، وَيَلْحَقُ آخَرُونَ بِالْأَعْرَابِ»، قَالَ: «فَيَنْزِلُونَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً، ثُمَّ يُرْسِلُونَ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنِ اخْرُجُوا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ نَنْزِلَ عَلَيْكُمْ، فَيَخْرُجُ أَهْلُ الْكُوفَةِ مِنْهَا فَيَلْحَقُ لَاحِقٌ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَلَاحِقٌ بِالْمَدِينَةِ، وَآخَرُونَ بِمَكَّةَ، وَآخَرُونَ بِالْأَعْرَابِ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنَ الْمُصَلِّينَ إِلَّا قَتِيلًا أَوْ أَسِيرًا يَحْكُمُونَ فِي دَمِهِ مَا شَاءُوا»، قَالَ: فَانْصَرَفْنَا عَنْهُ وَقَدْ سَاءَنَا الَّذِي حَدَّثَنَا، فَمَشَيْنَا مِنْ عِنْدِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ الْمُنْتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ

الضَّبِّيُّ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو قَدْ حَدَّثْتَنَا فَطَعَنْتَنَا، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ يُدْرِكُهُ مِنَّا، فَحَدَّثْنَا هَلْ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ عَلَامَةٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو: «لَا تَعْدَمْ عَقْلَكَ، نَعَمْ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ أَمَارَةٌ»، قَالَ الْمُنْتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ: وَمَا الْأَمَارَةُ؟ قَالَ: «الْأَمَارَةُ الْعَلَامَةُ»، قَالَ: «وَمَا تِلْكَ الْعَلَامَةُ؟» قَالَ: «هِيَ إِمَارَةُ الصِّبْيَانِ، فَإِذَا رَأَيْتَ إِمَارَةَ الصِّبْيَانِ قَدْ طَبَّقَتِ الْأَرْضَ اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي أُحَدِّثُكَ قَدْ جَاءَ»، قَالَ: فَانْصَرَفَ عَنْهُ الْمُنْتَصِرُ فَمَشَى قَرِيبًا مِنْ غَلْوَةٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: عَلَامَ تُؤْذِي هَذَا الشَّيْخَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: وَاللهِ لَا أَنْتَهِي حَتَّى يُبَيِّنَ لِي فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْهِ بَيَّنَهُ]؛ ثم قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ»، ووافقه الذهبي، فقال: (على شرط مسلم).

فثبت بمجموع الأدلة المذكورة أعلاه، يقيناً، وبغيره من البراهين القاطعة الكثيرة المتضافرة، التي يكفر منكرها، ويخرج من الإسلام بجحدها، أن السنّة النبوية الشريفة وحي من الله في مقام القرآن في حجيتها وإلزاميتها، سواء بسواء، وإنما تميز نص القرآن بأنه وحي الله المتلو، أي أنه كلام الله بلفظه، جل وعلا، وبعجز الجن والإنس أن يأتوا بمثله، وبالتعبد بتلاوته.

فحجية السنّة النبوية الشريفة، وإلزاميتها لجميع الثقلين إلى يوم القيامة هو جوهر شهادة: **(أنَّ محمداً رسول الله)**، لا يشك في ذلك إلا كافر خبيث ملعون، لا علاقة له بالإسلام، ولا نصيب له من الإيمان، أو جاهل مركّب، حماره أعلم منه وأعقل، كجمهور «**القرآنيين**»، ومن سلك مسلكهم من الحمير والمخبولين والحمقى والمغفلين!

❄ فصل: بعض ما يجوز على الأنبياء، وما لا يجوز عليهم

ولعله من المناسب هنا، بناءً على ما سبق، تلخيص ما يجوز للأنبياء، وبخاصة نبينا محمد، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، وما لا يجوز من جوانب القصور الإنساني الطبيعي:

(1) يجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ما يجوز على سائر البشر من ظهور العدو وانتصاره عليهم، والتعرض للأذى، والإهانة، والتعذيب، والسجن، والإخراج من الوطن، وقطع الأطراف، والقتل، وغيره. وقد وقع كثير من ذلك عياناً، ومقتل يحيى بن زكريا، صلوات الله وسلامه عليهما، إرضاءً لعاهرة، مشهور معروف! وعصم بعض الأنبياء من ذلك: مثل موسى وهارون، صلوات الله وسلامه عليهما، من أول أمرهما، ونبينا محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في أواخر العهد المدني عندما عُصِم أخيراً من الناس: فصرف الحرس، وكان قبل ذلك يُحْرَس، وقد تعرّض قبل ذلك للأذى فرجمه سفلة ثقيف بالحجارة حتى أدموه، وألقى سفهاء قريش على ظهره الشريف القذر، وشج رأسه، وكسرت رباعيته يوم أحد، إلى غير ذلك من أنواع الأذى، قبل عصمته من الناس!

(2) ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ما يجوز على سائر البشر من المرض في البدن بكل أنواعه، خفيفاً أو شديداً، منفّراً أو غير منفّر، إلا ما يمنّ الله على بعضهم بالسلامة منه، كأمن نبينا محمّد،

صلوات الله وسلامه عليه، أن يصاب بذات الجنب، ونحوه. بل لعل ابتلاء الأنبياء بالوعك والألم أشد، حتى يقتدى بهم، ويتسلى بمصابهم أشد المبتلين. أما مرض العقل أو النفس فلا يجوز عليهم، لأن ذلك يقتضي «**رفع القلم**» وسقوط التكليف، ولأن النبوة تقتضي، ضرورة، سلامة العقل والنفس، بل وكمالهما!

(3) ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، بداهة، سائر المصائب الكونية من فقد الأهل والأحبة، وذهاب الأموال، وضيق ذات اليد، بل والفقر، وقلة الناصر، وخذلان الأهل والعشيرة، بل لعل ابتلائهم بذلك أشد من ابتلاء غيرهم به، فيكون في ذلك العزاء لأهل البلاء من غيرهم، والقدوة في الصبر الجميل بِمَثَلِهم.

(4) ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، إدراك الواقع المحسوس مباشرة، أو المنقول إليهم رواية، على خلاف حقيقته، التي هو عليها في نفسه، بكل سبب ممكن يحدث به ذلك عند سائر البشر:

(**أ**) كخداع حواس، أو تخييل بشعوذة، أو خفة يد أو سحر: ﴿فخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾، وكذلك لمرض بدني يفسد ذوق الطعام، أو الاحساس بالحر والبرد.

(**ب**) أو لكذب الرواة أو خطئهم، وكذلك الشهود في مجلس القضاء، أو تزوير الوثائق، أو بسبب الأيمان الكاذبة، وغيره. أو لعدم وجود البيّنات الازمة لإثبات الحق، مع ثبوته في نفس الأمر في علم الله، وما شاكل ذلك.

فهذا أفضل رسل الله، خاتمة أنبياء الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يعصم من أن يخدع بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج جدلي ماهر:

* لما ثبت من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»، كما هو في حديث غاية في الصحة، أخرجه البخاري، وهذا لفظه، والإمام مالك، وأحمد، وأبو داود وغيرهم بأسانيد غاية في الصحة، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة. وهذا الحديث يؤكد عدة حقائق في غاية الأهمية أن الباطل قد يحسن صاحبه عرضه، والتدليل عليه، حتى ينخدع به المعصوم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نفسه، فمن باب أولى قد يحصل بلا شك لمن هو دونه من الناس. **ولعلنا نفصّل هذه المسألة الهامة، بل هي في غاية الأهمية، وبعض ما يترتب عليها، في فصل مستقل لاحق.**

لذلك كان إخبار الأنبياء عن أمور «**الدنيا**»، أي الواقع المحسوس، خواصه العامة، وحوادثه العينية، كإخبار سائر البشر محتملاً للصواب والخطأ، لا سيما ما كان بصيغة الشك أو الظن: كقوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، عن تأبير النخل: «**ما أظن ذلك يغني شيئاً**» أو «**لو لم يفعلوا لصلح**»، ونحوه.

وكثير مما يسميه الناس زوراً وبهتاناً «**الطب النبوي**»، ونحوه. وهذا الباب يحتاج إلى تدقيق واحتياط شديد حتى لا ينسب إلى الوحي ما ليس منه، فيكون كذباً، وقولاً على الله بغير علم، وهو جريمة شنعاء؛ ولا يخرج منه ما هو منه، فيضيع علم صحيح، وخير كثير.

(5) ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ترك الأنسب من المباحات، واختيار غيره، وكله مباح محض، كاختيار موقع معين للقتال، أو اسلوب إداري معين، أو استخدام آلة دون آلة أخرى، وغيره أنسب لتحقيق الغرض، وقد يوفق أهل الخبرة من غيرهم إلى ما هو أنسب، فيرجع النبي إلي قولهم، ويترك اختيار نفسه، كما كان من الحباب بن المنذر في موقعة بدر الكبرى، وكلامه المشهور عن تغيير موقع الجيش. ولا شك أن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، يبذل الجهد، ويستفرغ الوسع، كسائر عقلاء البشر، بل أشد، للوصول إلى الأنسب في ذلك، وقد يسمّي بعض الناس ذلك اجتهاداً، وهو كذلك بلا شك لغة، وليس هو الاجتهاد بالمعنى الأصولي الاصطلاحي، الذي لا يجوز على النبي، كما سيأتي.

(6) قد يقع منه، ومن إخوانه من الأنبياء السابقين، ما هو خلاف الأولى شرعاً، أي فعل ما هو مكروه شرعاً، أو ترك ما هو مستحب شرعاً، لأسباب منها:

(أ) لبيان الحكم التشريعي، بعد ورود نهي، أي أنه مكروه: يثاب تاركه، ولا يعاقب فاعله، وليس حراماً. وكذلك بالمثل بالنسبة للمستحبات، ولا يكون ذلك كله إلا بوحي من الله، معصوم.

وحكمة ذلك، والله أعلم، أن من البشر أصنافاً من أهل الغلو والتنطّع لا يقنعهم إلا البيان العملي مقروناً بالبيان اللفظي، كما أن ثمة أنواع من الأحكام لا يكتمل بيانها إلا بالفعل، لا باللفظ.

(ب) لغلبة جانب الرحمة، كفعل النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في مسألة أسرى بدر.

(ج) أو لغلبة جانب الحرص على مصلحة الدعوة، وإيصالها إلى أهل المنعة والقوّة، كفعله في قصة ﴿عبس، وتولَّى﴾.

(د) أو لغلبة جانب الرفق والتيسير واللين مع أصحابه، كفعله في قصة ﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم﴾.

هذه الأنواع: **(ب)** و**(ج)** و**(د)**، وكذلك:

(1) ما قد يقوم بنفسه الشريفة من الهمّ بغير الحق.

(2) والدعاء على من لا يستحق على عادة العرب، كقول: عقرى، حلقى، ثكلته أمه، تربت يداه، ونحوه؛ هذه الأنواع هي التي أتى العتاب من الله في بعضها، وسمّاها الله في حق نبيه «**ذنوباً**»، ثم تفضل الله بالغفران الشامل لما تقدم منها وما تأخر، أخيراً، بعد الحديبية، إذ قال: ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ۞ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر، ويتم نعمته عليك، ويهديك صراطاً مستقيماً ۞ وينصرك الله نصراً عزيزاً﴾.

لا يقال هذه ليست ذنوباً، وإنما هي مكروهات، يثاب تاركها، ولا يعاقب فاعلها، لا يقال ذلك لأن هذا هو حكمها بالنسبة لأمّته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما هو فمفترض عليه تركها، كما افترض عليه قيام الليل من دون أمّته، وخصوصيات أخرى. وهذا هو موضع الشبهة التي أسلفنا الإشارة إليه، والذي ظن بعض الحمقى أنه يوجب وقوع الصغائر منه، بل والكبائر كما زعم من لا عقل له من الخوارج كذي الخويصرة التميمي، وأشباهه من الملاعين الهلكى. ولكن المغبون من كانت دابته، التي يركبها، أقل منه جفاءً، وأكبر منه عقلاً، وأكثر منه لله ذكراً، وأبلغ منه تعظيما لمقام الألوهية السامي الرفيع، ومقامات الأنبياء والرسل الكرام!

(7) ولا يجوز على النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، أن يفعل حراماً، صغيرة كان أو كبيرة، ولا أن يترك واجباً، صغيراً كان أو كبيراً البتة، إلا أن يكون من خصوصياته، شريطة ورود برهان قاطع للعذر على تلك الخصوصية. بل إنّ فعله برهان يقيني قاطع على عدم الحرمة، ونحتاج إلى بيان آخر لمعرفة كونه مكروهاً، أو مباحاً، أو مستحباً، أو واجباً، كما أسلفنا؛ وتركه برهان يقيني قاطع على عدم الوجوب، ونحتاج إلى بيان زائد لمعرفة كونه مستحباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو محرّماً. ولم يظهر لنا برهان عقلي أو شرعي لهذا بالنسبة لإخوانه من الأنبياء السابقين، بل لعل قصة يونس، وإباقه إلى الفلك، تثبت أن الأمر بالنسبة لهم ليس هو كما كان بالنسبة لمحمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

(8) كما لا يجوز أن يكون خبره، في غير «**أمور الدنيا**»، إلا حقاً، وكذلك خبره عن الأمم السابقة، والوقائع الماضية، من غيرة رواية أو إسناد أو شهادة من غيره ينقلها هو، لا بد أن يكون حقاً جاء به الوحي؛ وكذلك المستقبل الذي لم يقع بعد، فهو غيب محض، لا يعلمه ذاتياً إلا الله، ولا يُعْلَم إلا بتعليم من الله، وإلا جاز أن يتطرق الخلل، كذباً كان أو خطأً، إلى الوحي، فتسقط حُجّة الله على العباد، وتفقد الرسالة معناها، ويصبح عدمها ووجودها سواء.

(9) وكذلك قوله الإنشائي، بالأمر والنهي، لا يكون إلا وحياً، لأنه لا ينطق عن الهوى، ولا يُنذر إلا بالوحي، فلو جاز أن يكون أي واحد من أمره ونهيه من عند نفسه، وليس من عند الله، جاز ذلك في الكل، وفقدت الرسالة معناها، وأصبح كلام الله كذباً.

(10) كما لا يجوز عليه أن يسكت على منكر، لأنه مأمور بالبلاغ، والأمر بكل معروف، والنهي عن كل منكر، لذلك كان سكوته عن أي فعل، إقرارٌ لذلك الفعل ضرورة، فلا يكون حراماً البتة، ثم نحتاج إلى بيان آخر زائد لمعرفة كونه مكروهاً، أو مباحاً، أو مستحباً، أو واجباً.

(11) ولا يجوز عليه (**الاجتهاد**)، بالمعنى التخصصي الفني، وهو: (**استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية**)، لأنه هو صاحب النص: قوله نص، وفعله نص، وإقراره نص. فهو المشرِّع، أي الذي ينشئ الأحكام إنشاءً، بوحي الله وعصمته، وغيره يستنبطها استنباطاً. أما الاجتهاد بالمعنى اللغوي العام: فهو سيد المجتهدين، وإمام المحسنين، ورأس المتقنين، عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته المخلصين المجاهدين، صلوات وتسليمات وتبريكات من الله رب العالمين!

❄ فصل: هل يجوز أن ينخدع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بشهادة كاذب؟!

أسلفنا القول قريباً أنه يجوز على خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، إدراك الواقع المحسوس مباشرة، أو المنقول إليهم رواية، على خلاف حقيقته، التي هو عليها في نفسه، لكذب الرواة أو خطئهم، وكذلك الشهود في مجلس القضاء، أو تزوير الوثائق، أو بسبب الأيمان الكاذبة، أو لإحسان طرف تصوير قضيته وتحريرها حتى تظهر كأنها الحق، أو لعدم وجود البينات الازمة لإثبات الحق، مع ثبوته في نفس الأمر في علم الله، وما شاكل ذلك.

فهذا أفضل رسل الله، خاتمة أنبياء الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يعصم من أن يخدع بنفاق منافق، أو بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج جدلي ماهر.

* فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2627/ح6762): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة قالت: سمع النبي، صلى الله عليه وسلم، جلبة خصام عند بابه فخرج عليهم فقال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضاً أن يكون أبلغ من بعض، أقضي له بذلك، وأحسب أنه صادق! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليدعها**»]؛ وهذا إسناد في غاية الصحة.

وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع عدة؛ كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في مواضع عدة؛ والنسائي في سننه في مواضع عدة؛ والترمذي في سننه؛ وابن ماجه في سننه؛ وأبو داود في سننه في مواضع عدة؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده في مواضع كثيرة؛ ومالك في الموطأ؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار في مواضع عدة؛ والحميدي في مسنده؛ والطبراني في معجمه الكبير في مواضع كثيرة؛ والنسائي في سننه الكبرى في مواضع كثيرة؛ والدارقطني في سننه في عدة مواضع؛ والطبراني في مسند الشاميين في مواضع عدة؛ والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد)؛ والبيهقي في سننه في مواضع كثيرة؛ وأبو يعلى في مسنده في مواضع كثيرة؛ وابن الجارود في المنتقى في مواضع عدة؛ والشافعي في مسنده في مواضع عدة؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه في مواضع عدة؛ والطبراني في معجمه الأوسط في مواضع عدة؛ وغيرهم بأسانيد أغلبها في غاية الصحة، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة.

وهذا الحديث يؤكد عدة حقائق في غاية الأهمية: من أهمها أن الباطل قد يحسن صاحبه عرضه، والتدليل عليه، حتى ينخدع به المعصوم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نفسه، فيحكم له بغير حقه، في مجلس قضاء معتبر محترم، يحكم فيه في الدماء والأعراض والأموال؛ **فمن باب أولى**: قد يحصل بلا شك لمن هو دونه من أمثال ابن عباس، وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم؛ في مجالس الدرس والمذاكرة.

* بل قد قال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً**﴾، (النساء:113)؛ في القصة الشهيرة حين أراد طعمة بن أبيرق، وهو رجل من منافقة الأنصار – كان قد سرق متاعاً أو جحد وديعة كانت عنده – إلصاق التهمة برجل يهودي بريء، ففضحه الله جل جلاله، إلى آخر الأبد.

* كما جاء في تفسير الطبري ـــ (4/265 وما بعدها): [قال أبو جعفر، يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾، ﴿إنا أنزلنا إليك﴾ يا محمّد ﴿الكتاب﴾، يعني: القرآن، ﴿لتحكم بين الناس﴾ لتقضي بين الناس فتفصل بينهم ﴿بما أراك الله﴾ يعني: بما أنزل

الله إليك من كتابه، ﴿ولا تكن للخائنين خصيما﴾، يقول: ولا تكن لمن خان مسلما أو معاهدا في نفسه أو ماله ﴿خصيما﴾ تخاصم عنه وتدفع عنه من طالبه بحقّه الذي خانه فيه. ﴿واستغفر الله﴾ يا محمد وسله أن يصفح لك عن عقوبة ذنبك في مخاصمتك عن الخائن من خان مالا لغيره ﴿إن الله كان غفورا رحيما﴾، يقول: إن الله لم يزل يصفح عن ذنوب عباده المؤمنين بتركه عقوبتهم عليها إذا استغفروه منها ﴿رحيما﴾ بهم، فافعل ذلك أنت يا محمّد يغفر الله لك ما سلف من خصومتك عن هذا الخائن. وقد قيل إن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يكن خاصم عن الخائن ولكنه هَمَّ بذلك، فأمره الله بالاستغفار مما هَمَّ به من ذلك. وذكر أن الخائنين الذين عاتب الله جل ثناؤه نبيه، صلى الله عليه وسلم، في خصومته عنهم: بنو أبيرق؛ واختلف أهل التأويل في خيانته التي كانت منه فوصفه الله بها، فقال بعضهم: كانت سرقة سرقها، ذكر من قال ذلك:

* حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ إلى قوله: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله﴾ فيما بين ذلك في ابن أبيرق ودرعه من حديد من يهود التي سرق: وقال أصحابه من المؤمنين للنبي: اعذره في الناس بلسانك ورموا بالدرع رجلا من يهود بريئا.

* حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد نحوه.

* حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب أبو مسلم الحراني قال: حدثنا محمد بن سلمة قال: حدثنا محمد بن إسحق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان قال: [كان أهل بيت منا يقال لهم بنو أبيرق: بشر وبشير ومبشر، وكان بشير رجلا منافقا وكان يقول الشِّعر يهجو به أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم ينحله إلى بعض العرب ثم يقول: قال فلان كذا وقال فلان كذا فإذا سمع أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذلك الشعر قالوا: والله ما يقول هذا الشعر إلا الخبيث! فقال: (أو كلما قال الرجال قصيدة... أضموا وقالوا: ابن الأبيرق قالها!). قال: وكانوا أهل بيت فاقة وحاجة في الجاهلية والإسلام، وكان الناس إنما طعامهم بالمدينة التمر والشعير، وكان الرجل إذا كان له يسار، فقدمت ضافطة من الشأم بالدرمك، ابتاع الرجل منها فخصّ به نفسه، فأما العيال فإنما طعامهم التمر والشعير، فقدمت ضافطة من الشأم فابتاع عمي رفاعة بن زيد حملا من الدرمك فجعله في مشربة له، وفي المشربة سلاح له: درعان وسيفاهما وما يصلحهما، فعدي عليه من تحت الليل فنقبت المشربة وأخذ الطعام والسلاح فلما أصبح أتاني عمي رفاعة فقال: يا ابن أخي، تعلم أنه قد عدي علينا في ليلتنا هذه فنقبت مشربتنا فذهب بسلاحنا وطعامنا! قال: فتحسسنا في الدار وسألنا فقيل لنا: قد رأينا بني أبيرق استوقدوا في هذه الليلة ولا نرى فيما نراه إلا على بعض طعامكم. قال: وقد كان بنو أبيرق قالوا ونحن نسأل في الدار: والله ما نرى صاحبكم إلا لبيد بن سهل! رجلا منا له صلاح وإسلام فلما سمع بذلك لبيد اخترط سيفه ثم أتى بني أبيرق فقال: والله ليخالطنكم هذا السيف أو لتبينن هذه السرقة، قالوا: إليك عنا أيها الرجل فوالله ما أنت بصاحبها! فسألنا في الدار حتى لم نشك أنهم أصحابها، فقال عمي: يا ابن أخي لو أتيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له! قال قتادة: فأتيت رسول الله، صلى الله عليه

وسلم، فذكرت ذلك له فقلت: يا رسول الله إن أهل بيت منا، أهل جفاء، عمدوا إلى عمي رفاعة فنقبوا مشربة له وأخذوا سلاحه وطعامه، فليردوا علينا سلاحنا، فأما الطعام فلا حاجة لنا فيه، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أنظر في ذلك)، فلما سمع بذلك بنو أبيرق أتوا رجلا منهم يقال له أسير بن عروة فكلّموه في ذلك، واجتمع إليه ناس من أهل الدار فأتوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا رسول الله إن قتادة بن النعمان وعمه عمدوا إلى أهل بيت منا أهل إسلام وصلاح يرمونهم بالسرقة من غير بيّنة ولا ثبت. قال قتادة: فأتيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فكلمته فقال: (عمدت إلى أهل بيت ذكر منهم إسلام وصلاح ترميهم بالسرقة على غير بينة ولا ثبت!!)، قال: فرجعت ولوددت أني خرجت من بعض مالي ولم أكلم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في ذلك فأتيت عمي رفاعة فقال: يا ابن أخي ما صنعت؟ فأخبرته بما قال لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: الله المستعان؛ فلم نلبث أن نزل القرآن: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ يعني: بني أبيرق ﴿واستغفر الله﴾ أي: مما قلت لقتادة ﴿إن الله كان غفورا رحيما ۞ ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم﴾ أي: بني أبيرق ﴿إن الله لا يحب من كان خوانا أثيما ۞ يستخفون من الناس﴾ إلى قوله: ﴿ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما﴾ أي إنهم إن يستغفروا الله يغفر لهم ﴿ومن يكسب إثما فإنما يكسبه على نفسه وكان الله عليما حكيما ۞ ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا﴾ قولهم للبيد ﴿ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك﴾ يعني: أسيرا وأصحابه ﴿وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة﴾ إلى قوله: ﴿فسوف نؤتيه أجرا عظيما﴾. فلما نزل القرآن أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالسلاح فرده إلى رفاعة. قال قتادة: فلما أتيت عمي بالسلاح وكان شيخا قد عسا في الجاهلية وكنت أرى إسلامه مدخولا فلما أتيته بالسلاح قال: (يا ابن أخي هو في سبيل الله)، قال: فعرفت أن إسلامه كان صحيحا فلما نزل القرآن لحق بشير بالمشركين فنزل على سلافة ابنة سعد بن شهيد فأنزل الله فيه: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين﴾ إلى قوله: ﴿ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا﴾ (النّساء: 115 – 116)، فلما نزل على سلافة، رماها حسان بن ثابت بأبيات من شعر، فأخذت رحله فوضعته على رأسها ثم خرجت فرمت به في الأبطح ثم قالت: أهديت إلي شعر حسان! ما كنت تأتيني بخير!

۞ حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ يقول: بما أنزل الله عليك وبين لك ﴿ولا تكن للخائنين خصيما﴾ فقرأ إلى قوله: ﴿إن الله لا يحب من كان خوانا أثيما﴾ ذكر لنا أن هؤلاء الآيات أنزلت في شأن طعمة بن أبيرق وفيما همَّ به نبي الله، صلى الله عليه وسلم، من عذره، وبين الله شأن طعمة بن أبيرق ووعظ نبيه وحذّره أن يكون للخائنين خصيما. وكان طعمة بن أبيرق رجلا من الأنصار ثم أحد بني ظفر، سرق درعا لعمِّه كانت وديعة عنده ثم قذفها على يهودي كان يغشاهم يقال له زيد بن السمين، فجاء اليهودي إلى نبي الله، صلى الله عليه وسلم، يهنف، فلما رأى ذلك قومه بنو ظفر جاؤوا إلى نبي الله، صلى الله عليه وسلم،

ليعذروا صاحبهم، وكان نبي الله عليه السلام قد همَّ بعذره حتى أنزل الله في شأنه ما أنزل فقال: ﴿ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم﴾ إلى قوله: ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة﴾ يعني بذلك قومه ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا﴾، وكان طعمة قذف بها بريئا، فلما بيّن الله شأن طعمة نافق ولحق بالمشركين بمكة، فأنزل الله في شأنه: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾ (النّساء: 115).

* حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس: [قوله: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ وذلك أنّ نفرا من الأنصار غزوا مع النبي، صلى الله عليه وسلم، في بعض غزواته فسرقت درع لأحدهم فأظن بها رجلا من الأنصار، فأتى صاحب الدرع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: إن طعمة بن أبيرق سرق درعي، فأتي به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلما رأى السارق ذلك عمد إليها فألقاها في بيت رجل بريء وقال لنفر من عشيرته: إني قد غيبت الدرع وألقيتها في بيت فلان وستوجد عنده، فانطلقوا إلى نبي الله، صلى الله عليه وسلم، ليلا فقالوا: يا نبي الله إن صاحبنا بريء وإن سارق الدرع فلان، وقد أحطنا بذلك علما فاعذر صاحبنا على رؤوس الناس وجادل عنه فإنه إلا يعصمه الله بك يهلك! فقام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فبرّأه وعذره على رؤوس الناس، فأنزل الله: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ يقول: احكم بينهم بما أنزل الله إليك في الكتاب ﴿واستغفر الله إن الله كان غفورا رحيما * ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم﴾ الآية ثم قال للذين أتوا رسول الله عليه السلام ليلا: ﴿يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله﴾ إلى قوله: ﴿أم من يكون عليهم وكيلا﴾ يعني: الذين أتوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مستخفين يجادلون عن الخائن ثم قال: ﴿ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما﴾ يعني: الذين أتوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مستخفين بالكذب ثم قال: ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا﴾ يعنى: السارق والذين يجادلون عن السارق.

* حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ الآية قال: كان رجل سرق درعا من حديد في زمان النبي، صلى الله عليه وسلم، وطرحه على يهودي فقال اليهودي: (والله ما سرقتها يا أبا القاسم ولكن طُرحت عليّ!)، وكان للرجل الذي سرق جيران يبرؤونه ويطرحونه على اليهودي ويقولون: يا رسول الله إن هذا اليهودي الخبيث يكفر بالله وبما جئت به! قال: حتى مال عليه النبي، صلى الله عليه وسلم، ببعض القول، فعاتبه الله عز وجل في ذلك فقال: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما * واستغفر الله﴾ بما قلت لهذا اليهودي: ﴿إن الله كان غفورا رحيما﴾ ـــ ثم أقبل على جيرانه فقال: ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا﴾ فقرأ حتى بلغ ﴿أم من يكون عليهم وكيلا﴾ قال: ثم عرض التوبة فقال: ﴿ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما * ومن يكسب إثما

فإنما يكسبه على نفسه﴾ فما أدخلكم أنتم أيها الناس على خطيئة هذا تكلّمون دونه ﴿وكان الله عليما حكيما * ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا﴾ وإن كان مشركا ﴿فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿لا خير في كثير من نجواهم﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى﴾، (النّساء: 115)، قال: أبى أن يقبل التوبة التي عرض الله له وخرج إلى المشركين بمكة فنقب بيتا يسرقه فهدمه الله عليه فقتله، فذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى﴾، (النّساء: 115)، فقرأ حتى بلغ: ﴿وساءت مصيرا﴾، (النّساء: 116)، ويقال: هو طعمة بن أبيرق، وكان نازلا في بني ظفر.

وقال آخرون: بل الخيانة التي وصف الله بها من وصفه بقوله: ﴿ولا تكن للخائنين خصيما﴾ جحوده وديعة كان أودعها؛ ذكر من قال ذلك:

* حدثنا محمد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن مفضل قال: حدثنا أسباط عن السدي: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما﴾ قال: أما ﴿ما أراك الله﴾ فما أوحى الله إليك قال: نزلت في طعمة بن أبيرق استودعه رجل من اليهود درعا، فانطلق بها إلى داره فحفر لها اليهودي ثم دفنها فخالف إليها طعمة فاحتفر عنها فأخذها، فلما جاء اليهودي يطلب درعه كافره عنها، فانطلق إلى ناس من اليهود من عشيرته فقال: انطلقوا معى فإني أعرف موضع الدرع، فلما علم بهم طعمة أخذ الدرع فألقاها في دار أبي مليل الأنصاري، فلما جاءت اليهود تطلب الدرع فلم تقدر عليها وقع به طعمة وأناس من قومه فسبوه وقال: أتخوّنونني! فانطلقوا يطلبونها في داره فأشرفوا على بيت أبي مليل فإذا هم بالدرع وقال طعمة: أخذها أبو مليل! وجادلت الأنصار دون طعمة، وقال لهم: انطلقوا معي إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقولوا له ينضح عني ويكذّب حجة اليهودي، فإني إن أكذب كذب على أهل المدينة اليهودي! فأتاه أناس من الأنصار فقالوا: يا رسول الله جادل عن طعمة وأكذب اليهودي فهمَّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن يفعل، فأنزل الله عليه: ﴿ولا تكن للخائنين خصيما * واستغفر الله﴾ مما أردت ﴿إن الله كان غفورا رحيما * ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خوانا أثيما﴾ ثم ذكر الأنصار ومجادلتهم عنه فقال: ﴿يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول﴾ يقول: يقولون ما لا يرضى من القول ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة﴾ ثم دعا إلى التوبة فقال: ﴿ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما﴾ ثم ذكر قوله حين قال: أخذها أبو مليل فقال: ﴿ومن يكسب إثما فإنّما يكسبه على نفسه﴾ ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا﴾، ثم ذكر الأنصار وإتيانها إياه أن ينضح عن صاحبهم ويجادل عنه فقال: ﴿لهمّت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة﴾ يقول: النبوة ثم ذكر مناجاتهم فيما يريدون أن يكذبوا عن طعمة فقال: ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس﴾ فلما فضح الله طعمة بالمدينة بالقرآن هرب حتى أتى مكة فكفر بعد إسلامه ونزل على الحجاج بن علاط السلمي، فنقب بيت الحجاج فأراد أن يسرقه

فسمع الحجاج خشخشة في بيته وقعقعة جلود كانت عنده فنظر فإذا هو بطعمة، فقال: ضيفي وابن عمي وأردت أن تسرقني!! فأخرجه فمات بحرة بني سليم كافرا وأنزل الله فيه: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى﴾ إلى ﴿وساءت مصيرا﴾، (النّساء: 115 – 116).

* حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين: قال حدثني حجاج عن ابن جريج عن عكرمة قال: [استودع رجل من الأنصار طعمة بن أبيرق مشربة له فيها درع وخرج فغاب، فلما قدم الأنصاري فتح مشربته فلم يجد الدرع فسأل عنها طعمة بن أبيرق فرمى بها رجلا من اليهود يقال له زيد بن السمين فتعلق صاحب الدرع بطعمة في درعه فلما رأى ذلك قومه أتوا النبي، صلى الله عليه وسلم، فكلموه ليدرأ عنه فهمَّ بذلك فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما * واستغفر الله إن الله كان غفورا رحيما * ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم﴾ يعني: طعمة بن أبيرق وقومه ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا﴾ محمّد، صلى الله عليه وسلم، وقوم طعمة ﴿ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما﴾ محمّد وطعمة وقومه قال: ﴿ومن يكسب إثما فإنما يكسبه على نفسه﴾ الآية طعمة ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا﴾ يعني زيد بن السمين ﴿فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا﴾ طعمة بن أبيرق ﴿ولولا فضل الله عليك ورحمته﴾ يا محمّد ﴿لهمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء﴾ قوم طعمة بن أبيرق ﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ يا محمّد ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ حتى تنقضي الآية للناس عامة ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية (النّساء: 115)؛ قال: لما نزل القرآن في طعمة بن أبيرق لحق بقريش ورجع في دينه ثم عدا على مشربة للحجاج بن علاط البهزي ثم السلمي حليف لبني عبد الدار فنقبها فسقط عليه حجر فلحج فلما أصبح أخرجوه من مكة فخرج فلقي ركبا من بهراء من قضاعة فعرض لهم فقال: ابن سبيل منقطع به! فحملوه حتى إذا جنّ عليه الليل عدا عليهم فسرقهم ثم انطلق فرجعوا في طلبه فأدركوه فقذفوه بالحجارة حتى مات قال ابن جريج: فهذه الآيات كلها فيه نزلت إلى قوله: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ أنزلت في طعمة بن أبيرق ويقولون: إنه رمى بالدرع في دار أبي مليل بن عبد الله الخزرجي فلما نزل القرآن لحق بقريش فكان من أمره ما كان.

* حدثت عن الحسين بن الفرج قال: سمعت أبا معاذ قال: حدثنا عبيد بن سليمان قال: سمعت الضحاك يقول: [في قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾ يقول: بما أنزل عليك وأراكه في كتابه ونزلت هذه الآية في رجل من الأنصار استودع درعا فجحد صاحبها فخوّنه رجال من أصحاب نبي الله، صلى الله عليه وسلم، فغضب له قومه وأتوا نبي الله، صلى الله عليه وسلم، وقالوا: خوّنوا صاحبنا وهو أمين مسلم فاعذره يا نبي الله وازجر عنه! فقام نبي الله فعذره وكذّب عنه وهو يرى أنه بريء وأنه مكذوب عليه،

فأنزل الله بيان ذلك فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿أم من يكون عليهم وكيلا﴾ فبين الله خيانته فلحق بالمشركين من أهل مكة وارتد عن الإسلام فنزل فيه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ إلى قوله: ﴿وساءت مصيرا﴾، (النّساء؛4: 115 – 116).

قال أبو جعفر: وأولى التأويلين في ذلك بما دل عليه ظاهر الآية قول من قال: كانت خيانته التي وصفه الله بها في هذه الآية جحوده ما أودع، لأن ذلك هو المعروف من معاني الخيانات في كلام العرب، وتوجيه تأويل القرآن إلى الأشهر من معاني كلام العرب ما وجد إليه سبيل أولى من غيره]؛ **انتهى كلام الإمام الكبير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري**، الذي سقناه بطوله لما فيه من العلوم والحكم. وبغضّ النظر عن الاختلاف في التفاصيل، فإن المحصّلة – فيما يتعلق بموضوعنا – واحدة، وهي: أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **انخدع، بالفعل، بمزاعم ذلك المنافق، ودفاع قومه عنه، وقام بأعمال وتصرفات**، ثم قام الله، جل جلاله، بعد ذلك بمدة، بفضح الخونة، وتبيان حقيقة المسألة، تكرّماً وفضلاً، وليس لأن ذلك من متطلبات العصمة، أو مقتضيات النبوة والرسالة، وإلا لما وقع ذلك أصلاً.

ولنا ملاحظة واحدة، تتعلق بفن الإسناد، هي أن إسناد الطبري: (حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب أبو مسلم الحراني قال: حدثنا محمد بن سلمة قال: حدثنا محمّد بن إسحق **عن** عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان) وفيه عنعنة محمد بن إسحق، إلا أنه في الحقيقة متّصل صحيح لأن محمّد بن إسحق قد صرّح بالسماع كما هو عند الحاكم.

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ، **لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**: سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، (التوبة؛ 9:101). وهذا شهادة من الله بأن في المدينة المنورة نفسها منافقون، مردوا على النفاق، والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يعلم أعيانهم، وذلك يقتضي ضرورة أنه يحسبهم مؤمنين صادقين، منخدعاً بظاهرهم وأيمانهم الكاذبة: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، (المنافقون؛ 63:1). ونسارع فنقول أن هذا لا يعني ضرورة أنه لم يكن يعلم، بإعلام الوحي له في أحوال مخصوصة، بعض أشخاص المنافقين، كما توهّم الإمام أبو محمد علي بن حزم.

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، (الحجرات؛ 49:6). وسبب نزول الآيات متواتر مشهور، جاءت به روايات عدة، منها:

* ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص274/ح3395) بإسناد جيد: [حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن أبي عتاب أبو بكر الأعين (ح) وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد

الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني (ح) وحدثنا محمد بن أحمد الحمال الأصبهاني حدثنا محمد بن عيسى الزجاج قالوا: أخبرنا محمد بن سابق حدثنا عيسى بن دينار المؤذن حدثني أبي أنه سمع الحارث بن ضرار الخزاعي يقول: قدمت على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فدعاني إلى الإسلام فدخلت فيه وأقررت به، ودعاني إلى الزكاة فأقررت بها فقلت: يا رسول الله أرجع إلى قومي فأدعوهم إلى الإسلام وأداء الزكاة فمن استجاب لي منهم جمعت زكاته فترسل، يا رسول الله، رسولا لأبان كذا وكذا يأتيك ما جمعت من الزكاة، فلما جمع الحارث الزكاة ممن استجاب له وبلغ الأبان الذي أراد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن يبعث إليه، احتبس عليه الرسول فلم يأته، فظن الحارث أنه قد حدث فيه سخط من الله ومن رسوله، صلى الله عليه وسلم، فدعا سروات قومه فقال لهم: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان وقّت لي وقتا يرسل إلي رسوله ليقبض ما كان عندي من الزكاة، وليس من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخلف، لا أرى حبس رسوله إلا من سخطة كانت، فانطلقوا فنأتي رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ وبعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الوليد بن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة، فلما ان سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فَرَقَ، فرجع فأتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله إن الحارث منعني الزكاة وأراد قتلي؛ **فضرب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، البعث إلى الحارث**؛ وأقبل الحارث بأصحابه حتى إذا استقبل البعث وفصل من المدينة لقيهم الحارث، قالوا: هذا الحارث، فلما غشيهم قال لهم: إلى من بُعثتم؟ قالوا: إليك، قال: ولم؟ قالوا: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان بعث الوليد بن عقبة فرجع فزعم أنك منعت الزكاة وأردت قتله، فقال: لا والذي بعث محمدا، صلى الله عليه وسلم، بالحق ما رأيته ولا أتاني، وما أقبلت إلا حين احتبس علي رسولا خشية أن يكون سخطة من الله ومن رسوله عليه السلام، فنزلت الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، إلى هذا المكان: ﴿فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم﴾]؛ أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص279/ح18482): [حدثنا محمد بن سابق بتمامه سنداً ومتناً]. قلت: وها هنا أيضاً صدَّق رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عامله الكاذب، الوليد بن عقبة، وأرسل الجيوش، وكادت أن تكون كارثة، ولكن الله سلَّم.

وكنا قد نشرنا بعض هذا الفصل في أحد ساحات النقاش بالشبكة العنكبوتية الدولية، فاستشكله أحد الأغبياء المتعالمين من أدعياء «**السلفية**» مُسائلاً كيف يكون الرد إذا (قال لك الزنادقة: ما دام أن نبيكم يخدع بكذب كاذب، فما المانع أن تكون القصص التي قصّها علينا خارج القرآن عن الأمم السابقة كلها انخدع فيها بكذب كاذب. وما دام أنه ينخدع بكذب الكاذبين، وما دام أن الباطل قد يحسن عرضه له والتدليل عليه، فما المانع أن يكون كثير مما حسّنه لكم قد انخدع فيه ورآه حسنا؟).

نقول: ما ذكر هذا المتعالم من كلام الزنادقة (ونرجو الله أن لا يكون هو منهم) فليس بجديد، فقد قالت قريش إنما يعلمه بشر، وذلك قبل تلفظه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، بذلك الحديث، وقالها المستشرقون، وقالوا أحياناً ما هو أفظع منها. ونبوة محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثبتت بقواطع

الأدلة، ومنها هذا القرآن المعجز (وهو بين أيدينا وليس هو مثل معجزات الأنبياء السابقين التي ذهبت أعيانها)، وشقّ له القمر، وتواتر عنه سقاء وإطعام المئين بمُدٍّ أو صاع من طعام لا يكفي بضعة أنفس، وتواتر الخبر بحنين الجذع إليه، وقلب مجرى التاريخ وحطَّم أتباعه أكبر الإمبراطوريات وأنشؤوا أكبر دولة في التاريخ في خلال جيل واحد فقط، وأخبر بمغيبات المستقبل: من انتصار الروم بعد هزيمتهم المدمّرة الساحقة، وموت عمه أبي لهب على الكفر، وامتناع اليهود عن تمنّي الموت، إلى هجمة المغول الشرسة على أمّته، وتجمّع اليهود في فلسطين حيث سيذبحون قريباً بإذن الله وتوفيقه، وغير ذلك من مئات الأدلة القاطعة.

فهو نبي الله، المبلّغ عن الله البلاغ المعصوم، قبل أن يتلفظ حتى بكلمة واحدة خارج القرآن العظيم، عليه وعلى اله الصلاة والسلام.

ثم ثبت بالأدلة اليقينية القاطعة: من ضرورات الحس والعقل، ونصوص القرآن أنه معصوم في قوله عن الكذب والخطأ، وفي فعله عن ارتكاب الحرام. وثبت كذلك أن الذّكر الذي انزل عليه (والذّكر هو القرآن والسنّة كلاهما) محفوظ بحفظ الله.

ثم ثبت عنه ثبوتاً تقوم به الحُجّة أنه قال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»

فقلنا نحن: صدق الله، وصدق رسوله، فلا يتعارض تصديق النبي في مجلس قضاء لبعض من أحسن عرضه حجته، أو أجاد إخفاء كذبته، مع كونه معصوماً في التبليغ عن الله.

فيا لله، ويا للمسلمين: متى كان إخبار شخص مترافع في مجلس القضاء عن ملكيته لأرض زراعية، أو حتى لبعير أو حمار، إخباراً أو بلاغاً عن الله من هذا الشخص؟! ومتى كان تصديق النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، له أو تكذيبه إياه ذا علاقة بوحي الله أو بلاغاً عن الله؟!

يا لله، ويا للمسلمين: متى كان أبو القاسم، خاتمة الأنبياء، المعصوم بعصمة الله، بأبي هو وأمي، يأخذ البلاغ عن الله من أحد من الناس، حتى يرد أصلاً سؤال هذا «**المتعالم الدعي**» عندما قال: (فما المانع أن يكون كثير مما حسنه لكم قد انخدع فيه ورآه حسنا)؟!

ثم قال «**المتعالم الدعي**»: [واعلم أن الحديث التي جئت به لكي تدلل على أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قد يخدع بكذب كاذب ليس كما فهمته أنت، بل الحديث خاص في باب القضاء كما هو صريح لفظه. وفرق بين القضاء وبين الإخبار عن الله عز وجل في مقام التشريع أو تفسير كتاب الله، وكلام ابن عباس من هذه البابة. والقاضي إنما يقضي بما تدل عليه البينات والأيمان، ولو كانت مخالفة للواقع إذ هو مطالب بما تدل عليه البينات أو يتقحمه الخصم من الأيمان. بل ذهب أكثر العلماء إلى أن القاضي يقضي حسب البينات والأيمان ولو كان يعلم بنفسه أن الحق بخلاف ما قضى به. وانظر في المسألة بدائع الصنائع (7/7) والتمهيد (219/22) وروضة الطالبين (156/11) والمغني (53/9)]

<u>**فأقول ما شاء الله كان:**</u> ما علاقة خصوصية هذا بباب القضاء بالموضوع أصلا؟! القضية هي: هل

يجوز أصلاً أن ينخدع النبي بكلام من أحسن عرض حجته، أو أجاد إخفاء كذبته، أم لا يجوز عليه أصلاً بوصفه نبياً معصوماً. وكون الحديث عن القضاء أشد وأنكى: فالانخداع بالكذب أو الحجة المزوقة في مجلس القضاء أفظع وأشنع: فها هنا حقوق مالية، وفروج، وأعراض، ودماء معرضة للخطر.

وها هو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بأبي هو وأمي، قد أدى الأمانة، وبلّغ الرسالة، وحذر وأنذر أن ليس بعده معصوم من تصديق من أحسن عرض حجته، أو أجاد إخفاء كذبته في مجلس قضاء ينظر فيه في حقوق مالية، وفروج، وأعراض، ودماء، فمن باب أولى إذاً جاز أن ينخدع الإمام الحجة الثقة المأمون، والحبر البحر، بخرافة اللات الذي كان يلت السويق للحجاج، إذ كانت العرب تتداولها في مجالسها، وتكثر من ترديدها. ولو طالبهم ابن عباس بالقسم لأقسموا أنهم سمعوا ذلك من أباءهم عن أجدادهم، فأي شئ يثبت بمثل هذا السماع، أو بمثل هذه الأيمان، وما شابه من القيل والقال؟!

أما كلام هذا (**المتعالم**) الفارغ عما ذهب إليه أكثر العلماء، بزعمه، أن القاضي يقضي حسب البينات والأيمان ولو كان يعلم بنفسه أن الحق بخلاف ما قضى به، فلا علاقة له بالموضوع، ولا محصول منه، وهو قضية شائكة، والقول كما ذكره هكذا لا محصول من ورائه، **بل الأرجح أنه خطأ**، والمسألة تحتاج على كل حال إلى تفصيل، وتفريع: فليست أقضية الحدود عامة، وأقضية الزنا والأعراض خاصة، من جنس الحكم في شاة أو بعير، وليس البينات كلها من نوع واحد أو درجة واحدة. ولكن من تسطح فكره، وتضائل عقله من أمثال ذلك «**الحمار الغبي، المتعالم الدعي**» ربما ظن ذلك، وقد كان الأولى به، وبأمثاله من الغلاة المارقين، مقلدة الدعوة الوهابية، أدعياء السلفية، أولاً أن يطلب العلم طلباً جاداً.

فـ(**حكم القاضي بعلمه**) لا علاقة له بموضوعنا هذا من قريب أو بعيد، إلا إذا كان ذلك المتعالم الدعي يزعم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يعلم كذب الشهود، إن كذبوا، ويكشف تزوير المزورين، ولكنه فقط يحكم بالظاهر، ثم زاد **فكذب علينا** وقال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»

بدلاً من أن يقول، مثلاً: (**لقد عصمني الله أن يجوز علي كذبكم، أو تنطلي علي حسن مرافعتكم، ولكن سيكون بعدي من يخدع ويضلل، فإن حكم أحدهم بخلاف الحق فإنما هي قطعة من النار فلا تأخذوها**)، أو نحو ذلك.

فيلزمه إذا على مقدمته الكاذبة الخبيثة الملعونة أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كاذب مخادع: حاشاه، ثم حاشاه، ثم حاشاه. فحسب صاحبنا «**المتعالم الدعي**» هذا الإلزام: وهو الكفر والشرك، قطعاً ولا جدال. فيا ليته فكر، مرة وثانية وثالثة، قبل أن يفتح فاه بمثل ذلك اللغو الخطير.

نعم: هناك مخرج لا أحسبه يبعد كثيراً عن الكفر والزندقة، وهو رد هذا الحديث، وهذا لا يتأتى بطريقة مطردة منضبطة إلا برد كل أخبار الآحاد جملة، واللحاق ببعض غلاة المعتزلة، فيلزمه أن يرد رواية (**اللاتُّ**)، الذي كان يلت السويق للحجاج من باب أولى، وهي التي استمات صاحبنا في الدفاع عن صحتها، أي عن مطابقتها للواقع التاريخي، لأنها توافق ما اعتقده من الإفك والباطل، اتباعاً للبدعة الشنعاء التي

بنت عليها الدعوة الوهابية دينها. وحتى لو صفا له هذا في هذا الحديث، فما العمل مع آية سورة النّساء، وسورة التّوبة، وسورة الحجرات: أنحُكُّها من المصحف؟!

أو أن يتناقض صاحبنا «**المتعالم الدعي**» فيصحح أحاديث ويرفض أخرى، بلا خطام أو زمام. والظاهر أن هذا هو مذهبه، ومذهب أمثاله من أدعياء «**السلفية**»، وإن أنكروا ذلك أشد الإنكار: فهم مبتدعة، غلاة مارقون، أصحاب هوى متلاعبون: ما وافق الهوى من الأحاديث صحيح، ومن القراءات متواتر، وما لم يكن على (**المزاج**) ففيه نظر، وكر وفر، واستشهاد بكلام (**أكثر العلماء**)، و(**ما ذهب إليه الجمهور**)، وأقوال (**السلف الصالح**)، ويصبح حينئذ (**قول الصحابي حجة**) بقدرة قادر، ناهيك بـ(**سد الذرائع**)، و(**دفع أكبر المفسدتين، وتحصيل أعظم المصلحتين أو المنفعتين**)، و(**احتمال أدنى المصيبتين؟!**)، وغير ذلك من الدجل والهراء.

❄ فصل: هل سكوت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعدم تعقيبه على ما يقال في حضرته تصديق لمقولة القائل؟!

أسلفنا إقامة البرهان القاطع على أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليس معصوما من الانخداع بشهادة كاذب، أو حُجّة محاجج ماهر، فيقبلها بحيث يترتّب على ذلك إصدار حكم قضائي أو إعلان الحرب وإعداد الجيوش؛ **فمن باب أولى**: لا يكون سكوته، وامتناعه عن التّعقيب أو التّعليق، على مقولة قائل دليلاً على التصديق أو التكذيب من حيث الأصل والمبدأ.

نعم: إذا تلفظ قائل في حضرته بمقولة **تناقض ما أمره الله بإبلاغه إلى الناس من الأخبار** فلا شك أن يغضب وينكر ذلك أشد الإنكار لأن القول بذلك في حقيقته كفر في نفس الأمر (وربما كان القائل معذوراً بجهل، أو نسيان أو تأويل، أو بغيره من موانع تكفير المعيَّن)، وليس فقط لأنه خطأ في ذاته، بل لأنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعث معلماً داعياً إلى الإيمان، وليس معلماً للفلسفة أو التاريخ أو عجائب غيب الدنيا والآخرة، وإن كان قد جاء بسهم وافر من كل ذلك.

ولعلنا نضرب لذلك مثالاً **نموذجياً صارخاً**، حتى تتضح المسألة وضوحاً تاماً، فتصبح كأنها ملموسة باليد أو مرئية بالعين، وليس فقط محسوسة مدرَكة بالبصيرة والعقل:

❄ أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2244/ح2929) بإسناد في غاية الصِّحة: [حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن بن صائد الدجال فقلت: أتحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي، صلى الله عليه وسلم، فلم ينكره النبي، صلى الله عليه وسلم]؛ وأخرجه الإمام أبو داود في سننه (ج4/ص121/ح4331) بعينه سنداً ومتناً؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2677/ح6922) بنزول: [حدثنا حماد بن حميد حدثنا عبيد الله بن معاذ بعينه]؛ وغيرهم.

فهذا جابر بن عبد الله يسمع عمر يحلف بحضرة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على أن (عبد الله بن صائد هو الدجال)؛ والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا ينكر تلك (**المقولة**)، فيظن أن هذا من جنس

إقراره لبعض (**الأفعال**) التي قد تُفعل بحضرته. وقد روي مثل هذا عن عبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وغيرهما من الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم. وتابعهم على هذا **الخطـأ** بعـض التـابعين، وأتباع التابعين، ثم علماء أجلاء حتى يومنا هذا. وترتّب على ذلـك مـا لا يكـاد ينحصر مـن الإشـكالات والتناقضات مع النصوص الأخرى.

نعم: قد يستنبط من هذا الخبر: **إباحة الحلف لمن كان مستيقناً لما يقوله، فلا إثم عليه في ذلك، وإن كان المحلوف عليه باطلاً في نفس الأمر**، كما قاله بعض الفقهاء. ولا نبالي في هذه الحالة أكانت يمـين عمر هذه قبل قول النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رافضاً الإذن لعمر بقتل عبد الله بن صائد (أو عبد الله بن صيَّاد) قائلاً: (إن يكنه فلن تسلّط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله)، وهو قطعاً الأرجـح، أو بعد تلك.

ولكن حتى هذه، أي: (**إباحة الحلف لمن كان مستيقناً لما يقوله، فلا إثم عليـه في ذلـك، وإن كـان المحلوف عليه باطلاً في نفس الأمر**) إنما ثبت بنصوص قطعية أخرى، وبضرورة الحس والعقل، كمـا ثبت بنصوص قطعية أخرى، يعلمها كل أحد، حرمة الكذب المتعمّد، وأن الحلف عليه من الكبائر المهلكة، فقد كان المُخلّفون من منافقي المدينة ومن الأعراب يعتذرون للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بأعذار مكذوبة، ويطلبون منه أن يستغفر لهم، فيقبل ذلك منهم، ويستغفر لهـم، مـع علمـه بكـذب بعضـهم، وشكّه في صدق بعضهم، وما قال لأحد من هؤلاء في وجهه قط: (كذبت)، وذلك لأنه، صلى الله عليـه وعـلى آله وسلم:

(1)ـــ لم يؤمر بهتك أستار الناس، أو شقّ صدورهم والتنقيـب عـن قلـوبهم؛ ولا أُذِن لـه أن يتجسـس عليهم.

(2)ـــ ولأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بشرٌ مخلوق، لا يعلم من الغيب إلا ما أعلمه الله به: إما لأنه من متطلبات إبلاغ الرسالة، أو تفضلاً من الله ونعمة له ولأمته.

هذا بحمد الله واضح بين، ولعلنا نزيده وضوحاً بذكر ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه:

❋ كما هو في «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص151/ح6257): [أخبرنا بن قتيبة قال: حـدثنا حرملـة قال حدثنا بن وهب قال: أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبـا نملـة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جاء رجل من اليهود فقال: (**هـل تكلـم هذه الجنازة؟!**)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الله أعلم**»، فقال اليهودي: (**أنـا أشـهد أنهـا تتكلم!**)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**ما حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقالوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كـان حقـا لـم تكـذبوهم، وإن كـان بـاطلا لـم تصدقوهم**»، وقال: «**قاتل الله اليهود: لقد أوتوا علماً**»]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قـوي. وقـد أخرجـه أبـو داود في سـننه (ج3/ص318/ح3644)؛ والإمـام أحمـد بـن حنبـل في مسـنده

(ج4/ص136/ح17264)؛ وابـــن أبـــي عاصـــم عمـــرو الشـــيباني في الآحـــاد والمثـــاني (ج4/ص142/ح2121))؛ والإمـام عبـد الـرزاق الصـنعاني في مصـنفه (ج6/ص111/ح10160)؛ والطبرانـــي في معجمـــه الكبـــير (ج22/ص350/ح874 ـــــ ح879)؛ والبيهقـــي في ســـننه الكـــبرى (ج2/ص10/ح2071)؛ وغيرهم، والحديث صحيح، لا سيما بمتابعة الرواية التالية.

ولعل هذه القصة قد جاءت أيضاً عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

❋ كما هي في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج3/ص404/ح5538): [أخبرناه أبـو الفضـل الفقيـه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي أخبرنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص حدثنا الحارث بن عبيـدة حـدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنـازة فقال رجل من اليهود: (يا محمد تكلم هذه الجنازة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليـه وسـلم، فقـال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إذا حدثكم أهل الكتاب حديثا فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله**»]؛ ثم قال الحاكم: (هذا حديث يعرف بالحارث بـن عبيـدة الرهاوي عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس عن يزيد عن الزهري: حدثنا أبو القاسـم عبـد الله بن محمّد، بنيسابور، حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، حدثنا عمي، حـدثنا رجـل، (قـد سـماه أبـو القاسم بن مبرور)، حدثنا زيد بن يونس، عن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبـد الله بـن عمـر، قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج وذكر الحديث). قلت: الحارث بن عبيدة الرهاوي ليس بالقوي؛ وفي الإسناد – على الأرجح ــــ سقط:

ــــ لأن الإسناد عند الطبراني في **مسند الشاميين** (ج3/ص48/ح1784) ينص: [حـدثنا عثمـان بـن خالد بن عمرو السلفي حدثنا عبد الجبار الخبائري حدثنا الحارث بن عبيدة **حدثنا بقية بن الوليد عن الزبيدي** عن الزهري عن سالم بن عمر عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

ــــ ولأن الإسناد في (**معرفة الصحابة لأبـي نعـيم الأصـبهاني**) (ج14/ص394/ح4591) يـنص: [حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، حدثنا أحمد بن خالد بن عمرو السلفي، حدثنا أبي، حـدثنا الحـارث بـن عبيدة، **حدثني الزبيدي**، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

فها هو نبي الله الخاتم يمتنع عن التعليق على كلام اليهودي، فلا يصدّق ولا يكذّب، مكتفياً بالقول: «**الله أعلم**»، مرشداً إلى الموقف المعرفي الصحيح، الذي لا يحل لمسلم، بل ولعاقل، غيره: (**لا تصدّقوهم ولا تكذّبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقا لم تكذّبوهم، وإن كان باطلا لم تصدّقوهم**)، مع تأكيده بأنهم قد أوتوا علماً قد يدعو للتعجب: «**قاتل الله اليهود: لقد أوتوا علماً**».

❄ فصل: الذّكر، ليس هو فقط القرآن، بل السنّة ذكر أيضاً

سبق التنبيه والبرهنة على أن لفظة «**الذِّكْر المنَزَّل**» إنما تطلق على مجموع الوحي المنزّل، أي على القرآن والسنّة، على وجه الإجمال. كما أثبتنا أن الزعم بأن الذّكر هو نص القرآن فقط، زعمٌ مجرد، ومصادرة على المطلوب، من غير برهان. بل إن البرهان قد قام على خلاف ذلك، لا سيما أن (**الحِكْمَة**) المنزّلة وحي

آخر غير الكتاب المتلو المنزّل، كما ثبت بالأدلة اليقينية أعلاه.
ولكن بقي بسط الكلام وتفصيله في معنى قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، (النحل؛ 16:44)، لا سيما إذا قرنت بقوله، تقدست أسماؤه: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه * فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا **بيانه**﴾، (القيامة؛ 75: 17 ــــ 19) للتعرّف بدقة على ماهية (**الذِكْر المنَزَّل**) تعرّفاً دقيقاً منضبطاً.
نقرر أولاً أن الآية الأولى نص يقيني قاطع على أن هناك تنزيلين:
(**1**) التنزيل الأول، الأسبق في الزمن: (**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**)، فهو في أيدي الناس، بغض النظر عن كيفية وصوله إليهم.
(**2**) التنزيل الثاني، اللاحق زمنياً، المسمَّى بـ(**الذْكر**). هذا (**الذِكْر المنَزَّل**) هو الذي أنزل على نبي الله الخاتم وحده خاصة، وليس إلى عموم الناس ابتداءً، ليقوم هو بعد ذلك، استناداً إلى هذا الذّكر المعصوم، المنزّل إليه خاصة، بعملية الـ(**بيان**) لــ(**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**). هذا (**الذِّكر**) ليس هو بذاته (**بيان**)، ولكنه (**المادة الخام**) التي يصوغها النبي بياناً.
ولكن ما هو (**التنزيل**) الأول الأسبق، الموصوف بأنه (**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**)؟ وما هي حقيقته؟!
هذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**) هو بالقطع:
(**1**) تنزيل ووحي معصوم من الله.
(**2**) يحتاج كله أو بعضه إلى بيان وإيضاح.
(**3**) من الوظائف المهمة لهذا (**الذِّكْر المنَزَّل**)، وهو الوحي الثاني اللاحق، أن يكون (**المادة الخام**) التي يستند إليها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في بيانه لذلك التنزيل الأول: (**ما نزل من قبل إلى الناس عامة**). وقد يكون لهذا (**الذِكْر المنَزَّل**) وظائف أخرى، فليس في الكلام صيغة حصر، أو ما يدل على الحصر.
الحد الأدنى الذي يمكن تصوره لهذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**)، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنه: ﴿ما نزل إليهم﴾، هو القرآن المجيد ضرورة، وهو المتبادر لأول وهلة من ظاهر الآية، ولأنه المقصود في المقام الأول، عادة، عند إطلاق لفظة «**التنزيل**» ومشتقاتها. كما أنه وحي بلفظه وأحرفه، يتلقاه الناس من فم النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مباشرة فور تلاوته، ويتساوون معه في حفظه وترتيله، فكأنه نزّل إليهم مباشرة، من غير واسطة، أو كأنه نزل مكتوباً في قرطاس، أو منقوشاً على ألواح، لذلك استحق أن يقال عنه أنه: ﴿نزل إليهم﴾، بخلاف الذّكر، الذي أنزل خاصة على محمد النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فيقوم النبي بعملية (**البيان**) التي تجعله صالحاً لتلقي الناس، ولو لم يقم النبي بذلك (**البيان**) لبقي (**الذِّكْر المنَزَّل**) مادة خام، ولما عرف الناس بوجود هذا (**الذِّكْر المنَزَّل**) أصلاً، ولما اطّلعوا عليه مطلقاً.
فإن كان الأمر كذلك، وبناءً على هذا الحد الأدنى، فلا شك حينئذ أن الكتاب العزيز، أو بلفظ أدق، بعض

آي القرآن العظيم، بحاجة إلى البيان، وهذا ثابت ليس بهذه الآية فقط، بل أيضاً ضرورة بقوله، تعالى ذكره: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه * فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا **بيانه**﴾، (القيامة؛ 75: 17 ــ 19). وهذه الآية الكريمة تتحدث فقط عن القرآن، ولا شئ غير القرآن. فالقرآن، أو بعضه، قطعاً بحاجة إلى بيان. وهي تشهد كذلك بأن الله، جل جلاله، ألزم نفسه المقدسة بــ(**البيان**)، إلا أن البيان يأتي عادة متراخياً، بعد مدة من الزمن، كما تدل عليه لفظة (**ثم**) في قوله، جل جلاله: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾، ولكن هذا البيان لا يتأخر أبداً عن وقت الحاجة إليه، وإلا لفقد معناه وفائدته، وانقلب وعد الله بالبيان خائساً، معاذ الله.

على أن حاجة القرآن العظيم، أو بلفظ أدق، بعض آي القرآن العظيم للبيان، معلومة كذلك بضرورة الحس والعقل لمن تصفّح القرآن مجرد تصفّح، وقرأ ألفاظه، وجمله. مثل هذا التصفّح يظهر فوراً أن فيه، أي في القرآن، إجمالاً كثيراً يحتاج إلي تفسير وتفصيل، وعمومات قد تحتاج إلى تخصيص، وإطلاقات قد تحتاج إلى تقييد، ومواطن يسيرة من المشتبه تحتاج إلى تأويل، وغير ذلك من أنواع البيان اللازم، لا سيما الأحكام التي تحتاج إلى بيان عملي، لأن البيان القولي يطول جداً على نحو يخلّ ببلاغة القرآن لو جاء ذلك البيان الضروري قرآناً، أي، كلاماً ملفوظاً.

ومن أمثلة افتقار القرآن إلى بيان، بإقرار القرآن نفسه، وبضرورة الحس والعقل: الصلاة المكتوبة، التي هي عمود الدين، لم يرد لشعائرها كبير تفصيل يذكر، في حين أن الوضوء، وهو الشعيرة المفروضة لتحقيق الطهارة الشعائرية التعبدية، التي لا تصحّ الصلاة إلا بها، جاء مفصلاً تفصيلاً كافياً يستطيع به أي إنسان أداؤه على وجهه المطلوب. فمن المستبعد جداً أن لا تكون أحكام الصلاة على نفس الدرجة من التفصيل لأحكام الوضوء، أو لعلها أكثر. ومع ذلك لم يرد ذلك التفصيل اللازم في القرآن، فتولته السنّة، لأن بيان أحكام الصلاة يتطلب في أكثره الأسوة العملية، ويصعب الإتيان به بمجرد الكلام الملفوظ، إلا بإسهاب وتطويل، وبسط كلام، لا يتناسب مع بلاغة القرآن، وحسن نظمه، أي مع كون القرآن معجزاً.

وأكثر تفاصيل أحكام الصلاة المكتوبة، وأركانها المهمة، التي بينتها السنّة، التي هي وحي معصوم كنا أسلفنا البرهنة عليه، قد نُقلت إلينا نقل تواتر، نقل الكواف عن الكواف، بحيث تقوم بهذا النّقل الحجة اليقينية القاطعة. وهذه الحجة القاطعة على المهم من أحكام الصلاة، هو في نفس الوقت حُجّة قاطعة على أن تلك السنن من (**الذِّكْر المنَزَّل**) ضرورة، أو بلفظ أدق: بيان وصياغة وتعبير نبوي معصوم لهذا (**الذِّكْر المنَزَّل**)، لأن من أهم وظائف (**الذِّكْر المنَزَّل**) أنه به يُبين النبي الخاتم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، للناس ما سبق تنزيله إليهم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: الزكاة، التي أوجبها الله في كل مال، والتي هي ركن من أركان الإسلام. وهي ليست شعيرة تعبدية خالصةً له تبارك وتعالى فحسب، بل هي كذلك حق للسائل والمحروم، قال تعالى: ﴿والذين في أموالهم حق معلوم * للسائل والمحروم﴾، (المعارج؛ 70: 24 ــ 25)، فتيقنا أنها واجبة في كل مال، وقال: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾، (الأنعام؛ 6: 141)، فعلمنا أن ما يُحصد يؤدى حقه فور

حصاده، ولكننا لم نعلم هل هو فور تمام الحصاد؟ أم هو كل حصاد كل يوم بيومه؟! من باب أولى لم نعلم ما هي مواقيت ومقادير زكاة الأموال الأخرى!

وقال تعالى مجده: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾... إلى آخر الآية الكريمة، (التّوبة؛ 9: 60)، فعلمنا الأصناف المستحقة، ولم نعلم كيف توزع بينهم، ولا من له صلاحية ذلك: هل يتولَّى ذلك الأفراد؟ أم تقوم به الدولة؟! ولا يوجد في القرآن بيان ذلك، فوجب ضرورة أن يكون بيان ذلك في السنّة الشريفة، وإلا كان خبر الله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، كاذباً، ووعده: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾، مخلفاً، خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

على أن الله، جل جلاله، إنما تكفل ببيان ما ينزل من القرآن بعد جمعه وتلاوته، عندما ترد الحاجة إلى البيان، كما هو بيِّن من استخدام لفظة (**ثم**) المفيدة للترتيب مع التراخي، وكما هو معلوم بالضرورة من التاريخ أن القطعة من القرآن تنزل، فيتلوها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ويلقبها على عدد من الحفاظ تقوم بهم الحُجّة اليقينية القاطعة، ويدعو من تيسّر لكتابتها، وكل ذلك يستغرق وقتاً، ثم يكون البيان عند الحاجة، لا سيما إذا كان بيان كيفية عملية، كشعائر الصلاة مثلاً.

كل هذه الخصائص لـ(**نص القرآن**) هي في جوهرها على النقيض من خصائص ذلك (**الذِّكْر المنَزَّل**) الذي أنزل على محمّد ليكون هو (المادة الخام) التي يستخدمها النبي في عملية (البيان)، فالخصائص القرآنية تختلف عن خصائص (**الذِّكْر المنَزَّل**) اختلافاً جذرياً:

(1) فالقرآن العظيم في حاجة إلى البيان، الذي يكون في العادة متراخياً، عند وقت الحاجة، كما أسلفنا تفصيله، أما (**الذِّكْر المنَزَّل**) فهو المادة الخام التي تنزل على النبي، عند الحاجة، ليبين بها من فوره، ما يحتاج إلى بيان مما سبق نزوله من (**نص القرآن**).

(2) (**نص القرآن**) وحي عام إلى الناس «**مباشرة**». **نعم**: هو ينزل أولاً على النبي، ثم يأخذه الناس منه، إلا أن دور النبي، أول الأمر، يقتصر على التلفُظ به، وتلاوته، فقط، لا غير، ثم يأخذ منه الناس ذلك اللفظ فوراً، ويكتبونه في ما تيسر من الألواح والرقاع. فالحال لا تختلف كثيراً عن كونه كأنه نزل إلى الناس جميعاً مباشرة مكتوباً في قرطاس، أو منقوشاً على ألواح، أو مسجلاً على أشرطة مغنطيسية، أو ما شابه. وذلك بخلاف (**الذِّكْر المنَزَّل**)، الذي هو (مادة خام) يستخدمها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، للبيان بأقواله وأفعاله وأقاريره.

هذه الفروق الجوهرية توجب أن يكون (**الذِّكْر المنَزَّل**)، ليكون (**مادة خاماً**) يصاغ منها البيان النبوي، شيئاً آخر غير نص القرآن المجيد. فمن المحال الممتنع أن يكون هذا القسم من (**الذِّكْر المنَزَّل**) هو **عينه** نص القرآن العظيم فقط.

ولكن «**الذِّكْر المنَزَّل**» نوع آخر من الوحي والتنزيل من عند الله، ولا شئ يصلح أصلاً أن يكون وحياً منزلاً، يتنزل على الرسول خاصة، ثم يأخذه الناس منه بياناً: أقوالاً وأفعالاً وأقارير، إلا السنّة النبوية الشريفة، أو بلفظ أدق: السنّة النبوية التي جاءت بياناً لتلك الفئة من نصوص القرآن، التي تحتاج إلى بيان.

ولكن الحق أن السنّة النبوية كلها ما هي إلا بيان لنص القرآن، لأن البيان ليس هو فقط تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتفصيل جزئيات حكم معين، كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان الكليلة، لا سيما أذهان (**القرآنيين**) المختلة، بل هو أوسع من ذلك بكثير: فتفسير المجمل كذلك: بيان، وتأويل المتشابه كذلك بيان.

وكل السنّة ما هو إلا تفسير لما أجمل، تباركت أسماؤه، في مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهَّ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهَّ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النّساء؛ 4: 59)، وقوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللهُّ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَّ إِنَّ اللهَّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7)، وقوله: ﴿... قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهَّ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللهَّ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهَّ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، (الأعراف؛ 7: 156 ــ 158).

ولكن القرآن نص على أن القرآن العظيم ذكر كذلك، وسماه (الذّكر الحكيم)، ووصف أنواعاً أخرى من الوحي بأنها ذِكر. لذلك وجب أن تكون لفظة (**الذِّكْر المنَزَّل**) أو (**الذِّكْر**) في مقام الكلام عن الوحي عموماً، من غير تخصيص لبيان أو غيره شاملة لكل الوحي، وبالأخص: القرآن والسنّة.

ولا يجوز أن يكون «**الذّكر**» هو القرآن فقط، بل لا بد أن يشمل وحياً غير القرآن، كما أسلفنا البرهنة عليه.

إذاً ثبت قطعاً أن «**الذّكر**» المنزّل ليس هو القرآن فحسب، فهو القرآن والسنّة، أو بلفظ أدق: القرآن وبعض السنّة. ولكن إذا كان بعض السنّة ذكراً، فكلها من «**الذّكر**» لا محالة، لأنها كلها وحي معصوم، وهي صنف واحد، وفي مرتبة واحدة من حيث الإلزام والحجية.

ولكن القول بالحد الأدنى الذي يمكن تصوُّره لهذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**)، كما سبق ذكره، تحكّم لا يجوز، لأن عبارة بــ﴿ما نزل إليهم﴾ تحتمل أن تشمل كل وحي سبق نزوله حتى تلك الحظة المعيّنة وهو مع ذلك ما زال مفتقراً إلى (**البيان**). هذا الوحي السابق إذاً هو ضرورة إما:

(1) **آي من القرآن العظيم**، تحتاج إلى بيان، وقد جاء وقت الحاجة لبيانها، كما سبق شرحه.

(2) **حكمة وسنن سابقة**، مازالت تفتقر إلى بيان، أو مزيد بيان، قد جاء وقته، وهي مع ذلك مما تلقّاه الناس، فحفظوه ودرسوه وتذاكروه، فصلح أن يقال عنها أنها من: ﴿ما نزل إليهم﴾، لأنها قد وصلت إليهم، وهي بأيديهم فعلاً.

فلا بد حينئذ أن يكون البيان النبوي لهذا الذي (**نزل من قبل إلى الناس عامة**) بوحي جديد ينْضمّ إلى ما سبق نزوله قبل ذلك، لا فرق بين قرآن أو سنّة، وهكذا شيئاً فشيئاً، حتى يكتمل الوحي كله، فيصبح بيناً كاملاً لا يحتاج إلى وحي جديد لبيان أي شئ منه، وذلك قبيل وفاة خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

والبيان النبوي هو ضرورة:

(1) أقوال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومنها الإشارة.

(2) وأفعاله،

(3) وتقريراته،

أي أنه السنّة النبوية، من غير زيادة، ولا نقصان، كما أسلفنا. فالسنّة النبوية إذاً من (**الذّكر**) المنزّل، ضرورة ولا بد.

إذاً وجب، على كل حال، وبموجب أي من الفرضيّتين، أن يكون «**الذّكر المنزّل**» شاملاً لكل من القرآن والسنّة، ضرورة، ولا يجوز أن يكون أكثر منهما أو أكبر لأنه ما ثمة وحي منزّل إلا هذين: القرآن والسنّة، فلا بد أن يكون «**الذّكر المنزّل**» هو بالضبط الوحي كله، أي القرآن والسنّة، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

فلفظة «**الذِّكْر المُنَزَّل**» إذا أطلقت هكذا معرّفة بالألف واللام، في سياق الكلام عن التنزيل أو الوحي، لا بد أن تشمل السنّة لا محالة. فقولنا أن السنّة مبيّنة للقرآن حق، وقولنا أن القرآن والسنّة يبيّن بعضها بعضاً حق كذلك، وقولنا أن «**الذّكر المنزّل**»، الذي هو القرآن والسنّة، يبيّن بعضه بعضاً، وأنه كاف شاف للبيان والبلاغ وإقامة حُجة الله على العباد، إلى يوم القيامة الكبرى، حق كذلك. وكل ذلك حق يترتب بعضه على بعض ضرورة.

وقد يزعم بعض من يتسمّون بـ«**القرآنيين**» أن البيان إنما يكون بقرآن جديد فقط، وليس لغير القرآن دخل في ذلك، **فنقول: كذبتم وأفكتم، لأن:**

(1) ما نزل من القرآن مفتقر لبيان، وهذا البيان هو بضرورة الحس والعقل ليس ذات تلك القطعة من القرآن، لأن الله تكفّل به وأثبته متراخياً في الزمن عن القطعة التي نزلت.

(2) لو كان بيان القرآن إنما يكون حصرًا بالقرآن، لزم أن يكون: القرآن بعد اكتمال وحيه، كما هو الآن بأيدينا، بيّنًا بذاته، لا يحتاج إلى بيان. وهذه مكابرة للحس والعقل، كما أقمنا عليه قواطع البراهين آنفاِ، ويكفيك من ذلك مثال (الصلاة المكتوبة).

(3) إن لفظة ﴿**بيانه**﴾، معرفة بالإضافة، واللفظ يكون معرّفاً للعهد أو للجنس، وهو ها هنا تعريف يفيد الجنس ضرورة، لأننا لم نعلم بعد، عند نزول هذه الآية ذاتها، ما هو البيان المعهود المتفق عليه، فلا يجوز أن يكون التعريف ها هنا للعهد.

فالله، جل جلاله، قد تكفّل إذاً بجنس البيان الشامل لكل أفراده التي يمكن تصورها:

(أ) من نص قرآن آخر، يأتي لاحقاً. هذا بيان ضروري واجب، لا يكتمل الدّين إلا به.
(ب) أو من وحي آخر، يترجمه النبي إلى (**بيان**) بأفعاله وأقواله (ومنها الإشارة) وأقاريره، وما هذا إلا السنّة النبوية الشريفة، التي هي أفعال النبي وأقواله وأقاريره. وهذا أيضاً بيان ضروري واجب، لا يكتمل الدين إلا به.
(ج) أو حتى ما قد يستجدّ في المستقبل من العلوم والمخترعات الهندسية، والاكتشافات الأثرية التي فيها بيان جديد، لم يكن معروفاً من قبل، أو مزيد بيان، لبعض آي القرآن. مثال الأخير، قوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من علق﴾، فهمها العربي الفصيح عند نزول القرآن أن الإنسان خلق من شئ كالعلق، أو من شئ يلتصق ويتعلق، وكان في هذا كفاية له، لم يحتج لغيرها في زمنه، ثم قال المفسرون الأوائل أن العلق قطعة متجمدة من الدم تكون في الرحم، تشبه دويبة «**العلق**» بعد امتصاصها لدم ضحيتها، ومن ثم انتفاخها، في محاولة منهم لفهم ذلك على ضوء العلوم الطبية الدارجة في أزمانهم، ثم جاء تمام بيانه الحقيقي من علم الأجنة الحديث.
وهذا النوع الثالث من البيان، مع كونه بياناً، إلا أنه ليس من الوحي أو الذّكر المنزّل، إنما هو بيان إضافي مستحب، امتن الله به على عباده، وليس هو مما هو ضروري لكمال «**الدّين**»، لأن الدّين كمل قبيل وفاة خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وإن كان مفيّداً لمزيد برهنة على صحة و«**حَقَّانِيِّة**» الدّين، مضافاً إلى ما سبقه من البينات والآيات والبراهين القاطعة، التي قامت بها الحُجة على كل حال.
هذا البيان فضل من الله، ومنحة إضافية، كما قال جل جلاله: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، (فصّلت؛ 41: 53).
فالزعم بأن البيان إنما يكون بقرآن جديد فقط، لا غير، زعمٌ مجرّد، وتحكّم بالباطل، ومكابرة لضرورة التاريخ، ومعاندة للمحسوسات والمعقولات، وتكذيب للقرآن، وتخصيص لما جاء عاماً، من غير برهان، وهذا لا يجوز، بنص القرآن: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.
فـ(**الذِّكْر المنزَّل**) هو بضرورة الحس والعقل، وبشهادة القرآن نفسه، هو القرآن والسنّة، من غير زيادة، ولا نقصان.
ويشهد لما أسلفنا ذكره، وهو أن:
(1) الوحي المعصوم، ليس هو فقط القرآن، بل السنّة وحي معصوم أيضاً، أو بلفظ أدق: أن السنّة النبوية ليست هي بـ(<u>عين ألفاظها</u>) وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاء من الله.
(2) وأن (الذِّكْر المنزَّل) ليس هو فقط القرآن، بل هو القرآن والسنّة، وإن السنّة مبيّنة للقرآن؛ يشهد لذلك، ويؤكده، ويفصله، نصوص كثيرة متضافرة من السنّة النبوية نفسها، وقد سلف طرف منها، وسيأتي بإذن الله مزيد.
وما أسلفنا البرهنة عليه ليس بجديد، إلا أننا فصّلنا، ولعلنا استوعبنا، في حين أن الأئمة السابقين أجملوا

لأنهم أدركوها بداهته بالفطرة، وشهد لذلك الإجماع، كما هو في كلام الإمام الحجّة الكبير أبي محمد علي بن حزم، حيث يقول في الإحكام في أصول الأحكام (1/121 – 123): [قال علي: وهذا حين نأخذ إن شاء الله تعالى في إيراد البراهين على أن خبر الواحد العدل المتّصل إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في أحكام الشريعة يوجب العلم ولا يجوز فيه البتة الكذب ولا الوهم، فنقول وبالله تعالى التوفيق قال الله عز وجل عن نبيه، صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ وقال تعالى آمرا لنبيه عليه الصلاة والسلام أن يقول: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فصح أن كلام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كله في الدّين: **وحي من عند الله عز وجل لا شك في ذلك ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزّل**؛ فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه وألا يحرّف منه شيء أبدا تحريفا لا يأتي البيان ببطلانه، إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذبا وضمانه خائسا وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل، فوجب أن الذي أتانا به محمّد، صلى الله عليه وسلم، محفوظ بتولي الله تعالى حفظه مبلّغ كما هو إلى كل ما طلبه مما يأتي أبدا إلى انقضاء الدنيا، قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾، فإذ ذلك كذلك فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الدّين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذّكر غير محفوظ ولكان قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ كذبا ووعدا مخلفا، وهذا لا يقوله مسلم، فإن قال قائل إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده فهو الذي ضمن تعالى حفظه لسائر الوحي الذي ليس قرآنا، قلنا له وبالله تعالى التوفيق: هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان وتخصيص للذّكر بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فصحّ أن لا برهان له على دعواه فليس بصادق فيها؛ **والذّكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه، صلى الله عليه وسلم، من قرآن أو من سنّة وحي يبين بها القرآن**؛ وأيضا فإن الله تعالى يقول: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فصحّ أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه لكن بيان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، فإذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها فما أخطأ فيه المخطئ أو تعمّد فيه الكذب الكاذب، ومعاذ الله من هذا، وأيضا نقول لمن قال إن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يوجب العلم وإنما يجوز فيه الكذب

والوهم وأنه غير مضمون الحفظ: أخبرونا، هل يمكن عندكم أن تكون شريعة فرض أو تحريم أتى بها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجُهلت حتى لا يعملها علم يقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا؟ وهل يمكن عندكم أن يكون حكمٌ موضوعٌ بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطا لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا أم لا يمكن عندكم شيء من هذين الوجهين؟

فإن قالوا: لا يمكنان أبدا، بل قد أَمِنّا ذلك، صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مُسندا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الديانة فإنه حق قد قاله عليه السلام كما هو، وأنه **يوجب العلم ونقطع بصحّته ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قط اختلاطا لا يتميز فيه الباطل من الحق أبدا**. وإن قالوا بل كل ذلك ممكن كانوا قد حكموا بأن الدين دين الإسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله تعالى به، مع ما لم يأمر به اختلاطا لا يميزه أحد أبدا وأنهم لا يدرون أبدا ما أمرهم به الله تعالى مما لم يأمرهم به ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث، والذي لا يغني من الحق شيئا، وهذا انسلاخ من الإسلام وهدم للدين وتشكيك في الشرائع]

فأنت ترى أن أكثر كلام الإمام أبي محمد علي بن حزم، قدَّس الله سرّه، إنما هو في (ثبوت السنّة) أي في (حجّية خبر الآحاد)؛ أما كون السنّة في ذاتها وحي، وكون الوحي كله (ذكر مُنَزَّل) فهو عنده من البديهيات التي أجمع عليها أهل اللغة وأهل الشريعة؛ فلعلنا الآن إذاً نتفرغ لقضيّة (**حفظ الذّكر**)، والله الموفق.

❄ فصل: الذّكر، قرآناً وسنّة، محفوظ

أسلفنا أن القرآن هو كلام الله المنزّل على سيدنا محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعين لفظه، كما هو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، متلو بالألسنة، مسجل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنقل، منقول عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كتابة ومشافهة نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، المفيد للعلم القطعي الضروري للناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم. وقد حاول الزنادقة قديماً، ورؤوس الكفر الدجاجلة من أدعياء العلم، من «**المستشرقين**»، ودعاة التنصير والتغريب حديثاً، على مدى قرون متطاولة، الطعن في ثبوت القرآن ففشلوا وارتدوا خائبين، واستقرّ القول عند الناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم، أنه هكذا جاء من محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هكذا كما هو بين الدفتين، فلله الحمد والمنة!

وإنما بقي الذين كفروا في مرية من مجيئه من عند الله، ولكنهم لا يشكّون لحظة في أنه ثابت عن محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بكامله كما هو بين الدفتين! ولو أنصفوا وتدبروا لعلموا أنه من عند الله: ﴿... وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. ولو كانوا جادين في تكذيبهم لقبلوا التحدِّي:

﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۞ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

فلما عجزوا عن قبول التحدي، بالرغم من التقريع الشديد، والذم العظيم، علمنا أنهم كاذبون مكابرون، أعمت بصائرهم العصبيات القبلية، والعنصرية، والقومية، أو تقليد الآباء والأجداد، أو حب الدنيا، وما فيها من الشهوات والمصالح والرئاسات، أو الكسل والإقبال على الدنيا مع الإعراض التام عن الآخرة. وسترى في هذه الرسالة، على صغرها، ومحدودية موضوعها، العديد من دلائل النبوة، وأنوار الهداية إلى صدق نبوة سيد ولد آدم، محمّد بن عبد الله الهاشمي العربي الأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك. كما أننا سنناقش هذا ببعض التفصيل في الفصل المعنون: (**براهين أن محمّداً رسول الله**)، وسيأتي بعد فصول قليلة، إن شاء الله.

فالحق أن ما بين الدفتين، المسمى قرآناً، هو كلام الله يقيناً. والحق أن الله تكفل، في الكتاب العزيز، بحفظ «**الذّكر**» كله. قال تباركت أسماؤه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، (الحجر؛ 15: 9) وذلك في الدرجة العليا من التأكيد، الذي تسمح به اللغة العربية!

فأما نص القرآن، الموجود بأيدينا بين الدفتين، ومنه آية «**الحفظ**» المذكورة آنفاً، فقد ثبت حفظه بالأدلة الحسية والعقلية القاطعة، لكونه نقل إلينا نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، لفظاً لفظاً، وحرفاً حرفاً، وحركة حركة، بما يحدث علم اليقين الضروري أنه هكذا تلقي عن محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وذلك بوصفه (وثيقة) تاريخية، وبغض النظر عن كونه من عند الله أو ليس من عند الله.

فإذا كانت هذه الآية، آية «**الحفظ**» المذكورة آنفاً، ليست فقط من كلام محمّد، بل هي من عند الله، ونحن نؤمن ونشهد أنها من عند الله، لقيام البراهين القاطعة والأدلة الملزمة القاهرة على ذلك، أي على نبوة سيدنا محمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، كما سيأتي لمحة لبعضه في الباب المخصوص لـ(**أدلة التوحيد**)، فإذا كان الأمر كذلك، لزم ضرورة أن يكون ما بين دفتي المصحف كله محفوظاً، وأنه ليس بعض القرآن، وإنما هو كل القرآن، لم يفقد منه شئ، ولا حتى حرف واحد أو حركة واحدة، ولا حُرِّف منه شيء ولا زيد فيه شيء، ولا حتى لفظة واحدة أو حرف واحد، وإلا كان وعد الله بحفظه كاذبا خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!

ولكن هذا ليس هو كل ما تثبته آية الحفظ! فقد تكفل الله بحفظ «**الذّكر**» كله. وقد أقمنا البرهان القاطع، من القرآن نفسه، على أن السنّة النبوية الشريفة قسم من أقسام الذّكر، فهي قسيمة القرآن، ومثيلته في الحُجية، وهي أكثر منه في العدد والبيان كما يدل واقعها، وشهادتها على نفسها، كما أسلفنا!

وأيضا فإن السنّة النبوية الشريفة، كما نعلم من الاستقراء ضرورة، وبشهادة القرآن نفسه، مبينة للقرآن، أي أنها مفسرة لمجمل القرآن، مخصّصة لعموماته، مقيّدة لإطلاقاته. فإذا كان الحال هكذا، وهو كذلك يقيناً، فما الفائدة من حفظ القرآن وحده؟! ولو لم تكن السنّة، التي هي الحكمة، وهي تمام الذّكر،

محفوظة كذلك، وكان الوحي المتلو، أي القرآن، هو وحده المحفوظ، لما تمت بذلك نعمة، ولا حسنت به منة، ولا قامت لله على عباده حُجّة، وكان حفظه مع ضياع بيانه، كضياع عينه سواء بسواء، ولا فرق.

ولكن السنّة النبوية الشريفة، وإن كان بعضها متواتراً يفيد القطع واليقين بذاته، إلا أن أكثرها إنما نقل في العادة برواية الآحاد، وهذه بذاتها ليست قطعيّة من حيث هي. كما أن كتب السنّة والسيرة تحتوي نقولاً وأخباراً منسوبة إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يشك عاقل أنها مكذوبة موضوعة. فما معنى كون السنّة (**محفوظة**) إذاً، أليست هذه مُكابرة للمحسوسات، ولضرورات العقل؟!

لا شك أن السنّة (باستثناء أشياء يسيرة نقلت أو رويت بالتواتر) لم تنقل إلينا نقل تواتر، نقل الكواف عن الكواف، كلمة كلمة، وحرفاً، حرفاً، فلا يمكن أن يكون حفظها من جنس حفظ القرآن، أي لا يمكن أن تكون محفوظةً خبراً خبراً، وواقعة واقعة، وحديثاً حديثاً.

ولما كان حفظ كل شئ بحسبه، وبما يتناسب مع طبيعته:

إذاً: وجب أن تكون السنّة النبوية الشريفة محفوظة، وهي محفوظة قطعاً بموجب الأدلة اليقينية آنفة الذّكر، بكيفية مغايرة لحفظ القرآن. فالواجب هو التعرّف على هذه الطريقة، وتوصيفها وصفاً دقيقاً.

ومن زاوية أخرى فإن الواقع التاريخي، المعلوم لنا بالضرورة، يثبت أيضاً أن السنّة بمجملها إنما نقلت هكذا: روايات آحاد مسلسلة إلى منتهاها، مع التحقيق والتمحيص الذي قام به علماء الحديث، ولم تنقل بغير هذه الكيفية أصلاً (باستثناء أشياء يسيرة نقلت أو رويت بالتواتر)، وجب أن تكون هذه الكيفية هي التي أختارها الله، تباركت أسماؤه، لحفظ السنّة، بوصفها بعض الذّكر. الذي تكفّل هو بحفظه.

وبما أن الله، جل جلاله، قد تكفل بحفظ الذّكر، ومنه السنّة، وهو في نفس الوقت قد أذن بتقديره الكوني أن تنقل السنّة على النحو آنف التفصيل فهذا يقتضي ضرورة أنه، جل جلاله، قد تكفّل بفضح من كذب على النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولو مرة واحدة، وضَمِن تيسير الأمارات والقرائن التي تكشف، لا محالة، وهْمَ الواهمين في الرواية، وأخطاء المخطئين في الحديث من مخالفة غيره من الثقات، وهذا هو الشذوذ، أو بقوادح خفية، تسمى العلل، أصَّلها أهل الصنعة بتوفيق الله ومنّته، فأسّسوا علما كاملاً ضخماً متكاملاً، تفردت به الأمة المحمّدية. هذا من ناحية الرواية.

وكذلك من ناحية (الدراية) بنقد المتون، وإبطال الروايات التي تناقض المعلوم يقيناً من القرآن أو السنّة المتواترة، أو ضرورات الحس والعقل، وقد بدأ علماء الأمة ببعض هذا إلا أنهم لم يستكملوا المهمة، وما زال المجال مفتوحاً لمزيد درس وتمحيص.

وسوف ترى في ثنايا هذا الكتاب، وفي الملحق المخصص لدراسة الأسانيد، نماذج قليلة لدِقة هذا العلم الشريف وكيفية تطبيقه، ودرجة الحيطة في التصحيح والتضعيف ونقد الرجال، التي قد تصل إلى حد التّقعر والغلو أحياناً!

ولما كان حفظ كل شئ بحسبه، وبما يتناسب مع طبيعته، وجب أن تكون السنّة النبوية الشريفة محفوظة فقط بجملتها إلى يوم القيامة بالكيفية والتفصيل التالي:

(1) فلا يجوز أن يضيع منها شئ فلا نجده أبداً، فإذا لم تكن الرواية في هذا المسند وذاك المصنف، وجدناها في ثنايا تلك السيرة أو ذاك الكتاب.
(2) ولا يجوز أن يدخل فيها ما ليس منها على نحو لا يتبين أو لا يتميز أبداً. فإذا اغترّ هذا العالم بحديث أو رواية أو قصة باطلة من السيرة، لم يغتر بها غيره، بل اكتشف الأمر، ونبّه عليه غيره من أهل العلم.
(3) ولا يجوز أن يحفظ المنسوخ أو المجمل أو العام أو المطلق، ويضيع الناسخ أو المفسِّر أو المخصِّص أو المقيِّد!
(4) وليست السنّة محصورة في كتب السنن والمسانيد والموطئات والجوامع، وإن كان أكثرها هناك.
(5) وليس ما هو في أي كتاب من كتب السنّة هو السنّة محضة، بل كتب السنّة والسيرة تضم أقوالاً للعلماء، وألفاظاً اندرجت على الرواة، وربما أحاديث موضوعة. فمن زعم أن كل حرف في كتاب كيت وكيت، غير القرآن، هو من عند الله، فهو كذاب أشر أو كافر ملعون!

فلا يقولن قائل إذاً: إن الثقة ليس بمعصوم من الكذب والوهم والخطأ، فلا بد من نقل التواتر فحسب، الذي تقتضي ضرورة العقل التسليم بثبوته، لا يقولن ذلك قائل، لأن الله تكفّل بحفظ الذّكر، مع أمره بقبول رواية الآحاد الثقات، وهذا يقتضي ضرورة أنه، جل جلاله، قد تكفّل بفضح من كذب على النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولو مرة واحدة، وضمن تيسير الأمارات والقرائن التي تكشف، لا محالة، وهم الواهمين في الرواية، وأخطاء المخطئين في الحديث سنداً أو متناً، كما أسلفنا.

ولما كانت أدلة القرآن القاطعة، والسنّة المتواترة قد برهنت على وجوب قبول خبر الثقة الواحد في البلاغ، والنذارة والشهادة والبيان، وبيّنت أن هذه هي كيفية الشهادة وتلقي العلم، ورواية السنّة إلى يوم القيامة، كما انعقد عليه إجماع الصحابة المتيقن، كما فصّله العلماء في كتب علوم التوحيد، وعلوم أصول الفقه، وعلوم الحديث.
ولما كان الله جل جلاله، مع تكفّله بحفظ السنّة، قد أذن بتقديره الكوني، أن تُنقل بالجملة بروايات الآحاد.
لذلك: وجب شرعاً قبول ما رواه الثقات الآحاد، بعضهم عن بعض متصلاً، ما دام ذلك النقل سليماً من العلل والقوادح، ومن الشذوذ المنكر في الإسناد أو المتن، حسب قواعد وضوابط ذلك العلم الشريف. فلا يحل ردّ خبر آحاد إلا ببرهان. ومن ردّ خبر آحاد بغير حجة ولا برهان فهو آثم فاسق لأنه متبع للهوى، وربما وصل إلى الكفر، والبراءة من الإسلام، عياذاً بالله.

فالسنّة النبوية، في **جملتها**، محفوظة لا شك بالكيفية وعلى البيان والتفصيل المذكور أعلاه، كما دلت عليه الأدلة اليقينية المذكورة آنفاً، وغيرها مما أفاض العلماء في بسطه وبيانه وتأصيله في مواضعه. وهي تتمثل في الأحاديث الثابتة الصحاح والحسان، وهي حُجّة يقينية قاطعة كالقرآن، والسنّة المتواترة، سواء

بسواء!

واللغة العربية محفوظة كذلك كحفظ الذّكر، أو أشد، لأنها وإن كانت في ذاتها ليست من (**الوحي**) أو (**الذِّكْر المنزَّل**) لأنها ليست منزلة تنزيل القرآن والسنّة، إلا أنها شرط ضروري لفهم الذّكر، أي فهم القرآن والسنّة. فالقرآن والسنّة لا تفهم ولا قيمة لها بدون العربية، لذلك لا يُتصور أن يكون الذّكر محفوظاً بدون حفظ اللغة العربية. إذًا لا بد من الجزم بأن الله قد تكفل بحفظ اللغة العربية أيضاً عندما تكفل بحفظ الذّكر. فاللغة العربية، نحواً وصرفاً ولغة وبياناً وبديعاً وبلاغة، محفوظة كحفظ القرآن والسنّة أو أشد.

وهذا هو الذي وقع تاريخياً بالفعل، وهو موضع إجماع المسلمين وغيرهم. وحتى غلاة المستشرقين والمنصرين، من أمثال جولد تسيهر وشاخت، الذين زعموا أن السنّة النبوية المتضمنة للأحكام كلها زائفة موضوعة، مع أنهم تناقضوا وقبلوا المغازي والسير، لم يصدر منهم أي شئ يطعن في حفظ اللغة العربية، ولو فعلوا لافتضح أمرهم، ولصنّفهم الناس على الفور في عداد المجانين والمعتوهين، وهو، وايم الله، على كل حال، التصنيف الحق اللائق بهم، والمناسب لهم ولأمثالهم من الكفرة الخبثاء المتعالمين.

❄ فصل: لمحة خاطفة عن تدوين السنّة

ولعلنا نلمّح تلميحاً مختصراً سريعاً إلى الكيفية التي تم بها تدوين السنّة الشريفة، وذلك لأن الكثير من عوام الناس، بل من خواصهم، وكذلك أدعياء «**العلم**» من المستشرقين، ومقلدتهم من «**القرآنيين**»، ظنوا أن استخدام لفظ التحديث في أغلب طرق الحديث النبوي، أي قول المحدّث: «**حدّثنا**» أو «**حدّثني**»، يدل أو يقتضي أن تكون السنّة النبوية إنما نقلت مشافهة، من غير كتابة ولا تدوين، حتى بدأ تدوينها فيما يسمَّى بــ«**عصر التدوين**»، عندما نشر الإمام مالك موطأه، وأصدر الحمَّادان والسفيانان وسعيد بن أبي عروبة، ومعمر بن راشد وغيرهم، سننهم ومصنفاتهم الأولى، وذلك بعد إلحاح الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور عليهم بتعاطي ذلك والتّعجيل به، كما هو في تاريخ الطبري.

هذا كله وهمٌ، لا حقيقة له أصلاً، بل الصحيح أن «**الحفظ**» كتابة بدأ في العهد النبوي الشريف:

فقد كتب عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، صحيفته التي كان يسميها «**الصادقة**»، والتي اشتملت على نحو من ألفي حديث سمعها من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مباشرة، وكتبها فوراً. وكان يحافظ على صحيفته، «**الصادقة**»، أشد المحافظة في صندوق مغلق، لا يخرجها إلا للمراجعة أو الإملاء على التلاميذ، وقد ورث أبناؤه وحفدته تلك الصحيفة، وقد سبق قريباً اعتراض قريش على كتابته، ومشاورته للنبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في الموضوع وإقراره له على كتابة كل ما يسمع.

وهناك صحيفة إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، التي كان يحافظ عليها معلّقة في قائم سيفه. وهي شاملة لأحكام الزكاة، وقواعد دستورية أخرى مهمة، وبعض أحكام

«**صحيفة المدينة**» الدستورية الشهيرة، كما هو محرر في كتبنا: (**طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها**).

وهناك صحائف عدة أملاها أبو القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، لغير واحد من ولاته عند تنصيبهم حكاما أو قضاة أو جُبَاةً للزكاة في البعيد من المناطق، تشمل عادة أحكام الزكاة وتفاصيل مقاديرها، مع وصايا أخرى، وأحكام عامة وتكاليف وتوجيهات معينة فمن ذلك: صحيفة عمرو بن حزم الأنصاري، رضي الله عنه، الذي استعمله النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران، وصحيفة أنس بن مالك، رضي الله عنه، عندما استعمله النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على زكوات البحرين، وغيرهما. كما كان لأنس بن مالك، رضي الله عنه، صحف أخرى فيها أحاديث كتبها عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مباشرة ثم عرضها عليه؛ و«**العرض**»، أو: «**المعارضة**»، على الشيخ هو: القراءة لما تمت كتابته من حديث الشيخ أو إملائه، على الشيخ نفسه، للتأكد من صحة التلقي ودقة الإملاء.

وعندما عجز أبو شاة، وهو رجل من أهل اليمن، أن يحفظ عن ظهر قلب خطبة النبي العصماء التي ألقاها يوم الفتح المكي المجيد، اشتكى ذلك إلى سيدي أبي القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، فأمر الحفاظ المتقنين الأثبات، الذين كانوا يحفّون به ولا يغادرون رفقته، بأن يكتبوا لأبي شاة، فهذه صحيفة أبي شاه.

وعندما عاد حافظ الإسلام وراويته الأول أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر، رضي الله عنه، من البحرين، التي كان فيها قائما ببعض أعمال الولاية ومعاوناً لواليها العلاء بن الحضرمي، إلى المدينة في أول خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فما كان من هذا إلا أن اشتد في محاسبته، فضربه وصادر ماله إلا ما كان عطاءً ثابتاً، كما أثبتناه في الملحق في الفصل المعنون: (**فصل: ضرب أبي هريرة، وانتزاع ماله**)، فاعتزل أبو هريرة الأعمال العامة، فلم يقبل من عمر بعد ذلك عملاً، وأقبل على تعلم الكتابة والقراءة حتى أتقنها، وحفظ القرآن، وكتب محفوظاته عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولعلها تنوف على أربعة آلاف حديث. ثم خصص جزءً من كل ليلة لمراجعتها، وتثبيت حفظها، حتى توفاه الله. وقد وردت روايات متعدّدة تفيد مراجعنه لها عند شكّه في بعض المحفوظ، وهي وقائع نادرة جداً لتمتعه، رضي الله عنه، بحافظة جبارة. هذه كتابة مبكرة جداً في حدود عشر سنوات من تاريخ السماع مباشرة، من المستمع المتلقي نفسه.

وصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري، رضي الله عنه، معروفة مشهورة وكانت تحتوي نحواً من خمسمائة حديث نبوي شريف. إلا أننا لا نعلم هل كتبها من في النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مباشرة فور السماع والمشافهة، كما فعل أنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا هو الأرجح، أم كتبها بعد وفاة النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، كما فعل أبو هريرة.

وهناك صحائف لغير من سلف ذكرهم من الصحابة من مثل:: بل لو قال قائل أن كل صحابي، باستثناء الشاذ النادر، كانت له صحيفته الخاصة من الأحاديث التي كان يحفظها، والتي كان يدرسها ويراجعها،

كما يراجع مصحف القرآن، لما كان بعيداً عن الصواب
هذا بعض ما كتب من الحديث النبوي الشريف فوراً أو بعد مدّة يسيرة من السماع المباشر، وهو شطر كبير من الحديث النبوي الشريف، لعله يستوعب عامة ما هو في أيدينا من المتون، وهو بالقطع فوق النصف، بكثير، مما هو في أيدينا الآن.
نعم، كان الغالب على عهد الصحابة هو الحفظ والنقل مشافهة، وهذا هو الحال بالنسبة للمخضرمين، الذين فاتهم شرف الصحبة، ولكنهم أدركوا الجاهلية والإسلام، وكذلك حال الطبقة الأولى من الرواة بعد الصحابة أي كبار التابعين. كما كان يكثر في هذه الطبقة التحديث في المناسبات، والتعليق على النوازل، والفتوى، بالإضافة إلى حلقات الدرس، وجلسات العلم المخصصة لرواية الحديث النبوي الشريف التي بدأت في ذلك الزمن الباكر، في زمن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نفسه، كما يشهد لذلك كتابة عبد الله بن عمرو بن العاصي؛ وتناوب عمر بن الخطاب مع أخيه الأنصاري حضور حلقة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: هذا يحضر يوماً ثم يذاكر صاحبه في مساء ذلك اليوم بما تعلَّم في نهاره، وذاك كذلك اليوم التالي، وهكذا على التبادل دواليك.

ولكن حلقات الدرس، وجلسات التحديث المخصوصة، وكتابة الحديث في مذكرات خاصة، يكتب كل عالم وطالب علم لنفسه، وإملاء الشيخ على التلاميذ، أو قراءة تلميذ جيد الإلقاء، جهوري الصوت من مذكرة الشيخ، والشيخ يتابع ما يقرأ في نسخته، أو من ذاكرته، وبقية الحضور يكتبون، كل ذلك أصبح السمة الغالبة في طبقة أوساط التابعين وصغارهم. بل إن المكتبة الخاصة لبعض كبار المحدثين كانت تنقل معه على عدة أباعر، كما هو مشهور عن الإمام محمد بن شهاب الزهري، وهو من طبقة صغار التابعين (وهي الطبقة التي أدركت بعض من تأخرت وفاته من صغار الصحابة)، حيث كان هذا يراجع كتبه دوما إذا خلى بنفسه، حتى تضجّرت زوجه من ذلك، وقالت ما معناه أن تلك الكتب أشد عليها من الضرائر، أو كلاماً هذا معناه.
كما أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه، بدأ عملية كتابة وجمع للحديث، وخاصة حديث عمرة بنت عبد الرحمن، راوية أم المؤمنين عائشة، وأمر قاضي المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، (وهو حفيد عمرو بن حزم الذي كان عامل النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران)، وهو من سادات التابعين: إمام فقيه ومحدّث ثقة، بمباشرة ذلك بنفسه، وذلك في العام 100 هـ، أو حواليه.
وبنت الطبقات التالية، طبقات كبار الأتباع وأوساطهم، على هذا الأسلوب وعمقته فأصبحت الرواية علماً «**أكاديمياً**»، وأصبحت لجلسات التحديث والإملاء آداب وإجراءات، وتسجيل للحضور، وحصول على التواقيع،... إلخ. وقلّت الرواية العفوية، ولم يعد يعتدّ بما يرويه الوعاظ، والقصاص، وخطباء الجمعة إلا إذا كانت مسندة من محدّث راسخ القدم، وهذا قليل جداً على كل حال.
إذا كان هذا هو الحال، وهو يقيناً كذلك، فما معنى لفظة أو مصطلح: «**عصر التدوين**» آنفة الذّكر؟!

المعنى يتضح فوراً إذا سمينا ذلك العصر باسمه الصحيح: «**عصر النشر والوراقين**»، ولعلنا نزيد هذا إيضاحاً فنقول:

مع أواخر القرن الهجري الأول وبداية القرن الهجري الثاني انتشرت صناعة الورق في العالم الإسلامي من موطنها الأصلي في سمرقند، التي أخذ أهلها ذلك من قبل من أهل الصين. وما كاد ثلث القرن الثاني ينصرم، وأمر الدولة العباسية يستتب، إلا وصناعة الورق بجودة عالية وأثمان معقولة قد انتشرت في كل مكان، وأصبح نشر الكتب وبيعها على الجمهور بأسعار مقبولة من أوساط الناس أمراً عادياً، وانتشرت بالفعل كتب الأنساب والشعر والأدب والعربية، وكتابات الأدباء من أمثال ابن المقفع، وترجمات كليلة ودمنة، وغيرها من الأدب الفارسي والهندي. وهكذا نشأت مهنة «**الورّاق**»، وهو الذي يوظف جهازاً كاملاً من النساخ والمراجعين يقوم بنسخ الكتب بأعداد وفيرة، تعرض للبيع على العامة. أي أن «**الورّاق**» في الاصطلاح القديم هو «**الطابع** و**الناشر**» في اللفظ الحديث.

لكن علماء الحديث لم يرحّبوا بذلك لأن ما ينتجه «**الورّاق**»، على جودته، وقلة أغلاط النساخ فيه، لا يصل في الوثاقة إلى مرتبة ما يتلقاه التلميذ من شيخه إما إملاءً أو عرضاً، فخشوا أن تضيع أصول الرواية المنضبطة المسندة المتشددة، وتنتشر النسخ المحرّفة أو المزوّرة، كما حدث عند أهل الكتابين السابقين، اليهود والنصارى. ولكن أبا جعفر المنصور لم يقتنع بذلك وأصر على أن من حق عوام المسلمين، من غير المتفرغين لعلوم الحديث، الحق في الاطلاع على الحديث النبوي، واقتناء كتبه في مكتباتهم الخاصة. أما طلبة العلم فأمامهم المحدثون المعتبرون يتلقون منهم مباشرة، أو يصححون ما اشتروه من نسخ الوراقين بالقراءة أو العرض على علماء الحديث المسنِدِين.

قلت: وقد أصاب أمير المؤمنين أبو جعفر في ذلك فإن الرواية المسندة المنضبطة استمرت لعدة قرون بعد ذلك، واستمر جمع السنن فجاءت بعد **موجة النشر الأولى**، التي يقع فيها الموطأ، وما ألفه السفيانان: سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، والحمادان: حماد بن زيد بن درهم وحماد بن سلمة بن دينار، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم، ويمكن تأريخها حول عام 145 هـ .

موجة ثانية: فيها مصنّف عبد الرزاق، وسنن الحميدي، ومسند الطيالسي، ومؤلفات الواقدي، وغيرهم، وهي حوالي العام 190 هـ،

وموجة ثالثة: اشتملت على المسانيد والجوامع الكبرى: مسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند بقي بن مخلد في الأندلس، ومصنف بن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، وطبقات بن سعد، وسنن الدارمي، وغيرهم، ولعلنا نؤرخها حوالي 230 هـ .

وفي موجة رابعة: حوالي العام 250 هـ ، جاءت الصِّحاح المباركة: البخاري ومسلم، ومعهما أو بعدهما بقليل سنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، وكذلك مسانيد أبي يعلى والبزار، ثم سنن النسائي.

بهذا نضج جمع الحديث النبوي ونشره، فلم يعد ثمّ ما يستدرك إلا قليلاً، ولكن الجمع والتدوين استمر **في الموجة الخامسة:** معاجم الطبراني، ثم صحيح ابن حبان. فسنن الدارقطني، فمستدرك الحاكم، وكتب الرجال التي تكثر من ذكر مروياتهم بأسانيدها مثل «**الكامل في الضعفاء**» للإمام ابن عدي،

وغيرها. وأكثر هذه الكتب والمصنفات قد انتشر في الآفاق، وكثرت نسخه حتى أصبح منقولاً نقل تواتر لا تضرّ معه أغلاط النساخ، لأنها، بدون شك، ممكنة التصحيح، ولا تزوير المزورين، لأنها مفضوحة لا محالة.

ومع ذلك بقيت أحاديث يسيرة، وطرق أخرى لأحاديث معلومة لا تجدها إلا في ثنايا الموجات التالية من كتب الفقه وأصوله، وكتب الحديث، وكتب التواريخ ونقد الرجال، ومن أهم تلك المصادر: «**السنن الكبرى**» للإمام البيهقي، «**الإحكام في أصول الأحكام**»، و«**المحلى**» وكلاهما للإمام المتقن الحجة أبي محمد علي بن حزم، و«**تاريخ بغداد**» للإمام الكبير الخطيب البغدادي، وغيرها. ولعل ذلك كله تم في حدود 450 هـ .

واستمرت رواية الحديث بعد ذلك برواية كتبه في جلسات الإملاء والتحديث حتى القرن التاسع الهجري في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريباً، وما زال بعض ذلك متصلاً بأسانيده في الديار الهندية، وفي المغرب الأقصى إلى ساعة كتابة هذه السطور.

وفي هذه الأيام، في عصرنا هذا، تم إدخال أكثر تلك الكتب القيمة في الحاسوب، هذا حفظ جديد، وإن كانت بعض تلك النصوص ليست على أعلى درجات النظافة، ولم تستند بعد على أفضل المخطوطات، إلا أن ذلك سيكون إن شاء الله، في القريب من مستقبل الأيام، شيئاً فشيئاً، بجهود طلبة العلم، والمحقّقين من الباحثين، الذين انتخبهم الله لهذا الشأن.

وحال السيرة النبوية، لا سيما العهد المدني منها الذي حفل بالمغازي، هو كحال الحديث أو أفضل، خلافاً لما يظنه بعض الجُهّال، فقد بدأ التصنيف فيها، غالباً تحت مسمَّى «**المغازي**» مبكراً، قبل التصنيف في السنن والمسانيد بمدة طويلة، ونشر هذا كذلك على عامة الناس مبكراً. هذا هو الواقع التاريخي، المطابق لما عرف عوام الناس به من حب السير والقصص والتواريخ، وتفضيلهم ذلك على الأسلوب العلمي «**الجاف**» الذي تتسم به كتب السنن والمسانيد. بل إن عقد حلقات مخصوصة لـ«**المغازي**» بدأ مبكراً في عهد الخلفاء الراشدين، لشحذ همم الجنود، وتحريض المؤمنين على الجهاد، وكانت تلك الحلقات تسمَّى حلقات «**القصّ**»، يتحدث فيها «**القصّاص**».

وقد ألفت «**مغازي**» مستقلة في عهد مبكر، فمن ذلك «**مغازي عروة**» من تأليف الإمام التابعي الكبير عروة بن الزبير بن العوام، رضي الله عنهما، المتوفى في أواخر القرن الهجري الأول، وهي مروية من عدة طرق. وقد طبعت مؤخراً بعناية فضيلة الشيخ المحدث العلامة محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، طبعة جيدة مقارنة لبعض طرق روايتها.

وكذلك ألف الإمام التابعي أبان بن عثمان بن عفان، رضي الله عنهما، في «**المغازي**»، ولكنه أخطأ خطأً عظيما بعرضها على الطاغية المجرم الوليد بن عبد الملك بن مروان، الذي استنكر ما فيها من الحقائق «**المسيئة**» لبني أمية، فأمر بتمزيقها! ولم تتجه همة أبان بن عثمان بعد تلك الصدمة لإعادة كتابتها مرة أخرى، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا شك أن غير هؤلاء كثير قد ألّف في «**المغازي**» وصنّف، كما فعل الإمام الكبير محمد بن شهاب الزهري، بعد تلك الطبقة مباشرة، ثم نهض إمام المغازي والسير محمد بن إسحاق بن يسار، المتوفى 150 هـ ، فألف سيرته الشاملة الكبيرة فجمع وأوعى، ولكنه ضمنها ما هبّ ودبّ، وكثير منه غير ثابت، ثم اختصرها وهذّبها الإمام اللغوي الشهير بن هشام فأصبحت «**سيرة بن هشام**» تكاد تكون علما على «**السيرة النبوية**» أو مرادفة للفظة «**السيرة**» إذا أطلقت هكذا من غير تفصيل أو زيادة بيان.

وما زال التأليف والتنقيح والمراجعة مستمرة حتى يومنا هذا، حتى كتب الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، حفظه الله وأثابه، في زماننا هذا سيرته المحققة الرائعة: «**الرحيق المختوم**»، التي حصلت بحق على الجوائز العالمية، وترجمت إلى اللغات الكثيرة، فلله الحمد والمنة.

وقد يقول قائل: فلم لا يحتج بجزئيات «**السيرة**» في قضايا التشريع والعقيدة، مع كونها تعطي صورة تاريخية صحيحة في الجملة؟! وجواب ذلك أن طريقة التأليف التاريخي ترغم المؤلف، عادة، على حذف الأسانيد، وتركيب الروايات المختلفة في سياق واحد متماسك: هذا ينتج تأريخا وقصصا جيداً، أي صورة كلية صحيحة، لكنه لا يحدث يقيناً بثبوت جزئية معينة على النّحو الذي تقوم به الحجة، وتطمئن إليه النفس.

لذلك قال علماء الحديث، بطريقتهم الصارمة المتشددة: السير والتاريخ لا أصل لها، وهم لا يقصدون إلا أن مفرداتها لا تثبت مفردة مفردة، على نحو تقوم به الحجة في العقيدة والتّشريع. تماما كما أن أقوال الصحف وروايات محطات الإذاعة والتلفاز، وإن كانت ربما أعطت صورة الحدث العامة، إلا أنها لا تقبل عادة في الترافع القضائي، بل لا بد من شهود العيان، والأدلة المادية المحسوسة، والوثائق المعتبرة أو الرسمية، وصمود كل ذلك للنقد، والاستجواب «**التقاطعي**» (**cross examination**)، والخلوّ من المعارضة، وإلا فلا. وأمور العقيدة والشريعة هي قطعاً، بلا شك، أهم من ملكية منزل أو ثبوت دَين في ذمة، والتشدد فيها أولى وأوجب!

هذه لمحة خاطفة، في أسلوب أشبه بالبرقيات، وإلا فإن تفصيل ذلك يحتاج إلى المجلدات، ويكفي من ذلك الرسالة التاريخية القيمة التي حصل بها فضيلة والدنا الشيخ المحدث العلامة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، على درجة الدكتوراه من جامعة «**كامبريدج**» في بريطانيا، أتى فيها على بنيان «**المستشرقين**» من القواعد، فخرّ عليهم السقف من فوقهم، فمزّق مزاعمهم، وأبطل نظرياتهم، ومزق دعاويهم الكاذبة تمزيقاً، بل طحن دعاويهم وافتراءاتهم طحناً، فلله الحمد والمنة.

وليس هذا فحسب، بل إن أكثر المنصفين من المستشرقين قد تراجعوا عن مقولات «جولتسيهر» وشاخت السخيفة الساقطة. وما زالت الأبحاث الرصينة والمؤلفات تتوالى بتقوية السنّة عموماً، والتأكيد على ثبوتها في الجملة بأدلة أكاديمية بحتة، من غير إحالة إلى البرهان العقائدي الذي ذكرنا أعلاه. وكلما تطاول الزمن لم تزل الأدلة على صدق القرآن، وأنه من عند الله تتوالى تترا، كما وعد الله، جل جلاله، وسما مقامه، بذلك عندما قال قولاً كريماً: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ**

يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * أَلا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾، (**فصّلت؛ 41: 53 ــ 54**). نعم، لقد وقع هذا في زمن قريش وبعدها، وفي زمننا هذا، ولا يزال يتحقق شيئاً بعد شئ، يوماً بعد يوم إلى يوم القيامة الكبرى: **﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾**؟! (**فصلت؛ 41: 53**).

الباب الثالث: قضايا أصولية وعقدية

❄ فصل: مُحَمَّد رسول الله وخاتم النبيين، لا نبي بعده ولا رسول

❋ قال الله، جل ذكره، وتقدست أسماؤه: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّد أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً**﴾، (الأحزاب: 33: 40).

ومعنى الآية أوضح من الشمس لذلك اختصره الإمام الطبري في «**تفسيره**»، (20/278)، اختصاراً: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّد أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً**﴾، يقول تعالى ذكره ما كان أيها الناس مُحَمَّد أبا زيد بن حارثة ولا أبا أحد من رجالكم الذين لم يلده مُحَمَّد فيحرم عليه نكاح زوجته بعد فراقه إياها، ولكنه رسول الله، وخاتم النبيين، الذي ختم النبوة فطبع عليها، فلا تفتح لأحد بعده إلى قيام الساعة، وكان الله بكل شيء من أعمالكم ومقالكم وغير ذلك ذا علم لا يخفى عليه شيء. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ذكر من قال ذلك:

ـــ حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة قوله ما كان مُحَمَّد أبا أحد من رجالكم قال: نزلت في زيد إنه لم يكن بابنه ولعمري ولقد ولد له ذكور إنه لأبو القاسم وإبراهيم والطيب والمطهر ولكن رسول الله وخاتم النبيين أي آخرهم وكان الله بكل شيء عليما

ـــ حدثني مُحَمَّد بن عمارة قال: حدثنا علي بن قادم قال: حدثنا سفيان عن نسير بن ذعلوق عن علي بن الحسين في قوله: ما كان مُحَمَّد أبا أحد من رجالكم قال: نزلت في زيد بن حارثة والنصب في رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمعنى تكرير كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والرفع بمعنى الاستئناف، ولكن هو رسول الله والقراءة النصب عندنا. واختلفت القراء في قراءة قوله: وخاتم النبيين، فقرأ ذلك قراء الأمصار سوى الحسن وعاصم بكسر التاء من خاتم النبيين، بمعنى أنه ختم النبيين، ذكر أن ذلك في قراءة عبد الله ولكن نبيا ختم النبيين، فذلك دليل على صحة قراءة من قرأه بكسر التاء، بمعنى أنه الذي ختم الأنبياء، صلى الله عليه وسلم وعليهم. وقرأ ذلك فيما يذكر الحسن وعاصم خاتم النبيين بفتح التاء، بمعنى أنه آخر النبيين، كما قرأ مختوم خاتمه مسك بمعنى آخره مسك من قرأ ذلك].

ولم يكن يخطر للطبري على بال، ولا على بال غيره من علماء تلك العصور السالفة، أن ينشأ نقاش حول معنى لفظة: «**خاتم**»، لأن لها معنى واحداً لا غير، ألا وهو: الطبع والإغلاق والإقفال والإنهاء وما تؤول إليه الأمور في العاقبة، أي في أواخرها، ونحو ذلك، لا تعرف العرب لها معنىً سواه.

ومادة «**ختم**» الثلاثية قد استخدمها القرآن، في غير هذا المكان، في سبع مواضع إليكها بترتيب المصحف، والقرآن خير ما يفسّره القرآن:

(**1**) قال الله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ... الآية﴾، (البقرة: 2: 7).

(2) وقال، جل ذكره: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ **وَخَتَمَ** عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ... الآية﴾، (الأنعام: 6: 46).

(3) وقال، تقدست أسماؤه: ﴿الْيَوْمَ **نَخْتِمُ** عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ ... الآية﴾، (يس: 36: 65).

(4) وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ **يَخْتِمْ** عَلَى قَلْبِكَ ... الآية﴾، (الشورى: 42: 24).

(5) وقال: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ **وَخَتَمَ** عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ... الآية﴾، (الجاثية: 45: 23).

(6) وقال: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ **مَخْتُومٍ**﴾، (المطففين: 83: 25).

(7) وقال: ﴿**خِتَامُهُ** مِسْكٌ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾، (المطففين: 83: 26).

والإمام الطبري حجة في اللغة، وهو من علمائها المبرّزين، مع إمامته في التفسير، والحديث، وكونه مجتهداً مطلقاً. وقد أفاض في مناقشة لفظة «**ختم**»، عند مجيئها المرة الأولى بترتيب المصحف، فذكر المعنى اللغوي الوحيد باختصار، ثم أطال في مناقشة مسائل: «الهدى والضلال»، و«طغيان الذنوب على القلب» ... إلخ، فقال:

* بخصوص الآية الأولى في «**تفسيره**»، (258/1): [القول في تأويل قوله جل ثناؤه: ﴿**خَتَمَ** اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾، وأصل الختم **الطبع** والخاتم هو **الطابع** يقال: منه ختمت الكتاب إذا طبعته، فإن قال لنا قائل: وكيف يختم على القلوب وإنما الختم طبع على الأوعية والظروف والغلف؟ قيل: فإن قلوب العباد أوعية لما أودعت من العلوم، وظروف لما جعل فيها من المعارف بالأمور. فمعنى الختم عليها وعلى الأسماع التي بها تدرك المسموعات ومن قِبَلها يوصل إلى معرفة حقائق الأنباء عن المغيبات نظير معنى الختم على سائر الأوعية والظروف. فإن قال: فهل لذلك من صفة تصفها لنا فنفهمها، أهي مثل الختم الذي يعرف لما ظهر للأبصار أم هي بخلاف ذلك؟ قيل: قد اختلف أهل التأويل في صفة ذلك وسنخبر بصفته بعد ذكرنا قولهم:

فحدثني عيسى بن عثمان بن عيسى الرملي قال: حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش قال: أرانا مجاهد بيده فقال: كانوا يرون أن القلب في مثل هذا، يعني الكف، فإذا أذنب العبد ذنبا ضم منه، وقال بإصبعه الخنصر هكذا، فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى، فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى هكذا، حتى ضم اصابعه كلها، قال: ثم يطبع عليه بطابع، قال مجاهد، وكانوا يرون أن ذلك الرّين.

حدثنا أبو كريب قال: حدثنا وكيع عن الأعمش عن مجاهد قال: القلب مثل الكف فإذا أذنب ذنبا قبض أصبعا حتى يقبض أصابعه كلها، وكان أصحابنا يرون أنه الرّان.

حدثنا القاسم بن الحسن قال: حدثنا الحسين بن داود قال: حدثني حجاج قال: حدثنا ابن جريج قال: قال مجاهد: نُبئت أن الذنوب على القلب تحف به من نواحيه حتى تلتقي عليه، فالتقاؤها عليه الطبع، والطبع الختم. قال ابن جريج: الختم، الختم على القلب والسمع.

حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين حدثني حجاج عن ابن جريج قال: حدثني عبد الله بن كثير أنه سمع مجاهدا يقول: الران أيسر من الطبع، والطبع أيسر من الاقفال، والإقفال أشد ذلك كله ... إلخ].

* أما بخصوص الآية الثانية فقد قال في «**تفسير الطبري**»، (11/365): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ **وَخَتَمَ** عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه مُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، قل يا مُحَمَّد لهؤلاء العادلين بي الأوثان والأصنام المكذبين بك: أرأيتم أيها المشركون بالله غيره إن أصمّكم الله فذهب بأسماعكم وأعمالكم فذهب بأبصاركم وختم على قلوبكم **فطبع** عليها حتى لا تفقهوا قولا ولا تبصروا حجة ولا تفهموا مفهوما، أي إله غير الله الذي له عبادة كل عابد يأتيكم به يقول يرد عليكم ما ذهب الله به منكم من الأسماع والأبصار والأفهام؟... إلخ]. فأنت ترى أنه لم يخصّص للفظة «**ختم**» إلا نصف جملة عابرة، فاكتفى في تفسيرها بلفظة مرادفة هي: «**طبع**»، وهي في الواقع أشد إذ أنها: **طبع مع إنهاء بعد إقفال وإغلاق.**

* وبخصوص الآية الثالثة قال في «**تفسير الطبري**»، (20/544): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ **نَخْتِمُ** عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، يعني تعالى ذكره بقوله: اليوم نختم على أفواههم، اليوم **نطبع** على أفواه المشركين، وذلك يوم القيامة، وتكلّمنا أيديهم بما عملوا في الدنيا من معاصي الله وتشهد أرجلهم... إلخ]. وهذا كسابقه في الاختصار.

* أما بخصوص الآية الرابعة فقد قال في «**تفسير الطبري**»، (21/531): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَإِ اللهُ **يَخْتِمْ** عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، يقول تعالى ذكره: أم يقول هؤلاء المشركون بالله افترى مُحَمَّد على الله كذبا فجاء بهذا الذي يتلوه علينا اختلاقا من قبل نفسه، وقوله: فإن يشاء الله يا محمد يطبع على قلبك فتنس هذا القرآن الذي أنزل إليك... إلخ].

* أما بخصوص الآية الخامسة وهي: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ **وَخَتَمَ** عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، فقد قال في «**تفسير الطبري**»، (22/76): [وقوله: وختم على سمعه وقلبه، يقول تعالى ذكره: وطبع على سمعه أن يسمع مواعظ الله وآي كتابه فيعتبر بها ويتدبرها ويتفكر فيها فيعقل ما فيها من النور والبيان والهدى، وقوله: وقلبه، يقول وطبع أيضا على قلبه فلا يعقل به شيئا ولا يعي به حقا].

* وبخصوص الآيتين الأخيرتين السادسة والسابعة فقد أطال في «**تفسير الطبري**» لوقوع الاختلاف بين المفسرين فقال، (24/295): [وقوله: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ **مَخْتُومٍ**﴾، يقول يسقى هؤلاء الأبرار من خمر صرف لا غش فيها، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل]، وبعد أن ذكر نحو عشرة أسانيد، كلها متفق على أن الرحيق هي «**الخمر**»، قال: [وأما قوله: ﴿**مَخْتُومٍ** * **خِتَامُهُ** مِسْكٌ﴾، فإن أهل التأويل اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: معنى ذلك ممزوج مخلوط مزاجه وخلطه مسك. ذكر من قال ذلك:

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا مهران عن سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية وعلقمة عن عبد الله بن مسعود، ختامه مسك قال: ليس بخاتم، ولكن خلط.

حدثنا ابن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن قالا: حدثنا سفيان عن أشعث بن سليم عن

يزيد بن معاوية عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، ختامه مسك، قال: أما إنه ليس بالخاتم الذي يختم، أما سمعتم المرأة من نسائكم تقول طيب كذا وكذا خلطه مسك.

حدثني محمد بن عبيد المحاربي قال: حدثنا أيوب عن أشعث بن أبي الشعثاء عمن ذكره عن علقمة في قوله: ختامه مسك، قال: خلطه مسك.

حدثنا أبو كريب قال: حدثنا وكيع عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله، مختوم، قال: ممزوج ختامه مسك، قال: طعمه وريحه.

قال: حدثنا وكيع عن أبيه عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية عن علقمة، ختامه مسك، قال: طعمه وريحه مسك، وقال آخرون: بل معنى ذلك أن آخر شرابهم يختم بمسك يجعل فيه. ذكر من قال ذلك:

حدثني علي قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية عن علي عن ابن عباس قوله: رحيق مختوم ختامه مسك، يقول: الخمر ختم بالمسك.

حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس، ختامه مسك، قال: طيب الله لهم الخمر، فكان آخر شيء جُعل فيها، حتى تُختم، المسك.

حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، ختامه مسك، قال: عاقبته مسك، قوم تمزج لهم بالكافور وتختم بالمسك.

حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة، ختامه مسك، قال: عاقبته مسك.

حدثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: ختامه مسك، قال: طيّب الله لهم الخمر فوجدوا فيها في آخر شيء منها ريح المسك.

حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا حاتم بن وردان قال: حدثنا أبو حمزة عن إبراهيم والحسن في هذه الآية: ختامه مسك، قال: عاقبته مسك.

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا يحيى بن واضح قال: حدثنا أبو حمزة عن جابر عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي الدرداء: ختامه مسك، فالشراب أبيض مثل الفضة يختمون به شرابهم، ولو أن رجلا من أهل الدنيا أدخل أصبعه فيه ثم أخرجها لم يبق ذو روح إلا وجد طيبها.

وقال آخرون عني بقوله: مختوم مطين، ختامه مسك طينه مسك. ذكر من قال ذلك:

حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى وحدثني الحرث قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله: مختوم ختامه مسك، قال: طينه مسك.

حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله مختوم: الخمر ختامه مسك، ختامه عند الله مسك، وختامها اليوم في الدنيا طين.

وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال معنى ذلك: **آخره وعاقبته مسك أي هي طيبة الريح إن ريحها في آخر شربهم يختم لها بريح المسك**. وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصحة لأنه لا وجه للختم في كلام العرب إلا: **الطبع والفراغ، كقولهم ختم فلان القرآن إذا أتى على آخره،**

فإذا كان لا وجه للطبع على شراب أهل الجنة يُفهم، إذا كان شرابهم جاريا جري الماء في الأنهار ولم يكن معتقا في الدنان، فيطيّن عليها وتختم، تَعيّن أن الصحيح من ذلك الوجه الآخر، وهو العاقبة والمشروب آخراً وهو الذي ختم به الشراب. **وأما الختم بمعنى المزج فلا نعلمه مسموعا من كلام العرب**].

وأنت ترى أن الطبري يحب الاستطراد والتطويل كلما سنحت له الفرصة، ومع ذلك لم يجد لهذه اللفظة: «**ختم**» إلا معنى «**طبع عليه**»، أو «**أغلقه**»، أو «**أنهاه**» أو «**فرغ منه**»، ولم يجد غير ذلك مطلقاً في كلام العرب، لذلك رجح في الآيات الأخيرة أن معنى: ﴿**خِتَامُهُ مِسْكٌ**﴾ يعني عاقبته ونهايته التي يصير إليها مسكاً طيباً، لا كخمر الدنيا، التي تفوح رائحة كريهة من فم شاربها. وهذا المعنى اليتيم هو الوحيد الذي ذكره صاحب «**مختار الصحاح**»، كما يظهر من نصه التالي:

* وفي «**مختار الصحاح**»، (83/1)، عند مادة (**خ ت م**): [خَتَم الشيء من باب ضرب، فهو مَخْتُومٌ ومُخَتَّم، شُدّد للمبالغة، وخَتَمَ الله له بخير، وختم القرآن: بلغ آخره، واخْتَتَمَ الشيء ضد افتتحه، والخَاتَمُ، بفتح التاء وكسرها، والخَيْتامُ، والخَاتَامُ، كله بمعنى، والجمع الخَوَاتِيمُ، وتَخَتَّمَ: لبس الخاتم. وخاتِمَةُ الشيء: آخره. ومُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والخِتَامُ: الطين الذي يختم به. وقوله تعالى: ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾، أي آخره، لأن آخر ما يجدونه رائحة المسك].

نعم، هناك لفظة «**تَخَتَّم**» بمعنى لبس الخاتم، ولكن الخاتم إنما سمِّيَ كذلك لأنه كان في الأصل يستخدم للطبع على الظروف والرسائل التي يبعث بها الملوك، فيغلقونها بالشمع الأحمر، ثم يطبعون بالخاتم عليها، فلا يفتح إلا بكسر الخاتم، ولا يمكن العبث بمحتوياته، إلا وانكشف ذلك وظهر. ثم أصبحت الخواتم بعد ذلك زينة، تلبس في الأصابع، وإن كان بعضها ما زال يستخدم للتواقيع وإغلاق الظروف، في بقاع كثيرة، خصوصاً في البادية، بل وبعض الحاضرة، في جزيرة العرب، حتى يومنا هذا.

ويكفيك من هذا كله تفسير روح الله، وكلمته، السيد الوجيه المقرب المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته أزكى الصلاة وأتم التسليم، لهذه اللفظة، يوم القيامة: **(أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟! فيقولون: لا، قال: فإن مُحَمَّداً، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين)**» كما أخبرنا بذلك رسول الله، مُحَمَّد، خاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام:

* **كما جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»**، (ج3/ص247/ح13615)، **بأصح إسناد تقوم به الحُجة في الدّين كما تقوم به الحُجة في اللغة**: [حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «يطول يوم القيامة على الناس فيقول بعضهم لبعض انطلقوا بنا إلى آدم أبي البشر فيشفع لنا إلى ربنا، عز وجل، فليقض بيننا، فيأتون آدم فيقولون: يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده وأسكنك جنته فاشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناكم ولكن ائتوا نوحا رأس النبيين، فيأتونه فيقولون: يا نوح اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست

هناكم ولكن ائتوا إبراهيم خليل الله عز وجل، فيأتونه فيقولون: يا إبراهيم اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناكم ولكن ائتوا موسى الذي اصطفاه الله، عز وجل، برسالاته وبكلامه، قال: فيأتونه فيقولون: يا موسى اشفع لنا إلى ربك، عز وجل، فليقض بيننا، فيقول إني لست هناكم ولكن ائتوا عيسى روح الله وكلمته، فيأتون عيسى فيقولون: يا عيسى اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناكم ولكن ائتوا مُحَمَّدا، صلى الله عليه وسلم، **فإنه خاتم النبيين**، فإنه قد حضر اليوم وقد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيقول عيسى: **(أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه، هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟! فيقولون: لا، قال: فإن مُحَمَّداً، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين)**»، قال: فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فيأتوني فيقولون: يا مُحَمَّد اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، قال: فأقول: نعم، فآتي باب الجنة فآخذ بحلقة الباب فاستفتح فيقال: من أنت؟ فأقول: محمد، فيفتح لي فاخر ساجدا فاحمد ربي، عز وجل، بمحامد لم يحمده بها أحد كان قبلي ولا يحمده بها أحد كان بعدي، فيقول: ارفع رأسك وقل يسمع منك وسل تعطه واشفع تشفّع، فيقول: أي رب أمّتي - أمّتي، فيقال: أخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، قال: فأخرجهم ثم أخر ساجدا فاحمده بمحامد لم يحمده بها أحد كان قبلي ولا يحمده بها أحد كان بعدي، فيقال لي: ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفّع، فأقول أي رب أمّتي – أمّتي، فيقال: أخرج من كان في قلبه مثقال برة من إيمان، قال: فأُخرجهم، قال: ثم أخر ساجدا فأقول مثل ذلك، فيقال: من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، قال: فأخرجهم»].

* وجاء في مسند الحارث كما هو عند الهيثمي في (الزوائد) (ج2/ص1012/ح1135) من طريق ثانية، بإسناد لا بأس به: [حدثنا العباس بن الفضل حدثنا حماد بن سلمة حدثني علي بن زيد عن أبي نضرة عن بن عباس قال: خطب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: إذا كان يوم القيامة طال على الناس الحساب] فساق الحديث بنحوه إلى أن قال: [ولكن ائتوا عيسى فإنه يشفع لكم إلى ربكم فيأتونه فيقولون: أنت روح الله وكلمته فاشفع لنا إلى ربك فليحاسبنا فقد طال علينا الحساب، فيقول: (إني لست هناك: إني عُبدت من دون الله؛ **ولكن أرأيتم لو كان متاع في وعاء عليه خاتم ثم كان يوصل الى ذلك المتاع حتى يفك الخاتم، فأتوا محمدا، صلى الله عليه وسلم، فإنه خاتم النبيين)**؛.. إلخ]

ونحن كذلك نقول: صدق الله، وصدق رسله، آمنا بالله ورسله، نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وروح منه، وكلمته ألقاها إلى مريم، الصديقة العذراء البتول، وأن الجنّة حق، وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور. كفرنا وتبرأنا من مسيلمة الحنفي الكذاب، والأسود العنسي اليمني الكذاب، والبهاء الفارسي الكذاب، والقادياني الهندي الكذاب، وغيرهم من الكذابين الدجالين: ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِّ كَذِباً أَوْ قَالَ: أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنَزلَ اللهُّ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلآئِكَةُ بَاسِطُواْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُواْ أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ**

تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾، (الأنعام؛ 6: 93).

ومن هذا يتبين يقيناً، لا شك فيه، أن لفظة: «**خاتم النبيين**» لا يمكن أن تعني إلا أنه آخرهم، بل هي أقوى من ذلك في الدلالة: فكأن النبوة وعاء أغلق وطبع عليه، فلا يخرج منه أحد، ولا يدخله أحد، إلى قيام الساعة الكبرى. فنبوة الأنبياء السابقين ثابتة لا تزول إلى أبد الأبد، فلا يتصور زوال تلك الصفة عنهم أبداً، ومُحَمَّد آخرهم، ولا تزول عنه هذه الصفة إلى أبد الأبد، وليس بعده نبي جديد يأتي إلى أبد الأبد. وليس من معانيها أنه شاهد على نبوتهم فحسب، وهو والله كذلك، ولا أنه مصدّق لهم، وهو والله كذلك، ولا أنه تشريف لهم، وهو والله كذلك، لأن لفظة «**ختم**» لا ترد في العربية بشيء من ذلك مطلقاً. وتلك المعاني إنما ثبتت له، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من نصوص أخرى غير هذه.

ففي الآية وحدها الدليل اليقيني القاطع، الذي يكفر منكره، بأن مُحَمَّداً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو آخر النبيين وخاتمهم، لا نبي بعده ولا رسول، فمن ادّعى ذلك بعده فهو دجال كاذب، لا فرق بين مسيلمة الحنفي العربي العدناني الكذاب، ولا الأسود العنسي العربي القحطاني الكذاب، ولا «**البهاء**» العجمي الفارسي الكذاب، ولا غلام أحمد القادياني العجمي الهندي الكذاب، ولا غيرهم ممن سلف، أو سيأتي في مستقبل الأيام، بما في ذلك عدو الله وعدو رسله، مسيح الضلالة: المسيح الدجال الأكبر، وهو لم يأت بعد عند كتابة هذه السطور. كلّهم كذَب، أو سيكذب، على الله، وكلّهم عدو لله، وكلّهم عليه لعنة، ومقت، وسخط، وغضب من الله.

أما الأنبياء السابقون، ومنهم سيدنا المسيح عيسى بن مريم، مسيح الله المهدي، سيد الوجاهة والمجد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، فهم في «**وعاء**» النبوة، وإن شيءت فقل: في «**سجل**» الأنبياء، قبل الختم عليه وإغلاقه، وكل واحد منهم نبي كما كان، وهو نبي الآن، ولو عاد إلى الدنيا فهو نبي كما كان، نبوته قديمة سابقة على ختم النبوات، وليست هي جديدة حادثة بعد ذلك.

ولما كانت شرائعهم قد نسخت، وأممهم بوصفها أمم رسالة قد انقرضت، كما سيأتي بيانه وإقامة البراهين القاطعة عليه قريباً، فإن من عاد منهم سيعود، لا محالة فرداً من أفراد هذه الأمة الْمُحَمَّدية الخاتمة، ولا يسعه إلا أن يتبع الرسالة الآخرة، ويطبق الشريعة الْمُحَمَّدية الخاتمة، كما سيكون الحال عند عودة سيدنا المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. هذا هو الحق الذي قامت عليه قواطع الأدلة، وهو الذي لا يجوز اعتقاد غيره لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

ولكن الله، جلّت قدرته، علم أن هناك من يجادل ويكابر، فألهم نبيه الخاتم، مُحَمَّد بن عبد الله الهاشمي العربي، عليه وعلى آله أتم صلاة وأزكى تسليم، مزيد إيضاح وبيان، بأنواع متباينة من الألفاظ والتعبيرات، فمن ذلك قوله: «**لا نبي بعدي**»، أو قوله: «**وإني خاتم الأنبياء لا نبي بعدي**»، أو قوله: «**ليس بعدي نبي**، أو قوله: «**إني آخر الأنبياء وأنتم آخر الأمم**»، أو قوله: «**لا نبي بعدي ولا أمة بعدكم**»، أو قوله، أن له أسماء، منها: «**العاقب، أي الذي ليس بعده نبي**»، أو قوله: «**إني آخر**

الأنبياء، وإن مسجدي آخر المساجد»، أو قوله: «**بعثت أنا والساعة هكذا وأشار بأصبعيه**»، وحديث الشفاعة الكبرى، وقد مضى ما يقوله سيدي المسيح بن مريم يومئذ، ويقول الناس: «**يا مُحَمَّد أنت رسول الله خاتم الأنبياء، غفر الله لك ذنبك، ما تقدم منه وما تأخر: اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه؟! ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟!**»، وحديث البيت الذي اكتمل، إلا من موضع لبنة، وتساؤل الناس عن ذلك، فقال: «**فأنا اللّبنة وأنا خاتم النبيين**»، وتأكيده أن النبوة قد انقطعت، ولم يبق إلا المبشرات، وهي الرؤيا الصالحة، فقال: «**لم يبق من النبوة إلا المبشرات**»، وغيرها من الثابت عنه بأصح الأسانيد عن كل من: أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأسماء بنت عميس، وأم المؤمنين أم سلمة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وثوبان، وحذيفة بن اليمان، وفاطمة بنت قيس، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وجبير بن مطعم، وأنس بن مالك، وابن عباس، وأبي الطفيل، وعائشة أم المؤمنين، وأم كرز الكعبية، وعبد الله بن أبي أوفى، **و**عبد الله بن مسعود، والعرباض بن سارية السلمي، وعقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، رضوان الله وسلامه عليهم جميعاً، بأصح ما تكون الأسانيد، كل إسناد منه حجة بمفرده، فكيف بمجموعها؟! وقد جاء أيضاً عن غيرهم: سهل بن سعد، ومحمد بن عدي بن كعب، والنعمان بن بشير.

كما جاء ذلك كله في مناسبات متباينة متعددة، يستحيل عقلاً أن يكون هناك تواطؤ على افترائها، وهذا أقوى تواتر في الدنيا وأوضحه، لا يشك فيه إلا من ارتفع عنه القلم، ولحق بالمعتوهين والمجانين. وقد سردنا النصوص بأسانيدها، مع دراسة بعض تلك الأسانيد عند اللزوم، في رسلتنا المسمَّاة: «**ختم النبوة**»، وحررناها تحريراً، فلله الحمد والمنّة.

وإجماع الصحابة على ختم النبوة، أي أن مُحَمَّداً هو آخر الأنبياء والمرسلين، لا نبي بعده ولا رسول، وقتالهم لمن ادعاها أشد القتال، معلوم بضرورة من التاريخ، يقر به كل مسلم وكافر، ولم ينقل عن أحد منهم قط، ولا حتى في رواية مكذوبة، أنه سأل متنبئاً عن برهان أو دليل، لأن البرهان القاطع قد قام على كذبه، لحظة تفوُّهه بذلك البهتان العظيم، هذا إجماع متيقَّن، لا يوجد في العالم إجماع أصح منه، لا عند المسلمين ولا عند غيرهم، بل تناقله عوام المسلمين مشافهة خلفاً عن سلف، يتناقلونه فقل كواف عن سلفهم، فلا يحتاجون فيه إلى مراجعة عالم، أو تصفح كتاب، أو مناقشة أسانيد.

❄ فصل: تفضيله، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله وعلى جميع النبيين

لقد فضّل الله، جل ذكره، رسوله النبي الأمي الخاتم، بأبي هو وأمي، على جميع الأنبياء السابقين، وميّزه عليهم فخصّه بخصال لم تكن لأحد منهم:

ـــ **ختم به النبيون:** فلا نبي بعده ولا رسول إلى يوم القيامة، وقد حررنا هذا في فصل سابق، وأشبعناه بحثاً في رسالة خاصة.

ـــ وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً، فحيث ما أدركت الصلاة أحداً من أمته فثم مسجده، وثم طهوره، وكانت الأمم السابقة لا تصلي إلا في معابد وصوامع وكنائس وبيع مجهزة مخصوصة.

ـــ ونصره بالرعب على مسيرة شهر من حواليه، ولا زالت أمّته تستمتع ببعض هذه المزية حتى في أضعف عصورها، والرعب والهلع يدب في قلوب الجيوش اللجبة التي تمتلك الأسلحة النووية إذا قابلوا في ميدان المعركة حفنة من «**الإرهابيين**»، كما يسمونهم، مع كونهم لا يمتلكون إلا السلاح الخفيف.

ـــ وأحل الله له ولأمته الغنائم يتموّلونها ويتقوَّون بها، وكانت الأمم السابقة تقدمها قرابين فتحرقها.

ـــ وخصّه بالشفاعة العظمى لجميع الخلائق في مقام يحمده فيه الأولون والآخرون.

ـــ ويعقد له لواء الحمد يوم القيامة فيكون النبيون من آدم ومن بعده تحت لوائه.

ـــ وأعطي دعوة مستجابة فجعلها الشفاعة لأمته يوم القيامة في حين تعجَّل الأنبياء السابقون، صلوات الله وسلامه عليهم، دعوتهم في الدنيا.

ـــ وأعطي جوامع الكلم: فيقول الجملة الواحدة التي تحتوي المعاني والأحكام الكثيرة، واختصر له الكلام اختصاراً، فلا فضول ولا هذر.

ـــ وأرسل إلى الناس كافة، بل إلى الجن والإنس، وكان النبيون قبله يرسلون إلى قومهم أو قريتهم خاصة لا يتجاوزونها.

إلى غير ذلك من خصائصه العظمى ومراتبه العليا ومقاماته السامية الكريمة، التي جعلته إمام الأنبياء، وأفضل المرسلين، عليه وعلى آله من الله أعظم الصلوات وأكثر البركات وأتم التسليم، بأبي هو وأمي.

وأما كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، رسول الله إلى الناس جميعا، أحمرهم وأسودهم، فمعلوم علم يقين لا يتطرق إليه الشك بالدليل القاطع ثبوتاً ودلالة.

* قال، تعالى ذكره، وجل جلاله: **﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾**، (الأعراف؛ 7: 158).

* وقال، جل وعز: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾**، (سبأ؛ 34: 28).

* وأخرج البخاري في الصحيح، (ج4/ص1701/ح4364)، بأقوى الأسانيد: [حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال: سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول: كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاورة، فأغضب أبو بكر عمر، فانصرف عنه عمر مغضبا فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أبو الدرداء: ونحن عنده، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أما صاحبكم هذا فقد غامر-أي غاضب- وحاقد. قال: وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقص على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخبر قال أبو الدرداء، فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ إني قلت: «**يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا، فقلتم: كذبت،**

وقال أبو بكر: صدقت»]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1339/ح3461)؛ والإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (ج1/ص241/ح297)، (ج1/ص349/ح502)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص208/ح1199)، (ج1/ص448/ح789)؛ والطبراني في المعجم الكبير (ج12/ص372/ح13383)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص236/ح20884)؛ وغيرهم.

كل هذا معلوم من الدّين بالضرورة، بل هو معلوم لأكثر الكفار أيضاً أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ادعى ذلك لنفسه، وكتب إلى الملوك والجبابرة يدعوهم إلى طاعته واتباعه. هذه حقيقة واضحة، وبديهية تاريخية لا يتطرق إليها الشك، ولو ذهبنا نستقصي مفرداتها لملأنا المجلدات.

ولكن قد يقول قائل: لعل هناك أنبياء، من عصور ما قبل الكتابة والتاريخ، لم يصلنا خبرهم، أرسلوا إلى الناس كافة. نعم، هذا بعيد جداً أن يقع ولا يصلنا، وأن يكون ولا يخبرنا به القرآن، أو الكتب المنزّلة السابقة، فضلاً عن مناقضته لحركة التاريخ، والتسلسل الطبيعي للأحداث، ولكنه ليس بمستحيل، ولا هو على الله بعزيز.

فنقول: نعم، ولكنه في غاية البعد، وحتى آدم إنما كان مبعوثاً لأهل بيته، وهم مع كونهم كل الإنسانية آنذاك، إلا أنهم ما كانوا كل الإنسانية بشمولها حتى ينقرض الجنس البشري، وتقوم الساعة، فلا يصح أن يقال أنه مرسل إلى الناس كافة، ولكنه مرسل إلى قومه فقط، الذين كانت الإنسانية منحصرة فيهم **مؤقتاً**.

وكذلك ثبت عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بالتواتر أنه **فُضِّل على النبيين بهذه الخصلة، وخُص بها، فوجب ضرورة أنها لم تكن لأحد من قبله أبداً**، فمن ذلك:

❊ ما أشار إليه الإمام الطبري في تفسيره، «**تفسير الطبري**»، (5/378): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾، يعني تعالى ذكره بقوله تلك الرسل الذين قص الله قصصهم في هذه السورة، كموسى بن عمران وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وشمويل وداود وسائر من ذكر نبأهم في هذه السورة، يقول تعالى ذكره هؤلاء رسلي فضلت بعضهم على بعض، فكلمت بعضهم والذي كلمته منهم موسى، صلى الله عليه وسلم، ورفعت بعضهم درجات على بعض بالكرامة ورفعة المنزلة كما حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله تعالى ذكره: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، قال: يقول منهم من كلم الله ورفع بعضهم على بعض درجات: (يقول كلم الله موسى، **وأرسل محمدًا إلى الناس كافة)**. حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بنحوه. ومما يدل على صحة ما قلنا في ذلك قول النبي، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا، **لم يعطهن أحد قبلي**: **بعثت إلى الأحمر والأسود** ونصرت بالرعب، فإن العدو ليرعب مني على مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلي، وقيل لي سل تعطه

فاختبأتها شفاعة لأمتي، فهي نائلة منكم إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئا»]
* وفي تفسير الطبري: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه محمد، صلى الله عليه وسلم، قل يا محمد للناس كلهم إني رسول الله إليكم جميعا، لا إلى بعضكم دون بعض كما كان من قبلي من الرسل مرسلا إلى بعض الناس دون بعض، فمن كان منهم أرسل كذلك، **فإن رسالتي ليست إلى بعضكم دون بعض ولكنها إلى جميعكم**]
* وفي تفسير الطبري أيضاً، (13/170): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، يقول تعالى ذكره وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصة ولكنا أرسلناك كافة للناس أجمعين، العرب منهم والعجم والأحمر والأسود، بشيرا من أطاعك ونذيرا من كذبك ولكن أكثر الناس لا يعلمون، أن الله أرسلك كذلك إلى جميع البشر وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.
ذكر من قال ذلك: حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة قوله: وما أرسلناك إلا كافة للناس، قال: أرسل الله محمدا إلى العرب والعجم فأكرمهم على الله أطوعهم له، ذكر لنا أن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أنا سابق العرب وصهيب سابق الروم وبلال سابق الحبشة وسلمان سابق فارس].

* ومن ذلك ما جاء في «**صحيح البخاري**»، (ج1/ص128/ح328)، عن جابر بن عبد الله: [حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا هشيم (ح) قال: وحدثني سعيد بن النضر قال: أخبرنا هشيم قال: أخبرنا سيار قال: حدثنا يزيد هو بن صهيب الفقير قال: أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت خمسا، **لم يعطهن أحد قبلي**: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، **وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة**»]
ـــ وهو في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص371/ح521)، بلفظ: [«**كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود**، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان، ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة»]. وحديث جابر في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

* كما جاء مثله في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص371/ح523)، عن أبي هريرة: [حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل وهو بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**فضلت على الأنبياء بست**: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، **وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي**

النبيون»]، وهذا كذلك في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

* وفي **مسند البزار البحر الزخار** (ج14/ص393/ح8133): [كَتَبَ إِلَيَّ حَمْزَة بن مالك يخبر أَن عمه سفيان بن حمزة حدثه عن كثير بن زيد، عَن الوليد بن رباح، عَن أَبِي هُرَيرة، عَن النَّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، قال: فضلت بخصال ست لم يعطهن أحد قبلي: غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تُحَلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، وجعلت أمتي خير الأمم، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهوراً، وأعطيت الكوثر، ونصرت بالرعب، والذي نفسي بيده إن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه]، وقال الهيثمي في «**مجمع الزوائد**»: (رواه البزار وإسناده جيد)، قلت: بحثت عنه فوجدته أيضاً بنحو لفظه في مسند السراج (1/117/491): [حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة]؛ وكذلك في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي) ــ (4/8/1170): [أخبرنا عيسى بن علي، أخبرنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا حمزة بن مالك الأسلمي قال: حدثنا عمي سفيان بن حمزة عن: (ح) وأخبرنا عبيد الله بن أحمد، ومحمد بن الحسين الفارسي قالا: أخبرنا الحسين بن إسماعيل قال: حدثنا حمزة بن مالك قال: حدثنا عمي قال: حدثنا كثير يعني ابن زيد، عن الوليد هو ابن رباح، عن أبي هريرة قلت: هذه أسانيد جياد، وقد صحَّح الإمام البخاري حديث: (إن المرأة تجير على المسلمين) عندما سأله الإمام الترمذي فقال: (هذا حديث صحيح، وكثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث).

* وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص376/ح6462)، عن أبي ذر: [أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ببست حدثنا حماد بن يحيى بن حماد بالبصرة حدثنا أبي حدثنا أبو عوانة عن سليمان عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود**، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، ونصرت بالرعب فيرعب العدو من مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وقيل لي سل تعطه واختبأت دعوتي شفاعة لأمتي في القيامة وهي نائلة إن شاء الله لمن لم يشرك بالله شيئا»]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (حديث صحيح).

ــ وهو في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج2/ص460/ح3587)، مطولاً: [حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي حدثنا محمد بن جرير الفقيه حدثنا أبو كريب سمعت أبا أسامة وسئل عن قول الله عز وجل: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا**﴾، فقال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر رضي الله عنه قال: طلبت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ليلة فوجدته قائما يصلي فأطال الصلاة ثم قال: «أوتيت الليلة خمسا، **لم يؤتها نبي قبلي**: **أرسلت إلى الأحمر والأسود** (قال مجاهد: الإنس والجن)، ونصرت بالرعب فيرعب العدو وهو على مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا

وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وقيل لي سل تعطه فاختبأتها شفاعة لأمتي فهي نائلة من لم يشرك بالله شيئا»]. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة إنما أخرجا ألفاظا من الحديث متفرقة). قلت: هو من أصح أحاديث الدنيا كأنه متواتر عن الأعمش، على شرط الشيخين، بل هو فوق شرطهما. وتجده أيضاً عند الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص145/ح21337)، (ج5/ص148/ح21352)، (ج5/ص162/ح21472)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص304/ح31650)؛ والدارمي في سننه (ج2/ص295/ح2467)؛ والحارث في مسنده عند الهيثمي في (الزوائد) (ج2/ص877/ح942)؛ وغيرهم.

❋ وجاء هذا عن أبي موسى الأشعري في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج4/ص416/ح19750): [حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا: **بعثت إلى الأحمر والأسود**، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب شهرا، وأعطيت الشفاعة وليس من نبى الا وقد سأل شفاعة وإني أخبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا»]، وقال الهيثمي: (رواه أحمد متصلا ومرسلا، والطبراني، ورجاله رجال الصحيح). قلت: وإسنادنا هذا ها هنا إسناد صحيح، وتجده أيضاً عند الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص304/ح31645).

❋ وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج5/ص248/ح22190)، عن أبي أمامة بإسناد صحيح: [حدثنا محمد بن أبي عدى عن سليمان يعنى التيمي عن سيار عن أبي أمامة ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «فضلني ربي على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (أو قال على الأمم) بأربع»، قال: «**أرسلت إلى الناس كافة**، وجعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجدا وطهورا فأينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذفه في قلوب أعدائي، وأحل لنا الغنائم»]، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج1/ص222/ح999)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج8/ص239/ح7931)، (ج8/ص257/ح8001).

❋ وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» عن ابن عباس، (ج1/ص301/ح2742): [حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد عن مقسم عن بن عباس ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي، ولا أقولهن فخراً: **بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخّرتها لأمتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئا»]؛ وقال أحمد أيضا، (ج1/ص250/ح2256): [حدثنا على بن عاصم عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم ومجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ولا أقوله فخرا:

بعثت إلى كل أحمر وأسود فليس من أحمر ولا أسود يدخل في أمتي الا كان منهم، وجعلت لي الأرض مسجدا]؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص303/ح31643)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص216/ح643). قلت: يزيد هو ابن أبي زياد: فيه ضعف يسير، قد أكثر عنه أحمد، وحسن حديثه بعض الأئمة كالهيثمي حيث قال في «**مجمع الزوائد**»: (رجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبي زياد وهو حسن الحديث)، وجوَّد ابن كثير هذا الإسناد في تفسيره، وبقية رجاله ثقات، فلعله يقوى ويصبح حسناً صحيحاً، تقوم به الحجة بشهادة الروايات الأخرى عن ابن عباس، ومنها الآتية:

❋ كما أخرجها الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص61/ح11047): [حدثنا عبدان بن أحمد حدثنا عبد الله بن حماد بن نمير حدثنا حصين بن نمير حدثنا بن أبي ليلى عن الحكم عن مجاهد عن بن عباس عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي: **أرسلت إلى الأحمر والأسود وكان النبي يرسل إلى خاصة**، ونصرت بالرعب حتى إن العدو ليخافوني من مسيرة شهر أو شهرين، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وقيل لي سل تعطه فادخرت دعوتي شفاعة لأمتي فهي نائلة إن شاء الله لمن مات لا يشرك بالله شيئا].

ــــ وكما أخرجها الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص73/ح11085): [حدثنا سلمة بن إبراهيم بن يحيى بن سلمة بن كهيل حدثني أبي عن أبيه عن جده عن سلمة بن كهيل عن مجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: **بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود وإنما كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يبعث إلى قومه**، ونصرت بالرعب يرعب مني عدوي على مسيرة شهر، وأعطيت المغنم، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخرتها لأمتي يوم القيامة].

ــــ وكما هو في «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج2/ص433/ح4064): [أنبأ أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الحسن بن علي بن عفان حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا سالم أبو حماد عن السدي عن عكرمة عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي من الأنبياء: جعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ولم يكن نبي من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه، وأعطيت الرعب مسيرة شهر يكون بيني وبين المشركين مسيرة شهر فيقذف الله الرعب في قلوبهم، **وكان النبي يبعث إلى خاصة قومه وبعثت أنا إلى الجن والإنس**، وكانت الأنبياء يعزلون الخمس فتجئ النار فتأكله وأمرت أنا أن أقسمها في فقراء أمتي، ولم يبق نبي إلا أعطى سؤله وأخرت شفاعتي لأمتي»]

ــــ وأخرج بعضه الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص64/ح11056): [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد الرحمن بن الفضل بن موفق حدثنا أبي حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن مجاهد عن بن عباس قال: نصر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالرعب مسيرة شهرين على عدوه].

* وأخرج الحاكم في مستدركه (ج2/ص381/ح3335) آثراً آخر عن بن عباس رضي الله عنهما: [أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ يزيد بن أبي حكيم حدثنا الحكم بن أبان قال: سمعت عكرمة يقول: قال بن عباس رضي الله عنهما: إن الله فضّل محمدا، صلى الله عليه وسلم، على أهل السماء وفضّله على أهل الأرض، قالوا: يا بن عباس فبما فضّله الله على أهل السماء؟ قال: قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾، وقال لمحمد، صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾، الآية؛ قالوا: فبما فضّله الله على أهل الأرض؟ قال: إن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾، الآية، وقال لمحمد، صلى الله عليه وسلم: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾**، **فأرسله إلى الجن والإنس**]؛ ثم عقَّب الإمام الحاكم قائلاً: (هذا حديث صحيح الإسناد فإن الحكم بن أبان قد احتج به جماعة من أئمة الإسلام ولم يخرجه الشيخان)؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج5/ص96/ح2705)؛ والدارمي في سننه (ج1/ص39/ح46).

* وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج2/ص222/ح7068)، حديث آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص: [حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن بن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى وانصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: **أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة، وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه**، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر لُملئ مني رعبا، وأحلت لي الغنائم آكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت لي الأرض مساجد وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في كنائسهم وبيعهم، والخامسة هي ما هي؟! قيل لي سل فإن كل نبي قد سأل! فاخرت مسألتي إلى يوم القيامة فهي لكم، ولمن شهد أن لا إله إلا الله»]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج1/ص223/ح1000)؛ وغيرهم.

* وفي «**مجمع الزوائد**» حديث آخر عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه: [عن أبي سعيد قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود وإنما كان النبي يبعث إلى قومه**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأطعمت المغنم ولم يطعمه أحد كان قبلي، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة فتعجلها وإني أخرت دعوتي شفاعة لأمتي وهي بالغة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئا»]، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن). قلت الإسناد هو كما في «**الطبراني الأوسط**»،(ج7/ص257/ح7439): (حدثنا محمد بن أبان أخبرنا إبراهيم بن سويد الجذوعي حدثنا عامر بن مدرك حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد).

* وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص309/ح6399)، عن عوف بن مالك: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا هارون بن عبد الله الحمال حدثنا بن أبي فديك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي عن عوف بن مالك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت أربعا لم يعطهن أحد كان قبلنا وسألت ربي الخامسة فأعطانيها: **كان النبي يبعث إلى قريته ولا يعدوها وبعثت كافة إلى الناس**، وأرهب منا عدونا مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض طهورا ومساجد، وأحل لنا الخمس ولم يحل لأحد كان قبلنا، وسألت ربي الخامسة فسألته أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحده إلا أدخله الجنة فأعطانيها»]. قلت: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ليس بالقوي، وعباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي، قال الحافظ: (مقبول)، فقط!!

* وهو عن السائب بن يزيد في «**المعجم الكبير**»،(ج7/ص154/ح6674): [حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة أنه أخبره عن السائب بن يزيد قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فضلت على الأنبياء بخمس: **بعثت إلى الناس كافة**، وادخرت شفاعتي لأمتي، ونصرت بالرعب شهرا أمامي وشهرا خلفي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي»]. قلت: ولكن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك متهم.

* قد اعتنى بذلك أيضاً المفسرون ففي «**تفسير ابن كثير**»: [وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن عبد الله أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأحلت لي الغنائم وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة. وقال الإمام أحمد حدثنا محمد بن أبي عدي عن سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمامة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: فضلني الله على الأنبياء- أو قال على الأمم- بأربع: أرسلت إلى الناس كافة، وجعلت لي الأرض كلها ولأمتي مسجدا وطهورا فأينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وطهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذف في قلوب أعدائي، وأحلت لي الغنائم»، ورواه الترمذي من حديث سليمان التيمي عن سيار القرشي الأموي مولاهم الدمشقي سكن البصرة عن أبي أمامة صدى بن عجلان رضي الله عنه به وقال: حسن صحيح وقال سعيد بن منصور: أنبأنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن أبا يونس حدثه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: نصرت بالرعب على العدو. ورواه مسلم من حديث ابن وهب وقال الإمام أحمد: حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإني قد اختبأت شفاعتي لمن مات لا يشرك بالله شيئا. تفرد به أحمد وروى العوفي

عن ابن عباس في قوله تعالى: سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب، قال: قذف الله في قلب أبي سفيان الرعب فرجع إلى مكة، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: إن أبا سفيان قد أصاب منكم طرفا وقد رجع وقذف الله في قلبه الرعب. ورواه ابن أبي حاتم].

❋ وفي «**تفسير ابن كثير**»: [قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾، والآيات في هذا كثيرة كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر وهو **معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى الناس كلهم**. قال البخاري رحمه الله في تفسير هذه الآية حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زير حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال: سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول: كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاورة فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه عمر مغضبا فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أبو الدرداء: ونحن عنده، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أما صاحبكم هذا فقد غامر- أي غاضب- وحاقد. قال: وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقص على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخبر، قال أبو الدرداء: فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ إني قلت: «**يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا فقلتم: كذبت وقال أبو بكر: صدقت**»، انفرد به البخاري وقال الإمام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي ولا أقوله فخرا، بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخرتها لأمتي يوم القيامة فهي لمن لا يشرك بالله شيئا. إسناده جيد ولم يخرجوه، وقال الإمام أحمد أيضا: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن ابن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى انصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: **أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه**، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر لملئ مني رعبا، وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت الأرض مسجدا وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في بيعهم وكنائسهم، والخامسة هي ماهي! قيل لي: سل، فإن كل نبي قد سأل، فأخرت مسألتي إلى يوم القيامة فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله»، إسناد جيد قوي ولم يخرجوه وقال أيضا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله، صلى

الله عليه وسلم، قال: من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة. وهذا الحديث في صحيح مسلم من وجه آخر عن أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»، وقال الإمام أحمد: حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو يونس وهو سليم بن جبير عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولا يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»، تفرد به أحمد، وقال الإمام أحمد: حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي أسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا: بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإني قد اختبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا. وهذا إسناد صحيح ولم أرهم خرّجوه والله أعلم. وله مثله من حديث ابن عمر بسند جيد أيضا وهذا الحديث ثابت في الصحيحين، أيضا من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل: وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه وبعثت إلى الناس عامة].

* وفي «**تفسير ابن كثير**»: [... عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: إن الله تعالى فضّل محمدا، صلى الله عليه وسلم، على أهل السماء وعلى الأنبياء، قالوا: يا ابن عباس فيم فضله على الأنبياء؟ قال رضي الله عنه: إن الله تعالى قال: وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم. وقال للنبي، صلى الله عليه وسلم: وما أرسلناك إلا كافة للناس، فأرسله الله تعالى إلى الجن والإنس. وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت في الصحيحين رفعه عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة. وفي الصحيح أيضا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: بعثت إلى الأسود والأحمر. قال مجاهد: يعني الجن والإنس، وقال غيره: يعني العرب والعجم والكل صحيح]

فهذه أسانيد صحاح إلى: جابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وأبي ذر الغفاري أصدق خلق الله لهجة، والحبر البحر الثقة المأمون الإمام عبد الله بن عباس، والحافظ المتقن كاتب الحديث النبوي عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي موسى عامر بن قيس الأشعري، وأبي أمامة صُدَي بن عجلان الباهلي، رضي الله عنهم جميعاً، قد شحنت بها الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم، بل وكتب التفسير والأدب

والعربية، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة، التي لا ينكرها إلا معتوه مجنون رفع عنه القلم وخرج عن التكليف، أو كافر مكابر ملعون خرج عن الإسلام، مع روايات أخرى عنهم وعن غيرهم من الصحابة ضربنا عنها الذّكر صفحاً خشية التطويل، على كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (**أرسل إلى الناس كافة وفضل بذلك وخص به، فلم يرسل قبله نبي ولا رسول إلا إلى قومه أو قريته خاصة**).
نعم: وايم الله إنها لفضيلة عظمى تنضم إلى غيرها من فضائل سيدي أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، تبتهج القلوب بذكرها وتُشَنَّف الآذان بسماعها، كما تتعطر بذكرها المجالس، ولكن ليس ذلك كل شيء، بل قبل ذلك وفوق ذلك: هذه عقائد أساسية، يجب الإيمان بها، ويكفر منكرها، ويترتب عليها أمور تشريعية وفكرية في غاية الأهمية نتفرغ لها الآن.

❄ فصل: نسخ الشرائع السابقة ببعثته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نسخاً نهائياً تاماً مطلقاً

ثبت بالدليل القاطع، الذي يكفر منكره، أن الأنبياء السابقين إنما أرسلوا إلى أمم مخصوصة، أو قرى مخصوصة. كما ثبت أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أرسل إلى الناس كافة، وأن الناس كافة هم أمته. هذا لا يكون ولا يتشكّل في عقل مع فرضية أن الأمم السابقة ما زالت موجودة الآن، فلا بد أن تكون قد انقرضت وزالت بوصفها أمة رسالة مخاطبة من نبي معيّن، وأصبحت من ثم جزء من الأمة المُحَمَّدية. أي أنها فقدت صفتها الأممية، وشخصيتها المعنوية، وعادت مجرد أفراد وجماعات وقبائل وشعوب تندرج تحت الأمة المُحَمَّدية، أعني أمة الدعوة المُحَمَّدية.
وبذلك تكون دعوات الأنبياء السابقين غير ذات موضوع لأنها موجهة إلى معدوم، فليس هناك في الدنيا مكلّف بشريعة موسى، وإنما هناك أفراد وقبائل من بني إسرائيل، أما أمّة موسى، بوصفها أمّة رسالة، فقد ذهبت وانقرضت، ولا بشريعة عيسى كذلك، ولا غيرهما. ولكن الرسالات السابقة تحتوي أمر الله ونهيه، فهل سقط ذلك كله، وأصبح غير ذي معنى؟! حاشا لله، السيّد المطلق الكامل السيادة، أن يتهافت أمره أو أن تسقط أحكامه إلا بفعله هو، جل ذكره. لذلك وجب أن يكون جل وعلا قد نسخ جميع الشرائع السابقة بمجرّد بعثة مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى الناس كافة.
فقوله تعالى لُمحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نصبتك نبياً رسولاً إلى الناس كافة، قال معه، ضرورة: لقد حكمت برفع الخطاب في جميع الرسائل السابقة لأنها موجهة إلى معدوم، ونسخت جميع الشرائع السابقة، وأبطلت جميع أحكامها، فلم يعد واجبها واجباً، ولا حرامها حراماً، ولا حلالها حلالاً.
فالأنبياء السابقون، إذًا، شرائعهم منسوخة، **لا يحل تطبيقها، بل ويحرم اتباعها**، فضلاً عن كونهم لم يرسوا لنا أصلاً، ولم يخاطبونا بشيء أبداً، فلا تُلزمنا إذًا شريعتهم مطلقاً. ليس هذا فحسب، بل يحرم علينا اتباع أي شيء من شرائعهم لأنها منسوخة، والأخذ بالمنسوخ وترك الناسخ جريمة كبرى، وتعقيب على الله في حكمه، وتمرّد على ربوبيته وسيادته، فمن المحال الممتنع، إذُا، أن يكون (**شرع من قبلنا شرع لنا**)!

وما يوجد في شريعتنا من مشابهة، أو حتى مطابقة، لبعض أحكام الشرائع السابقة هو تشريع جديد، وليس هو إقرار لشرع سابق، حاشا لله، كيف وقد نسخ الشرع السابق أوّلاً بكامله، بحلاله وحرامه، حلوه ومره، ثم شرع هذا بعد ذلك؟!

ويتضح كذلك بطلان كون (**شرع من قبلنا شرع لنا**)، بالإضافة إلى البرهان القطعي الضروري آنف الذّكر، من أدنى تأمل لكون مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعث للبشرية كافة، بل للجن والإنس. فأتباعه من بني البشر أمّة واحدة تشمل شتى شعوب الأرض وقبائلها، وهي بوصفها أمّة واحدة لها شرعة واحدة، أما الانبياء السابقون فكان كل واحد منهم يبعث في شعوب أو قبائل أو قرى مخصوصة، ولكل واحد منهم شرعة ومنهاجا، يختلف عن شرعة غيره ومنهاجه ولو في حكم واحد، فمن زعم أن تلك الشرائع شرع لنا لزمه:

(1) تطبيقها جميعاً في نفس الوقت من نفس الجهة والاعتبار، أي الجمع بين المتناقضات، وهو مستحيل عقلاً وشرعاً.

(2) أو جعل كل شريعة مخصوصة بأمة معيّنة تسري الآن على تلك الأمّة فقط، ولا تسري على غيرها من بني البشر، فمن حق الياباني أو الصيني أن يقول: هذا تشريع لبني إسرائيل، وهو غير ملزم لي زمن موسى نفسه، فكيف يكون ملزماً لي اليوم بعد بعثة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! وهذا محال شرعاً لمناقضته لعالمية الرسالة المُحَمَّدية، ووحدة الأمة المُحَمَّدية، وكلا الأمرين ثبت بالأدلة اليقينية القاطعة، بل هو معلوم من الإسلام بالضرورة، عند العوام والخواص، والمسلمين والكفار على حد سواء، كما أسلفنا. فهذا برهان قطعي ضروري ثاني.

وحاول قوم أن يفلتوا من الإشكالية فقالوا: إنما يكون شرع من قبلنا شرعاً لنا إذا ذكر في القرآن أو السنّة. فنقول: هذا لا يغني عنكم شيئاً، لأن ذكره في الوحيين لا يخرج عن حالتين:

1. أن يكون يفهم منها أنه إنما هو خبر مجرّد فقط. والخبر ليس أمراً ولا نهياً.
2. أو أن يذكر بصيغة يفهم منها مخاطبتنا به، فهذا شرع جديد مستأنف مطابق للشريعة السابقة بحذافيره.

وهذا إنما أصبح شرعاً لنا لا بمجرد كونه كان شريعة سابقة، ولا بمجرد إخبار الوحيين عن ذلك بأنه كان كذلك، ولكن لمجيء النص بتشريعه، **أي لأننا خوطبنا به**. فهو إذاً شريعة جديدة جاء الأمر بها الآن، وهي مطابقة لشريعة سابقة ذهبت ونسخت وانتهى أمرها.

فلا يجوز أن يقال أن شرع من قبلنا شرع لنا أو صار شرعاً لنا، ولكن يقال: هذه شريعة جديدة مستأنفة لنا مطابقة لشريعة سابقة، وهذا ممكن عقلاً وشرعاً، ولا غبار عليه.

* قال الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم الأندلسي في «**المُحلى**»: [مسألة: (**ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا**)، قال عز وجل: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، حدثنا أحمد بن مُحَمَّد بن الجسور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا مُحَمَّد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد الفقير أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم

يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة. فإذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم إلا إلى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم لم تلزم إلا من بعثوا إليه فقط، وإذا لم يبعثوا إلينا فلم يخاطبونا قط بشيء ولا أمرونا ولا نهونا ولو أمرونا ونهونا وخاطبونا لما كان لنبينا، صلى الله عليه وسلم، فضيلة عليهم في هذا الباب. ومن قال بهذا فقد كذّب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها، فإذًا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء، فقد صح يقينا أن شرائعهم لا تُلزمنا أصلا وبالله تعالى التوفيق]، **انتهى كلام أبي مُحَمَّد**.

فنقول: بخٍ بخ: هنيئاً لك أبا مُحَمَّد هذا الفهم العميق، والفكر الموفق، الذي هو، بحمد الله، عين قولنا، الذي نقرره كالتالي:

قاعدة هامة: نُسِخَت الشرائع السابقة كلها جميعاً ببعثة سيدنا خاتم النبيين مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، نسخاً نهائياً فورياً كاملاً مطلقاً، لذلك: لا يجوز تطبيقها، ولا يحل اتباعها أصلاً.

فكل ما جاء به من الأحكام بعد نزول: ﴿إقرأ﴾ فما هو إلا شرع جديد مستأنف، حتى ولو تشابه أو تطابق مع شريعة سابقة، فحقيقته أنه، لا محالة، جديد مستأنف. ولا يجوز مطلقاً أن يقال أنه «**إقرار**» للشرع السابق، لأن ما نسخ، ضرورة، قد بطل وذهب وانتهى، وأصبح معدوماً لا وجود له، ولو لطرفة عين، فعودته بعد ذلك إنشاء لشرع جديد، وليس إقراراً لشرع سابق موجود ما زال سارياً.

والذّكر الحكيم، قرآناً وسنّة، مملوء، بحمد الله، بالشواهد على قولنا هذا، فكلام الله ورسوله لا يتناقض أو يتعارض: ﴿**أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ؟! وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِّ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً**﴾، (النّساء، 4: 82). فمن تلك الشواهد:

* قوله، تعالى ذكره، وعز سلطانه: ﴿**أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُّ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللهُّ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهَّ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾، (المائدة، 5: 48).

المهيمن، وهو من أسماء الله الحسنى، ذكرت في تفسيره معاني الشهيد والمؤتمن، والأمين، والرقيب الحافظ، ولكنه على التحقيق في المقام الأول: **المسيطر المتحكم، ذي السلطان القاهر، والأمر النافذ**، ثم في المقام الثاني: **القائم بالأمر، المتولي لشؤون الحكم، ورعاية الشؤون**. وقد حاول الإمام الحافظ ابن حجر تلخيص الأقوال وتحريرها في «**فتح الباري**»، حيث قال: [قوله المهيمن، القرآن أمين على كل كتاب قبله. أورد بن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس في قوله تعالى: ومهيمنا عليه،

قال: القرآن أمين على كل كتاب كان قبله، وروى عبد بن حميد من طريق أربدة التميمي عن بن عباس في قوله تعالى: ومهيمنا عليه، قال: مؤتمنا عليه، وقال بن قتيبة وتبعه جماعة: مهيمنا مفيعل من أيمن، قلبت همزته هاء وقد أنكر ذلك ثعلب فبالغ حتى نسب قائله إلى الكفر لأن المهيمن من الأسماء الحسنى وأسماء الله تعالى لا تصغّر. والحق أنه أصل بنفسه ليس مبدلا من شيء، وأصل الهيمنة الحفظ والارتقاب، تقول هيمن فلان على فلان إذا صار رقيبا عليه فهو مهيمن، قال أبو عبيدة: لم يجيء في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ: مبيطر ومسيطر ومهيمن ومبيقر].

وقال الحافظ في موضع آخر من «**فتح الباري**»: [قال البيهقي: (هذا شرح قول أهل التفسير في المهيمن انه الأمين، ثم ساق من طريق التيمي عن بن عباس في قوله: مهيمنا عليه، قال: مؤتمنا، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس: المهيمن الأمين، ومن طريق مجاهد قال: المهيمن الشاهد، وقيل: المهيمن الرقيب على الشيء والحافظ له، وقيل: الهيمنة القيام على الشيء، قال الشاعر:

الا ان خير الناس بعد نبيه * مهيمنه التاليه في العرف والنكر**

يريد القائم على الناس بعده بالرعاية لهم) انتهى. ويصح ان يريد الأمين عليهم فيوافق ما تقدم].

قلت: قد أصاب البيهقي ها هنا في تفسيره للفظة «**المهيمن**» بـ«**القائم على الناس بالرعاية لهم**»، فلا يستفاد من بيت الشعر المذكور إلا هذا، وقد تُفهم بمعنى الحاكم المسيطر، أما الشهيد فلا، وأما المؤتمن فنعم، ولكن ليس من اللفظ نفسه، وإنما من مستلزمات معانيه شرعاً وعقلاً أن الحاكم القائم بالشؤون مؤتمن عليها، أو هكذا ينبغي أن يكون، وإلا كان خائناً مجرماً.

ويشبه هذا ما جاء في «**لسان العرب**»: [وفي حديث عكرمة: (كان علي، عليه السلام، أعلم بالمهيمنات)، أي القضايا من الهيمنة، وهي القيام على الشيء، جعل الفعل لها هو لأربابها القوامين بالأمور].

أما الإمام الطبري فقد طوَّل جداً في هذا ولم يأت، خلافاً لعوائده الجميلة، بجديد في تفسيره.

ولكن الإمام ابن كثير كان أسعد حظاً في تفسيره لهذه اللفظة إذ قال: [قوله تعالى: ﴿ومهيمناً عليه﴾، قال سفيان الثوري وغيره، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس: أي مؤتمناً عليه. وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: المهيمن الأمين، قال: القرآن أمين على كل كتاب قبله. ورواه عن عكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد ومُحَمَّد بن كعب وعطية والحسن وقتادة وعطاء الخراساني والسدي وابن زيد نحو ذلك، وقال ابن جرير: القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه منها فهو باطل، وعن الوالبي عن ابن عباس «**ومهيمناً**» أي شهيداً، وكذا قال مجاهد وقتادة والسدي. وقال العوفي عن ابن عباس: «**ومهيمنا**» أي **حاكماً** على ما قبله من الكتب، وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيمن يتضمن هذا كله، فهو: **أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله**، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها أشملها وأعظمها وأكملها حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، فلهذا جعله شاهداً وأميناً وحاكماً عليها كلها، وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾]، انتهى كلام ابن كثير، وهو كلام جيد موفق.

ولكن الأكثرية من المفسرين، للأسف الشديد، على تقليد ابن عباس في تفسيره للفظة «**المهيمن**» بـ«**الشهيد**»، ثم «**المؤتمن**» أو «**الأمين**»، التي لا تنسجم مع السياق إلا قليلاً، بخلاف الحاكم أو القائم ونحوها. وهذا هو عيب التقليد، والتكاسل عن الاجتهاد والتفكير المستقل.

وقد وجدنا في تاريخ الطبري في قصة مقتل أبي شريح الخزاعي ومعاقبة قتلته أبيات من الشعر ممتعة، تصلح كشواهد لغوية، [تاريخ الرسل والملوك (2/439)]: [...، فكتب فيهم إلى عثمان فكتب إليه في قتلهم فقتلهم على باب القصر في الرحبة، وقال في ذلك عمرو بن عاصم التميمي:

لا تأكلوا أبدا جيرانكم سرفا أهل الزعارة في ملك ابن عفان

وقال أيضا:

إن ابن عفان الذي جربتمو فطم اللصوص بمحكم الفرقان

ما زال يعمل بالكتاب مهيمنا في كل عنق منهم وبنان]

ويظهر من الأبيات معنى التحكم، بل البطش والسيطرة في لفظة: (**مهيمن**). كما جاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**» أثناء ترجمة الفارعة بنت أبي الصلت رضي الله عنها، أخت أمية بن أبي الصلت الشاعر المشهور، هذه الأبيات من قصيدة له:

لك الحمد والنعماء والفضل ربنا ** ولا شيء أعلى منك جَدا وأمجد**

مليك على عرش السماء مهيمن ** لعزته تعنو الوجوه وتسجد**

قلت: لا معنى لـ«**مهيمن**» هاهنا إلا **المتحكم المسيطر، ذي السلطان القاهر، والتصرف النافذ.**

وهذا هو الذي شاع على ألِسنة الناس خاصة وعامة في القرون الأخيرة، فإذا قيل «**الهيمنة الأجنبية**» فهم منها كل سامع معنى «**الغلبة والتسلط أو الاستعمار الأجنبي**» لا غير، وهو الصواب والحمد لله.

وهذا هو الذي ندين الله به: أن «المهيمن» هو المسيطر المتحكم القاهر، ذي السلطان النافذ، لا غير.

ولا يكون القرآن «**مهيمناً**» أي حاكما ومتسلطاً ومتغلباً ومسيطراً على الكتب السابقة، إلا إذا كان ناسخاً لها، لا يتصور، عقلاً أو شرعاً، في أوامر الله ونواهيه غير ذلك، لأنها كلها مرتبة واحدة، ذات حرمة وقدسية واحدة، فإذا هيمن أحدها وتحكم في آخر، فهو ناسخ وذاك منسوخ بالضرورة، ومحال أن يكون الحال غير هذا، ولا يتصور في العقل إلا هذا، فهذا برهان ثالث على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (**شرع من قبلنا شرع لنا**) مقولة باطلة، بل **إفك عظيم**، أي هو على التحقيق: **من مقولات الكفر**، لا يحل التفوه به مطلقاً بعد هذا البيان.

* ومن الأدلة على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق لمقولة: (**شرع من قبلنا شرع لنا**) قوله، جل جلاله، وتقدَّست أسماؤه: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ**

الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾، (الجاثـية؛ 45: 18)، فهو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على شريعة خاصة مستقلة، تختلف عن الشرائع السابقة، أوحيت إليه من أول أمره في مكة، لأن سورة الجاثـية مكية إجماعاً، لذلك ما سأل أهل الكتاب عن شيء من الهدى أو الأحكام قط، بل نهى عن ذلك أشد النهي، كما سيأتي قريباً. ولعل بعض الناس، وبخاصة اليهود، تسخّطوا من ذلك، فأعلمهم الله، بعد ذلك في المدينة، أن سنته المطّردة الثابتة هي: جعل كل أمة على شريعة، وكل شريعة هي، في وقت شرعها وللقوم الذين شرعت لهم، شريعة الله، والعمل بها طاعة لله. فالمهم هو المسارعة إلى الأعمال الصالحة، والمسابقة إلى الخيرات، فإذا نسخت كانت الشريعة الجديدة هي شريعة الله، تجب طاعتها، ولا تحل مخالفتها، كما نبَّه جل جلاله، وسما مقامه، إذ قال: **﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُّ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ: لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً، وَلَوْ شَاءَ اللهُّ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِّ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾**، (المائدة؛ 5: 48)، وسورة المائدة من أواخر ما نزل في المدينة إجماعاً.

* ومن الأدلة على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق للمقولة الكاذبة الباطلة: (**شرع من قبلنا شرع لنا**)، قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم**»، كما سنشبعه نقاشاً في الفصل المقبل. وموسى نبي ورسول معصوم، لا يحل له مخالفة أمر الله. فمن المحال الممتنع أن لا يسعه إلا متابعة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بمعصية الله الذي أوحى إليه بشريعة معلومة مستقلة، فوجب ضرورة أن تكون شريعته منسوخة عن آخرها، بحيث لو بعث حياً لم يجز له إلا اتباع مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإلا كان عاصياً آثماً، حاشاه. فهذا كذلك برهان رابع على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (**شرع من قبلنا شرع لنا**) مقولة باطلة لا يحل التفوه بها.

وقد استشكل بعضهم كيف يكون اتباع موسى، وهو نبي مرسل، طاعته طاعة لله، ضلالاً؟! والحق أنه ليس ثمة إشكالية، لأن قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم**» تقدير امتناع لامتناع، فلو حصل المحال الممتنع، وتحققت عودة موسى لدار التكليف حياً، لما عاد إلا فرداً من أفراد الأمة الْمُحَمَّدية، ملزما باتباع مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

وقد حاول الإمام أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين، علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، (المتوفى: 1044هـ) حلًّا آخر للإشكالية المزعومة، لا نحسبه حلاًّ موفقاً، فقال في السيرة الحلبية – إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون– (330/1): [فاعلم أنه، صلى الله عليه وسلم، مرسل لجميع الأنبياء وأممهم على تقدير وجوده في زمنهم، لأن الله تعالى أخذ عليهم وعلى أممهم الميثاق على الإيمان به ونصرته مع بقائهم على نبوتهم ورسالتهم إلى أممهم، فنبوته ورسالته أعم وأشمل، وتكون شريعته في تلك الأوقات بالنسبة إلى

أولئك الأمم ما جاءت به أنبياؤهم، لأن الأحكام والشرائع تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات، قاله السبكي، أي فجميع الأنبياء وأممهم من جملة أمته، صلى الله عليه وسلم، فقد قال، صلى الله عليه وسلم، لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «والذي نفسي بيده لو أن موسى عليه الصلاة والسلام كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني»].

❊ ومن القرائن القوية على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق للمقولة الكاذبة: (**شرع من قبلنا شرع لنا**)، إمامته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للأنبياء يوم أسريَ به إلى بيت الله المقدس، حيث بعث له الأنبياء السابقين، فتدافعوا من يتقدم، ثم قدموه أو قدمه جبريل أمامهم، فأمَّهم في الصلاة. يترتب على ذلك ضرورة أن صلواتهم قد نسخت، لأنهم صلوا بصلاته، والصلاة عمود الدين، فغيرها نسخ من باب أولى. فهذا برهان خامس على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (**شرع من قبلنا شرع لنا**) مقولة باطلة لا يحل التفوه بها بعد هذا البيان أبداً.

ـــ وقد ثبتت قصة إمامته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للأنبياء بما جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص156/ح172)، حيث قال الإمام مسلم: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا حجين بن المثنى حدثنا عبد العزيز وهو بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها، فكربت كربة ما كربت مثله قط»، قال: «فرفعه الله لي أنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلا أنبأتهم به، وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي فإذا رجل ضَرْب جعد كأنه من رجال شنوءة، وإذا عيسى بن مريم عليه السلام قائم يصلي أقرب الناس به شبها عروة بن مسعود الثقفي، وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم يعني نفسه، **فحانت الصلاة فأممتهم**، فلما فرغت من الصلاة قال قائل: (يا مُحَمَّد هذا مالك صاحب النار فسلم عليه!)، فالتفت إليه فبدأني بالسلام]؛ وهو في «**السنن الكبرى**» للإمام النسائي: [أخبرنا مُحَمَّد بن رافع قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بعينه إلى منتهاه سنداً ومتناً]

❊ وفي «**سنن النسائي**»، (ج1/ص221/ح450)، من حديث طويل: [أخبرنا عمرو بن هشام قال: حدثنا مخلد عن سعيد بن عبد العزيز قال: حدثنا يزيد بن أبي مالك قال: حدثنا أنس بن مالك أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل، خطوها عند منتهى طرفها، فركبت ومعي جبريل عليه السلام فسرت»] إلى أن قال: [«ثم دخلت بيت المقدس فجمع لي الأنبياء عليهم السلام **فقدمني جبريل حتى أممتهم**، ثم صعد بي إلى السماء الدنيا،...الحديث»]؛ وهو بنحوه في الطبراني في معجمه الكبير (ج10/ص70/ح9976)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص196/ح341)؛ وأخرج نحوه أبو يعلى في مسنده (ج8/ص451/ح5036)؛ والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد) (ج1/ص167/ح22)؛ وغيرهم.

* وأخرج الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص165/ح3879) حديثاً طويلاً: [حدثنا علي بن سعيد الرازي قال: حدثنا الحسين بن عيسى بن ميسرة الرازي قال: حدثنا هارون بن المغيرة قال: حدثنا عنبسة بن سعيد عن ابن ابي ليلى عن اخيه عيسى عن ابيه عبد الرحمن بن ابي ليلى أن جبريل أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، بالبراق فحمله بين يديه وجعل يسير به]؛ فساق الحديث حتى قال: [حتى أتينا بيت المقدس فإذا هو بنفر جلوس فقالوا حين أبصروه مرحبا بمُحَمَّد النبي الأمي وإذا في النفر الجلوس شيخ فقال محمد، صلى الله عليه وسلم: من هذا؟ قال: أبوك ابراهيم، ثم سأله فقال: من هذا؟ قال: موسى، ثم سأله من هذا قال: هذا عيسى ابن مريم، **ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدّموا مُحَمَّدا، صلى الله عليه وسلم**،...إلخ]؛ قلت: ابن ابي ليلى، وهو محمد بن عبد الرحمن ين أبي ليلى، سيء الحفظ جداً، وهو مع هذا مرسل. قال الهيثمي في الزوائد: (رواه الطبراني في الأوسط هكذا مرسلاً، وقال: لا يروى عن ابن أبي ليلى إلا بهذا الإسناد، مع الإرسال فيه مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف). ولكن جاء في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» ذكر لرواية أخرى: [وفي حديث أبي امامة عند الطبراني في الأوسط: ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدّموا مُحَمَّداً]؛ والظاهر أن هذا وهم من الحافظ، رحمه الله.

ولكن جاء في الدر المنثور(6/200): [وأخرج الطبراني في الأوسط وابن مردويه من طريق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه عبد الرحمن، عن **أبيه أبي ليلى**: أن جبريل عليه السلام،... إلخ]، فلعل ابن مردويه أخرجه موصولاً، والله أعلم وأحكم.

❄ **فصل: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم»**

* قال، عليه وعلى آله الصلاة والتبريكات والسلام: «**لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم**»، كما ثبت عن عبد الله بن ثابت وغيره: جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة بالعربية، لنزداد به علما الى علمنا، أحب أن أعرضها عليك)، فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وغضب حتى احمرت عيناه، قال: فقلت لعمر: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، وقال أبو بكر: (ثكلتك الثواكل! ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم،؟!)، وقالت الأنصار: (يا معشر الأنصار السلاح السلاح، غضب نبيكم، صلى الله عليه وسلم)، فجاءوا حتى أحدقوا بمنبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر: (رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا وبمُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، [رسولاً] نبيا)، قال: فسري عنه، ثم قال: «**أمتهوّكون فيها يا بن الخطاب، والذي نفسي بيده، إني أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصارا، ولقد جئتكم بها بيضاء نقية، فلا تهوَّكوا، ولا يغرنكم المتهوّكون! لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، فإنكم إما أن تُصدقوا بباطل، أو تُكذبوا بحق، والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم عن سواء السبيل ضلالاً بعيداً، والذي نفسي بيده لو أن موسى، صلى الله**

عليه وسلم، كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني، إني حظكم من النبيين، وأنتم حظي من الأمم»، ثم نزل عن المنبر]. وقد أثبتنا صحة هذا الحديث بطوله في الملحق.

وقد ثبتت لفظة: «**لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء**» من طرق أخرى بمفردها، عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، كما هو مبرهن عليه في الملحق أيضاً.

وقد جاءت لفظة: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**» من طرق أخرى بمفردها، عن العديد من الصحابة، فمن ذلك ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه.

❋ كما هي في «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص151/ح6257): [أخبرنا بن قتيبة قال: حدثنا حرملة قال: حدثنا بن وهب قال: أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبا نملة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جاء رجل من اليهود فقال: هل تكلم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الله أعلم**»، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تتكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقا لم تكذّبوهم، وإن كان باطلا لم تصدّقوهم**»، وقال: «**قاتل الله اليهود، لقد أوتوا علماً**»]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي. وقد أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص318/ح3644)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص136/ح17264)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج4/ص142/ح2121))؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج6/ص111/ح10160)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص350/ح874-ح879)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص10/ح2071)؛ وغيرهم.

ولعلها جاءت أيضاً عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

❋ في «**المستدرك على الصحيحين**»،(ج3/ص404/ح5538): [أخبرناه أبو الفضل الفقيه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي أخبرنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص حدثنا الحارث بن عبيدة حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنازة فقال رجل من اليهود: (يا مُحَمَّد تكلم هذه الجنازة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إذا حدثكم أهل الكتاب حديثا فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله**»]؛ ثم قال الحاكم: (هذا حديث يعرف بالحارث بن عبيدة الرهاوي عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس عن يزيد عن الزهري: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن مُحَمَّد بنيسابور، حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، حدثنا عمي، حدثنا رجل، (قد سماه أبو القاسم بن مبرور)، حدثنا زيد بن يونس، عن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبد الله بن عمر قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج ... وذكر الحديث). قلت: الحارث بن عبيدة الرهاوي ليس بالقوي؛ وفي الإسناد – على الأرجح ـ سقط:

ـ لأن الإسناد عند الطبراني في **مسند الشاميين** (ج3/ص48/ح1784) ينص: [حدثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي حدثنا عبد الجبار الخبائري حدثنا الحارث بن عبيدة **حدثنا بقية بن الوليد عن الزبيدي** عن الزهري عن سالم بن عمر عن عامر بن ربيعة، بنحوه].
ـ ولأن الإسناد في (**معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني**) (ج14/ص394/ح4591) ينص: [حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، حدثنا أحمد بن خالد بن عمرو السلفي، حدثنا أبي، حدثنا الحارث بن عبيدة، **حدثني الزبيدي**، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

أما لفظة: «**حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»، التي كثيراً ما أُسيء فهمها، فقد جاءت عن عدد من الصحابة بأصح الأسانيد، **منها ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص**، رضي الله عنه، كما:
❋ في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج2/ص214/ح7006): [حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثني حسان بن عطية قال: أقبل أبو كبشة السلولي ونحن في المسجد فقام إليه مكحول وابن أبي زكريا وأبو بحرية فقال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»]**. هذا في غاية الصحة، مسلسل بالثقات المصرحين بالتحديث، وهو كذلك عند أحمد من طرق أخرى صحيحة، وعند البخاري، والدارمي، وابن حبان، وفي مسند الشافعي، ومسند الحميدي، والطبراني الصغير، وشرح معاني الآثار، ومواضع متعددة من «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وغيرهم.

وما جاء عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، كما هو:
❋ في «**السنن الكبرى**»، (ج3/ص431/ح5848): [أنبأ الفضل بن العباس بن إبراهيم قال: حدثنا عفان قال: حدثنا همام قال: حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدّثوا عني ولا تكذبوا عليّ»]**. هذا صحيح جداً، وهو كذلك في مسند أحمد من عدة طرق صحاح.

وما جاء عن أبي هريرة، رضي الله عنه، كما:
❋ أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص322/ح3662) بإسناد جيد على شرط الإمام مسلم: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**)]؛ وأخرجه أيضاً الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص474/ح10134)، (ج2/ص502/ح10536)؛ والحميدي في مسنده (ج2/ص492/ح1165)؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص318/ح26485)؛ وغيرهم.

<u>وما جاء عن جابر بن عبد الله</u>، رضي الله عنه، كما هو:

* في «**مسند عبد بن حميد**»، (ج1/ص350/ح1156): [حدثني بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن الربيع بن سعد عن بن سابط عن جابر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**تحدثوا عن بني إسرائيل فإنه كانت فيهم الأعاجيب**»، ثم أنشأ يحدث قال: «خرجت طائفة منهم فأتوا مقبرة من مقابرهم فقالوا: لو صلينا ركعتين فدعونا الله عز وجل يخرج لنا بعض الأموات يخبرنا عن الموت، قال: ففعلوا، فبينا هم كذلك إذ طلع رجل رأسه من قبر بن عينيه أثر السجود فقال: يا هؤلاء ما أردتم إلي؟! فوالله لقد مت منذ مائة سنة فما سكنت عني حرارة الموت حتى كان الآن فادعوا الله أن يعيدني كما كنت»]؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص318/ح26486) باختصار بدون ذكر القصة؛ وهو بطوله في فوائد تمام (217/218/1) من غير طريق بن أبي شيبة؛ وكذلك في ذيل تاريخ بغداد (129/4) من غير الطريقين السابقين.

وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيح ما عدا الربيع بن سعد الجعفي، وهو ثقة مقل، جهله الأكثرون، ووثّقه كل من عرفه، ومنهم: يحيى بن معين [تاريخ ابن معين رواية الدوري (72/1)]؛ ويعقوب بن سفيان [المعرفة والتاريخ (274/3)]؛ وابن حبان؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ ومن المتأخرين: الهيثمي صراحة، وابن كثير ضمناً، وجهله الذهبي والحافظ؛ كما هو مفصل في الملحق!

ولإزالة سوء الفهم الذي كثيراً ما أحاط بهذه الأحاديث نبدأ باستعراض أقوال الأئمة السابقين حول الموضوع التي يمثلها أحسن تمثيل ما قاله الإمام الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني:

* حيث قال في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج الى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة وإلزامهم اليهود بالتصديق بمُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، بما يستخرجونه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه. وأما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه، فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممن لا يليق منه ذلك كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقراءة، وقد يغضب ممن يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذي سأل عن لقطة الإبل، وقد تقدم في كتاب العلم، الغضب في الموعظة ومضى في كتاب الأدب ما يجوز من الغضب]، **انتهى كلام الحافظ**. وقال في موضع آخر: [قوله وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه، صلى الله عليه وسلم، الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار. وقيل معنى قوله لا حرج، لا تضيق صدوركم بما تسمعونه عنهم من الأعاجيب، فإن ذلك وقع لهم كثيرا. وقيل لا حرج في أن

لا تحدّثوا عنهم لأن قوله أولا حدثوا صيغة أمر تقتضي الوجوب، فأشار إلى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله ولا حرج أي في ترك التحديث عنهم. وقيل المراد رفع الحرج عن حاكي ذلك لما في أخبارهم من الألفاظ الشنيعة نحو قولهم: اذهب أنت وربك فقاتلا، وقولهم: اجعل لنا إلها. وقيل المراد ببني إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه وهم أولاد يعقوب، والمراد حدّثوا عنهم بقصتهم مع أخيهم يوسف، وهذا أبعد الأوجه. وقال مالك: المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا. وقيل المعنى حدّثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح. وقيل المراد جواز التحدث عنهم بأي صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذّر الاتصال في التحدث عنهم، بخلاف الأحكام الإسلامية، فإن الأصل في التحدث بها الاتصال، ولا يتعذر ذلك لقرب العهد. وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى حدّثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوّزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدّقوهم ولا تكذّبوهم ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه]، انتهت القطعة الثانية من كلام الحافظ.

قلت: رحم الله الحافظ، لقد اختلط عليه، وعلى الكثير من العلماء غيره، حكم ثلاثة أقضية متباينة، فجعلها قضية واحدة، كما يظهر من الدراسة المدققة التالية:

<u>القضية الأولى:</u> سؤال أهل الكتاب، أو غيرهم من الكفار، عن شيء من «**الدين**» طلباً للعلم والهدى **(لاحظ قول عمر: لنزداد علماً إلى علمنا)** وهذا محرّم تحريماً قطعياً لا شك فيه بقرينة أنه، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، غضب غضباً شديداً حتى احمرت عيناه من فعل عمر، حتى صاح به عبد الله بن ثابت: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، وصاح به أبو بكر: (ثكلتك الثواكل ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم،؟!)، وتنادت الأنصار إلى السلاح، وهذا لا يكون إلا في العظائم. وقد علَّل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك بأمور عدة تختلف حسب مرتبتها في الأهمية، وهي:

<u>الاعتبار الأول:</u> أن ما في أيدي أهل الكتاب السابق من الكتب والروايات محرّف غُيرت ألفاظه، وأُدخل فيه ما ليس منه، قد اختلط فيه الحق والباطل، والصدق والكذب على وجه لا يمكن التمييز، من داخله، بين أجزائه على وجه متيقن أبداً، كما أنه ناقص لحذف أشياء منه عمداً أو لضياعها. فما هو بأيديهم مظلم ملوَّث، لا تقوم به حجة، ولا تبرأ به ذمة. أما ما أتى به مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فهو منير نقي، وهو شاف كاف (لاحظ قوله: **إني أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصارا، ولقد جئتكم بها بيضاء نقية**) قد تكفل الله بحفظه بحيث يبقى إلى يوم القيامة نقياً تقوم به الحجة وتبرأ به الذمة. فكيف يسوغ للعاقل طالب الحق أن يترك المنبع النقي الصافي ويتجه إلى المشوب الملوَّث؟! نعم: قد يعذر من لم يجد إلا الملوَّث إذا شرب منه مضطرًا، كحال المؤمنين بالكتب السابقة قبل بعثته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما بعد بعثته فلا.

<u>الاعتبار الثاني</u>: وهو أهم من سابقه وأخطر، أن أهل الكتاب السابق لما سبق ذكره من تحريف الكتب وضياعها، ولانتشار الفسق والنفاق في أحبارهم وكهنتهم ورهبانهم، الذين يحرفون الكلم الثابت الصحيح عن مواضعه، ويتأوّلون الكتاب على غير تأويله، ويجعلون الكتاب قراطيس يُبدون بعضها ويُخفون كثيراً، ويبقون الكتاب بلغات ميتة بائدة لا يحسنها جمهور الناس ليحتكروا تفسيره، ويتسلطوا على العامة بمعرفته، ولمداهنتهم للسلاطين، وأكلهم أموال الناس بالباطل، أنهم لذلك كله ضلال بعيدون عن الهدى، **<u>ومن كان ضالاً بنفسه لا ينتظر منه أن يهدي غيره، ولا يجوز أن يوثق بفتواه، ولا أن يعتدّ برأيه</u>**.

وعلم «**الدين**» إنما يؤخذ فقط عن أهل الهداية والاستقامة، لا عن أهل الغواية والضلالة (لاحظ قوله: **فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا**). وهذا يصح كذلك، ومن باب أولى، حتى على **<u>منافقة القراء من هذه الأمة المُحَمَّدية، لا سيما فقهاء السلاطين، أخزاهم الله، ولعنهم وأبادهم</u>**، بالرغم من حفظ الذّكر وسلامته من التحريف والضياع في ذاته، وبالرغم من حفظهم هم للكتب والمتون والشروح، كالحمار يحمل أسفاراً، لأنهم لم يرفعوا بها رأساً، فلا يجوز أيضاً سؤالهم، ولا طلب الهدي منهم وهم قد ضلوا.

<u>الاعتبار الثالث</u>: <u>وهو الاعتبار الأهم والأخطر</u>: أن الكتب السابقة حتى ولو قدرنا جدلاً، وتنزلاً في الاحتجاج، أنها كانت محفوظة حرفاً حرفاً، بل حركة حركة، وصوتا صوتا، كحفظ القرآن عند المسلمين، وحتى لو سلمنا جدلاً بأن حملتها من الكهنة والأحبار والرهبان ثقات مأمونون، لا يحرّفون الكلم عن مواضعه، ولا يكتمون شيئاً مما أنزل الله، ويبلّغون عن الله ولا يخشون أحداً إلا الله، أي أنهم بحق علماء، وليسوا فقط قراء، وأنهم بحق ورثة للأنبياء، لو فرضنا ذلك كله جدلاً لم تعد مصدر هداية: لأنها نسخت كلها من أولها إلى آخرها، كبيرها وصغيرها. بل لو أن موسى، وهو من أعظم رسل الله السابقين مكانة، وأكثرهم تشريعاً، بعث حياً اليوم للزمه اتباع النبي مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من غير قيد أو شرط.

ولما كان موسى، صلى الله عليه وسلم، رسولاً نبياً معصوماً لا يجوز له أن يخالف شيئا من أوامر الله نواهيه التي أوحاها إليه من قبل، لزم ضرورة أن يكون كل ما أوحي إليه منسوخا كله، دقه وجله فور بعثة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. ولو تبع الناس موسى، وتركو مُحَمَّداً لضلوا ضلالاً بعيداً، أي لكفروا، لأن الضلال البعيد لا يطلق إلا على الكفر.

فمن لحظة نزلت: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾، على الصحيح، أو على أبعد تقدير لحظة نزول قوله، تباركت أسماؤه: ﴿**قُلْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾، (لأعراف؛ 7: 158)، نسخت جميع الشرائع السابقة كلها جميعاً، وعاد الأمر أنف كيوم خوطب آدم وزوجه: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾، بل كحالهما قبل ذلك الخطاب. فلم يكن ثم صلاة ولا زكاة ولا صيام، وما ثمة تكليف حتى جاء ذلك الأمر الواحد اليتيم. لذلك كان الحق الذي لا ريب فيه أن

(**شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا**)، كما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سبق. نعم قال بخلاف ذلك بعض أهل العلم، وهو خطأ منكر فادح، وزلة جسيمة شنعاء من زلات العلماء، نسأل الله أن يغفرها لهم، ونعوذ بالله من شرها.

أما حمل الحافظ ابن حجر، رحمه الله، غضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الشديد على الكراهية فحسب فهو عجيب، **وهو من زلات العلماء الشنيعة**، أعاذنا الله من شرها. وأعجب منه القياس على تأنيب معاذ، رضي الله عنه، على إطالته الصلاة. وكان الأولى به، سامحه الله وعفا عنه، أن يحكم بحرمة تطويل الإمام لصلاة الفرض فوق طاقة المأمومين، وهو الحق إن شاء الله تعالى، بدلاً من تنكيس القضية، والذهاب إلى مقالته الساقطة العجيبة.

وأما غضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على من سأل عن ضوال الإبل فالأرجح، والله أعلم، أنه استشعر من السائل محاولة المراوغة لاستحلال أخذها أو ركوبها على الأقل، كما يظهر من تتبع ألفاظ الحديث، فاشتد غضبه لا من مجرد السؤال، ولكن من ما ظهر من مقاصد السائل ونيته الملتوية، وهي نية محرمة خبيثة، يستحق صاحبها الذم والتوبيخ، وأن يعنَّف ويغضب عليه.

القضية الثانية: وهو غير الأولى، ومباينة لها، تتعلق بالموقف من إخبار أهل الكتاب لنا بشيء من أمور «**الدين**»، كأخبار الغيب، وأحوال القيامة، وصفات الله وأسمائه، وذلك عندما يتطوعون هم بتقديم الخبر، غير مسبوق بسؤال منا، لأن سؤالهم عن ذلك غير جائز كما أسلفنا. ففي مثل هذه الأحوال يوجب العقل التوقف في كل مقولة لم يقم عليها أو على ضدها برهان، لأن الإثبات والنفي كلاهما أحكام تفتقر إلى البرهان. وحتى لو كانت تلك المقولات مستندة على كتبهم ورواياتهم، مستنبطة استنباطا صحيحاً من النصوص التي في أيديهم، فلا يجوز إلا التوقف في أمرها لأن نصوصهم غير ثابته، ولم يقم البرهان القاطع على حجيتها. هذا هو الموقف «**المعرفي**» العقلي السليم، والتعامل المنصف، من كل قضية لم تتم بعدُ البرهنة عليها: التوقف والامتناع عن النفي أو الإثبات. ثم جاء الشرع المطهّر فأوجب هذا الموقف «**المعرفي**» السليم على المؤمنين بالرسالة المُحَمَّدية، فأصبح هو كذلك الحكم الشرعي الملزم، لأن خلاف ذلك يفضي إلى التصديق بباطل، وهو أمر محرّم شنيع، أقل مراتبه التخريف والسفاهة، وربما وصل إلى درجة الكفر والضلالة، أو التكذيب بحق، وهو كسابقه في الشناعة.

وهذا الموقف هو كذلك الواجب على من عصى الله ورسوله وبدأهم بالسؤال، فالوقوع في المعصية أولاً بسؤالهم لا يبرر الوقوع في المعصية تالياً بتكذيبهم أو تصديقهم من غير برهان. نعم، هذا هو الواجب على كل حال تجاه تحديثهم لنا عن أي شأن من شؤون «**الدين**»، سواء كان هذا ابتداءً وتبرعاً منهم، أو رداً على سؤال منا.

القضية الثالثة: التحديث «**عنهم**»، أي رواية أخبارهم، وما حدث في تاريخهم الطويل من الفتن والحروب، والارتقاء والانحطاط، والنصر والهزيمة، وصلاح الحكام وفسادهم، وإحسان الأحبار

وانحرافهم، وكذلك الأعاجيب التي كانت فيهم، كل ذلك لأخذ العبرة والموعظة، ولفهم حركة التاريخ، وسنن الأمم والدول والمجتمعات، لا سيما وأن بني إسرائيل كانوا أمة رسالة ودعوة. ويدخل في ذلك، بل هو الأولى بالتقديم لأنه كالمدخل لما سبق: دراسة كتبهم ومروياتهم لغربلة المتناقض والمكذوب، واستجلاء الراجح والصحيح، لا سيما إذا دعم ذلك بدراسة آثارهم، وأطلال مدنهم، وما رواه مؤرخو الشعوب الأخرى عنهم، إلى غير ذلك من آليّات البحث التاريخي. ومن البديهي أنه لا يجوز، كما أسلفنا في القضايا السابقة، أخذ مروياتهم، أو مرويات غيرهم، موضع التسليم، بل لا بد من التوقف فيها أولاً، ثم فحصها وتمييزها ثانياً. فإن ثبت أو ترجّح شيء من ذلك جاز بعدئذ التحدث عنهم به، ولا حرج، لأخذ العبرة منه.

ولكن الفهم الخاطئ السقيم للأحاديث المذكورة أعلاه، حتى من قبل بعض الأكابر، كما يظهر مثلاً في كلام الإمام الحافظ الحجة ابن حجر، أدى إلى انتكاس القضايا في أذهان المسلمين. نعم، قلّ أن يوجد من المسلمين من سأل أهل الكتاب طالباً الهدى من عندهم، ولكن كثر من طلب الهدى من كتب الفلاسفة، وهم شرّ من أهل الكتاب، وأبعد عن الهدى والوحي، ظاناً أنها مباحث عقلية، مهملاً للكتاب والسنّة. والحق أنها أسوأ حالاً من كتب بني إسرائيل: فما هي إلا فرضيات خيالية، ومباحث خرافية، إلا أقل القليل.

وانتشر التصديق لمرويات أهل الكتابين وأخذها قضية مسلمة خاصة في كتب التفاسير، بل وجد من حاول تأويل النصوص القرآنية لتتوافق مع الخرافات العبرانية: **سبحان الله هذا بهتان عظيم!**

وفي المقابل قلَّت الأبحاث النقدية الموضوعية لكتبهم. نعم، قام الإمام الفحل أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، فيما نعلم، بأول دراسة موضوعية في تاريخ البشرية لكتب أهل الكتابين في «**الفصل بين الملل والنحل**»، ولكن لم يتبعه كثير من علماء المسلمين بل أهملوا الموضوع إهمالاً، إلا الإمام ابن تيمية في «**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**»، ولم يأت من غيرهما إلا أشياء يسيرة أخرى، لا تسمن ولا تغني من جوع، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وما ذكرناه آنفاً، مع كونه الحق بأدلته، ليس بدعاً من القول، فقد سبقنا إليه، في جوهره، الإمام الحبر البحر عبد الله بن عباس، رضوان الله وسلامه عليهما:

* فيما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2735/ح7084): [حدثنا علي بن عبد الله حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عكرمة عن بن عباس رضي الله عنهما قال: (كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عهدا بالله، تقرؤونه محضا لم يُشَبْ؟!)]

* وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2680/ح6929) بلفظ أتم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن بن عباس: [حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم أخبرنا بن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن بن عباس قال: (كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله أحدث (وفي

رواية: أحدث الأخبار بالله)؛ تقرؤونه محضا لم يُشَبْ؛ وقد حدّثكم أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا؛ ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟! لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل عليكم!)]؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع أخرى: (ج2/ص954/ح2539)، و(ج6/ص2736/ح7085)؛ والحاكم في مستدركه (ج2/ص289/ح3041)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج8/ص249/ح16904)، (ج10/ص163/ح20400)؛ وغيرهم.

❄ فصل: النهي عن كثرة السؤال

اشتد نهي الله ورسوله عن كثرة السؤال، والتردد على رسول الله بالمسائل والفرضيات، والتقعر والتعمق في الجدليات، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأعرابي الأحمق عن الحج: أهو في كل عام.

ولقد ثبت ذلك بالبرهان القاطع، والحجة اليقينية المُلزمة بذلك كما هي في الآيات والأحاديث التالية:

❊ قال الحق، جل جلاله، وتباركت أسماؤه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللهُ عَنْهَا وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾، (المائدة: 5: 101)، وإليك جماع قول أئمة التفسير:

❊ **فقد جاء في «تفسير الطبري»**: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللهُ عَنْهَا وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، ذكر أن هذه الآية أنزلت على رسول الله بسبب مسائل كان يسألها إياه أقوام امتحانا له أحيانا، واستهزاء أحيانا، فيقول له بعضهم: من أبي؟!، ويقول له بعضهم إذا ضلت ناقته: أين ناقتي؟! فقال لهم تعالى ذكره: لا تسألوا عن أشياء من ذلك (كمسألة عبد الله بن حذافة إياه من أبوه)، إن تبد لكم تسؤكم، يقول إن أبدينا لكم حقيقة ما تسألون عنه ساءكم إبداؤها وإظهارها، وبنحو الذي قلنا في ذلك تظاهرت الأخبار عن أصحاب رسول الله. ذكر الرواية بذلك]. ثم استعرض الطبري نحواً من عشر روايات أكثرها صحاح بذلك المعنى المذكور، وهي في الملحق مع كامل نص الإمام الطبري.

❊ واستأنف الإمام: [وقال آخرون: نزلت هذه الآية على رسول الله من أجل مسألة سائل سأله عن شيء في أمر الحج. ذكر من قال ذلك] وذكر كذلك نحواً من ثمانية طرق، أكثرها صحاح، وهي كذلك في الملحق مع كامل النص.

❊ ثم قال: [وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية من أجل أنهم سألوا رسول الله عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي. ذكر من قال ذلك] ثم ذكر روايتين، لا غير.

❊ ثم قال الإمام الطبري: [**وأولى الأقوال بالصواب في ذلك قول من قال: نزلت هذه الآية من أجل إكثار السائلين رسول الله المسائل، كمسألة ابن حذافة إياه من أبوه ومسألة سائله إذ قال: إن الله فرض عليكم الحج، أفي كل عام؟ وما أشبه ذلك من المسائل لتظاهر الأخبار بذلك عن**

الصحابة والتابعين وعامة أهل التأويل.

وأما القول الذي رواه مجاهد عن ابن عباس فقول **غير بعيد** من الصواب، ولكن الأخبار المتظاهرة عن الصحابة والتابعين بخلافه، وكرهنا القول به من أجل ذلك على أنه غير مستنكر أن تكون المسألة عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام كانت فيما سألوا النبي عنه من المسائل التي كره الله لهم السؤال عنها، كما كره الله لهم المسألة عن الحج أكل عام هو أم عاما واحدا، وكما كره لعبد الله بن حذافة مسألته عن أبيه، فنزلت الآية بالنهي عن المسائل لها فأخبر كل مخبر منهم ببعض ما نزلت الآية من أجله وأجل غيره. وهذا القول أولى الأقوال في ذلك عندي بالصحة، لأن مخارج الأخبار بجميع المعاني التي ذكرت صحاح، فتوجيهها إلى الصواب من وجودها أولى]،

وقد ذكرنا نص كلام الطبري بكامله في الملحق، وكذلك تفسير ما جاء بعده من آيات لعلاقته بالموضوع، فليراجع هناك.

* **وفي تفسير ابن كثير نحو ما قال الطبري مختصراً مع زيادات موفقة مفيدة:** [نهى الله تعالى المؤمنين في هذه الآية الكريمة عن كثرة سؤال النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الأشياء قبل كونها كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ﴾، أي وإن تسألوا عن تفصيلها بعد نزولها تُبين لكم، ولا تسألوا عن الشيء قبل كونه فلعله أن يحرم من أجل تلك المسألة، ولهذا جاء في الصحيح: «إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»، ولما سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الرجل يجد مع امرأته رجلا، فإن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على مثل ذلك، فكره رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسائل وعابها ثم أنزل الله حكم الملاعنة. ولهذا ثبت في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان ينهى عن قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال، وفي صحيح مسلم: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإن نهيتكم عن شيء فاجتنبوه. وهذا إنما قاله بعد ما أخبرهم أن الله كتب عليهم الحج فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت عنه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثلاثا ثم قال عليه السلام: لا، ولو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت لما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتم ... الحديث. ولهذا قال أنس بن مالك: **(نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء، فكان يعجبنا أن يأتي الرجل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع)**.

وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده: أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب قال: **(إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهيب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب)**.

وقال البزار: أخبرنا مُحَمَّد بن المثنى أخبرنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ما رأيت قوما خيرا من أصحاب مُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، ما سألوه إلا عن اثنتي عشرة مسألة كلها في القرآن: يسألونك عن الخمر والميسر، ويسألونك عن الشهر الحرام، ويسألونك عن اليتامى،

يعني هذا وأشباهه. وقوله تعالى: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل، أي بل تريدون أو هي على بابها في الاستفهام، وهو إنكاري، وهو يعم المؤمنين والكافرين، فإنه عليه الصلاة والسلام رسول الله إلى الجميع كما قال تعالى: يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم، قال محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو سعيد عن ابن عباس قال: قال رافع بن حريملة أو وهب بن زيد: يا مُحَمَّد، ائتنا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرؤه، وفجر لنا أنهارا نتبعك ونصدقك، فأنزل الله من قولهم: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل. وقال أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في قوله تعالى أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل قال: قال رجل يا رسول الله لو كانت كفارتنا ككفارات بني إسرائيل! فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: اللهم لا نبغيها- ثلاثا- ما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل، كانت بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم الخطيئة وجدها مكتوبة على بابه وكفارتها، فإن كفرها كانت له خزيا في الدنيا، وإن لم يكفرها كانت له خزيا في الآخرة، فما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل، قال: ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما، وقال: الصلوات الخمس من الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن، وقال: من همَّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه وإن عملها كتبت سيئة واحدة، ومن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة واحدة، وان عملها كتبت له عشر أمثالها، ولا يهلك على الله إلا هالك فأنزل الله: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل. وقال مجاهد: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل أن يريهم الله جهرة، قال: سألت قريش مُحَمَّدا، صلى الله عليه وسلم، ان يجعل لهم الصفا ذهبا، قال: نعم، وهو لكم كالمائدة لبني إسرائيل، فأبوا ورجعوا. وعن السدي وقتادة نحو هذا والله أعلم. والمراد أن الله ذم من سأل الرسول، صلى الله عليه وسلم، عن شيء على وجه التعنّت والاقتراح، كما سألت بنو إسرائيل موسى عليه السلام تعنتا وتكذيبا وعنادا، قال الله تعالى: ومن يتبدل الكفر بالإيمان، أي: ومن يشتر الكفر بالإيمان، فقد ضل سواء السبيل أي: فقد خرج عن الطريق المستقيم إلى الجهل والضلال، وهكذا حال الذين عدلوا عن تصديق الأنبياء واتباعهم والانقياد لهم إلى مخالفتهم وتكذيبهم والاقتراح عليهم بالأسئلة التي لا يحتاجون إليها على وجه التعنت والكفر، كما قال تعالى: ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها وبئس القرار، وقال أبو العالية: يتبدل الشدة بالرخاء،...، الآيات]، **انتهى كلام الإمام بن كثير، وقد أحسن فيه وأجاد.**

وأنت ترى مما سلف من أقوال الإمامين، وما أوردا من أدلة تحدث بمجموعها علماً قطعياً، لا محيص من الإقرار بصحته، على قولنا أن الآية، كما هو منطوقها، عامة في كل المسائل، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل متعنتاً: من هو أبي؟! أو: أين أبي في الجنة أو النار؟! وسؤال الأعرابي الجاهل عن الحج: أهو في كل عام؟!

ولاستكمال البرهان القاطع على ذلك، ولزيادة إيضاح المسألة بكافة أبعادها، نورد أهم الروايات

الصحيحة في هذا الموضوع مع أسانيدها، مبتدئين بحديث أبي هريرة، رضي الله عنه:
* ففي «**صحيح مسلم**»، (ج4/ص1830/ح1337): [حدثني حرملة بن يحيى التجيبي أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب قالا: كان أبو هريرة يحدث أنه سمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»]. وهو في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمسانيد بأصح الأسانيد كما هو مفصل في الملحق.

* وفي «**الجامع الصحيح المختصر**» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6858): [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»]. هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «السلسلة الذهبية» من أسانيد أبي هريرة، كما يقال، وإن كنا نعتقد أن بن شهاب الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أصح وأقوى!
ـ وهو في «**صحيح مسلم**»، (ج2/ص975/ح1337)، مع قصة: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا!)؛ فقال رجل: (أكل عام يا رسول الله؟!) فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم) ثم قال: (**ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه**)]
ـــ وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج5/ص465/ح2106)، زيادة مفيدة جيدة بإسناد قوي تقوم به الحجة، وتعليق جيد من الإمام أبي حاتم بن حبان البستي: [أخبرنا عمر بن مُحَمَّد الهمداني قال: حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال: حدثني أبي عن جدي عن مُحَمَّد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به. قال بن عجلان: حدثني زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وزاد فيه: «**وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه**»]؛ ثم قال أبو حاتم، رضي الله تعالى عنه: (في هذا الخبر بيان واضح: أن النواهي عن المصطفى، صلى الله عليه وسلم، كلها على الحتم والإيجاب حتى تقوم الدلالة على ندبيتها، وأن أوامره، صلى الله عليه وسلم، بحسب الطاقة والوسع على الإيجاب حتى تقوم الدلالة على ندبيتها، قال الله جل وعلا: وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا، ثم نفى الإيمان عن من لم يحكّم رسوله فيما شجر بينهم من حيث لا يجدوا في أنفسهم مما قضى وحكم حرجا ويسلموا لله ولرسوله، صلى الله عليه وسلم، تسليما بترك الآراء المعكوسة، والمقايسات المنكوسة فقال: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده قوي على شرط مسلم).

ولم ينفرد أبو هريرة بهذا المعنى، بل قد جاء في هذا الموضوع، من زاوية أخرى، عن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، كما هو:

* في «**الجامع الصحيح المختصر**» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6859): [حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا سعيد حدثني عقيل عن بن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»]

ـــ هو وفي «**صحيح مسلم**»، (ج4/ص1831/ح2358)، بلفظ: «**إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألته**»؛ ثم قال مسلم: [حدثناه أبو بكر بن أبي شيبة وابن أبي عمر قالا: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري (ح) وحدثنا مُحَمَّد بن عباد حدثنا سفيان (قال: أحفظه كما أحفظ بسم الله الرحمن الرحيم) عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن أمر لم يحرم فحرم على الناس من أجل مسألته**»]

ويزيد حديث النواس بن سمعان، وهو صحيح كذلك، هذه القضية وضوحاً، حيث جاء:

* في «**صحيح مسلم**»، (ج4/ص1980/ح2553): [حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثنا عبد الله بن وهب حدثني معاوية يعنى بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن نواس بن سمعان قال: (**أقمت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالمدينة سنة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء،** قال: فسألته عن البر والإثم فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس»).

وهناك حديث أبي ثعلبة الخشني، وهو قوي صحيح، في نفس الموضوع:

* كما أخرجه الإمام ابن حزم في «**الإحكام في أصول الأحكام**» وحكم بصحته: [حدثنا أحمد بن قاسم حدثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء، من غير نسيان لها رحمة لكم، فلا تبحثوا عنها!**»]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19509) أيضاً من طريق حفص بن غياث موقوفاً.

ـ وهو في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج4/ص129/ح7114)، بلفظ: [حدثني علي بن عيسى حدثنا محمد بن عمرو الحرشي حدثنا القعنبي حدثنا علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي

ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إن الله حد حدودا فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**»]؛ وأخرجه كذلك مرفوعاً الدارقطني في سننه (ج4/ص183/ح42) من طريق إسحاق الأزرق عن داود؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص223/ح589)) من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن داود؛ فثبت رفعه بلا شبهة، كما رجح ذلك الإمام الدارقطني. أما ما زعمه الكثيرون من إرساله، وأن الإمام مكحول لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني، رضي الله عنه، فزعم باطل كما تجده محرراً في الملحق مع دراسة وافية لسيرة الإمام التابعي الكبير مكحول، رضي الله عنه، لا تجدها في غير هذا الموضع، بحمد الله وتوفيقه، لا أله ألا هو، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

وجاء نحو هذا عن أبي الدرداء، رضي الله عنه:

* كما هو عند الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص407/ح3419): [أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني حدثنا أحمد بن حازم الغفاري حدثنا أبو نعيم حدثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن أبي الدرداء رضي الله عنه رفع الحديث قال: (**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسيا**)، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾ (مريم؛ 19: 64)]، وعقَّب الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي؛ وأخرجه الدارقطني في سننه (ج2/ص137/ح12)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19508)؛ وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (ج3/ص209/ح2102)؛ وغيرهم؛ وقد نسبه الحافظ في «الفتح» إلي البزار والحاكم، بلفظ مختلف مع زيادات، فقال: [ما أخرجه البزار وقال: (**سنده صالح**)، **وصححه الحاكم**... إلخ]. قلت: هذا إسناد حسن جيد (بسبب عاصم بن رجاء بن حيوة)، ولكن الحديث حسن صحيح بالمتابعات والشواهد، كما هو مفصل في الملحق.

وجاء نحو هذا عن عمير بن قتادة الجندعي الليثي، رضي الله عنه، من طريق محتملة، لا بأس بها:

* كما هي في «**المستدرك على الصحيحين**»، (ج3/ص726/ح6628): [حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح حدثنا عمرو بن خالد الحراني حدثنا محمد بن سلمة الحراني عن بكر بن خنيس عن أبي بدر عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن جده قال: (كانت في نفسي مسألة قد احزنتني لم اسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عنها ولم اسمع أحدا يسأله عنها فكنت أتحيّنه، فدخلت ذات يوم وهو يتوضأ، فوافقته على حالين كنت أحب أن أوافقه عليهما: وجدته فارغاً، طيب النفس، فقلت: يا رسول الله ائذن لي فأسألك؛ قال: (نعم: سل عما بدا لك)؛ قلت: يا رسول الله: ما الإيمان؟!، قال: (السماحة والصبر)؛ قلت:

(وأي المؤمنين افضلهم إيماناً)، قال: (احسنهم خلقاً)؛ قلت: (فأي المسلمين أفضل إسلاماً)، قال: (من سلم المسلمون من يده ولسانه)؛ قلت: (أي الجهاد أفضل؟!)، فطأطأ رأسه فصمت طويلا حتى خفت أن اكون قد شققت عليه، وتمنيت أن لم أكن سألته، وقد سمعته بالأمس يقول: (**إن أعظم الناس في المسلمين جرما لمن سأل عن شيء لم يحرم عليهم فحرم من أجل مسألته**)؛ فقلت: (أعوذ بالله من غضب الله، وغضب رسوله)؛ فرفع رأسه فقال: (كيف قلت؟!)، قلت: (أي الجهاد أفضل؟!)، قال: (**كلمة عدل عند امام جائر**)]؛ بخٍ بخ لك يا عمير بن قتادة، أخا بني ليث، على هذه الأسئلة العظيمة الموفقة، وهنيئاً لك سماع البيان النبوي الشافي الكافي من الشفتين الشريفتين المعصومتين مباشرة، من غير واسطة.

وجاء نحو هذا من عن سلمان الفارسي، رضي الله عنه:

* كما أخرجه الترمذي في سننه (ج4/ص220/ح1726): [حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا سيف بن هارون البرجمي عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قال: سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن السمن والجبن والفراء فقال: (**الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه**)]؛ وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن المغيرة؛ وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه؛ وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله: وكأن الحديث الموقوف أصح؛ وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: (ما أراه محفوظا: روى سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان موقوفا)؛ قال البخاري: (وسيف بن هارون مقارب الحديث؛ وسيف بن مُحَمَّد عن عاصم ذاهب الحديث). وأخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص1117/ح3367)؛ والحاكم في مستدركه (ج4/ص129/ح7115)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج6/ص250/ح6124)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19507).

قلت: سيف بن هارون البرجمي ثقة عابد، أخطأ من ضعفه خطأً فاحشاً، وقد تابعه الإمام الحجة سفيان بن عينة على رفع الحديث؛ كما جاء الحديث من عدة طرق عن أبي عبد الله الجدلي عن سلمان مرفوعاً، فالحديث ثابت صحيح، بل شبهة؛ كما سنشبعه درساً في الملحق، إن شاء الله تعالى.

وجاء نحو هذا من كلام عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما:

* كما أخرجه الإمام الحاكم في مستدركه (ج4/ص128/ح7113): [أخبرني علي بن محمد بن دحيم الشيباني بالكوفة حدثنا أحمد بن حازم الغفاري حدثنا أبو نعيم حدثنا مُحَمَّد بن شريك المكي عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن بن عباس رضي الله عنهما قال: (كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذرا فبعث الله تعالى نبيه، صلى الله عليه وسلم، وأنزل كتابه وأحل حلاله، وحرم حرامه: **فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو**) وتلا هذه الآية: ﴿**قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾، (الأنعام؛ 6:

145)]؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص355/ح3800)؛ وعقَّب الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ قلت: هو كذلك، بل هو في غاية الصحة.

وجاء نحو هذا من كلام التابعي الكبير عبيد بن عمير:

* كما أخرجه الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج4/ص534/ح8767) بإسناد صحيح: [عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول: (**أحل الله حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو**)]

ــــ وهو في تفسير الطبري (ج11/ص114/ح12814) بإسناد صحيح: [حدثنا هناد قال، حدثنا ابن أبي زائدة قال، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء قال: كان عبيد بن عمير يقول: (إن الله تعالى أحلّ وحرَّم، فما أحلّ فاستحلُّوه، وما حرَّم فاجتنبوه، وترك من ذلك أشياء لم يحلها ولم يحرمها، فذلك عفو من الله عفاه. ثم يتلو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾]

ــــ وأيضاً في تفسير الطبري (ج11/ص114/ح54) بإسناد صحيح، في غاية الصحة: [حدثنا ابن المثنى قال: حدثنا الضحاك قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء، عن عبيد بن عمير أنه كان يقول: (إنّ الله حرّم وأحلَّ)؛ ثم ذكر نحوه]

وكان غضب خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، على من يسأل عن مثل هذه الأمور شديداً، كما جاء عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه:

* كما جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج2/ص820/ح1162): [حدثنا مُحَمَّد بن المثنى ومُحَمَّد بن بشار واللفظ لابن المثنى قالا حدثنا مُحَمَّد بن جعفر حدثنا شعبة عن غيلان بن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سئل عن صومه قال: **فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر، رضي الله تعالى عنه: (رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمُحَمَّد رسولا، وببيعتنا بيعة!)**، قال: فسُئِل عن صيام الدهر فقال: «لا صام ولا أفطر، (أو ما صام وما أفطر)»، قال: (فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم) قال: «ومن يطيق ذلك؟!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يومين)، قال: «ليت أن الله قوانا لذلك!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم)، قال: «ذاك صوم أخي داود عليه السلام»، قال: (وسئل عن صوم يوم الإثنين)، قال: «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت، (أو أنزل علي فيه)»، قال فقال: «صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلى رمضان: صوم الدهر»، قال: (وسئل عن صوم يوم عرفة)، فقال: «يكفّر السنة الماضية والباقية»، قال: (وسئل عن صوم يوم عاشوراء)، فقال: «يكفر السنة الماضية»]، وهو في **صحيح مسلم**» من عدة طرق (ج2/ص819 ــــ ص820/ح1162)، وهو أيضاً مختصراً ومطولاً في «**المجتبى من السنن**» للإمام النسائي، وفي «**السنن الكبرى**» له، وكذلك في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» من عدة طرق وفي «**صحيح ابن خزيمة**»، كما أنه في «**المستدرك على الصحيحين**»، وفي غيرها بأصح الأسانيد.

ـ وهو في «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج4/ص286/ح8182)، بمجموعة أسانيد من غير طريق شعبة: [أخبرنا أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا حماد بن زيد وهشام ومهدي قال حماد ومهدي عن غيلان بن جرير وقال هشام عن قتادة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه، أن أعرابيا سأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن صومه: **فغضب حتى عرف ذلك في وجهه، فقام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال: رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا وبك نبيا، أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، فلم يزل عمر رضي الله تعالى عنه يردد ذلك حتى سكن**، ثم ساق الحديث بطوله إلى منتهاه بنحو حديث الإمام مسلم]، وقال الإمام البيهقي: (رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وغيره عن حماد بن زيد ومن وجه آخر عن مهدي بن ميمون)؛ وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه (ج2/ص322/ح2425).

ـ وهو في «**صحيح ابن حبان**»، (ج8/ص402/ح3639)، مع تعقيب جيد موفق من الإمام أبي حاتم بن حبان: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا خلف بن هشام البزار حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة به بطوله إلى قوله: «**وددت انى طوقت ذاك**»]، وقال أبو حاتم: (لم يكن غضب النبي، صلى الله عليه وسلم، من أجل مسألة هذا السائل عن كيفية الصوم وإنما كان غضبه، صلى الله عليه وسلم، لأن السائل سأله قال: يا نبي الله كيف تصوم، قال فكره النبي، صلى الله عليه وسلم، استخباره عن كيفية صومه: **مخافة ان لو أخبره يعجز عن اتيان مثله، أو خشي، صلى الله عليه وسلم، على السائل وأمّته جميعا ان يفرض عليهم ذلك فيعجزوا عنه**)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

* وسبق في خلال كلام ابن كثير، الذي أوردناه آنفاً حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه، بإسناد جيد، حيث قال ابن كثير: [وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده: أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب قال: **(إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهيب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب)]**

* وقال الإمام أبو داود، (ج2/ص122/ح1646): [حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن بكر بن سوادة عن مسلم بن مخشي عن ابن الفراسي أن الفراسي قال لرسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أسألُ يا رسول الله؟!)، قال: «**لا، وإن كنت سائلا، لا بد، فاسأل الصالحين**»]، وأخرجه بعينه الإمام النسائي في سننه، (ج5/ص95/ح2587)، وايضاً بعينه في سننه الكبرى (ج2/ص50/ح2368)، إلا أنه قال: (أخبرنا قتيبة)، وكذلك الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، (ج4/ص334/ح18965)؛ إلا أنه قال: [حدثنا أبي حدثنا قتيبة بن سعيد، (قال أبو عبد الرحمن وكتب به إلي قتيبة بن سعيد: كتبت إليك بخطي، وختمت الكتاب بخاتمي، ونقشه الله ولي سعيد رحمه الله، وهو خاتم أبي) حدثنا ليث بن سعد به

بعينه]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج 1/ص336/ح1004) فقال: [حَدَّثَنَا مُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ مَخْشِيٍّ، عَنِ ابْنِ الْفِرَاسِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ الْفِرَاسِيَّ، أَتَى النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَسْأَلُ؟ قَالَ: «لَا، وَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ سَائِلًا، فَسَلِ الصَّالِحِينَ»]؛ وهو في «**تهذيب الكمال**» خلال ترجمة (مسلم بن مخشي المدلجي، أبو معاوية المصري) من طريق الطبراني.

ـ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص197/ح7667) من طريق أخرى: [وأخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأ علي بن إبراهيم بن معاوية النيسابوري حدثنا مُحَمَّد بن مسلم بن وارة حدثني مُحَمَّد بن موسى بن أعين قال: وجدت في كتاب أبي عن عمرو بن الحارث عن بكر عن مسلم بن مخشى أن الفراسي حدثه عن أبيه بنحوه].

* وقد لخّص الحافظ أكثر الروايات في هذا الخصوص تلخيصاً جيداً في «**فتح الباري**» فقال: [قوله باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلّف ما لا يعنيه وقوله تعالى: لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم، كأنه يريد ان يستدل بالآية على المدعي من الكراهة وهو مصير منه الى ترجيح بعض ما جاء في تفسيرها، وقد ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة وترجيح بن المنير أنه في كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن، وصنيع البخاري يقتضيه والأحاديث التي ساقها في الباب تؤيده، وقد اشتد إنكار جماعة من الفقهاء ذلك منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال: اعتقد قومٌ من الغافلين منع السؤال عن النوازل الى ان تقع تعلقا بهذه الآية، وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المسئلة في جوابه، ومسائل النوازل ليست كذلك. انتهى. وهو كما قال، لأن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي ويؤيده حديث سعد الذي صدر به المصنف الباب من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته، فان مثل ذلك قد أمن وقوعه، ويدخل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزار وقال: سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء رفعه: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن ينسى شيئا**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسيا﴾. وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها**»، وله شاهد من حديث سلمان أخرجه الترمذي وآخر من حديث بن عباس أخرجه أبو داود، وقد أخرج مسلم وأصله في البخاري كما تقدم في كتاب العلم من طريق ثابت عن أنس قال: (**كنا نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء وكان يعجبنا ان يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع**)، فذكر الحديث، ومضى في قصة اللعان من حديث بن عمر فكره رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسائل وعابها. ولمسلم عن النواس بن سمعان قال: أقمت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة الا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبي، صلى الله عليه وسلم، ومراده انه قدم وافدا، فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد الى

استمرار الإقامة، فيصير مهاجرا فيمتنع عليه السؤال. وفيه إشارة الى ان المخاطب بالنهي عن السؤال غير الأعراب وفودا كانوا أو غيرهم. وأخرج أحمد عن أبي امامة قال: لما نزلت يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء .. الآية، كنا قد اتقينا أن نسأله، صلى الله عليه وسلم، فأتينا أعرابيا فرشوناه بردا وقلنا سل النبي، صلى الله عليه وسلم. ولأبي يعلى عن البراء ان كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهيب، وان كنا لنتمنى الأعراب، أي قدومهم ليسألوا فيسمعوهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها].

فأحاديث الباب إذاً ثابتة ثبوتاً قطعياً لا يرقى إليه شك، توجب العلم القاطع، وإذا انضمت إلى الآية، بعموم لفظها، والروايات الواردة عن بن عباس وغيره، في تفسيرها، أصبح الموضوع وهو نهي الله ورسوله المغلظ عن كثرة السؤال بشتى أنواعه، والتردد والاختلاف على النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والإغراق في التفريع والجدليات، وكذلك السؤال عن أشياء معينة: على لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأحمق المتعنت عن أبيه: في الجنة هو أم في النار، وسؤال الأعرابي الجاهل عن الحج: أهو في كل عام، وغير ذلك.

لقد جاء كل ذلك على نحو قطعي، ثبوتاً ودلالة، يكفر منكره، ويخرج من الإسلام بجحده. وهو بذلك يصلح أن يكون أصلاً ترد إليه الفروع، وتستنبط منه الكليات في العقيدة وأصول الفقه وقواعد الأحكام، فلله الحمد والمنة على حفظه للذكر، قرآناً وسنة.

بقيت مسألة واحدة، وهي أننا لو تصفحنا أي كتاب من كتب الحديث المعتمدة، كالبخاري مثلاً، لوجدنا فيها العديد من الروايات الدالة على أن بعضهم سأل بعض الأسئلة، فهذا يعارض ما ذكرتم أعلاه من النهي عن السؤال؟!

فنقول: فكان ماذا؟! ومن زعم أن القوم كانوا معصومين، لا يقعون في مخالفات شرعية. وإذا تصفحت البخاري فستجد أيضاً العديد من الروايات المشتملة على معاقبة الزناة واللصوص، وجلد من قذف محصنة، وتوبيخ النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمن اغتاب أخاه أو لمن اغتابت أختها، وقد أوردنا أعلاه أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد غضب من بعض الأسئلة واستنكرها، وأن الآية الكريمة جادت في واقعة من تلك الوقائع، هذا **أولاً**.

وثانياً: أن أكثر تلك الأسئلة إنما جائت من الأعراب وأهل الآفاق، ومن أعضاء الوفود، وهؤلاء لهم رخصة شرعية واضحة بذلك، لأن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يسألهم، لا سيما عند قرب رحيلهم: «**هل بقيت لكم من حاجة**»، أو كلامً نحو هذا. ولا شك أن هذا يشمل السؤال عما قد يكون مجهولاً عندهم، أو غامضاً في أذهانهم. لاحظ قول بعض الصحابة: **(كنا نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء وكان يعجبنا ان يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع)!**

وثالثاً: أن النهي المغلَّظ إنما جاء عن السؤال عما لم يحرم، أي لم يأت فيه نص بعينه، فهو إذاً على الحل

الأصلي. والسؤال يدل على سوء ظن السائل بالله، وأنه ربما غفل عن شيء، أو نسي شيئاً، أو فاته شيء، أو أن نبيه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد كتم شيئاً أو أهمل شيئاً، وهذا كله محال وكفر صريح. وقد تؤدي هذه الوقاحة، وهذا الظن السيء، إلى مجيء حكم بالتحريم عقوبة لكافة الأمة. أما السؤال عن تفصيل حكم قد جاء، أو بيان دقيقة من دقائق حكم قد شرع، أو تفاصيل عبادة أو نسك سبق تشريعه فليس هو من هذا الباب أصلاً.

❄ فصل: الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً وأقوالاً، الإباحة

ولما كنا قد برهنا بالأدلة اليقينية القاطعة على أمور منها:

<u>(1)</u> أننا لسنا مخاطبين بشرائع الأنبياء السابقين أصلاً، فضلاً عن كونها نسخت من أولها إلى آخرها نسخاً فورياً نهائياً مطلقاً بمجرد مجيء الوحي إلى نبينا مُحَمَّد، رسول الله وخاتم النبيين.

<u>(2)</u> مع علمنا الضروري بأنه تلقَّى الوحي والتشريعات منجّمًا على مدار بضع وعشرين عاماً، فلم ينزّل عليه كتاب شامل أول الأمر جملة واحدة.

<u>(3)</u> النهي المغلّظ عن كثرة السؤال، بشتى أنواعه، والتردد والاختلاف على النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والإغراق في التفريع والجدليات.

<u>(4)</u> أن النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، وصحابته كانوا في العادة يتعاطون البيوع والمهن، ويتزوجون ويسافرون، ويتطببون ويمارسون كافة شؤون الحياة، على عوائد العرب، من غير تكلف سؤال، أو انتظار وحي.

فلا بد من الوصول إلى الحق في مسألة ما هو الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال: أهو الحرمة، أو الإباحة أم ماذا؟ وماذا كان الواجب على الناس أثناء تتابع نزول الوحي فيما لم يرد فيه نص آنذاك. فنقول، وبالله التوفيق:

<u>أولا:</u> قبل البعثة النبوية الشريفة، لا حكم قبل ورود الشرع، فليس حكم الأشياء والأفعال والأقوال هو الإباحة كما يتوهم البعض، لأن الإباحة حكم شرعي لا يعرف إلا بخطاب الشارع، فكيف يكون الحكم موجوداً قبل مجيء الخطاب المنشيء له؟! هذا خلط وتناقض مستحيل. والناس يفعلون ما يشاؤون وفق عقولهم، أو أهوائهم ومصالحهم حتى تأتيهم رسالة الله: هذه حالة **<u>عدم التشريع الإلاهي</u>**، وليست حالة **<u>تشريع إلاهي بالإباحة</u>**، وشتان بين الأمرين، وبُعد ما بينهما كما بعدت السماء عن الأرض، لا يخفى على عالم أو عاقل، ولكن أنَّى فهمُ ذلك للتافهين والسطحيين؟!

<u>ثانياً:</u> أثناء مجيء الوحي، فور بزوغ شمس الرسالة المُحَمَّدية، أصبح كل من بلغته الرسالة مكلفاً، لأنه إنما خلق للعبودية، أي للسمع والطاعة لأوامر الله ونواهيه، لأن العبودية لله هي: منتهى الذل والخضوع والطاعة والتسليم المبنية على المحبة والتعظيم، وليست هي ركوع وسجود، وقيام وقعود، وطواف وسعي. والسؤال ها هنا: هل يوجد هناك حكم عام يرجع إليه في كل شيء وفعل حتى يرد عليه نسخ أو تغيير، أم أن ذلك غير موجود؟!

وجواب ذلك يستنبط من الآية الكريمة والأحاديث المتواترة الشريفة، التي فصلنا ذكرها أعلاه، المشددة في النهي عن كثرة السؤال، وعن أنواع معينة من السؤال، فقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**ذروني ما تركتكم**»، لا يحتمل إلا معنىً واحد: افعلوا ما شئتم، وقولوا ما شئتم، واعتقدوا ما شئتم، وفكروا في ما شئتم، فهو حلال لكم، وانتفعوا بكافة الأشياء فهي خلقت حلالاً طاهرة لكم، تنتفعون بها بكل وجه ممكن، وكل فائدة متخيّلة، وأوفوا بعقودكم، والتزموا بعهودكم، وداوموا على أعرافكم، واستمروا على أنكحتكم ومواريثكم، حتى أكون أنا الذي أفصّل لكم الحرام (والمكروه) أو الواجب (والمستحب) أو أحكم بخلاف ذلك.

هذا هو المعنى ضرورة وإلا كان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مقراً لهم على فعل الحرام، وترك الواجبات، والتمادي في العقود والشروط الفاسدات، فلم يعد مبلغاً عن الله، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، هذه صفة المتنبئ الكاذب، وليس النبي الصادق. حاشا لأبي القاسم، رسول الله، وخاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام والتبريكات من الله، حاشاه ثم حاشاه!

هذا ما تقتضيه ضرورة العقل والشرع، مع كونه جاء مصرحاً به نصاً في مثل:

(1) حديث أبي الدرداء رفعه: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن ينسى شيئا**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسيا﴾. وحديث أبي ثعلبة الخشني، الذي جاء فيه: «... **وسكت عن أشياء من غير نسيان لها رحمة لكم فلا تبحثوا عنها!**». و«**العافية**» ها هنا هي عافية بعد ورود الشرع، وهذه هي الإباحة والحل المطلق بالضرورة، بخلاف «**العافية**» قبل ورود الشرع فهي «**فراغ تشريعي**»، لا يترتب عليه حساب أو عقاب، لأن الحساب والعقاب لا يكون إلا بعد بلوغ الشرائع، وقيام الحجة.

(2) قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»، يعني ضرورة أن ذلك الشيء الذي اعتدى المعتدي الأثيم بالسؤال عنه كان ضروة حلالاً قبل السؤال الغبي الآثم الذي تسبب في التحريم، وهذا يقتضي ضرورة أن كل ما لم يأت من الله ورسوله عنه نص بتحريم (أو بإيجاب) فهو ضرورة على الحل والإباحة المطلقة، ومحال أن يكون الأمر غير ذلك.

فليس إذاً ثمة فراغ تشريعي منذ نزول قوله تعالى: ﴿إقرأ﴾، وحتى نزول الشرائع الجديدة المفصلة. فكأن الله قال للناس حينئذ: افعلوا ما شيءتم قد عفوت لكم عن كل شيء، وأذنت لكم في كل فعل، حتى أفصل لكم الحرام والواجب، وأبين المستحب من المكروه، وحتى ذلك الحين فكل شيء حلال وعفو، لطفاً ورحمة بكم، لا عن غفلة أو نسيان من ربكم؛ فلا تختلفوا إلى نبيكم، وتكثروا السؤال والتعنّت على ربكم، فتذوقوا وبال أمركم. أو بلفظ آخر: **ما أنتم عليه فهو حلال، حتى إشعار آخر. وما أنتم عليه من العقود والأنكحة والالتزامات والعادات والتقاليد صحيح ملزم نافذ حتى إشعار آخر.**

(3) ما نقل بالتواتر، وعلم بالضرورة من التاريخ والسير، أن النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، وصحابته كانوا في العادة يتعاطون البيوع، والمهن، ويتزوجون، ويسافرون، ويتطببون، ويمارسون كافة

شؤون الحياة، على عوائد العرب، من غير تكلف سؤال، أو انتظار وحي، إلا في الشاذ النادر. فهذا يقتضي أنهم كانوا يعتقدون أن الأصل في الأشياء والأفعال الإباحة، وأن الإباحة هي الحكم الأصلي العام.

نعم: هنا قد يستنكر مستنكر: فيستمر صاحب بيت الدعارة، مثلاً، في تشغيله وجني الأموال من مهور البغايا، حتى يأتي الوحي بنص صريح في تحريمه؟!

قلنا: فكان ماذا؟! مال حلال حتى يأتي تحريمه من صاحب السيادة، تقدّست ذاته وتباركت أسماؤه، فيصبح حينئذ حراماً، وليس قبل ذلك.

ولعلهم يقولون: أين العقول السليمة والفطر المستقيمة؟! فنقول: دعونا من عقولكم المختلة التي تسمّونها «**سليمة**»، وفطركم الممسوخة التي تسمُّنها «**مستقيمة**»؛ خالق العقول والفطر أعرف بها، فدعوه لها، فإذا شاء أخذها في الاعتبار إذا شرّع، تلطفاً ورحمة، وإن شاء أهمل ذلك، تعبداً وابتلاءً.

الأولى بكم، يا قوم، أن تقبلوا على ما خلقتم له: **أن تعبدوا الله مخلصين له الدين، منيبين إليه، لا أن تعقِّبوا على ربكم، أو تقدّموا بين يدي رسولكم!!**

وعلى كل حال فقد قال جمهور العلماء: إن الأصل في الأشياء هو الحل، لأن الله امتن على الناس فقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، وغيرها من الآيات كثير طيب، ولا تكون هذه منّة بحق إلا إذا كانت الأشياء والمنافع كلها مباحة، إلا ما جاء نص بتحريمه، وكل الأشياء طاهرة، إلا ما جاء النص بنجاستها.

قلنا: هذا برهان ضروري وحُجة قاطعة نزيده تفصيلاً فنقول: كل ما خلق في الكون من الأشياء، الأعيان بذاتها وكذلك منافعها، هو:

أولا: مباح للإنسان.

وثانياً: طاهر من الناحية الشعائرية التعبدية.

لا فرق بين غاز كالهواء والبخار، ولا سائل كالماء والعصير، ولبن ذوات الأثداء والدماء، ولا صلب كالحديد والنحاس والتراب والصخور، ولا فرق بين بسيط عنصري كالماء والهواء، وخليط معقّد مركّب كالطين والتربة الزراعية،

ولا فرق بين الميت كالصخور والجبال، والحي كالدواب والطيور، كل ذلك مما خلقه الله في الكون، ومباح طاهر للإنسان الانتفاع بالعين بما يترتب عليه زوالها وفنائها كذبح الشاة، وأكل الرغيف، أو التمتع بمنفعة كركوب الدابة وشمّ الوردة والنظر إلى جمال الجبال والسهول، إلا ما جاء نص باستثنائه من ذلك بإخراجه من الحل إلى الحرمة فيصبح حراماً، أو بإخراجه من الطهارة إلى النجاسة فيصبح نجساً، أو كليهما معاً. فالحل والطهارة مفهومان متغايران. فحرمة الشيء لا تعني نجاسته ضرورة، ونجاسته لا تعني حرمة الانتفاع به، كذلك بالضرورة.

وقالت قلة من العلماء: الأفعال غير الأشياء، والإنسان وأفعاله ليست داخلة فيما سبق نقاشه لأن الله، جل شأنه، امتن على الإنسان بتسليطه على سائر الكائنات وتمكينه من منفعتها، ونحن نعلم بضرورة الحس والعقل أن الممتن عليه، وهو الإنسان من حيث كونه إنساناً، غير الممتن به، وهو سائر ما في الكون

من أشياء. فلا يصلح البرهان السابق على حل الأشياء وطهارتها برهاناً على أن الأصل في أفعال الإنسان هو الحل. بل إن الإنسان إنما خلق للعبودية: أي لطاعة أوامر الله ونواهيه مطلقاً، فلا يجوز أن يتصرف بشيء أو أن يُقدم على فعل إلا بإذن الله.

فنقول: هذا قول جيد مؤصل، وتفريق عميق دقيق بين الأفعال، أفعال الإنسان الاختيارية لأنها وحدها محل النظر هنا، والأشياء الأخرى المخلوقة في الكون، المباينة للإنسان. كما أن الحق الذي لا شك فيه أن الإنسان إنما خلق للعبودية لا غير، قال، تقدست أسماؤه: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾، (الذريات؛ 51:56)، لأن العبودية لله هي: منتهى الذل والخضوع والطاعة والتسليم له، جل جلاله، المبنية على المحبّة والتعظيم، وليست هي ركوع وسجود، وقيام وقعود، فالعبادة هي الطاعة المبنية على المحبة والتعظيم لا غير، كما سنشبعه بحثاً في هذه الرسالة.

ولكن هذا كله لا علاقة له بكون الأصل في الأشياء الإباحة أم لا، ولا بكون الأصل في الأفعال الإباحة أم لا، لأن الإباحة حكم شرعي: فطاعة الله في الإباحة لا تختلف عن طاعته في الالتزام بالواجب أو في تحريم الحرام. فإذا حكم الله أن الأصل في الأشياء الإباحة فهذا حكمه الذي لا يجور تجاوزه، ولكان التسليم بذلك ولذلك هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها وأمر بها، ولو حكم فيها بالحرمة لكان ذاك حكمه الذي لا يجوز تعديه، ولكانت هذه هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها وأمر بها، ولا فرق.

وقوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ**﴾، (الزلزلة؛ 99: 7)، وما جاء مجراه، كذلك لا علاقه له بالموضوع، وإنما هو كناية عن شمول المحاسبة والجزاء، من ثواب وعقاب، لكل عمل مهما صغر. والخير هو ما حكم الله أنه خير، والشر ما ذمه الله وسماه شراً، وليس غير ذلك مطلقاً. فما علاقة هذا بالحكم الأصلي على الأفعال أو الأشياء؟! لا علاقة لذلك مطلقاً لأننا نبحث عن حكم الله، أي نريد تطبيق العبودية لله، التي هي التسليم لحكم الله لا غير، بغض النظر عن ماهية هذا الحكم: هل هو مثلاً تحريم ألبان الإبل، كما كان على بني إسرائيل، أو إباحتها كما هو لنا في هذه الشريعة المطهرة الخاتمة. إذاً لا مندوحة عن البحث في المسألة من غير هذا المنطلق.

ومن زاوية أخرى فنلاحظ:

(أ) أن ما ثبت من كون الأصل في الأشياء الإباحة يقتضي ضرورة أن كل الأفعال المتعلقة بتلك الأشياء مباحة كذلك، وإلا فقدت تلك الإباحة معناها. فكون الشاة حلالاً يعني جواز ذبحها وسلخها، ودبغ جلدها، وبيعها وشرائها، ودفنها، وإذابة شحمها، والاستصباح بذلك الشحم أو صنع الصابون منه، وهكذا مما لا يعد ولا يحصى من الأفعال الإنسانية المتعلقة بعين الشاة أو منفعتها. هذا قسم كبير من الأفعال الإنسانية صار ضرورة مباحاً في الأصل، حتى يرد الدليل بخلاف ذلك، كورود الأدلة بتحريم تعذيب الحيوان، أو وسمه بالنار في وجهه، بل ولعنة من فعل ذلك.

(ب) أن الله، جل ذكره، قد امتن على الإنسان أيضاً بالسمع والبصر والفؤاد، وبالقلب، وبالأعين والآذان، أي بالعقل ومداخله من آلات الحس، وباللسان والشفتين، والنفس وما ألهمها من فجور وتقوى، أي

بالإرادة والمشيئة والاختيار، وبأنه خلق في أحسن تقويم، تماماً كما امتن عليه [أنه خلق له ما في السموات والأرض هبة منه]، **فلزم من ذلك هنا، ضرورة، كما لزم هناك**: أن جميع الأفعال الناشيءة من ذلك مباحة في الأصل حتى يأتي النص بخلاف ذلك: فاللسان والشفتان، ومن ورائهما النفس والعقل (الفؤاد والقلب)، هما آلة النطق والكلام وإنشاء الأصوات. لذلك وجب ضرورة أن يكون كل ما يخرج من اللسان والشفتين من أصوات كالصفير والهمهمة والتمتمة والصراخ والبكاء والنواح والعويل والنطق والكلام وشتى الأصوات، ما كان منها حسناً، أي موافقاً للطبع الإنساني، كتغريد البلابل والغناء، أو قبيحاً كنهيق الحمير، مباحاً حتى يأتي النص بخلافه، وكذلك سائر الكلام والنطق، بغض النظر عن مضمونه ومحتواه، لا فرق بين شتم أو غيبة أو نميمة أو تنابز بالألقاب أو وصف للخيل أو تشبيب بالنساء أو وصف للجماع، حتى يأتي النص بخلاف ذلك. فأي فعل أو كلام يخرج عن هذا؟!

(ج) أن النهي المغلّظ عن السؤال، الذي أثبتنا قطعيته فيما سلف، يقتضي ضرورة إباحة كل شيء وكل فعل، حتى يأتي النص بخلاف ذلك، لا يجوز أن يكون غير ذلك. والإنسان لا يخلو من فعاليات وأنشطة طوال حياته، فإذا قيل له لا تسأل، ولا تراجع حتى يكون الشارع، تبارك وتعالى، هو الذي يبادر بالأمر أو النهي، وجب ضرورة أن يكون معنى هذا: افعل ما شئت، فهو مباح لك، حتى يأتيك من الشارع أمر بخلاف ذلك. لا سيما أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قال تصريحاً لا تلميحاً: «**دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»، فهل يعقل من المعصوم بعصمة الله، المبلغ البلاغ التام المبين عن الله، أن يأمر الناس أن يتركوه حتى يكون هو الذي يبدؤهم، تاركاً لهم يقعون في الحرام ويتركون الواجبات؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، وقال: «**إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين، فحرم عليهم من أجل مسألته**»، قطعي الدلالة على أن الشيء المسؤول عنه عدواناً وتكلفاً وظلماً، كان مباحاً قبل السؤال المتعنت الغبي الذي أدى إلى التحريم، ولفظة «**شيء**» هنا على معناها اللغوي تشمل كل شيء: الأعيان والصفات والأفعال. وقال بصراحة ووضوح أكثر: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها رحمة من الله فاقبلوها**»، فهل بعد هذا البيان بيان؟! وهل ثمة إلا الغلو والعناد والتكلف المقوت من حمار بليد، أو كافر عنيد؟!

(د) أن الله، تباركت أسماؤه، صرّح بأنه فصّل لنا ما حرم علينا: ﴿**وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيراً لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ**﴾، (الأنعام؛ 6: 119)، فالحرام قد فصّل كله، أي جاء مصرحاً به، مبيناً تفصيله وكذلك الواجب، لأن ترك الواجب إثم وحرام. وقد عاتب الله، بل وبَّخ وشجب، في هذه الآية من امتنع عن بعض المأكولات خوفاً من حرام لم يأت تفصيله، فدل ذلك ضرورة على أن كل شيء، الأعيان والأفعال، حلال على الإجمال حتى يأتي تفصيلٌ يحرّم أو يوجب شيئاً.

وهذا كذلك، بحمد الله، هو فهم جابر بن عبد الله الأنصاري، ومعه كثير من الصحابة، الذين عبّر هو عنهم بضمير الجمع: في لفظة: (**كنا**)، عندما قال: (**كنا نعزل والقرآن ينزل**) أو (**كنا نعزل على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، والقرآن ينزل**)، كما هو في الصحيحين، وفي رواية مسلم: زاد إسحاق قال سفيان: (**لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن**).

* ولكن قال الحافظ في «**فتح الباري**»: [وشرحه بن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدل بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك.. انتهى. ويكفي في علمه به قول الصحابي أنه فعله في عهده، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث، وهي أن الصحابي إذا أضافه الى زمن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان له حكم الرفع عند الأكثر، لأن الظاهر أن النبي، صلى الله عليه وسلم، اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام؛ وإذا لم يضفه فله حكم الرفع عند قوم، وهذا من الأول، فإن جابرا صرح بوقوعه في عهده، صلى الله عليه وسلم، وقد وردت عدة طرق تصرّح باطلاعه على ذلك، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحي إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع، ولو كان حراما لم نقر عليه. وإلى ذلك يشير قول بن عمر: كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا.. أخرجه البخاري].

قلت: قول من قال: (**استدلال جابر بالتقرير من الله غريب**)، لا شيء، بل استغراب الإمام الحافظ، رضي الله عنه، هو الغريب حقاً، أليس الله قد أحاط بكل شيء علماً؟! وهل كان بيان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من عند نفسه؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، بل هو من عند الله، والله هو المتكفل بذلك: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾، أما حديث ابن عمر، وهو موافق لجابر في المعنى، فهو التالي بنصه:

* كما أخرجه الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح**»، (ج2/ص122/ح1646): [حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: (**كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا، هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا**)]، هذا من أصح أسانيد الدنيا، ومن أكثرها علوًّاً. وأخرجه ابن ماجه، فقال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان به، وكذلك أحمد في «**المسند**»: حدثنا عبد الرحمن عن سفيان به.

وكان النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، يبتدرهم بأمور لم تكن تخطر لهم على بال، بل بعضها لم يره هو وإنما أخبره بها الوحي فقط، كوصيته لوفد عبد القيس ألا ينتبذوا في ظروف وأوعية معينة منه: «الدباء، والنقير، والمحنتم، والمزفت» فتعجّبوا من معرفته لبعضها مع أنها مجهولة لأهل مكة والمدينة، ولا يعرفها سوى أهل اليمامة، كما جاء:

* في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص50/ح18): [حدثني مُحَمَّد بن بكار البصري حدثنا أبو عاصم عن بن جريج (ح) وحدثني مُحَمَّد بن رافع، واللفظ له، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا بن جريج قال: أخبرني أبو

قزعة أن أبا نضرة أخبره (وحسنا أخبرهما) أن أبا سعيد الخدري أخبره: أن وفد عبد القيس لما أتوا نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: (يا نبي الله جعلنا الله فداءك، ماذا يصلح لنا من الأشربة؟!)، فقال: «**لا تشربوا في النقير!**»، قالوا: **(يا نبي الله، جعلنا الله فداءك، أوتدري ما النقير؟!)**، قال: «**نعم، الجذع ينقر وسطه؛ ولا في الدباء، ولا في الحنتمة، وعليكم بالموكى**»].

ـ وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج3/ص57/ح11561): [حدثنا عبد الرزاق وروح قالا: حدثنا بن جريج أخبرني أبو قزعة به بعينه]. قلت: هذا في غاية الصحة، وقد صرّح ابن جريج بالتحديث. أما قول: (وحسناً أخبرهما) فهو انقلاب لفظي، والصحيح: (وحسنا أخبره)، أي أن حسناً أخبر أبا قزعة كما يظهر جلياً من رواية «**شرح معاني الآثار**»، (ج4/ص226/ح0): [حدثنا علي قال: حدثنا الحجاج عن بن جريج قال: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة وحسنا **أخبراه** أن أبا سعيد الخدري أخبرهما به]

❋ وجاء مطولاً في «**صحيح مسلم**» (ج1/ص49/ح18)، من طريق أخرى، فيها كامل القصة: [حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا ابن علية حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من عبد القيس قال سعيد: وذكر قتادة أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري في حديثه هذا أن أناسا من عبد القيس قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: (يا نبي الله: إنا حي من ربيعة، وبيننا وبينك كفّار مضر، ولا نقدر عليك إلا في أشهر الحرم فمرنا بأمر نأمر به من وراءنا وندخل به الجنة إذا نحن أخذنا به!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم؛ وأنهاكم عن أربع: عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير»، قالوا: **(يا نبي الله ما علمك بالنقير؟!)**، قال: «**بلى، جذع تنقرونه فتقذفون فيه من القطيعاء**» (قال سعيد: أو قال من التمر) ثم تصبون فيه من الماء حتى إذا سكن غليانه شربتموه حتى إن أحدكم، أو إن أحدهم، ليضرب ابن عمه بالسيف»، قال: (وفي القوم رجل أصابته جراحة كذلك، قال: وكنت أخبِّؤها حياء من رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، فقلت: (ففيم نشرب يا رسول الله؟!)، قال: «في أسقية الأدم التي يلاث على أفواهها»، قالوا: (يا رسول الله إن أرضنا كثيرة الجرذان، ولا تبقى بها أسقية الأدم؟!)، فقال نبي الله، صلى الله عليه وسلم: «**وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان**»، قال: وقال نبي الله، صلى الله عليه وسلم، لأشج عبد القيس: إن فيك لخصلتين يحبهما الله، الحلم والأناة»]. وعقَّب الإمام مسلم فقال: [حدثني مُحَمَّد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة قال: حدثني غير واحد لقي ذاك الوفد، وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري أن وفد عبد القيس لما قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمثل حديث ابن علية، غير أن فيه: وتذيفون فيه من القطيعاء أو التمر والماء، ولم يقل: (قال سعيد: أو قال من التمر)]. قلت: هو أيضاً في «مسند أحمد»، (ج3/ص23/ح11191): [حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن أبي عروبة حدثنا قتادة عمن لقي الوفد وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد بنحوه].

* وهذا «**النقير**» إنما كان معروفاً في اليمامة فقط، لا يعرفه أهل الحجاز كما هو في «**سنن البيهقي الكبرى**»، (ج8/ص309/ح17256): [حدثنا أبو بكر بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن حدثني أبي قال: كان أبو بكرة ينتبذ له في جرة فقدم أبو برزة من غيبة كان غابها فنزل بمنزل أبي بكرة قبل أن يأتي منزله فذكر الحديث في إنكار ما نبذ له في جرة، وقوله لامرأته: وددت إنك جعلتيه في سقاء، وأن أبا بكرة حين جاء قال: قد عرفنا الذي نهينا عنه، نهينا عن الدباء والنقير والحنتم والمزفت، فإما الدباء فإنا معشر ثقيف بالطائف كنا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت. وأما النقير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت. وأما الحنتم فجرار كان يحمل إلينا فيها الخمر، وأما المزفت فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزفت)، وقال البيهقي معقباً: (كذا روي عن أبي بكرة وقد قال جماعة من أهل العلم أن المعنى في النهي عن الانتباذ في هذه الأوعية أن النبيذ فيها يكون أسرع إلى الفساد والاشتداد حتى يصير مسكرا وهو في الأسقية أبعد منه، ثم وردت الرخصة في الأوعية كلها إذا لم يشربوا مسكرا، والله أعلم)؛ وأخرجه الطيالسي في مسنده (ج1/ص120/ح882).

وقد فاجئهم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في مناسبة أخرى، ومن غير سابق إنذار، بسؤال محرج وهو:

* كما جاء في «**مسند أحمد**»، (ج6/ص457/ح27624): [حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا حفص السراج قال: سمعت شهرا يقول: حدثتني أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والرجال والنساء قعود عنده فقال: «**لعل رجلا يقول ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها؟!**»، فأرم القوم فقلت: (إي والله يا رسول الله إنهن ليقلن وإنهم ليفعلون!)، قال: «**فلا تفعلوا، فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون»]**؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج24/ص163/ح414). هذا خبر صحيح، نعم: شهر بن حوشب صدوق، وحاله أحسن بكثير مما زعمه الحافظ في التقريب: (صدوق، كثير الإرسال والأوهام)، وقد صرح هاهنا بالتحديث وهو معروف بإكثار الرواية عن أسماء بنت يزيد، رضي الله عنها، فهذا الإسناد حسن قوي بذاته، ولا شك. ويشهد أيضاً لكونه حفظ ها هنا الحديث التالي من طريق مستقلة تماما عن أبي هريرة، لا يتصور فيها تواطؤ على الكذب، ولا وقوع الخطأ مصادفة:

* كما هو في «**مسند الإمام أحمد**» عن أبي هريرة، (ج2/ص540/ح10990): [حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الطفاوة قال: نزلت على أبي هريرة، قال: ولم أدرك من صحابة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رجلا أشد تشميرا ولا أقوم على ضيف منه، فبينما أنا

عنده وهو على سرير له وأسفل منه جارية له سوداء ومعه كيس فيه حصى ونوى، يقول: سبحان الله سبحان الله، حتى إذا أنفذ ما في الكيس ألقاه إليها فجمعته فجعلته في الكيس ثم دفعته إليه فقال لي: ألا أحدثك عني وعن رسول الله، صلى الله عليه وسلم! قلت: بلى، قال: فإني بينما أنا أوعك في مسجد المدينة إذ دخل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسجد فقال: «**من أحس الفتى الدوسي، من أحس الفتى الدوسي**»، فقال له قائل: هو ذاك يوعك في جانب المسجد حيث ترى يا رسول الله، فجاء فوضع يده علي وقال لي معروفا فقمت، فانطلق حتى قام في مقامه الذي يصلي فيه ومعه يومئذ صفان من رجال وصف من نساء، أو صفان من نساء وصف من رجال، فأقبل عليهم فقال: إن أنساني الشيطان شيئا من صلاتي فليسبح القوم وليصفق النساء، فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولم ينس من صلاته شيئا. فلما سلم أقبل عليهم بوجهه فقال: «**مجالسكم.. هل منكم إذا أتى أهله أغلق بابه وأرخى ستره ثم يخرج فيحدث فيقول: فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا؟!**»، فسكتوا، فأقبل على النساء فقال: «**هل منكن من تحدّث؟!**»، فجثت فتاة كعاب على إحدى ركبتيها وتطاولت ليراها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ويسمع كلامها فقالت: (إي والله إنهم ليحدّثون، وإنهن ليحدّثن!)، فقال: «**هل تدرون ما مثل من فعل ذلك؟! إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما صاحبه بالسكّة قضى حاجته منها والناس ينظرون إليه**»، ثم قال: ألا لا يفضينّ رجل إلى رجل، ولا امرأة إلى امرأة إلا إلى ولد أو والد- قال: وذكر ثالثة فنسيتها- ألا إن طيب الرجل ما وجد ريحه ولم يظهر لونه، ألا إن طيب النساء ما ظهر لونه ولم يوجد ريحه»)]؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج2/ص254/ح2174)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص194/ح13876)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه (ج2/ص161/ح7661)، (ج4/ص39/ح17560)، وغيرهم. وقال الألباني في تعليقاته على سنن أبي داود: (ضعيف). قلت: نعم أصاب شكلياً لجهالة الطفاوي، إن لم تثبت صحبته، ولكن لا خوف من اختلاط الجريري، لتعدد الرواة عنه: إسماعيل بن إبراهيم (ابن علية)، وبشر، وحماد بن زيد، وكذلك يزيد بن زريع كما هو عند البيهقي، وكلهم حجة إمام، ومنهم من سمع من الجريري قبل الاختلاط.

قلت: فيه رجل مجهول من الطفاوة (وقد قيل أن له صحبة)، وبقيته ثقات مشاهير. وهذه الفتاة، لله درها، هي بلا شك، أسماء بنت يزيد بن السكن، رضي الله عنها، راوية الحديث السابق، فثبت حديثها ذاك يقيناً، وظهر صدق ودقة الرجل الطفاوي، رضي الله عنه، مع أن هناك ما يدل على أنه كان صحابياً، والحمد لله رب العالمين.

ولا نشك أن من استقصى السنن لواجدٌ لكثير من مثل هذا، أي من ابتدار نبي الله لهم، من غير سؤال سابق منهم، بل وربما من غير مناسبة تقتضي ذلك، ولا من سابق اطلاع لنبي الله على شيء من شأنهم، بل بوحي من الله يأتيه فجأة، وهو عين قولنا: **(أن إقرار القرآن لما كان زمن الوحي، كإقرار النبي لما رآه وسمعه، ولا فرق)**. بل إن الأول أقوى، وأعلى مرتبة، وهو الأصل، وهو الأعم والأكثر.

على كل حال لا يضرنا من هو القائل: (**لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن**)، لأنه هو الحق بأدلته التي سلفت. أما قوله: (**والقرآن ينزل**)، يعني ضرورة زمن نزول الوحي، لا فرق بين قرآن وسنّة، كما أسلفنا، وكما هو واضح كالشمس من براهيننا السابقة على حجية السنّة وكونها وحياً وذكراً، كما هو أيضاً بيِّن من مقالة عبد الله بن عمر: (**كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا**)، ونحن نعلم ضرورة أنه، عليه الصلاة والسلام، لم يكن يدخل على حريمهم، أو يتجسس على خصوصياتهم في غرف نومهم، وما يفعلون وكيف يتحدثون مع أزواجهم في فُرشهم.

ثالثاً: بعد وفاة النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: نحن نعلم يقيناً أن الدين قد اكتمل، بمعنى أن كل أوامر الله ونواهيه قد بلغتنا قبل وفاة النبي، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله، كاملة مفصّلة مبيّنة واضحة لا شك فيها، كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك**». وقد تكفل الله بحفظ الذّكر قرآنا وسنّة، نعم، ولغة عربية كذلك، لأنها من لوازم «**الذّكر**»، ولا يفهم «**الذّكر**» إلا بها، إلى قيام الساعة، لأنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو أخر الأنبياء والمرسلين، ليس بعده نبوة ولا رسالة، ولا يُتصور بعده نسخ ولا تشريع جديد، إلا ممن بدل الشرائع، واستبدل الكفر بالإيمان، وضل عن سواء السبيل، وأبى إلا أن يحتجز قراراً بئيساً في نار جهنّم، والعياذ بالله.

فبعد وفاته عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أصبح الواجب على الناس عامة، والعلماء المجتهدين والمتبوعين منهم خاصة، الرجوع إلى النصوص الشرعية فقط لاستنباط الهدى منه، والأخبار الصحيحة والأحكام الملزمة، **أي أن السؤال أصبح واجباً في كل شيء، وعن كل شيء، لأنه قد جاء من الله حكم في كل شيء، ولا يخرج عن حكمه أي شيء.**

غير أن السؤال لا بد أن يكون سؤالاً صحيحاً، أي أن يكون عن دليل حرمة الشيء أو وجوبه، وعن استحبابه أو كراهيته بذاته، ولا تكون مطلقاً عن الإباحة لأنها هي الأصل الثابت العام المطلق، بالأدلة الثابتة اليقينية العامة المذكورة أعلاه، ولا تحتاج إلى دليل جزئي أو تفصيلي غير ذلك إطلاقاً.

قلنا: يكون السؤال الصحيح عن دليل حرمة الشيء أو وجوبه، وعن استحبابه أو كراهيته بذاته، وقلنا: «**بذاته**»، احتياطاً من كون الإنسان قد يثاب على فعل المباح إذا أراد التقوِّي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بـ«**وعي**»، وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة، التي جاءت بها الأدلة. ولكن الحق الذي لا ريب فيه أن الثواب ليس على ذات الفعل ها هنا وإنما هو على نية التقوِّي به للطاعات أو على ذكره لله، وإدراكه للصلة به أثناء العمل، أوغير ذلك من الاعتبارات، وكل ذلك غير ذات العمل من حيث هو عمل مجرّد.

فلا يجوز أن يقال أن المباح انقلب بذلك مستحباً، لأنه ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبته، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل.
لذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يثاب فاعله ولا يؤاخذ تاركه، والمكروه لذاته وهو الذي يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة الأصلية المطلقة، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين؛ هذه هي طريق الهلكة، المُفضية إلى الكفر والضلال البعيد.
ولعلنا نفرد موضوع النية، وتأثيرها على الثواب والعقاب، في فصل مستقل، هو: (**فصل:** «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»)، وسيأتي بعد هذا قريباً إن شاء الله.

وليس ما أصّلناه آنفاً ببدعٍ من القول، بل قد قال به أو ببعضه مشاهير الأئمة، فقال الإمام الحافظ الحجة أبو محمد علي بن حزم، قدس الله سره، في «**الإحكام**»: [فإن قالوا: فأرونا جمع النوازل منصوصا عليها! قلنا: لو عجزنا عن ذلك لما كان عجزنا حجة على الله تعالى ولا على رسوله، صلى الله عليه وسلم، إذ لم ندع لكم الواحد، فالواحد منه الإحاطة بجميع الفتن، لكن حسبنا أننا نقطع بأن الله تعالى بيّن لنا كل ما يقع من أحكام الدين إلى يوم القيامة، فكيف ونحن نأتيكم بنص واحد فيه كل نازلة وقعت أو تقع إلى يوم القيامة! وهو الخبر الصحيح الذي ذكرناه قبلُ بإسناده، وهو قوله، صلى الله عليه وسلم: «**دعوني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه**»، فصح نصا أنّ ما لم يقل فيه النبي، صلى الله عليه وسلم، فليس واجبا لأنه لم يأمر به، وليس حراما لأنه لم ينه عنه، فبقي ضرورة أنه مباح. فمن ادّعى أنه حرام مكلف أن يأتي فيه بنهي من النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن جاء سمعنا وأطعنا وإلا فقوله باطل. ومن ادعى فيه إيجابا كلف أن يأتي فيه بأمر من النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن جاء به سمعنا وأطعنا وإن لم يأت به فقوله باطل. وصح بهذا النص أن كل ما أمر به، صلى الله عليه وسلم، فهو فرض علينا إلا ما لم نستطع من ذلك، وأنّ كل ما نهانا عنه فحرام حاشا ما بيّنه، صلى الله عليه وسلم، أنه مكروه أو ندب فقط، فلم يبق في الدّين حكم إلا وهو ههنا منصوص جملة]
ثم استطرد قائلاً: [فأي شيء بقي بعد هذا؟ وهل في العالم نازلة تخرج من أن يقول قائل هذا واجب؟ فنقول له: إن أتيت على إيجابه بنص من القرآن أو بكلام صحيح عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو إجماع فسمعا وطاعة وهو واجب، ومن أبى عن إيجابه حينئذ فهو كافر، وإن لم يأت على إيجابه بنص ولا إجماع فإنه كاذب وذلك القول ليس بواجب. أو يقول: قال هذا حرام، فنقول له: إن أتيت على النهي عنه بنص أو إجماع فهو حرام وسمعا وطاعة، ومن أراد استباحته حينئذ فهو آثم كاذب عاص، وإن لم تأت على النهي عنه بنص ولا إجماع فأنت كاذب وذلك الشيء ليس حراما. فهل في العالم حكم يخرج عن هذا؟! فصح أن النص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة، ولا سبيل إلى نازلة تخرج عن هذه الأحكام الثلاثة وبالله تعالى التوفيق.

ثم قد جاءت الأحاديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمثل ما جاءت به هذه الآيات كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمذاني حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البلخي حدثنا محمد بن يوسف حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا إسماعيل هو ابن أبي أويس حدثنا مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم). قال أبو مُحَمَّد: فهذا حديث جامع لكل ما ذكرنا بيّنَ فيه، صلى الله عليه وسلم، أنه إذا نهى عن شيء فواجب أن يجتنب، وأنه إذا أمر بأمر فواجب أن يؤتى منه حيث بلغت الاستطاعة، وأنّ ما لم ينه عنه ولا أمر به فواجب ألا يبحث عنه في حياته، صلى الله عليه وسلم، وإذ هذه صفته ففرض على كل مسلم ألا يحرمه ولا يوجبه، وإذا لم يكن حراما ولا واجبا فهو مباح ضرورة، إذ لا قسم إلا هذه الأقسام الثلاثة. فإذا بطل منها اثنان وجب الثالث، ولا بد ضرورة، وهذه قضية النص وقضية السمع وقضية العقل التي لا يفهم العقل غيرها إلا الضلال والكهانة والسخافة التي يدعيها أصحاب القياس أنهم يفهمون من الوطء الأكل ومن الثمر الجلوز ومن قطع السرقة مقدار الصداق، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم نعكس عليهم سؤالهم فنقول لهم إذا جوّزتم وجود نوازل لا حكم لها في قرآن ولا سنّة، فقولوا لنا ماذا تصنعون فيها، فهذا لازم لكم وليس يلزمنا، لأن هذا عندنا باطل معدوم لا سبيل إلى وجوده أبدا. فأخبرونا إذا وجدتم تلك النوازل، أتتركون الحكم فيها؟ فليس هذا قولكم، أم تحكمون فيها ولا سبيل إلى قسم ثالث. فإن حكمتم فيها فأخبرونا عن حكمكم فيها، أبحكم الله تعالى وحكم رسوله، صلى الله عليه وسلم، حكمتم فيها؟ فإن قلتم نعم، قلنا قد تناقضتم لأنكم قلتم ليس فيها نص بحكم الله تعالى ولا لرسوله، صلى الله عليه وسلم، وقد كذّب آخرُ قولكم أوّلُهُ. وإن قلتم بغير حكم الله تعالى أو بغير حكم رسوله، صلى الله عليه وسلم، نحن برآء إلى الله تعالى من كل حكم في الدين لم يحكم به الله عز وجل، وفي هذا كفاية لمن عقل فوضح لنا وبطل ما سواه، والحمد لله رب العالمين.

وبهذا جاءت الأحاديث كلها مؤكدة متناصرة، كما حدثنا حمام بن أحمد حدثنا عبد الله بن إبراهيم حدثنا أبو زيد المروزي حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن زيد المقرىء حدثنا سعيد حدثنا عقل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته)؛ فنص، صلى الله عليه وسلم، كما تسمع أن كل ما لم يأت به تحريم من الله تعالى فهو غير محرم.

وهكذا أخبر، صلى الله عليه وسلم، في الواجب أيضا، كما حدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن مُحَمَّد الفقيه الأشقر حدثنا أحمد بن علي القلانسي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون حدثنا الربيع بن مسلم القرشي عن مُحَمَّد بن زياد عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا)، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله،

صلى الله عليه وسلم: (لو قلتُ نعم لوجبت ولما استطعتم- ثم قال- ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه).

قال أبو مُحَمَّد: فنصّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على أنّ ما لم يوجبه فهو غير واجب، وما أوجبه بأمره فواجب ما أستطيع منه، وأنّ ما لم يحرمه فهو حلال وأنّ ما نهى عنه فهو حرام، فأين للقياس مدخل والنصوص قد استوعبت كل ما اختلف الناس فيه وكل نازلة تنزل إلى يوم القيامة باسمها! وبالله تعالى التوفيق. وقال تعالى: ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من لدين ما لم يأذن به الله؟! ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن لظالمين لهم عذاب أليم﴾]. **انتهى كلام الإمام الحافظ الحجة أبي محمد علي بن حزم الأندلسي، فتدبره، وأعد قراءته حتى تستوعبه وتعطيه حقه من الفهم والتذوّق.**

وأنت ترى أن هذا في مجمله هو عين قولنا، وهو: (**أن الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال والعقائد والأفكار: الإباحة، وكذلك في العقود والشروط الإباحة والصحة، لذلك فإن الأصل هو الإلزام في العقود التي تم عقدها، والشروط التي تم الاتفاق عليها لأنها انعقدت صحيحة**).

ونزيد هذا وضوحاً وتفصيلاً بأن نقول، أن قولنا: (**الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال والعقائد والأفكار الإباحة**) يقتضي ضرورة خلوّها، في الأصل، من الأحكام «**الوضعية**»، فلا يكون شيء منها سبباً، أو شرطاً، أو رخصة أو عزيمة، أو مبطلاً أو مصححاً لشيء آخر، أو غير ذلك من الأحكام الوضعية، إلا ببرهان، وكذلك هو الشأن في الحوادث الواقعة في الكون، مثل طلوع الشمس، ونزول المطر، وخسوف القمر، حتي يجئ النص بخلاف ذلك.

❄ هل الأصل في العبادات الحظر؟!

بقيت مسألة واحدة مهمة، في غاية الأهمية والخطورة، وهي قولهم: (**أن الأصل في العبادات الحظر، حتي يأتي بها دليل**)، التي جعلها البعض قاعدة كلية. **فنقول: هذه جملة لا معنى لها**، يفترض القائلون بها أن هناك أفعال تستحق أن تسمَّى (**عبادة**) بذاتها من حيث كونها أفعالاً مجرّدة، وهذا غير صحيح، بل هو خطأ قاتل شنيع، كما سنبرهن عليه في الأبواب والفصول التالية، لا سيما في الباب المسمَّى: (**توحيد التقديس والشعائر التعبدية**)، إن شاء الله. وإنما جرت عادة الناس أن يطلقوا هذه التسمية (**عبادة**) على الأفعال والأقوال والمعتقدات التي يراد بها التقرب ممن يعتقد فيه الألوهية، فالعبادة هي إذاً: [**توجيه أفعال وشعائر معينة (وأقارير وتسليمات بأقوال ومعتقدات) إلى من تُعْتَقَد فيه الألوهية: للتقرب إليه وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه، أو لإظهار التعظيم والإجلال، أو للتعبير عن الرهبة والخشية، أو اتقاء ضرره أو السلامة من شره، أو استدرار عطفه وبره وإنعامه، أو الاستعانة به في دفع ضر أو جلب منفعة، ونحو ذلك**].

فإذا تقدم إنسان بشعائر تعبدية إلى من يعتقد فيه الألوهية، فهو قطعاً يعتقد أن المعبود يحب تلك

الشعائر ويرضاها، فهو يعتقد استحباب، أو حتى وجوب، أفعاله تلك.
أما بالنسبة لأهل الإسلام، بعد بزوغ شمس الرسالة المُحَمَّدية، فإن الحكم على فعل بأنه مستحب أو واجب، يعني أن حكمه هو خلاف الإباحة المحضة الأصلية، المقطوع بها، لا يجوز إلا ببرهان.
فالصحيح أن الله، جل جلاله، لا يجوز أن يتقرب إليه إلا بما جعله هو مستحباً أو واجباً، أي الصحيح هو: (**أن الله، جل جلاله، لا يعبد إلا بما شرع**)، أو بلفظ أدق: (**أن الله، جل جلاله، لا يتقرب إليه إلا بما شرع**)، أو أحسن من هذا وذاك: (**أن الإيجاب والاستحباب لا تثبت إلا بالدليل الشرعي**)، وهذه **القاعدة الصحيحة** ليست شيئاً جديداً، وإنما هي تطبيق وتفريع ضروري لقاعدتنا: [**أن الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال الإباحة، وكذلك في العقود والشروط الإباحة والصحة، والأصل هو الإلزام في العقود التي تم عقدها، والشروط التي تم الاتفاق عليها**].
هذا هو ما قامت عليه قواطع الأدلة اليقينية، فلا يجوز اعتقاد غيره، ولا العمل به، لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

❄ **فصل: هل ما (تركه) النبي تركناه؛ وهل هناك سنّة تَرْكِيّة؟!**

سبق أن ذكرنا أقواله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الصحيحة الثابتة: «**ذروني (أو: دعوني) ما تركتكم: فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه؛ وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه**». «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**». «**إن الله حد حدودا فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرّم أشياء فلا تنتهكوها؛ وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**». «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**». «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية؛ فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسِيّا**».
ولعلنا نلاحظ:
(1) ـ أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وهو أفصح العرب، المعصوم بعصمة الله، الذي أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً، ما كان ليعجزه أن يقول: (**وما تركته فاتركوه**)، بل على العكس من ذلك قال: «... **وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**»، فأصرّ قوم على عدم قبولها، وعاندوا فسوّدوا الصفحات، بل المجلدات، في مباحث سقيمة عنها.
(2) ـ أن (**الترك**) المجرّد عدمٌ محض، والعدم لا يصلح حجة لشيء، أو بلفظ آخر: إن (**الترك**) المجرّد من القرائن إنما هو عدم فعل، والعدم لا شيء، أي أنه ليس بشيء، ولا يصلح دليلاً لشيء، فلا يوجد في العالم إذاً ما يسمّونه: «**سنّة تركية**» أصلاً.
(3) ـ إن (**التّرك**) المجرّد هو الضد المقابل لـ(**الفعل**) المجرّد؛ وقد أثبتنا فيما مضى بالأدلة اليقينية أن

فعل النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المجرّد عن أي قرينة، حجة قاطعة على أن ما فعله **ليس حراماً** على أمّته (إلا ما قام البرهان على أنه من خصوصياته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)، ثم لا بد من قرائن أو أدلة مستقلة تبرهن على أن ذلك **الفعل** واجب أو مستحب أو مباح أو حتى مكروه؛ **فوجب لذلك بالضرورة العقلية المترتبة على المضادة والتقابل**: أن يكون (**التّرك**) المجرّد برهاناً فقط على أن المتروك **ليس واجباً** (إلا ما قام البرهان على أنه من خصوصياته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)، ثم لا بد من قرائن أو أدلة مستقلة تبرهن على أن ذلك **المتروك** حرام أو مكروه أو مباح أو حتى مستحب.

(4) ـ أن (**التّرك**) المجرّد، الذي هو في جوهره ترك الفعل، أقرب وأشبه ما يكون إلى (**الإقرار**) المجرّد، الذي هو (**ترك القول**). والإقرار يترتب عليه الحكم بالإباحة المطلقة للمسكوت عنه، كما تقتضيه ضرورة الحس والعقل، وأدلة الشرع التي أسلفناها؛ والقوم يزعمون أنهم أهل نظر وتدبّر، وأقيسة وترجيحات، وأشباه ونظائر، ويسخرون من الظاهرية منكري القياس، بل لعلهم ينسبونهم إلى الابتداع، فكيف يسوغ لذي عقل أن يزعم أن (**التّرك**) المجرّد يقتضي الكراهية أو التحريم؟!

(4) ـ أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ربما ترك بعض الأفعال المستحبّة **عمداً** لاعتبارات سنذكر بعضها الآن، إن شاء الله:

الاعتبار الأول: كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض الشعائر التعبدية المستحبة خشية أن تفرض على الناس فيعجزوا عنها، وقد علله الإمام ابن خزيمة كما جاء في صحيحه: (باب ذكر علة قد كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يترك لها بعض أعمال التطوع وإن كان يحث عليها وهي خشية أن يفرض عليهم ذلك الفعل مع استحبابه، صلى الله عليه وسلم، ما خفف على الناس من الفرائض)، وهو ما ثبت بأصح الأسانيد كما جاء:

❊ في «**الجامع الصحيح المختصر**» للبخاري، (ج1/ص313/ح882)، و(ج2/ص708/ح1908): [حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أخبرني عروة أن عائشة، رضي الله تعالى عنها، أخبرته أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلى فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «**أما بعد فإنه لم يخْفَ عليّ مكانكم ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها**»، فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك]. وقال البخاري: (تابعه يونس)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص525/ح761) بمتابعة يونس التي أشار إليها البخاري؛ وابن حبان في صحيحه (ج6/ص286/ح2544)، و(ج6/ص285/ح2543) وزاد: (ثم كذلك كان في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارىء واحد في رمضان)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص169/ح25401)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج2/ص86/ح2503)؛ وابن راهويه في مسنده

(ج2/ص305/ح827)؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج4/ص265/ح7747)؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص6/ح1043) وقال فيه: (**فصاح الناس وقرعوا بابه، فلم يخرج**)؛ وغيرهم.

ـ وأخرجه البيهقي مطولا من نفس الطريق في (**سنن البيهقي الكبرى**) فساقه بنحو من حديث البخاري، إلا أنه أكمل قائلاً بعد قوله «**فتعجزوا عنها**» ذاكراً لما حدث زمان عمر بن الخطاب، رضوان الله وسلامه عليه: [وكان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه فيقول: (من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه)، فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك ثم كان الأمر على ذلك خلافة أبي بكر وصدرا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما. قال عروة: وأخبرني عبد الرحمن بن عبد القاري- وكان من عمال عمرو رضي الله تعالى عنه وكان يعمل مع عبد الله بن الأرقم على بيت مال المسلمين- أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج ليلة في رمضان فخرج معه عبد الرحمن فطاف في المسجد، وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، قال عمر رضي الله تعالى عنه: والله لا أظن لو جمعناهم على قارئ واحد لكان أمثل، فعزم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على أن يجمعهم على قارئ واحد، فأمر أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه أن يقوم بهم في رمضان، فخرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والناس يصلون بصلاة قارئ لهم ومعه عبد الرحمن بن عبد القاري، فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: نِعْمَ البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون- يريد آخر الليل- وكان الناس يقومون في أوّله]، ثم قال البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن بن بكير دون حديث عبد الرحمن بن عبد القاري وإنما أخرج حديث عبد الرحمن عن حديث مالك عن الزهري).

فحديث عائشة، أم المؤمنين، رضوان الله وسلامه عليها، من أصح أحاديث الدنيا، تقوم به الحجة القاطعة، ويجب التديّن به.

وقد جاء هذا في نفس الواقعة، أو واقعة مشابهة، من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه:

❋ كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص199/ح13087) بإسناد صحيح: [حدثنا يزيد (هو ابن هارون) أخبرنا حميد (هو الطويل) عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان ذات ليلة يصلي في حجرته، فجاء أناس من أصحابه فصلوا بصلاته، فخفف ثم دخل البيت ثم خرج، ففعل ذلك مرارا كل ذلك يصلي وينصرف، فلما أصبح قالوا: (يا رسول الله: صلينا معك البارحة ونحن نحب ان تمدّ في صلاتك!)، فقال: (قد علمت بمكانكم، **وعمدا فعلت ذلك**)]. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص103/ح12024)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص413/ح1409)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج6/ص401/ح3755)، و(ج6/ص461/ح3859)، ز(ج8/ص223/ح4788)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص110/ح5021)، و(ج3/ص110/ح5023)؛ وغيرهم.

❋ وقد أخرج البخاري في صحيحه (ج1/ص256/ح696) مثل حديث أنس، ولكن عن عمرة عن عائشة: [حدثنا محمد قال: أخبرنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة قالت: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يصلي من الليل في حجرته وجدار الحجرة قصير فرأى الناس شخص النبي، صلى الله عليه وسلم، فقام أناس يصلون بصلاته فأصبحوا فتحدثوا بذلك، فقام ليلة الثانية فقام معه أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك ليلتين أو ثلاثا، حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلم يخرج فلما أصبح ذكر ذلك الناس، فقال: إني خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص110/ح5021) وغيرهما.

وقد جاء هذا المعنى في نفس الواقعة، أو واقعة مشابهة، كذلك عن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد وأقواها:

❋ كما هو في «**صحيح البخاري**»، (ج6/ص2659/ح6860): [حدثنا إسحاق أخبرنا عفان حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي، صلى الله عليه وسلم، اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس؛ ثم فقدوا صوته ليلة، فظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج إليهم فقال: (**ما زال بكم الذي رأيت من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب عليكم ما قمتم به**، فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة)]؛ وأخرجه البخاري في موضع آخر من صحيحه (ج1/ص256/ح698)؛وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص540/ح781)؛ والنسائي في سننه (ج3/ص198/ح1599)؛ وابن حبان في صحيحه (ج6/ص239/ح2491)؛ وأبو داود في سننه (ج1/ص274/ح1044)، و(ج2/ص69/ح1447)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص182/ح21622)، و(ج5/ص187/ح21675)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج1/ص350)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج5/ص144/ح4892)، و(ج5/ص144/ح4893)، و(ج5/ص144/ح4895) إلا أنه أفاد: (**فتنحنحوا، وحصبوا الباب، ورفعوا أصواتهم**؛ فخرج إليهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، **مغضبا**)، و(ج5/ص145/ح4896)؛ والطبراني في معجمه الصغير (ج1/ص329/ح544)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص494/ح4382)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص110/ح250)؛ وغيرهم، بعضهم مختصراً، وبعضهم بزيادات صحاح يظهر منها أن منهم من (**تنحنح**) ورفع صوته، بل ومنهم من (**حصب**) الباب تنبيها له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على وجودهم، فأهملهم حتى الصباح ثم كلمهم **غاضباً**، بنحو ما جاء آنفاً. ولعل (**حصب**) الباب هذا هو الذي ظنته عائشة، رضوان الله وسلامه عليها، قرعاً، أو بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل ذاك!

الاعتبار الثاني: كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض الشعائر التعبدية والطاعات التي ثبتت فضيلتها حتى لا يشق على المسلمين، رفقاً بهم، بل كان، صلوات

الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وهو نعم الأسوة، وخير القدوة، يترك الخروج للجهاد، وهو أحب شيء في الدنيا إليه، لكي لا يشق على أمّته، أو يحرجهم، كما يظهر مما ثبت عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تضمن الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي، وإيماناً بي، وتصديقاً برسلي، فهو علي ضامن أن أدخله الجنة، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة! والذي نفس مُحَمَّد بيده، ما من كلْم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئته حين كلم: لونه لون دم، وريحه مسك! والذي نفس مُحَمَّد بيده: **لولا أن يشق** على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً، ولكن لا أجد سعة فأحملهم، ولا يجدون سعة، **ويشق عليهم (وفي رواية: لا تطيب أنفسهم)** أن يتخلّفوا عني، والذي نفس مُحَمَّد بيده: لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل، ثم أغزو فأقتل، ثم أغزو فأقتل»، قلت: هذا حديث غاية في الصحة، من أصح أحاديث الدنيا، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج3/ص1495/ح1876) فقال: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة وهو بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قاله]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1497/ح1876)، و(ج3/ص1498/ح1876)؛ والبخاري في صحيحه (ج1/ص22/ح36)؛ وابن حبان في صحيحه (ج11/ص39/ح4736)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص920/ح2753)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص231/ح7157)، و(ج2/ص384/ح8970)؛ وابن راهويه في مسنده (ج1/ص226/ح182)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص39/ح17669)، (ج9/ص157/ح18265)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج4/ص202/ح19316)؛ وغيرهم.

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يتخلف عن السرايا، مع أن الخروج في كل واحدة منها، أحب شيء إليه في الدنيا، وقد صرح هو بذلك ونص عليه، وأخبرنا به.

الاعتبار الثالث: وقد نص هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، على أن أفضل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً. ومع ذلك فلم ينقل عنه قط أنه كان يصوم هكذا، فلم ترك الفاضل وعمل بالمفضول؟! **لا ندري، لأنه لم يبين لنا**. ونعلم يقيناً أنه لو كان بيان ذلك من الدّين، الذي تكفّل الله ووعد ببيانه، وأخبرنا بكماله، لو كان الأمر كذلك لبينه لنا، حاشا لله ورسوله من الوعد الخائس، والخبر الكاذب.

فظهر بذلك أن كونه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام أفضل رسل الله، وأكرم الخلق على الله، لا يقتضي ضرورة:

(1) ـ أن كل فعل من أفعاله، وكل عبادة من عبادته، جاءت على أفضل الصور لتلك العبادة أو ذاك الفعل. والكمال والفضل على الإجمال، لا يعني الكمال والفضل في كل جزئية متخيَّلة، إلا في حق الله العزيز الحكيم.

(2) ـ أن غيره من الأنبياء قد يفضُله بجزئية معينة، أو خصوصية معينة. فمما لا شك فيه أن موسى قد

اصطفي على الناس، بل على الأنبياء، بتكليم الله له تكليماً مباشراً؛ وعيسى بن مريم كلمة الله، وروح منه، وذاته الطاهرة الشريفة معجزة بنفسها.

وأفضلية بلال وأبي ذر على معاذ بن جبل لا يجوز أن يكون فيها شبهة، وليس أي واحد منهما بأعلم من معاذ بتفاصيل الحرام والحلال!

وأكثر الصحابة، لا سيما البدريين والأُحُديين والشجريين، أفضل من عبد الله بن عباس، وهو أعلى منهم مرتبة في العلم، وهو ترجمان القرآن والحبر البحر، بل كان رضي الله عنه يقرئ السابقين الأولين البدريين من أمثال عبد الرحمن بن عوف القرآن!

وأفضلية قرن الصحابة في الجملة على سائر قرون الأمة، بل وعلى سائر قرون بني آدم، لا تعني ضرورة أنهم فعلوا كل فضيلة وكل حسنة إلى يوم القيامة، وكل زعم خلاف ذلك شطحات وتعميمات نظريات، ومزاعم عاطفية، أو أكاذيب محضة، لا تصمد للبرهان.

الاعتبار الرابع: ما سبق أن قررناه بأتم بيان وأبلغ تفصيل أن الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً، الإباحة؛ وأنه، عليه وعلى آله أزكى صلاة وأتم تسليم، قد اشتد نهيه عن كثرة السؤال، والتردد عليه في الأقضية، مما قد يفضي إلى الهلكة، وأخبرهم أنه هو سيبادرهم بأمر الله ونهيه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾. وقد أثبتنا بذلك أن تركه التعقيب على فعل، أو القيام بعمل يقتضي، ضرورة، إباحة ذلك لا غير. بل قد قال، عليه وعلى آله أزكى صلاة وأتم تسليم، صراحة: «**دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**».

وقد يترك النبي بعض العمل لاعتبارات أخرى لا نعلمها. وعلى كل حال فالترك عدم فعل، والعدم لا يصلح دليلاً على شيء مطلقاً، لأنه «**لا شيء**»، كما بيّناه أول هذا المبحث.

نعم، سوف يسارع القوم قائلين: لقد ظلمتمونا بنسبة هذا القول إلينا، فنحن ما قلنا قط أن الترك المجرد شيء أو حجة، وإنما قلنا: الحجة أن يترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الفعل غير الجِبِلي، مع قيام المقتضى وانتفاء المانع، وغير ذلك من التأصيل والضوابط.

فنقول: رغم كراهيتنا للتطويل، وأسلوب الرد، والقيل والقال، فلعلنا ها هنا لأهمية هذه المسألة الأصولية الخطيرة، وللأمانة العلمية، نقتبس لك هذا النص (بتمام طوله وأحرفه، ما عدا التنسيق والإخراج وعلامات التنقيط فأكثرها من عندنا) لفصل كامل من كتاب: (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة؛ الطبعة الخامسة، 1427 هـ) للدكتور مُحَمَّد بنْ حسَيْن بن حَسنْ الجيزاني، كما هو في المكتبة الإلكترونية الشاملة. وقد اخترنا هذا الكتاب لأن أصله، كما جاء فيه (ج1/ص2): [أصل هذا الكتاب: رسالة (**دكتوراه**) نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وقد تكونت لجنة المناقشة من أصحاب الفضيلة: د. عمر بن عبد العزيز أستاذ أصول الفقه بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة

المكرمة مشرفاً؛ د. علي بن عباس الحكمي رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عضواً؛ د. أحمد محمود عبد الوهاب أستاذ أصول الفقه بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عضواً. وقد أجيزت مع **مرتبة الشرف الأولى**، وكان ذلك في 1415/1/25 هـ]؛ فهو إذا رسالة (**مشْيخية**)، وهو ما يسمى باللاتينية: (**دكتوراه**)، ينتظر من كاتبها التمكن من مادته، والإتيان بجديد فيها، أو هكذا هو العرف العالمي هذه الأيام. كما أنها تصنيف حديث معاصر يتوقع أن يكون كاتبه قد استوعب وهضم انتاج العلماء السابقين مقدماً لنا، ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾، زبدته: ﴿لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾. والآن إلى النص الموعود:

※ **بداية النص المنقول** (ج1/ص123 ــ 130): [خامسًا: حجيّة تركه، صلى الله عليه وسلم: والمقصود بالترك: تركه، صلى الله عليه وسلم، فعل أمر من الأمور. وهو نوعان بالنسبة لنقل الصحابة رضي الله عنهم له:

(1) ـ التصريح بأنه، صلى الله عليه وسلم، ترك كذا وكذا ولم يفعله، كقول الصحابي في صلاة العيد: (إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صلى العيد بلا أذان ولا إقامة).

(2) ـ عدم نقل الصحابة للفعل الذي لو فعله، صلى الله عليه وسلم، لتوفرت هممهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحدٍ منهم على نقله للأمة، فحيث لم ينقله واحد منهم البتة ولا حّدث به في مجمع أبدًا عُلم أنه لم يكن. وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة، وتركه الدعاء بعد الصلاة مستقبل المأمومين وهو يؤمنون على دعائه، بعد الصبح والعصر أو في جميع الصلوات.

وتركه، صلى الله عليه وسلم، لفعل من الأفعال يكون حجّة، فيجب ترك ما ترك، كما يجب ما فعل بشرطين:

الشرط الأول: أن يوجد السبب المقتضي لهذا الفعل في عهده، صلى الله عليه وسلم، وأن تقوم الحاجة إلى فعله، فإذا كان الحال كذلك وتركه، صلى الله عليه وسلم، ولم يفعله كان تركه لهذا الفعل سنّة يجب الأخذ بها ومتابعته في ترك هذا الفعل. أما إن انتفى المقتضي ولم يوجد السبب الموجب لهذا الفعل فإن ترك النبي، صلى الله عليه وسلم، حينئذ لا يكون سنّة؛ لأن تركه كان بسبب عدم وجود المقتضي، إذ لو وجد المقتضي لفعله، صلى الله عليه وسلم، وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، قتال مانعي الزكاة فقط؛ إذ إن هذا الترك كان لعدم وجود السبب وعدم قيام المقتضي، فلما فعل أبو بكر رضي الله عنه ذلك وقاتل مانعي الزكاة فقط، لم يكن مخالفًا لسنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم،.

أما ما أحدثه بعض الأمراء من الأذان للعيدين فإن هذا من البدع؛ لأن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ترك ذلك مع وجود ما يعتقد فاعل ذلك أنه مقتضٍ، فإنه، صلى الله عليه وسلم، لما أمر بالأذان في الجمعة وصلى العيدين بلا أذان ولا إقامة كان ترك الأذان فيهما سنّة، فليس لأحد أن يزيد في ذلك، بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد الصلوات أو أعداد الركعات.

ومثل ذلك ما حدثت الحاجة إليه بتفريط الناس، كتقديم الخطبة على الصلاة في العيدين، فإنه قد فعل ذلك بعض الأمراء واعتذر بأن الناس قد صاروا ينفضون قبل سماع الخطبة، وكانوا على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا ينفضون حتى يسمعوا، أو أكثرهم.

ولا يكفي أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي لا مع انتفائه، بل لا بد من:

شرط ثانٍ وهو: انتفاء الموانع وعدم العوارض؛ لأنه، صلى الله عليه وسلم، قد يترك فعلاً من الأفعال مع وجود المقتضي له بسبب وجود مانع يمنع من فعله.

وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، قيام رمضان مع أصحابه في جماعة بعد ليالٍ، وعلل ذلك بخشيته أن يُفرض عليهم، فلما كان في عهد عمر رضي الله عنه جمعهم على قارئ واحد، ولم يكن هذا الاجتماع بهذه الهيئة مخالفًا لسنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم،. وهكذا جَمْع القرآن، فإن المانع من جمعه كان على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن الوحي لا يزال ينزل فيغير الله ما يشاء ويُحكم ما يريد، فلو جُمع في مصحف واحد لتعسر أو تعذر تغييره كل وقت، فلما استقر القرآن بموته أمن الناس من زيادة القرآن ونقصه.

أما تركه، صلى الله عليه وسلم، للأذان في العيدين فلم يكن لوجود مانع، لذا كان هذا الترك سنّة نبوية يجب اتباعه فيها عليه الصلاة والسلام.

وخلاصة القول: أن تركه، صلى الله عليه وسلم، لا يخلو من ثلاث حالات.

الحالة الأولى: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل لعدم وجود المقتضي له، وذلك كتركه قتال مانعي الزكاة، فهذا الترك لا يكون سنّة، بل إذا قام المقتضي ووجد كان فعل ما تركه، صلى الله عليه وسلم، مشروعًا غير مخالف لسنّته، كقتال أبي بكر رضي الله عنه لمانعي الزكاة، بل إن هذا العمل يكون من سنّته لأنه عمل بمقتضى سنّته، صلى الله عليه وسلم.

الحالة الثانية: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي له بسبب قيام مانع، كتركه، صلى الله عليه وسلم، فيما بعد قيام رمضان جماعة، بسبب خشيته أن يُكتب على أمته؛ فهذا الترك لا يكون سنّة، بل إذا زال المانع بموته، صلى الله عليه وسلم، كان فعل ما تركه، صلى الله عليه وسلم، مشروعًا غير مخالف لسنّته كما فعل عمر رضي الله عنه في جمعه للناس على إمام واحد في صلاة التراويح، بل إن هذا العمل من سنّته، صلى الله عليه وسلم، لأنه عمل بمقتضاها.

الحالة الثالثة: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي له وانتفاء الموانع فيكون تركه، صلى الله عليه وسلم، والحالة كذلك سنّة، كتركه، صلى الله عليه وسلم، الأذان لصلاة العيدين.

وهذا القسم من سنّته، صلى الله عليه وسلم، وهو السنّة التركية أصل عظيم وقاعدة جليلة، به تحفظ أحكام الشريعة ويوصد به باب الابتداع في الدين.

قال ابن القيم: (فإن تركه، صلى الله عليه وسلم، سنّة كما أن فعله سنّة، فإذا استحببنا فعل ما تركه، كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق. فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم؟ فهذا سؤال بعيدُ جدًا عن معرفة هديه وسنّته وما كان عليه، ولو صح هذا السؤال وقبل لاستحب لنا مستحب الأذان للتراويح، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا مستحب آخر الغسل لكل صلاة، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟...... وانفتح باب البدعة، وقال كل من دعا إلى بدعة: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟).

وتجدر الإشارة إلى أن سنّة الترك مبنية على مقدمات ثابتة راسخة:

المقدمة الأولى: كمال هذه الشريعة واستغناؤها التام عن زيادات المبتدعين واستدراكات المستدركين، فقد أتم الله هذا الدين فلا ينقصه أبدا، ورضيه فلا يسخطه أبدًا.

ومن الأدلة على هذه المقدمة قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

وقوله، صلى الله عليه وسلم، «وايم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء».

المقدمة الثانية: بيانه، صلى الله عليه وسلم، لهذا الدين وقيامه بواجب التبليغ خير قيام، فلم يترك أمرا من أمور هذا الدين صغيرًا كان أو كبيرًا إلا وبلغه لأمته.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]، وقد امتثل، صلى الله عليه وسلم، لهذا الأمر وقام به أتم القيام.

وقد شهدت له أمّته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل، في خطبته يوم حجة الوداع.

المقدمة الثالثة: حفظ الله لهذا الدين وصيانته من الضياع، فهيأ الله له من الأسباب والعوامل التي يسرت نقله وبقاءه حتى يومنا هذا وإلى الأبد إن شاء الله، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، والواقع المشاهد يصدق ذلك، فإن الله قد حفظ كتابه وسنّة نبيه، صلى الله عليه وسلم، ووفق علماء المسلمين إلى قواعد مصطلح الحديث، وأصول الفقه، وقواعد اللغة العربية] **انتهى النص المنقول بأحرفه** (ما عدا التنسيق والإخراج وعلامات التنقيط فأكثرها من عندنا).

وإليك تعقيباتنا:

(1) ـ **التعقيب الأول:** ما ذكره في الأسطر الثمانية الأولى (أو نحو ذلك) حول كيفية رواية الصحابة لـ(التّرك) على أهميتها لا علاقة لها بموضوع (**الحجيّة**)، وإنما ينبغي أن تدرس في باب (**الذّكر وحفظه**). وحيث أن الله قد تكفَّل بحفظ الذّكر، فلا شك أن **كل ترك يحتج به في الدين، إن كان هناك**

شيءٍ من هذا الجنس أصلاً)، قد تم حفظه بضمانة الله، جل جلاله. ولا نبالي بأي طريقة كان ذلك، فلا معنى من محاولة تعداد الأنواع والأصناف. وكل ترك ليس بحجة في الدين فليس هو من الذّكر المحفوظ، ولا نبالي أبلغنا أم لم يبلغنا. فالبحث الرئيس ينبغي أن يكون: **هل الترك، كله أو بعضه، حجّة؟ وإن كان بعضه فحسب، فما هي الشروط الموضوعية التي يعرف بها هذا البعض فيتميز، ولا يختلط بغيره؟!**

(2) ـ **التعقيب الثاني:** ثم قفز المؤلف، من غير سابق إنذار، فزعم: (**وتركه، صلى الله عليه وسلم، لفعل من الأفعال يكون حجة، فيجب ترك ما ترك، كما يجب ما فعل، بشرطين**)... ثم قلنا لا بأس: لعله أراد أن يصوغ القاعدة العامة أولاً، ثم يقيم البراهين عليها. ولعلنا نلاحظ أن جملة: (**كما يجب ما فعل)** قلقة هكذا، ولعل صوابها: (**كما يجب (فِعْل) ما فَعَل)**؛ فإن كان هذا هو المقصود فهو من أبطل الباطل، كما سلف أعلاه!

(3) ـ **التعقيب الثالث:** ثم انتقل الدكتور محمد بن حسين الجيزاني إلى محاولة تبرير الشرط الأول، وهو: (وجود السبب المقتضي لهذا الفعل في عهده، صلى الله عليه وسلم، وأن تقوم الحاجة إلى فعله)، ولم يأت بضرورة حس أو عقل، ولا بنص من الوحي المنزّل، أي من الكتاب والسنّة لأنهما هما فقط الوحي المنزّل، وإنما حاول التخلص من عبئ البرهان بضرب بعض الأمثلة:

المثال الأول: تركه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قتال مانعي الزكاة. قلت: وهذا جهل مجرّد، فقد أعد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، البعوث لقتال خزاعة، عندما افترى عليها الفاسق فريته المعروفة، ولكن الله، جل جلاله تلطف وفضح الكاذب الفاسق إلى يوم القيامة. وقد يقول قائل: فلم لم يستشهد أبو بكر بذلك على عمر عندما احتدم الجدال حول هذا؟! فنقول: فكان ماذا؟ نسياه، أو لم يخطر لهما في تلك الساعة على بال أنه حجة فاصلة في المسألة. ومن زاوية أخرى فإن أعيان الحوادث والنوازل لا تتناهى حتى نهاية الدنيا، فلابد إذاً من تنزيل أحكام الله على كل نازلة بالاجتهاد الصحيح لها، فليس هذا من باب السنّة والبدعة، وإنما هو من باب الاجتهاد.

المثال الثاني: تركه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الأذان للعيدين؛ فيكون ما أحدثه بعض الأمراء من الأذان للعيدين بحق من البدع. فنقول: هذا غير مسلم لكم هكذا على إطلاقه:

فأولاً: المدينة كانت صغيرة للغاية، ونبأ العيد لا يخفى على أحد، لا سيما أنهم كانوا يحرصون على حضور الصلوات، ودروس العلم معه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فإن لم يستطع أهل بيت الحضور كلهم، تناوبوا الحضور كما كان عمر يفعل مع أخيه الأنصاري؛ فلا توجد حاجة أصلاً للتأذين للعيدين.

وثانياً: الأذان ما هو إلا إشعار بدخول وقت الصلاة، ودعوة الناس لها، لذلك تداول المسلمون وتشاوروا، ونبي الله الخاتم بين أظهرهم، بل هو مشارك في المداولات قطعاً ولا شك، شأن النداء للصلاة باعتباره أمراً **وسائلياً عادياً** حتى اتفقوا فعلاً على استخدام ناقوس كناقوس النصارى، ولولا تلك الرؤيا المباركة

لكانت النواقيس تدق اليوم في مآذن المسلمين. كما أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان كثيراً ما يأمر رجلاً بأن ينادي: الصلاة جامعة (ولا ندري أكان هذا بهذا اللفظ بعينه، أو بلفظ الأذان) لكل اجتماع طارئ في غير وقت الصلاة.

ولكن غياب شخصية النبي المركزية، واتساع المدينة النبوية المنورة، والأمصار الكبرى الأخرى أنشأ واقعاً جديداً، له متطلبات وحاجات ومقتضيات جديدة. وسؤالنا للدكتور محمد بن حسين الجيزاني: ما بالك تهربت من مناقشة أذان الجمعة الأول الذي أحدثه أمير المؤمنين عثمان بن عفان؟! نعم: عثمان مؤتمن على الدين، ولا يُظنّ به تعمُّد الابتداع أو الإحداث في الدين، بخلاف جبابرة بني أمية، ولكن الدّين قد اكتمل قبيل وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والابتداع في الدين هو هو، لا فرق بين كونه بحسن نية وشبهة دليل، كما يقتضيه حسن الظن بأمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان، رضوان الله وسلامه عليه؛ أو بسوء نية وجدال منافق واعتذاره بشبهة.

على أن قول الدكتور محمد بن حسين الجيزاني أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ترك التأذين للعيدين لعدم وجود المقتضى لذلك رجم بالغيب، وقول على الله بلا علم. أما نحن فنقول أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ترك ولم يخبرنا لِمَ ترك، وقد نُهينا عن التكلف، وكثرة السؤال، وقيل وقال، وأن نقْفوا ما ليس لنا به علم؛ ونهينا عن مسلك أهل الزيغ الذين يتبعون المتشابه بدلاً من رده إلى المحكم.

<u>والمحكم المقطوع به في هذه القضية، وهو الحق اليقيني، هو</u>: أنه من المحال الممتنع أن **<u>يترك</u>** نبي الله المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما هو **<u>واجب</u>** على أمّته (إلا أن يكون ذلك من خصوصياته التي قام عليها البرهان)، ويحتاج كل ما سوى ذلك من الحكم بالاستحباب أو الإباحة أو الكراهية أو التحريم إلى دليل مستقل غير مجرّد (**<u>التّرك</u>**)، تماماً كما أنه من المحال الممتنع أن **<u>يفعل</u>** نبي الله المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما هو **<u>حرام</u>** على أمّته (إلا أن يكون ذلك من خصوصياته التي قام عليه البرهان)، ويحتاج كل ما سوى ذلك من إيجاب، أو استحباب أو إباحة أو كراهية إلى دليل مستقل غير مجرّد (**<u>الفعل</u>**)، كما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سلف.

(4) ـ **<u>التعقيب الرابع:</u>** عندما تكلم الدكتور محمد بن حسين الجيزاني عن الشرط الثاني وهو (انتفاء الموانع) خلط كتخليطه عند مناقشة الشرط الأول، بل أشدّ. فهناك موانع أخرى لم يتطرق إليها، وقد فصلنا بعضها أعلاه. وهناك أمور امتنع، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن فعلها، مع أفضليتها على ما سواها، كصيام يوم وإفطار يوم، ولم يبين لنا المانع أصلاً. أما مثال جمع القرآن فهو خطأ شنيع: فقد كان عنده، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مصحفه الخاص (الذي وهبه لعثمان بن أبي العاص الثقفي عندما أمَّره على الطائف؛ ولا نستبعد أنه استكتب مصحفاً آخر بعد ذلك)، وعند كل واحد من أكابر حفاظ القرآن، من أمثال: أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأم ورقة، مصحفه الخاص؛ وقد تكفل الله بجمعه وقرآنه، على كل حال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾، (القيامة؛ 75:17). أما ما اقترحه عمر أيام الردة فهو

كتابة **مصحف إمام**، متمحضاً للثابت من القرآن في العرضة الأخيرة، مجرد من تعليقات الكتبة وشروحهم، يكون مرجعاً للأمة كافة.

(5) ـ **التعقيب الخامس:** بعد هذه التخاليط والوساوس اتحفنا الدكتور محمد بن حسين الجيزاني بنص منقول من الإمام ابن القيم جاء على نحو يشعر بأنه البرهان المنشود في المسألة، مظهراً لنا عجزه عن إيراد آية أو حديث تلمِّح ولو تلميحاً (ناهيك بالبرهنة) على مقولته. والفقرة الأولى من كلام الإمام ابن القيم تقول: (**فإن تركُه، صلى الله عليه وسلم، سنّة كما أن فِعله سنّة، فإذا استحببنا فعل ما تركه، كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق**)، فرجعنا إلى الأصل، وهو: (**إعلام الموقعين عن رب العالمين**) وله طبعات عديدة، أمامي الآن منها واحدة بعينها (دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ونشر: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة؛ 1388هـ/1968م) كما هي في المكتبة الإلكترونية الشاملة؛ (ج2/ص460)، وكذلك عندما كرر نحو هذا الكلام في (ج17/ص97)، وما قبلها وما بعدها؛ لعلنا نجد برهنة أو استدلالاً، أو حتى شبهة دليل، لهذا القول المرسل، فلم نجد إلا سيلاً من الأمثلة على بعض ما تركه النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أما الاستدلال أو البرهنة، فلا.
فمقولة الإمام ابن القيم إذاً إنما هي قول مرسل، وزعم مجرّد لا برهان عليه. وحتى لو كان ابن القيم إماماً معصوماً (على مذهب الرافضة) لما صلح قوله حجة لصاحبنا، لأنه ينص فقط على: **عدم استحباب فعل ما تركه النبي**، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فقط لا غير. وبضرورة الشرع، المبنية على ضرورة الحس والعقل، نعلم أن ما لم يكن مستحباً (والواجب مستحب أيضاً، إلا أنه آكد) فهو: مباح أو مكروه أو حرام؛ فأنى لك البرهان على مرادك، وهو **الحرمة** التي زعمت؟!
أما الفقرة التالية من نص الإمام ابن القيم، التي جاء فيه: (فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم؟... إلخ)؛ فقد أسلفنا في التعقيب الأول بيان أن ذلك ليس في موضوع (**حجية الترك**)، وإنما هو من باب (**حفظ الذّكر**)، فليراجع. والغريب أن ابن القيم ناقش هذه الجزئية قبل ذلك باستفاضة، فعودته إليها يشعر بأن في الموضوع خللاً، فلعله أحس – لا شعورياً – أن في الاستدلال خللاً ما، فأراد تقوية استدلاله بتكرير المقولة: وهيهات، هيهات، أن تثبت مقولة بمجرد تكرارها!

(6) ـ **التعقيب السادس:** واستشعر صاحبنا الدكتور محمد بن حسين الجيزاني أن كل ما أسلفه ما هو إلا مزاعم مرسلة وأمثلة ناقصة، عارية عن البرهان والاستدلال الحقيقي، فأحال إحالة مجملة غامضة إلى (**مقدمات ثابتة راسخة**)، كما هو نص كلامه. نعم: ما ذكر من المقدمات راسخ متين، وقد ذكر لكل واحدة نصاً أو نصوصاً معصومة تؤيده؛ وكله عليه لا له:
(أ) ـ فكمال بيان الله للقرآن، وتمام أداء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للرسالة، مع ما أوتي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من الفصاحة وجوامع الكلم يجعلنا نستغرب كيف قال: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة**

مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»؛ وقال: «**إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»؛ وقال: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكتُّ عنه فهو عافية؛ فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسيا**»؛ وقال: «**ذروني (أو: دعوني) ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه، وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه**»؛ بل قال صراحة: «**إن الله حد حدودا فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!**»؛ ومع ذلك لم يقل قط: (**وما فعلته فافعلوه، وما تركته فاتركوه**)، وهي قاعدتكم المزعومة المكذوبة،... فهلا راجعتم أنفسكم، واستيقنتم أن ربكم، قد أحاط بكل شيء علماً، وأنه، جل جلاله وسما مقامه، ما كان نسياً؟!

(ب) ـ كمال الدين وحفظه يمنع ضرورة من استحداث قاعدة كلية لم يقم عليها البرهان القاطع من أدلة الدين نفسه. بل إن الابتداع باستحداث (قاعدة كلية) أشنع وأقبح، بصفة عامة، من الابتداع باستحداث مسألة جزئية. وهذا ما فعلتموه أنتم بالضبط باستحداثكم القاعدة الكلية: (**ترك النبي حجّة**) من غير برهان ضروري قاطع للعذر. فأنتم، معشر القائلين بما يسمّى: (السنة التركية)، إذاً مبتدعون، بل أنتم من رؤوس الابتداع، مِن عِندكم خرج حشدٌ كبير من البدع، وإليكم تعود.

وأحسب أن في هذا كفاية، وحسبك من شر سماعه؛ خضنا بين الفرث والدم آملين أن نفوز بوعاء مملوء بلبن خالص سائغ للشاربين... فانتهينا بوعاء فارغ، وجوع لم يشبع، وعطش لم ينطفئ. فيا ضيعة الإسلام، ويا حسرتاه على المسلمين أن يتخرج أبناؤهم بهذا النوع من الرسائل (**المشيخية**) مع **مرتبة الشرف الأولى**!

فالحق إذاً: أن ترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، سكوت وإقرار، فما تركه إنما هو على الإباحة الأصلية المطلقة. فلا صحة لقولهم: (ما تركه النبي تركناه)، بل ما تركه النبي استحللناه، فإن شئنا تركناه وإن شئنا فعلناه، إلا ببرهان خلاف ذلك.

غير أن الغلاة المارقين من هواة التبديع والتكفير يمارسون أنواعاً من الإرهاب الفكري فتجد أحدهم يقول: كيف تفعل ما لم يفعله النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو صحابته؟! فإذا سمع السامع من العوام أو صغار طلبة العلم ذكر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه انقدح في أنفسهم من التعظيم والإجلال ما يدفعهم إلى التسليم، أو في أقل الأحوال يمنعهم من المعارضة، فيفلت المجادل بالباطل بدعواه المكذوبة الداحضة، وسفسطته الساقطة المتناقضة.

وتوجيه الضربة القاضية إلى هؤلاء الغلاة الدجاجلة سهل ميسور، وذلك بسؤاله: أليس الحكم الأصلي في الأشياء: أعياناً وأفعالاً وعقوداً وشروطاً هو الإباحة المطلقة، كما قامت عليه قواطع الأدلة؟! فكيف جعلت ذلك الشيء المعين محل جدالنا الآن حراماً أو مكروهاً؟! وهل خان النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، الأمانة عندما قال: «**دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»، أو عندما قال: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها رحمة من الله، فاقبلوها**»، أو عندما قال: «**إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألته**»، بل قال نصاً: (**دعوني ما تركتكم**)، وما قال قط: (**ما تركته فاتركوه**)؟!

وبذلك تبطل حجة كل من أبطل عملاً، أو زعم أنه بدعة، لمجرد أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك، لم يفعله. وشر من ذلك، وأقبح وأشنع، وأولى بالبطلان، من أصدر نفس الأحكام لأن الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، لم تفعله. كيف؟ وأقوالهم الصريحة، وأفعالهم الظاهرة، وإقراراتهم ليست بحجة، فكيف يكون تركهم، الذي هو عدم محض، حجة؟! فمن زعم شيئاً من ذلك فهو والله المبتدع الضال: الغالي المارق، أو السطحي التافه، أو الجاهل المركّب، أو لعله، عياذاً بالله، الكافر المكابر العنيد.

❄ فصل: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)

إن استحقاق الثواب والثناء من الله على أي عمل من أعمال الإنسان منوط بالنية، وكذلك استحقاق العقاب والذم من الله. فمن أراد إصابة الصيد بسلاح ناري، فأخطأه، وأصاب إنساناً فقتله، فهو قاتل خطأً، لأنه المباشر أو المتسبب في القتل، ولكنه لم يرد إصابة ذلك الإنسان، فهو بالقطع ليس آثماً كإثم القاتل عمداً، وليس فعله، وإن كان قتلاً على الحقيقة، من باب القتل العمد من صدر ولا ورد. هذا مدرك بالحس والعقل، وعليه جمهور العقلاء، وقد أكده الشرع وزاد فيه ووسعه:

* حيث قال، جل جلاله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلاهَا مَذْمُوماً مَدْحُوراً * وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُوراً﴾، (الاسراء؛ 17: 18 ـــ 19)

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾. (لأعراف؛ 7: 29)

* وقال، تعالى ذكره: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، (غافر:14)

* وقال، جل وعز: ﴿هُوَ الْحَيُّ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (غافر؛ 40: 65)

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾، (البينة؛ 98: 5)

* وقال، تعالى ذكره: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾، (التوبة؛ 9: 46)

* وقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «**إنما الأعمال بالنيات (وفي رواية: بالنية) وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**»، حديث صحيح، من أصح أحاديث الدنيا، أجمع الأئمة على صحته، وأجمعت الأمة على تلقّيه بالقبول، وأخرجه الشيخان، والجماعة، وأحمد، وابن حبان، وابن خزيمة، والنسائي في «**السنن الكبرى**»، وهو أيضاً في «**سنن البيهقي الكبرى**»، و«**المعجم الأوسط**» للطبراني، و«**سنن الدارقطني**»، وفي «**مسند أبي داود الطيالسي**»، و«مسند الحميدي»، و«**المنتقى من السنن المسندة**» لابن الجارود، و«**مسند الشهاب**»، و«**شرح معاني الآثار**»، وغيرها، بعشرات بالأسانيد الصحيحة عن العشرات من أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري، عنه، عن مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه. وجاء في «**تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير**»: (قال الحافظ أبو سعيد مُحَمَّد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى بن سعيد نحو من مائتين وخمسين إنسانا؛ وقال الحافظ أبو موسى: سمعت عبد الجليل بن أحمد في المذاكرة يقول: قال أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن مُحَمَّد الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد. قلت: تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقا)، وروي من طريق الإمام مالك، إلا أنه لم يخرجه في الموطأ، وأخرجه، سوى مالك، كل أصحاب الكتب المعتمدة.

وروى نحو هذا المعنى بأسانيد مختلفة الدرجة عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو سعيد الخدري وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك وأبو هريرة وعتبة بن عبد السلمي وهلال بن سويد وعبادة بن الصامت وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبو ذر وعتبة بن مسلم ومعاوية بن أبي سفيان، **فالمعنى متواتر مقطوع بثبوته**، مشهود عليه بآي القرآن، وضرورات الحس والعقل.

* وجاء في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص117/ح128)، من طريق الأعرج عن أبي هريرة: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قال إسحاق: أخبرنا سفيان وقال الآخران: حدثنا بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: ﴿**إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً**﴾»]؛ وهو عند البخاري (ج6/ص2725/ح7062)؛ وفي «**صحيح ابن حبان**»، (ج2/ص105/ح380)، بحوه، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)؛ وأخرجه كذلك أحمد، (ج2/ص242/ح7294)؛ والترمذي،

(ج5/ص265/ح3073)، وغيرهم.

* وجاء في «**صحيح ابن حبان**»، (ج1/ص118/ح130)، من طريق مُحَمَّد بن سيرين عن أبي هريرة: [أخبرنا عبد الله بن مُحَمَّد الأزدي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا النضر بن شميل قال: حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الله، جل وعلا، قال: (من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبتها بعشر أمثالها إلى سبع مائة؛ وإن هم بسيئة فلم يعملها لم أكتب عليه، فإن عملها كتبتها عليه سيئة واحدة)]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)، وهو كما قال، وهو أيضاً في «**صحيح مسلم**»، وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» من عدة طرق غاية في الصحة، وفي «**مسند الشاميين**».

* وجاء في «**صحيح ابن حبان**»، (ج2/ص107/ح383)، من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة: [أخبرنا الفضل بن الحباب قال: حدثنا القعنبي قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: قال الله تبارك وتعالى: ﴿إذا هم عبدي بالحسنة فلم يعملها كتبتها له حسنة، فإن عملها كتبتها له عشر حسنات، وإن هم عبدي بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه، فإن عملها كتبتها واحدة﴾]، وعقّب الإمام أبو حاتم بن حبان، رضي الله تعالى عنه، قائلاً: [قوله جل وعلا: (إذا هم عبدي)، أراد به إذا عزم فسمى العزم همّا، لأن العزم نهاية الهم، والعرب في لغتها تطلق اسم البداءة على النهاية واسم النهاية على البداءة، لأن الهمّ لا يكتب على المرء لأنه خاطر لا حكم له، ويحتمل أن يكون الله يكتب لمن همّ بالحسنة الحسنة، وإن لم يعزم عليه ولا عمله لفضل الإسلام، فتوفيق الله العبد للإسلام فضل تفضل به عليه، وكتابته ما همّ به من الحسنات ولمّا يعملها فضل، وكتابته ما هم به من السيئات ولمّا يعملها، لو كتبها لكان عدلا وفضله قد سبق عدله كما أن رحمته سبقت غضبه؛ فمن فضله ورحمته ما لم يكتب على صبيان المسلمين ما يعملون من سيئة قبل البلوغ، وكتب لهم ما يعملونه من حسنة كذلك هذا ولا فرق]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)، وهو كما قال.

* وجاء في «**صحيفة همام بن منبه**»، (ج1/ص42/ح53)، من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة: [وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: ﴿إذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بعشر أمثالها وإذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بمثلها﴾]

* وجاء في «**سنن الترمذي**»، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: [حدثنا عمران بن موسى القزاز حدثنا عبد الوارث بن سعيد حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله،

صلى الله عليه وسلم: «إن ربكم يقول: ﴿كل حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والصوم لي وأنا أجزي به، الصوم جنة من النار، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، وإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم فليقل إني صائم﴾»]، وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعد وكعب بن عجرة وسلامة بن قيصر وبشير بن الخصاصية، واسم بشير زحم بن معبد، والخصاصية هي أمه)، وقال أبو عيسى: (وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه)، وقال الألباني: (صحيح)، وهو عند أحمد من طرق،

قلت: ليس علي بن زيد بن جُدْعان بذاك القوي، ولكن هذا يصح بشواهده، كما أنه قد توبع ببعض اللفظ مختصراً.

ـــ كما هو في «**المعجم الأوسط**»،(ج2/ص266/ح1942): [حدثنا أحمد بن محمد بن نافع قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو عن بكير عن بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «كل حسنة يعملها بن آدم بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به»]؛ وبنحوه عند النسائي في سننه (ج4/ص165/ح2219)؛ وعند غيرهم، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن بكير إلا عمرو). قلت: فكان ماذا؟! كل هؤلاء ثقات أثبات.

* وجاء في «**مسند إسحاق بن راهويه**»، (ج1/ص265/ح234)، من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة: [أخبرنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت عشرا؛ ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت سيئة»]، لا خوف إلا من اختلاط عطاء بن السائب، فإن كان هذا قبل اختلاطه فهو إسناد صحيح.

* وجاء في «**المعجم الأوسط**»، (ج4/ص345/ح4390)، من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة: [حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن عزيز الموصلي حدثنا غسان بن الربيع حدثنا بن ثوبان عن عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله، تبارك وتعالى، يقول: ﴿إذا همّ عبدي بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها، وإن عملها فاكتبوها واحدة، وإن تركها من أجلي فاكتبوها حسنة؛ وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، وإن عملها فاكتبوها بعشر أمثاها إلى سبع مائة ضعف﴾»]؛ وهو بعينه في «**مسند الشاميين**»، (ج1/ص88/ح123).

قلت: فهذا نقل تواتر مقطوع بصحته عن أبي هريرة، لأنه من رواية الأعرج عنه، وكذلك مُحَمَّد بن سيرين، والعلاء، وهمام بن منبه، وسعيد بن المسيب، وأبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن الفضل، وكلهم ثقات أثبات، وربما غيرهم.

* وجاء حديث آخر في «**صحيح مسلم**» عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، (ج1/ص1451/ح162):

[حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل يضع حافره عند منتهى طرفه**»]، فساق حديث الإسراء والمعراج بطوله، ونصح موسى صلوات الله وسلامه عليه لنبينا مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمراجعة ربه في عدد الصلوات، حتى قال: [«فلم أزل ارجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: «يا مُحَمَّد: إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة؛ ومن همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرا؛ ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئا، فإن عملها كتبت سيئة واحدة» قال: «فنزلت حتى انتهيت إلى موسى، صلى الله عليه وسلم، فأخبرته فقال: (ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقلت: «**قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه**»]؛ وجاء هذا بنحوه مطولاً، وكذلك مختصراً في «**مسند أبي يعلى**»، (ج6/ص171/ح3451)، بلفظ: [حدثنا شيبان حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرا، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، فإن عملها كتبت له سيئة واحدة)] وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وهو كما قال، وهو على شرط مسلم كما ترى.

- وجاءت متابعة لذلك في «**مسند الحارث ــــ زوائد الهيثمي**»، (ج2/ص951/ح1050): [حدثنا يعلى حدثني عبد الحكم عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من همّ بحسنة فعملها كتبت له عشر حسنات، فان لم يعملها كتبت له حسنة واحدة، ومن همّ بسيئة فعملها كتبت عليه سيئة واحدة فان لم يعملها لم يكتب عليه شيء**»].

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص155/ح21414) بإسناد في غاية الصحة عن أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه: [حدثنا عفان حدثنا أبو عوانة عن عاصم عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الصادق المصدوق يقول: (قال الله عز وجل: ﴿**الحسنة عشر أو أزيد والسيئة واحدة أو اغفرها؛ فمن لقيني لا يشرك بي شيئا بقراب الأرض خطيئة جعلت له مثلها مغفرة**﴾)]

ــــ وهو في «**المعجم الصغير**»، (ج1/ص303/ح502)، عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا صدقة بن مُحَمَّد بن خروف المصري حدثنا هشام بن مُحَمَّد السدوسي حدثنا مُحَمَّد بن أبي عدي حدثنا أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشر أمثالها إلى سبع مائة وسبع أمثالها، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت عليه سيئة أو يمحها الله عز وجل**»]، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن الحسن إلا أشعث)؛ قلت: وهذا لا يضر: أشعث بن عبد الملك ثقة من رجال البخاري وروى له الجمهور.

ـ وأخرجه الطيالسي في مسنده (ج1/ص62/ح464) بتمام لفظه بأصح إسناد: [حدثنا شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (قال ربكم عز وجل: ﴿الحسنة بعشر والسيئة بواحدة وأغفرها، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي لقيته بقراب الأرض مغفرة؛ ومن همّ بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا﴾)]، ثم قال الإمام أبو داود الطيالسي: (لم يرفعه شعبة عن واصل ورفعه الناس عن الأعمش عن المعرور). قلت: ورفعه غير الأعمش من الأئمة، كما سبق بعضه.

فهذه الأحاديث الصحاح آنفة الذكر تبرهن ليس فقط أن مدار ثواب الأعمال (ومنها الأقوال والاعتقادات) وعقابها على النية فحسب، بل هي برهان على **أن النية، بمفردها من غير عمل، تستقل باستحقاق الثواب**، وإن كان الله، جل جلاله، قد تفضّل بالتجاوز عن العقاب، رحمة وفضلاً، ولو فعل لكان عدلاً، لا إله إلا هو، عليه نتوكل وبه نتأيد.

بل قد جاء ما هو أحسن من هذا: (**من همّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة**)، وهذا يضاف إلى محو السيئات تفضلاً من الله ونعمة، ووعد الله بغفرانها مع التوبة على كل حال، تباركت ربنا ما أكرمك وأرحمك، حقاً: (**لا يهلك على الله إلا هالك**)، كما ثبت:

❋ فيما أخرجه الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»، (ج5/ص2381/ح6126)، عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا جعد أبو عثمان حدثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فيما يروي عن ربه، عز وجل، قال: قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بيّن ذلك: فمن همّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همّ بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات، إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة؛ **ومن همّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة**، فإن هو همّ بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة»]، وأخرجه مسلم، والدارمي، وأحمد من طرق، والطبراني في «**المعجم الكبير**».

ـــ وأخرجه أيضاً الإمام النسائي في «**السنن الكبرى**»، (ج4/ص396/ح7670): [أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا جعفر عن الجعد أبي عثمان قال: حدثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «**إن ربكم رحيم: من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرا إلى سبعمائة إلى أضعاف كثيرة، ومن همّ بسيئة ولم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت واحدة أو يمحاها الله، ولا يهلك على الله إلا هالك**»]، وهو بنحوه في «**مسند عبد بن حميد**»،(ج1/ص236/ح716).

* وجاء في «**صحيح ابن حبان**»، (ج14/ص45/ح6171)، حديث عجيب آخر عن خريم بن فاتك الأسدي، رضي الله عنه: [أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شيبان النحوي قال: حدثنا الركين بن الربيع عن أبيه عن عمه (وهو يسير بن عميلة) عن خريم بن فاتك الأسدي قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الناس أربعة، والأعمال ستة: موجبتان، ومثل بمثل، وحسنة بعشر أمثالها، وحسنة بسبع مائة ضعف؛ والناس موسع عليه في الدنيا والآخرة، وموسع عليه في الدنيا مقتور عليه في الآخرة، ومقتور عليه في الدنيا موسع عليه في الآخرة، ومقتور عليه في الدنيا والآخرة، وشقي في الدنيا وشقي في الآخرة؛ والموجبتان: من قال: لا إله إلا الله أو قال: مؤمنا بالله دخل الجنة، ومن مات وهو يشرك بالله دخل النار، ومن همّ بحسنة فعملها كتبت له عشرة أمثالها، ومن همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فعملها كتبت له سيئة واحدة، غير مضاعفة، ومن أنفق نفقة فاضلة في سبيل الله فبسبع مائة ضعف»]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وهو بنحوه مع اختلاف يسير في ترتيب الفقرات في «**المستدرك على الصحيحين**»، ومن عدة طرق في «**المعجم الكبير**»، وكذلك في «**الآحاد والمثاني**».

* وجاء في «**مسند الشهاب**»، (ج1/ص235/ح369)، **عن** عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه: [أخبرنا عبد الرحمن بن عمر المعدل أنبأنا أبو الفضل يحيى بن الربيع حدثنا عبد السلام بن مُحَمَّد الأموي حدثنا سعيد بن كثير بن عفير حدثنا بن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من همّ بذنب ثم تركه كانت له حسنة، ومن همّ بذنب ثم عمله ثم استغفر الله منه غفر له**»]، وهذا وإن لم يصح بذاته، فهو حسن صحيح بشواهده.

وهناك نصوص كثيرة مؤيدة لمقولتنا آنفة الذّكر، آلا وهي: (**إن النية بمفردها، من غير عمل، تستقل باستحقاق الثواب**)، نكتفي ببعضها، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام مسلم، (ج3/ص1517/ح1909)، من حديث سهل بن حنيف أنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، قال: «**من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه**»

* وما أخرجه أيضاً الإمام مسلم، (ج34/ص1518/ح1910)، عن أبي هريرة مرفوعا: «**من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من النفاق**».

وقد استشكل بعض من لا فقه له ذلك وظنه معارض بما:

* أخرجه الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»، (ج1/ص20/ح31): [حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس قال: (ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكرة فقال: (أين تريد؟!)، قلت: (أنصر هذا الرجل!)، قال: (ارجع فإني سمعت

رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار!»، فقلت: (يا رسول الله: هذا القاتل، فما بال المقتول؟!)، قال: «**إنه كان حريصا على قتل صاحبه**»]، وكذلك رواه هشام بن حسان، ومعلى بن زياد، والمبارك بن فضالة، عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا إسناد في غاية الصحة والاتصال، بأتم لفظ وأوجزه، وأخرجه الإمام البخاري في «**الصحيح**» من طرق أخرى (ج6/ص2520/ح6481)، و(ج6/ص2595/ح6672)، وقال عقب بعضها: (ورواه معمر عن أيوب ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة وقال غندر: حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرفعه سفيان عن منصور)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج4/ص2214/ح2888؛ والنسائي في سننه ج7/ص125/ح4120، ج7/ص125/ح4122، ج7/ص125/ح4123، ج7/ص126/ح4124؛ وابن حبان في صحيحه ج13/ص275/ح5945، ج13/ص320/ح5981؛ وأبو داود في سننه ج4/ص103/ح4268؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص43/ح20456، ج5/ص51/ح20537، ج5/ص51/ح20538؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص316/ح3585، ج2/ص316/ح3587، ج2/ص316/ح3588؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج3/ص208/ح1563، ج3/ص208/ح1564؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص190/ح16569، ج8/ص190/ح16570، ج8/ص190/ح16571؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص41/ح20440) بإسناد صحيح: [حدثنا مُحَمَّد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، إنه قال: إذا المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح فهما على طرف جهنم، فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلاها جميعا]؛ وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1312/ح3965)؛ وغيرهم.

قلت: مما لا شك فيه أن الأحنف بن قيس، رضي الله عنه، كان مصيباً في حمله السلاح لنصرة الإمام الحق، إمام الهدى علي بن أبي طالب، سلام الله عليه، على الفئة الباغية، التي ثبت بغيها، وتوجب قتالها حتى تفيء إلى أمر الله، وكان أبو بكرة مخطئاً في تنزيل حديث رسول الله على تلك الواقعة، ولكن الله لم يكلفنا قط قبول رأي أبي بكرة، وإنما كلفنا فقط قبول روايته، لا سيما أنه لم ينفرد بهذا:

❋ فقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص418/ح19766) بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري: [حدثنا يزيد قال أخبرنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي موسى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: إذا المسلمان توجها بسيفهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه]؛ وأيضاً (ج5/ص47/ح20490) بإسناد صحيح: [حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة بنحوه]؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه ج7/ص125/ح4119، ج7/ص125/ح4121؛ وفي سننه الكبرى ج2/ص315/ح3584، ج2/ص316/ح3586؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1311/ح3964؛ وغيرهم.

ـ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص410/ح19691) بإسناد صحيح: [حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا سليمان عن الحسن عن أبي موسى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه)]؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه ج7/ص124/ح4118؛ وفي سننه الكبرى ج2/ص315/ح3583؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص192/ح543؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1311/ح3964؛ وغيرهم.

ـ وأخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج2/ص316/ح3589) بإسناد صحيح: [أخبرنا مجاهد بن موسى قال: حدثنا إسماعيل وهو بن علية عن يونس عن الحسن عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار)، قال رجل: (يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟!)، قال: (إنه أراد قتل صاحبه)]

* وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1311/ح3963): [حدثنا سويد بن سعيد حدثنا مبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (ما من مسلمين التقيا بأسيافهما إلا كان القاتل والمقتول في النار)]؛ ولكن مبارك بن سحيم منكر الحديث متروك.

أما بخصوص موضوعنا فليس ثمة تعارض ها هنا، فالمقتول لم يرد قتل صاحبه ثم ترك تلك الإرادة وعاد إلى منزله حتى يستحق ثواب الحسنة الكاملة الموعود، كلا بل هو خرج من الإرادة إلى الفعل، فخرج من بيته، واستل سيفه من غمده، ثم أهوى به إلى صاحبه يريد قتله، إلا أن الأجل سبقه فكان هو المقتول، ولولا ذلك لكان هو القاتل.

ومن ضعف فقهه إلى درجة عدم إدراك مثل هذه البديهيات فالأولى به أن يترك الفقه واستنباط الأحكام لأهلها، وليبحث عن مهنة يستطيع أن يبدع ويحسن فيها، فإن الله كتب الإحسان على كل شيء، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه * وجاوزه إلى ما تستطيع**

فثبت إذاً ثبوتاً قطعياً، يقيناً بلا شبهة: أن الإنسان قد يثاب على النية المجردة، كما أشار إليه القرآن، وفصلته الأحاديث، فمن باب أولى أن يثاب على فعل المباح المحض، إذا صحبته نية صالحة، أو نباهة ذهن، وحضور قلب، وذكر لله سبحانه وتعالى، بأي وجه من الوجوه الحسنة الجميلة: كالتقوِّي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرّس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بـ«**وعي**»، وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة التي جاءت بها الأدلة.

فالثواب إذاً على تلك النية، وذلك الذّكر القلبي، وليس على الفعل المباح من حيث هو فعل مجرد مباح بذاته. فالمباح لذاته، أي الذي لا يستحق فاعلة مثوبة ولا عقوبة، محال أن ينقلب إلى مستحب، وإلا اختلت موازين الشريعة، واختلط الحابل بالنابل، معاذ الله.

والاستدلال الذي ذكرناه أعلاه، وما يشبهه وما هو من جنسه، هو الاستدلال الصحيح، وليس ما زلّت به أقدام بعض الأكابر، من أمثال الإمام النووي، رضي الله عنه ورفع درجته، حيث قال في شرحه على صحيح مسلم: (**وفي هذا دليل على أن المباحات تصير طاعات، بالنيات الصادقات**) مستشهداً بقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «**وفي بضع أحدكم صدقة**».

فاستدلال الإمام النووي قطعاً استدلال باطل، ذلك أن قوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «**وفي بضع أحدكم صدقة**»، وكذلك قوله: «**فكذلك فافعلوا فإنه من أماثل أعمالكم إتيان الحلال**»، نصوص قاطعة بأن «**الجماع**» مستحب لذاته، يثاب فاعله، فليس هو إذاً مباح محض، لا يثاب فاعله ولا يأثم، فكيف جعله الإمام النووي، رحمه الله، مباحاً محضاً، كما يفهم من جملته، واشترط من ثمّ وجود نية معينة لاستحقاق الثواب؟!

بل إن الإمام أبا مُحَمَّد علي بن حزم فهم الأمر في قوله، تعالى ذكره: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، أنه للوجوب، فجعل الجماع، ولو مرة واحدة في كل طهر، فريضة، وليس فقط مباحاً أو مستحباً، وهذا أولى بالصواب!!

ثم أين ذكر النية في الحديث حتى يقال أن فيه دليلاً على أن الفعل المباح «**ينقلب**» بالنية الحسنة إلى مستحب، ومن ثم طاعة؟!

ثم إن استخدام لفظة طاعة ها هنا ليس بجيد، ولعل الإمام النووي قصد: المستحبات، وإلا فإن عمل المباح طاعة، وترك الحرام طاعة، والقيام بالفرض طاعة، لأن «**<u>الطاعة: هي طاعة التشريع</u>**»: فالالتزام بحكم الله وشرعه هو الطاعة، لا فرق بين تحريم الحرام وتحليل المباح، وإيجاب الواجب وجعل كذا شرطاً لكذا، وهذا سبباً لذاك، واعتماد كذا وكذا رخصة، وذاك عزيمة، وهلم جراً.

<u>لذلك نؤكد ونكرر ونشدد</u>: أنه لا يجوز أن يقال أن المباح انقلب بـ«**النية الحسنة**» مستحباً، لأنه ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبته، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل.

لذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يستحق فاعله الثواب والثناء من الله، ولا يستحق تاركه مؤاخذة أو ذماً أو عقوبة من الله، والمكروه لذاته وهو الذي يستحق تاركه الثواب والثناء من الله، ولا يستحق فاعله مؤاخذة أو ذماً أو عقوبة من الله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة المحضة المطلقة الأصلية، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين؛ هذه هي طريق الهلكة، المفضية إلى الكفر والضلال البعيد.

❄ فصل: الإسلام دين كامل

إن جميع أفعال العباد الاختيارية هي محلّ الحكم الشرعي، لا يخرج شيء منها عن ذلك، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾، (النحل؛ 16: 89)، وقوله، تباركت أسماؤه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِّ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهَّ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 59)، وقوله، جل وعز: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهَّ ذَلِكُمُ اللهُّ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾، (الشورى؛ 42: 10)، ومعلوم بضرورة الحس والعقل أن الناس قد اختلفوا في كل شيء، وتنازعوا في كل شيء، حاشا ضروريات وأوليات الحس والعقل عند العقلاء، وحتى هذه خالف فيها السفسطائيون.. والمجانين! فوجب، يقيناً، رد كل شيء وقع فيه خلاف وتنازع إلى حكم الله.

والرد ﴿إلى الله والرسول﴾ لا بد، ضرورة، أن يكون فيه رفع الخلاف، كل خلاف، وفض النزاع، كل نزاع، وإلا كان أمر الله كذباً وتضليلاً، بإحالته عند النزاع إلى من ليس لديه فض النزاع، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً! لذلك لا بد من القطع والجزم بأن الكتاب والسنّة فيهما فصل كل خلاف، وفض كل نزاع، لا يشك في ذلك إلا جاهل مركب دابته أفقه منه وأعقل، أو كافر خبيث!

ثم وجدناه، سبحانه وتعالى، أحال، في الوحي، أي في الكتاب والسنّة، ما كان من شؤون «**الدنيا**»، أي خواص العالم المحسوس وطبائعه، من جنس تأبير النخل: أي علوم الفيزياء والكيمياء والفلك وطبقات الأرض، وحرف الطب والزراعة والصناعة والهندسة، ونحوها، إلى الناس، أي إلى الحس والتجربة والنظر والعقل، إحالة عامة، على وجه الإجمال: مراقبةً وتجربةً ودرساً وتنظيراً، وانتفاعاً وتطبيقاً. واستأثر بما سوى ذلك، وهو ضرورة من «**الدين**»، أي الشريعة العامة، والطراز المعين من العيش، لنفسه، وبالأخص ما كان من الخبر عن ذاته العظيمة المقدسة، وملائكته الأطهار، واليوم الآخر، ونحوه، ومن الحكم على أفعال العباد، بالحل والحرمة والوجوب، وعلى أخلاقهم بالحسن أو القبح، ونحوه.

وقد استغرقت الشريعة المطهرة الخاتمة كل أفعال العباد بأحكامها على أكمل وجه، لما ذكرناه، ولقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهَّ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللهَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، (المائدة؛ 5: 3)، مؤكداً، في آخرها، في تناسب بديع، على أحكام الاضطرار المتعلقة بالمحرمات من الطعام، التي سبق نزولها في أوائل الوحي المكي: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللهَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، (المائدة؛ 5: 3). فالدين قد كمُل، وهو الإسلام لا دين غيره،

وليس غيره إلا الجاهلية والكفر، والنعمة قد تمت، ليس وراءها إلا النقص، ثم المصائب والنقم، في معصية الله ومخالفة أمره، وعدم التقيد بشرعه، ثم بعد ذلك، في الآخرة، النار الأبدية واللعنة السرمدية!

والالتزام بالأحكام الشرعية هو القصد من خلق الإنسان، وهو معنى الوجود الإنساني، قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾، (الذاريات؛ 51: 56)، والعبادة هي التسليم والخضوع والطاعة، المبنية على منتهى الحب والتعظيم، أي الالتزام بكل أمر ونهي، كما سنفصّله بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى، في هذا الكتاب!

وقد أوجبت الشريعة الكاملة أعمالاً، هي «**الفرائض**» أو «**الواجبات**»، لا تسقط إلا «**بعدم القدرة**»، أو برخصة شرعية منصوص عليها لتلك الفريضة بعينها، كالصيام في السفر، حتى ولو كان سفراً غير شاق، مع بقاء وجوبه على من ابتلي بعمل بدني شاق، مشقته قد تفوق مشقة السفر على ظهر الراحلة بكثير، ما دام قادراً!

وحرمت أعمالاً، هي «**المحرمات**»، لا يرخص لأحد فيها إلا برخصة منصوص عليها شرعاً، كالرخصة في الكذب في مواطن معدودة، جاء النص بها. وكذلك في أحوال الضرورة والإكراه الملجيء، أي الأحوال المؤدية إلى الموت يقيناً، أو تلف الأعضاء، أو الأذى بالتعذيب والضرب الشديد.

وحتى أحوال الضرورة هذه لا تبيح للإنسان قتل غيره، أو اتلاف أعضائه، فليست نفس المكره المضطر أعلى مرتبة أو أولى بالصيانة من نفس الغير. والضرورة، والإكراه الملجيء بالتهديد بالقتل المؤكد، لا يبيح للمسلم أن ينصر الكفار الحربيين على قتال المسلمين وقتلهم لأن جمهور العلماء، بل لعله إجماعهم، على أن المكره على القتل ليس له أن يفعل ذلك، لأن نفسه ليست أولى من نفوس الآخرين بالصيانة والحفظ، هذا بيّن واضح، وإليك كلام جيد للإمام شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، رضي الله عنه:

* حيث قال الإمام في «**الفتاوى الكبرى**»، (ج4/ص351): [....، **فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين، وكما لو أكره رجل رجلا على قتل مسلم معصوم، فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين، وإن أكرهه بالقتل فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس**. فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو، بل إذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعا عند أكثر العلماء كأحمد ومالك والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر الجواب يجب القود على المكره فقط كقول أبي حنيفة ومحمد وقيل القود على المكره المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجبه]، أنتهى كلام ابن تيمية، وقد كرر نحوا من هذا الكلام في موضع آخر من «**مجموع الفتاوى**»، (ج28/ص540).

* وله في «**كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه**»، (ج28/ص537) كلام جيد من زاوية أخرى: [... بل قد أمر النبي المكره فى قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل، وإن قتل، كما فى صحيح

مسلم عن أبى بكرة قال: قال رسول الله: أنها ستكون فتن ألا ثم تكون فتن ألا ثم تكون فتن القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي، ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلحق بابله ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه، قال: فقال رجل: يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج أن استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت، فقال رجل: يا رسول الله أرأيت أن أكرهت حتى ينطلق بي إلى إحدى الصفين أو إحدى الفئتين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني! قال: يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار]

هذان نصان في غاية الجودة من كلام الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، قدس الله سره، ورفع درجته، فتأمله حق تأمله، وراجعه مراراً.

وهناك أفعال، وهي، بحمد الله وتيسيره، أكثر أفعال العباد، ترك للمكلف الخيار فيها، إن شاء فعل وإن شاء ترك. وربما كان الفعل في بعضها أولى، وهي «**المستحبات**». وقد يكون الترك في بعضها أولى، وهي «**المكروهات**». وربما تعادل الطرفان، وهي «**المباحات**». والمكلف يفعل المباحات أو يتركها، باختياره، على ما يظهر له في كل حالة ووضع من منفعة أو مصلحة، فيقوم بصفقة «**مباحة**»، ويترك أخرى «**مباحة**» لما ظهر له من كثرة ربح الأولى، وقلة الثانية، ويتجنب ثالثة «**مباحة**» خشية الخسارة!

فالنظر في المصالح والمنافع، وبضدها المفاسد والمضار، إنما يرد إذا كان أصل الفعل مباحاً، لا غير. فلا بد من دراسة لمشروعية الفعل، أيّ فعل، والوصول إلى حكم الله فيه أولا. فإذا ثبت أنه مما خُيِّر المكلف فيه، ورد حينئذ، وحينئذ فقط، النظر في المصالح والمنافع، وما يقابلها من مفاسد ومضار.

وعلى هذا فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يترك واجباً، بغير رخصة شرعية، أو لعدم قدرة، أو يرتكب حراماً، من غير إكراه ملجئ، بدعوى درء المفسدة، أو جلب المصلحة، مهما عظمت. فليس في ما أوجب الله مفسدة، مطلقاً، ولا في ما حرمه مصلحة، مطلقاً!

وكل ما يقال بخلاف ذلك ما هو إلا وسوسة من الشيطان، وطعن في الشريعة الكاملة، وترك لما خلقنا من أجله، وهو: «**العبودية**»، أي الطاعة والالتزام بالأحكام الشرعية، وإقبال على ما كفيناه، وهو: الأرزاق، والمعايش، و«**المصالح**»، بل ولا حتى النصر أو التمكين.

فنحن لم نكلف بالنصر والتمكين لأنهما من أفعال المولى، جل وعلا، وإنما كلفنا بالجهاد، وبالحكم بما أنزل الله حال التمكين. وكذلك كلفنا الله بالدعوة إليه على بصيرة، والعمل على نشر الدعوة، والعمل على إظهار الدين، ولم يكلفنا قط بــ«**انتشار الدين**» أو بــ«**ظهور الدين**»، فهذه من أفعال الله تبارك وتعالى، وتدبيره للأمر، وتصرفه الإلاهي في الكون، وتلك من أفعال العباد الاختيارية التي هي موضع التكليف!

والنصوص الشرعية، أي نصوص الوحي، أي الكتاب والسنّة، كافية بحمد الله، لجميع الوقائع، من يوم وفاة النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه، إلى آخر الأبد. لا يقال أن الوقائع والأحداث والمستجدات غير متناهية، والنصوص متناهية!

لا يقال هذا: لأن الوقائع غير المتناهية هي الوقائع العينية، والأحداث المشخصة، أما أصناف الوقائع،

وأجناس الأحداث فهي نهائية محدودة تشملها النصوص على الكفاية، والتمام والكمال. فصلاة زيد، غير صلاة عمرو، وهكذا إلى ما لا نهاية، ولكن جنس الصلاة واحد، أو أجناس قليلة محصورة، قد استوعبتها النصوص، وهكذا!

* فقد أخرج ابن ماجه، (ج1/ص115/ح316)، بإسناد غاية في الصحة، عن سلمان الفارسي، رضي الله عنه، قال: قال له بعض المشركين، وهم يستهزؤون به: (إني أرى صاحبكم يعلّمكم كل شيء حتى الخراءة؟!)، قال: (**أجل: أمرنا أن لا نستقبل القبلة، ولا نستنجي بأيماننا، ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار، ليس فيها رجيع ولا عظم**)، وفي لفظ لأحمد، (ج5/ص437/ح23753، ح23756)، بإسناد غاية في الصحة: قال رجل: (إني لأرى صاحبكم يعلمكم كيف تصنعون حتى إنه ليعلمكم إذا أتى أحدكم الغائط؟!)، قال: قلت: (نعم، أجل، **ولو سخرت**: إنه ليعلمنا كيف يأتي أحدنا الغائط، وإنه ينهانا أن يستقبل أحدنا القبلة، وأن يستدبرها، وأن يستنجي أحدنا بيمينه، وأن يتمسح أحدنا برجيع ولا عظم، وأن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار). وقد أخرج مثله، من غير ذكر الاستهزاء، بأسانيد صحاح، الأئمة: مسلم، والترمذي، والنسائي، وأحمد وغيرهم.

تأمل هذا المشرك العنيد، بل الحمار البليد، وتعجب من رباطة جأش سلمان، وحسن جوابه، وعظيم أدبه، وحسن تعامله وتجمله، وما تضمنه الجواب من أحكام وآداب.

فإذا كان كلام سلمان حقاً، ونحن نشهد بالله الذي لا إله إلا هو أنه حق، فكيف يسوغ لمن يزعم أنه يؤمن بالله واليوم الآخر أن يزعم أن الشريعة فيها «**مناطق فراغ**»، أو «**ثغرات**»، أو أن هناك ما لم يأت به نص؟! ثم يذهب لملئه بالهوى والابتداع الذي يسمّونه بالأسماء الجميلة، أي بغير اسمه القبيح، لتضليل الناس. ومن هذه الأسماء الجميلة المضللة: (**فهم السلف الصالح**)، (**جلب المصالح، ودرء المفاسد**)، (**تسكين الدهماء، وإسكات الرعاع**)، (**سيرة العقلاء**)، أو (**خشية الفتنة**)، التي هي «**الحجة**» المحببة إلى قلوب الخونة من فقهاء السلاطين، أخزاهم الله وأبعدهم، ولعنهم وأبادهم: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾.

* وأخرج الطبراني بإسناد صحيح، (ج2/ص155/ح1647)، عن أبي ذر، رضي الله تعالى عنه، قال: [تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكر لنا منه علماً]، قال: فقال، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: «**ما بقي شيء يقرّب من الجنة، ويباعد من النار، إلا وقد بُيِّنَ لكم**». هذا حديث صحيح، قد برهنا على صحته في الملحق، مؤيد لما ذكرنا من كمال الدين، وتمام النعمة.

* وفي «**الجامع الصحيح المختصر للإمام البخاري**»، (ج6/ص2435/ح6230): [حدثنا موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال: (لقد خطبنا النبي،

صلى الله عليه وسلم، خطبة: **ما ترك فيها شيئا إلى قيام الساعة إلا ذكره**؛ علمه من علمه وجهله من جهله. إن كنت لأرى الشيء قد نسيت فأعرفه كما يعرف الرجل إذا غاب عنه فرآه فعرفه!)]

فلا صحة إذن لما تورط فيه جهلة المنتسبين إلى الدعوة الوهابية، والمتسمّين زوراً وبهتانا بـ«**السلفية**»، من أن الدّين كان ناقصاً حتى استكمل فهمه الصحيح السلف الصالح من القرون الثلاثة الفاضلة، أو حتى من الصحابة، أو حتى من الخلفاء الراشدين، وهم يقولون ذلك تلميحاً، بضحالة وسطحية، وتفاهة فكر، كما هي عادة القوم، للأسف الشديد، من معاداة الفكر، ونبذ التعقُّل والعقل، والإيغال في تفاهة النظر والرأي.

نعم: هم يقولون هذا من غير تحرير للمسألة، ولا دراسة متعمقة لها، لا تصريحاً بُني على فكر عميق، لأن التصريح بذلك بعد تحرير المسألة كفر.

وهم بقولهم: القرآن والسنّة **بفهم السلف الصالح** يحكمون لا محالة بنقص الدين، وعدم كمال البيان، ولا بتمام النعمة عند وفاة النبي، صلوات ربي وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، فكأن النبي لم يفهم، أو فهم ولم يبين، معاذ الله!

كما أنهم يطعنون في ختم النبوة، وعالمية الرسالة من حيث لا يشعرون، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، فما أعظم تلبيس إبليس؟!

بل القرآن والسنّة ميسرة للذكر، مفهومة لكل من أراد تدبرها، ونفر للتفقه فيها كما أمر الله في سورة التوبة، لا فرق بين «**سلف صالح**»، و«**خلف طالح**»!

أما الكسالى والسطحيين الذين أبوا أن ينفروا للتفقّه في الكتاب والسنّة كما أمرهم الله، وأخلدوا إلى راحة التقليد و«**اتباع السلف الصالح**»، أما هؤلاء فلن يفقهوا ما أنزل الله على وجهه، وسيبقون متخبطين بين قال فلان، ورد عليه فلتان، وإن قلتم قلنا، ولنا أحمد بن حنبل، ولكم مالك بن أنس: وهكذا في دوامة لا تنتهي من الأقوال المتباينة، والمزاعم المتناقضة. وسترى في هذه الرسالة القصيرة الكثير من ذلك، ليس فقط من قصور الفهم وإساءته، بل من الأغلاط الشنيعة الفاحشة، والزلات المدمرة المهلكة!

وأكثر أدعياء «**السلفية**» هؤلاء جهلة عوام، يتبعون مشايخ ليسوا بأحسن منهم كثيراً في العلم. وهم في الجملة لا يعرفون أقوال «**السلف**» واختلافهم، ويندر أن تجد منهم من تصفح «**مصنف ابن أبي شيبة**»، أو «**سنن سعيد بن منصور**»، مجرد تصفح، ناهيك بالدراسة المتأنية، دع عنك «**مصنف عبد الرزاق**» أو حتى «**الأوسط**» لابن المنذر، ولكنهم يجيدون المزاعم الكاذبة، والدعاوى العريضة، كشأن كل غبي جاهل، وعادة كل سطحي تافه.

ونحن إنما اطلنا الكلام على الغلاة المارقين من «**أدعياء السلفية**» هؤلاء، واستطلنا في عرضهم، لأنهم أكثر خلق الله تزكية للنفس، فهم «**أهل العقيدة الصافية الصحيحة**»، وغيرهم مبتدع ضال، أو مرتد كافر. فهم، بزعمهم العريض، وادعائهم المجرد: «**الفرقة الناجية**»، و«**الطائفة المنصورة**»، وغيرهم هالك أو معذب. فما أشبههم بالخوارج الغالية الهالكة، وأحقهم بأوفر نصيب من قوله، عليه وعلى آله

الصلاة والسلام: «**من قال هلك الناس، فهو أهلكهم**».

كما أنه لا صحة، كذلك، لما تورط فيه بعض الإسلاميين المعاصرين، وكذلك قلة من القدامى، من الزعم بوجود «**فراغ تشريعي**» يملؤه الناس بـ«**العقل**»، أو «**الاستحسان**»، أو «**المصالح المرسلة**»، أو «**قياس الشبه**»، أو «**سيرة العقلاء**»، أو بمراعاة «**روح التشريع ومقاصده**»**!** ولا صحة لقول من قال أن الوحي فصَّل في العقائد، والعبادات، وأجمل في المعاملات!
ويكفي لإبطال هذا **الوهم الخطير، الذي يؤول إلى الكفر، لا محالة**، حديث سلمان السالف الذكر في ما يتعلق بالطهارة وآداب الخلاء، أما فيما يتعلق بالمعاملات فيكفي إحصاء البيوع المنصوص على فسادها وحرمتها، وهي نيف وأربعون نوعاً، بعضها نادر جداً، لا يكاد يعرف! فأين الإجمال يا أهل الإنصاف؟! ثم حتى لو لم يذكر إلا صنفاً واحداً من البيوع فحرمه، كان ذلك بذاته دليلاً على أن البيوع سواه مباحة حلال، كما أصّلناه في الفصول السابقة، لا سيما مع قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، فأين الفراغ التشريعي إذاً؟! وهل كل هذه المزاعم الساقطة إلا أساطير الرخ والعنقاء، وأكاذيب عوج بن عنق؟!
ولكن الحق هو ما نص عليه الإمام الحجة مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه، حين قال في «**الرسالة**»: **[فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها!]**. نعم، صدقت يا أبا عبد الله! هذه حقيقة يقينية ثابتة: جهل ذلك من جهله، أو علمه من علمه.
وقد فصّل ذلك وأصّله الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم، رفع الله درجته، في كلامه الذي نقلناه آنفاً قبل عدة صفحات، حيث دحض أقوال المخالفين دحضاً، فطحنها ومزقها تمزيقاً!

وهذه الأقوال الخبيثة الملعونة إنما تصدر من:
(1) أقوام كفرة من أهل النفاق الاعتقادي، يبطنون الكفر، ويظهرون الإسلام، ويريدون مزج الشريعة بالكفر، تدريجياً وبطريقة حذرة، حتى إذا فسدت أذواق الناس، وتبلدت أحاسيسهم، أماطوا اللثام، ثم نزعوا الثياب، ومشوا عرايا مظهرين **العورة المغلظة**، أي أظهروا **الكفر البواح**. وقد كثر هذا في عصرنا هذا (أواخر القرن الهجري الرابع عشر، وأوائل الخامس عشر الحالي)، وهم في أغلبيتهم من الحكام والمتنفذين.
(2) أو من قوم فسقة كسالى، أعيتهم السنن أن يحفظوها، أو أن يراجعوها في مصادرها، وقصرت هممهم عن تمييز صحيحها من سقيمها، وتكاسلوا عن بذل الجهد، واستفراغ الوسع في تدبر معانيها واستنباط الحكمة والهدى منها.
(3) أو من مقلدة جامدين، جهلة مبتدعين، ظلاميين متخلفين، أحالوا عقولهم، التي كرمهم الله بها، إلى التقاعد، ونصبوا لأنفسهم أحباراً ورهباناً، جعلوهم في مرتبة القداسة، يتبعونهم اتباع الدواب العجماء لقادتها!

نعم: لا ننكر أنه قد زلّت القدم ببعض العلماء المخلصين الأكابر: فقاس بعضهم الشريعة الإلاهية الكاملة على الشرائع الوضعية الناقصة، المملوءة، ضرورة، بالثغرات، والتي تحتاج إلى ترقيع ثقوبها، وملء ثغراتها بـ«**روح التشريع**»، و«**الاستحسان**»، و«**سيرة العقلاء**»، و«**المصالح المرسلة**»، و«**سد الذرائع**»، وغيره من الفضائح والمخازي، والدجل والهراء!

والعالم المخلص الورع، أياً كانت مرتبته، لا يجوز أن يتابع على زلته، ولكن يستعاذ بالله منها، ويتضرع إلى الله أن يغفرها له، كما نفعل الآن سائلين الله لجميع علماء الأمة المخلصين الأثبات الذين أخطئوا في هذا الباب، مجتهدين طالبين للحق بعد استفراغ الجهد، وبذل الوسع، من الله المسامحة عن الخطأ والعفو والغفران، وعلى بذلهم الوسع جزيل الثواب والرحمة والرضوان، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم؛ أما فقهاء السلاطين الخونة، والحكام الجبابرة الظلمة الفسقة، فلا رحمهم الله، ولا غفر لهم، بل عليهم من الله لعنة وغضب وسخط، وتعساً لهم، وأضل أعمالهم.

❄ فصل: مُحَمَّد، صلى اله عليه وعلى آله وسلم: ﴿يحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث﴾

* قال الله، سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 157).

* وقال، تعالى ذكره: ﴿يَسْأَلونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (المائدة؛ 5: 4)

* وقال، جل جلاله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْأِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، (المائدة؛ 5: 5)

* وكذلك قال، تقدست أسماؤه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً﴾، (النساء؛ 4: 160).

ونسارع فنبيّن أن قولنا عن شيء أنه طيب في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، أو خبيث في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، يعني أنه كذلك في إطار هذا الكون، الذي هو مخلوق، حادث، وممكن من الممكنات، وليس واجب الوجود، ولا هو ضروري، وإنما هو هكذا بجعل الله له، جعلاً تكوينياً قدرياً، وتقديره إياه، تقديراً كونياً، هكذا وفق الإرادة الإلاهية الكونية القدرية الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط. فليس وراء الله سلطة، ولا فوقه حاكم، بل هو العلي الأعلى، والحكيم الأحكم، وهو الأول والآخر، والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم. فالطيب إنما هو كذلك بجعل الله له كذلك، في إطار كون ممكن

معين، لا لأمر ذاتي ضروري، أو لضرورة مفاهيمية مطلقة. والخبيث كذلك: فالخبيث إنما هو كذلك بجعل الله له كذلك، لا لأمر ذاتي ضروري، فالمرجع هو الله في كل شأن تكويني قدري، ولو شاء الله أن يكون الحال على غير ما هي عليه الآن لكان.

والحلال هو ما أحله الله، أي جعل الانتفاع به متروكاً للمكلف: إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، من غير ملامة عليه، ولا ذم أو توبيخ. فالحلال هو: ما أحله الله بحكمه الديني التشريعي؛ وكذلك الحرام هو: ما حرمه الله بحكمه الديني التشريعي، حرفاً بحرف، فالمرجع هو الله في كل شأن تشريعي ديني.

فالله جل جلاله هو الأول والآخر، وهو المرجع وإليه المنتهى، وهو كذلك الآخر: فليس وراء الله غاية، بال هو غاية الغايات وهو منتهى النهايات!

وهذه الآيات البينات المباركات، المرفوعات المطهرات، بيان ساطع، وبرهان يقيني قاطع، على الحقائق التالية:

(1) ـــ **الحقيقة الأولى:** أن مفهوم «**الطيّب**» مغاير لمفهوم «**الحلال**»، وهو مستقل عنه تمام الاستقلال. فالطيب إنما كان طيباً لأن الإرادة الإلاهية الكونية القدرية جعلته هكذا، والحلال إنما كان حلالاً لأن الإرادة الإلاهية التشريعية الدينية حكمت به هكذا. وكذلك مفهوم «**الخبيث**»، و«**الحرام**» متغايران مستقلان عن بعضهما تمام الاستقلال، كما أسلفناه بالنسبة لمفهوم «**الطيب**» و«**الحلال**» حرفاً بحرف!

(2) ـــ **الحقيقة الثانية:** أن الله، جل جلاه، بوصفه الرب كامل الربوبية، والسيد التام السيادة، قد يحرم بعض الطيبات (وكذلك سواء بسواء قد يحل بعض الخبائث، كما سيأتي بيانه قريباً).

فكون الشيء طيباً في ذاته، كما هو معلوم لله تعالى، أو خبيثاً في ذاته، كما هو معلوم لله تعالى، على أهمية ذلك، هو في مراتب الاعتبار دون اتصاف الله بالربوبية والسيادة، وأقل مرتبة من حقه أن يحكم بما يشاء ويختار فيحرم الطيبات، ويحل الخبائث إن شاء، ولا معقب على حكمه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾.

فمهما شرع رب العزة، جل جلاله، أو حكم، فإن حكمه وشرعه نهائي مطلق، فوق كل مراجعة، ولا يجوز أن يخضع لأي مساءلة، بل طاعته مطلقاً، بدون قيد أو شرط فريضة شرعية مطلقة، وهي قبل ذلك ضرورة عقلية ملزمة.

(3) ـــ **الحقيقة الثالثة:** أن هذه الأمة الخاتمة مرحومة، وقد خُصّت بنبيّ خاتم من خصائصه الكبرى، وفضائله العظمى أن امتنّ الله عليه بإباحة كل طيب، وتحريم كل خبيث، خلافاً للأمم السابقة التي ضربت عليه الآصار، ووضعت في أعناقها الأغلال، فحرّمت عليها طيبات كانت حلالاً قبل ذلك، وهي حلال بعد ذلك في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، كما هو بنص القرآن، وحرّمت على هذه الأمة المرحومة خبائث كانت مباحة في الشرائع السابقة، كالخمر مثلاً.

وقد قام البرهان على أن الإسلام دين كامل، قد استوعبت نصوصه، بحمد الله، أحكام كل شيء، أي كل

الأعيان والأفعال، إلى يوم القيامة، من غير حاجة إلى بحث في حقيقة العين أو الفعل: هل هو طيب أو خبيث؟!

بل الحق أن ما ثبت بالنصوص، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من الأعيان والمنافع، أنه حلال فهو طيب لا محالة، وما ثبت أنه حرام فهو خبيث لا محالة، وذلك بضمانة الله، جل جلاله لذلك. أي أننا نشهد بشهادة الله أن كل ما أحل الله من المنافع والأعيان، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، فهو طيب في ذاته، وكل ما حرّمه، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من ذلك فهو خبيث في ذاته.

فالبحث في كون الأعيان والمنافع (وربما بعض الأفعال والأقوال) طيبة أو خبيثة في ذاتها، وما هي ماهية الخبث أو الطيّبة، وما هي جزئياتها ومركباتها، ومدى ارتباط ذلك بالنِّسب والمتعلقات، والظروف والملابسات، على أهميته من الناحية المعرفية والفلسفية، ليس له كبير أهمية أو قيمة من الناحية التشريعية، مع رجحان كونه في ذاته مستحيلاً إلا لمن أحاط بكل شيء علماً، وهو الله العزيز الحكيم.

وحتى لو سلمنا بإمكانية ذلك من حيث المبدأ، فإن واقع التشريع الإنساني، وما نشاهده عند كافة الأمم والشعوب من سن التشريعات، ثم فشلها بعد سنين أو عقود، أو حتى قرون، وإلغائها وسن غيرها، يجبرنا على أن الاعتقاد أن ذلك لا يتحقق، لعسره وشدة غموضه، إلا مع مرور الأزمنة وتعاقب أجيال من الدارسين والمفكرين، والسياسيين والمشرّعين، وبكلفة ومشقة ضخمة، وتجارب خطرة فاشلة، لا تتناسب في أغلب الأحيان مع صغر النتيجة وهزالها.

وحتى لو سلمنا جدلاً أن العقل الإنساني قادر، من حيث المبدأ، على استجلاء خواص الشيء المدروس، وعلاقته بغيره من الأشياء في الكون، وما يترتب عليه من المصالح والمنافع واللذَّات والمتعة، في العاجل والآجل، فهو من ثم قادر على الوصول إلى حكم «**عقلاني**» بأن هذا الشيء طيب أو خبيث، وحتى لو سلمنا جدلاً أن ذلك في غاية اليسر والسهولة، حتى لو سلمنا بكل ذلك جدلاً، فلا محصول يرجى من ذلك، باستثناء المتعة العقلية المحضة في معالجة تلك المباحث المعقدة المتشابكة.

أما الحكم الشرعي فقد ثبت قبل ذلك بالنص الشرعي، ولا يجوز إلا أن يكون ثبوته إلا بالنص الشرعي، لأن الإيمان والإسلام هو الرد لله ورسوله، كما أشبعناه برهنة في كتابنا هذا: (**التوحيد: أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد**)، ومحال أن يكون غير ذلك.

وما قلناه آنفاً عن «**الخبائث**» ينطبق حرفاً بحرف على «**الفواحش**»، فكون الشيء فاحشة أمر ذاتي فيه لا علاقة له بورود الشرائع. و«**الفاحشة**» هي مجاوزة الشيء، أو الفعل، لحده اللائق به، وهو مفهوم يستخدم عادة في تصنيف الأفعال والأقوال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، ولا تحضرني الآن، ولا حالة واحدة، استخدم فيه لوصف عين أو منفعة، وإنما توصف المنافع والأعيان بـ«**الخبث**» وليس بـ«**الفحش**».

ونؤكد فنقول أن قولنا عن شيء أو فعل أنه «**فاحشة**»، في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، إنما هو هكذا بجعل الله له، جعلاً تكوينياً قدرياً، وتقديره إياه، تقديراً كونياً، هكذا وفق الإرادة الإلاهية

الكونية القدرية الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط، في إطار كون ممكن معين، لا لأمر ذاتي ضروري.

وقد حرّم الله «**الفواحش**» ما ظهر منها، وما بطن في هذه الشريعة الخاتمة، تماماً كما حرّم «**الخبائث**»، وذلك بدلالة الآيات التالية:

* قال، جل جلاله وسما مقامه: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإثم وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِّ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِّ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾، (لأعراف؛ 7: 33)

* وقال، عز وجل: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلا تَقْرَبُوا «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُّ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾، (الأنعام؛ 6: 151).

فنص جل جلاله على أنه، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة في أقل تقدير، قد حرّم جنس الفواحش، أي الفواحش كلها، ما ظهر منها وما بطن، فصار الأمر بالنسبة لـ«**الفواحش**» من الأقوال والأفعال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، كمثيله بالنسبة لـ«**الخبائث**» من الأعيان والمنافع تماماً، حرفاً بحرف، فما قلناه آنفاً عن «**الخبائث**» ينطبق ها هنا بأحرفه عن «**الفواحش**»، فلا نطيل بإعادته، وبالله التوفيق.

وقد رخص الله للأمم السابقة في «**خبائث**» و«**فواحش**» عادت وبالاً عليها، كما هو بين من إحلال «**الخمر**» لهم، التي هي أم الخبائث، ومن مشروعية «**الملكية الوراثية**» لبني إسرائيل، وهو نظام خبيث ملعون فاحش، ألحّ القوم عليه، وترددوا إلى نبيهم مطالبين بعناد به، ولعله كان مفتاح هلاك بني إسرائيل ودمارهم، كما هو مفصل في كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**)، على نحو هو تصديق لقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم**».

* كما جاء في «**الجامع الصحيح المختصر**» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6558): [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**دعوني ما تركتكم: إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»]، هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «**السلسلة الذهبية**» من أسانيد أبي هريرة. وهو في «**صحيح مسلم**» بلفظ: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»، وأيضاً في «**صحيح مسلم**» بلفظ آخر: «**ذروني ما تركتكم، (وفي حديث همام: ما تركتم) فإنما هلك من كان قبلكم**»، كما أنه في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمسانيد بأصح الأسانيد.

ونسارع ها هنا إلى التأكيد كذلك على أمرين:

أولاً: أن الله تكفَّل فقط في هذه الشريعة المباركة الخاتمة بتحريم الفواحش والخبائث، أما في الشرائع السابقة فليس الأمر كذلك، فيجوز أن تكون بعض الفواحش والخبائث مكروهة فقط، أو مباحة محضة من غير كراهية، وذلك لأن الله هو السيد المطلق السيادة، كما أسلفنا.

وثانياً: أن الفاحشة لا يجوز أن يكون مأموراً بها من الله جل جلاله، لا أمر أيجاب، ولا على وجه الاستحباب، لأن المستحب مأمور به أيضاً، وذلك لأن الله جل جلاله، قد حرّم على ذلك على نفسه، أزلاً وأبداً. أي أن ذلك لا يقع من الله بموجب «**القداسة**»، و«**القداسة**» هي: السلامة من كل عيب ونقص، والتعالي فوق كل خسة ودناءة، وذلك هو مقتضى قوله، جل جلاله، وسمى مقامه: ﴿**إِنَّ اللهَّ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾، وسنفصل الكلام عن هذه الحقيقة المهمة في فصل لاحق بعنوان: (﴿**إِنَّ اللهَّ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾).

ونزيد ما سلف من القواعد العامة، والمفاهيم الكلية، إيضاحاً بتطبيقه على بعض الأمثلة مبتدئين بمثال «**لحم الخنزير**»، الذي ثبت بالنصوص الشرعية القاطعة أنه حرام، فالأمر بالنسبة لــ«**لحم الخنزير**» لا يخرج عن واحد من الاحتمالات التالية:

(1) أن يعتقد الإنسان حرمته لأن الله حرّمه، فيكون بذلك مسلماً مؤمناً، راداً إلى الله ورسوله. ولا يضر في ذلك إن اعتقد:

(أ) أنه حرم لخبث ذاتي فيه، تفضلاً من الله ونعمة، ولطفاً ورحمة بعباده حيث كفاهم مؤنة البحث والتنقيب، وأعطاهم النتيجة سهلة ميسورة. وهذا هو الواجب اعتقاده لأهل الإسلام في هذه الرسالة الخاتمة لما ذكرناه أعلاه.

(ب) أنه حرم ابتلاءً وتعبداً محضاً، أو تشديداً وعقوبة، أو تأديباً وتهذيباً وتدريباً على معالي الأمور، أو لغير ذلك مما هو معلوم لله، أو لمحض التعبد وممارسة الرب جل وعلا لحق الربوبية ومرتبة السيادة، مع كونه من الناحية الحسية والطبية طيباً في ذاته، بل لعله من أطيب اللحوم وأشهاها. وهذا قول جيد، ومعتقد لا بأس به لأتباع الشرائع السابقة، ولمن لم يعلم ببرهاننا أعلاه من أهل الإسلام، وهو قول الفيلسوف اليهودي فيلو الإسكندراني، الذي كان معاصراً للسيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته.

(2) أن يعتقد الإنسان عدم جواز أكله لأنه خبيث في ذاته، والعقل يوجب على العاقل تجنب الخبيث والضار. هذا هو ما ينتظر من العقلاء قبل مجيء الرسالة، وقيام الحجة، أما بعد مجيء الرسالة، وتمام البيان، وقيام الحجة، فهذا معتقد كفر يخرج صاحبه من الملة، لأنه قبول لتشريع العقل، أي جعل العقل رباً وسيداً وإلاهاً من دون الله، أو قبول حكمه بغير إذن من الله، وهو على كل حال عدم رد إلى الله ورسوله، وهذا هو الشرك، شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة. فالمتورط في شيء من ذلك مشرك كافر، خارج عن الإسلام، إلا من عذر بجهل أو تأويل أو إكراه، ونحوه من موانع تكفير المعين.

ويزداد هذا القول فحشاً، وكفراً على كفر، إذا جعل التحريم على الله واجباً بموجب حكم العقل عليه بأنه «**خبيث**» لأسباب منها:

(أ) لأن في ذلك إيجاب وتحريم على الله ما لم يوجبه أو يحرّمه على نفسه، وهذا مناقض عقلاً للألوهية ومن أخص خصائصها: السيادة والمرجعية النهائية،

(ب) ولأنه تكذيب صريح لنص القرآن القاطع بأن تحريم بعض الطيبات قد وقع فعلاً في شرائع سماوية سابقة، جاء بها الوحي، وكانت هي الدّين الحق قبل نسخها. فهذا اتهام لله بمخالفة الحق الذي كان واجباً عليه وفق هذا الزعم الداحض الباطل، ومن ثم الوقوع ضرورة في الباطل والعدوان والظلم، وهذا أقبح من سابقه، لأنه منتهى الكفر وهدم العقل، أو هو طعن في ورود القرآن من عند الله، وهذا كفر أيضاً، وخروج عن الإسلام.

غير أن الأمر يختلف اختلافاً تاماً إذا جاء **النص الشرعي في هذه الشريعة المباركة الخاتمة** واصفاً لشيء، عيناً كان أو فعلاً، بأنه «**خبيث**»، فحينئذ لا بد من القطع، في هذه الشريعة المُحَمَّدية الخاتمة في أقل تقدير، بأنه حرام، إلا إذا جاء بيان بأن ذلك لاعتبار مخصوص، أو بقيود معينة، كما جاء بالنسبة للثوم، والبصل، وغيرها من المأكولات ذات الرائحة المنتنة، حيث وصفها الشارع بالخبث، إلا أنه أبان أيضاً أن ذلك لاعتبار الرائحة الكريهة فقط:

* حيث جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص395/ح565): [وحدثني عمرو الناقد حدثنا إسماعيل بن علية عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: لم نعد أن فتحت خيبر فوقعنا أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في تلك البقلة، الثوم، والناس جياع فأكلنا منها أكلا شديدا ثم رحنا إلى المسجد فوجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الريح فقال: «من أكل من هذه الشجرة «**الخبيثة**» شيئا فلا يقربنا في المسجد»، فقال الناس: (**حَرُمَتْ، حَرُمَتْ**)، فبلغ ذاك النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: «**أيها الناس: إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها!**»]، وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، كما أنه في «**سنن البيهقي الكبرى**»

ـــ وهو في «**صحيح ابن خزيمة**»، (ج3/ص85/ح1667): [أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجريري (ح) وحدثنا أبو هاشم زياد بن أيوب حدثنا إسماعيل حدثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قاله بمثل حديث مسلم]، ثم قال ابن خزيمة: (هذا حديث أبي هاشم، وزاد أبو موسى في آخر حديثه: «**وإنه يأتينني من الملائكة فأكره أن يشموا ريحها**»)

* وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج4/ص19/ح16292): [حدثنا عبد الملك بن عمرو قال: حدثنا خالد بن ميسرة حدثنا معاوية بن قرة عن أبيه قال: نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن هاتين الشجرتين «**الخبيثتين**» وقال: «**من أكلهما فلا يقربن مسجدنا!**»، وقال: «ان كنتم لا بد آكليهما فأميتموهما طبخا»، قال يعنى البصل والثوم]، وهو في «**السنن الكبرى للنسائي**»، كما أنه أيضاً في «**شرح معاني الآثار**».

ففي ما سلف وصف النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعض الأشجار بأنها خبيثة، ففهم الصحابة ذلك على الفور، وللوهلة الأولى، كما هو الواجب المحتوم القطعي، الذي لا يجوز خلافه، على أنه تحريم لها، غير أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بين لهم أن هذا الوصف بـ«**الخبث**» في هذه الحالة إنما هو لنتن رائحتها، وهو «**خبث**» في جانب محدود من جوانبها، لم يؤد إلى تحريمها، **وإنما فقط لتحريم إتيان المساجد حتى تزول رائحتها (وربما كان هذا التحريم مخصوصاً بالمسجد النبوي فقط إبان حياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما قال بعض الفقهاء)**، كما أنه أرشد إلى إماتة الرائحة بالمبالغة في طبخها. ولما كان النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، له علاقة خاصة بجبريل وملائكة الوحي، صلوات الله وسلامه عليهم، كانت الكراهية في حقه أشد، كما سلف، وكما يظهر من الأحاديث التالية:

❋ كما جاء في «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص394/ح564)، بمزيد بيان: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا كثير بن هشام عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال: نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن أكل البصل والكراث فغلبتنا الحاجة فأكلنا منها فقال: «**من أكل من هذه الشجرة المنتنة فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تأذى مما يتأذى منه الإنس**»]، وهو بنحوه في «**صحيح ابن حبان**»، وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد**»، وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، وهو في «**مسند أبي يعلى**»، وقال الشيخ حسين أسد: (رجاله رجال الصحيح).

❋ وفي «**صحيح مسلم**»، (ج1/ص394/ح564)، ما يشير أن الامتناع عن أكلها من خصوصياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [وحدثني أبو الطاهر وحرملة قالا: أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب قال: حدثني عطاء بن أبي رباح أن جابر بن عبد الله قال، (وفي رواية حرملة وزعم) أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو ليعتزل مسجدنا وليقعد في بيته**»، وإنه أتي بقدر فيه خضرات من بقول فوجد لها ريحا فسأل فأخبر بما فيها من البقول فقال: قربوها إلى بعض أصحابه فلما رآه كره أكلها قال: «**كل فإني أناجي من لا تناجي**»]، وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» شطره الأول إلى قوله: «وليقعد في بيته»، وهو أيضاً في «**صحيح ابن خزيمة**» بنحو حديث أحمد، وكذلك في «**المعجم الصغير للطبراني**».

❋ وفي «**صحيح ابن خزيمة**»، (ج3/ص85/ح1669): [أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة ان أبا النجيب مولى عبد الله بن سعد حدثه ان أبا سعيد الخدري حدثه انه ذكر عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الثوم والبصل والكراث وقيل: يا رسول الله وأشد ذلك كله الثوم أفتحرّمه؟ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**كلوه،**

ومن أكله منكم فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه»]، وهو أيضاً في «**سنن البيهقي الكبرى**».

* وفي «**السنن الكبرى للنسائي**»، (ج1/ص260/ح787): [أنبأ مُحَمَّد بن المثنى قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا هشام قال: حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب قال: (إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما إلا خبيثتين هذا البصل والثوم، لقد رأيت نبي الله، صلى الله عليه وسلم، إذا وجد ريحهما من الرجل أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهما طبخا)]، وهو في «**السنن الكبرى للنسائي**»: [أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال: حدثنا شبابة بن سوار قال: حدثنا شعبة عن قتادة به إلى منتهاه]، وهو في «**مسند الحميدي**» بنحوه.

* وفي «**شرح معاني الآثار**»، (ج4/ص238): [حدثنا فهد قال: حدثنا أبو غسان قال: حدثنا قيس عن أبي إسحاق عن شريك بن حنبل عن علي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من أكل هذه البقلة فلا يقربنا، أو يؤذينا في مساجدنا**»]، وعقَّب الإمام الطحاوي قائلاً: (فكره قوم أكل البقول ذوات الريح أصلا واحتجوا في ذلك بهذه الآثار، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا: إنما نهى النبي، صلى الله عليه وسلم، عن أكلها لا لأنها حرام ولكن لئلا يؤذي بريحها من يحضر معه المسجد، وقد جاء في ذلك آثار أخر ما قد دلّ على ذلك).

وبخلاف موضوع الثوم والبصل، وعلى الضد منه، فإن التحريم لعمل قوم لوط تحريم قاطع، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَلُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ﴾، (الانبياء؛ 21: 74). ورأس تلك الخبائث إتيان الرجال شهوة من دون النساء، كما يظهر يقيناً من الآيات الكريمة التالية:

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 80 ــ 81).

* وقال، جل جلاله وسمى مقامه: ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ * أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، (النمل؛ 27: 54 ــ 55).

* حيث قال، تعالى ذكره: ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ، وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ، وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ، فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، (العنكبوت؛ 29: 29).

* وقال، عز وجل: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾، (الشعراء؛ 26: 165 ــ 166).

فلو لم تأت إلا آيات العنكبوت والشعراء لما ثبت بها تحريم في هذه الشريعة الخاتمة لأنها تكون حينئذ، ضرورة ولا بد كما برهنا عليه في كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد: أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد**)،

شريعة منسوخة لا يحل اتباعها. ولكن تصنيف «**عمل قوم لوط**» الذي أنكره عليهم نبيهم لوط، صلوات الله عليه، أشد الإنكار، ودعاهم إلى تركه، تصنيفه بأنه «**خبيث**»، أي أنه «**خبيث**» بذاته قبل ورود الشرع بخطاب يتعلق به، وهو إتيان الذكران شهوة من دون النساء، مع ما ذكرنا أعلاه من القواعد اليقينية، يوجب القطع بأنه محرّم أيضاً في هذه الشريعة الخاتمة، وحتى قيام الساعة الكبرى في آخر الزمن.
ويزداد هذا وضوحاً بدلالة آيات الأعراف والنمل حيث وصف إتيان الرجال شهوة من دون النساء بأنه «**فاحشة**»، فهو محرّم أيضاً حرمة قطعية بموجب كونه «**فاحشة**». وقد انعقد الإجماع اليقيني من الصحابة، ومن بعدهم من أهل الإسلام، على حرمة «**عمل قوم لوط**»، وقد جاءت في ذلك أحاديث ليس هذا موضع ذكرها.

ونسارع فنكرر ونؤكد مرة أخرى في الختام: أن كون بعض الأشياء: أعياناً، وأقوالاً، وأفعالاً تستحق أن تسمَّى خبائث أو فواحش لأمور ذاتية فيها، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، إنما هو بجعل الله لها كذلك بتقديره التكويني في إطار كون معيَّن، فليس من ذلك شيء ضروري بالضرورة العقلية أو المفاهيمية المطلقة، التي يستحيل خرقها، لأن الكون بأكمله بنظامه الأساسي، وشروطه الابتدائية ممكن، مخلوق، حادث؛ وهو هكذا بجعل الله له بأمره التكويني القدري. وهناك أكوان ممكنة لا خبث ولا فواحش فيها (مثال ذلك: الجنة التي هي دار السلام)، وهناك أكوان أخرى ممكنة لا تصلح لحياة كائنات مكلفة أو حتى حية أصلاً، وهكذا أبداً. كل ذلك ممكن ولن يخرج ممكن الوجود إلى الوجود فعلياً إلا بجعل الله وخلقه، وبإذن الله التكويني القدري: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾!

نعم: هناك مقولات قليلة فاحشة (أي: متجاوزة للحد) في كل الأكوان الممكنة، لكونها تتناقض مع الضرورات العقلية المطلقة وفي مقدمتها كون الباري، جل وعلا، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه، هو **الواحد الأحد، الحي القيوم، الحق المبين، القدوس السلام**: كالقول بأن لله شريكاً، أو أنه ليس على كل شيء قدير، أو القول أنه ما أحاط بكل شيء علماً، أو الزعم بأنه يكذب، أو أنه يظلم ويعتدى، أو أنه يخلف الميعاد، حاشا لله، تعالى ربنا وتقدس! هذه مقولات كاذبة باطلة في كل الأكوان، فاحشة في كل الأكوان، لكونه تتناقض مع كون الرب، جل جلاله وسما مقامه، هو الواحد الأحد، واجب الوجود، الحي القيوم، الحق المبين، القدوس السلام: فمن رابع المستحيلات أن يكون مأموراً بها في أي شريعة متخيلة، في أي كون ممكن، معاذ الله!
وطريق النجاة في هذا الكون الذي نحن الآن فيه، أثناء هذه الدنيا وعلى هذه الأرض التي نعيش فوقها، بعد مجيء سيدي أبي القاسم مُحَمَّد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، النبي الأمي خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بعد مجيئه بهذه الرسالة الخاتمة، طريق النجاة هو: الرد إلى النصوص الشرعية، أي إلى نصوص الكتاب والسنّة، فقط لا غير، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية، والبحث فيها، للتوصل إلى حكم الله في كل مسألة.

فالنصوص الشرعية هي «**سفينة نوح**»، من ركبها سلم ونجا، ومن تخلف عنها غرق وهلك، مهما خادع نفسه فتوّهم أنه قادر على مصارعة الأمواج، والإفلات من الطوفان باللجوء إلى رؤوس الجبال.
على أن الرد إلى الله ورسوله، أي إلى النصوص الشرعية ضرورة، هو الإسلام والإيمان والإحسان، وهو جوهر «**العبودية**» التي خلق الإنس والجن لها. فحتى لو كان البحث العقلي في ماهية الأشياء، أعياناً، وأفعالاً، وأقوالاً لمعرفة كونها «**طيبة**»، أو لكونها «**خبيثة**» أو «**فاحشة**»، حتى لو كان هذا ممكناً، بل وفي غاية اليسر والسهولة، لما جاز ذلك في حق من يطلب الوصول إلى الحكم الشرعي، لأن ذلك ليس رداً إلى الله ورسوله، وإن كان جائزاً في إطار الدرس الموضوعي، أو البحث الفلسفي، لمعرفة طبائع الأشياء وماهياتها، أو لغير ذلك من المقاصد والأهداف الواجبة أو المستحبة أو المباحة، **ولكنه لا يجوز مطلقاً بقصد معرفة حكم الله فيها، إلا فيما أذن الله به، وفي الحدودوبالقيود التي شرعها**.

وعلى ذلك فلا محصول من الجدل البيزنطي العقيم: هل التحسين والتقبيح، عقلي محض، أو شرعي محض، أو كلاهما بتركيبة معينة، أو ترتيب معين. نقول: هذا قد يكون مبحثاً فكرياً فلسفياً، أو شرعياً محترماً، ولكنه نظري محض، ليس ورائه عمل، وليس هو من باب السنّة والبدعة من صدر ولا ورد، كما زعم بعض مرضى العقول والنفوس من (المهووسين)، من المعتزلة قديماً، أو من أدعياء السلفية حديثاً، المعجبين بأنفسهم وعقيدتهم «**الصحيحة**»، المزكّين لأنفسهم الشاهدين لها بأنهم وحدهم «**الفرقة الناجية**» و«**الطائفة المنصورة**»، القائلين بلسان حالهم، إن لم يكن، بكل وقاحة، بلسان مقالهم: (لن يدخل الجنّة إلا من كان سلفياً)، فنقول لهم: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 111 ــ 112)!

ونحن إنما أمرنا فقط: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾، وقيل لنا قطعاً: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾، وفي هذا كما أسلفنا الكفاية التامة المطلقة لكل حكم من الأحكام إلى يوم القيامة الكبرى، **ولسنا نبالي**: أكان ما جاء النص بحسنه معقولاً أو غير معقول، ممكناً أن يدرك بالعقل مستقلاً أو غير ممكن، أو مدركاً بالعقل ثم الشرع، أو بالشرع ثم بالعقل، أو بالشرع والعقل في آن، أو بالشرع فقط.

هذا هو الحق الذي يجب اعتقاده، ولا يجوز العمل بغيره لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

❄ **فصل: ﴿إِنَّ اللهَّ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾.**
أسلفنا قريباً أنه من الجائز أن يأذن الله ببعض «**الفواحش**» و«**الخبائث**»، وأن يحرّم بعض «**الطيّبات**»، كما وقع فعلاً في الشرائع السابقة، ولكن من المحال الممتنع أن يأمر بــ«**الفاحشة**» أصلاً،

أي أن يجعلها فريضة واجبة، أو مندوبة مستحبة، لا في شريعة سابقة، ولا في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، ومن باب أولى. ليس في هذا الكون، ولا في غيره من الأكوان الممكنة، التي يوجد فيها ما يستحق أن يسمَّى فاحشة أصلاً:

البرهان القاطع على ذلك: أن الله، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره، قال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ: **إِنَّ اللهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**، أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (الأعراف؛ 8:28)، فهذا خبر يقيني صادق، أزلاً وأبداً، لا يتصور في العقل ما يناقضه، ولا يمكن نسخه لأن الأخبار لا تنسخ: (**أنه، جل جلاله، لا يأمر بالفحشاء**)، ولم يأمر بها قط في سابق الأزمنة، ولا في شيء من الأكوان الممكنة. وقال، جل وعز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (النور؛ 24::21)، ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بما يأمر به إبليس، عدو الله!

وقد أسلفنا أن الحكم العقلي على الأعيان بالخبث والطيبة قد يكون في غاية الصعوبة، وهو ها هنا كذلك بالنسبة لما هو مستحق أن يسمَّى «**فاحشة**». بل لعل الحكم على فعل أو قول، وكذلك الحكم على العلاقات والنسب والنظم المجردة، وعلى الأمور الوضعية والاتفاقية، بأنه «**فاحشة**» بموجب العقل، إن سلمنا جدلاً بأنه ممكن من حيث المبدأ، أكثر صعوبة وعسراً من الحكم على شيء بأنه «**خبيث**»، لأنه يتطلب النظر في دوافع الفعل وبواعثه، وماهية الفعل نفسه، ومما ذا يتركب، وبماذا يرتبط، ثم النظر فيما يترتب عليه من أشياء وأفعال وحوادث في مستقبل الزمن، لا تكاد تنحصر في هذا الكون الفسيح المترامي الأطراف، ربما وإلى آخر الدهر!

فمن رابع المستحيلات إذاً أن يثبت بنص الشرع، (أو بضرورة الحس والعقل مع استبعادنا أن يكون ذلك مدركاً بالحس، أو نظر العقل، منفردين)، أن فعلاً من الأفعال فاحشة من حيث هو، ثم يأتي من الله أمر بفعله وجوباً، أو حتى استحباباً، لأن المستحب مأمور بفعله، وإن كان الأمر به ليس جازماً، وليس على تاركه حرج أو ملامة، إلا أنه مأمور به. ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بفعل، ثم يظهر بعد ذلك أن ذلك الفعل كان فاحشة

ونسارع إلى التنبيه بأن التقابل بين «**الخبيث**» و«**الطيب**» في الأعيان والمنافع الموجب لها بأحكام «**الحرام**» و«**الحلال**»، في هذه الشريعة الخاتمة المباركة، وكذلك البرهان الملزم الذي أقمناه على أن الأصل في الأشياء، لا سيما الأعيان والمنافع، هو الإباحة، مما يترتب عليه ضرورة أن «**الشيء**» المعين لا بد أن يكون خبيثاً أو طيباً، لا محالة؛ هذا التقابل ليس له ما يماثله فيما يتعلق بمفهوم «**الفاحشة**» مطلقاً.

نعم: قد تكفل الله، في هذه الشريعة الخاتمة المباركة، بتحريم كل فاحشة، هذا حق. ولكن ما ليس بفاحشة من الأقوال والأفعال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، قد يكون واجباً، أو مستحباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو حتى حراماً؛ وقد يكون أمراً وضعياً يدخل تحت مفاهيم الشرط أو السبب أو المانع أو الرخصة أو العزيمة، وغير ذلك من الأحكام الوضعية.

فكون الشيء (خصوصاً الأقوال والأفعال) ليس فاحشة، ومن ثم ليس باطلاً محرماً، لا يوجب له حكماً معيناً، لا فرق بين كون الحكم تكليفياً كالوجوب أو الاستحباب أو الإباحة أو الكراهة أو حتى التحريم؛ أو كونه حكما وضعياً كجعله شرطاً، أو سبباً، أو مانعاً أو رخصة أو عزيمة أو الحكم عليه بالصحة أو الفساد أو البطلان، ونحو ذلك. كل ذلك يحكم الله فيه بما يشاء وفق الحكمة الإلاهية، والتفرد بالسيادة والربوبية والحاكمية.

وحتى لا يبقى كلامنا عامًّاً مجرداً يصعب استيعابه، يحسن بنا أن نتأمّل مثلاً فردياً معيناً ألا وهو كشف المرأة البالغة للعورة المغلظة، أي السوأتين، لغير حليلها، وهو من المحرمات المعلومة من الدين الإسلامي بالضرورة، لأنها من المقطوع بثبوته بأدلة القرآن والسنّة المتواترة، وإجماع أهل الإسلام المتيقن، المقطوع به.

فكشف المرأة للعورة المغلظة «**حرام**» مقطوع بحرمته، (بغض النظر عن مرتبة الحرمة: أهو من الصغائر المحرمة، أم من كبائر الذنوب)، وهو أيضاً بذلك «**فاحشة**» بالضرورة الشرعية بموجب كونه «**حراماً**». البرهان على ذلك ظاهر من قوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ **إِنَّمَا** حَرَّمَ رَبِّيَ «**الْفَوَاحِشَ**» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإثم وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (لأعراف؛ 7:33).

فهذه قسمة حاصرة تبين أن المحرمات أربعة أصناف رئيسية:

(أ) القول على الله بغير علم، وهو أشنعها، ولا يكون إلا في الأقوال والمعتقدات. وليس كشف العورة من جنس الأقوال والمعتقدات، فليس هو من هذا الباب قطعاً.

(ب) الشرك بالله، شرك الاعتقاد الذي هو شرك الكفر، وذلك بأن يجعل مع الله إلاهاً آخر، وشرك العمل، والشرك الخفي، كالرياء ونحوه، وليس كشف العورة من الشرك الاعتقادي أو العملي في صدر ولا ورد، فليس هو إذاً من هذا الصنف بلا شك ولا جدال.

(ج) وليس هو إثم وعدوان وبغي على حقوق الآخرين، كما هو بيّن، نعم، كشف العورة قد يكون فيه إزعاج لبعض الناس، وإثارة للبعض الآخر، وربما متعة لصنف ثالث، ولكن لا يقول أحد في العالم أنه بغي وظلم للآخرين، كسفك الدماء وأخذ الأموال وأكلها بالباطل، وضرب الظهور والأبشار، وانتهاك العرض والحرمة بالقذف والسباب، ونقض العهود والمواثيق، وما شابه ذلك،

(د) فلزم ضرورة أن يكون من الصنف الرابع، وهو «**الفواحش**»، بالمعنى الضيق، وهو بداهة من الفواحش الظاهرة، نقول: الفواحش بالمعنى الضيق، لأن الإثم والبغي والعدوان هو أيضاً تجاوز للحد اللائق، فهو إذاً فحش وإسراف بالمعنى الواسع، وكذلك الشرك بالله هو اعتداء على حق الله في أن يعبد وحده لا شريك، واعتداء على العقل والصدق بالكذب في زعم وجود شريك للباري، وهو ادعاء لوجود المحال المتنع، فالشرك إذاً فحش وإسراف بالمعنى الواسع، والقول على الله بغير علم أوغل في الإسراف والفحش، وفي الظلم والعدوان على حق الله، وعلى العقل الذي هو مناط التكليف.

فلو قال قائل: كل المحرمات فواحش، بهذا المعنى الواسع، لكان مصيباً. فعلى هذا تكون إضافة الأصناف الثلاثة الأخيرة في الآية من باب إضافة الخاص إلى العام.

كما نلاحظ أن الترتيب للأصناف الأربعة الرئيسة في الآية الكريمة هو ترتيب تصاعدي للصنف العام، بمعنى: أن أقبح أنواع الفواحش بالمعنى الضيق (عمل قوم لوط مثلاً) لا تصل في الإثم إلى درجة أعلى أنواع البغي والعدوان (القتل، وانتهاك الأعراض بالاغتصاب وقذف المحصنات)، وهذه بدورها ليست في الشر بمرتبة من جعل مع الله إله آخر، وهذه وإن كانت كذباً وإفكاً وقولاً على الله بغير علم، إلا أنها ليست في مرتبة من اتهم الله بالظلم أو السفه أو بمخالفة الحق، كما فعل إبليس، لعنه الله. هذا مبحث لطيف، ولكن ليست هذه الرسالة المختصرة مكانه.

وما قلناه آنفاً ظاهر ومؤيد أيضاً بقوله، عز وجل: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلا تَقْرَبُوا «**الْفَوَاحِشَ**» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، (الأنعام؛ 6: 151).

وقد يستشكل ذلك البعض معترضين عليه بأن الله، جل جلاله، قد أمر في سابق الأزمنة إبراهيم عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذبح ابنه، وقتل الإنسان، إلا في عقوبة شرعية، أو في حرب عادلة مشروعة، أو دفاعاً عن النفس ضد عدو صائل لا يندفع شره إلا بالقتل، جريمة شنعاء، وفاحشة منكرة. فعلى هذا يكون الله، تعالى وتقدس، قد أمر بفاحشة واحدة على أقل تقدير؟!

ولكن هذا اعتراض باطل، بني على مقدمات فاسدة، لأن النفوس كلها، نفوس بني آدم وغيرهم من ذوات الأرواح، ملك لله، له أن يتصرف بها كما يشاء، وهو السيد التام السيادة، والمالك صاحب الحق المطلق. فليس قتل الإنسان نفسه تقرباً إلى الله، أو قتل غيره تقرباً إلى الله، فاحشة مطلقاً، إلا عند الدنيويين و«**العلمانيين**»، الذين يزعمون أن الإنسان ليس عبداً مملوكاً لله، فهو سيد نفسه، ورب نفسه، ومالك نفسه، وإله نفسه، وهذا يتناقض كلية مع «**التوحيد**»، الذي جاء به نبي الإسلام، مُحَمَّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء ورسل الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ويتناقض مع العقل، وهو مع ذ لك معتقد كفر، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة.

ومن ناحية أخرى فإن قتل الإنسان لنفسه منهي عنه، إلا في إطار عملية استشهادية مشروعة، أو قتل غيره، إلا في جهاد مشروع، أو في حالة المدافعة للصائل المعتدي الذي لا يندفع شره وعدوانه إلا بالقتل، أو في عقوبة شرعية بعد حكم قضائي معتبر.

وأي قتل سوى ذلك هو إما:

<u>(1)</u> فاحشة منكرة، بل ظلم واعتداء على حق المخلوق، وملكية الخالق، فهو حرام لهذه الاعتبارات، كما هو بين من الآية الكريمة.

<u>(2)</u> أو قولا على الله بغير علم في حالة من قتل نفسه أو قتل غيره لمحض التقرب إلى الله، كما تذبح

الأضاحي والهدي والقرابين ونحوه، لأن الله، تقدست أسماؤه، نسخ ذلك الأمر الذي أمر به إبراهيم، وفدى إسماعيل بذبح عظيم. ثم لم يأمر بشيء من ذلك في الشرائع اللاحقة، لا لأنه، جل وعلا، ليس أهلاً أن يتقرب إليه بالقرابين البشرية، بل تفضلاً منه ورحمة، وتلطفاً ورفقاً: لا إله إلا هو، ما أكرمه وأرحمه!

فمن فعل ذلك فقد ارتكب حراماً بقوله على الله بغير علم، وهو مبتدع في الدين، إذ جعل فعله قربة إلى الله، مع أن الله جل جلاله لم يجعله قربة مشروعة، وهذا أحد، بل أهم اعتبارات التحريم، كما هو بين من الآية الكريمة.

الباب الرابع: التوحيد: تعريفه، وبراهينه

❄ فصل: تعريف لفظة «التوحيد»

التوحيد مصدر من وحَّد ــ بتشديد الحاء المهملة ــ وهو يعني واحدًا من أمرين:

أولا: جَمَعَ الأشياء المتفرقة وجعلها وحدة، فنقول أن الزعيم الفلاني جاء إلى قبائل وكيانات متنافرة فوحدها في كيان واحد توحيدا.

ثانيا: إدراك الشيء الواحد أو الوحدة أو الوحدانية والإقرار بذلك فيقال: وحَّدت الله توحيدًا، أي أدركت أنه واحد، وأقررت بذلك، وهذا المعنى هو المقصود هنا.

❄ فصل: الأدلة على مشروعية لفظة «التوحيد»

* قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾، (الاسراء؛ 17: 46).

* وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، (الزمر؛ 39: 45).

* وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾، (غافر؛ 40: 40).

* عن ابن عباس ــ رضى الله عنهما ــ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه أن **يُوحِّدوا** الله تعالى»، حديث صحيح، أخرجه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وغيرهم..

* عن طارق بن أشيم ــ رضى الله عنهما ــ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «من **وحّد** الله، وكفر بما يعبد من دونه، حرُمَ ماله ودمه، وحسابه على الله عز وجل»، حديث صحيح، أخرجه مسلم، واحمد.

* عن ابن عمر ــ رضى الله عنهما ــ عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «بُنى الإسلام على خمس: على أن **يُوحَّد** الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان»، حديث صحيح، أخرجه مسلم.

* وفي الحديث الطويل الصحيح عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما في سياق حجة الوداع: «فأَهَلّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، **بالتوحيد**». أخرجه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وعبد بن حميد، وغيرهم.

وفي هذه النصوص دليل قاطع على أن لفظ (**التوحيد**) لفظ شرعي، وأنه مكافئ للشهادتين فلا فرق بين قوله: «**يوحد الله**»، وقوله: «**شهادة أن لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّداً رسول الله**».

❄ فصل: براهين «لا اله إلا الله»

كتابنا هذا هو في الأصل لأهل الإسلام، وهم الذين صدقوا تصديقاً جازما، وآمنوا إيماناً خالصاً أنه: «**لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّداً رسول الله**». وكل واحد من هؤلاء قامت عنده البراهين اليقينية على صحة معتقده هذا، ولا نظن أحداً يكون في العالم يعتقد شيئاً اعتقاداً جازما إلا بدليل اقتنع هو به، حتى ولو كان في نفس الأمر باطلاً. لذلك لا نطيل في مناقشة البراهين على وجود الله، سبحانه وتعالى، ووحدانيته، وعلى صدق نبوة مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى اله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ونحيل في كل ذلك على كتابنا: «**طريق الإيمان**»، وهو ما زال تحت الإعداد، ونقتصر ها هنا على مناقشة مختصرة محدودة.

البرهان اليقيني القاطع على صحة «لا اله إلا الله»: أن الإنسان من لحظة وعيه على نفسه، ووعيه على العالم المحيط به، يدرك ضرورة، وعلى الفور للوهلة الأولى، أن له بداية، لم يكن موجوداً قبلها، وكذلك والديه، ووالدَي والديه. وهذا ينطبق على كل الأشياء المحيطة به، وجدت بعد أن لم تكن موجودة، مها طال زمن وجودها وبقائها. ويشاهد موت الأقارب والأحبة، ويعالج مشكلة الموت والبلى والفناء، لا يستطيع منها هروباً.

ثم يرتقي الإنسان في مدارج الفكر والتجريد، فيدرك أن كل ما يمكن تعقّله من الموجودات هو بالضرورة إما محتاج لغيره في وجوده، أي أن وجوده ليس من ذاته، ولا هو مكتف بنفسه، قائم بذاته، مستقل عن غيره، وهذا يستحيل أن ينشأ من العدم من غير سبب أو علة كافية، فلا بد له إذاً من مُوجِد. هذا النوع من الموجودات يسمَّى: «**ممكن الوجود**»، أو، بلفظ مختصر، «**الممكن**» لأنه ليس مستحيلاً، وإلا لم يوجد أصلاً، وكان مجرّد تقدير ذهني لا غير.

والصنف الآخر: هو ما كان قائماً بذاته، مستقلاً بها عن غيرها، لا يحتاج في وجوده إلى غيره مطلقاً، ولا بأي صورة من الصور، أو بأي اعتبار من الاعتبارات، وهذا هو «**واجب الوجود**»، **أو** «**القيُّوم**»، لأن وجوده وجب له من نفسه بنفسه، لا من غيره. ولا يوجد غير هاذان الصنفان مطلقاً.

أما «**مستحيل الوجود**» فهو تقدير وفرض ذهني لا غير، وليس هو من الموجودات أصلاً، ولا هو كائن أصلاً، فهو من «**أشياء**» الذهن وفرضياته، لا من أشياء الواقع.

فإذا تقرر هذا علمنا ضرورة أن بين الأشياء الموجودة حقيقة، أي خارج الذهن، لابد أن يكون بينها «**واجب وجود**» واحد على الأقل، لأن الممكن يحتاج إلى غيره لكي يوجد، ولا بد، وإلا لم يظهر في الوجود أصلاً. فكل ممكن الوجود مشروط بغيره، معلول له، وهذه العلة إما أن تكون كافية بذاتها، مستقلة بذاتها، غنية بذاتها، خالقة موجدة محدثة لغيرها، وهذا هو «**القيوم**» أو «**واجب الوجود**» الذي نبحث عنه، وإما أن تكون ممكنة، فالبحث فيها إذاً كالبحث في سابقتها، فلا بد لسلسلة العلل والمعلولات من علة أو سبب أول، هو واجب الوجود ضرورة، أو يتسلسل الأمر إلى غير نهاية وهو مستحيل، أو يدور الأمر بحيث يكون (أ) مثلاً علة (ب)، وفي نفس الوقت يكون (ب) علة (أ)، وهذا يقتضي أن يكون (أ) موجوداً ومعدوماً في نفس الوقت، من نفس الجهة، ونفس الاعتبار، وهذا «**دور قبلي**» مستحيل، وكذلك بالنسبة لـ(ب).

وكل ما لوجوده بداية فهو ممكن ضرورة، لأنه مسبوق بالعدم، إما بالزمان أو في رتبة الوجود.

ومجرد التصفح لجميع موجودات هذا الكون المادي الفسيح، التي يقع عليها الحس مباشرة، أو التي يستدل على وجودها من مقدمات حسية وبراهين رياضية ملزمة، كلها ذات بداية، ولها مهما طال الأمد نهاية، حتى الشموس والنجم، وهي أجرام في غاية الضخامة، ذات أعمار طويلة جداً، ثبت بالرصد المباشر والاستدلال الحسابي اليقيني أنها تفقد ملايين الأطنان كل ثانية من كتلتها، ولا بد، ولو بعد آلاف الملايين من السنين، أن تستهلك مادتها وتنتهي، هذا إذا لم تنفجر أو تنهار قبل ذلك، كما هو مشاهد في مجرتنا وفي غيرها من المجرات، حيث يرصد علماء الفلك هذه الظواهر يومياً. فوجب أن يكون لهذا الكون موجداً، يختلف في ذاته وصفاته عن مادة العالم، وصنف العالم. وهو ضرورة خارج إطار الزمان والمكان لأن الزمان والمكان صفة من صفات هذا العالم المحسوس، كما دل عليه نظر حذاق الفلاسفة والمتكلمين في الماضي، وضرورات العلم التجريبي، وبراهينه الرياضية في زمننا الحاضر.

وقد جاء الكتاب العزيز بهذا البرهان في صورة أخرى تضمنها قوله، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه: ﴿**أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَا يُوقِنُونَ**﴾، **(الطور؛ 52: 35 – 36)**.

هذه سلسلة من الأسئلة الاستنكارية: إذا لم يكن الله هو الذي خلقك، وخلق السماوات والأرض من حولك:

(1) – فهل خلقت من غير شيء، أي هل جئت من العدم المحض؟! هذا محال ممتنع!

(2) – فلعلك أنت الذي خلقت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! وهذا أوغل في الاستحالة والبطلان!

(3) – هل خلقت أنت السماوات والأرض؟! طبعاً لا!

(4) – فهل جاء الكون من العدم المحض؟! هذا مستحيل كذلك!

(5) – ومحال أن يكون الكون خلق نفسه، تماماً بنفس الحجة التي أبطلنا بها خلقك لنفسك!

ونزيد ذلك بسطاً بصياغته على شكل حوار:

أنت تعلم أنك حادث وجدت بعد أن لم تكن، فإما أن تكون وجدت من العدم المحض، أو أن يكون شيئاً آخر قد أوجدك؟!

ومن المستحيل أن تكون جئت من العدم المحض، إذاً لا بد لك من مُوجد!

هذا المُوجد أما أن يكون أنت أو غيرك.

ومن المستحيل أن تكون أنت الذي أوجدت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! هذا أوغل في البطلان!

إذاً لا بد أن يكون مُوجدك غيرك، ضرورة.

هذا الغير إما أن يكون محتاجاً إلى مُوجد، أو أن لا يكون.

لا يجوز أن يكون مثلك محتاجاً لأن ما قلناه عنك ينطبق عليه تماماً.

إذاً لا بد أن يكون المُوجد خالقاً قيوماً، أي قائما بذاته، غنياً بنفسه غير محتاج إلى مُوجد أصلاً: وهذا هو

الله العزيز الحكيم!

وقال الإمام أبو مُحَمَّد علي بن حزم من زاوية أخرى طريفة: [إن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه قط، ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان. ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركا أو ساكنا، ومدة وجود العرض في الجسم، وإذا الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود ويزيد بمروره ودوامه، والزيادة لا تكون البتة إلا في ذي مبدأ ونهاية من أوله إلى ما زاد فيه. والعدد أيضا ذو مبدأ ولا بد، والزمان مركب بلا شك من أجزائه، وكل جزء من أجزاء الزمان فهو بيقين ذو نهاية من أوله ومنتهاه. والكل ليس هو شيئا غير أجزائه، وأجزاؤه كلها ذات مبدأ، فهو كله ذو مبدأ ضرورة.

فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة، وكان العالم كله لا ينفك عن زمان، والزمان ذو مبدأ، فما لم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ ولا بد. فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ، وإذ هو ذو مبدأ فهو محدث، والمحدث يقتضي محدثا ضرورة، إذ لا يتوهم أصلا ولا يمكن محدث إلا وله محدث. فالعالم كله مخلوق وله خالق لم يزل. وهو ملك كل ما خلق، فهو إله كل ما خلق ومخترعه لا إله إلا هو]، **انتهى نص كلام أبي مُحَمَّد**، وفيه اختصار، فإن عسر عليك فخذ ورقة وقلم وأعد كتابته مفصلاً مطولاً، مع ضرب الأمثال العملية، حتى تستوعبه، مع ملاحظة أن المحدث هو بالضرورة «**ممكن الوجود**»، ومحال أن يكون «**واجب الوجود**» وإلا لما كان لوجوده بداية، ومن المحال أن يكون مستحيلاً، لأنه موجود في الواقع خارج الذهن الآن.

على أن العلوم الرياضية والفيزيائية قد بلغت الآن شأواً بعيداً، وأصبحت لدينا نظريات تفصيلية عن البنية الأساسية للكون: حقوله (**Fields**)، وجسيماته (**Particles**)، وقواه الأساسية (**Forces**). كما أن لدينا وصفاً جيداً لتطور الكون من لحظاته الأولى: لحظة الانفجار العظيم. كل ذلك صمد للنقد، ومحاولة الإبطال والتزييف، صموداً جيداً، وتطابق مع التجربة المحكومة، والرصد المتقن، والحساب الرياضي، بل وكذلك التطبيق الهندسي الذي نستمتع به يومياً، إلى أبعد الحدود.

نعم، نحن لا ننكر أن هذه النظريات ما زالت تخضع لمزيد من التنقيح والتطوير إلا أنها، جميعها وكذلك كل صورها المستقبلية المتخيلة، عجزت عن حل مشكلة الشروط الابتدائية، ومن المحال أن تحلها لأنها، بالضرورة، في صورة معادلات تفاضلية، لا يمكن حلها إلا بوضع شروط ابتدائية، أو شروط حدية.

ذلك لأن المعادلات الرياضية التي تصف بنية الكون، وعلاقة مركباته بعضها ببعض، ليست ضرورية أو مكتفية بذاتها لإيجاد حلولها، بل تحتاج إلى تحديد شروط ابتدائية أو حدية، وقيم أولية لبعض النسب والمتغيرات الحرة. وهذه النسب والقيم والشروط «**حرة**» بحق، أي أنها مستقلة عن القوانين، والمعادلات الواصفة للكون وأجزائه، مغايرة لها في الماهية؛ فلا القوانين والمعادلات تحدد تلك القيم، ولا القيم تحدد أو تفرض قوانين ومعادلات بعينها، فهما شيئان متغايران، ومفهومان مستقلان.

هذه النسب والقيم الابتدائية لا بد أن تكون محددة معينة عند لحظة البدء نفسها، ثم يتطور الكون بعد ذلك بموجب قوانينه على النحو الذي حددته تلك الشروط الابتدائية.

وقد أثبت الرصد والدرس الفيزيائي، والحساب والتحليل الرياضي، أن حال الكون الآن يتعلق بـ«**حسن**» اختيار تلك الشروط والقيم الابتدائية، وأن تغييراً طفيفاً في بعضها، ولو بجزء من مائة مليون مليون مليون، كاف لإنتاج كون ميت مقفر، لا حياة فيه مطلقاً.

ولما كانت القوانين والمعادلات لا تحدد تلك الشروط والقيم والنسب الابتدائية، بل هي مستقلة عنها تمام الاستقلال، كما أسلفنا،

ولما كانت تلك الشروط الابتدائية «**ضرورية التحقق عند لحظة الابتداء**»، أي لا بد أن تكون معينة محددة موجودة، لحظة «**الصفر**» بعينها، وليست هي من جنس تلك القيم والمعطيات والمتغيرات الأخرى التي تنشأ بعد لحظة «**الصفر**»، ثم تتطور وتتغير أثناء مسيرة الكون وتطوره،

فكيف نفسر أننا موجودون الآن هنا ندرس ونتأمل؟! ومن الذي حدد القيم الابتدائية هكذا بحيث ينتهي الحال إلى ما هو عليه الآن: أرض تزخر بالأحياء، وإنسان منتصب القامة، مرفوع الرأس إلى السماء، يفكر ويتكلم ويتفلسف ويسعى إلى غزو الفضاء؟!

سيقول الملحدون: هكذا بفعل الصدفة، من دون فعل فاعل، أو ترجيح مرجح. فنقول: هذا كلام فارغ، وهراء محض، فلفظة الصدفة مجرد وصف لحال، وليست تفسيراً أو برهاناً على شيء، وهي تعني إما:

(1) أن هناك أفراد كثيرون من نفس النوع أو الجنس لكل ظروفه التي تتفاوت في مدى معين، فإذا التقطنا أحدها فلا غرابة أن تكون القيمة محل الدرس بذلك القدر الذي وجدناه، بنسب معينة أو احتمال معين، وهذا ما يدرسه علم الإحصاء الرياضي، وكذلك نظرية الاحتمالات، وهي علوم رياضية محترمة صارمة. وهذا لا ينطبق على هذا الكون فما ثمة إلا هذا الكون الواحد فقط، هذا الذي نرصده.

لم يخْف علينا أن بعضكم، معشر الملحدين، يزعم أن هناك عدد غير متناه من الأكوان، طبعاً نحن لا نراها ولا نحسها، يتحقق في كل واحد منها بعض تلك القيم الابتدائية. فنقول: نعم، وفي أحدها كوكب فيه قرود تكتب الشعر على آلة كاتبة انبثقت من الصخر مباشرة، وفي كون آخر قرآن، كقرآننا هنا، محفور في الصخر بفعل الرياح وعوامل التعرية هناك؟! أما نحن فلا نتعاطى المخدرات والعقاقير المهلوسة، فتناولوها أنتم وزودونا بمزيد من الخيالات الشاطحة، والكوابيس المزعجة.

(2) وإما أن تعني من غير علة أصلاً، وهذا ليس تفسيراً، وإنما هو هروب من التفسير، وهو هدم لمبدأ العلة الكافية، التي قام عليها بنيان العقل. فإن كنتم رضيتم لأنفسكم بهدم العقل، أي بالجنون، فهنيئاً لكم، أما نحن فمستمسكون بالعقل، الذي هو من أكبر نعم الله علينا، لا نرضى به بديلاً!

وهناك في داخل هذا الكون الذي نعيش فيه عجائب وغرائب أخرى تجعل فرضيات الملحدين أوغل في الجنون أو الهلوسة أو «**السكر**»، وما ثمة تفسير محترم معتبر، شامل لكل الظواهر، متسق خال من التناقض، إلا أن لهذا الكون خالق، حدد الشروط الابتدائية، وأخرجه من ثم إلى الوجود، قال: **كن، فكان!**

وهذا الخالق فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة، وهذا يقتضي ضرورة، كما أسلفنا، أنه يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم حقائق كل الممكنات، ويحيط بها علماً، ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ويعلم علماً قطعياً شاملاً محيطاً أن هذه الشروط الابتدائية المعينة تنتج ذلك

الكون المعيّن، ثم يخرجه من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختار، فهو: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾!

❄ فصل: واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً

واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً، لأنه لو كان هناك ثمة اثنان «**واجبان الوجود**» لزم أن يتميز أحدهما عن الآخر ولو في صفة واحدة أو اعتبار واحد على أقل تقدير وإلا كانا متطابقين لا تمايز بينهما مطلقاً، ولا يمكن الإشارة إلى أحدهما دون الإشارة إلى الآخر، ولا التعبير عن أحدهما دون التعبير عن الآخر، ولا الكلام عن أحدهما، دون الكلام عن الآخر، أي لكانا شيئاً واحداً، وهذا مناقض لمفهوم الإثنينية أصلاً، فيكون المشار إليه واحداً هو إثنين، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، ويكون المشار اليهما اثنان هما واحد، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، وهذا تناقض، وخلف مستحيل.

فإذاً لا بد من اختلافهما في صفة أو اعتبار واحد على الأقل. وهذه الصفة أو الاعتبار لا تخلو أن تكون ضرورية لمن قامت به منهما، لأنه واجب الوجود، وهي من ضرورات وجوده، لا يعقل أن يكون واجباً إلا بها، بتلك الكيفية وعلى ذلك النحو، فيكون الآخر الذي يفتقد هذه الصفة ليس واجباً لأنه فقد إحدى ضروريات الوجود، التي يقتضيها كونه «**واجب الوجود**»، فعاد ممكناً، وليس هو بواجب، فتحصل لنا «**واجب وجود**» واحد فقط لا اثنان، وهو المطلوب إثباته.

أو تكون تلك الصفة ليست ضرورية لوجوده، لا يحتاج إليها لتحقيق كونه واجب الوجود، فتكون بالضرورة غيره، لأن وجوده واجب، هكذا محضاً، لا تشوبه شائبة إمكان، ولا بأي اعتبار من الاعتبارات، لأن هذا هو معنى «**وجوب الوجود**»، هذه ضرورة عقلية مفاهيمية مطلقة. ولكن هذا مستحيل لأن «**واجب الوجود**» لا يحتاج إلى غيره مطلقاً، وإلا جعلناه واجباً ممكناً في آن واحد، وهذا تناقض مستحيل، بل هو شر من ذلك لأننا جعلنا الواجب محتاجاً للمكن، وهذا هو هدم كل عقل، بل هو انتكاس العقل، وانعكاس المفاهيم، ومسخ كل فطرة، وكل ذوق، وهو الجنون المحض، والهوس الخالص.

فتحصل ضرورة أن مفهوم «**وجوب الوجود**» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، لا غير، على أقصى تقدير، ولا يجوز أن ينطبق على إثنين فصاعداً. وقد برهنا من قبل أنه لا بد من وجود «**واجب وجود**» واحد على الأقل، وإلا استحال أن يكون هناك كون أو موجودات البتة، خلافاً لضرورة الحس والعقل والإدراك المباشر.

إذاً هناك «**واجب وجود**» واحد فقط لا غير، لا أكثر، ولا أقل، من غير زيادة ولا نقصان، وهو ضرورة: **الله، لا إله إلا هو العزيز الحكيم.**

وقال الإمام الكبير أبو مُحَمَّد علي بن حزم من زاوية أخرى، بعضها يشبه ما قلنا، وإن كانت مجملة، وبعضها مختلف: [هو الله لا إله إلا هو، وأنه تعالى واحد لم يزل ولا يزال، برهان ذلك أنه لما صحّ ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقا، وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد

حصرهما العدد، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذي نهاية فمحدث.

وأيضا فكل اثنين فهما غيران، وكل غيرين ففيهما أو في أحدهما معنى ما صار به غير الآخر، فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركبا من ذاته ومما غاير به الآخر. وإذا كان مركبا فهو مخلوق مدبر، فبطل كل ذلك وعاد الأمر إلى وجوب أنه واحد ولا بد، وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه، والخلق كثير محدث. فصح أنه تعالى بخلاف ذلك، وأنه واحد لم يزل، إذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم، تعالى الله عن ذلك.

قال تعالى: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾]، **انتهى كلام الإمام الكبير أبي مُحَمَّد علي بن حزم.**

❄ فصل: أفعال الله وأحكامه لا تعلّل، بل هو يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد

أفعال الله، جل جلاله، لا تعلّل، فهو: ﴿فعَّالٌ لما يُريد﴾، (البروج؛ 85: 16)، ﴿إِنَّ الله يَحْكُمُ مَا يُرِيد﴾، (المائدة؛ 4: 1)، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (القصص؛ 28: 68)، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 23).

فهو، جل جلاله وسما مقامه، خالق فاعل آمر حاكم بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة من كل قيد ولا شرط، إلا ما قيّد هو به نفسه أو اشترطه على نفسه أو أوجبه على نفسه، ليس وراءه أو فوقه سلطة تلزمه، لا يغالبه غالب، ولا يفلت منه هارب.

هذا وحده هو الذي يفهم ضرورة من نصوص القرآن القطعية ثبوتاً، والقطعية دلالة بمجموعها، وتفسير بعضها ببعض، وكذلك من السنّة النبوية، وهي بمجموعها قطعية ثبوتاً ودلالة كذلك.

فالله سبحانه وتعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (القصص؛ 28: 68)، أي أنه خالق بالإرادة الحرة المطلقة، المتعالية على كل قيد أو شرط، لا لعلة أو ضرورة أوجبت عليه ذلك. هذه ضرورة عقلية، أكدها الوحي، ويستحيل عقلاً غير ذلك.

❄ **قال الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم:** [وأنه خلق كل شيء لغير علة أُوجبت عليه أن يخلق، لو فعل شيئا مما فعل لعلة لكانت تلك العلة إما لم تزل معه وإما مخلوقة محدثة، ولا سبيل إلى قسم ثالث. فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيئان ممتنعان:

أحدهما: أن معه تعالى غيره لم يزل، فكان يبطل التوحيد الذي قد أنبأنا برهانه آنفا.

والثاني: أنه كان يجب إذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل، لأن العلة لا تفارق المعلول، ولو فارقته لم تكن علة له، وقد أوضحنا آنفا برهان وجوب حدوث العالم كله.

وأيضا، فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل، لكان مضطرا مطبوعا أو مدبرا مقهورا لتلك العلة، وهذا خروج عن الإلهية. ولو كانت العلة محدثة، لكانت ولا بد إما مخلوقة له تعالى وإما غير مخلوقة، فإن كانت غير مخلوقة فقد أوضحنا آنفا وجوب كون كل شيء محدث مخلوقا، فبطل هذا

القسم؛ وإن كانت مخلوقة، وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعلة أخرى أو لغير علة. فإن وجب أن تكون مخلوقة لعلة أخرى، وجب مثل ذلك في العلة الثانية، وهكذا أبدا. وهذا يوجب وجوب محدثين لا نهاية لعددهم، وهذا باطل لما ذكرنا آنفا، وبأن كل ما خرج إلى الفعل فقد حصره العدد ضرورة بمساحته أو بزمانه ولا بد، وكل ما حصره العدد فهو متناه، فبطل هذا القسم أيضا وصح ما قلناه ولله تعالى الحمد.

وإن قالوا: بل خلقت العلة لا لعلة، سئلوا: من أين وجب أن يخلق الأشياء لعلة ويخلق العلة لا لعلة ولا سبيل إلى دليل؟]، **انتهى كلام أبي مُحَمَّد نصاً، إلا من علامات الترقيم.**

قلت: كلام أبي مُحَمَّد تضمَّن براهين ضرورية لا مزيد عليها، وإن كانت مختصرة، فتدبَّرها بدقة.

ونحن نزيدها، ها هنا، إيضاحاً وبياناً فنقول: أن من زعم أن لأفعال الله وأقضيته (التكوينية القدرية) أو لأوامره وأحكامه وأقضيته (التشريعية الدينية) علل، (والعلل ضرورية موجبة) قيل لهم: أخبرونا عن أي واحدة من هذه العلل الضرورية الموجبة التي تزعمون:

(1) أهي من فعل غيره أو حكم غيره أو قضاء غيره أو أمر غيره؟!

(2) أم ليس من فعله أو حكمه أو قضائه أو أمره تعالى، وليس من فعل غيره ولا من حكمه ولا من قضائه ولا من أمره؟!

(3) أم من فعل الله تعالى وحكمه وأمره وقضائه؟!

ومن المحال الممتنع أن يجدوا قسماً رابعاً أصلاً!

فإن قالوا من فعل غير الله، أو من حكم غيره، جعلوا ههنا خالقا غيره، وحاكماً غيره، وهذا شرك مجرد وكفر صريح، بل هو أشنع من ذلك. جعلوا فعل ذلك الفاعل، أو حكم ذلك الحاكم، موجبا على الله تعالى أن يفعل ما فعل وأن يحكم بما حكم به، فليس مع الله شركاء فحسب، بل منهم من هو أعلى منه مرتبة، وأشد قوة، وأسمى مقاماً!

وإن قالوا ليست من فعله ولا من فعل غيره، لزمهم أن في الوجود أشياء قديمة لم تزل، لا فاعل لها؛ أو أنهم في هذا الحاكمون على الله تعالى بها، وهم الذين يحللون ويحرمون ويقضون على الباري عز وجل، وهذا كذلك كفر وشرك مجرد، وهو في غاية التناقض:

(أ) لأن تعدد واجبي الوجود القدماء محال، كما قام عليه البرهان، وأن واجب الوجود الأول الأزلي القديم من غير ابتداء واحد فقط لا غير،

(ب) وعلى فرض تعدد القدماء (وهو مستحيل) جدلاً، فإن تسلط بعضهم على بعض محال، وعلو بعضهم على بعض محال، وحكم بعضهم على بعض محال، لأنهم في مرتبة واحدة ضرورة.

(ج) وخروج شئ إلى الوجود مع تمانع القدماء وتساويهم في مراتب القدرة والسيادة والعلو والحاكمية محال أيضاً، لأن كل واحد يقدر على منع الآخر، وكل واحد منهم يقدر على إبطال فعل الآخر، فإن كان الأمر كذلك: فمن أين جاءت هذه الممكنات التي لا تحصى في هذا الكون الفسيح؟!

فمذهب منكري الصانع، من الدهريين والماديين، أمثل من هذا وأعدل، وأقل تناقضاً، لأنهم يقولون بقديم واحد هو الطبيعة الخلاقة الفعالة بالضرورة، لا بالاختيار، وهذا إنما يتناقض فقط مع الواقع، أي مع

حالة الكون المحسوس المشاهد، كما هو اليوم، ولا يستلزم ذلك البحر المتلاطم من التناقضات والمستحيلات!

فإن رجعوا إلى الحق، وقالوا بل هي من فعل الله عز وجل وحكمه، وحده لا شريك له؛ قلنا لهم أخبرونا عن أي علة من تلك العلل، ولعلنا نفرض علة واحدة معينة، نجعلها نصب أعيننا، وموضع نظرنا وبحثنا، هذه العلة المعينة موضع الدرس:

(أ) أفعلها الله تعالى أو حكم بها لعلة أخرى؟!

(ب) أو فعلها وحكم بها لغير علة أصلاً؟!

فإن أصابوا الحق وقالوا: بل فعلها الله تعالى، أو حكم بها لغير علة أصلاً، تركوا مقولتهم الشنعاء، وأقروا أنه، تبارك وتعالى، يفعل الأشياء لا لعلة، من حيث المبدأ.

وإن قالوا بل فعَل الأشياء الثانوية أو حكَم الأحكام الثانوية لعلة، أما الأوليات، وهي العلل نفسها، فهي هكذا بدون علة، قيل لهم: ما الذي أوجب أن تكون الأفعال والأحكام الثواني لعلل، وتكون الأفعال والأحكام الأول، التي هي علل تلك الأفعال والأحكام الثواني لا لعلل؟! وهذا تحكّم بلا دليل، ودعوى ساقطة لا برهان عليها؛ إلا أنه أمر ممكن في ذاته، لا تناقض فيه، فإذا جاء من الله خبر بذلك نأخذ به، ونتوقَّف عنده. وعلى كل حال فهذا هدم لقاعدتهم الأصلية: أنه، جل جلاله وسما مقامه، لا يفعل أو يحكم مطلقاً إلا لعلة!

وإن قالوا بل فعلها الله تعالى، أو حكم بها لعلل أخر، سئلوا في هذه العلل أيضا كما سئلوا في التي قبلها، وهكذا أبدا إلى ما لا نهاية. فلا بد لهم، بالضرورة العقلية المطلقة، من أحد أمرين، لا ثالث لهما:

(أ) إما أن يصلوا إلى أفعال وأحكام ما، فيقولون إنه فعلها لغير علة، فيكونون بذلك تاركين لقولهم المكذوب الباطل: (إنه، تعالى ذكره، لا يفعل شيئا، أو يحكم ويأمر بشي، إلا لعلة)، فيكون الرب، جل جلاله وسمى مقامه، لا يفعل أو يحكم أو يأمر أو يقضي بشيء لعلة في التحليل النهائي، وإن كان ربما جعل شيئاً علة لشيء، أو شيئاً سبباً لشيء، في النظر المتوسط، أو المراتب المتوسطة، مهما كثرت هذه الوسائط، أما في التحليل والنظر النهائي، فلا!

(ب) أو يقولون بمفعولات وأحكام وأوامر وأقضية لا بداية لها، مع ترتّب بعضها على بعض بالعلية أو السببية الضرورية، وهذا تسلسل في العلل والمعلولات، وهو مستحيل بإجماع العقلاء، لأنه هدم للعقل، وتحطيم له، وهو مع هذا كفر وخروج عن الإسلام بإجماع الأمة. **فقبّح الله قولا يؤول إلى المستحيل الممتنع عقلاً، وإلى الكفر المناقض للشريعة من كل وجه!!**

فهذا هو البرهان الضروري الذي لا انفكاك عنه على صحة قولنا: (**إن الله، تعالى وتقدَّس، يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد، لا لعلة أوجبت عليه ذلك الفعل أو الحكم أصلا، ولا بوجه من الوجوه، على وجه الابتداء في التحليل والنظر النهائي**)، وبطلان غيره من الأقوال المتناقضة.

فواجب الوجود، وهو كائن واحد فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، ليس جماداً ميتاً، ولا هو قوة خارقة ميتة عمياء صماء تخلق بالضرورة وهي لا تعي ما تفعل، فهذا كله محال كما سلف؛ وإنما هو فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط، وهذا يقتضي ضرورة أنه: **يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم علما يقينياً شاملاً محيطاً بحقائق كل الممكنات،** ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ثم يخرجه من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختارها هو، فهو: ﴿**يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، (القصص؛ 28: 68).

والكائن الموصوف بالعلم والإدراك وبالمشيئة والإرادة والفعل الاختياري، يسمّى **حياً** وواجب الوجود ضرورة، له من معاني «**الحياة**» أكمل معانيها، ومنتهى غايتها، حياة أزلية أبدية دائمة، لا يتصور في حقها موت ولا ذهول، ولا سِنة ولا نوم، ولا ضعف أو مرض أو قصور؛ فالله هو «**الحي**»، وهو واجب الوجود، قائم بذاته، غني بذاته عن غيره، وهذا هو: «**القيُّوم**»: فهو: ﴿**إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾، جل جلاله، وسمى مقامه، وتباركت أسماؤه، وتقدست صفاته: حقاً وصدقاً. أزلاً وأبداً.

❄ فصل: القدر خيره وشره من الله تعالى

أسلفنا أن العالم كله، بما في ذلك الكون المرئي وغيره من الأكوان غير المرئية، والأكوان القديمة التي بادت وذهبت قبل كوننا هذا، إن كان ذلك قد وقع أصلاً، والأكوان التي ستأتي وليست هي موجودة الآن بعد، أي كل الممكنات، أي كل الكائنات والموجودات، باستثناء الله الحي القيوم واجب الوجود الأحد، إنما خلقها الله، ووضع نظامها، وقدر مقاديرها، وحدد شروطها الابتدائية المحددة لمسار تطورها، وعلم على التفصيل والإجمال ما سيكون واقعاً فيها، وأذن بوقوع ذلك كله، ولو لم يأذن بوقوعه وخروجه إلى الوجود لما خرج إلى الوجود فعلاً، ضرورة ولا بد بحكم العقل، لا محيص من التسليم لها، وهكذا جاء الشرع آمراً بالإيمان والتسليم بـ(**القدر خيره وشره من الله تعالى**).

ومن حق قائل أن يقول: **خيره، فهمناها، وعلى العين والرأس، ولكن شره؟!**

نعم، وشره: بغض النظر عن كون الإنسان قد يحكم على أمور حكماً خاطئاً أو نسبياً بأنها شر من وجهة النظر الإنسانية المحدودة، لأنها مؤلمة مثلاً، كافتراس أسد كاسر لإنسان، وهي ليست كذلك، أي ليست شراً، أو ليست شراً بإطلاق، بل هي بعض ما يقتضيه تناسق نظام الكون، واطراد قواعده.

وقد يكون ما يسميه الإنسان شراً، هو شر بحق، كمعصية أمر الله، من بعض المخلوقين، المتمتعين بالعقل والإدراك والتمييز، الذين منَّ الله عليهم بحرية الإرادة والاختيار، وهي حرية حقيقية، فهم فاعلين بالاختيار في داخل هذا الكون، وفي إطار نظامه. فبدلاً من شكر المنعم بطاعته، والإحسان إلى خليقته، انقلب هذا الإنسان إلى خصيم مُبين، فعصى وتمرّد، وأجرم وتجبّر، ونشر الفساد والدمار، وأهلك الحرث والنسل، هذا شر قطعاً! وما كان هذا ليقع ويخرج إلى الوجود إلا بإذن الله ورخصته، بالرغم من كراهية

الله لذلك وسخطه على فاعله؛ ومن المحال، عقلاً وشرعاً، أن يكون غير ذلك.

قد يقول قائل هذا ثمن زهيد في مقابل نعمة العقل والتمييز والإرادة الحرة، وهو مترتّب عليها ضرورة. فمن المحال أن يتمتع مخلوق بالعقل والتمييز والإرادة الحرة، ثم يمنع من اختيار ما يريد، مع تحمله لكافة مسؤوليته.

فنقول: نعم، ولكن هذا لا يفسر لم وقع اختيار الله على كون كهذا، فلولا خلق كوناً من الآلات المجبرة، أو الملائكة المعصومة المسخّرة المسّيرة؟! والجواب لأن الله، جل جلاله وتباركت أسماؤه، هكذا هو، كما هو هو: ولن تدرك ذلك إلا إذا أحطت به علماً، وهذا محال.

فليس لك إذاً إلا القبول والتسليم، بضرورة العقل، قبل ورود الشرع؛ فكما سلمت بأنه موجود، وأنه الأزلي الأول واجب الوجود، فكذلك سلم بهذه، أي أن: (**القدر خيره وشره من الله تعالى**).

فإذا بلغت هاهنا فتوقَّف وأمسك: فليس فوق الله مرجعية، ولا لفعله مسائلة، ولا لقضائه تعقيب أو مراجعة، لأنه هو غاية الغاية، ونهاية النهاية.

وهبك أرت أن تراجع أو تعقِّب أو تقاضي أو تحاكم، فإلى من يا ترى؟!

<u>(1)</u> إلى واجب وجود آخر يعلو عليه أو يساويه في المرتبة؟! ولكن ما ثمة في الوجود واجب غيره، فاستحال هذا!

<u>(2)</u> أو إلى عقلك، أو عقول جمهور العقلاء من المخلوقين؛ فهذا العقل من خلق الله، والعقل نهائي ممكن، دون الله في المرتبة، فكيف يحكم الأسفل على الأعلى؟!

ولو تواقحت وحكمت بعقلك الأدنى أن ما تسميه شراً غير مقبول، وأنه ظلم وتجاوز من الله، تعالى الله عن ذلك، فكذلك عقلك ليس بموثوق به؛ فلعله مختل في أصل خلقته، فكما أنك جوَّزت أن الله، تعالى وتقدس، قد ظلم، فكذلك يجوز أن يكون قد تلاعب وعبث: فخلق عقلك آلة مختلة، لا تصلح للحكم، فبعض أحكامها مناقض للحق. بل إن الحق والصدق لم يعد لهما معنى أصلاً، وكذلك الخير والشر: فمرحباً بك في مصحة الأمراض العقلية!!

<u>(3)</u> أم إلى «**عقله**»، أي علمه وإدراكه المحيط بكل شيء؟! هذا تحاكم حسن جميل، ولكنه وقع فعلاً، وفرغ منه؛ ولولا أنه، تبارك وتعالى، قد حكم (من قبل أن تخلق أنت أصلاً، وتأت مجادلاً محاججاً) أن هذا الكون حسن جميل، (من "وجهة نظره" هو طبعاً، وبالضرورة، تعالى وتقدس)، وأهل أن يخلق هكذا، بهذه الصفة، لولا ذلك لما خلقه أصلاً، ولما كنت أنت ها هنا تجادل وتسأل، وتطلب التحكيم. فمجرد وجودك اليوم ها هنا، وتساؤلك وجدالك، هو «**عينه**» جواب سؤالك، والحكم الفصل في قضيتك!

فمشكلة القدر، كما ترى أيها الإنسان المجادل، أي مشكلة وجود «**الشر**» في العالم، بحر ليس له قرار، ولا يدرك له غوار، إلا لمن أدرك وأحاط علماً بذات الواحد القهار، الملك الجبار، وليس علم ذلك، علماً شاملاً، وإدراكه، وإدراك إحاطة واستيعاب كامل، ليس ذلك ممكناً إلا لكائن واحد فقط: هو الله الحي القيوم، العزيز الغفار، **إذاً توقَّف وأمسك، وسلّم واستسلم!!**

❄ **فصل: الله، جل جلاله: ﴿لم يلد ولم يولد﴾**

أقمنا من قبل البرهان القاطع على أن مفهوم «**وجوب الوجود**» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، فقط لا غير، ولا يجوز أن ينطبق على إثنين فصاعداً.

وهذا «**الكائن**» له أسماء وصفات ونعوت تعبّر عن معاني ومفاهيم تتعلق به، أي بذاته، وهي قائمة بهذه الذات، مرتبطة بها ارتباطاً حتمياً، ويستحيل أن تنفكّ عنها، لأن ذلك لو جاز لعاد «**ممكناً**» ولو في اعتبار واحد، أو موضوع واحد، أو صفة واحدة، أو نعت واحد، وهذا مناقض لمفهوم «**واجب الوجود**» الذي يقتضي أنه واجب، ضروري في ذاته وصفاته وارتباطاتهما من كل وجه، وفي كل اعتبار، أزلاً وأبداً، في جميع الأزمنة، إن جاز، أصلاً، التعبير عنه بمفاهيم الزمان.

وهذا «**الكائن**» يستحيل أن يكون مركّبا من أبعاض، أي من جزئين فصاعداً، يقبلان الانفصال بحيث يمكن أن يكون كل جزء ذاتاً مستقلة قائمة بنفسها، كما هو حال الجوارح عند الانسان، إذ يجوز أن تقطع يده وتدفن، ويبقى هو بعدها حياً لمدة طويلة، ولو على قصور ونقص. هذا ظاهر الاستحالة في حق «**واجب الوجود**» لأن وجود جزء منه يقبل الانفصال يعني أن فيه شيء من معاني الإمكان؛ فيمكن أن يوجد بذلك الجزء، ويجوز أن يبقى بعد انفصاله، وهذا يعني أحد أمرين:

الأول: أن ذلك الجزء ليس ضرورياً لوجوده، وأن ذاته تقبل الزيادة والنقصان، وجاز أن يقتطع بعضه، أو أن يقتطع نصفه، أو أن يزول كله، وهذا مناقض لمعنى «**وجوب الوجود**»، أي أنه «**واجب**» و«**ممكن**» في نفس الوقت، في آن واحد، من نفس الجهة والاعتبار، وهذا من ثم مستحيل.

الثاني: أنه كامل، قائم بذاته، غني بذاته غنىً مطلقاً من دون ذلك الجزء، فيكون ذلك الجزء ليس منه أي ليس بعضاً، وهو بعض في نفس الوقت، ومن نفس الاعتبار، وهذا كذلك جمع بين النقيضين، وهو كذلك محال.

ولا يقال: لعله مركب من ذاتين مستقلتين، كل منهما كانت بمفردها ذات كاملة «**واجبة الوجود**»، ثم قررت الاندماج واختارته، وهذا محال أيضاً من عدة وجوه:

أولها: لأننا أثبتنا أن «**وجوب الوجود**» لا ينطبق إلا على ذات واحدة فقط، لا على اثنين فصاعداً، فما ثمة ذاتان واجبتان في الوجود أصلاً، فمن أين أتت الذات الواجبة الثانية التي تركبت مع الأولى؟!

وثانيها: أنه مع تقدير ذلك المحال، والتسليم جدلاً بتعدد الكائنات «**الواجبة**» لا يبقى للتركيب معنى لأن كل واحد منها قد بلغ غاية النهاية من الكمال المطلق، فلن يزيده التركيب كمالاً، فلا معنى له إذاً على الإطلاق، بل إن التركيب يلزم كل واحد منهما بأخذ الآخر في الاعتبار، أي مراعاة «**خاطره**»، والقيام بحق «**الألفة والصحبة**»، ولو في معنى واحد، أو فعل واحد، وهذا «**تحديد**»، و«**تقييد**»، وهو من ثم نقص، وليس كمالاً، فيعود كل واحد منهما ناقصاً؛ فيالها من صفقة «**خاسرة**»، مع كونها أوغل في الاستحالة، لأنها بنيت على مقدمات مستحيلة!

وأوغل في الاستحالة أن يكون مركباً من ذات واجبة وأخرى أو أخريات ممكنة، لأن الواجب لا يحتاج الممكن، وهو قائم بذاته، مكتمل بذاته، فليس ثمة تركيب أصلاً، وهذا يناقض مفهوم كونه مركباً، الذي

افترضناه في البداية جدلاً.

فواجب الوجود إذاً ضرورة «**أحد صمد**»، بكل معاني الأحدية والصمدية، أي أنه ذات واحدة «**بسيطة**» غير مركبة، لا تقبل التبعيض ولا التجزئة بأي معنىً من المعاني مطلقاً، أزلاً وأبداً.

فهو لم يتركب أصلاً من عدة ذوات «**واجبة**» موجودة من قبل، ولا يتفكك أو يتجزأ أو يتبعّض إلى ذوات متعددة منفصلة، يقوم كل منه مستقلاً بنفسه، أيا كان نوع هذه الذوات الناشئة من التفكك: واجبة أم ممكنة. هذا كله محال، ولا يجوز على «**واجب الوجود**» الأزلي الأبدي مطلقاً.

كما يظهر من ذلك استحالة أن يكون «**واجب الوجود**» والداً، لأن القول بأن أحد الكائنات، ولنسمه «**ب**» مولود من آخر «**أ**» يقتضي أن يكون جزء من «**أ**» قد انفصل منه فتكون منه «**ب**» إما:

(1) بـ«**الانقسام**» فوراً، كما هو الحال في بعض الأحياء البسيطة، التي تتكاثر بالانقسام فتنقسم الخلية الأم إلى خليتين ابنتين، وتبدأ هاتان في النمو إلى تمام حجمهما، وهكذا دواليك. أما الأم فهي على التحقيق، تزول تماماً وتنعدم. ولا داعي لإطالة القول أن ذلك على «**واجب الوجود**» محال، فهو لا يتبعض ولا يفنى.

ثم على فرض المحال فإن «**المولود**» الناتج كان بعد أن لم يكن، فهو مسبوق بالعدم إما بمقاييس الزمان أو في رتبة الوجود، وهذا يعني أنه ليس «**واجباً**»، فهو إذن ليس من جنس «**والده**»، بل هو من جنس «**المخلوقات**»، و«**الحادثات**» و«**الممكنات**». والمولود، ولا بد، من جنس والده، إلا أن يكون «**ولد حرام**»، عياذاً بالله، أي ليس ولداً أصلاً لمن نسب إليه، وإنما هي نسبة مكذوبة!

فإن وجدنا بين الكائنات من نشأ هكذا فهو في الحقيقة مخلوق «**ممكن الوجود**» قطعاً. ومن عبّر عنه بلفظ التبرعم، أو الولادة، أو الانبثاق، أو غيرها من الألفاظ قد غلط غلطاً فادحاً، وأساء إساءة منكرة إلى العقل ومفاهيمه، واللغات ومصطلحاتها، وضل ضلالاً بعيداً.

(2) بـ«**التبرعم**»، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الطحالب والفطريات، بل وبعض النباتات الراقية. وذلك يتم بانفصال جزء من «**الوالد**«، مع بقاء الوالد على حاله أو بنقص طفيف، ونمو الجزء المنفصل إلى كائن من نوع الوالد في مدة مناسبة له. وهذا محال أيضاً، فـ«**واجب الوجود**» يستحيل عليه الانقسام والتجزئة، كما اسلفنا. أما «**المولود**» فحاله كحال المولود في القسم السابق، ما هو إلا «**مخلوق**» أسيء التعبير عنه إساءة بالغة.

(3) بـ«التزاوج»، كما هو الحال بالنسبة للحيوانات وبعض النباتات الراقية. في هذه الحالة يشترك والدان في انتاج «**المولود**»، فينفصل من الأب «**لقاح**» يتحد مع «**بويضة**» أو «**بذرة**» من الأم. هذا أوغل في الاستحالة من سوابقه، فما ثمّ في الوجود إلا واجب واحد، فمن أين جاء الطرف الآخر في هذه الزيجة العجيبة؟! ولعل أحد الطرفين «**ممكن**» مخلوق، والآخر «**واجب وجود**»**؟!** فتحصل جميع المحالات التي أسلفنا بالنسبة لـ«**واجب الوجود**» منهما، وزيادة محالات تتعلق باندماج أو اتحاد «**الواجب**» في «**الممكن**»، أو حتى حلوله فيه، تحتاج إلى بعض تفصيل ونظر مستقل، لذا سنتطرق إليها قريباً، إن شاء الله.

(4) أو بأي طريقة أخرى، حقيقية لها انموذج واقعي موجود في العالم أو مقدّرة متخيّلة في الذهن؛ وهذه، مهما كانت، لا بد من أن تتضمّن انفصال جزء من «**واجب الوجود**»، وإلا كان التعبير بالولادة تخليطاً وعبثاً. وكل تجزئة وتبعّض، على كل حال، محال لا يجوز على «**واجب الوجود**». أو تقتضي مشاركة ذات أخرى في «**وجوب الوجود**»، على أي نحو من الأنحاء، وهذا كما برهنا محال أيضاً، فما ثم إلا «**واجب وجود**» واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وما فصّلناه آنفاً بالنسبة لـ«**التولّد**» من الله، ينطبق حرفياً على القول بأن الكائن الفلاني «**انبثق**» عن الله، أو «**انبثق**» من الله، أو «**فاض**» عن الله، أو «**فاض**» من الله، وما شابه، لأن كل ذلك يتضمَّن، ضرورة، مفهوم خروج شيء من شيء، أو تولد شيء من، كما «**ينبثق**» الماء من الصخر، و«**يفيض**» السائل من الوعاء، ونحوه، وكل ذلك محال في حق «**واجب الوجود**»، إلا أن يكون إساءة تعبير عن «**خلق**» كائن مستقل، بائن عن خالقه، وما عدا ذلك فهو باطل ومحال.

وكل ذلك محال من حيث هو بغضّ النظر عن مفاهيم الزمان والمكان، فـ«**التولّد**» من الله محال سواء كان التولّد الآن، أو في الماضي، أو قبل جميع الأزمنة والدهور. بل إن جعل ذلك قبل الأزمنة والدهور، كما هو في «**الأمانة**» النيقية (Nicene creed)، التي يؤمن بها جمهور النصارى المثلّثين الضُلاّل، يزيد المشكلة تعقيداً، ويضيف محالات أخرى إلى ما برهنا عليه آنفاً من التناقضات والمستحيلات.

أما صفات واجب الوجود، كالعلم والقدرة والإرادة والحياة، وهي أشياء مختلفة، فمفهوم العلم قطعاً ليس هو مفهوم القدرة، ومفهوم الإرادة، ضرورة، ليست هو مفهوم العلم، وهلمّ جراً؛ هذه الصفات ليست أبعاضاً أو أجزاءً بالمعنى المبيّن أعلاه، فهي ليست ذوات مستقلة قابلة للانفصال، فليست هي جارحة يمكن أن تنفصل وتقطع كيد الإنسان مثلاً، وإنما هي معان تقوم بالذات المناسبة لها. وتفكيكها إلي أشياء مستقلة، أو مفاهيم مستقلة، وكذلك الكلام عن الذات «**المجرّدة**» من كل صفاتها بوصفها شيئاً، كل ذلك إنما هو في «**التقدير الذهني**» لتسهيل دراستها، والتمكين من البحث في موضوعها، وترتيب ذلك وتبويبه، وكذلك القول بأن الصفات هي غير الذات، أي أن الصفات المقدّرة أشياءً مستقلة في الذهن هي غير الذات المحضة المجردة من صفاتها مقدّرة في الذهن. كل هذه الأقوال والتعبيرات، وما شابهها، إنما هي فيما يتعلق بالتقدير الذهني، أو الفرض الجدلي، لتسهيل الدراسة والبحث.

أما في الواقع الموجود، أي خارج الذهن، فإن الصفة الموجودة في الخارج قائمة بالذات الحقيقية، المتّصفة بتلك الصفة الموجودة في الخارج، مرتبطة بها، لا تستطيع عنها فكاكاً، فلا يقال أن الصفة غير الذات، بإجماع جميع العقلاء والنظّار والباحثين، قولاً واحداً؛ وقال جمهور الفلاسفة والمتكلمين والنظّار: لا يقال أنها «**عين الذات**»، ولكن قالت قلة منهم أنها «**عين الذات**» الموجودة في الخارج، وذلك فقط في حق «**واجب الوجود**»، وهي ليست عين الذات في حق «**ممكن الوجود**» بإجماعهم، وهذه مباحث فلسفية ثانوية، وليست هي مباحث شرعية، فهي من ثمّ لا تعنينا، ولا يترتب عليه كفر ولا إيمان، ولا زيادة تقوى أو يقين، ولا تُقرّب قيد أنملة من رب العالمين، خلافاً لمزاعم أهل الهوس والغلوّ من أدعياء السلفية، أو من النظّار والمتكلمين.

❄ فصل: بطلان الحلول والتحاد

قول القائل إن صفات الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك معاني أسماء الله الحسنى، صارت أوصافا لغيره من الموجودات، وهذا «**الغير**» هو من ثمّ بالضرورة عبد مخلوق، لأن «**واجب الوجود**» هو كائن واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، وهو الله تبارك وتعالى، كما أشبعناه برهاناً وتفصيلاً. هذا القول لا يخلو إما أن يعني به:

(1) عين تلك الصفات.

(2) أو مثلها.

فإن عنى به عينها، وهو القسم الرئيس الأول، فلا بد إما أن يكون:

(1.أ): بطريق انتقال الصفات من الرب إلى العبد.

(1.ب): أو من غير انتقال.

فإن لم يكن بالانتقال فلا يخلو إما أن يكون:

(1.ب.1): باتحاد ذات العبد بذات الرب حتى يكون هو هو، فتكون صفاته.

(1.ب.2): وإما أن يكون بطريق الحلول، فهذه أقسام ثلاثة وهي: الانتقال والاتحاد والحلول.

وإن عنى به مثلها فلا بد أن يكون المعنى به:

(2.أ): مثلها مطلقا من كل وجه.

(2.ب): وإما أنه عنى به مثلها من حيث الاسم والمشاركة في التعليق بعموم الصفات دون خواص المعاني، فهذان قسمان متفرعان من القسم الرئيس الثاني.

فهذه خمسة أقسام الصحيح الممكن منها قسم واحد، وهو المرقوم (2.ب)، أي أن يثبت للمخلوق من هذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم، ولكن لا تماثلها مماثلة تامة.

وأما القسم الثاني، المرقوم (2.أ)، وهو أن يثبت له أمثالها على التحقيق فمحال، فإن من جملته أن يكون له علم محيط بجميع المعلومات حتى لا يعزب عنه ذرة في الأرض ولا في السموات، أو أن تكون له حياة كاملة مطلقة، لا يتطرق إليها الموت، ولا يدركها الفوْت، أو أن يكون له قدرة واحدة تشمل جميع المخلوقات حتى يكون هو بها خالق الأرض والسموات وما بينهما. وكيف يتصور هذا لغير الله تعالى!؟ وكيف يكون العبد خالق السموات والأرض وما بينها، وهو من جملة ما بينهما!؟ فكيف يكون خالق نفسه!؟ ثم إن ثبتت هذه الصفات لعبدين، يكون كل واحد منهما خالق صاحبه؛ فيكون كل واحد خالقا من خلقه. وكيف يتصف مخلوق ممكن حادث محدود بصفة، على النحو والكيفية والدرجة الذي اتصف بها واجب الوجود الأزلي الانهائي المطلق، على ذلك النحو وبتلك الدرجة، بسبب كونه واجباً!؟ وكيف تحمل ذات «**محدودة**» صفة غير محدودة؟! كل ذلك ترهات ومحالات، بل جنون وهوس.

وأما القسم الثالث، المرقوم (1.أ)، وهو انتقال عين صفات الربوبية، فهو أيضا محال لأن الصفات يستحيل مفارقتها للموصوفات؛ وهذا لا يختص بالذات الواجبة القديمة، أي ذات الله تبارك وتعالى

فحسب، بل لا يُتصور أن ينتقل عين علم زيد إلى عمرو، بل لا قيام للصفات إلا بخصوص الموصوفات. ولأن الانتقال يوجب فراغ المنتقل عنه، فيوجب أن تعرّى الذات عن تلك الصفة التي انتقلت عنها، فلا تعود صفتها، ولا تجوز نسبتها إليها. وهذا في حق واجب الوجود، القديم الأزلي، محال مطلقاً، ومناقِضة لمفهوم «**وجوب الوجود**» من أساسه، كما يترتب على انتقال صفات الربوبية أن يتعرى عن الربوبية، فلا يعود رباً وإلاهاً، وهذا ظاهرُ الاستحالة.

وأما القسم الرابع، المرقوم (1.ب.1)، وهو الاتحاد، فذلك أيضا أظهر بطلانا، لأننا إذا تأملنا وتفكرنا بدقة وعناية، وتعقّلنا بعمق واستنارة، وأدركنا ذاتين مستقلتين: زيداً وحده وعمروا وحده، ثم قيل إن زيدا صار عمروا واتحد به؛ فلا يخلو، عند الاتحاد، إما أن يكون كلاهما موجودين أو كلاهما معدومين، أو زيد موجودا وعمرو معدوما أو بالعكس، ولا يمكن قسم وراء هذه الأربعة.

فإن كانا موجودان فلم يصر عين أحدهما عين الآخر، بل عين كل واحد منهما موجودة وإنما الغاية أن يتّحد مكانهما أو محلهما، وذلك لا يعني الاتحاد؛ فإن العلم والإرادة والقدرة قد تجتمع في ذات واحدة ولا تتباين محالها، ولا تكون القدرة هي العلم، ولا يكون العلم هو الإرادة، بل يبقى كل شئ من هذه الأشياء مستقلاً مختلفاً عن الآخر، ولا يكون قد اتحد البعض بالبعض، بل هذا اجتماع يمكن إلغائه بالتفريق. وقد يكون خلطاً أو مزجاً، كما يحصل من مزج الماء والكحول، أو من مزيج الهيدروكاربونات الذي يتكون منه سائل النفط (البترول)، وهذه المركبات يمكن الحصول عليها من المزيج بالتقطير أو الإذابة، كما حال الملح في ماء البحر، ويسمَّى الناتج محلولاً؛ ويمكن الحصول على أجزائه بالتبخير أو الترسيب. وكل ذلك ليس اتحاداً، ولا يجوز أن يسمَّى اتحاداً على التحقيق، وإن كابر مكابر وسمَّى ذلك اتحاداً فهو عابث بالألفاظ، لا يصِحّ معه حوار حتى يحدد معاني ألفاظه التي يستخدمها.

وإن كانا معدومان فما اتحدا بل عدما، ولعل الحادث شيء ثالث، أي ذات ثالثة غير زيد وعمرو الذين بدأنا بهما؛ وكما هو الحاصل في اتحادٍ بين دولتين فتنعدما، ولا يبقى لهما وجود مستقل في الموقف الدولي، وينشأ من ثم كيان جديد، وربما تحولت كل من الدولتين السابقتين إلى ولاية في الكيان الجديد، فيصبح لدينا دولة جديدة في الموقف الدولي، وولايتان تابعتان لها، لا وجود لهما في الموقف الدولي، ولا تتعاملان مباشرة مع الدول المستقلة الأخرى. وهذا أيضاً هو الحاصل في التفاعلات الكيمياوية، فإذا حرقنا غاز الهيدروجين في الهواء، مثلاً، انعدم ذلك الهيدروجين وذهب، وانعدم معه مقدار من غاز الأكسجين، ونشأت مادة جديدة هي الماء، وهو من السوائل، وهو غير غاز الهيدروجين أو غاز الأكسجين، ولا يمكن الحصول على الغازين مرة ثانية إلا **بإعدام الماء**، وتحليله كيمياوياً أو كهربائياً إلى الغازين الذين نشأ منهما ابتداءً.

وكل هذا في حق واجب الوجود الأزلي محال مطلقاً، فهو واجب باقي أبداً لا يفنى.

وإن كان أحدهما معدوما والآخر موجودا فلا اتحاد، إذ لا يتحد موجود بمعدوم، كما لو ابتلعت دولةٌ دولةً أخرى، وأزالتها بالكلية من الوجود بوصفها كياناً مستقلاً، هذا «**ابتلاع**» وليس «**اتحاد**».

وهذا محال في حق واجب الوجود الأزلي، فهو باقي لا يفنى، ومحال أن يفنى، فلا يمكن أن يكون هو الذي

انعدم، وهو كامل بذاته، ضروري بذاته، مكتف بذاته، فلا يحتاج إلى ابتلاع غيره، فلم «**الابتلاع**» إذاً؟! والابتلاع يؤدي إلى نشوء ذات جديدة مركبة من الذات الأصلية مضافا إليها كل أو بعض ما ابتلع، وهذا التركيب محال في حق «**واجب الوجود**» كما أسلفنا، فلا يمكن هذا أيضاً.

فاتحاد واجب الوجود الأزلي بغيره من الممكنات في غاية الاستحالة، لأن انعدام واجب الوجود الأزلي مستحيل، وتحوله إلى ممكن مستحيل، وتحول الممكن إلى واجب مستحيل، ونشوء شئ ليس بواجب ولا ممكن مستحيل أيضاَ، واحتياج الواجب الأزلي لغيره، بحيث يتحد به من أجل ذلك، محال أيضاً. وإذا فني الممكن فقد ذهب وانتهى وليس ثمة اتحاد إذاً، وبقي الأزلي واجب الوجود فقط، وخالصاً من كل شائبة، ليس هذا «**اتحادٌ**»، بل هو «**إفناءٌ**» للمكن المخلوق، و«**إعدامٌ**» له بالكامل!

وأما القسم الخامس وهو الحلول وهو محال أيضاً، ووجه استحالة الحلول لا يفهم إلا بعد فهم دقيق لمعنى الحلول، فإن المعاني المفردة إذا لم تدرك بطريق التصوّر، ولو على نحو مجمل، لم يمكن أن يفهم نفيها أو إثباتها؛ فمن لا يدري معنى الحلول فمن أين يدري أن حلول الخالق في المخلوق، أو حلول واجب الوجود في ممكن الوجود، ممكن أو مستحيل؟!

المفهوم من الحلول أمران، أحدهما:

الأول: النسبة التي بين الجسم الممتد، الذي تسري عليه مفاهيم «**المكان**»، أي الذي له طول وعرض وارتفاع، وبين مكانه الذي يكون فيه، وذلك لا يكون إلا بين جسمين ممتدين تسري عليهما مقولات «**المكان**»، فحقيقة الحلول إنما هي أن يحصل جسم أو متحيز في شيء أو على شيء فيسمى الحاصل حالا، والمحصول فيه يسمى محلا، وتسمى النسبة بينهما حلولا. فالبريء عن معنى الجسمية يستحيل في حقه ذلك، لأنه لا تنطبق عليه مفاهيم «**المكان**» أصلاً. ومن ذلك ضرب النصارى المثل بـ«**حلول**» الماء في الزجاجة، فواقع ذلك أن الزجاجة جوفاء، فيها فراغ داخلي يملؤه الهواء، فإذا صب فيها الماء طرد الهواء واحتل الماء مكانه، أما الزجاجة فهي كما كانت لم يطرأ عليها تغيير. فالماء لم يحل في الزجاجة، وإنما هو حل مكان الهواء في التجويف الذي حدّدته بنية الزجاجة، لأنها صنعت جوفاء لهذا الغرض، أي لتكون وعاءً. وحلول «**ذات**» الله في مكان بهذا المعنى محال، لأنه، جل وعلا، لا تسري عليه مفاهيم الزمان والمكان، ولو فرضنا المستحيل، جدلاً، وأنها تسري عليه، لم يجز أن يكون محدوداً محصوراً في «**وعاء**» مادي محدود، بخلاف السوائل، ومنها الماء، التي تحتاج إلى الأوعية لحفظها، وتحديد شكلها وقوامها.

هذا بالنسبة للذات الإلاهية أما الصفات فهي قائمة بذواتها، لا تنفصل عنها ضرورة، ما دامت موجودة، وما دامت الذات تستحق تلك الصفة أو النعت، وهذا في حق الذات الإلاهية أوكد، لأنه، جل وعلا، واجب الوجود، لا تنفك ذاته عن صفاته، ولا صفاته عن ذاته، أزلاً وأبداً، وهو مستحقّ لتلك الصفات دوماً وسرمداً، فأنى لصفته أن تنفصل وتَبِين عنه، فكيف تحل صفته في مخلوق، بدون أن يحل هو بـ«**ذاته**» في ذلك المخلوق؟!

ولو فرضنا المستحيل، أي أن الصفة تنفصل عن الموصوف، وأن واجب الوجود يعرى منها ويفتقدها، فينفصل عنه «**العلم**» مثلاً، فيعود جاهلاً، لزمنا محال آخر أن «**صفة**» بلغت غاية النهاية في كمالها المتصور لمفهومها، أي أنها لا نهائية حلت في مخلوق محدود نهائي: لا نهائي حل و«**حُشِر**» في نهائي، أي أن المحدود النهائي أصبح أكثر وأكبر من المطلق اللانهائي، ولا بأس حينئذ أن يصبح الجزء أكبر من الكل. أو لعل الصفة لم تنفصل عن الموصوف الأول، بل قامت في نفس الوقت والزمن، ومن نفس الاعتبار بذاتين متباينتين، ومرحباً بمستشفى الأمراض العقلية؟!

والثاني: النسبة التي بين الصفة والموصوف، فإن الصفة يكون قوامها بالموصوف، فقد يعبر عنه بأنها، أي الصفة، حالة في الموصوف، على وجه التساهل والتجاوز في التعبير في حق الأعراض والصفات فيقال: (حل العرض في محلّه)، ومعناه صار المحل متصفا به، وصار العرض قائما به وموجودا فيه، ولكن الأدق والأولى أن يقال: (إن الصفة محلُّها الموصوف)، لأنها هكذا دائماً وأبداً، ما دامت موجودة.

أما ما كان قوامه بنفسه، فذلك محال في حقه. فإن كل ما قوامه بنفسه يستحيل أن يحل فيما قوامه بنفسه إلا بطريق المجاورة الواقعة بين الأجسام، كما أسلفناه قريباً، فلا يُتصور الحلول بين عبدين مخلوقين، فكيف يتصور بين العبد والرب؟! فدع عنك ذكر الرب تعالى وتقدس في هذا المعرض أصلاً. فكيف يتصور أن يقال: إن الرب تبارك وتعالى حل في العبد أو العبد حل في الرب، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين علواً كبيرا.

وإذا بطل الحلول والانتقال والاتحاد والاتصاف بأمثال صفات الله سبحانه وتعالى، على سبيل الحقيقة، لم يبق لقول القائل: **(أن العبد اتصف بصفات الرب)**، أو **(أن صفات الرب انتقلت أو تمثّلت في العبد)**، أو **(أن الألوهية تجلّت في فلان)**، أو **(أن الألوهية تجسّدت في فلان)**، أو **(أن فلان تجسّدت فيه الألوهية)**، أو ما شابه، معنى صحيحاً إلا ما أشرنا إليه، ألا وهو: **(أن يثبت للمخلوق من هذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم ولكن لا تماثلها مماثلة تامة)**.

وذلك يمنع من إطلاق القول بأن معاني أسماء الله تعالى تصير أوصافا للعبد، إلا على نوع من التقييد خال عن الإيهام، وإلا فمطلق هذا اللفظ موهم، وربما يكون فيه نوع من التوسع والاستعارة، فإن معاني الأسماء هي صفات الله تعالى، وصفاته لا تصير صفة لغيره ولكن معناه أنه يحصل له ما يناسب تلك الأوصاف، كما يقال: فلان حصل علم أستاذه، مع أن «**عين**» علم الأستاذ لا يحصل للتلميذ، بل يحصل له «**مثل**» علمه.

ولعل هذا سبب غلط جمهور النصارى المثلثين، أتباع بولص الطرسوسي، حيث رأوا تلك المعاني الكاملة والصفات الباهرة في ذات المسيح عيسى بن مريم، الوجيه المقرب، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، فقالوا: هو الإله؛ بل هو غلط من ينظر إلى مرآة قد انطبعت فيها صورة متلونة بتلونه، فيظن أن تلك الصورة هي صورة المرآة، وأن ذلك اللون لون المرآة ... وهيهات، بل المرآة في ذاتها لا لون لها، وشأنها قبول صور الألوان على وجه يتخايل إلى الناظرين إلى ظاهر الأمور أن ذلك صورة المرآة، حتى إن الطفل

الصغير إذا رأى إنسانا في المرآة ظن أن الإنسان في داخل المرآة، أو ورائها حقيقة، بل قد يحصل هذا للكبير المجرب في مواقف معينة، لا سيما إذا أخذ على غرة ولم ينتبه لوجود المرآة.

وقول النصارى بـ«**ظهور اللاهوت على الناسوت**»، أو «**ظهور اللاهوت في الناسوت**»، وربما عبّروا عن ذلك بـ«**الفيض**»، فكلام غامض لا مفهوم له، وقد حاولوا التمثيل لذلك على أوجه متعددة:

* فمنهم من قال مثاله ما ينطبع في الأجسام الصقيلة من الأشياء التي تقابلها، أي كظهور الشيء في المرآة. وربما سمَّوا ذلك «**ظهوراً**» أو «**فيضاً**».

هذا تجلٍّ أو ارتسام صورة، وليس هو حلول أو اتحاد؛ فصاحب الصورة، أمام المرآة، بائن منفصل عنها، فهو لم يتّحد بها ولا هو في داخلها. بل هناك ذاتان مستقلتان: الشخص صاحب الصورة، والعاكس أو المرآة. فلا يقال ولا يعقل أن المرآة أصبحت شخصاً، ولا الشخص أصبح مرآةً، ولو قال هذا أحد، لزُجّ به في مستشفى الأمراض العقلية.

والخالق، جل وعلا، يتجلّى في جميع مخلوقاته بهذا المعنى، فكلها مظهر للقدرة الإلاهية العليّة، ولكن إدراك ذلك يحتاج إلى فكر مستنير عميق، وحس مرهف دقيق. وهو يتجلى في أنبيائه وأوليائه؛ ففيهم تتجلى الهداية والنعمة الإلاهية، وللسيد المسيح، بأبي هو وأمي، من ذلك أوفى نصيب، وليس هو الوحيد في ذلك، فما معنى تخصيصه به؟!

وجسد المسيح، صلوات الله عليه، ليس مرآةً، ولا هو من جنسها، و«**الكلمة**» لم تتجلى فيه تجلي الصورة في المرآة، وإلا لصعق وذهل، وآمن قسراً كل من رآه. هذا كله لم يحصل، بل خانه واحد من أقرب التلاميذ، لقاء ثمن بخس، دراهم معدودة، كما هو في مرويات القوم.

* ومنهم من قال: مثاله الطابع المنقوش إذا اتصل بشمع وما يضاهيه، فيظهر نقش الطابع عليه، وإن لم يحل فيه شيء من الطابع.

وهذا ليس من مثال المرآة ببعيد، فالختم أو الطابع لم يحل في الشمع أو اندمج معه، بل بقي الختم موجوداً مستقلاً، كما كان قبل استخدامه؛ والشمع موجود مستقل بعد ختمه بالختم، إلا أنه ارتسمت فيه «صورة» الخاتم، كما هو الحال في المرآة، إلا أنها صورة، نشأت من تشكل وزحزحة الشمع تحت ضغط الختم، وهي ثابتة تبقى بعد إعادة الختم إلى صندوق حفظه، لا كصورة المرآة التي تزول إذا زال «**الشخص**» من أمامها.

* ومنهم من قال: معنى ظهور اللاهوت على المسيح كمعنى استواء الإله على العرش عند الإسلاميين. وهذا كذلك لا مفهوم له، ولا علاقه له بالحلول أو الاتحاد أو التجسد، لأن الاستواء، مهما اختلف فيه أهل الإسلام، لم يتحول به العرش إلى كائن إلاهي أو نصف إلاهي، ولم يتجسد فيه الإله ولا حل فيه، ولا به اتحد. ثم إن القول باستواء الله على العرش ليس قصراً على أهل الإسلام فهم يقولون كذلك بأن (**الأب**) مستو على «**العرش السماوي**»، وأن «**المسيح الإبن**» صعد بعد صلبه ثم قيامته، فقعد على يمين «**الأب**» فوق العرش الإلهي، ولكنهم لا يقولون أن العرش كائن «**إلهي**»، فمن أين جاؤوا بهذا التمثيل؟!

* وربما يعبّرون عن الاتحاد بالتدرع، كأنهم أخذوا ذلك من لفظ الدرع، يشيرون إلى أن «**اللاهوت اتخذ**

ناسوت المسيح درعا». وهذا يشبه مثال «الزجاجة» أو «الوعاء» آنف الذكر، لأن الدرع «**وعاء**» لمن ارتداه، يحيط به من كل أو بعض جوانبه، ويفصله عن الخارج، وقد فصّلنا القول في هذا آنفاً. مع أن في هذه اللفظة، ألا وهي «**التدرّع**»، شئ من قلة الأدب، فكأن «**اللاهوت**» يحتاج درعاً لحمايته، وهو محال.

* ومنهم من قال: (إن الكلمة خالطت جسم المسيح ومازجته امتزاج الخمر باللبن).

وهذا مثال لا محصول منه، لأن الكلمة عندهم «**أقنوم**» من أقانيم الثالوث، وهي كناية عن «**العلم الإلاهي**»، والعلم الإلاهي ليس بجسد ولا جوهر ولا هو ذات مستقلة، فمحال، كما أسلفنا، أن ينفصل عن الموصوف به، جل وعلا، فيعود الرب جاهلاً، بل يصبح كالأموات لا يعلم شيئاً، ولا يدرك شيئاً، بما في ذلك ذاته المقدّسة، أي أنه يصبح كالميت أو يموت بالفعل!

وحتى لو قدّرنا ذلك المحال، وزعمنا أن الكلمة خالطت جسد المسيح وامتزجت به امتزاجاً حقيقياً تاماً، بحيث نشأ كائن جديد، ليس هو «**الكلمة**» فقط، ولا هو «**الجسد**» فقط، لوقعنا في محالات وتناقضات لا تنتهي؛ ماذا حدث لـ«**الكلمة**» الأصلية؟! هل فنيت؟ هذا محال لأنها واجبة الوجود أزلية، وفق الفرضية التي زعمناها في البداية، هل طرأ عليها تغير جوهري في ماهيتها؟ هذا محال لأنها واجبة الوجود، فكل صفاتها لازمة لها بالضرورة لا تنفك عنها. فالكلمة إذا محال أن تكون تغيرت أو اتّحدت، فما ثم اتحاد إذا ولا امتزاج؛ أما الجسد فأمره أهون، فلعله فني وذهب، وبقيت صورة خيالية يراها الناس، ولكن ليس لها وجود حقيقي. فالمسيح، إذا، إله خالص، ليس فيه «**ناسوت**» قط، فإن كان كذلك، فعلى من وقع الصلب، والتعذيب، ومن هو المُتألم المُعاني؟!

* ومنهم من قال: إن الكلمة، التي هي عندهم كائن أزلي وأقنوم إلهي، انقلبت لحماً ودماً.

هذا خيال شاطح جامح، بل هو خيال مريض لا معنى له، ولا محصول من ورائه؛ فالأزلي الواجب محال أن ينقلب إلى محدود حادث نهائي. فإن جاز ذلك، فخروج العالم إلى الوجود من غير خالق مُوجد أولى وأقرب إلى العقل.

* ومنهم من أثبت «**الاتحاد**»، ولكنه قال: (لا يُسأل عنه ولا يُكيّف).

فأما هؤلاء فقد كفونا، بحمد الله، مؤنة الرد عليهم، لأنهم اعترفوا بجهلهم، ولكن يبقى السؤال: كيف أثبتم ذلك للمسيح وأنتم لا تعرفون عنه شيئاً مطلقاً؟! لا بد أن في أذهانكم تصوراً أو مفهوماً، أو تعريفاً لـ«**الاتحاد**»، ولو بشكل مجمل؛ ولا بد أنه يمكنكم التعبير عنه، ولو بشكل مشوّش غامض ناقص، وإلا فلم أثبتموه للمسيح إذاً؟!

هذه مذاهب المشتهرين من طوائفهم، وأما اختلاف آحادهم وعوامهم فلا يكاد ينضبط ولا يرتبط، وهو أوغل في التخليط والخيال.

بقيت شبهة واحدة يستخدمها القائلون بأن لله ولداً، أو أنه حل في فلان، أو أن الله أو بعض الله أو كلمة الله قد انقلبت لحماً ودماً، وهي أن القول باستحالة ذلك يعني تقييد قدرة الله، فلا يعود الله: ﴿على كل شيء قدير﴾.

❄ فصل: هل تتعلق القدرة الإلاهية بالمستحيلات المنطقية أو العقلية؟!

الحق أن القدرة الإلاهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمستحيلات المنطقية أو العقلية.

أما المستحيل عادة أو طبيعة، أي وفق العادة الجارية أو وفق قانون الطبيعة، كانقلاب العصا حية على الفور، فليس هو من المستحيلات العقلية أو المنطقية، أو الممنوعات بالضرورة المفاهيمية المطلقة، لأن العصا ممكنة، وهي موجودة الآن وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المُشاهد عُصِيّ كثيرة، والحيّة ممكنة، وهي موجودة الآن، وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المحسوس حيّات كثيرة، وانعدام العصا أو الحية وتحولهما إلى (لا شيء) أمر ممكن، وكذلك نشوء العصا أو الحية من (لا شيء) أمر ممكن أيضاً، والكون كله قد نشأ من (لا شيء) في بدايته، مهما طالت سلسلة الأسباب والمسببات بين تلك البداية وبين هذه اللحظة الآنية.

فثبت إذاً أن انقلاب العصا حية، وعودة الحية عصاً ممكن عقلاً، فهو مقدور لله، وقد وقع ذلك فعلاً لموسى بن عمران، صلوات الله وسلامه عليه وعلى أخيه هارون، وإن كان ذلك محالاً في العادة، أي وفق قانون الطبيعة، ولكنه ممكن عقلاً، فليس هو من المحالات العقلية المنطقية.

أما القول بأن القدرة الإلاهية تتعلق بالمحالات العقلية، فيجوز لله، من ثمّ، أن يتخذ ولداً حقيقياً ذي عنصر وجوهر إلاهي، ويجوز للكلمة الإلاهية أن تنقلب لحماً ودماً. القول بذلك ونحوه يفضي إلى جعل الله، تعالى وتقدس، باطلاً؛ فيجوز أن ينقلب من واجب وجود إلى ممكن، فالأولى أن يُحكم بأنه معدوم، ونشوء الكون من لا شيء، بغير خالق، أهون من ذلك وأسهل قبولاً. وبهذا ينهدم العقل، وتبطل اللغات والشرائع، عياذاً بالله.

وهذا المبحث في حقيقة الإرادة والمشيئة والأمر من أخطر مباحث العقيدة، لذلك زلّت فيه الأقدام واحتارت فيه الأفهام. فالقدرة لا تتعلق بالواجب لذاته، أي واجب الوجود، ولا بالمستحيل لذاته؛ لأنها إن تعلقت بوجود الواجب لزم تحصيل الحاصل، وهذا لغو لا معنى له، وإن تعلقت بعدمه، لزم انقلاب حقيقة الواجب، وحقيقته لا تقبل العدم أصلاً بالضرورة المفاهيمية المطلقة، لأن انعدام واجب الوجود محال مطلقاً.

والقدرة أيضاً لا تتعلق بالمستحيل، لأنها ان تعلقت بالمستحيل لإعدامه، لزم تحصيل الحاصل أيضا، وهو هراء لا معنى له. وان تعلقت به لإيجاده، لزم انقلاب حقيقة المستحيل لذاته، وحقيقته لا تقبل الوجود أصلاً، بالضرورة المفاهيمية المطلقة؛ فلزم ضرورة أن القدرة لا تتعلق إلا بالممكن.

والله، جل جلاده وسما مقامه، هو الحق المبين، الذي قد أحاط بكل شئ علماً، القدوس المنُزه عن كل عيب ونقص؛ فمن المحال الممتنع أن تتجه مشيئته وإرادته أصلاً إلى الباطل، لذلك لا يمكن أن تتجه المشيئة والإرادة لا إلى الواجب بذاته، ولا إلى المستحيل لذاته.

بناءً على هذا فان القدرة والإرادة كلاهما لا تتعلقان بالمستحيل لذاته ولا بالواجب بذاته، ولا يلزم من عدم تعلقهما بالواجبات والمستحيلات نسبة العجز والقصور إليهما، وإنما يلزم ذلك فقط فيما يمكن أن تتعلق به القدرة والإرادة؛ وليس هذا هو الحال ها هنا، لأن القدرة لم تتعلق به أصلاً، ولا المشيئة اتجهت إليه ابتداءً.

والكثير من الناس، من أهل الإسلام، يتخوّف من النص على ما قلناه، وهو: (**أن القدرة الإلاهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمحالات العقلية أو المنطقية**)، وذلك تعظيماً لله، وتأدباً معه.

فنقول: أحسنت وأجدت إذ التزمت الأدب عند الكلام عن الرب، جل جلاله وتقدست أسماؤه، ولكن لا تخافوا، فقد جاء هذا من كلام الله نصاً، حيث قال، تعالى ذكره: ﴿**لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾، (**الزمر؛ 39 : 4**).

فهذا تقدير امتناع لامتناع من أوضح ما يكون: فلو فرض المحال جدلاً أن الله يشتهي الولد، ويريد أن يتخذ ولداً، تعالى وتقدس عن تلك الشهوات والإرادات، لما كان في الإمكان أكثر من أن «**التبني**»، أي أن «**يصطفي**» من مخلوقاته ما يشاء اصطفاءً خاصاً، فقط لا غير. أما ولد للصلب فمحال، وأما تبني كائنا إلاهيا آخر فيصبح ولداً متبنىً فمحال أيضاً؛ إذًا ما ثمّ إلا كائن إلاهي واحد، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، هو الله العزيز الحكيم. وهذا هو قولنا الذي سلف، حرفاً بحرف. فالحمد لله الذي أنزل الذكر، قرآناً وسنّة، شفاءً لما في الصدور، وهدىً ورحمة لقوم يوقنون.

وهذا الهدى والنور الذي أنزله الله على خاتمة أنبياء الله، مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، يبين أيضاً أن الله، جل جلاله، لا يشتهي الولد أصلاً ولا يريده، ومن ثمّ فهو لا «**يتبنى**» مطلقاً، فلا يجوز أن يوصف إنسان من البشر في الأرض، أو ملك من ملائكة السماء، أو أي مخلوق آخر بأنه «**ابن**» الله، أو «**بنت**» الله. لذلك فإن القول بأن المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، ابن الله، حتى بمعنى «**التبني**» هذا، باطل؛ ومن قال به بعد نزول القرآن فهو كافر لأنه مُكذب لله تعالى.

غير أن طوائف من النصارى من أتباع آريوس، وكذلك أغلب اليهود المتنصرين الأوائل، قد قالوا بذلك قديماً. وهم بذلك مخطئون، إلا أنهم ليسوا كفاراً ولا مشركين، إن شاء الله تعالى، لأن الكتب الأولى لم تذكر من هذا شيئاً، بل قد جاءت ألفاظ في الكتب القديمة يفهم منها «**التبني**» بمعنى «**الاصطفاء**»، فهم إذاً مؤمنون موحدون، لم يكذبوا لله خبراً، ولم يجعلوا لله شريكاً، ولم ينسبوا له ولداً «**حقيقياً**»، أي من طبيعة أو عنصر إلاهي، مساوياً لأبيه في الجوهر، كما فعل المثلثون، وغيرهم من فرق الشرك والكفر، كما سيأتي تفصيله.

وحتى من قال بـ«**البنوّة**» الحقيقية، وهي مقول شرك وكفر بذاتها، كثير منهم قد يكون معذوراً بجهل أو تأويل، أو بعض موانع التكفير المعروفة، وذلك قبل بزوغ شمس الرسالة المُحَمَّدية، وانبلاج نور الحجة الرسالية. فإلى الله ينبغي تفويض أمرهم، كما سيقول السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، نفسه يوم القيامة: ﴿**إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾، وهكذا نقول؛ والثانية، أي المغفرة، نرجو، ولن يهلك على الله إلا هالك!

هذه مجرد لمحة خاطفة في أهم المباحث المتعلقة بتوحيد الرب، جل جلاله وسما مقامه، على وجه الإجمال والاختصار. أما بسط الكلام في هذا فيحتاج المجلدات، وله موضع غير هذا. نسأل الله فسحة في الأجل، وصحة في البدن لمحاولته، لا إله إلا هو، عليه نتوكل، وبه نستعين.

❄ فصل: براهين شهادة أن: «مُحَمَّداً رسول الله»

ومن ناحية أخرى فإن كل ما غاب عنا، أي ما لم يقع عليه حسنا مباشرة، أو كان قبلنا، فلا يمكن أن يُعرف إلا بالخبر عنه. وخبر التواتر يوجب العلم الضروري، ولا بد؛ ولو دخلتْ في نقل التواتر داخلةٌ أو شك، لوجب أن يدخل الشك: هل كان قبلنا خلق من بني آدم أم لا؟ إذ لم نعرف كون الخلق موجودا قبلنا بهذه الصفة إلا بالخبر المتواتر، ومن شك في هذا هدم العقل ولحق بالمجانين، ولم يعد يحسن معه خطاب أو حوار أو كلام.

والتواتر هو نقل عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، بحيث يكون المنتهى مما يقع عليه الحس، أي مما يمكن أن يكون السامع لخبره ناقلاً له من جملة الناقلين، لو كان حضره فشهده ببصره أو سمعه أو كليهما. أما إجماع الجمع الغفير على معتقد أو رأي فلا قيمة له، وهو ليس بتواتر يثبت به شيء، وكذلك إجماعهم على ضروريات العقل ليس بتواتر، وإن كانت ضروريات العقل هي المرجع والحكم النهائي في كل معرفة، ولكنه ليس بتواتر، ولا من جنسه، وإن كان أعلى منه في القيمة المعرفية؛ إنما التواتر هو النقل الموصوف أعلاه المنتهي إلى الحس، أي إلى «**الشهادة**» بالسمع أو البصر أو بكليهما، وربما بغيرهما من الحواس، لا غير.

وبنقل التواتر المذكور، ثبت أن قوما من الناس أتوا أهل زمانهم يزعمون أن الله تعالى، خالق الخلق، أوحى إليهم يأمرهم بإنذار قومهم بأوامر ألزمهم الله تعالى إياها، فسئلوا برهانا على صحة ما قالوا، فأتوا بأعمال هي خلاف لطبائع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدر عليها مخلوق، حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء:

ـــ كقلب عصا حية تسعى.

ـــ وشق البحر لشعب عظيم جازوا فيه وغرق من اتبعهم، وهم جيش كبير عليه ملك جبار.

ـــ وكإحياء ميت قد صح موته يقيناً بعد موته بأيام عديدة، وفي أكثر الأحيان يكون قد دب فيه العفن المتقدم، أو يكون قد تطاول عليه الزمن حتى عاد عظاماً نخرة.

ـــ وكإبراء أكمه ولد أعمى فارتد بصيراً على الفور.

ـــ وكناقة حية من لحم ودم تأكل وتشرب وتُحلب خرجت من صخرة صمَّاء ميتة.

ـــ وكإنسان رمي في النار المتأججة فلم يحترق.

ـــ وكإشباع مئات من الناس من صاع شعير.

ـــ وكنبعان الماء من بين أصابع إنسان حتى روي العسكر كله.

فثبت ضرورة أن الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه، وأنه تعالى صدّقهم فيما قالوه.

وثبوت النبوة والرسالة لإنسان يعني أن من أرسله هو الله، خالق الكون والإنسان والحياة، وأن هذا الشخص نبي صادق، وأنه مؤيد بتلك البينات من الذي أرسله؛ **فثبوت النبوة والرسالة يثبت فوراً، وللوهلة الأولى، وجود المرسل، فهو إذاً يغني عن البراهين المستقلة على وجود الخالق تبارك وتعالى**.

أي أن براهين النبوة والرسالة هي في نفس الوقت، وعلى الفور للوهلة الأولى، أدلة على وجود المُرسل، تبارك وتعالى، فلا حاجة لما ذكرناه من البراهين العقلية المحضة، آنفة الذكر، على وجود الخالق تبارك وتعالى، إذ أن براهين النبوة تُجزئ عنها.

فما قد يقدّمه بعض الفلاسفة من استشكالات على تلك البراهين العقلية، تتعلق أكثرها بإشكالية حدود تعقّل وتصور الزمان والمكان، لا يضر شيئاً، إذ أن النبوة والرسالة تبرهن برهاناً قاطعاً على وجود المرسل، وتخبر عن أهم صفاته، من غير أن ترد عليها تلك الإشكاليات. فالحمد لله الذي أقام صنوفاً مختلفة من البراهين على وجوده ووحدانيته وألوهيته وربوبيته، لا إله إلا هو، عليه نتوكل، وبه نتأيد!

ومُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العربي، هو رسول الله إلى جميع الإنس والجن كافرهم ومؤمنهم، بالبراهين القطعية الكثيرة، ومنها:

* **معجزة القرآن:** وهي أهم معجزاته وأعلاها، أنه أتى بهذا القرآن المنقول إلينا بأتم ما يكون من نقل التواتر، المحفوظ حرفاً حرفاً، بل حركة حركة، مع كيفية ترتيله والتغني به، وأنه دعا من خالفه إلى أن يأتوا بمثله متحدياً لهم، ساخراً منهم، في أسلوب كله تقريع وتوبيخ، فعجزوا كلهم عن ذلك، وهذا التعجيز لجميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولهم عن آخرهم موجود في نص القرآن في مواضع عديدة، بل إن التحدي على الإتيان بمثله كان لكل الجن والإنس، ثم قطع أنهم لا يستطيعون ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ومعيناً، وقد عجزوا عن ذلك، وما زالوا عاجزين، وسيبقون عاجزين إلى يوم القيامة.

ولا يهم ماهية هذا الإعجاز: أهو لأمر ذاتي في القرآن، أي لأنه معجز بذاته، أو بـ«**الصرفة**» أي لأن الله صرفهم، وأحبط عزيمتهم، وأفشل إرادتهم، فكلا الأمرين خارق لنظام الكون. وعلى كل حال فالتحدي بالقرآن قد تمّ، وعجْزُ العرب وغيرهم قد ثبت، هذه حقيقة تاريخية ثابتة.

نعم: لقد قامت الحجة واكتمل البرهان، لا سيما وأن العرب الأقحاح الذين يتكلمون اللسان العربي

الفصيح على السليقة قد انقرضوا في أواسط القرن الهجري الرابع، أي الميلادي العاشر، ولم يبق من يتكلم باللسان العربي الفصيح، وهو محفوظ في بطون الكتب كما يعرفه العلماء المتخصصون، إلا بعد تكلّف وتعليم، وليس أحد منهم حجة على العربية الفصحى، فلا يقبل حكمه في القرآن: لا بالقول أنه معجز، ولا بالقول أنه ليس بمعجز من الناحية اللغوية البلاغية المحضة.

أما التحدي بالقرآن من ناحية معانيه، وما فيه من إبداع أدبي وبلاغي، وما تميز به من تصوير فني، وإخراج قصصي مسرحي، وما فيه من إخبار صادق عن الأمم السابقة، وما فيه من معجزات علمية، وخُلُوه من التناقض، وتأثيره المذهل في النفوس حتى في ترجماته، التي غالباً ما تكون هزيلة، إلى لغات أخرى؛ فهذا التحدي ما زال قائماً إلى اليوم، وسيبقى قائماً إلى أبد الأبد. قال، جل وعز، عن هذا القرآن نفسه: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾، (**فصلت؛ 41: 53**)، أي أن القرآن حق من عند الله، أو أن ما جاء به مُحَمَّد حق من عند الله، وكل ذلك متلازم يقتضي بعضه بعضاً.

ولعلنا نؤكد حقيقة هامة، وهي أن خلو القرآن من التناقض جاء في صورة تحدي للخصوم بأن يتدبروه بكل دقة بقصد إثبات تناقضه، أي بقصد إبطاله، ثم قال متحدياً: لن تجدوا أبد الدهر فيه شيء من ذلك، لأنه من عند الله، كما قال رب العزة والجلال، تباركت أسماؤه: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾، (**النساء؛ 4: 82**).

هذه دعوة صريحة للنقد والتمحيص، وليست دعوة للتسليم من غير برهان، وهي تقرير لمبدأ «**الإبطال والتزييف**»: أي أن كل ما لم يصمد للفحص والتدقيق، ومحاولة التزييف، فهو خلو من البرهان، وهو من ثم باطل، ومدعيه كاذب، حتى لو أصاب الحقيقة بالصدفة: ﴿**هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾، (**النمل؛ 27: 64**)، وهذه آية مكية، وكذلك: ﴿**هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾، (**البقرة؛ 2: 111**)، وهذه مدنية.

فالحقيقة، وإن كانت في ذاتها ثمينة مطلوبة، إلا أنها لا تصمد في ذهن المؤمن بها، ولا تنتج فكراً أو عملاً بحقٍّ إلا إذا كانت قد قامت على البرهان، وإلا عصفت بها الرياح.

ومن قبل بدعوى، حتى ولو كانت صحيحة في ذاتها، بغير برهان، فهو متقوّل بغير دليل، وهو من ثمّ كاذب، حتى ولو كانت المقولة في ذاتها صادقة، لأن من لم يأت بالبرهان كاذب: ﴿**هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾: أي إن كنت صادقاً فأرني برهانك، وإلا فأنت كاذب، لأنه ليس ثمة إلا صادق أو كاذب، لا ثالث لهما!

وقوله، تعالى ذكره: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾، (**فصلت؛ 41 : 53**)، إذا تدبرته مع ما أسلفناه دعوة صريحة للنظر في الآفاق، وفي ذات الإنسان، للبحث عما يُثبت بطلان القرآن، من قِبلِ من يزعم أنه ليس من عند الله، لأن الله الذي أنزل القرآن وعد أنه سيأتي بمزيد أدلة على صدق القرآن، شيئاً فشيئاً، في العالم المحسوس، في الآفاق وفي أنفسنا، وقد تحقق من ذلك الكثير، فمثلاً:

ـــ ذكر القرآن العظيم العديد من الأمور المتعلقة بتشكّل الجنين وتطوره، وبعضها يستحيل الوصول إليه بمجرد التشريح المعتاد، بل هو بحاجة إلى استخدام المجاهر وآليات حديثة أخرى. وقد جمع أكثر ذلك بعض الدارسين وترجموه بكل دقة ثم عرضوه، كما هو الواجب عقلاً وشرعاً، على أهل الاختصاص من أساتذة علم الأجنة، ومنهم: الأستاذ الدكتور "كيث مور"، أستاذ علم الأجنة في جامعة "تورونتو" بكندا، فدهش الرجل من دقة تلك المعلومات، وقام بإجراء تعديلات على الطبعة الثانية من أحد كتبه، وقام بإظهار ذلك على الملأ، في الإذاعة والتلفاز، وحظي ذلك بتغطية في الصحافة التي خرج بعضها بعناوين مثل: (أشياء مدهشة وجدت في كتاب عتيق):

(SURPRISING THINGS FOUND IN ANCIENT BOOK)

ـــ نص القرآن على أن الأحياء خلقت كلها «**من**» الماء. ليس هذا هو القول بأن الكائنات الحية «**تحتاج**» الماء، كما هو معروف لكل أحد منذ أقدم الأزمنة، وإنما هو أنها مكونة في جوهرها من الماء، وأن الماء مكون أساسي لها. وهذا إنما ثبت حديثاً من دراسة جميع الخلايا الحية دراسة مجهرية فثبت أن الزلال الخلوي يحتوي من 80% من الماء، وأن وظائف الحياة المعروفة كلها تتعذر إلا في الوسط المائي. كما ثبت ان الحياة إنما بدأت على الأرض أول أمرها في الوسط المائي، ثم نشئت الكائنات البرية بعد ذلك بدهور طويلة.

* ومن معجزاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه شُقّ له القمر قال الله عز وجل: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ * وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ * وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾، ورآه الكثير منهم عياناً. وقد استشكل أقوام أن ذلك ما رؤي إلا في مكة وما حولها، لم يره غيرهم، فأين بقية سكان الأرض، على كثرتهم. فنقول: لو تابعتم نشرة الأحوال الجوية في التلفاز لأدركتم أن نصف الكرة الأرضية قد تغطيه السحب بأكمله إلا بقاع قليلة مرات كثيرة في السَّنة. وحادثة انشقاق القمر إنما استغرقت ثوان قليلة، ورآها أهل مكة، ومن حولهم، وهم المخاطبين بها لا غيرهم. أما بقية بقاع الأرض في جانبنا هذا من الكرة الأرضية فكانت تغطيها السحب. على أن ذلك كان ليلاً، وما لم يرفع الإنسان رأسه إلى السماء، حيث كانت صحواً، فلا يمكنه إدراك ذلك أو رؤيته.

ويحتمل أن قلةً من الناس رأته فلم تجرؤ على الكلام عنه خشية أن تتهم في عقولها، فالحدث إنما دام ثوان معدودة. وأخبرني بعض أهل الهند أن أحد ملوكهم شهد هذا وسجله، ولكنه لم يأتني بمرجع أو إسناد معتبر.

أما من زعم أن هذا سيكون عند، أو قبيل، القيامة الكبرى فما أصاب، ونصُّ الآية قطعي على أنهم رأوا الآية وأعرضوا واتهموا مُحَمَّداً بالسحر، فلِم المكابرة والتكلف إذاً؟! على أنه قد جاءت روايات صحيحة، في البخاري وغيره، عن نفر من الصحابة بوقوع ذلك في مكة.

❋ ودعا اليهود إلى تمني الموت إن كانوا صادقين في زعمهم أنهم أولياء الله وأنهم «**شعب الله المختار**» من دون الناس، وأن الجَنة لهم وحدهم محجوزة مرتّبة، وأخبرهم أنهم لا يتمنونه أبداً لكذبهم وسوء عملهم، فعجزوا كلهم جهاراً عن تمني الموت، ولزمتهم الفضيحة إلى آخر الأبد.

❋ ودعا النصارى، نصارى نجران، إلى مباهلته لحسم الخلاف حول طبيعة السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، ووصفهم بالكذب والكفر، وتوعّدهم بالنار، فأبوا كلهم وقبلوا أن يخضعوا لسلطانه، وأن يدفعوا الجزية وهم صاغرون، من غير كر ولا فر ولا قتال، ولزمتهم الفضيحة كذلك إلى آخر الدهر.

❋ وقطع على أن عمّه، أبا لهب بن عبد المطلب، وزوجه أم جميل من أهل النار في سورة تتلى إلى اليوم، وإلى الأبد، وبقي عمه بعد نزول السورة أعواماً في ضلاله وغيه حتى مات على الكفر وعلى معاداة مُحَمَّد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله. وكان أسهل شئ في الدنيا عليه أن يتقدم إليه معلناً التوبة والرغبة في اتباعه، فيظهر بذلك تناقضه، فلا يستطيع مُحَمَّد محو السورة أو إنكارها من غير أن يفتضح، ولا هو بمستطيع الإفلات من مضمونها، وهو قطعي الدلالة لا محيص عنه، ولكن ذلك كله لم يحصل، مع أن أولياء أبي لهب من المشركين كان فيهم الدهاة، ورجال المناورة، ومن اعتاد دبلوماسية الملوك، مثل عمرو بن العاص، ولكنهم كلهم أعماهم الله عن هذه المناورة السهلة البسيطة، بالرغم من استماتتهم في البحث عما يبطل نبوته، وتآمرهم ليل نهار عليه وعلى دعوته وأصحابه، وتواطئهم على تعذيبهم، ومصادرة أموالهم، وقتلهم وإخراجهم.

❋ وجاء في القرآن العظيم أن الفرعون الذي غرق في مطاردة بني إسرائيل نُجِّي ببدنه: ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾، وهو أمر لم تذكره كتب بني إسرائيل، الذين شهدوا الواقعة، بل ذكروا أنه قد غرق وجيشه فقط، ثم انقطعت أخبار مصر عنهم بعد ذلك. وبالفعل وجدت أجسام جميع الفراعنة الذين كانوا قبل وبعد ذلك الزمن محنطة محفوظة، لم يفقد منهم أحد مطلقاً. وهذا سبّب إشكالات كبيرة لعلماء الآثار المحاولين التحقق من صدق «**العهد القديم**»، وروايات بني إسرائيل. وهذه آية كبرى لُمحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، تقوم بها وحدها الحجة اليقينية على نبوته.

❋ وأخبر في القرآن العظيم، والنص موجود فيه يقرأ حتى هذه الساعة، أن الروم الذين غلبهم الفرس وألحقوا بهم هزيمة نكراء، أوشكت أن تبيد دولتهم، وحاصروهم في عاصمتهم القسطنطينية، أخبر أنهم ستكون لهم كرة أخرى ينتصرون فيها على الفرس.
وكانت قريش الوثنية فرحت بهزيمة الروم، وهم أهل كتاب، على يد الفرس، وهم وثنيون يؤمنون بإلهين متحاربين متخاصمين: إله النور وإله الظلمة، وقالت قريش متفائلة ما معناه: (كما أن الفرس هزموا

الروم، أهل الكتاب، ويوشكون على استئصالهم، فنحن كذلك سوف نستأصل مُحَمَّداً وأتباعه)، وكانت هزيمة الروم على يد الفرس هزيمة ساحقة في موقعة أنطاكية الشهيرة عام 613م، فجاء القرآن مكذباً لفألهم، مخبراً أن الوضع سينقلب إلى ضده في بضع سنين. وقد قامر أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، أحد المشركين على أن الروم سوف ينتصرون بعد ثلاث سنين وأخبر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذلك فسأله: «**ما البضع في لسان قومك؟!**»، فقال: (من ثلاث إلى تسع)، فأمره بالزيادة في الرهان مقابل الزيادة في المدة، ففعل أبو بكر، وانعقد الرهان على تسع سنين، وربح الرهان، بانتصار الروم عام 622م، وذلك قبل مجيء الحُكم بتحريم القمار والمراهنة، وهذه الأحداث مذكورة في (**تاريخ الدولة البيزنطية**) للمؤرخ الروسي «**أوستروجورسكي**»، وهو كذلك عند المؤرخ الإنجليزي الشهير «**جيبون**» في موسوعته العظيمة: (**انحدار وسقوط الامبراطورية الرومانية**).

* وجاء في القرآن الكثير من أخبار الأمم السابقة على نحو يشبه، ولكنه لا يتطابق مع الكتب القديمة، بل وأحياناً على خلاف جوهري لما في كتب أهل الكتابين السابقين:

ـــ فمن ذلك رفعه لشأن سليمان الذي يتهمه اليهود بالرِّدة والكفر والسحر، وأكثرهم على أنه في أحسن أحواله ملك حكيم، وليس بنبي، فمن أين أتى مُحَمَّد بهذا؟! لو كان متنبِّئاً كاذباً ماكراً لما أدخل نفسه في هذه الورطات من غير ضرورة أو سبب موجب. ولو كان مُوسْوساً مغلوباً على عقله، يعتقد في نفسه النبوة لعاطفة جامحة، أو لخيال مريض، فما هي دوافعه؟! أو دوافع «**عقله الباطن**» المزعومة، في التحمس لسليمان ووصفه بالنبوة، ومصادمة ما هو مشهور عند الناس، ويعتقده حتى صغار الأطفال فيه من السحر وتنصيب الأوثان؛ وليس بينه وبين سليمان قرابة، أو مودة أو أي علاقة مصلحية من قريب أو بعيد، بل بينهما فوق ألف وخمسمائة عام، وهما من شعبين مختلفين، يكره كل منهما الآخر ويحتقره.

ـــ وكذلك تبرئة هارون، صلوات الله عليه، من مزاعم اليهود، كما هي في العهد القديم، أنه هو الذي صنع «**العجل الذهبي**».، فكيف جاء هذا كله؟ وما هي دوافعه؟ ولماذا خالف ما وصل إلى علمه من أهل الكتاب؟ إن كان قد تعلم منهم، كما يزعم مكذّبوه في جميع العصور، وبخاصة من المستشرقين «**المتعالمين**».

ـــ وفي قصة يوسف وإخوته، خالف في نقاط مهمة ما جاء في «**العهد القديم**»، كما هو في أيدي اليهود والنصارى. فمثلاً ينص «**العهد القديم**» على أن إخوة يوسف باعوه لقافلة من «**الإسماعيليين**». ولكن القرآن ينص على أنهم لم يباشروا ذلك بأنفسهم، وإنما ألقوه في الجب آملين أن يلتقطه بعض السيارة، أي أحد القوافل التي تعبر بانتظام؛ ولعلّهم رصدوا في الأفق قافلة مقبلة من بعيد فألقوه حينئذ. ومهما كان الأمر فإن قصة العهد القديم غير معقولة، وتفوح منها رائحة الكذب. فبنو إسماعيل، وهو الأخ الأكبر لإسحاق، الجد الأول المباشر ليوسف وإخوته، لا يمكن أن تتكاثر أعدادهم في تلك المدة القصيرة بحيث يمكن أن تتكون منهم قافلة تتجه إلى مصر للتجارة، تستحق أن تسمَّى قافلة من «**الإسماعيليين**»، لا

سيما وأنهم كانوا في أعماق الجزيرة العربية. هذه أكذوبة متأخرة، بعد أن أصبح الإسماعيليون أمة كبيرة، لها قوافل منظّمة، وكانت بينهم وبين بني إسرائيل مناوشات وعداوات وحروب، فقام بعض المتأخرين من كذبة بني إسرائيل بوضع تلك الأكذوبة لإظهارهم بصورة سيئة، على عوائد أساطين الدعاية الكذّابين، عندما يخوضون الحروب المعنوية، وحرب الدعاية؛ فما دام إخوة يوسف، بنو يعقوب بن إسحاق، سلام الله عليهما، سقطوا تلك السقطة الشنيعة، وقاموا بذلك العمل القبيح في حق أخيهم يوسف، فلِم لا نشرك بني إسماعيل معهم، حتى يصبح الجميع في القبح والإجرام سواء؟!

سيقول المستشرقون والمنصّرون، كعادتهم طبعاً، هذا من نباهة مُحَمَّد وعبقريّته! فيا لله للعجب من هذا الرجل:

ـــ فهو تارة عبقري فذ وفيلسوف كبير، وسياسي ماهر يتعمّد الكذب ويتقنه، وكان يتظاهر بالأمية والعامية؛ **هذه «فضيحة».** ولهذا قلّ من يقول بها اليوم، فحياة مُحَمَّد من أولها إلى آخرها تظهر أنه كان على يقين راسخ وإيمان جازم لا يتزعزع، بأنه نبي مرسل.

ـــ وهو أخرى جاهل أبله يغلط في البديهيات، حتى فاته أن هارون هو صانع العجل الذهبي، وأنه لم يكن زمن موسى من يسمًّى (سامري)، وأن (الصلب) عقوبة رومانية لم توجد في العالم قط، فكيف صلب فرعون السحرة؟! ولما كان قد درس على أهل الكتب السابقة فهو، ضرورة، تلميذ «**خائب**»، تكثر غلطاته حتى في البديهيات.

ـــ و هو تارة درس على أحبار النصارى واليهود وحفظ، لذلك روى عنهم بدقّة كبيرة، ولكنه ما أتى بكبير جديد، وإنما هو يجترّ ما أبدعوه اجتراراً،

ـــ بل لعله أسقف نصراني، متمكن في علوم النصرانية، تمرّد على الكنيسة واتبع المبتدع «**آريوس**»، الذي ينكر ألوهية المسيح.

والمعضلة، بل «**الفضيحة**»، في هذه الحالة أعظم، لأن ذلك يتناقض مع النقل التاريخي المقطوع به، أنه كان أمياً، ولم تكن له أي علاقة مطلقاً بكنائس النصارى أو أحبار اليهود، كما يتناقض مع عدم وجود نص قرآني، أو حديث صحيح ثابت، يشبه أن يكون منقولاً، ولو بتصرف، من القصص الموجودة الكتب الأولى، أو يقترب من أسلوب سردها.

ـــ بل لعله متطرف متحمّس مهووس، يريد إصلاح المجتمع المكي «**البورجوازي**» الفاسد، فغلبه عقله الباطن، فاعتقد في نفسه النبوة اعتقاداً جازماً، فهو مخلص في ادعائه، ولكنه مغلوب على عقله،

ـــ طبعاً قلّ اليوم جداً من يقول أن الشيطان هو الذي أوحى لمُحَمَّد بالقرآن. هذا الكلام «**عيب**»، ولا يوافق عقلية العصر الحديث، التي تنكر الجن والعفاريت والشياطين!

ولكن لا بأس: فما أحسن هذا «**الشيطان**» الذي يوحي بمثل هذا القرآن المملوء بالمواعظ والحكم، والأمر بالعدل والإحسان، وصلة الأرحام، والرحمة باليتيم والمسكين والضعيف؟! وأي «**شيطان**» عجيب هذا الذي يعلم غيوب المستقبل، ومطويات الماضي؟!

ولعلّ القوم يُتحفوننا قريباً بنظرية جديدة لتفسير «**الظاهرة المُحَمَّدية**». وعلى كل حال فلا خير في أي

تفسير لا يكون:
(1) «**شاملاً**» يفسر جميع جوانب «**الظاهرة المُحَمَّدية**»، بدون استثناء،
(2) مع كونه «**متناسقاً**»، أي خالياً من التناقض.

* وجاءت في القرآن بعض الأخبار عن الأمم السابقة التي لا وجود لها أصلاً في كتب أهل الكتابين السابقين:
ـــ ذكر القرآن أن أحد وزراء فرعون، أو لعله أحد رجالات الدولة الفرعونية القياديين، كان يسمّى، أو يلقب، بـــ«**هامان**»، وذلك في نصوص القرآن التالية:
(1) ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ**﴾، (غافر؛ 40: 36)؛
(2) ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾، (القصص؛ 28: 38)؛
(3) ﴿**وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ**﴾، (القصص؛ 28: 6)؛
(4) ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ**﴾، (القصص؛ 28: 8)؛
(5) ﴿**وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ**﴾، (العنكبوت؛ 29: 39)؛
(6) ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ**﴾، (غافر؛ 40: 23 – 24).
وقد أشكلت هذه الإشارة على كثيرين ممن يزعم أن مُحَمَّداً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما اقتبس معلوماته التاريخية من الكتب المتقدّمة. ولكن الكتب الأولى لا تذكر هذا الإسم عند الكلام عن موسى وفرعون.
نعم: هناك هامان آخر، ولكن هذا كان وزيراً لأحد ملوك بابل، أثناء الأسر البابلي لبني إسرائيل؛ لذلك سارع بعض المستشرقين والمنصّرين بالقول أن مُحَمَّداً اختلطت عليه الأمور، فنقل هذا الوزير إلى قصة موسى، وهي متقدمة على الأسر البابلي بما يزيد على ألف عام.
إلا أن الحقّ هو أن لفظة «**هامان**» لفظة فرعونية، وجدت هكذا بعينها منقوشة على حجر رشيد الشهير، الذي كان المفتاح لفك رموز الكتابة الهيروغليفية، وليس هذا فحسب بل أنه موصوف بكونه (رئيس عمال المحاجر، وقطع الصخور)، أي ما يشبه (وزير الأشغال العامة) في العرف الحديث؛ فهو إذاً المسؤول عن المشاريع المعمارية الضخمة للدولة الفرعونية، تماماً كما هو في النص القرآني آنف الذكر.
بل إن هناك في الآيات مؤشرات أخرى، من أهمها أن ذلك الـــ«**هامان**» المعين، الموجود في زمن فرعون موسى، كان يلعب دوراً سياسياً بارزاً، يشبه دور رئيس الوزراء أو الوزير الأول، ولا يتناسب عادة مع

منصب (وزير الأشغال العامة) في الأحوال العادية. لذلك لا بد أن يكون ذلك العهد عهد منشئات ضخمة، وأعمال معمارية كبيرة، بحيث كان تأثير (وزير الأشغال العامة) كبيراً وبارزاً على نحو ملفت للنظر، أو كان رئيس الوزراء يحتفظ لنفسه بهذه «**الحقيبة**» المهمة. هذا يتناسب جيداً مع كون زمن موسى هو، في الأرجح، أيام رمسيس الثاني، أو قبله بقليل، أو بعده بقليل، وهي عصور أضخم الإنجازات المعمارية الفرعونية على الإطلاق.

ـــ وجاء في نص القرآن: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلادِ**﴾، (الفجر؛ 89: 6 – 8).

هذا النص يجعلنا نقطع بأن (**إرم**) هذه مدينة مهمّة، لعلها عاصمة دولة (**عاد**) أو أهم مدنها، وأنها عديمة النظير في الدنيا آنذاك. كما أن نصوص القرآن الأخرى التي تذكر الأنبياء بترتيبهم الزمني تجعلنا نقطع أن قوم عاد، وكذلك ثمود، كانوا سابقين على زمن موسى وهارون، بل على زمن إبراهيم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمدة طويلة.

وقد بقي ذكر القرآن لمدينة (**إرم**) هذه هو الذكر الوحيد لها، ولم يوجد لها ذكر أو أثر في أي مرجع أو أثر تاريخي آخر، حتى وردت إشارة إليها في أحد الألواح المكتوبة بالخط المسماري، التي كانت ضمن مجموعة تزيد على خمسة عشر ألف لوحة مسمارية تشكل أكبر أرشيف تم اكتشافه على الإطلاق، ويعود هذا الأرشيف إلى الألفية الثالثة (قبل المسيح). وقد تم اكتشاف تلك «**المكتبة**» في أطلال قصر دُمِّر في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد. (راجع مجلة الجمعية القومية الجغرافية، ديسمبر 1978م).

فمن أين أتى مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذكر هذه المدينة التي دمرت في الماضي السحيق، قبل مولده بحوالي ثلاثة آلاف عام، ولم يعد لها ذكر؟! وحتى مع التسليم جدلاً أنها كانت من ضمن أساطير العرب، فكيف وثق بوجودها أصلاً وذكرها في القرآن؟!

ويزداد ذكر (**إرم**) في القرآن غرابة أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يرِدْ عنه أن كان يذكر شيئاً من أساطير العرب إلا على وجه التكذيب والإنكار؛ حتى روي أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان يقف بنسبه الشريف عند عدنان، ويكتفي بالنص على أن عدنان من ولد إسماعيل بدون ذكر سلسلة نسب فوق ذلك، ثم يقول: «**كذب النسّابون**»، فكيف جزم ها هنا بوجود (**إرم**)، بل وذكرها في القرآن؟!

ما سبق ذكره من البراهين مذكور كله في نص القرآن، وهناك براهين كثيرة أخرى نقلت نقل التواتر، خارج النص القرآني، منها:

* حن الجذع إذ فقده حنينا سمعه كل من حضره، وهم جموع كثيرة،

* ونبع لهم الماء من بين أصابعه الشريفة في أكثر من واقعة، وفي مناسبات عديدة، فسقى به الجيش الكبير، وتوضئوا، واغتسل بعضهم، وتزوَّدوا.

❋ وأطعم مئات من الناس من طعام قليل لا يكفي العشرة، مثل صاع شعير وجدي، فأكلوا حتى شبعوا، وزادت فضلة. وقد حدث هذا كذلك في مناسبات عديدة.

❋ وأذعن ملوك اليمن والبحرين وعمان لأمره، للآيات التي صحت عندهم عنه، فنزلوا عن مُلكهم كلهم طوعا، دون رهبة أصلا ولا خوفا من أن يغزوهم ولا برغبة رغّبهم بها، بل كان فقيرا يتيما. وكان هناك قوم يدّعون النبوة كصاحب صنعاء وكصاحب اليمامة، كلاهما أقوى جيشا وأوسع منه بلادا، فما التفت لهم أحد غير قومهما، وكان هو أضعفهم جندا وأضعفهم بلدا وأبعدهم من بلاد الملوك داراً.

❋ ودعا العرب- وهم شعب عنصري متغطرس متمرد لا يعترف بسلطة مركزية، ويأنف من الطاعة والانضباط، ويحتقر الشعوب الأخرى- إلى إقامة الصلاة وأداء الزكاة وإسقاط الفخر والتجبّر والتزام التواضع والصبر للقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو رفيع، والسمع والطاعة للولاة الشرعيين؛ وتقديم أهل العلم والفضل، حتى ولو كانوا من العبيد السود، دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره. بل إن قبيلته كانت هي الأولى والأسبق لتكذيبه، ومطاردة أتباعه وتعذيبهم، حتى فرّوا بجلودهم إلى النجاشي في الحبشة، وكان من رؤوس المكذّبين عمُّه وبنو عمومته. بل اتبعه كل من اتبعه مذعنا لما بهرهم من آياته ولم يأخذ قط بلدة عنوة وغلبة إلا خيبر ومكة فقط.

❋ وتنبأ بكثير من الأحداث المستقبلية، ذاكراً لبعض جزئياتها بدقّة وتفصيل، وليس على عادة الكُهان في الكلام الغامض، والعموميات التي تكاد تنطبق على كل واقعة. وقد تحقق الكثير مما أخبر به أو أنذر، وما زال الكثير في مطويات المستقبل ورحم الغيب.

بعض تلك النبوءات تحقق في حياته، وبعضه بعد وفاته بمُدد متفاوتة، ولعلنا نستقصي ذلك في كتابنا «**طريق الإيمان**»، إن شاء الله تعالى، إلا أننا نكتفي ها هنا ببعض تلك النبوءات المفصلة التي تحققت بعده بزمن طويل، بحيث تمّ تدوين كتب الحديث، ونقلها بالتواتر عن مؤلفيها، وانتشارها في الآفاق بحيث يستحيل العبث بها، أو إدراج شئ فيها من خارجها؛ تمّ كل ذلك قبل تحقق تلك النبوءات. وإنما بالغْنا في هذا الاحتياط تخلّصاً من اعتراضات بعض المكابرين، الذين ربما زعموا أن تلك الروايات إنما افتريت ووضعت ثم أدخلت في الكتب بعد وقوع الأحداث، لا قبلها، ثم نسبها بعض «**الأتقياء**» إلى نبيهم لإثبات نبوته، وتكثير البراهين على صدقه.

وإليك بعض تلك النبوءات الصادقة التي تحققت قبل كتابة هذه السطور، وبعد تكامل تدوين كتب الحديث وانتشارها في الآفاق، بحيث يستحيل العبث بها أو تزويرها، أي بعد 450 هـ تقريباً، الموافقة لعام 1050 م.

❋ **من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام** قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لا تقوم**

الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»، وجاء في بعض الروايات زيادة تفصيل أن ذلك في واد من «**حرة بني سليم**»، جنوب المدينة المنورة، اسمه «**حبس سيل**»، قريباً من موقع يقال له «**رومان**» أو «**ركوبة**». وقد حاولنا استيعاب تلك الأحاديث المتعددة بطرقها المختلفة في الملحق.

هذه الطرق المتعددة عن كل من أبي هريرة، وعاصم بن عدي الأنصاري، وبشير السلمي، وأبي ذر الغفاري، وحذيفة بن أسيد، رضي الله عنهم؛ نقل تواتر يُحدث علماً يقينياً بصدور تلك النبوءة عن أبي القاسم، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله أتم الصلاة وأكمل التسليم. وهي كذلك في كتب نقلت نقل تواتر عن مؤلفيها: «**صحيح البخاري**»، و«**صحيح مسلم**»، و«**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، و«**صحيح ابن حبان**»، و«**المعجم الكبير**»، و«**المستدرك على الصحيحين**»، وغيرها. وهذه الكتب قد انتشرت في الآفاق، وتجاوزت نسخها الألوف، بل مئات الألوف، مما يجعل العبث بها كلها في آن واحد من المستحيلات.

وقد ظهرت هذه النار بالفعل، ليلة الأربعاء، أي مساء يوم الثلاثاء، بعد صلاة العشاء، 03/جمادى الثانية/654 هـ، الموافق 27/يونيو/1256م، ودوّن المؤرخون والمؤلفون أخبارها، ووصفوها وصفاً حياً دقيقاً يثير الإعجاب، يتبين منه أنها ثورة بركانية دامت عدة أشهر، وتدفّقت منها كمية كبيرة من الحمم، (قدرها بعض الباحثين المعاصرين بأكثر من عشرة كيلومترات مكعبة)، فسالت مسافة لا يستهان بها حتى قاربت المدينة المنورة.

* كما جاء، على سبيل المثال في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [قال القرطبي في التذكرة قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالثة من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة، واستمرت الى ضحى النهار يوم الجمعة. فسكنت وظهرت النار بقريظة بطرف الحرة، ترى في صورة البلد العظيم، عليها سور محيط عليه شراريف وابراج ومآذن؛ وترى رجال يقودونها، لا تمرّ على جبل الا دكته وأذابته، ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق، له دوي كدوي الرعد يأخذ الصخور بين يديه وينتهى الى محط الركب العراقي. واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم، فانتهت النار الى قرب المدينة ومع ذلك. فكان يأتي المدينة نسيم بارد، وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر، وقال لي بعض أصحابنا: رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام، وسمعت انها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى. وقال النووي: (تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام). وقال أبو شامة في ذيل الروضتين: (وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها، فيه تصديق لما في الصحيحين، فذكر هذا الحديث قال: فأخبرني بعض من أثق به ممن شاهدها أنه بلغه انه كتب بتيماء على ضوئها الكتب فمن الكتب فذكر نحو ما تقدم. ومن ذلك ان في بعض الكتب ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد.

وفي كتاب آخر: انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة، وهي برأي العين من المدينة، وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال، يجري على وجه الأرض ويخرج منه مهاد وجبال صغار. وفي كتاب آخر: ظهر ضوؤها الى ان رأوها من مكة، قال: ولا أقدر أصف عظمها ولها دوي. قال أبو شامة: (ونظم الناس في هذا أشعارا ودام أمرها أشهُرا ثم خمدت). والذي ظهر لي أن النار، المذكورة في حديث الباب، هي التي ظهرت بنواحي المدينة، كما فهمه القرطبي وغيره].

انتهى نص كلام الحافظ، وما نقله عن السابقين من شهود العيان، وكيفوا وصفوا تلك النار الهائلة.

وقد درس بعض الباحثين المعاصرين، من علماء طبقات الأرض (الجيولوجيا)، الصخور التي تكونت من تلك الثورة البركانية، وقدَّروا حجمها، وتثبتوا من أعمارها، فلعلك تتأكد بنفسك من بعض ذلك في المراجع التالية:

(1) Sindi، H.O.; **The Geochemical – Geophysical aspects of the tectonism in the Arabian Shield**.

Workshop on the "Geophysics and its tectonic implications in the Arabian peninsula and the Red Sea region" held in 25 – 31 October 1986، at the Department of Geology، Faculty of Science، Sana،a University، Sana،a، Yemen Arab Republic.

Bulletin of the Faculty of Science (Special volume)، Sana،a University، Sana،a، Yemen Arab Republic. 1987.

(2) Sindi، H.O.; **Geochemical Evolution and Basement Tectonism of the Arabian – Nubian Dome**.

Proceeding of the "Ninth international Conference on Basement Tectonics" held at the Australian National University، Geology Department، A.C.T.S.، Canberra، Australia، July/1 – 7/1990.

International Basement Tectonic Association Incorporated، Publication No. 7، (Applied Geophysics، Inc)، M. J. Rickard، et al. (eds)، Salt Lake city، Utah، U.S.A; and Kluwer Academic Publishers; Printed in Netherlands. p. 161 – 168، 1992.

(3) Sindi، H.O.; **The Geology and Geochemistry of the Red Sea، Saudi Arabia، and its relation to the Pacific region**.

Proceeding of the "Fifth International conference and exhibition of the Circum – Pacific council for Energy and Mineral resources Transactions"، convened at the Hilton Hawaiian Village، Honolulu، Hawaii، U.S.A. on July 29 – August 3، 1990.

Gerald P. Salisbury and Alice C. Salisbury (eds)، cosponsored by the American Association of Petroleum Geologists (A.A.P.G)، Gulf Publishing Company، Houston، Texas، U.S.A، p. 411 – 420، 1996.

* **ومن دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام:** إخباره أن أمته سوف تقاتل قوماً فطس الأنوف، صغار العيون ذلفها، حمر الوجوه، كأن وجوههم «**المجان المطرقة**»، وهذا وصف دقيق للشعوب التركمانية المغولية الصينية، بل قد جاء التصريح بأنهم هم «**الترك**». وقد أكدت الروايات أن ذلك سيكون في هجمات كبرى ثلاث مرات في أقل تقدير، وربما أكثر، لأن هذه السلالة البشرية سوف تشكل القوام الأكبر لجنود المسيح الدجال، فهذه هجمة كبرى، وبعضهم هم يأجوج ومأجوج، وهؤلاء لهم هجمة كبرى بُعيْد القضاء على الدجال، لعنه الله، بمدة قليلة، لعلها انتقاماً لهزيمته، والقضاء عليه.

ولكن النصوص ذكرت هجمات كبرى لا علاقة لها بواقعة الدجال، أو بهجمة يأجوج ومأجوج، إذ هم من كل حدب ينسلون. وقد صورت الروايات بعض ما يكون في الهجمات من مآسي مفزعة:

* **الهجمة، أو موجة الهجمات، الأولى:**

ــــ «**لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة؛ ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر**».

ــــ «**لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم، حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين، وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر**».

ــــ «**لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين، عراض الوجوه، كأن أعينهم حدق الجراد، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر ويتّخذون الدرق: حتى يربطوا خيولهم بالنخل**»

ــــ «**يجيء قوم صغار العيون عراض الوجوه كأن وجوههم الحجف، فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشيح، كأني أنظر إليهم وقد ربطوا خيولهم بسواري المسجد**»،

ــــ «**إن أمتي يسوقها قوم عراض الوجوه، صغار الأعين، كأن وجوههم الحجف، ثلاث مرار حتى يلحقوهم بجزيرة العرب؛ أما الساقة الأولى فينجو من هرب منهم، وأما الثانية فيهلك بعض وينجوا بعض، وأما الثالثة فيصطلون كلهم من بقي منهم**»، قالوا: (يا نبي الله: من هم؟!)، قال: «**هم الترك**»، قال: «**أما والذي نفسي بيده، ليربطن خيولهم إلى سواري مساجد المسلمين**».

ــــ وقال أبو هريرة: (**ليسوقنهم حمرا غضابا كأنما وجوههم المجان المطرقة، حتى يلحقوا ذا الزرع بزرعه وذا الضرع بضرعه**).

ــــ وقال عبد الله بن عمرو بن العاصي: (**ليوشكن بنو قنطوراء بن كركري، خنس الأنوف صغار الأعين، كأن وجوههم المجان المطرقة، في كتاب الله المنزل، أن يسوقونكم من خراسان وسجستان سياقا عنيفا. قوم يوفون اللّمم وينتعلون الشعر، ويحتجزون السيوف على أوساطهم، حتى ينزلوا الأيلة**)، ثم قال: (**وكم الأيلة من البصرة؟!**)، قلنا: (**أربع فراسخ!**)، قال:

(ثم يعقدون بكل نخلة من نخل دجلة رأس فرس!)

ـــ وقال شداد بن معقل: قال عبد الله: (يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدا ولا درهما!)، قلت: (وكيف يا عبد الله بن مسعود؟!)، قال: (**يجيء قوم كأن وجوههم المجان المطرقة، حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيجلوكم إلى منابت الشيح، حتى يكون البعير والزاد أحب إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه**).

ـــ وقال الربيع بن ناجذ عن ابن مسعود قال: (**يأتيكم قوم من قبل المشرق، عراض الوجوه صغار العيون كأنما ثقبت أعينهم في الصخر، كأن وجوههم المجان المطرقة، حتى يوثقوا خيولهم بشط الفرات**).

ـــ وقال ابو هريرة: «**أعينهم كالودع ووجوههم كالحجف، لهم وقعة بين الدجلة والفرات، ووقعة بمرج حمار، ووقعة بدجلة، حتى يكون الجواز أول النهار بمائة دينار للعبور إلى الشام، ثم يزيد آخر النهار**»

ـــ وقال حذيفة لأهل الكوفة: (**ليخرجنكم منها قوم صغار الأعين، فطس الأنف، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر، يربطون خيولهم بنخل جوخا، ويشربون من فرض الفرات**).

ـــ وفي «**شرح سنن ابن ماجه**»: [قال النووي: (وقد وجد في زماننا هكذا، وفي رواية حمر الوجود أي بيض الوجوه مشوبة بحمرة، وهذه كلها معجزات لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها، صلى الله عليه وسلم، صغار الاعين حمر الوجوه ذلف الانوف عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر. فوجدوا بهن الصفات كلها في زماننا، وقاتلهم المسلمون مرات وقاتلهم الآن، ونسأل الله الكريم إحسان العاقبة للمسلمين في أمرهم وأمر غيرهم وسائر أحوالهم، وادامة اللطف بهم والحماية، وصلى الله على رسوله الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو الا وحي يوحى)].

ـــ وفي «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [ثم جاءت الطامة الكبرى،...، فكان خروج جنكزخان بعد الستمائة فأسعرت بهم الدنيا نارا خصوصا المشرق بأسره، حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم، ثم كان خراب بغداد، وقتل الخليفة المستعصم، آخر خلفائهم، على أيديهم في سنة ست وخمسين وستمائة، ثم لم تزل بقاياهم يخربون إلى أن كان آخرهم اللنك ومعناه الأعرج، واسمه تَمُر (بفتح المثناة وضم الميم، وربما أشبعت: تَمُّر)؛ فطرق الديار الشامية وعاث فيها، وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها، ودخل الروم والهند وما بين ذلك، وطالت مدّته إلى أن أخذه الله، وتفرق بنوه البلاد، وظهر بجميع ما أوردته مصداق قوله، صلى الله عليه وسلم، إن بني قنطورا أول من سلب أمتي ملكهم، وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية، والمراد ببني قنطورا: الترك].

وفي الملحق سرد لأكثر الطرق والروايات، ومصادرها من الكتب والمؤلفات، فلتراجع هناك.

*** ثم هجمة الأعور المسيح الدجال:**

ــ «إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان، يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة».

ــ «يهبط الدجال خوز وكرمان في ثمانين ألفا ينتعلون الشعر ويلبسون الطيالسة كأن وجوههم المجان المطرقة».

ــ «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم، حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر».

وتفصيل أخبار هذه الهجمة تجده في كتب أشراط الساعة، والمراجع المتخصصة لدراستها، ودراسة غيرها من المصائب والفتن، وأكثر ذلك لم يأت بعد، فراجعها هناك.

*** فهجمة يأجوج ومأجوج:**

ــ «إنكم تقولون لا عدو، وإنكم لا تزالون تقاتلون عدوا حتى يأتي يأجوج ومأجوج، عراض الوجوه، صغار العيون، شهب الشعاف، من كل حدب ينسلون، كأن وجوههم المجان المطرقة».

وتفصيل أخبار هذه الهجمة تجده أيضاً في كتب أشراط الساعة، وهي، قطعاً، لم تأت بعد، فراجعها أيضاً هناك.

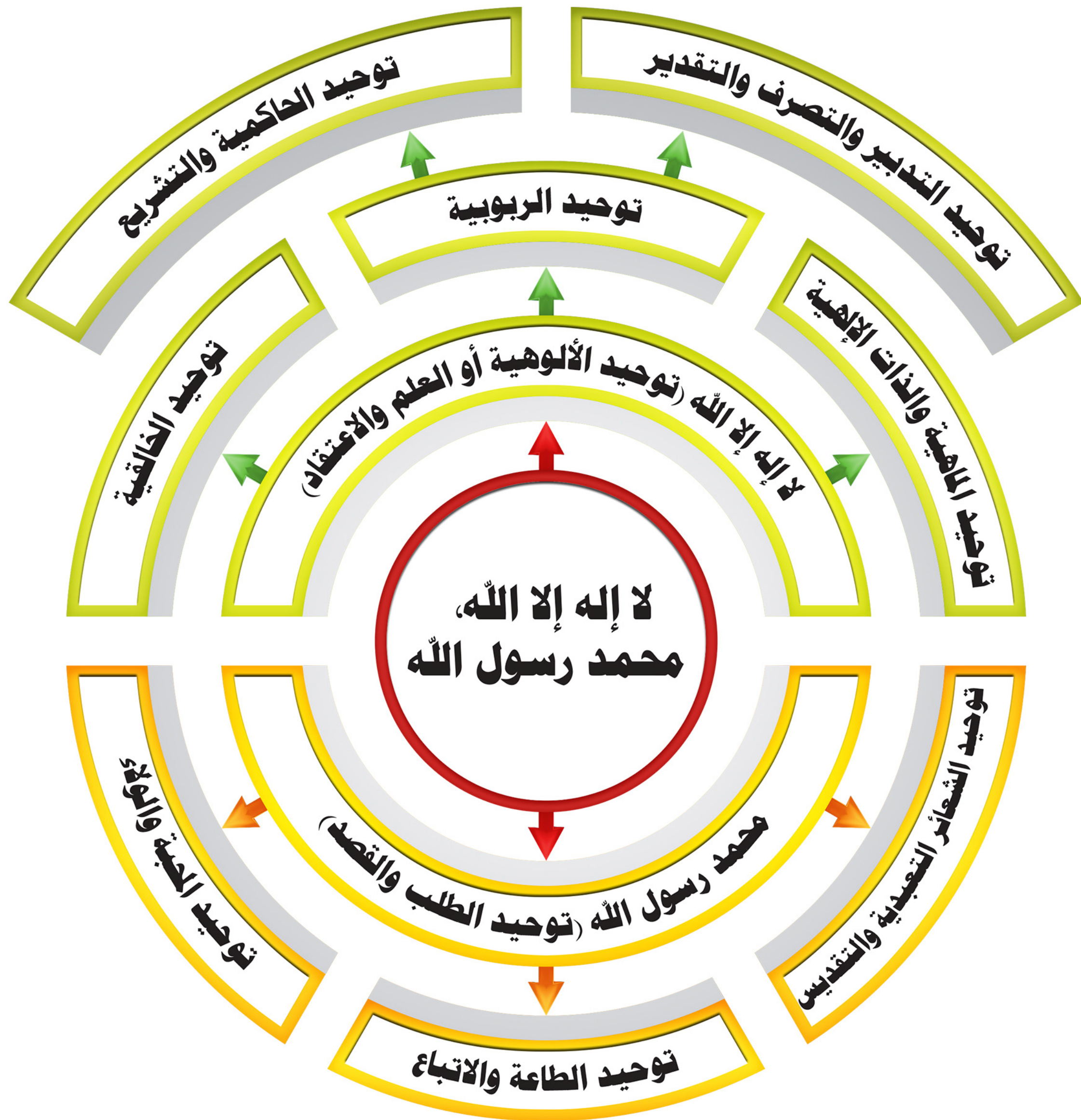
حقاً، وصدقاً، قطعاً ويقيناً: لا يمكن تفسير كل ذلك تفسيراً متماسكاً مقنعاً معقولاً، أي تفسيراً «**شاملاً**» لكل تلك الحقائق آنفة الذكر، و«**متناسقاً**»، أي خالياً من أي تناقض؛ لا سبيل إلى ذلك إلا بتصديق ما جاء في القرآن العظيم: **﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾**، (**الأعراف؛ 7: 158**)، وقال تعالى: **﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾**، (**الأنعام؛ 6: 130**)، **وقال: ﴿يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾**، (**الأعراف؛ 7: 35**)، وقال تعالى: **﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَداً﴾**، إلى قوله: **﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَداً * وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾**، (**الجـن؛ 72: 1 – 15**)، وقال تعالى: **﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾**، (**آل عمران؛ 3: 85**).

مما سبق يظهر يقيناً أن النبوة بعامة حق، وأن نبوة مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي العدناني العربي الأمِّي، حق لا يشك فيها إلا من مسخ الله عقله، وغلبت عليه شقوته، فأبى إلا أن يحتجز قراراً بئيساً في نار جهنم، حيث التعاسة الأبدية، واللعنة السرمدية، بدلاً من السعادة

والمسرّة الأبدية في دار السلام: ﴿... **فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ**﴾، **(القمر؛ 54: 54 – 55)**.

هذا هو، على الاختصار الشديد، البرهان العقلي على «**التوحيد**» أي على «**شهادة أن لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّداً رسول الله**»، أما إشباع ذلك بحثاً، مع تمام الرد على الماديين، والوضعيين المنطقيين، والطبائعيين، وكذلك المبتدعة الكفرة الضُلّال من اليهود والنصارى، وغيرهم من فِرق الكفر والضلالة، فذلك يتطلب كتاباً مستقلاً، نسأل الله فسحة في العمر، وسعة في الوقت والصحة والمال لإنجازه، لا إله إلا هو عليه نتوكل، وبه نتأيد، وإليه ننيب.

الباب الخامس: التوحيد: أركانه وأقسامه



التوحيد: أركانه، وأقسامه

أصل الإسلام وحقيقة التوحيد د. محمد بن عبد الله المسعري

❄ فصل: أركان التوحيد

من مجموع ما سبق، ومما سيأتي، يتبين أن التوحيد له ركنان أساسيان وهما كما يلي:

الأول: إفراد الله بالعبادة، أي بالخضوع والطاعة، والتسليم، المبنية على منتهى المحبة والتوقير والتعظيم.

* قال الله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾، (هود؛ 11: 1).

* وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ * أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾، (هود؛ 11: 25 – 26).

* وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهَّ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، (الاحقاف؛ 46: 21).

والثاني: إفراد رسوله محمد بن عبد الله، صلوات الله وتبريكاته وسلامه عليه وعلى آله، بالاتباع. فكما أننا لا نعبد إلا الله، فكذلك لا نتّبع إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَّ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُّ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، (آل عمران؛ 3: 31).

* وقال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللهُّ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَّ إِنَّ اللهَّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7).

* وقال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾، النساء؛ 4: 25).

❄ فصل: أقسام (أو أنواع) التوحيد

ينقسم التوحيد إلى قسمين تندرج تحتهما فروع منها:

القسم الأول. لا إله إلا الله (توحيد الألوهية أو توحيد العلم والاعتقاد):

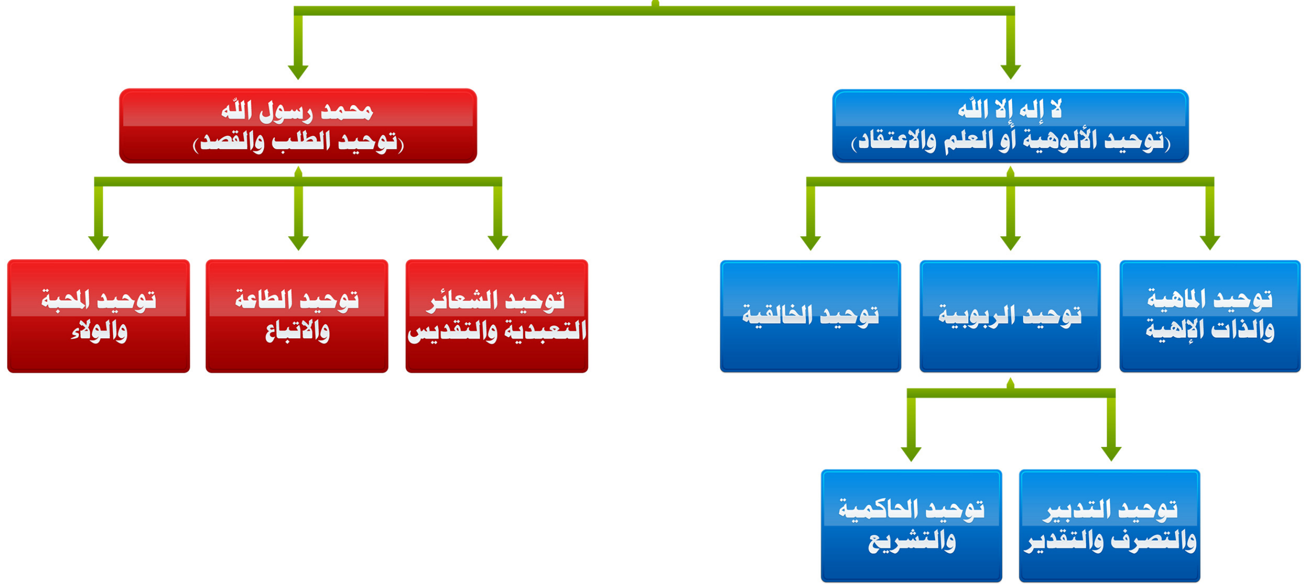
1. **توحيد الماهيّة، والذات الإلهيّة** (الاسماء والصفات)، **وتندرج تحته فروع.**
2. **توحيد الخالقيّة** (الخلق، والتكوين، والتصوير، والإيجاد من عدم).
3. **توحيد الربوبية:**
   - **ا. توحيد التدبير والتصرف والتقدير.**
   - **ب. توحيد الحاكمية والتشريع.**

القسم الثاني. محمد رسول الله (توحيد الطلب والقصد):

1. **توحيد الشعائر التعبدية والتقديس.**
2. **توحيد الطاعة والاتباع.**
3. **توحيد المحبة والولاء.**

التوحيد: أركانه، وأقسامه

أصل الإسلام وحقيقة التوحيد د. محمد بن عبد الله المسعري



فكل فروع القسم الأول للتوحيد تتعلق بالمعرفة والعلم والقول والاعتقاد فهي كُلها إذاً من توحيد «**العلم والاعتقاد**»، أو «**توحيد المعرفة والإثبات**»، كما سمَّاه الإمام ابن القيم، ولا نبعد كثيراً إذا اعتبرناها كذلك أقساماً أو أنواعاً لـ«**توحيد الألوهية**»، **الذي هو في حقيقته نوع واحد أو قسم واحد أو باب واحد**، إذا عرّف التّعريف الصحيح، وليس كما خلَّط فيه الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية تخليطاً شنيعاً، وقلَّده الإمام محمد بن عبد الوهاب، ولكن مع إفحاش خطأ وتسطيح فكر، للأسف الشديد.

و أما فروع القسم الثاني للتوحيد فتتعلق بأفعال العبد الظاهرة (أفعال الجوارح) والباطنة (أفعال القلب)؛ فهي إذاً أقسام لتوحيد «**النيّة والإرادة**»، وربما قال بعض الناس: «**توحيد الطلب والقصد**»، كما هو لفظ الإمام ابن القيم في أغلب كتاباته، أو «**توحيد الإرادة والعمل**»، أو ما شابه ذلك.

ولا نبعد كثيراً إذا اعتبرناها كذلك أقساماً لـ «**توحيد التّأليه والعبوديّة والتّقديس**»، وهو الباب الآخر المقابل لـ«**توحيد الألوهية**»، إذا عُرِّفَ التعريف الصحيح.

* **قال الإمام ابن القيم في مدارج السالكين** (ج:3 - ص:449 - 450): [**فصل**: وأما التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه، فوراء ذلك كله، وهو نوعان: **توحيد في المعرفة والإثبات**، و**توحيد في المطلب والقصد**.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى، وأسمائه وصفاته، وأفعاله، وعلُوه فوق سماواته على عرشه وتكلّمه، وتكْليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمه؛ وقد أفصح القرآن عن هذا النوع حد الإفصاح، كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر الحشر، وأول تنزيل السجدة، وأول آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النوع الثاني: ما تضمّنته سورة: (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) و(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) الآية [آل عمران: 64] وأول سورة: تنزيل الكتاب وآخرها، وأول سورة يونس ووسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن؛ بل كل سورة في القرآن، فهي متضمنة لنوعي التّوحيد.

بل نقول قولاً كلياً: إن كل آية في القرآن، فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه؛ فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري؛ وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي؛ وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته في نهيه وأمره، فهي حقوق التوحيد ومكملاته؛ وإما خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده؛ وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النّكال وما يحلّ بهم في العقبى من العذاب، فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد. فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم]. **انتهى كلام الإمام ابن القيم**.

* ووجدنا بعض ذلك لابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (84 / 19 / 181): [فإنَّ في سورة الإخلاص مِن كمال **التوحيد العِلمي الاعتقادي**، وإثبات الأحَدِيَّة لله، المستلزمة نفي كُلِّ شركة عنه؛ وإثباتِ الصَّمديَّةِ المستلزمةِ لإثبات كُلِّ كمال له، مع كونِ الخلائق تَصمُدُ إليه في حوائجها، أي تقصِده الخليقةُ وتتوجه إليه، عُلويُّها وسُفليُّها؛ ونفى الوالد والولد، والكُفْءِ عنه المتضمّن لنفى الأصل والفرع والنظير والمماثل مما اختصَّت به؛ وصارت تعدِلُ ثُلُثَ القرآن. ففي اسمه "الصّمد" إثباتُ كل الكمال، وفى نفى الكُفْءِ التنزيهُ عن الشبيه والمثال، وفى "الأحد" نفيُ كُلِّ شريك لذى الجلال؛ وهذه الأُصول الثلاثة هي مجامعُ التوحيد]، **وكرر هذه الفقرة بأحرفها في الطب النبوي (1/41)**.

وقد يقول قائل: ماذا أصاب القسمة الثلاثية الشهيرة: «**توحيد الربوبية**»، «**توحيد الألوهية**»، و«**توحيد الأسماء والصفات**»؟!

فنقول: هذه قسمة سقيمة ساقطة، لأنها:

(1) مغلوطة، غير صحيحة لعدم مطابقة مضمونها لمعاني ألفاظها، لا في اللغة العربية الفصحى التي نزل بها القرآن، ولا في العرف الشرعي الذي هو دوماً مقدّم على العرف اللغوي.

(2) وغير منضبطة، لتداخل أقسامها.

(3) ولا حاصرة، لخروج أصناف مهمة من التوحيد منها.

(4) ومنكوسة حيث يتم تقديم الربوبية على الألوهية.
(5) ولِما ترتّب عليها من إشكالات لا تنحصر.
لذلك قررنا هجرها البتّة.

ويتضح ذلك تماماً إذا استقرأنا معاني اللفظين: «**رب**»، و«**إله**»، كما جاءت في الكتاب العزيز، وكما استخدمها العرب الفُصحاء زمن نزول القرآن، الذي نزل بلسانهم.

❄ فصل: معنى لفظة (رب)

أما «**الرب**» فهو لفظ يأتي في العربية بمعنيين:

(1) السيد، أي المتصرّف المدبّر، الآمر النّاهي، الحاكم المشرّع. وهذا يتحقق في الفروع التالية:

(أ) السيّد المطاع: وهو أهم المعاني الفرعية. يقول الجوهري في «**الصحاح**»، (ج1؛ ص 130): [والعرب تقول: ربَّيت القوم، أي كنت فوقهم].

(ب) المتصرّف، المدبّر، راعي الشؤون، ومصلح الأحوال. قال الإمام العلامة المحدّث أحمد بن فارس في «**معجم مقاييس اللغة**»، (ج2؛ ص 381): [الرب: المصلح للشيء، يقال: رب فلان ضيعته، إذا قام على إصلاحه]

(ج) **المربّي**: قال الراغب الأصفهاني في «**مفردات غريب القرآن**»، (ص 184): [الرب في الأصل التربية، وهو إنشاد الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام، يقال: ربه، ورباه، وربيبه]. قلت: هذا كأنه فرع ثانوي وحالة خاصة للفرع السابق.

(د) **الملك:** قاله الأزهري في تفسير قوله تعالى: ﴿اذْكُرنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، (يوسف؛ 12:42)، كما هو في «**تهذيب اللغة**»، (ج15؛ ص 176). قلت: **هذا غريب، وليس بمقنع**، بل هو ها هنا بمعنى السيّد المطاع، لا غير. ولو كانت لفظة يوسف الأصلية هي بمعنى «**ملك**»، لما نقلها الله جل جلاله إلى العربية إلا هكذا، لا سيما وأن لفظة «**ملك**» قد كثر استخدامها في القرآن، وقد أطلقت في هذه السورة نفسها على ملك مصر بعينه!

(2) **المالك:** أي مالك العين أو الشيء ملكية تعطيه حق التّصرف في العين باستهلاكها، كأكل الخبز، أو لحم الشاة بعد ذبحها، أو التمتع بمنفعتها كركوب الدابة، وكذلك حق البيع أو الهبة أو التأجير للعين أو المنفعة بحسبها. فالمالك له، بموجب المِلْكِية، حقوق التّصرف والتدبير والرعاية؛ فالمالك إذاً ضرورة: متصرّف مدبّر.

فلفظة «**الرب**» أبلغ في الدلالة وأقوى من لفظتي «**السيد**»، و«**المالك**»، مع كونها مرادفةً لهما في مجمل المعاني. والرب أو السيّد هو كذلك ضرورةً: الآمر الناهي، وإلا لم يكن مالكاً متصرفاً مدبراً. هذا معلوم بالضرورة من لغة العرب، ومن دين الإسلام ونصوصه، في مثل قول الله تعالى حاكياً كلام يوسف لصاحبي السجن: ﴿ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾، (يوسف؛ 12: 41)، أي سيده أو مالكه أو صاحب السلطان عليه، وليس بالضرورة معبوده، أي الذي تُصرف له الشعائر التعبدية، وهذا المعنى هو بعينه في

قوله تعالى في نفس السورة حاكياً كلام يوسف مرة أخرى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، (يوسف؛ 12: 42)، وليس كما زعم الأزهري، ومرة ثالثة: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾، (يوسف؛ 12: 50). وهذا المعنى هو كذلك المتداول في لسان العرب، فيقول قائلهم: ربُّ البيت، وربّةُ البيت.

هذا يكاد أن يكون من البديهيات، فها هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي يسخر من أحد جهلة النصارى الأغبياء فيقول: [وأما قوله: (وتدبيره في ربوبيته)، فالظاهر من لفظ التدبير السابق منه إلى الفهم أنه عبارة عن التفكر النفسي والتقدير الذهني؛ والباري سبحانه متعال عن التدبير الذي هو التفكّر والتقدير، فإنه لا يُتصور إلا في حق من جهل شيئا فأراد أن يستعمل فكره في تحصيل العلم به؛ والجهل على الله محال، فالتدبير بمعنى الفكر عليه محال. فإن أراد السائل بكلامه غير هذا، فلا بد من بيانه وإيضاح برهانه. وأما الربوبية فلفظ مشتق من لفظ الرب؛ والرب في مستعمل كلام العرب له معنيان مستعملان، أحدهما: **السيد**؛ والثاني: **المالك**. فإن أراد به المعنى الأول الذي يرجع إلى السؤدد والشرف فهو خطأ، من حيث أن سؤدده واجب له، فلا يحتاج في تحصيله إلى سبب من تدبير ولا مقتضى تفكير. ومقتضى كلامه ومفهومه أنه دبر في ربوبيته وأوجدها عن تدبيره لنفسه، وهذا جهل بواح وكفر صراح؛ وإن أراد به المعنى الثاني، الذي يرجع معناه إلى الملك، فلا يستقيم أيضا على ظاهر كلامه؛ فإنه يكون معنى كلامه أنه دبر في ملكه وأوجده عن التدبير الذي هو روية وتفكير، ويتعالى عن ذلك الخالق القدير المنزّه عن خواطر النفس وهواجس الضمير. ثم لما فرغ هذا السائل من خطبته الغراء، البديعة الإنشاء، التي من وقف عليها علم أنه عن المعارف مصروف، وأنه لا يفهم المعاني ولا يحسن كتابة الحروف؛ شرع في طريقة الجدال وكيفية الاستدلال، فكأنه في نظم مقولاته الطوسي، وفي آداب جدله البروي، ولعمر الله، لو كان هذا السائل عاقلا لستر عواره ولم يبد غارة]؛ كما هو في كتابه: **الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام** (1/53 - 54)؛ (دار التراث العربي - القاهرة، 1398؛ تحقيق: د. أحمد حجازي السقا).

وهذا المعنى نفسه هو المقصود من قوله تعالى في حق الأحبار والرهبان: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾، (التوبة؛ 9: 31). أي سادة يشرّعون ويطاعون، كما سنفصله في موضعه بعد قليل، مع أنه معلوم من ضرورة النقل التاريخي ومشاهدة الواقع الحالي أنهم لم تُصرف لهم شعائر تعبدية، أي الأحبار والرهبان؛ أما المسيح بن مريم، عليه وعلى والدته أتم الصلاة وأزكى التسليم، فهو عندهم بخلاف ذلك «**رب**»، و«**إله**» تام الألوهيه، لأنه الله، أو ابن الله أو ثالث ثلاثة هم الله، ثلاثة في واحد وواحد في ثلاثة، تُصرف له العبادة ويُتقرب إليه بالشعائر والقرابين والأعمال الصالحة.

وقد جاء النص الشرعي بنهي العبد المملوك أن يقول لمالكه: «**ربّي**»، و«**ربّتي**»، وليقل بدلاً من ذلك: «**سيدي**، و«**سيدتي**»، وبنهي المالك عن مقولة: «**عبدي**»، و«**أمتي**» واستبدالها بألفاظ: «**فتاي**،

و«**فتاتي**»، تأدباً مع الله، جل وعلا، وبحيث ينحصر استخدام لفظة: «**رب**» في حق الله، جل وعز، كما هـو الحال في الأغلبية الساحقة من آيات الكتاب العزيز، في قريب من ألف موضع.

❄ فصل: معنى لفظة (إله)

وأما لفظة: «**إله**»، وقريب منها «**إل**»، في العربية، وكذلك في اللغات السامية الأخرى، كالعبرانية والآرامية السريانية، وغيرهما، لفظة: «**إيل**»، الـذي تتركـب منـه أسـماء مثـل: إسرائيـل، وإسرافيـل، وميكائيـل، وجبرائيل، وعزرائيل، وعمانوئيل، وعزازيل، وغيرها. ولفظ الجلالة: الله، وهو في الآرامية مشتق في الأرجح من الإله، بالتعريف؛ ثم تداولت الألسنة حتى أصبح علماً على الذات الإلاهية المقدسة، الجليلة المعظمة، إله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب والنبيين من بني إسرائيل، تقدّست ذاته، وتباركت أسماؤه.

كما يوجد في العربية فعل: «**يتَألَّه**» بمعنى يعظم الشعائر، أو يتعبد، وهو كذلك على وزنه، والظـاهر أنـه مشتق من الأصل الثلاثي: «**أ ل ه**»، وهو لفظ جامد، لا يوجد منه فعل ثلاثي في العربية.

هذا من حيث اللفظ، ولكن المهم هو المعنى، وهو بحمد الله قد أوضحه الكتاب العزيز، في مواضع عدة:

* حيث قال تباركت أسماؤه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَـهٌ غَـيْرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾، (الأنعام؛ 6: 46)، **فالإله هو القادر على الإتيان بالسمع والبص، بقدرتـه الذاتيـة، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد**.

* وقال، جل وعز: ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَـلَا بَعْضُـهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، (المؤمنون؛ 23: 91)، **فالإله هو الذي يخلق بقدرته الذاتية، وهو الذي يعلوا على غيره ويقهر، فلا ينافس ولا يقهر بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد**.

* وقل، جل من قائل: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِـهِ حَـدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْـدِلُونَ﴾، (النمـل؛ 27: 60)، **فالإلـه هـو القادر على الخلق، المنزّل الماء من السماء، منبتاً حدائق ذات بهجة بقدرته الذاتيـة، عـلى وجـه الاستقلال، عُبد أو لم يُعبد**. وتستمر الآيات التالية معدّدة صفات الإله، التي يستحق بها أن يكون إلاها: **خلق الأرض برواسيها وأنهارها وجعلها قراراً صالحة للحياة، إجابة المضطر إذا دعاه، وكشـف السوء، استخلاف الإنسان في الأرض، الهداية في ظلمات البر والبحر، وإرسال الرياح بالمطر، بـدء الخلق ثم إعادته،... إلخ، إلخ، كل ذلك بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد**.

* وفي سورة القصص: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْـمَعُونَ﴾، (القصـص؛ 28: 71)، **فالإلـه هو القـادر على الإتيان بالضياء بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبد أو لـم يُعبـد**. وتسـتمر الآيات التالية فتنص على أن الإله **هـو الـذي يـأتي بالليـل والنهـار، بقدرتـه الذاتيـة، عـلى وجـه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد**.

* **والإله هو السيّد التّام السّيادة، والرب المطاع طاعة مطلقة**، كما قال فرعون متوعداً لموسى: ﴿قَالَ

لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾، (الشعراء؛ 26: 29).

* **والإله هو الذي لا يضام. فيجير على غيره، جواراً تاماً مطلقاً، فلا يُنقض جواره، ولا تُخفر ذمته، ويشفع من غير استئذان فلا تُرد شفاعته، عُبِدَ أو لم يُعْبَد:** ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 43)، وقال تعالى في سورة يس: ﴿أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ﴾، (يس؛ 36: 23).

* **والإله هو الذي يحيي الموتى، فيخرجهم للبعث والنشور، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد**، قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 21).

وهكذا، وهكذا، في مواضع كثيرة: صفات معينة يستحق من اتصف بها أن يسمَّى إلهاً، وحينئذ يمكن أن يتصور أن يتقرب إليه أو أن يعبد ويعظم. **فتقديم الشعائر التعبدية والتقديس تبع لكونه إلهاً، أي متصفاً بصفات معينة**، كما سنفصله ونبوبه في أبوابه قريباً إن شاء الله تعالى.

علاوة على أنه: (**لا إله إلا الله**)، هكذا مطلقاً، وبدون زيادة احتياط، فليس ثمة في الوجود إله قط إلا الله، وكل من سمّاه الناس إلاهاً غير الله، فما هو إلا وهم وخرافة لا وجود لها إلا في أذهان زاعميها المريضة، وخيالاتهم الشاطحة، فهو من ثم (إله باطل)، لا وجود له أصلاً، بمعنى أنه من خرافات الذهن وتقديره، كما يقدر الذهن المستحيلات.

ولكن هناك سادة ومُلاّك وأرباب غير الله في الوجود حقيقة، إلا أن سيادتهم وملكهم وربوبيتهم محدودة مخلوقة، ليست مطلقة أزلية، ومكتسبة تابعة وليست ذاتية على وجه الاستقلال، وفرعية مشروطة بأقدار الله وإذنه الكوني أو الشرعي أو كلاهما، وليست أصلية ذاتية.

وهناك أيضاً سادة ومُلاك وأرباب غير الله في الوجود حقيقة، ولكنهم تجاوزوا هم حدّهم فشرّعوا بدون إذن من الله، فأصبحوا **طواغيت**؛ أو غلا فيهم أتباعهم فاتخذوهم مُشرّعين من دون الله، فاتخذوهم **أرباباً من دون الله**.

والحق أن «**الإله**»، المعرّف بالألف واللام، ليس اسم جنس كلي، تندرج تحته أفراد كثيرة، بل هو خاص بالله تعالى، مثل «**الرحمن**»، وفي الناس كثيرون اسمهم عبد الإله، وإطلاقه على معبودات المشركين لا يجعله كلياً، لأنه ليس بإطلاق حقيقي، وإنما هو استعارة. قال الفيومي في «**المصباح المنير**»: [الإله المعبود، وهو الله سبحانه وتعالى، ثم استعاره المشركون لما عبدوه من دون الله تعالى]، وقال الراغب في «**مفردات القرآن**»: [و«**إله**» حقه ألا يجمع؛ إذ لا معبود سواه، لكن العرب لاعتقادهم أن ههنا معبودات جمعوه فقالوا: الآلهة). بل قد جاء في القرآن الكريم، والذكر الحكيم: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾، (يوسف؛ 12: 40). ويتبين من هذا أن «**الإله**» في الحقيقة علم خاص، كما قلنا، وأنه لتضمنه معنى العبادة، أطلقه العرب على معبوداتهم على سبيل الاستعارة، وتوهّم البعض أن هذا إطلاق حقيقي، فزعموه أنه «**كلي**»، مع أنه علم خاص. ونظير فعل العرب هذا إطلاقهم لفظ (حاتم) على الكريم، اشتقاقاً من معنى الكرم الذي كان صفة حاتم الطائي

المعروف، ولم يخرجه ذلك الإطلاق عن علميّته الشخصية. كذلك لفـظ «**الإلـه**» لا يخرجـه إطلاقـه عـلى المعبودات اشتقاقاً من معنى العبادة عن علميّته الخاصة بالله، تبارك وتعالى.

لذلك فلو قال قائل: (لا رب إلا الله)، أو (لا مالك إلا الله)، أو (لا سيد إلا الله)، لكان مخطئاً لو أطلقها هكذا، فلا بد من قيد مثل: (لا رب بذاته مستقلاً إلا الله)، وهكذا، أو نحو ذلك، أو أن يكون المقام مبيناً للمقصود من السياق مثل قولنا كثيراً في هذا الكتاب عن الله، جل جلاله: (لا إله إلا هو، ولا رب سواه)، فهـذا سـياق يوجب أن الرب ها هنا هو الرب ذاتياً على وجه الاستقلال، أي هو، ضرورةً، الله العزيـز الحكـيم. فهنـاك سادات كثيرون، وملاك كثيرون، وأرباب كثيرون، ولكن ما ثمة إلا رب واحد ذاتـي الربوبيـة والسـيادة، كامل الربوبية مطلقها، على وجه الاستقلال، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه.

فمجرد استخدام لفظة (<u>**توحيد الربوبية**</u>) هو هكذا جناية على الحقيقة، ونقص في الدقة. نعـم، ليسـت هذه وسوسة، ولا تشقيق كلام، ولا هو تخليل باللسان كتخليل البقر، كلا؛ فقد أثبت الواقع التاريخي منذ وضع الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية هذه اللفظة أنها أربكت مفهوم «**التوحيد**»، فأساءت ولم تصلح، كما سنبرهن عليه في هذه الرسالة، إن شاء الله.

كما ننبه سريعاً على أن كون الله، جل جلالة، الرب التام الربوبية، السيد المطلق السيادة، المالك حق الملـك، إنما هو لأنه هو الحي القيوم، واجب الوجود القديم، الأزلي، الأبدي؛ وهذه هي أخص خصـائص الإلاهيـة. فالربوبية تترتب وتتفرع من الإلاهية، وليس العكس، كما زلت القدم بالإمام شيخ الإسلام أبـي العبـاس أحمد بن تيمية، نعوذ بالله من «**زلات العلماء، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين**»

وعلى كل حال فسوف نجتنب استخدام القسمة الثلاثية لأن شأنها أصـبح ملتبسـاً، لا يعـرف بدقّـة مـا المقصود به: أهو القسم الأول: «**توحيد العلم والاعتقاد**»، وهو على التحقيق «**توحيد الألوهيـة**»، وهـو على التحقيق قسم رئيس واحد له فروع، أم القسم الثاني، «**توحيد النية والإرادة والعمـل**»، وهـو عـلى التحقيق «**توحيد التقديس والعبودية**».

والذي يجب التأكيد عليه، والتشديد فيه، على كل حال، هو أن هذه التقسيمات كلها اصطلاحية، لـم يـأت بها النص الشرعي. وهي كلها محدثة لم يستعملها أحد من القرون (أي الأجيال الثلاثة الفاضلة) مطلقاً، بل لم تظهر إلا بعد انقراض حوالي العشرين من الأجيال، في أواخر القرن السابع الهجري باجتهـاد مـن الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، لمعالجة بعض القضايا التي أهمته في عصرـه، ومـع ذلـك لـم يسترح تلميذه شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية لها، فمال إلى تبنـي القسـمة الثنائيـة المنضـبطة: توحيـد «**العلم والاعتقاد**»، وتوحيد «**النية والإرادة والعمل**».

❄ فصل: فتوى مضلّلة لـ«هيئة كبار العلماء» في ما يسمَّى بـ«السعودية»

لذلك فلا مكان لفتوى «**هيئة كبار العلماء**» في ما يسمَّى **بـ«السعودية»** التي نشرتها مجلـة «**الهـدي النبوي**» في عددها السابع، صفحة (25 – 26)، وذلك جواباً على سؤال المدعو «**د. صهيب حسن**» التالي:

سؤال: [بدأ بعض الناس – من الدعاة – يهتم بذكر توحيد الحاكمية، بالإضافة إلى أنواع التوحيد الثلاثة المعروفة. فهل هذا القسم الرابع يدخل في أحد الأنواع الثلاثة، أو لا يدخل، فنجعله قسماً مستقلاً حتى يجب أن نهتم به؟! ويقال أن الشيخ/محمد بن عبد الوهاب اهتم بتوحيد الألوهية في زمنه حيث رأى الناس يقصرون من هذه الناحية، والإمام أحمد في زمنه في توحيد الأسماء والصفات حيث رأى الناس يقصرون في التوحيد، في هذه الناحية، أما الآن فبدأ الناس يقصرون في توحيد الحاكمية؛ فلذلك يجب أن نهتم به، فما مدى صحة هذا القول؟!]. انتهى السؤال بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا، لتسهيل قراءة النص الركيك.

الجواب: [أنواع التوحيد ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وليس هناك توحيد رابع. **<u>والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية</u>**. وجعْل الحاكمية نوعاً مستقلاً من أنواع التوحيد **<u>عمل مُحدث</u>** لم يقل به أحد من الأئمة فيما نعلم. لكن منهم من أجمل، وجعل التوحيد نوعين: توحيد في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات؛ وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الألوهية. ومنهم من فصّل فجعل التوحيد ثلاثة أنواع كما سبق، والله أعلم.

ويجب الاهتمام بتوحيد الألوهية جميعه، ويُبدأ بالنهي عن الشرك لأنه أعظم الذنوب، ويحبط جميع الأعمال، وصاحبه مخلّد في النار. والأنبياء جميعهم يبدؤون بالأمر بعبادة الله والنهي عن الشرك. وقد أمرنا الله باتباع طريقهم، والسير على منهجهم في الدعوة وغيرها من أمور الدين.

والاهتمام بالتوحيد بأنواعه الثلاثة واجب في كل زمان لأن الشرك، وتعطيل الأسماء والصفات، لا يزالان موجودين بل يكثر وقوعهما، ويشتد خطرهما في آخر الزمان، ويخفى أمرهما على كثير من المسلمين، والدعاة إليها كثيرون ونشيطون. وليس وقوع الشرك مقصوراً على زمن الشيخ/محمد بن عبد الوهاب، ولا تعطيل الأسماء والصفات مقصوراً على زمن الإمام أحمد – رحمهما الله – كما ورد في السؤال، بل زاد خطرهما، وكثر وقوعهما في مجتمعات المسلمين اليوم. فهم بحاجة ماسة إلى من ينهى عن الوقوع في فيهما، ويبين خطرهما، مع العلم بأن الاستقامة على امتثال أوامر الله، وترك نواهيه وتحكيم شريعته، كل ذلك داخل في تحقيق التوحيد والسلامة من الشرك، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم]، انتهى الجواب بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا. هذا هو جواب ما يسمَّى بـــ «**هيئة كبار العلماء**»!

والمتأمل في هذا «**الجواب العبقري**» لا يجد أثارة من العلم، إلا قليلاً. فهناك:

<u>(1)- تدليس وتلبيس، إن لم يكن تضليل متعمّد</u>، في وصف التقسيم الآخر بأنه «**<u>عمل محدث</u>**»، يوهم القارئ أو السامع البسيط، بأنه بدعة من الناحية الشرعية، وهو بالقطع ليس كذلك، لأن كل التقاسيم المذكورة، بما فيها تقسيمنا في هذا الكتاب، مخترعة محدثة على كل حال. وهي اصطلاحات، لا مشاحة فيها، وإن كانت الدقة والمطابقة لواقعها مطلوبة، وإلا أصبحت عديمة الجدوى، قليلة النفع، بل تنقلب إلى مضرة.

وسيقيم كتابنا هذا البرهان على أن تقسيم ابن القيم، وهو القسمة الثنائية، التي سماها «**كبار العلماء!**» مجملة، تدليساً وتمويهاً، هي القسمة المنضبطة، لا سيما إذا فرعت إلى أقسامها الثانوية كما سيأتي في باقي هذه الرسالة!

وتخوفاتنا هذه ليست تهمة بالظنّة، وليست «**وسوسة**»، ولكنها حقيقة واقعة، حيث صرح ابن عثيمين، عضو «**هيئة كبار العلماء**» هذه نفسها، بأنه قول محدث، مبتدع، منكر، وأنه بدعة وضلالة، كما سيأتي بعد قليل!

(2)- تدليس وتلبيس في نسبة القسمتين لأهلها، لأن القسمة الثنائية تعود إلي ابن القيم، وهو تلميذ ابن تيمية، والجامع لعلمه، والمحرر لمذهبه، كما هو معلوم. فلو ذكر ذلك لشك القارىء في سلامة القسمة الثلاثية واقناعيتها، ووفائها بالمقصود، وإلا فلِم خالف التلميذ شيخه المبجل في ذلك، على ما عرف من تعظيمه له، ونصرته لأقواله، وتحريره لها؟!

(3)- الإصرار على القسمة الثلاثية بالرغم من قصورها ذاتياً، وكونها ذريعة لفقهاء السلاطين إلى إخراج ساداتهم وكبرائهم من فجَرة الحكام من حمِئة الشرك، ووصمة الكفر، وتعرّضها للنقد الموضوعي على مدى نصف القرن الفائت. والقوم أصحاب نظر وقياس بزعمهم، يجيدون التهويل والجعجعة عن «**سد الذرائع**»، وارتكاب أخف المفسدتين، وتفويت أدنى المصلحتين وما أشبه من الخزعبلات والهراء، فأين ذهب هذا كلّه؟!

(4)- وفي الجانب الآخر تتم الإشارة إلى «**الحكم بغير ما أنزل الله**» إشارة عرضية ضعيفة، لا تسمن ولا تغني من جوع، وتفتح باب الكفر المهلك على مصراعيه، ذلك الكفر الشركي الأكبر، المردي في نار جهنم الأبدية، الموجب للعنة السرمدية، والمتمثل في تبديل الشرائع وفي الحكم بغير ما أنرل الله على مصراعيه، مع أن القوم يزعمون أنهم أهل «**قياس ونظر**»، و«**سد ذرائع**»، و«**جلب مصالح، ودرء مفاسد**»، وغيره من الدجل والهراء.

(5)- جهل مطبق بواقع الناس اليوم، وما يدور في مجالسهم من نقاش وجدال. فلا تكاد تجد أحداً في الدنيا يخوض في دقائق «**الأسماء والصفات**»، اللهم إلا جهلة أتباع الدعوة الوهابية، الذين يدّعون «**السلفية**» أنفسهم فقط، من أمثال السائل «**صهيب حسن**»، وهيئة كبار العلماء «**السعوديين**»، ومقلّديها، ومن لحق بهم من الجهلة والظلاميين والمبتدعة من سفلة الجاميين والمدخليين. أما كلام الناس فهو حول التشريع والحاكمية، وحقوق الإنسان، وخيانات حكام المسلمين للأمة، وتولّيهم للكفار، وحقوق المرأة، والمسيرات أو المظاهرات في بلد كيت وكيت، وما شابه ذلك.

أما «**وساوس**» «**خلق القرآن**»، وما قاله بشر المُريسي وغيره، و(هل النبي نور حقيقة أو مجاز)، فلا يتكلم عنها إلا بعض المهووسين من أدعياء «**السلفية**»، وكذلك أدعياء «**التحقيق والتصوف**» من «**الأحباش**»، ومن شابههم، والمجرمين القتلة من «**الجماعة الإجرامية المسلحة**» في الجزائر، والغلاة المارقين، أعداء الله ورسوله وصحابته، المتسمين زوراً وبهتاناً «**جيش الصحابة**» في باكستان، ومن لفّ

لفّهم من «**الغلاة المارقين**»، و«**الظلاميين**»، الذين يعيشون في ظلمات «**الماضي**»، أو في عوالم خيالية أخرى، لا تمت بصلة ولا سبب إلى واقع الدنيا المعاصر، وعالم الناس اليوم.

(6)– بل هناك جهل قبيح بحقيقة دعوة الأنبياء، إذ أن الظاهر أن أعضاء «**الهيئة**» يعتقدون أن الأنبياء كانوا يدعون الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له بالمعنى السطحي الساذج: قيام وقعود، وسجود، وذبح قرابين، وإيقاد شموع، ونحوه. وهذا كذب صريح على أنبياء الله المكرّمين، المطهرين المعصومين، يكفي لإبطاله مراجعة دعوة لوط، صلوات الله وسلامه عليه، أين هناك السجود والركوع؟! إنما كانت دعوته، في المقام الأول، إلى ترك استحلال الفواحش والمنكرات، ولم يرد فيها قط ذكر وثن أو صنم، أو آلهة يُسجد لها من دون الله، أو يستغاث بها، أو يستعاذ.

بل لو زعم زاعم أن قوم لوط كانوا لا يرون ألوهية غير الله بالمعنى المحدود، كما تفهمه «**الهيئة**»، لما كان بعيداً عن الصواب. أما نحن فنستعيذ بالله من قول بدون برهان، وليس عندنا عن قوم لوط علم كاف يظهر لنا هل كانوا أهل أوثان أم لا، بحيث اقتصر كفرهم وشركهم على شرك التشريع؟!

هذا إذاً هو فهم «**هيئة كبار العلماء**»، فيا له من فهم سخيف تافه، وفكر منحط بليد، وتعساً لـ«**علم**» هذا مبلغ حال «**كبار**» حملته!

ولكن ذلك في الحقيقة أيضاً يثير الشك في «**الهيئة**» وأعضائها، ويرجح أنهم، أو بعضهم من فقهاء السلاطين الفسقة، الخونة السفلة. لا سيما إذا عرفنا سكوتهم المريب على تولي دولتهم، دولة آل سعود «**المباركة**»، على حد تعبير كبيرهم بن باز، للكفار، وتمكينهم من احتلال جزيرة العرب، وحصار العراق، وغيره من بلاد المسلمين، لتجويع المسلمين وإذلالهم، بل لإبادتهم والقضاء عليهم، ثم تواطؤهم على غزوه، أي غزو العراق مؤخراً، فافتراسه واحتلاله؛ كل ذلك مقروناً مع تبديل الشرائع، وسن أنظمة التابعية والجنسية «**السعودية**»، العنصرية النتنة الخبيثة، بل الكفرية الملعونة، والترخيص للبنوك الربوية الخبيثة، ومحاربة الدعوة الإسلامية الواعية المخلصة، ووصمها بالإرهاب أو الانحراف، أو الابتداع أو الغلو، ناهيك بعضوية المنظمات الكفرية الدولية، مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها، إلى غير ذلك من الكفريات والفظائع، التي يشيب لها، والله، الوليد.

❄ فصل: فتوى أخرى شنيعة لـ«الشيخ» محمد الصالح العثيمين

وإذا كانت الفتوى آنفة الذكر لـ«**هيئة كبار العلماء**» ليس فيها كبير أثارة من علم، فالفتوى التالية لعضو نفس الهيئة «**الشيخ**» محمد الصالح العثيمين لا تصلح إلا أن توصف بأنها خزي وعار وفضيحة!

قال الشيخ في اللقاء رقم (150) من لقاء الباب المفتوح الأسبوعي، وهو مسجل على شريط كاسيت:

إجابة على السؤال «**الألمعي**»: [ما تقول، عفا الله عنك، فيمن أضاف للتوحيد قسماً رابعاً سماه (**توحيد الحاكمية**)؟!]،

فكان الجواب «**العبقري**»: [... نقول أنه ضال، وهو جاهل! لأن توحيد الحاكمية هو توحيد الله عز

وجل: فالحاكم هو الله عز وجل! فإذا قلت التوحيد ثلاثة أنواع، كما قاله العلماء، توحيد الربوبية فإن توحيد الحاكمية داخل في الربوبية، لأن توحيد الربوبية هو توحيد الحكم والخلق والتدبير لله عز وجل!

وهذا قول محدث منكر! وكيف توحيد الحاكمية؟! ما يمكن أن توحد الحاكمية! هل معناه أن يكون حاكم الدنيا كلها واحداً، أم ماذا؟!

فهذا قول محدث، مبتدع، منكر ينكر على صاحبه، ويقال له: إن أردت الحكم، فالحكم لله وحده، وهو داخل في توحيد الربوبية، لأن الرب هو الخالق، المالك، المدبر للأمور كلها! فهذه بدعة وضلالة]. إهـ.

أرأيت هذا الهذر واللغو المضحك؟! نحن لا نتكلم عن ركاكة الأسلوب، وضعف اللغة، فهو متوقع في مثل هذا التسجيل الشفوي. وليس ابن عثيمين ممن لم يعرف بالدقة، وحسن التفريع، بل هو كذلك، يعرفه من قرأ دراسته وفتاواه في دقائق فقه «**الحيض والنفاس**»، و«**الدماء الطبيعية للنساء**». كلا، والله، إنها المجاملة والمداهنة للسلاطين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله!

أرأيت الجهل المركب في قوله أن الرب هو الخالق، وقد بينا فيما سلف أن الرب هو السيد أو هو المالك، وهو من ثم الآمر الناهي، والحاكم المشرع، ولا علاقة لهذه المفاهيم بمفهوم (**الخلق**). فيا لله، ويا للمسلمين: كيف يسلم أقوام قيادهم لهذا الرجل، فيسألوه الفتيا، ويعظمون رأيه الفاسد إلى حد التقديس؟!

ثم أليس الحكم الشرعي هو أن يكون المسلمون أمة واحدة، لها ذمة واحدة، حربها واحدة، وسلمها واحدة، وأمانها واحد، ودولتها واحدة، وإمامها، الإمام الأعظم أو الخليفة، واحد؟! أليس كذلك؟!

أليست الحالة المثالية المطلوبة شرعاً هي حمل الإسلام إلى كافة بني آدم حتى يدخلوه، أو يخضعوا لنظامه، تحت سلطان واحد؟! فأي غرابة في توحد المسلمين في كيان واحد، تحت حاكم واحد، لا سيما أنه هو الواجب الشرعي؟! وما القبيح في توحيد الدنيا كلها، عند الاستطاعة، تحت سلطان الإسلام الكامل العادل، فيهنأ المؤمن، ويستريح الكافر؟! إن ابن عثيمين يعلم ذلك بيقين، ولا يمكن أن يكون عن ذلك غافلاً، فلم الاستهزاء والسخرية إذن؟! ألا يخشى ابن عثيمين أن توبخه الملائكة عند موته: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾، (التوبة؛ 9: 65 - 66)؟!

ويظهر لك بجلاء أيضاً تخبط القوم وتناقضهم، وفساد تقسيمهم للتوحيد إلى «**توحيد ربوبية**» و«**توحيد ألوهية**» من اختلافهم في تصنيف «**الحاكمية**»، التي لا يستطيعون لها إنكاراً، ولا منها فراراً، إلا بالكفر الصريح.

فـ«**هيئة كبار العلماء**» في ما يسمَّى بـ«**السعودية**» تزعم أن «**الحاكمية**» فرع مما أسمته: «**توحيد الألوهية**»، إذ قالت نصاً: (**<u>والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية</u>**)، في حين أن العضو المشهور البارز لنفس الهيئة «**الشيخ**» محمد الصالح العثيمين يقول نصاً: (**<u>فإن توحيد الحاكمية داخل في الربوبية</u>**).

* **وجاء في شرح كتاب التوحيد (3/3 - 5):** [سبق أن ذكرنا أن التوحيد ينقسم إلى قسمين: **توحيد في العلم والعقيدة، وتوحيد في النية والإرادة**، وقلنا: إن شئت جعلته قسمين، وإن شئت جعلته ثلاثة أقسام، فمن باب البسط والإيضاح يكون ثلاثة من حيث تعلق التوحيد، فإما أن يتعلق بلفظ الرب جل وعلا فيكون توحيد الصفات والأسماء، أو يتعلق بأفعاله تعالى وتقدس فيكون توحيد الربوبية.

وهذان القسمان يجوز أن نجعلهما قسماً واحداً؛ لأنهما يتعلقان بالرب جل وعلا صفة وفعلاً، فمن العلماء من يجعله قسماً واحداً، ومنهم من يجعله قسمين]؛ ثم قال كلاماً لا بأس به في الجملة عن أسماء الله وصفاته، وإن كانت لنا عليه بعض الملاحظات، حتى قال: [**فأقسام التوحيد هي هذه الثلاثة، وليس هناك قسم رابع، كما يقول بعض الناس: توحيد الحاكمية، وبعضهم يأتي بقسم خامس ويقول: توحيد المتابعة. فتكون أقسام التوحيد خمسة: توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الربوبية، وتوحيد العبادة، وتوحيد الحاكمية، وتوحيد المتابعة، فهذا لا معنى له**؛ لأن توحيد المتابعة داخل في توحيد الإلهية، وتوحيد الحاكمية داخل في توحيد الربوبية، لأن الرب جل وعلا هو الذي يحكم بين خلقه، وهو الذي يشرع ويأمر وينهى عباده، فإذا انصرف الإنسان إلى شارع آخر ومحكم آخر فإنه أشرك في توحيد الربوبية، والشرك في توحيد الربوبية يستلزم الشرك في توحيد الإلهية.

توحيد العلم والعقيدة: المقصود أن أقسام التوحيد ثلاثة أو اثنان إن شئت: فالأول: توحيد في العلم والعقيدة، وتوحيد العلم والعقيدة هو الذي يتعلق بالرب جل وعلا، يتعلق بأسمائه وأوصافه وأفعاله تعالى وتقدس؛ فيجب على العبد أن يأخذ هذا العلم من كتاب الله جل وعلا ومن سنّة رسوله، صلى الله عليه وسلم، وقد أكثر الله جل وعلا من ذكر ذلك في كتابه حتى يعرف عباده ما يستحق، ويقدّرونه القدر الذي يستحق، كما قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:67]، فذكر بعد قوله: (وما قدروا الله حق قدره) الأفعال التي ينفرد بها والتي تقتضي تعظيمه وتمييزه جل وعلا عن سائر الخلق. وكذلك قوله جل وعلا في قصة نوح: ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح:13 - 14]، وذكر أفعاله بعد هذا، كأنه يقول: إن هذه الأفعال تدعوكم إلى أن تعرفوا قدر الله، وتعظموه العظمة التي يستحقها فتبيّن بهذا أنه جل وعلا يتعرّف إلى عباده بذكر أفعاله وأوصافه، وهذا كثير في القرآن جداً]، انتهى النص المنقول من: (**شرح كتاب التوحيد**)؛ **لعبد الله بن محمد الغنيمان، وهو دروس صوتية تعليقاً على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية** (**http://www.islamweb.net**).

إذاً فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان يرى أن **الحاكمية**، التي لا يستطيع لها إنكاراً، تدخل في (**الربوبية**)، أما **المتابعة**، التي لا يستطيع أيضاً إنكارها، فتدخل - بقدرة قادر - في (**الألوهية**)، بالرغم من كونها تبع للحاكمية، والتطبيق العملي لها. أرأيت هذا التخبط والتخليط؟! ﴿**إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ**﴾!

وتأمل أيضاً الفرق الشاسع بين ما سلف من تخاليط الغنيمان، ولغو وهذر من ابن عثيمين، وقبله هيئة كبار «**العلماء**»، وبين قول الإمام العلامة ابن قيم الجوزية:

❋ كما جاء في «**مدارج السالكين**»، (ج:2 ص:182): [وكثير من الناس يبتغي غيره حكما يتحاكم إليه ويخاصم إليه ويرضى بحكمه وهذه المقامات الثلاث هي أركان التوحيد: أن لا يتخذ سواه ربا، ولا إلها، **ولا غيره حكما**]، انتهى نصاً، حيث جعل **الحاكمية، وهي اتخاذ الله حكماً، وحده لا شريك له، وعدم الرضا بغيره حكماً، ركناً من أركان التوحيد**.

ولكن صدق رسول الله، أبو القاسم محمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حيث قال: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالما، اتخذ الناس رؤساء جهّالا، فسُئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا**»:

❋ كما أخرجه الإمام أحمد،(ج2/ص162/ح6511): [حدثني يحيى عن هشام أملاه علينا حدثني أبي سمعت عبد الله بن عمرو من فِيه إلى فيِّ يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقوله بعينه]، هذا من أصح أسانيد الدنيا، وهو مسلسل بصريح التحديث والإملاء هنا عند أحمد، وأخرجه أحمد بنحوه من طرق صحاح أخرى، وكذلك البخاري من عدة طرق صحاح بنحوه، واستوعب الإمام مسلم طرقه أو كاد فأخرجه من أكثر من عشرة طرق، وهو عند الترمذي، وابن ماجه، والدارمي بأصح الأسانيد، وعند غيرهم.

❋ ورواه الإمام البخاري في «**الصحيح**»، (ج6/ص2665/ح6877)، من طريق أخرى، مستقلة عن طريق الإمام أحمد تمام الاستقلال، من زاوية طريفة: [حدثنا سعيد بن تليد حدثني ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقوله (فساقه **بنحوه**)، فحدثت به عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت: (يا ابن أختي، انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه!)، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: (**والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو!**)]، وهو كذلك بنحوه مع زيادات عند الإمام مسلم في «**الصحيح**».

ولعلنا لا نضيع الوقت في مناقشة هذا اللغو والهذر الصادر من أمثال «**هيئة كبار الجهلاء**»، أو لعلهم «**عملاء**» وليسوا فقط «**جهلاء**»، في ما يسمَّى بـ«**السعودية**»، ولا رجالاتها من أمثال: محمد الصالح بن عثيمين، فقد بين لنا الناصح الأمين، المعصوم بعصمة الله، حقيقتهم في الحديث آنف الذكر.

نعم: لنضرب عنهم صفحاً فالوقت والعمر أثمن من هذا، والعودة إلى موضوعنا الرئيس أولى وأحرى، بمناقشة أقسام التوحيد، وما يتعلق بذلك من مباحث مهمة، نكتسب بها علما مفيداً، ثم عملاً صالحاً، تصلح به النفوس والقلوب، ويقربنا إلى حضرة علاّم الغيوب، فتحصل به السعادة الأبدية، والنجاة من النار السرمدية، بتوفيق الله ومَنِّه وكرمه، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نستعين!

الباب السادس: رأس أقسام التوحيد: تـوحـيـد الـذات

«**توحيد الذات**» هو رأس أقسام التوحيد، وهو الاعتقاد الجازم بأن الله سبحانه وتعالى هو الحي القيوم، وهو الحق المبين، وهو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم؛ يعلم ما كان، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. فهو وحده الأول، فليس قبله شيء، وهو الآخر فليس بعده شيء، وهو وحده واجب الوجود، الغنى بذاته، الأزلي القديم، الأول الموجود بغير ابتداء قبل جميع الأزمنة والدهور، الدائم الباقي بغير انتهاء بعد انقضاء الأزمنة والأيام والعصور. لم يتولّد من شيء، ولا يتولّد منه شيء.

كل ذلك ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية القاطعة، قبل ورود الشرع، ذكرنا منها طرفاً يسيراً في ما مضى، أي أنه قضية عقلية وجودية لا شك فيها، ثم جاء الشرع مؤيداً ومذكرا بها، ومفصّلا لمعانيها، ومحوّلاً لها من مجرد تقرير لواقع، أي من مجرّد قضية وجودية فلسفية أو عقلية، أو ضرورة منطقية، إلى عقيدة دينية شرعية، يُتقرب إلى الله بالإيمان بها، والعمل بمقتضاها:

* وذلك في مثل قوله، تعالى، مفصلاً مبيناً: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُّ أَحَدٌ * اللهُّ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾، (الإخلاص؛ 112: 1 – 4).

* وقوله: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، (الحديد؛ 57: 3).

* وقوله: ﴿اللهُّ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، (آل عمران؛ 3: 2).

* وقوله، جل جلاله، آمراً موجباً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللهِّ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللهِّ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾، (النساء؛ 4: 136).

وهو فعّال لما يريد، يفعل ما يشاء ويختار، وهو «**كلي القدرة**» أي أنه على كل شيء قدير، وهو «**كلي العلم**» أي أنه بكل شيء عليم، يعلم ما كان، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. خلق كل شيء فقدره تقديرًا، رب كل شيء ومليكه. السيد المطلق السيادة، المتصرف في جميع الخلائق بالأمر والنهي، الموصوف بكل صفات الكمال والجمال والجلال، لا رب غيره ولا إله سواه.

وكل ذلك حق ثابت في ذاته، يجب التصديق به تصديقاً جازماً لا شك فيه، ولكن هذا لا يكفي، بل تجب إضافة الإقرار به، والتلفظ بذلك الإقرار، والالتزام بمقتضى ذلك، ليس فقط لأنه حق في ذاته، وهو وايم الله كذلك، بل **تدينا وتقرباً إلى الله**.

نعم، تجب إضافة ذلك كله، أي الإقرار به، والتلفظ بذلك الإقرار، والالتزام بمقتضى ذلك تديناً وتقرباً وتعبداً لله، حتى يتحوّل ذلك اليقين من مجرّد يقين، وتصديق جازم بمجموعة من الحقائق الخبرية، أو المقولات النظرية الفلسفية، أي اعتقاد نظري، أو وجهة نظر فلسفية محضة، لا علاقة له بالدّين أو التدين، ولا قيمة لها في الآخرة، إلى إيمان ديني شرعي، أي عبادة اعتقادية، تترتب عليه التزامات معينة، تحدّدها تلك العقيدة. وهذا الإيمان الديني الشرعي هو سبيل النجاة في الآخرة، لأنه هو المطلوب ديناً

وشرعاً.

وكل أنواع التوحيد تتفرع في الحقيقة من هذا الأساس، وإنما جرى فصلها في أقسام متميزة، لتسهيل دراستها، ولوقوع أنواع متميزة من الشرك بقسميه، الاعتقادي والعملي، في كل قسم منها.

وهذا التفريع، الذي هو الموضوع الرئيس لهذا الكتاب لم ينشأ من قسمة متخيَّلة، أو تعريفات موهومة تستند إلى ألفاظ لم يتم تعريفها بدقة، أو مزاعم مرسلة مجردة عارية عن البرهان، ولكنه إنما نشأ:

أولاً: من إستقراء آي الذّكر الحكيم، مدعومة بنصوص صحيحة ثابتة من السنّة النبوية الشريفة،

وثانياً: من النظرة الفاحصة المدققة إلى عقائد العرب قبل الإسلام، وعقائد وأديان غيرهم من الأمم والشعوب في المرتبة الثانية، لا سيما زمن نزول القرآن الذي جاء مخاطباً لها، كما سنفصّله في باقي هذه الرسالة إلى درجة الإشباع.

ويناقض هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الاعتقادي منها:

(أ) اعتقاد تعدد الذوات الإلهية في مذاهب مختلفة منها الفلسفي المتنطّع المعقّد، ومنها العامي الساذج، ومن أمثلة ذلك:

- قول بعض الفلاسفة بتعدد القدماء، كقول أرسطو بقدم العالم وأزليته، مع قدم الله، وقول آخرين بقدم المادة الخام غير المصوّرة، المسماة بالهيولى؛ فهذا شرك في الذات حيث جعلوا مع الله ذوات قديمة، واجبة الوجود، غنية بذاتها، لم يخلقها الله تبارك وتعالى، بالرغم من قولهم أنه وحده المستحق للعبادة فهم يجمعون بين شرك وتوحيد، شرك في الذات، وتوحيد في العبادة، فلم يقل أحد منهم قط، فيما نعلم، بأن «**الهيولى**» تستحق العبادة. وهذا كما ترى قول فلسفي معقّد، ظاهر البطلان، كما بيناه آنفاً.

- **القول بإلهين أزليين قديمين**: إله الخير (النور أو الله)، وإله الشر (الظلمة أو الشيطان) كما هو قول طائفة من الثنوية المجوس، فهذا كذلك شرك في الذات، وقد يرى بعضهم قصْر العبادة والمحبة على الأول، أي على إله الخير، وبُغض الثاني وعداوته والكفر به. وربما رأى بعضهم قصْر المحبة على الأول، وعبادة الإثنين فيعبد الأول ويحب، ويعبد الثاني، أي يتذلل له، ويخضع لاكتفاء شره، والسلامة من ضرره ونقمته، مع الكراهية والبغضاء، وهذا كما ترى قول فلسفي، ولكن كثيرًا من عوامهم يدركه ويعتقده، وهو قول باطل، لا شك في بطلانه، بالبراهين اليقينية آنفة الذكر، وبغيرها، وهو طيب كثير، يحتاج إلى المؤلفات المستقلة، والأبحاث المتكاملة.

- **الاعتقاد بأن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم**: فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وذالك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء. وليس القدم أو الأزلية متطلب ضروري لمفهوم الألوهية عند هؤلاء. فالآلهة عندهم تنشأ وتولد، بعد أن كانت معدومة، ولا يستغرب أن تفنى بعد ذلك؛ ومن باب أولى لا يشترط في الإله، عندهم، الكمال أو السلامة من النقص، بل إن نصيب بعض الآلهة من المخازي والفضائح كالزنا والسرقة، وغيرها، أكثر من غيرها!

هذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب،

وعوام الهنود، بل هو جوهر كل شرك في العالم. ويجوز عند أكثر هؤلاء المشركين أن يتزاوج البشر والآلهة منتجين أنصاف آلهة أو عمالقة، كما تتزاوج الآلهة والجن منتجة الملائكة، إلى غير ذلك من العجائب والمخازي!!

كما تختلف الآلهة المزعومة في قدراتها وإختصاصاتها: فهذا إله للشمس، وآخر للحرب، وثالث للبحر، وتلك للحب، وهذه للصيد، والثالثة للموت والفناء، وهذا ينبت الزرع، والآخر يحمي التجار، بل يوجد إله متخصص في رعاية اللصوص، إلى غير ذلك من الأقوال الساقطة المتناقضة المنكرة.

فلا يستغرب أن يهتف أحدهم: **(لبيك لاشريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)**، فهو يعتقد وجود آلهة أخرى، شركاء لله، وإن كانوا في مرتبة الرقيق المملوك مع كونهم من (**جنس**) أو (**قبيلة**) أو (**صنف**) الآلهة، وليس هو إقرار منه بأن الشريك المملوك مخلوق مربوب وليس من (**جنس**) الآلهة أصلاً، كما وهم من قرأ هذا النص، ولم يجمعه مع غيره من النصوص والمعلومات والأخبار المتضافرة فظن أن لفظة (**تملكه وما ملك**) تدل على اعتقاد القائل أن ذلك (**المملوك**) ليس إلاهاً، وإنما هو عبد مخلوق مربوب لا يملك لنفسه موتاً أو حياة أو نشوراً، ولعله ميت مقبور، على قبره قبة أو ضريح مشيَّد، ومع ذلك فقد (**عبده**) القوم، وجعلوه من ثمّ شريكاً مع الله!

ومع ذلك فليس في هذه اللفظة: **(تملكه وما ملك)**، ما يدل على أنهم يعتقدون أن المملوك ليس من جنس المالك ولا نوعه، فليس فيه أنهم يعتقدون (أن المالك إله ورب وسيد، والمملوك هو بالضد من ذلك، ضرورة، عبد مخلوق مربوب لا يملك لنفسه موتاً أو حياة أو نشوراً)، ومن زعم أن هذا هو قطعاً وحصراً قصدهم، ومعنى قولهم، خلافاً لقرائن التاريخ المتضافرة، فعليه البرهان اليقيني القاطع، وإلا فهو متحكّم قائل بالكذب.

والغريب أن قوماً يستدلّون بهذا النص لنصرة باطلهم، ويحللون ألفاظه كأنه قرآن منزل، وهم بلا شك يعلمون أن المشركين هم في الذروة، أو بالأحرى في الحضيض، من تفاهة الفكر، وضحالة الفهم، وانعدام التدقيق، فكيف تصبح جملهم الموهمة، وألفاظهم المجملة، وعقولهم السطحية التافهة حجة؟! وكيف تضاع الأوقات والأعمار في مناقشة مقصودهم من مثل هذا اللفظ السخيف؟!

(ب)- اعتقاد تعدد الأقانيم في ذات واحدة. وهذه أقوال معقدة متناقضة لا يقول بها إلا المتنطّعون من الفلاسفة ونحوهم من المتقعّرين الذين يحاولون الجمع بين توحيد الذات، وبين ما تورطوا فيه من شرك، فبدلاً من ترك الشرك كليةً والعودة إلى التوحيد إذا بهم يقعون في أقبح الأقوال وأكثرها تناقضًا فجعلوا الوحدة كثرة والكثرة وحدة، وهي مصادمة صريحة لضرورات العقل وبديهياته، كما نسبوا إلى الله عز وجل ما يتنزه عنه البشر ويعدونه جنونًا ومرضًا نفسيًا مثل «**انفصام الشخصية**» وتعددها، ومن أمثلة ذلك:

- **تثليث النصارى**: أي قولهم أن الله آلهة ثلاثة، هي الأب والإبن والروح القدس، ثلاثة أقانيم أو ثلاثة أوجه لذات واحدة، فهو واحد في ثلاثة أو ثلاثة في واحد. وقد عسر ذلك حتى على الحذاق من متكلميهم

ونظارهم فقالوا أن «**الثالوث المبارك**» سر إلهي لا يدرك، ولا يتصور، ولا يفهم، وما علينا إلا الإيمان والتسليم!!

ونسارع فنقول أن استخدامنا لعبارة «**انفصام الشخصية**» ليس هو للتّشنيع أو الإهانة، بل قد استخدمه فيلسوف وأستاذ جامعي نموذجاً لتقريب مفهوم «**الثليث**»، أو لتقريب معضلة وجود طبيعتين ومشيئتين للسيد المسيح في ذات واحدة، إلى أذهان القراء؟!!

- **تثليث البراهمة**: في قولهم أن الله الواحد له ثلاثة اوجه: «**براهما**» الخالق الموجد المكون، «**فيشنو**» الحافظ الرازق، إله الخير والرحمة، و«**شيفا**» المميت المدمّر، إله الموت والدمار.

- **ومن ذلك قول بعض الثنوية بالقوة الكونية الخالقة ذات الجانبين**: الجانب الخيّر المضيء، والجانب الشرير المظلم. واحد في إثنين، وإثنين في واحد، وهناك حملة يشبه أن تكون مدبرة منظمة تقوم بها بعض دور انتاج الأفلام السينمائية، وفئات من المخرجين لترويج هذه الخرافات بإلباسها لباساً عاطفياً، وزجها في النسق الكوني العام، كما هو في مسلسل «**حرب النجوم**»، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. ولعل مقولة: (إن الله والشيطان وجهان لعملة واحدة) من هذا الباب، وهي مقولة منسوبة إلى الدكتور تركي الحمد، وهو من المقربين لكبراء آل سعود، الطواغيت الجبابرة، أهل السلطان المطلق في (دولة التوحيد)، التي نصر الله بها الحق وأهله، كما أفحش مفتيها عبد العزيز بن باز.

(ج)- تحول غير الإله الى إله بالحلول والاتحاد فتنشأ بذلك ذوات إلهية جديدة لم تكن موجوده من قبل، مثل اعتقاد قلة من ملاحدة «**الصوفية**» الكفار في سيدي أبي القاسم محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي بعض «**أغواثهم**»، و«**أقطابهم**»، واعتقاد جمهور النصارى في عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، الذي هو حلول الله، أو بلفظ أدق «**أقنوم**» الأبن، أو الكلمة، التي هي «**المسيح**» الإلهي، في جسد عيسى البشري، فتركب من ذلك عيسى المسيح، الذي هو بشر بوصفه عيسى المكون من لحم ودم، وكائن إلهي «**سماوي**»، الذي هو المسيح؛ وهذا كذلك اعتقاد فرقة صغيرة بائدة من النصارى في والدته «**مريم**»، صلوات الله وسلامه عليها وعلى ابنها.

وكل هذه المعتقدات باطلة في ذاتها، لا وجود لواقع لها إلا في الأذهان المختلة، والعقول الخرافية للمؤمنين بها كما دلّت على ذلك البراهين اليقينية القاطعة أن واجب الوجود كائن واحد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، فليس ثمة جنس أو نوع أو أمّة أو قبيلة من واجبات الوجود تتعدد أفرادها، بل هو واحد أحد فرد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، كما أسلفنا برهانه عند ذكر أدلة التوحيد.

❄ فصل: بعض ما يتعلق بالأسماء الحسنى

للإمام أبي حامد الغزالي رسالة قيمة كاملة في «**أسماء الله الحسنى**» سماها: «**المقصد الأسنى، في أسماء الله الحسنى**» نص فيها على أن الأسماء الحسنى، على كثرتها، ليست مترادفة، وأوجب أن يتضمن

كل اسم منها معنىً لم يتضمنه غيره، ذلك لأن:

(الأفعال كثيرة والإضافات كثيرة والسلوب كثيرة، ويكاد يخرج جميع ذلك عن الحصر، ثم يمكن التركيب من مجموع صفتين أو صفة وإضافة، أو صفة وسلب، أو سلب وإضافة، ويوضع بإزائه اسم فتكثر الأسامي بذلك، وكان مجموعها يرجع إلى ما يدل منها على الذات، أو على الذات مع سلب، أو على الذات مع إضافة، أو على الذات مع سلب وإضافة، أو على واحد من الصفات، أو على صفة وسلب، أو على صفة وإضافة، أو على صفة فعل، أو على صفة فعل وإضافة، أو سلب. فهذه عشرة أقسام:

الأول: ما يدل على الذات كقولك: «**الله**»، ويقرب منه اسم «**الحق**» إذا أريد به الذات من حيث هي واجبة الوجود.

الثاني: ما يدل على الذات مع سلب مثل القدوس والسلام والغني والأحد ونظائره، فإن القدوس هو المسلوب عنه كل ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم، والسلام هو المسلوب عنه العيوب، والغني هو المسلوب عنه الحاجة، والأحد هو المسلوب عنه النظير والقسمة.

الثالث: ما يرجع إلى الذات مع إضافة، كالعلي والعظيم والأول والآخر والظاهر والباطن ونظائره، فإن العلي هو الذات التي هي فوق سائر الذوات في المرتبة، فهي إضافة. والعظيم يدل على الذات من حيث تجاوز حدود الإدراكات، والأول هو السابق على الموجودات، والآخر هو الذي إليه مصير الموجودات، والظاهر هو الذات بالإضافة إلى دلالة العقل، والباطن هو الذات مضافة إلى إدراك الحس والوهم، وقس على هذا غيره.

الرابع: ما يرجع إلى الذات مع سلب وإضافة، كالملك والعزيز، فإن الملك يدل على ذات لا تحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء، والعزيز هو الذي لا نظير له، وهو ما يصعب نيله والوصول إليه.

الخامس: ما يرجع إلى صفة كالعليم والقادر والحي والسميع والبصير.

السادس: ما يرجع إلى العلم مع إضافة، كالخبير والشهيد والحكيم والمُحصي، فإن الخبير يدل على العلم مضافا إلى الأمور الباطنة، والشهيد يدل على العلم مضافا إلى ما يشاهد، والحكيم يدل على العلم مضافا إلى أشرف المعلومات، والمُحصي يدل على العلم من حيث يحيط بمعلومات محصورة معدودة التفصيل.

السابع: ما يرجع إلى القدرة مع زيادة إضافة، كالقهار والقوي والمقتدر والمتين، فإن القوة هي تمام القدرة والمتانة شدتها والقهر تأثيرها في المقدور بالغلبة.

الثامن: ما يرجع إلى الإرادة مع إضافة أو مع فعل، كالرحمن والرحيم والرؤوف والودود، فإن الرحمة ترجع إلى الإرادة مضافة إلى قضاء حاجة المحتاج الضعيف، والرأفة شدة الرحمة، وهي مبالغة في الرحمة، والود يرجع إلى الإرادة مضافا إلى الإحسان والإنعام، وفعل الرحيم يستدعي محتاجا، وفعل الودود لا يستدعي ذلك، بل الإنعام على سبيل الابتداء يرجع إلى الإرادة مضافا إلى الإحسان وقضاء حاجة الضعيف، وقد عرفت وجه ذلك فيما تقدم.

التاسع: ما يرجع إلى صفات الفعل كالخالق والبارئ والمصور والوهاب والرزاق والفتاح والقابض والباسط والخافض والرافع والمعز والمذل والعدل والمغيث والمجيب والواسع والباعث والمبدئ والمعيد

والمحيي والمميت والمقدم والمؤخر والوالي والبر والتواب والمنتقم والمقسط والجامع والمانع والمغني والهادي ونظائره.

العاشر: ما يرجع إلى الدلالة على الفعل مع زيادة، كالمجيد والكريم واللطيف فإن المجيد يدل على سعة الإكرام مع شرف الذات، والكريم كذلك، واللطيف يدل على الرفق في الفعل)؛ **انتهى كلام الإمام الغزالي بتصرف يسير، وهو كلام جميل، فيه تحرير وتقسيم جيد**.

❄ فصل: تعقيب مهم

أسلفنا أن الاعتقاد بــ(**أن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم. فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وهذا سوقة، وهذا مالك حر، وذالك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء**)، أسلفنا أن هذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، وغيرهم.

أما العرب العدنانية – عرب الشمال – وقريشا بالأخص، فقد كانت لهم جملة من الآلهه أكثرها إناث – كاللات والعزى ومناة وغيرها – يعتقدون أنها ملائكة، وأن الملائكة بنات الله، وربما اعتقدوا أن بين الله – تعالى عن ذلك – وبين الجن نسب ومصاهرة. ولكنهم لقرب عهدهم بالتوحيد، في ملة ابراهيم، كانوا ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، بوصفه كبير الآلهة، أو رئيس قبيلة الآلهة، أو والد الآلهة، كما هو ظاهر من مناقشة القرآن لهم، وإيقاعه إياهم في التناقض بسبب ذلك. فهم كسائر عوام المشركين في شتى أنحاء الدنيا، إلا أن الله، تبارك وتقدس، بوصفه رئيس الآلهة وكبيرهم، ووالد نفر منهم، أعظم مكانة، وأوسع سلطاناً مما تجده عند غيرهم من مشركي الأمم الأخرى التي يكون رئيس الآلهة، إن وجد أصلاً، أقل سلطة، وأضعف نفوذاً!

نقول: (ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى)، وليس كل ذلك، أو التفرد به إلى الله، جل جلاله، كما سنقيم عليه قواطع الأدلة في هذه الرسالة.

وقد أدى الفهم المتعجل لهذا، وعدم ملاحظة جميع النصوص والروايات والأخبار في نفس الوقت، مع الحدة في المناظرة التي قد تنحرف بالإنسان إلى المراء المذموم، أدى ذلك ببعض الأكابر، مثل شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، رحمه الله، وتبعه في ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، إلى توهّم أنهم كانوا يقرّون بما أسمياه: «**توحيد الربوبية**»، وأن شركهم يقتصر على شرك في ما أسمياه «**الألوهية**». هذه زلة مميتة شنعاء، وخطأ فادح جسيم أدى إلى تخليط كبير، وتقاسيم باطلة، ما أنزل الله بها من سلطان، وإرباك وقصور في مفهوم «**العبودية**» التي إنما خلق الخلق لها، ومسخٌ وبترٌ لمفهوم «**التوحيد**»، الذي تحوّل إلى مجموعة من مباحث ثانوية، بعضها طريف مضحك، وبعضها مهووس شاطح، عن «**القبور**» و«**التوسل**»، وإلى نتائج أخرى مخيفة مرعبة، من أشنعها نسبة جمهور أهل القبلة إلى الشرك والكفر، والخروج من الإسلام، سنأتي على ذكرها في مواضعها أولاً فأول، وما كتبنا هذه الرسالة إلا لإزالة هذه

الإلتباسات الجسيمة، والإشكالات الكبيرة، نسأل الله التوفيق لرفع الخلاف، وإيضاح الإشكال، مبتدئين هذا باب مستقل عن حقيقة شرك العرب، وكيف تغير دين إبراهيم، يأتي بعد هذا قريباً، بإذن الله.

الباب السابع: توحيد الخلق والتكوين

هو الاعتقاد الجازم بأن الله وحده هو القادر على الخلق والتكوين والايجاد من عدم حقيقةً، **وليس لغير الله شيء من ذلك على وجه الإستقلال والقدرة الذاتية**، وإنما يكون، إن وُجد، فيما أودعه الله فيه من قدرة محدودة مخلوقة، وبإذنه سبحانه وتعالى وتقديره وتمكينه.

وكل ذلك، كذلك، ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية، قبل ورود الشرع، ثم جاء الشرع مؤيداً، ومُذكرا بها، ومفصّلا لمعانيها فيما لا يُعد ولا يحصى من النصوص، منها:

* ما قاله، تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾، (سورة الانعام؛ 6: 1).

* وقال: ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، (الانعام؛ 6: 101).

* وقال: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾، (المؤمنون؛ 23: 91).

* وقال، تقدست أسماؤه، نافياً أن يكون غيره قد خلق شيئاً، فيكون بذلك له شريكاً: ﴿**أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾، (الرعد؛ 13: 16).

وقد جرت عادة المسلمين في الامتناع عن استخدام لفظة «**الخلق**»، ومشتقّاتها، إلا في حق الله، تبارك وتعالى. فتجدهم ينفرون أشد النفور من استخدام اللفظة في حق غير الله، في مثل جملة: (عقلية خلاقة)، فيقولون مثلاً: (عقلية مبدعة)، هذا أدب جيد، وعادة حميدة، لا بأس من الاستمرار عليها ورعايتها، وإن كان خلاف ذلك ليس حراماً، لأن نسبة الخلق لغير الله جائزة، كما قال جل جلاله عن السيد المسيح بن مريم، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى والدته: ﴿وَإِذْ **تَخْلُقُ** مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾، ومحال على الله أن يستخدم عبارة باطلة، مع علمنا ضرورة أن خلق المسيح من الطين كهيئة الطير، أي تشكيله هكذا، ليس كخلق الله للحياة في الطير بعد نفخ المسيح في الطير، فهذا خلق، وهذا خلق، وشتان بين هذا وهذا!!

وكون الله، تقدّست ذاته، وتباركت أسماؤه، وسما مقامه، خالقاً، هو بعض معنى كونه: «**إلاهاً**»، ولا علاقة مباشرة له من الناحية المفاهيمية بكونه «**رباً**»، وهذا يبطل صحة تعريف الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية لما أسماه بـ«**توحيد الربوبية**»، لأنه أدخل فيه «**الخلق**» في أول القائمة، وهذا باطل، كما أسلفنا عند مناقشة لفظة: «**رب**».

ولما كان مفهوم «**الخلق**» لا يدخل في مفهوم «**الربوبية**»، إلا بإقحام وتكلّف مصطنع، فقد وقعت من ثمّ قسمة شيخ الإسلام ابن تيمية للتوحيد باطلة عرجاء من هذا الاعتبار، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الإعتقادي منها:

(أ)- القول بخلق الشر من قبل إله الشر، بقدرته الذاتية، أو على وجه الاستقلال، أو بالمعاندة لله، أي رغما عن الله، تعالى وتقدَّس، وبخلاف مراده، كما يقوله عامة الثنوية المجوس، سواء قال بعضهم بقدم إله الشر، فجمعوا بين شرك الذات، السابق بيانه، وشرك الخلق والتكوين؛ أو قالوا أن إله الشر حادث، ليس أزلياً ولا قديماً، فيكون هذا شركًا في الخلق والتكوين فحسب. وكلا القولين محكي عن طائفة منهم.

(ب)- القول باشتراك أكثر من إله في خلق أجزاء مختلفة من العالم، كلٌّ مستقل في خلقه، غني عمن سواه، كقول أكثر المشركين البدائيين، ومنهم مشركوا اليونان؛ فهذا إله البحر، وذلك إله الشمس،.. إلخ.

(ج)- القول بالطبيعة الخالقة التى أوجدت الأشياء بخاصيتها الذاتية على وجه الضرورة التى يستحيل خرقها أو تجاوزها، وهو قول طائفة من الفلاسفة والطبائعيين، والقائلون بذلك ينكرون، بالضرورة، معجزات الانبياء، وأكثرهم أيضاً ملحد ينكر وجود الله.

غيرأنه ينبغي أن يُعْلمَ عِلماً يقينيًا، لا يتطرق إليه الشك، أن العبرة هى **بحقيقة المعتقد وجوهر محتوى التصوّر**، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن نَسَبَ إلى غير الله الخلق والإيجاد من عدم، على وجه الاستقلال- كما يفعل الثنوية المجوس بالنسبة لمايسمونه إله الشر «**أهريمن**» - فقد جعله متصفا ببعض صفات استحقاق العبادة، أي الألوهية؛ أي جعله مع الله إلهاً آخر، وذلك بغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شيطاناً، أو سماه ملكاً، أو نفساً أو روحاً أو عقلاً فلكياً، أو غير ذلك؛ وكذلك بغض النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك، هل هو عبادة، أي تقديس ومحبة وتقرب وطاعة؟ أو هو كراهية ومعاداة وتباعد وعصيان. إذ العبرة، في هذا المقام، **بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات**، فتلك لها اعتبار آخر، في مقام آخر، كما سيأتي في باقي هذه الرسالة.

الباب الثامن: توحيد التصرف والتدبير

وهو الإعتقاد الجازم بإن الله وحده مدبّر الأكوان، المتصرف فيها بذاته، **على وجه الاستقلال**، المقدّر لمقاديرها، فلا يقع فيها شيء إلا بعلمه وتقديره وإذنه، ولا يفعل فيها فاعل فعلاً إلا بإذن الله، بما وهب الله له من قدرة على الفعل، وبما ركّب فيه من المقادير والخصائص، وما طبعه عليه من الطبائع؛ كل ذلك على وجه التبعية بجعل الله وتقديره وعلمه السابق، لا على وجه الاستقلال بقدرة أو إرادة ذاتية.

لقد كان أكثر شرك العرب، وغيرهم من بسطاء المشركين واقعاً في هذا الباب، لذلك جاء القرآن والسنّة بما لا يعد ولا يحصى من النصوص المؤكدة على هذا، كما ميز النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالى، في ركن مستقل من أركان الإيمان، لعلاقة ذلك المباشرة بهذا الموضوع.

❋ قال تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾، (يونس؛ 10: 3).

❋ وقال: ﴿**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ**﴾، (يونس؛ 10: 31).

ومعلوم بضرورة الحس والعقل، وهو كذلك مؤكد مقطوع بثبوته بنصوص الشرع، أن الكون فيه سنن مطّردة، تترتب فيه الأسباب والمسببات على بعضها على نحو اعتيادي دائم؛ فالنار دائماً وأبداً تحرق الحطب الجاف، وماء المطر العذب ينبت الزرع، وهكذا. والكون مملوء، كذلك، بالكائنات ذات الإرادة والاختيار، التي تفعل وتتحرك، وتذهب وتجيء. كل ذلك ممكنات تترتّب على بعضها البعض ويستحيل عقلاً أن يكون ذلك لأمر ضروري ذاتي، لأنها في أصل خلقتها، أي في ذاتها، مخلوقة حادثة ممكنة وليست ضرورية أزلية واجبة، فكيف تكون صفاتها، وهي فرع من أصل، ضرورية أو واجبة؟! فلزم أن يكون ذلك كله بجعل الله، الحي القيوم، واجب الوجود بذاته، القديم الأول بغير ابتداء، الآخر بغير انتهاء.

فكل تلك الوقائع في الكون **ليست لأمر ضروري ذاتي، ولا هي على وجه الاستقلال**، بل بجعل الله، أي بعلمه وإرادته وخلقه وتدبيره، وإذنه الكوني، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

وهذا هو معنى قولنا: (**القدر، خيره وشره، من الله تعالى**)، بالضبط، من غير زيادة ولا نقصان، وإن كان الناس ربما أدخلوا تحت عنوان: (**القضاء والقدر**) أشياء أخرى كثيرة غير هذا، تخبَّط فيها الباحثون، كثير منها متخيَّل وباطل، ولكن محل هذا رسالة مستقلة، كتبها أحد الفضلاء، ثم شاركناه في تنقيحها وإكمالها، وهي بعنوان: (**أفعال البشر، بين حتمية القضاء، وموجبات القدر**)، ولا زالت تحت الإعداد.

فالضرورة الذاتية، أو الاستقلال في الفعل لا تكون إلا لإله، واعتقاد تحقق ذلك في غير الله، شرك بالله، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة، ويخرج معتقده من الملة، إن كان من قبل قد دخل فيها، وصح عقده

لها.

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الإعتقادى منها، على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر:

(أ) - قول بعض الصابئة وعبدة الكواكب أن الكواكب ــ أو العقول، والنفوس، والأرواح الملائكية الموجودة فيها ــ تعلم ما العالم السفلي، وهي التى تتصرف فيه على وجه الاستقلال.

(ب) - قول كثير من المشركين ــ ومنهم مشركوا العرب ــ أن صغار الآلهة بما لهم من ذوات إلهية، وصلة نسب وقرابة مع كبار الآلهة، يتصرفون في بعض شؤون العابدين لهم إما مباشرة، أو بالشفاعة من غير استئذان، والوساطة التى لا ترد عند كبار الآلهة.

(ج) - قول بعض الفلاسفة «**الطبائعيين**» أن ترتيب الأسباب والمسببات على بعضها ترتيب ضروري، يستحيل خرقه، بحيث لا ينفك هذا عن هذا مطلقاً. هذا كذلك شرك اعتقادي يناقض الإسلام كل المناقضة، ويخرج من اعتنقه عن الملة، إن كان دخل في الملة قبل ذلك أصلاً. وهو يناقض الحق الذي دلت عليه الأدلة العقلية والشرعية اليقينية التي تبرهن على أن ترابط الأسباب والمسببات ليس بضروري، بل هو «**عادي**»، وهو «**جعلي**»، أي بجعل الله لها كذلك، وإذنه بدوام ذلك واستمراره على وجه السنّة العادية، لا على وجه الضرورة العقلية أو المفاهيمية المطلقة، التي يستحيل خرقها.

(د) - ما ينسب إلى بعض غلاة «**القدريّة**» أن أفعال العباد الاختيارية لا تقع بإذن الله وتقديره، ثم يلتزمون في المناظرة بأنها تقع رغماً عن الله، وأنه، جل وعلا، ما كان قادراً على منعها، تعالى وتقدّس، أو نحو ذلك.

ونسارع في التنبيه على أن مقصد أكثر هؤلاء الموصوفين بــ(**غلاة القدريّة**) ليس بواضح، ولا نعلم قدرياً من أهل الإسلام قال بمثل هذا أو التزم به، إلا أنه لازم لأقوال بعض الغلاة منهم. ولعل هذا سبب تسمية بعض أئمة السلف لهم: **(مجوس هذه الأمة)**، وهو تعبير يستخدمه الكثيرون، لا سيما إذا حِميتْ المناظرة واشتدّت، أو عند التراشق بالقول والتنابز بالألقاب، فتجمح العواطف، وتنحسر الحكمة، ويتراجع العقل، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ونسارع بالتنبيه، على كل حال، أن لازم القول ليس قولاً، إلا إذا أقرّ به صاحبه والتزم؛ وإلزام القائل بما لم يلتزمه ظلم وعدوان، وهي طريقة أهل الجدل والمراء، بل أهل البدع والأهواء، ولكن تفصيل ذلك محله غير هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين.

والذي يظهر لنا أن غلاة «**القدريّة**» إنما أنكروا فقط أن يتعلق «**العلم الإلاهي السابق**» بنتيجة أفعال العباد الاختيارية في كل حالة عينية، مع إحاطة علم الله السابق بكل الاحتمالات الممكن تحقّقها، وإذنه بتحقّق أي منها عند انعقاد الإرادة من المخلوق المريد، وحدوث الفعل.

فمِن المحال، عندهم، أن يقع شئ من ذلك بغير إذن الله، وهو القادر أزلاً وأبداً على منع ذلك، لا يغالبه غالب ولا يفلت منه هارب. فليس عندهم شرك في «**التصرّف والتدبير**»، ولا محل لنبزهم بجملة: **(مجوس هذه الأمة)**. ولكن تبقى إشكالية «**العلم الإلاهي السابق**»، وهو بحث عويص خطير، في غاية الخطورة، ليس هذا محله.

ما سلف إنما هي قائمة بأوضح وأشهر الأمثلة التي وقعت لنا، وربما وجد غيرنا الكثير من مثيلاتها، أو مزيداً من الأمثلة على جزئياتها، فأنواع الشرك وظلماته كثيرة متراكبة متشابكة، كظلمات بحر لجّي من فوقه موج من فوقه سحاب، ظلمات بعضها فوق بعض، والهدى والنور واحد مبين ساطع؛ وهو ما جاء به محمّد، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، الملك الحق، والنور المبين، والحمد لله رب العالمين.

نعم: ها هنا أصاب الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية في إدخال «**التّدبير**» و«**التصرف**» تحت عنوان «**توحيد الربوبية**»، لأن مفاهيم التصرف والتدبير، فرع لمفاهيم «**السيادة**» و«**التملّك**»، وهي بالضرورة بعضها، كما أسلفناه عند مناقشة مفهوم «**الرب**».

غير أنه يجب أن يُعلم هنا كذلك، علماً يقينيًا لا يتطرق إليه الشك، أن العبرة هى بحقيقة المعتقد وجوهر محتوى التصور، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن زعم:

(1)- أن لغير الله، عند الله، شفاعة لا ترد، أو لا تحتاج الى استئذان؛

(2)- أو أن غير الله يجير على الله؛

(3)- أو أن غير الله يستطيع الإفلات من «**قبضة**» الله؛

(4)- أو أن غير الله يتصرّف في الكون بغير إذن من الله، ولا مشيئة، ولا تقدير؛

(5)- أو أن غير الله له قدرة وتصرّف تضاهي قدرة الله؛

(6)- أو أن غير الله خارج عن السيطرة الإلهية بحيث يستطيع الإفلات أو الهروب من الله تعالى فيعجزونه هرباً (كاعتقاد بعض جهلة العوام من الأفارقة وغيرهم، في الجن، والأرواح السفلية، والشيطانية)؛

(7)- أو أن الله لا يتصرف ويدبّر الخلائق مباشرة، بل «**يحتاج**» واسطة بينه وبين الخلائق تدبّر نيابة عنه، وترفع المطالب من أسفل إلى أعلى إليه، كقول عبدة النجوم، والعقول السبعة، أو العشرة، وغيرهم؛

(8)- أو أن غير الله يدبّر الخلائق، ويتصرف في أمرهم، **لأن الله إنما يعلم فقط الكليات**، ولا يعلم أحوال العباد الجزئية، فتقوم العقول والنفوس الفلكية، أو الملائكة، أو الآلهة الثانوية، بمباشرة تدبير الكون، ضرورة ولا بد.

من زعم شيئاً من ذلك، فقد جعل ذلك الغير متّصفًا ببعض صفات الألوهية، أي استحقاق العبادة، أي جعْله لله نداً، وجعْله مع الله إلهًا آخر، وذلك بغض النّظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شفيعًا، أو وسيطاً، أو وليًا، أو ملكاً، أو عقلاً فلكياً، أو غير ذلك، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد وليس بالتّسميات.

نعم: من زعم شيئاً من ذلك في غير الله، فقد جعل ذلك «**الغير**» إلهًا من دون الله، وهو بذلك مشرك كافر، قد ارتدّ عن الإسلام ومرق منه، إن كان قد صح له أصلاً عقد الإسلام من قبل. وذلك كله، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. وكذلك بصرف النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك: هل هو تقديس ومحبة وتقرب وطاعة؟ أو هو كراهية ومعاداة وتباعد وعصيان، أو عدم اهتمام ولا مبالاة. إذ العبرة، دائماً وأبداً، بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات والألفاظ، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات، كما أسلفنا، وكما سنشبعه أيضاً في بقية هذه الرسالة، بحثاً ومناقشة، وتأصيلاً وتفريعاً.

الباب التاسع: الواقع التاريخي لشرك العرب

والآن نعود إلى بسط الكلام عن حقيقة شرك العرب، فبالرغم من نسبة العرب العدنانية - وقريشا بالأخص ـ كما ألمحنا في السابق، الكثير من الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، بوصفه كبير الآلهة أو والد الآلهة، بالرغم من ذلك فقد كانوا ينسبون بعض ذلك إلى غيره، كنسبة التحكم في الموت، والتقدير إلى «**مناة**»، إلهة الموت (المنية)، المتحكمة في مقادير البشر، والزعم بأن الجن لهم قدرة تضاهي قدرته، ولو في بعض الأمور، وأنهم يفلتون منه ويعجزونه هرباً؛ ونسبة الشر وخلقه إلى إبليس، إله الشر والظلمة، وعسكره من الجن والشياطين، مع تشبيه الله بخلقه، ونسبة النّقص والقصور إليه، وحاجته إلى وزراء ومساعدين؛ وخاصة وصفه بالعجز عن إحياء الموتى، فضلاً عن نسبتهم بعض هؤلاء الأغيار إلى الله نسبة قرابة وتولد، أي مشاركة في «**الجوهر الإلهي**»، أو في «**الجنس الإلاهي**»، إو في «**النسب الإلاهي**»، بمعنى أو آخر، كما جاءت بذلك النصوص الثابتة الصحيحة، بل المتواترة.

❄ فصل: قول الله، جل جلاله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾.

* قال البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»، (12/445/11): [باب ذِكْرِ الْجِنِّ وَثَوَابِهِمْ وَعِقَابِهِمْ. لِقَوْلِه: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي﴾، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾. (بَخْسًا) نَقْصًا. **قَالَ مُجَاهِدٌ**: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ: **(الْمَلاَئِكَةُ بَنَاتُ اللهِّ، وَأُمَّهَاتُهُمْ بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجِنِّ)**. قَالَ اللهُّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ سَتُحْضَرُ لِلْحِسَابِ]

* وكرره الإمام البخاري في موضع آخر من «**الجامع الصحيح المختصر**»: [باب تفسير سورة الصافات. وقال مجاهد: ﴿ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال كفار قريش: **(الملائكة بنات الله وأمهاتهم بنات سروات الجن!)]**؛ قلت: تعليق البخاري بصيغة الجزم (**قَالَ مُجَاهِدٌ**) يشعر بصحة الأثر عنده، والحق أنه في غاية الصحة، كما يظهر من النقول التالية.

* وقال الحافظ في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»، (10/79): [قَوْلُهُ: (بَابُ ذِكْر الْجِنّ وَثَوَابهمْ وَعِقَابهمْ) أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَة إِلَى إِثْبَات وُجُود الْجِنّ وَإِلَى كَوْنهمْ مُكَلَّفِينَ... إلخ]؛ في كلام طويل، إلى قوله: [قَوْلُهُ: (وَقَالَ مُجَاهِد: وَجَعَلُوا بَيْنه وَبَيْن الْجِنَّة نَسَبًا إِلَخْ)، **وَصَلَهُ الْفِرْيَابِيُّ مِنْ طَرِيق اِبْن أَبِي نَجِيح عَنْ مُجَاهِد بِهِ**؛ وَفِيهِ: (فَقَالَ أَبُو بَكْر: مِمَّنْ أُمَّهَاتهمْ؟ قَالُوا: بَنَات سَرَوَات الْجِنّ إِلَخْ): وَفِيهِ: (قَالَ عَلِمَتْ الْجِنّ أَنَّهُمْ سَيَحْضُرُونَ لِلْحِسَابِ)، قُلْت: وَهَذَا الْكَلَام الْأَخِير هُوَ الْمُتَعَلِّق بِالتَّرْجَمَةِ، وَسَرَوَات بِفَتْحِ الْمُهْمَلَة وَالرَّاء جَمْع سَرِيَّة بِتَخْفِيفِ الرَّاء أَيْ شَرِيفَة]؛ قلت: وهاهنا يجزم الحافظ بصحة وصله من طريق الفريابي، وسيأتي إسناد الفريابي، وهو صحيح على شرط البخاري، فوراً، إن شاء الله.

* كما جاء في تعليق التعليق، (2/304): [قال الفريابي: حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح في قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال: (كفار قريش قالوا: الملائكة بنات الله، قال أبو بكر: فمن

أمهاتهم؟ قالوا: بنات سروات الجن)؛ ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون الصافات قال علمت الجنة إنهم سيحضرون للحساب]

* وقد جاء وصله أيضاً من عدة طرق، كلها صحاح، وكذلك أقوال أخرى وجيهة في تأويل الآية، في «**تفسير الطبري**»، (21/120 - 121): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إلا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ)**﴾؛ يقول تعالى ذكره: وجعل هؤلاء المشركون بين الله وبين الجِنّة نسبا. واختلف أهل التأويل في معنى (**النسب**) الذي أخبر الله عنهم أنهم جعلوه لله تعالى، **فقال بعضهم**: هو أنهم - أعداء الله - قالوا: **إن الله وإبليس أخوان**. ذكر من قال ذلك:

- حدثني محمّد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال: زعم أعداء الله أنه تبارك وتعالى وإبليس أخوان.

وقال آخرون: هو أنهم قالوا: الملائكة بنات الله، وقالوا: الجِنّة هي الملائكة. ذكر من قال ذلك:

- حدثني محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى؛ (ح) وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال: قال كفار قريش: (**الملائكة بنات الله**)، فسأل أبو بكر: (**مَنْ أمهاتهنّ؟**)، فقالوا: (**بنات سَرَوات الجنّ**)، يحسبون أنهم خلقوا مما خُلق منه إبليس.

- حدثنا عمرو بن يحيى بن عمران بن عفرة، قال: حدثنا عمرو بن سعيد الأبح، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، في قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قالت اليهود: إن الله تبارك وتعالى **تزوّج إلى الجنّ، فخرج منهما الملائكة**، قال: سبحانه سبّح نفسه.

- حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، في قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ قال: **الجنة، الملائكة؛ قالوا: هنّ بنات الله**.

- وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعاً عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾: **الملائكة**]. **انتهى كلام الإمام الطبري**.

* وجاء في «**تفسير مجاهد**»، (3/460/1419): [أخبرنا عبد الرحمن، قال: حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا آدم، قال: حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قال: «قالت كفار قريش: الملائكة بنات الله عز وجل، فقال لهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه: فمن أمهاتهم؟ قالوا: بنات سروات الجن»، فقال الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ يقول: «إنها ستحضر الحساب، والجِنّة هي الملائكة»]

- وهو في (**شعب الإيمان للبيهقي**)، (1/153/134 - 135): [قال البيهقي رحمه الله تعالى: وقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في تفسير هذه الآية، أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي، حدثنا إبراهيم بن الحسين، حدثنا آدم، فساقه بعينه]؛ ثم قال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى: [وروينا عن قتادة أنه قال:

«جعلوا الملائكة بنات الله من الجن، وكذب أعداء الله»، وعن أبي عمران الجوني قال: «قالت اليهود إن الله صاهر الجن، فخرجت الملائكة»، وروينا عن الكلبي أنه قال: «يقول ذلك لقولهم الملائكة بنات الله»، يقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾، محضرون النار الذين قالوا الملائكة بنات الله، قال: ويقال نزلت هذه الآية في **الزنادقة**، وذلك أنهم قالوا: خلق الله الناس والدواب والأنعام، فقال إبليس: لأخلقن خلقا أضرهم به، فخلق الحيّات والعقارب والسباع، فذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قالوا: هو إبليس، أخزاه الله، تعالى الله عما يشركون» أخبرناه أبو عبد الرحمن الدهان، أخبرنا الحسين بن محمّد بن هارون، أخبرنا أحمد بن محمّد بن نصر، حدثنا يوسف بن بلال، حدثنا محمّد بن مروان، عن الكلبي فذكره)]

قلت: إبراهيم هو: إبراهيم بن الحسين بن علي الهمذاني، ثقة؛ وعبد الرحمن هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد بن محمّد بن عبيد بن عبد الملك الهمذاني، تكلموا في سماعه من إبراهيم لقوله: (حدثنا)، فقيل إنما هي فقط وجادة في كتاب.

* وجاء في (**تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني**)، (2474/15/6): [عبد الرزاق عن معمر، عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، قالوا: صاهر إلى الجن، والملائكة في الجن، فلذلك قال: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ يقول: جعلوا **الملائكة بنات الله من الجن**؛ وكذبوا أعداء الله: ﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونْ﴾، قال: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونْ﴾، قال قتادة: محضرون في النار، ﴿إِلاَّ عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينْ﴾، قال: «فهذه ثنيا الله من الجن والإنس»].

* وحاول الإمام الماوردي في (**النكت والعيون**) (477/3) التلخيص وجمع كافَّة الأقوال: [قوله عز وجل: ﴿**وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا**﴾ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه إشراك الشيطان في عبادة الله تعالى فهو النسب الذي جعلوه، قاله الحسن.

الثاني: هو قول يهود أصبهان أن الله تعالى صاهر الجن فكانت الملائكة من بينهم، قاله قتادة.

الثالث: هو قول الزنادقة: إن الله تعالى وإبليس أخوان، وأن النور والخير والحيوان النافع من خلق الله، والظلمة والشر والحيوان الضار من خلق إبليس، قاله الكلبي وعطية العوفي.

الرابع: هو قول المشركين، إن الملائكة بنات الله فقال لهم أبو بكر: فمن أمهاتهم؟ قالوا: بنات سروات الجن، قاله مجاهد.

وفي **تسمية الملائكة على هذا الوجه جنّة** ثلاثة أوجه:

أحدها: أنهم بطن من بطون الملائكة يقال لهم الجِنّة، قاله مجاهد.

الثاني: لأنهم على الجنان، قاله أبو صالح.

الثالث: لاستتارهم عن العيون كالجن المستخفين.

قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ **الْجِنَّةِ**﴾، (الصافات:158). وفي **الْجِنَّةِ** قولان: أحدهما أنهم الملائكة،

قاله السدي؛ الثاني أنهم الجن، قاله مجاهد]؛ انتهى كلام الإمام الماوردي.

* ولكن جاء في (**تفسير الرازي**) - (13/153 - 154): [**﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾**. وفيه مسائل:

المسألة الأولى: اعلم أنه تعالى لما ذكر أقاصيص الأنبياء عليهم السلام عاد إلى شرح مذاهب المشركين وبيان قبحها وسخافتها، ومن جملة أقوالهم الباطلة أنهم أثبتوا الأولاد لله سبحانه وتعالى، ثم زعموا أنها من جنس الإناث لا من جنس الذكور فقال: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ البَنَاتُ وَلَهُمُ البَنُونْ﴾ وهذا معطوف على قوله في أول السورة: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً مِنْ خَلَقْنَا﴾ [الصافات: 11] وذلك لأنه تعالى أمر رسوله، صلى الله عليه وسلم، باستفتاء قريش عن وجه إنكار البعث أولاً، ثم ساق الكلام موصولاً بعضه ببعض، إلى أن أمره بأن يستفتيهم في أنهم لِمَ أثبتوا لله سبحانه البنات ولأنفسهم البنين، ونقل الواحدي عن المفسرين أنهم قالوا: إن قريشاً وأجناس العرب، جهينة وبني سلمة وخزاعة وبني مليح، قالوا: الملائكة بنات الله، واعلم أن هذا الكلام يشتمل على أمرين:

أحدهما: إثبات البنات لله وذلك باطل لأن العرب كانوا يستنكفون من البنت، والشيء الذي يستنكف المخلوق منه كيف يمكن إثباته للخالق؟!

والثاني: إثبات أن الملائكة إناث، وهذا أيضاً باطل لأن طريق العلم إما الحس وإما الخبر وإما النظر، أما الحس فمفقود ههنا، لأنهم ما شهدوا كيفية تخليق الله الملائكة وهو المراد من قوله: ﴿أَمْ خَلَقْنَا المَلاَئِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونْ﴾؛ وأما الخبر فمفقود أيضاً، لأن الخبر إنما يفيد العلم إذا علم كونه صدقاً قطعاً، وهؤلاء الذين يخبرون عن هذا الحكم كذابون أفاكون، لم يدل على صدقهم لا دلالة ولا أمارة، وهو المراد من قوله: ﴿أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونْ﴾: وأما النظر فمفقود، وبيانه من وجهين:

الأول: أن دليل العقل من إسناد الأخس إلى الأفضل، فإن كان حكم العقل معتبراً في هذا الباب كان قولكم باطلاً.

والوجه الثاني: أن نترك الاستدلال على فساد مذهبهم، بل نطالبهم بإثبات الدليل الدال على صحة مذهبهم، فإذا لم يجدوا ذلك الدليل، فضده يظهر أنه لم يوجد ما يدل على صحة قولهم؛ وهذا هو المراد من قوله: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ * فَأْتُواْ بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينْ﴾. فثبت بما ذكرنا أن القول الذي ذهبوا إليه لم يدل على صحته، لا الحس ولا الخبر ولا النظر، فكان المصير إليه باطلاً قطعاً، واعلم أنه تعالى لما طالبهم بما يدل على صحة مذهبهم دل ذلك على **أن التقليد باطل، وأن الدين لا يصح إلا بالدليل**.

المسألة الثانية: قوله: ﴿أَصْطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينْ﴾ قراءة العامة بفتح الهمزة وقطعها من ﴿اصطفى﴾، ثم بحذف ألف الوصل، وهو استفهام توبيخ وتقريع، كقوله تعالى: ﴿أَمِ اتخذ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: 16] وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ البَنَاتُ وَلَكُمُ البَنُونْ﴾ [الطور: 39] وقوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنْثَى﴾ [النجم: 21] وكما أن هذه المواضع كلها استفهام، فكذلك في هذه الآية، وقرأ نافع في بعض الروايات: ﴿لكاذبون * اصطفى﴾ موصولة بغير استفهام، وإذا ابتدأ كسر الهمزة على وجه الخبر والتقدير اصطفى البنات في زعمهم كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الكَرِيمْ﴾ [الدخان: 49] في زعمه واعتقاده.

ثم قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجِنَّة نَسَباً﴾ واختلفوا في المراد بالجِنَّة على وجوه:

الأول: قال مقاتل: أثبتوا نسباً بين الله تعالى وبين الملائكة حين زعموا أنهم بنات الله، وعلى هذا القول فالجِنَّة هم الملائكة، سموا جناً لاجتنانهم عن الأبصار أو لأنهم خزّان الجنَّة، وأقول: **هذا القول عندي مشكل**، لأنه تعالى أبطل قولهم الملائكة بنات الله، ثم عطف عليه قوله: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجنة نَسَباً﴾، والعطف يقتضي كون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه، فوجب أن يكون المراد من هذه الآية غير ما تقدم.

الثاني: قال: مجاهد قالت كفار قريش: الملائكة بنات الله، فقال لهم أبو بكرالصديق: فمن أمهاتهم؟ قالوا: سروات الجن، وهذا أيضاً عندي بعيد، **لأن المصاهرة لا تسمى نسباً**.

والثالث: روينا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ للهِ شُرَكَاء الجِنَ﴾ [الأنعام: 100] أن قوماً من الزنادقة يقولون: الله وإبليس أخوان، فالله الخير الكريم وإبليس هو الأخ الشرير الخسيس، فقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجنة نَسَباً﴾، المراد منه هذا المذهب، **وعندي أن هذا القول أقرب الأقاويل**. وهو مذهب المجوس القائلين بــ(يزدان) و(أَهْرُمُنْ)، وهو المسمى بإبليس في شرعنا، ثم اختلفوا، فالأكثرون منهم على أن (أَهْرُمُنْ) محدث، ولهم في كيفية حدوثه أقوال عجيبة؛ والأقلون منهم قالوا: إنه قديم أزلي، وعلى القولين فقد اتفقوا على أنه **شريك لله في تدبير هذا العالم**، فخيرات هذا العالم من الله تعالى، وشروره من إبليس فهذا شرح ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما]؛ انتهى.

قلت: **كلام الإمام الفخر الرازي في غاية الوجاهة والمتانة**:

(1) – لأنه مناسب لسياق الآيات الكريمات؛

(2) – ولأن القول بأن: (الملائكة بنات الله، وأمهاتهم: سروات الجن) يفيد المصاهرة إلى الجن، والأصل أن المصاهرة غير النسب؛

(3) – ولأن القول بأن ذلك هو قولهم: (الملائكة بنات الله)، مع القول في نفس الوقت أن الملائكة صنف من الجن، لأن أمهاتهن من الجن، أو لــ(اجتنانهم)، أي لأنهم مستترون عن الأبصار، لا تراهم العين،على كونه محتملاً، إلا أن السياق يدفعه لسبق الرد على قولهم أن الملائكة بنات الله واستنكاره، وكذلك فإن حقّه أن يقال في مثل هذه الحالة: (وجعلوا بين الملائكة وبين الجِنّة نسباً). والقول بأن الملائكة صنف من الجن، مقولة سقيمة لا تثبت نسبتها إلى عرب الجاهلية، بل الثابت أنهم كانوا يفرقون بين الصنفين تفريقاً

واضحاً. نعم: قد قال بهذا بعض السلف، ولكن حُجتهم في ذلك ضعيفة، والقرآن يعارضها، إذا فُهم فهماً صحيحاً، وقد شنَّع الإمام الحجة أبو محمد بن حزم على قائلي ذلك، ولكن ليس هذا موضوعنا ها هنا.
فلم يبق إلا قول الثنوية المجوس (الزنادقة): إن الله تعالى وإبليس أخوان، من أصل أو نسب أو جوهر إلاهي واحد، انقسم إلى شعبتين: فالله تعالى هو الحر الكريم، ومنه تولدت الملائكة، فهم حزبه وعسكره، فهذه شعبة (**الخير والنور**)؛ وإبليس هو الأخ الشرير اللئيم، ومنه تولدت الجن والشياطين، فهم حزب إبليس وعسكره، فهذه شعبة (**الشر والظلمة**).
ومهما يكن الأمر، فإن هذه الدقائق لا تهمنا ها هنا، ولعلك تراجع ذلك مفصلاً في كتب التفسير، خصوصاً مناقشة الإمام الفخر الرازي لمواضيع الجن والملائكة، وأصل إبليس، كما تجدها مثلاً في تفسير الرازي، (1/495 – 496)، وتفسير الرازي، (6/405)، وغيرها.

❄ **فصل: قول الله، جل جلاله: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾**

* جاء في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [... قال أبو عبيدة في قوله تعالى **﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا﴾**: (الا الموات حجراً أو مدراً أو ما أشبه ذلك والمراد بالموات ضد الحيوان)، وقال غيره: (قيل لها إناث لأنهم سموها مناة واللات والعزى وإساف ونائلة ونحو ذلك)، وعن الحسن البصري: لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمى أنثى بني فلان! **وسيأتي في الصافات حكاية عنهم أنهم كانوا يقولون الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك**، وفي رواية عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن أبي بن كعب في هذه الآية قال: (مع كل صنم جنية)، ورواته ثقات].

* وجاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في قَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾، (4/357،6003): [حَدَّثَنَا أَبِي، حدثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، أَنْبَأَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾**، قال: (**مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ**)؛ وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ، نَحْوُ ذَلِكَ]؛ قلت: هذا إسناد جيد حسن، رجاله ثقات مشاهير أخرج لهم الشيخان والجمهور، إلا الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، فهو (صدوق له أوهام)، وقد أخرج له أحمد، والدارمي، والترمذي وابن ماجه.

* وجاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في تفسير قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾، (4/358/6007): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ يَعْنِي الدُّولابِيَّ، حدثنا مَرْوَانُ، عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾**، قال الْمُشْرِكُونَ: (إِنَّ الْمَلائِكَةَ بَنَاتُ اللَّهِ، وَإِنَّمَا نَعْبُدُهُمْ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، قَالَ: اتَّخِذُوا أَرْبَابًا وَصُوَرُهُنَّ صُوَرُ الْجَوَارِي فَحَلُّوا وَقَلَّدُوا، وَقَالُوا: هَؤُلاءِ يُشْبِهْنَ بَنَاتِ اللَّهِ الَّذِينَ نَعْبُدُهُمْ، يَعْنُونَ الْمَلائِكَةَ)].

* وجاء في (**تفسير ابن أبي حاتم**) في تفسير قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا**﴾، (4/358/6009): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا أَبِي حَمَّادٌ، حدثنا مِهْرَانُ، عَنْ سُفْيَانَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلا شَيْطَانًا﴾، قال: (**لَيْسَ مِنْ صَنَمٍ إِلا فِيهِ شَيْطَانٌ**)].

* وجاء في (**تفسير الطبري**)، (9/207 - 211): [القول في تأويل قوله: ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا**﴾؛ قال أبو جعفر: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك. فقال **بعضهم**: معنى ذلك: إن يدعون من دونه إلا اللات والعزى وَمناة، فسماهن الله ﴿إناثًا﴾، بتسمية المشركين إياهنّ بتسمية الإناث. ذكر من قال ذلك:

10430 - حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا حصين عن أبي مالك في قوله: ﴿**وَإِنْ يَدْعُونَ إِلا شَيْطَانًا**﴾، قال: اللات والعزى ومناة، كلها مؤنث.

10431 - حدثني المثنى قال، حدثنا عمرو بن عون قال، حدثنا هشيم، عن حصين، عن أبي مالك بنحوه؛ إلا أنه قال: كلهنَّ مؤنث.

10432 - حدثنا محمد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن مفضل قال: حدثنا أسباط، عن السدي: ﴿**وَإِنْ يَدْعُونَ إِلا شَيْطَانًا**﴾، يقول: يسمونهم ﴿**إناثًا**﴾: لاتٌ ومَنَاة وعُزَّى.

10433 - حدثني يونس قال، أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿**إن يدعون من دونه إلا إناثًا**﴾، قال: آلهتهم، اللات والعزى ويَسَاف، ونائلة، إناث، يدعونهم من دون الله. وقرأ: ﴿**وَإِنْ يَدْعُونَ إِلا شَيْطَانًا**﴾.

وقال آخرون: معنى ذلك: إن يدعون من دونه إلا مَواتًا لا رُوح فيه؛ ذكر من قال ذلك:

10434 - حدثني المثنى قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلا شَيْطَانًا﴾، يقول: مَيْتًا.

10435 - حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا**﴾، أي: إلا ميتًا لا رُوح فيه.

10436 - حدثني المثنى قال، حدثنا الحجاج قال، حدثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن: ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا**﴾، قال: و﴿الإناث﴾ كل شيء ميت ليس فيه روح، خشبة يابسة أو حجر يابس، قال الله تعالى: ﴿وإن يدعون إلا شيطانًا مريدًا﴾؛ إلى قوله: ﴿فليبتكن آذان الأنعام﴾.

وقال آخرون: عنى بذلك أن المشركين كانوا يقولون: (الملائكة بنات الله)؛ ذكر من قال ذلك:

10437 - حدثني يحيى بن أبي طالب قال: أخبرنا يزيد قال: أخبرنا جويبر، عن الضحاك في قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾، قال: الملائكة، يزعمون أنهم بنات الله.

وقال آخرون: معنى ذلك: إن أهل الأوثان كانوا يسمون أوثانهم: ﴿إناثًا﴾، فأنزل الله ذلك كذلك؛ ذكر من قال ذلك:

10438 - حدثنا سفيان بن وكيع قال، حدثنا يزيد بن هارون، عن نوح بن قيس، عن أبي رجاء، عن

الحسن قال: كان لكل حي من أحياء العرب صنم كانوا يعبدونها، يسمونها: (أنثى بني فلان)، فأنزل الله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾.

10439 - حدثني المثنى قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا نوح بن قيس قال: حدثنا محمّد بن سيف أبو رجاء الحُدَّاني قال: سمعت الحسن يقول: كان لكل حي من العرب، فذكر نحوه.

وقال آخرون: ﴿الإناث﴾ في هذا الموضع، الأوثان؛ ذكر من قال ذلك:

10440 - حدثني محمّد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم، عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله: ﴿إناثًا﴾ قال: أوثانًا.

10441 - حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، مثله.

10442 - حدثنا سفيان قال، حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: كان في مصحف عائشة: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا أَوْثَانًا﴾**.

قال أبو جعفر: روي عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا أُثُنًا﴾؛ بمعنى جمع (وثن) فكأنه جمع (وثنا) (وثنا)، ثم قلب الواو همزة مضمومة، كما قيل: (ما أحسن هذه الأجُوه)، بمعنى الوجوه؛ وكما قيل: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾، [سورة المرسلات: 11]، بمعنى: وُقِّتت.

وذكر عن بعضهم أنه كان يقرأ ذلك: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا أُنُثًا﴾**؛ كأنه أراد جمع (الإناث) فجمعها (أنثا)، كما تجمع (الثمار) (ثُمُرًا).

قال أبو جعفر: **والقراءة التي لا نستجيز القراءة بغيرها، قراءة من قرأ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾، بمعنى جمع (أنثى)، لأنها كذلك في مصاحف المسلمين، ولإجماع الحجة على قراءة ذلك كذلك**. قال أبو جعفر: وأولى التأويلات التي ذكرت بتأويل ذلك، إذ كان الصواب عندنا من القراءة ما وصفت، تأويل من قال: **عنى بذلك الآلهة التي كان مشركو العرب يعبدونها من دون الله ويسمونها الإناث من الأسماء، كاللات والعُزَّى ونائلة ومناة، وما أشبه ذلك**. وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الآية، لأن الأظهر من معاني **(الإناث)** في كلام العرب، ما عُرِّف بالتأنيث دون غيره. فإذ كان ذلك كذلك، فالواجب توجيه تأويله إلى الأشهر من معانيه]؛ انتهى كلام الإمام الطبري، وقد استوعب، أو كاد، وأحسن وأجاد.

* وعُدِّدَت الأقوال المختلفة، باختصار، مع ذكر أغلب مراجعها، بدون إسناد، في (**الدر المنثور**) - (3/248): [أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وابن المنذر وابن أبي حاتم والضياء في المختارة عن أبي بن كعب ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ قال: **مع كل صنم جنية**. وأخرج عبد وابن جرير وابن المنذر عن أبي مالك في قوله ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ قال: **اللات والعزى ومنات، كلها مؤنث**. وأخرج ابن جرير عن السدي ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ يقول: **يسمونهم إناثاً: لات ومنات وعزى**.

وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ قال: **موتى**.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن الحسن في الآية قال: **الإناث، كل شيء ميت ليس فيه روح، مثل الخشبة اليابسة، ومثل الحجر اليابس**. وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن قتادة قال ﴿إلا إناثاً﴾ قال: **ميتاً لا روح فيه**.

وأخرج سعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر عن الحسن قال: **كان لكل حي من أحياء العرب صنم يعبدونها يسمونها انثى بني فلان**، فأنزل الله ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾.

وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ قال المشركون: (إن الملائكة بنات الله، وإنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى). قال: (اتخذوا أرباباً **وصوروهن صور الجواري، فحلَّوا وقلَّدوا وقالوا: هؤلاء يشبهن بنات الله الذي نعبده، يعنون الملائكة**).

وأخرج عبد بن حميد عن الكلبي أن ابن عباس كان يقرأ هذا الحرف «إن يدعون من دونه إلا أنثى وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً» قال: **مع كل صنم شيطانة**.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد في قوله ﴿إلا إناثاً﴾ قال: إلا أوثاناً. وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف عن عائشة أنها كانت تقرأ «إن يدعون من دونه إلا أوثاناً» ولفظ ابن جرير كان في مصحف عائشة ﴿إن يدعون من دونه إلا أوثاناً﴾. وأخرج الخطيب في تاريخه عن عائشة قالت: قرأ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، «إن يدعون من دونه إلا أنثى»]

* وجاء في (**تفسير ابن كثير**)، (2/414)؛ عند تفسير قوله، جل وعلا: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾**: [قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا محمود بن غَيْلان، أنبأنا الفضل بن موسى، أخبرنا الحسين بن واقد، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ قال: مع كل صنم جنيَّة.

- وحدثنا أبي، حدثنا محمد بن سلمة الباهلي، عن عبد العزيز بن محمد، عن هشام - يعني ابن عروة - عن أبيه عن عائشة: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ قالت: أوثانا.

- وروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، ومجاهد، وأبي مالك، والسدي، ومقاتل بن حيان نحو ذلك.

- وقال جُوَيْبر عن الضحاك في قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا إِنَاثًا﴾ قال المشركون: إن الملائكة بنات الله، وإنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، قال: اتخذوها أربابا وصوروهن صور الجواري، فحكموا، وقلدوا، وقالوا: هؤلاء يُشْبهن بنات الله الذي نعبده، يعنون الملائكة.

وهذا التفسير شبيه بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالْعُزَّى. وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى. أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنْثَى. تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى. إِنْ هِيَ إِلا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: 19 - 23]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا؛ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: 19]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ

لَمُحْضَرُونَ. سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: 158، 159]. وقال علي بن أبي طلحة والضحاك، عن ابن عباس: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال: يعني موتى. وقال مبارك – يعني ابن فَضَالة – عن الحسن: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾ قال الحسن: الإناث كل شيء ميت ليس فيه روح، إما خشبة يابسة وإما حجر يابس. ورواه ابن أبي حاتم وابن جرير، وهو **غريب**]

قلت: قول الإمام ابن كثير: (**غريب**) تعقيباً على تفسير (الإناث) بالموات، أي: (كل شيء ميت ليس فيه روح) إنما هو من عظيم أدبه، وعفة لسانه؛ وإلا فحق مثل هذا القول بأن يوصف بأنه (**باطل منكر شنيع**) لا يعرف له مستند من كتاب الله، أو سنة رسول الله، أو كلام العرب الفصحاء، أو قول صاحب، أو شهادة حس، أو نتاج نظر سليم!

❄ فصل: مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ

أما ما ذكر من قولهم: (**مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ**) أو (**لَيْسَ مِنْ صَنَمٍ إلا فِيهِ شَيْطَانٌ**) فهو تفصيل لا يدل عليه أو يوجبه سياق الآية أصلاً، فلا بد أن يكون له أصل تاريخي من معتقدات العرب كما يظهر مما سبق، ومن مجموع الروايات التالية:

* ما جاء في زوائد مسند أحمد – (46/256/21832ز): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى أَنْبَأَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا إِنَاثًا﴾، قَالَ: (**مَعَ كُلِّ صَنَمٍ جِنِّيَّةٌ**)]؛ وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)؛ قلت: هو حسن، بل هو خير من ذلك.

* وأخرج الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص474/ح11547): [أخبرنا علي بن المنذر قال: حدثنا بن فضيل قال: حدثنا الوليد بن جميع عن أبي الطفيل قال: لما فتح رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة، وكانت بها العزى، فأتاها خالد، وكانت على ثلاث سمرات، فقطع السمرات وهدم البيت الذي كان عليها ثم أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فأخبره فقال: (**ارجع فإنك لم تصنع شيئا**)، فرجع خالد فلما أبصرت به السدنة وهم حجبتها أمعنوا في الجبل وهم يقولون يا عزى، فأتاها خالد فإذا هي **امرأة عريانة ناشرة شعرها** تحتفن التراب على رأسها فعممها بالسيف حتى قتلها، ثم رجع إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فأخبره فقال: (**تلك العزى**)]؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج2/ص197/ح902): [حدثنا أبو كريب حدثنا محمد بن فضيل بعينه]. وقد أعلَّه بعضهم بالوليد بن عبد الله بن جميع، وإن روى له مسلم، ووثقه غير واحد، فقد قال الحاكم: (لو لم يذكره مسلم في صحيحه لكان أولى)، وقال ابن حبان: فحش تفرده، فبطل الاحتجاج به؛ وقال العقيلي: في حديثه اضطراب، فالرجل ليس بحجة قاطعة، ولكنه قد توبع، كما سيأتي.

* فقد جاء نحو هذا في (**مغازي الواقدي**) – (1/873) من طريق مستقلة، تمام الاستقلال، إلا أنها

مرسلة: [**شَأْنُ هَدْمِ الْعُزّى**: قَالَ حَدّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو الْهُذَلِيّ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مَكّةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِعَشْرِ لَيَالٍ بَقِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَبَثّ السّرَايَا فِي كُلّ وَجْهٍ أَمَرَهُمْ أَنْ يُغِيرُوا عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْإِسْلَامِ. فَخَرَجَ هِشَامُ بْنُ الْعَاصِ فِي مِائَتَيْنِ قِبَلَ يَلَمْلَمَ، وَخَرَجَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ فِي ثَلَثِمِائَةٍ قِبَلَ عُرَنَةَ. وَبَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إلَى الْعُزّى يَهْدِمُهَا، فَخَرَجَ خَالِدٌ فِي ثَلَاثِينَ فَارِسًا مِنْ أَصْحَابِهِ حَتّى انْتَهَى إلَيْهَا وَهَدَمَهَا. ثُمّ رَجَعَ إلَى النّبِيّ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: **هَدَمْتَ**؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (**هَلْ رَأَيْت شَيْئًا مَا**؟) قَالَ: لَا. قَالَ: (**فَإِنّك لَمْ تَهْدِمْهَا، فَارْجِعْ إلَيْهَا فَاهْدِمْهَا**). فَرَجَعَ خَالِدٌ وَهُوَ مُتَغَيّظٌ، فَلَمّا انْتَهَى إلَيْهَا جَرّدَ سَيْفَهُ فَخَرَجَتْ إلَيْهِ **امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ عُرْيَانَةٌ نَاشِرَةُ الرّأْسِ** فَجَعَلَ السّادِنُ يَصِيحُ بِهَا. قَالَ خَالِدٌ: (وَأَخَذَنِي اقْشِعْرَارٌ فِي ظَهْرِي)، فَجَعَلَ يَصِيحُ:

أَيَا عُزّ شُدّي شَدّةً لَا تُكَذّبِي * عَلَى خَالِدٍ أَلْقِي الْقِنَاعَ وَشَمّرِي**
أَيَا عُزّ إنْ لَمْ تَقْتُلِي الْمَرْءَ خَالِدًا * فَبُوئِي بِذَنْبٍ عَاجِلٍ أَوْ تَنَصّرِي**

قَالَ: وَأَقْبَلَ خَالِدٌ بِالسّيْفِ إلَيْهَا وَهُوَ يَقُولُ:

يَا عُزّ كُفْرَانَك لَا سُبْحَانَك * إنّي وَجَدْت اللهَ قَدْ أَهَانَك**

قَالَ: فَضَرَبَهَا بِالسّيْفِ فَجَزّلَهَا بِاثْنَيْنِ ثُمّ رَجَعَ إلَى رَسُولِ اللهِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: (**نَعَمْ تِلْكَ الْعُزّى وَقَدْ يَئِسَتْ أَنْ تُعْبَدَ بِبِلَادِكُمْ أَبَدًا**). ثُمّ قَالَ خَالِدٌ: (أَيْ رَسُولَ اللهِ، الْحَمْدُ للهِ الّذِي أَكْرَمَنَا وَأَنْقَذَنَا مِنْ الْهَلَكَةِ، إنّي كُنْت أَرَى أَبِي يَأْتِي إلَى الْعُزّى بِحِتْرِهِ مِائَةً مِنْ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فَيَذْبَحُهَا لِلْعُزّى، وَيُقِيمُ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمّ يَنْصَرِفُ إلَيْنَا مَسْرُورًا، فَنَظَرْت إلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ أَبِي، وَذَلِكَ الرّأْيُ الّذِي كَانَ يُعَاشُ فِي فَضْلِهِ كَيْفَ خُدِعَ حَتّى صَارَ يَذْبَحُ لِحَجَرٍ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يَضُرّ وَلَا يَنْفَعُ). فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: (**إنّ هَذَا الْأَمْرَ إلَى اللهِ فَمَنْ يَسّرهُ لِلْهُدَى تَيَسّرَ وَمَنْ يَسّرهُ لِلضّلَالَةِ كَانَ فِيهَا**)]؛ وذكره ابن سعد في «**الطبقات الكبرى**» (110/2 – 111) بدون إسناد؛ والظاهر أنه من طريق شيخه الواقدي؛ وهو في (**أخبار مكة للأزرقي**) – (146/175/1) من طريق الواقدي: [حدثني جدي، عن محمد بن إدريس، عن الواقدي، عن عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن عمرو الهذلي] فساقه بتمامه.

* وجاء في (**تاريخ دمشق**) – (231/16)، من طريق أخرى مستقلة، تمام الاستقلال، إلا أنها مرسلة أيضاً: [أخبرنا أبو محمّد عبد الكريم بن حمزة أخبرنا أبو بكر الخطيب أخبرنا أبو الحسين بن بشران أخبرنا أبو علي بن صفوان أخبرنا أبو بكر بن أبي الدنيا حدثني أبي حدثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن قتادة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، بعث خالد بن الوليد إلى العزى وكانت لهوازن وكانت سدنتها بنو سليم فقال: **انطلق فإنه يخرج عليك امرأة شديدة السواد طويلة الشعر عظيمة الثديين قصيرة**، قال: فقالوا يحرضونها:

يا عز شدي شدة لا شوى لها * على خالد ألقي الخمار وشمري**
فإنك ألا تقتل المرء خالدا * تبوء بذنب عاجل وتنصري**

فشد عليها أبو سليمان خالد فضربها فقتلها وجاء إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: **يا خالد ما صنعت**؟ قال: قتلتها، قال: **ذهبت العزى فلا عزى بعد اليوم**]

❋ وأخرج ابن مردويه نحوه كما في «**تخريج الكشاف**» - (423/4)، متابعة أخرى، من طريق محمّد بن إسحاق عن محمّد بن السائب الكلبي عن أبي صالح، وعن عكرمة عن ابن عباس: [«أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بعث خالد بن الوليد إلى العزى ليهدمها»]؛ وهذا إسناد ساقط، محمّد بن السائب متّهم بالكذب، وأبو صالح واه.

❋ وجاءت قصة أخرى غير السابقة في (**الطبقات الكبرى لابن سعد**) - (147/2): [قالوا: بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حين فتح مكة سعد بن زيد الأشهلي إلى مناة، وكانت بالمشلل للأوس والخزرج وغسان، فلما كان يوم الفتح بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سعد بن زيد الأشهلي يهدمها فخرج في عشرين فارسا حتى انتهى إليها وعليها سادن، فقال السادن: ما تريد؟ قال: هدم مناة! قال: أنت وذاك! فأقبل سعد يمشي إليها وتخرج إليه **امرأة عريانة سوداء ثائرة الرأس** تدعو بالويل وتضرب صدرها، فقال السادن: مناة دونك بعض غضباتك! ويضربها سعد بن زيد الأشهلي وقتلها ويقبل إلى الصنم معه أصحابه فهدموه ولم يجدوا في خزانتها شيئا وانصرف راجعا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك لست بقين من شهر رمضان]؛ كذا نسبة إلى أهل الأخبار من غير إسناد.

قلت: الأمر بالنسبة لقصة هدم (**العزّى**) وما شابهها من الروايات، لا يخرج عن أحد الاحتمالات الثلاثة التالية:

الاحتمال الأول: أن يكون ذلك قد وقع فعلاً، وقد ظهرت لخالد بن الوليد، رضي الله عنه، (**امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ عُرْيَانَةٌ نَاشِرَةُ الرَّأْسِ**)، فقتلها خالد؛ وتلك المرأة إنما هي: **تجسد لكائن شيطاني**، هو الذي يسترق السمع من السماوات، ويمكن السدنة من السحر والكهانة، التي اشتهر بها هؤلاء. هذا من الممكنات العقلية، وإن كان خلاف سنن الطبيعة، فيكون حينئذ **معجزة وآية** لنبينا محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **وكرامة** لأبي سليمان خالد بن الوليد، رضي الله عنه.

الاحتمال الثاني: أن يكون ذلك قد وقع فعلاً، وقد ظهرت لخالد بن الوليد، رضي الله عنه، (**امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ عُرْيَانَةٌ نَاشِرَةُ الرَّأْسِ**)، فقتلها خالد؛ وتلك المرأة إنما هي **من نساء بني آدم**، ولعلها أمة سوداء قوية البنية، شديدة القوة، ثائرة الشعر، جهورية الصوت، ترعب من يراها. هذه المرأة أمة يمتلكها بعض السدنة وهي متواطئة مع سيدها، تسكن قبواً مخفياً، أو كهفاً، أو تجويفاً في داخل الأشجار أو الصخور أو التماثيل الضخمة. هذه المرأة المختبئة هي التي تخاطب عبدة الوثن من داخل الصنم أو الشجرة أو النصب أو الوثن بالتكهنات والتهويلات والتكليفات، فيظن أولئك الحمقى أن الإلاهة تكلمهم مجيبة لأسئلتهم أو مطيبة لخواطرهم. هذا لا يستغرب لأن تعاطي سدنة الأوثان للشعوذة، والحيل، والتخييلات

لتضليل بسطاء الناس داء عضال، وهو أمر مشهور عند جميع الأمم والشعوب، وعلى مدار كافة الأزمنة.

الاحتمال الثالث: أن لا يكون ذلك قد وقع أصلاً، وإنما انخدع بعض الرواة بأكاذيب الكفار والمنافقين، وأساطير جهلة العوام.

ومهما كان الحال فإن ذلك يدل على أن اعتقاد مشركي العرب كان قطعاً هكذا: أن الأصنام والأنصاب والأشجار والأحجار والمعابد وكافة أصناف الأوثان ما هي إلا أبدان أو مساكن أو مظاهر أو رموز لذلك الكائن الإلاهي – علوياً ملائكياً كان أو سفلياً شيطانياً – الذي يعبدونه، أي يعظمونه ويحبونه ويطيعون أمره ونهيه، ويرجون خيره ونفعه، أو يرهبونه ويخافونه ويتقون شره وبطشه.

ولما كان الأمر كذلك، لا محالة، فقد تعين علينا دراسة ماهية الأوثان والأصنام.

❄ فصل: ماهية الأوثان

الأوثان تنقسم إلى أصناف:

الصنف الأول: **أصنام**، وهي: تصاوير وتماثيل منحوتة من حجر، أو خشب، أو مسبوكة من معدن، أو غير ذلك، على صورة إنسان، أو حيوان، أو كائن متخيل مركَّب، بعضه إنسان وبعضه حيوان، فيكون الجسد جسد أسد مثلاً، والرأس رأس آدمي، أو الجسد جسد إنسان والرأس رأس صقر مثلاً، أو بعضه من حيوان والبعض من حيوان آخر كالخيول المجنحة؛ فكل صنم تمثال، وليس كل تمثال صنم، وكل صنم وثن، وليس كل وثن صنم. والأصنام هذه ترتبط عادة – في ذهن الوثني المشرك - بالكائن الإلاهي الذي تمثله ارتباطاً متيناً، فكأن الكائن الإلاهي متّحد بها، فهما شيء واحد، ذو طبيعة واحدة؛ أو مقيم حالٌّ فيها بصفة دائمية، فهو بمثابة الروح، والصنم هو الجسد. وربما أعتقد المشرك أنها صالحة لحلول الكائن الإلاهي، فهو يسكنها في بعض الأحايين دون بعض. هذا على وجه الإجمال، أما التفصيل فهو متعذر عموما، لأن عقائد عوام المشركين في هذا غامضة مشوشة متناقضة. هذا الارتباط من المتانة والقوة بحيث لا تجد العامي من المشركين يكاد يفرق بين الكائن الإلاهي وبين الصنم الممثل له، فيقول مثلاً: ﴿نَعْبُدُ **أَصْنَاماً** فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾، (الشعراء؛ 26:71)، كما حكى القرآن عن قوم إبراهيم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ أو كما حكى القرآن عن بني إسرائيل: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرائيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى **أَصْنَامٍ** لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا **إِلَهاً** كَمَا لَهُمْ **آلِهَةٌ** قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، (لأعراف؛ 7:138)، فكأن (**الصنم**) عندهم هو (**الإلاه**) بعينه، وهذا مما تلقنوه من عبدة الوثن المصريين، وكذلك كان يفكر السامري: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا **إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ** مُوسَى فَنَسِيَ﴾، (طـه؛ 20:88)، وقال تعالى رواية لقول إبراهيم وهو يدعو قومه أوّل الأمر: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾، (العنكبوت؛ 29: 17)، ثم قال كذلك رواية لقول إبراهيم قبيل هجرته بعد أن أنجاه الله من النار: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾، (العنكبوت؛ 25:29)،

ومعلوم أن قوم إبراهيم كانوا يعبدون آلهة تمثلها الأصنام، كما سلف قريباً باعترافهم، وكان أبوه من كبار سدنتها ونُحَّاتِها.

ولقد استقر هذا منذ قديم الزمان حتى ساغ أن يقال: (عبد الصنم الفلاني)، بدلاً من قولك: (عبد إلاهاً يمثله الصنم الفلاني)، واستخدمه القرآن حكاية عن إبرهيم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ **نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾، (ابراهيم؛ 14:35).

بل بلغ الأمر ببعض المشركين أن عجزوا عن تصور إلاه لا صنم له، أو لا يوجد له تجسد مادي أصلاً، فسأل بعضهم عن الله تبارك وتعالي: (**أمن ذهب هو، أمن فضة هو؟!**). أما خواص المشركين وحذاقهم وفلاسفتهم فيتبرؤون من هذا ويقولون: (إن الصنم إنما هو رمز للإلاه، وقِبْلَة لتوجيه الشعائر والدعاء)، بل إن بعضهم يقول: (إن الألهة ما هي إلا مظاهر ومسميات لإله واحد)، ولكن مقدرة العوام على التفكير المجرد محدودة، فالمصلحة الاجتماعية والسياسية تقتضي تركهم وشأنهم.

أما كون المعبود حقيقة هو الكائن الإلاهي، علوياً سماوياً أو سفلياً أرضياً، المتّحد أو الحال أو الساكن في الصنم، وليس ذات مادة الصنم وهي من حجر، أو خشب أو ذهب أو غيره من المواد، فمدرك بضرورة الحس والعقل. فمن المحال الممتنع أن يدعو إنسان عاقل مادة صماء عمياء ميتة وهو يعتقد يقيناً أنها كذلك: أي مادة صماء عمياء ميتة فحسب. بل وحتى لو وجدنا أحد نزلاء مصحة عقلية ينغمس في حوار مع حذائه، أو قلمه، لجزمنا بأنه – لخلل في دماغه – يتوهم انه يسمع منه كلاماً، ويدير معه حواراً؛ فالمسكين يعيش في عالم خيالي من صنع دماغه المختل.

الصنف الثاني: **أوثان عامة**: وهي إما: (1) **أصنام**: وقد سبقت مناقشتها لأهميتها الخاصة، (2) أو **معابد**: خصصت للإلهة، لها حجاب وسدنة، وتكون فيها عادة: أصنام وتصاوير، وحولها في العادة: منطقة محظورة بمثابة حرم، (3) أو **حرم**: وهو مجرد قطعة من الأرض محظورة، أي لا معبد فيه، (4) أو **أنصاب**: وهي مباني من الحجر، أو منحوتات لغير ذوات الأرواح، أو مذابح مبنية، ومحاريب مشيدة، أو أعمدة منفردة، تستخدم عادة لتقديم الذبائح والقرابين، ونصب الرايات، وربما طرحت عليها الذبائح أو علقت ليأخذ منها من شاء ما شاء، لذلك قال تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾. وتكون عادة في رؤوس التلال، تنحر عندها القرابين، أو على قوارع الطريق، يتمسح بها المارة، وقد يكون النصب مجرد أحجار مرصوصة، أو دكة مشيدة، وقد يكون فيه صنم، وقد لا يكون، ولا بد أن يتميز بنقوش وطلاسم ورموز معينة أو رايات مخصوصة؛ (5) **عيد مكاني**: وهو قطعة من الأرض لا معبد فيه، تقام فيها الاحتفالات أو تعقد فيها الأسواق والاجتماعات (عادة في أوقات مخصوصة تتكرر وتعود) فهي إذاً مواضع أعياد أهل الشرك، وأسواقهم التي تقام للطواغيت. أما أسواق التجارة والأدب كسوق عكاظ في الجاهلية، فهي ليست أوثاناً لأنها لم تؤسس تعظيماً لشيء من الطواغيت؛ وهكذا وهكذا بما قد لا ينحصر؛ كل ما سلف أعمال إنشائية من صنع الإنسان.

وقد يكون الوثن شيئاً طبيعياً، وليس من صنع الإنسان: (6) **صخرة طبيعية**: يزعم أن أحد الآلهة جلس عليها، أو ولد عنها، أو دخل فيها، أو اتحد بها، أو غير ذلك من آثار وأفعال الآلهة، كالصفاة الطويلة

المنقوشة بالطائف التي كانت ترمز إلى اللات التي تعظمها ثقيف؛ (7) **شجرة**: يزعم أن أحد الآلهة استظل تحتها، أو ولد تحتها، وما شاكل، كالشجرة التي كانت بنخلة (بين الطائف ومكة) وعليها بناء وأستار وهي تمثل «**العزَّى**» التي تعظمها قريش. وقد تحاط الصخور والأشجار بحرم، وربما تطورت وكثر روادها فأصبح لها سدنة وحجاب. وكذلك الأشجار والصخور في حرم كل معبد، أو في المناطق المحضورة، لها قدسية ورمزية خاصة؛ وهكذا وهكذا بما قد لا ينحصر.

الصنف الثالث: **أوثان خاصة**: وهي التي لا علاقة لها بالآلهة مباشرة، وإنما هي رمز أو شعار لعقيدة شرك أو كفر.

أظهر مثال لذلك: **(الصليب)**، لأنه يعظم ويعلق لكونه يرمز لعقيدة كفر وشرك ألا وهي: التضحية بابن الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، لخلاص البشرية من «**الخطيئة الموروثة**» المزعومة المكذوبة؛ والصليب وثن، ذلك بنص قول رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لعدي بن حاتم الطائي عندما دخل عليه وفي عنقه صليب من ذهب فقال له: «يا عدي، اطرح عنك هذا (**الوثن**)». و«**الصليب**» بالقطع لا يعبد، بل يعلق ويعظم فقط؛ و(**نار المجوس**) التي ترمز إلى إله النور والخير (يَزْدَانْ)؛ (**الرايات**) التي ترمز لعقيدة شرك وكفر، كأن يرسم عليها صنم لإله، أو يكتب عليها ثناء أو دعاء وثني، أو تحتوي رمزاً آخر لعقيدة شرك وكفر كالصليب أو (**المطرقة والمنجل**) التي ترمز إلى المادية الجدلية؛ أما أعلام البلاد والقبائل ووحدات الجيوش فهي في الأصل ليست أوثاناً، إلا إذا كان بها رمز لشرك أو كفر.

أما الأعياد، وواحده عيد: ما يعتاد مجيئه وقصده: من مكان وزمان. والعيد مأخوذ من المعاودة، والاعتياد.

فإذا كان اسما للمكان فهو المكان الذى بقصد الاجتماع فيه وانتيابه للعبادة، أو لغيرها، بكيفية متكررة مرتبة، وأسلوب معين مخصوص. والأعياد الوثنية المكانية هي مواضع أعياد أهل الشرك، وأسواقهم الموسمية التي تقام للطواغيت، وهي بذاتها رجس ووثن، يجب اجتنابه. أما أسواق التجارة والأدب كسوق عكاظ في الجاهلية، فهي ليست أوثاناً لأنها لم تؤسس تعظيماً لشيء من الطواغيت، كما أسلفنا، وقد أخرج الإمام أبو داود في سننه (ج3/ص238/ح3313) بإسناد في غاية الصحة: [حدثنا داود بن رشيد حدثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو قلابة قال: حدثني ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن ينحر إبل ببوانة فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلا ببوانة فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا: لا، قال: هل كان فيها **عيد من أعيادهم؟** قالوا: لا، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك بن آدم]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج2/ص76/ح1341)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص83/ح19926).؛ وبالضد من ذلك فإن المسجد الحرام، ومنى، ومزدلفة، وعرفة، والمشاعر، جعلها الله تعالى عيداً للحنفاء، ومثابة وحرماً آمناً، كما جعل أيام التعبد فيها عيداً.

وأما الزمان، فواضح، وهو الذي يتبادر إلى الذهن عند سماع لفظة: (**عيد**)، وقد أخرج أبو داود في سننه (ج2/ص320/ح2419) بإسناد صحيح على شرط مسلم: [حدثنا الحسن بن علي حدثنا وهب حدثنا موسى بن علي (ح) وحدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن موسى بن علي والإخبار في حديث وهب قال: سمعت أبي أنه سمع عقبة بن عامر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق **عيدنا** أهل الإسلام؛ وهي أيام أكل وشرب)]؛ وأخرجه النسائي في سننه (ج5/ص252/ح3004)؛ وابن حبان في صحيحه (ج8/ص369/ح3603)؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج3/ص292/ح2100)؛ والترمذي في سننه (ج3/ص144/ح773)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص600/ح1586)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج2/ص420/ح3995)، و(ج2/ص463/ح4181(؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص298/ح8245)؛ وغيرهم.
وكان للمشركين أعياد زمانية ومكانية. فلما جاء الله بالإسلام أبطلها، وعوض الحنفاء منها عيد الفطر، وعيد النحر، وأيام منى، كما عوّضهم عن أعياد المشركين المكانية بالكعبة البيت الحرام، وعرفة، ومنى، والمشاعر.
فـ«**الوثن**»: إذاً هو عموماً كل رمز للشرك أو الكفر من الأصنام، والأنصاب، والأشجار والأحجار، والصلبان، والرايات، ومزارات الطواغيت ومعابدهم، والأعياد، سواءً كان معبوداً أم لم يعبد، وهو على أي حال رجس يجب اجتنابه، كما قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ* حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾، (الحج؛ 22: 30 – 31).

وقد يقول قائل: (فما معنى جملة: «**عبدة الصليب**»، التي تطلق على النصارى كثيراً؛ وكذلك جملة «**عبدة النار**»، التي تطلق على الثنوية المجوس كثيراً؟!)، فنقول: أين جاء هذا اللفظ عن الله ورسوله؟! أما ما يستخدمه الناس من الأساليب «**الخطابية**»، و«**الدعائية**»، و«**التنابز بالألقاب**» مع خصومهم فليس من شأننا، ولا هو مما يعنينا، وإنما تعنينا فقط نصوص الوحي، أي نصوص الكتاب والسنّة، لأنهما الوحي المعصوم، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وأهل الأوثان، ويقال كذلك، **عبدة الأوثان**، هم المشركون من غير أهل الكتاب، تقال في مقابلة أهل الكتاب، فقد ثبت أنه، صلى الله عليه وسلم: [مر بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي، فإذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود، وفي المجلس عبد الله بن رواحة فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه ثم قال: (لا تغبروا علينا!)، فسلم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عليهم]؛ كما أخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1663/ح4290) بطوله مع تمام القصة بإسناد في غاية الصحة؛ وأخرجه في مواضع أخرى مطولاً ومختصراً، وكذلك في الأدب المفرد (ج1/ص379/ح1108)؛ ومسلم في صحيحه (ج3/ص1424/ح1798)؛ وجمهور الأئمة. وقد وردت نسبة أهل الكتاب، ونسبة بعض أقوالهم

وأفعالهم، إلى الشرك، وتسمية بعض رموزهم كالصليب بالوثن، ولكن لم يرد قط تسميتهم: «**أهل وثن**»، فليلاحظ بكل دقة!

قلت: لقد خفيت بعض هذه الحقائق حتى على المتخصصين في علوم التاريخ والآثار، لأنهم لم يستوعبوا **كافَّة** النصوص والآثار، ولم يستطيعوا التجرد والإنفلات من معتقداتهم وتصوراتهم الذاتية، فمثلاَ:

* قد جاء في (**المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (3342/1): [ويجب ان ننتبه إلى ان الكتابات الجاهلية وكذلك أخبار أهل الأخبار، قد نص على اسم الإلهة الشمس، فدعوها باسمها، اي الشمس. أما القمر، فلا نجد لاسمه الخاص ذكراً يتناسب مع مقامه. نعم ذكر بــ(شهر) و(سين) في النصوص العربية الجنوبية. و(شهر) القصر في العربيات الجنوبية، ولا زال الناس يسمونه بهذه التسمية في جنوبي جزيرة العرب. لكننا نجد أسماءه المأخوذة من النعوت، اي من صفاته تطغى عليه. فهو (ود) في الغالب في النصوص المعينية. ويظن من لا علم عميق له بالعربيات الجنوبية، انه اسم إلهَ خاص، بينما هو اسم من أسماء عديدة للاله القمر عند شعب مَعِين، وهو (المقه)، اي المنير والنور عند السبئيين اي صفة للشر. وهكذا قل عن باقي أسمائه، فهي صفات له في الغالب، لا اسم علم خاص به، كما في حالة الشمس.

ونحن نجد هذه الظاهرة في روايات أهل الأخبار أيضاً. فبينما تنص أخبار أهل الأخبار على تعبد بعض العرب للشمس، وعلى مخاطبتهم لها بــ(الالاهة) وبــ(لاهة)، وعلى تعبد بعضهم لزحل أو للمشتري أو لغيرهما من الأجرام السماوية كما تحدثت عن ذلك في موضع آخر، لا نجد للقمر ذكراً في أخبار أهل الأخبار. فلم يشيروا إلى اسمه ولا إلى تعبد الجاهليين له، حتى ليذهب الظن بعد تتبع جميع ما ورد في تلك الأخبار واستقصاءها استقصاءً تاماً ان الجاهليين لم يعرفوا عبادة القمر. **والظاهر أن أهل الأخبار كانوا في جهل من عبادة الجاهليين للقمر**، بسبب ما شاهدوه من تعبد أهل مكة وغيرهم وكذلك القبائل إلى الأصنام وتقربهم اليها، وقولهم انها تقربهم إلى الله، وبسبب نص القرآن الكريم على تعبد الجاهليين وتقربهم للأصنام والأوثان. فذهبوا إلى أنهم كانوا مجرد عبدة أوثان، ولم يفطنوا إلى أنهم **اتخذوا الأصنام واسطة وشفيعة للالهة التي هي أجرام سماوية في الأصل**]

قلت: قوله: (**اتخذوا الأصنام واسطة وشفيعة للالهة التي هي أجرام سماوية في الأصل**) خطأ، بل الأصنام والأوثان كلها كانت إما نائبة أو قائمة مقام الآلهة، أو بمثابة الجسد للآلهة، التي كان بعضها، وليس كلها، كائنات سماوية، وربما تمت مساواتها ببعض الأجرام السماوية، وهذه بدورها هي الشفيع والوسيط للإله الأعلى، كبير الآلهة، رأس الهرم الإلاهي: الله، تبارك وتعالى وتقدس عن هذه القبائح.

❄ فصل: قول الله، جل جلاله: ﴿وَجَعَلُوا للهِّ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾

نسبة الولد إلى الله داء عضال فشا في شتى طوائف الشرك، وكذلك عامة النصارى، وفئام من اليهود، وقد أبطله الله، جل جلاله، بشتى صنوف الحجج العقلية والنقلية، واشتد نكيره له في آيات كثيرة، منها الآية

موضوع فصلنا هذا: **﴿وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**، (الأنعام؛ 6: 100 – 101)، وآيات أخر في أزيد من عشرين موضع، منها:

- ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ؛ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ؛ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 171)؛
- ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ * مَا كَانَ للهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، (مريم؛ 19: 34 – 35).
- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 116).
- ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (يونس؛ 10: 68).
- ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً﴾، (الاسراء؛ 17: 40).
- ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ للهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾، (الاسراء؛ 17: 111).
- ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً﴾، (الكهف؛ 18: 4).
- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً * وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً * إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾، (مريم؛ 19: 89 – 93).
- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾، (الانبياء؛ 21: 26).
- ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، (المؤمنون؛ 23: 91).
- ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾، (الفرقان؛ 25: 2).
- ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثاً وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، (الصافات؛ 37: 150 – 152).
- ﴿لَوْ أَرَادَ اللهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، (الزمر؛ 39: 4).
- ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾، (الزخرف؛ 43: 16).
- ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾، (الزخرف؛ 43: 19).
- ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، (الزخرف؛ 43: 81).

- ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلا وَلَداً﴾، (الجـن؛ 72: 3).
وقد سبق الكلام مفصلاً عن قوله، جل جلاله: **﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثاً وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَاناً مَرِيداً﴾**، (النساء؛ 4: 117)؛ وقوله: **﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَباً وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾**، (الصافات؛ 37:158).

* وقد جاء في (**تفسير الطبري**) - (7/11 - 10): [القول في تأويل قوله: **﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾**؛ قال أبو جعفر: يعني بذلك جل ثناؤه: وجعل هؤلاء العادلون بربهم الآلهةَ والأندادَ لله شركاء، الجن، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾، [سورة الصافات: 158]. وفي الجن وجهان من النصب، أحدهما: أن يكون تفسيرًا للشركاء؛ والآخر: أن يكون معنى الكلام؛ وجعلوا لله الجن شركاء، وهو خالقهم.
واختلفوا في قراءة قوله: ﴿وخلقهم﴾؛ فقرأته قراء الأمصار: (وَخَلَقَهُمْ)، على معنى أن الله خلقهم، منفردًا بخلقه إياهم. وذكر عن يحيى بن يعمر ما يلي:
13680 - حدثني به أحمد بن يوسف قال: حدثنا القاسم بن سلام قال: حدثنا حجاج، عن هارون، عن واصل مولى أبي عيينة، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر: أنه قال: ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلْقَهُمْ﴾ بجزم ﴿اللام﴾ بمعنى أنهم قالوا: إنّ الجنّ شركاء لله في خلقه إيّانا.
قال أبو جعفر: وأوْلى القراءتين بالصواب، قراءة من قرأ ذلك: (وَخَلَقَهُمْ)، **لإجماع الحجة من القرأة عليها**.
وأما قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، فإنه يعني بقوله: (خرقوا) اختلقوا؛ يقال: (اختلق فلان على فلان كذبًا) و(اخترقه)، إذا افتعله وافتراه. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:
13681 - حدثني المثنى قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، يعني أنهم **تخرَّصوا**.
13682 - حدثني محمّد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، قال: **جعلوا** له بنين وبنات بغير علم.
13683 - حدثني محمّد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، قال: **كذبوا**.
13684 - حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، مثله.
13685 - حدثنا بشر قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ كذبوا ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونْ﴾، عما يكذبون. أما العرب فجعلوا له البنات، ولهم ما يشتهون من الغلمان؛ وأما اليهود فجعلوا بينه وبين الجِنّة نسبًا ولقد علمت الجِنّة أنهم لمحضرُون.
13686 - حدثنا محمّد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمّد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ

﴿وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ قال: خرصوا له بنين وبنات.

13687 - حدثني محمّد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن المفضل قال: حدثنا أسباط، عن السدي: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، يقول: قطعوا له بنين وبنات. قالت العرب: (**الملائكة بنات الله**)، وقالت اليهود والنصارى: (**المسيح وعزير أبناء الله**).

13688 - حدثني يونس قال، أخبرنا ابن وهب، قال، قال ابن زيد في قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، قال: ﴿خرقوا﴾، كذبوا، لم يكن لله بنون ولا بنات؛ قالت النصارى: المسيح ابن الله؛ وقال المشركون: **الملائكة بنات الله**؛ فكلٌّ خرقوا الكذب، ﴿وخرقوا﴾، اخترقوا.

13689 - حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾، قال: قول **الزنادقة؛** ﴿وخرقوا له﴾، قال ابن جريج، قال مجاهد: ﴿خرقوا﴾، كذبوا.

13690 - حدثنا ابن وكيع قال: حدثنا أبو أسامة، عن جويبر، عن الضحاك: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾، قال: وصفوا له.

13691 - حدثنا عمران بن موسى قال: حدثنا عبد الوارث، عن أبي عمرو: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾، قال: تفسيرها: وكذبوا.

قال أبو جعفر: فتأويل الكلام إذاً: وجعلوا لله الجنَّ شركاءَ في عبادتهم إياه، وهو المنفرد بخلقهم بغير شريك ولا معين ولا ظهير ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ﴾، يقول: وتخرَّصوا لله كذبًا، فافتعلوا له بنين وبنات بغير علم منهم بحقيقة ما يقولون، ولكن جهلا بالله وبعظمته، وأنه لا ينبغي لمن كان إلهًا أن يكون له بنون وبنات ولا صاحبة، ولا أن يشركه في خلقه شريك].

* وجاء في (**تفسير الطبري**)، (15/145 - 146): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: قال هؤلاء المشركون بالله من قومك، يا محمّد: ﴿اتخذ الله ولدًا﴾، وذلك قولهم: (**الملائكة بنات الله**). يقول الله منزهًا نفسه عما قالوا وافتروا عليه من ذلك: ﴿سبحان الله﴾، تنزيهًا لله عما قالوا وادَّعوا على ربهم؛ ﴿هو الغني﴾ يقول: الله غنيٌّ عن خلقه جميعًا، فلا حاجة به إلى ولد، لأن الولد إنما يَطْلُبه من يطلبه، ليكون عونًا له في حياته وذكرًا له بعد وفاته، والله عن كل ذلك غنيٌّ، فلا حاجة به إلى معين يعينه على تدبيره، ولا يَبيدُ فيكون به حاجة إلى خلف بعده؛ (له ما في السموات وما في الأرض)، يقول تعالى ذكره: لله ما في السموات وما في الأرض مِلْكًا، **والملائكةُ عباده وملكه**، فكيف يكون عبد الرجل وملكه له ولدًا؟ يقول: أفلا تعقلون أيها القوم خطأ ما تقولون؟ ﴿إن عندكم من سلطان بهذا﴾، يقول: ما عندكم أيها القوم، بما تقولون وتدّعون من أن الملائكة بنات الله، من حجة تحتجون بها، وهي السلطان؟ أتقولون على الله قولا لا تعلمون حقيقته وصحته، وتضيفون إليه ما لا يجوز إضافته إليه، جهلا منكم بما تقولون، بغير حجة ولا برهان؟].

* وجاء في (**تفسير الطبري**) - (17/231): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ

وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرِطُونَ﴾. يقول تعالى ذكره: ويجعل هؤلاء المشركون لله ما يكرهونه لأنفسهم. ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾، يقول: وتقول ألسنتهم الكذب وتفتريه، أن لهم الحسنى، فأن في موضع نصب، لأنها ترجمة عن الكذب. وتأويل الكلام: ويجعلون لله ما يكرهونه لأنفسهم، ويزعمون أن لهم الحسنى، الذي يكرهونه لأنفسهم. البنات يجعلونهن لله تعالى، **وزعموا أن الملائكة بنات الله**. وأما الحُسنى التي جعلوها لأنفسهم فالذكور من الأولاد، وذلك أنهم كانوا يئدون الإناث من أولادهم، ويستبقون الذكور منهم، ويقولون: لنا الذكور ولله البنات، وهو نحو قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾؛ وبنحو الذي قلنا في ذلك، قال أهل التأويل].

* وجاء في (**تفسير الطبري**) - (17/452 - 453): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلا عَظِيمًا﴾. يقول تعالى ذكره للذين قالوا من مشركي العرب: **الملائكة بنات الله**؛ ﴿أفأصْفاكُمْ﴾، أيها الناس، ﴿رَبُّكُمْ بالبَنِينَ﴾، يقول: أفخصكّم ربكم بالذكور من الأولاد ﴿وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا﴾ وأنتم لا ترضونهن لأنفسكم، بل تئدونهن وتقتلونهن، فجعلتم لله ما لا ترضونه لأنفسكم: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلا عَظِيمًا﴾ يقول تعالى ذكره لهؤلاء المشركين الذين قالوا من الفرية على الله ما ذكرنا: إنكم أيها الناس لتقولون بقيلكم: (**الملائكة بنات الله**)، قولا عظيما، وتفترون على الله فرية منكم. وكان قتادة يقول في ذلك ما حدثنا محمّد، قال: حدثنا محمّد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا﴾ قال: قالت اليهود: **الملائكة بنات الله**].

* وجاء في (**تفسير الطبري**) - (17/595 - 596): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلا لآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا﴾، والصواب من القراءة في ذلك عندي، قراءة من قرأ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمةً﴾، نصباً، **لإجماع الحجة من القراء عليها**، فتأويل الكلام: عَظُمت الكلمة كلمة تخرج من أفواه هؤلاء القوم الذين قالوا: اتخذ الله ولدا، **والملائكة بنات الله**. كما حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق: ﴿كَبُرَتْ كَلِمةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، قولهم: (**إن الملائكة بنات الله**)، وقوله: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا﴾، يقول عز ذكره: ما يقول هؤلاء القائلون اتخذ الله ولدا بقيلهم ذلك إلا كذبا وفرية افتروها على الله].

* وجاء في (**تفسير الطبري**) - (19/65 - 66): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (90) مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (91) عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (92)﴾. يقول: ما الأمر كما يزعم هؤلاء المشركون بالله، من أن **الملائكة بنات الله**، وأن الآلهة والأصنام آلهة دون الله]

* جاء في (**تفسير الطبري**) - (19/236): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾؛ ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾،

يقول: تكذيبا لمن أضاف إليه الولد، وقال: **الملائكة بنات الله**، ما اتخذ الذي نزل الفرقان على عبده ولدا، فمن أضاف إليه ولدا فقد كذب وافترى على ربه، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ يقول تكذيبا لمن كان يضيف الألوهة إلى الأصنام ويعبدها من دون الله من مشركي العرب، ويقول في تلبيته: (**لبيك لا شريك لك، إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك**)، كذب قائلو هذا القول، ما كان لله من شريك في مُلكه وسلطانه، فيصلح أن يعبد من دونه].

* وجاء في (**تفسير الطبري**) - (21/117 - 118): [﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.
وقوله(فَاسْتَفْتِهِمْ) يقول تعالى ذكره لنبيه محمّد، صلى الله عليه وسلم: سل يا محمّد مشركي قومك من قريش.
كما حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾، يعني مشركي قريش.
حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ قال: سلهم، وقرأ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ﴾، قال: يسألونك.
حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا أسباط، عن السديّ ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ يقول: يا محمّد سلهم.
وقوله: ﴿أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾: ذكر أن مشركي قريش كانوا يقولون: (**الملائكة بنات الله**)، **وكانوا يعبدونها**، فقال الله لنبيه محمّد عليه الصلاة والسلام: سلهم، وقل لهم: ألربي البنات ولكم البنون؟. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:
- حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، ﴿أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾؟ لأنهم قالوا: يعني مشركي قريش: **لله البنات**، ولهم البنون.
- حدثنا محمّد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن المفضل، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، في قوله: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾، قال: **كانوا يعبدون الملائكة**.
القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾. يعني تعالى ذكره: أم شهد هؤلاء القائلون من المشركين: (**الملائكة بنات الله**)، خلقي الملائكة وأنا أخلقهم إناثا، فشهدوا هذه الشهادة، ووصفوا الملائكة بأنها إناث. وقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ﴾، يقول تعالى ذكره: ألا إن هؤلاء المشركين من كذبهم ﴿لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، في قيلهم ذلك].

* وجاء في (**تفسير الطبري**) - (21/651): [﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ * سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾. قل يا محمّد لمشركي قومك الزاعمين أن **الملائكة بنات الله**: إن كان للرحمن ولد فأنا أول عابديه بذلك منكم، ولكنه لا ولد له، فأنا أعبده بأنه لا ولد له، ولا ينبغي

أن يكون له].

* وجاء تفصيل ونقاش جيد في (**تفسير الرازي**) - (6/405): [﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ**﴾؛ في الآية مسائل:

المسألة الأولى: اعلم أنه تعالى لما ذكر هذه البراهين الخمسة من دلائل العالم الأسفل والعالم الأعلى على ثبوت الإلهية، وكمال القدرة والرحمة. ذكر بعد ذلك أن من الناس من أثبت لله شركاء، واعلم أن هذه المسألة قد تقدم ذكرها إلا أن المذكور ههنا غير ما تقدم ذكره وذلك لأن الذين أثبتوا الشريك لله فرق وطوائف.

فالطائفة الأولى: عبدة الأصنام، فهم يقولون: الأصنام شركاء الله في العبودية، ولكنهم معترفون بأن هذه الأصنام لا قدرة لها على الخلق والإيجاد والتكوين.

والطائفة الثانية: من المشركين الذين يقولون: مدبر هذا العالم هو الكواكب، وهؤلاء فريقان منهم من يقول: إنها واجبة الوجود لذاتها، ومنهم من يقول: إنها ممكنة الوجود لذواتها محدثة، وخالقها هو الله تعالى، إلا أنه سبحانه فوض تدبير هذا العالم الأسفل إليها، وهؤلاء هم الذين حكى الله عنهم أن الخليل، صلى الله عليه وسلم، ناظرهم بقوله: ﴿لا أُحِبُّ الآفلين﴾ وشرح هذا الدليل قد مضى.

والطائفة الثالثة: من المشركين الذين قالوا: لجملة هذا العالم بما فيه من السموات والأرضين إلهان، أحدهما فاعل الخير. والثاني فاعل الشر، والمقصود من هذه الآية حكاية مذهب هؤلاء فهذا تقرير نظم الآية والتنبيه على ما فيها من الفوائد. فروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاء الجن﴾ نزلت في الزنادقة الذين قالوا: إن الله وإبليس أخوان، فالله تعالى خالق الناس والدواب والأنعام والخيرات، وإبليس خالق السباع والحيات والعقارب والشرور.

واعلم أن هذا القول الذي ذكره ابن عباس أحسن الوجوه المذكورة في هذه الآية، وذلك لأن بهذا الوجه يحصل لهذه الآية مزيد فائدة مغايرة لما سبق ذكره في الآيات المتقدمة، قال ابن عباس: والذي يقوي هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجنة نَسَباً﴾ [الصافات: 158] وإنما وصف بكونه من الجن لأن لفظ الجن مشتق من الاستتار، والملائكة والروحانيون لا يرون بالعيون فصارت كأنها مستترة من العيون، فبهذا التأويل أطلق لفظ الجن عليها، وأقول: هذا مذهب المجوس، وإنما قال ابن عباس: هذا قول الزنادقة، لأن المجوس يلقبون بالزنادقة، لأن الكتاب الذي زعم زرادشت أنه نزل عليه من عند الله مسمى بــ(**الزند**)، والمنسوب إليه يسمى (**زندي**). ثم عرب فقيل (**زنديق**). ثم جمع فقيل (زنادقة).

واعلم أن المجوس قالوا: كل ما في هذا العالم من الخيرات فهو من (يزدان) وجميع ما فيه من الشرور فهو من (أَهْرُمُنْ)، وهو المسمى بإبليس في شرعنا، ثم اختلفوا فالأكثرون منهم على أن (أَهْرُمُنْ) محدث، ولهم في كيفية حدوثه أقوال عجيبة، والأقلّون منهم قالوا: إنه قديم أزلي؛ وعلى القولين فقد اتفقوا على أنه شريك لله في تدبير هذا العالم، فخيرات هذا العالم من الله تعالى وشروره من إبليس. فهذا شرح ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما]؛ **انتهى كلام الإمام الرازي**.

ولنا ملاحظة واستدراك على كلام الرازي، على جودته، عن طوائف المشركين حيث قال: [**فالطائفة الأولى**: عبدة الأصنام، فهم يقولون: الأصنام شركاء لله في العبودية، ولكنهم معترفون بأن هذه الأصنام لا قدرة لها على الخلق والإيجاد والتكوين]؛ فهذا كلام لا معنى له على التحقيق. وقد أسلفنا أن الأصنام، أي التماثيل، رموز أو مساكن أو أبدان لكائنات إلاهية، بعضها سماوي علوي ملائكي، وبعضها أرضي سفلي شيطاني. فلعل بعض هذه الكائنات الإلاهية السماوية العلوية من جنس الكواكب (أو بلفظ أدق: العقول أو الأرواح أو النفوس الكوكبية)، فيدخل هذا في الصنف الثاني؛ وبعضها نوع آخر سماوي، وليس كوكبياً، وهذا نوع لا يدخل في صنفه الثاني، بل هو صنف مستقل. ثم إن الأرواح الأرضية السفلية ينبغي أن يكون لها تصنيف مستقل. على أن نفيه لقدرة ما أسماه بـ(الأصنام) على الخلق والإيجاد والتكوين ليس صحيحاً هكذا على إطلاقه، كما سنفصله قريباً.

قلت: لعل في هذه النقول كفاية، وإلا طال الأمر جداً. والخلاصة هي: أن العرب كانت تعتقد أن (**الملائكة بنات الله**) وأنها إنما عبدتها لذلك، أي لكونها من هذا النسب الإلاهي الرفيع، قولاً واحداً من جميع المفسرين من السلف؛ وليس هناك ذكر للصالحين أو القبور، أو غير ذلك.

❄ فصل: انسب لنا ربك

❋ أخرج الإمام الحاكم في **مستدركه** (ج 2/ص589/ح3987): [أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن يعقوب الحافظ وأبو جعفر محمّد بن علي قالا: حدثنا الحسين بن الفضل حدثنا محمّد بن سابق حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن المشركين قالوا: (يا محمّد انسب لنا ربك!)، فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ❋ اللَّهُ الصَّمَدُ ❋ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ❋ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾؛ لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت وليس شيء يموت إلا سيورث وإن الله لا يموت ولا يورث ولم يكن له كفوا أحد، قال: لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثله شيء]؛ ثم عقَّب الإمام الحاكم قائلاً: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ ووافقه الذهبي، وحسنه الحافظ (فتح الباري 13/356). وقال الألباني، في (صحيح سنن الترمذي - ح2680): [حسن دون قوله: (والصمد الذي... إلخ)]. قلت: لا يصح هذا الإسناد بذاته، وهو حسن قوي، فلعله يصح بمتابعاته وشواهده، كما هو مفصّل في الملحق (فصل: انسب لنا ربك).

❋ وجاء حديث آخر عند الطبراني في (**معجمه الأوسط**) - (ج1/ص223/ح732): [حدثنا أحمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن نافع درخت قال: حدثنا علي بن ثابت عن الوازع بن نافع عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: إن لكل شيء نسبة وإن نسبة الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾]؛ ثم عقَّب الإمام الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن نافع).

* وجاء في (**تفسير الطبري**) - (24/687 - 688): [القول في تأويل قوله جل ثناؤه وتقدّست أسماؤه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، ذُكر أن المشركين سألوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن **نسب ربّ العزّة**، فأنزل الله هذه السورة جوابا لهم. وقال بعضهم: بل نزلت من أجل أن اليهود سألوه، فقالوا له: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ فأُنزلت جوابا لهم.

ذكر من قال: أنزلت جوابا للمشركين الذين سألوه أن ينسب لهم الربّ تبارك وتعالى.

- حدثنا أحمد بن منيع المَرْوَزي ومحمود بن خداش الطالَقاني، قالا: حدثنا أبو سعيد الصغاني، قال: حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب قال: قال المشركون للنبيّ، صلى الله عليه وسلم: انسُب لنا ربك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.

- حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا يحيى بن واضح، قال: حدثنا الحسين، عن يزيد، عن عكرمة، قال: إن المشركين قالوا: يا رسول الله أخبرنا عن ربك، صف لنا ربك ما هو، ومن أي شيء هو؟ فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، إلى آخر السورة.

- حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، عن أبي جعفر، عن الربيع، عن أبي العالية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، قال: قال ذلك قتادة الأحزاب: انسُب لنا ربك، فأتاه جبريل بهذه.

- حدثني محمّد بن عوف، قال: حدثنا شريح، قال: حدثنا إسماعيل بن مجالد، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر قال: قال المشركون: انسُب لنا ربك، فأنزل الله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.

ذكر من قال: نزل ذلك من أجل مسألة اليهود

حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، قال: حدثني ابن إسحاق، عن محمّد، عن سعيد، قال: أتى رهط من اليهود النبي، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا محمّد هذا الله خلق الخلق، فمن خلقه؟ فغضب النبيّ، صلى الله عليه وسلم، حتى انتُقِع لونه، ثم ساورهم غضبا لربه، فجاءه جبريل عليه السلام فسكنه، وقال: اخفض عليك جناحك يا محمّد، وجاءه من الله جواب ما سألوه عنه. قال: يقول الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾؛ فلما تلا عليهم النبي، صلى الله عليه وسلم، قالوا: صف لنا ربك كيف خلقه، وكيف عضده، وكيف ذراعه، فغضب النبيّ، صلى الله عليه وسلم، أشدّ من غضبه الأول، وساورهم غضبا، فأتاه جبريل فقال له مثل مقالته، وأتاه بجواب ما سألوه عنه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا مهران، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: جاء ناس من اليهود إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: أنسب لنا ربك، فنزلت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ * أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، حتى ختم السورة.

فتأويل الكلام، إذا كان الأمر على ما وصفنا: قل يا محمّد لهؤلاء السائليك عن نسب ربك وصفته، ومَن خَلقه: الربّ الذي سألتموني عنه، هو الله الذي له عبادة كل شيء، لا تنبغي العبادة إلا له، ولا تصلح لشيء سواه]؛ **انتهى كلام الإمام الطبري**.

* وأخرج أبو يعلى في مسنده (ج6/ص183/ح3468): [حدثنا إسحاق حدثنا علي بن أبي سارة حدثنا ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بعث رجلا مرة إلى رجل من فراعنة العرب فقال: اذهب فادعه لي، فقال: يا رسول الله إنه أعتى من ذلك، قال: اذهب فادعه لي، قال: فذهب إليه فقال: يدعوك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وقال لرسول رسول الله: وما الله؟ أمن ذهب هو أم من فضة هو أمن من نحاس هو؟ قال: فرجع إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأخبره فقال: يا رسول الله قد أخبرتك أنه أعتى من ذلك، قال لي كذا وكذا، فقال: ارجع إليه الثانية فقل له مثلها؛ فرجع إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله قد أخبرتك أنه أعتى من ذلك، قال: ارجع إليه فادعه، فرجع إليه الثالثة قال: فأعاد عليه ذلك الكلام، فبينما هو يكلمه إذ بعث الله سحابة حيال رأسه فرعدت فوقعت منها صاعقة فذهبت بقحف رأسه فأنزل الله: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾، (الرعد؛ 13:13)]؛ وتجده في إتحاف الخيرة المهرة (5741/73/6) منسوباً لأبي يعلى؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص371/ح11259): [أخبرنا عمرو بن منصور حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال: حدثني علي بن أبي سارة به]؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج3/ص96/ح2602): [حدثنا أبو مسلم قال: حدثنا عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي قال: حدثنا علي بن أبي سارة به]، ثم عقَّب الإمام الطبراني قائلاً: (لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا علي بن أبي سارة)، قلت: وهم، رضي الله عنه، في ذلك، وسيأتي فوراً.

* فقد قال الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، كما في (**كشف الأستار**) - (ج3/ص54): [حدثنا عبدة بن عبد الله، أنبأنا يزيد بن هَارُون، حدثنا **دَيْلَم بن غزوَان**، حدثنا ثَابت، عَن أنس قَالَ: بعث رَسُول الله، صلى الله عليه وسلم، رجلا من أَصْحَابه إِلَى رجل من عُظَمَاء الْجَاهِلِيَّة يَدعُوهُ إِلَى الله، تبَارك وَتَعَالَى، فَقَالَ: (أَيش رَبك الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ؟ من نُحَاس هُوَ، من حَدِيد هُوَ، من فضَّة هُوَ، من ذهب هُوَ؟)؛ فَأتى النَّبِي، صلى الله عليه وسلم، فَأخْبرهُ فَأرْسلهُ إِلَيْهِ الثَّالِثَة فَقَالَ مثل ذَلِك، فَأتى النَّبِي، صلى الله عليه وسلم، فَأخْبرهُ فَأرْسل الله، تبَارك وَتَعَالَى، عَلَيْهِ صَاعِقَة فَأَحْرَقتهُ فَقَالَ رَسُول الله، صلى الله عليه وسلم: إِن الله، تبَارك وَتَعَالَى، قد أرسل على صَاحبك صَاعِقَة فَأَحْرَقتهُ)؛ فنزلت هذه الآية: **﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾**، (الرعد؛ 13:13)] قال البزار: ديلم بصْري صالح. قلت: بل هو صدوق، صحيح الحديث. وهو في (**الأحكام الكبرى**) - (133/4) منسوباً إلى البزار بعين هذا اللفظ؛ وأخرجه ابن أبي عاصم في (كتاب السنة) - (ج1/ص304)، فقال: [حدثني محمّد بن أبي بكر المقدمي حدثنا ديلم بن غزوان به]؛ وأخرجه الإمام أبو يعلى (أحمد بن علي بن المثنى) (ج6/ص87/ح3341)، فقال: [حدثنا محمّد بن أبي بكر وغيره قالوا: حدثنا ديلم بن غزوان به]. وقال الإمام البيهقي في (كتاب الأسماء والصفات) - (ص278): [أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو حدثنا أبو العباس الأصم حدثنا يحيى بن أبي

طالب أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا ديلم بن غزوان به]. وقال الهيثمي في (**مجمع الزوائد**) - (ج7/ص42): [ورجال البزار رجال الصحيح غير ديلم بن غزوان وهو ثقة؛ وفي رجال أبي يعلى والطبراني: علي بن أبي سارة وهو ضعيف]؛ قلت: قد رواه أبو يعلى من الطريقين كما ترى. والحديث صحيح على كل حال.

* وجاء في (**تفسير ابن كثير**) - (5/394): [وقال ابن أبي حاتم: (حدثنا عمرو بن سلم البصري، حدثنا عمرو بن المحرم أبو قتادة، حدثنا المعمر، حدثنا أبو كعب المكي قال: قال خبيث من خُبثاء قريش: أخبرنا عن ربكم، من ذهب هو، أو من فضة هو، أو من نحاس هو؟ فقعقعت السماء قعقعة (والقعقعة في كلام العرب: الرعد) فإذا قِحْف رأسه ساقط بين يديه). وقال ليث بن أبي سليم، عن مجاهد: جاء يهودي فقال: يا محمّد، أخبرنا عن ربك: من أي شيء هو؟ من در أم من ياقوت؟ قال: فجاءت صاعقة فأخذته].

* وكما جاء في (**الدر المنثور**) - (5/492): [وأخرج الحكيم الترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، عن مجاهد - رضي الله عنه - قال: جاء رجل إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: أخبرني عن ربك، من ذهب هو، أم من لؤلؤ، أم ياقوت؟ فجاءه صاعقة فأخذته، فأنزل الله ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ الآية. وأخرج ابن جرير عن علي - رضي الله عنه - قال: جاء رجل إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمّد حدثني عن إلهك هذا الذي تدعو إليه أياقوت هو؟ أذهب هو؟ أم ما هو؟... فنزلت على السائل صاعقة فأحرقته. فأنزل الله تعالى ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾].

❄ فصل: هل كان مشركو العرب مقرين بما يسمَّى (توحيد الربوبية)؟!

لعل خير ما نبدأ به هو تفسير الإمام الطبري لقوله، جل جلاله، وسما مقامه: **﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**، (البقرة؛ 2: 22)، حيث:

* جاء في تفسير الطبري (ج1/ص368 - 373): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾

قال أبو جعفر: والأنداد جمع نِدّ، والنِّدّ: العِدْلُ والمِثل، كما قال حسان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ؟........ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

يعني بقوله: (ولستَ له بند)، لست له بمثْلٍ ولا عِدْلٍ. وكل شيء كان نظيرًا لشيء وله شبيهًا فهو له ند.

480 - كما حدثنا بشر بن مُعاذ، قال: حدثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة: **﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾**، أي عُدَلاء.

481 - حدثني المثنى، قال: حدثني أبو حُذيفة، قال: حدثنا شِبل، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد: **﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾**، أي عُدَلاء.

482 - حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدّيّ، في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس - وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم: ﴿فَلا تَجْعَلُوا للهِّ أَنْدَادًا﴾، قال: **أكفاءً من الرجال تطيعونهم في معصية الله**.

483 - حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قول الله: ﴿فَلا تَجْعَلُوا للهِّ أَنْدَادًا﴾، قال: الأنداد، الآلهة التي جعلوها معه، وجعلوا لها مثل ما جعلوا له.

484 - حُدِّثت عن المنجاب، قال: حدثنا بِشر، عن أبي رَوْق، عن الضحاك، عن ابن عباس، في قوله: ﴿فَلا تَجْعَلُوا للهِّ أَنْدَادًا﴾، قال: أشباهًا.

485 - حدثني محمّد بن سنان، قال: حدثنا أبو عاصم، عن شَبيب، عن عكرمة: ﴿فَلا تَجْعَلُوا للهِّ أَنْدَادًا﴾، أن تقولوا: **لولا كلبنا لَدَخل علينا اللصّ الدارَ، لولا كلبنا صَاح في الدار، ونحو ذلك**.

فنهاهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئًا، وأن يعبدوا غيره، أو يتخذوا له نِدًّا وَعِدلا في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم، فكذلك فأفردوا لِيَ الطاعة، وأخلصُوا لِيَ العبادة، ولا تجعلوا لي شريكًا ونِدًّا من خلقي؛ فإنكم تعلمون أن كلّ نعمةٍ عليكم فمنِّي.

القول في تأويل قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، اختلف أهل التأويل في الذين عُنُوا بهذه الآية: فقال بعضهم: عَنَى بها جميع المشركين من مُشركي العرب وأهل الكتاب. وقال بعضهم: عنى بذَلك أهلَ الكتابين، أهلَ التوراة والإنجيل.

ذكر من قال: عنى بها جميعَ عبَدَة الأوثان من العرب وكفار أهل الكتابين:

486 - حدثنا محمّد بن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن محمّد بن إسحاق، عن محمّد بن أبي محمّد مولى زيد بن ثابت، عن عكرمة، أو عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: نَزَل ذلك في الفريقين جميعًا من الكفار والمنافقين. وإنما عَنَى تعالى ذكره بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا﴾، أي لا تشركوا بالله غيرَه من الأنداد التي لا تَنفع ولا تضرّ، وأنتم تعلمون أنه لا ربّ لكم يرزقكم غيره، وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول من توحيده هو الحق لا شك فيه.

487 - حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة في قوله: ﴿وأنتمْ تعلمون﴾، أي تعلمون أنّ الله خَلقكم وخلق السموات والأرض، ثم تجعلون له أندادًا.

ذكر من قال: عُني بذلك **أهلَ الكتابين**:

488 - حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن رجل، عن مجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، أنه إله واحدٌ في التوراة والإنجيل.

489 - حدثني المثنى بن إبراهيم، قال: حدثنا قَبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن مجاهد، مثله.

490 - حدثني المثنى، قال: حدثنا أبو حُذيفة، قال: حدثنا شِبْل، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، يقول: وأنتم تعلمون أنّه لا ندّ له في التوراة والإنجيل.

قال أبو جعفر: وأحسِب أن الذي دَعا مجاهدًا إلى هذا التأويل، وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دُون غيرهم - **الظنُّ منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أنّ اللهَ خالقها ورازقها، بجحودها وحدانيةَ ربِّها**، وإشراكها معه في العبادة غيره. وإنّ ذلك لَقولٌ!

ولكنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبرَ في كتابه عنها أنها كانت **تُقر بوحدانيته**، غير أنها كانت تُشرك في عبادته ما كانت تُشرك فيها، فقال جل ثناؤه: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، [سورة الزخرف: 87]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾، [سورة يونس: 31]؛ فالذي هو أولى بتأويل قوله: ﴿**وأنتم تعلمون**﴾ - إذْ كان ما كان عند العرب من العلم **بوحدانِيَّة** الله، وأنه مُبدعُ الخلق وخالقهم ورازقهم، نظيرَ الذي كان من ذلك عند أهل الكتابين، ولم يكن في الآية دلالة على أنّ الله جل ثناؤه عني بقوله: ﴿**وأنتم تعلمون**﴾، أحدَ الحزبين، بل مُخرَج الخطاب بذلك عامٌّ للناس كافةً لهم، لأنه تحدَّى الناس كلهم بقوله: ﴿يا أيها الناس اعبدُوا ربَّكم﴾، - أن يكون تأويلُهُ ما قاله ابنُ عباس وقتادة، من أنه يعني بذلك كل مكلف، عالم بوحدانية الله، وأنه لا شريكَ له في خلقه، يُشرِك معه في عبادته غيره، كائنًا من كان من الناس، عربيًّا كان أو أعجميًّا، كاتبًا أو أميًّا، وإن كان الخطابُ لكفار أهل الكتابِ الذين كانوا حَواليْ دَار هجرة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأهل النفاق منهم، وممن بينَ ظَهرانيهم ممّن كان مشركًا فانتقل إلى النفاق بمقدَم رسول الله، صلى الله عليه وسلم]؛ انتهى النص المنقول من تفسير الإمام أبي جعفر، رضي الله عنه.

قلت: تأمَّل قول الإمام أبي جعفر: [وأحسِب أن الذي دَعا مجاهدًا إلى هذا التأويل، وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دُون غيرهم - الظنُّ منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أنّ اللهَ خالقها ورازقها، بجحودها وحدانيةَ ربِّها، وإشراكها معه في العبادة غيره. وإنّ ذلك لَقولٌ! ولكنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبرَ في كتابه عنها أنها كانت **تُقر بوحدانيته**، غير أنها كانت تُشرك في عبادته ما كانت تُشرك فيها،... إلخ]

قلت: تأمَّل هذا بكل عناية لترى كيف نشأ الخلل في أوَّل الأمر. نعم: كانت العرب – بمجملها - تعلم أنّ اللهَ خالقها ورازقها، والمتصرف في المهم والخطير من أمورها، والمنقذ من أهوال البر والبحر، (ولعل ذلك بوصفه كبير الآلهة ورئيسها ووالدها)، ولكنها تشبهه بالمخلوقات، وتنسب إليه صفات النقص والاحتياج في بعض الاعتبارات، أو تعتقد فيه البواطيل والمحالات بما يتناقض مع كونه واجب الوجود، الحق المبين، الأزلي الأبدي، القديم من غير ابتداء، الدائم من غير انتهاء، فتخرق له بنين وبنات، وتجعل معه آلهة أخرى، وتنكر قدرته على البعث والنشور، فتجحد وحدانيته باعتقاد بعض معاني الألوهية في غيره، فترتب على ذلك أنها تشرك معه غيره في العبادة. هذا حق مقطوع به كما أخبر الله، جل جلاله في القرآن، وكما هو معلوم علم يقين بالنقل التاريخي المتواتر؛ ولكن من أين جاء الإمام أبو جعفر، رضي الله عنه، بجملة: (أنها كانت **تُقر بوحدانيته**)؟! هذا خيال محض، وما نص الله جل جلاله في القرآن على ذلك قط، وإنما جاء فقط، مع ذكر السياق تاماً قدر المستطاع:

* ما قاله الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ * فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ * هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ * قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ * كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾، (يونس؛ 10: 28 – 36).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ * وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ * بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، (المؤمنون؛ 23: 79 – 93).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ * اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ * وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾، (العنكبوت؛ 29: 61 – 70).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ * إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، (لقمان؛ 31: 26 – 35).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ * قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ * إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ * اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ * وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا

وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ * أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، (الزمر؛ 39: 37 – 53).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ * وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ * وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ * أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ * وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾**، (الزخرف؛ 43: 10 – 21).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ * سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ * فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ * وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ * وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾**، (الزخرف؛ 43: 82 – 90).

فهذه عشرة أقارير، بعضها مركب من عدة أقاويل، في سبعة أماكن وسياقات مختلفة من القرآن العظيم. لاحظ أن الله جل جلاله ذكر في كل سياق مزيد مقولات عن الله وصفاته وأفعاله، وما ينبغي له، إما تقديماً قبل تقريرهم، أو تعقيباً بعد تقريرهم، أو كليهما. كل تلك الزيادات هي مما جهله أو أنكره المخاطبون كما تقتضيه ضرورة السياق، وبلاغة القرآن.

ولعلنا نلاحظ خاصة في سورة الزخرف، (الزخرف؛ 43: 10 – 21)، بعد تعقيب طويل على إقرارهم <u>**ببعض خالقيته**</u>، أنه قال: **﴿وَجَعَلُوْا لَهٗ مِنْ عِبَادِهٖ جُزْءًا ۗ اِنَّ الْاِنْسَانَ لَكَفُوْرٌ مُّبِيْنٌ * اَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنٰتٍ وَّاَصْفٰىكُمْ بِالْبَنِيْنَ * وَاِذَا بُشِّرَ اَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهٗ مُسْوَدًّا وَّهُوَ كَظِيْمٌ * اَوَمَنْ يُّنَشَّؤُا فِى الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِيْنٍ * وَجَعَلُوا الْمَلٰۤىِٕكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبٰدُ الرَّحْمٰنِ اِنَاثًا ۗ اَشَهِدُوْا خَلْقَهُمْ ۗ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُوْنَ * وَقَالُوْا لَوْ شَاۤءَ الرَّحْمٰنُ مَا عَبَدْنٰهُمْ ۗ مَا لَهُمْ بِذٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ اِنْ هُمْ اِلَّا يَخْرُصُوْنَ﴾، (الزخرف؛ 43: 16 – 21)**. فهؤلاء الذين نسبوا إليه الولد هم بالضرورة المِقرون بأنه خالق السماوات والأرض العزيز العليم، لأن ضمير الفاعلين (وتقديره:

هم) في لفظة (**وَجَعَلُوْا**) لا يمكن أن يعود إلى شيء سبقه إلا إلى ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (**لَيَقُوْلُنَّ**)، ومن المحال الممتنع أن يكون غير ذلك.

فهم، أو بعضهم، إذاً مُقِرّ فقط بأنه: الله هو الذي خلق السماوات والأرض، وخلقهم، وهو الذي سخَّر الشمس والقمر؛ **وبعضهم مقر فقط**: بأنه هو الذي ينزل الماء من السماء فيحيي به الأرض من بعد موتها؛ **وبعضهم مقر فقط**: بأنه هو مالك الأرض ومن فيها، وهو رب السماوات السبع، وهو رب العرش العظيم، بل بيده ملكوت كل شيء، وجواره أعلى وأمتن جوار، فهو يجير ولا يجار عليه، أي هو يحفظ وينصر ويمنع من شاء ممن شاء، ولا يحفظ أو ينصر أو يمنع أحد منه أحدا شاء أن يهلكه أو يعذبه؛ **وبعضهم مقر فقط**: بأنه هو الذي يرزقهم من السماء والأرض، وله ملكية السمع والأبصار، وهو يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي؛ **وليس كلهم مقراً بكل ذلك**: لأن ذلك أورده القرآن في سياقات مختلفة، وسور متباينة، بل بعضهم مقر ببعض جزئيات من ذلك، وآخرون مقرون بجزئيات أخرى من ذلك، وهكذا، وهكذا.

كل هذا إقرار وإيمان، ولكنه ليس بالضرورة توحيد وإسلام: لأنه إيمان ناقص، مازجه شرك اعتقادي، مناقض لأصل الإسلام وحقيقة التوحيد، كما قال الله، جل جلاله، نصاً بأحرفه: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ**﴾، (يوسف؛ 12: 106)، صدق الله: ومن أصدق من الله قيلاً؛ وكما أبانه الإمام الطبري نفسه في تفسيره، كما سنورده نصاً بعد قليل.

فإقرارهم، مثلاً، بأنه هو الذي **يرزق من السماء والأرض**، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(1) لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرد بذلك**، بل لعلهم يعتقدون أن هناك رازقين آخرين مستقلين عنه ينافسونه على رزق العباد، وربما كان هو الرازق الأكبر، تماماً كما تتنافس الشركات التجارية على الأسواق.

(2) ولا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرد بذلك، القائم به على وجه الاستقلال**، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الملوك من المخلوقين.

(3) ولا يترتب عليه ضرورة أنهم يعتقدون أن ملكه يخلو من بعض المجرمين المشاغبين، أو الثوار المتمردين، الذين يعجزونه هرباً إلى رؤوس الجبال وأعماق الأودية (كما هو معتقد بعضهم في الجن، بنص القرآن)، وهم الذين يرزقون أنفسهم وأتباعهم، ولهم خزائنهم وأرزاقهم وتموينهم.

(4) وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تقضي باعتقادهم أنه هو الذي يرزق من السماء والأرض **متفرداً بذلك، وحده لا شريك له في هذا الخصوص**، خلافاً لما يقتضيه سياق الكلام كما هو في اللسان العربي الذي خوطبنا به في القرآن، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الخصائص الإلاهية، والصفات الصمدانية، فيجوز أنه كانوا يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(4. أ) وجود إله آخر يخلق الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ويفسد على الله أمره، ولا قدرة لله عليه كاعتقاد الثنوية الزنادقة في إله الشر، الذي لا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي ويميت، ولكنه يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، أو أن هناك قوى كونية

تخرج عن سيطرته كالعدوى، والغول، ونحو ذلك.

(4. ب) أو أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلاهاً أهل لأن يعظم ويحترم، وإن كان لا يطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «**الأجنبية**» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «**المحلية**»، فلا بد لله من (**مداهنته**)، أو (**مجاملته**)، والأخذ بـ«**خاطره**»!

(4. ج) أو **أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي**، ولكن لا تصرّف لهم، فلا يرزُقون، ولا يتملّكون، ولا يشرِّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبّته لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدللات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده شفاعة لا تُرد، ولا تحتاج إلى استئذان. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبيراً. قلت: وهذه هي **الطامة الكبرى** التي شحن الله القرآن بذكرها، واشتد نكيره على أهلها.

(4. د) أن لهم، أي للمشركين، أو لملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار (ندوتهم) أو (برلمانهم) السيادة والحاكمية، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته.

وقد يقول قائل: سلمنا بهذا في مثل قوله، جل جلاله: ﴿**قُلْ مَنْ يَّرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَآءِ وَالْاَرْضِ اَمَّنْ يَّمْلِكُ السَّمْعَ وَالْاَبْصَارَ وَمَنْ يُّخْرِجُ الْحَــيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَــيِّ وَمَنْ يُّدَبِّرُ الْاَمْرَ فَسَيَــقُوْلُوْنَ اللهُ**﴾، ولكن كيف يكون هذا في مثل قول الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَلَإِنْ سَاَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ**﴾، وقوله: ﴿**وَلَإِنْ سَاَلْــتَهُمْ مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ**﴾، أليس هذا مستلزما للتوحيد؛ أو في الأقل: ما يسمونه (**توحيد الربوبية**)؟!

فنقول: كلا، وألف كلا. فإقرارهم، أو إقرار بعضهم، مثلاً، بأنه هو الذي **خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ، وخَلَقَهُمْ، أي: خلق البشر المخاطبين**، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(5) لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرّد بالخلق على وجه الإطلاق، لكل المخلوقات**، بل لعل هناك خالق، أو خالقون آخرون مستقلون عنه يخلقون بعض الأشياء، كاعتقاد الثنوية والمجوس في إله الشر الذي لم يخلق السموات والأرض، ولا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي، ولكنه يخلق الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ولعله هو الذي يميت، فلا قدرة لله عليه، فهو يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ أو أن مادة الكون الخام (الهيولي عند بعض فلاسفة اليونان) قديمة غير مخلوقة، ولكن الله هو الذي شكّلها وصوّرها، فخلق منها السماوات والأرض والبشر.

(6) ولا يعني ضرورة أنه **وحده المتفرد بذلك، القائم به على وجه الاستقلال**، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الصناع من المخلوقين.

(7) وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تنص على إقرارهم بأنه هو الذي **خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ، وما فيهن، وسائر المخلوقات، بخيرها وشرها، متفرداً بذلك، وحده لا شريك له في هذا الخصوص،**

من العدم المحض ابتداءً، بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الأسماء والصفات والأفعال الإلاهية، فيجوز أنهم يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(8. أ) أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلاهاً أهل لأن يُعظم ويُحترم، وإن كان لا يُطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «**الأجنبية**» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «**المحلية**»، فلا بد لله من (**مداهنته**)، أو (**مجاملته**)، والأخذ بـ«**خاطره**»!

(8. ب) أنه وإن تفرد بالخلق والإيجاد، ولكنه "**ملَّ وسئم**" أو "**تعب**" أو "**تقاعد**" أو "**نام**" بعد ذلك، فأدار ضهره للعالم، فلم يعد يبالي به، وأعرض عنه بالكلية، وفوَّض التدبير، والتصرف، والرزق، والأمر والنهي، وغيرها من التصرفات، لغيره يقوم بها مستقلاً برأيه، ممضياً لها باجتهاده. وهذا – مثلاً – هو قول بعض الهندوس في كبير الآلهة (**براهما**)، وقول بعضهم من عبدة الإلهة (**دورجا**): أن (**الجبار**) الذي لا صورة له، ولا تعرف حقيقته، خلق (**دورجا**) أولاً، ثم فوض إليها خلق العالم.

(8. ج) أو **أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي**، ولكن لا تصرّف لهم، فلا يخلُقون، ولا يرزُقون، ولا يتملّكون، ولا يُشرّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبته لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدللات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده **شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان**. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبـيراً.

قلت: وهذه، كما أسلفنا، هي **الطامة الكبرى** التي شحن الله القرآن بذكرها، واشتدّ نكيره على أهلها، وبخاصة في سياق سورة الزخرف، كما أسلفنا.

(8. د) أن لهم، أو لملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار ندوتهم السيادة والحاكمية، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته.

كل ذلك بخلاف إقرار أهل الإسلام فيما يتعلق بالخلق مثلاً: فالله عندهم خالق كل شيء بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال، لا فرق بين سماوات وأرض، موت أو حياة، خير أو شر، وكل ذلك يعود أصله إلى العدم. وكل ما قد يُنْسَب إلى غيره من خلق، أو إنشاء، أو تكوين، أو تصوير، فإنما هو بقدرة حادثة نهائية مخلوقة لله، وبإقدار الله وتمكينه، وبإذنه التكويني القدري، وليس على وجه الابتداء أو الاستقلال. ومن المحال الممتنع أن يقع في الكون شيْ إلا بإذن الله وتقديره التكويني القدري. ناهيك إقرار أهل الإسلام بما سوى ذلك من صفات الكمال والجمال والجلال، وحاكميته، تعالى وتقدّس، وسيادته المطلقة، أي: أحقّيته، جل وعلا، في التشريع منفراً، ﴿وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾: فأين هذا من إقارير المشركين السطحية التافهة المحدودة، وعقائدهم السخيفة الباطلة المتناقضة؟!

ولن يجد القارئ اللبيب أي صعوبة في مناقشة المعتقدات والأقارير الأخرى، وتبيان أنها لا تقتضي بالضرورة الإيمان الخالص والتوحيد الصحيح، ولا حتى بعضه، أو قسماً منه.

وهذا هو الحال كذلك لو سلّمنا جدلاً بأن **جميعهم مقرون بكل الأقارير العشرة التي ذكرت في القرآن في المواضع والسياقات السبعة المتباينة**، كما أشرنا إليه أعلاه. فحتى هذا لا يقتضي بالضرورة الإيمان الخالص والتوحيد الصحيح، ولا حتى بعضه، أو قسماً منه؛ بل قد يمازجها أنواع مختلفة من الشرك، وخاصة:

(1) – أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي.

(2) – أن قدرته محدودة، فهو، مثلاً: يعجز عن إحياء الموتى للبعث والنشور، ويعجز عن مردة الجن والشياطين.

(3) – أن لغيره حقاً يشاركه به في الحكم، والأمر والنهي.

وصدق الله، إذ يقول: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾. فتسمية مثل هذه الأقارير المحدودة، في بعض الاعتبارات المخصوصة، (**توحيداً**)، سواءٌ صنفناه (**توحيد ربوبية**) أو غير ذلك من المسميات: **كذب مجرد، وخطأ محض**، في نفس الأمر، **وهو بدعة نكراء** إذا اتخذ هذا ديناً، فهو إذاً: **بدعة نكراء، وجريمة شنعاء، وجناية كبرى** على (**التوحيد**) و(**الإسلام**)، وصفعة في وجه أهله.

* وإليك الآن ما جاء في تفسير الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، **وهو في غاية الأهمية**، (16/286 – 288): [قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: وما يُقِرُّ أكثر هؤلاء الذين وصَفَ عز وجل صفتهم بقوله: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾، بالله أنه خالقه ورازقه وخالق كل شيء ﴿إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، في **عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابًا، وزعمهم أنَّ له ولدًا**، تعالى الله عما يقولون. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

19954 – حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: من إيمانهم، إذا قيل لهم: مَن خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون.

19955 – حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: تسألهم: مَن خلقهم؟ ومن خلق السماوات والأرض، فيقولون: الله. فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره.

19956 – حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، وعكرمة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قالا يعلمون أنه ربُّهم، وأنه خلقهم، وهم يشركون به.

19957 – حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا أبي، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، وعكرمة، بنحوه.

19958 - .... قال: حدثنا ابن نمير، عن نضر، عن عكرمة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: من إيمانهم إذا قيل لهم: من خلق السماوات؟ قالوا: الله. وإذا سئلوا: من خلقهم؟ قالوا: الله. وهم يشركون به بَعْدُ.

19959 - .... قال: حدثنا أبو نعيم، عن الفضل بن يزيد الثمالي، عن عكرمة، قال: هو قول الله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، [سورة لقمان: 25/سورة الزمر:38]. فإذا سئلوا عن الله وعن صفته، **وصفوه بغير صفته، وجعلوا له ولدًا، وأشركوا به**.

19960 - حدثنا الحسن بن محمّد، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، إيمانهم قولهم: الله خالقُنا، ويرزقنا ويميتنا.

19961 - حدثني محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، فإيمانهم قولُهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

19962 - حدثني المثنى، قال: أخبرنا أبو حذيفة، قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، إيمانُهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره.

19963 - .... قال، حدثنا إسحاق، قال: حدثنا عبد الله، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

19964 - حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا هانئ بن سعيد وأبو معاوية، عن حجاج، عن القاسم، عن مجاهد، قال: يقولون: (الله ربنا، وهو يرزقنا)، وهم يشركون به بعدُ.

19965 - حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، قال: إيمانهم قولُهم: الله خالقنا، ويرزقنا ويميتنا.

19966 - .... قال: حدثنا الحسين، قال: حدثنا أبو تميلة، عن أبي حمزة، عن جابر، عن عكرمة، ومجاهد، وعامر: أنهم قالوا في هذه الآية: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: ليس أحد إلا وهو يعلم أن الله خلقه وخلق السموات والأرض، فهذا إيمانهم، **ويكفرون بما سوى ذلك**.

19967 - حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، في إيمانهم هذا. إنك لست تلقى أحدًا منهم إلا أنبأك أن الله ربه، وهو الذي خلقه ورزقه، وهو مشرك في عبادته.

19968 - حدثنا محمّد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمّد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، قال: لا تسأل أحدًا من المشركين: مَنْ رَبُّك؟ إلا قال: ربِّيَ الله! وهو يشرك في ذلك.

19969 - حدثني محمّد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، يعني النصارى، يقول: ﴿وَلَئِنْ

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، [سورة لقمان: 25/سورة الزمر:38]، ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة الزخرف: 87]، ولئن سألتهم من يرزقكم من السماء والأرض؟ ليقولن: الله. وهم مع ذلك يشركون به ويعبدون غيره، ويسجدون للأنداد دونه.

19970 – حدثني المثنى، قال: أخبرنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن جويبر، عن الضحاك، قال: كانوا يشركون به في تلبيتهم.

19971 – حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن نمير، عن عبد الملك، عن عطاء: **﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾**، قال: يعلمون أن الله ربهم، وهم يشركون به بعدُ.

19972 – حدثني المثنى، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، في قوله: **﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾**، قال: يعلمون أن الله خالقهم ورازقهم، وهم يشركون به.

19973 – حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت ابن زيد يقول: **﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾**، قال: ليس أحدٌ يعبد مع الله غيره إلا وهو مؤمن بالله، ويعرف أن الله ربه، وأن الله خالقه ورازقه، وهو يشرك به. ألا ترى كيف قال إبراهيم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾، [سورة الشعراء: 75 – 77]؟ قد عرف أنهم يعبدون رب العالمين مع ما يعبدون. قال: فليس أحد يشرك به إلا وهو مؤمن به. ألا ترى كيف كانت العرب تلبِّي تقول: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك)؟ المشركون كانوا يقولون هذا]، **انتهى نص كلام الإمام الطبري**.

وأنت ترى أن الإمام الطبري إنما ذكر في كلامه آنفاً **تفسيراً وحيداً مبنياً على إجماع السلف على معنى واحد**، أن لدى المشركين بعض إقرار وإيمان، ولكنهم مع ذلك مشركون. ومن السلف من أجمل كل الإجمال مكتفياً هكذا بلفظة (**مشركون**)، ومنهم من فصَّل بعض التفصيل، وأبان، ولو بشكل محدود، فقال مثلاً: فهذا إيمانهم (أي علمهم بأن الله خلقهم وخلق السموات والأرض)، **ويكفرون بما سوى ذلك**؛ أو قال: فإذا سُئلوا عن الله وعن صفته، **وصفوه بغير صفته، وجعلوا له ولداً، وأشركوا به**.

ولعلنا نلاحظ ها هنا سريعاً أن الله، تبارك وتعالى، عصم السلف من القرون الثلاثة الفاضلة، جميعاً من استخدام لفظة (**توحيد**) أو (**انفراد**) أو عبارة (**وحده لا شريك له**) في هذا المضمار، فلم يزل أحد منهم، ولا حتى هذه الزلة اللفظية، التي زلَّت قلم الإمام الطبري بها، ولعله أول من جاءت منه هذه الفلتة الشنعاء. هذه العصمة (عصمة السلف من القرون الثلاثة الفاضلة) من فضل الله ونعمته على الإسلام وأهله.

ولعلنا نلاحظ أيضاً أن بعض السياقات القرآنية التي سردنا أعلاه إنما هي في مجادلة منكري البعث والنشور، وليست في جدال عن الوحدانية بمعناها الضيق، فلعلها ليست في موضوعنا أصلاً.

لاحظ أيضاً أننا – كما هو الواجب شرعاً وعقلاً – فسرنا الآيات على ظواهرها، وعمومها، وإطلاقها كما يقتضيه كلام العرب، وما جاء في غير تلك المواضع من القرآن، والسنّة الصحيحة، والتاريخ المتواتر. إلا أن بعض المفسرين من السلف، وغيرهم، قد تعسّر عليه فهم الآيات كما ينبغي، لأنه توهّم أو سبق إلى ذهنه أن أقارير المشركين المذكورة في الآيات **مطابقة لإقراره هو أو غيره من علماء الإسلام** بكل دقائقه وتفصيله، وربما بما يترتب عليه من الضرورات العقلية، وهذا خطأ فاحش، وزلل جسيم منشؤه نوع من (**خداع البصيرة**) ويحتاج إلى تدقيق ومراجعة، بل و(**مجاهدة نفس**) شديدة للتغلب عليه.

لذلك تخلص بعضهم من الإشكالية بنسبة تلك الأقارير – أو بعضها وما شابهها – لأهل الكتاب فقط، كما فعل الإمام التابعي الجليل مجاهد بن جبر، وهو قول لا بأس به. وقد رد عليه الإمام الطبري رداً بليغاً إلا أنه **زلّت به القدم زلة شنعاء** عندما استخدم جملة (**تُقر بوحدانيته**)، كما أسلفنا إيراده. ولو أن الإمام الطبري، رضي الله عنه، اعتصم، كعوائده الجميلة، بما جاء في تفسيره هو (أي: تفسير الإمام الطبري نفسه) في تأويل قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ**﴾ (16/286 - 288) بما **أجمع عليه السلف من تفسيرها**، كما أسلفناه قريباً، لهدي إلى صراط مستقيم؛ ولكن لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وجلَّ من لا يسهو، و﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾؛ فسبحان ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الْأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ﴾، سبحانه وبحمده، تعالى وتقدّس، حقاً وصدقاً، أزلاً وأبداً.

وهناك محاولات أخرى، أحسبها فاشلة، لربط هذه الآيات بميثاق الفطرة في قوله تعالى وتقدس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، (لأعراف؛ 7:172)، أو بالإسلام كرها بموجب العبودية الكونية كما هو قوله تعالى وتقدس: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾، (آل عمران؛ 3:83)، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾، (الرعد؛ 13:15)؛ كما تجده مثلاً في تفسير الثوري (152/78/1): [سفيان عن بن جريج وغيره عن مجاهد في قوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً﴾، قال: هي كقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾]؛ هذا تكلف بعيد جداً، فلا نطيل في الرد عليه.

وحاول الإمام القرطبي الخروج من (**المأزق الموهوم**) محاولة مختلفة، لطيفة لا باس بها، مفادها أن في الآيات حذف لأغراض بلاغية، تقديره: (**إن أنصفوا** أقروا وقالوا: الله، فإذا أقروا خُصِمُوا، وظهر تناقضهم، وإن لم ينصفوا خُصِمُوا بحجج وأدلة أخرى)، أو نحو ذلك، إن صح فهمي لما جاء في تفسير القرطبي (8/335) حيث قال الإمام القرطبي: [قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، المراد بمساق هذا الكلام الرد على المشركين وتقرير الحجة عليهم، **فمن اعترف منهم فالحجة ظاهرة عليهم، ومن لم يعترف فيقرر عليه أن هذه السموات والارض لا بد لهما من خالق، ولا يتمارى في هذا عاقل. وهذا قريب من مرتبة الضرورة**. ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي بالمطر. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ بالنبات. ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ أي من جعلهما وخلقهما لكم. ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ أي النبات من الارض، والانسان من النطفة، والسنبلة من الحبة، والطير من البيضة، والمؤمن من الكافر. ﴿وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ أي يقدره ويقضيه. ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ لانهم كانوا يعتقدون **أن الخالق هو الله، أو فسيقولون هو الله إن فكروا وأنصفوا**؛ (فقل) لهم يا محمّد: ﴿فَلَا تَتَّقُونَ﴾ أي أفلا تخافون عقابه ونقمته في الدنيا والآخرة]؛ انتهى كلام الإمام القرطبي. قلت: هذا قول جيد، له وجاهته، ولكن قولنا أولى، فليس ثمة (**إشكالية**) أو (**مأزق**) إلا عند من لم يجمع كافة النصوص، ويلاحظ جميع الأدلة والبراهين، وظن أن المشركين عامة، ومشركي العرب خاصة، **أهل فكر ونظر، وترتيب للنتائج على المقدمات**، مع أنهم في الحقيقة كالأنعام، بل هم أضل من الأنعام سبيلاً؛ ونحسب أننا أنجزنا من ذلك ما تيسر، بفضل الله ونعمته.

ولكن الطامة الكبرى، وقاصمة الظهر، ومصيبة الأبد، بحق هي ما تورط فيه المتأخرون – وفي مقدمتهم الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية – عندما زعموا أن مشركي العرب كانوا مقرين بما أسموه (**توحيد الربوبية**)، بل غلا بعض المتأخرين من أتباع الدعوة الوهابية فقال من الكلام ما يفهم منه أن (**توحيد الربوبية**) عند مشركي العرب كان كاملاً غير منقوص، وأن من أسموهم بـ(**القبوريين**) من المنتسبين إلى الإسلام أفحش شركاً، وأعظم كفراَ، من مشركي قريش، وإليك هذا الأنموذج:

❋ كما جاء في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب**»، (ج:1 ص:146): [فإذا تدبرت هذا الأمر العظيم وعرفت أن الكفار يقرون بهذا كله لله **وحده لا شريك له** وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله كما قال تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، فإذا تبين لك هذا وعرفته معرفة جيدة بقي للمشركين حجة أخرى وهي أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، **فالجواب القاطع** أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام، ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين، وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم

الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾، يقول تعالى هؤلاء الذين يدعونهم الكفار ويدعون محبتهم قوم صالحون يفعلون طاعة الله، ومع هذا راجون خائفون. فإذا تحققت أن العلي الأعلى تبارك وتعالى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين، وعرفت أن محمدا، صلى الله عليه وسلم، لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين بل قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم]، **انتهى بأحرفه**.

هذه الأقوال السطحية السقيمة الساقطة، وما شاكلها، هي والله **الطامة الكبرى، قاصمة الظهر، وفضيحة الأبد**. ويكفي لبيان بطلان قولهم، ونسْفِه من أساسه، وتمزيقه وطحنه طحناً، بالإضافة لما سلف، ولما سيأتي قريباً، وهو بذاته كاف واف، إن شاء الله تعالى؛ يكفي أن يسألوا: ألستم جعلتم التوحيد، بزعمكم، ثلاثة أقسام رئيسة: (**توحيد ربوبية**)، (**توحيد ألوهية**)، و(**توحيد أسماء وصفات**)؛ فأين ذهب (**توحيد الأسماء والصفات**) عند النظر في حال مشركي العرب، وما لنا لا نكاد نجدكم تذكرونه ولو بحرف واحد في هذا المقام؟! نعم: كتبكم ورسائلكم وفتواكم مملوءة بذكر (**توحيد الأسماء والصفات**) عندما يكون أداة من أدواة (**الإرهاب الفكري**) ضد بعض أهل الإسلام، الذين لا شك في إسلامهم، من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة، الذين فهموا التوحيد أفضل من فهمكم، وخدموا الإسلام والمسلمين أعظم الخدمات، أما مشركو العرب فقد أمنوا غزوكم وحربكم؛ فلعل مشركي العرب لم يكن عندهم شرك في (**الأسماء والصفات**) كبرائتهم التامة من (**شرك الربوبية**) بزعمكم؟!

ومما سلف يتبين لك أيضاً بطلان ما جاء في شرح الطحاوية [ت الأرناؤوط (29/1)]: [وَلَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ لِلَّهِ فِي خَلْقِ الْعَالَمِ، بَلْ كَانَ حَالُهُمْ فِيهَا كَحَالِ أَمْثَالِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي الْأُمَمِ مِنَ الْهِنْدِ وَالتُّرْكِ وَالْبَرْبَرِ وَغَيْرِهِمْ، تَارَةً يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ تَمَاثِيلُ قَوْمٍ صَالِحِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا كَانَ أَصْلَ شِرْكِ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمِ نُوحٍ. ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾، (نُوحٍ: 71: 23)، وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَقَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهَا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ، أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمٍ صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَعَبَدُوهُمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ بِعَيْنِهَا صَارَتْ إِلَى قَبَائِلِ الْعَرَبِ، ذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَبِيلَةً قَبِيلَةً]؛ وهذه هي جناية الدعوة الوهابية في رفضها للفكر العميق، وبنائها العقيدة على الأساطير والخرافات، مع ترك أدلة الوحي الصحيحة، كما سلف مفصلاً، وكما سيأتي منه المزيد. ولكن صاحب شرح الطحاوية، عاد **فتناقض تناقضاً قبيحا**، [ت الأرناؤوط (38/1)]، حيث قال: [وَلَمَّا كَانَ الشِّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَعْلُومَ الِامْتِنَاعِ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، بِاعْتِبَارِ إِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ **بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَنَّ ثَمَّ خَالِقًا خَلَقَ بَعْضَ الْعَالَمِ**، كَمَا يَقُولُهُ الثَّنَوِيَّةُ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الْقَدَرِيَّةُ فِي أَفْعَالِ الْحَيَوَانِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الْفَلَاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ فِي حَرَكَةِ الْأَفْلَاكِ أَوْ حَرَكَاتِ النُّفُوسِ، أَوِ الْأَجْسَامِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ أُمُورًا مُحْدَثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللَّهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي بَعْضِ

الرُّبُوبِيَّةِ، **وَكَثِيرٌ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ يَظُنُّ فِي آلِهَتِهِ شَيْئًا مِنْ نَفْعٍ أَوْ ضُرٍّ، بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ ذَلِكَ**]؛ فأقول: النفع والضر أفعال لا بد لها من فاعل، وهذا الفاعل إن كان مخلوقاً، فلا بد له من خالق، وأنت أقررت أنهم يعتقدون (**بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ ذَلِكَ**)، فهي إذاً من خلق تلك الآلهة، ولا بد؛ وإن لم يكن مخلوقاً، فماذا هو إذاً؟! لا بد أن يكون إلهاً خلاقاً. وأيًّا ما كان الأمر، فقد نقضت بنفسك زعمك أن العرب لم يكن لديهم شرك في (الربوبية)، بمعنى (الخالقية)، الذي كنت أنت – وعامة رجالات الدعوة الوهابية – تصرون عليه بكل عناد ومكابرة، وتلجُّون فيه بعتو نفور.

❄ فصل: حقيقة شرك العرب

مما سلف يتبين:

أولاً: أن عامة الأصنام إنما هي، **قطعاً ولا بدّ**، أبدان ومساكن، أو رموز لكائنات إلاهية، منها ما هو سماوي علوي ملائكي، ومنها ما هو أرضي سفلي شيطاني.

ثانياً: أن هذه الكائنات الإلاهية لها **مشاركة معتبرة** في الخلق والتكوين أو في التصرف والتدبير والتقدير (وخاصة في النفع والضر)، أو كليهما.

ثالثاً: قريش خاصة (وقسم كبير من مشركي العرب العدنانية) كانوا يعتقدون:

(1) - أن **(الملائكة بنات الله وأمهاتهم بنات سروات الجن!)**، ولعل «**اللات**» واحدة من **(بنات سروات الجن)** هؤلاء، كما سيأتي قريباً في الفصل المخصص لها، والمعنون: (**ما هي حقيقة «اللات»؟!**)!

(2) – أن لله نسباً، وأنه ينتمي إلى قبيلة كثيرة الأفراد، لذلك طالبت قريش النبي بإيضاح معتقده في «**ماهية**» الله، فنزلت سورة الإخلاص، التي ثبت أنها تعدل ثلث القرآن، ولا عجب: فـ«**النسب**» الإلهي أهل لتلك المكانة الرفيعة!

(3) – أن بعض العرب لم يكن يتصور **إلاهاً** بدون **صنم** مناسب، يمثله وينوب عنه، لذلك سألوا عن الله، جل جلاله: أمن ذهب هو، أمن خشب هو،... إلخ.

رابعاً: أن بعض العرب (من تميم، والقبائل النازلة في أطراف العراق) ورجال متفرقون من قريش (قيل: أن أبا سفيان بن حرب كان منهم) كانوا **ثنوية زنادقة، يؤمنون بإلاهين اثنين: النور والظلمة**.

فلا صحة مطلقاً، إذاً، لما يقال أنهم لم يكن لديهم شرك في «**الذات**»، أي في «**النوع الإلاهي**» وأنه يجوز فيه التعدد، أو شرك في «**الأسماء والصفات**»، أو شرك في «**الربوبية**»، **أياً ما كان تعريفها**، بل هذا هو عين شركهم وحقيقته، لا غير، وعليه ترتّب الإشراك في العبادة والحكم والتشريع، وليس العكس، **كما زلت القدم بالإمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية، تلك الزلة المهلكة الشنعاء، التي تحولت إلى سيف صارم مسلول – مسلول على أهل الإسلام فقط – بيد الشيخ محمّد بن عبد الوهاب ومقلدته.**

فليتَّعِظ كل مسلم، بل كل عاقل من مثل هذا، وليعوّد نفسه على المراجعة والتدقيق، والنقد والتمحيص، مع الرد إلى الله ورسوله، ولا تهولنه أقوال الرجال: فإن الرجال يُعْرَفون بالحق، وليس الحق يعرف بالرجال، وإنما يعرف الحق بالبرهان.

ومن أراد التوسع وإشباع المطالعة في تفاصيل عقائد العرب، وأساطيرهم، وخرافاتهم، وأصنامهم، وما إلى ذلك فليرجع إلى المجلد السادس من كتاب «**تاريخ العرب**» للدكتور جواد علي، فقد خصص أكثره لذلك، فجمع وأوعى. وأكثر ذلك لا يهمنا، إلا أنه من المهم معرفة كيف تسرّب الشرك إلى عرب الشمال، أبناء إسماعيل بن إبراهيم، صلوات الله عليهما وعلى آلهما، بعد أن كانوا قروناً طويلة على التوحيد. هذا ما سنعالجه في الفصول المقبلة بإذن الله، ولكن بعد فصل اعتراضي قصير عن (**الصابئين**).

❄ فصل: من هم «**الصابئون**»؟!

❋ جاء في تبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ) (وعليه حاشية الشلبي) (2/110): [قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَالصَّابِئَةِ) أَيْ حِلُّ تَزَوُّجِ الصَّابِئَةِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: (لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا، وَهَذَا الْخِلَافُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ عَبَدَةُ الْأَوْثَانِ أَمْ لَا فَعِنْدَهُمَا هُمْ عَبَدَةُ الْأَوْثَانِ، فَإِنَّهُمْ يَعْبُدُونَ النُّجُومَ)، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسُوا بِعَبَدَةِ الْأَوْثَانِ، **وَإِنَّمَا يُعَظِّمُونَ النُّجُومَ كَتَعْظِيمِ الْمُسْلِمِ الْكَعْبَةَ**، فَإِنْ كَانَ كَمَا فَسَّرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَإِنْ كَانَ كَمَا فَسَّرَاهُ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ وَقِيلَ: فِيهِمْ الطَّائِفَتَانِ. وَقِيلَ: هُمْ صِنْفٌ مِنْ النَّصَارَى يَقْرَؤُنَّ الزَّبُورَ، وَهُمْ الَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْ اعْتِقَادِهِمْ، وَهُمْ بِنَفْسِهِمْ يَعْتَقِدُونَ الْكَوَاكِبَ آلِهَةً وَيُضْمِرُونَ ذَلِكَ، وَلَا يَسْتَجِيزُونَ إظْهَارَ مَا يَعْتَقِدُونَ الْبَتَّةَ فَبَنَى أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَا يُظْهِرُونَ، وَبَنَيَا عَلَى مَا يُضْمِرُونَ. وَقَالَ السُّدِّيَّ: هُمْ طَائِفَةٌ مِنْ الْيَهُودِ كَالسَّامِرَةِ، وَقَالَ قَتَادَةُ وَمُقَاتِلٌ: هُمْ قَوْمٌ يُقِرُّونَ بِاَللَّهِ وَيَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ وَيُصَلُّونَ إلَى الْكَعْبَةِ، أَخَذُوا مِنْ كُلِّ دِينٍ شَيْئًا، وَقَدْ أُخْتُلِفَ فِيهِمْ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَلَوْ أَوْرَدْنَاهُ لَطَالَ الْكَلَامُ فِيهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي مُنَاكَحَتِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا نَشَأَ الْخِلَافُ مَبْنِيًّا عَلَى اشْتِبَاهِ مَذَاهِبِهِمْ فَكُلٌّ أَجَابَ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ].

❋ وجاء في حاشيه الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي المسمَّى عنايه القاضي وكفاية الراضي (2/171): [وفي كتب الفروع اختلف في تفسير الصابئة فعندهما: هم عبدة الأوثان وأنهم يعبدون النجوم؛ **وعند أبي حنيفة، رحمه الله: ليسوا بعبدة أوثان وإنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة**، وعليه بني الاختلاف في النكاح].

❋ وجاء في تفسير الألوسي، روح المعاني (1/279): [وَالصَّابِئِينَ هم قوم مدار مذهبهم على التعصب للروحانيين واتخاذهم وسائط، ولما لم يتيسر لهم التقرب إليها بأعيانها والتلقي منها بذواتها فرعت

جماعة منهم إلى هياكلها، فصابئة الروم مفزعها السيارات، وصابئة الهند مفزعها الثوابت، وجماعة نزلوا عن الهياكل إلى الأشخاص التي لا تسمع ولا تبصر ولا تغني عن أحد شيئا. فالفرقة الأولى هم عبدة الكواكب، والثانية هم عبدة الأصنام وكل من هاتين الفرقتين أصناف شتى مختلفون في الاعتقادات والتعبدات، **والإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول: إنهم ليسوا بعبدة أوثان وإنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة**، وقيل: هم قوم موحدون يعتقدون تأثير النجوم ويقرون ببعض الأنبياء كيحيى عليه السلام، وقيل: إنهم يقرون بالله تعالى ويقرؤون الزبور ويعبدون الملائكة ويصلون إلى الكعبة، وقيل: إلى مهب الجنوب، وقد أخذوا من كل دين شيئا، وفي جواز مناكحتهم وأكل ذبائحهم كلام للفقهاء يطلب في محله].

* وجاء في [تاريخ الفكر الديني الجاهلي لمحمّد إبراهيم الفيومي (المتوفى: 1427هـ) - دار الفكر العربي - الطبعة الرابعة 1415هـ - 1994]؛ (ص:273): [أما الإسلام: فأطلقها على صنف ذي عقيدة، أخطأت تنزيه الله، فوسطت الكواكب بينها وبينه، إذ الكواكب في عرفهم تحتوي على النور الإلهي. وبعضهم عبد الملائكة لخاصتها الروحانية، وكان ذلك اجتهادا منهم أو توجيها من بعض حكمائهم. يقول أبو حنيفة: إنهم ليسوا بعبدة أوثان، وإنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة. وقيل: هم قوم موحدون يعتقدون تأثيرهم النجوم ويقرون ببعض الأنبياء كيحيى. ولعل هذا النص ظاهر الوضع والانتحال، لأنهم يقولون بالوسائط الروحانية ولا يقولون بوسيط بشري مثل وساطة الأنبياء، وهذا من أهم عقائدهم التي صادمهم فيها القرآن، ويمكن حمله على صنف معين، صابئة المنديا أي: الذين اتبعوا يوحنا المعمدان وخرجوا على تعاليم اليهود وهذا ما ذهبت إليه دوائر المعارف الأجنبية واختارته، لكن المصادر الإسلامية عدتهم فرقة من فرقهم. **أما نص أبي حنيفة فإن القرآن يؤيده؛ لأنه عدهم وسطا بين اليهود والنصارى**. ويورد الطبري نصا عن ابن وهب، **يؤكد ما ورد عن أبي حنيفة**، يقول: الصابئون ليس لهم عمل ولا كتاب ولا نبي إلا قول: "لا إله إلا الله". فهم قوم يعظمون الكواكب بناء على تفسيرين: **الأول**: أن خالق العالم الله، إلا أنه أمر بتعظيم هذه الأجرام؛ **الثاني**: أنه خلق الأفلاك والكواكب وفوض التدبير إليها، فيجب على البشر تعظيمها، لأنها هي المدبرة لهذا العالم].

* وجاء في أيضاً في تاريخ الفكر الديني الجاهلي [لمحمّد إبراهيم الفيومي (المتوفى: 1427هـ) - دار الفكر العربي - الطبعة الرابعة 1415هـ - 1994]؛ (ص:276 - 282): [أقسام الصابئة: أولا - الصابئة الأولى أو صابئة الحنفاء: أصل فكر الصابئة الأولى من جهة نظرنا: القول باحتياجها في معرفة الله، ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه، إلى متوسط، والتي يقال عنها أنها تنسب إلى "هرمس" و"أنماثاذيمون" على ما تذهب إليه مصادر الإسلاميين.

والحنفاء: هم الذين اتبعوا ملة إبراهيم، وعندما يرتبط الاصطلاحان بعضهما ببعض يصبح المعنى الاصطلاحي مغايرًا لكل من الاصطلاحين على حدة، وينفرد بمعنى جديد وسوف نتتبع معالمه؛ فالصابئة

كانوا يرون في الوسيط وجوب روحانيته، وذلك لزكاء الروحانيات وطهارتها، وقربها من رب الأرباب، وروحانية الوسيط يرون فيها أنها تتنافى مع الجسماني، فجسمانية الوسيط تجعله بشرًا مثلنا، يحتاج مثل ما نحتاج إليه من أكل وشرب ويماثلنا في المادة والصورة. عبر عن هذا المعنى الفكري القرآن فقال عنهم حاكيا: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾، (المؤمنون؛ 21: 34).

فهم يرون: أن بشرية الوسيط تتنافى مع وساطته وعدم الجمع بينها وبين النبوة، فبشريته تحجبه عن الاتصال بالله، يبنون ذلك على أصل فكري لديهم يقول: إن أصل وجود العالم يتقدس أن يتوسط بينه وبين عالم الأرض بشر من الأرض أو النفس الإنسانية، لتغلبها في عالم الرذائل والشهوات وإنما يتقرب إليه وسيط من القوى الروحانية المفارقة للمادية قالوا عنها: هي آلهتنا وأربابنا ووسائلنا إلى حجتنا وبهم يتقرب إلى الله وهي المدبرة للكواكب.

ثم قالوا – من وجهة نظرهم: إن الكواكب الفلكية هي هياكل هذه الروحانيات، وإن نسبة الروحانيات إليها في التدبير لها نسبة الأنفس الإنسانية إلى أبدانها، وأن لكل روحاني هيكلا يخصه ولكل هيكل فلكا يكون فيه:

- فهم يومنون بالله.
- ويؤمنون بالوسيط من العالم العلوي مثل: النيرات الشفافية نورها وروحانيتها، فهم يقدسونها دون العبادة.
- ينكرون: أن النبوة تجامع البشرية.

وهؤلاء هم الذين قال فيهم أبو حنيفة: إنهم ليسوا بعبدة أوثان إنما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة، وقول أبي حنيفة: يلقى مزيدا من الفهم للوسيط حيث يجعل تعظيمهم للنجوم ليس تعظيم عبادة إنما تعظيم تقديس كما تعظم الكعبة.

لكن ابن كثير قال: اختار الرازي أن الصابئين قوم يعبدون الكواكب بمعنى أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء، أو بمعنى أن الله فوض لها تدبير أمر هذا العالم.

ثم قال: وهذا القول المنسوب إلى الحرانانيين الذين جاءهم إبراهيم رادًّا عليهم ومبطلا لقولهم.

قال ابن كثير: قال القرطبي: والذي تحصل من مذهبهم فيما ذكر بعض العلماء أنهم موحدون ويعتقدون تأثير النجوم وأنها فاعلة، ويبدو أن ما اختاره الرازي وما حصله القرطبي متعلق بنوع معين هم الكلدانيون. وما قاله أبو حنيفة يصدق على أتباع "هرمس".

ويرجع تقديسهم الكواكب لما يقررونه عن "روحانية الوسيط" فلما وجدوا في النيرات ونورها شفافية الروحانيات قدسوها، كما نقدس الكعبة أو كما نقدس الرسل تقدسا دون العبادة.

يقول الألوسي: إنهم قوم موحدون يعتقدون تأثير النجوم. فهؤلاء هم الصابئة الأولى أو صابئة الحنفاء قال فيهم الألوسي: صابئة الحنفاء شاركوا أهل الإسلام في الحنيفية. منهم هلال بن محسن الصابئ صاحب الديوان الإنشائي والرسائل. وأبو إسحاق الصابئ كان صابئا وعرض عليه عز الدولة أن يسلم فامتنع، وقيل بذل له ألف دينار على أن يأكل الفول فلم يفعل؛ والصابئون يحرمون الفول والحمام.

يقول الدكتور زكي مبارك: ولكن حرصه على دينه لم يحل بينه وبين التحلي بأكرم الخصال في رعاية الإسلام، فقد كان يصوم رمضان مساعدة وموافقة للمسلمين، وحسن عشرة منه لهم ويحفظ القرآن حفظا يدور على طرف لسانه وسن قلمه.

حتى إنه لما مات بكاه الشريف الرضي في قصيدته، واستكثر الناس عليه في دينه وجاهه، أن يبكي رجلا صابئا بمثل هذا الشعر الحزين ولكنه أجاب بأنه إنما بكاه لفضله.

نأخذ على الدكتور زكي مبارك قوله: مساعدة وموافقة للمسلمين وحسن عشرة منه لهم؛ قد يكون هذا التعليل راجعا إلى حفظه للقرآن، وقد يكون حفظ القرآن راجعا إلى حرصه على الأدب لا على الدين الإسلامي، أما صومه رمضان فهذا يرجع إلى شريعة الصابئة الحنيفية.

وأما تحليه بأكرم الخصال فهم قوم يخرجون على رذائل الخصال ودناءة الطبع إلى كريم السجايا وطهارة الطوايا. راجع قول الألوسي السابق في تسميتهم صائبين، فإسحاق الصابئ فاضلا فما ظنه الدكتور زكي مبارك فيه وحمله على محمل حسن عشرة منه للإسلام والمسلمين، وهو في واقع الأمر شريعة صابئية كما قدمنا، وأما بكاء الشريف عليه فإنما هو كما قال: "بكاء لفضله".

ونرجع فنقول: أما تسميتهم صابئة حنفاء فمردّ ذلك في نظرنا إلى أنهم وافقوا الحنيفية من حيث العقيدة في التوحيد، ومن حيث الشريعة في بعض مبادئها، لذلك صح تسميتهم بحنفاء. وفارقوا الحنيفية في إنكارهم أن يكون الوسيط "النبي" بشريًّا. وقولهم: بوسائط الكواكب لروحانيتها ونورانيتها. فيقول الألوسي: ولهذا لم تكن الصابئة من الأمم المستقلة التي لها كتاب ونبي، وإن كانوا من أهل دعوة الرسل، فما من أمة إلا ولها نبي قد أقام حججه وقطع عنها حجتها؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وتكون حجته عليهم. فلكونهم من قوم إبراهيم وأخذوا ببعض دينه، وأعرضوا عن جانب منه أطلق عليهم "صابئة حنفاء" أي فيهم جانب من الفكر الصابئ، وجانب من الدين الحنفي.

فالصابئة الأولى: كان منهم الصابئة الحنفاء، بيد أننا بعد التعرض لشرح تسميتهم نضيف بعض تمايز رأيناه تمايزا مهما هو:

أن الصابئة الأولى: هي التي نشأت بعيدة عن الجزيرة العربية.

ويذكر عن بعض الباحثين: "إن الصابئة الذين ورد ذكرهم في القرآن سكنوا بلاد العرب ومصر قبل الإسلام، وقبل النصرانية، واليهودية، وقد انقرضوا وعفت أخبارهم فأصبح من المتعذر علينا بيان معتقدهم بالتفصيل".

وصابئة الحنفاء يكونون هم الذين خرجوا من الحنفية العربية إلى تعاليم الصابئة التي وفدت إلى الجزيرة العربية واعتنقتها "سبأ الحميرية"، ومن هنا أصبحت صابئية الحنفاء مذهبا عربيا له مكوناته الفكرية التي من أهمها إنكار بشرية الرسول مع بقائهم على روحانياتهم وبقايا من دين إبراهيم، كذلك يفيد واقع تسميتهم أنهم جوزوا بفكرهم العقلي الجمع بين دينهم ومذهبهم الصابئ؛ أي الأخذ ببعض مبادئ الوحي – مذهبهم الوحي – ومع بعض مبادئهم الوضعية – نحلتهم البشرية – ويذكر البيروني أنه كانت لهم أصنام وهياكل كما يذكر حكاية أن الكعبة وأصنامها كانت لهم].

* وجاء في تاريخ الفكر الديني الجاهلي (ص:276)، في الهامش: [ولعل أحسن من توسع في هذا البحث وبيَّن الفرق الصابئية مستندا إلى العقل والنقل هو ابن الإمام أبو الحسن على بن محمّد المكنّى بأبي علي بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي الملقب سيف الدين الآمدي المتوفى عام 631هـ؛ فقد ذكر في كتاب خطي له يدعى (كتاب أبكار الأفكار)، حقق بعضه د. أحمد المهدي. أن أشهر فرق هذه الجماعة أربع وهي:

<u>الفرقة الأولى: أصحاب الروحانيات</u>: وقد يقال ذلك بالرفع أخذا من الروح وهو جوهر. وقد يقال بالنصب وهو حالة خاصة به. وقد زعم هؤلاء أن أصل وجود العالم يتقدس عن سمات الحدث وهو أجلّ وأعلى من أن يتوصل إلى جلاله بالعبودية له والخدمة من السفليات وذوات الأنفس المنغمسة في عالم الرذائل والشهوات، وإنما يتقرب إليه بالمتوسطات بينه وبين السفليات وهي أمور روحانية مقدسة عن المواد الجرمانية- نسبة إلى الجرم- والقوى الجسمانية والحركات المكانية والتغيرات الزمانية في جوار رب العالمين. وهم مجبولون على تقديسه وتمجيده وتعظيمه دائما وسرمدا. قالوا: وهم آلهتنا وأربابنا ووسائلنا إلى حاجاتنا وبهم يُتقرب إلى الله تعالى.

وهي المدبّرة للكواكب الفلكية والمديرة لها على التناسب المخصوص، حيث يتبعها انفعالات في العناصر السفلية وحركات بعضها إلى بعض وانفعال بعضها من بعض عند الاختلاط والامتزاج المفضي إلى التركيب الموجب؛ لتنوع المركبات إلى أنواع المعادن والنباتات والحيوانات وتصريف موجودات الأعيان من حال إلى حال ومن شأن إلى شأن، إلى غير ذلك من الآثار العلوية والسفلية.

وزعموا أن الكواكب الفلكية هي هياكل هذه الروحانيات وأن نسبة الروحانيات إليها في التقدير لها والتدوير، نسبة الأنفس الإنسانية إلى أبدانها وأن لكل روحاني هيكلا يخصه ولكل هيكل فلكًا يكون فيه.

وزعموا أن المعرف لهم "غارميون وهرمس" اللذان هما أصل علم الهيئة وصناعة النجامة. وهرمس هو أول من قسم البروج ووضع أسماءها وأسماء الكواكب السيارة ورتبها في بيوتها وبيّن الشرف والوبال والأوج والحضيض والمناظر والتثليث والتسديس والتربيع والمقابلة والمقارنة والرجوع والاستقامة والميل والتعديل، واستقل باستخراج أكثر الكواكب وأحوالها، وقيل إن غارميون هو شيث وهرمس وهو إدريس "عليه السلام".

<u>الفرقة الثانية: أصحاب الهياكل</u>: أنهم قالوا: إذا كان لا بد للإنسان من متوسط فلا بد من أن يكون ذلك المتوسط كما نشاهده ونراه حتى نتقرب إليه، والروحانيات ليست كذلك، فلا بد من متوسط بينها وبين الإنسان، وأقرب ما إليها هياكلها؛ فهي الإله والأرباب المعبودة والله تعالى رب الأرباب وإليه التوسل والتقرب، فإن التقرب إليه هو تقرب إلى الروحانيات التي هي كالأرواح بالنسبة إليها، ولا جرم أنهم دعوا إلى عبادة الكواكب السبعة السيارة، ثم أخذوا في تعريفها وتعريف أحوالها بالنسبة إلى طبائعها وبيوتها ومنازلها ومطالعها ومغاربها واتصالاتها ونسبتها إلى الأماكن والأزمان والليالي والساعات وما دونها إلى غير ذلك، ثم تقربوا إلى كل هيكل وسألوه بما يناسبه من الدعوات فيما يناسبه من الأماكن والأزمان

واللباس الخاص به، وبالخاتم المطبوع على صورته، والهياكل عندهم أحياء ناطقة بحياة الروحانيات التي هي أرواحها، ومتصرفة فيها.

ومنهم من جعل هيكل الشمس رب الهياكل والأرباب، وهذه الهياكل هي المدبرة لكل ما في عالم الكون والفساد على ما سلف في تعريف مذهب الفريق الأول، وربما احتجوا على وجود هذه المدبرات وأنها أحياء ناطقة بأن حدوث العالم؛ إذ الكلام فيه إما أن يكون مستندا إلى حادث أو قديم، ولا جائز أن يكون مستندا إلى حادث، إذ الكلام فيه كالكلام في الأول، والتسلسل والدور محالان، فلم يبقَ إلا أن يكون مستندا إلى ما في نفسه قديم، وذلك القديم إما أن يكون موجبا لذاته أو بالاختيار. فإن كان الأول فإما أن يكون كل ما لا بد منه في إيجاد الحوادث متحققا معه، أو أنه متوقف على تجدد، فإن كان الأول فيلزم قدم المعلوم والقدم علته وشرطه، وإن كان الثاني فالكلام في تحديد ذلك الأمر كالكلام في الأول، وهو تسلسل، فلم يبقَ إلا أن يكون فاعلا مختارا، وليس في عالم الكون والفساد فاعل قديم مختار إلا الأفلاك والكواكب؛ ولذلك حكموا بأنها أحياء ناطقة.

الفرقة الثالثة: أصحاب الأشخاص: وهؤلاء زعموا أنه إذا كان لا بد من متوسط مرئي والكواكب وإن كانت مرئية إلا أنها قد تُرى في وقت دون وقت؛ لطلوعها وأفولها وظهورها وصفائها نهارا، فدعت الحاجة إلى وجود أشخاص مشاهدة نصب أعيينا، تكون لنا وسيلة إلى الهياكل التي هي وسيلة إلى الروحانيات، التي هي وسيلة إلى الله تعالى، فاتخذوا بذلك **أصناما وصورا** على صور الهياكل السبعة، كل صنم من جسم مشارك في طبيعته لطبيعة ذلك الكوكب، فدعوه وسألوه بما يناسب ذلك الكوكب في الوقت والمكان واللبس والتختم، بما يناسبه والتحيز المناسب له، على حسب ما يفعله أرباب الهياكل، إلا أنها هي المعبودة على الحقيقة. وهذا هو الأشبه بسبب اتخاذ الأصنام.

ويحتمل أن يكون اتخاذ الأصنام بالنسبة إلى غير هذه الفرقة وتعظيمها، لاتخاذها قبلة لعبادتها أو لأنها على صورة بعض من كان يعتقد فيه النبوة والولاية تعظيما له؛ أو لأن القدماء أرباب الهياكل والأصنام وعلماءهم ركبوا فراغ طلاسم ووضعوها فيها، وأمروهم بتعظيمها، لتبقى محفوظة بها، وإلا فالاعتقاد الألوهية فيما اتخذوه من صور من الأخشاب والأحجار وكونه خالقا لمن صوره ومبدعا لما وجده قبل وجوده من العالم العلوي والسفلي. ومما لا يستجيزه عقل عاقل بل البداهة برده وإبطاله، وإن كان وقع ذلك معتقدا لبعض الرعاع ومن لا خلاق له من العوام منه، فلا يلتفت إليه ولا معول عليه.

الفرقة الرابعة: الحلولية: وقد سماها ابن بطوطة وغيره من ثقات المؤرخين بالحرنانية، وهو الأصح عندنا وزعموا أن الإله المعبود واحد في ذاته، أبدع أجرام الأفلاك وما فيها من الكواكب، وجعل الكواكب مدبرة لما في العالم السفلي؛ فالكواكب آباء أحياء ناطقة، والعناصر أمهات، وما تؤديه الآباء للأمهات تقبلها بأرحامها فتحمل عند ذلك المواليد، وهي المركبات. والإله تعالى يظهر في الكواكب السبعة ويتشخص بأشخاصها من غير تعدد في ذاته؛ وقد يظهر أيضا في الأشخاص الأرضية الخيرة الفاضلة، وهي ما كان من المواليد، وقد يتركب من صفوة العناصر دون كدرها واختص بالمزاج القابل لظهور الرب تعالى فيه، إما بذاته وإما بصفة من صفات ذاته على قدر استعداد مزاج ذلك الشخص، وزعموا أن الله يتعالى عن

خلق الشرور والقبائح والأشياء الخسيسة الدنيئة كالحشرات الأرضية ونحوها بل هي واقعة ضرورة اتصالات الكواكب سعادة ونحوسة واجتماعات العناصر صفوة وكدرة. وزعموا أيضا أنه على رأس ستة وثلاثين ألف وستة أربعمائة وخمس وعشرين سنة يحدث روحاني على رأس الدور الآخر وكذا إلى ما يتناهى، وأن الثواب والعقاب على أفعال الخير والشر كل دور واقع لكن في الدور الذي بعده في هذه الدار لا غيرها. [الصابئة: قديما وحديثا، للسيد عبد الرازق الحسيني، تقديم أحمد زكي باشا ط 1 1925 المطبعة الرحمانية – مصر، ص17]؛ ثم قال المؤلف: (أعطانا نسخة منه زميلنا الدكتور مصلح بيومي).

* وجاء في تفسير الرازي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (536/3): [وَثَالِثُهَا: وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ، ثُمَّ لَهُمْ قَوْلَانِ. **الْأَوَّلُ**: أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، إِلَّا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَمَرَ بِتَعْظِيمِ هَذِهِ الْكَوَاكِبِ وَاتِّخَاذِهَا قِبْلَةً لِلصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّعْظِيمِ. **وَالثَّانِي**: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْأَفْلَاكَ وَالْكَوَاكِبَ، ثُمَّ إِنَّ الْكَوَاكِبَ هِيَ الْمُدَبِّرَةُ لِمَا فِي هَذَا الْعَالَمِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْخَالِقَةُ لَهَا، فَيَجِبُ عَلَى الْبَشَرِ تَعْظِيمُهَا لِأَنَّهَا هِيَ الْآلِهَةُ الْمُدَبِّرَةُ لِهَذَا الْعَالَمِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَعْبُدُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ؛ وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْكِلْدَانِيِّينَ الَّذِينَ جَاءَهُمْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَادًّا عَلَيْهِمْ وَمُبْطِلًا لِقَوْلِهِمْ].

* وقال أبو حيان الأندلسي (هو: أثير الدين عبد الله محمّد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي الجبائي الشهير بأبي حيان المولود في 654 والمتوفَّى بالقاهرة 745هـ) عن الصابئة في تفسيره البحر المحيط (539/1): [وقيل: قوم يعبدون الكواكب ثم لهم قولان: **أحدهما**: أن الله هو خالق العالم إلا أنه أمر بتعظيم الكواكب واتخاذها قبلة للصلاة والتعظيم والدعاء. **والثاني**: أنه تعالى خالق الأفلاك والكواكب، ثم إن الكواكب هي المدبرة لما في هذا العالم من الخير والشر والصحة والمرض. فيجب على البشر تعظيمها، لأنها هي الآلهة المدبرة لهذا العالم، ثم أنها تعبد الله؛ وهذا المذهب هو المنسوب للذين جاءهم إبراهيم عليه السلام رادا عليهم]؛ قلت: وهذا كما ترى هو قول الرازي نصاً.

قلت: من العسير، بالرغم من هذه النصوص المتعددة، الوصول إلي رأي قاطع في (**الصابئين**) الذين عناهم الله، جل وعز، بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، (البقرة؛ 2 : 62)؛ وبقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، (الحج؛ 20 : 17).

ولكن الملفت للنظر أن الإمام أبا حنيفة رأى جواز نكاح نسائهم لأنهم (**لَيْسُوا بِعَبَدَةِ الْأَوْثَانِ، وَإِنَّمَا يُعَظِّمُونَ النُّجُومَ كَتَعْظِيمِ الْمُسْلِمِ الْكَعْبَةَ**)، بالرغم من كل المظاهر والشعائر التي قد يظن البعض، وبخاصة مقلدة الدعوة الوهابية، أنها عبادات. نعم: خالفه تلميذاه، أبو يوسف ومحمّد بن الحسن، في الحكم، لأنهما رجحا أن يكون ذلك بناءً على اعتقادهم ألوهية الكواكب، فهم عبدة وثن إذاً؛ ولكنهم

موافقين له في كونهم (أهل الكواكب).

ولا شك أن الإمام أبا حنيفة مقدم على تلميذيه في جميع الاعتبارات، فهو من القرون الثلاثة الفاضلة (ولعله من القرن الثاني، قرن التابعين، إذ أنه رأى أنس بن مالك في صغره)، وهو أفقه، وأصلب ديناً، كما أنه عرف بمناظرة طوائف كثيرة من الملاحدة والمشركين، بخلاف تلميذيه.

كما أن القرآن حجة قاطعة مع أبي حنيفة، بشرط إن يكون القرآن قد أراد بالصابئين صنفاً من أهل الكواكب، وليس فرقة من اليهود أو النصارى، وهذا أمر فيه نزاع كبير.

❄ فصل: ما هي حقيقة «اللات»؟!

لا شك أن ما ورد بصحاح الأسانيد عن ترجمان القرآن، الحبر البحر، الإمام عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، وعن الثقاة من تلاميذه، هو أول ما ينبغي تناوله بالفحص والتدقيق، فمن ذلك:

❋ ما أخرجه البخاري بإسناد غاية في الصحة عن ابن عباس قال: [كان اللات رجلاً يلتّ السويق للحاج]، هكذا فقط من غير ذكر **لموت أو قبر**، أو غيره،

– وأخرجه ابن أبي حاتم عنه بلفظ: [كان يلت السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه]، من غير ذكر **لموت أو قبر**؛ كذا قال الحافظ في الفتح: [وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس، ولفظه فيه زيادة: (كان يلتّ السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه).

– وأخرجه ابن جرير بسنده عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿أفرأيتم الات والعزى﴾، (النجم؛ 53:19) أنه قال: [كان يلتّ لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره]، وهذا موقوف على مجاهد.

– وأخرج سعيد بن منصور لفظاً آخر هو: [كان يلت لهم السويق، فيطعم من يمرّ من الناس، فلما مات عبدوه، وقالوا: هو اللاّت]، وهذا أيضاً موقوف على مجاهد.

– وجاء عن مجاهد: (كان اللاّت رجلا في الجاهلية، وكان له غنم، فكان يسلو من رسلها، ويأخذ من زبيب الطائف والأقط، فيجعل منه حيسا، فيطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه وقالوا: هو اللاّت)؛ وكان يقرأ اللاّت مشددة، رواه سعيد بن منصور والفاكهي.

– وجاء في تفسير الألوسي [روح المعاني (14/ 55)]: [وأخرج الفاكهي عنه أنه لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت ولكنه دخل الصخرة، فعبدوها وبنوا عليها بيتا. وأخرج ابن المنذر عن ابن جريج أنه قال: كان رجل من ثقيف يلت السويق بالزيت، فلما توفي جعلوا قبره وثنا، وزعم الناس أنه عامر بن الظرب أحد عدوان، وقيل غير ذلك].

هذا، وغيرها من الروايات المشابهة، وهي لا تخرج عن هذا المعنى، كلها موقوفة، ليس منها حرف واحد مرفوع إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فليست هي من الوحي، ولا حجة فيها، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية، كما سنقيم عليه البرهان القاطع قريباً، إن شاء الله تعالى.

نعم: الإمام الحبر البحر عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما، هو والله ترجمان القرآن، وهو والله من آل

البيت الطاهر، الذين حرمت عليهم الصدقة، تكريماً وتنزيهاً، وهو والله الإمام الثبت الحجة، والثقة الصادق المأمون، ولكنه ما قال قط أنه شهد هذا الرجل «**اللاّت**» الأسطوري، ولا شرب أو أكل من ذلك السويق العجيب الخرافي بنفسه. ولا هو زعم أن مشيخته من كبار الصحابة، ذوي الأسنان العالية، حضر ذلك أو شهده أو طعم سويقه بأنفسهم. والرواية عنه لا تذكر موتاً أو قبراً، فلا علاقة لها بالقبور.

وأما الرواية بذكر (الموت) و(القبر) فهي فقط عن الإمام الحجة، الصادق المامون، مجاهد بن جبر، وما جاء عنه قط أنه وقف على قبر ذلك الرجل العجيب ولا سمعه ممن وقف على قبره. وهو – أي الإمام مجاهد بن جبر – مولود في الإسلام، ولم يذكر لنا من أي صحابي أو مخضرم أخذ هذا، حتى نقول أنه يخبرنا بمعتقد أهل الجاهلية في أقل تقدير.

فلم يبق إذاً إلا أنه مما تداولته العرب من أخبارها، ومروياتها وأساطيرها، وكل ذلك لا حجة فيه مطلقاً، لا سيما أن رواة ذلك إنما هم من العرب الأميين الجهلة، المشركين الفجرة، المتغطرسين العنصريين، المعروفين بالكبر، والتفاخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والتنابز بالألقاب، فلا نستبعد أن تكون هذه القصص إنما وضعت تشنيعاً على «**ثقيف**» التي كانت مختصة بــ«**اللاّت**»، معظمة لها، لإظهارها بمظهر الغباوة والبلادة، من باب التشنيع، والتنابز بالألقاب، تماما كقصة «**أساف ونائلة**»، التي شنعت العرب بها على قريش، كما سيأتي قريباً.

ولا يقولن قائل: إن ابن عباس، رضوان الله وسلامه عليهما، وكذلك مجاهد بن جبر، رضي الله عنه، إنما رووا القصة بأسلوب المصدق لها، الموقن بوقوعها. وهما إنما روياها كذلك لاعتقادهما بصحتها. فنقول: هذا حق، خاصة بالنسبة للحبر البحر عبد الله بن العباس، وهو الصادق البر الأمين، ولكن من قال لكم أنه معصوم أن ينخدع بخرافة عربية، أو أكذوبة إسرائيلية، أو أن يقع فريسة كذب الكذابين، أو خداع المخادعين أو شهادة زور من فجرة كاذبين؛ وكذلك من باب أولى: مجاهد بن جبر؟!

بل إن خاتمة رسل الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يُعصم من أن يُخدع بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج ماهر، كما فصلناه في موضع سابق بأدلته القطعية اليقينية. فإن كان ذلك كذلك، وهو الحق اليقيني بأدلته القطعية كما سلف في موضعه، فمن باب أولى أن ينخدع ابن عباس، وغيره من أكابر الصحابة وصغارهم، بمثل هذه الروايات.

ولعل ابن عباس إنما انخدع بهذه الأكذوبة الخرافية في محاولة لتفسير معنى لفظة «**اللاّت**»، بردها إلى المادة الثلاثية: (لتت)، ولو كان ذلك حقاً لكانت «**اللاتّ**» مشددة التاء، ولكانت مذكراً على عادة اللغة العربية في اسم الفاعل، على وزن (فاعل)، وهذا خلاف ما عليه **إجماع الحجة من القراء**، كما نص عليه الإمام الطبري:

* حيث جاء في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الأخرى *ألكم الذكر وله الأنثى * تلك إذا قسمة ضيزى﴾، يقول تعالى

ذكره: أفرأيتم أيها المشركون اللاّت، وهي من الله ألحقت فيه التاء فأنثت، كما قيل عمرو للذكر وللأنثى عمرة، وكما قيل للذكر عباس ثم قيل للأنثى عباسة، فكذلك سمى المشركون أوثانهم بأسماء الله تعالى ذكره وتقدست أسماؤه فقالوا من الله اللاّت، ومن العزيز العزى، وزعموا أنهن بنات الله تعالى الله عما يقولون وافتروا، فقال جل ثناؤه لهم: أفرأيتم أيها الزاعمون أن اللات والعزى ومناة الثالثة بنات الله؟ ألكم الذكر؟ يقول: أتختارون لأنفسكم الذكر من الأولاد وتكرهون لها الأنثى، وتجعلون له الأنثى التي لا ترضونها لأنفسكم ولكنكم تقتلونها كراهة منكم لهن؟!

واختلفت القراء في قراءة قوله اللاّت فقرأته عامة قراء الأمصار بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت. وذكر أن اللاّت بيت كان بنخلة تعبده قريش، وقال بعضهم كان بالطائف، ذكر من قال ذلك:

– حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، أفرأيتم اللات والعزى، أما اللات فكان بالطائف.

– حدثني يونس قال: أخبرنا بن وهب قال: قال بن زيد في قوله أفرأيتم اللاّت والعزى قال: اللاّت بيت كان بنخلة تعبده قريش.

– وقرأ ذلك بن عباس ومجاهد وأبو صالح اللاتَّ بتشديد التاء، وجعلوه صفة للوثن الذي عبدوه وقالوا: (كان رجلا يلت السويق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه)، ذكر الخبر بذلك عمن قاله:

– حدثنا بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، أفرأيتم اللات والعزى، قال: (كان يلت السويق للحاج فعُكف على قبره).

– حدثنا مؤمل قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، أفرأيتم اللات، قال: اللات كان يلت السويق للحاج.

– حدثنا بن حميد قال: حدثنا مهران عن سفيان عن منصور عن مجاهد، اللات، قال: كان يلت السويق فمات فعكفوا على قبره.

– حدثنا بن حميد قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد في قوله اللات قال رجل يلت للمشركين السويق فمات فعكفوا على قبره.

– حدثنا أحمد بن هشام قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي صالح في قوله: اللات، قال: اللات الذي كان يقوم على آلهتهم، يلت لهم السويق وكان بالطائف.

– حدثني أحمد بن يوسف قال: حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا عبد الرحمن عن أبي الأشهب عن أبي الجوزاء عن بن عباس قال: (كان يلت السويق للحاج).

وأولى القراءتين بالصواب عندنا في ذلك قراءة من قرأه بتخفيف التاء، على المعنى الذي وصفت لقارئه كذلك **لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه**.

وأما العزى فإن أهل التأويل اختلفوا فيها، فقال بعضهم: كان شجرات يعبدونها.

ذكر من قال ذلك:

– حدثنا بن بشار قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا سفيان عن منصور عن مجاهد، والعزى، قال: العزى

شجيرات.
وقال آخرون: كانت العزى حجرا أبيض. ذكر من قال ذلك:
- حدثنا بن حميد قال: حدثنا يعقوب عن جعفر عن سعيد بن جبير قال: العزى حجر أبيض.
وقال آخرون كان بيتا بالطائف تعبده ثقيف. ذكر من قال ذلك:
- حدثني يونس قال: أخبرنا بن وهب قال: قال بن زيد في قوله والعزى، قال: العزى بيت بالطائف تعبده ثقيف.
وقال آخرون بل كانت ببطن نخلة. ذكر من قال ذلك:
- حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، ومناة الثالثة الأخرى، قال: أما مناة فكانت بقديد آلهة كانوا يعبدونها، يعني اللات والعزى ومناة.
- حدثني يونس قال: أخبرنا بن وهب قال: قال بن زيد في قوله ومناة الثالثة الأخرى، قال: مناة بيت كان بالمشلل يعبده بنو كعب.
واختلف أهل العربية في وجه الوقف على اللات ومنات، فكان بعض نحويي البصرة يقول: إذا سكت قلت اللات وكذلك مناة تقول منات، وقال بعضهم: اللات فجعله من اللت الذي يلت، ولغة للعرب يسكتون على ما فيه الهاء بالتاء، يقولون: رأيت طلحت، وكل شيء مكتوب بالهاء فإنها تقف عليه بالتاء نحو نعمة ربك وشجرة، وكان بعض نحويي الكوفة يقف على اللات بالهاء أفرأيتم اللاه، وكان غيره منهم يقول الاختيار في كل ما لم يضف أن يكون بالهاء رحمة من ربي وشجرة تخرج، وما كان مضافا فجائزا بالهاء والتاء. فالتاء للإضافة والهاء لأنه يفرد ويوقف عليه دون الثاني، وهذا القول الثالث أفشى اللغات وأكثرها في العرب، وإن كان للأخرى وجه معروف.
وكان بعض أهل المعرفة بكلام العرب من أهل البصرة يقول: اللات والعزى ومناة الثالثة أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة يعبدونها]، **انتهى كلام الإمام الطبري بتصرف طفيف جداً.**

فأنت تلاحظ أن الإمام الطبري لم ينخدع بتلك القصة الخرافية عندما اعتصم بالحق الثابت ألا وهو: (**إجماع الحجة من قراء الأمصار على قراءة اللات بالتاء المخففة**)، خلافاً لقراءة ابن عباس الشاذة، الذي تبعه عليها نفر قليل. والقرآن لا تثبت قراءاته إلا بالنقل المتواتر أو الإجماع المتيقن، المنقول نقل تواتر ولا بد، فقط لا غير.
وقد اعترض على هذا «**متعالم دعي**»، خضنا معه نقاشاً حول هذه المسألة في الشبكة العنكبوتية، فزعم تواتر القراءة بتشديد التاء، مستشهداً بطريق اللهبي عن البزي عن ابن كثير، وكذلك برواية رويس عن يعقوب، كما هو في الملحق.
فنقول: هذا غير صحيح فتواتر القراءات، كل واحدة بمفردها على حدة، أمر مختلف فيه، كما يظهر من كلام الإمام الطبري، وأبي شامة، ومخالفة ابن الجزري لهما. والظاهر أن الأمر يحتاج إلى تفصيل، وقد فصلنا بعض هذا في الملحق.

وعلى كل حال فرواية اللهبي عن البزي لا تثبت شيئاً لأن الإمام البزي، رحمه الله، عرف بالشذوذ ومخالفة الجمهور، كما هو مبرهن عليه أيضاً في الملحق. وأما يعقوب فلم يعرف بالتزامه بالتواتر، خلافاً لشيخ شيوخه أبي عمرو بن العلاء الذي كان لا يقرأ إلا بما ثبت عنده عن الكافة، أي بنقل التواتر أو بالإجماع.
أما بالنسبة لموضوعنا وهو (**اللاّت**) هل هي بالتشديد أو التخفيف، فنقول، وبالله التوفيق، أنه من المقطوع به أنه لم ترد إلا هاتان القراءتان مطلقاً:
(1) فمن المحال الممتنع أن تكونا كلاهما باطلتين، هذا خلاف النقل المتواتر، والحجة اليقينية القاطعة في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، وهذه مقولة كفر، يكفر قائلها بها، ويخرج من الإسلام، إلا إذا قام به بعينه مانع من موانع تكفير المعيَّن!
(2) كذلك محال ممتنع أن تكون الرواية بالتخفيف باطلة، لأنها قطعاً بمفردها متواترة، فهي إجماع السبعة، ما عدا ابن كثير من طريق اللهبي عن البزي، وهي لا شيء، قراءة شاذة باطلة، كما أسلفنا قريباً؛ والعشرة ما عدا يعقوب برواية رويس، والسلف ما عدا بن عباس ومجاهد وأبو صالح، وربما بعض تلامذة ابن عباس أو تلامذة تلامذتهم، وكلهم في الحقيقة متبعون لابن عباس في هذه القراءة، كما هو عند الطبري حيث قال: [**واختلفت القراء في قراءة قوله اللات، فقرأته عامة قراء الأمصار بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت، (....)، وقرأ ذلك بن عباس ومجاهد وأبو صالح اللاتَّ بتشديد التاء**].
وعليه كذلك **إجماع الحجة من القراء**، كما نص عليه الإمام الطبري في «**تفسير الطبري**»، (ج 27، ص 58 وما بعدها): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الأخرى * ألكم الذكر وله الأنثى * تلك إذا قسمة ضيزى﴾]، فذكر عدة روايات راجعها في النقل السابق، ثم عقَّب قائلاً: [وأولى القراءتين بالصواب عندنا في ذلك قراءة من قرأه بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت لقارئه كذلك **لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه**]. والإجماع ها هنا ليس إجماعاً على رأي أو قضية نظرية، وإنما هو إجماع على نقل، أي على قضية روائية نصِّية، فهو إذا من أعلى أنواع نقل التواتر.

والإمام الطبري إمام كبير، ومجتهد مطلق، وهو رأس في التفسير والقراءات، فلا بد من حمل قوله ذلك محمل الجد، فهو إذا يعتقد أن من قرأ بالتشديد لا تقوم به حجة، ونحن لا نزعم أن ذلك أمر مقطوع به، يكفر منكره، وإنما هو أمر اجتهادي، ولكن سعة علم الطبري، وإمامته في القراءات والتفسير تعطي قوله أهمية خاصة، وهو أولى بالتقديم على الأئمة المتأخرين من أمثال أبي شامة، والجزري، والسبكي. فالقراءة بالتاء المخففة هي قرآن قطعاً، لا يشك في ذلك إلا كافر، وليس كذلك بالنسبة للمثَّقلة.
وحتى لو ثبتت اللاتّ -بالتاء المشددة- قرآناً فلا يلزم من ذلك أن تكون من (لاتت)، على وزن فاعل من لتّ يلتّ، كما هو في السويق والعجين ونحوه، بل هناك تخريجات أخرى لذلك، نحيل إلى الملحق لمناقشتها، بعضها أجود وأقوى، لا سيما أن ابن كثير وابن محيصن وقفا عليها بالهاء.

وقد حاول الإمام ابن كثير التأليف بين الأقوال المتباينة بعض الشيء، إلا أنه لم يأت بكبير جديد، خلافاً لعوائده الجميلة:

* حيث جاء في «**تفسير ابن كثير**»، (ج:4 ص:254 وما بعدها): [يقول تعالى مقرعا للمشركين في عبادتهم الأصنام والأنداد والأوثان واتخاذهم لها البيوت مضاهاة للكعبة التي بناها خليل الرحمن عليه السلام: ﴿أفرأيتم اللات ... الآيات﴾، وكانت اللات صخرة بيضاء منقوشة عليها بيت بالطائف له أستار وسدنة وحوله فناء معظم عن أهل الطائف، وهم ثقيف ومن تابعها، يفتخرون بها على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش. قال ابن جرير: (وكانوا قد اشتقوا عدا من اسم الله فقالوا: اللات، يعنون مؤنثة منه، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا).

وحكي عن ابن عباس ومجاهد والربيع بن أنس أنهم قرؤوا اللاتَّ، بتشديد التاء، وفسروه بأنه كان رجلا يلت للحجيج في الجاهلية السويق، فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه. وقال البخاري: حدثنا مسلم -هو ابن إبراهيم- حدثنا أبو الأشهب حدثنا أبو الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله: اللات والعزى، قال: كان اللات رجلا يلت السويق سويق الحاج. قال ابن جرير: وكذا العزى من العزيز، وكانت شجرة عليها بناء وأستار بنخلة، وهي بين مكة والطائف، كانت قريش يعظمونها، كما قال أبو سفيان يوم أحد: لنا العزى ولا عزى لكم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **قولوا الله مولانا ولا مولى لكم.**

وروى البخاري من حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعالى أقامرك فليتصدق**؛ فهذا محمول على من سبق لسانه في ذلك، كما كانت ألسنتهم قد اعتادته من زمن الجاهلية، كما قال النسائي وفي اليوم والليلة: أخبرنا أحمد بن بكار حدثنا عبد الحميد بن محمّد قالا: حدثنا مخلد حدثنا يونس عن أبيه حدثني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: حلفت باللات والعزى فقال لي أصحابي: بئس ما قلت، قلت هجرا، فأتيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له فقال: **قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وانفث عن شمالك ثلاثا وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم لا تعد.**

وأما مناة فكانت بالمشلل ثمّ قديد، بين مكة والمدينة، وكانت خزاعة والأوس والخزرج في جاهليتها يعظمونها ويهلون منها للحج إلى الكعبة، وروى البخاري عن عائشة نحوه، وقد كانت بجزيرة العرب وغيرها وطواغيت أخر تعظمها العرب كتعظيم هذه الثلاثة التي نص عليها في كتابه العزيز، وإنما أفرد هذه بالذكر لأنها أشهر من غيرها. قال ابن إسحاق في السيرة: وقد كانت العرب اتخذت مع الكعبة طواغيت، وهي بيوت تعظمها كتعظيم الكعبة، لها سدنة وحجاب وتهدى لها كما يهدى للكعبة، وتطوف بها كطوافها بها، وتنحر عندها؛ وهي تعرف فضل الكعبة عليها لأنها كانت قد عرفت أنها بيت إبراهيم عليه السلام مسجده. فكانت لقريش ولبني كنانة العزى بنخلة، وكان سدنتها وحجابها بني شيبان من سليم حلفاء بني هاشم، قلت: بعث إليها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خالد بن الوليد فهدمها وجعل يقول:

يا عزى كفرانك لا سبحانك **** إني رأيت الله قد أهانك**

– وقال النسائي في «**الكبرى**»: [أخبرنا علي بن المنذر أخبرنا ابن فضيل حدثنا الوليد بن جميع عن أبي الطفيل قال: لما فتح رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة وكانت بها العزى فأتاها خالد وكانت على ثلاث سمرات، فقطع السمرات وهدم البيت الذي كان عليها ثم أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فأخبره فقال: ارجع فأنت لم تصنع شيئا، فرجع خالد فلما أبصرته السدنة وهم حجيتها أمعنوا في الحيل وهم يقولون يا عزى يا عزى، فأتاها خالد فإذا امرأة عريانة ناشرة شعرها تحثوا التراب على رأسها، فغمسها بالسيف حتى قتلها ثم رجع إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأخبره فقال تلك العزى].

قال ابن إسحاق وكانت اللات لثقيف بالطائف، وكان سدنتها وحجابها بني معتب، قلت: وقد بعث إليها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المغيرة بن شعبة وأبا سفيان صخر بن حرب فهدماها وجعلا مكانها مسجدا بالطائف.

قال ابن إسحاق وكان مناة للأوس والخزرج ومن دان بدينهم من أهل يثرب على ساحل من ناحية المشلل بقديد، فبعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إليها أبا سفيان صخر بن حرب فهدمها، ويقال علي بن أبي طالب.

قال: وكانت ذو الخلصة لدوس وخثعم وبجيلة ومن كان ببلادهم من العرب بتبالة، قلت: وكان يقال لها الكعبة اليمانية، وللكعبة التي بمكة الكعبة الشامية، فبعث إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جرير بن عبد الله البجلي فهدمه.

قال: وكانت قيس لطي ومن يليها بجبل طي بين سلمى وأجا، قال ابن هشام: فحدثني بعض أهل العلم أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بعث إليه علي بن أبي طالب فهدمه واصطفى منه سيفين الرسوب والمخزم، فنفله إياهما رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فهما سيفا علي.

قال ابن إسحاق: وكان لحمير وأهل اليمن بيت بصنعاء يقال له ريام، وذكر أنه كان به كلب أسود وأن الحبرين الذين ذهبا مع تبع استخرجاه وقتلاه وهدما البيت.

قال ابن إسحاق: وكانت رضاء بيتا لبني ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، ولها يقول المستوغر بن ربيعة بن كعب بن سعد حين هدمها في الإسلام: **ولقد شددت على رضاء شدة فتركتها قفرا بقاع أسمحا]؛ انتهى نص «تفسير ابن كثير»**.

* وجاء نحو ما سبق في «**فتح القدير**»، (ج:5 ص:107 وما بعدها) للإمام الشوكاني، مع إضافات ولمحات جيدة: [أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى: لما قص الله سبحانه هذه الأقاصيص قال للمشركين موبخا لهم ومقرعا: أفرأيتم! أي أخبروني عن الآلهة التي تعبدونها من دون الله، هل لها قدرة توصف بها وهل أوحت إليكم شيئا كما أوحى الله إلى محمّد أم هي جمادات لا تعقل ولا تنفع؟! ثم ذكر هذه الأصنام الثلاثة التي أشتهرت في العرب وعظم اعتقادهم فيها وقال الواحدي وغيره: وكانوا يشتقون

لها أسماء من أسماء الله تعالى، فقالوا من الله اللات ومن العزيز العزى، وهي تأنيث الأعز بمعنى العزيزة، ومناة من منى الله الشيء إذا قدره.

قرأ الجمهور اللات، بتخفيف التاء فقيل هو مأخوذ من أسم الله سبحانه كما تقدم. وقيل أصله لات يليت فالتاء أصلية، وقيل: هي زائدة، وأصله لوى يلوي، لأنهم كانوا يلوون أعناقهم إليها أو يلتوون عليها ويطوفون بها.

واختلف القراء هل يوقف عليها بالتاء أو بالهاء! فوقف عليها الجمهور بالتاء، ووقف عليها الكسائي بالهاء، واختار الزجاج الفراء الوقف بالتاء لاتباع رسم المصحف، فإنها تكتب بالتاء؛ وقرأ أبن عباس وأبن الزبير ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وحميد(اللاتّ) بتشديد التاء، ورويت هذه القراءة عن أبن كثير، فقيل هو أسم رجل كان يلت السويق ويطعمه الحاج فلما مات عكفوا على قبره يعبدونه، فهو أسم فاعل في الأصل غلب على هذا الرجل. قال مجاهد: كان رجلا في رأس جبل وسمنها حيسا ويطعم الحاج وكان ببطن نخلة، فلما مات عبدوه. وقال الكلبي: كان رجلا من ثقيف له صرمة غنم، وقيل: إنه عامر بن الظرب العدواني وكان هذا الصنم لثقيف وفيه يقول الشاعر:

لا تنصروا اللات إن الله مهلكها ** وكيف ينصركم من ليس ينتصر**

قال في الصحاح: واللات أسم صنم لثقيف، وكان بالطائف، وبعض العرب يقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء.

والعزى: صنم قريش وبني كنانة، قال مجاهد: هي شجرة كانت بغطفان وكانوا يعبدونها فبعث إليها النبي صلى الله عليه وإله وسلم خالد بن الوليد فقطعها، وقيل كانت شيطانة تأتي ثلاث سمرات ببطن نخلة، وقال عن سعيد بن جبير: العزى حجر أبيض كانوا يعبدونه، وقال قتادة: هي بيت كان ببطن نخلة.

ومناه: صنم بني هلال، وقال أبن هشام: صنم هذيل وخزاعة، وقال قتادة: كانت للأنصار؛ قرأ الجمهور مناة بألف من دون همزة، وقرأ أبن كثير وأبن محيصن وحميد ومجاهد والسلمي بالمد والهمزة. فأما قراءة الجمهور فاشتقاقها من منى يمنى أي صب، لأن دماء النسائك كانت تصب عندها يتقربون بذلك إليها؛ وأما على القراءة الثانية فاشتقاقها من النوء، وهو المطر، لأنهم كانوا يستمطرون عندها الأنواء، وقيل هما لغتان للعرب، ومما جاء على القراءة الأولى قول جرير:

أزيد مناة توعد يا بن تيم   تأمل أين تاه بك الوعيد

ومما جاء على القراءة الأخرى قول الحارثي:

ألا هل أتى التيم بن عبد مناءة   على السر فيما بيننا أبن غيم

وقف جمهور القراء عليها بالتاء اتباعا لرسم المصحف، ووقف أبن كثير وأبن محيصن عليها بالهاء.

قال في الصحاح: ومناة أسم صنم كان بين مكة والمدينة، والهاء للتأنيث، ويسكت عليها بالتاء، وهي لغة. قوله: الثالثة الأخرى، هذا وصف لمناة وصفها بأنها ثالثة وبأنها أخرى، والثالثة لا تكون إلا أخرى. قال

أبو البقاء: فالوصف بالأخرى للتأكيد، وقد استشكل وصف الثالثة بالأخرى، والعرب إنما تصف به الثانية؛ فقال الخليل: إنما قال ذلك لوفاق رؤوس الآي، كقوله مآرب أخرى. وقال الحسين بن الفضل: فيه تقديم وتأخير، والتقدير أفرأيتم اللات والعزى الأخرى ومناة الثالثة. وقيل: إن وصفها بالأخرى لقصد التعظيم، لأنها كانت عند المشركين عظيمة. وقيل: إن ذلك للتحقير والذم، وإن المراد المتأخرة الوضيعة كما في قوله: قالت أخراهم لأولاهم، أي: وضعاؤهم لرؤسائهم، ثم كرر سبحانه توبيخهم وتقريعهم بمقالة شنعاء قالوها فقال: ﴿ألكم الذكر وله الأنثى﴾، أي كيف تجعلون لله ما تكرهون من الإناث وتجعلون لأنفسكم ما تحبون من الذكور!؟ وقيل وذلك قولهم إن الملائكة بنات الله، وقيل: المراد كيف تجعلون اللات والعزى ومناة وهي إناث في زعمكم شركاء الله، ومن شأنهم أن يحتقروا الإناث. ثم ذكر سبحانه أن هذه التسمية والقسمة المفهومة من الاستفهام قسمة جائرة فقال: ﴿تلك إذا قسمة ضيزى﴾، قرأ الجمهور ضيزى بياء ساكنة بغير همزة، وقرأ أبن كثير بهمزة ساكنة؛ والمعنى أنها قسمة خارجة عن الصواب، جائرة عن العدل ومائلة عن الحق. قال الأخفش: يقال ضاز في الحكم أي جار، وضازه حقه يضيزه ضيزا أي نقصه وبخسه، قال وقد يهمز وأنشد:

فإن تناء عنا تنتقصك وإن تغب *** فحقك مضؤوز وأنفك راغم**

وقال الكسائى ضاز يضيز ضيزا وضاز يضوز ضوزا، إذا تعدى وظلم وبخس وانتقص. ومنه قول الشاعر:

ضازت بنو أسد بحكمهم **** إذ يجعلون الرأس كالذنب**

قال الفراء وبعض العرب يقول ضيزى بالهمزة،... إلخ]، **انتهى نص الإمام الشوكاني، رحمه الله، إلا من ترتيب السطور، وعلامات الترقيم فبعضها من اجتهادنا.**

قلت: استشكال لفظة (الأخرى)، التي تعني، عادة، الثانية، مع كون مناة هي ثالثة الإلاهات المذكورات، ومحاولة حل الإشكالية بمراعاة الفواصل ليست مقنعة. وبعد طول تأمل نقول: إن في الكلام المحكم العزيز حذفاً واختصاراً تقديره: ﴿أرأيتم اللات (الإلاهة الأم)، والعزى (الإلاهة، بنتها الأولى)، ومناة (الإلاهة) الثالثة (في الرتبة، وهي بنتها) الأخرى﴾؛ فالله أعلم.

* وجاءت إضافة طريفة في «**معجم البلدان**»، (ج:4 ص:116 وما بعدها): [العُزَّى، بضم أوله، في قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى﴾، اللات صنم كان لثقيف، والعزى سمرة كانت لغطفان يعبدونها، وكانوا بنوا عليها بيتا وأقاموا لها سدنة، فبعث النبي، صلى الله عليه وسلم، خالد بن الوليد إليها فهدم البيت وأحرق السمرة. والعزى تأنيث الأعز مثل الكبرى، والأعز بمعنى العزيز والعزى بمعنى العزيزة. وقال ابن حبيب: العزى شجرة كانت بنخلة عندها وثن تعبده غطفان وسدنتها من بني صرمة بن مرة، قال أبو منذر: بعد ذكر مناة واللات ثم اتخذوا العزى **<u>وهي أحدث من اللات ومناة</u>** وذلك أني سمعت العرب سمت بها عبد العزى فوجدت:

- تميم بن مر سمى ابنه زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة.
- وعبد مناة بن أد.
- وباسم اللات سمى ثعلبة بن عكابة ابنه تيم اللات.
- وتيم اللات بن رفيدة بن ثور.
- وزيد اللات بن رفيدة بن ثور بن وبرة بن مر بن أد بن طابخة.
- وتيم اللات بن النمر بن قاسط.
- وعبد العزى بن كعب بن سعد ابن زيد مناة بن تميم.

فهي أحدث من الأولين، وعبد العزى بن كعب من أقدم ما سمت به العرب، وكان الذي اتخذ العزى السهو بن أسعد، وكانت بواد من نخلة الشامية يقال له حراض، بازاء الغمير عن يمين المصعد إلى العراق من مكة، وذلك فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال، فبنى عليها بسا يريد بيتا، وكانوا يسمعون فيه الصوت، وكانت العرب وقريش تسمي بها عبد العزى، وكانت أعظم الأصنام عند قريش، وكانوا يزورونها ويهدون لها ويتقربون عندها بالذبائح]، انتهى نص «**معجم البلدان**».

- وقد جاء نحو هذا في فتح الباري لابن حجر (8/ 612): [قَالَ هِشَامُ بْنُ الْكَلْبِيِّ: كَانَتْ مَنَاةُ أَقْدَمُ مِنَ اللَّاتِ، فَهَدَمَهَا عَلِيٌّ عَامَ الْفَتْحِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَكَانَتِ اللَّاتُ أَحْدَثُ مِنْ مَنَاةَ، فَهَدَمَهَا الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا أَسْلَمَتْ ثَقِيفٌ؛ وَكَانَتِ الْعُزَّى أَحْدَثُ مِنَ اللَّاتِ، وَكَانَ الَّذِي اتَّخَذَهَا ظَالِمُ بْنُ سَعْدٍ بِوَادِي نَخْلَةَ فَوْقَ ذَاتِ عِرْقٍ، فَهَدَمَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِأَمْرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ].

هذه الأقوال التي يبدو لأول وهلة أنها متابينة، ليست كذلك في الحقيقة، لأن ما سماه القدامى: «**اللات**» إنما هو أحد دور عبادتها، أو بعض النصب الوثنية المتعلقة بها، أو بعض الأصنام الممثلة لها أو النائبة عنه، فلا يستغرب أن يكون معبد «**اللات**» الرئيس في الطائف، ثم تكون لها معابد في أماكن أخرى، وفي مكة على الخصوص، ولا شك أن تلك المعابد تضم بعض أصنامها وأنصابها وأوثانها وأشجارها في داخل بناء المعبد أو في فنائه، وقد يكون بعض ذلك أشجار وصخور في «**الحرم**» المخصص والمحيط بذلك المعبد أو النصب، ومن المستبعد أن لا يكون ثمة صنم لـ«**اللات**» في جوف الكعبة، التي كانت تضم مئات الأصنام. وما قلناه عن اللات ينطبق حرفاً بحرف على «**مناة**»، أو «**العزّى**»، وغيرها من الطواغيت، إلا أن المعبد أو المشهد الرئيس سيكون عادة في مكان آخر، فمعبد «**مناة**» الرئيس كان على الأرجح في «**المشلل**»، وهكذا.

كما يجب أن نلاحظ بدقة عدم ورود ذكر قبر أو قبور عند الكلام عن تلك الآلهة، وأصنامها، وأوثانها، ومعابدها، وسدنتها، وكهنتها، وأساطيرها، إلا في القصة الخرافية الباطلة عن «**اللات**»، الذي كان يلت السويق، وذلك في رواية مجاهد فقط حيث يقول: (كان يلتّ لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره)، ومع ذلك فلم يرد ذكر لذلك القبر المزعوم في غير هذه القصة، ولم يرد قط أن بيوت الطواغيت كانت فيها قبور

أصلاً. نعم كانت فيها أشجار، وصخور منقوشة، كالصخرة البيضاء الطويلة المنقوشة في الطائف، وأنصاب تعلق عليها الذبائح، ولكن ما ورد ذكر قبر قط.

وعلى كل حال فإن هذه المحاولة الفاشلة لفهم اشتقاق لفظة «**اللات**» تتناقض مع نصوص القرآن القطعية الدالة على كون اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ثلاثة آلهة إناث، لأن جملة ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ عائدة ضرورة إلى (اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى) لأن السياق التام هو:

* كما قال الله جل جلاله، وسمى مقامه: ﴿**مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى * لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى * أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى * أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى * تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى * إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى * أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى * فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى * وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى * إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثَى * وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً * فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهتدى**﴾، (النجم، 53: 17 – 30).

نعم: هذا هو السياق التام، وزيادة آيات سابقة ولاحقة خارجة عن السياق، فقوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ لم يسبقه في هذا السياق، بل ولا من أول السورة أي ذكر للملائكة، اللهم إلا إشارة إلى جبريل، صلوات الله عليه في قوله تعالى أول السورة: ﴿علَّمه شديد القوى﴾، وقد قيل أنها إشارة إلى الرب جل وعلا، فمن المحال الممتنع أن تكون هذه الجملة محل البحث: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ عائدة على شئ غير (اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى). فلا يوجد من أول السورة، إلى الآية محل البحث شيء يصلح أن تشير الجملة إليه إلا: (اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى)، ومن المحال الممتنع أن يكون شيء غير ذلك.

وهذه (اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى) كانت العرب تعتقد إما:

(1) – أنها ملائكة، وأنها بنات الله، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيرا، فتكون «**اللات**» إحدى بنات الله. وهم على كل حال يكرهون أن يكون الولد بنتاً، ومع ذلك طابت أنفسهم بجعل ولد الله إناثاً، بلاً من الذكور، الذين يفضلونهم، لذلك جاء التوبيخ: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى * تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾.

(2) – أن «**اللات**» هي صاحبة الله، فتكون من جنس الجن، فتكون من **(بنات سروات الجن)**، كما هو في بعض الروايات أنهم كانوا يعتقدون أنه، تعالى وتقدس، صاهر إلى الجن أو إلى إبليس خاصة، تعالى الله عن ذلك، في حين أن العزَّى ومناة بنات الله من جنس الملائكة. وهم كذلك يحتقرون المرأة، ويكرهون أن تكون الزوجة شريكاً في الأمر، ولا يأذنون للنساء بالقيادة أو الزعامة، كعضوية دار الندوة المكية مثلاً، ولكنهم جعلوا (**صاحبة**) الله، تعالى وتقدّس، شريكة في الملك والتدبير. وهذا كذلك أهل للتوبيخ: ﴿أَلَكُمُ

الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى ۞ تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾.
وعلى هذا الاحتمال الثاني يجوز أن تكون (**اللات**) عندهم إلاهة أنثى هي (**صاحبة**) الله، تعالى وتقدّس عن ذلك، في حين أن العزّى ومناة ابنتان له. **وهذا هو الصحيح المنسجم** مع قول جمهور المفسرين أن اللات تأنيث لفظ الجلالة، أو بتعبير أدق: أن (اللات) من (إيلات) في أكثر اللغات السامية، وهي بمعنى الإلاهة، وهذه بدون شك تأنيث لفظة (إيل)، وهي بمعنى الإله، وهو ما تدل عليه الحفريات وعلوم الآثار.

نعم: لقد دلت الأبحاث الحديثة في علوم التاريخ والآثار والنقوش والكتابات التاريخية على أن «**اللات**» كانت معروفة عند كثير من الشعوب السامية باسمها ذلك، أو قريباً جداً منه، قبل أن تخلق قبيلة ثقيف أصلاً، وكذلك «**مناة**»، إلاهة الموت (المنية) والقدر، كانت معروفة منذ أزمنة قديمة، وهي إلاهة أنثى، وبعض اللغات السامية يؤنث بالتاء المفتوحة، كما هو في «**اللات**»، وبعضها بالتاء المربوطة، كما هو في هذا اللسان العربي المبين.
ومن هذا تظهر متانة وجاهة كلام الإمام ابن جرير الطبري الذي قال فيه أن (اللات من الله)، لأن الأرجح أن لفظة «**اللات**» العربية أصلها «**إيلات**» السامية التي هي تأنيث لفظ «**إيل**» في أكثر اللغات السامية، وهو ما يقابل «**إل**» أو «**إله**» في العربية، الذي تحول بعد تحليته بأداة التعريف إلى لفظ الجلالة «**الله**» في اللغة العربية.
وذلك لأن «**إيلات**» لفظة سامية قديمة قبل أن تخلق العرب المستعربة أصلاً، (تماماً مثل: ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر)، والظاهر أن ذلك القول، وهو قول لغوي، كان مشهوراً منتشراً عند اللغويين والمفسرين، فلم يجد الطبري ضرورة لذكر إسناد، فهو عن الجمهور، وليس من عند نفسه، وهو كذلك مشهور معلوم عن العبرانيين والسريانيين.

وهو كذلك الذي يظهر من نتائج الحفريات وعلم الأثار، كما هو في المراجع التالية:
۞ ففي الموقع الإلكتروني المذكور أدناه نجد (دليل الآلهة) الذي يذكر أن:
- (**إيلات**) إلاهة أنثى سامية، وأن اسمها تأنيث لاسم (**إيل**)، واعتبرت أخيراً **صاحبة** لكبير الآلهة (**إيل**). وتعتبر هي بعينها الإلاهة السامية (**عشيرة**) أو (**اللات**).
- وهناك إلاهة في منطقة الرافدين (العراق) أسمها إلّات (بتشديد اللام) تختص بالعالم السفلي (عالم المردة أو الجن أو الشياطين؟! (أو جهنم؟!)

Guide to the Gods 1.0
http://mrugala.free.fr/Religions/Divers/Anglais/index.html

۞ وفي موقع آخر يهتم بدراسة آثار الكنعانيين، وبالأخص ما تم اكتشافه في أنقاض مدينة (أوجاريت)

العائدة إلى القرن العاشر قبل المسيح، ورد تحت عنوان [عطيرة، أو عشيرة، أو عشتروت، سيدة البحر، «**إيلات**» (يعني: الإلاهة)] النص التالي:
[قرينة (إيل) المحبة، وهي الحامية والحريصة على أطفالها السّبعين، المعروفين بالآلهة المهذّبة (أو الفاضلة)، فهي لهم الأمّ والمربّية. ولأبنائها، باستثناء (بعل) في أول الأمر، حضرة و«**بلاط**» إلهي سماوي. وهي تكثر من ارتياد شواطئ البحار]

alt.mythology Canaanite/Ugaritic Mythology FAQ، ver. 1.1
http://pubpages.unh.edu/~cbsiren/canaanite - faq.html
Athirat (Asherah، Ashtartian - ،the Lady of the Sea، <u>Elat</u> - ،the goddess): [El،s loving consort and is protective of her seventy children who may also be known as the gracious gods، to whom she is both mother and nursemaid. Her sons، unlike Baal initially، all have godly courts. She frequents the ocean shore]

❋ وجاء في (**المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (232/11): [واللات من الآلهة المعبودة عند النبط أيضاً، وقد ورد اسمها في نصوص (الحجر) و(صلخد) و(تدمر) وهي من مواضع النبط. وهو (هـ ـ ل ت)، (هـ - لت)، (ها - لت) في النصوص الصفوية، ومعناها (**<u>اللات</u>**)؛ لأن (الهاء) حرف تعريف في اللهجة الصفوية. وقد ذكر أكثر من ستين مرة في الكتابات الصفوية. **<u>وهو أكثر آلهة الصفويين ورودًا في نصوصهم، ويدل ذلك على شيوع عبادته بينهم</u>**]

❋ وجاء في (**المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (233/11): [ويذكر الباحثون أن النبط عدوا **<u>اللات</u>** <u>أمًّا للآلهة</u>، وهي في نظر (روبرتسن سمث) <u>الإلهة الأم</u> لمدينة (بطر) وتقابل الإلهة (**Artemis**) عند أهل قرطاجة. وقد عبدت اللات في تدمر، وفي أرض (مدين) عند اللحيانيين. وقد وصف (أبيفانيوس) (**Epiphanius**) معبد الإلهة اللات في مدينة (بطرا)، فذكر أنه معبد الأم العذراء (**Mother Virgin**) كما أنها كانت معبودة عند أهل (الوسة) (الوس) (**Elusa**) كذلك. ويظهر أن عبادتها كانت قد انتقلت من النبط ومن القبائل العربية الشمالية إلى أهل الحجاز.
وصنم اللات، هو (أليلات) (أللات) (**Alilat = Alelat**) المذكور في تأريخ (**هيرودوتس**) ذكر أنه من آلهة العرب الشهيرة والتسمية عربية النجار، وقد غيرت تغييرًا طفيفًا، اقتضته طبيعة اللغة اليونانية، فذكره (**هيرودوتس**) على النحور المذكور. فهذا الصنم إذن هو أول صنم عربي يرد اسمه في نص مؤرخ يوناني. وهو يقابل الإله (**Minerva**) أي (أثينة) (**Athene**) عند اليونان.
وقد ذهب بعض المستشرقين إلى أن (اللات) تمثل (الشمس)، وهي أنثى أي إلهة، أما (رينه ديسو) فيرى أنها لا تمثل الشمس، وإنما تمثل كوكب (**الزهرة**)، وخطأ رأي من يقول إن اللات الشمس.

وقد انتهت إلينا أسماء رجال أضيفت إلى اللات، مثل: (تيم اللات)، و(زيد اللات)، و(عائذ اللات، و(شيع اللات). و(شكم اللات)، و(وهب اللات) وما شاكل ذلك من أسماء. ومما يلفت النظر أننا لم نلاحظ ورود اسم (عبد اللات) بين أسماء الجاهليين]. انتهى كلام الدكتور جواد علي نصاً.

قلت: بل ورد (**عبد اللات**)، كما هو في المعجم الكبير للطبراني (ج22/ص394/ح979) عن أبي معاوية بن **عبد اللات** (من نمر الأزد)، رضي الله عنه، سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (الأمانة في الأزد، والحياء في قريش).

قلت: المؤرخ اليوناني الشهير (**هيرودوتس**)، ولد حوالي عام 490 قبل الميلاد، أي قبل أكثر من ألف عام من البعثة النبوية المشرفة، في مدينة هالكارناسوس (**Halcarnassus**) الواقعة في آسيا الصغرى (تركيا حالياً)، وطوف العالم القديم وكتب تواريخه المشهورة، مسجلا مشاهداته. وإليك نصوصه اليونانية الذي أشار إليها الدكتور جواد علي آنفاً، كما هو مترجم إلى الإنجليزية، بنشر دار بنجوين:

[(The Histories): published by Penguin (2003)، Translation and Introduction by Aubrey De Selincourt]

Book 1، p. 61

[The following are certain Persian customs which i can describe from personal knowledge. The erection of statues، temples، and altars is not an accepted practice amongst them، and anyone who does such a thin is considered a fool، because، presumably، the Persian religion is not anthropomorphic like the Greek. Zeus، in their system is the whole circle of the heavens، and they sacrifice to him from the tops of mountains. They also worship the sun، moon، and earth، fire، water، and winds، which are their only original deities: it was later that they learned from the Assyrians and Arabians the cult of Uranian Aphrodite. The Assyrian name for Aphrodite is Mylitta، the Arabian Alilat، the Persian Mitra]

Book 3، p. 173

[The only gods the Arabs recognise are Dionysus and Urania; the way they cut their hair – all around in a circle، with the temples shaved is، they say، in imitation of Dionysus. Dionysus in their language is Orotalt، and Urania Alilat]

وعلى كل حال فكون (**اللات والعزى ومناة**) آلهة مؤنثة مقطوع به من نص القرآن لا محيص عنه،

وكذلك كونها شريكة لله، معبودة من دون الله، وهذا وحده هو الذي يعنينا، بغض النظر عن اعتقادهم فيها كونها من الملائكة، أو كونها بنات الله، أو أن أحدها (**صاحبة**) الله، تعالى وتقدس، أو غير ذلك، كل تلك التفاصيل لا تعنينا هنا.

فكون «**اللات**» أنثى أمر مقطوع به من سياق الآية الكريمة، التي لا تدع مجالاً للشك أنهم كانوا يعتقدون أن اللات، والعزى، ومناة إناث.

وهذا أيضاً هو المقطوع به من روايات التاريخ كلها، بغض النظر عن كون (**اللات**) ابنة أو صاحبة، فمن ذلك شتم أبي بكر الصديق لعروة بن مسعود الثقفي عندما أغضبه، فقال أبو بكر له: (**امصص ببظر اللات: أنحن نفر عنه وندعه؟!**)، كما جاء بأصح الأسانيد:

❋ كما قال الإمام البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»: [حدثني عبد الله بن محمّد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر قال: أخبرني الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قالا: خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، زمن الحديبية حتى كانوا ببعض الطريق]، فساق حديث الحديبية الطويل حتى ذكر مجيء عروة بن مسعود لمفاوضة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فجعل يكلم النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم، نحوا من قوله لبديل فقال عروة عند ذلك: (أي محمّد: أرأيت إن استأصلت أمر قومك هل سمعت بأحد من العرب اجتاح أهله قبلك، وإن تكن الأخرى فإني والله لأرى وجوها وإني لأرى أشوابا من الناس خليقا أن يفروا ويدعوك!)، فقال له أبو بكر: (**امصص ببظر اللات: أنحن نفر عنه وندعه؟!**)، فقال: (من ذا؟!)، قالوا: (أبو بكر!)، قال: (أما والذي نفسي بيده لولا يد كانت لك عندي لم أجزك بها لأجبتك!)،...؛ إلحديث]، وهو من عدة طرق في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»، وفي «**مسند أبي يعلى**» مختصراً، وفي غيرها، كما هو في الملحق.

فكيف تحولت «**اللات**» وهي إما أحد «**بنات الله**»، وهي أنثى، وهي كائن إلاهي سماوي، من نفس نوع وجوهر ونسب أبيها، تعالى الله عن ذلك، أو «**صاحبة الله**»، وهي أنثى أيضاً، وهي كائن إلاهي من جنس سادات الجن والشياطين، إلى رجل، ذكر، من أهل الأرض يتكون من لحم ودم، كان يلت السويق للحجاج؟! وأي سويق هذا الذي يشربه الحجاج فيسمنون منه، بعد حسوات قليلة أو شرب أيام يسيرة؟! وهل في التخريف والشطح أوغل من ذلك؟!

وهل يجوز أن يبقى أحد في العالم متوهماً كون اللات رجل ذكر، كان يلت السويق للحجاج؟! وإن انخداع عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما، بهذه الأسطورة لمن أعجب عجائب الدنيا، ومن أكثر زلات العلماء إثارة للدهشة، والمعصوم من عصمه الله. ولعل عذر ابن عباس، رضي الله عنهما، إنما هو في أنه لم يدرك الجاهلية إلا طفلاً صغيراً، وإنما شب في الإسلام، فلا يتوقع منه معرفة أوضاع الجاهلية على حقيقتها!

ثم أن «**اللات**»، الذي يلت السويق، كان في الطائف، حيث تزعم القصة أن معبد «**اللات**» الرئيس إنما

أنشيء على قبره، أو على الصخرة التي كان يلت عليها السويق، فهو إذاً ثقفي، أو حليف لثقيف. فإن كان كذلك فكيف نفسر تسمية العرب لبعض أبنائها بأسماء: تيم اللات، وزيد اللات، وعبد اللات، وذلك قبل أن تخلق قبيلة ثقيف أصلا؟!

❋ كما جاء في «**الثقات**»: [دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن الخزرج بن عامر بن بكر بن عامر بن عوف بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة الكلبي كان يشبه بجبريل عليه السلام بعثه النبي، صلى الله عليه وسلم، رسولا إلى قيصر سكن مصر فمات في ولاية معاوية بن أبى سفيان]، فبين دحية، رضي الله عنه، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 13 عشر أباً.

❋ وكما جاء في «**الثقات**»: [أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى بن يزيد بن امرئ القيس بن النعمان بن عامر بن عبد ود بن كنانة بن عوف بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كنيته أبو زيد وقد قيل أبو محمّد. ويقال: أبو زيد توفى بعد أن قتل عثمان بن عفان ونقش خاتمه حِب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قبض رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو بن عشرين سنة وكان قد نزل وادى القرى، وأمه أم أيمن اسمها بركة مولاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم]، فبين أسامة بن زيد، الحِب بن الحب، رضوان الله وسلامه عليهما، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 12 أباً.

❋ وجاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**»: [امرؤ القيس بن عدي بن أوس بن جابر بن كعب بن عليم بن هبل بن عبد الله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب الكلبي له إدراك ذكره بن الكلبي قال: وقد أمره عمر بن الخطاب على من أسلم بالشام من قضاعة وخطب إليه علي ومعه ابناه حسن وحسين فزوجهم بناته، وفي بنته الرباب يقول الحسين بن علي وكان له منها ابنته سكينة: **لعمرك إنني لأحب دارا تكون بها سكينة والرباب]**؛ قلت: فبين الصحابي امرؤ القيس بن عدي، رضي الله عنه، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 11 أباً.

❋ وجاء في «**الطبقات الكبرى**»: [محمّد بن السائب الكلبي بن بشر بن عمرو بن الحارث بن عبد الحارث بن عبد العزى بن امرئ القيس بن عامر بن النعمان بن عامر بن عبد ود بن كنانة بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب، ويكنى محمّد بن السائب الكلبي أبا النضر وكان جده بشر بن عمرو وبنوه السائب وعبيد وعبد الرحمن شهدوا الجمل مع علي بن أبي طالب عليه السلام، وقتل السائب بن بشر مع مصعب بن الزبير]، فبين بشر بن عمرو، وهو من جيل الصحابة، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 12 أباً.

❋ وجاء في «**الجزء المتمم لطبقات ابن سعد**»، (30/1)، عند الكلام عن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: [وأمه ميسون بنت بحدل بن أنيف بن دلجة بن قنافة بن عدي بن زهير بن حارثة بن جناب بن

ذهل بن عبد الله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب]؛ فبين جده لأمه بحدل (وهو من جيل الصحابة) وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) 13 أباً.

❋ وجاء في «**السيرة النبوية**»، (ج:1 ص:237): [فأم العباس وضرار: نُتَيْلَة بنت جَنَاب بن كليب بن مالك (بن عبد مناف) بن عمرو بن عامر بن زيد مناة بن عامر، وهو الضحيان بن سعد بن الخزرج بن تيم اللات بن النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، ويقال أفصى بن دعمي بن جديلة]، فبين العباس، رضي الله عنه، وبين تيم اللات بن النمر بن قاسط، 10 أو 11 أباً (من جهة أمه).

فالعرب كانت تسمي (**زيد اللات**)، و(**تيم اللات**) قبل النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بحوالي اثني عشر جيلاً على أقل تقدير.

❋ ومن جهة أخرى جاء في «**تهذيب الكمال**»: [المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسي، (وهو ثقيف)، بن منبه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مُضَر بن نزار]؛ فبين المغيرة وبين قسي بن منبه، وهو ثقيف، 9 آباء.

❋ وكما جاء في «**الثقات**»: [عثمان بن أبى العاص بن بشر بن عبد بن دهمان بن عبد الله بن همام بن أبان بن يسار بن مالك بن حطيط بن جشم بن ثقيف، انتقل في آخر عمره إلى البصرة، وبها مات. أمه: فاطمة بنت عبد الله بن ربيعة بن الحارث بن مالك بن حطيط بن جشم بن ثقيف]؛ فبين عثمان وبين ثقيف، 11 آباء من جهة الأب، و7 آباء من جهة الأم، بمتوسط 9 آباء، كالمغيرة بن شعبة تماماً.

❋ كما جاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**»: [أَسِيد بن جارية بن أسيد بن عبد الله بن سلمة بن عبد الله بن غيرة بن عوف بن ثقيف الثقفي حليف بني زهرة، ذكره العسكري وغيره من الصحابة وقال الواقدي: أسلم يوم الفتح وشهد حنينا وأعطاه النبي، صلى الله عليه وسلم، مائة من الإبل]، فبين أَسِيد وبين ثقيف، 7 آباء.

❋ وكما جاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**»: [الأخنس بن شريق بن عمرو بن وهب بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن ثقيف، الثقفي أبو ثعلبة، حليف بني زهرة]، فبين الأخنس وبين ثقيف، 8 آباء.

❋ وجاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**»: [الحارث بن كلدة بن عمرو بن أبي علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن قسي، الثقفي طبيب العرب]، فبين الحارث وبين قسي، وهو ثقيف، 7

آباء.

* وجاء في «**الإصابة في تمييز الصحابة**»: [الحكم بن سفيان بن عثمان بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن سعد بن عوف بن ثقيف الثقفي قال أبو زرعة وإبراهيم الحربي: له صحبة]، فبين الحكم وبين ثقيف، 8 آباء.

إذاً فقسي، (وهو ثقيف)، بن منبه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مُضَر بن نزار كان قبل زمن النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بحوالي تسعة أجيال. فالعرب كانت إذاً تسمي بزيد اللات، وتيم اللات قبل أن يخلق قسي بن منبه، والد قبيلة ثقيف، بأجيال.

وقد يقول قائل: فلعل «**اللاتّ**» الأسطوري هذا ليس من ثقيف أصلاً، ولكنه من الطائف من قبيلة أو شعب سكنها قبل ثقيف. فنقول: لا بأس، فهو إذاً قديم جداً، قبل أكثر من اثني عشر جيلاً، فأنى لابن عباس، وجيله أو أبائهم، أو حتى أجدادهم، أن يكونوا قد أدركوه أو شهدوا حياته، أو وقفوا على قبره المزعوم، قبل أن يندرس؟! فالروايات إذاً في غاية الانقطاع، لا تصلح لشيء مطلقاً، ولم يكن على عهد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قبر يعرف منسوب إلى «**اللات**» أو إلى أحد معابدها. وثبوت كونه أقدم من ثقيف، فهو من ثم ليس ثقفياً، يبطل جميع الروايات التي تنص على خلاف ذلك، وتفضح حجم التخريف والأكاذيب في تلك الخرافات العربية الشعبية، وقد سبق بعضها في النص المنقول عن الإمام الشوكاني.

وهناك قول آخر للأخباريين أن ثقيف ليست من نسل إسماعيل أصلاً، وإنما هي من بقايا ثمود؛ فلعل اللات إذاً من آلهتها القديمة جداً. وهذا أيضاً لا يجدي شيئاً، لأنه أوغل في القدم، وأبعد من أن يكون محفوظاً. ثم إن ثمود انقرضت بالكلية ولم ينج منهم إلا صالح، صلوات الله وسلامه عليه، والمؤمنون معه، وهؤلاء قد نبذوا الآلهة، وتبرؤوا منها، فمن أين جاءت (**اللات**) لأحفاد أحفادهم؟!

والذي نرجحه أن قصة «**اللات**» هذا الذي كان يلت السويق للحجاج، إنما هي تشنيع على ثقيف، يشبه تشنيع قبائل العرب، وبخاصة القبائل المضرية النجدية على قريش عبادة «**أساف**»، و«**نائلة**»، وهما تمثالان في غاية الجمال والإتقان، لعلها ترمز لآلهة شامية أو رومانية، يظهر أنها استوردت من الشام أو من بلاد الرومان واليونان في قديم الزمن لأن العرب ما كانت تحسن فنون التصوير والنحت على ذلك المستوى الرفيع، ووضع أحدهما على الصفا والآخر على المروة. فقالت العرب أنهما عاشقان زنيا في الكعبة، فمسخا تماثيل نصبت على الصفا والمروة عبرة وتخويفاً من مغبة المعصية في الحرم، وفظيع إثم الاستخفاف به، ثم طال الأمد فعبدتها قريش (طبعاً: لسخف عقلها، وعدم أهليتها للقيادة، كما تؤكد القبائل الأخرى المنافسة لها في القيادة والسيطرة على بلاد العرب!!).

والخلاصة: أنه لو قرأ من احتج بمثل تلك الأساطير المكذوبة قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى ۞ ومناة الثالثة الأخرى ۞ ألكم الذكر وله الأنثى﴾، إلى قوله: ﴿إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمّون الملائكة تسمية الأنثى﴾، في سياقها الصحيح بدقة وعناية، وحضور ذهن وبال، وكذلك النقل الصحيح عن خاتمة أنبياء الله، أبي القاسم محمّد بن عبد الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لما قبل بمثل ذلك اللغو والهراء؛ ولعلم يقيناً أن كل ما ورد عن ابن عباس من الروايات موقوف، ليس منها حرف واحد مرفوع، فليست هي من الوحي، ولا حجة فيها، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية:

(1) – فهي مخالفة لنصوص القرآن القطعية، وروايات السيرة والسنّة الصحيحة المتضافرة، الدالة على كون اللات، والعزى، ومناة ثلاثة آلهة إناث، كانت العرب تعتقد أنها كلها ملائكة، وأنها بنات الله، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيرا، أو تعتقد أن اللات إلاهة أنثى من أصل جِنّي، وهي صاحبة الله، تعالى الله عن ذلك، والعزى ومناة إلاهتان، بنتان لله، ذات طبيعة ملائكية، سبحان الله عما يصفون. فكيف تحولت «**صاحبة الله**»، أو أحد «**بنات الله**»، وهي أنثى، تعالى الله عن ذلك، إلى رجل، ذكر، كان يلت السويق للحجاج، وأي سويق هذا الذي يشربه الحجاج فيسمنون منه، بعد حسوات قليلة أو شرب أيام يسيرة، وهل في التخريف والشطح أوغل من ذلك؟! ولو قرأ من احتج بمثل تلك الأساطير قوله تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى ۞ ومناة الثالثة الأخرى ۞ ألكم الذكر وله الأنثى﴾، إلى قوله: ﴿إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمّون الملائكة تسمية الأنثى﴾، في سياقها الصحيح بدقة وعناية، وحضور ذهن وبال، وراجع باستيعاب وتدقيق ما قاله السلف في تفسيرها، كما هو عند الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما، لما قبل بمثل ذلك اللغو والهراء!

(2) – ووردت روايات أن اللات صخرة طويلة بيضاء منقوشة كانت في الطائف. هذا نصب وثني، يرمز إلى الإلهة «**اللات**»، وليس فيه ذكر قبر ولا غيره، وروي غير ذلك كثير عن بيوت وستور وأنصاب وأشجار وصخور، في مواضع أخرى، لها علاقة بــ«**اللات**» هذه، ولم يرد ذكر لأي **قبر** قط، ولا في موقع من تلك المواقع!

(3) – وكذلك دلت الأبحاث الحديثة في علوم الآثار والنقوش؛ والكتابات التاريخية عند الشعوب الأخرى، على أن «**اللات**» كانت معروفة عند كثير من الشعوب السامية منذ آلاف السنين قبل البعثة المحمدية، باسمها هذا بعينه، أو باختلاف طفيف تقتضيه ضرورة النطق بلغات أخرى. ومن أبرز الكتابات التاريخية ما كتبه المؤرخ اليوناني الشهير (**هيرودوتس**)، المولود حوالي عام 490 قبل الميلاد، أي قبل أكثر من ألف عام من البعثة النبوية المشرفة، الذي طوَّف العالم القديم وكتب تواريخه المشهورة، مسجلا مشاهداته حيث ذكر أن من آلهة العرب الأنباط (نزلاء العراق والشام) إلاهة أنثى أسمها: (**Alilat**). كما أن هناك نقوش مسمارية تبرهن أن (اللات) أو (إللات) كانت معروفة للكلدانيين، قوم إبراهيم، قبل (**هيرودوتس**) بأكثر من ألف سنة؛

(4) – **نعم**: هناك احتمال بعيد جداً أن يكون ثمة أصل تاريخي لقصة الرجل الذي: [كان يلت لهم

السويق، فيطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه، وقالوا: هو(**اللات**)]، كما أخرجها الإمام سعيد بن منصور في سننه. وأن كلام ابن عباس، رضي الله عنهما، قد روي لنا باختصار مخل، وأنه ما قصد قط أن (**اللات**) لم تكن موجودة معبودة قبل ذلك، أو أن هكذا نشأ شرك العرب، ولكنه قدم لنا نموذجاً لتخريف المشركين الذين اعتقدوا:

(أ) – إما أن (**اللات**) جاءت إلى هذا العالم في هيئة هذا الرجل للقيام بأعمال صالحة، ليكون قدوة يضرب بها المثل، تماماً كقول جمهور النصاري في (أقنوم) الكلمة، وهو (الأقنوم) الثاني من تثليثهم، وهو كائن سماوي إلاهي، جاء وتجسد **لخلاص** العالم في لحم إنسان اسمه (يسوع)، ولفظة (**يسوع**) تعني: (**المخلص**) (لاحظ التجانس في الإسم والوظيفة).

(ب) – أو أن ذلك الرجل لفرط إحسانه وكرمه، ولكونه (يلتُّ) السويق، فهو إذاً: لاتٌّ، مدغمة بلغة أهل الحجاز، أو لاتِتٌ، بلغة أهل نجد، لقي قبولاً عند الآلهة، فاصطفته (**اللات**)، (لاحظ هنا أيصاً: التجانس في الإسم والوظيفة)، وتجلَّت فيه، أو **حلَّت به، أو اتحدت** به، فأصبح بمثابة الوثن لها أو هو هي، لذلك قالوا: [هو(**اللات**)]؛ تماماً كقول فئة من النصاري أن أقنوم الكلمة، وهو الأقنوم الثاني من تثليثهم، إنما حل في –أو اتحد في– عيسى بن مريم، الذي ولد وكان بشراً خالصاً في الأصل، عندما عمَّده يحيى بن زكريا، عندها حلت فيه الكلمة، أو اتحدت به، فأصبح عيسى المسيح.

ولا يقولن قائل إن العرب الإسماعيلية لم تكن على هذه الدرجة من التفلسف والتنطع، فنقول: وهل قلنا أنهم اخترعوا ذلك؟ حسبهم استيراد مثل هذه الأفكار، تماماً كما استورد عمرو بن لحي الخزاعي الأصنام (كما سيأتي تفصيله قريباً)، لا سيما أن الطائف كانت مدينة مسورة، على درجة من التحضر والتمدن، وقد ارتحل بعض أبنائها، من أمثال الحارث بن كَلَدَة، لدراسة الطب والفلسفة وأخبار ملوك فارس والروم في الحيرة وغيرها.

وليس أي من ذلك، على كل حال، ببعيد على عبدة الوثن، فما أكثر خرافاتهم ورموزهم وتشاؤمهم وطيرتهم؛ فإن صح هذا التخريج – وهو كما أسلفنا بعيد – فلا علاقة له بموضوع: «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو ما تسميه الدعوة الوهابية: «**عبادة القبور**»؛ لأنهم إنما عكفوا عليه لأنه في اعتقادهم كائن إلاهي: [هو (**اللات**)].

(5) – وهناك احتمالات آخرى ذكرها الأخباريون، جاء طرف منها في شرح السيرة للسهيلي، المسمَّى: الروض الأنف (1/166): [وَكَانَ عَمْرُو بْنُ لُحَيِّ حِينَ غَلَبَتْ خُزَاعَةُ عَلَى الْبَيْتِ، وَنَفَتْ جُرْهُمُ عَنْ مَكّةَ، قَدْ جَعَلَتْهُ الْعَرَبُ رَبّا لَا يَبْتَدِعُ لَهُمْ بِدْعَةً إلّا اتّخَذُوهَا شِرْعَةً لِأَنّهُ كَانَ يُطْعِمُ النّاسَ وَيَكْسُو فِي الْمَوْسِمِ فَرُبّمَا نَحَرَ فِي الْمَوْسِمِ عَشَرَةَ آلَافِ بَدَنَةٍ وَكَسَا عَشَرَةَ آلَافِ حُلّةٍ حَتّى قِيلَ: إنّهُ اللّاتِي الّذِي، يَلُتّ السّوِيقَ لِلْحَجِيجِ عَلَى صَخْرَةٍ مَعْرُوفَةٍ تُسَمّى: صَخْرَةَ اللّاتِي؛ وَيُقَالُ: إنّ الّذِي يَلُتّ كَانَ مِنْ ثَقِيفٍ، فَلَمّا مَاتَ قَالَ لَهُمْ عَمْرٌو: إنّهُ لَمْ يَمُتْ وَلَكِنْ دَخَلَ فِي الصّخْرَةِ ثُمّ أَمَرَهُمْ بِعِبَادَتِهَا، وَأَنْ يَبْنُوا عَلَيْهَا بَيْتًا يُسَمّى: اللّاتِي]. فـ(**اللات**) إذا هي أو هو عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، وهو رجل خطير سيأتي الكلام عنه قريباً في الفصل التالي، أو أن عمراً بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف هو الذي اخترع لهم قصة دخول الرجل في

الصخرة بعد فقدانه بدون أثر، أو موته وفقدان بدنه.

(6) – وإليك خرافة أخرى، فقد قال الإمان الطبري: [حدثنا أحمد بن هشام قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي صالح في قوله اللات قال: اللات الذي كان يقوم على آلهتهم يلت لهم السويق وكان بالطائف]؛ فهو إذاً ليس برجل صالح، وإنما هو سادن من سدنة الآلهة. ولعله فقد بدون أثر، كما أسلفنا، فاخترع لهم عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف قصة دخوله في الصخرة.

وجاء نحو هذا، مع بعض التعقيب، أيضاً في المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام (11/81): [وإذا أخذنا برأي ابن الكلبي من أن عمرو بن لُحَيٍّ قال للناس: (إن ربكم كان قد دخل في هذا الحجر)، أو أن الرجل الذي كان عند الصخرة لم يمت، ولكن دخل فيها أو أن روح ميت حلت فيها، ونظرنا إلى رأيه هذا بشيء من الجد، فلا يستبعد أن يشير هذا الرأي إلى ما يسمى بــ(الفتيشزم) **fetichism** أي عبادة الأحجار في اصطلاح علماء الأديان. ويعنون بها: <u>عبادة الأرواح التي يزعم المتعبدون لها أنها حالة في تلك الأحجار</u>، وخاصة الأحجار الغريبة التي لم تصقلها الأيدي، بل عبدت على هيئتها وخلقتها في الطبيعة، وهي من العبادات المنحطة بالنسبة إلى عبادة الصور والتماثيل والأصنام].

❄ فصل: كيف ترك العرب دين إسماعيل؟!

لا شك أن تفسير ذلك التحول الخطير، تحول العرب من توحيد الحنيفية الإبراهيمية، إلى الشرك والكفر، كان مما أقض مضاجع المفكرين والمؤرخين، وشغل بالهم منذ عهود مبكرة، بل إن أوائل ذلك بدأت في عهد الصحابة، رضي الله عنهم، فمن تلك المحاولات:

⁕ ما أخرجه البخاري بإسناد غاية في الصحة عن ابن عباس قال: [كان اللات رجلاً يلتّ السويق للحاج]، وأخرجه ابن جرير بسنده عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿أفرأيتم الات والعزى﴾، (النجم؛ 53:19) أنه قال: [كان يلتّ لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره]، وأخرج ابن أبي حاتم عنه بلفظ: [كان يلت السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه]، وأخرج سعيد بن منصور لفظاً آخر هو: [كان يلت لهم السويق، فيطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه، وقالوا: هو اللات]،

وقد أسلفنا أن هذه، وغيرها من الروايات المشابهة، وهي لا تخرج عن هذا المعنى، كلها موقوفة، ليس منها حرف واحد مرفوع إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فليست هي من الوحي، ولا حجة فيها، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية، كما أقمنا عليه البرهان اليقيني القاطع، في الفصل السابق، والحمد لله رب العالمين، فسقطت هذه المحاولة، وتمزقت، وانتهى أمرها، وفرغ منها.

⁕ وجاءت **<u>محاولة فاشلة</u>** أخرى في «**السيرة النبوية**»، (ج1/ص203): [قال ابن اسحاق: ويزعمون أن أول ما كانت عبادة الحجارة في بني إسماعيل أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن منهم حين ضاقت

عليهم والتمسوا الفسح في البلاد إلا حمل معه حجرا من حجارة الحرم تعظيما للحرم فحيثما نزلوا وضعوه فطافوا به كطوافهم بالكعبة حتى سلخ ذلك بهم الى ان كانوا يعبدون ما استحسنوا من الحجارة وأعجبهم، حتى خلف الخلوف ونسوا ما كانوا عليه واستبدلوا بدين إبراهيم واسماعيل غيره، فعبدوا الأوثان وصاروا الى ما كانت عليه الأمم قبلهم من الضلالات وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم يتمسكون بها من تعظيم البيت والطواف به والحج والعمرة والوقوف على عرفة والمزدلفة وهدي البدن والإهلال بالحج والعمرة، مع إدخالهم فيه ما ليس منه؛ فكانت كنانة وقريش إذا أهلوا قالوا: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك) فيوحدونه بالتلبية ثم يدخلون معه أصنامهم ويجعلون ملكها بيده يقول الله تبارك وتعالى لمحمّد، صلى الله عليه وسلم: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾، أي ما يوحدونني لمعرفة حقي إلا جعلوا معي شريكا في خلقي].

وهذا مشكل للغاية، لأننا قد رأينا أن العرب كانت تسمي أولادها بأسماد وثنية مثل: زيد اللات، وتيم اللات، وزيد مناة، وعبد مناة، وغيرها قبل مجيء النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بأكثر من اثني عشرة جيلاً. والعرب العدنانية، عرب الشمال، أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، ونقل الأخبار لا يعتمد عليه إن كان مشافهة محضة إلا عبر عدد قليل من الأجيال (ثلاثة أو أربعة أجيال فقط، على أكثر تقدير). فلا يمكن الاعتداد بهذا «**الزعم**»، كما سمَّاه الإمام محمّد بن إسحاق، ولا بحال من الأحوال.

كما أن تعظيم الكعبة قديم قدم إسماعيل بن إبراهيم، عليهما وعلى آلهما الصلاة والسلام، وهما قبل زمن النبي محمّد، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، بأكثر من سبعين جيلاً، فكيف تأخر الانحراف إلى قبل نحو من اثني عشرة جيلاً، ثم ظهر **فجأة**، حيث انتشرت التسمية بالأسماء الوثنية؟!

وليس هذا مشكل فحسب، بل هو في الحقيقة زعم باطل، لأن الصحيح، وهو الحق اليقيني، الذي لا ريب فيه، ما ثبت عنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بأصح الأسانيد، بل بنقل التواتر، أنه قال: «**رَأَيْت عَمْرَو بْنَ لُحَيِّ بْنِ قَمْعَةَ بْنِ خِنْدِف يَجُرّ قُصْبَهُ فِي النّارِ**»، وأنه قال عنه: «**إنّهُ كَانَ أَوّلَ مَنْ غَيّرَ دِينَ إسْمَاعِيلَ فَنَصَبَ الْأَوْثَانَ وَبَحّر الْبَحِيرَةَ وَسَيّبَ السّائِبَةَ وَوَصَلَ الْوَصِيلَةَ وَحَمَى الْحَامِي**».

* فقد أخرج الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص10/ح19493) بأصح أسانيد الدنيا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو طاهر الفقيه وأبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا: حدثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب أنبأ محمّد بن عبد الله بن عبد الحكم أنبأ أبي وشعيب قالا: أنبأ الليث عن بن الهاد عن بن شهاب عن بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (**رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار كان أول من سيب السوائب**)؛ قال سعيد: (السائبة التي تسيب فلا يحمل عليها شيء؛ والبحيرة التي يمنع درها للطواغيت فلا يحلبها أحد؛ والوصيلة الناقة البكر تبكر في أول نتاج الإبل بأنثى ثم تثني

بعد بأنثى فكانوا يسيبونها للطواغيت يدعونها الوصيلة إن وصلت إحداهما بالأخرى؛ والحام فحل الإبل يضرب العشر من الإبل فإذا قضى ضرابه جدعوه للطواغيت فأعفوه من الحمل فلم يحملوا عليه شيئا فسموه الحام)]؛ ثم قال الإمام البيهقي: (أخرجاه في الصحيح من حديث صالح بن كيسان وغيره عن بن شهاب قال البخاري ورواه بن الهاد)؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1691/ح4347)؛ وأخرجه الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج6/ص163/ح11694): [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: أخبرني (ح) وأنبأ أبو سعيد بن أبي عمرو حدثنا أبو محمّد أحمد بن عبد الله المزني حدثنا علي بن محمّد بن عيسى حدثنا أبو اليمان أخبرني شعيب عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب يقوله بنحوه بتمامه]؛ ثم قال الإمام البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن أبي اليمان)؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1297/ح3333)؛ ومسلم في صحيحه (ج4/ص2192/ح2856)؛ وابن حبان في صحيحه (ج14/ص156/ح6260)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص366/ح8773)، و(ج2/ص275/ح7696)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص338/ح11156)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج8/ص329/ح8774)؛ وربما غيرهم.

* وأخرج مسلم في صحيحه (ج4/ص2191/ح2856) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة: [حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف أبا بني كعب هؤلاء يجر قصبه في النار**)]؛ وأخرج البخاري في صحيحه (ج3/ص1297/ح3332) بعضه: [حدثني إسحاق بن إبراهيم حدثنا يحيى بن آدم أخبرنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله قال: عمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف أبو خزاعة]

- وهو في سيرة ابن هشام (76/1) بإسناد في غاية الصحة: [قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: وَحَدّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ إبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التّيْمِيّ أَنّ أَبَا صَالِحٍ السّمّانِ حَدّثَهُ أَنّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ (قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَاسْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ. عَبْدُ اللّهِ بْنُ عَامِرٍ، وَيُقَالُ اسْمُهُ عَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ) يَقُولُ: سَمِعْت رَسُولَ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ لِأَكْثَمَ بْنِ [أبي] الْجَوْنِ الْخُزَاعِيّ: (يَا أَكْثَمُ: **رَأَيْت عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ بْنِ قَمْعَةَ بْنِ خِنْدِف يَجُرّ قُصْبَهُ فِي النّارِ فَمَا رَأَيْت رَجُلًا أَشْبَهَ بِرَجُلٍ مِنْك بِهِ وَلَا بِك مِنْهُ**). فَقَالَ أَكْثَمُ: (عَسَى أَنْ يَضُرّنِي شَبَهُهُ يَا رَسُولَ اللّهِ؟!)، قَالَ: (لَا، إنّك مُؤْمِنٌ وَهُوَ كَافِرٌ: **إنّهُ كَانَ أَوّلَ مَنْ غَيّرَ دِينَ إسْمَاعِيلَ فَنَصَبَ الْأَوْثَانَ وَبَحَرَ الْبَحِيرَةَ وَسَيّبَ السّائِبَةَ وَوَصَلَ الْوَصِيلَةَ وَحَمَى الْحَامِي**)]؛ وبعينه هو في الروض الأنف (164/1)؛ وهو في السيرة النبوية لابن كثير (65/1) بعينه أيضاً، ثم قال الإمام ابن كثير: [ليس في الكتب من هذا الوجه. وقد رواه ابن جرير عن هناد عن عبدة، عن محمّد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بنحوه أو مثله، وليس في الكتب أيضا]؛ قلت بل طريق أبي سلمة عن أبي هريرة في كتب الحديث، وستأتي؛ كما رواه ابن جرير من الطريق السابقة:

- فهو في تفسير الطبري (117/11 – 120/12820): [حدثنا هناد بن السري قال: حدثنا يونس بن

بكير قال: حدثنا محمّد بن إسحاق قال: حدثني محمّد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قاله، بعينه]

– وجاء في الإنباه على قبائل الرواة (ص:19، بترقيم الشاملة آليا): [حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا الفضل بن غانم، قال: حدثنا سلمة، عن أبي إسحاق، عن محمّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: أن أبا صالح حدَثه أنه سمع أبا هريرةِ يقول: سمعت رسول الله، يقول لأكثم، فذكر الحديث. وذكر مصعب الزبيري حديث أبي هريرة هذا دون إسناد، ثم قال: وما قال رسول الله، فهو الحق، إن كان قاله].

قلت: أكثم بن أبي الجون (واسمه عبد العزى) بن منقذ بن ربيعة ابن أصرم بن ضبيس بن حرام بن حبشية بن سلول بن كعب بن عمرو بن لُحَيٍّ، أبو معبد الخزاعي؛ صحابي، وهو الذي مر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مع أبي بكر أثناء الهجرة على خيمته، وهو غائب، فضيفتهما زوجه أم معبد، وهو عم الصحابي الجليل سليمان بن صرد بن أبي الجون.

❋ وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج4/ص647/ح8789) من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة: [أخبرني عبد الرحمن بن أبي الوزير حدثنا أبو حاتم الرازي حدثنا محمّد بن عبد الله الأنصاري حدثنا محمّد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (عرضت علي النار **فرأيت فيها عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خندف، أبو عمرو، وهو يجر قصبه في النار؛ وهو أول من سيب السوائب؛ وغير عهد إبراهيم عليه السلام؛ وأشبه من رأيت به أكثم بن أبي الجون**)؛ قال: فقال أكثم: (يا رسول الله: يضرني شبهه؟!)؛ قال: (لا: إنك مسلم، وإنه كافر)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)؛ وهو كما قال؛ وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج16/ص536/ح7490): [أخبرنا عبد الله بن محمّد الأزدي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا الفضل بن موسى حدثنا محمّد بن عمرو حدثنا أبو سلمة عن أبى هريرة بنحوه إلى منتهاه]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج10/ص505/ح6121): [حدثنا أبو موسى حدثنا محمّد بن عبد الله الأنصاري حدثنا محمّد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه إلى منتهاه]؛ وفي تفسير الطبري (117/11 – 12822/120): [حدثنا هناد قال: حدثنا عَبْدة، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قاله بنحوه إلى منتهاه]؛ وغيرهم.

فالحديث مروي عن أبي هريرة بأصح الأسانيد من طريق أثبت رواته وأجلهم مرتبة، الأئمة: سعيد بن المسيب، وأبي صالح ذكوان، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: فهذا نقل تواتر عن أبي هريرة.

❋ وأخرج البخاري في صحيحه (ج4/ص1691/ح4348) من طريق عروة عن عائشة: [حدثني محمّد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرماني حدثنا حسان بن إبراهيم حدثنا يونس عن الزهري عن عروة أن عائشة قالت: قال رسول الله: (**رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا ورأيت عمرا يجر قصبه وهو أول**

من سيب السوائب)]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج1/ص406/ح1154) في موضع آخر: [حدثنا محمّد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة به، مع زيادات]؛ أخرجه مسلم في صحيحه (ج2/ص620/ح901) بتمام طوله: [حدثني حرملة بن يحيى أخبرني بن وهب أخبرني يونس (ح) وحدثني أبو الطاهر ومحمّد بن سلمة المرادي قالا: حدثنا بن وهب عن يونس عن بن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى المسجد فقام وكبّر وصفّ الناس وراءه فاقترأ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعا طويلا ثم رفع رأسه فقال: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم قام فاقترأ قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر فركع ركوعا طويلا هو أدنى من الركوع الأول ثم قال: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم سجد (ولم يذكر أبو الطاهر ثم سجد) ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجدات وانجلت الشمس قبل أن ينصرف؛ ثم قام فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا حياته، فإذا رأيتموها فافزعوا للصلاة، وقال أيضا: فصلوا حتى يفرج الله عنكم، وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: رأيت في مقامي هذا كل شيء وُعدتم، حتى لقد رأيتني أريد أن آخذ قطفا من الجنة حين رأيتموني جعلت أقدم (وقال المرادي أتقدم)، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا حين رأيتموني تأخرت **ورأيت فيها بن لُحَيٍّ وهو الذي سيب السوائب** (وانتهى حديث أبي الطاهر عند قوله فافزعوا للصلاة ولم يذكر ما بعده)]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج2/ص619 – 620/ح901) من عدة طرق؛ والنسائي في سننه (ج3/ص132/ح1472)؛ وفي سننه الكبرى (ج1/ص571/ح1857)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص265/ح3246) بطوله، ثم قال: (رواه البخاري في الصحيح عن محمّد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك وأخرجه مسلم من حديث بن وهب عن يونس)، والبيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص341/ح6166) ثم قال: (رواه مسلم في الصحيح عن محمّد بن سلمة).

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص353/ح14842) بإسناد حسن عن جابر: [حدثنا زكريا أنبأنا عبيد الله؛ وحسين بن محمّد قال: حدثنا عبيد الله، عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن جابر قال بينما نحن مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في صفوفنا في الصلاة صلاة الظهر أو العصر فإذا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يتناول شيئا ثم تأخر فتأخر الناس، فلما قضى الصلاة قال له أُبي بن كعب: شيئا صنعته في الصلاة لم تكن تصنعه، قال: عرضت علي الجنة بما فيها من الزهرة والنضرة فتناولت منها قطفا من عنب لآتيكم به فحيل بيني وبينه ولو أتيتكم به لآكل منه من بين السماء والأرض لا ينقصونه شيئا، ثم عرضت علي النار فلما وجدت سفعها تأخرت عنها وأكثر من رأيت فيها النساء اللاتي إن ائتمن أفشين وإن يسئلن بخلن وإن يسألن الحفن، قال حسين: وإن أعطين لم يشكرن؛ **ورأيت فيها لُحَيٍّ بن عمرو يجر قصبه في النار وأشبه من رأيت به معبد بن أكثم الكعبي**؛ قال معبد يا

رسول الله أيُخشى علي من شبهه، وهو والدي، فقال: لا أنت مؤمن وهو كافر)؛ قال حسين: (وكان أول من حمل العرب على عبادة الأوثان)؛ قال حسين: (تأخرت عنها ولولا ذلك لغشيتكم)]؛ وقد انقلبت الأسماء على بعض الرواة، وإنما هو: عمرو بن لُحَيٍّ، أبو معبد أكثم بن أبي الجون الخزاعي ثم الكعبي؛ وتجده أيضاً حديث زكريا بن عدي عند عبد بن حميد في مسنده (ج1/ص317/ح1036): [حدثني زكريا بن عدي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن جابر بنحوه وتمام طوله]؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج4/ص647/ح8788) بنحوه وتمام طوله، إلا أنه قال: [أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان حدثنا هلال بن العلاء الرقي حدثنا أبي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه رضي الله عنه؛... فساقه]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

قلت: هو الحديث السابق عن جابر، غلط فيه العلاء بن هلال بن عمرو بن هلال بن أبي عطية الباهلي الرقي، وهو والد هلال بن العلاء الرقي، فجعله عن أبي بن كعب؛ وهذا العلاء بن هلال بن عمرو ضعيف يقلب الأسانيد ويغير الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال، كما قال الإمام ابن حبان. ولكن الحديث، حديث جابر، صحيح بشهادة الصحاح الأخرى، وبالمتابعات التالية:

- فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص622/ح904): [وحدثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي حدثنا إسماعيل بن علية عن هشام الدستوائي قال: حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في يوم شديد الحر فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخرون، ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم سجد سجدتين ثم قام فصنع نحوا من ذاك، فكانت أربع ركعات وأربع سجدات، ثم قال: إنه عرض علي كل شيء تولجونه، فعرضت علي الجنة حتى لو تناولت منها قطفا أخذته -أو قال: تناولت منها قطفا- فقصرت يدي عنه، وعرضت علي النار فرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تُعذب في هرة لها ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، ورأيت **أبا ثمامة عمرو بن مالك يجر قصبه في النار**؛ وإنهم كانوا يقولون إن الشمس والقمر لا يخسفان إلا لموت عظيم، وإنهما آيتان من آيات الله يريكموهما فإذا خسفا فصلوا حتى تنجلي]؛ وبنحوه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (ج2/ص316/ح1381)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص374/ح15060)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص324/ح6107)؛ وغيرهم. قوله: (عمرو بن مالك) من أوهام الرواة، وإنما هو عمرو بن عامر، كما سنحرره قريباً، إن شاء الله؛ وكذلك قوله: (امرأة من بني إسرائيل)، وإنما هي من حمير.

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص446/ح4258) عن عبد الله بن مسعود: [حدثنا عبد الله قال: قرأت على أبي حدثك عمرو بن مجمع حدثنا إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (ان أول من سيب السوائب وعبد الأصنام أبو خزاعة عمرو

بن عامر وأني رأيته يجر أمعاءه في النار)]؛ قلت: أبو المنذر عمرو بن مجمع بن يزيد بن أبي سليمان السكوني الكندي الكوفي، ثم البغدادي، الأرجح أنه صدوق، ولكنه كثير الخطأ؛ إبراهيم الهجري شيخ صالح وإنما عابوا عليه فقط أنه رفع بعض آثار عبد الله بن مسعود، وهذا الحديث قطعاً ليس منها، فلذلك نستخير الله فنقول بحسن الإسناد لذاته، وصحة الحدبث عن عبد الله بن مسعود.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص245/ح18167) عن المغيرة بن شعبة: [حدثنا عبد الله قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده: حدثني عبد المتعال بن عبد الوهاب حدثنا يحيى بن سعيد الأموي حدثنا المجالد عن عامر قال: كسفت الشمس ضحوة حتى اشتدت ظلمتها فقام المغيرة بن شعبة فصلى بالناس فقام قدر ما يقرأ سورة من المثاني ثم ركع مثل ذلك ثم رفع رأسه ثم ركع مثل ذلك ثم رفع رأسه فقام مثل ذلك ثم ركع الثانية مثل ذلك، ثم ان الشمس تجلت فسجد ثم قام قدر ما يقرا سورة ثم ركع وسجد، ثم انصرف فصعد المنبر فقال: إن الشمس كسفت يوم توفي إبراهيم بن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد وإنما هما آيتان من آيات الله عز وجل، فإذا انكسف واحد منهما فافزعوا إلى الصلاة، ثم نزل فحدث ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان في الصلاة فجعل ينفخ بين يديه ثم إنه مد يده كأنه يتناول شيئا فلما انصرف قال: (ان النار أدنيت مني حتى نفخت حرها عن وجهي، فرأيت فيها صاحب المحجن، **والذي بحر البحيرة**، وصاحبة حمير صاحبة الهرة)]؛ مجالد بن سعيد ليس بالقوي، وليس بالمتروك، فهذا إسناد يقبل التحسين.

* وأخرج الطبراني في معجمه الكبير ج10/ص328/ح10808) عن بن عباس: [حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي حدثنا هشام بن عمار حدثنا عبد الله بن يزيد البكري عن بن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أول من غير دين إبراهيم عليه السلام عمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف أبو خزاعة)]؛ وهو بعينه في معجمه الأوسط (ج1/ص72/ح201)؛ ثم عقَّب الإمام الطبراني قائلاً: (لم يرو هذا الحديث عن صالح مولى التوأمة إلا بن أبي ذئب ولا عن بن أبي ذئب إلا عبد الله بن يزيد البكري تفرد به هشام بن عمار)؛ سماع ابن أبي ذئب من صالح مولى التوأمة جيد قديم قبل اختلاطه؛ ولكن البلاء، إن وجد، فهو من عبد الله بن يزيد البكري لأنه ضعيف الحديث؛ (وليس هو أبو هلال عبد الله بن يزيد السعدي البكري فهذا ثقة قديم من طبقة شيوخ ابن أبي ذئب، يروي عن سعيد بن المسيب)؛ ولكن لعله حفظ ها هنا، وقد يثبت الحديث عن بن عباس بالشواهد السابقة والتالية، وبالمتابعات التالية:

- فقد جاءت متابعة في الأصنام لهشام بن محمّد بن السائب الكلبي (ص:11، بترقيم الشاملة آليا): [قال هشام: فحدثنا الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس قال: قال النبي، عليه السلام: (رفعت لي النار فرأيت عمراً رجلاً قصيراً أحمر أزرق يجر قصبه في النار. قلت: من هذا؟ قيل: هذا عمرو بن لُحَيٍّ، أول من بحر

البحيرة، ووصل الوصيلة، وسيب السائبة، وحمى الحامى، وغير دين إبراهيم، ودعا العرب إلى عبادة الأوثان). قال النبي، صلى الله عليه وسلم: (أشبه بنيه به قطن بن عبد العزى. فوثب قطن فقال: يا رسول الله! أيضُرني شبهه شيئا؟ قال: لا، أنت مسلم وهو كافر). وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (ورفع لي الدجال، فإذا رجل أعور، آدم، جعد. وأشبه بني عمرو به أكثم بن عبد العزى). فقام أكثم فقال: (يا رسول الله! هل يضُرني شبهي إياه شيئاً؟ قال: لا، أنت مسلم وهو كافر)]؛ وهي متابعة لا يفرح بها كثيراً، لأن محمّد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس من أضعف الأسانيد؛ كما خلَّط فيها أحد الرواة تخليطاً شديداً بين عبد العزى بن قطن، رجل هلك في الجاهلية، الذي يشبه الدجال، وأكثم بن أبي الجون، الذي يشبه عمرو بن لُحَيٍّ، وهو الذي تسائل مشفقاً عن ضرر الشبه. كما أضاف من خياله الجامح صحابياً لم يخلق قط سمَّاه: قطن بن عبد العزى، وجعله يتسائل مشفقاً عن ضرر الشبه أيضاً(؟!).

– وقال الحافظ في «**الفتح**»: [....، وروى الطبراني من حديث بن عباس، رفعه: «أول من غير دين إبراهيم عمرو بن لحي بن قمعه بن خندف أبو خزاعة»، وذكر الفاكهي من طريق عكرمة نحوه مرسلاً، وفيه: فقال المقداد: (يا رسول الله من عمرو بن لحي؟!)، قال: «أبو هؤلاء الحي من خزاعة!»].

وجاءت مراسيل جياد، منها:

❋ ما جاء في سيرة ابن هشام (1/76): [قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: وَحَدّثَنِي عَبْدُ اللهِّ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حُدّثْت أَنّ رَسُولَ اللهِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (**رَأَيْت عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ يَجُرّ قُصْبَهُ فِي النّارِ**؛ فَسَأَلْته عَمّنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مِنْ النّاسِ فَقَالَ هَلَكُوا)]؛ قلت: جملة: (فَسَأَلْته عَمّنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مِنْ النّاسِ فَقَالَ هَلَكُوا) منكرة، لم ترد من طريق متصلة فيها خير!

❋ وما أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص256/ح35830): [حدثنا الفضل حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (قد عرفت أول الناس بحر البحائر رجل من بني مدلج كانت له ناقتان فجدع آذانهما وحرم ألبانهما وظهورهما ولقد رأيته وإياهما في النار تخبطانه بأخفافهما وتقضمانه بأفواههما؛ **ولقد عرفت أول الناس سيب السوائب ونصب النصب وغير عهد إبراهيم: عمرو بن لُحَيٍّ ولقد رأيته يجر قصبه في النار يؤذي أهل النار جر قصبه**)]

– وبعضه في تفسير الطبري (11/117 – 120/12821): [حدثنا هناد قال: حدثنا يونس قال: حدثني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: قد عرفت أوّلَ من بَحَر البحائر، رجلٌ من مُدْلج كانت له ناقتان، فجدَع آذانهما، وحرّم ألبانهما وظهورَهما، وقال: هاتان لله! ثم احتاج إليهما، فشرب ألبانهما، وركب ظهورهما. قال: فلقد رأيته في النار يؤذِي أهل النار ريح قُصْبه]؛

– وهو في تفسير الطبري (11/117 – 120/12824): [حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد

الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إني لأعرف أوّل من سيب السوائب، وأوّل من غيَّر عهد إبراهيم! قالوا: من هو، يا رسول الله؟ قال: **عمرو بن لُحَيّ أخو بني كعب، لقد رأيته يجرّ قُصْبه في النار، يؤذي ريحه أهل النار**؛ وإني لأعرف أوّل من بحر البحائر! قالوا: من هو، يا رسول الله؟ قال: رجل من بني مدلج، كانت له ناقتان، فجدع آذانهما، وحرّم ألبانهما، ثم شرب ألبانهما بعدَ ذلك، فلقد رأيته في النار هو، وهما يعضّانه بأفواههما، ويخبطانه بأخفافهما]؛ قلت: لعل أصله عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس؛ كما هو في حديث البخاري: حيث أخرج البخاري في صحيحه (ج1/ص166/ح421): [حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال: انخسفت الشمس فصلى رسول الله ثم قال: (أريت النار فلم أر منظرا كاليوم قط أفظع)]

❋ وأخرج الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج3/ص99/ح4926): [عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: سمعت عبيد بن عمير يقول: أخبرني من أصدق فظننت أنه يريد عائشة أنها قالت: كسفت الشمس على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقام بالناس قياما شديدا يقوم بالناس ثم يركع ويقوم ثم يركع ويقوم ثم يركع، فركع ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات يركع الثالثة ثم يسجد، فلم ينصرف حتى تجلت الشمس وحتى أن رجالا يومئذ لغشى عليهم حتى أن سجال الماء ليصب عليهم مما قام بهم، ويقول إذا ركع: الله أكبر، وإذا رفع: سمع الله لمن حمده، ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنها آيتان من آيات الله يخوفكم بهما، فإذا كسفهما فافزعوا إلى ذكر الله حتى ينجلى؛ (وزيد على عطاء في هذه الخطبة ولكنه ربما مات الخيار بأطراف من الارض فأذاعت بذلك الجن فكان لذلك القتر)؛ قال: **فأخبرني غير عبيد يقول**: قال: عرضت الجنة والنار على النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو في صلاته يوم كسفت الشمس فتأخر عن مصلاه وراءه حتى أن الناس ليركب بعضهم على بعض ويقول أي رب وأنا أي رب وأنا، ثم عاد يسير حتى رجع في مصلاه فرأى إذ عرضت عليه النار: **أبا خزاعة عمرو بن لُحَيٍّ في النار يجر قصبه**؛ قال: وكانوا زعموا يسرق الحاج بمحجن له ويقول أي رب لا أسرق إنما يسرق محجني؛ قال: وصاحبة الهرة امرأة ربطتها فلم تطعمها ولم ترسلها ولم تسقها فتأكل وتشرب حتى ماتت هزالا؛ وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى رجع في مصلاه ثم قال: أردت أن آخذ منها قطفا لأريكموه فلم يقدر. قال ابن جريج: وقال الحسن: فزع النبي، صلى الله عليه وسلم، يومئذ حتى أنه يجر رداءه، قال عبد الرزاق: أذاعت يعني اخبرت الجن بعضها بعضا، ويعني القترة الحمرة التي تكون في القمر، والذي يجر قصبه يعني حشاه]؛ قلت خلَّط الراوية المبهم (أو من دونه من الرواة) بين عمرو بن لُحَيٍّ، وصاحب المحجن الذي كان يسرق الحاج، وهو رجل آخر، وهما غير المدلجي الذي بحَّر البحائر. وأما حديث عبيد بن عمير إلى قوله: (فافزعوا إلى ذكر الله حتى ينجلى)، فصحيح متصل أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص621/ح901)؛ وغيره من الأئمة.

* وأخرج ابن حنبل في فضائل الصحابة (ج2/ص833/ح1524): [حدثنا عبد الله بن يزيد قال: حدثنا سعيد يعني بن أبي أيوب قال: حدثني عبد الله بن خالد عن عبد الله بن الحارث بن هشام المخزومي أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا مُضَر فإنه كان على دين إبراهيم وإن أول من غير دين إبراهيم لعمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة بن خِنْدِف، وقال: رأيته يجر قصبه في النار)]؛ عبد الله بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي من كبار التابعين، ولد على عهد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قيل أن روايته عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مرسلة؛ وعبد الله بن خالد، هو الوابصي، ليس بالمشهور، ولكن يشهد لصحة الحديث الشواهد السابقة، وكذلك الشواهد والمتابعات اللاحقة:

– كما جاء في فتح الباري لابن حجر (293/10): [وَرَوَى اِبْن حَبِيب فِي تَارِيخه عَنْ اِبْن عَبَّاس قَالَ: (مَاتَ عَدْنَان وَأَبُوهُ وَابْنه مَعْد وَرَبِيعَة وَمُضَر وَقَيْس وَتَمِيم وَأَسَد وَضَبَّة عَلَى الْإِسْلَام عَلَى مِلَّة إِبْرَاهِيم)؛ وَرَوَى الزُّبَيْر بْن بَكَّار مِنْ وَجْه آخَر عَنْ اِبْن عَبَّاس: (لَا تَسُبُّوا مُضَر وَلَا رَبِيعَة فَإِنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ)، وَلِابْنِ سَعْد مِنْ مُرْسَل عَبْد اللَّه بْن خَالِد رَفَعَهُ: (لَا تَسُبُّوا مُضَر فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ)].

– وجاء أيضاً في فتح الباري لابن حجر (168/11): [قَوْله: (اِبْن عَدْنَان) بِوَزْنِ فَعْلَان مِنْ الْعَدْن تَقُول عَدَنَ: أَقَامَ، وَقَدْ رَوَى أَبُو جَعْفَر بْن حَبِيب فِي تَارِيخه (الْمُحَبَّر) مِنْ حَدِيث اِبْن عَبَّاس قَالَ: (كَانَ عَدْنَان وَمَعَدّ وَرَبِيعَة وَمُضَر وَخُزَيْمَة وَأَسَد عَلَى مِلَّة إِبْرَاهِيم، فَلَا تَذْكُرُوهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ)؛ وَرَوَى الزُّبَيْر بْن بَكَّار مِنْ وَجْه آخَر مَرْفُوعًا: (لَا تَسُبُّوا مُضَر وَلَا رَبِيعَة فَإِنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ)، وَلَهُ شَاهِد عِنْد اِبْن حَبِيب مِنْ مُرْسَل سَعِيد بْن الْمُسَيِّب].

– وهو في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (9/24، بترقيم الشاملة آليا) مع ذكر إسناد ابن حبيب: [وقال ابن حبيب: حدثنا أبو جعفر عن أبن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: (مات أدد والد عدنان وعدنان ومعد وربيعة ومُضَر وقيس عيلان وتيم وأسد وضبة على الإسلام على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام فلا تذكروهم إلا كما يذكر به المسلمون)؛ وعن سعيد بن المسيب أن رسول الله قال: (لا تسبوا مُضَر فإنه كان مسلما على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام)؛ وعند الزبير بن بكار من حديث ميمون بن مهران عن ابن عباس يرفعه: (لا تسبوا مُضَر ولا ربيعة فإنهما كانا مسلمين)].

– وفي سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (291/1) تجويد بعض الأسانيد آنفة الذكر: [ورى ابن حبيب بسند جيد عن سعيد بن المسيب مرسلا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا مُضَر فإنه كان على ملة إبراهيم)، ورواه الزبير والبلاذري بسند جيد عن الحسن مرسلا مثله، ورواه البلاذري عن عبيد الله بن خالد مرسلا نحوه. وروى ابن حبيب بسند جيد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: (مات أدد والد عدنان، وعدنان، ومعد، وربيعة، ومضر، وقيس عيلان وتيم وأسد وضبة وخزيمة على الإسلام على ملة إبراهيم، صلى الله عليه وسلم)].

– وجاء في معجم ابن عساكر (612/300/1): [أخبرنا عبد الباقي بن الحسين بن إبراهيم أبو الحسين النجاد المعروف أبوه بكتيلة بقراءتي عليه ببغداد أنبأنا أبو جعفر محمّد بن أحمد بن محمّد بن عمر بن

المسلمة الرفيلي قراءة عليه أنبأنا أبو طاهر محمّد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن المخلص أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن سليمان بن داود بن محمّد الطوسي قال: حدثني الزبير بن أبي بكر بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير حدثني أبو المكرم عقبة بن المكرم الضبي قال: حدثني محمّد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا مُضَر وربيعة فإنهما كانا مسلمين ولا تسبوا قسا فإنه كان مسلما].

– وجاء في المناقب المزيدية في اخبار الملوك الاسدية لأبي البقاء الحلي (ص:92، بترقيم الشاملة آليا): [وأخبرنا الحسن بن محمّد أجازة عن أبيه عن أحمد بن عبدون عن أبي طالب الانباري عن أبي بشر أحمد بن أبراهيم العمي عن أحمد بن عمرو الزيبقي عن عبد الله بن المكرم الضبي عن محمّد بن زياد عن الميمون بن مهران عم أبن العباس رضي الله عنه. قال: قال رسول الله (لا تسبوا مُضَر وربيعة، ولا تسبوا قساً فأنه كان مسلماً)]؛ عبد الله بن المكرم الضبي تصحيف، وإنما هو أبو نعيم عقبة بن المكرم الضبي الكوفي، إخباري ثقة.

– وجاء كذلك في المنتظم لابن الجوزي (106/1، بترقيم الشاملة آليا): [وأنبأنا الحسين بن محمّد الدياس، قال: أخبرنا أبو جعفر بن المسلمة، قال: أخبرنا أبو طاهر المخلص، قال: أخبرنا أحمد بن سليمان الطوسي، قال: حدثنا الزبير بن بكار، قال: حدثني عقبة المكرم، قال: حدثني محمّد بن زياد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا مُضَر وربيعة فإنهما كانا مسلمين)]؛ ولكن محمّد بن زياد اليشكري الطحان، هو الميموني، ضعيف جدا، متروك، اتهموه بالكذب.

– وجاء في الحاوي للفتاوي للسيوطي (3/323 – 324): [فأخرجه أبو بكر محمّد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع في كتاب (الغرر من الأخبار) قال: حدثنا إسحاق بن داود بن عيسى المروزي حدثنا أبو يعقوب الشعراني حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثنا عثمان بن فايد عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن إسماعيل بن محمّد بن سعد بن أبي وقاص عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا ربيعة ولا مُضَر فإنهما كانا مسلمين)؛ واخرج بسنده عن عائشة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (لا تسبوا تميما وضبة فإنهما كانا مسلمين)؛ وأخرج بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا قساً فإنه كان مسلما)].

قلت: وعثمان بن فائد ضعيف متهم، لا يجوز الاحتجاج به.

قلت: عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، هو: عمرو بن عامر بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان؛ وخِنْدِف جدته، إمرأة إلياس، ينسب إليها عامة ولد إلياس؛ وقد اشتهر بنسبته إلى جده لُحَيٍّ، فيقال: عمرو بن لُحَيٍّ، فالظاهر أن أباه عامرا كان خامل الذكر، فأسقطه الناس من سلسلة النسب، ويكتفي الناس بذلك: عمرو بن لُحَيٍّ، لأنه لم يوجد في العالم إنسان آخر، يعتد به، بهذه الإسم.

وهو أيضاً: عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر، لما مات أبوه عامر خلف على إمرأته – والدة عمرٍ هذا – ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر، وتبنَّى عمراً؛ فهو إذاً بالتبني: عمرو بن ربيعة بن حارثة

بن عمرو (مزيقياء) بن عامر (ماء السماء) بن حارثة (الغطريف) بن امرىء القيس (البطريق) بن مازن (وهو جماع غسان) بن الأزد (واسمه درا) بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، هكذا زعم النسابون، فالله أعلم.
فالنسب الأول بالولادة، فهو عدناني صليبة، والنسب الآخر بالتبني، فهو قحطاني تبنياً وحلفاً، وكان هذا كثيراً في العرب، وأكثر منه النسب بمجرد الحلف والولاء؛ وكان عمرو بن لُحَيٍّ هذا يكنَّى: أبا ثمامة.
وآباء القبائل المذكورون في حديث ابن عباس عند أبي جعفر بن حبيب، وبعضهم عند غيره عن صحابة آخرين، وهم: أدد والد عدنان، وعدنان، ومعد، وربيعة، ومضر، وقيس عيلان، وتميم (أو: تيم)، وأسد، وضبة، كلهم أقدم من عمرو بن لُحَيٍّ، فهم كانوا قطعاً على ملة إبراهيم؛ وإنما يستفاد فوق هذا من الأحاديث (وهي يشد بعضها بعضاً) تزكيةً لهم بأعيانهم، وأنهم ماتوا على خير وإسلام، فلله الحمد والمنة. وأما قس، فالظاهر أنه قس بن ساعدة الإيادي أسقف عمان، الخطيب الشهير، فقد توفي قبيل بعثة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وتدل خطبه على أنه كان مثل ورقة بن نوفل، فيرجى لهما الخير، إن شاء الله تعالى.

<u>وعلى كل حال فإن القصة، كما ترى، ثابتة يقيناً بالتواتر، وهي مشهورة عند العلماء</u>، ويذكرها بعضهم بصيغة الجزم من غير إسناد، كما هو في ترجمة الإمام الشهيد أحمد بن نصر الخزاعي في «**تاريخ بغداد**»، وفي «**تهذيب الكمال**».

وعمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف هذا كان زعيماً لخزاعة قادهم في حروب مريرة ضد (جرهم) حكام مكة، وسدنة البيت، منذ أيام إسماعيل، حتى غلبهم على الحرم، وأجلاهم عنه، فأصبح سيد مكة غير منازع. والظاهر أنه كان يدعي الكهانة، والاتصال بالجن، والمعرفة بالروحانيات، وأمور الدين. وكان ذا ثروة هائلة حتى قيل أنه فقأ عين عشرين بعيراً، فصارت العادة أن يفقأ عين الفحل من الإبل إذا بلغت الإبل ألفًا، حماية للألف من أعين الحاسدين بزعمهم الخرافي الفاسد. فإذا بلغت ألفين، فقئت العين الأخرى، وهكذا؛ وهذا يقتضي أنه كان يمتلك عشرين ألف بعير، وزيادة. وقيل أنه كان يطعم الناس، ويكسو في الموسم، فربما نحر في الموسم عشرة آلاف بدنة، وكسا عشرة آلاف حلة، فبلغ من السؤدد والرياسة ما لم يبلغه عربي قبله، ولا بعده حتى جاء الإسلام، وحتى أن العرب جعلته (**<u>ربًّا</u>**) لا يبتدع لهم بدعة إلا اتخذوها شرعة؛ كما أن قصاص العرب حاكوا حوله الخرافات والأساطير. وقد نسب إليه كلام طويل. وزُعم له عمر مديد، وأرجع عصره إلى أيام (العماليق) وإلى أيام (سابور ذي الأكتاف). وذكروا أنه كان ملكًا على الحجاز، وكان كبير الذكر في أيامه، إلى غير ذلك من قصص أخرى أخرجته من عالم الواقع إلى عالم القصص والأساطير؛ [راجع مثلاً: المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام (11/79))].

ولعل أوَّل بدعة لعمرو بن لُحَيٍّ هذا هي تغيير التلبية الإبراهيمية:

❋ فقد جاء في المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام (80/11): [وكان (عمرو بن لُحَيٍّ) كاهنًا على ما يذكره أهل الأخبار، وهو من (خزاعة)، التي انخزعت من اليمن. ثبت حكمه على مكة، بعد أن انتزع الحكم من جرهم، وغلب قومه عليها، فصاروا يطيعونه ويتبعون ما يضعه لهم. وقد نسبوا إليه وضع بقية الأصنام، مثل اللات وإساف ونائلة، فهو على رأي أهل الأخبار مؤسس هذه الأصنام التي بقيت إلى أيام النبي، والتي حطمت بأمره عام الفتح، وباستيلاء المسلمين على المواضع الأخرى. وذكر **أهل الأخبار** أن (عمرو بن لُحَيٍّ) كان أول من غير تلبية (إبراهيم). وكانت: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، لبيك)، فجعلها: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما لك)، وقد كان (إبليس) قد ظهر له في صورة شيخ نجدي على بعير أصهب، فسايره ساعة، ثم لبى إبليس، فلبى (عمرو) تلبيته حتى خدعه. فلباها الناس على ذلك].

ولعل هذه الروايات الأخبارية هي التي عناها أنس بن مالك، رضي الله عنه، كما ما جاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد – محقق (5362/283/3): [وعن أنس قال: (كان الناس بعد إسماعيل على الإسلام فكان الشيطان يحدث الناس بالشيء يريد أن يردهم عن الإسلام حتى أدخل عليهم في التلبية: (لبيك اللهم لبيك ❋ لبيك لا شريك لك ❋ إلا شريكاً هو لك ❋ تملكه وما ملك)). قال: (فما زال حتى أخرجهم عن الإسلام إلى الشرك]؛ ثم قال الهيثمي: (رواه البزار ورجاله رجال الصحيح).

وقد جاء في بعض الروايات أنه رأى تلك الأصنام في الشام، فأعجبته، فاستوردها، ولعل منها أساف ونائلة:

❋ جاء في (**الأصنام لهشام بن محمّدٍ الكلبي**)، (ص:1، بترقيم الشاملة آليا): [وكانت أم عمرو بن لحي، فهيرة بنت عامر عمرو بن الحارث بن عمرو الجرهمي، ويقال: قمعة بنت مضاض الجرهمي. وكان الحارث هو الذي يلي أمر الكعبة. فلما بلغ عمرو بن لُحَيٍّ، نازعه في الولاية، وقاتل جرهما ببني إسماعيل. فظفر بهم وأجلاهم عن الكعبة. ونفاهم من بلاد مكة، وتولى حجابة البيت بعدهم.

ثم إنه مرض مرضاً شديداً، فقيل له: إن بالبلقاء من الشام حمةً إن أتيتها، برأت. فأتاها فاستحم بها، فبرأ. ووجد أهلها يعبدون الأصنام، فقال: ما هذه؟ فقالوا نستسقي بها المطر ونستنصر بها على العدو. فسألهم أن يعطوه منها، ففعلوا فقدم بها مكة ونصبها حول الكعبة].

❋ وجاء في (**المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام**)، (78/11): [وفي رواية أخرى عن (ابن الكلبي) كذلك، وهي في كتابه الأصنام، ترجع أيضًا عبادة الأصنام إلى عمرو بن لحي، غير أنها تروي الخبر في صيغة أخرى، فتقول: (وكان عمرو بن لحي، وهو ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن مازن بن الأزد، وهو أبو خزاعة. وأمه فهيرة بنت الحارث، ويقال: إنها كانت بنت الحارث بن مضاض الجرهمي، وكان كاهنًا. وكان قد غلب على مكة وأخرج منها جرهمًا، وتولى سدانتها. وكان له رئي من الجن، وكان يكنى أبا ثمامة، فقال له: أجب أبا ثمامة، فقال: لبيك من تهامة،

فقال له: ارحل بلا ملالة (أو: عجل بالمسير والظعن من تهامة)، بالسعد والسلامة، قال له: جير ولا إقامة، قال: (ائت صف جدة، تجد فيها أصناماً معدة، فأورد بها تهامة، ولا تهب، ثم ادع العرب قاطبة إلى عبادتها تُجب). فأتى شط جدة، فاستثارها، ثم حملها حتى ورد تهامة، وحضر الحج، فدعا العرب إلى عبادتها قاطبة. فأجابه عوف بن عذرة بن زيد اللآت بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلون بن عمران بن الحاف بن قضاعة، فدفع إليه ودًّا. فحمله إلى وادي القرى، فأقره بدومة الجندل. وسمى ابنه عبد ود. فهو أول من سُمي به، وهو أول من سُمي عبد ود، ثم سمعت العرب به بعد.
فهذه الرواية هي على شاكلة الرواية الأولى في منشإ عبادة الأصنام بين العرب قبل الإسلام بحسب رأي الأخباريين بالطبع، سوى اختلافها عنها في المكان الذي أخذت الأصنام منه. فهنا (جدة) على ساحل البحر الأحمر، وهناك البلقاء من أعمال الشام. والموضعان، وإن كانا يختلفان موقعًا، يتفقان في شيء واحد هو وقوعهما على حد مقصود، يرده الأجانب منذ القديم للإتجار. فهل يعني هذا **استيراد تلك الأصنام من الخارج**، من بلاد الشأم أو من مصر، وأنها كانت من عمل أهل الشام أو أهل مصر أو من عمل الروم أو الرومان؟ وتذكر رواية أخرى أن (عمرو بن لحي) إنما جاء بالصنم (هبل)، من (هيت) بالعراق حتى وضعه في الكعبة]؛ انتهى بتصرف طفيف، وإصلاح لبعض جمل الروايات كما هي في مصادرها الأصلية.

فهذا هو قولنا، وما تؤكده المصادر التاريخية المتضافرة، وكله يبطل الخرافات والأساطير، من مثل:
(1) هراء «**اللات**» الذي كان يلت السويق للحجاج، ذلك «**السويق**» المعجز العجيب الذي يسمِّن الناس من فورهم(؟؟!!).
(2) ويبطل غيره من خرافات «**أساف**»، و«**نائلة**»، اللذين زنيا في الكعبة فمسخا تماثيلاً، غيرها من الخرافات الشاطحة، والأساطير الشعبية المكذوبة.
(3) وينقض «**مزاعم**» الطواف حول أحجار الكعبة، التي «**تطوَّرت**» إلى آلهة فيما بعد!
فالتحول من التوحيد إلى الشرك جاء فجأة، على وجه الطفرة، بفعالية رجل داعية واحد: عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، الذي كان هو الشيطان المفتون الذي دعى إلى الشرك، وروّج له، فانحسر التوحيد، وبُدِّل دين إبراهيم، في جيل واحد، حتى جاء إمام الهدى، ومصباح الدجى، سيدي أبو القاسم محمّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فاقتلع الشرك من جذوره، ومحى الله به الكفر، وأظهر مِلَّة الحق: الحنيفية الإبراهيمية السهلة السمحة، كذلك طفرة في جيل واحد، فلله الحمد والمنة، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

ونسارع فنقول أن كل ذلك يتعلق في جوهره فقط بعرب الشمال، ولد إسماعيل، ومن كانوا يجاورونهم من القبائل غير الإسماعيلية مثل جرهم في قديم الأزمنة، والموحدين المؤمنين، أتباع نبي الله صالح، من بقايا ثمود، وبقايا مدين، وربما بعض المؤمنين من أتباع هود، بقايا عاد، وإن كانت ديارهم في الأرجح يمانية، وليست في شمال الجزيرة العربية. وحديثاً: خزاعة، وبطون من قضاعة وكلب وبلي وطي، ومن

نزل في تلك الديار العربية الشمالية.
أما عرب الجنوب، العرب اليمانية القحطانية، وكذلك الأنباط في العراق والشام، فالظاهر أنهم كانوا أكثر مدنية، وكانوا أهل مدن وقرى وزراعة وصناعة وتجارة، قل أن يوجد فيهم بدو رحَّل، من رعاء الإبل، كما هو غالب حال عرب الشمال. هؤلاء بقوا فيما يظهر على الشرك، كما تشهد بذلك قصة ملكة سبأ، التي أسلمت على يد سليمان بن دواد، عليهما الصلاة والسلام. وتاريخ الجنوب معروف في الجملة فقد فشت اليهودية والتوحيد في اليمن تدريجياً، ولكن بقي أقليات وثنية هنا وهناك، ثم جاءت النصرانية، وأخبار أصحاب الأخدود، وصراع الحبشة وملوك اليمن، ثم الفرس والحبشة، موجودة في كتب التاريخ، فلا نطيل بذكرها.

❄ فصل: كيف ترك البشر التوحيد الأول؟!

في الفصل السابق أقمنا البرهان اليقيني القاطع على أن العرب إنما تركوا دين إسماعيل بفعالية رجل واحد، شيطان من شياطين الإنس، هو عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَة بن خِنْدِف، لعنه الله. وأثبتنا أن أساطير «**اللاتَّ**»، الذي كان يلت السويق، وأحجار الكعبة التي كان يطاف بها، لا تستحق حتى أن تروى إلا على وجه التكذيب والتعجب، أو الطرائف والنكت.
فإن كان كل ذلك ترهات وأباطيل، إلا المرفوع إلى خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وهو تاريخ قريب، قبيل البعثة النبوية الشريفة بعدة قرون فقط، فكيف تكون القيمة العلمية لما روي عن كيفية نشأة الوثنية في قوم نوح، أو قبلهم، بعد التوحيد الأول لآدم، صلوات الله عليه، وولده؟!
ومع ذلك فقد كانت هناك محاولات، بطلها كالعادة عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما. ولا عجب: فالرجل عبقري، منحه الله عقلية فذَّة لا تتوقف عن التساؤل والبحث والتنقيب، وكل ذلك خير وبركة للأمة، بشرط أن يقوم من يأتي بعده بواجب الدرس والتمحيص، والمراجعة والتدقيق، أما التسليم فهو إنما يكون لله ورسوله، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.
❋ ومن تلك المحاولات ما رواه البخاري عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا تذرن ودًّاً ولا سواعاً، ولا يغوث ويعوق ونسراً﴾، حيث قال: [صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد: أما ودّ كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع؛ وهي أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد، حتى إذا هلك أولئك، **وتنسَّخ العلم**، عُبدت]، وروى عكرمة، والضحاك، وابن إسحاق نحو هذا. وأخرج الطبري بسنده عن محمّد بن قيس، قال: [أن يغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدرون بهم، فلما ماتوا، قال أصحابهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة! فصوروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دبّ إليهم إبليس، فقال: إنما

كانوا يعبدونهم، وبهم كانوا يُسقون المطر! فعبدوهم].
وهذا على فرض ثبوته إلى منتهاه لا تقوم به حجة. نعم: كانت تلك أسماء آلهة لقوم نوح، وذلك بنص القرآن القاطع، أي قبل ما يزيد على أربعة آلاف عام قبل البعثة المحمّدية، أو ربما أكثر من ذلك بكثير. وتوارثها العرب، وغيرهم من الشعوب الساميَّة، حتى انتهت إلى القبائل المذكورة، وأكثرها قبائل يمانية، في أثر ابن عباس، وربما إلى غيرها، كما هو معلوم من صحاح الحديث والسير، وبالضرورة من علم التاريخ. ولكن كيف نشأت تلك المعتقدات في ذلك الزمن السحيق؟ هذا محال أن يعرف إلا بالنقل الصحيح، وما ثمة نقل صحيح، أو يعرف بالوحي، وما ثمة وحي، وأثر ابن عباس ليس بمرفوع حتى يقال أنه من الوحي، وما هي إلا إسرائيليات، أو أساطير عربية، أو خرافات شعبية، ونحوها.

والحق أن الأثر الأول لا يثبت حتى عن ابن عباس، لانقطاعه في موضعين، فقد أخرجه البخاري فقال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام عن ابن جريج، وقال عطاء عن ابن عباس، رضي الله عنهما. وأخرج عبد الرزاق هذا الأثر في تفسيره بسنده عن ابن جريج قال: أخبرنا عطاء الخراساني عن ابن عباس.
وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذ كتابه من ابنه عثمان بن عطاء فنظر فيه، وكان ابن جريج لا يرى بأساً أن يقول: أخبرنا في المناولة والكتابة. وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في «**العلل**» عن علي بن المديني قال: سألت يحي بن سعيد القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول أخبرنا، قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه!
قلت: بل هو شر من ذلك، وإنما دفعه ابنه عثمان بن عطاء الخراساني إليه، وهذا الابن ضعيف، وليس بثقة، وما ندري هل عبث في كتاب أبيه، وما نعلم درجة كتاب عطاء الخراساني من القيد والشكل والتنقيط، وهو نفسه، أي عطاء بن أبي مسلم الخراساني، رحمه الله، على فضله وعبادته وجهاده، مع ذلك ليس من أئمة التثبت والإتقان: يهم ويرسل ويدلّس!

* وجاء في تفسير السراج المنير (ص:4907): [وقال الماوردي: أما ودّ فهو أوّل صنم معبود فسمي ودًّا لودّهم له وكان بعد قوم نوح لكليب بدومة الجندل في قول ابن عباس وعطاء، وأمّا سواع فكان لهذيل بساحل البحر في قولهم. وقال الرازي: وسواع لهمدان وأمّا يغوث فكان لغطيف من مراد بالجرف من سبأ في قول قتادة. وقال المهدوي: لمراد ثم لغطفان. وقال أبو عثمان الهندي: رأيت يغوث وكان من رصاص، وكانوا يحملونه على جمل أجرد ويسيرونه معهم ولا ينيخونه حتى يبرك بنفسه فإذا برك نزلوا، وقالوا: قد رضي لكم المنزل، وأمّا يعوق فكان لهمدان، وقيل: لمراد، وأمّا نسر فكان لذي الكلاع من حمير في قول قتادة ومقاتل.
وقال الواقدي: كان ود على صورة رجل وسواع على صورة امرأة، ويغوث على صورة أسد، ويعوق على

صورة فرس، ونسر على صورة نسر من الطير. **قال البقاعي**: (ولا يعارض هذا أنهم صور لناس صالحين، لأنّ تصويرهم لهم يمكن أن يكون منتزعاً من معانيهم، فكان ودّ للكامل في الرجولية، وكان سواع امرأة كاملة في العبادة، وكان يغوث شجاعاً، وكان يعوق سابقاً قوياً، وكان نسر عظيماً طويل العمر)، ا.هـ].

❋ وجاء في التحرير والتنوير (ص:4578): [قال أبو عثمان النهدي: رأيت يغوث (صنما) من رصاص وكانوا يحملونه على جمل أحرد (بالحاء المهملة أي يخبط بيديه إذا مشى) ويسيرون معه ولا يهيجونه حتى يكون هو الذي يبرك، فإذا برك نزلوا وقالوا: قد رضي لكم المنزل، فيضربون عليه بناء ينزلون حوله. وكان يغوث على صورة أسد. وكان لهمدان صنم اسمه (يعوق) وهو على صورة فرس؛ وكان لكهلان من سبأ ثم توارثه بنوه حتى صار إلى همدان. وكان لحمير ولذي الكلاع منهم صنم اسمه (نسر) على صورة النسر من الطير].

❋ وجاء تخريج كلام أبي عثمان النهدي في الدر المنثور (293/8): [وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه عن أبي عثمان قال: رأيت يغوث صنما من رصاص يحمل على جمل أجرد فإذا برك قالوا: قد رضي ربكم هذا المنزل].

قلت: كلام البقاعي له وجاهته، فالتشبيه بالحيوانات، والرمز للمعاني بصور الحيوانات، أمر معروف في أدبيات كافة الأمم والشعوب؛ فكون الأصنام المذكورة على تلك الصفة لا يمنع من كونها في الأصل لرجال صالحين في الأزمنة السحيقة، تماماً كأنه لا يمنع أن تكون للعقول الموجودة في أفلاك سماوية، أو لأرواح علوية ملائكية، أو غير ذلك.

على أن الحفريات والآثار والنقوش الحميرية دلت مؤخراً على أن حمير كانت تعرف (**وداً**) كذلك، وتربط بينه وبين إله القمر! فهذه الآلهة أكثر ارتباطاً بالكواكب والأفلاك منها برجال صالحين، وإذا ثبت أن نوحاً، عليه الصلاة والسلام كان في شمال العراق (وهو أمر راجح، ولكنه لم يتيقن بعد) فأهل العراق القديم كانوا عبدة نجوم وأفلاك وأرواح علوية، والله أعلم.

وهناك قول آخر، مفاده أن نوحاً إنما ارسل إلى شعب يقطن على الساحل الجنوبي من البحر الأسود أيام كان بحيرة عذبة، معزولة عن بحار العالم، قبل نحو خمسة آلاف عام من البعثة النبوية الشريفة. فالقضية كلها غارقة في ظلمات التاريخ الدامس، ومطويات الغيب البعيد.

على أن القصة، لو ثبتت، لا علاقة لها بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، الذي تذكر القصة عادة في إطاره، وإنما هي تتعلق باتخاذ الأنصاب والتماثيل لأولئك المعظمين، وكان ذلك في مجالسهم، وليس على قبورهم، ولا كان هذا حتى في مساجدهم، فلا علاقة له بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**» أصلاً، وإنما هي في **الغلو في تعظيم الصالحين ومحبتهم**، وخطورة ذلك على التوحيد. لاحظ

قوله: (ولم تعبد. حتى إذا هلك أولئك، **وتنسَّخ العلم**، عبدت)، وبيان الرواية التالية لذلك: (دبّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم كانوا يسقون المطر! فعبدوهم)، فأول الأمر: تعظيم ومحبة غالية مفرطة، فثانياً: جهل بحقيقة أولئك المحبوبين المعظَّمين (**تنسَّخ العلم**)، ثم ثالثاً: اعتقاد فاسد أنهم يتصرفون في الكون على وجه الاستقلال، وأنه بهم يستسقى المطر، وهذا كفر، وهو شرك اعتقادي مكفِّر، ثم يكون الشرك العملي بصرف الشعائر التعبدية لهم قليل الأهمية بذاته، وإن كان زيادة في الكفر، فما هو إلا **مظهر عملي لذلك الاعتقاد الكفري، وليس هو أمراً يمكن تصوره مستقلاً عن الاعتقاد المسبق الذي بني عليه**.

وإليك مزيد من القصص الخرافية المكذوبة المتناقضة:

* حيث جاء في «**تفسير ابن كثير**»، (ج:4 ص:427 وما بعدها): [وروى الحافظ بن عساكر، (8، ورقة: 165) في ترجمة شيث عليه السلام من طريق إسحاق بن بشر قال: أخبرني جويبر ومقاتل عن الضحاك عن ابن عباس أنه قال: ولد لآدم عليه السلام أربعون ولدا عشرون غلاما وعشرون جارية فكان ممن عاش منهم هابيل وقابيل وصالح وعبد الرحمن والذي كان سماه عبد الحارث وود، وكان ود يقال له شيث ويقال له هبة الله، وكان إخوته قد سودوه، وولد له سواع ويغوث ويعوق ونسر].

قلت: ما شاء الله كان: يختلف الرواة في أسماء أبناء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهل الطاهر هو نفسه الطيب، وهل هما مجرد لقبان لعبد الله، أو غير ذلك؟! ولكننا «**نعلم**» أن ود هو شيت ويقال له هبة الله؛ وسواع ويغوث ويعوق ونسر أبناء لـ«**ود**»، ومن عاش منهم، ومن مات في صغره؟!

* وجاء في «**تفسير ابن كثير**»، (ج:4 ص:427 وما بعدها): [وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا أبو عمرو الدوري حدثنا أبو إسماعيل المؤدب عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن أبي حرزة عن عروة بن الزبير قال: اشتكى آدم عليه السلام وعنده بنوه ود ويغوث ويعوق وسواع ونسرا، قال: وكان ود أكبرهم وأبرّهم به]، وهي كذلك في «**الدر المنثور**»، وها هنا أصبح سواع ويغوث ويعوق ونسر أخوة لـ«**ود**»، هكذا بقدرة قادر، وليسوا أبنائه!

* وجاء في «**تفسير ابن كثير**»، (ج:4 ص:427 وما بعدها): [وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن منصور حدثنا الحسن بن موسى حدثنا يعقوب عن أبي المطهر قال: ذكروا عند أبي جعفر وهو قائم يصلي، يزيد بن المهلب، قال: فلما انفتل من صلاته قال: ذكرتم يزيد بن المهلب أما إنه قتل في أول أرض عبد فيها غير الله، قال: ثم ذكر ودا قال: وكان ود رجلا مسلما وكان محببا في قومه فلما مات اعتكفوا حول قبره في أرض بابل وجزعوا عليه، فلما رأى إبليس جزعهم عليه تشبه في صورة إنسان ثم قال: إني أرى جزعكم على هذا الرجل فهل لكم أن أصور لكم مثله فيكون في ناديكم فتذكرونه؟! قالوا: نعم فصور لهم مثله، قال: **ووضعوه في ناديهم**، وجعلوا يذكرونه فلما رأى ما بهم من ذكره، قال: هل لكم أن أجعل

في منزل كل رجل منكم تمثالا مثله فيكون له في بيته فتذكرونه؟! قالوا: نعم، قال: فمثل لكل أهل بيت تمثالا مثله فأقبلوا فجعلوا يذكرونه به، قال: وأدرك أبناؤهم فجعلوا يرون ما يصنعون به قال: وتناسلوا، **ودرس أمر ذكرهم إياه**، حتى اتخذوه إلاها يعبدونه من دون الله أولاد أولادهم، فكان أول ما عبد من دون الله ود، الصنم الذي سموه ودا].

❋ وهو بنحوه في «**الدر المنثور**»، (ج:8 ص:294): [وأخرج عبد بن حميد عن أبي مطهر قال: ذكروا عند أبي جعفر يزيد بن المهلب فقال: إما أنه قتل في أول أرض عبد فيها غير الله ثم ذكر ودا قال: وكان ود رجلا مسلما وكان محببا في قومه فلما مات عسكروا حول قبره في أرض بابل وجزعوا عليه، فلما رأى أبليس جزعهم عليه تشبه في صورة إنسان ثم قال: أرى جزعكم على هذا فهل لكم أن أصور لكم مثله فيكون في ناديكم فتذكرونه به؟ قالوا: نعم، فصور لهم مثله فوضعوه في ناديهم وجعلوا يذكرونه فلما رأى ما بهم من ذكره قال: هل لكم أن أجعل لكم في منزل كل رجل منكم تمثالا مثله فيكون في بيته فتذكرونه؟ قالوا: نعم، فصور لكل أهل بيت تمثالا مثله فأقبلوا فجعلوا يذكرونه به، قال: وأدرك أبناؤهم فجعلوا يرون ما يصنعون به وتناسلوا ودرس أمر ذكرهم إياه حتى اتخذوه إلاها يعبدونه من دون الله. قال: وكان أول ما عبد غير الله في الأرض ود، الصنم الذي سموه بود].
قلت: وهذه أسطورة مختلفة عن سابقاتها، نعم فيها: [اعتكفوا حول **قبره**، (أو: عسكروا حول **قبره**)، في أرض بابل وجزعوا عليه]، وذلك في أول الأمر فقط حال جزعهم، ولم يترتب على ذلك أي تغير في معتقدات القوم أو عبادتهم، فلا علاقة لها بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور لأولئك المعظمين المحبوبين، وكانت الصور في ناديهم، ثم في بيت كل رجل منهم، وليس على قبورهم، التي اندرست وذهبت، ولا كانت في مساجدهم، فهي إنما هي في **الغلو في تعظيم الصالحين ومحبتهم**، المؤدي إلى الشرك، لاحظ جملة: (**حتى اتخذوه إلاها يعبدونه من دون الله**)!

❋ وفي «**الدر المنثور**»، (ج:8 ص:293): [وأخرج الفاكهي عن عبيد الله بن عبيد بن عمير قال: أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح، وكانت الأبناء تبر الآباء، فمات رجل منهم فجزع عليه فجعل لا يصبر عنه فاتخذ مثالا على صورته، فكلما اشتاق إليه نظره ثم مات ففعل به كما فعل، ثم تتابعوا على ذلك فمات الآباء فقال الأبناء: ما اتخذ هذه آباؤنا إلا أنها كانت آلهتهم فعبدوها]، وهذه محاولة مختلفة لتفسير نشوء الوثنية، ولا علاقة لها بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور للأسلاف، كما هي عادة أهل الصين اليوم، وكانت الصور على الأرجح في بيوتهم، وليس هناك ما يدل أنها كانت على قبورهم، ولا في مساجدهم أو معابدهم، فلا علاقة لهذا أصلاً بموضوع: «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، الذي تروى هذه الأساطير أثناء مناقشته، والمصيبة إنما هي في **الغلو في تعظيم الأسلاف ومحبتهم**، المؤدي إلى الشرك والكفر الاعتقادي، والصور والتماثيل إنما هي وسائل مساعدة فقط.

* وفي «**الدر المنثور**»، (ج:8 ص:293): [وأخرج عبد بن حميد عن محمّد بن كعب رضي الله عنه في قوله: ﴿ولا يغوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا كثيرا﴾، قال كانوا قوما صالحين بين آدم ونوح، فنشأ قوم بعدهم يأخذون كأخذهم في العبادة فقال لهم ابليس: لو صورتم صورهم فكنتم تنظرون إليهم، فصوروا ثم ماتوا فنشأ قوم بعدهم فقال لهم ابليس: إن الذين كانوا من قبلكم **كانوا يعبدوها**].

* وفي «**الدر المنثور**»، (ج:8 ص:293): [وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن محمّد بن كعب القرظي قال: كان لآدم خمسة بنين ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر فكانوا عبادا فمات رجل منهم فحزنوا عليه حزنا شديدا فجاءهم الشيطان فقال: حزنتم على صاحبكم هذا؟ قالوا: (نعم)، قال: هل لكم أن أصور لكم مثله في قبلتكم إذا نظرتم إليه ذكرتموه؟ قالوا: (لا، نكره أن تجعل لنا في قبلتنا شيئا نصلي إليه)، فأجعله في مؤخر المسجد؟ قالوا: (نعم)، فصوره لهم حتى مات خمستهم فصور صورهم في مؤخر المسجد، وأخرج الأشياء حتى تركوا عبادة الله وعبدوا هؤلاء فبعث الله نوحا]. وهاتان قصتان مختلفتان عن محمّد بن كعب القرظي، وفي الثانية تفاصيل كأنها من رواية شاهد عيان كان في ذلك المجلس عندما جاءهم أبليس زائراً(؟!!). ولا علاقة لهذه «**الأسطورة**» بموضوع «**اتخاذ القبور مساجد**»، أو «**العكوف على القبور**»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور لأولئك المعظمين المحبوبين، وكانت الصور في مؤخرة مساجدهم، لأن القوم كرهوا اتخاذ شيء في القِبْلة المزعومة، اللتي لم يتحفنا الراوية – سامحه الله– بمزيد علم عنها: هل كانت مكة، أو بيت المقدس، أو القطب الشمالي؟!

* وجاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:29 ص:98 وما بعدها): [حدثنا ابن حميد قال: حدثنا مهران عن سفيان عن موسى عن محمّد بن قيس، ويعوق ونسرا، قال: كانوا قوما صالحين من بني آدم وكان لهم أتباع يقتدون بهم فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم فصوروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون دب إليهم إبليس فقال: **إنما كانوا يعبدونهم وبهم يسقون المطر**، فعبدوهم]، قلت: هذه أهون شيئاً ما، فما ثمة تحديد أجيال، ولا زعم بأنهم من ولد آدم صلبية مباشرة، ولا ذكر لـ«**زيارة**» إبليس في صورة آدمي، وإنما هي مجرد «**وسوسة**» منه!! ولا ذكر في القصة للقبور أصلاً، وإن كانت الصور والتماثيل جوهرية في الموضوع، ولكن بوصفها وسيلة فقط، مع أنه لم يرد في القصة أين كانت تلك الصور، وإن كان السياق يشير إلى أنها في البيوت. والمصيبة هنا هي في «**الغلو**»، وليست في الصور ذاتها، ومن باب أولى ليست في القبور.

وقد تطورت هذه الخرافات إلى قصص مطولة، تصلح للإخراج السنمائي، لا سيما في مرويات الشيعة، وما كان في مستواها من كتب أهل الأسمار والطرائف والأغاني، وإليك نموذج واحد من ذلك (للمتعة الأدبية والتسلية فقط):

* جاء في «**سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**»، (35/1، بترقيم الشاملة آليا): [وقد روينا عن محمّد بن موسى المتوكل، عن عبد الله بن جعفر، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محجوب، عن محمّد بن النعمان الأحول، عن يزيد بن معاوية، قال: سمعت أبا جعفر يقول في مسجد النبي، صلى الله عليه وسلم: إن إبليس اللعين أول ما صور صورة على مثال آدم ليفتن به الناس ويضلهم عن عبادة الله تعالى، وكان ود في ولد قابيل، وكان خليفة قابيل على ولده وعلى من بحضرتهم في سفح الجبل يعظمونه ويسودونه، فلما أن مات، جزع عليه إخوته وخلف عليهم أنبأنا يقال له سواع، فلم يغن غناء أبيه منهم، فأتاهم إبليس في صورة شيخ، فقال: قد بلغني ما أصبتم به من موت ود عظيمكم، فهل لكم أن أصور لكم على مثال ود صورةً تستريحون إليها وتأنسون بها؟ فقالوا: افعل، فعمد الخبيث إلى الآنك، فأذابه حتى صار مثل الماء، ثم صور لهم صورة مثل ود في بيته، فتدافعوا على الصورة يلثمونها ويضعون خدودهم عليها ويسجدون إليها. وأحب سواع أن يكون التعظيم والسجود له، فوثب على صورة ود، فحكها حتى لم يدع منها شيئاً، وهموا بقتل سواع فوعظهم، وقال: أنا أقوم لكم بما كان يقوم به ود، وأنا ابنه، فإن قتلتموني لم يكن لكم رئيس، فمالوا إلى سواع بالتعظيم والطاعة، ثم لم يلبث سواع أن مات، وخلف أنبأنا يقال له: يغوث، فجزعوا على سواع، فأتاهم إبليس، وقال: أنا الذي صورت لكم صورة ود، فهل لكم أن أجعل لكم مثل سواع على وجه لا يستطيع أحد أن يغيره؟ قالوا: فافعل، فعمد إلى عود من شجر الخلاف، فنجره ونصبه لهم في منزل سواع، وإنما سمى ذلك العود خلافاً؛ لأن إبليس عمل منه صورة سواع على خلافة صورة ود، فسجدوا له وعظموه، وقالوا ليغوث: ما نأمنك على هذا الصنم أن تكيده كما كاد أبوك مثال ود، فوضعوا على البيت حراساً وحجاباً، ثم كانوا يأتون الصنم في يوم واحد، ويعظمونه أشد مما كانوا يعظمون سواعاً، فلما رآى ذلك يغوث، قتل الحراس والحجاب ليلاً، وجعل الصنم رميماً، فلما بلغهم ذلك أقبلوا ليقتلوه، فتوارى منهم، فطلبوه، ورأسوه، وعظموه ثم مات وخلف ابنا يقال له: يعوق، فأتاهم إبليس فقال: قد بلغني موت يغوث، وأنا جاعل لكم مثاله في شيء لا يقدر أحد أن يغيره، قالوا: فافعل، فعمد الخبيث إلى حجر جزع أبيض، فنقره بالحديد حتى صور لهم مثال يغوث، فعظموه أشد مما مضى، وبنوا عليه بيتاً من الحجر، وتبايعوا ألا يفتحوا باب ذلك البيت إلا في رأس كل سنة وسميت البيعة حينئذ؛ لأنهم تبايعوا وتعاقدوا عليه؛ فاشتد ذلك على يعوق، فعمد إلى ريطة وحلفاء، فألقاها في الحائط بالنار ليلاً فأصبح القوم وقد احترق البيت والصنم والحرس وارفض الصنم ملقى، فجزعوا، وهموا بقتل يعوق، فقال لهم: إن قتلتم رئيسكم، فسدت أموركم، فلم يلبث أن مات يعوق، وخلف ابنا يقال له: نسر، فأتاهم إبليس فقال لهم: بلغني موت عظيمكم، فأنا جاعل لكم مثال يعوق في شيء لا يبلى، فقالوا: افعل، فعمد إلى الذهب وأوقد عليه النار حتى صار كالماء، وعمل مثالاً من الطين على صورة يعوق، ثم أفرغ الذهب فيه، ثم نصبه لهم في ديرهم، واشتد ذلك على نسر، ولم يقدر على دخول ذلك الدير، فانحاز عنهم في قرية قريبة من إخوته يعبدون نسراً والآخرون يعبدون الصنم، حتى مات نسر، وظهرت نبوة إدريس - عليه السلام - فبلغه حال القوم، وأنهم يعبدون صنماً على مثال يعوق، وأن نسراً كان يعبد من دون الله، فسار إليهم بمن معه حتى نزل مدينة نسر وهم فيها، وهزمهم وقتل من قتل

وهرب من هرب، فتفرقوا في البلاد، وأمر بالصنم فحمل وألقى في البحر، فاتخذت كل فرقة منهم صنماً، وسموها بأسمائها، فلم يزالوا بعد ذلك قرناً بعد قرن لا يعرفون إلا تلك الأسماء.
ثم ظهرت نبوة نوح – عليه السلام – فدعاهم إلى عبادة الله تعالى وحده، وترك ما كانوا يعبدون من الأصنام، فقال بعضهم: " لاَ تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدّاً وَلاَ سُوَاعاً وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً " نوح. فعلى هذا كانت – بسبب أولاد قابيل، لعنه الله – عبادة الأصنام.
وفي العلل: أن أصل عبادة النيران قابيل – لعنه الله – فإنه لما لم يتقبل الله منه قربانه، أتاه إبليس، وقال له: إنما قبلت النار قربان أخيك؛ لأنه يعبدها، فقال: وأنا أعبد ناراً أخرى، فبنى بيوت النار، ولم يرث منه ولده إلا عبادة النيران. وهو أول من بنى للنار البيوت].
هذه القصص المتناقضة، والخرافات المتباينة، والخيالات الشاطحة، تظهر لك حقيقة هذه الأقوال، وأنها مجرد أساطير شعبية، وخرافات عربية أو إسرائيلية. وقد تنزه عنها نفر من المفسرين من أمثال قتادة، والضحاك، وابن زيد:
❋ فقد جاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:29 ص:98 وما بعدها): [حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، قوله لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا، قال: كان ود لهذا الحي من كلب بدومة الجندل وكانت سواع لهذيل برياط وكان يغوث لبني غطيف من مراد بالجرف من سبأ وكان يعوق لهمدان ببلخع وكان نسر لذي كلاع من حمير، قال: وكانت هذه الآلهة يعبدها قوم نوح ثم اتخذها العرب بعد ذلك].

❋ وجاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:29 ص:98 وما بعدها): [حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة، لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا، قال: كانت آلهة يعبدها قوم نوح ثم عبدتها العرب بعد ذلك، قال: فكان ود لكلب بدومة الجندل وكان سواع لهذيل وكان يغوث لبني غطيف من مراد بالجرف وكان يعوق لهمدان وكان نسر لذي الكلاع من حمير].

❋ وجاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:29 ص:98 وما بعدها): [حدثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول في قوله ولا يغوث ويعوق ونسرا، قال: هذه أصنام وكانت تعبد في زمان نوح].

❋ وجاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:29 ص:98 وما بعدها): [حدثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول في قوله ولا يغوث ويعوق ونسرا: هي آلهة كانت تكون باليمن].

❋ وجاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:29 ص:98 وما بعدها): [حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال:

قال ابن زيد في قوله ولا يغوث ويعوق ونسرا قال: هذه آلهتهم التي يعبدون].

وطبعاً لم يهدأ للأخباريين بال حتى وجدوا قصصاً تفسر كيف انتقلت هذه الأوثان إلى العرب:
* جاء في (**المنمق في أخبار قريش**)، لأبي جعفر محمّد بن حبيب بن أمية البغدادي (المتوفى: 245هـ)، (ص 94): [قال: وكان عمرو بن ربيعة وهو خزاعة كاهناً له رئي من الجن، وكان عمرو يكنى أبا ثمامة، فأتاه رئيه فقال: فقال: أجب أبا ثمامة، فقال: لبيك من تهامة، فقال له: ارحل بلا ملالة (أو: عجل بالمسير والظعن من تهامة)، بالسعد والسلامة، قال له: جير ولا إقامة، قال: (ائت صف جدة، تجد فيها أصناماً معدة، فأورد بها تهامة، ولا تهب، ثم ادع العرب قاطبة إلى عبادتها تُجب). فأتى عمرو ساحل جدة فوجد بها ودا وسواعا ويغوث ويعوق ونسرا وهي الأصنام التي عبدت على عهد إدريس ونوح عليهما السلام، **ثم إن الطوفان طرحها هناك فسفى عليها الرمل فواراها**، واستثارها عمرو وحملها إلى تهامة وحضر الموسم فدعا العرب إلى عبادتها فأجابوه. فأخذ عوف بن كنانة بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن كلب وداً، فنصبه بدومة الجندل، وكان لقضاعة؛ وأخذ الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة سواعا، فكان برهاط، تعبده مضر؛ وأخذ أنعم بن عمرو المرادي يغوث، فكان بأكمة من اليمن يقال لها مذحج، تعبده مذحج ومن والاها؛ وأخذ مالك بن مرثد بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان يعوق، فكان بقرية يقال لها خيوان، تعبده همدان ومن والاها؛ وأخذ معد يكرب أحد حمير وأحد ذي رعين نسرا، فكان بموضع من أرض سبأ يقال له بلخع، تعبده حمير ومن والاها].

* ولكن جاء في تفسير السراج المنير (ص:4907): [وروي عن ابن عباس أنّ نوحاً عليه السلام كان يحرس جسد آدم عليه السلام على جبل الهند فيمنع الكافرين أن يطوفوا بقبره، فقال لهم الشيطان: إنّ هؤلاء يفخرون عليكم ويزعمون أنهم بنو آدم دونكم وإنما هو جسد وأنا أصوّر لكم مثله تطوفون به، فصوّر لهم هذه الأصنام الخمسة وحملهم على عبادتها، فلما كان أيام الطوفان دفنها الطين والتراب والماء فلم تزل مدفونة حتى أخرجها الشيطان لمشركي العرب، وكان للعرب أصنام أخر، فاللات كانت لقديد وإساف ونائلة، وهبل كانت لأهل مكة، وكان إساف حيال الحجر الأسود، ونائلة حيال الركن اليماني، وكان هبل في جوف الكعبة].

ولك أن تختار ما شئت من الأساطير والخرافات. وطبعاً بني هذا، وغيره، على **مقدمات باطلة**، منها: أن الطوفان أغرق الدنيا كلها، فلم يبق أحد يتوارث الأصنام توارثاً طبيعياً، فاحتاج الأمر إلى (**شياطين الجن**) لحفز أوليائهم من الكهان من (**شياطين الإنس**) للحفر عن الأصنام المدفونة، ودعوة الناس إلى عبادتها. وهناك غير هذا من الخرافات والأساطير التي لا نهاية لها، ولا خطام ولا زمام: **فالله أعلم بذلك كله، وحسبك من شر سماعه**!

الباب العاشر – توحيد التشريع والحاكمية

«**توحيد التشريع والحاكمية**»: هو الاعتقاد الجازم بأن لله وحده لا شريك له حق التشريع ابتداء واستقلالا، وسلطة الأمر والنهي الذاتية النهائية العليا، وحق الطاعة لذاته، وليس لغيره أن يأمر وينهى، أو أن يستحق الطاعة إلا بإذنه، جل وعز، مع قيام الدليل الشرعي القاطع على وجود هذا الإذن، فهو وحده الحكم، لا حكم غيره، وهو المتفرد بالحكم، المستأثر به، فلا يفوضه لغيره أصلاً: لا إلى ملك مقرّب، أو نبي مرسل.

فهو وحده، بموجب كونه واجب الوجود الأزلي الأبدي، الإله الأحد، الرب ذاتي الربوبية والسيادة، هو الذي يحدد الحرام والحلال، والحسن والقبيح، والمصلحة والمفسدة، ويضع موازين الأخلاق والقيم.

وهو صاحب الربوبية العليا، والسيادة النهائية، فلا توجد سلطة فوق سلطته، ولا مرجعية بعده، لا من عقل أو غيره. فهو: ﴿يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾، (الرعد؛ 13: 41)، وهو: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 23)!

ولعلنا نلاحظ ها هنا أن (**الحاكمية**)، أي انفراد الله بالتشريع، إنما هي **صفة استحقاق**، بخلاف (**الخالقية**)، مثلاً، أي اتصاف الله جل جلاله بالقدرة على الخلق من العدم، ذاتياً على وجه الاستقلال، التي هي **صفة وجود**. فلا يوجد خالق ذاتي القدرة على وجه الاستقلال إلا الله، وما نسب من ذلك لغيره تخريف وباطل، يوجد في الأذهان افتراضاً وتقديراً، كما يقدر الذهن المستحيلات، ولكن لا وجود له حقيقةً في الأعيان أصلاً. ولكن هناك في الواقع مشرعون كثيرون، وهم مشرعون على الحقيقة، إلا أنهم متجاوزون لحدودهم، معتدون على حق الله في الانفراد بالتشريع، وهم بذلك (**طواغيت**) فجرة.

هذه الحقيقة يعبر عنها أحيانا بلفظ: «**توحيد الحاكمية**» أي أن حق الحكم والتشريع لله سبحانه وتعالى، منفرداً به، وحده لا شريك له، وربما عبر عنها بمبدأ: «**السيادة للشرع**» أي أن الشرع المنزل من الله تعالى له السيادة النهائية، والهيمنة العليا على جميع تصرفات العباد.

وهذا التعبير الثاني، أي «**سيادة الشرع**»، أفضل من الناحية العملية لأنه يبين **الكيفية العملية** لتحقيق هذا القسم من التوحيد ألا وهى: الرجوع إلى الوحي، أي الشرع المنزل، المتمثل في نصوص الكتاب والسنّة، وما دلّ عليه دلالة قاطعة من الأدلة التفصيلية الفرعية التبعية كالإجماع، والقياس المبني على علة شرعية، أي على علة منصوص عليها أو مستنبطة من النصوص، ونحو ذلك مما قامت عليه قواطع الأدلة.

أولاً: ما هو (**الحُكْم**)، وما معنى لفظة (**حَكَم**)؟!

الحُكْم عموماً هو نسبة شيء لشيء آخر، فإذا قلنا: هذه الوردة جميلة أو زكية الرائحة، فإن هذا هو نسبة شئ هو(الجمال) أو (طيب الرائحة)، وهي مفاهيم أو (تصورات) ذوقية جمالية تدرك بالحس والذوق والعقل، إلى شئ آخر هو (الوردة)، وهو شئ مادي ملموس محسوس؛ وإذا قلنا: السرقة حرام، فنكون قد

نسبنا (الحرمة)، وهي حكم شرعي يستنبط بطريقة معينة، إلى (السرقة)، وهي فعل إنساني محسوس، وليس بملموس، وإذا اعترف إنسان معين، فلنسمه: زيداً بن عمرو، بالسرقة عند قاض ذي صلاحية، في مجلس قضاء معتبر، وظهر للقاضي تحقق جميع الشروط وانتفاء جميع الموانع فإنه (يحكم) بـ(قطع يده) بكيفية مخصوصة: فالقاضي نسب (وجوب قطع اليد) إلى هذا الإنسان المعين: (زيد بن عمرو). أما عملية القطع نفسها فربما قام بها جلاد، أو جراح متخصص سبق له قطع أيادي أخرى لأنها مصابة بالسرطان، ولعل ذلك إنما كان بقرار (أي: **حُكْم**) من مجموعة من الأطباء أهل الخبرة بضرورة القطع إنقاذاً لحياة المريض قبل انتشار السرطان. وقولنا: (الكذب قبيح)، حكم عقلي عملي، أي: حكم أخلاقي قِيَمي، ولكن قولنا: (الكذب حرام، إلا في ثلاثة أحوال)، حكم شرعي.

فلعلنا نلاحظ من الأمثلة السابقة، ومما شئت من غيرها، أن (**الحُكْم**) من جنس (**الأقاويل**) و(**الإقرارات**) و(**المعتقدات**)، وليس هو من **جنس الأفعال** أصلاً.

ومادة **(حَ كَ م)** تأتي في اللغة العربية، وكذا في القرآن، والسنّة بمعاني عدة، منها:

(1) وضع الأمور في مواضعها، وهي **(الحِكْمة)**، وفاعل ذلك أو المتصف به: **(حكيم)**.

(2) إتقان الصنعة، وبلوغ الفعل إلى غايته، وهو **(الإحكام)**، وفاعل ذلك **(مُحْكِم)**، وربما أيضاً **(حكيم)**.

(3) الحكم على أفعال الناس يوم القيامة، وتصفية نزاعاتهم بصفة نهائية أبدية. وهذا إنما هو لله وحده، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة.

(4) الفتيا، وإبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحته، أي الحكم على القضايا الدينية، والحسية، والعقلية، والجمالية، والأخلاقية، وغيرها. فنحن **(نحكم)** ببطلان التناسخ، وبطلان التثليث، وقبح الكذب عقلاً، وحرمته شرعاً، إلا في أحوال قليلة منصوص عليها،... إلخ. ومنه قوله، جل وعلا: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۞ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

(5) فض النزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. أي القضاء، وهو إحدى سلطات الدولة الرئيسية (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية).ويسمى القاضي أيضاً **(حاكما)**، وما يتلفظ به: **(حُكْماً)**.

(6) رعاية الشؤون، والإدارة، والتنفيذ، أي السلطة التنفيذية في الدولة، ويسمى القائم بذلك: **(حاكماً)**، كما قد يسمى **(والياً)**، أو **(ولي أمر)**، أو **(سلطاناً)**. وقد شاع في العصور المتأخرة استخدام لفظ **(حكومة)** لقمة السلطة التنفيذية، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدولة، وهو إطلاق صحيح، كما سنبينه بعد قليل. وهناك إشكالات وفروق دقيقة بين من يستحق أن يسمَّى حاكمًا، أي صاحب قرار وسلطان، ومن هو إداري تنفيذي محض، وليس من أهل (**الحُكْم**)، ولكن ليس هذا موضوعنا ها هنا.

(7) التشريع وسن الدساتير والقوانين والأنظمة واللوائح، أي ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة.

بل ويندرج تحت هذا الفرع السابع حتى وضع مبادئ الأخلاق والسلوك والآداب والأعراف الاجتماعية، لأنه في حقيقته تشريع وتحديد للقيم. وإن كانت السلطات الدنيوية في الدول والحكومات لا تمارس هذا عادة، وإنما قد يمارسه الناس بمجموعهم بوصفهم مجتمعا، أي جماعة تقوم بين أفرادها علاقات دائمية.

أما كون التنفيذ، أي رعاية الشؤون وسياسة الناس، نوعاً من أنواع الحكم، والمباشر لها يستحق أن يسمَّى حاكماً، بالرغم من أن كلام العرب، ونصوص الشرع جرت على استخدام لفظة: (ولاية الأمر)، أو (السلطان)، أو (السياسة)، أو حتى (الملك)، فيستفاد من قوله جل جلاله، وسما مقامه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ <u>**يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ**</u> الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، (المائدة؛ 5 : 44)، فأنبياء بني إسرائيل – في عهدهم الأول – كانوا يحكمون؛ إذا ضم إلى قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون)، قالوا: (فما تأمرنا؟!)، قال: (فُوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم)؛ أخرجه الأئمة: البخاري في صحيحه (ج3/ص1274/ح3268): [حدثني محمّد بن بشار حدثنا محمّد بن جعفر حدثنا شعبة عن فرات القزاز قال: سمعت أبا حازم قال: قاعدتُ أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي، قاله]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1471/ح1842)؛ وابن حبان في صحيحه (ج10/ص420/ح4555)، (ج14/ص142/ح6249)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص959/ح2871)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص297/ح7947)؛ وابن راهويه في مسنده (ج1/ص257/ح222)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج8/ص145/ح16325)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج11/ص76/ح6211)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص464/ح37260)؛ وغيرهم، فأنبياء بني إسرائيل – في عهدهم الأول – كانوا يسوسون، فالسائس إذاً حاكم، ولا بد. قلنا في عهدهم الأول قبل أن يطالبوا بالملكية الوراثية الملعونة التي انقلبت عليهم وبالاً كما فصلناه في غير هذا الموضع.

ويشهد أيضاً لكون التنفيذ والسياسة، أي (ولاية الأمر) أو (السلطان) من أنواع الحكم قوله تعالى مجده: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، (البقرة؛ 2 : 188)، لأن الحكام ها هنا أعم من القضاة، إذ أن الناس كانوا – وما زالوا – يترافعون لولاة الأمور والمتنفذين أيضاً في شتى أنواع التنازع، وليس فقط إلى القضاة.

على أن القضاء والتنفيذ ما كانا منفصلين في سابق الأزمنة، وإلى زمن نزول القرآن، وإنما جرى الفصل بينهما في الأزمنة الحديثة كأسلوب إجرائي دستوري لضمان استقلالية القضاء وإبعاده عن حلبة السياسة اليومية، وصراعات المصالح، التي ينغمس فيها المتنفذون في أغلب الأحايين.

فهذه المعاني، أو الأنواع، الأربعة الأخيرة آنفة الذكر، وهي: الفتيا، والقضاء، والتنفيذ، والتشريع، هي التي تعنينا في هذا البحث. وهي كذلك التي يجب حمل النصوص الشرعية عليها كلها، إلا إذا وردت قرينة مخصصة. فإذا قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران،... إلخ**» فلا يجوز أن يقال: هذا خاص بالقاضي، أو ولي الأمر ذي السلطان، بل هو عام لكل من طلب حكم الله في القضية لمعرفته مجرداً:

ــ **(1)** كالمجتهد والمفتي، فهذا حاكم؛ أو

ــ **(2)** لتطبيقه في نزاع كالقاضي، فهذا كذلك حاكم؛ أو

ــ **(3)** لرعاية الشؤون كالإمام:

(أ) إما تنفيذاً في حالة أو أحوال عينية مشخصة، فهو بهذه الصفة حاكم؛

(ب) وإما تشريعاً، أي تبنياً لحكم شرعي في مسألة خلافية، وسنها نظاما عاما ملزما للكافة، وهو بهذه الصفة كذلك حاكم.

والإحتكام، أو التحاكم هو: طلب الحكم من أي نوع كان، من نوع: الفتيا، أو القضاء، أو التنفيذ، أو التشريع.

ولفظ (**الحاكميّة**) من الألفاظ المولّدة القائمة على غير مثال سابق في اللغة العربية، تماماً كألفاظ (**الخالقية**) و(**الرازقية**)، وأول من استخدمها في خطابه السياسي، المبني على العقيدة الإسلامية، هو العلامة الشهير أبو الأعلى المودودي، رحمه الله، مؤسس (الجماعة الإسلامية) في الديار الهندية، ثم أخذها عنه الأستاذ الإمام الشهيد سيد قطب، فبثها في كتاباته كمَعْلَم من معالم العمل الإسلامي الذي جاد بنفسه في الدعوة إليه، والتركيز عليه، حتى نال الشهادة، وحظي بالكرامة، رضي الله عنه، ورفع درجته. فـ(**الحاكمية**) إذاً هي كون الله، جل جلاله، وسما مقامه، هو الحاكم، تماماً مثل (**الخالقية**) كون الله خالقاً، جل جلاله، وسما مقامه!

و«**شرك التشريع والحاكمية**» هو إذاً، بداهة، كل قول أو اعتقاد مناقض لـ«**توحيد التشريع والحاكمية**».

هذا الشرك، أي «**شرك التشريع والحاكمية**»، هو الأكثر انتشارا في العالم الغربي اليوم لتبنيه «**الدنيوية**»، أو «**الزمنية**»، (**Secularism**) التي تسمّى خطأً: «**العلمانية**»، والتي تجعل حق التشريع للإنسان، والسيادة، بزعمها للشعب.

ولما كان العالم الغربي، الآن في هذا العصر، هو الأكثر تقدما في مجالات العلوم والتقنية، وهو المهيمن على مصائر الأمم والشعوب، وحضارته، ومعها ثقافته، هي السائدة، والمعتبرة مقياساً لجميع الحضارات والثقافات؛ ولسقوط العالم الإسلامي عن مرتبة الصدارة فكرياً وحضارياً وسياسياً، منذ عدة قرون، وانحطاطه انحطاطاً فظيعاً، حتى بلغ الحضيض بهدم آخر دول الخلافة الإسلامية في إسطنبول؛ ولهزيمة جماهير المسلمين، بل وخاصتهم، هزيمة نفسية منكرة، أمام الزحف الغربي؛ لذلك كله، انتشر هذا الفكر الوثني الشركي الكفري بين المسلمين، وبالأخص المثقفين منهم ثقافة غربية، فارتد الكثير منهم

عن الإسلام، ونبذوا حضارته وثقافته، وأصبحوا كفاراً مرتدين «**لا دينيين**»، «**دنيويين**»، «**علمانيين**».
وعندما نقول: (**ارتد الكثير من مثقفي المسلمين عن الإسلام**) فنحن لا نقول ذلك على وجه المجاز، أو المبالغة لغرض من أغراض البلاغة والبديع، كلا والله، بل نعنيه بالمعنى الشرعي المحدد: ردة حقيقية عن الإسلام أصبحوا بها كفاراً مشركين، تركوا الملة، وفارقوا الجماعة والأمة.
هذه الردة العمياء، والخطر المميت، مع الأهمية الخاصة لمبدأ «**السيادة للشرع**» من الناحية الاعتقادية لكل فرد مسلم، ومن الناحية الدستورية للجماعة، أي للأمة والدولة الإسلامية، تحتم علينا إشباع القول فيه إشباعاً تاماً، ودحض الشبهات التي أثارها حوله أعداء الله من فقهاء السلاطين الخونة، عليهم سخط الله، ولعائنه متتابعة إلى يوم الدين، دحضاً نهائياً وكاملاً. كل ذلك لا تكفي فيه كتب التوحيد و(العقيدة) العامة، بل يحتاج إنجازه، إلى كتاب مستقل، هو كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**) الذي تفرغ لهذه المهمة باباً باباً، وفصلاً فصلاً.

❇ فصل: مفهوم «السيادة»

كلمة السيادة، اصطلاح غربي، والمراد بها في الواقع من خلال استقراء وجهات نظر رجال القانون الوضعي، أنها: الممارس للإرادة والمسُيِر لها، في العلاقات جميعها، وحتى في الأشياء.
ومن هذا المنطلق، فإن أدق تعبير يصف واقع السيادة وفق هذا المفهوم، من وجهة نظر الشرع الإسلامي أنها: (**سلطة عُليا مطلقة، لها وحدها حق اصدار الحكم على الأشياء والأفعال**)، أو بلفظ آخر: (**سلطة أصلية، مطلقة، عامة، متفردة، غير محدودة، تهيمن على الأفراد والجماعات**)، فالمقصود بسيادة الأمة مثلاً، أن الأمة وحدها لها حق ممارسة الإرادة، والمسير لها في الحكم على الأشياء والأفعال، في صورة سن القوانين لتنظيم الحياة، وفق ما يمليه العقل.
وأياً كان الجدل القانوني أو الفقهي حول تعريف السيادة، فإن من المسلّم به أن هناك جملة من السمات والخصائص قد يتفق الجميع على تحقيقها في السيادة، وتمثل قاسماً مشتركاً بينهم جميعاً بخصوص نظرتهم إلى السيادة.
فالسيادة: إرادة عليا، تتميز بخصائص لا توجد في غيرها من الإرادات، وجماع هذه الخصائص أنها الإرادة التي تحدد نفسها بنفسها، فصاحب السيادة لا يمكن أن تلزمه إرادة أجنبية عنه بالتصرف على نحو معين، وهو لا يلتزم بالتصرف على نحو معين إلا إذا أراد هو ذلك. وهذا يعني أن هذه السلطة مطلقة لأنها لو لم تكن كذلك، فسوف تعتمد على إرادة أخرى تقوم بتحديدها، مما يتعارض مع ما تقرر لها من أنها سلطة أصلية، بمعنى أنها لا تتلقى هذه الخاصية من إرادة سابقة عليها أو من إرادة أعلى، فهي تتميز بالخصائص التالية:
❋ **الإطلاق:** فصاحب السيادة لا يفرض عليه قانون، بل القانون هو التعبير عن إرادته، وليس لإرادة أجنبية عنه أن تُلزِمه بالتصرف على نحو معين، لأنه لا توجد إرادة تسامية أو تساوية، إرادته آمره دائماً، وليس لأحد قبله حقوق، وعلاقته بغيره علاقة السيد بالعبد، أو المتبوع بالتابع، وعلى العبد أو التابع تنفيذ

ما يصدر عنه من أوامر ليس بسبب مضمونها أو فحواها، ولكن لأنها صادرة عن إرادة هي بطبيعتها أعلى من إرادتهم.

❋ **السمو:** فهي في مجالها إرادة تعلو جميع الإرادات، وسلطة تعلو كافة السلطات، لا توجد فيما تنظمه من علاقات سلطة أعلى منها ولا سلطة مساوية لها.

❋ **الوحدانية والتفرّد:** فلا يوجد على المجال الواحد إلا سيادة واحدة، إذ لو وجدت سيادتان على مجال واحد لفسدت أحواله. ووجه ذلك أنه لو صدر من كل منهما تكليف يناقض ما أصدرته الأخرى فلا يخلو الأمر من أحد هذه الأحوال:

(1) ـــ تنفيذ التكليفين معاً وهو محال.

(2) ـــ أو الامتناع عنهما معاً، وفي ذلك إبطال لسيادتهما معاً.

(3) ـــ أو إنفاذ واحد منهما فقط، فيكون صاحبه هو الأحق بالسيادة، وتبطل سيادة ما سواه.

❋ **الأصالة:** فهي قائمة بذاتها لم تتلق هذا العلو من إرادة سابقة عليها، أو من إرادة أعلى منها.

❋ **العصمة من الخطأ:** فنظرية السيادة تنزع إلى اعتبار إرادة السيد إرادة مشروعة، وأن القانون يعد مطابقاً لقواعد الحق والعدل، لا لسبب إلا لأنه صادر عن إرادة السيد، ولذلك فإن هذه النظرية تنسب إلى السيد صفة العصمة من الخطأ.

هذه هي «**السيادة**»: فهي سلطة عليا آمره:

❋ تفردت بالحكم فلا تشرك في حكمها أحداً، إرادتها هي القانون، وتوجيهاتها هي الشريعة المُلزمة.

❋ تفردت بالعلو، فلا تعرف سلطة أخرى تعلو عنها أو تساويها.

❋ قائمة بذاتها، فلم تكتسب سلطانها من إرادة أخرى.

❋ حقوقها مقدسة، لا تقبل التنازل ولا يسقطها التقادم.

❋ معصومة من الخطأ، فكل ما يصدر عنها هو الحق والعدل.

فهل يشك مسلم أن هذه الصفات لا تليق أصلاً إلا بالله عز وجل، وأن لفظة «السيادة» **إنما تعني في الحقيقة بالضبط ما تعنيه لفظة «الربوبية»؟!**

وقد نص جمهور مفكري الإسلام من علماء الأصول وغيرهم، صراحة على كون السيادة محصورة في الشرع وحده حصراً تاماً مطلقاً.

كما نص بعضهم أنه لا حكم قبل ورود الشرع، وأن العقل لا حكم له مطلقا. وهو الحق، الذي قامت عليه البراهين العقلية والشرعية اليقينية القاطعة، فلا يجوز اعتقاد غيره. ومن هؤلاء، من المتقدمين: ابن حزم، (راجع: «**الإحكام في أصول الأحكام**»، للإمام الحجة الكبير ابن حزم)، والآمدي، وأبو بكر المعروف بابن العربي، والأسنوي، والشوكاني، وابن القيم؛ ومن المعاصرين: الشيخ الإمام تقي الدين النبهاني، مؤسس حزب التحرير (راجع: «**الشخصية الإسلامية**»، الجزء الثالث، للشيخ الإمام تقي الدين النبهاني).

❄ فصل: أدلة توحيد التشريع والحاكمية، وكون «السيادة» للشرع

لقد قامت الأدلة القطعية من القرآن، والسنّة، واجماع الصحابة، بل ومن العقل، على أن السيادة للشرع وحده مطلقاً. ففي القرآن نصوص كثيرة جداً تدل على أن الشرع وحده هو صاحب السيادة المطلقة، في الكون والحياة والإنسان، فمن هذه النصوص:

* قال، تباركت أسماؤه، وتقدست صفاته، رواية لمقولة يوسف، المعصومة، الجامعة، المانعة: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (يوسف؛ 12: 40). فإن كان المقصود بالعبادة معناها المحدود الضيق، أي الشعائر التعبدية، كما يتوقع أن يكون الفهم البدائي المحدود لصاحبي يوسف في السجن، أي مجموعة من الأفعال: ركوع، وسجود، وصلاة وصيام، ونصب محاريب، وتقديم ذبائح وقرابين، وإشعال شموع، وإطلاق مجامر وبخور، وتقديم صدقات ونذور، ونحوه، فهذه لا تصرف إلا لله وحده لا شريك، ولا تصرف لغيره، لأنه أمر بذلك، بوصفه المتفرد بالحكم، أي بوصفه صاحب السيادة، المتفرد بها: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، فعبادته بهذا المعنى الضيق، أي صرف تلك الشعائر والطقوس والأفعال التعبدية له، وتوحيده، أي قصر تلك الأفعال عليه، ليست أصلاً، بل هي فرع: لتفرده بالسيادة والحكم. ولو أمر بصرف شيء من تلك الأفعال لغيره، من حيث هي أفعال مجردة، لوجبت طاعته، وقد وقع بعض ذلك فعلاً حيث أمر الملائكة بالسجود لآدم.

فالطاعة هي الأصل، والأفعال والشعائر التعبدية، أو التي تسمّى تعبدية، وإفراد الله بها هو الفرع. فليس توجيه تلك الأفعال إليه، وإفراده بها بضرورة حس أو عقل، بل هو طاعة للأمر؛ ولو لم يصدر أمره بذلك لما وجب من ذلك شيء، ولو أمر بصرف شيء من ذلك لغيره، لوجبت طاعته، ولو أذن بصرف شيء من ذلك لغيره، لما حرم منه شيء. وحينئذ فلا تكون تلك الأفعال عبادة، ولا يجوز أصلاً أن تسمَّى عبادة، بل هي بالقطع شيء آخر: كأن يكون أمر أو أذن بالسجود لغيره، فهذا سجود تكريم أو تحية. هذا هو الحق الذي تدل عليه الآية، ولا يمكن فهم غير ذلك منها مطلقاً، كما فصّلناه في صلب كتابنا هذا، عن «**التوحيد: أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد**»، فليراجع في مواضعه.

وإن كان المقصود بالعبادة معناها الشامل الواسع، ألا وهو: الخضوع، مع الطاعة والاتباع، والتذلل والتقديس، مع المحبة والولاء، فتكون جملة ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾:

أولاً: تفريع وتطبيق وبيان للجانب العملي التطبيقي لجملة: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، التي هي الجانب المعرفي النظري.

ثانياً: تحويل لوجوب طاعة الله، جل جلاله، من كونه **ضرورة عقلية**، سابقة لكل أمر أو نهي، إلى **حكم شرعي يترتب على الالتزام به أو عدم الالتزام: حساب، ثم ثواب أو عقاب.**

فطاعة الله ليست فقط واجبة بضرورة العقل، حسنة بحكم العقل، بل هي كذلك واجبة بأمر الشارع وسوف يترتب عليها ثناء من الله واستحقاق ثواب، أو ذم من الله واستحقاق عقاب.

فقوله تعالى: ﴿أطيعوا الله﴾، في مواضع كثيرة من القرآن، وإن جاء على صيغة الأمر، إلا أنه ليس أمراً

حقيقياً، وإلا لقال قائل: كيف أعرف أن طاعة الله واجبة؟! أبأمر سابق منه؟! فهذا يحتاج إلى أمر سابق آخر منه، وهكذا إلى لا نهاية.

والحق أن هذا اللفظ يتضمن خبرين، فكأنه، جل جلاله، وسما مقامه، قال:

(1) قد علمتم بضرورة العقل أن طاعتي، طاعة مطلقة بدون قيد أو شرط، واجبة عقلاً، حسنة عقلاً، كما هو لائق بالعقلاء، وها أنا أذكركم بذلك؛

(2) وها أنا أعلمكم أني، علاوة على ذلك، أطلب منكم تلك الطاعة، فأنا إنما خلقتكم لها، وسأحاسبكم عليها، وسيكون:

(أ) ثواب على الطاعة من السعادة المطلقة، والنعيم الدائم، والملذات الأبدية، التي يطلبها كل عاقل.

(ب) عقاب على المعصية، لا محيص عنه، ولا إفلات منه، في نار أبدية، وتعاسة سرمدية، ينبغي على كل عاقل التشمير للإفلات منها.

فالحقيقة الأصلية العليا المطلقة هي تفرد الرب، جل جلاله، بالحكم، وانفراده بالسيادة، ويترتب على ذلك بضرورة الحس والعقل على كل عبد، أيقن ذلك وأقر به، إفراده بالعبادة بمعناها الشامل، أي إفراده بالطاعة والخضوع والتسليم، المبنية على المحبة والتوقير والتعظيم، لأن ذلك هو رأس العبودية، وجوهرها، وحقيقة معناها. ثم جاء الشرع فجعل ذلك واجباً شرعياً لا هوادة فيه، بل هو **رأس الواجبات وقطب رحاها**.

فالعبادة بالمعنى الواسع، ألا وهي: التذلل والتقديس، والخضوع مع الطاعة والاتباع، مع المحبة والولاء؛ ترجع كلها إلى رأس ذلك وأصله: الطاعة والخضوع والتسليم، المبنية على المحبة والتعظيم، وهذه بدورها هي المظهر الطبيعي الوحيد المقبول والمعقول من العبد المخلوق تجاه الرب الخالق، أي تجاه الحقيقة الوجودية المطلقة العليا: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، أو إن شئت فقل: (**لا إله إلا الله**)، لا فرق بين تعبير وتعبير، إذ كل ذلك مترادف يبين بعضه بعضاً، ويترتب بعضه على بعض بالضرورة العقلية والحسية القاطعة.

* وقال الله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾، (الأنعام؛ 6: 57). وهذه صيغة حصر، فالحكم له وحده، لا شريك له، حصراً. وخبره، كما هو في قصصه، هو الحق المطابق للواقع يقيناً، وهو الذي يفصل في كل نزاع، ويحكم في كل خلاف، حكماً فصلاً نهائياً، لا تعقيب عليه، ولا مسائلة له: في الدنيا بتعريف الحلال والحرام، والخير والشر، وتحديد القيم الأخلاقية والمعنوية؛ وفي الاخرة بالفصل النهائي العادل المطلق بين العباد. كما أنه لا خير، ولا عدل، ولا حق إلا في حكمه، لا إله إلا هو، ولا رب سواه.

وهذه الأخبار الثلاثة:

(1) كون الحكم حصراً لله بدون ند أو شريك؛

(2) وكونه يقص الحق؛

(3) وكونه يفصل في كل نزاع، بل هو خير الفاصلين؛

أخبار صادقة أزلاً وأبداً عن الله تبارك وتعالى، يستحيل أن يتصور العقل خلافها، ولا يجوز أو يمكن نسخها، لأن الأخبار لا تنسخ.

لاحظ أن الآية نصت على أن: (الحكم لله حصراً، بدون ند أو شريك) عندما قالت: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وهو عين اللفظ المستخدم في سورة يوسف التي روت مقولة يوسف بن يعقوب، صلوات الله عليه وعلى والده، تلك المقولة الرائعة الجامعة المانعة، كما سبق إيراده ومناقشته، ولكن القصص الحق، والخبر الحق، قد يأتي من غيره. فالإخبار بالحق والصدق ليس محصوراً في الله، جل جلاله، بل قد يأتي من غيره. طبعاً ما يأتي من الغير من حق وصدق إنما هو محدود، منشؤه علم محدود مخلوق مكتسب، بخلاف علم الله الذاتي المطلق؛ فشتان بين خبر صادق، وخبر صادق، وبين علم وعلم!

وهناك غير الله من يفصل في الخلافات والمنازعات، ولكن شتان بين فاصل مخلوق حادث محدود نهائي، وفاصل أزلي أبدي لانهائي هو (خير الفاصلين)!

ولكن ما هي طبيعة كون (الحكم لله حصراً، بدون ند أو شريك)، أي ما هي ماهية هذا الحصر؟! أهو خبر عن واقع فعلي، أو إخبار عن استحقاق، أي إخبار عما ينبغي أن يكون، بغض النظر عما كان أو سيكون واقعاً فعلياً؟!

وبتأمل الواقع الحسي المعلوم بالمشاهدة المباشرة، والنقل التاريخي المقطوع بصحته، نجد أن الحكم (بكل معانيه الأربعة التي تعنينا ها هنا، والتي سبق ذكرها) قد وقع فعلاً من غير الله تبارك وتعالى، ويقع كذلك الآن. فمن المحال الممتنع أن تكون هذه اللفظة: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ من عند الله خبراً صادقاً، وتكون في نفس الوقت إخباراً عما هو واقع فعلياً.

فاللفظة: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ إذاً هي، ضرورة، **إخبار عما ينبغي أن يكون**، وليس عما وقع بالفعل، وتقديرها هو إذاً: (**أن الحكم ينبغي أن يكون لله حصراً، بدون ند أو شريك، حتى لو وقع فعلاً خلاف ذلك**)، أو بلفظ آخر: (**إن الحكم من خصائص الله، وهو مما ينبغي أن يتفرد به، وحده لا شريك له، حتى لو وقع عدوان من غير الله على هذه الخصوصية الإلاهية**). ويترتب على ذلك أن من استأثر لنفسه بالحكم، ولو في مسألة واحدة، قد ارتكب جريمة الاعتداء على خصوصيات الذات الإلاهية، وتجاوز على حمى الربوبية والسيادة الربانية، أي: أنه جعل نفسه رباً وإلاهاً من دون الله، بغض النظر عن تصريحه بذلك، وجهره به، بأن يقول مثلاً: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾، أو عدم تصريحه به.

فإن كان الأمر كذلك، وهو قطعاً كذلك إذا كان القرآن حقاً من عند الله، فإن من أقر له بذلك قد جعله رباً وإلاهاً من دون الله لا محالة، وهو بذلك مشرك كافر، قد ارتد عن الإسلام، إن كان قد صح له عقد الإسلام من قبل، ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحتاج اللفظة إلى تحرير من حيث معنى (**الحكم**) الذي هو مستحق قصراً لله جل جلاله: أهو كل المعاني الأربعة آنفة الذكر أم بعضها فقط؟!

وباستقراء آي الذكر الحكيم، والمتواتر من السنّة والسيرة النبوية، بل ومن أخبار الأنبياء السابقين، نجد

أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد مارس (**الحكم**) بمعنى رعاية الشؤون، وبمعنى القضاء، وبمعنى الفتيا أي الإخبار عن الحكم من غير إلزام بقوة السلطان؛ ومارسه أصحابه، رضوان الله عليهم، بأمره، وتحت إشرافه، وكل ذلك كان قطعاً بأمر الله وإذنه، فمن المحال أن يكون في ذلك أدنى اعتداء أو تجاوز على حق الله في التفرد والاختصاص بالحكم.

لذلك وجب أن يكون (**الحكم**) الذي قصدته الآيات، وجعلته حصراً لله جل جلاله، إنما هو فقط: **التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء**.

قلنا: (**في جوهره ومعانيه**) تحسباً لما قد ينقدح في بعض الأذهان الكليلة، والأفهام السطحية السقيمة، من الخلط بين (**التشريع في جوهره ومعانيه**) وبين التعبير عن التشريع، أو صياغة التشريع، أو التبليغ بالتشريع. ونزيد هذا وضوحاً بالتنبيه على أن أقوال النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وأفعاله وأقاريره، وحي معصوم من عند الله. فالتشريع في جوهره ومعناه من الله حصراً، ولكن التعبير جاء بقول النبي ولفظه، أو بفعله، أو إقراره، وكل ذلك ضرورة هو من النبي، وليس هو من الله: هذا هو معنى قولنا أن السنّة وحي معصوم من الله، عبَّر عنه النبي بقوله أو فعله أو إقراره.

وكذلك كتب الفقهاء ما هي إلا محاولات مشكورة لصياغة التشريع الإلاهي في حدود اجتهاد وعلم مؤلفها. وإنما تختلف مصنفات الفقهاء عن نصوص السنّة النبوية من حيث كون هذه، أي السنّة النبوية، معصومة، وتلك ليست بالمعصومة، فلا ضمان لكون ما فيها من التشريع في جوهره ومعناه هو حقاً من عند الله، على مراد الله.

وكذلك يكون الأمر بالنسبة لما تسنه الدول من دساتير وقوانين ولوائح، فقد يكون ذلك مجرد تبن لتشريع إلاهي في جوهره، وإنما تمت صياغته في صورة دساتير ولوائح وقوانين، كما هو الحال في الدولة الإسلامية، التي هي إسلامية بحق، فيكون هذا في حقيقة الأمر من باب (**رعاية الشؤون**)، وليس تشريعاً على وجه الابتداء والإنشاء، ولا يكون من ثمَّ تعدياً على حق الله في التفرد بالحكم، حتى ولو لم تكن تلك التبنيات معصومة، كما هو مشبع بياناً في الباب المعنون: (**تبني الدولة للأحكام الشرعية**)، من كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**).

وقد يكون سن الدول والأمم للدساتير والقوانين واللوائح تشريعاً على وجه الإنشاء والابتداء، فيكون تعدياً على ربوبية الله وسيادته، وانتهاكاً لـ(**حرم**) الألوهية السامية الرفيعة، وفاعله **(طاغوت)** متكبر كافر، ملعون في الدنيا والآخرة. ويكون المقر له بذلك، أو المسلم له بذلك، مشركاً كافراً، ويكون النظام نفسه نظام كفر، وليس نظاماً إسلامياً.

ومما سلف بيانه يتضح عظم الجناية التي ارتكبها الخوارج الحرورية على دين الله عندما رفضوا التحكيم بين إمام الهدى أمير المؤمنين على بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، ومعاوية بن أبي سفيان، بزعم أن ذلك مناقض لقوله جل جلاله: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، زاعمين أن علياً، وهو إمام الهدى، وباب مدينة العلم النبوي، قد (**حكَّم الرجال في دين الله**): هكذا تكون الأفهام الضحلة السقيمة، والعقول المنحطة البليدة!

* وقال الله تعالى، مؤكداً لما أسلفناه: ﴿... أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ (الأنعام؛ 6: 62). وهذه صيغة حصر أخرى، لأن لفظة (**الحكم**) جاءت محلاة بألف ولام التعريف، فتشمل جنس الحكم، أي كل حكم. وقد تم تأكيد خصوصيته وتفرده، جل وعلا، بذلك بتقديم شبه الجملة الخبرية (**لـــه**) على المبتدأ، واستخدام آلة التأكيد: (**ألا**). ولكن الحاسبين كثيرون، وهو، جل جلاله، خيرهم وأحكمهم وأسرعهم.

* وقال الله تعالى: ﴿... أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف؛ 7: 54). وهذه صيغة حصر أيضاً، كما سلف. فكما أنه هو وحده الخالق الرازق على وجه الحقيقة والابتداء والاستقلال، فهو وحده الآمر الناهي، أي أنه هو وحده السيد المتفرد بأحقية الحكم، أي: بأحقية التشريع، في جوهره ومعانيه، على وجه الابتداء والإنشاء.

* وقال الله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (الشورى؛ 42: 10). وليس هذا حصراً لأحقية الله في الحكم فقط فيما اختلف فيه الناس. بل هو الحاكم مطلقاً. والناس إنما أجمعوا فقط على ضروريات العقل الأولية، وهذه مغروسة في طبيعة العقل وبنيته، وإن شئت أن تقول هي جزء من العقل بوصفه عقلاً. والله جل جلاله هو الذي خلقه هكذا، بعد أن قضى وحكم، قضاءً تقديرياً كونياً، بأن يكون الحال هكذا. **فليس وراء الله شيء، بل هو الأول والآخر، والظاهر، والباطن، وإليه المنتهى!!**

* قال الله تعالى: ﴿... فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ (غافر؛ 40: 12).
* وقال: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (الرعد؛ 13: 41). وكيف يتصور أن يكون في الوجود من يعقب على حكمه؟! أليس هو الأول والآخر؟! أليس منه المبدأ؟! أليس إليه المنتهى؟!
فلو اعترض معترض على حكم الله بدعوى مخالفته لــ«**العقل**»، بزعمه الكاذب الداحض، قيل له:
ألست أدركت بالعقل أنك محدود: لست لانهائياً، ممكن الوجود: لست واجباً ضرورياً مستغنياً بذاتك، حادثاً: لست أزلياً، وأن عقلك من خلق الله، وليس عقلاً مستقلاً مطلقاً، وعلمك مكتسب حادث محدود، وليس ذاتياً مطلقاً أزلياً غير محدود؟!
فما عند الله من علم ذاتي مطلق، وإحاطة تامة بذاته ومخلوقاته، وقدرة شاملة على الإدراك والحكم تجعل حكمه ضرورة مقدم على حكمك.
فظنك أن حكم الله مناقض للعقل ظن باطل، وهو من «**خداع البصيرة**»، تماماً كـ«**خداع البصر**»، لا محالة، يبقى البصر منخدعاً مهما كررت النظر، ولكنك تدرك بدليل العقل وشهادته أن ذلك خداع ووهم. فكذلك ها هنا: يجب على العقل أن يحكم بأن ظنه ذلك باطل، وأنه وهم، لأن خلاف ذلك محال. ذلك «**خداع البصيرة**»، وهو من وساوس الشيطان، لأن الشيطان، لعنه الله، يعلم تماماً أنك محدود، وعندك قابلية الانخداع، فيقوم بلعبته، آملاً الإفلات بجريمته.

والعقل الإنساني، ذلك المخلوق الرائع، قادر، بإقدار الله له، وتكريمه إياه، على فضح هذه الوساوس الشيطانية، واكتشاف «**خداع البصيرة**»، فلله الحمد والمنة.
فأصل عقلك من عند الله خلقاً وإيجاداً وتركيباً، فكيف يعود الفرع على أصله بالإبطال؟! لأن الأصل إذا بطل، بطل كل ما تفرع منه، فبطلت أنت ووقع عقلك باطلاً، وانعدمت الثقة به أصلاً، فكيف تقبل بحكمه ذلك المبني على «**خداع البصيرة**» ابتداءً؟!
تماماً كذلك الأحمق السفيه الذي كان يجلس على فرع شجرة عالية باسقة، ثم أمر أحد المارة بقطع ساق تلك الشجرة نفسها، فسقط به الفرع، ودُقَّت عنقه: كيف يبقى الفرع، إذا ذهب الأصل؟!

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، (الأنبياء؛ 21: 23). والسؤال تعقيب ومراجعة، وقد أثبتنا آنفاً أنه من المحال الممتنع أن يكون على حكم الله تعقيب، لأن ذلك يؤدي إلى انهيار العقل نفسه وتحطمه، وبطلان أحكامه، واستحالة النطق واللغات. فمن بلغ هذه الحالة «**المرضية**»، حالة السفسطة المطلقة، فليصبر حتى تزول، لأنها لا تدوم، وإلا فليمت، وليريح ويستريح!

* وقال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (الكهف؛ 18: 26). فليس له الحكم والسيادة ذاتياً فحسب بموجب كونه «**واجب الوجود**» الأزلي بغير ابتداء، الأبدي بغير انتهاء، بل هو: (**<u>لا يأذن لغيره، مطلقاً وبتاتاً، بمشاركته في الحكم</u>، أي: في التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء**).
ففي هذه الآية وحدها أبلغ رد على مزاعم «**العلمانية**»، التي تجعل «**الخلق**» لله، وتنكر أن يكون له الأمر. فهو، تقدست أسماؤه وسما مقامه، لا يشرك في حكمه وأمره ونهيه أحداً، ولم يفوض ذلك إلى أحد، ولم يأذن بشيء من ذلك لأحد.
هكذا قرأ الجمهور، وقرأ ابن عامر الشامي: ﴿ولا تشركْ في حكمه أحداً﴾، بصيغة الأمر: لا تشرك في حكم الله أحداً، أي لا تجعل لله شريكا في الحكم، وهذا بعض ما تضمنته قراءة الجمهور، التي هي، أي قراءة الجمهور، قرآن متواتر مقطوع بصحته: فإن كان هو، تباركت أسماؤه، لا يشرك في حكمه أحداً، ولم يفوض شيئاً من الحكم إلى أحد، ولم يأذن في شيء من الحكم لأحد، فمن باب أولى لن يأذن لأحد أن يجعل له شريكاً في الحكم.
والحق أن أكثر العلمانيين، وبخاصة رؤوسهم، إنما يقولون ذلك سياسة ونفاقاً، وتضليلاً لعوام الناس، وإلا فأكثرهم ملحدون دهريون: ينكرون وجود الخالق، أو يشكون فيه، أو هم فيه متوقفون، ولكنهم أجبن من المجاهرة بذلك، والدعوة إليه صراحة، خوفا من نقمة الجماهير الساذجة، المؤمنة بوجود الله، واحتراساً من بطشتها!

* وقال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى؛ 42: 21).

ومعلوم أن المشركين الذين يعتقدون الألوهية في معبوداتهم، أي الذين جعلوا مع الله آلهة أخرى، يعتقدون أن لتلك الآلهة، بالضرورة، حق السيادة، أي: حق الأمر والنهي، ولو في بعض الأمور. فمن المحال أن يكون هذا هو مقصود الآية الوحيد، لأنه تحصيل حاصل، حاشا لكلام الله عن مثل هذا الهذر واللغو الفارغ.

فالآية إذاً، وهي استفهام استنكاري تنكر عليهم في الحقيقة أنهم قبلوا التشريع في الدين من عند غير الله، فجعلوهم، **بذلك القبول والإقرار**، شركاء لله؛ حتى ولو لم يعتقدوا فيهم غير هذه الجزئية مطلقاً، وحتى لو أنكروا بكل شدة وحرارة أنهم جعلوهم شركاء مع الله، نظراً لعقليتهم البدائية، وبسبب نظرهم المحدود. وسيأتي نموذج لذلك في قصة عدي بن حاتم، رضي الله عنه.

فالتشريع من دون الله طغيان، وفاعله منازع لله في الربوبية، أي في السيادة والحاكمية، منصباً لنفسه رباً، ونداً، وإلهاً، وشريكاً، وحكماً من دون الله، بالضرورة لا محالة، مهما حاول التملص أو الدفاع عن نفسه. فمن شرع شيئاً من الدين من عند نفسه فقد جعل نفسه شريكاً لله سبحانه وتعالى، فهو إذاً قد تجاوز حده فأصبح من ثم طاغوتاً، متمرداً على الله في ربوبيته وحاكميته، منازعاً له في كبريائه وعظمته.

ومن أقر بحق التشريع لغير الله، أو قبل التشريع من غير الله، فقد جعل ذلك الغير شريكاً لله، واتخذه إلاهاً ورباً وحكماً من دون الله. وهو بذلك مشرك كافر قد ارتد عن الإسلام، إن كان قد صح له عقد الإسلام من قبل.

ونسارع فنؤكد ونذكر بأن الدين هو **الشريعة العامة**، أي الطريق المعينة للعيش الشاملة للحضارة والثقافة، كما أسلفنا، وليس هو فقط الروحانيات والشعائر التعبدية والأخلاق.

* وقال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾. (التوبة؛ 9: 31).
وقد جاء في تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم ــ رضى الله عنه ــ قال: [أتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي، اطرح هذا الوثن من عنقك!»، قال: فطرحته؛ وانتهيت إليه وهو يقرأ في سورة «**براءة**» فقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال قلت: (يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم!)، قال: «أليس يحرّمون ما أحل الله فتحرّمونه؟ ويحلّون ما حرم الله فتحلّونه؟» قال قلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم]، رواه الطبري في «**التفسير**»، (16632/210/14)، حيث قال: [حدثنا أبو كريب وابن وكيع قالا: حدثنا مالك بن إسماعيل (ح) وحدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا أبو أحمد، جميعًا، عن عبد السلام بن حرب قال: حدثنا غطيف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قاله]، واللفظ لحديث الإمام أبي كريب محمّد بن العلاء الهمداني، وله طرق أخرى عنده بطوله ومختصراً، وذكره البخاري في التاريخ الكبير ، (106/1/4)، من طريق مالك بن إسماعيل، بلفظه، كما رواه الطبراني في «**الكبير**»، والبيهقي في سننه، وكذلك الترمذي في سننه وقال: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس

بمعروف في الحديث)، وجاء في بعض النسخ: (هذا حديث حسن غريب)، وأخرجه ابن حزم وحكم بصحته، على تعنته وتشدده.

ومن ضعَّف غطيف بن أعين، مثل الإمام الدارقطني، فقد أخطأ لأنه خلط بينه وبين روح بن غطيف بن أعين المتروك الساقط، وقد تابعه الإمام الحافظ ابن حجر على هذا الخطأ. والحق أن هذا الإسناد حسن لذاته، ومتن الحديث نظيف مستقيم، موافق للواقع التاريخي المقطوع به، وهو على كل حال صحيح على شرط ابن حبان. فالحديث حسن تقوم به الحجة، كما فصلناه في الملحق. وهو صحيح قطعاً بشواهده التالية، ومنها:

ـ ما أخرج الطبري في «**التفسير**»، (16634/211/14)، بإسناد رجاله أئمة أثبات مشاهير من كلام حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه: [حدثنا محمّد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري، عن حذيفة: أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟! قال: لا، (وفي رواية: أما إنهم لم يكونوا يصومون لهم، ولا يصلون لهم، ولكنهم) كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه]، والإسناد في غاية الصحة إن كان أبو البختري سمعه من حذيفة، وهذا هو الذي نرجحه، أو أخذه من ثقات أصحاب حذيفة، وهو المتوقع من مثل أبي البختري في جلالته وإتقانه وتقدمه، لأن عامة شيوخه من الصحابة وكبار التابعين.

وقد أخرجه الطبري بطوله من طرق عدة صحاح وحسان عن حبيب بن أبي ثابت، وروى مثله البيهقي، كما أخرجه الطبري من طريق أخرى عن حذيفة مختصراً بلفظ: (لم يعبدوهم، ولكنهم أطاعوهم في المعاصي!).

ـ وأخرج الطبري بسنده عن ابن عباس في تفسير الآية، قال: (زينوا لهم طاعتهم).

ـ وأخرج بسند آخر عن السدي، قال: قال عبد الله بن عباس: (لم يأمروهم أن **يسجدوا** لهم، ولكن أمروهم بمعصية الله فأطاعوهم، فسماهم الله بذلك أرباباً).

ـ وأخرج بسنده عن الحسن البصري في تفسيرها، قال: (في الطاعة).

ـ وأخرج بسنده عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في تفسير هذه الآية، قال: قلت لأبي العالية: كيف كانت الربوبية التي كانت في بني إسرائيل؟! قال: لم يسبوا أحبارنا بشيء مضى؛ ما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم!

ولم يجد الإمام الطبري لهذه الجملة: **﴿أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾** إلا تفسيراً واحداً أجمع عليه المفسرون السابقون، ولم يجد هو محيصاً عن القول به، ألا وهو: [﴿أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يعني: سادةً لهم من دون الله، يطيعونهم في معاصي الله، فيحلون ما أحلُّوه لهم مما قد حرَّمه الله عليهم، ويحرِّمون ما يحرِّمونه عليهم مما قد أحلَّه الله لهم]؛ كما هو في تفسير الطبري (ج14/ص209).

وقد فهم عدي، رضي الله عنه العبادة، هنا بمعناها الضيق البدائي المتخلف (أي شعائر التذلل والخضوع،

وأفعال التقديس والتعبد المحض: من ركوع، وسجود، وصلاة وصيام، ونصب محاريب، وتقديم ذبائح وقرابين، وإشعال شموع، وإطلاق مجامر وبخور، وتقديم صدقات ونذور!) فعلّمه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن الإقرار للأحبار والرهبان بحق التشريع وجعلهم بذلك أرباباً لهم السيادة، عبادة لهم بالمعنى الواسع (والعبادة بالمعنى الواسع هي: التذلل والتقديس، والخضوع مع الطاعة والاتباع، مع المحبة والولاء؛ ورأس ذلك وأصله: الطاعة والخضوع والتسليم).

وأنت لو سألت الأحبار والرهبان: هل أنتم أرباب من دون الله لقفزوا فزعاً، وأنكروا عليك أشد الإنكار، واتّهموك بإشاعة قالة السوء عنهم، وتضليل الجماهير وتنفيرهم من مرجعيتهم، وقياداتهم الدينية.

وكل ذلك لا يجدي، ولا يغني عنهم شيئاً: فهم بمنازعتهم الله في التشريع والحكم جعلوا أنفسهم أرباباً من دون الله في حقيقة الأمر، فأصبحوا طواغيت كفرة، أعداءً لله، يجب الكفر بهم ومفاصلتهم، مهما صاحوا واعتذروا واحتجوا، ومن أعطاهم هذا الحق فهو مشرك كافر، مهما اعتذر وبرر: فالقضية ليست قضية أسماء ومسميات وألفاظ، وإنما هي قضية حقائق الأقوال، وجوهر التصورات والمعتقدات.

وكذلك لا يجدي القوم شيئاً زعمهم أن الله فوَّض إليهم (حق التشريع)، كما يزعمون متأولين القول المنسوب إلى السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، لشمعون (بطرس): (أنت صخرتي الصلبة، وعليك سأقيم كنيستي: ما عقدته في الأرض فهو معقود في السماء، وما حللته في الأرض فهو محلول في السماء)، أو نحواً من هذا الكلام، على فرض ثبوته أصلاً. وغاية هذا الاعتذار أن يمنع تكفير القائلين بذلك بأعيانهم، لأنهم معذورون بالتأويل قبل مجيء الرسالة المحمّدية، مع بقاء المقولة نفسها، وفي ذاتها، من مقولات الكفر، ولا جدال.

فهذا الفهم هو قطعاً الفهم الصحيح، وهو نفسه فهم حذيفة رضي الله عنه لهذه الآية، وهو كذلك تفسير ابن عباس، والحسن البصري، وأبي العالية. لذلك قال الألوسي في التفسير: الأكثرون من المفسرين قالوا: (ليس المراد من الأرباب أنهم اعتقدوا أنهم آلهة العالم، بل المراد أنهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم).

كما تشهد بذلك الآيات التالية أيضاً:

(1)– الشاهد الأول: قال. جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران؛ 3: 64). ومعلوم بضرورة الحس من واقع الناس، وبخاصة من واقع أهل الكتاب، الآن، وكذلك بالمعلوم ضرورة من روايات التاريخ عن سابق الأزمنة، أنهم لم يكونوا يعتقدون في أنفسهم، ولا في بعضهم (**الألوهية**) بمعنى: أنهم خالدون أبديون لا ينالهم الموت، أو أنهم من عنصر أو مادة أو جوهر إلاهي (كما هو معتقد النصارى المثلثين في المسيح بن مريم)،أو أنهم خالقون على وجه الاستقلال، أو أنهم مدبرون متصرفون في الأكوان من غير إذن الله ومشيئته، أو أنهم يفلتون من الله أو يعجزونه هرباً، أو ما شابه ذلك. فما هي إذاً (**الربوبية**) التي أمروا بعدم نسبتها بعضهم لبعض؟! هذه (**الربوبية**) هي إذاً، قطعاً، وحصراً: (**التسليم لهم بحق التشريع، في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء، أي بـــ«السيادة»، بحيث يكون لهم بناءً على ذلك، حق الطاعة**).

(2)- **الشاهد الثاني:** وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾(الأنعام؛ 6: 121)، أي إن **أطعتموهم واتبعتموهم** في تحليل الميتة، أصبحتم كفاراً مشركين بالله مقرين لغيره بحق السيادة والحاكمية والتشريع. وهذه الآية مكية بالإجماع، حيث كان الشرك لا يقال إلا على شرك الكفر، الشرك الأكبر، المخرج من الملة، والمناقض للإسلام كل المناقضة. وإنما جاءت أحكام الشرك الأصغر، والشرك الخفي، وآداب التوحيد من مثل النهي عن الحلف بالآباء، والنهي عن قول: (ما شاء الله، وشئت) ونحوه، كان في المدينة بلا خلاف.

ولما كان الشرك، شرك الكفر، الشرك الأكبر المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة الإسلامية لمن كان قد دخل فيها من قبل، هو حصراً: (**أن تجعل مع الله إلاهاً آخر**)، كما قال أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، بحضرة النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (**وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلاهاً آخر؟!**)،

ولما كان «**المطيع**» في التحليل والتحريم مشركاً، شرك الكفر المخرج من الملة، فلا بد إذاً أن يكون «**المطاع**» رباً، وإلهاً من دون الله ضرورة، كما بينته أيضاً، على سبيل المثال، قصة عدي بن حاتم، وأظهرته بما لا خفاء فيه!

أما مقالة أبي بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، الرائعة، فقد أخرجها أخرج البخاري في «**الأدب المفرد**» عن معقل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «**يا أبا بكر! لَلشرك فيكم أخفى من دبيب النمل**». فقال أبو بكر: (وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «**والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!**»، قال: «**قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم**»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص250/ح716): [حدثنا عباس النرسي قال: حدثنا عبد الواحد قال: حدثنا ليث قال: أخبرني رجل من أهل البصرة قال: سمعت معقل بن يسار يقوله]. فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، أوَّل الأمر: (**وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!**)، هكذا حصراً، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى إطلاقاً إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي في اعتقاد الألوهية في غير الله. أما قوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «**والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل،... إلخ**»، فهو تشريع جديد، وتوسيع لمفهوم الشرك، على نحو لم يكن معروفاً للعرب حتى تلك اللحظة، فأعطى أفعالاً وإرادات مسمَّى الشرك، وصنفها «**شركاً عملياً**»، وجعلها إثما وحراماً غير مخرج من الملة في العادة، مع كونها ليست في صدر ولا ورد من شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة.

(3)- **الشاهد الثالث:** حيث قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ (البقرة؛ 2: 165). قال ابن عباس والسدي: (الأنداد الرؤساء المتبعون، يطيعونهم في معاصي الله)، فهذه الآية إذاً، بتفسير ابن عباس والسدي، ليست بعيدة في المعنى عن سابقتها. وكما أسلفنا فالقضية ليست

(**الطاعة المجردة**)، بل هي (**التسليم لهم بحق التشريع**) في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء، أي بـ«**السيادة**»، أو بلفظ آخر: «**الربوبية**»، بحيث تكون لهم، بناءً على ذلك، حق الطاعة.

(4)- الشاهد الرابع: ولعل قوله، جل جلاله: ﴿وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران؛ 3: 80)، من هذا الباب أيضاً، لأن الرب هو:

(أ) السيد المطاع، الحاكم المشرع، الآمر الناهي؛ وليس لأحد حق **التشريع في جوهره ومعناه إلا الله**.

(ب) المتصرف، المدبر، راعي الشؤون، ومصلح الأحوال؛ وليس في الوجود متصرف مدبر، يرعى الشؤون بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، إلا الله.

(ج) المالك: أي مالك العين أو الشيء، ملكية تعطيه حق التصرف في العين باستهلاكها كأكل الخبز، أو لحم الشاة بعد ذبحها، أو التمتع بمنفعتها كركوب الدابة، وكذلك حق البيع أو الهبة أو التأجير للعين أو المنفعة بحسبها. فالمالك له، بموجب الملكية، حقوق التصرف والتدبير والرعاية، فالمالك إذاً ضرورة: متصرف مدبر. وليس ثمة في الوجود مالك ملكاً حقيقياً إلا الله.

فمن المحال الممتنع أن يأمر الله باعتقاد شئ من ذلك في الملائكة والنبيين لأن ذلك يستلزم ضرورة أن يخبر الله عنهم، أي عن الملائكة والنبيين، أنهم في حقيقة الأمر (**أرباب**) ببعض أو كل المعاني آنفة الذكر. ولكن الخبر بذلك يكون كذباً خلافاً للواقع. والله جل جلاله منزه عن الكذب بضرورة العقل، ونسبة الكذب إلى الله كفر صريح بضرورة الشرع. فمعنى الآية إذاَ: أن الله لا يأمر باتخاذ الملائكة والنبيين مشرعين من دونه أصلاً. فتسميتنا محمّداً، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مشرعاً، أو موسى، صلى الله عليه وسلم، مشرعاً، وقولنا: الشريعة الموسوية أو الشريعة المحمّدية، إنما هو مجاز واختصار للقول؛ وحقيقة الأمر أنهما فقط مبلغان للتشريع، ونسبة التشريع إليهما، ولغيرهما من الرسل، إنما هي نسبة تبليغ وأداء، وليست نسبة إنشاء وابتداء.

(5)- الشاهد الخامس: وقال جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً﴾، (الفرقان؛ 25 :43)، ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾، (الجاثـية؛ 45 :23). هذا لا يتصوَّر، ولا يعقل إلا لأن هذا جعل رأيه وهواه مشرعاً وحاكماً، فالواجب عنده ما رآه هو واجباً، وليس ما نص الشرع على أنه واجب، وكذلك المستحب، والحلال، والمكروه، والحرام، كلها وفق عقله ورأيه، أو شهوته وهواه. فهو يعتبر نفسه أو عقله صاحب السيادة والحاكمية، فهو المشرع لنفسه، وهو الذي يعرّف الحسن والقبيح، والطيب والخبيث. فهو قد جعل هواه سيداً ورباً ذا سيادة وحاكمية، والسيادة والحاكمية من خصائص الألوهية واستحقاقاتها، هذا هو معنى اتخاذه إلهه هواه، وهو بذلك مشرك كافر، لم يدخل الإسلام قط، أو ارتد عنه بعد دخوله فيه. والإله هو المعبود عادة، فالعبادة هنا هي الطاعة، وإلا فلم نسمع عن إنسان، حسب ما بلغنا، ينصب لنفسه المحاريب، ويقدم لها الذبائح والقرابين، ويوقد لها الشموع، ويستقبل المرآة ثم ينحني لذاته بالركوع والسجود!!

(6)- الشاهد السادس: وقال جل وعز: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ

مُبِينٌ * وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ * وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلّاً كَثِيراً أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾، (يّس؛ 36 :60–62). هذا خطاب من الله، جل جلاله، وسما مقامه، لبني آدم كافة، أولهم عن آخرهم، يوم القيامة، **بعد انكشاف الحجاب، وظهور الحقائق كما هي عياناً بعد أن كانت في غيب**. ونحن نعلم ضرورة أن جمهور بنى آدم لم يقدموا للشيطان شعائر تعبدية من سجود وركوع، ونصب محاريب، وتقديم الذبائح والقرابين، وإطلاق مجامر، وإيقاد شموع، وغير ذلك، بل إن منهم أعداد لا يستهان بها تنكر الغيب جملة وتفصيلاً، بما في ذلك وجود الشيطان، أصلاً. كما نعلم ضرورة أن خطاب الله حق وصدق، أزلاً وأبداً، فوجب ضرورة أن تكون **العبادة هي الطاعة**، عبادة الشيطان هي طاعته، وعبادة الله هي طاعته.

* وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، (النساء؛ 4: 60).

قال القرطبي: [روى يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة، فدعا اليهوديُ المنافقَ إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة. ودعا المنافق اليهودي إلى حكامهم لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم فلما اجتمعا على أن يحكما كاهنا في جهينة، فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾،يعني المنافق، ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، يعني اليهودي، ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾، إلى قوله: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وقال الضحاك: دعا اليهودي المنافق إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو «الطاغوت»]، قلت: هذه أسانيد قوية جياد إلى منتهاها، ولكنها مراسيل، ولا تقوم الحجة بمرسل، وإنما ستأنس بها استئناساً، لا غير.

وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: [كان بين رجل من المنافقين ـ يقال له بشر ـ وبين يهودي خصومة، فقال اليهودي: انطلق بنا إلى محمّد، وقال المنافق: بل إلى كعب بن الأشرف ـ وهو الذي سماه الله «**الطاغوت**» أي ذو الطغيان ـ فأبى اليهودي أن يخاصمه إلا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقضى لليهودي. فلما خرجا قال المنافق: لا أرضى، انطلق بنا إلى أبي بكر، فحكم لليهودي فلم يرض، وقال: انطلق بنا إلى عمر فأقبلا على عمر فقال اليهودي: إنا صرنا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم إلى أبي بكر فلم يرض؛ فقال عمر للمنافق: أكذلك هو؟ قال: نعم. قال: رويدكما حتى أخرج إليكما. فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد، وقال: هكذا أقضي على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله، وهرب اليهودي، ونزلت الآية، وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أنت الفاروق). ونزل جبريل وقال: إن عمر فرّق بين الحق والباطل، فسمي الفاروق. وفي ذلك نزلت الآيات كلهـا إلى قولـه: ﴿ويُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾]، قلت: هذه قصة مكذوبة منكرة، ولو وقعت لسارت بها الركبان، ولرواها الثقات الأثبات عن أمثالهم، بل لتناقلتها الكافة

عن الكافة!

والكلبي عن أبي صالح، من أضعف أسانيد الدنيا، بل هو الكذب بعينه: فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن الإمام الحافظ الحجة الكبير سفيان الثوري، وهو والله الثقة المأمون، أن الكلبي قال له: قال لي أبو صالح: (كل ما حدثتك عن بن عباس كذب، فلا تحدث به)، فإن كان الكلبي صادقاً في هذه الرواية فأبو صالح، لا شك، كذاب، وإن كان الكلبي كاذباً مفترياً على أبي صالح فهو نفسه، والله المفتري الكاذب، الخليق بالترك والاطراح. نعم: هناك احتمال ثالث: وهو أن كلاهما صادق، وإنما قصد أبو صالح بالكذب أنه دلَّس كل مروياته عن ابن عباس بإسقاط الوسائط، لأن المرجح أنه لم يسمع من ابن عباس ولا حرف. فعلى كل حال يكون هذا الإسناد: الكلبي عن أبي صالح، ساقطاً لا يحل الاحتجاج به، ولا روايته إلا على وجه التكذيب والتعجب، أو بيان سقوطه وتحذير الناس منه، كما هو فعلنا ها هنا!!

ـــ وقال ابن كثير، شارحاً للآية الكريمة: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنّة رسوله، كما ذكر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمّد، وذاك يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهروا الإسلام أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية. وقيل غير ذلك، والآية أعم من ذلك كله فإنها ذامّة لمن عدل عن الكتاب والسنّة وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت هنا ولهذا قال: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾، (النساء؛ 4: 61)، إلى آخرها].

* قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجً﴾ (المائدة؛ 5: 48). فإذا كان هذا الكتاب المبارك الخاتم، مهيمناً وناسخاً، لما قبله من الشرائع، وهي في أصلها من عند الله، فمن باب أولى أن يكون مهيمناً على كل تشريع وحكم سواه.

* قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، (البقرة؛ 2: 120).

* قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور؛ 24: 51).

* وقال الله، تعالى ذكره: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾، (النساء؛ 4: 115).

* وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، (النور؛ 24: 63). قال الإمام أحمد: (عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون الى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أتدري ما الفتنة؟، الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك). وقد اشتهر قول ابن عباس:

(يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتقولون قال أبو بكر وعمر؟!)، وقد جاء بلفظ مختلف أحكام القرآن للطحاوي (1249/65/2)، وهو بعينه في شرح معاني الآثار له (3589/189/2) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ الْمُرَادِيُّ الْمُؤَذِّنُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُرْوَةَ، قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَضْلَلْتَ النَّاسَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ وَمَا ذَلِكَ يَا عُرْوَةُ؟ قَالَ: تُفْتِي النَّاسَ أَنَّهُمْ إِذَا طَافُوا بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلُّوا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَجِيئَانِ مُلَبِّيَيْنِ بِالْحَجِّ، فَلَا يَزَالَانِ مُحْرِمَيْنِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (بِهَذَا ضَلَلْتُمْ، أُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، وَتُحَدِّثُونِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟)، فَقَالَ عُرْوَةُ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، كَانَا أَعْلَمَ بِرَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْكَ)]؛ وهو من طريق ثانية بنحوه في المعجم الأوسط للطبراني (ج1/ص11/ح21)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (296/3): (رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن).

- وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص337/ح3121) بلفظ ثالث: [حدثنا حجاج حدثنا شريك عن الأعمش عن الفضيل بن عمرو قال أراه عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال: (تمتع النبي، صلى الله عليه وسلم)؛ فقال عروة بن الزبير: (نهى أبو بكر وعمر عن المتعة!)؛ فقال بن عباس: (ما يقول عروة؟!)، قال: يقول: (نهى أبو بكر وعمر عن المتعة!)، فقال بن عباس: (**أراهم سيهلكون، أقول قال النبي، صلى الله عليه وسلم، ويقول: نهى أبو بكر وعمر!**)]، وإسناده حسن؛ والكلام هنا عن متعة الحج، والحق مع ابن عباس؛ وكلام عروة آنفاً: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، كَانَا أَعْلَمَ بِرَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْكَ) نموذج مؤسف لعقلية التقليد، ونبذ التفكير المستقل، الذي بدأ يتسرب إلى الأمة.

* وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَّ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهَّ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهَّ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، (النساء؛ 4: 59).

* وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، (النساء؛ 4: 65).

* قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُّ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾، (النساء؛ 4: 105).

* قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُّ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾، (الأحزاب؛ 33: 36).

* وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهَّ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَّ إِنَّ اللهَّ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (الحجرات؛ 49: 1)

* وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهَّ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، (المائدة؛ 5: 50).

* قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَّ﴾، (النساء؛ 4: 80).

* قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَّ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُّ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُّ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ

أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾، (آل عمران؛ 2: 31-32).

* قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7).

* وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، (الجن؛72: 23).

* وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، (النساء؛ 4: 13-14).

* قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً، **وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** * وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، **وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** * وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْأِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْأِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ، **وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** * وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، (المائدة؛ 5: 41 – 50)، هذه هي آيات «**الحُكْم**» الشهيرة، من سورة المائدة. وقد وردت عدة أحاديث في أسباب نزولها، وآثار في فهمها، ومعنى لفظة «**الكافرون**» فيها، تحتاج إلى نقاش مستفيض تجده في الباب المسمَّى: (**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)، من كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**)، فليراجع هناك.

ولما كان الكلام هنا عن (**الحكم بما أنزل الله**)، بطل أن يكون المقصود بالحكم ما هو حصراً لله تبارك

وتعالى، وهو (**التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء**)، فهذا الحكم هو عينه (**ما أنزل الله**)، ولزم أن يكون المقصود بلفظة (**الحكم**) ها هنا باقي المعاني الأربعة آنفة الذكر، وهي:

(1) **الفتيا**، أي إبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحته من غير إلزام، أي الحكم على القضايا الدينية. فلا تجوز **الفتيا** إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك كفر بالله!

(2) **القضاء**، أي فض النزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. وهو إحدى سلطات الدولة الرئيسية (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية).ويسمى القاضي أيضاً (**حاكما**)، وما يتلفظ به: (**حُكْماً**). فلا يجوز **القضاء** إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك كفر بالله!

(3) **رعاية الشؤون**، بالإدارة، والتنفيذ، أي السلطة التنفيذية في الدولة، ويسمى القائم بذلك: (**حاكماً**)، كما قد يسمى (**والياً**)، أو (**ولي أمر**)، أو (**سلطاناً**). وقد شاع في العصور المتأخرة استخدام لفظ (**حكومة**) لقمة السلطة التنفيذية، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدولة. فلا تجوز **رعاية الشؤون، بالإدارة، والتنفيذ** إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك كفر بالله!

(4) **رعاية الشؤون**، **بتبني الأحكام**، وسن الدساتير، والقوانين، والأنظمة، واللوائح، أي ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة، ليس بمعنى التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء، فهذا قد فرغ منه، وهو نفسه عين (**ما أنزل الله**)، ولكن بمعنى: الاجتهاد، ثم التبني، فصياغة الأنظمة بمراتبها المختلفة، ثم إعلامها للكافة، ونحو ذلك. فلا تجوز **رعاية الشؤون، بتبني الأحكام، وسن الدساتير، والقوانين، والأنظمة، واللوائح**، إلا بما أنزل الله، ومن لم يفعل ذلك كفر بالله!

فليست لفظة (**الحكم**) في الآيات الكريمات مقصورة على معنى (**القضاء**) فقط، كما ظنه البعض، بل هي بكل معانيها وعمومها وإطلاقها، إلا إذا جاء برهان من الله على تخصيص أو تقييد، وما ثمة برهان على تخصيص أو تقييد، فيما أعلم، مطلقاً.

* وجاء في «**مسند أبي يعلى**»، (ج9/ص173/ح5266): [حدثني محمّد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا فطر بن خليفة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال: [كنت جالسا عند عبد الله، فقال له رجل: (ما السحت؟!)، قال: (الرشا!)، فقال: (في الحكم؟!)، قال: (ذاك الكفر!)، ثم قرأ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾]، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وهو كما قال، فالأثر عن ابن مسعود ثابت صحيح يقيناً، خصوصا مع المتابعات، والطرق، والشواهد المفصلة في الملحق، ومنها:

- ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج9/ص226/ح9098) بإسناد حسن: [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو نعيم حدثنا شريك عن السدي عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله أنه سئل عن السحت قال: الرشا، قيل: في الحكم؟ قال: ذاك الكفر].

- ما جاء في تفسير الطبري، (10/357/12061)، عند تفسير قوله، تبارك وتعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ... ﴾ الآية، بإسناد صحيح عن مسروق وعلقمة، كليهما: [حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن سلمة بن كهيل، عن علقمة ومسروق أنهما سألا

ابن مسعود عن الرشوة، فقال: من السحت. قال: فقالا أفي الحكم؟ قال: ذاك الكُفْر! ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾]؛ وهو في تفسير الطبري في موضع آخر: [حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثنا هشيم... بنحوه إلى منتهاه].

- قول مسروق، وفعله، كما هو مرويٌّ في «**الطبقات الكبرى**»، (81/6)، بإسناد صحيح: [أن مسروقا شفع لرجل بشفاعة فأهدى له جارية فغضب وقال: [لو علمت أن هذا في نفسك ما تكلمت فيها ولا أتكلم فيما بقي منها أبدا! سمعت عبد الله بن مسعود يقول: (من شفع شفاعة ليرد بها حقاً، أو يدفع بها ظلماً، فأهدي له، فقبل، فذلك السحت)، قالوا: ما كنا نرى السحت إلا الأخذ على الحكم؟! قال: (الأخذ على الحكم كفر!)]].

* وجاء مثل هذا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في الدعاء للطبراني (1987/310/5) بإسناد لا بأس به: [حدثنا أبو يزيد، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا يزيد بن عطاء، عن أبان، عن سعيد بن جبير، عن مسروق، أنه سأل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فقال: (يا أمير المؤمنين السحت: الرشوة في الحكم؟)، فقال: «**ويلك ذلك كفر**»، قال: قلت: يا أمير المؤمنين فما السحت؟ قال: «أن تطلب الحاجة للرجل إلى ذي سلطان ثم تأكل ماله»]

هذا كله من الكتاب العزيز وتفاسيره، أما من السنّة النبوية الشريفة:

* عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به**»، قال النووي: (حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح)، وذكره البخاري بلاغا في «**قرة العينين برفع اليدين**» فقال: ذُكِر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فذكره.

* **وعن** عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، أخرجه البخاري في صحيحه (ج2/ص959/ح2550) فقال: [حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمّد عن عائشة رضي الله عنها قالته]، ثم قال البخاري: (رواه عبد الله بن جعفر المخرمي وعبد الواحد بن أبي عون عن سعد بن إبراهيم)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1343/ح1718)؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص210/ح27)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص7/ح14)؛ وأبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4606)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص240/ح26075)، (ج6/ص270/ح26372)؛ والقضاعي في مسند الشهاب (ج1/ص231/ح359)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص119/ح20158)، (ج10/ص150/ح20323)، (ج10/ص252/ح20985)؛ وابن الجارود في المنتقى (ج1/ص251/ح1002)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1344/ح1718) بلفظ: [«**من عمل**

عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص146/ح25171)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج8/ص71/ح4594)؛ وغيرهم.

❋ وعن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنّة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ **لا طاعة لمن عصى الله**»، رواه ابن ماجه (في سننه ج2/ص956/ح2865)، واللفظ السابق له، وأحمد في مسنده (ج1/ص400/ح3790)، (ج1/ص409/ح3889)، والطبراني في الكبير (ج10/ص173/ح10361)، والبيهقي في سنن البيهقي الكبرى (ج3/ص124/ح5097).

أما لفظ احمد فقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص399/ح3790): [حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إنه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفؤون السنّة، ويحدثون بدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قال بن مسعود: (يا رسول الله: كيف بي إذا أدركتهم؟!)، قال: «**ليس ــ يا ابن أم عبد ــ طاعة لمن عصى الله**، قالها ثلاث مرات»، وقال عبد الله بن احمد: وسمعت أنا من محمّد بن الصباح مثله]؛ ومن طريق محمّد بن الصباح اخرجه البيهقي في «**السنن الكبرى**»، (ج3/ص127/ح5119)، و«دلائل النبوة» بمثله؛ وهذا حديث صحيح تقوم به الحجة القاطعة، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر، و قال الألباني في السلسلة الصحيحة: (إسناده جيد على شرط مسلم)؛ ولن نناقش، ها هنا في هذ البحث، الأسانيد بالتفصيل، ونحيل في ذلك إلى الملحق الموسوم بــ «**دراسة الأسانيد**»، من كتابنا هذا، حيث أشبعنا فيها، بحمد الله، مراجعة أقوال العلماء، ونقد الأسانيد!

قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن مسعود هذا: «**لا طاعة لمن عصى الله**» قطعي الدلالة في سقوط طاعة «**من عصى الله**»، لأن:

(1) لفظة «**طاعة**» نكرة في سياق النفي تعمّ، بإجماع الأصوليين، كل أنواع الطاعة التي يشملها هذا اللفظ في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أي سقوط كل الطاعة، أي طاعة، في المعروف وغيره، في كبير الأمر وصغيره، إلا ما قام عليه الدليل الشرعي أنه مستثنى، كما هو مفصل في مواضعه.

(2) «**من عصى الله**» عامة في حق كل من عصى الله لأنها مصدرة بــ **[من]** الشرطية، وهي أبلغ صيغ العموم على الإطلاق كما حرره الأصوليون، وكما قاله الإمام ابن تيمية رحمه الله (**في مجموع الفتاوى: ج15 ص 82، وكذلك في ج24**). ولولا وروود النصوص القطعية التي تستثني أهل الصغائر من غير المجاهرين من المؤاخذة، وتعد بالمغفرة العامة، وتكفير السيئات، حال اجتناب الكبائر، لولا ذلك لوجب صرفها حتى إلى أهل كل معصية، لا فرق بين صغيرة وكبيرة، وكذلك النصوص الدالة على قبول توبة التائبين، وعودتهم عدولاً، تقبل شهادتهم، وتجوز إمارتهم وولايتهم، بعد اتصافهم بالفسق، بل وحتى

بالكفر!

فالنص إذن قطعي الدلالة على سقوط الطاعة لكل فاسق، أي سقوط ولايته بالضرورة، وليس هو في قصر الطاعة على المعروف في مثل قوله: «**إنما الطاعة في المعروف**»، أو مثل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، فتلك الأحاديث الصحيحة ونحوها، وهي متواترة، سنأتي بطرف منها قريباً أدناه، تحرم الطاعة في كل أمر بمعصية، أي أمر بفعل حرام، أو ترك واجب، بغض النظر عن حال الآمر: أهو إمام عدل، أم إمام جور، أو هو أمير ورِع، أو أمير فاسق، أو غير ذلك من الاعتبارات، بل هي صحيحة، واجبة التطبيق في حق الوالدين، والزوج، ونحوهم ممن له حق الطاعة، فكلها تحرم الطاعة في كل أمر معين جاء خلافاً «**للمعروف**»، أما حديثنا هذا يسقط حق الطاعة للفاسق، أي يبطل ولاية الفاسق، وشتان بين المسألتين، ولو كره «**منافقة القراء**»، أدعياء العلم، من فقهاء السلاطين!

❋ وأخرج الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد مسند والده (ج 5/ص329/ح22838): [حدثنا عبد الله حدثنا سويد بن سعيد الهروي حدثنا يحيى بن سليم عن بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه عبيد عن عبادة بن الصامت قال: سمعت أبا القاسم، صلى الله عليه وسلم، يقول: (سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرونكم ما تعرفون: **فلا طاعة لمن عصى الله تعالى، فلا تعتلوا بربكم**)]؛ وأخرجه، مطولاً ومختصراً، الإمام الحاكم في مستدركه (ج3/ص402/ح5528)، (ج3/ص402/ح5530)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج3/ص190/ح2894)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج 5/ص325/ح22821)، وأبو بكر البزار، والعقيلي؛ وكذلك ابن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص526/ح37721)، من طريق أخرى مستقلة عن سابقاتها، في قصة مع عثمان بن عفان؛ ومن نفس طريق ابن أبي شيبة أخرجه كذلك البخاري في «**التاريخ الكبير**»، وأخرجه الحاكم في المستدرك (ج3/ص403/ح5531)؛ والشاشي في مسنده (ج3/ص223/ح1326)؛ وغيرهم.

وإسناد الإمام احمد حسن جيد بذاته، قوي، صالح للاحتجاج، بمتابعاته عند عبد الله بن أحمد في زوائده، والحافظ الشاشي في مسنده، والإمام الحافظ البزار في مسنده، والإمام الحاكم في «**مستدركه**» بأكثر من طريق. ومقالة عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، والمناسبة التي روى فيها كلام النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، جاءت من طرق كثيرة، كما هو في الملحق؛ فالحديث، حديث عبادة، بن الصامت حسن صحيح، تقوم به الحجة، قطعاً، بشواهده ومتابعاته. وقد صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، وكذلك في سلسلة الاحاديث الصحيحة.

قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبادة بن الصامت هذا: «**لا طاعة لمن عصى الله عز وجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من عصى الله**»، أي سقوط ولاية الفاسق، وتحريم طاعته، كما ذكرناه سابقاً في حديث عبد الله بن مسعود، وحررناه في غير هذا الموضع.

ـــ وقد جاء حديث عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، بلفظ: [قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «سيكون أمراء من بعدى يأمرونكم بما تعرفون، ويعملون ما تنكرون، **فليس أولئك عليكم بأئمة**»]،

رواه الطبراني بإسناد صحيح على شرط ابن حبان؛ وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه الأعشى بن عبدالرحمن ولم اعرفه، وبقية رجاله ثقات). وهو قطعي الدلالة كذلك على بطلان إمامة الفاسق، بل هو أظهر وأبين في الدلالة على ذلك من الألفاظ السابقة!

❋ وقال الإمام احمد في مسنده (ج1/ص131/ح1095): [حدثنا عبدالصمد، حدثنا حرب بن شداد، حدثنا يحي بن أبي كثير، قال عمرو بن زنيب العنبري أن أنس بن مالك حدثه أن معاذ بن جبل قال: (يا رسول الله أرأيت ان كان علينا أمراء لا يستنون بسنتك، ولا يأخذون بأمرك، فما تأمر في أمرهم؟)، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**»]، وبهذا الاسناد اخرجه أبو يعلى في مسنده (ج 7/ص102/ح4046)، حيث قال: [حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل حدثنا عبد الصمد حدثنا حرب حدثنا يحيى حدثني عمرو بن زينب أن أنس بن مالك حدثه أن معاذاً قال: (يا رسول الله أرأيت ان كان علينا أمراء لا يستنون بسنتك، ولا يأخذون بأمرك، فما تأمر في أمرهم؟) فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**»]؛ وأخرجه البخاري في «**التاريخ الكبير**» من طريق ابن منصور، وحجاج، أخبرنا عبدالصمد، بهذا الاسناد.
فالحديث بهذا الإسناد حسن بذاته، صحيح على شرط ابن حبان، ومتنه نظيف مستقيم، فهو قطعاً صحيح، تقوم به الحجة، بشواهده، ومتابعاته، وقد صححه الألباني في «**صحيح الجامع الصغير)؛** وقد فصلنا ذلك في الملحق.
قوله عليه الصلاة والسلام في حديثنا هذا: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من لم يطع الله**» أي سقوط ولاية الفاسق، وحرمة طاعته، كما هو الحال في حديث عبد الله بن مسعود، وعبادة بن الصامت.

❋ وعن ابى عِنَبة الخولاني، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تحرجوا أمتي، (قالها ثلاث مرات)! اللهم من أمر أمتي بما لم تأمرهم به، **فإنهم منه في حل**». أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين (ج2/ص19/ح841)، والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد) (ج2/ص639/ح610)، والخطيب في تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وهو حديث حسن، صحيح على شرط ابن حبان، قوي صحيح تقوم به الحجة بشهادة الأحاديث السابقة.
قوله عليه الصلاة والسلام: «**....،فأنهم منه في حل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط إمارة الفاسق، لأن المقصود هو أنهم في حل من طاعته، أو في حل من إمارته، أو في حل من بيعته، أو نحو ذلك مما لا يحتمل سوى سقوط الولاية، لأن الكلام متعلق بذات الأمير، الذي يعود إليه الضمير في «**منه**»، وليس هو عائد إلى الأمر، كما هو في نحو قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»، الذي سوف يأتي قريباً.

* وقال الإمام العقيلي في الضعفاء الكبير: [حدثنا جعفر بن أحمد بن عاصم الأنطاكي قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا اسماعيل بن عياش، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: (إنه سيكون بعدي أمراء يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، **فلا طاعة لهم عليكم**»].

ـ وأخرجه بنحوه الإمام الطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص282/ح1344): [حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي حدثنا هشام بن عمار حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (إنه كائن بعدي أمراء يعرفون فيكم ما تنكرون وينكرون ما تعرفون، **فلا طاعة لهم**)]؛ ولكن عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، قال عنه في «التقريب»: (ضعيف، لم يروِ عنه غير اسماعيل بن عياش)، وهو كالمجمع على ضعفه من ناحية حفظه، ولكن المتن مستقيم تشهد له متون الأحاديث الثابتة السابقة، وكذلك جمهور نصوص الكتاب والسنّة، فلعل عبد العزيز بن عبيد الله قد حفظ ها هنا، فالحديث إذن حسن لغيره. وهو قطعي الدلالة كذلك في سقوط إمارة الفاسق.

أما أحاديث «**إنما الطاعة في المعروف**»، و«**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، وما هو في معناها فكثيرة متواترة، منها:

* أخرج أبو داود في سننه (ج3/ص40/ح2625): [حدثنا عمرو بن مرزوق أخبرنا شعبة عن زبيد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً، وأمرهم أن يسمعوا ويطيعوا، فأجج ناراً وأمرهم أن يقتحموا فيها، فأبى قوم أن يدخلوها، وقالوا: (انما فررنا من النار). واراد قوم أن يدخلوها، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: «لو دخلوها، أو دخلوا فيها، لم يزالوا فيها»، وقال: «**لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف**»، حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه بنحوه الإمام البخاري في صحيحه ج4/ص1578/ح4085، ج6/ص2613/ح6726، ج6/ص2650/ح6830؛ ومسلم في صحيحه ج3/ص1469/ح1840، ج3/ص1470/ح1840؛ والنسائي في سننه ج7/ص160/ح4205؛ والنسائي في سننه الكبرى ج4/ص434/ح7828، ج5/ص221/ح8721؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص82/ح622، ج1/ص94/ح724، ج1/ص124/ح1018؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص156/ح16386؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص309/ح378، ج1/ص455/ح611؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص140/ح894؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص17/ح109، إلا أن الطيالسي زاد: «**لا طاعة [لبشر] في معصية الله،... إلخ**».

* وأخرج البخاري في صحيحه (ج3/ص1080/ح2796) بأصح أسانيد الدنيا: [حدثنا مسدد حدثنا

يحيى عن عبيد الله قال: حدثني نافع عن بن عمر رضي الله عنهما عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وحدثني محمّد بن صباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن عبيد الله عن نافع عن بن عمر رضي الله عنهما عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية، **فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**)]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج6/ص2612/ح6725؛ ومسلم في صحيحه ج3/ص1469/ح1839؛ والنسائي في سننه ج7/ص160/ح4206؛ والترمذي في سننه ج4/ص210/ح1707؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص956/ح2864؛ وأبو داود في سننه ج3/ص41/ح2626؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص17/ح4668، ج2/ص142/ح6278؛ والنسائي في سننه الكبرى ج4/ص434/ح7829، ج5/ص221/ح8720؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص127/ح5117، ج8/ص156/ح16385؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص244/ح752؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص260/ح1041؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج6/ص543/ح33707؛ وغيرهم؛ وأكثرهم ذكره بلفظ: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، **فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**).

❋ **وأخرج** ابن ماجه في سننه (ج2/ص955/ح2863): [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمّد بن عمرو عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث علقمة بن مجزز على بعث، وأنا فيهم. فلما انتهى إلى رأس غزاته، أو كان ببعض الطريق، استأذنه طائفة من الجيش، فأذن لهم، وأمر عليهم، عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي، فكنت فيمن غزا معه. فلما كان ببعض الطريق أوقد القوم ناراً ليصطلوا أو ليصنعوا عليها صنيعاً: فقال عبد الله، وكانت فيه دعابة: (أليس لي عليكم السمع والطاعة؟) قالوا: (بلى). قال: (فما أنا بآمركم بشيء إلا صنعتموه؟) قالوا: (نعم). قال: (فأني أعزم عليكم إلا تواثبتم في هذه النار!). فقام ناس فتحجزوا، فلما ظن أنهم واثبون، قال: (أمسكوا على أنفسكم! فإنما كنت أمزح معكم!)، فلما قدمنا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه**»]، حديث صحيح وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج10/ص422/ح4558)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص543/ح33708)، (ج7/ص348/ح36632)؛ وغيرهم.
قلت: هذا يتعلق بالأمر، وليس بذات الأمير، فقوله: «**فلا تطيعوه**»»، يعني في ذلك الأمر المعين على كل حال، بغض النظر عن بقاء ولايته أو سقوطها، وهذا هو كذلك معنى الأحاديث التالية.

❋ أخرج تمام في «**الفوائد**» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**طاعة الإمام حق على المرء المسلم، ما لم يأمر بمعصية الله عز وجل، فإذا أمر بمعصية الله، فلا طاعة له**»، وهذا حديث صحيح أيضاً، استوفينا دراسة إسناده في الملحق.

❋ وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج3/ص501/ح5870): [حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج بن منهال أخبرنا حماد بن سلمة حدثنا حميد ويونس وحبيب بن الشهيد عن الحسن أن زيادا استعمل الحكم بن عمرو الغفاري على جيش فلقيه عمران بن حصين في دار الإمارة فيما بين الناس فقال له: (أتدري في ما جئتك؟! أما تذكر أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لما بلغه الذي قال له أميره قم فقع في النار فقام الرجل ليقع فيها فأدركه فأمسكه، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم، لو وقع فيها لدخل النار: **لا طاعة في معصية الله**)، قال الحكم: (بلى)، قال عمران: (إنما أردت أن أذكرك هذا الحديث)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وهو كما قال في غاية الصحة، لا سيما بالمتابعات والطرق الأخرى الصحيحة؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص150/ح324)، (ج18/ص171/ح385)، (ج3/ص211/ح3159)؛ وغيرهم.

- وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص66/ح20672): [حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمّد قال: استعمل الحكم بن عمرو الغفاري على خراسان قال: فتمناه عمران بن حصين حتى قيل له: (يا أبا نجيد ألا ندعوه لك؟!)، قال: (لا)، فقام عمران بن حصين فلقيه بين الناس، قال: (تذكروا يوم قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **لا طاعة لمخلوق في معصية الله**؟!)، قال: (نعم!)، قال عمران: (الله أكبر!)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص432/ح19893، ج5/ص66/ح20675، ج5/ص67/ح20678؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص115/ح856؛ والطبراني في معجمه الكبير ج3/ص211/ح3160، ج18/ص184/ح432، ج18/ص184/ح433، ج18/ص185/ح434، ج18/ص185/ح438؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج2/ص263/ح1017؛ وغيرهم.

- وأخرجه الإمام أبو داود الطيالسي في مسنده (ج1/ص114/ح850): [حدثنا شعبة عن قتادة سمع أبا مراية عن عمران بن حصين أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (**لا طاعة في معصية الله عز وجل**)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص426/ح19837، ج4/ص427/ح19845، ج4/ص436/ح19918؛ والطبراني في معجمه الكبير ج18/ص229/ح570؛ وغيرهم.

- فهذا نقل تواتر عن عمران بن حصين، رضي الله عنه؛ وقد نفع الله الحكم بن عمرو الغفاري، رضي الله عنه، بهذا التذكير حيث أخرج الحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد) (ج2/ص689/ح673): [حدثنا سعيد بن عامر عن هشام عن محمّد بن سيرين أن زيادا استعمل الحكم بن عمرو الغفاري على خرسان ففتح الله عليه فجاء كتاب زياد أما بعد فان أمير المؤمنين كتب أن يصطفى له الصفراء والبيضاء قال: فكتب اليه جاءني كتابك يذكر أن أمير المؤمنين كتب أن يصطفى له الصفراء والبيضاء واني وجدت كتاب الله قبل كتاب أمير المؤمنين وإنه والله لو كانت السماوات والأرض على عبد ثم أتقى الله لجعل له منها مخرجا والسلام عليك ثم قال للناس: اغدوا على فيكم فقسمه بينهم].

❋ وأخرج الإمام النسائي في سننه (ج7/ص111/ح4077)، في سننه الكبرى (ج2/ص306/ح3540)،

بإسناد صحيح: [أخبرني أبو داود قال: حدثنا عفان قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف بن الشخير عن أبي برزة الأسلمي أنه قال: كنا عند أبي بكر الصديق فغضب على رجل من المسلمين فاشتد غضبه عليه جدا فلما رأيت ذلك قلت: يا خليفة رسول الله أضرب عنقه فلما ذكرت القتل أضرب عن ذلك الحديث أجمع إلى غير ذلك من النحو فلما تفرقنا أرسل إلي فقال: (يا أبا برزة: ما قلت؟!)، ونسيت الذي قلت، قلت: (ذكرنيه!)، قال: (أما تذكر ما قلت؟!)، قلت: (لا والله!)، قال: (أرأيت حين رأيتني غضبت على رجل فقلت أضرب عنقه يا خليفة رسول الله أما تذكر ذلك، أو كنت فاعلا ذلك؟!)، قلت: (نعم والله، والآن إن أمرتني فعلت!)، قال: (والله ما هي لأحد بعد محمّد، **صلى الله عليه وسلم**)]؛ وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: (هذا الحديث أحسن الأحاديث وأجودها والله تعالى أعلم)؛ وأخرجه أبو داود في سننه ج4/ص130/ح4363؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص10/ح61؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص83/ح79؛ وغيرهم.

– وأخرجه الإمام النسائي في سننه (ج7/ص110/ح4075)، وفي سننه الكبرى (ج2/ص305/ح3538) مختصراً، مع تقصير في الإسناد: [أخبرنا معاوية بن صالح الأشعري قال: حدثنا عبد الله بن جعفر قال: حدثنا عبيد الله عن زيد عن عمرو بن مرة عن أبي نضرة عن أبي برزة قال: [غضب أبو بكر على رجل غضبا شديداً حتى تغير لونه. قلت: (يا خليفة رسول الله! والله، لئن أمرتني لأضربن عنقه!)، فكأنما صب عليه ماء بارد فذهب غضبه عن الرجل؛ قال: (ثكلتك أمك أبا برزة! **وإنها لم تكن لأحد بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم!**)]. ولكن قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: (هذا خطأ: والصواب أبو نصر واسمه حميد بن هلال، خالفه شعبة)]؛ أخرجه النسائي في سننه ج7/ص110/ح4076؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص306/ح3539؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص84/ح80؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص29/ح1129؛ وغيرهم.

– وأخرجه الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص3/ح4) مختصراً، من طريق أخرى بإسناد صحيح: [حدثنا شعبة عن توبة العنبري قال: سمعت أبو السوار العدوي يحدث عن أبي برزة قال: كنت عند أبي بكر رضي الله عنه وهو يوعد رجلا فأغلظ له فقلت ألا أضرب عنقه فقال أبو بكر: إنها ليست لأحد بعد النبي، صلى الله عليه وسلم]؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج7/ص60/ح13155؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص84/ح82؛ وغيرهم.

– وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج5/ص307/ح5392) من طريق ثالثة: [حدثنا محمّد بن احمد بن أبي خيثمة قال: حدثنا محمد بن يوسف بن ابي معمر قال: حدثنا عبدالله بن محمّد بن المغيرة قال: حدثنا مالك بن مغول عن عمرو بن مرة عن ابي البختري عن ابي برزة الاسلمي قال: غضب ابو بكر رضى الله عنه على رجل فقلت: اضرب عنقه، فقال: ما كانت لاحد بعد محمّد، صلى الله عليه وسلم].

* وأخرج الحاكم في مستدركه (ج4/ص564/ح8584): [حدثنا أبو حفص أحمد بن حنبل الفقيه

ببخارى حدثنا صالح بن محمّد بن حبيب الحافظ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة قال: سمعت سفيان بن سعيد يقول: أنبأ الأعمش أنبأ أبو عمار عن صلة بن زفر عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: «**يكون عليكم أمراء يتركون من السنّة مثل هذا** (وأشار إلى أصل إصبعه، يريد التقليل)، **وإن تركتموهم جاؤوا بالطامة الكبرى! وإنها لم تكن أمة إلا كان أول ما يتركون من دينهم السنّة، وآخر ما يدعون الصلاة، ولولا أنهم يستحيون ما صلّوا**»، هذا حديث صحيح، وقال الحاكم: (على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

- وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج9/ص299/ح9497): [حدثنا الحسين بن جعفر القتات حدثنا منجاب بن الحارث حدثنا علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي عمار عن صلة بن زفر عن عبد الله قال: (إنه سيكون أمراء يدعون من السنة مثل هذه، فإن تركتموها جعلوها مثل هذه، فإن تركتموها جاؤوا بالطامة الكبرى)]

والحديث، وإن كان ظاهره الوقف، إلا أنه في حكم المرفوع قطعاً، وإلا لكان عبد الله بن مسعود مدعياً للنبوة أو لعلم الغيب، حاشاه، وفيه الحث، صراحة، على الأخذ على يد الحكام عند أدنى انحراف، فلا يجوز تركه وشأنه، وإقراره على ولايته، وإلا فالطامة الكبرى. وصدق الله ورسوله: لما تقاعست الأمة عن ذلك أصابها في ماضيها، وحاضرها ما ترى بعيني رأسك، لا ما تسمعه رواية، أو يصلك بلاغاً، فحسب!

وهناك أحاديث أخرى، ولعل فيما أوردناه غنية، وفي هذه الأدلة تقييد للنصوص الأخرى المطلقة التي أمرت بطاعة الأمراء والحكام بإطلاق.

أما مشروعية منازعة الحاكم بالسلاح، حال إظهاره الكفر البواح، أو تركه إقامة الصلاة، أو تركه للصلاة، فلها باب مستقل في كتابنا: (الحاكمية، وسيادة الشرع)، فلتراجع، ورأسها حديث (الكفر البواح):

* عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـــ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله **إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان**، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم». حديث غاية في الصحة، مجمع على صحته، أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، والطبراني، وغيرهم، من طرق كثيرة، تفيد القطع واليقين.

البواح: الظاهر، البادي، الذي لا خفاء فيه. من قولهم: باح بالشيء، يبوح به، بوحاً، وبواحاً، إذا أظهره، وأذاعه، وجاهر به.

ووقع في رواية للطبراني: «**كفراً صراحاً**»، وهو بنفس المعنى.

ووقع في روايات أخرى صحاح: «**إلا أن يكون معصية الله بواحاً**»، أو «**ما لم يأمروك بإثم بواحاً**».

وقال النووي: (المراد بالكفر هنا المعصية، ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكراً محققا تعلمونه من قواعد الإسلام)، واستدرك عليه الحافظ في «**الفتح**»،

عند شرح الحديث في «**كتاب الفتن**» من الجامع الصحيح، وأورد أقوالاً أخرى في الخروج على الحاكم، كما ناقش سقوط ولاية الفاسق، وقد أشبعنا ذلك بحمد الله بحثاً في كتابنا: «**طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها**»، وحررناه للغاية، ولله الحمد والمنة، فليراجع!

* وجاء حديث عبادة بن الصامت في «**مسند الشاميين**» من طريق أخرى بزيادات مفيدة: [حدثنا محمّد بن أبي زرعة الدمشقي حدثنا هشام بن عمار (ح) وحدثنا بن دحيم حدثنا أبي قالا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا بن ثوبان حدثني عمير بن هانئ عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك، ولا تنازع الأمر أهله، وإن رأيت أنه لك»، قال عمير: فحدثني خضير أو حضير السلمي أنه سمع من عبادة بن الصامت عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وزاد: «إلا أن يأمرك بإثم بواحا عندك تأويله من الكتاب»، قال خضير أو حضير قلت لعبادة: (**فإن أنا أطعته؟!**)، قال: (**يؤخذ بقوائمك فتلقى في النار، وليجيء هو فلينقذك!**)]، قلت: هذا إسناد حسن جيد بذاته أيضاً، تقوم به الحجة، صحيح بشواهده ومتابعاته كما هي عند البخاري، ومسلم، وأحمد، وابن حبان وغيرهم. وخضير السلمي من كبار التابعين، ليس به بأس من ثقات ابن حبان، يروي عن عبادة بن الصامت وكعب الأحبار، وله ترجمة عند البخاري حيث سماه حضير السلمي، بالحاء المهملة.

فطاعة المخلوق في معصية الله إذاً جريمة كبرى، ومنكر عظيم (لما في ذلك من المفسدة الموبقة في الدارين أو أحدهما) والمطيع هنا له حكم الآمر فهما شريكان في الإثم، الذي ربما يصل إلى حد الردة والكفر، عياذاً بالله.

وهل فشا الضلال والفساد في الأرض إلا بمتابعة الضعفاء للكبراء والسادة؟ وسيذكر هؤلاء الاتباع في الأخرة فساد هذه المتابعة العمياء، وأنهم مجرمون، كما روى الله حوارهم اليائس الأخير: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ * قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ * وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَاداً وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾، (سبأ؛ 34: 31 – 34). ثم الحوار بعد صدور الحكم بدخول النار: ﴿وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللّهِ مِن شَيْءٍ قَالُواْ لَوْ هَدَانَا اللّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ * وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلاَ تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُسَكُم مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، (إبراهيم؛ 14: 21–22)، كما حكى عنهم وهم يتقلبون، بعد ذلك، في نار الجحيم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيراً * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً لَّا يَجِدُونَ

وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً ﴾ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا ﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْناً كَبِيراً﴾، (الأحزاب؛ 33: 64–68).. بل لقد قال الشوكاني في فتح القدير: (والمراد بالسادة والكبراء: الرؤساء والقادة الذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدنيا ويقتدون بهم، وفي هذا زجر عن التقليد شديد).

❋ لما وصل الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى المدينة عقد مع اليهود اتفاقاً دولياً جاء فيه: «وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمّد رسول الله».

❋ لما تم ابرام عقد الصلح بين المسلمين والكفار يوم الحديبية تبين أن الرأي العام للمسلمين كان ضد هذا الصلح، لأنهم رأوا فيه اذلالاً لهم، فأظهروا الرفض لما قام به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وقد عبر الفاروق عمر رضي الله عنه لرفض الأمة للصلح، حين وثب رضي الله عنه فأتى أبا بكر رضي الله عنه فقال: يا أبابكر أو ليس برسول الله؟ السنا بالمسلمين؟ أو ليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه: الزم غرزه حيث كان فأني أشهد أنه رسول الله، فقال عمر: وأنا أشهد، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: يا رسول الله، أولسنا بالمسلمين؟ أوليسوا بالمشركين؟ قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟ فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أنا عبد الله ورسوله، لن أخالف أمره ولن يضيعني**» كما رواه أصحاب الصحاح كالبخاري ومسلم، وغيرهما.

وقد كان موقف عمر رضي الله عنه أصدق تعبير عن معارضة الأمة لرسول الله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لأنه قبل ـــ وفق نظرة المسلمين إلى ظاهر عقد الصلح ـــ شروطاً مذلة من أعداء الدولة الإسلامية.

وقد أكد المعارضة عملياً عدم استجابتهم لأمر رسول الله عليه وعلى آله الصلاة والسلام بالامتناع عن الذبح حين أمرهم بذلك، فغضب حتى شكا إلى زوجته، أم المؤمنين، أم سلمة، رضوان الله وسلامه عليها، فقالت: (يا رسول الله اخرج وانحر واحلق فإنهم متابعوك)، فخرج ونحر وحلق رأسه. فِفعله هذا مع قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أنا عبد الله ورسوله، لن أخالف أمره ولن يضيعني**» يؤكد أن اتفاقية «**الحديبية**» لم تكن من باب المعاهدات المباحة، التي أناط الشرع بالإمام أن يعقدها باجتهاده وفق المصلحة، وبمشورة الأمة، وموافقتها، وإنما كانت بأمر الله، وفق وحي خاص جاء بها، فلا يجوز القياس عليها، ولا التعاقد على مثلها، إلا بدليل وبرهان من غيرها!

ذكرنا أعلاه نصوصاً من كتاب الله قطعية الثبوت والدلالة لا مجال لإنكارها، كلها تصب في مقولة واحدة بكل جلاء، مفادها أن السيادة للشرع، لا للعقل؛ لله تبارك وتعالى، لا للإنسان.

وكما أرشد القرآن بنصوص كثيرة إلى أن السيادة للشرع، وليست للإنسان، ولا للشعب، ولا للعقل، فالسنّة أيضاً قد أرشدت إلى ذلك، عملاً وقولاً، كما ذكرنا طرفاً يسيرا من ذلك أعلاه.

وطرق دلالة هذه الآيات والأحاديث على حصر السيادة في الشرع مطلقاً من عدة وجوه، سوف نشبعها، إن شاء الله، تفصيلاً في الفصول المستقلة الآتية.

❄ **فصل: الوجه الأول: وجوب طاعة الله ورسوله مطلقاً.**

وذلك واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، بضرورة الحس والعقل فوجوب (**طاعة الله ورسوله مطلقاً**) هو (**حكم العقل**) الذي أكده الشرع، وزاد بأن جعله أيضاً (**حكم الشرع**) في مثل الآيات المستشهد بها أعلاه، مثل:

ــــ قوله، تباركت أسماؤه: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾، وقوله: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم﴾، وقوله: ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله، إن الله شديد العقاب﴾، مع الوعيد المرعب الرهيب على معصية الله ورسوله، في مثل:

ــــ قوله، تباركت أسماؤه: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا﴾، وقوله: ﴿تلك حدود الله، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وذلك الفوز العظيم، ومن يعصى الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارًا خالدًا فيها وله عذابٌ مهين﴾.

وهو كذلك مستفاد من آية الأمراء. بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ أمر، وقد تضمن النص قرينة جازمة مؤكدة بصرف الأمر إلى الوجوب القاطع، وذلك بالوعيد المغلظ الشديد، المذكور أعلاه، وكذلك بربط الطاعة بالإيمان بالله واليوم الآخر، مما يفيد أيضاً نفي الإيمان بمفهوم المخالفة عمن لا يطيع الله ولا رسوله بقوله تعالى: ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾.

❋ يقول الإمام الشهيد سيد قطب، رضي الله عنه: [في هذا النص القصير بيّن الله سبحانه شرط الإيمان، ووحدة الإسلام، وقاعدة النظام الأساسي في الجماعة المسلمة، وقاعدة الحكم، ومصدر السلطان. وكلها تبدأ وتنتهي عند التلقي من الله وحده، والرجوع إليه فيما لم ينص عليه نصاً من جزئيات الحياة التي تعرض في حياة الناس على مدى الأجيال، مما تختلف العقول والآراء والأفهام، ليكون هنالك الميزان الثابت الذي ترجع إليه العقول والآراء والأفهام... إن الحاكمية لله وحده في حياة البشر ما جَلَّ منها وما دق،...، والله واجب الطاعة، فشريعته واجبة التنفيذ ...، والإيمان يتعلق ــــ وجوداً وعدماً ــــ بهذه الطاعة، وهذا التنفيذ ــــ بنص القرآن الكريم ــــ ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾].

❋ وقال الإمام ابن أبي العزّ الحنفي، رحمه الله، في «**شرح الطحاويّة**»، (ص:200)، في معرِض ذِكرِ ما يجب على الأمّة تجاه نبيّها، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فنوحّده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحّد المرسِلَ بالعبادة والخضوع والذلّ والإنابة والتوكّل، فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرِسل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحُكم غيره].

وآية الأمراء من آيات الأحكام التي تتعلق مباشرة بنظام الحكم، ذلك بأنها أمرت أيضاً بطاعة أولي الأمر، فالأمر بمطلق الطاعة يحتم بالضرورة عدم طاعة ما سوى ذلك، وطاعة الله لا تتحقق إلا بتنفيذ كل ما

أمر به واجتناب كل ما نهى عنه، فيكون الشرع هو صاحب «**السيادة**»، أي: «**الربوبية**»، في الحياة، ولا سيادة لغيره مطلقاً.

❄ فصل: الوجه الثاني: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

لقد دلت النصوص المتواترة من الكتاب والسنّة على وجوب طاعة الحكام الشرعيين، وأن معصيتهم حرام، ولكن الطاعة، الواجب على الأمة التقيد بها، ليست طاعة مطلقة، إنما هي طاعة في حدود رسم الشارع دائرتها، وحدد شروطها وحدودها وقيودها، أي في حدود الشرع، كما فصلناه في كتابنا: «**طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها**».

وقد نصت آية الأمراء على وجوب الطاعة للحكام الشرعيين، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 59). والطاعة أمر أساسي لوجود الانضباط في الدولة، ولصيانة وحدة الأمة. فالله سبحانه أمر بالطاعة، فيما يظهر، لأول وهلة، أنه طاعة مطلقة غير مقيدة، إلا أنه ألمح إلى إمكانية وقوع الخلاف والنزاع، وبيّن كيف يكون الرد في تلك الحالة. فطاعة أولي الأمر هذه ليست لذاتها، وإنما هي بناء على أمر الله بطاعتهم. فهي فرع لطاعة الله، وليست أصلاً.

ثم جاءت السنّة تؤكد ذلك وتأمر بالطاعة للحكام في أي حال من الأحوال، إلا أن يكون المأمور به معصية، فعن بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «**على المرء المسلم الطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**» فحدود الطاعة هي: الكتاب والسنّة، فلا يحل لمؤمن طاعة حاكم في أمر خارج عنهما، وعن أبي عتبة الخولاني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا تحرجوا أمتي، ثلاث مرات. اللهم من أمر أمتي بما لم تأمرهم به فإنهم منه في حل**». فلا يجوز للحاكم أن يفرض على الأمة قانوناً لم يستنبط استنباطاً شرعياً صحيحاً، فضلاً عن كونه قانوناً من صنع البشر، وكذلك يحرم على الأمة طاعته في ذلك، إلى غير ذلك من القيود والشروط لطاعة الحكام، المفصلة في كتابنا «**طاعة أولي الأمر: حدودها، وقيودها**».

ولقد جاءت الآية الكريمة الآنفة الذكر وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، بأسلوب بديع معجز، وضع هذه الطاعة في مكانها اللائق بها، كما قاله الألوسي في روح المعاني: [وأعاد الفعل وإن كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله اعتناء بشأنه عليه الصلاة والسلام، وقطعاً لتوهم أنه لا يجب امتثال ما ليس في القرآن الكريم وإيذاناً بأنه له، صلى الله عليه وسلم، استقلالا بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد في قوله سبحانه: ﴿وأولي الأمر منكم﴾ إيذاناً بأنهم لا استقلال لهم فيها استقلال الرسول، صلى الله عليه وسلم].

إذن فطاعة أولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله، وليست مستقلة، أما الطاعة في المعصية فقد اتفق أهل العلم على أن الطاعة في المعصية لا تجوز كما ذكر النووي إجماعهم في شرحه لصحيح مسلم.

وأصل هذا الاتفاق ضرورة الشرع والعقل، لأن الطاعة الواجب على الأمة التقيد بها ليست طاعة مطلقة، إنما هي طاعة في حدود رسم الشارع دائرتها، أي في حدود الشرع، كما أسلفنا.

وطاعة أولي الأمر هذه كذلك ليست مستقلة بذاتها ولذاتها، وإنما هي بناء على أمر الله بطاعتهم. فهي فرع لطاعة الله، وليست أصلاً. وهي أدنى، بالضرورة، مرتبة من طاعة الله، التي هي الطاعة الأصلية العليا المطلقة. والضرورة الشرعية والعقلية تقتضي وجوب اندراج أوامر الجهة السفلى الفرعية تحت أوامر الجهة العليا الأصلية، فإن حصل تناقض نفذ أمر الجهة العليا الأصلية حتماً، وبطل أمر الجهة السفلى الفرعية، ضرورة ولا بد، وإلا حصل التناقض، وهو محال.

ونزيد هذا إيضاحاً بأن نقول:

لو أن الجهة العليا قالت: أطيعوا الجهة السفلى، حتى لو أمرتكم بمعصيتي، فإنها في حقيقة الأمر إذاً تقول: أطيعوني بأن تعصوني، في نفس الوقت من نفس الجهة في نفس الموضوع، وهذا محال. وإذا كانت الجهة العليا هي أعلى الجهات على الإطلاق، أي الله سبحانه وتعالى، الذي هو واجب الوجود الأزلي، الأول بغير ابتداء، والآخر بغير انتهاء، الحي القيوم، العلي الأعلى، إليه المنتهى، فليس فوقه مرجع، لأنه غاية الغاية، ونهاية النهاية، كانت الاستحالة أعظم وأفظع، لأن الله هو خالق العقول، ومبدع الفطر، ومعلم الأسماء والمفاهيم، فإذا جوزنا عليه مثل هذا التناقض، أصبحت ذاته وصفاته متناقضة، ومن باب أولى كذلك مخلوقاته. فتنعدم الثقة بالعقل والحس، المخلوقين لله، وتطرق الشك إلى مبادئ العقل الأولية الضرورية، فينهدم العقل ويتحطم، ويسقط التكليف، وتفقد اللغات معانيها، ويستحيل الفكر، وتنهدم الشريعة، وهذا هو الهوس المحض، والجنون الخالص، عياذاً بالله.

وكل نصوص الشريعة لا يجوز فهمها إلا هكذا، فإن تعذر فهم نص منقول على هذا الوجه، أو تأويله على وجه مناسب، فمن المحال أن يكون نقلاً صحيحاً، ولا بد من الحكم على ذلك النص بأنه مكذوب مفترى.

كل ما سلف يدل دلالة قاطعة على أن السيادة للشرع، وإلا جاز للحاكم فرض قوانين من غير الشرع، وألزم الأمة بطاعته لعموم الأدلة الواردة في وجوب الطاعة، لكن الإسلام حرم على المسلمين طاعة الحاكم إن هو أمر بمعصية، أي مخالفة شرعية في أمر جزئي معين في واقعة عينية، كما فعل علقمة بن مجزز، رضي الله عنه، عندما قال، مداعباً لأصحابه: (فأني أعزم عليكم إلا تواثبتم في هذه النار!)، فعقَّب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قائلاً: «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه**»، ومن باب أولى تحرم الطاعة في ما هو شر من ذلك، وأفظع وأفحش: شرَّع بدون رد إلى الله ورسوله، أو بدّل الشريعة المنزلة بأن حرّم الحلال، أو أحلّ الحرام، أو أبطل الحدود.

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل لقد ثبت بالتواتر، المفيد للعلم اليقيني القاطع، عند المسلم والكافر على حد سواء، أنه قال: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، وكل ما سوى الله تبارك وتعالى مخلوق: فالإنسان مخلوق، والعامِّي مخلوق، والعالِم مخلوق، والشعب أفراداً وجماعات مخلوقين، فكلهم لا طاعة لهم في معصية الله الخالق تبارك وتعالى، فهذا الحديث الجليل الجميل وحده كاف لنسف فكرة الديمقراطية الليبرالية حول سيادة الأمة، وقلعها من جذورها، فيتحقق الفكر الوحيد الصائب،

والحق اليقيني الثابت، في هذه المسألة مطلقاً. فيظل الحلال والحرام هما المقياس الوحيد للأعمال، فطالما أن الحاكم الشرعي لا يخرج في أوامره عن كتاب الله وسنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإن طاعته فرض على جميع المسلمين.

❄ فصل: الوجه الثالث: وجوب الاحتكام إلى الشرع دائماً وأبداً، وتحريم الاحتكام إلى غيره مطلقاً

وقد أسلفنا أن مادة (ح ك م) تأتي في اللغة العربية، وكذا في القرآن، والسنّة بمعاني عدة، منها:

(1) وضع الأمور في مواضعها، وهي (**الحِكْمة**)، وفاعل ذلك (**حكيم**)،

(2) إتقان الصنعة، وبلوغ الفعل إلى غايته، وهو (**الإحكام**)، وفاعل ذلك (**مُحْكِم**)، و(**حكيم**)،

(3) الحكم على أفعال الناس يوم القيامة، وتصفية نزاعاتهم بصفة نهائية أبدية. وذلك إنما هو لله وحده، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة.

(4) الفتيا، وإبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحته، أي الحكم على القضايا الدينية، والحسية، والعقلية، والجمالية، والأخلاقية، وغيرها. فنحن (**نحكم**) ببطلان التناسخ، وبطلان التثليث، وقبح الكذب عقلاً، وحرمته شرعاً، إلا في أحوال قليلة منصوص عليها،... إلخ. ومنه قوله، جل وعلا: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۞ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

(5) فض النزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. أي القضاء، وهو إحدى سلطات الدولة الرئيسية (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية).ويسمى القاضي أيضاً (**حاكما**)، وما يتلفظ به: (**حُكْماً**).

(6) رعاية الشؤون والإدارة والتنفيذ، أي السلطة التنفيذية في الدولة، ويسمى القائم بذلك: (**حاكماً**)، كما قد يسمى (**والياً**)، أو (**ولي أمر**)، أو (**سلطاناً**). وقد شاع في العصور المتأخرة استخدام لفظ (**حكومة**) لقمة السلطة التنفيذية، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدولة.

(7) التشريع وسن الدساتير والقوانين والأنظمة واللوائح، أي ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة، بل وحتى وضع مبادئ الأخلاق، والسلوك، والآداب، والأعراف الاجتماعية.

وهذه المعاني، أو الأنواع الأربعة الأخيرة هي التي تعنينا في هذا البحث: **الفتيا، والقضاء، والتنفيذ، والتشريع**. وهي كذلك التي يجب حمل النصوص الشرعية عليها كلها، إلا إذا وردت قرينة مخصصة. فإذا قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران،... إلخ**» فلا يجوز أن يقال هذا خاص بالقاضي، أو ولي الأمر! بل هو عام لكل من طلب حكم الله في القضية لمعرفته مجرداً، كالمجتهد والمفتي، فهذا حاكم؛ أو لتطبيقه في نزاع كالقاضي، فهذا كذلك حاكم؛ أو لرعاية الشؤون كالإمام، إما تنفيذاً في حالة عينية مشخصة، فهو بهذه الصفة حاكم؛ وإما تشريعاً، أي تبنياً لحكم شرعي في مسألة خلافية، وسنِّها نظاما عاما ملزما للكافة، وهو بهذه الصفة كذلك حاكم.

وعليه يكون «**الاحتكام**»، أو «**التحاكم**» هو: طلب «**الحكم**» من أي نوع كان، من نوع الفتيا، أو

القضاء، أو التنفيذ، أو التشريع، ضرورة ولا بد.

أما وجوب «**الاحتكام**» إلى الشرع مطلقاً فقد أفادته النصوص بمثل قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، وبقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. وبقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾.

ففي الآية الأولى: حقيقة كلية من حقائق الإسلام جاءت في صورة قسم مؤكد، مطلقة من كل قيد، تنفي الإيمان عن من لم يحتكم إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام. وليس هناك مجال للوهم أو الإبهام بأن تحكيم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو تحكيم لشخصه الشريف فحسب، كما يزعم بعض دعاة «**اليسار**» الإسلامي (!)، أو دعاة «**العلمانية**» الإسلامية (!)، إنما هو، بالضرورة، تحكيم شريعته ومنهجه، لا لشخصه الشريف فحسب، كما يظهر بالبداهة من غير تأمل. وإن أبيت إلا المكابرة والتقعّر فإليك البراهين التالية:

(1) الزعم بخلاف ذلك يعني أنه لم يبق لشريعة الله وسنّة رسوله مكان بعد وفاته صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أي أن الإسلام مات، أو نُسِخ بموته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم! ويلزم من ذلك:

(أ) إما أن ختم النبوة عبث، وأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لم يكن رحمة للعالمين، تعالى الله عن الكذب، والعبث علواً كبيراً. أو:

(ب) أنه لا فرق بين مجيء النبوة وعدمها، فالتكليف وعدمه سيان، وكل ما جاء في القرآن عن التكليف والحساب، والجنّة والنار لا بد أن يكون أكاذيب وخيالات، فلا يكون القرآن من عند الله، خلافاً لقواطع الأدلة، أو يكون الله كاذباً متلاعباً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فإن جاز أن يكون حُكماً واحداً منسوخاً بوفاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو بمرور مدة زمنية معينة أو غير معينة، أو لحدوث تغيير اجتماعي، أو تطور في «**علاقات الإنتاج**»، جاز ذلك في كل حكم، بما في ذلك تحريم القتل، والعدوان والظلم، فتنعدم الشريعة كلية، وهم لا يقولون بذلك. بل النسخ يقتصر على الأحكام «**المزعجة**» التي لا توافق مزاجهم، أما ما وافق الهوى فهو مستمر ثابت، ما شاء الله كان!

وإن جاز ذلك في بعض الأحكام من غير نسخ صريح يأتي به وحي جديد، جاز ذلك بعد لحظة سنِّ الحكم نفسه مباشرة، فتكون الأحكام كلها غير مُلزمة ساعة صدورها، وتنهدم الشريعة فوراً، وللوهلة الأولى.

(2) أنه معلوم بالضرورة من التاريخ، منقول نقل تواتر، أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يكن يباشر كل الحكم والقضاء والتنفيذ بنفسه. بل قد عين الأمراء، والولاة، وجُباة الزكاة، والقضاة، في مكة، والطائف واليمن، واليمامة، والبحرين. وكان هؤلاء يرعون الشؤون، ويفصلون في القضايا، وكان الناس يرجعون إليهم. بل كان الناس يرجعون في المدينة النبوية المشرفة نفسها إلى رجال من الصحابة في الفتيا والتحكيم وفض النزاع. فصح بذلك يقيناً أن قوله تعالى: ﴿يحكموك فيما شجر بينهم﴾، وقوله: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾، يعني ضرورة تحكيم شرع الله وشرع رسوله، وليس أشخاصاً

بأعيانهم.

لا يجوز أن يقال أن شرعية التحاكم إلى هؤلاء إنما كان بتعيين النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لهم، وتنصيبه لهم في أعمالهم، فمن لم يعينه النبي نصاً لم يجز التحاكم إليه، لا يقال ذلك لأنه يناقض النصوص اليقينية من الكتاب والسنّة الآمرة بطاعة أولي الأمر، ما داموا شرعيين، والجهاد معهم، إلى قيام الساعة، وصحة قضاء القاضي إذا حكم بما أنزل الله، ولم يحابي أو يجور، واستحقاقه للثواب والجنّة على ذلك في مثل قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**قاضيان في النار، وقاض في الجنّة**»، وصحة التحكيم الاختياري في مثل قوله تعالى: ﴿فابعثوا حكماً من أهله وحكما من أهلها﴾، وجمهور الفقهاء على أن ذلك يصح من تصرف الزوجين المتخاصمين، أو بتدخل أهلهما، ولو لم يكن بتدخل من السلطان، أو بأمر القاضي النظامي المعين من قبل السلطان. ولو كان مثل هذا القول حقاً لورد، ولو في نص واحد، عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولما لم يرد من ذلك شيء البته علمنا أنه لم يكن، ولا يتصور إلا بالطعن في نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أو اتهامه بخيانة الرسالة، حاشاه ثم حاشاه.

(3) والزعم بخلاف ذلك يعني تكذيب له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في ما لا يعدّ ولا يحصى من الأحاديث التي نص فيها أنَّ كذا وكذا حرام إلى يوم القيامة، وأنَّ كذا وكذا يسري إلى أبد الأبد. وتكذيب له في أحاديث الفتن، وتحذيره من أئمة الضلالة، ومن فِرَق الخوارج، ومن الجلاوزة (وهم شرط الجبابرة الطواغيت، المصابون بمرض «**السادية**»، الذين يضربون الناس بالسياط، ويستمتعون بالتعذيب)، ومن الكاسيات العاريات،... إلخ. فما فائدة ذلك كله إذا لم يتحاكم إليه، أي إذا لم يرجع إليه في الفتوى، والقضاء، وسن الأنظمة، والتنفيذ؟!

(4) والقول بهذا تكذيب وردٌّ صريح للأحاديث المتعلقة بأمراء البدع والجور، وهي في مجموعها متواترة، حيث نص، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنهم يأتون بعده، أي بعد وفاته، وهم على خلاف «**سنّته**»، وبيّن كيفية التعامل معهم. وقد ورد طرف من ذلك سابقاً: أحاديث عبادة بن الصامت، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي عنبة الخولاني، رضوان الله وسلامه عليهم.

(5) والقول بهذا تكذيب وردّ صريح للأحاديث التي تنص على التمسك بسنّته في كل وقت، لا سيما في أزمنة الغربة والفتنة، وهي كذلك بمجملها متواترة، يستحيل الانفلات من صحتها وثبوتها.

فهذا القول: (**أن الرد إلى الرسول ليس هو بالضرورة، تحكيم شريعته ومنهجه، وإنما هو فقط تحكيم لشخصه الشريف**) إذاً هدم صريح للعقل والفكر، مع كونه ردة وكفر صريح، وهو شر، وأقبح من قول أشد المرتدين ارتداداً في عهد أبي بكر الصديق، رضى الله عنه، الذين أجمع الصحابة على تكفيرهم وقتالهم، وهذا كذلك منقول نقل تواتر!

فالآية تنفي، بقَسَم مغلظ، الإيمان عن كل إنسان يرفض الاحتكام إلى الشرع، الذي هو القرآن والسنّة، وما دل عليه القرآن والسنّة أنه دليل. بل وأكثر من ذلك فإن الآية تطلب عند الاحتكام إلى الشرع أن لا يشعر المسلم حتى بمجرد الحرج، أي ضيق الصدر، الذي قد يكون بالشك، أو بالغضب، أو الكراهية، أو النفور، أو بالاحتقار، أو الازدراء، أو أي لون من ألوان الحرج، وضيق الصدر. والآية على ظاهرها، وعمومها، لا

نعلم لها مخصّصاً، أو صارفاً عن ظاهرها، فالإيمان المنفي في الآية هو أصل الإيمان، المناقض للكفر، المنجي من النار الأبدية، واللعنة السرمدية.

فمن لم يحكّم الله ورسوله، ويردّ إليهما، ويتحاكم ويخاصم إليهما، وكذلك من وجد أدنى حرج من حكمهما فهو: كافر خارج عن الملة، إما بكفره الأصلي لأنه ما دخل قط في الإسلام حقيقة، وإن أظهره خداعاً ونفاقاً وهو يعلم عامداً، أو كان مخدوعاً خدع نفسه فهو يحسب نفسه مسلماً ناجياً في الآخرة، وهو في الحقيقة ليس بمسلم، ولا هو بمستسلم لله ورسوله، أو بردّته بعد إسلام، وتقديمه الضلالة على الهدى، والعمى على البصيرة، والدنيا على الآخرة، نعوذ بالله من الخذلان المفضي إلى النار، دار الخزي والبوار.

هذا كله يتبن كذلك بوضوح من قوله، تبارك وتعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النساء؛ 4: 59). فهذه آية محكمة ترشد بدقة إلى وجوب العودة إلى أحكام الشرع الواردة في القرآن والسنّة عند كل تنازع، وقوله تعالى: ﴿تنازعتم في شيء﴾ نكرة في سياق النفي تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دقه وجله، جليه وخفيه.

وهي آية محكمة توجب علينا أن نقطع بأن في كتاب الله وسنّة رسوله بيان كل حكم متنازع فيه إلى يوم القيامة. ولو لم يكن في كتاب الله وسنّة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه، أي لم يكن كل من الكتاب والسنّة كافياً، لم يأمر بالرد إليه، اذ من الممتنع شرعاً وعقلاً أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع؛ هذا لا يكون من أحد إلا عن جهل ونقص علم، أو تضليل وخداع متعمّد، تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً.

ثم إن الآية قد جعلت الرد إلى أحكام الشرع من لوازم الإيمان، فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان، بقوله تعالى بعد ذلك: ﴿إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ وهنا تقع ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه. وانتفاء «**الإيمان**» ليس هنا انتفاء لكماله الواجب أو المستحب، بل هو انتفاء لأصله، أي انتفاء له بالكلية، ومن ثمَّ الوقوع في «**الكفر**»، ومفارقة الإسلام، كما سيزداد وضوحاً بعد قليل.

فالرد إلى الله تعالى إنما هو رد للشرع، والرد إلى غير الله تبارك وتعالى إنما هو رد إلى العقل، أي إلى ما يشرعه الإنسان بنفسه لنفسه كما تقول الديمقراطية الليبرالية: حكم الشعب بالشعب، أو هو حكم الأغلبية؛ عندما يقصدون بلفظة «**الحكم**» ها هنا: **التشريع في جوهره ومعانيه على وجه الابتداء والإنشاء.** نقول هو (رد إلى العقل) إذا أحسنّا الظن، وإلا فالرد حينئذ هو حقيقة للهوى والشهوة المجردة، والمصالح القبلية والقومية أو الطبقية أو الطائفية أو الجهوية أو العنصرية أو العرقية، وليس للعقل فيه نصيب، هذا العقل المسكين المظلوم المفترى عليه!

فالنصوص القرآنية لا تدع مجالاً لشك في أن الشرع وحده صاحب السيادة، وأنه المرجع الوحيد لسَنِّ الدستور والقوانين والأنظمة واللوائح والتوجيهات والأوامر، من قبل السلطات العامة، كما أنه المرجع الوحيد للأذواق والآداب في أعراف الناس وعاداتهم الاجتماعية، وأنه الحَكَمُ النهائي الفصل في كل ما يقع من منازعات، فقوله تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾، (الشورى؛ 42: 10)، يعني: أن

الله هو الذي يقضي بينكم ويفصل فيه الحكم، فلا يجوز شرعاً بحال من الأحوال أن يجاز الاحتكام لغير الشرع، لأن الاحتكام لغير الشرع كفر بالله ورسوله، وهذا ما لا يسقط فيه المؤمنون المفلحون، الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، (النور؛ 24: 51)، فالاحتكام إلى الشرع فرض على الأمة بجملتها، بوصفها أمة، وعلى كل قبيلة أو جماعة أو كتلة أو حركة أو تنظيم من أبنائها، وعلى كل فرد من أفرادها. وهذه الفريضة هي بعض أصل الإيمان، إن لم تكن كل أصله، فمن لم يلتزم بها فهو ليس فقط فاسقاً عاصياً، بل هو كافر مرتد، قد فارق الإسلام ولحق بالكفرِ المشركينَ، وليس له أي سهم في الإسلام والإيمان.

وما أسلفناه بديهية من بديهيات الإسلام، أجمع عليها الأئمة:

* فقد قال الإمام الجصاص الحنفي، رحمه الله، في «**أحكام القرآن**»، (2/214).: [إن من ردّ شيئاً من أوامر الله تعالى أو أوامر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فهو خارج من الإسلام سواء رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول، والامتناع عن التسليم].

* وقال ابن أبي العزّ الحنفي، رحمه الله، في «**شرح الطحاويّة**»، (ص:200)، في معرِض ذِكرِ ما يجب على الأمّة تجاه نبيّها، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فنوحّده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحّد المرسِلَ بالعبادة والخضوع والذلّ والإنابة والتوكّل، فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحُكم غيره]؛ قلت: تحكيم الرسول هو عين تحكيم الله، جل جلاله، كما أسلفنا.

* وفي تفسير قوله، جل جلاله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ (النساء؛ 4: 60)، يقول الإمام ابن كثير: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدّعى الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء، وهو مع ذلك يريد **أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله، وسنّة رسوله**، كما ذكر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما، فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمّد، وذاك، أي الأنصاري، يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهر الإسلام، أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية، وقيل غير ذلك. والآية أعم من ذلك كله فإنها ذامّة لمن عدلوا عن الكتاب والسنّة، تحاكموا إلى ما سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت هنا]، انتهى كلام الإمام ابن كثير. قلت: صدق الإمام، إلا أن الآية لم تكتف بذم من تحاكم إلى الطاغوت، بل صنفت عملهم هذا على أنه:

(1) إيمان بالطاغوت، مع أنهم قد أمرو بالكفر به ورفضه ومقته. فالتحاكم إلى شيء هو «**إيمان**» بذلك الشيء، لا محالة. وهذا «**الإيمان**» المذكور ها هنا هو مقابل «**الكفر**» ونقيضه. لذلك فإن التحاكم إلى الله ورسوله هو من أصل «**الإيمان**»، وعدمه هو «**الكفر**»، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، وليس هو مجرد فسوق أو عصيان، فحسب، كما أسلفنا.

(2) أن مراد الشيطان من تزيين ذلك لهم ليس هو مجرد إيقاعهم في ذنب، أو استنقاص من حسنات،

ولكنه يريد لهم (**الضلال البعيد**)، والضلال البعيد لا يكون إلا بالكفر، والخروج من الإسلام، المحبط للعمل كله، أوله وآخره، عياذاً بالله تعالى.

* وهذا أيضاً ما ذهب إليه ابن القيم حيث يقول: (إن من **تحاكم، أو حاكم**، إلى غير ما جاء به الرسول، فقد حكم بالطاغوت وتحاكم إليه)، انتهى كلام ابن القيم.

وقد أمرنا سبحانه باجتناب الطاغوت، قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (الزمر؛ 39: 17)، فالاحتكام إلى شريعة الطاغوت هو نوع من أنواع العبادة التي أمر الله بهجرها واجتنابها، وجعل ذلك الاجتناب مقدمة وسابقة للإنابة إلى الله. نعم: كيف ينيب الإنسان إلى الله، ويقبل على ربه بوجهه، وهو لم يستدبر الطاغوت، ويدير إليه ظهره؟! أليس الله والطاغوت في جهتين متضادتين، وعلى طرف نقيض مطلق؟!

بل إن الله، جل جلاله، أمرنا بأكثر من مجرد اجتناب الطاغوت، إذ أمر بالكفر به، وهذا يعني أكثر من مجرد اجتنابه، فهو يقتضي: رفضه، ورده، واحتقاره، ومقته، وبغضه، في جميع الأحوال، وإن كان الطاغوت فوق ذلك معتدياً، أي محارباً أو حربياً، معاداته، ومحاربته وقتاله بكل وجه مشروع. هذا جلي واضح من قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * اللّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 256-257).

* وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، في «**فتح المجيد**»: [من دعا إلى **تحكيم** غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، ورغب عنه وجعل لله شريكاً في الطاعة وخالف ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾، وقوله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾].

* ويقول الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله في تفسير هذه الآية: [وقد نفى الله الإيمان عمن أراد **التحاكم** إلى غير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم من المنافقين كما قال تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً﴾]، (رسالة تحكيم القوانين).

* وقال الشيخ محمّد ابن إبراهيم آل الشيخ، رحمه الله: [و**تحكيم** شرع الله وحده دون كل ما سواه، شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له، وأن يكون رسوله هو المتبع المحكم ما جاء به فقط. ولا جُردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك، والقيام به، فعلاً وتركاً وتحكيماً عند النزاع]، (عن فتاوى الشيخ:12/251). والشيخ عنى هنا العبادة بمعناها الضيق البدائي المتخلف، كما هو زعم الدعوة الوهابية، أي مجموع الشعائر التعبدية والمناسك، **وإلا فتحكيم شرع الله، والخضوع له، مع تمام التسليم وانشراح الصدر، هو جوهر العبادة، وقطب**

رحاها!

* وروى عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: [**و أن قوماً عبدوا الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وصاموا شهر رمضان وحجوا البيت ثم قالوا لشيء صنعه رسول الله إلا صنع خلاف ما صنع، أو وجدوا في ذلك حرجاً في أنفسهم، لكانوا مشركين**]، لأن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما شُرع من الله تبارك وتعالى، ولأن الأمر بطاعة الله ورسوله، هو أمر بوجوب اتباع الكتاب والسنّة لذلك فإن القاعدة العقائدية، الأصولية، الشرعية تقول بأن: **(كل من اتهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الحكم فهو كافر).**

لذلك فإن الشرع وحده هو صاحب السيادة المطلقة لكل ما في الحياة من علاقات بين الناس، فلا يجوز شرعاً رفض جزئية من كل الإسلام قام عليها الدليل.

بقيت قضية مهمة تقلق مضاجع المؤمنين في زمننا هذا الذي تحولت فيه الدنيا بأسرها إلى دار كفر، تسود فيها أنظمة الكفر، ولا يحكم فيها بما أنزل الله (اللهم في بعض المسائل الجزئية مثل ما يسمُّونه بـ«**الأحوال الشخصية**»، وفي التحاكم الاختياري بين الورعين من المؤمنين)، ألا وهي الترافع والتخاصم إلى محاكم وأنظمة تقوم أساساً على الكفر، وإلى قضاة لم يتم تعيينهم بطريقة شرعية، لا سيما إذا كان أطراف النزاع في بلد أكثر أهلها من الكفار الأصليين كبريطانيا مثلاً.

من الواضح أن الإشكالية هنا في التحاكم بمعني القضاء والتنفيذ. أما الفتيا، أي طلب حكم الله في المسألة على وجه غير ملزم، فلا يتصور إلا بالرجوع إلى ما أنزل الله، أي إلى كتاب الله وسنّة رسوله. وكذلك التشريع، أي سن اللوائح والأنظمة والقوانين، فلا يتصور إلا من ذي سلطان، أو مشارك في السلطان. ولا يجوز لذي السلطان المسلم إلا أن يسن ما تم استنباطه بطريقة صحيحة من الكتاب والسنّة لا غير، ولا يجوز له غير ذلك إن كان متفرداً بالسلطان. كما لا يجوز له أن يقبل السلطان مشروطاً بأن يحكم بغير ما أنزل الله، ولا بحال من الأحوال. والمسلم لا يجوز له أن يشارك مختاراً في حكم الكفر بحال من الأحوال، كما سنبرهن عليه في كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**) بما لا مزيد عليه، إن شاء الله، جل وعز.

فالإشكالية إذاً هي: ماذا يفعل الفرد المسلم، الذي يعيش في دار الكفر، أي تحت سلطان الكفر، أو تحت حكم الكفار، إذا ادّعى عليه مُدّع وطلبه إلى القضاء، أو كان له حق على أحد ولم يستطع الوصول إليه بصلح أو تحكيم اختياري أو شفاعة أو وساطة خير، أو أصابته مظلمة من السلطة الحاكمة نفسها، أو من جهة أخرى، وعجز عن دفعها بشتى الوسائل، ولم يبقى إلا التظلم إلى القضاء المختص أو إلى جهة إدارية أعلى. فما ذا يكون العمل حينئذ؟!

الحق الذي تدل عليه الأدلة أعلاه أنه يجوز له ذلك بشرط أن لا يطالب بحق، أو يدفع مطالبة أو ظلم إلا فيما وافق شرع الله، كما يعلمه هو يقيناً إما باجتهاده واستنباطه هو، أو إتباعاً لغيره من المجتهدين وفق الدليل، أو تقليداً لمن يثق به من أهل الاجتهاد والفتيا. هذا ينطبق على الشكل والموضوع، فليس أحدهما أولى من الآخر بلزومية التحاكم إلى ما أنزل له فيه. فلا يجوز له، مثلاً، الدفع في قضية من القضايا

بسقوط الحق فيها بالتقادم، أو بفوات المدة الزمنية المحددة في نظام الكفر للترافع بها، حتى ولو كان في ذلك تسهيلاً وتسريعاً للترافع، لأن كل ذلك لا يجوز في شرع الله، فلا سقوط حقوق بالتقادم، ولا أمد زمني في الترافع.

وإذا كان له دين على أحد لم يجز له إلا أن يطالب إلا برأس ماله من مقتدر مليء، من غير زيادة ربوية قد ينص نظام الكفر على استحقاقه لها، كما هو حال الأغلبية الساحقة من الأنظمة الكفرية التي تعتبر الربا حقاً مشروعاً. ولا يجوز له حتى المطالبة بتلك الزيادة الربوية، على وجه المناورة و«**التكتيك**»، لتخويف الخصم ودفعه إلى التسليم برأس المال، وسرعة دفعه، في مقابل «**التنازل**» عن ذلك الربا، مثلاً. وإذا حكم له بمثل تلك الزيادة الربوية وجب عليه رفضها، وإبلاغ القاضي بذلك، وعدم استلامها ولا حيازتها. فالمؤمن في كل تلك الأحوال إنما يتحاكم إلى شرع الله، لا إلى الطاغوت، ولو وجد قاضياً شرعياً، لا يحكم إلا بالشرع، قد تم تنصيبه تنصيباً صحيحاً، لما ترافع إلا إليه.

فالمطالب بحقه الشرعي في رأس المال، مثلاً، المترافع بموجب الضرورة إلى ذي سلطان أو قاضى كافر أو قاضى يحكم بنظام كفر، أو قاضى لم يعين بطريقة شرعية صحيحة، لم يتحاكم إلا إلى ما أنزل الله، وهو بذلك مسلم مؤمن.

في حين أن القاضي أو المتنفذ الذي يحكم له بحقه أو ينفّذ له ذلك الحق ويستحصله له لأن ذلك هو نص القانون الذي سنّه البرلمان صاحب السيادة، أو الملك صاحب الحق «**الإلاهي**»، أو هو العرف المتوارث الساري الذي قبله الناس على تطاول القرون، والناس هم مصدر السلطات، هو بذلك المعتقد مشرك كافر، وهو من أهل النار يوم القيامة إن كانت بلغته رسالة الله، وقامت عليه الحجة، بغض النظر عن موافقة حكمه في تلك المسألة العينية لحكم الله ورسوله مصادفة، أو عدم موافقته.

أما من زعم أن ذلك الترافع تحاكم إلى الطاغوت، فهو لم ينظر إلى المسألة في جوهرها بعمق ودقة؛ فاستحقاق رأس المال للدائن على المدين تتفق فيه أكثر الشرائع، إن لم يكن جميعها. فمن رد ذلك إلى أمر الله ونهيه فهو المسلم المؤمن، ومن رده إلى عرف، أو عقل، أو مصلحة، أو أمر برلمان أو مرسوم ملكي فهو مشرك كافر. **فالقضية قضية اعتقاد في مرجعية معينة والرد إليها**، أي أن القضية هي:

أولاً: قضية اعتقاد المتحاكم ومرجعيته؛

وثانياً: قضية نص النظام ومحتواه، في المقام الأول وليست شخصية من يطبّقه، أو إحسان هذا للتطبيق من عدمه.

<u>**فالطاغوت ليس شخصاً معيناً، وإنما هو اعتقاد معين، ينبثق منه نظام معين، أو هو كيان معنوي، قد يمثله أشخاص أو مؤسسات أو دول.**</u>

فليست القضية إذاً هي سداد رأس المال أو عدمه، أو من له سلطة الحكم أو صلاحية تنفيذ ذلك الحكم؛ وهكذا في كافة المسائل والقضايا.

ومما يدل على بطلان قول هؤلاء أنهم عموماً يميزون بين الترافع إلى المحاكم، والرجوع إلى الشرطة والجهات التنفيذية، فيحرمون الأول، وربما كفروا بسببه، ولا يرون بأساً بالثاني.

والظاهر أنهم فهموا التحاكم على أنه التقاضي أو الترافع إلى المحاكم فحسب، وهذا كذلك باطل كما بيناه أعلاه، وهو تخصيص بدون مخصّص. نعم هناك فروق بين عمل القاضي وعمل الجهات التنفيذية، ولكن التحاكم هو التحاكم، وهو الرد إلى مرجعية معينة: إلى الله ورسوله عند أهل الإسلام، وإلى غيرهما أو إليهما بالشراكة مع غيرهما عند أهل الكفر، ولا ثالث لهما. لا يؤثّر في جوهر ذلك أن ما يقوم به القاضي يختلف عما يقوم به الشرطي، وهذان يختلفان ضرورة عن المفتي والمشرع، لأن البحث ليس في خصوصيات أعمالهم، وحدود صلاحيات كل واحد منهم، ولكن البحث هو في: **الرد إلى الله ورسوله وحدهما، فيكون إسلاماً وإيماناً وتوحيداً، أم إلى غيرهما منفرداً أو معهما، فيكون كفراً وشركاً.**

ويزداد هذا وضوحاً بما جاء في مرافعة جعفر بن أبي طالب، رضي الله عنه، المشهورة أمام النجاشي، رضي الله عنه:

❋ حيث أخرج ابن إسحاق في «**السيرة النبوية**»،(ج:2 ص:177)، بأصح إسناد يكون في الدنيا: [حدثني محمّد بن مسلم الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أم سلمة بنت ابي أمية بن المغيرة زوج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قالت: لما نزلنا أرض الحبشة جاورنا بها خير جار، النجاشي، أَمِنًّا على ديننا، وعبدنا الله تعالى، لا نؤذى، ولا نسمع شيئا نكرهه، فلما بلغ ذلك قريشا ائتمروا بينهم أن يبعثوا الى النجاشي فينا رجلين منهم جلدين،]، فساقت أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة، رضوان الله وسلامه عليها، الحديث إلى أن قالت: [فلما جاءوا، وقد دعا النجاشي اساقفته فنشروا مصاحفهم حوله، سألهم فقال لهم: (ما هذا الدين الذي قد **فارقتم** فيه قومكم، ولم تدخلوا في ديني، ولا في دين أحد من هذه الملل؟!)، قالت: فكان الذي كلمه جعفر بن أبي طالب فقال: له أيها الملك... إلخ]، والحديث طويل جداً، وممتع، فراجعه في سيرة ابن هشام، أو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، حتى ترى أن جعفر إنما ترافع بالحق، وبما شرع الله، غير مداهن في دينه، ولا مبال بدين النجاشي وشرعه، بل هو قد فعل هذا مرتين: ترافع في المرة الأولى، ثم عاد رسل قريش فاستأنفوا القضية، فترافع جعفر للمرة الثانية، حتى هزم الله قريشاً وسفراءَها.

فهل يعقل أن يكون جعفر الطيار، وهو من كبار أولياء الله، قد تحاكم إلى غير شرع الله، وهبها كانت منه زلة، بجهل أو تأويل، أفلم تخبر به أم المؤمنين أم سلمة هند بنت ابي أمية بن المغيرة المخزومية، زوجها رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وهو الذي كل تسعة أيام في بيتها ، ويبيت على فراشها على مدى ستة أعوام طوال إلى أن توفاه الله؟!

وهبها فاتها أن تخبره: ألم يعلمه اللطيف الخبير، الذي أحاط بكل شيء علماً، فيوحي إلى نبيه بالتحذير من العودة إلى مثله؟!

على أن واقع الحال في (**دار الكفر**) أن الكثير من الترافع إلى القضاء، ومراجعة الأجهزة التفيذية، إنما يتورط فيه المسلم مكرهاً، كأن يكون مهدداً بالترحيل وإنهاء حقه في «**اللجوء السياسي**»، أو يكون متهماً بدعم «**الإرهاب**»، أو نحو ذلك، فيحتاج المسلم إلى الدفاع عن نفسه ضرورة. وفي حالة الضرورة

الملجئة هذه فمن الواضح أنه ليس على المسلم حرج في التحاكم إلى أنظمة الكفر وقضاته، حتى ولو كانت الأنظمة محل النظر مخالفة للشرع، فالمسلم حينئذ هو المضطر المكره، الذي يجوز له حتى التلفظ بالكفر أو التظاهر بالكفر.

وقد استشهد بعض أهل العلم أيضاً لما قلناه بثنائه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على (**حلف الفضول**)، وأنه لو دعي لمثله في الإسلام لأجاب. ونحن لا نوافقهم على ذلك لأنه استشهاد في غير محله، لأسباب منها:

أولا: أن قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت**»، تقدير امتناع لامتناع، فلا هو دعي إلى مثله في الإسلام، ولا هو قد أجاب. فغاية الأمر أن يكون ذلك ثناءً على بعض مقاصد الحلف الجميلة: كالامتناع عن الظلم، ونصرة المظلوم، وحسن معاملة زوار بيت الله الحرام، ونحوه، وكل ذلك أقره الإسلام وزاده قوة. وليس في ذلك بالضرورة أي ثناء على الحلف من حيث هو حلف أي تعاقد على القتال المشترك، أو على إجراءاته من ترافع أو استعمال للقوة أو غير ذلك؛

ثانياً: أن الأحلاف كلها قد نسخت في الإسلام بعد ذلك بقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لا حلف في الإسلام**»، فالمسلمون جميعاً أمة واحدة، وحلف واحد. وكذلك التحاكم إلى غير الشرع. فالثابت أن شكل الحلف قد نسخ، وكذلك بعض إجراءاته، فلم يعد الاستشهاد بثنائه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على حلف الفضول وارداً، إلا فيما أقره الشرع من المعاني الجميلة آنفة الذكر؛

وقد أشبعنا موضوع (**حلف الفضول**) بحثاً، وميَّزنا ما نسخ من أحكامه، وما لم ينسخ، على وجه الاستقصاء في كتابنا: (**الموالاة والمعاداة**) فليراجع هناك، لا سيما أن الكثيرين من الباحثين، والمتطفلين على موائد البحث العلمي، قد جعلوا (**حلف الفضول**) مثل (**حمار جحا**) يحمل عليه كل شيء، وبعض ما زعموه مبرراً بحلف الفضول يصل إلى درجة الكفر البواح، عياذاً بالله، لذلك حرصنا ها هنا على التحذير من زلة بعض العلماء في استشهادهم به في موضوع (**التحاكم**)، وليس لهم فيه حجة مطلقاً.

❄ فصل: الوجه الرابع: كل شرع غير شرع الله كفر، وكل حاكم بغير شرع الله طاغوت

لم تكتف النصوص القرآنية ببيان:

(1) وجوب طاعة الله، وطاعة الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والاستسلام لهما مطلقاً، من غير قيد أو شرط،

(2) وحرمة طاعة المخلوقين في معصية الخالق تحريماً باتاً أبدياً،

(3) وكذلك حرمة الاحتكام إلى أي قانون، أو نظام، أو لائحة، أو عرف وعادة، أو ذوق، أو أدب، سوى الشرع، بل وغلَّظت النصوص القول في (**التحاكم إلى الطاغوت**) فجعلته من أعمال الكفر، المناقضة للإيمان والإسلام كل المناقضة، المفضية إلى الضلال البعيد، ثم النار الأبدية، واللعنة السرمدية،

لم تكتف النصوص بتلك الوجوه فحسب، بل ودلت على أن ما عدا الشرع من قوانين وضعية إنما هي كفر صريح، لأنها ليست مما أنزله الله، ولا سنّه رسوله، ولا ما دلا عليه من دليل. بل كان العقل هو الذي

يشرع، هذا إذا أحسنا الظن، ولم يكن الهوى والشهوة والطغيان المجرد هم المشرعون، وكل ما يشرعه العقل من أحكام تتعلق بأفعال الإنسان من حيث كونه يحيا في هذا الكون بحيث تترتب على أفعاله المدح أو الذم من الله في الدنيا، والحساب، ثم الثواب والعقاب من الله في الآخرة إنما هو طاغوت أمر الله العباد أن يكفروا به حيث قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾، (النساء؛ 4: 60).

ـ وفي تفسير هذه الآية يقول ابن كثير: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدعى الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله، وسنّة رسوله، كما ذكر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما، فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمّد، وذاك، أي الأنصاري، يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهر الإسلام، أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية، وقيل غير ذلك. والآية أعم من ذلك كله، فإنها ذامة لمن عدلوا عن الكتاب والسنّة، وتحاكموا إلى ما سواهما **من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هنا**]، انتهى كلام الإمام ابن كثير.

والصحيح أن الطاغوت أعم من الباطل، بل هو أفحش منه بكثير، إذ الطاغوت، هاهنا، ما قابل الحكم بما أنزل الله، أي هو الحكم بالجاهلية، أي بالكفر،

ـ وهذا ما ذهب إليه ابن القيم فيقول: (إن من تحاكم، أو حاكم، إلى غير ما جاء به الرسول، فقد حكم **بالطاغوت** وتحاكم إليه)، انتهى كلام ابن القيم.

فطاغوت كل قوم هو ما يتحاكمون اليه غير الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يعبدونه من دون الله، عبادة دعاء وذلة وتقديس، وركوع وسجود، وتقديم ذبائح وقرابين، وإطلاق مجامر وإيقاد شموع؛ أو عبادة خضوع وطاعة واتباع، أو عبادة محبة وموالاة.

والطاغوت كذلك كل داعية باطل ورأس ضلالة: فإبليس، لعنه الله، طاغوت، بل هو رأس الطواغيت، والكاهن طاغوت، والساحر طاغوت، والحاكم بغير ما أنزل الله طاغوت، والمشرع من دون الله طاغوت، بل هو من رؤوس الطواغيت، لأنه يدعوا الناس إلى عبادته، عبادة طاعة واتباع، ومن دعا الناس لعبادة نفسه طاغوت، بل هو من رؤوس الطواغيت، ومن رضي أن يعبد من دون الله طاغوت، والمحبوب لذاته من دون الله طاغوت، والمطاع لذاته طاغوت؛ فما أكثر الطواغيت!

وقد أسلفنا في (**الوجه الثالث**) أن العبرة في المقام الأول، في قضية «**التحاكم**» إنما هو إلى النظام المتحاكم إليه، وليس لأشخاص الحكام، أو وظائفهم، أو مراتبهم. فإذا وصف الله ما يُتحاكم إليه، أو من يُتحاكم إليه بأنه «**طاغوت**»، وجب أن يكون نظامه نظام كفر، ومن المحال أن يكون نظامه إسلامياً. **فكل شرع غير شرع الله إذاً كفر، وكل حاكم بغير شرع الله طاغوت، ضرورة ولا بد.**

* وقال الإمام، شيخ الإسلام، ابن تيمية الحنبلي، رحمه الله تعالى: [ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله، لا بين المسلمين ولا الكفار ولا غير ذلك، إلا بحكم الله ورسوله، ومن ابتغى غير ذلك تناوله قوله تعالى:

﴿أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾، (المائدة؛ 5: 50)، وقوله تعالى: ﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾، (النساء؛ 4: 65)]. (مجموع الفتاوى: 35/407 - 408).

❊ قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، في «**منهاج السنّة النبويّة**»، (5/130): [ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر، فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتّباع لما أنزل الله فهو كافر، فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون العدل في دينها ما يراه أكابرهم،... فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز لهم لحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك، **بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار**].

❊ وقال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً: [والإنسان متى حلّل الحرام المجمع عليه، أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بدّل الشرع المجمع عليه، كان مرتداً]، (مجموع الفتاوي: 3/267)، لاحظ أنه قال: (حلل،...، حرم،...، بدَّل الشرع) ولم يربط ذلك بمعتقده.

❊ وقال العلاّمة الشنقيطي، رحمه الله، وهو مالكي المذهب، في «**أضواء البيان**»، (7/162): [الإشراك بالله في حكمه والإشراك به في عبادته كلها بمعنى واحد، لا فرق بينهما ألبتة، فالذي يتبع نظاماً غير نظام الله، وتشريعاً غير تشريع الله، ومن كان يعبد الصنم، ويسجد للوثن لا فرق بينهم البتة؛ فهما واحد، وكلاهما مشرك بالله].

❊ وقال العلاّمة الشنقيطي، رحمه الله، أيضاً في «**أضواء البيان**»، (7/169): [لَمَّا كان التشريع وجميع الأحكام، شرعية كانت أو كونية قدرية، من خصائص الربوبية، كما دلت عليه الآيات المذكـورة، كان كل من اتبـــع تشـريعاً غير تشـــريع الله قد اتخذ ذلك المشرِّع رباً، وأشركه مع الله].

ولأن عموم الأدلة ترشد إلى وجوب اتباع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن ما جاء به هو وحده الهدى، قال تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل المؤمنين، نوله ما تولى، ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾، (النساء؛ 4: 115)، فكل منهاج غير منهاج الهدى الذي جاء به محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو غير سبيل المؤمنين، وكل ما هو سبيل غير هذا السبيل هو الكفر بالله، لأن الكفر بالله ورسوله غير سبيل المؤمنين، وغير منهاجهم، الذي هو ضد الكفر من كل وجه.

وكذلك فإن كل من اتهم الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الحكم فهو كافر، لأنه خالف عموم الأدلة التي ربطت بين الإيمان وبين وجوب اتباع ما جاء به الإسلام.

❊ وقال الإمام الشاطبي، رحمه الله تعالى، وهو مالكي المذهب أيضاً: [كل بدعة ـــ وإن قلّت ـــ تشريع زائد أو ناقص، أو تغيير للأصل الصحيح، وكل ذلك قد يكون ملحقاً بما هو مشروع، فيكون قادحاً في المشروع، ولو فعل أحد مثل هذا في نفس الشريعة **عامداً** لكفر، إذ الزيادة والنقصان فيها أو التغيير ـــ قل أو كثر ـــ كفر، فلا فرق بين ما قلّ أو كثر] (الاعتصام: 2/61).

❊ وقال الشيخ محمّد بن إبراهيم في رسالته إلى أمير الرياض: (واعتبار شيء من القوانين للحكم بها ولو في أقل القليل، لا شك أنه عدم رضاً بحكم الله ورسوله، ونسبة حكم الله ورسوله إلى النقص، وعدم القيام

بالكفاية في حل النزاع، وإيصال الحقوق إلى أربابها، وحكم القوانين إلى الكمال، وكفاية الناس في حل مشاكلهم، **واعتقاد هذا كفر ناقل عن الملة**، والأمر كبير مهم، وليس من الأمور الاجتهادية) (مجموع فتاوى الشيخ). وكلام الشيخ محمّد بن إبراهيم هذا كلام جيد، إلا أن الشيخ، رحمه الله، ربط ذلك بكونه (عدم رضاً بحكم الله ورسوله)، أو (نسبة حكم الله ورسوله إلى النقص)، وهو هكذا غالباً، ولكن ليس هذا مناط الحكم، لأن مجرد التشريع من دون الله منازعة لله في الربوبية، ينصّب فيها الفاعل نفسه رباً وإلهاً ونداً من دون الله بمجرد فعله، وهو طاغوت مشرك كافر، وكفره من أبشع أنواع الكفر، بمجرد عمله، بغض النظر عن أحواله القلبية.

وإلا فما هو الحكم على ذلك المستميت في المحافظة على منصبه أو سلطته، وذلك بسن تشريعات يعلم هو يقيناً أنها مضادة لشرع الله؟! وهو موقن في نفسه بأن ذلك خلاف شرع الله، وأن شرع الله هو الحق وهو الأفضل؟! أليس هو طاغوت كافر؟! وهل حبه للسلطة والدنيا عذر له في الكفر؟! إذاً فلنكذّب الله، ولنبرئ ساحة آل فرعون الذين ﴿جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾، (النمل؛ 27: 14)، نعم فعلوا ذلك للمحافظة على الملك والرئاسة، واستعباد بني إسرائيل: ﴿أنؤمن لبشرين مثلنا، وقومها لنا عابدون؟!﴾، (المؤمنون؛ 23: 47)، فهؤلاء الذين كانوا رؤوس الدولة الأعظم في العالم آنذاك، يمتلكون الكنوز، يعيشون في الجنات، تجري من تحتهم الأنهار، إذاً، وايم الله، أولى بالعذر!

❋ ويقول الشيخ محمّد حامد الفقي، رحمه الله، في تعليقاته على كتاب التوحيد، في شأن مُحَكِّم القوانين الوضعية: [فهو بلا شك كافر مرتد، إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمى به، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها]، (من فتح المجيد: شرح كتاب التوحيد).

❋ ويقول الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله، وهو شافعي المذهب، في تحكيم القوانين الوضعية: [فهذا الفعل إعراض عن حكم الله ورغبة عن دينه، وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم الله سبحانه، وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة، على اختلافهم، في تكفير القائل به، والداعي إليه]، (عمدة التفسير: 4/157).

❋ ويقول الإمام ابن كثير، وهو شافعي المذهب، في تفسير قوله تعالى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون؟! ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾، (المائدة؛ 5: 50): [ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعَدَل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والإصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كالذي كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيزخان الذي وضع لهم «**الياسق**»، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى، من اليهودية، والنصرانية، والملة الإسلامية، وغيرها. وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونها على الحكم بكتاب الله، وسنّة رسول الله. فمن فعل ذلك **فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله**، فلا يحكم سواه في قليل أو كثير، قال تعالى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون؟!﴾، (المائدة؛ 5: 50)، أي يبتغون ويريدون، وعن حكم الله يعدلون: ﴿ومن

أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾، (المائدة؛ 5: 50)]، انتهى كلام الإمام ابن كثير، رضي الله عنه.
فأي ضلال أفحش من الحكم بغير ما أنزل الله؟! وأي هوى أحط من الاحتكام إلى الهوى؟! وأي طاغوت أكبر من جعل الإنسان المخلوق يقوم بما تكفّل الخالق بإقامته، بأن جعل العقل الإنساني هو المشرع، وهو الحاكم؟! وأي كفر أبعد مدى من اتباع المخلوقين لمخلوقين مثلهم، وترك ما أنزله الله على رسوله محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! فالحكم بما أنزل الله اتباع للشرع، والحكم بغير ما أنزل الله اتباع للكفر؛ فالشريعة وحدها الحق، وما بعد الحق إلا الضلال، فلا يجوز لبشر أن يجعل من غير الشرع أساساً للحكم.

وكل ما جعل من الأهواء والضلالات مما سمى بالاشتراكية، أو الرأسمالية، أو الديمقراطية الليبرالية، أو الخصوصيات الحضارية، أو العادات والأعراف القومية والقبلية، أو الخصوصيات الاجتماعية، إنما هو حكم بغير ما أنزل الله. وليس لهذا الحكم إلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، (المائدة؛ 5: 44)، لأن كل دستور أو قانون أو نظام أو لائحة أو عادة أو عرف يحتكم إليه الناس غير الإسلام فهو كما ورد بصريح القرآن الكريم طاغوت، وجاهلية جهلاء، وعودة بالبشر إلى ردة ترديهم في نار جهنم. وهذا هو سبيل غير المؤمنين، أما اتباع الإسلام فهو الطريق لمن آمن، ففيه الحياة في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم﴾، (الأنفال؛ 8: 24).

❊ يقول الإمام الشهيد سيد قطب: [إن هناك شريعة واحدة هي شريعة الإسلام وما عداها فهو هوى...﴿أفحكم الجاهلية يبغون؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾، (المائدة؛ 5: 50)... ﴿ثم جعلناكم على شريعة من الأمر فاتبعها، ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾، (الجاثية؛ 45: 18)].

ومن مجمل هذه النصوص يتضح أن الحكم بغير شرع الله إنما هو الكفر الصراح البواح، وأن كل لائحة، أو قانون، أو نظام، أو دستور، أو قيمة أخلاقية أو روحية، أو عادة وأدب و(**إيتيكيت**)، لا تنبثق من العقيدة الإسلامية، طاغوت يجب الكفر به وبغضه، فالإسلام هو الدين الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو الدين الكامل الخاتم فلا يقبل من البشرية، بل ومن الجن، دين سواه، ولا شرع غيره.

أما الديموقراطية الليبرالية الغربية، التي تجعل السيادة للإنسان، فهي نظام سنَّه الإنسان بوحي من عقله الناقص الذي لم يحط بكل شيء، فضلاً عن تعرضه للنزوات والأهواء والضلال، وخضوعه لأنانية الذات والعشيرة والقبيلة والقوم وللمصالح الفئوية، والطبقية، والعنصرية.

وحتى لو فرضنا، جدلاً، أن الديموقراطية الليبرالية الغربية كاملة، حسنة، مقبولة عقلاً (وهي ليست كذلك بيقين لما فيها من القصور والتناقضات الذاتية)، فهي بالقطع ليست مما شرعه الله، فهي ليست من الإسلام، لأن الإسلام هو ما شرعه الله، لا العقل أو الإنسان، بغض النظر عن مدى كماله وموافقته للعقل، أو ملائمته للطبع أو عدم ذلك!

لذلك كان كل من لم يحكم بما انزل الله معتقداً عدم صلاحية الإسلام للحياة كافراً قطعاً، كفراً يخرج من

الملة ويحبط العمل، بإجماع الأمة اليقيني، المبني على النصوص القطعية الصريحة.
وكذلك من فعل ذلك اعتقاداً أن ترك الحكم بما أنزل الله يسعه ويجوز له، حتى لو اعتقد في هذه الحالة أن شرع الله هو الأفضل والأكمل والأولى.
وكذلك من لم يحكم بما أنزل الله استخفافاً بشرع الله واستهزاءً به، أو كراهية له ونفوراً منه، أو إعراضاً عنه وعدم مبالاة به، أو احتقاراً له واستنقاصاً، كل أولئك كفار قطعاً، كفراً يخرج من الملة ويحبط العمل، بإجماع الأمة اليقيني، المبني على النصوص القطعية الصريحة.
ولكن ماذا يقال في حق (**من حكم بغير ما أنزل الله**) أو بلفظ أدق: (**من لم يحكم بما أنزل الله**) أي (**من ترك الحكم بما أنزل الله**)، فعلاً مجرداً، وهو مقر أنه آثم مخطئ، ولكنه تبع شهوة حكم أو سلطة أو محاباة قريب أو صديق، أو أغرته مصلحة مالية أو رشوة، غير معتقد لشيء من العقائد الباطلة، أو متلبس بشيء من الأحوال الفاسدة، الآنف ذكرها: فهو لم يعتقد عدم صلاحية الإسلام للحياة، وهو لم يعتقد جواز الحكم بغير ما أنزل الله أصلاً، بل هو معتقد لحرمة ذلك القاطعة، وهو لا يشك أن شرع الله أفضل من شرع غير الله، وهو غير فاعل لجريمته تلك استخفافاً بشرع الله، ولا استهزاءً به، أو كراهية له ونفوراً منه، أو إعراضاً عنه وعدم مبالاة به، أو احتقاراً له واستنقاصاً؟!
لقد وقع في ذلك خلاف بين علماء الأمة:
(1) فمن العلماء من قال: هو مع استحقاقه للألقاب الثلاثة، أي: كافر وفاسق وظالم، بنص القرآن الكريم، إلا أنه ليس بخارج عن الملة لأن كفره كفر دون كفر، وفسقه فسق دون فسق، وظلمه ظلم دون ظلم.
(2) ومن العلماء من قال: بل هو فقط مستحق لألقاب الفسق والظلم عموماً، أما لقب «**الكافر**»، فلا يستحقه إلا من اقترن عنده ذلك بأمر مكفر، وذلك بقرائن وأدلة ذكروها تخصص قوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾. وهذا القول لا يختلف في جوهره عن السابق، وهو مجرد خلاف لفظي، إلا أنه خلاف مهم، لأن إجماع الصحابة قد انعقد على استخدام لفظة (**كفر**) في هذا، كما سيأتي بيانه، وهذا إجماع محترم، لا يحسن تجاوزه، ولا بحال من الأحوال.
(3) ومن العلماء من قال أنه كافر وفاسق وظالم، بنص القرآن الكريم، أي أنه مستحق لتلك الأسماء والأوصاف الشرعية لنفس الشخص في نفس الوقت، وأنها على ظاهرها تعني الكفر الناقل عن الملة، فيكون الفسق هو فسق الكفر، والظلم هو ظلم الكفر، وتكون كلها حينئذ ناقلة عن الملة ضرورة.
هذا هو الحق الذي نرجحه، وهو ما أشبعناه بحثاً في الباب المعنون بـ(**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)، من كتابنا: (**الحاكمية، وسيادة الشرع**). ومع ترجيحنا لهذا فنحن لا نقطع به، ونحن فقط نخطّئ المخالف، فلا نكفره أو نضلله أو نفسقه على أساس ذلك، معاذ الله.
على أننا ننبه ها هنا على أمور منها:
أولاً: أن استحقاق ألقاب الكفر أو الظلم أو الفسق، (بعضها أو كلها، على اختلاف بين العلماء)، يحصل بمجرد ترك الحكم بما أنزل الله، ولو لم يحكم بغير ما أنزل الله، لأن الله، جل جلاله يقول: ﴿ومن لم

يحكم بما أنزل الله﴾. لا يقال أن ترك الحكم بما أنزل الله يستلزم ضرورة أن يحكم الحاكم بغير ما أنزل الله، كما يظهر ذلك بجلاء من مثال القاضي الذي تبين بيقين أن حكم الله في ذلك النزاع المعين الذي ينظر فيه هو «كذا وكذا»، بعد استكمال النظر في القضية، ووجوب النطق بالحكم فيها، ولكنه يمتنع عن النطق بالحكم عند تعيّنه، بدافع من الهوى، حتى يمكّن طرف القضية الذي عليه الحق ـ من مال أو قصاص مثلاً ـ من إخفاء المال، أو الفرار من قبضة السلطان، أو يعزل، أي القاضي، نفسه عن القضية بعد تبيّن الحق له، وبعد توجب النطق بالحكم فيها، هروباً من النطق بالحق المخالف لشهوته وهواه.

فمثل هذا القاضي قد ارتكب، بمجرد امتناعه عن النطق بالحكم، بعد توجّبه، جريمة ترك الحكم بما أنزل الله، فهو ﴿لم يحكم بما أنزل الله﴾ في تلك القضية العينية وأصبح مستحقاً لألقاب الكفر أو الظلم أو الفسق، (بعضها أو كلها على اختلاف بين العلماء)، مع أنه تهرب من النطق بالحكم، ولم يحكم بشيء أصلاً.

ولعل هذا المثال وأضرابه هو الذي خطر في بال من قال: «**كفر دون كفر**»، أو من امتنع من إطلاق مسمَّى (**الكفر**) على هذا الفعل، واكتفى بأسماء الفسق والظلم، لشدة شبه هذا للذنوب والمعاصي الأخرى التي يرتكبها المسلم، مدفوعاً بشهوته من غير استحلال لحرام أو جحد لواجب أو تكذيب لله أو لرسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومن غير استهزاء أو استخفاف أو كراهية أو إعراض تام عن الله ورسوله وآياته.

ولكن من ناحية أخرى له شبه أقوى بمن امتنع عن التلفظ بكلمة التوحيد، مع وجود الاستطاعة المعتبرة، وعدم وجود إكراه ملجئ. وكفر هذا لا يشك فيه مسلم، وعليه إجماع العلماء. بل إن إقرار الكافر بنبوة سيدنا محمّد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وتلفظه بذلك (لا يدخله في الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام)، هكذا حرفياً. قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في «**الفتح**»، بعد شرحه لحديث نُكُول العاقب والسيد، صاحبَيْ نجران، عن مباهلة رسول الله، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وتكلمهما بما يفيد بإقرارهم بنبوته، ولكنهم لم يدخلوا في الإسلام، ولم يلتزموا - من حيث المبدأ - بالأحكام، فبقوا على كفرهم. وكذلك بدلالة إقرار بعض أحبار اليهود بنبوته، في أكثر من قصة ثابتة، مع بقائهم على يهوديتهم ورفضهم اتباعه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله. ومعلوم أن هؤلاء كلهم إنما منعتهم شهوات الدنيا من حب رئاسة، وخوف مقاطعة الأهل والأحبة، وكسل عن الهجرة، وغيرها؛ كل ذلك لم يكن عذراً لهم، ولا مخرجاً لهم من الكفر. إذ لا عذر في شيء من ذلك، إلا إكراه ملجئ، أو عدم استطاعة بيقين، لا غير.

وهذا الحكم لا يقتصر على شهادة التوحيد فحسب، بل ينسحب على كل مقولة حق، ترتبط ارتباطا حتمياً بالشهادة، فتكون بذلك من لوازمها. لا فرق بين قول إنسان: (لا إله إلا الله)، وقوله: (مريم بنت عمران، برأها الله من الفاحشة، وفضلها على نساء العالمين)، وقوله: (إن الله على كل شيء قدير، وإن الله قد أحاط بكل شيء علماً)، وقوله: (هذا هو حكم الله في هذه المسألة المعينة). كل ذلك تلفظ وإخبار بالحق الذي يعتقده المخبر، ويدين الله به. وكله يجب الإقرار به وإعلانه، والخضوع له والتسليم به، واتخاذه ديناً

يدان الله به، حاشا حالة عدم الاستطاعة المعتبرة، أو إكراه ملجئ.

فإن كان هذا المثال، وفقط هذا المثال، فيه شبه من حال المذنب العاصي، ففيه كذلك شبه أقوى وقرابة أشد، من حال الكافر المعرض أو الجاحد أو المتكبر: فليحذر كل عاقل لنفسه!

كما يظهر ذلك أيضاً، على نحو مختلف، من مثال الرجل المسلم الذي ضبط في حالة سكر بيِّن، وأحضر هذا الرجل إلى القاضي الحاكم بالقانون الوضعي فأخلى سبيله ولم يحكم بشيء، لأنه بموجب القانون الوضعي لم يرتكب الرجل جريمة ولن يعاقب بشيء، بل ليس هناك ما يتوجب به النظر القضائي أصلاً. في حين أن الشرع يوجب إقامة حد شرب الخمر عليه، بجلده أربعين أو ثمانين جلدة، على اختلاف في المذاهب، وحسب اجتهاد الإمام أو القاضي.

وترك الحكم بما أنزل الله في هذا المثال، وما كان من جنسه وعلى منواله، لا علاقة له بغلبة الشهوة، والضعف أمام وساوس الشيطان، أو محاباة صديق أو قريب، وإنما هو تطبيق لنظام كفري، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة. وهو، في أدنى مراتبه، إعراض عن الشرع وعدم مبالاة به؛ والإعراض عن الشرع كفر ينقل عن الملة. وقد يكون أنكر من ذلك وأقبح، فيكون شكاً في الشرع، أو تكذيباً للشرع، أو جحداً للشرع، أو استكباراً وإباءً ورفضاً للشرع (على طريقة إبليس، لعنه الله)، أو احتقاراً وسخريةً من الشرع، أو بغضاً وكراهيةً وعداوةً للشرع؛ وكل ذلك كفر بالشرع، وهو من أنواع الكفر الناقلة عن الملة. فهل يشك عاقل، في قلبه ذرة من إسلام وإيمان وتعظيم، وحب لله ولرسوله ولدينه، أن مثل هذا القاضي قد فارق الملة وبرئت منه الذمة؟!

أما لو ضبط رجل مسلم يسوق سيارته سكراناً في الشارع العام، فإن القاضي الوضعي سيحكم عليه بالحبس لمدة ستة أشهر مثلاً. فهنا ترك القاضي الحكم الشرعي وهو الجلد وبذلك لم يحكم بما أنزل الله.

أما الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر فقد يكون عقوبة تعزيرية، على مخالفة النظام العام بقيادة السيارة في حالة سكر، تطبق على كل مخالف، مسلما كان أو غير مسلم، فهذا لا بأس به، إذا كان قد سنَّه ولي أمر شرعي، أي حاكم يحكم بما أنزل الله، بالطريقة الشرعية وفق الإجراءات الدستورية.

وقد يكون الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر عقوبة على شرب الخمر، من حيث هو شرب لمحرم، بديلاً عن عقوبة الجلد (الهمجية كما يؤكد «**المتمدنون**»؟!) لا تطبق على غير المسلم لأن الخمر حلال في دينه، له شربها في إطار النظام العام، فتكون حينئذ حكماً بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى، ويكون القاضي قد ارتكب بذلك فعلين مكفّرين وليس فعلاً مكفرا واحدا واستحق كذلك، من باب أولى، أن يُسمّى كافرا وظالما وفاسقا، وهو بدون شك شرٌّ من مثيله في الأمثلة السابقة، وأوغل في الكفر، وأضلّ عن سواء السبيل!

وقريب من ذلك في الشر والإثم والكفر، طاعة المتشرعين بغير شرع الله، الحاكمين بغير ما أنزل الله لقوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم، وإن اطعتموهم إنكم لمشركون﴾ أي إن **أطعتموهم واتبعتموهم** في تحليل الميتة، أصبحتم كفاراً مشركين بالله مقرين لغيره بحق السيادة والحاكمية والتشريع.

وهذه الآية، كما أسلفنا، مكية بالإجماع، حيث كان الشرك لا يقال إلا على شرك الكفر، الشرك الأكبر،

المخرج من الملة، والمناقض للإسلام كل المناقضة. وإنما جاءت أحكام الشرك الأصغر، والشرك الخفي، وآداب التوحيد من مثل النهي عن الحلف بالآباء، والنهي عن قول: (ما شاء الله، وشئت)، ونحوه في المدينة، بلا خلاف، كما تفرّدت بها السنّة الشريفة فقط، وليست هي من معهود استخدام القرآن.

ولما كان «المطيع» في التحليل والتحريم مشركاً، شرك الكفر المخرج من الملة، فلا بد أن يكون «**المطاع**» رباً، وإلاهاً من دون الله، ضرورة، كما بيّنته قصة عدي بن حاتم، وأظهرته بما لا خفاء فيه!

وشرٌّ من كل ما سبق وأشنع، وأوغل في الكفر والشرك، من باب أولى، بداهة بلا شك أو جدال، السلطة التي تشرّع الدساتير والقوانين والأنظمة واللوائح المناقضة للشرع أو التي لم تستنبط استنباطاً شرعياً صحيحاً، فهذا فوق ذلك نوع آخر من الشرك، قال تعالى: ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾، (الشورى؛ 42: 21). فالمشرّع، بمجرد قيامه بالتشريع، أصبح منازعاً لله في سيادته وربوبيته، منازعاً للعزيز الجبار المتكبر الذي قال، كما رواه عنه نبيه المعصوم الخاتم في الحديث القدسي: ﴿**العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني فيهما قصمته**﴾!!

هذا المشرّع يقول بلسان الحال، إن لم يكن صراحة بلسان المقال: (**أنا ربكم الأعلى**)، داعيا الناس إلى عبادته: عبادة خضوع وطاعة واتباع، فيصبح بذلك من الطواغيت، بل من رؤوسها؛ ومن أقر له بذلك فقد جعله رباً وإلاهاً، وحكماً من دون الله، ومن ثم شريكاً لله سبحانه وتعالى. فويل لهؤلاء جميعاً من النقمة القاصمة المدمرة للعزيز الجبار!

ثانياً: إن أكثر القائلين بـ(**كفر دون كفر**) أو المقتصرين على ألقاب الفسق والظلم في حالة انعدام موجب إضافي للتكفير، كما شرحناه أعلاه، هم فيما يظهر من المدافعين عن الولاة والسلاطين الحاكمين بغير بما أنزل الله، وهم يحاولون إخراجهم من حمأة الردة والكفر، ويجادلون عنهم بالباطل في محاولة يائسة لتثبيت عروشهم، وتقرير شرعيتهم، وقفل الباب في وجه أي محاولة لخلعهم.

نعم: هناك قلة من العلماء المخلصين الذين يريدون الحق، ويتخوّفون من الحكم بالكفر، إلا ببرهان قاطع، قد قالت بمثل هذا؛ ولكن غالبية المجادلين، في عصرنا هذا، هم من النوع الأول: من فقهاء السلاطين الخونة. فإن كان كذلك، فنبشرهم بأن ذلك لا يغني عنهم شيئاً، وأن ولاية «**ساداتهم**» و«**كبرائهم**» من السلاطين ساقطة، ومنابذتهم بالسيف مشروعة على كل حال، بغض النظر عن (**كفر دون كفر**)، وبغض النظر عن استحقاق ألقاب (الفسق والظلم) فقط؛ وذلك لأن الله، تباركت أسماؤه، قد كفانا مؤنة ذلك عندما أنطق نبيه محمّدا، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بفصل الخطاب في هذه المسألة، حين وجه أصحابه إلى عدم منازعة أولي الأمر: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان**»، وقال: «**لا، ما صلوا**»، وقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**».

هذا بلاغ من الله، بلسان أفصح خلق الله، المعصوم بعصمة الله، الذي أوتيَ جوامع الكلم، ولكنه يحتاج إلى تفصيل ومناقشة مدققة، تستنير بكافة نصوص الوحيين: الكتاب والسنّة، من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أو جعل القرآن «**عضين**»، أي أجزاء وتفاريق، أو ما هو شر من ذلك: إيمان ببعض وكفر ببعض، كما هي طريقة فقهاء السلاطين الملاعين. هذه المناقشة المستفيضة تحتاج إلى باب مستقل، هو

المسمَّى: (**منابذة الحكام**)، فليراجع!
على أن النص القرآني قد استخدم في حق «**من لم يحكم بما أنزل الله**» أسماء «**الكافر**»، أو «**الظالم**»، أو «**الفاسق**» كما استخدمها في مواطن أخرى سواء بسواء. ومن تلك المواطن قوله تعالى: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾، (النساء؛ 4: 141)، القاطعة بسقوط ولاية الكافر على المؤمن، والحرمة القطعية المؤكدة الأبدية لإمامته على المسلمين، أو رئاسته لدولتهم، وذلك بإجماع المسلمين المتيقن على ذلك. ومن تلك المواطن قوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾، (البقرة؛ 2: 124)، المسقطة لولاية الفاسق، وهو القول الصحيح لجمهور العلماء، كما فصلناه في باب (**بطلان ولاية الفاسق**) من كتابنا: (**طاعة أولي الأمر، حدودها وقيودها**). « **ومن لم يحكم بما أنزل الله**» كافر أو فاسق أو ظالم بيقين، بنص القرآن، وبالإجماع اليقيني القاطع، فولايته ساقطة بيقين كذلك، على وجه الإطلاق، بغض النظر عن أنه:
(1) مستحقاً فقط لأسماء الظلم والفسق، وهذا قول باطل، مخالف لإجماع الصحابة كما هو مبرهن عليه في الباب: (**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)،
(2) مستحقاً لاسم «**الكفر**» مع كون كفره (كفراً دون كفر)، (وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله)، أو (كفراً لا يخرج عن الملة)، إذا سلمنا جدلاً بصحة ذلك كله، مع أننا أبطلنا نسبة ذلك لإمام الهدى، ترجمان القرآن عبد الله بن عباس، في الباب المذكور.
لذلك نقول لأعداء الله، فقهاء السلاطين: لا تفرحوا، إن حجتكم داحضة، وحدَّكم كليل، ولم تبق لكم شبهة أو دليل، فسارعوا إلى التوبة قبل الموت والرحيل، وهو رحيل إن لم تسبقه توبة، لا محالة سقوط على أم رؤوسكم في الهاوية: ﴿وما أدراك ما هيه ❁ نار حامية﴾، (القارعة؛ 101: 10 – 11).
وعلى كل حال فنحن نحيل إلى الباب المعنون بـ(**شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله**)، من كتابنا: (**الحاكمية وسيادة الشـرع**) لاستكمال دراسة هذه المسائل الشائكة.

❄ فصل: الوجه الخامس: وجوب ترك جميع المعالجات التي لم تنبثق من العقيدة الإسلامية

ذلك لأن كل مشرّع من دون الله طاغوت، والطاغوت لا بد من اجتنابه، بل رفضه والكفر به.
❁ فقد قال تقدست أسماؤه: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي، فمن يكفر بالطاغوت، ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها، والله سميع عليم ❁ الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور، والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات، أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾، (البقرة؛ 2: 256 – 257).
❁ وقال جل جلاله، وتباركت أسماؤه: ﴿ألم تر الى الذين يزعمون أنهم أمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت، وقد أمروا أن يكفروا به، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا﴾، (النساء؛ 4: 61).
❁ وقال تعالى ذكره: ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾،

ولأن قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**» يقضي بأن كل ما هو ليس من الإسلام، كأن يكون من الاشتراكية أو الرأسمالية أو الديمقراطية الليبرالية، أو الموروثات القومية والقبلية، وما يسمّى بـ«**الخصوصيات الحضارية والاجتماعية**»، ونحوه، فلا بد من ردّه ورفضه، ولا يجوز التقيّد به. ولمّا كان الإسلام كله مبنياً على الرد إلى الله ورسوله، والقبول والتسليم لهما، لزم ضرورة أن يكون كل ما يجب رده، ويحرم قبوله من الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة.

وهذا الحديث الصحيح المشهور أحد الأحاديث الأركان ـ من أركان الشريعة ـ لكثرة ما يدخل تحته من الأحكام، ولأنه عمدة في جعل الإسلام هو المقياس للحلال والحرام، وكأن الإسلام مرآة تعرض عليها جميع القوانين العقلية والاجتهادات والأعمال، فما كان منها اسلاماً تقيدت به الأمة، وما كان منها خارجاً عن الإسلام كفرت الأمة به، ووجب عليها رفضه، وأثم كل من يتقيد به، وربما كفر وارتد عن الإسلام!

وعليه فكل المعالجات التي لم تكن العقيدة الإسلامية أساساً لها فإنها كفر لابد من ردها، وعدم التقيد بها، لأنها ليس مما جاء به محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن مقصود قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أَمْرِنَا» الواردة في الحديث: «**أحدث في أمرنا**» هو الإسلام، أي الشرع، والذي ليس عليه أمرنا هو الضد من ذلك، وعلى طرف نقيض منه، أي هو الكفر بعينه، وهو الطاغوت، الذي أمرنا الله تعالى أن نكفر به.

❄ فصل: الوجه السادس: الشرع هو الحكم حتى في العلاقات والسياسة الدولية

إذا كان الشرع قد قيّد أفعال الإنسان بالحلال والحرام سواء في المعاملات أو العقوبات أو الزواج أو الطلاق، فإنه كذلك جعل السياسة الخارجية للدولة الإسلامية مسيّرة بأمر الشارع، فالحرب والسلم والمعاهدات، كل ذلك جاء الشرع ببيان أحكامه، وحرم على المسلمين عقد الاتفاقات الدولية بخلاف الأحكام الشرعية، لأن السيادة للشرع في كافة شؤون المسلمين، ودليل ذلك، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، خالف الرأي العام للأمة وقام بإجراء عقد اتفاق دولي بين الدولة الإسلامية ودولة الكفر بمكة آنذاك بما عرف باسم (صلح الحديبية)، عندها رأى المسلمون أن الاتفاقيات مذلة للمسلمين وفي غير صالحهم، وتزعّم المعارضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، محاولاً كسب الصدّيق أبي بكر رضي الله عنه إلى جانبه في الرأي، فرفض أبو بكر ذلك منحازاً للرأي الذي نفذه رئيس الدولة الإسلامية، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. ولكن المعارضة سرعان ما تراجعت عن موقفها، لأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم ينزل، كعادته، عند رأي الأغلبية من المسلمين، ولأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدّم للأمة سبباً أدّى إلى توقف الأغلبية عن المعارضة بقوله لهم: «**إني رسول الله، ولست أعصيه، وهو ناصري**».

بعد سماع المسلمين لهذا القول من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سلّموا وانقادوا وتخلّوا عن موقف المعارضة للاتفاق مع قريش، لأن رئيس الدولة أخبر الأمة أن ما تمّ في الحديبية من صلح إنما هو بناء على أمر الله تبارك وتعالى، أي أن الله سبحانه وتعالى هو الذي أمر رسوله محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبول شروط الصلح، فلم يعد أمام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبقيّة المؤمنين سوى السمع

والطاعة.

وكان من لطف الله ورحمته بهم وتودده إليهم، أن أخبرهم، سريعاً، أن الصلح لن يكون في صالح الدولة الكافرة، وأنه فتح مبين! ولكن لم تكن هناك مندوحة من السمع والطاعة، حتى لو كان الصلح في مصلحة الدولة الكافرة، وحتى لو كان هزيمة نكراء، فأمر الله واجب النفاذ، وحكمه واجب الطاعة؛ فهو يحكم لا معقّب لحكمه، ولا راد لمشيئته، لا إله إلا هو ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد، وإليه ننيب.

لذلك فإنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لما قبل شروط الكفار يوم الحديبية، كان قبوله اذعاناً لحكم الشرع، وخضوعاً للسيد المطلق السيادة، لا إله غيره، ولا رب سواه. ولما علم المسلمون ذلك أذعنوا أيضاً وسلموا بما جرى عليه الصلح، ثم جاءت البشارة بالفتح بعد ذلك، لا قبله!

لا يقال أنهم ترددوا في التحلل، وذبح الهدي، وحلق الشعر! لا يقال ذلك لأن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يقرهم وغضب وأنكر. وحُسن الظن بأولئك السعداء الذين شهد الله لهم بالجنة والرضوان يقتضي أن نعتذر لهم بأنهم كانوا يأملون حتى اللحظة الأخيرة بمجيئ وحي ناسخ، يحقق لهم أمنية القلب: دخول المسجد الحرام وإكمال النسك!

وحسن الظن بالله، جل جلاله، أنه غفر لهم ذلك التردد القبيح، الذي كان بلا شك عصياناً، وتقصيراً قبيحاً في حق الله وحق رسوله!

وكذلك فإن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما وصل المدينة وأقام الدولة، بدأ بممارسة صلاحياته كرئيس للدولة الإسلامية، فقام بعقد اتفاق مع اليهود عرف باسم (عقد الصحيفة) وكان مما جاء فيه: «**وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم**» أي أن أي خلاف بين اليهود سيكون الشرع هو الحكم فيه، وكذلك كل خلاف بين اليهود، ككيان، والمسلمين، سيكون الشرع هو الحكم فيه، وكذلك كل خلاف بين اليهود، ككيان، والمسلمين كدولة انما مرده إلى الشرع؛ فنصت الصحيفة على أنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة، أفراداً وجماعات ودول، من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل، والى محمّد، رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فمن هذه السنّة العملية التي تبلورت في اتفاقين دوليين ثابتين، منقولين نقل تواتر: الأول مع قريش والثاني مع اليهود، وما نصت عليه الاتفاقيتان ليدُل بوضوح على أن الشرع كان دوما هو صاحب السيادة في السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية للدولة الإسلامية، فلا يجوز عقد أي اتفاقية أو معاهدة أو حلف يخالَفُ بهم الإسلام، ولا تجوز، مطلقاً، المشاركة في منظمة، أو حلف، أو اتحاد، أو جبهة دولية يناقض ميثاقُهم الإسلام.

❄ فصل: انعقاد الإجماع على سيادة الشرع

كما انعقد اجماع الصحابة على أن السيادة للشرع، فلم يخرج أحد من الخلفاء الأربعة عن نص في كتاب الله وسنّة رسوله، وذلك في جميع شؤون الحياة، اذ كانوا يدركون أن الاحتكام إلى الشرع من لوازم

الإيمان، فلا ايمان إلا به، لذا كانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضع الكتاب أو السنّة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، واتباعاً له.

وقد اشتد تمسك الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة، بالنصوص الشرعية على ظواهرها وعمومها وإطلاقها:

ـ فقد قضى عمر بألا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي ـ وهو أعرابي من أهل البادية ـ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كتب اليه أن يورث أمرأة أشيم الضبابي من ديته، فرجع عمر، وكما يقول الإمام الشافعي: (فلما بلغه خلاف فعله، صار إلى حكم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وترك حكم نفسه، وهكذا كان في كل أمره، وكذلك يلزم الناس أن يكونوا).

ـ ومن المعلوم بضرورة الحس والعقل أن الأصابع تختلف في منفعتها، والدور المتميز للإبهام يدركه كل إنسان، حتى صغار الأطفال. لذلك حكم أمير المومنين عمر بن الخطاب بديَّات مختلفة لكل إصبع، كما يقتضيه العقل والمصلحة، ولكنه ضرب بـ«**العقلانية**»، و«**المصلحة**» عرض الحائط، عندما بلغه تسوية رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بينها، وقال صراحة: (**لو لم يبلغنا هذا، لحكمنا بغير هذا!**)، أو كلاماً نحوه. وقد ورد عن عمر من ذلك كثير!

ـ ولقد بلغت قمة الالتزام لدى الخليفة الأول أبي بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، في كونه ثبت مصراً على اتباع ما جاء به الشرع، وما أمر به رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رغم أنه كان في المقابل رأي يبدو فيه الصلاح في ظروف خاصة تمر بالدولة الإسلامية، فإنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكفر من كفر من العرب، رأى أبو بكر قتال من منع الزكاة، فقال عمر: كيف تقاتل وقد قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»، فقال أبو بكر: (والله لأقاتلن من فرّق بين ما جمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم)، ثم تابعه بعد عمر. فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة اذ كان عنده حكم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة، وارادوا تبديل الدين وأحكامه وامتنعوا بالقوة المسلحة.

ـ وروي أن الإمام طاوس كان يصلي ركعتين بعد العصر فانتهره ابن عباس، رضي الله عنهما، فقال طاوس، متأولاً: (إنما نهى عنهما أن يوصل ذلك إلى الغرور)، أو كلاماً نحو ذلك، فقال ابن عباس: فإن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد نهى عن صلاة بعد العصر! وما أدري أيعذب عليه أو يؤجر؟! لأن الله تعالى يقول: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾، (الأحزاب؛ 33:36). وقال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، موافق لما قدمنا ذكره من الحث على اتباع السنّة)، وقد وافقه الذهبي على هذا التصحيح.

والمهم هنا موقف الإمام الحبر البحر ابن عباس، رضي الله عنهما، من أوامر الله ونواهيه من حيث المبدأ، وإلا فإن النافلة بعد العصر مختلف فيها، والأرجح أنه لا بأس بها، وإن لم تكن من السنن الرواتب، وطاوس إنما أحال إلى رأي مجرد، وتعليل لا يدعمه نص، ورجم قبيح بالغيب، وهذه إحالة باطلة على وجه الإطلاق، ولا ريب.

فالصحابة رضوان الله عليهم، بمجموعهم، لم يكونوا قطعاً ليسكتوا عن عمل يخالف الشرع، فضلاً عن تفانيهم في المحافظة على بقاء السيادة له، فنفّذوا أمر الخليفة في قتال مانعي الزكاة، لما ظهر لهم وجه الحق المتمثل في الاستناد إلى الدليل. وقد بلغ الصديق رضي الله عنه ذروة التقيّد بما أمر به الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حين جرى بحث وقف مسيرة جيش أسامة إلى بلاد الشام، الخاضعة للروم، ليظل في عاصمة الدولة الإسلامية، حمايةً لها، بينما جيش خالد بن الوليد في بلاد اليمامة يقاتل المرتدين، فقال قولته المشهورة: (لو لعبت الكلاب بخلاخيل نساء المدينة، ما رددت جيشاً أنفذه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

وقد أورد الإمام ابن القيم طرفاً من أقوال الأئمة منذ عهد الصحابة، فمن بعدهم، في كتابه القيم: «**إعلام الموقعين**»، (ج:2 ص:281 وما بعدها)، حيث بوب قائلاً: (**أقوال العلماء في العمل بالنص**)، ثم قال: [وقال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه إلى عمر رضي الله عنه فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال: أما بالحق فلفلان، وأما النطفة فلفلان، فقال عمر: صدقت ولكن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قضى بالفراش.

قال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال: أخبرني مخلد ابن خفاف قال: ابتعت غلاما فاستغللته ثم ظهرت منه على عيب، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده، وقضى علي برد غلته، فأتيت عروة فأخبرته فقال: أروح إليه العشية فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان، فجعلت إلى عمر فأخبرته بما أخبرني به عروة عن عائشة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ فقال عمر: فما أيسر هذا علي من قضاء قضيته، اللهم إنك تعلم أني لم أرد فيه إلا الحق فبلغتني فيه سنّة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأرد قضاء عمر وأنفذ سنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم. فراح إليه عروة، فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به علي له.

قال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأخبرته عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بخلاف ما قضيت به، فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك، فقال سعد: واعجبا، أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرد قضاء رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بل أرد قضاء ابن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله، صلى الله عليه وسلم،؛ فدعا بكتاب القضية فشقه وقضى للمقضي عليه...

وقال أبو النضر هاشم بن القاسم: حدثنا محمّد بن راشد عن عبدة بن أبي لبابة عن هشام بن يحيى المخزومي أن رجلا من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر، ألها أن تنفر؟ فقال عمر: لا، فقال له الثقفي: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أفتاني في مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت به، فقام إليه عمر يضربه بالدرة ويقول له: لم تستفتيني في شيء قد أفتى فيه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ ورواه أبو داود بنحوه.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا صالح بن عبد الله حدثنا سفيان بن عامر عن عتاب بن منصور قال: قال عمر بن عبد العزيز: لا أرى لأحد مع سنّةٍ سنّها رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

وقال الشافعي: أجمع الناس على أن من استبانت له سنّة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس. وتواتر عنه أنه قال: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط. وصح عنه أنه قال: إذا رويت عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حديثا ولم آخذ به فاعلموا أن عقلي قد ذهب. وصح عنه أنه قال: لا قول لأحد مع سنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

وقال إسرائيل عن أبي إسحاق عن سعد بن إياس عن ابن مسعود أن رجلا سأله عن رجل تزوج امرأة، فرأى أمها فأعجبته فطلق امرأته ليتزوج أمها، فقال: لا بأس، فتزوجها الرجل وكان عبد الله على بيت المال، فكان يبيع نفاية بيت المال يعطي الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: لا تحل لهذا الرجل هذه المرأة ولا تصلح الفضة إلا وزنا بوزن، فلما قدم عبد الله انطلق إلى الرجل فلم يجده ووجد قومه فقال: إن الذي أفتيت به صاحبكم لا يحل، وأتى الصيارفة فقال: يا معشر الصيارفة إن الذي كنت أبايعكم لا يحل، لا تحل الفضة إلا وزنا بوزن.

وفي صحيح مسلم من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن تذاكروا في المتوفى عنها الحامل تضع ثم وفاة زوجها، فقال ابن عباس: تعتدّ آخر الأجلين، فقال أبو سلمة: تحل حين تضع، فقال أبو هريرة: وأنا مع ابن أخي، فأرسلوا إلى أم سلمة فقالت: قد وضعت سبيعة بعد وفاة زوجها بيسير فأمرها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن تتزوج.

وقد تقدم من ذكر رجوع عمر رضي الله عنه، وأبي موسى وابن عباس عن اجتهادهم إلى السنّة ما فيه كفاية]، **انتهى كلام الإمام ابن القيم، وقد حذفنا كلاماً يسيرا رمزنا له بنقاط هكذا ().**

من هذا كله، نستدل على أن إجماع الصحابة قام على أن السيادة للشرع، وانعقد على عدم جواز أن تكون لغيره من حاكم أو محكوم. وبقي إجماع الأمة جمعاء منعقداً على ذلك في كل العصور التالية، حتى وقع أكثر العالم الإسلامي فريسة للاستعمار الغربي الحديث في أوائل القرن الهجري الرابع عشر المنصرم.

❄ فصل: الدليل العقلي على سيادة الشرع

وحتى الدليل العقلي يقطع بأن الحاكم هو الشرع، لأن الحاكم على الأشياء من حيث الحِل والحرمة، وعلى أفعال العباد من حيث كونها واجباً أو مندوباً أو مكروها أو مباحاً، وعلى الأمور والعقود من حيث كونها أسباباً أو شروطاً أو موانع أو صحيحة أو باطلة أو فاسدة أو عزيمة أو رخصة، كل ذلك ليس من قبيل

ملاءمتهما للطبع أو عدم ملاءمتها، أي إحداثها للذة أو لألم، وهو يُدرك بالحس المباشر أو الذوق، ولا من قبيل الكمال والنقص، وهو يُدرك بالحس والعقل أيضاً، وإنما هو من قبيل ترتّب المدح والذم، والثواب والعقاب عليها من الله تعالى، في الدنيا والآخرة؛ أي أن محل البحث هو ما يقوم بذات الله تبارك وتعالى من غضب أو رضى، ومن ذم أو مدح، ومن إرادة العقوبة، أو إرادة المثوبة تجاه ذلك الفعل الإنساني المحدد، وهذا لا مجال للعقل أن يحكم فيه إلا بأنه ممكن من الممكنات فقط، لأمور منها:

(1) أن أفعال الله التكوينية وأحكامه الشرعية، في التحليل النهائي، لا تعلل؛ أي أنها لا تعود لأسباب موجبة أوجبت على الله أن يفعل كذا أو أن يحكم بكذا، بل هي تعود (ولو بعد سلاسل طويلة من الأسباب المتوسطة) إلى الإرادة الحرة، والاختيار المحض: ﴿فعَّال لما يريد﴾، (البروج؛ 85: 16)، ﴿إن الله يحكم ما يريد﴾، (المائدة؛ 4: 1)، ﴿يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة، سبحان الله وتعالى عما يشركون﴾، (القصص؛ 28: 68)، ﴿لا يسأل عما يفعل، وهم يسألون﴾، (الأنبياء؛ 21: 23)، كما هو في الفصل المسمَّى: (**أفعال الله وأحكامه لا تعلل، بل هو يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد**)، من كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد**).

والعملية العقلية إنما هي: ربط معلولات بعللها، وربط أسباب بمسببات، وربط نتائج بمقدمات، وإذ أن أفعال الله، جلّت قدرته، لا تعلل، وكذا أحكامه (في التحليل النهائي)، لم يعد للعقل إمكانية أصلاً في الوصول إليها، وإنما يدرك العقل فقط أنها من **المكنات المحضة**، ولا محيص له من انتظار الخبر بوقوعها فعلياً، إن خرجت من الإمكان إلى الوجود الفعلي، لا فرق بين الأفعال التكوينية التقديرية، والأقضية الدينية الشرعية.

(2) أن الله، جل جلاله وسمى مقامه، لا يلزمه تحليل الطيبات والملذات، وتحريم الخبائث والمؤلمات والمضرات، وإن كان غالب أحكامه هكذا، لا سيما في هذه الشريعة المحمّدية المباركة الخاتمة، رحمة ولطفاً بالعباد، لا لأمر وجب عليه، أو سلطة تعلوه وتأمر عليه، تعالى وتقدس. فالله هو السيد المطلق السيادة، الحر التام الحرية: ﴿**يخلق ما يشاء ويختار**﴾، (القصص؛ 28: 68)، لا يستحيل عليه شيء، ولا يمتنع عليه شيء، إلا ما تقتضيه «**الحقانية**»، أي بموجب كونه (**الحق**) في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وما يترتب على ذلك من الضرورات المفاهيمية والمنطقية المطلقة، ولا يجب عليه شيء، إلا ما أوجبه على نفسه، ولا يحرم عليه شيء إلا ما حرّمه على نفسه بموجب «**القداسة**»، أي بموجب كونه (**القدّوس**) (**السّلام**)، ذي الكمال المطلق، والجمال المطلق، والجلال المطلق، السالم من كل عيب ونقص. وقد أشبعنا هذا بحثاً في الفصل المسمَّى: (**محمّد، صلى اله عليه وعلى آله وسلم: ﴿يحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث﴾**)، من كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد**)، فليراجع.

(3) أن أفعال الله تبارك وتعالى ــ كذاته وصفاته ــ لا يقع عليها الحس في الدنيا مباشرة، لأنه جل جلاله وراء الحجاب، فلا يمكن لعقل أو حس أن يهتدي لذلك، ولا مناص من الرجوع إلى الخبر الصادق عن الله في ذلك، قال تعالى: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾، (النساء؛ 4: 165)، وقال تعالى: ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة

كتاباً يلقاه منشوراً * اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً* من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾، (الإسراء؛ 17: 13).

ومادام الحكم لا يثبت إلا بأحد اثنين: إما الشرع، وإما العقل ومتعلّقاته من حس وذوق ونحوه، والعقل لا محل له هنا، لأن القضية قضية إيجاب وتحريم، أي قضية ما هو مراد الله، وأي شيء يُرضيه أو يُسخطه، وهل سيحاسب عليه ثم يثيب ويعاقب؟! والعقل لا يمكن أن يوجب أو يحرّم وفق مراد الله، ولا يعلم، بدون الخبر الصادق ما يقوم بذات الله، وليس ذلك منوطاً به، فتعيّن أن يكون الشرع هو الحاكم، فيتوقف الحكم على مجيء الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بالرسالة.

أما بالنسبة للرسول فظاهر من صريح الآية: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾، (النساء؛ 4: 165). لأن نفي العذاب عن الناس قبل بعثة الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يدل على عدم تكليفهم بالأحكام أو الاعتقادات. ومن هنا كان القول الصحيح هو: أن أهل الفترة ناجون، وهم الذين عاشوا بين ضياع رسالة وبعث رسالة، ويكون حكمهم حكم الذين لم تبلغهم رسالة، وذلك كمن عاشوا قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو من لم تبلغهم رسالته، لأن الله تبارك وتعالى ليس يعذب أحداً حتى يسبق إليه من الله خبر، أو يأتيه من الله بيِّنة، وليس معذباً أحداً إلا بذنبه، بعد وصول النذارة له، وقيام الحجة عليه، وتبين الحق له.

وعليه فقبل بعثة الرسول، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يقال أن حكم الأشياء والأفعال حلال أو حرام شرعاً، لأنه لا حكم لها أصلاً، وإلا لوقعنا في التناقض، الذي يظهر من تأمل قولنا أن الحكم الشرعي هو «**الحِل**»، مثلا، كما قال البعض، أو «**الحُرمة**» كما زعم آخرون، ولكننا أيضاً نقول أن الشرع هو الذي ينشئ الحكم إنشاءً، ولكن الشرع لم يأت بعد، فليس ثمة حكم أصلاً؛ فيكون الحكم موجوداً ومعدوماً في آن واحد، لشيء واحد، بنفس الشروط وتحت نفس الظروف، وهذا مستحيل!

بل للإنسان أن يفعل ما يريد دون التقيد بحكم، ولا شيء عليه عند الله حتى يبعث إليه رسولا، وحينئذ يتقيد بأحكام الله التي بلّغه اياها الرسول حسب ما بلّغها له، تماماً كذلك، من غير زيادة ولا نقصان. وهذا حال الناس بعد بعثة محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فإن عموم آيات الأحكام تدل على وجوب الرجوع إلى الشرع وحده مطلقاً والتقيّد به، قال تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾، وقال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ وقال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾.

وعليه فإن الحاكم هو الشرع، ولا حكم قبل وروده، والشرع هو الذي ينشئ الأحكام إنشاءً بوروده، وهي معدومة، لا وجود لها، قبل وروده، وما يفعله الإنسان ويسنّه لنفسه، بعقله، وفق ما يسمُّونه بــ(**القانون الطبيعي**)، أو (**الحقوق الطبيعية**)، أو شهوته وهواه، قبل ورود الشرع ليس شرعاً ولا حكماً، ولكنه «**عدم تكليف**»، أي «**عدم وجود للحكم الشرعي**» فقط لا غير، والعدم ليس شيئاً!

<u>ولذلك فإن العقل ليس حاكماً، أي ليس مشرّعاً على وجه الابتداء والإنشاء، لا قبل ورود الشرع</u>

ولا بعد وروده، ولا في حال من الأحوال.

وأما كون العقل هو الذي يحكم بأن الله موجود، وأنه السيد الأعلى المطلق السيادة المستحق للطاعة عقلاً، وأن هذا الرجل المعَّين نبي صادق من عند الله، وليس متنبئاً كاذباً على الله، وأنه من ثمّ معصوم ضرورة في التبليغ الصريح عن الله، وأن الصدق حسن، والكذب قبيح، وأن الماء ضروري للحياة، وأن الماء البارد لذيذ شربه للعطشان السليم، فلأن تلك ونحوها قضايا عقلية أو قضايا منطقية أو قضايا حسية، وليست قضايا شرعية، أي ليست تشريعاً على وجه الابتداء والإنشاء. لذلك فهي منوطة بالحس والعقل، قبل مجيء الوحي، وبعد مجيئه، على حد سواء.

فالعقل له وظائف محددة منها: الحكم على القضايا العقلية والحسية، ومن ذلك الحكم بصحّة النقل والخبر، وفهم النصوص والمقولات، شرعية كانت أو غير شرعية، وتحليل المفاهيم والمعاني، شرعية كانت أو غير شرعية. وهو متربّع على كرسي تلك المملكة، بتشريف الله له، مطلق اليد في ذلك الاختصاص، بإذن الله له. وهذا العقل قد حكم قبل ورود الشرع أن مراد الله، لا يعرف ضرورة، إلا بالخبر الصادق عنه، فقط لا غير؛ وهو يحكم اليوم، بعد ورود الشرع، بذلك الحكم بعينه، بدون تغيير، ولا زيادة أو نقصان.

فلا صحة إذاً لما قاله بعض الأكابر من: [**أن العقل حاكم، نصّب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم عزل نفسه!**]. نعم لا صحة لذلك، بل هذا من زلات العلماء الشنيعة، وأوهام الذهن الفظيعة، وهو هراء محض؛ فالعقل ما كان حاكماً قط، بالمعنى الشرعي المفصل أعلاه، كما أنه لم ينصّب الأنبياء، ولكنه أدرك حقيقة شخصياتهم، ومحتوى دعوتهم، وحَكَم بصدق نبوتهم، والله، تباركت أسماؤه وتقدست صفاته، هو الذي نصّبهم في مناصب النبوة، وهو كذلك الذي نصّب العقل في وظيفته.

فالعقل باقي في وظيفته، التي عيّنه الرب، جل وعلا، فيها على وجه التأبيد، لم يعزل نفسه، ولا ينبغي أن يعزل نفسه، ومحال أن يعزل نفسه، ويَحرُمُ شرعاً أن يعزل نفسه، وإنما عَزَلَهُ من سفَّه نفسه، وضيَّع عقله بالكلية ممن كفر بالله ورسله: من الملحدين، والماديين، والعلمانيين، والرأسماليين، والاشتراكيين، والوثنيين، والثنويين، والمثلثين، وغيرهم من ملل الكفر والضلالة.

كما أساء الى العقل، وكفّ يده، ظلماً وعدواناً، وكفراً بنعمة الله، المبتدعة المنحرفون، والمقلّدة الجامدون من المسلمين، وفي مقدمتهم، في زمننا هذا، أعداء الله من فقهاء السلاطين، وأهل الجهل المركَّب المتعالمين، والمقلدة الجامدين، وكثير من الدجاجلة أو من الغلاة المارقين أتباع الدعوة الوهابية، أدعياء «**السلفية**»، من اتباع ابن باز وابن عثيمين والألباني؛ ومن المدخليين والجاميين، كالفوزان والسدلان (الملقب بحق: الشيطان) والسبت، ومن شابههم وتبعهم ولحق بهم، من السفلة والتافهين والسطحيين والظلاميين، بل الخونة والدجّالين!

وإن كنت في شك من استحقاقهم لما أسلفنا من قبيح الصفات، فعليك بكتبهم التي يوزعونها مجاناً: «طاعة الرحمن في طاعة السلطان»، «القطبية، هي الفتنة فاعرفوها!»، «الحاكمية، وفتنة التكفير»؛ ومواقعهم الإلكترونية التي لا تعدّ ولا تحصى مؤكدة أن: (جعل الحاكمية قسما رابعا هو تقسيم مبتدع لا دليل عليه)، و(القسم الرابع توحيد الحاكمية جاء به السّروريون القطبيون)، و (جناية بدعة الحاكمية

على الأمّة الإسلاميّة)، وغيرها، وغيرها؛ أخزاهم الله وأبعدهم، وقاتلهم ولعنهم وأبادهم.

ولعل من خير ما نختتم به هذا الباب مراجعة قولنا في الباب الخامس المعنون (التوحيد: أركانه وأقسامه) من كتابنا هذا: (كتاب التوحيد) أثناء ردّنا على ما يسمَّى (**هيئة كبار العلماء**) في السعودية، نصاً: (بل هناك جهل قبيح بحقيقة دعوة الأنبياء، إذ أن الظاهر أن أعضاء «**الهيئة**» يعتقدون أن الأنبياء كانوا يدعون الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له بالمعنى السطحي الساذج: قيام وقعود وسجود، وذبح قرابين، وإيقاد شموع ونحوه. وهذا كذب صريح على أنبياء الله المكرمين المطهرين المعصومين، يكفي لإبطاله مراجعة دعوة لوط، صلوات الله وسلامه عليه: أين هناك السجود والركوع؟! إنما كانت دعوته، في المقام الأول، إلى ترك استحلال الفواحش والمنكرات، ولم يرد فيها قط ذكر وثن أو صنم، أو آلهة يسجد لها من دون الله، أو يستغاث بها أو يستعاذ.

بل لو زعم زاعم أن قوم لوط كانوا لا يرون ألوهية غير الله بالمعنى المحدود، كما تفهمه «**الهيئة**»، لما كان بعيداً عن الصواب. أما نحن فنستعيذ بالله من قول بدون برهان، وليس عندنا عن قوم لوط علم كاف يظهر لنا: هل كانوا أهل أوثان أم لا، بحيث اقتصر كفرهم وشركهم على شرك التشريع؟!).

ثم استخرنا الله في مراجعة كل ما جاء في كتاب الله عن لوط وقومه، فوجدنا بترتيب المصحف:

(1)- ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ * وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾، (الأعراف؛ 7 : 80-83).

(2)- ﴿وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالَ هَـذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ * وَجَاءهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ * قَالُواْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ * قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ * قَالُواْ يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ * فَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ * مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾، (هود ؛ 11 : 77-83).

(3)- ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ * قَالُواْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ * فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ * قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ * قَالُواْ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ * وَأَتَيْنَاكَ بَالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ * فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ * وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ * وَجَاء أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ * قَالَ إِنَّ هَؤُلاء ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ * وَاتَّقُوا اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ * قَالُوا أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ * قَالَ هَؤُلاء بَنَاتِي إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ * لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ

يَعْمَهُونَ * فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ * فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ * وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّلْمُؤمِنِينَ﴾، (الحجر ؛ 15 : 57-77).

(4)- ﴿وَلُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَت تَّعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ * وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، (الأنبياء ؛ 21 : 74-75).

(5)- ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ * قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا لُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ * قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ * رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ * فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَسَاء مَطَرُ الْمُنذَرِينَ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾، (الشعراء؛ 26 : 160-175).

(6)- ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ * فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَسَاء مَطَرُ الْمُنذَرِينَ﴾، (النمل؛ 28 : 54-58)؛ ثم عقَّب، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاء فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ * أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزاً أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاء الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ * أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ * وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ (69)﴾.

(7)- ﴿وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ * وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ * قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطاً قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ * وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ * إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ * وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، (العنكبوت ؛ 29 : 28-35).

(8)- ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ بِالنُّذُرِ * إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ * نِعْمَةً مِّنْ عِندِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ * وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ * وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ * فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ * وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ * وَلَقَدْ جَاء آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ * كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ * أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءةٌ فِي الزُّبُرِ * أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ * سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ * بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ﴾، (القمر؛ 37: 33-46).

وجاء ذكر لوط، صلوات الله عليه، في معرض التأكيد على رسالته مع جملة الرسل، وعذاب قومه مع جملة المعذبين المهلكين، من مثل:

(9)- ﴿وَيَا قَوْمِ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ * وَاسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾، (هود؛ 11: 89-90).

(10)- ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ * وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ * فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾، (الحج؛ 22: 42-45).

(11)- ﴿**وَإِنَّ لُوطاً لَّمِنَ الْمُرْسَلِينَ** * إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ * وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، (الصافات؛ 37: 133-135).

وليس فيما سلف ذكر إلا لفاحشة إتيان الرجال شهوة من دون النساء، وزادتنا سورة العنكبوت فقط جريمتين: قطع السبيل، وإتيان المنكر في نواديهم، أي وإتيان المنكر في مجالسهم؛ فلا يوجد ذكر لآلهة أو أرباب أو أوثان أو أنصاب، وليس ثمة جدال حول البعث والنشور البتة، ولا كلام عن ذات الله وصفاته أصلاً.

ولقد اختلفت أقوال المفسرين من السلف في معنى قوله، جل جلاله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾، وقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾، وقد استوعبها الإمام الماوردي استيعاباً حسنا:

- كما جاء في تفسير الماوردي المسمَّى النكت والعيون (4/281-282): [قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ أي تنكحون الرجال. ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ فيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: أنه قطع الطريق على المسافر، قاله ابن زيد؛ **الثاني**: أنهم بإتيان الفاحشة من الرجال قطعوا الناس عن الأسفار حذراً من فعلهم الخبيث، حكاه ابن شجرة؛ **الثالث**: أنه قطع النسل للعدول عن النساء إلى الرجال، قال وهب: استغنواْ عن النساء بالرجال.

﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ أي في مجالسكم المنكر فيه أربعة أوجه: **أحدها**: هو أنهم كانوا يتظارطون في مجالسهم، قالته عائشة رضي الله عنها. **الثاني**: أنهم كانوا يخذفون من يمر بهم ويسخرون منه روته أم هانئ عن النبي، صلى الله عليه وسلم. **الثالث**: أنهم كانوا يجامعون الرجال في مجالسهم، رواه منصور عن مجاهد. **الرابع**: هو الصفير ولعب الحمام والجلاهق والسحاق وحل أزرار القيان في المجلس؛ رواه الحاكم عن مجاهد].

قول الإمام الماوردي عن (قطع السبيل) في الوجه الأول: (أنه قطع الطريق على المسافر، قاله ابن زيد) فيه شيء من التقصير، لأنه يوهم قطع الطريق بالسلب والنهب، ونحو ذلك، وليس هذا هو قول ابن زيد، كما أتى به الإمام الطبري مفسراً: (قال ابن زيد، في قوله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ قال: السبيل: الطريق. المسافر إذا مرّ بهم، وهو ابن السبيل قَطَعوا به، **وعملوا به ذلك العمل الخبيث**)؛ فعلى ذلك تكون الوجوه الثلاثة كلها زيادة تفنن وتفريع لجريمتهم الكبرى: إتيان الرجال في الأدبار. وأما بالنسبة لقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾، فالوجه الثاني، الذي رجّحه الإمام الطبري، إنما تفرد بروايته أبو صالح باذام مولى أم هانئ، عنها، عن النبي، صلى الله عليه وسلم. وأبو صالح باذام مولى أم هانئ، ليس بالقوي، ولكن لم يتركه أحد، وله خصوصية بأم هانئ، فقد نشأ في بيتها، وهي التي وجهته إلى طلب العلم. والوجه الرابع ساقط بالمرة، ولا تجد له طرقاً إلى مجاهد أو ابن عباس إلا وهي منقطعة، أو مشحونة بالكذابين المتروكين. والوجه الأول رأي له وجاهته لأم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، والتظارط في المجالس قبيح، ولا شك، ولكنه ليس من الكبائر، ويبعد أن يكون نبي الله لوط قد اعتنى به في أول الدعوة، حين تكون العناية بالكليات والأصول والمهمات، فترجح الوجه الثالث، وهو أنهم كانوا يجامعون الرجال في مجالسهم علانية، فيكون هذا زيادة تفنن وتفريع لجريمتهم الكبرى: إتيان الرجال في الأدبار، وهذا ما نرجحه، والله أعلم. وبالرغم أن دقائق تفسير قوله، جل جلاله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾، وقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾، لا تعنينا ها هنا، ولا تأثير لها على ما سنقرره قريباً، إلا أنه من المستحسن سرد بعض الروايات والنقول المتعلقة بذلك استكمالاً للفائدة:

- من مثل ما قد جاء في تفسير الطبري، جامع البيان ت شاكر (20/28-31): [يقول تعالى ذكره مخبرا عن قيل لوط لقومه ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ أيها القوم، ﴿لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ في أدبارهم ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ يقول: وتقطعون المسافرين عليكم بفعلكم الخبيث، وذلك أنهم فيما ذُكر عَنْهم كانوا يفعلون ذلك بمن مرّ عليهم من المسافرين، من ورد بلادهم من الغرباء.

* ذكر من قال ذلك:

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: (وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ) قال: السبيل: الطريق. المسافر إذا مرّ بهم، وهو ابن السبيل قَطَعوا به، **وعملوا به ذلك العمل الخبيث**.

وقوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ اختلف أهل التأويل في المنكر الذي عناه الله، الذي كان هؤلاء القوم يأتونه في ناديهم، فقال بعضهم: كان ذلك أنهم كانوا يتضارطُون في مجالسهم.

* ذكر من قال ذلك:

حدثني عبد الرحمن بن الأسود، قال: حدثنا محمّد بن ربيعة، قال: حدثنا رَوْح بن عُطيفة الثقفيّ، عن عمرو بن مصعب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: الضراط.

وقال آخرون: بل كان ذلك أنهم كانوا يحذفون من مر بهم.

* ذكر من قال ذلك:

حدثنا أبو كُرَيب وابن وكيع قالا: حدثنا أبو أسامة، عن حاتم بن أبي صغيرة، عن سماك بن حرب، عن أبي صالح، عن أمّ هانئ، قالت: سألت النبيّ، صلى الله عليه وسلم، عن قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قالَ: (كانوا يَحْذِفُونَ أهْلَ الطَّرِيقِ وَيَسْخَرونَ مِنْهُمْ)، فهو المنكر الذي كانوا يأتون.

حدثنا الربيع، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا أبو أُسامة، بإسناده عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم، مثله.

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، قال: حدثنا سليم بن أخضر، قال: حدثنا أبو يونس القُشَيري، عن سِماك بن حرب، عن أبي صالح مولى أمّ هانئ، أن أمّ هانئ سُئلت عن هذه الآية ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ فقالت: سألت عنها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (كانُوا يَحْذِفُون أهْلَ الطَّرِيقِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ).

حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا يحيى بن واضح، قال: حدثنا عمر بن أبي زائدة، قال: سمعت عكرِمة يقول في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كانوا يُؤْذون أهل الطريق يحذفون من مَرَّ بهم.

حدثنا ابن وكيع، قال: حدثني أبي، عن عمر بن أبي زائدة، قال: سمعت عكرِمة قال: الحذف.

حدثنا موسى، قال: أخبرنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كان كلّ من مرّ بهم حذفوه، فهو المنكر.

حدثنا الربيع، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا سعيد بن زيد، قال: حدثنا حاتم بن أبي صغيرة، قال: حدثنا سماك بن حرب، عن باذام- أبي صالح مولى أمّ هانئ- عن أمّ هانئ قالت: سألت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن هذه الآية ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: "كانُوا يَجْلِسُونَ بالطَّرِيقِ، فَيَحْذِفُونَ أبْناءَ السَّبِيلِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ".

وقال بعضهم: بل كان ذلك إتيانهم الفاحشة في مجالسهم.

* ذكر من قال ذلك:

حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: كان يأتي بعضهم بعضا في مجالسهم، يعني قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾.

حدثنا سليمان بن عبد الجبار، قال: حدثنا ثابت بن محمّد الليثيّ، قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كان يجامع بعضهم بعضا في المجالس.

حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا حكام، عن عمرو، عن منصور، عن مجاهد ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كان يأتي بعضهم بعضا في المجالس.

حدثنا ابن وكيع، قال: حدثني أبي، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، قال: كانوا يجامعون الرجال في مجالسهم.

حدثني محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء، جميعا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: المجالس، و(المنكَرَ): إتيانهم الرجال.

حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قَتادة، قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: كانوا يأتون الفاحشة في ناديهم.

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قال: ناديهم: المجالس، و﴿المنكر﴾: عملهم الخبيث الذي كانوا يعملونه، كانوا يعترضون بالراكب، فيأخذونه ويركبونه. وقرأ ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، وقرأ ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾.حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ يقول: في مجالسكم.

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: معناه: وتحذفون في مجالسكم المارّة بكم، وتسخَرون منهم؛ لما ذكرنا من الرواية بذلك عن رسول، صلى الله عليه وسلم].

ـ وجاء في تفسير عبد الرزاق (2/482/2177): [حدثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أخبرنا فُضَيْلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾، قَالَ: «كَانَ **يُجَامِعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا** فِي الْمَجَالِسِ»].

ـ وجاء في تفسير مجاهد (ص:535): [أنبأ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حدثنا إِبْرَاهِيمُ، حدثنا آدَمُ، حدثنا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾، يَعْنِي: (فِي مَجَالِسِكُمْ، وَالْمُنْكَرُ: **أَتْوُّهُمُ الرِّجَالُ**)].

ـ وجاء في تفسير مقاتل بن سليمان (3/381): [﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ يعني في مجالسكم المنكر يعني الحذف بالحجارة].

ـ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (9/3054/17271): [حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حدثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ فَقَالَ: كَانُوا يَحْذِفُونَ أَهْلَ الطَّرِيقِ وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ]، وأخرجه الترمذي في سننه (ج5/ص342/ح3190) وحسنه؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص341/ح26935)، ج6/ص424/ح27423)، والحاكم في مستدركه (ج2/ص444/ح3537)، (ج4/ص316/ح7761) زاعماً أنه صحيح، أو على شرط مسلم، فلم يوفق؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص225/ح1617)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج24/ص412/ح1000)، (ج24/ص412/ح1002)؛ وغيرهم.

ـ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (9/3054/17272): [حَدَّثَنَا أَبِي حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ، حدثنا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، حدثنا رَوْحُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قَالَتِ: الضُّرَاطُ].

ـ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (9/3054/17273): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، حدثنا بُكَيْرُ بْنُ خَلَفٍ، حدثنا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حدثني أَبِي عَنْ يَزِيدَ بْنِ بَكْرٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سُئِلَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ قَوْلِ

اللَّهِ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ مَا ذَاكَ الْمُنْكَرُ؟ قَالَ: كَانُوا يَتَضَارَطُونَ فِي الْمَجْلِسِ يَضْرِطُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَالنَّادِي: الْمَجْلِسُ].

ـ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (9/3054/17274): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الأَحْمَسِيُّ، حدثنا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قَالَ: كَانُوا **يُجَامِعُونَ الرِّجَالَ** فِي مَجَالِسِهِمْ].

ـ وجاء في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (9/3055/17275): [حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ قَالَ: الصَّفِيرُ وَلَعِبُ الْحَمَامِ وَالْجَلاهِقُ ... وَحَلُّ أَزْرَارِ الْقُبَاءِ]؛ وهذا إسناد منقطع: كل من مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، ومُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ العبدي لم يدرك عمراً بن قيس الملائي، والمتن منكر باطل.

ولعل فيما مضى كفاية، والمهم، وهو المقطوع به أن الآيات لم تنسب إلى لوط، صلوات الله عليه، أي كلام عن آلهة، أو أوثان، أو أنصاب، أو جدال حول بعث أو نشور، ولا حرفاً واحداً.

وكذلك فإنه من المقطوع به أن لوطاً، صلوات الله عليه، من جملة المرسلين الذين قال الله، جل جلاله، وسما مقامه، فيهم وفي أممهم: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي **كُلِّ أُمَّةٍ** رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾، (النحل؛ 16 : 36)؛ وقال أيضاً: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾، (الأنبياء؛ 21 : 25)، وصيغة: (**ما ... إلا**) من صيغ الحصر، فما بعث رسول قط إلا بهذه: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾.

فوجب ضرورة أن يكون قوله: (إن الله حكم بحرمة إتيان الرجال في الأدبار فلا تستحلوه)، صورة من صور قوله: (اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ)؛ أي أن استحلالهم لإتيان الرجال عبادة للطاغوت، وترك لعبادة الله وشرك به، ضرورة ولا بد.

ومع وضوح ذلك، كالشمس في رابعة النهار، فإن الإمام الرازي أورد شبهة حول هذا، إليك نصها:

ـ كما جاء في تفسير الرازي المسمَّى: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (25/49): [وهاهنا مسائل: الْأُولَى: قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِقَوْمِهِ: اعْبُدُوا اللَّهَ، وَقَالَ عن لوط هاهنا أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ: لَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ، فَنَقُولُ لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ لُوطًا عِنْدَ ذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ لُوطٌ فِي زَمَانِ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَذْكُرْ عَنْ لوط أنه أمر قومه بِالتَّوْحِيدِ، **مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ**؛ فَنَقُولُ: حِكَايَةُ لُوطٍ وَغَيْرُهَا هاهنا ذَكَرَهَا اللَّهُ عَلَى سَبِيلِ الِاخْتِصَارِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى مَا اخْتَصَّ بِهِ لُوطٌ وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الْفَاحِشَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ الْأَمْرَ بِالتَّوْحِيدِ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ حَيْثُ قَالَ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: 59] لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَدْ أَتَى بِهِ إِبْرَاهِيمُ وَسَبَقَهُ فَصَارَ كَالْمُخْتَصِّ بِهِ، وَلُوطٌ يُبَلِّغُ ذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وَأَمَّا الْمَنْعُ مِنْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ كَانَ مُخْتَصًّا بِلُوطٍ، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ فِي زَمَنِهِ وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ مِنْهُ، فَذَكَرَ كُلَّ وَاحِدٍ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ وَسَبَقَ بِهِ غَيْرُهُ].

قول الإمام الرازي: (وَإِنْ كَانَ **قَالَهُ** فِي مَوْضِعٍ آخَرَ حَيْثُ قَالَ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾

[الأعراف: 59])، إن كان الضمير في (**قَالَهُ**) يعود إلى لوط، خطأ محض، لأن الآية المشار إليها تروي كلام نوح، والآيات المماثلة والمشابهة الأخرى، في سورة الأعراف وفي غيرها، تروي كلام أنبياء آخرين غير لوط؛ والصحيح أن القرآن لم يذكر قط عن لوط (الْأَمْرَ بِالتَّوْحِيدِ) على حد قول الرازي، أي بالمعنى البدائي السانج: آلهة وأوثان وأنصاب، (**مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ**).
وإقحام إبراهيم في القصة محاولة يائسة لحل إشكالية متوهمة؛ فإن إبراهيم لم يرسل إلى قوم لوط أصلاً، وحتى لو زعمنا جدلاً أنه أرسل لهم أولاً فأصبحوا موحدين، ثم انتكسوا في استحلال إتيان الرجال بعد أن ارتحل عنهم، فلا بد أن يكون هذا شركاً وعبادة للطاغوت لأن الله أرسل لهم رسولاً آخر هو لوط، وهو لا بد من جملة الرسل القائلين: ﴿ اعْبُدُواْ اللهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ﴾.

ثم قررنا مراجعة الكتب القديمة لمزيد استجلاء لغوامض هذه القضية – مع أنها واضحة بحمد الله – بالرغم من علمنا أن الكتب الأولى لحقها التبديل والتحريف، وعبث بها فسقة الأحبار والرهبان، ولكنها تبقى أحسن الموجود. فوجدنا العهد القديم (الذي يضم التوراة، وكتباً أخرى) يذكر قبائل ومدن كثيرة في الأرض المقدسة، فلسطين وما حولها، منها الوثني، ومنها غير ذلك، ولا تذكر أن إبراهيم قد أمر بدعوتها، أو أرسل إليها، مع أنه كان كثير الترحال بينها، وقد وصل إلى مصر وجزيرة العرب مراراً؛ وهي كذلك لا تذكر عن قوم لوط إلا إتيان الرجال، تماماً كما جاء في القرآن، وإليك بعض النصوص:
ـــ كما جاء في السفر الأول (سفر التكوين)، الإصحاح الثالث عشر والرابع عشر: [عودة أبرام من مصر:

13

1 وغَادَرَ أَبْرَامُ مِصْرَ وَتَوَجَّهَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ وَلُوطٌ وَكُلُّ مَا كَانَ لَهُ، نَحْوَ مِنْطَقَةِ النَّقَبِ
2 وَكَانَ أَبْرَامُ يَمْلِكُ ثَرْوَةً طَائِلَةً مِنَ الْمَوَاشِي وَالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ.
3 وَظَلَّ يَنْتَقِلُ فِي مِنْطَقَةِ النَّقَبِ مُتَّجِهاً إِلَى بَيْتِ إِيلٍ، إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ قَدْ نَصَبَ فِيهِ خِيَامَهُ أَوَّلاً بَيْنَ بَيْتِ إِيلٍ وَعَايَ.
4 حَيْثُ كَانَ قَدْ شَيَّدَ الْمَذْبَحَ أَوَّلاً، **وَدَعَا هُنَاكَ أَبْرَامُ بِاسْمِ الرَّبِّ.**

افتراق أبرام ولوط:

5 وَكَانَ لِلُوطٍ الْمُرَافِقِ لأَبْرَامَ غَنَمٌ وَبَقَرٌ وَخِيَامٌ أَيْضاً.
6 فَضَاقَتْ بِهِمَا الأَرْضُ لِكَثْرَةِ أَمْلاَكِهِمَا فَلَمْ يَقْدِرَا أَنْ يَسْكُنَا مَعاً.
7 وَنَشَبَ نِزَاعٌ بَيْنَ رُعَاةِ مَوَاشِي أَبْرَامَ وَرُعَاةِ مَوَاشِي لُوطٍ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْكَنْعَانِيُّونَ وَالْفِرِزِّيُّونَ يُقِيمُونَ فِي الأَرْضِ.
8 فَقَالَ أَبْرَامُ لِلُوطٍ: «لاَ يَكُنْ نِزَاعٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَلاَ بَيْنَ رُعَاتِي وَرُعَاتِكَ لأَنَّنَا نَحْنُ أَخَوَانِ.
9 أَلَيْسَتِ الأَرْضُ كُلُّهَا أَمَامَكَ؟ فَاعْتَزِلْ عَنِّي. إِنِ اتَّجَهْتَ شِمَالاً، أَتَّجِهْ أَنَا يَمِيناً، وَإِنْ تَحَوَّلْتَ يَمِيناً، أَتَحَوَّلْ أَنَا شِمَالاً».

لوط يختار سدوم:

10 وَتَلَفَّتَ لُوطٌ حَوْلَهُ فَشَاهَدَ السُّهُولَ الْمُحِيطَةَ بِنَهْرِ الأُرْدُنِّ وَإِذَا بِهَا رَيَّانَةٌ كُلُّهَا، قَبْلَمَا دَمَّرَ الرَّبُّ سَدُومَ وَعَمُورَةَ، وَكَأَنَّهَا جَنَّةُ الرَّبِّ كَأَرْضِ مِصْرَ الْمُمْتَدَّةِ إِلَى صُوغَرَ.

11 فَاخْتَارَ لُوطٌ لِنَفْسِهِ حَوْضَ الأُرْدُنِّ كُلَّهُ وَارْتَحَلَ شَرْقاً. وَهَكَذَا اعْتَزَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ.

12 وَسَكَنَ أَبْرَامُ فِي أَرْضِ كَنْعَانَ، وَأَقَامَ لُوطٌ فِي مُدُنِ السَّهْلِ حَيْثُ نَصَبَ خِيَامَهُ بِجُوَارِ سَدُومَ.

13 **<u>وَكَانَ أَهْلُ سَدُومَ مُتَوَرِّطِينَ فِي الشَّرِّ، وَخَاطِئِينَ جِدّاً لَدَى الرَّبِّ.</u>**

14 وَقَالَ الرَّبُّ لأَبْرَامَ بَعْدَ أَنِ اعْتَزَلَ عَنْهُ لُوطٌ: «ارْفَعْ عَيْنَيْكَ وَتَلَفَّتْ حَوْلَكَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، شِمَالاً وَجَنُوباً، شَرْقاً وَغَرْباً،

15 فَإِنَّ هَذِهِ الأَرْضَ الَّتِي تَرَاهَا، سَأُعْطِيهَا لَكَ وَلِذُرِّيَّتِكَ إِلَى الأَبَدِ.

16 وَسَأَجْعَلُ نَسْلَكَ كَتُرَابِ الأَرْضِ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَحَدٌ أَنْ يُحْصِيَ تُرَابَ الأَرْضِ يَقْدِرُ آنَئِذٍ أَنْ يُحْصِيَ نَسْلَكَ

17 قُمْ وَامْشِ فِي طُولِ الأَرْضِ وَعَرْضِهَا لأَنِّي لَكَ أُعْطِيهَا».

18 فَنَقَلَ أَبْرَامُ خِيَامَهُ ونَصَبَهَا فِي سَهْلِ مَمْرَا فِي حَبْرُونَ. وَهُنَاكَ شَيَّدَ لِلرَّبِّ مَذْبَحاً.

<u>حرب الملوك:</u>

<u>14</u>

وَحَدَثَ فِي زَمَانِ أَمْرَافَلَ مَلِكِ شِنْعَارَ وَأَرْيُوكَ مَلِكِ أَلاسَارَ وَكَدَرْلَعَوْمَرَ مَلِكِ عِيلاَمَ وَتِدْعَالَ مَلِكِ جُويِيمَ،

2 أَنَّ حَرْباً نَشَبَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ بَارَعَ مَلِكِ سَدُومَ وَبِرْشَاعَ مَلِكِ عَمُورَةَ وَشِنْآبَ مَلِكِ أَدْمَةَ وَشِمْئِيبَرَ مَلِكِ صَبُويِيمَ، وَمَلِكِ بَالَعَ الْمَعْرُوفَةِ بِصُوغَرَ.

3 هَؤُلاَءِ جَمِيعُهُمُ احْتَشَدُوا فِي وَادِي السِّدِّيمِ وَهُوَ بَحْرُ الْمِلْحِ (الْبَحْرُ الْمَيِّتُ)

4 وَكَانَ كَدَرْلَعَوْمَرُ قَدِ اسْتَعْبَدَهُمْ طَوَالَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَفِي السَّنَةِ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ تَمَرَّدُوا عَلَيْهِ.

5 وَفِي السَّنَةِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ اجْتَمَعَ كَدَرْلَعَوْمَرُ وَحُلَفَاؤُهُ الْمُلُوكُ وَقَهَرُوا الرَّفَائِيِّينَ فِي عَشْتَارُوثَ قَرْنَايِمَ، وَالزُّوزِيِّينَ فِي هَامَ، وَالإِيمِيِّينَ فِي سَهْلِ قِرْيَتَايِمَ،

6 وَالْحُورِيِّينَ فِي جَبَلِهِمْ سَعِيرَ حَتَّى بُطْمَةِ فَارَانَ عَلَى حُدُودِ الصَّحْرَاءِ.

7 ثُمَّ اسْتَدَارُوا حَتَّى أَقْبَلُوا عَلَى عَيْنِ مِشْفَاطَ، الَّتِي هِيَ قَادَشُ، فَهَزَمُوا بِلاَدَ الْعَمَالِقَةِ كُلَّهَا وَالأَمُورِيِّينَ السَّاكِنِينَ فِي حَصُّونَ تَامَارَ.

8 فَخَرَجَ مَلِكُ سَدُومَ وَمَلِكُ عَمُورَةَ وَمَلِكُ أَدْمَةَ وَمَلِكُ صَبُويِيمَ وَمَلِكُ بَالَعَ، الَّتِي هِيَ صُوغَرُ، فِي عُمْقِ السِّدِّيمِ وَخَاضُوا حَرْباً

9 مَعْ كَدَرْلَعَوْمَرَ مَلِكِ عِيلاَمَ وَتِدْعَالَ مَلِكِ جُويِيمَ وَأَمْرَافَلَ مَلِكِ شِنْعَارَ وَأَرْيُوكَ مَلِكِ أَلاسَارَ، فَكَانُوا أَرْبَعَةَ مُلوكٍ ضِدَّ خَمْسَةٍ.

10 وَكَانَ وَادِي السِّدِّيمِ مَلِيئاً بِآبَارِ الزِّفْتِ، فَانْدَحَرَ مَلِكَا سَدُومَ وَعَمُورَةَ وَسَقَطَا بَيْنَهَا، أَمَّا الْبَاقُونَ فَهَرَبُوا إِلَى الْجِبَالِ.

11 فَغَنِمَ الْمُنْتَصِرُونَ جَمِيعَ مَا فِي سَدُومَ وَعَمُورَةَ مِنْ مُمْتَلَكَاتٍ وَمُؤَنٍ وَمَضَوْا.

12 وَأَسَرُوا لُوطاً ابْنَ أَخِي أَبْرَامَ الْمُقِيمَ فِي سَدُومَ، وَنَهَبُوا أَمْلاكَهُ ثُمَّ ذَهَبُوا.

إنقاذ لوط من الأسر:

13 وَجَاءَ أَحَدُ النَّاجِينَ إِلَى أَبْرَامَ الْعِبْرَانِيِّ الَّذِي كَانَ مَازَالَ مُقِيماً عِنْدَ بَلُّوطَاتِ مَمْرَا أَخِي أَشْكُولَ وَعَانِرَ حُلَفَاءِ أَبْرَامَ وَأَبْلَغَهُ بِمَا جَرَى.
14 فَلَمَّا سَمِعَ أَبْرَامُ أَنَّ ابْنَ أَخِيهِ قَدْ أُسِرَ، جَرَّدَ ثَلاَثَ مِئَةٍ وَثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِنْ غِلْمَانِهِ الْمُدَرَّبِينَ الْمَوْلُودِينَ فِي بَيْتِهِ وَتَعَقَّبَهُمْ حَتَّى بَلَغَ دَانَ
15 وَفِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ قَسَّمَ رِجَالَهُ، وَهَاجَمَهُمْ وَقَهَرَهُمْ، ثُمَّ طَارَدَهُمْ حَتَّى حُوبَةَ شَمَالِيَّ دِمَشْقَ.
16 وَاسْتَرَدَّ كُلَّ الْغَنَائِمِ، وَاسْتَرْجَعَ ابْنَ أَخِيهِ لُوطاً وَأَمْلاَكَهُ، وَالنِّسَاءَ أَيْضاً وَسِوَاهُمْ مِنَ الأَسْرَى.

ملكي صادق يبارك إبراهيم:

17 وَجَاءَ مَلِكُ سَدُومَ لِلِقَاءِ أَبْرَامَ فِي وَادِي شَوَى الْمَعْرُوفِ بِوَادِي الْمَلِكِ، بَعْدَ عَوْدَتِهِ مِنْ كَسْرَةِ كَدَرْلَعَوْمَرَ وَالْمُلُوكِ حُلَفَائِهِ.
18 وَكَذَلِكَ حَمَلَ إِلَيْهِ مَلْكِي صَادِقُ مَلِكُ شَالِيمَ، **الَّذِي كَانَ كَاهِناً للهِ الْعَلِيِّ**، خُبْزاً وَخَمْراً،
19 **وَبَارَكَهُ** قَائِلاً: «لِتَكُنْ عَلَيْكَ يَا أَبْرَامُ بَرَكَةُ اللهِ الْعَلِيِّ، مَالِكِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ».
20 وَتَبَارَكَ اللهُ الْعَلِيُّ الَّذِي دَفَعَ أَعْدَاءَكَ إِلَى يَدَيْكَ». فَأَعْطَاهُ أَبْرَامُ عُشْرَ الْغَنَائِمِ كُلِّهَا.
21 وَقَالَ مَلِكُ سَدُومَ لأَبْرَامَ: «أَعْطِنِي الأَسْرَى الْمُعْتُوقِينَ أَمَّا الْغَنَائِمُ فَاحْتَفِظْ بِهَا لِنَفْسِكَ».
22 فَأَجَابَهُ أَبْرَامُ: «لَقَدْ أَقْسَمْتُ بِالرَّبِّ الإِلَهِ الْعَلِيِّ، مَالِكِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ،
23 وَعَاهَدْتُهُ أَلاَّ آخُذَ شَيْئاً مِمَّا هُوَ لَكَ، وَلَوْ كَانَ خَيْطاً أَوْ شَرِيطَ حِذَاءٍ، لِئَلاَّ تَقُولَ: أَنَا أَغْنَيْتُ أَبْرَامَ
24 لَنْ آخُذَ غَيْرَ مَا أَكَلَهُ الْغِلْمَانُ. أَمَّا نَصِيبُ الرِّجَالِ الَّذِينَ ذَهَبُوا مَعِي: عَانِرَ وَأَشْكُولَ وَمَمْرَا، فَإِنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ»] **انتهى نص العهد القديم**.

تأمل في ذكر هذا الملك الصديق (ملكي صادق)، ملك مدينة السلام (وهو الاسم القديم لبيت المقدس)، وكاهن معبدها، الذي ساق إليه إبراهيم عشر غنائمه أو زكاته، وقام هو بالتبريك على إبراهيم ... من هو، وما اسمه؟! لا ندري، لعله إدريس الذي لم يرد في القرآن ذكره إلا في موضعين: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيّاً﴾، (مريم؛ 19 : 56)؛ ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ الصَّابِرِينَ﴾، (الأنبياء؛ 21 : 85)؛ لاحظ أيضاً أن هذه الصفة العالية المميزة: ﴿ صِدِّيقاً نَّبِيّاً﴾ لم يشاركه فيها أحد في القرآن، آخر كتب الله تنزيلاً، إلا إبراهيم، فقط لا غير: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيّاً﴾، (مريم؛ 19 : 41)؛ ولاحظ أيضاً التعامل المتعالي لإبراهيم مع ملك سدوم، ورفضه لأي منحة، مع أنه غنمها بسيفه: هكذا تكون عزة الإيمان!

وفي النص السابق جاء عرضاً أن أهل سدوم (مُتَوَرِّطِينَ فِي الشَّرِّ وَخَاطِئِينَ جِدّاً لَدَى الرَّبِّ)؛

وجاء مزيد بيان في قصة وصول الملائكة إلى قرية لوط، بعد مرورهم بإبراهيم: [لوط يستضيف الملاكين:

19

وَأَقْبَلَ الْمَلاَكَانِ عَلَى سَدُومَ عِنْدَ الْمَسَاءِ. وَكَانَ لُوطٌ جَالِساً عِنْدَ بَابِ سَدُومَ، فَمَا إِنْ رَآهُمَا حَتَّى نَهَضَ لاسْتِقْبَالِهِمَا، وَسَجَدَ بِوَجْهِهِ إِلَى الأَرْضِ،

2 وَقَالَ: «يَا سَيِّدَيَّ، انْزِلاَ فِي بَيْتِ عَبْدِكُمَا لِتَقْضِيَا لَيْلَتَكُمَا، وَاغْسِلاَ أَرْجُلَكُمَا، وَفِي الصَّبَاحِ الْبَاكِرِ تَمْضِيَانِ فِي طَرِيقِكُمَا». لَكِنَّهُمَا قَالاَ: «لاَ، بَلْ نَمْكُثُ اللَّيْلَةَ فِي السَّاحَةِ».

3 فَأَصَرَّ عَلَيْهِمَا جِدّاً حَتَّى قَبِلاَ الذَّهَابَ مَعَهُ وَالنُّزُولَ فِي بَيْتِهِ. فَأَعَدَّ لَهُمَا مَأْدُبَةً وَخَبَزَ فَطِيراً فَأَكَلاَ.

فساد أهل سدوم:

4 وَقَبْلَ أَنْ يَرْقُدَا، حَاصَرَ رِجَالُ مَدِينَةِ سَدُومَ مِنْ أَحْدَاثٍ وَشُيُوخٍ، الْبَيْتَ،

5 وَنَادَوْا لُوطاً: «أَيْنَ الرَّجُلاَنِ اللَّذَانِ اسْتَضَفْتَهُمَا اللَّيْلَةَ؟ أَخْرِجْهُمَا إِلَيْنَا لِنُضَاجِعَهُمَا».

6 فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ لُوطٌ بَعْدَ أَنْ أَغْلَقَ الْبَابَ خَلْفَهُ،

7 وَقَالَ: «لاَ تَرْتَكِبُوا شَرّاً يَا إِخْوَتِي.

8 هُوَ ذَا لِي ابْنَتَانِ عَذْرَاوَانِ أُخْرِجُهُمَا إِلَيْكُمْ فَافْعَلُوا بِهِمَا مَا يَحْلُو لَكُمْ، أَمَّا هَذَانِ الرَّجُلاَنِ فَلاَ تُسِيئُوا إِلَيْهِمَا لأَنَّهُمَا لَجَآ إِلَى حِمَى مَنْزِلِي».

9 فَقَالُوا: «تَنَحَّ بَعِيداً»، وَأَضَافُوا: «لَقَدْ جَاءَ هَذَا الإِنْسَانُ لِيَتَغَرَّبَ بَيْنَنَا، وَهَا هُوَ يَتَحَكَّمُ فِينَا. الآنَ نَفْعَلُ بِكَ شَرّاً أَكْثَرَ مِنْهُمَا». وَتَدَافَعُوا حَوْلَ لُوطٍ وَتَقَدَّمُوا لِيُحَطِّمُوا الْبَابَ.

10 غَيْرَ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ مَدَّا أَيْدِيَهُمَا وَاجْتَذَبَا لُوطاً إِلَى دَاخِلِ الْبَيْتِ، وَأَغْلَقَا الْبَابَ.

11 ثُمَّ ضَرَبَا الرِّجَالَ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ، الْوَاقِفِينَ أَمَامَ بَابِ الْبَيْتِ بِالْعَمَى، فَعَجَزُوا عَنِ الْعُثُورِ عَلَى الْبَابِ.

إنقاذ لوط وعائلته:

12 وَقَالَ الرَّجُلاَنِ لِلُوطٍ: «أَلَكَ أَقْرِبَاءُ فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ؟ أَصْهَارٌ وَأَبْنَاءٌ وَبَنَاتٌ أَوْ أَيُّ شَخْصٍ آخَرَ يَمُتُّ إِلَيْكَ بِصِلَةٍ؟ أَخْرِجْهُمْ مِنْ هُنَا،

13 لأَنَّنَا عَازِمَانِ عَلَى تَدْمِيرِ هَذَا الْمَكَانِ، إِذْ أَنَّ صُرَاخَ الشَّكْوَى مِنْ شَرِهِ قَدْ تَعَاظَمَ أَمَامَ الرَّبِّ، فَأَرْسَلَنَا الرَّبُّ لِنُدَمِّرَهُ».

14 فَمَضَى لُوطٌ وَخَاطَبَ أَصْهَارَهُ أَزْوَاجَ بَنَاتِهِ، قَائِلاً: «هَيَّا. قُومُوا وَاخْرُجُوا مِنْ هَذَا الْمَكَانِ، لأَنَّ الرَّبَّ سَيُدَمِّرُ هَذِهِ الْمَدِينَةَ». فَبَدَا كَمَازِحٍ فِي أَعْيُنِ أَصْهَارِهِ.

15 وَمَا إِنْ أَطَلَّ الْفَجْرُ حَتَّى طَفِقَ الْمَلاَكَانِ يَلِحَّانِ عَلَى لُوطٍ قَائِلَيْنِ: «هَيَّا انْهَضْ وَخُذْ زَوْجَتَكَ وَابْنَتَيْكَ اللَّتَيْنِ هُنَا، لِئَلاَّ تَهْلِكَ بِإِثْمِ الْمَدِينَةِ».

16 وَإِذْ تَوَانَى لُوطٌ، أَمْسَكَ الرَّجُلاَنِ بِيَدِهِ وَأَيْدِي زَوْجَتِهِ وَابْنَتَيْهِ وَقَادَاهُمْ إِلَى خَارِجِ الْمَدِينَةِ، لأَنَّ الرَّبَّ أَشْفَقَ عَلَيْهِمْ.

لجوء لوط وعائلته إلى صوغر:

17 وَمَا إِنْ أَخْرَجَاهُمْ بَعِيداً حَتى قَالَ أَحَدُ الْمَلاَكَيْنِ: «أُنْجُ بِحَيَاتِكَ. لاَ تَلْتَفِتْ وَرَاءَكَ وَلاَ تَتَوَقَّفْ فِي كُلِّ مِنْطَقَةِ السَّهْلِ. اهْرُبْ إِلَى الْجَبَلِ لِئَلاَّ تَهْلِكَ».

18 فَقَالَ لُوطٌ: «لَيْسَ هَكَذَا يَا سَيِّدُ.

19 هَا عَبْدُكَ قَدْ حَظِيَ بِرِضَاكَ، وَهَا أَنْتَ قَدْ عَظَّمْتَ لُطْفَكَ إِذْ أَنْقَذْتَ حَيَاتِي، وَأَنَا لاَ أَسْتَطِيعُ اللُّجُوءَ إِلَى الْجَبَلِ لِئَلاَّ يُدْرِكَنِي مَكْرُوهٌ فَأَمُوتَ.

20 هَا هِيَ الْمَدِينَةُ قَرِيبَةٌ يَسْهُلُ الْهَرَبُ إِلَيْهَا. إِنَّهَا مَدِينَةٌ صَغِيرَةٌ، فَدَعْنِي أَلْجَأُ إِلَيْهَا. أَلَيْسَتْ هِيَ مَدِينَةً صَغِيرَةً جِدّاً فَأَنْجُو فِيهَا بِحَيَاتِي؟»

21 فَقَالَ لَهُ الْمَلاَكُ: «إِنِّي قَدْ قَبِلْتُ طِلْبَتَكَ بِشَأْنِ هَذَا الأَمْرِ، وَلَنْ أُدَمِّرَ هَذِهِ الْمَدِينَةَ الَّتِي ذَكَرْتَهَا

22 أَسْرِعْ، وَاهْرُبْ إِلَيْهَا، لأَنَّنِي لاَ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصْنَعَ شَيْئاً إِلَى أَنْ تَبْلُغَهَا». لِذَلِكَ دُعِيَ اسْمُ تِلْكَ الْمَدِينَةِ صُوغَرَ (وَمَعْنَاهَا صَغِيرَةٌ).

إهلاك سدوم وعمورة:

23 وَمَا إِنْ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ عَلَى الأَرْضِ حَتَّى كَانَ لُوطٌ قَدْ دَخَلَ إِلَى صُوغَرَ،

24 فَأَمْطَرَ الرَّبُّ عَلَى سَدُومَ وَعَمُورَةَ كِبْرِيتاً وَنَاراً، مِنْ عِنْدِهِ مِنَ السَّمَاءِ.

25 وَقَلَبَ تِلْكَ الْمُدُنَ وَالسَّاكِنِينَ فِيهَا، وَالسَّهْلَ الْمُحِيطَ بِهَا وَكُلَّ مَزْرُوعَاتِ الأَرْضِ.

26 وَتَلَفَّتَتْ زَوْجَةُ لُوطٍ السَّائِرَةُ خَلْفَهُ وَرَاءَهَا، فَتَحَوَّلَتْ إِلَى عَمُودٍ مِنَ الْمِلْحِ.

27 وَمَضَى إِبْرَاهِيمُ مُبَكِّراً فِي الصَّبَاحِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ أَمَامَ الرَّبِّ.

28 وَتَطَلَّعَ نَحْوَ سَدُومَ وَعَمُورَةَ وَلِسَائِرِ أَرْضِ السَّهْلِ، فَأَبْصَرَ الدُّخَانَ يَتَصَاعَدُ مِنْهَا كَالأَتُونِ.

29 وَهَكَذَا عِنْدَمَا دَمَّرَ اللهُ مُدُنَ السَّهْلِ ذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ، فَأَخْرَجَ لُوطاً قُبَيْلَ وُقُوعِ الْكَارِثَةِ حِينَ قَلَبَ الْمُدُنَ الَّتِي قَطَنَ فِيهَا لُوطٌ].

أرأيت الإسهاب في ذكر التفاصيل، وبعضها قليل الأهمية؟! ومع ذلك فما ثمة ذكر لآلهة، أو أوثان، أو أنصاب؛ لهذا يجب القطع أن ما تورط فيه قوم لوط من الشرك والكفر إنما هو استحلال الفاحشة (وربما جرائم أخرى)، فشركهم هو شرك في الحاكمية، فقط لا غير، ولا يمكن أن يكون غير ذلك.

بقيت مسألة فرعية ما كان ينبغي أن تذكر هاهنا أصلاً، لولا أني سمعت أحد الخطباء المنتسبين إلى العلم الشرعي يزعم أن عمل قوم لوط فعل مكفر من حيث هو، خلافاً للزنا مثلاً. هذا خطأ شنيع، وإساءة بالغة في فهم النص القرآني. والصحيح أن شرك قوم لوط وكفرهم إنما هو لاستحلالهم الفعل، وليس لمجرد الفعل، كما يظهر بجلاء من قولهم للوط، رداً على عرضه لبناته: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ **حَقٍّ** وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾، (هود ؛ 11 : 79)؛ فهذا يعني، ضرورة أنهم يعتقدون **أن لهم الحق** في ضيفان لوط: أي أن هذا حق لهم، وما هو (**حق**) هو بالضرورة (**حلال**) لصاحب الحق.

الباب الحادي عشر: توحيد التقديس والشعائر التعبدية

❆ فصل: العلاقة بين مفهوم (الألوهية) ومفهوم (العبادة)

العبادة مصدر من عبد يعبد عِبادة، وهى من باب كتب يكتب كِتابة، وتعني في أصلها اللغوي: التذلل والخضوع والانقياد والطاعة، ومنه قولنا: طريق معبَّد، أي مذلَّل ممهَّد، وكذلك قولنا: فلان عبد لفلان أي مملوك له ملك يمين، فهو خاضع لتصرفه وأمره وتدبيره. فالأصل اللغوي، إذاً هو:.(**التذلل والخضوع والانقياد والطاعة**).

أما عرفًا واصطلاحا عند العرب الفصحاء وقت نزول القرآن، عند كلامهم عن الدين والتدين، والآلهة والتقديس، وما شابه ذلك، في مثل قولهم: (أهل الطائف يعبدون اللات)، وقولهم: (النصارى يعبدون المسيح)، و(محمّد وصحبه يسبون آلهتنا ولا يعبدونها، ويأمروننا بترك عبادتها)، (ونساء دوس يعبدن ذا الخلصة بالرقص حوله)، و(أهل اليمامة يعبدون الشمس)، فهي مجموعة من الأقوال والأعمال القلبية الباطنة (**أقوال** القلب هي التصديقات والعقائد؛ أما الحب والبغض، والخوف والرجاء، والرغبة والرهبة، فهي من **أفعال** القلب)، والأقوال والأعمال البدنية الظاهرة (أي: أقوال اللسان وألفاظه، وأعمال الجوارح)، الدالة على التذلل والخضوع وتقديم التعظيم والتوقير، أو التعبير عن الخوف والخشية والرهبة، أو الأمل والرجاء، أو المحبة وطلب القربى، أو طلب جلب منفعة أو دفع مضرة وإظهار الفقر والحاجة، ونحو ذلك، **لمن يعتقد فيه الألوهية، أو من يسمَّى إلاهاً أو رباً**. وهذا هو موضوع بحثنا ها هنا.

وأزيد فأقول موضحاً: بحثنا ها هنا في هذا الباب فقط في مفهوم «**العبادة**» بالمعنى المحدود الضيق الذي يؤدي صرفه لغير الله إلى الكفر والشرك الأكبر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة. فنحن لا نبحث في مثل:

(1) – قول الشعراء والأدباء وأهل الغناء والطرب: (فلان يحب فلانة لدرجة العبادة)، على قبح هذا التعبير؛

(2) – وليس بحثنا في حب المال الذي يجعل الإنسان «**عبداً**» له، ومن ثم مستحقاً للذم، وليس بالضرورة مستحقاً لمسمى الشرك والكفر، كما هو في البلاغة النبوية الرائعة: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم... إلخ**»، وزاد حال هذا المغبون بياناً، فقال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إن أعطي رضي، وإن منع سخط**»، ثم ختم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، داعياً عليه بقلة التوفيق: «**تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش**»، هذا دعاء لا يشبه من قريب أو بعيد ما يستحقه أهل الشرك والكفر، وليس حاله كما وصف من أحوال أهل الشرك والكفر؛

(3) – وحتى ليس بحثنا في المعنى الشرعي لـ«**عبادة الله**»، بمفهومه الواسع الشامل، كما جاءت بها هذه الشريعة الخاتمة، فهذه لها بحث مستقل في هذا الكتاب، وإن كانت تشمل المعنى الاصطلاحي العرفي المحدود الضيق الذي ألمحنا إليه أعلاه، وتنطلق منه بالضرورة، إلا أن الشرع صقله وبلوره، وبيَّن أن حقَّه

أن يكون أوسع وأعمق بكثير مما عهد العرب في جاهليتهم، كما يبينه هذا الكتاب بمجمله، من أوله لآخره. **فالبحث هو حصراً في المعنى العرفي الاصطلاحي الضيق، كما فهمه العرب الفصحاء زمن نزول القرآن، للفظة «العبادة»، عند كلامهم عن الدين والتدين، والآلهة والتقديس، وما شابه ذلك، وهو عينه المعنى الشرعي لها إذ أن الشريعة لم تأت لها بتعريف جديد، وإنما جاءت فقط بإيضاح وزيادة بيان، خلافاً للفظة «الصلاة» مثلاً.**

لقد كان العربي المشرك يقري الضيف، وينحر لهم الأنعام، ويسمي ذلك (قرى) و(ضيافة)، ولكنه لا يسمي ذلك عبادة، ولكنه على العكس من ذلك يسمي نحر الأنعام لله أو لغيره من الطواغيت (مثل اللات والعزى ومناة) عبادة، وليس هذا فقط عرف العرب الاقحاح عند نزول القرآن، بل هو كذلك عرف جميع الأمم والشعوب حتى وقتنا الحاضر. وكذلك كان العربي الفصيح يفرق بين القيام تعظيمًا لرئيس القبيلة، وبين القيام تعظيماً لبعض آلهته، فيسمي الثاني عبادة، ولا يسمي الأول كذلك. وهذا هو في الحقيقة شأن البشر عامة، وليس العرب الأقحاح الفصحاء فقط.

ومفهوم (**العبادة**) المخصوص هذا له واقع موضوعي، مدرك بضرورة الحس والعقل، لا محالة، قبل ورود الشرائع، وإلا كان قول الأنبياء لأقوامهم: ﴿ألاّ تعبدوا إلاّ الله﴾، عديم المعنى، في مثل قوله تعالى مجده: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * **أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ** إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعاً حَسَناً إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾، (هود؛ 11: 1 – 3)؛ وقوله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * **أَن لاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللّهَ** إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ * فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قِوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَراً مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾، (هود؛ 11:25 – 27)؛ وقوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ * إِذْ جَاءتْهُمُ الرُّسُلُ مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** قَالُوا لَوْ شَاء رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾، (فصلت؛ 41: 13 – 14)؛ وقوله، تعالى مجده: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتْ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * قَالُوا **أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا** فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُونَ﴾، (الأحقاف؛ 46: 21 – 23)؛ لأن الأقوام سوف يقولون: ما هذه اللفظة: (**تعبدوا**)، هذه لا نعرفها أصلا. ولكن الواقع الحسي، والتواتر التاريخي، ونصوص القرآن القاطعة تبين أنهم عرفوا المطلوب على الفور، وسارع أكثرهم بالاستنكار والاحتجاج: ﴿**أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا**﴾، ﴿**ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك**﴾، ﴿**أجعل الآلهة إلاهاً واحداً؟! إن هذا لشيء عجاب!**﴾، وما شابه. فالقوم فهموا فوراً، وعلى البديهة مراد الأنبياء، عليهم السلام، وعرفوا أنها الطامة الكبرى، والنقيض التام، والهدم الكامل لموروثاتهم، لأنها تقتضي ترك آلهتهم، والكفر بها، لأنها كائنات خرافية من صنع الخيال،

لا وجود لها في الواقع!
وهذا المفهوم المخصوص للعبادة هو أيضاً المقصود في الآيات الكريمات: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَـهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾، (البقرة؛ 2: 133)؛ ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلاَ نَفْعاً وَاللّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، (المائدة؛ 5: 76)؛ ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، (يوسف؛ 12: 40)؛ ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ (الشعراء؛ 26: 69 – 71)؛ وغيره كثير جداً.

فما هو مفهوم (**العبادة**) أو مفهوم (**الإله**) الذي دار حوله الجدل بين الأنبياء، وأقوامهم؟! وما هي علاقة المفهومين ببعضهم البعض؟! لا بد إذاً من تحرير مفهوم (**العبادة**)، ومفهوم (**الإله**)، وما العلاقة المفاهيمية المنطقية بينهما، وتبيان أيهما الأصل، وأيهما التابع، هذا هو الذي يحتاج إلي تحرير وصقل وبلورة، حتى لا تبقى أي شبهة أو إشكالية.

والحق أن مواقف الناس من العلاقة بين مفهوم (**العبادة**) المخصوص هذا، ومفهوم (**الألوهية**) لا يخرج حصراً عن واحد من الاحتمالات الثلاثة الآتية:
(1) ـــ أن يقال أن الإله هو من يعتقد اتصافه بصفات معينة، تجعله، عند من اعتقد ذلك فيه، مستحقاً استحقاقاً ذاتياً لــ(**التذلل والخضوع، والسمع والطاعة، وتقديم التعظيم والتوقير، وإظهار الخشية والرهبة، أو المحبة وطلب القربى، أو طلب جلب منفعة أو دفع مضرة وإظهار الفقر والحاجة، ونحو ذلك**)، مستحقاً لكل ذلك أو بعضه، أي مستحقاً بذاته لما يسمى: (**العبادة**)، فتعريف الألوهية ومفهومها سابق، بذلك، على تعريف العبادة. فالإله يتم تعريفه أولاً ثم يترتب على ذلك، ضرورة، أن «**العبادة**» هي أي فعل من الأفعال، الظاهرة أو الباطنة، أو قول من الأقوال، أقوال القلب أو اللسان، التي توجه إلى ذلك «**الإله**» للتعظيم، أو إظهار الخوف والخشية والرهبة، أو لإظهار الخضوع والتذلل والسمع والطاعة، أو للتعبير عن الفقر والحاجة وطلب جلب منفعة أو دفع مضرة، أو للتعبير عن الود والمحبة وطلب الأنس والقربى، لبعض ذلك أو كله.
فإذا كان ذلك حقاً – وهو كذلك بقواطع البراهين التي سنورد قريباً، إن شاء الله - ترتب عليه، ضرورة، أنه لا يوجد قول، أو اعتقاد، أو فعل ظاهر أو باطن، لا فرق بين سجود وركوع، وقيام أو انحناء أو قعود، أو ذبح، أو تقديم قرابين، أو إيقاد شموع، أو حب وبغض، وتعظيم أو إرادة، ورغبة ورهبة، ورجاء أو خوف، أو غير ذلك، يمكن اعتباره (**عبادة**)، أو تسميته بحق: (**عبادة**)، إلا إذا كان موجهاً إلى (**إلاه**)؛ أي إلى كائن يعتقد فيه استحقاقها، لأمور ذاتية فيه يعتقد ثبوتها فيه، أي لصفات معينة فيه، هي صفات الألوهية، أو بلفظ آخر هي صفات ذاتية استحق بها تلك الأفعال بذاته، أو باختصار: إلا إذا كان

موجهاً إلى من يعتقد فيه (**الألوهيه**)، أي إلى (**الإله**).

أي أن مفهوم «**العبادة**» مسبوق بمفهوم «**الألوهيه**» ومبني عليه، ولا بد؛ **فالأقوال والأفعال والشعائر التي تسمَّى (تعبدية)، ظاهرة كانت أو باطنة، لا يمكن تصورها، ولا تسميتها كذلك أصلاً، إلا وهي منبنية على، مسبوقة بـ(اعتقادات وتصورات ومفاهيم معينة في ذلك (الكائن)) الذي تصرف له، أو توجَّه إليه، أو تتعلق به، هذه الشعائر والأفعال**: هذا هو القول الحق، الذي قامت عليه قواطع البراهين والأدلة اليقينية، كما سيأتي.

(2) ـــ أن تصنف أعمال معينة، من حيث هي بوصفها أعمالاً مجردة، على أنها عبادة لذاتها، وبغض النظر عن مضمون التصور ومحتوى الاعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له، أو توجه إليه. هذا هو حقيقة قول الدعوة الوهابية عند التحرير التام لأقوالها التي تتصف عادة بالتفاهة والسطحية والغموض، وعدم الدقة؛ وعلى هذا المسلك ينبني قول من قال، على سبيل المثال، لا الحصر:

(أ) - أن التحية العسكرية وتحية العلم، شرك كفري يخرج من الملة الإسلامية، لأنها تتضمن: **(الوقوف بسكون تام، وخشوع كامل، على هيئة مخصوصة)**، حتى ولو كان فاعلها يعتقد يقيناً أن أصحاب الرتبة العسكرية أو أن العلَم عبد مخلوق مربوب لا يملك من أمره شيئاً ولا يفعل ولا يتصرف إلا بإذن الله وتقديره ومشيئته، بل ويعتقد اعتقاداً جازماً أن العلم مجرد خرقة من القماش ربطت على عود ليس فيها حياة ولا سمع ولا بصر، ولا يملك موتاً ولا حياة ولا نشورا؛

(ب) - وكذلك من قال أن الاستغاثة بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، «**شرك أكبر**» بمجرد التلفظ به، بغض النظر عن معتقد المستغيث في النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حتى لو كان يعتقد اعتقاداً جازماً أنه بشر مخلوق مربوب، لا يملك لنفسه ﴿ضَرّاً وَلَا نَفْعاً وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً﴾، إلا ما أعطاه الله إياه ومكنه منه؛

(ج) - أو أن الطواف بقبر عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، شرك كفري يخرج من الملة، بمجرد فعله، أي بمجرد الطواف من حيث هو فعل مجرد يشبه في ظاهره الطواف حول الكعبة مثلاً، بغض النظر عن معتقد الفاعل في عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي.

وهذا القول الثاني، وإن كان سالماً من الدور والتناقض الداخلي، إلا أنه باطل، وغير مسلم لأصحابه لقيام البرهان القاطع من النصوص الشرعية اليقينية، أي من نصوص الكتاب والسنّة، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية؛ بل وقبل ذلك من ضرورات الحس والعقل واللغة، على ما يثبت يقيناً خلاف ذلك كما سنشرع في عرضه بعد قليل.

(3) ـــ وهناك موقف ثالث يقول أصحابه: أن الإله هو المعبود، فيكون مفهوم الألوهية سابقاً على مفهوم العبادة، أي أن مفهوم الألوهية يجب أن يكون موجوداً معلوماً أولاً، فـ(الإله) موجود معلوم مسمَّى، أو (الآلهة) موجودة معلومة مسمَّاة، ثم يتم تعريف العبادة وتحديد مفهومها بعد ذلك بناءً عليه؛ ويقولون

في نفس الوقت، أو بعد ذلك بلحظات (عندما يغيب المفهوم السابق عن الذهن): أن الإله هو كل من تصرف له العبادة، أي أن هناك قائمة من الأفعال تسمَّى من حيث هي أفعال مجردة (**عبادة**)، فإذا صرفت لشيء كان ذلك الشيء (**إلهاً معبوداً**) بالضرورة، فيكون مفهوم العبادة إذاً سابقاً على مفهوم الألوهية. وهذا دور قبْلي سبْقي، وهو مستحيل باطل، يدل على بطلان هذا الموقف المتناقض ذاتياً.

يقول الفلاسفة والمناطقة: (الدور هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر). والدور ينقسم إلى نوعين رئيسين: (الدور القبلي السبقي)، و(الدور المَعِيُّ الاقتراني). يقول شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية في مواضع عدة (الصفدية 12/1، درء التعارض 143/3، منهاج السنة 438/1): (والدور نوعان: أحدهما الدور القبلي السبقي، فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، مثل أن يقال: لا يكون هذا إلا بعد ذاك، ولا يكون ذاك إلا بعد هذا؛ فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، ونفس تصوره يكفي في العلم بامتناعه؛ فإن الشيء لا يكون قبل كونه، ولا يتأخر كونه عن كونه؛ وأما الدور المعي الاقتراني، مثل أن يقال: لا يكون هذا إلا مع ذاك، لا قبله ولا بعده، فهذا جائز، كما إذا قيل: لا تكون الأبوة إلا مع البنوة).

فالمحال الممتنع هو دور التقدم، أي: الدور القبلي السبقي؛ وهو توقّف الشيء على ما يتوقف عليه، لاستلزام تقدم الشيء على نفسه، فيكون موجوداً ومعدوماً في نفس الوقت ومن جميع الزوايا والاعتبارات؛ وأوضح مثال له: قول القائل: أن الكائن (أ) خلق الكائن (ب)، وهذا يقتضي ضرورة أن (أ) خالق وموجود وسابق لــ(ب) المخلوق، وفي نفس الوقت أن الكائن (ب) خلق الكائن (أ)، وهذا يقتضي ضرورة أن (ب) خالق وموجود وسابق لــ(أ) المخلوق، فتحصل أن (أ) موجود ومعدوم، وخالق ومخلوق، في نفس الوقت ومن جميع الاعتبارات، وهذا هو الجمع بين النقيضين، وهو محال ممتنع؛ وكذلك الأمر، حرفاً بحرف، بالنسبة لــ(ب).

وأما دور المعية فليس بمحال، بل جائز واقع، لأنه لا يقتضي إلا حصول الشيئين مترابطين معا في الخارج، أو الذهن؛ ومن أوضح أمثلته أنه لا يُتصور والد إلا إذا كان له ولد، ولا ولد إلا وله والد في نفس الوقت؛ وهذا يكون عادة لأن الشيئين في الحقيقة فرع من أصل ثالث: فمفهوم (التولّد)، مثلاً، يقتضي خروج شيء من شيء أو انبثاق شيء من شيء؛ فالأصل الذي يكون منه الخروج أو الانبثاق يسمَّى: (والد)، والشي الخارج أو المنبثق هو (الولد) أو (المولود).

هذا الموقف الثالث المتناقض في تعريف العبادة هو الذي قد وقع فيه كثير من الناس، بل وكثير من العلماء، من غير أن يشعروا، وهو الذي تجده يطل برأسه بين الحين والآخر في كتب ورسائل رجالات الدعوة الوهابية، ثم يتراجع، ثم يعود إلى الظهور، وهكذا في دوامة لا تنتهي من التناقضات والإشكالات، وسنسوق فيما يلي – بإذن الله – طرفاً من عجائب القوم في هذا الخصوص.

وقبل الشروع في البرهان، نذكّر ببعض ما أسلفنا في هذا الكتاب من القواعد اليقينية المطلقة، للإيمان بها والتقرب إلى الله باعتقادها أولاً وثانياً، حتى تكون دوماً حاضرة في الذهن، جاهزة للتطبيق:

(1) – ما ثمّ إله مستحق لهذا الإسم حقيقة، وهو وحده أهل أن يعبد، في الوجود كله، أزلاً وأبداً، إلا الله. هذه حقيقة وجودية قاطعة، وهي حقيقة قرآنية قاطعة، وهي من المحكمَات، بل هي رأس المحكمَات، وأساس العقيدة الإسلامية، التي تحكم على كل مقولة أخرى، والتي يُرد إليها كل متشابه.

(2) – أن الله، جل وعلا، وإن كان هو صاحب السيادة، فهو السيد الكامل المطلق السيادة، والرب الكامل المطلق الربوبية، يحرِّم ما يشاء، ويُحِل ما يشاء، فقد أحل قديماً نكاح بعض المحارم كالأخوات، ثم حرّمه أخيراً، وأمر إبراهيم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، بذبح ولده ثم نسخ الحكم قبل التنفيذ، وهكذا. إلا أنه جل شأنه، هو أيضاً «**الحق المبين، القدّوس السلام**»، فلا يأمر بما هو متناقض في ذاته، أو بما يتناقض مع كماله وجلاله وجماله و«**قداسته**»:

(أ) – فمن المحال الممتنع أن يقول: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾، ثم يقول: اتخذوا معي (أي: مع الله) إلهاً، أو بلفظ آخر: كذبوني في شهادتي بأني أنا، وفقط أنا، الإله الواحد، وما ثمَّ إله غيري في الوجود مطلقاً، حاشاه، تبارك وتقدس، من مثل هذا التناقض الباطل، وهو الله الحق المبين. فمن المحال أن يأمر الله بالشرك والكفر، وقد قال، تعالى ذكره، ذلك نصاً في القرآن: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾، ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾، والله جل وعلا لا يشرّع إلا ما يحب ويرضى، فلا يريد إرادة شرعية دينية إلا ما يحبه ويرضاه، وإن كان يقع في الكون كثير وكثير مما لا يرضاه، بل يغضبه، بإرادته وإذنه التكويني القدري، لا رغماً عنه، وذلك لحكمة كونية قدرية بالغة.

(ب) – ومن المحال الممتنع أن يأمر بـ«**الفاحشة**» أصلاً، أي أن يجعلها فريضة واجبة، أو نافلة مستحبة، لا في شريعة سابقة، ولا في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من باب أولى. قال، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ: **إِنَّ اللهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**، أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾، (لأعراف؛ 7: 28)، فهذا خبر يقيني صادق، أزلاً وأبداً، لا يتصور في العقل ما يناقضه، ولا يمكن نسخه لأن الأخبار لا تنسخ: (**أنه، جل جلاله، لا يأمر بالفحشاء**)، ولم يأمر بها قط في سابق الأزمنة في كوننا هذا، ولا في أي كون من الأكوان الممكنة. وقال، جل وعز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (النور؛ 24::21)، ومن المحال الممتنع أن يأمر الله، الحق المبين، الملك القدوس السلام، تبارك وتعالى وتقدّس، بما يأمر به الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم، عدو الله!

(ج) – ومن المحال الممتنع أن يجعل الله، وهو الحق المبين، العقل والإرادة الحرة مناط التكليف، ثم يقول: خذوا البريء بجناية المجرم، أي أن يأمر بالظلم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

كل ذلك، ونحوه من المحالات المنطقية العقلية، أو مما يناقض قداسة مقام الألوهية السامي الرفيع، لا يقع من الله، جل جلاله، وتقدست أسماؤه، أزلا وأبداً، لا لأنه من المحالات الذاتية التي لا تتعلق بها القدرة، ولكن بموجب «**القداسة**»، و«**القداسة**» هي: الطهارة المطلقة، والسلامة من كل عيب ونقص، والتعالي فوق كل خسة ودناءة؛ حيث حرَّم الرب، جل جلاله وسما مقامه، ذلك على نفسه المقدسة، فصار لا يقع

أزلاً وأبداً، كأنه من المحالات الذاتية التي لا تتعلق بها القدرة.

فإذ تحرر هذا، فالآن نشرع في إبطال المقولة الكاذبة الزاعمة مثلاً بـ(**أن السجود عبادة، من حيث هو سجود مجرد، أي فعل مجرد، وذلك بغض النظر عن معتقد الساجد في المسجود له**).
فنقول، بعون الله وتوفيقه: قد قام الدليل القاطع، من القرآن والسنّة المتواترة، الذي يكفر مُنكره، ويخرج من الإسلام بجحده: أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم، فعلى قول الدعوة الوهابية، المتهافت الساقط، بـ(**أن السجود من حيث هو سجود وفعل مجرد عبادة، بغض النظر عن محتوى الاعتقاد في الكائن المسجود له**) يكون الله، تعالى وتقدس، قد أمر الملائكة بأن يعبدوا آدم، أي أن يتخذوا آدم مع الله إلها آخر، أي أمرٌ بالشرك والكفر،! فانظروا إلي أين منتهى قولكم!
وثبت بالأدلة اليقينية القاطعة، من القرآن والسنّة المتواترة، التي يكفر منكرها ويخرج من الإسلام بجحدها، أن آل يعقوب خروا ليوسف سجداً، وعقَّب يوسف، عليه وعلى آبائه الصلاة والسلام، على ذلك بشكر الله الذي جعل رؤياه حقاً. أي بشكر الله على كفر وردة أهل بيته ومقارفتهم الشرك الأكبر، على مذهبكم المتناقض الساقط، الذي هو في حقيقته مذهب مهلك، ومقولة خبيثة شنيعة النتائج والمآلات، كما سيظهر قريباً، إن شاء الله. ويعقوب، عليه الصلاة والسلام، كان قطعاً، أحد الساجدين، فهو المرموز له بالشمس في الرؤيا، فأصبح بذلك كافراً مرتداً، مضيعاً لما خصّه الله به من علم: ﴿وإنه لذو علم لما علمناه﴾، فتعساً لعلم محصوله الشرك والكفر. فمن كان هذا قوله في الله، وفي أنبياء الله، فقد والله كفانا مجرد الحديث معه.

نعم، سوف تقولون سريعاً: سجود الملائكة لآدم ليس سجود عبادة، وكذلك آل يعقوب ليوسف، وإنما هو سجود تكريم. فنقول: قد بطل إذاً قولكم: (**أن السجود من حيث هو سجود وفعل مجرد عبادة**)، فهناك **سجود واحد على الأقل**، ليس عبادة، فوجب تحرير: متى يكون السجود عبادة، ومتى لا يكون؟! فقولكم على كل حال قد بطل، وتمزق وتفكك، وسقط سقوطاً مدوياً، فانتهى أمره، وفُرغ منه.
وربما قلتم: بل السجود كان لله، وإنما كان آدم مجرد «**قبلة**» للسجود، تماماً كالكعبة. فنقول: هنيئاً لكم تكذيب الله ووصفه بالعي، والعجز عن التعبير: فهو يقول عن ملائكته المسبحين بحمده: ﴿وله يسجدون﴾، أي: لله يسجدون، بلفظ السجود متعدياً بحرف اللام «**لـ**»، تماما، ويستخدم عين اللفظ في أمره للملائكة: اسجدوا لآدم، متعدياً بحرف اللام «**لـ**»، ويقول آمراً: ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾، وغير ذلك مما لا يحصى. فكأنه، جل وعلا، عجز أن يقول: (اسجدوا **إلى** آدم) أو (اسجدوا لي مستقبلين آدم)، أو (اتخذوا آدم قبلة في سجدة واحدة)، أو كذب صراحة، تعالى وتقدس عن ذلك، أو مكر بنا فتعمّد تضليلنا والتلبيس علينا، سبحانك هذا بهتان عظيم. فإن كان ذلك قولكم فحسبكم اللحاق بالمجانين، أو بالكفار المشركين، ومن كان هذا قوله في ربه فقد كفانا مؤنة الرد عليه، والحمد لله رب العالمين!
وقد حاول بعضكم الإفلات من الإشكالية بزعم أن سجود الملائكة لآدم، وسجود آل يعقوب ليوسف، لم

يكن بوضع جبهة على الأرض، وإنما كان انحناءً، ليس إلا.

قلت: وهذا، إذا أحسنا الظن، **طرفة تضحك الثكلى**، بل هو أعجوبة الدهر. نعم: ليس للملائكة، والله أعلم، جباه يسجد عليها، لأنهم ليسوا من لحم ودم وعظم، ولكن ما الذي جعل لهم ظهوراً وفقاراً تنحني؟!

ثم إن الذي أحاط بهم، وبكيفية خلقهم، وباللغة العربية، وأحاط بكل شيء علماً، جل ذكره، عبر عنه في كتابه الحكيم، بلسان عربي مبين، بلفظة «**السجود**» فكيف جعلتموه «**انحناءً**»؟! هذا تكذيب صريح لكلام الله، أو نسبة العي وسوء التعبير إلى مقام الله، وكفى بذلك بهتاناً وكفراً!

هذه الشبهة السخيفة المضحكة قد تكون عذركم في هذا الهراء الباطل بالنسبة للملائكة، وهي ليست مقولة سخيفة باطلة فحسب، بل هي في حقيقتها **مقولة من مقولات الكفر**، فما هو العذر يا ترى بالنسبة لآل يعقوب، وهم بشر من لحم ودم وعظم، لهم رؤوس وجباه وظهور وفقار؟!

ثم ما الذي جعل السجود والركوع عبادة، أما الانحناء فليس عبادة، وأنتم تقولون أيضاً: أن الركوع عبادة، والركوع ما هو إلا نوع مخصوص من أنواع الانحناء؛ فما هو حد الانحناء المسموح به بزعمكم (لأنه ليس عبادة): 10 درجة زاوية، 20 درجة زاوية؟! ولماذا لا توقفون عند كل إنسان مسلم ينحني من يقيس زاويته (بفرجار أو اسطرلاب؟!) فيقوم بتنبيهه إلى اقترابه من الزاوية «**الحرجة**»، حتى لا يخرج من الإسلام إلى الكفر؟!

ثم لو تواقحتم وذكرتم زاوية معينة على أنها حد لذلك، طلبنا منكم البرهان العقلي والشرعي على ذلك، ولا سبيل لكم إلى شيء من ذلك أبد الدهر، فإن كابرتم وتحكمتم وذكرتم حداً من عند أنفسكم زدناكم عليه شيئاً يسيراً جداً (واحد على ألف من الدرجة مثلاً) شيئاً فشيئاً حتى يصبح الانحناء ركوعاً فتتركوا قولكم في الركوع، أو حتى تتركوا هذا القول الخبيث جملة، أو حتى تلحقوا بالمجانين!

وكذلك سجد معاذ بن جبل ــ وهو من أكابر علماء الصحابة ــ للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعد رجوعه من الشام سجود إجلال وتكريم، فما زاد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الانكار عليه على أن قال: (ما هذا يا معاذ؟!)، وإليك أصح رواية، وأتمها لفظاً:

* كما جاءت في كشف الأستار عن زوائد البزار (2/ 175/1461): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَوْفٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ بَنِي مُرَّةَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّهُ أَتَى الشَّامَ فَرَأَى النَّصَارَى يَسْجُدُونَ لأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ، وَرَأَى الْيَهُودَ يَسْجُدُونَ لأَحْبَارِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ، فَقَالَ: لأَيِّ شَيْءٍ تَفْعَلُونَ هَذَا؟ قَالُوا: هَذِهِ تَحِيَّةُ الأَنْبِيَاءِ، قُلْنَا: فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَصْنَعَ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى نَبِيِّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟» فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُ الشَّامَ، فَرَأَيْتُ النَّصَارَى يَسْجُدُونَ لأَسَاقِفَتِهِمْ وَقِسِّيسِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ، وَرَأَيْتُ الْيَهُودَ يَسْجُدُونَ لأَحْبَارِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ، فَقُلْتُ: لأَيِّ شَيْءٍ تَصْنَعُونَ هَذَا؟ (أَوْ تَفْعَلُونَ هَذَا؟) قَالُوا: هَذِهِ تَحِيَّةُ الأَنْبِيَاءِ، قُلْتُ: فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَصْنَعَ

بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ كَمَا حَرَّفُوا كِتَابَهُمْ، لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ، لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ، وَلا تَجِدُ امْرَأَةٌ حَلاوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى ظَهْرِ قَتْبٍ»]؛ وأخرجها الحاكم في مستدركه (ج4/ص190/ح7325): [أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الصفار حدثنا أحمد بن مهدي بن رستم الأصفهاني حدثنا معاذ بن هشام الدستوائي به]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، قلت: هذا غايته أن يكون على شرط مسلم، وقد ناقشنا مشكلة اضطراب الإسناد المزعومة في الملحق مناقشة مستفيضة.

ـ و أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص381/ح19423) بلفظ أتم: [حَدَّثَنَا عَلِيٌّ (هو ابن المديني) حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ، رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، أَحَدِ بَنِي مُرَّةَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: إِنَّهُ أَتَى الشَّامَ، فَرَأَى النَّصَارَى: فَذَكَرَ مَعْنَاهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: فَقُلْتُ: لِأَيِّ شَيْءٍ تَصْنَعُونَ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا كَانَ تَحِيَّةَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَنَا، فَقُلْتُ: نَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَصْنَعَ هَذَا بِنَبِيِّنَا. فَقَالَ: نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ كَمَا حَرَّفُوا كِتَابَهُمْ، **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَبْدَلَنَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ**)].

وفي الملحق عدة أحاديث في هذا الباب (باب السجود لغير الله)، قد أشبعناها درساً بأسانيدها دراسة متشددة، منها ثلاث صحاح، إن شاء الله، لا أشك في صحتها: حديث معاذ آنف الذكر، وحديث قيس بن سعد بن عبادة، وحديث أبي هريرة. وهناك نقول: ليست أسانيدها بتلك الدرجة عن ستة من الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، هم: عائشة، وأنس بن مالك، وسراقة بن مالك، وجابر بن عبد الله، وبريدة، وغيلان بن سلمة، رضوان الله وسلامه عليهم؛ فهذا نقل تواتر، يجب القطع به، ولا تحل مخالفته أو إهماله.

وقد حاول البعض من رجالات الدعوة الوهابية، ومنهم الشيخ عبد القادر شيبة الحمد، رد الأحاديث المذكورة أعلاه «**دراية**»، بالرغم من ثبوتها «**رواية**»، بدعوى أن السجود لغير الله شرك. قلت: هذه مصادرة على المطلوب، فضلاً عن كونها في ذاتها زعم باطل، إذ لا مخلص لهؤلاء من إشكالية سجود الملائكة لآدم، وسجود ال يعقوب ليوسف، وقد سلفت مناقشتها، وبيّنا بالدليل القاطع أنه تفيد أن السجود من حيث هو فعل مجرد، ليس عبادة ومن المحال الممتنع عقلاً وشرعاً أن يكون عبادة. ولا سبيل لرد ذلك «**دراية**» إلا بتكذيب القرآن، فهنيئاً للشيخ عبد القادر شيبة الحمد على هكذا (**دراية**)!

فمعاذ بن جبل، وهو من العلماء الراسخين، رضي الله عنه، من أعلم الناس بالتوحيد والشرك، وبما هو عبادة وما ليس كذلك، فأقره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ذلك الفهم، أي فهم معنى «**العبادة**» الضيق المخصوص، مع إنكاره للفعل، إنكاراً خفيفاً لم يزد فيه على تساؤله: ((ما هذا يا معاذ؟!))؛ وبين أن الشرع الإسلامي حكم بقصر السجود لله سبحانه وتعالى، حتى لو كان تكريمًا أو إجلالاً أو تحية، ولم

يكن «**عبادة**»، ذلك لأن وجوب إفراد الله ـ سبحانه وتعالى ـ بالعبادة أمر معلوم لمن هو أقل من معاذ بن جبل علماً وفضلاً، وقد استقر في علم الصحابة استقرارًا تاماً في عهدهم المكي، فلا توجد حاجة ها هنا للتنبيه عليه في العهد المدني إلا قليلِاً، لا سيما بالنسبة لفقهاء الصحابة وعلمائهم، من أمثال معاذ.

ولو كان فعل معاذ شركاً أو كفراً، لبين النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك، وسماه باسمه، وأنكره، كما حدث في قصة ذات الأنواط، التي اشتد فيها إنكار النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على طائفة من أصحابه، كانوا حديثي عهد بالكفر والجاهلية، وأغلظ فيها لهم القول: «**قلتم كما قيل لموسى: (اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة)**»، أو كما قال بأبي هو وأمي. وهذا الإنكار كان متعيناً ساعة وقوع الجريمة، لأنه وقت الحاجة إلى البيان، ولا يجوز لله ورسوله تأخير البيان عن وقت حاجته، حاشا لله أن يخلف وعده: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾!

وعلى تتبعنا لطرق وألفاظ قصة معاذ بن جبل، رضي الله عنه، هذه، كما هو في الملحق، والقصص المماثلة: قصة قيس بن سعد بن عبادة، وسجود البعير للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقصة الأعرابي، ونحوها، بشتى طرقها وألفاظها، كما سنذكر طرفاً منها في الملحق، لم نجد في شيء من ذلك، صحيحاً كان أو ضعيفاً، أو حتى موضوعاً، أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سمّى فعل معاذ شركاً أو كفراً، أو قال له: جعلتني رباً، أو إلهاً، أو قال: عبدتني من دون الله، أو جعلتني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم، مع أنه قال نحو ذلك في مناسبات كثيرة:

ـ كقوله: «**جعلت لله نداً؟! ما شاء الله وحده**»!، منتهراً ذلك الرجل الذي فقط قال: (ما شاء الله وشئت)، كما أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص274/ح783) بإسناد صحيح: [حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن بن عباس قال رجل للنبي، صلى الله عليه وسلم: ما شاء الله وشئت، قال: جعلت لله ندا، ما شاء الله وحده]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص214/ح1839، ج1/ص283/ح2561، ج1/ص347/ح3247؛ والطبراني في معجمه الكبير ج12/ص244/ح13005، ج12/ص244/ح13006؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص217/ح5603؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج6/ص74/ح29573؛ وغيرهم. مع كون هذا مجرد شرك لفظي، كما سيأتي محرراً هو وما شابهه في بابه، وهو في الصحيح الأرجح مكروه، وليس حتى بحرام.

ـ ولا قال غاضباً: «**هذا كما قال قوم موسى: ﴿اجعل لنا إلها كما لهم آلهة﴾**»، كما أخرجه الإمام الترمذي، في سننه (ج4/ص475/ح2180)، حيث قال: [حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي حدثنا سفيان عن الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لما خرج إلى حنين، مر بشجرة للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم فقالوا: (يا رسول الله: اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط)، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «سبحان الله: هذا كما قال قوم موسى: ﴿اجعل لنا إلها كما لهم آلهة﴾! والذي نفسي بيده لتركبن سنّة من كان قبلكم»، وقال أبو عيسى معقباً: (هذا حديث حسن صحيح؛ وأبو واقد الليثي اسمه الحارث بن عوف وفي الباب عن أبي

سعيد وأبي هريرة)]، قلت هذا إسناد في غاية الصحة، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه ج15/ص95/ح6702؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص218/ح21947، ج5/ص218/ح21950، ج5/ص218/ح21952؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص191/ح1346؛ والحميدي في مسنده ج2/ص375/ح848؛ والطبراني في معجمه الكبير ج3/ص244/ح3291، ج3/ص244/ح3292، ج3/ص244/ح3293، ج3/ص245/ح3294؛ وابن حنبل في فضائل الصحابة ج2/ص726/ح1245؛ وأبو يعلى في مسنده ج3/ص31/ح1441؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج7/ص479/ح37375؛ وغيرهم بأسانيد أكثرها في غاية الصحة.

ـ ولا أمره بالتلفظ بالشهادتين، ولا بغير ذلك من الكفارات، كما أمر من سبقه لسانه فحلف باللات والعزى، كعادتهم في الجاهلية، أمره بأن يستغفر الله، وأن يقول: (لا إله إلا الله).

بل هو، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد قال نصاً: «**لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها**»، نعم: هذا تقدير امتناع لامتناع، ولكن هل يتصور أن يكون الشرك والكفر مأموراً به، وقد بينا أن الله محال عليه أن يرضى بالشرك والكفر، أو أن يأمر بهما؟! أعجز نبي الله الخاتم، أفصح العرب، الذي أوتي جوامع الكلم، أن يقول مثلاً: (لولا أن السجود لغير الله شرك (أو كفر) لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها)؟!

لذلك لا بد من الحكم القاطع بالبطلان على قولكم وقول أمثالكم، مثل علي الحلبي، تلميذ الألباني، تعقيباً على قصة معاذ آنفة الذكر: «... فلم يكفره الرسول، صلى الله عليه وسلم، **وبين له أن هذا كفر**، وأنه **لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد**»، قاله في مقابلة مع مجلة «**الهدْيُ النبوي**» في الصفحة الرابعة والعشرين من عددها التاسع (رمضان 1417هـ)!

نعم، والله، أنكر، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، فعل معاذ، وإن كان إنكاراً خفيفاً، وبيَّن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنه **لو كان آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمر المرأة أن تسجد لزوجها**»!

إي، وربي، لم يكفّره الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل ولم يفسّقه، أو يؤثّمه، أو يأمره بكفارة، أو باستغفار!

فهل عجز النبي، المعصوم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن وصف ذلك الفعل بالكفر أو الشرك؟! أو أن يقول له: جعلتني رباً أو إلهاً، أو يقول: عبدتني من دون الله، أو جعلتني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم؟! فلعله تركها لـ«**العبقري**» الحلبي يستدركها عليه في دبر الزمن وأواخره؟! حاشا لله!!

نعم، والله، ما قال، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، قط: «**لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد**»، كما اخترعها الحلبي الكذاب بخياله الجامح؛ وإنما قال فقط: «**لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ**

لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا؛ وَلَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ زَوْجِهَا حَتَّى لَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا عَلَى قَتَبٍ لَأَعْطَتْهُ» كما جاء نصاً في أصح رواية.

ولكنه الفكر التافه السقيم، والفهم السطحي البليد لكلام الله ورسوله، وهذا هو المتوقع من أمثال الحلبي وغيره من رجالات الدعوة الوهابية، أدعياء السلفية، المعروفين بتفاهة الرأي، ومعاداة الفكر، بل باتباع الهوى وعدم التورع عن الكذب وتحريف الألفاظ والنصوص، أو هو، عياذاً بالله، الكفر والتقديم بين يدي الله ورسوله!!

وحتى لو سلمنا جدلاً بأن معاذًا لم يسجد، كما يزعم بعض المشككين في صحة هذه الجزئية من الرواية، وإنما فكَّر في ذلك فقط، وسأل عنه النبي، حيث قال: (يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ؟ أَفَلَا نَسْجُدُ لَكَ؟)، كما جاء في طريق صحيحة أخرى، لم يرد فيها النص على أنه سجد بالفعل:

❋ كما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج5/ص208/ح5116) مختصراً بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، أَنَّ مُعَاذًا قَالَ: (يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ؟ أَفَلَا نَسْجُدُ لَكَ؟)؛ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَلَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ زَوْجِهَا حَتَّى لَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا عَلَى قَتَبٍ لَأَعْطَتْهُ»].

وكما هو الحال كذلك في قصة قيس بن سعد بن عبادة، رضي الله عنهما:

❋ فقد أخرج أبو داود في سننه (ج2/ص244/ح2140) مثلها عن قيس بن سعد: [حدثنا عمرو بن عون أخبرنا إسحاق بن يوسف عن شريك عن حصين عن الشعبي عن قيس بن سعد قال: (أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم) فقلت: (رسول الله أحق أن يسجد له)، قال: (فأتيت النبي، صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت، يا رسول الله، أحق أن نسجد لك؟!)، قال: (أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟!)، قال: (قلت: لا!)، قال: (فلا تفعلوا، لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق)]؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج2/ص204/ح2763): [حدثنا محمّد بن صالح بن هانئ حدثنا الفضل بن محمّد بن المسيب حدثنا عمرو بن عون حدثنا شريك به]، ثم قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، قلت: هذا إسناد حسن للكلام في شريك القاضي، ولكن الحديث صحيح بالمتابعة التي ستأتي عند البيهقي؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص352/ح895): [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عمرو بن عون الواسطي حدثنا إسحاق الأزرق عن شريك بنحوه]؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج4/ص74/ح2023): [حدثني إسماعيل بن هود حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا شريك بنحوه]؛ وأخرج البيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص291/ح14482) متابعة لشريك: [أخبرنا محمّد بن محمّد بن محمش الزيادي، أنا أبو بكر محمّد الحسين القطان حدثنا أحمد بن يوسف

السلمي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكر النخعي، حدثني أبي، حدثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عامر الشعبي عن قيس قال: قدمت الحيرة فرأيت أهلها يسجدون لمرزبان لهم فقلت: نحن كنا أحق أن نسجد لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلما قدمت عليه أخبرته بالذي رأيت قلت: نحن كنا أحق أن نسجد لك، فقال: لا تفعلوا، أرأيت لو مررت بقبري أكنت ساجدا؟ قلت: لا، قال: فلا تفعلوا، فإني لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله من حقهم عليهن].

فحتى لو سلمنا جدلاً بذلك؛ وسلمنا جدلاً أن السجود بذاته، من حيث هو فعل مجرد، عبادة، وفعله لغير الله شرك، كما يزعمون، لما خفي هذا على معاذ بن جبل، وهو من أئمة العلماء يوم القيامة، ولما خطر في باله أن يسأل النبي عن ذلك؛ وكذلك الحال بالنسبة لقيس بن سعد، وإن كان دون معاذ في العلم، إلا أنه مثله في طول الصحبة، والسبق إلى النصرة؛ وكلاهما راسخ القدم في الإسلام، بعيد عهد بالشرك.

ولو كان السجود عبادة بذاته، وفعله لغير الله شرك، كما يزعمون، لاشتد نكيره، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على ذلك؛ ولكن الحق الثابت أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما زاد على أن قال: (فلا تفعلوا)؛ و(لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق).

وها هو الإمام ابن كثير ينص أثناء الكلام على قوله، تعالى ذكره: ﴿وخروا لهُ سجداً﴾، على أن السجود لغير الله: [كان هذا سائغاً في شرائعهم إذا سلّموا على الكبير يسجدون له، لم يزل هذا جائزاً من لدن آدم عليه السلام إلى شريعة عيسى عليه السلام، فحرم هذا في هذه الملة، (أي ملة محمّد، صلى الله عليه وسلم)، وجعل السجود مختصاً بجناب الرب سبحانه وتعالى]، كما هو في (صفحة 645 من المجلد الثاني من «**تفسير ابن كثير**»). فقد صرح الإمام أنه كان مباحاً، ولكنه ما قال قط أنه انقلب شركاً وكفراً كما تزعمون؟! نعم: هو عند الإمام ابن كثير حرام في شريعتنا، كالسرقة والزنا، وهذه ليست شركاً وكفراً إلا في حق من جحد حكمها أو استحلها، بموجب الجحد والاستحلال، ولكن ليس بوصفها عملاً مجرداً؛ وربما نازعه بعض الفقهاء حتى في قطعية هذه الحرمة، وقال فقط بالكراهة.

هذا بالنسبة للسجود والركوع والانحناء، أما بالنسبة للقيام فمن المعلوم أن أنواع القيام للمخلوقين ثلاثة: (**قيام إليه**)، و(**قيام له**)، و(**قيام عليه**)، أما الأول فمباح وهو القيام الذي يكون بقصد السلام والتحية والمعانقة وتلقي القادم ونحو ذلك، وقد دلت النصوص المتواترة المفيدة بمجملها للقطع واليقين على أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يفعله لبعض أصحابه، وأقاربه، ويفعله بعض الصحابة رضى الله عنهم لبعض.

ـ كما في الحديث الذي رواه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي، صلى الله عليه وسلم،

قال للأنصار في بني قريظة لما جاء سعد بن معاذ: «**قوموا إلى سيدكم**».
ـ وما روياه أيضاً من حديث كعب بن مالك الطويل ـ في قصة الثلاثة الذين خلفوا ـ من قيام طلحة بن عبيد الله إليه يهنئه ويسلم عليه، بعد أن تاب الله عليه، وكان ذلك في مجلس النبي وبحضرته من غير إنكار، وما زال كعب يذكر ذلك لطلحة رضى الله عنهما!
ـ وما رواه الترمذي عن عائشة رضى الله عنها في قيام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمعانقة زيد بن حارثة.
ـ وما رواه النسائي والترمذي وأبو داود عنها أيضاً في قيام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لفاطمة إذا أتته، وقيامها له إذا أتاها.
ـ وما رواه البيهقي في قيام النبي، صلى الله عليه وسلم، لعكرمة بن أبي جهل لما هاجر إليه، وغير ذلك من المتواتر معنوياً بما يفيد القطع واليقين.
أما النوعان الباقيان فحرام، أو مكروه، على خلاف بين الفقهاء، وهو القيام للتعظيم وليس بقصد التحية والسلام ونحوه وهو على صورتين: القيام على الرجل وهو قاعد كما يفعله أعوان الملوك تعظيماً من غير سبب آخر موجب لذلك (أما الحراس، والشرط، ونحوهم، الذين تتطلب وظيفتهم، أو حراستهم، ممارستها قائمين، فلا بأس، لأنه وقوف لأداء الوظيفة، التي لا يتم أداؤها إلا حالة الوقوف، أي أنه من متطلبات أداء العمل على وجهه الصحيح)، فهذا يسمَّى: **(قيام عليه)**، وهو **حرام** في الأرجح. والقيام للداخل أو المار إعظاماً له، من غير مصافحة، أو معانقة، أو تلقي، وهذا في الأرجح ليس بحرام، ويسمَّى: **(قيام له)**، وهذان النوعان جاءت النصوص بالنهى عنها والإخبار بأنها تشبه بالأعاجم في تعظيمهم لغير الله، سبحانه وتعالى:
❊ كما روى الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص134/ح12393) بإسناد صحيح: [حدثنا أبو كامل حدثنا حماد مرة عن ثابت عن أنس ومرة عن حميد عن أنس بن مالك قال: (ما كان أحد من الناس أحب إليهم شخصاً من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كانوا إذا رأوه **لا يقوم له أحد منهم**، **لما يعلمون من كراهيته لذلك**)]؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ج1/ص326/ح946؛ والترمذي في سننه ج5/ص90/ح2754)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص132/ح12367، ج3/ص251/ح13648؛ وأبو يعلى في مسنده ج6/ص418/ح3784؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص234/ح25583؛ وغيرهم.
❊ وكالذي رواه عبد بن حميد في مسنده (ج1/ص156/ح413) بإسناد صحيح: [أخبرنا أبو أسامة عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز لاحق بن حميد قال: دخل معاوية بيتا فيه عبد الله بن عامر وعبد الله بن الزبير، فقام عبد الله بن عامر ولم يقم عبد الله بن الزبير، فقال معاوية لعبد الله بن عامر: اجلس فإني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (**من سره أن يمثل الرجال له قياما فليتبوأ مقعده من النار**)]؛ وأخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد ج1/ص339/ح977؛ والترمذي في سننه ج5/ص91/ح2755؛ وأبو داود في سننه ج4/ص358/ح5229؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده

ج4/ص93/ح16891، ج4/ص100/ح16962؛ والطبراني في معجمه الكبير ج19/ص351/ح819، ج19/ص351/ح820، ج19/ص352/ح821، ج19/ص352/ح822؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص222/ح1482؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص234/ح25582؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص282/ح4208) من طريق ثانية: [حدثنا علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي قال: حدثنا عبد الله بن داود بن دلهات قال: حدثني أبي عن أبيه دلهات عن أبيه اسماعيل عن أبيه أن أباه مسرع بن ياسر حدثه عن عمرو بن مرة الجهني قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: (من أحب ان يتمثل له الرجال بين يديه قياما فليتبوأ مقعده من النار)].

فالوعيد الشديد المقطوع به إنما هو فقط (**لمن أحب أن يمتثل الناس له قياماً**)؛ فحب الإنسان أن يمتثل الناس له قياماً حرام، لا شك في حرمته، وهو من الكبر والعجب بالنفس، وهو من أمراض القلوب المهلكة؛ وقد كان النبي المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أبعد الناس عن ذلك، لذلك ترك أصحابه، رضوان الله وسلامه عليهم، القيام له، مع أنه ما نهاهم عنه قط، اللهم إلا إذا كان تشبهاً بالأعاجم:

❋ كما في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص253/ح22235): [حدثنا بن نمير حدثنا مسعر عن أبي العَنْبَس عن أبي العَدَبَّس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة قال: خرج علينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو متوكئ على عصا، فقمنا إليه فقال: (**لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضها بعضا!**)؛ قال: فكأنا اشتهينا أن يدعو الله لنا فقال: (اللهم اغفر لنا وارحمنا وارض عنا وتقبل منا وأدخلنا الجنة ونجنا من النار، واصلح لنا شأننا كله)، فكأنا اشتهينا أن يزيدنا فقال: (قد جمعت لكم الأمر)]؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ج2/ص1261/ح3836؛ وأبو داود في سننه ج4/ص358/ح5230؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص256/ح22255؛ والطبراني في معجمه الكبير ج8/ص279/ح8072؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص233/ح25581، ج6/ص45/ح29351؛ وغيرهم، وليس إسناده بذاك، ولكن المتن مستقيم. وهذا كسابقه ليس فيه كلام عن الشرك أو الكفر، وإنما هو كراهية للتشبه بالأعاجم، فقط لا غير.

❋ وكما في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص309/ح413): [حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث (ح) وحدثنا محمّد بن رمح أخبرنا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال: اشتكى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره فالتفت إلينا فرآنا قياما فأشار إلينا فقعدنا فصلينا بصلاته قعودا فلما سلم قال: «**إن كدتم آنفاً لتفعلوا فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود: فلا تفعلوا؛** ائتموا بأئمتكم إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا»]؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ج1/ص327/ح948؛ والنسائي في سننه ج3/ص9/ح1200؛ وابن حبان في صحيحه ج5/ص493/ح2122، ج5/ص494/ح2123؛ وابن خزيمة في صحيحه ج1/ص246/ح486؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص393/ح1240؛ والإمام أحمد بن

حنبل في مسنده ج3/ص334/ح14630؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ج1/ص403؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص193/ح535، ج1/ص358/ح1123؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص239/ح5728؛ وغيرهم.

وليس في هذا اللفظ كلام عن الشرك أو الكفر، وإنما هو كراهية للتشبه بفارس والروم، فقط لا غير. ويستفاد من ذلك أن القيام للمخلوق فيه الوعيد الشديد فقط على من أحب أن يفعل له ذلك؛ كما أنه من التشبه بالكفار، **والتشبُّه بالكفار، بما هو من خصوصياتهم المتعلقة بكفرهم، أو المميزة لهم بوصفهم كفاراً**، جاء فيه ما جاء من الوعيد الشديد، فقد روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من تشبه بقوم فهو منهم**» وروى الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**ليس منا من تشبه بغيرنا، ولا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى**»، إلى غير ذلك من عشرات النصوص الصحيحة، الصريحة، أو الضمنية.

وهذان النوعان المكروهان أو المحرمان من القيام لم يسمهما النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عبادة، ولا فعلهما شركاً، ولا قال: جعلتموني رباً، أو إلهاً، أو قال: عبدتموني من دون الله، أو جعلتموني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم، مع كونه نهي عنهما، كما فصلناه!

على أننا نعلم، ضرورة، أن الصلاة الإسلامية، على الضد من ذلك، «**عبادة**»، أو بلفظ أدق: **شعيرة تعبدية**، وأن القيام فيها (**عبادة**)، ويبقى عبادة، أو بلفظ أدق: (**شعيرة تعبدية**)، على كل حال حتى ولو لم يكن بخشوع تام، وقنوت كامل، كما ينبغي لها، ولكنها (**عبادة**)، أو بلفظ أدق: (**شعيرة تعبدية**)، على كل حال، وكذلك ما فيها من ركوع وسجود.

أما قول الدعوة الوهابية أن الطواف بالقبور، بقبر عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، مثلاً شرك كفري يخرج من الملة، بمجرد فعله، أي بمجرد الطواف من حيث هو فعل مجرد يشبه في ظاهره الطواف حول الكعبة مثلاً، بغض النظر عن معتقد الفاعل في عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، وبغض النظر عن المقصد من الفعل؛ وهم عادة يقولون باختصار: (الطواف حول القبور عبادة للقبور)؛ قولهم هذا، بالإضافة إلى كونه خطأً، شاهد على الإفلاس الفكري للدعوة الوهابية، ودليل على نظرتها السطحية إلى بعض الأفعال، والخلط بين متعلقات تلك الأفعال. وليس خصومها، أعني خصوم الدعوة الوهابية، بأعمق فكراً، ولا أحسن حالاً عندما يقول أحدهم، مثلاً: (أن الطواف بالقبور ليس بالضرورة شركا ولا عبادة وأنه كالطواف بالبيت الحرام: فكما أن الطواف بالبيت ليس عبادة للبيت، كذلك الطواف بالقبر ليس عبادة للقبر)!

نعم: الطواف يكون بـ(شيء) ما، أو حول (شيء) ما؛ ويكون له (قصد) ما:

ـ فقد يتدرب رياضي استعداداً لسباق طويل (عشرة آلاف متر مثلا) بالركض حول مركز ملعب رياضي كبير عشرات المرات، **والقصد** هو تقوية العضلات وتحقيق اللياقة البدنية: هذا طواف **حول** مركز الملعب،

وليس عبادة للملعب؛

ـ ويطوف المسلم **حول** الكعبة، موقناً بأن الله هو الإله الواحد الأحد، تقرباً إلى الله، فهذا طواف **عبادة لـ(الله)**، وهو في نفس الوقت طواف **حول** الكعبة، وليس عبادة للكعبة؛

ـ وقد يطوف إنسان حول بناء معماري أو تحفة فنية حتى يستوعب جميع نواحي الجمال فيها، **والقصد** هو التذوق الفني: هذا طواف **حول** المبنى أو التحفة، وليس عبادة للمبنى أو التحفة ؛

ـ ويطوف المؤمنون بألوهية كريشنا في الهند حول كل معبد من معابد كريشنا، تقرباً إليه: هذا طواف **عبادة لـ**(كريشنا)، وهو في نفس الوقت طواف **حول** جدران المعبد، وليس عبادة لجدران المعبد؛

فمن المقطوع به أن طواف إنسان حول قبر ليس عبادة للقبر من حيث هو طواف مجرد، ولكن السؤال الآن هو: ما هو قصد هذا الطائف حول القبر، وهو له مقصد ولا بد، وإلا كان مجنوناً قد رفع عنه القلم، أو لعله ضرير فقد عصاه فهو يتخبط في سيره الذي وقع مصادفة في صورة الطواف:

ـ هل القصد هو التقرب إلى الله، موقناً بأن الله هو الإله الواحد الأحد، بالطواف حول قبر نبي من أنبيائه، أو ولي من أوليائه، إكراماً وتوقيراً للولي؟! فالطواف بالقبر حينئذ **عبادة لله، ولا شك، وليس عبادة للقبر**، كما أفحشت الدعوة الوهابية، ولكنها عبادة مبتدعة باطلة، لأن الإجماع المتيقن قد انعقد على أن الله لم يأمر بطواف حول نقطة أو مكان معين - وجوباً او استحباباً – غير الطواف بالكعبة. ومن تقرب إلى الله بما لم يأت دليل أصلاً على وجوبه أو استحبابه فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله؛ وهذا في ذاته بدعة كبرى، أي بدعة هي في ذاتها شرك وكفر، وفاعله ممن قال الله فيهم: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، (الجاثية: 45: 23) ؛ فهو مشرك كافر، إلا من عذر بجهل أو تأويل (وهذا هو، إن شاء الله، حال أكثر أهل الإسلام المتورطين في مثل هذا) أو إكراه، أو غير ذلك من موانع تكفير المعين: **فهذا ليس عابداً للقبر، وإنما هو عابد لهواه**؛

ـ أو أن القصد هو محض التكريم والتوقير لصاحب القبر؟! فنقول: هذا يصعب تصوره بدون امتزاجه بنوع تقرب إلى الله، لأن صاحب القبر ما استحق عند الطائف بقبره أصلاً هذه الحفاوة وهذا التكريم، بهذه الصورة المخصوصة، إلا لمكانته عند الله؛ وتوقير أنبياء الله وتكريمهم مما يتقرب به قطعاً إلى الله؛ فكيف يمكن تصور إخلاء الذهن، وتفريغ القلب، من أي تقرب إلى الله؟! فهذا كأنه يعود – والله أعلم – للنوع السابق. لا سيما إذا لا حظنا أن تكريم الإنسان في حياته يكون بتلقيه من تلقاء وجهه، ومعانقته، وتقبيل يديه، وربما رجليه: فلو ترك هذا الطائف طوافه، وألقى نفسه على القبر، يحتضنه ويقبله، ويتمرغ في تربته، لكان معقولاً، ولما وجد كبير إشكال، بل لما وجد أي إشكال؛ وما عهدنا إنساناً حياً يطوف حول إنسان حي إلا إذا كان يريد الانقضاض عليه واغتياله!

ـ أو لعل الطائف يعتقد في صاحب القبر شيئاً من الألوهية، كأن يعتقد أن الله حل فيه، أو أنه تطور إلى كائن إلاهي، أو أن الله أشركه في الملك وأطلق يده في تدبير الكون، فلا حاجة إلى كبير تحليل ونظر: هذا

طواف **عبادة لـ**(صاحب القبر) وهو في نفس الوقت طواف **حول** (القبر)؛
ـ ولعل هناك أنواع أخرى للطواف، لها مقاصد أخرى: فلن يعجز القارئ الفطن عن إصدار الحكم عليها إذا نظر إليه نظرة مستنيرة فحلَّلها إلى جزئياتها بكل دقة وعناية، وليس بالكلام الفارغ على طريقة الدعوة الوهابية.

وقد حاول بعض أنصار الدعوة الوهابية الإفلات مما قلناه آنفاً بقولهم نصاً: (مع كل رساله وشريعة سماوية تكون هناك أوامر ونواهي، ويكون هناك كفر بهذه الشريعة وإيمان، وعلى حسب الكفر والإيمان الموضح في الشريعة المنزلة من لدن الله سبحانه تتشكل المفاهيم، بل وحتى المصطلحات. فمفهوم الكفر في الشريعة التي جاء بها المصطفى محمّد، صلى الله عليه وسلم، غير مفهوم الكفر الذي جاء به عيسى عليه السلام، مع أن أساس جميع الرسالات واحد وهو لا إله إلا الله)، أو كلاماً نحو هذا. ثم ضربوا بعض الأمثلة، مثل: (شرب الخمر من الكبائر في شريعه محمّد، صلى الله عليه وسلم، ومن أحل الحلال في شريعة غيره من الأنبياء).
وجوابنا هو: كلامكم هذا مجمل، فيه تداخل مفاهيمي خطير، بل مهلك مدمِّر، لذلك امتزج فيه حق وباطل، كما يظهر من التفصيل التالي:
نعم، نسخ الدين الخاتم جميع الشرائع السابقة، فلم يعد حرامها حراماً، ولا حلالها حلالاً. وما كان في شريعتنا موافقاً أو حتى مطابقاً لما جاء في شريعة سابقة إنما هو شرع جديد مستأنف، جاء مطابقاً للشريعة السابقة، وليس هو إقرار لها. على كل حال، هذا تقتضيه ضرورة الشرع والعقل، وأحسب أني أشبعته بحثاً في كتابنا هذا: (**كتاب التوحيد**). إلا أن النسخ إنما يتطرق إلى الأحكام الشرعية التكليفية: الواجب (وهو الفرض)، والمستحب، والحلال المحض وهو المباح، والمكروه، والحرام؛ وكذلك الأحكام الوضعية: الصحة، والبطلان، والفساد، والسبب، والشرط، وغيرها. فالمصطلحات والمفاهيم من هذا النوع تختلف باختلاف الشرائع، هذا حق.
ولكن هناك مصطلحات ومفاهيم موضوعية تتعلق بواقع معين وصفاً له أو حكم عليه، هذه من جنس الأخبار، والأخبار من المحال العقلي والشرعي أن تنسخ أو يتطرق إليها النسخ. فالخبر إما صادق أو كاذب، فقط لا غير.
نعم: قد توجد مقولات غير محرّرة، لا يمكن وصفها بالصدق أو الكذب هكذا، لأنها مركبة من أجزاء، بعضها حق وبعضها باطل، (مثل مقولتكم هذه بعينها التي نحللها ونناقش جزئياتها الآن). ولكن إذا حررتها وفككتها إلى أجزائها أمكن الحكم عليها من حيث المبدأ (نعم، قد يتعسر هذا علي أو عليكم، ولكنه ممكن من حيث المبدأ، وإن شئتم فقولوا: كما هو في علم الله).
نعم: وهناك جمل لغوية تبدوا كأنها مقولات يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وهي في الحقيقة فارغة المحتوى، مثل القول: (روح الإنسان خضراء اللون)، لأن الروح ليست من الماديات التي تسري عليه مفاهيم الألوان أصلاً، والصواب في هذه الحالة أن يقال: هذا كلام فارغ، فالروح لا تسري عليها مفاهيم

الألوان مطلقاً، لأنك لو قلت: روح الإنسان ليست خضراء اللون، فلربما وهم واهم أنها حمراء مثلاً.

لا نطيل بهذا، لأنه ينبغي أن يكون واضحاً بديهياً. وهذا معلوم بالحس والعقل قبل مجيء الشرع، لأنه مغروس في بنية العقل من حيث هو عقل، وأعطي للإنسان قبل أن يخاطب بخطاب التكليف أصلاً، لأن خطاب التكليف محال إن لم يكن العقل موجوداً. قال تباركت أسماؤه، وسمى مقامه: ﴿وعلَّم آدم الأسماء كلها، ثم عرضهم على الملائكة﴾.

أما الأمثلة التي ذكرتم فهي حجة عليكم لا لكم، فأنتم تقولون: (شرب الخمر من الكبائر في شريعة محمّد، صلى الله عليه وسلم، ومن أحل الحلال في شريعة غيره من الأنبياء)، فأقول: صدقتم وبررتم وأحسنتم، ولكن الخمر هي الخمر، وهي كل مسكر، هذا واقع موضوعي يدرك بالحس، والتجربة والعقل. ولكن الحكم الشرعي مختلف باختلاف الشرائع، فمفهوم الخمر عندنا، وفي الشرائع السابقة، واحد، من حيث هي شيء مادي يشرب (أو يؤكل أو يستنشق أو يدخن) فيؤدي إلى «**السكر**»، وهو تغيّر معلوم في حالة العقل والنفس، ولكن حكم شربها مختلف باختلاف الشرائع.

وعندما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «ما أسكر كثيره، فقليله (وفي رواية: ملؤ الكف منه) حرام»، أحال إلى واقع محسوس لأشياء تسمَّى أو توصف بأنها «**مسكرة**»، وهي لفظة معلومة في لغة العرب، يعرفها العرب قبل مجيء الوحي، ويدركون واقعها بضرورة الحس والعقل، ثم حكم عليها بحكم شرعي: ألا وهو الحرمة.

وقد أسلفنا أن مفهوم (**العبادة**) كذلك له واقع موضوعي، لا محالة مدرك بضرورة الحس والعقل، قبل ورود الشرائع، وإلا كان قول الأنبياء لأقوامهم: (لا تعبدوا إلا الله) عديم المعنى، لأن الأقوام سوف يقولون: ما هذه اللفظة: (**تعبدوا**)، (أو ما يكافئها في لغاتهم، مثل: (**worship**) في الانجليزية)، هذه لا نعرف معناها أصلا. ولكن الواقع الحسي، والتواتر التاريخي، ونصوص القرآن القاطعة تبين أنهم عرفوا المطلوب على الفور، وسارع أكثرهم بالاستنكار والاحتجاج: ﴿ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾، ﴿أجعل الآلهة إلاهاً واحداً؟! إن هذا لشيء عجاب!﴾، وما شابه. فالقوم فهموا فوراً، وعلى البديهة مراد الأنبياء، عليهم السلام، وعرفوا أنها الطامة الكبرى، والنقيض التام، والهدم الكامل لموروثاتهم، لأنها تقتضي بطلان آلهتهم، وأنها خرافات لا وجود لها في الواقع!

فالسؤال هو: ما هو مفهوم (**العبادة**) أو مفهوم (**الإله**) الذي دار حوله الجدل بين الأنبياء، وأقوامهم؟! وما هي علاقة المفهومين ببعضهم البعض؟! لا بد إذاً من تحرير مفهوم (**العبادة**)، ومفهوم (**الإله**) وتبيان أيهما الأصل، وأيهما التابع، هذا هو الذي حررناه آنفاً، وسوف يزداد ذلك التحرير والبيان قوة بإبطال اعتراضاتكم، أو بيان أنها ليست في الموضوع محل البحث، كما سيأتي شيئاً فشيئاً، إن شاء الله.

هذا إذاً هو المطلوب تحريره، أولاً وقبل كل شيء، تماما كما أن المطلوب معرفة: هل هذا الشراب الذي يشربون، أو هذه العشبة التي يدخنون، أو تلك الحبوب التي يبتلعون، من «**المسكرات**» أم لا؟! وليس المطلوب الآن معرفة ما حكم تدخين العشبة، أو ابتلاع تلك الحبة؛ هذا موضوع آخر يأتي في حينه، بعد ذلك.

كما أن القضية ها هنا، وفي غير هذا من الأفعال، قضية **نوع الفعل وحقيقته**، أي قضية (**ماهية** الفعل، ومنها ما يصاحبه من اعتقاد وتصور، إن وجدت، وليست قضية **درجته أو شدته، أو وصفه وهيئته**. فالغريق الملهوف الذي يستغيث بالواقفين على الشاطئ لم يعبد الواقفين على الشاطئ من دون الله، وذلك بغض النظر عن حرارة استغاثته، وشدة لهفته. وكذلك الحال في أولئك الذين جبنوا عن القتال، بعد أن فرض عليهم، خشية من الناس، وخوفاً من الموت والجراحات والألم والمشقة، بل أن خشيتهم للناس بلغت درجة خشيتهم لله أو أشد، بنص القرآن القاطع: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ **كَخَشْيَةِ اللّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً**، وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدَّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾، (النساء؛ 4 : 77)؛ ومع ذلك لم يقل أحد من العقلاء أنهم أصبحوا بهذا الموقف، وهو موقف ذميم مقبوح بلا شك، عابدين للناس من دون الله، مشركين شركاً يخرج عن الملة.

ولو شئنا لسودنا مئات الصفحات ها هنا في البرهنة على أنه ما ثمة من فعل من أفعال المخلوقين في العالم، لا فرق بين أفعال الجوارح والبدن كالسجود والركوع، وأفعال القلب كالمحبة، والخوف، والخشية، يصلح أن يكون من حيث هو فعل مجرد «**عبادة**»، بل لا بد لتصنيفه عبادة أن يصحبه اعتقاد أو تصور معين عن «**المفعول به**»، أي عمن (**تم توجيه الفعل إليه**)، في ذهن «**الفاعل**»، وذلك بمناقشة كل فعل على حده. ولكن في أمثلة السجود، والركوع، والانحناء، والقيام، وهي من أعمال البدن؛ وكذلك الخشية، وهي من أعمال القلب، التي سلفت، غنية عن التطويل والتكرار الممل.

بذلك يتبين بطلان تسمية، أو اعتبار بعض الأعمال عبادة، أو بلفظ أدق: شعائر تعبدية، من حيث هي أعمال محضة مجردة عن الاعتقاد، بغض النظر عن مضمون الاعتقاد في من وجهت إليه، أو تعلَّقت به.

نعم، في ما مضى كفاية، إن شاء الله، لهدم المقولة الباطلة، والتي هي في نفس الوقت مقولة مبتدعة ضالة مهلكة بـ(أن ثمة أفعال هي «**عبادة**» من حيث هي فعل مجرد، بغض النظر عما يصاحبها من اعتقاد الفاعل عن الكائن المفعول به، أو الذي تم توجيه تلك الأفعال إليه)، ومع ذلك فسوف نعود إليها في بعض المناسبات بزيادة تقرير وضرب أمثلة، لا سيما في الأبواب المتعلقة بأصناف من الشرك العملي، إن شاء الله تعالى.

أما عن نوعية «**المعتقد**» أو «**التصور**» في «**المفعول به**» الذي يصلح أن تصبح الأفعال الموجهة إليه «**عبادة**» فهو، بالضرورة الشرعية والعقلية، «**الألوهية**»، ومنها «**الربوبية الذاتية**»، أو «**الربوبية من دون الله**»، كما عرفنا جزئياتها في الأبواب والمباحث السابقة من هذا الكتاب، لا يجوز غير ذلك، ومن المحال أن يكون الأمر إلا كذلك.

لذلك نقرر القاعدة المهمة: لا يمكن أن يسمى قول من أقوال القلب (وأقوال القلب هي التصديقات والتصورات والاعتقادات)، أو عمل من أعمال القلب، أو لفظ من ألفاظ اللسان، أو فعل من أفعال الجوارح «**عبادة**» (بالمعني العرفي الاصطلاحي عند العرب الفصحاء الأقحاح وقت نزول القرآن) إلا إذا كان مسبوقاً باعتقاد «**الألوهية**»، أو «**الربوبية من دون الله**»، ولو في جزئية واحدة أو معنى واحد من معانيها، فيمن يوجه إليه ذلك الفعل، أي فيمن يراد التقرب إليه بذلك الفعل.

فمفهوم «الألوهية»، ومنه: «الربوبية من دون الله»، إذًا، وضرورة، سابق لمفهوم العبادة؛ والعبادة لا تكون إلا لإله.

فمن اعتقد، مثلاً، أن الجن مخلوقون مربوبون، إلا أنهم يستطيعون الاختباء من الله، أو أنهم يعجزونه هرباً، فهو بهذا المعتقد (على كونه متناقضاً في ذاته) مشرك كافر، مرتد عن الإسلام إن كان صح عقد الإسلام له من قبل، ويترتب على ذلك أن خوفه من الجن «**عبادة**»، حتى ولو كان خوفاً هزيلاً، وربما اعتقد أنه يستطيع مغالبتهم، أو مناورتهم، أو التلاعب بهم بالسحر والطلاسم والتعاويذ؛ وذلك على الضد التام من خوف المسلم الفار من الأسد حال هجوم الأسد عليه، مع أن الخوف قد يكون طاغياً على هذا مستحوذاً عليه بحيث لم يعد في قلبه وعقله إلا الرعب والخوف، وربما أطلق ساقيه للريح، وتردى في هاوية وهو لا يبصر، ومع ذلك فليس خوفه الهالع هذا «**عبادة**»، ومعاذ الله أن يكون خوفه «**عبادة**»، ومعاذ الله أن يموت مشركاً كافراً لو تردى قتيلاً في حفرة، ومن زعم هذا أو نحوه فقد فارق العقل، وفارق الإسلام، فهنيئاً له!

وهذه الأمثلة تبين أيضاً خطأ تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية الفادح للعبادة بأنها (غاية الذل، مع غاية الحب). نعم: هكذا **ينبغي** أن تكون (صفة عبادة الله)، ولكن ليست هذه (ماهيتها)، ومن ثم فليس هذا تعريفها. نعم، هذه صفة عبادة الله، جل جلاله، إذا كانت صادقة مخلصة، وإلا فهي عبادة منقوصة أو مرفوضة، ولكنها تبقى مستحقة لاسم (**العبادة**)، ولن تنقلب – بسبب هذا القصور - إلى (**رياضة بدنية**) أو (**تجارة**) مثلاً. والمشركون يعبدون آلهة متعددة، وفي أغلب الأحوال يكون لكبيرهم – أي لكبير الآلهة – أو لإله القرية أو القبيلة أو الأسرة وراعيها النصيب الأكبر من المحبة والتذلل، فهل يعني أن الآلهة الأخرى لم تعبد لأن محبتها أو التذلل لها لم تبلغ الغاية، فهم (موحدون) إذاً؟!

هذه المناقشة تبين أن خصوم الدعوة الوهابية من «**الصوفية**» و«**البريلوية**»، و«**الشيعة الإثني عشرية**»، وغيرهم، ممن شابههم في شن الحرب الشعواء على الدعوة الوهابية، ليسوا بأحسن حالاً أو أعمق فكراً عند إجابتهم على ذلك عندما يذكرون «**النية**» أو «**إرادة الفاعل**»، على أنها بيت القصيد، ومناط الحكم في القضية.

وبطلان كون اختلاف النية هو المناط في المسألة، يظهر لمن تأمل أن الخوف، مثلاً، ينشأ، في أغلب الأحيان، في النفس قسراً، فلا مدخل لـ«**الإرادة**» و«**القصد**»، و«**النية**» في كونه يستحق أن يصنف «**خوف**

عبادة»، أو أن يصنف: «**خوفاً غريزياً**».

و«**النية**»، وإن كان لها دخل في استحقاق الذم والعقوبة، أو الثناء والمثوبة، لأنه: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى**»، ولكن لا دخل لها قطعاً في تصنيف الفعل ونوعه؛ فالقاتل خطأً «**قاتل**»، وإن كانت رفعت عنه المؤاخذة، وليس مستحقاً لعقوبة القاتل العمد، ولكن واقعه أنه «**قاتل**»، ولن ينقلب فجأة إلى: «**ضاحك**» أو «**تاجر**»، بسبب تغير النية!

والظاهر أن القوم يقصدون بلفظة النية (المعتقد)، وحسبك بذلك خطأً في اللغة، وإفلاساً في الفكر، فالقوم كلهم متخبطون متناقضون، لا فرق بين رجالات الدعوة الوهابية وخصومهم في هذا الباب، وأكثرهم يرفض الفكر العميق، والنظر المدقق المستنير، ويفضل الانغماس في السب واللعن والتكفير، أو رفع الأئمة السابقين إلى مراتب المعصومين القديسين، والمعاندة في الإصرار على زلاتهم، بدلاً من تصحيح أغلاطهم، ودعاء الله لهم بالمغفرة والثواب على اجتهادهم، مهما كانت درجة خطئهم.

فلا بد إذاً من إيقاف مسلسل هدم الإسلام، الذي تخوّفه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، عندما قال: (**إنما يهدم الإسلام: زلة العالم، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين**)، وما كانت هذه المقولة الرائعة من بنات أفكاره، رضوان الله وسلامه عليه، بل هو ما استفاده من خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله!

هذا التعريف لمفهوم «**العبادة**»، بمعناها الاصطلاحي الضيق، الذي يستعمله الناس عند كلامهم عن الدين والتدين، والآلهة والتقديس، وما شابه ذلك، هو وحده الفهم الصحيح، المطابق للواقع، والذي توجبه نصوص القرآن المتضافرة. وهو الذي فهمه سلف الأمة كما أخرج البخاري في «**الأدب المفرد**» عن معقل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! للشرك فيكم أخفى من دبيب النمل». فقال أبو بكر: (**وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!**)، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم». فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، أوَّل الأمر: (**وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!**)، هكذا حصراً، هو عين قولنا الذي فصلناه أعلاه، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى، إطلاقاً، إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي في اعتقاد الألوهية في غير الله. أما قوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «**والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل،... إلخ**»، فهو تشريع جديد، وتوسيع لمفهوم الشرك، على نحو لم يكن معروفاً للعرب حتى تلك اللحظة، فأعطى أفعالاً وإرادات مسمَّى الشرك، وصنفها «**شركاً عملياً**»، وجعلها إثما وحراماً غير مخرج من الملة في العادة، مع كونها ليست في صدر ولا ورد من شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، المردي بمن مات عليه، بعد بلوغ الرسالة وقيام الحجة، من غير توبة، حتماً في النار الأبدية، واللعنة السرمدية؛ وليس هذا

هو بحثنا ها هنا في هذا الباب، بل له أبواب أخرى ستأتي، بل نحن نبحث فقط في المعنى الاصطلاحي العرفي الضيق، لا غير.

فالقول بأن أفعالاً، من حيث هي أفعال مجردة، بغض النظر عما يصاحبها من تصور واعتقاد في «**المفعول به**»، القول بأنها «**عبادة**»، خطأ جسيم قاتل، وليس هو كذلك فحسب، بل هو أيضاً: **بدعة نكراء، وضلال كبير**، ترتَّبت عليه طوام وفواقر منها:

(1) – ترتب على ذلك: نسبة الشرك والكفر إلى كثير من المسلمين، والحكم بخروجهم من الملة، ومفارقتهم الإسلام، ومن ثم معاداتهم، وسل السيف عليهم، وقتالهم، واستباحة أموالهم ودمائهم. هذا منكر عظيم، وخلل جسيم يجعل صاحبه من المارقين «**الخوارج**»، بل من شر أنواعهم، وأكثرهم دموية: الأزارقة والنجدات، الذين يقتلون أهل الإسلام، ويذرون أهل الأوثان، أو في أقل تقدير: معاداة أهل الإسلام، ومهادنة أو موالاة أهل الأوثان، كما حدث فعلاً من أكثر الدول والكيانات والقبائل والجماعات التي تبنت الدعوة الوهابية؛

(2) – وترتب على ذلك: مسخ مفهوم العبادة حتى أصبح مجموعة من «**الشعائر**» و«**الطقوس**» الفارغة تقريباً من كل محتوى، ومباحث مضحكة «**مهووسة**» تدور حول القبور، والأضرحة، والأولياء؛ فلا عجب أن يسمي الألباني، مثلاً، دولة آل سعود «**دولة التوحيد**»، في نفس شريط «**الكاسيت**» الذي يوسعها نقداً لاستقدام القوات الأمريكية لقتال العراق إبان أزمة الكويت، فهي ما زالت «**دولة التوحيد**»، في نظره، حال توليها الكفار وقتالها تحت رايتهم ضد المسلمين قتالاً مدمراً فعالاً، **وهو فعل من أفعال الكفر، يصبح به الفاعل كافراً مرتداً إذا انتفت في حقه موانع التكفير**، مقروناً بالمكفرات الأخرى كتبديلها للشرائع، وإظهارها الكفر البواح في مثل نظام التابعية السعودية، ذلك النظام الخبيث، بل العنصري الكفري الملعون، واستحلال الربا بالترخيص للبنوك الربوية، وعضوية المنظمات الكفرية كالأمم المتحدة.

ثم وجدنا تسميته لها بذلك مكتوباً في رسالته: (**تحذير الساجد، من اتخاذ القبور مساجد**)، كما هي أمامي الآن في طبعتها الرابعة، من اصدار «**المكتب الإسلامي**» بتاريخ. 1403 هـ، الموافق 1983م، في الصفحة 68، حيث يقول: (**فعجبت حينئذ كيف ظلت هذه الظاهرة الوثنية قائمة حتى عهد دولة التوحيد**).

لماذا سمَّاها «**دولة التوحيد**»، وكيف استحقت هذا الشرف العظيم؟! لأن الديار السعودية تخلوا من القبور المبنية، والأضرحة المشيدة، هكذا بكل سخف وبلاهة وتفاهة، وسطحية فكر. سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم!

(3) – وترتب على ذلك: وهو أشنعها من الناحية العقدية والفكرية، وإن كان لا يظهر بتلك السهولة عملياً، وهو القول بأن الله، جل جلاله، لم يكن إلها في الأزل، وإنما أصبح إلها بعد أن أصبح معبوداً، أي بعد أن وجد من يعبده، وكفى بذلك قبحاً.

نعم: سوف يسارع القوم بالقول: معاذ الله، بل هو إله أزلاً وأبداً، بمعنى أنه المستحق بذاته لعبادة كل

عابد، لا فرق في وجود عابد من عدمه، أو امتناع مكلف عن العبادة من عدمه.
فنقول: أحسنتم، وهو كذلك، فعرّفوا لنا العبادة إذاً؟! أليست هي، ضرورة وعلى البديهة، كل فعل يراد به التقرب إلى الله، بوصفه المستحق لها ذاتياً، أي بناء علي اعتقاد ذلك الفاعل لاستحقاق الله لها ذاتياً؟! فكيف جعلتموها **قائمة محصورة** من الأفعال: سجود، وركوع، وإيقاد شموع، وتقديم قرابين، وذبح ذبائح، والتزام بنُذور، و... إلخ، من حيث هي أفعال مجردة.

وربما سارع القوم بالمشاغبة قائلين: بل لأن الله أمر بها لنفسه، ونهى عنها لغيره، لذلك سميناها عبادة، وصنفنا صارفها لغيره مشركاً كافراً.
فنقول: هذا من جهلكم، أو كذبتم صراحة، لأننا أثبتنا في حالة السجود، مثلاً، أن الله لم يصنفها عبادة إذا صرفت لغيره، ولا كًفر من صرفها لغيره، بل أمر بها ملائكته المسبحة بقُدُسه أمرُ وجوب لا هوادة فيه، ولعن إبليس وطرده لمّا أبى واستكبر ورفض الأمر، فأصبح بذلك الرفض، الذي جاء إباءً واستكباراً، من المشركين الكافرين. وهي في هذه الشريعة الخاتمة حرام (أو مكروه فقط، عند بعض الفقهاء)، وليست شركاً أو كفراً إلا إذا صحبها اعتقاد مكفّر. فأنتم تشرّعون بأهوائكم، وتسمّون الأشياء بأسماء اخترعتموها، ما أنرل الله بها من سلطان. فضلاً عن تناقض قولكم، ووقوعكم في الدور الجلي حيناً، وفي الدور الخفي أحياناً.

فلا عجب إذاً: أن تتركز حملات عملاء آل سعود المسعورة على «**طالبان**»، عندما أمرتهم «**سيدتهم**» أمريكا بذلك، على قضية «**الأضرحة**» و«**القبور**»، فيكون دفاع المدافع من شباب الجهاد السذَّج الطيبين مقصوراً على إيراد الأدلة على أنهم بسبيل هدمها، قدر الاستطاعة (؟!). أما الأعراف القبلية الكفرية التي سكتت عنها طالبان، جهلاً أو عجزاً، إذا أحسنا الظن؛ وأما التقليد الأعمى والجمود الفقهي على تأويلات وأقيسة وأقوال فقهاء عصور الانحطاط، البالغ درجة «**الظلامية**»؛ وأما الغلو والممارسات الخاطئة التي تورطت فيها طالبان، والتي شوهت صورة الإسلام الناصعة؛ وأما القمع ومصادرة حقوق الناس المشروعة؛ أما هذا كله فليس موضوع البحث والنقاش، أو توجيه النقد والإنكار والنصيحة إلى طالبان لتصحيحه. ولم لا؟! أليس «**شرك القبور**» هو الطامة الكبرى، والمصيبة العظمى التي ينبغي التركيز عليها، وعلاجها قبل غيرها، بل لعله هو الخلل الوحيد، كما هو في الخيال الجامح المريض عند هؤلاء المساكين المفتونين من منسوبي الدعوة الوهابية، أدعياء «**السلفية**»، أهل (**العقيدة الصحيحة**) بزعمهم؟!

ولا عجب أيضاً: أن نسمع أحد أئمة الدعوة الوهابية في هذا العصر، ألا وهو الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رحمه الله، يقول: (وتحكيم شرع الله وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له وأن يكون رسوله هو المتبع المحكّم ما

جاء به فقط. ولا جُردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلاً وتركاً وتحكيماً عند النزاع)، (عن فتاوى الشيخ:12/251).

نعم: لا عجب أن يصدر من الشيخ، رحمه الله، هذا الكلام المرسل، الذي تنقصه الدقة، مع ما فيه من جوانب جيدة لا تنكر، لأنه ينطلق من مفهوم «**العبادة**» البدائي المتخلف: أنها مجموعة من الشعائر والأفعال الظاهرة والباطنة، من قيام وقعود، وركوع وسجود، وصيام وحج، وإطلاق مجامر، وإيقاد شموع، وتقديم ذبائح وقرابين، وما شابه ذلك.

والحق أن تحكيم شرع الله هو «**عين**» عبادة الله، أو «**بعض**» عبادة الله، وليس هو شيء غيرها حتى يصح أن يقال أنه شقيقها، لأن الشعائر التعبدية ليست بذاتها «**عبادة**»، وإن أخطأ الفقهاء وسموها «**عبادات**» بدلاً من التعبير الصحيح «**شعائر تعبدية**»، بل العبادة هي «**الطاعة للأمر**» بها، لأن الآمر بها هو الإله الحق، صاحب السيادة والربوبية بحق، الآمر بحق، وليس هو «**ذات فعلها**».

وهذا هو عين نص نبي الله الخاتم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، عندما قال: «**فتلك عبادتهم**»، ولم يقل: (تلك مثل، أو شقيقة، أو صنو عبادتهم)، تعليماً لعدي بن حاتم عندما استشكل عليه قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾، فقال: (إنا ليس نعبدهم)، فسأله نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله: «**أليس يحرّمون ما أحلّ الله فتحرّمونه؟ ويحلّون ما حرّم الله فتحلّونه؟**»، فأسقط في يد عدي بن حاتم وقال: (بلى)!

وسبب الوقوع في هذا الخطأ الجسيم القاتل، الذي نتجت منه كل تلك المصائب والبلايا، هو عدم الدقة في التمييز بين المصطلحات المتباينة. فهناك فرق جوهري بين مفهوم العبادة بمعناها العرفي الاصطلاحي الضيق الذي كان يستعمله العرب عند نزول القرآن في حق آلهتهم ومعبوداتهم، والذي يستعمله عامة البشر عند كلامهم عن الدين والتدين، والآلهة والتقديس، وما شابه ذلك، وما زال كافة البشر يستخدمونه، وهو استخدام القرآن المعتاد، عند مخاطبته للمشركين ودعوتهم للإسلام والتوحيد، وبين المفهوم الشرعي الواسع الذي جاء به الإسلام لـ «**عبادة الله**» خاصة، الذي خوطب به المؤمنون، بعد دخولهم في التوحيد والإيمان. وهناك فرق بين ذلك كله من جانب، والأصل اللغوي لألفاظ عبَد، عبْد وجمعها عبيد، عبادة، ونحوها، من جانب آخر.

فأما المعنى الاصطلاحي العرفي لـ«**العبادة**»، وهو أيضاً المعنى الشرعي، إذ لم تأت الشريعة بغيره، فهو حصراً: **(توجيه معتقدات، وأقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، وشعائر معينة، إلى من تعتقد فيه (الألوهية) للتقرب إليه وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه، أو اتقاء غضبه ونقمته، وربما اتقاء شره، أو استدرار عطفه وبره وإنعامه، أو الاستعانة به في دفع ضر أو جلب منفعة، ونحو ذلك).**

أما الأصل اللغوي، الذي يتضمن معاني الخضوع والاستسلام ونحوها، فهو المقصود وحده في مثل قولنا: فلان عبْد مملوك لفلان، فلا علاقة لذلك بالشرك والتوحيد بمعناها الشرعي، وإن كان الشرع كره استخدام لفظة عبْد وأمة في حق المماليك، ملك يمين، وأرشد إلى استبدالها بلفظ: فتى وفتاة، كما سيأتي في

محله. وهذا المعنى كما هو في أصله اللغوي المحض كذلك هو المقصود في مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «**تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، إلخ،....**» وهذا من البلاغة النبوية الرائعة، إذ شبَّه من غلبه حب المال والمتاع بالعبد المملوك الذليل الذي لا يملك من أمره شيئاً ولا يستطيع الخروج من سلطان سيده، ولا علاقة لهذا بالشرك والتوحيد بمعناها الشرعي الاصطلاحي، وإن كان مَنْ هذا حاله مستحقاً للذم والعقوبة من الله، ولكن من المقطوع به أن هذا ليس من باب عبد اللات أو عبد العزى أو عبد مناة أو عبد المسيح.

أما المعنى الواسع الذي جاء به الإسلام فعمّق ووسّع المعنى الاصطلاحي الضيق عند العرب، في كل حالة بحسبها، وبما يقتضيه السياق، في مثل قوله تعالى: ﴿أفرأيت من اتخذ إلهه هواه﴾ لأن هذا جعل رأيه وهواه مشرعاً وحاكماً، فالواجب عنده ما رآه هو واجباً، وليس ما نص الشرع على أنه واجب، وكذلك المستحب، والحلال، والمكروه، والحرام، كلها وفق عقله ورأيه، أو شهوته وهواه. فهو يعتبر نفسه أو عقله صاحب السيادة والحاكمية، فهو المشرع لنفسه، وهو الذي يعرّف الحسن والقبيح، والطيب والخبيث. هذا هو معنى اتخاذه إلهه هواه، وهو بذلك مشرك كافر، لم يدخل الإسلام قط، أو ارتد عنه بعد دخوله فيه؛ وإلا فلم نسمع عن إنسان، حسب ما بلغنا، ينصب لنفسه المحاريب، ويقدم لها الذبائح والقرابين، ويوقد لها الشموع، ويستقبل المرآة ثم ينحني لذاته بالركوع والسجود!!

وقد أسلفنا أن السيادة والحاكمية لله وحده لا شريك له، وأن من نسب أي شيء من ذلك لغير الله فقد جعله رباً وإلهاً مع الله، وذلك بغض النظر عن التسمية، سواء سمى ذلك صراحة: ألوهية، أو ربوبية؛ أو سماه ممارسة للسيادة والحرية، أو «**تحقيقاً للذات وتأكيداً للوجود، وتعميقاً له**»، كما يشغب ويسفسط «**الوجوديون**»، أخزاهم الله، ولعنهم، وأبادهم، أو تقريراً للمصير، أو سيادة الشعب أو الدولة، أو أرجعه إلى أكذوبة الحق الإلهي للملوك، أو سمى ذلك تصرفاً عقلانياً، أو فكراً سياسياً مصلحياً.

وهذا المعنى الإسلامي الموسع نفسه هو المقصود من قوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم، وإن اطعتموهم إنكم لمشركون﴾ أي إن **أطعتموهم واتبعتموهم** في تحليل الميتة، أصبحتم كفاراً مشركين بالله، مفارقين للإسلام، مقرين لغير الله بحق السيادة والحاكمية والتشريع، هذا هو الشرك المعني هنا، وهو شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة لمن كان فيها قبل ذلك، لا علاقة له بقيام أو قعود أو ركوع أو سجود، أو سعي وطواف، أو اتخاذ أصنام وأوثان.

ومن هذا الباب كذلك قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾، فقد جاء في تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم ــــ رضى الله عنه ــــ أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأها، قال عدي: قلت له: (إنا لسنا نعبدهم)، قال: «أليس يحرّمون ما أحلّ الله فتحرّمونه؟، ويحلّون ما حرّم الله فتحلّونه؟» فقلت: بلى، قال: «**فتلك عبادتهم**»، رواه أحمد والترمذي في سننه. وقد فهم عدي رضي الله عنه العبادة هنا بمعناها الضيق (أي الشعائر التعبدية المظهرة للتذلل والخضوع)، كما هو مفهوم العرب، بل وأكثر شعوب الأرض، لها، فعلّمه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أن الإقرار للأحبار والرهبان بحق

التشريع وجعلهم بذلك أرباباً لهم السيادة عبادة لهم بالمعنى الواسع: (التذلل والخضوع، مع **الطاعة والاتباع**، مع المحبة والولاء)، الذي يعود كله في التحليل النهائي إلى «**طاعة الأمر**» المبني على اعتقاد أهلية الله ذاتياً لذلك.

❄ فصل: أخطاء وتناقضات الدعوة الوهابية

والخلط في ترتيب مفاهيم «**العبادة**» و«**الألوهية**» وربط بعضها ببعض، وأيها الأول السابق، وأيها التابع اللاحق، وكذلك الوقوع في «**الدور**» والتناقض، الذي ذكرناه أعلاه، هو أهم سبب لبقاء النزاع والخلاف المحتدم بين الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، رحمه الله، ومدرسته مع نقادهم وخصومهم حتى اليوم.

فمثلاً نجد الشيخ عبد الله بن محمد القرني، وهو من أتباع الدعوة الوهابية، في رسالته القيمة: (ضوابط التكفير عند أهل السنّة والجماعة)، وهي من أحسن ما كتب في الموضوع، تزل به القدم فيقول عما سماه «**شرك النسك والتقرب**»: (كل ما ثبت أنه عبادة مشروعة وجوباً أو استحباباً فصرفها لغير الله شرك في العبودية، ومن تحقق منه ذلك كان مشركاً، سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود للعبادة من دون الله، أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله. وذلك أن شرك العبادة لا يتضمن الشرك في الربوبية، لأن شرك العبادة متعلق بالإرادة ولازمها من العمل، وأما شرك الربوبية فمتعلق بالاعتقاد وإثبات الكمال لله في ذاته وصفاته وأفعاله)، (ص 129، طبعة مؤسسة الرسالة).

هنا نلحظ مرة ثانية المقولة الباطلة أن هناك أفعال تستحق أن تسمَّى لذاتها «**عبادة**». وقد بينا بيقين أن ذلك غير صحيح، فلا توجد قائمة من الأفعال يصح أن تسمَّى عبادة لذاتها، لأن العبادة هي شعائر وأفعال لإظهار التعظيم، والخضوع والمحبة لمن يعتقد فيه «**الألوهية**». لذلك فإن قول الشيخ القرني: (فصرفها لغير الله شرك في العبودية، ومن تحقق منه ذلك كان مشركاً) لا معنى له، ولا محصول من ورائه، لأنها ليست «**عبادة**» أصلاً إلا إذا صرفت لمن يعتقد فيه الألوهيه، أي يجب أن تكون مسبوقة باعتقاد الألوهيه، ولا بد من ثم أن يكون مفهوم «**الألوهية**» موجوداً سبق تعريفه من قبل، ثم يترتب عليه بعد ذلك تعريف «**العبادة**»، كما نلاحظ فداحة نتائج التقسيم الخاطئ إلى «**شرك ربوبية**» و«**شرك ألوهية**»، على طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية.

ولا يجدي الشيخ شيئاً أنه حصر هذه القائمة في: (**كل ما ثبت أنه عبادة مشروعة وجوباً أو استحباباً**)، فظن بذلك أنه تحصل على قائمة «**يقينية**» لما يستحق أن يسمى عبادة بذاته، بغض النظر عن أي اعتقاد أو تصور أو نية، وذلك لما فصلناه أعلاه عن السجود الذي كان تحية مشروعة في شريعة يوسف ويعقوب، صلوات الله عليهما، وهو قبل ذلك وبعده عبادة لله مشروعة مستحبة، أو واجبة في مواضع، إذا كان السجود لله؛ مع تناقض ذلك مع كون محبة الله عبادة، بل هي من أفضل العبادات، ومحبة المؤمنين وتوليهم ليست شركاً، بل هي من أوجب الواجبات، وطاعة أولي الأمر الشرعيين في المعروف واجبة... إلخ، مما يدل على أن المحبة بذاتها، والسجود بذاته، والطاعة من حيث هي بذاتها، من

حيث هي أفعال مجردة، محال أن تكون عبادة، وإنما تصبح عبادات إذا سبقها اعتقاد وتصور معين، وإلا فهي أفعال انسانية مجردة، وليست عبادة أو غير عبادة، أو بلفظ أدق: ليست شعائر تعبدية.

بل ونحن نعكس عليه القضية فنسأل: وماذا عن «**الرقص**»، رقص المشركين لبعض آلهتهم التي يعتقدون فيه الألوهية؟! من المقطوع به أن «**الرقص**» لم يثبت أنه شعيرة تعبدية في هذا الدين الخاتم، لا وجوباً ولا استحباباً، فهل يعني ذلك أن الرقص لـ«**شيفا**»، إله الموت والدمار عند الهنود الوثنيين، ليس عبادة؟! ولماذا نجده، ومن تبع مذهبه، يستنكرون الرقص والتمايل عند قبر أحمد البدوي مثلاً، أشد الإنكار؟!

وماذا عن «**المكاء والتصدية**» الذي كان بعض عبادة قريش لله، فأنكر الله عليهم ذلك وعابهم عليه لأنه عبادة مخترعة لم يأذن بها الله، فهل لو صفقوا وصفروا لآلهتهم لم يكونا إذاً عابدين لها؟!

ثم كيف طابت نفس الشيخ القرني، وغيره من رجالات الدعوة الوهابية، أن يقيسوا عبادة الآلهة الباطلة، على عبادة الله، رب العالمين، الإله الحق: هذا أخبث قياس في العالم وأنتنه!

أما قول الشيخ: (سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود للعبادة من دون الله) إما أن يكون دوراً متناقضاً على طريقة: الإله هو المعبود، والعبادة لا تصرف إلا لإله، وقد أظهرنا بطلان ذلك وتناقضه من قبل، وإما أن يكون نقضاً لمقولته السابقة في عدم اشتراط الاعتقاد المسبق للألوهية فيمن تصرف له أعمالاً تستحق حينئذ أن تسمَّى «**عبادة**».

ولكنه عاد فتناقض مرة أخرى عندما قال: (أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله) فكيف يتشكل في ذهن، أو يخطر على خيال أن يقدّم أحد شعائر التعظيم والخضوع والتقديس والمحبة لشيء وهو لا يعتقد أنه يستحق ذلك؟!

أما الاحتياط بلفظة: (لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله) فلا يسمن ولا يغني من جوع لأن الوسيط والشفيع إلى الله لا بد له، عند من اعتقد فيه الشفاعة والوساطة، من صفات ومسوغات «**ذاتية**» معينة تجعله كذلك، وما يقدم له من شعائر المحبة والخضوع والتعظيم مبني على اعتقاد أهليته لذلك، أي لكونه يصلح شفيعاً أو وسيطاً إلى الله.

ونحن نحسن الظن بالشيخ ونحسب أنه سقط من كلامه (**شفاعة أو وساطة يجب على الله قبولها فلا ترد، أو تقدم بغير استئذان**)، أو نحو من ذلك، لأن مجرد الشفاعة عند الله بإذنه ممكنة تكريماً من الله لبعض خلقه، كما ثبت بالنصوص اليقينية، فليست نسبتها إلى أحد على ذلك النحو الذي بينته النصوص مخرجة له من مرتبة العبودية إلى درجة الندية مع الله، ولو في ذلك الأمر المحدود، ومن ثم جعله مع الله «**إلاهاً**» آخر.

أما قول الشيخ بعد ذلك: (وذلك أن شرك العبادة لا يتضمن الشرك في الربوبية، لأن شرك العبادة متعلق بالإرادة ولازمها من العمل، وأما شرك الربوبية فمتعلق بالاعتقاد وإثبات الكمال لله في ذاته وصفاته وأفعاله) فباطل لما أوردناه من أن مفهوم «**العبادة**» مسبوق حتما بمفهوم «**الألوهية**»، لذلك كان شرك

العبادة ضرورة يتضمن اعتقاد «**ألوهية**» غير الله، أو «**الربوبية**» من دون الله، ولو في جزئية محدودة من معاني الألوهية، ثم تترتب على ذلك أفعال تقديس وتعظيم وخضوع ومحبة وإظهار فقر وذلة وطلب قضاء حاجة تستحق، بعد ذلك، أن تسمَّى «**عبادة**». فما سمَّاه الشيخ «**شرك العبادة**» متعلق بالاعتقاد، مشروط به، كـذلك الذي أسماه: «**شرك الربوبية**»، سواء بسواء، ولا فرق.

وأنت ترى في هذا النص القصير حجم التناقض المرعب، والاضطراب المخيف، الذي نشأ من ذلك الدور الخفي في مفهوم «**العبادة**» و«**الألوهية**». يضاف إليه الاضطراب والخلل والقصور الشنيع في قسمة التوحيد إلى توحيد «**ربوبية**»، وتوحيد «**ألوهية**»، وتوحيد «**أسماء وصفات**». إنها بحق قسمة «**ضيزى**» مشؤومة، تجب البراءة منها، ويجب طرحها جملةً، ونبذها بالتخلص منها نهائياً، والامتناع عن استخدامها بعد اليوم مطلقاً.

ولا يجدي في ذلك استشهاد الشيخ، وغيره من المدافعين عن الدعوة الوهابية، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا **نَعْبُدُهُمْ** إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، الذي أوردها هكذا مبتورة على عادة الدعوة الوهابية القبيحة في بتر النصوص، وإخراجها من سياقها، لا يجديه ذلك شيئاً كما سنبين بعد بضعة أسطر، ولكن لا بد من تحرير بعض القواعد المهمة قبل ذلك أولاً، فنقول وبالله التوفيق:
قاعدة هامة: عند الاستشهاد بآية أو حديث ثابت لا بد من ملاحظة أمور في غاية الأهمية، منها:
(أ) – ذكر النص كاملاً، لا سيما في الآيات، حتى يعرف السياق، فيذكر ما قبلها وما بعدها، وإلا تورطنا في جريمة «**تحريف الكلم عن مواضعه**»، حيث أن هذا الفعل، أي انتزاع الآية من سياقها، هو أحد صور «**تحريف الكلم عن مواضعه**» الممكنة، وهي جريمة شنعاء قد تصل إلى درجة الكفر!

(ب) – أن الله جل وعلا لم ينزل تلك الآية فقط، بل أنزل آيات كثيرة أخرى، والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، له أحاديث كثيرة ثابتة (لعلها تنوف على عشرة آلاف متن مستقل متميز). كل تلك الآيات، وكل تلك الأحاديث واجبة الطاعة، يجب الإيمان بها كلها، وإعمالها كلها، وتعظيمها كلها. فمن الجهل المركّب الشنيع، أو الإجرام المحرّم الفظيع، الاستشهاد إذاً بآية أو حديث في مسألة أو باب وقد ورد غيرها، بل لا بد من جمع نصوص الباب كلها، وإعمالها كلها، حسب الأصول المقررة في علم أصول الفقه، وقواعد الاستنباط؛ فما جاء مجملاً في موضع، قد يفصّل ويفسّر في موضع آخر، وما جاء عاماً في موضع، قد يكون له مخصّص في موضع آخر، وما جاء مطلقاً في موضع، قد يكون له قيد في موقع آخر. بل قد يأتي شيء منسوخ، وناسخه في موضع آخر.
ومن لم يلتزم بهذه القاعدة فهو من المجرمين المقتسمين، ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾، أي أجزاء وتفاريق، يأخذون ما يعجبهم، ويتركون ما لم يكن على «**المزاج**»، وهو يوشك أن يكون من الكافرين، الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، فيستحق الخزي في الحياة الدنيا، ثم يرد إلى أشد العذاب:

* أخرج البخاري في صحيحه (ج4/ص1738/ح4428): [حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن بن عباس رضي الله عنهما: ﴿**الذين جعلوا القرآن عضين**﴾، قال: (هم أهل الكتاب: جزؤوه أجزاء، فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه)]، أخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1435/ح3729): [حدثني زياد بن أيوب حدثنا هشيم بنحوه]؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج2/ص387/ح3354): [أخبرنا أبو زكريا العنبري حدثنا محمّد بن عبد السلام حدثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن بن عباس في قوله عز وجل: ﴿كما أنزلنا على المقتسمين * الذين جعلوا القرآن عضين﴾، قال: (المقتسمون: اليهود والنصارى)، وقوله: ﴿جعلوا القرآن عضين﴾، قال: (آمنوا ببعض وكفروا ببعض)]، ثم قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)؛ قلت: بل أخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1739/ح4429) مختصراً: [حدثني عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي ظبيان عن بن عباس، ﴿كما أنزلنا على المقتسمين﴾، قال: آمنوا ببعض وكفروا ببعض: اليهود والنصارى].

- وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج6/ص207/ح6204): [حدثنا محمّد بن أحمد بن كسا الواسطي قال: حدثنا محمّد بن معمر البحراني قال: حدثنا حميد بن حماد قال: حدثنا حبيب بن حسان بن أبي الأشرس عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال: سأل رجل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أرأيت قول الله عز وجل ﴿كما أنزلنا على المقتسمين﴾، من المقتسمين؟ قال: اليهود والنصارى، قال: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾، ما عضين؟ قال: آمنوا ببعض وكفروا ببعض]، ثم قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن حبيب بن حسان إلا حميد بن حماد بن خوار ولا يرفعه عن أبي ظبيان إلا حبيب بن حسان؛ ورواه الأعمش عن أبي ظبيان عن أبن عباس موقوفا)؛ قلت: والصحيح هو الموقوف، وحبيب بن حسان بن أبي الأشرس الكوفي، ويقال أيضاً: حبيب بن حسان بن أبي المخارق، كأنهم أجمعوا على تركه، ولكن قال ابن عدي في الكامل في الضعفاء (ج2/ص404/ت512): [ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث: **فأما أحاديثه ورواياته فقد سبرته ولا أرى به بأساً**، وأما رداءة دينه كما حكى عن يحيى القطان وكما ذكر عمرو بن علي عن الأفطس فهم أعلم وما يذكرونه والذي قالوا محتمل؛ **وأما في باب الرواية فلم أر في رواياته بأساً**].

(ج) - بالنسبة لآيات الذكر الحكيم يحسن جداً مراجعة كتب التفسير المعتمدة، لا سيما تلك التي تعتني وتجمع مرويات السلف في الآية محل الدرس (كتفسير الطبري، وابن أبي حاتم، وعبد الرزاق، والثوري هم خير مثال، ثم البغوي، والواحدي، وابن كثير، وغيرهم كثير)، إن وجد حديث مرفوع، صحيح سنداً ومتناً، في تفسير الآية، أو بعض الآية، أو لفظة من الآية، فهو، بداهة، الحجة القاطعة التي لا يجوز تجاوزها.

والآن نعود إلى الآية الكريمة آنفة الذكر، أي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا

نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾.
فالآية تنص نصاً صريحاً جلياً على أنهم (**عبدوهم**):
وهذا يعني عندكم: أنهم سجدوا لهم، أو ركعوا، أو رقصوا، أو انشدوا القصائد، أو أوقدوا لهم الشموع، أو قدموا لهم القرابين، أو ذبحوا لهم الذبائح، أو غير ذلك من قائمة الأفعال التي تسمونها عبادة، بغض النظر عن معتقد فاعلها في من تُقدم له. فحسب قولك: كل ذلك عبادة بغض النظر عن المعتقد، حتى لو اعتقد جازماً أنهم مخلوقون مربوبون لا يملكون لأنفسهم شيئاً، ولا قدرة لهم ولا مشيئة إلا بتقدير الله ومشيئته،...إلخ
وقد أبطلنا أعلاه أن يكون السجود، من حيث هو سجود مجرّد، عبادة، وكذلك بالضبط، حرفاً بحرف يمكن إبطال كون أي شيء من ذلك عبادة من حيث هو فعل مجرد. وسنزيد هذا إبطالاً، عما قريب.
وهذا يعني عندنا: أنهم اتخذوهم آلهة، واعتقدوا استحقاقهم لأفعال التقديس والخضوع والتعظيم والمحبة والنسك والتقرّب التي استحقت بذلك أن تسمَّى «**عبادة**»، لأنهم وسائط تقرّب إلى الله لاعتبارات فصلها القرآن في مواضع أخرى، وأشبعناها بحثاً في باب مستقل عن حقيقة شرك العرب، ومنها:
(1) – أن تلك الآلهة بنات الله أو أبناء الله، ومن ثم ذوي «**طبيعة**» إلاهية، أي أنهم من «**عنصر**» أو «**نسب**»، أو «**جوهر**» إلاهي،
(2) – أو أنهم أنداد يجيرون على الله ويحتاج الله إلى إرضائهم، وكسب ولائهم؛ أو لعلهم من قبيل إبليس: إله الشر والظلمة، فلا بد من مهادنتهم، واكتفاء شرهم؛
(3) – أو أن الله لا يعلم أحوال العباد إلا بإخبارهم، أو لا يستطيع الفعل والتنفيذ إلا بواسطتهم، فهو من ثم فقير محتاج إليهم؛
(4) – أو أنهم يفلتون من الله ويعجزونه هرباً، كما كانت العرب تعتقد في الجن، وغيرهم من المشاغبين المتمردين من قبيلة إبليس؛
أو غير ذلك من الاعتبارات، تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً. وقد أثبتنا – في موضعه – بقواطع الأدلة أن بعض ذلك كان هو معتقد قريش، وبعضه الآخر هو معتقد غيرها، كما هو الواقع التاريخي الثابت يقيناً، وقد يكون بعضه أو مثله معتقد غيرهم من المشركين.

ولما كنا قد أقمنا قواطع الأدلة على بطلان قولكم، وصحة قولنا عموما فيما سلف، فأصبح قولنا من المحكمات، وهو الواجب تطبيقه في هذه الحالة المخصوصة التي تحتمل عدة معان، أي لكونها من المتشابهات. والواجب هو رد المتشابه إلى المحكم، وإلا وقعنا في الزيغ والضلالة.
على أن بطلان قولكم، وصحة قولنا، هو الحق في هذه الحالة الخاصة، والآية في سياقها التام، وتفسيرها الصحيح، كما جاء عن أئمة السلف، ليست من المتشابهات، إذ أن الآية في سياقها التام، من أول السورة، تقول هكذا: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَّهُ الدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ؛ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ

﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللهَّ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ * لَوْ أَرَادَ اللهُّ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لَّاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللهُّ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، (الزمر؛ 39: 1 – 4)؛ ثم أردف ببعض صفات وأفعال ذلك ﴿الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، وأنه غني عنهم، ولكنه لا يرضى لهم الكفر، فقال: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ * خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنْ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقاً مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللهُّ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ * إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَّ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، (الزمر؛ 39: 5 – 7)؛

* وقد قال الإمام الطبري في تفسير الآيات الثلاث الأول نصاً كما هو في تفسير الطبري [جامع البيان ت شاكر (248/21)]: [يقول تعالى ذكره: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ﴾ الذي نزلناه عليك يا محمّد ﴿مِنَ اللهِّ الْعَزِيزِ﴾ في انتقامه من أعدائه ﴿الحَكِيمِ﴾ في تدبيره خلقه، لا من غيره، فلا تكوننّ في شكّ من ذلك، ورفع قوله: ﴿تَنزِيلُ﴾ بقوله: ﴿مِنَ اللهِّ﴾ وتأويل الكلام: من الله العزيز الحكيم تنزيل الكتاب. وجائز رفعه بإضمار هذا، كما قيل: ﴿سُورَةٌ أَنزلْنَاهَا﴾ غير أن الرفع في قوله: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ﴾ بما بعده، أحسن من رفع سورة بما بعدها، لأن تنزيل، وإن كان فعلا فإنه إلى المعرفة أقرب، إذ كان مضافا إلى معرفة، فحسن رفعه بما بعده، وليس ذلك بالحسن في "سُورَة"، لأنه نكرة. وقوله: ﴿إِنَّا أَنزلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه محمّد، صلى الله عليه وسلم: إنا أنزلنا إليك يا محمّد الكتاب، يعني بالكتاب: القرآن ﴿بِالْحَقِّ﴾ يعني بالعدل، يقول: أنزلنا إليك هذا القرآن يأمر بالحقّ والعدل، ومن ذلك الحق والعدل أن تعبد الله مخلصا له الدين، لأن الدين له لا للأوثان التي لا تملك ضرا ولا نفعا، وبنحو الذي قلنا في معنى قوله: ﴿الكِتابَ﴾ قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك: حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة ﴿إِنَّا أَنزلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ يعني: القرآن.

وقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللهَّ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ يقول تعالى ذكره: فاخشع لله يا محمّد بالطاعة، وأخلص له الألوهة، وأفرده بالعبادة، ولا تجعل له في عبادتك إياه شريكا، كما فَعَلَتْ عَبَدَة الأوثان.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك:

حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا يعقوب، عن حفص، عن شمر، قال: "يؤتى بالرجل يوم القيامة للحساب وفي صحيفته أمثال الجبال من الحسنات، فيقول ربّ العزّة جلّ وعزّ: صَلَّيت يوم كذا وكذا، ليقال: صلَّى فلان! أنا الله لا إله إلا أنا، لي الدين الخالص. صمتَ يوم كذا وكذا، ليقال: صام فلان! أنا الله لا آله إلا أنا لي الدين الخالص، تصدّقت يوم كذا وكذا، ليقال: تصدق فلان! أنا الله لا إله إلا أنا لي الدين الخالص، فما

يزال يمحو شيئا بعد شيء حتى تبقى صحيفته ما فيها شيء، فيقول ملكاه: يا فلان، ألغير الله كنت تعمل؟".

حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، أما قوله: ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ فالتوحيد، والدين منصوب بوقوع مخلصا عليه.

وقوله: ﴿أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ يقول تعالى ذكره: ألا لله العبادة والطاعة وحده لا شريك له، خالصة لا شرك لأحد معه فيها، فلا ينبغي ذلك لأحد، لأن كل ما دونه ملكه، وعلى المملوك طاعة مالكه لا من لا يملك منه شيئا. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك:

حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة ﴿أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾، شهادة أن لا إله إلا الله.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ يقول تعالى ذكره: والذين اتخذوا من دون الله أولياء يَتَوَلَّوْنَهُم، ويعبدونهم من دون الله، يقولون لهم: ما نعبدكم أيها الآلهة إلا لتقربونا إلى الله زُلْفَى، قربة ومنزلة، وتشفعوا لنا عنده في حاجاتنا، وهي فيما ذُكر في قراءة أُبَي: (ما نَعْبُدُكُمْ)، وفي قراءة عبد الله: (قالوا ما نعبدهم)، وإنما حسن ذلك لأن الحكاية إذا كانت بالقول مضمرا كان أو ظاهرا، جعل الغائب أحيانا كالمخاطب، ويترك أخرى كالغائب، وقد بيَّنت ذلك في موضعه فيما مضى.

حدثنا محمّد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن المفضل، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، قال: هي في قراءة عبد الله: (قالُوا ما نَعْبُدُهُمْ).

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

* ذكر من قال ذلك:

حدثنا محمّد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، قال: قريش تقوله للأوثان، ومن قبْلهم يقوله للملائكة ولعيسى ابن مريم ولعُزَير.

حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ قالوا: ما نعبد هؤلاء إلا ليقرّبونا، إلا ليشفعُوا لنا عند الله.

حدثنا محمّد، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ، في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ قال: هي منزلة.

حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثنا معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (....) وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ يقول سبحانه: لو شئت لجمعتهم على الهدى أجمعين.

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، قال: قالوا هم شفعاؤنا عند الله، وهم الذين يقربوننا إلى الله زلفى يوم القيامة للأوثان، والزلفى: القُرَب.
وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ يقول تعالى ذكره: إن الله يفصل بين هؤلاء الأحزاب الذين اتخذوا في الدنيا من دون الله أولياء يوم القيامة، فيما هم فيه يختلفون في الدنيا من عبادتهم ما كانوا يعبدون فيها، بأن يصليهم جميعا جهنم، إلا من أخلص الدين لله، فوحّده، ولم يشرك به شيئا.
القول في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ * لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾. يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي﴾ إلى الحق ودينه الإسلام، والإقرار بوحدانيته، فيوفقه له ﴿مَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ مفتر على الله، يتقول عليه الباطل، ويضيف إليه ما ليس من صفته، ويزعم أن له ولدا افتراء عليه، كفار لنعمه، جحودا لربوبيته. وقوله: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ يقول تعالى ذكره: لو شاء الله اتخاذ ولد، ولا ينبغي له ذلك، لاصطفى مما يخلق ما يشاء، يقول: لاختار من خلقه ما يشاء. وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ يقول: تنزيها لله عن أن يكون له ولد، وعما أضاف إليه المشركون به من شركهم ﴿هُوَ اللَّهُ﴾ يقول: هو الذي يَعْبده كلّ شيء، ولو كان له ولد لم يكن له عبدا، يقول: فالأشياء كلها له ملك، فأنى يكون له ولد، وهو الواحد الذي لا شريك له في ملكه وسلطانه، والقهار لخلقه بقدرته، فكل شيء له متذلل، ومن سطوته خاشع]، **<u>انتهى نص الطبري</u>**.
لاحظ أقوال المفسرين، وكلهم من الصحابة والتابعين: (**ما نعبدكم أيها الآلهة إلا لتقربونا إلـى الله زُلْفَـى**)، وهذا تصريح باعتقاد الألوهية فيهم، وإطلاق هذه التسمية عليهم، وكذلك: (**قريش تقوله للأوثان، ومن قَبْلَهم يقوله للـملائكة، ولعيسى ابن مريـم ولعزَيز**)، وكذلك قول السدي: (**للأوثان**)، وهؤلاء كلهم نسبت إليهم الألوهيه واعتقدت فيهم بدلالة نصوص القرآن، والحديث والسيرة المتواترة، والنقل التاريخي المتيقن من صحته، كما سلف في باب خصصناه بكامله لحقيقة شرك العرب.

لاحظ أيضاً قول الإمام الطبري في تفسير الآية الرابعة نصاً: [يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي﴾ إلى الحق ودينه الإسلام، والإقرار بوحدانيته، فيوفقه له ﴿مَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾ مفتر على الله، يتقول عليه الباطل، ويضيف إليه ما ليس من صفته، **<u>ويزعم أن له ولدا افتراء عليه</u>**، كفار لنعمه، جحودا لربوبيته. وقوله: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ يقول تعالى ذكره: لو شاء الله اتخاذ ولد، ولا ينبغي له ذلك، لاصطفى مما يخلق ما يشاء، يقول: لاختار من خلقه ما يشاء. وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ يقول: تنزيها لله عن أن يكون له ولد، وعما أضاف إليه المشركون به من شركهم ﴿هُوَ اللَّهُ﴾ يقول: هو الذي يَعْبده كلّ شيء، ولو كان له ولد لم يكن له عبدا، يقول: فالأشياء كلها له ملك، فأنى يكون له ولد، وهو الواحد الذي لا شريك له في ملكه وسلطانه، والقهار لخلقه بقدرته، فكل شيء له متذلل، ومن سطوته خاشع].
قلت: نص الطبري السابق كله يدل على أن الموضوع في الآية هم آلهة قريش من الملائكة الذين كانت تعتقد قريش أنهم بنات الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهو النص الصريح للآية التالية في السياق: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ **وَلَدًا** لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، فما الذي جعل

الآية الثانية أولى في الاعتبار من الآية الثالثة؟!

على أنه من المحال الممتنع أن يطلب الإنسان من حجر يعتقد أنه حجر موات شيئاً، إلا أن يكون من نزلاء مصحات الأمراض العقلية، فعبدة الأصنام يعبدون آلهة ترمز إليها تلك الأصنام، أو حلَّت في الأصنام، أو تنوب عنها تلك الأصنام، وينسبون إليها إمّا الخلق، وإمّا التصرف، وإمّا الشفاعة بدون إذن الله، أو أنهم يتمردون على الله ويعجزونه هرباً، أو أنهم ذوي نسب بالله، بنين وبنات، وإخوة وأخوات، وعمات وخالات، أو غير ذلك من المقولات الشركية الكفرية، التي ذكرنا كثيراً منها فيما سلف في باب مستقل!
لذلك قال أبو سفيان بن حرب يوم أحد: (أُعْلُ هُبَلُ)، أَيْ: عَلا دِينُكَ، فأجابه المسلمون: (اللهُّ أَعْلَى وَأَجَلُّ).
ومن المحال الممتنع أن يكون مقصوده تمثال الحجارة الموجود بعيداً في الكعبة على مسيرة تسعة أيام من جبل أحد في المدينة المنورة، بوصفه حجراً أصماً، وإنما قصد الإله هبل (وهو في الأرجح تعريب لإله الشمس اليوناني: أبولو) الذي يرمز له ذلك التمثال الموجود في جوف الكعبة آنذاك. ولا نستبعد أن يكون معتقد قريش فيه كمعتقد اليونان: أنه كوكب المريخ، ابن كبير الآلهة، و(كبير الآلهة) هو كوكب المشتري عند اليونان، وهو (الله) عند العرب، تعالى الله عن ذلك وتقدّس!

فأكثر شرك بسطاء المشركين، من أمثال عوام اليونان والهندوس وقريش، كما أسلفنا في باب سابق، هو الاعتقاد بأن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم: فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا سيد مالك، وذاك عبد رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء. وليس القِدم أو الأزلية متطلب ضروري لمفهوم الألوهية عند هؤلاء؛ فالآلهة عندهم تنشأ وتولد، بعد أن كانت معدومة، ولا يستغرب أن تفنى بعد ذلك. ومن باب أولى لا يشترط في الإله، عندهم، الكمال أو السلامة من النقص، بل إن نصيب بعض الآلهة من المخازي والفضائح كالزنا والسرقة، وغيرها، أكثر من غيرها.

فلا يستغرب إذاً أن يهتف أحدهم: **(لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)**، فهو يعتقد وجود آلهة أخرى، من «**عنصر**» أو «**نسب**» أو «**جنس**» إلاهي؛ وإن كانوا في مرتبة الرقيق المملوك، تماماً كما أن العبد الرقيق المملوك إنسان، وسيده الذي يملكه إنسان أيضاً؛ لا سيما عند من يعتقد أن جنس (الألوهية) يتحقق في قبيلتين: قبيلة الله، قبيلة الخير والنور، وقبيلة إبليس، قبيلة الشر والظلمة، بينهما حروب مستعرة، وأَسْر واسترقاق.

كما تختلف الآلهة المزعومة في قدراتها واختصاصاتها: فهذا إله للشمس، وآخر للحرب، وثالث للبحر، وتلك للحب، وهذه للصيد، والثالثة للموت والفناء، وهذا ينبت الزرع، والآخر يحمي التجار، بل يوجد إله متخصص في رعاية اللصوص، إلى غير ذلك من الأقوال الساقطة المتناقضة المنكرة.

وهذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، ويجوز عند أكثرهم أن يتزاوج البشر والآلهة منتجين أنصاف آلهة أو عمالقة، كما تتزاوج الآلهة والجن منتجة الملائكة، إلى غير ذلك من العجائب والمخازي!!

أما العرب العدنانية ــ عرب الشمال ــ وقريشا بالأخص فقد كانت لهم جملة من الآلهة أكثرها إناث ـ كاللات والعزى ومناة وغيرها ـ يعتقدون أنها ملائكة، وأن الملائكة بنات الله، وربما اعتقدوا أن بين الله ـ تعالى عن ذلك ـ وبين الجن نسب ومصاهرة. ولكنهم لقرب عهدهم بالتوحيد، في ملة ابراهيم، كانوا ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، لأنه أبو الآلهة وكبيرهم، حسب معتقدهم الفاسد، سبحان الله عما يصفون. هذا ظاهر جداً من مناقشة القرآن لهم، وإيقاعه إياهم في التناقض بسبب ذلك؛ وقد أشبعنا ذلك في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب)، فراجعه.

وقد أدى الفهم السطحي السقيم لهذا، وعدم ملاحظة جميع النصوص في نفس الوقت، كما أسلفناه في موضعه، ببعض الأكابر، مثل شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، وتبعه في ذلك الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، رحمهما الله، إلى توهّم أنهم كانوا يقرون بما أسماه: «**توحيد الربوبية**»، وأن شركهم يقتصر على ما أسماه: شرك «**الألوهية**». هذا خطأ فادح مميت، أدى إلى تخليط كبير، وتقاسيم باطلة، ما أنزل الله بها من سلطان، وإرباك وقصور في مفهوم «**العبودية**» التي إنما خلق الخلق لها، ومسخ وبتر لمفهوم «**التوحيد**»، الذي تحول إلى مجموعة من المباحث المضحكة المهووسة عن «**القبور**»، والمباحث الثانوية عن «**التوسل**».

❄ فصل: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾

وكذلك لا يجدي القوم الاستشهاد بقوله، تعالى ذكره: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، (العنكبوت؛ 29::61)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلِ الْحَمْدُ للهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾، (العنكبوت؛ 29::63)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلِ الْحَمْدُ للهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾، (لقمان؛ 31:25)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، (الزمر؛ 39:38)، وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، (الزخرف؛ 43:87)، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾، (يونس؛ 10:31)، ونحوها من الآيات كثير، والتعقيب بأنهم كانوا يعتقدون بــ(أن الله هو

المتفرد بتدبير الأمور، لكنهم أشركوا بالله من جهة التوسط في الطلب أو العبادة)، كما زعم الشيخ القرني في كتابه آنف الذكر.

قلت: **أولاً**: ليس في الآيات أنهم يعتقدون أنه (**المتفرّد**) بذلك، فهذا خارج عن النص، وتقويل للرب جل جلاله ما لم يقله، وهذا شنيع جداً، ونحسبها زلة غير مقصودة من الشيخ، وإلا فهو الكفر الصراح البواح، والعياذ بالله تعالى؛

وثانياً: قد أشبعنا الرد على هذا في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب)، فراجعه، حيث خلُصنا إلى نتيجة مفادها أن الآيات الكريمات، بتمام نصها وسياقها، هي كالتالي:

* ما قاله الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ * فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ * هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ * قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ * كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ**﴾، (يونس؛ 10: 28 – 36).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ * وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ * بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾، (المؤمنون؛ 23: 79 – 93).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ * اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * وَلَئِنْ**

سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ * وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾، (العنكبوت؛ 29: 61 – 70).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ * إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، (لقمان؛ 31: 26 – 35).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ * قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ * إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ * اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ *

قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ * وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ * أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، (الزمر؛ 39: 37 – 53).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ * وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ * وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ * أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ * وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾**، (الزخرف؛ 43: 10 – 21).

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ * سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ * فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ * وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ * وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾**، (الزخرف؛ 43: 82 – 90).

فهذه عشرة أقارير، بعضها مركب من عدة أقاويل، في سبعة أماكن وسياقات مختلفة من القرآن العظيم. ولعلنا نلاحظ أن الله، جل جلاله، ذكر في كل سياق مزيد مقولات عن الله وصفاته وأفعاله، وما ينبغي له، إما تقديمًا قبل تقريرهم، أو تعقيباً بعد تقريرهم، أو كليهما. كل تلك الزيادات هي مما جهله أو أنكره المخاطبون كما تقتضيه ضرورة السياق، وبلاغة القرآن.

ولعلنا نلاحظ خاصة في سورة الزخرف، (الزخرف؛ 43: 10 – 21)، بعد تعقيب طويل على إقرارهم

ببعض خالقيته، أنه قال: ﴿**وَجَعَلُوْا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءً اِنَّ الْاِنْسَانَ لَكَفُوْرٌ مُّبِيْنٌ ۞ اَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَّاَصْفاكُمْ بِالْبَنِيْنَ ۞ وَاِذَا بُشِّرَ اَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمٰنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَّهُوَ كَظِيْمٌ ۞ اَوَمَنْ يُّنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِيْنٍ ۞ وَجَعَلُوْا الْمَلائِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ اِنَاثاً اَشَهِدُوْا خَلْقَهُمْ؟! سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُوْنَ ۞ وَقَالُوْا لَوْ شَاءَ الرَّحْمٰنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ اِنْ هُمْ اِلَّا يَخْرُصُوْنَ**﴾، **(الزخرف؛ 43: 16 – 21)**. فهؤلاء الذين نسبوا إليه الولد هم بالضرورة المقرون بأنه خالق السماوات والأرض العزيز العليم، لأن ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (**وَجَعَلُوْا**) لا يمكن أن يعود إلى شيء سبقه إلا إلى ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (**لَيَقُوْلُنَّ**)، ومن المحال الممتنع أن يكون غير ذلك.

فهم، أو بعضهم، إذاً مُقِرٌّ فقط بأن: الله هو الذي خلق السماوات والأرض، وخلقهم، وهو الذي سخَّر الشمس والقمر؛ **وبعضهم مقر فقط**: بأنه هو الذي ينزل الماء من السماء فيحيي به الأرض من بعد موتها؛ **وبعضهم مقر فقط**: بأنه هو مالك الأرض ومن فيها، وهو رب السماوات السبع، وهو رب العرش العظيم، بل بيده ملكوت كل شيء، وجواره أعلى وأمتن جوار، فهو يجير ولا يجار عليه، أي هو يحفظ وينصر ويمنع من شاء ممن شاء، ولا يحفظ أو ينصر أو يمنع أحد منه أحدا شاء أن يهلكه أو يعذبه؛ **وبعضهم مقر فقط**: بأنه هو الذي يرزقهم من السماء والأرض، وله ملكية السمع والأبصار، وهو يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي؛ **وليس كلهم مقراً بكل ذلك**: لأن ذلك أورده القرآن في سياقات مختلفة، وسور متباينة، بل بعضهم مقر ببعض جزئيات من ذلك، وآخرون مقرون بجزئيات أخرى من ذلك، وهكذا، وهكذا.

كل هذا إقرار وإيمان، ولكنه ليس بالضرورة توحيد وإسلام: لأنه إيمان ناقص، مازجه شرك اعتقادي، مناقض لأصل الإسلام وحقيقة التوحيد، كما قال الله، جل جلاله، نصاً بأحرفه: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِّ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ**﴾، (يوسف؛ 12: 106)، صدق الله: ومن أصدق من الله قيلاً؛ وكما أبانه الإمام الطبري نفسه في تفسيره، كما أوردناه نصاً في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب).

فإقرارهم، مثلاً، بأنه هو الذي **يرزق من السماء والأرض**، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(1) لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرد بذلك**، بل لعلهم يعتقدون أن هناك رازقين آخرين مستقلين عنه ينافسونه على رزق العباد، وربما كان هو الرازق الأكبر، تماماً كما تتنافس الشركات التجارية على الأسواق،

(2) ولا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرد بذلك، القائم به على وجه الاستقلال**، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الملوك من المخلوقين،

(3) ولا يترتب عليه ضرورة أنهم يعتقدون أن ملكه يخلو من بعض المجرمين المشاغبين، أو الثوار المتمردين، الذين يعجزونه هرباً إلى رؤوس الجبال وأعماق الأودية (كما هو معتقد بعضهم في الجن،

بنص القرآن)، وهم الذين يرزقون أنفسهم وأتباعهم، ولهم خزائنهم وأرزاقهم وتموينهم،

(4) وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تقضي باعتقادهم أنه هو الذي يرزق من السماء والأرض **متفرداً بذلك، وحده لا شريك له في هذا الخصوص**، خلافاً لما يقتضيه سياق الكلام كما هو في اللسان العربي الذي خوطبنا به في القرآن، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الخصائص الإلاهية، والصفات الصمدانية، فيجوز أنهم كانوا يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(**4. أ**) وجود إله آخر يخلق الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ويفسد على الله أمره، ولا قدرة لله عليه كاعتقاد الثنوية الزنادقة في إله الشر، الذي لا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي ويميت، ولكنه يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ أو أن هناك قوى كونية تخرج عن سيطرته كالعدوى، والغول، ونحو ذلك،

(**4. ب**) أو أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلاهاً أهل لأن يعظم ويحترم، وإن كان لا يطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضرّ ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «**الأجنبية**» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «**المحلية**»، فلا بد لله من (**مداهنته**)، أو (**مجاملته**)، والأخذ بــ«**خاطره**»!

(**4. ج**) أو **أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي**، ولكن لا تصرّف لهم، فلا يرزُقون، ولا يتملكون، ولا يشرّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبته لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدللات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده شفاعة لا تُرد، ولا تحتاج إلى استئذان. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبــيراً.

قلت: وهذه هي **الطامة الكبرى** التي شحن الله القرآن بذكرها، واشتد نكيره على أهلها.

(**4. د**) أن لهم، أي للمشركين، أو لملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار (ندوتهم) أو (برلمانهم)، السيادة والحاكمية، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته.

وقد يقول قائل: سلمنا بهذا في مثل قوله، جل جلاله: ﴿**قُلْ مَنْ يَّرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْاَرْضِ اَمَّنْ يَّمْلِكُ السَّمْعَ وَالْاَبْصَارَ وَمَنْ يُّخْرِجُ الْحَــيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَــيِّ وَمَنْ يُّدَبِّرُ الْاَمْرَ فَسَيَــقُوْلُوْنَ اللهُ**﴾، ولكن كيف يكون هذا في مثل قول الله، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُّ**﴾، وقوله: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُّ**﴾، أليس هذا مستلزما للتوحيد؛ أو في الأقل: ما يسمونه (**توحيد الربوبية**)؟!

فنقول: كلا، وألف كلا. فإقرارهم، أو إقرار بعضهم، مثلاً، بأنه هو الذي **خَلَقَ السماواتِ وَالْأَرْضَ، وخَلَقَهُمْ، أي: خلق البشر المخاطبين**، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(5) لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه **وحده المتفرد بالخلق على وجه الإطلاق، لكل المخلوقات**، بل لعل هناك خالق، أو خالقون آخرون مستقلون عنه يخلقون بعض الأشياء، كاعتقاد الثنوية والمجوس في إله الشر الذي لم يخلق السموات والأرض، ولا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي، ولكنه يخلق

الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ولعله هو الذي يميت، فلا قدرة لله عليه، فهو يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ أو أن مادة الكون الخام (الهيولي عند بعض فلاسفة اليونان) قديمة غير مخلوقة، ولكن الله هو الذي شكلها وصورها فخلق منها السماوات والأرض والبشر؛

(6) ولا يعني ضرورة أنه **وحده المتفرد بذلك، القائم به على وجه الاستقلال**، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الصنّاع من المخلوقين؛

(7) وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تنص على إقرارهم بأنه هو الذي **خَلَقَ السماواتِ وَالْأَرْضَ، وما فيهن، وسائر المخلوقات، بخيرها وشرها، متفرداً بذلك، وحده لا شريك له في هذا الخصوص، من العدم المحض ابتداءً، بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال**، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الأسماء والصفات والأفعال الإلاهية، فيجوز أنهم يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(8. أ) أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلاهاً أهل لأن يعظم ويحترم، وإن كان لا يطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «**الأجنبية**» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «**المحلية**»، فلا بد لله من (**مداهنته**)، أو (**مجاملته**)، والأخذ بـ«**خاطره**»!

(8. ب) أنه وإن تفرد بالخلق والإيجاد، ولكنه "**ملَّ وسئم**" أو "**تعب**" أو "**تقاعد**" أو "**نام**" بعد ذلك، فأدار ضهره للعالم، فلم يعد يبالي به، وأعرض عنه بالكلية، وفوَّض التدبير، والتصرف، والرزق، والأمر والنهي، وغيرها من التصرفات، لغيره يقوم بها مستقلاً برأيه، ممضياً لها باجتهاده. وهذا – مثلاً – هو قول بعض الهندوس في كبير الآلهة (**براهما**)، وقول بعضهم من عبدة الإلهة (**دورجا**): أن (**الجبار**) الذي لا صورة له، ولا تعرف حقيقته، خلق (**دورجا**) أولاً، ثم فوض إليها خلق العالم؛

(8. ج) أو **أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي**، ولكن لا تصرف لهم، فلا يخلقون، ولا يرزقون، ولا يتملّكون، ولا يشرّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبته لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدللات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده **شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان**. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبـيراً.

قلت: وهذه، كما أسلفنا، هي **الطامة الكبرى** التي شحن الله القرآن بذكرها، واشتد نكيره على أهلها، وبخاصة في سياق سورة الزخرف خاصة، كما أسلفنا.

(8. د) أن لهم، أو لملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار ندوتهم السيادة والحاكمية، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته.

كل ذلك بخلاف إقرار أهل الإسلام فيما يتعلق بالخلق مثلاً: فالله عندهم خالق كل شيء بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال، لا فرق بين سماوات وأرض، موت أو حياة، خير أو شر، وكل ذلك يعود أصله إلى العدم. وكل ما قد يُنْسَب إلى غيره من خلق، أو إنشاء، أو تكوين، أو تصوير، فإنما هو بقدرة حادثة نهائية مخلوقة لله، وبإِقْدَار الله وتمكينه، وبإذنه التكويني القدري، وليس على وجه الابتداء أو الاستقلال. ومن

المحال الممتنع أن يقع في الكون شيْء إلا بإذن الله وتقديره التكويني القدري. ناهيك إقرار أهل الإسلام بما سوى ذلك من صفات الكمال والجمال والجلال، وحاكميته، تعالى وتقدس، وسيادته المطلقة، أي: أحقيته، جل وعلا، في التشريع منفرداً، ﴿ولا يشرك في حكمه أحداً﴾: فأين هذا من أقارير المشركين السطحية التافهة المحدودة، وعقائدهم السخيفة الباطلة المتناقضة؟!

وهذا هو الحال كذلك لو سلمنا جدلاً بأن **جميعهم مقرون بكل الأقارير العشرة التي ذكرت في القرآن في المواضع والسياقات السبعة المتباينة**، كما أشرنا إليه أعلاه. فحتى هذا لا يقتضي بالضرورة الإيمان الخالص والتوحيد الصحيح، ولا حتى بعضه، أو قسماً منه؛ بل قد يمازجها أنواع مختلفة من الشرك، وخاصة:

(1) – أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي، أو:

(2) – أنه يعجز عن إحياء الموتى للبعث والنشور، أو:

(3) – أن لغيره حقاً يشاركه به في الحكم، والأمر والنهي.

وصدق الله، إذ يقول: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلا وَهُمْ مُشْرِكُونَ**﴾. فتسمية مثل هذه الأقارير المحدودة، في بعض الاعتبارات المخصوصة، (**توحيداً**)، سواءّ صنفناه (**توحيد ربوبية**) أو غير ذلك من المسميات: **كذب مجرد، وخطأ محض**، في نفس الأمر، **وهو بدعة نكراء** إذا اتخذ هذا ديناً، فهو إذاً: **بدعة نكراء، وجريمة شنعاء، وجناية كبرى** على (**التوحيد**) و(**الإسلام**)، وصفعة في وجه أهله.

هذه المناقشة آنفاً، وسيأتي المزيد قريباً، تظهر لك بجلاء بطلان ما جاء في معارج القبول بشرح سلم الوصول (401/2): [وَعُبَّادُ الْأَوْثَانِ يُقِرُّونَ بِهَا لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَيُقِرُّونَ بِأَنَّ أَوْثَانَهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَخْلُوقَةٌ، لَا تَمْلِكُ لِأَنْفُسِهَا وَلَا لِعَابِدِيهَا ضُرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، وَلَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ وَلَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا، وَيُقِرُّونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالضُّرِّ وَالنَّفْعِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّدْبِيرِ وَأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ، لَيْسَ إِلَيْهِمْ وَلَا إِلَى أَوْثَانِهِمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، بَلْ هُوَ الْخَالِقُ وَمَا عَدَاهُ مَخْلُوقٌ، وَهُوَ الرَّبُّ وَمَا عَدَاهُ مَرْبُوبٌ، غَيْرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُ مِنْ خَلْقِهِ شُرَكَاءَ سَوَّوْهُمْ بِهِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ تَفَرَّدَ بِهَا، وَقَالُوا لِمَنْ قَالَ لَهُمْ: قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:5]، فَأَلْزَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا أَقَرُّوا بِهِ مِنَ التَّفَرُّدِ بِالرُّبُوبِيَّةِ أَنْ يَعْمَلُوا بِمُقْتَضَى ذَلِكَ، وَيَلْتَزِمُوا لَازِمَهُ مِنْ تَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ وَأَنْ يَكْفُرُوا بِمَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ كَمَا أَقَرُّوا بِعَجْزِهِمْ وَعَدَمِ اتِّصَافِهِمْ بِشَيْءٍ يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الْعِبَادَةَ، بَلْ هُمْ أَقَلُّ وَأَذَلُّ وَأَحْقَرُ وَأَعْجَزُ عَنْ أَنْ يَخْلُقُوا ذبابا أو أن يَسْتَنْقِذُوا مِنْهُ شَيْئًا سَلَبَهُ. وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا وَمَا فِي مَعْنَاهَا حَقَّ التَّدَبُّرِ، عَلِمَ يَقِيناً أَنَّ عُبَّادَ الْأَوْثَانِ مُقِرُّونَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَشَاهِدُونَ بِتَفَرُّدِ اللَّهِ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ تَعَالَى فِي الْإِلَهِيَّةِ حَيْثُ عَبَدُوا مَعَهُ غَيْرَهُ، هَذَا فِي الظَّاهِرِ وَإِلَّا فَأَنْوَاعُ التَّوْحِيدِ مُتَلَازِمَةٌ، مَنْ أَشْرَكَ غَيْرَ اللَّهِ مَعَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا فَقَدْ أَشْرَكَ فِيمَا عَدَاهُ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ

اللهُ تَعَالَى بَيَانُهُ فِي بَيَانِ الشِّرْكِ. وَمِمَّا يُقَدِّرُ ذَلِكَ غَايَةَ التَّقْدِيرِ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ، صلى الله عليه وسلم، - قَالَ لِأَبِيهِ حُصَيْنٍ قَبْلَ إِسْلَامِهِ: "كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ مِنْ إِلَهٍ "؟ قَالَ: سَبْعَةَ آلِهَةٍ: سِتَّةً فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ. قَالَ، صلى الله عليه وسلم: "فَمَنْ تُعِدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ"؟ قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاء. وَتَقَدَّمَ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانَ شِرْكُهُمْ بِاللهِ فِي إِلَهِيَّتِهِ فِي حَالَةِ الرَّخَاءِ، وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَكَانُوا يُخْلِصُونَ الدِّينَ للهِ؛ لِعِلْمِهِمْ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى كَشْفِ مَا هُمْ فِيهِ غَيْرُهُ، وَأَنَّ آلِهَتَهُمْ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَسْتَطِيعُ شَيْئًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ، لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتِ: 65 - 66]، وَمَا فِي مَعَانِيهَا مِنَ الْآيَاتِ مِمَّا ذَكَرْنَا وَمِمَّا لَمْ نَذْكُرْ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الرُّبُوبِيَّةَ وَالْإِلَهِيَّةَ مُتَلَازِمَانِ لَا يَنْفَكُّ نَوْعٌ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَأَنَّ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ إِلَّا مُكَابَرَةً كَفِرْعَوْنَ وَنُمْرُودَ، وَالثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا لِلْوُجُودِ خَالِقَيْنِ اثْنَيْنِ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاحِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا]؛ انتهى النص، فلعل القارئ الفطن يراجع الباب المخصص لحقيقة شرك العرب ليعلم علم يقين أم ما ورد في النص المنقول آنفاً ما هو إلا أكاذيب محضة، ومزاعم مجردة.

❄ فصل: هل كان مشركو العرب حقاً مقرين بـ(توحيد الربوبية)؟!

وإن كان الشيخ القرني قد أساء باستخدام لفظة «**المتفرد**» في نصه الذي أوردناه أعلاه، وهي خارجة عن نص القرآن، وإنما ابتدعها من خياله الجامح لدعم مذهبه الباطل، فإن الشيخ الإمام محمّد بن عبد الوهاب قد أفحش في الخطأ، وأساء إساءة بالغة، عندما بالغ فاستخدم جملة: «**وحده لا شريك له**»:

* كما جاء في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمّد بن عبد الوهاب**»، (ج:1 ص:146): [فإذا تدبرت هذا الأمر العظيم وعرفت أن الكفار يقرون بهذا كله لله **وحده لا شريك له** وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله كما قال تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، فإذا تبين لك هذا وعرفته معرفة جيدة بقي للمشركين حجة أخرى وهي أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، فالجواب القاطع أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾، يقول تعالى هؤلاء الذين يدعونهم الكفار ويدّعون محبتهم قوم صالحون يفعلون طاعة الله ومع هذا راجون خائفون فإذا تحققت أن العلي الأعلى تبارك وتعالى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين وعرفت أن محمّدا، صلى الله عليه وسلم، لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين بل قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم]، **انتهى بأحرفه**.

ونص الشيخ محمّد بن عبد الوهاب آنف الذكر ما هو إلا مزاعم مجردة، بل أكاذيب محضة،

وأخطاء متراكمة، وظلمات بعضها فوق بعض:

(1) - إتيانه بجملة «**وحده لا شريك له**»، وهي اختراع محض، لا وجود لها في نصوص الكتاب والسنّة، وهي أكثر شناعةً وقبحاً من لفظة «**المتفرد**» التي زلَّت قدم الشيخ القرني بها، وقد أشبعناها نقاشاً وإبطالاً فيما سلف، فهذه من باب أولى أكثر بطلاناً.

(2) - زعمه: (وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله)، هكذا حصراً؛ وهذا باطل كما سلف مراراً، وتكراراً، إلى درجة تبعث على الملل، وكما سيأتي منه مزيد.

نعم: هذا فقط «**بعض**» ما كانوا يعتقدون، في «**بعض**» الآلهة. وليس هو حصراً «**كل**» ما يعتقدون في «**كل**» الآلهة، كما زعم الشيخ. والشفاعة التي كانوا يعتقدونها شفاعة من دون الله، أي شفاعة لا ترد، أو لا تحتاج إلى استئذان، شفاعة لا تتصور إلا من كائن إلاهي؛ وليست هي الشفاعة بإذن الله التي أثبتها الله كرامة لأنبيائه وأوليائه، فكان الواجب أن ينص الشيخ على ذلك صراحة، وبكل وضوح، وبدون مواربة.

(3) - إساءة الفهم لقوله، تعالى ذكره: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، فظن أنهم يعتقدون أنهم لا يضرون ولا ينفعون، وفاته أن ذلك **محال في ذاته** لأن الشفيع ينفع ويضر، وهم قطعاً يعتقدون أنهم شفعاء لهم عند الله، شفاعة لا تحتاج إلى استئذان، أو لا يمكن ردها: هذه **منفعة هائلة جسيمة**. والحق أن ذلك إخبار من الله، جل جلاله، **بحقيقة أمر هؤلاء المعبودين من دونه**، وأنهم لا يضرون ولا ينفعون، ولا يشفعون ولا يتصرفون، **خلافاً لمعتقد المشركين الباطل** الذي هو ضد ذلك: فالشيخ خلط بين معتقد المشركين، وبين حقيقة الأمر كما أبانه رب العالمين، وناهيك بذلك إفلاساً فكرياً، وزلة مُهلكة شنعاء!

(4) - عدم تعريف العبادة تعريفها الصحيح، أي أنها مسبوقة باعتقاد الألوهية، حيثما جاءت في القرآن متعلقة بالآلهة الباطلة، وبكل ما يُعبد من دون الله، كما هو في هذه الآية: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾.

(5) - إساءة الفهم لقوله، جل جلاله: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، وقد سبقت مناقشتها أثناء كلامنا السابق عن أخطاء الشيخ القرني.

(6) - زعْمه أن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، منهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات. وهذا باطل بنص القرآن القاطع المثبت أن الات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، آلهة إناث كانت قريش تعتقد أنها بنات الله، أو أن إحداها صاحبة الله، والأخريان: بنات الله، ولما ثبت – بنقل التواتر – عن خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، أن أول من غير دين إسماعيل هو عمرو بن لحي الخزاعي، وأنه هو الذي استورد الأصنام، ودعا الناس إلى عبادتها. أما قصة الرجل الذي (يلت) السويق للحجاج في الطائف، فمات فعبدوه إنما هي موقوفة على ابن عباس، رضي الله عنهما. وهي إنما هي أسطورة عربية، وخرافة شعبية. ولقد أشبعنا قصة (**اللات**)، الذي كان يلت السويق، نقداً وإبطالاً، فنسفناها نسفاً في الفصل المسمَّى: (**ما هي حقيقة «اللات»؟!**)، وكذلك في الفصل المسمَّى: (**كيف ترك العرب دين إسماعيل؟!**)، تجد كليهما في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب)؛

فليراجع.
ولم تكن عند العرب قبور تحترم أصلاً، إلا ما رُوي أنهم كانوا يعظمون قبور بعض الزعماء مثل قبر (عامر بن الطفيل)، وقبر (تميم بن مر)، والد القبيلة المعروفة، ولم يرد قط أنهم عبدوهم أو ألّهوهم، بل كانوا عندهم زعماء محترمين فقط، لا غير، كما جاء المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (362/7 – 363): [ولا يشترط في الجوار أن يكون جوار أحياء، فقد يستجير إنسان بقبر، فيصير في جواره وفي حرمة ذلك القبر، وعلى أصحاب ذلك القبر الذب عن هذا الجار والدفاع عنه. ومن هذا القبيل استجارة الناس بقبر (عامر بن الطفيل)، فقد ذكر أن قومه من بني عامر، وضعوا حول قبره أنصابًا على مسافة منه، إذا اجتازها اللاجئ ودخل (الحرم) المحيط بالقبر، صار آمنًا على ماله ونفسه، لا يخشى خشية أحد يريد إنزال سوء به. وقد منعوا دخول حيوان إليه، أو مرور راكب به؛ احترامًا لحرمة صاحب هذا القبر. وكالذي كان من أمر قبر (تميم بن مر) جد قبيلة تميم في عرف النسابين].

وحتى لو ثبت أصلٌ ما لقصة هذا (**اللاتّ**) الخرافي الأسطوري، الذي كان يلت السويق للحاج، لما صلحت للاحتجاج، لأن الروايات تقول أنهم (**عبدوه**) بعد أن مات أو فُقد، وهذا يقتضي أنهم اتخذوه إلاهاً مع الله، ولعلهم اعتقدوا حلول «**اللات**» فيه، لتشابه الإسم، أو تحوله إلى كائن إلاهي، بالحلول أو الاتحاد أو التطور، أو غير ذلك من المعتقدات الشركية المكفرة؛ لذلك استحقت أعمالهم الموجهة إليه، كالعكوف على قبره، أن تسمَّى: (**عبادة**)، لأنها مسبوقة باعتقاد (الألوهية) فيه.
(7) – زعمه أن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، منهم من يعتقد في الصالحين، وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾، فخلط بين أمرين مختلفين اختلافاً جذريا، أولهما: حقيقة الأمر كما هو في ذاته وكما أخبر الله به، وثانيهما: معتقد المشركين في أولئك المعبودين؛ فالمشركون يعتقدون أنهم آلهة، وأنهم راضون بعبادة عابديهم لهم؛ وحقيقة الأمر، كما هو في علم الله، أنهم عباد صالحون مكرمون، وأنهم رافضون لعبادة عابديهم، ساخطون عليهم أشد السخط، متبرؤون من أفعالهم، وسيظهر كل ذلك عياناً يوم القيامة، بحيث يراه كل أحد؛ فالشيخ خلط ها هنا أيضاً بين معتقد المشركين الباطل، وبين واقع الأمر في ذاته، الذي هو الحق، كما أبانه رب العالمين، وناهيك بذلك زلة شنعاء أخرى!

هذه التخاليط والوساوس لا تختلف كثيراً عن تلك التي نجدها في كتابه المشهور (كتاب التوحيد) حيث قال معقباً على آية الإسراء: [بيَّن فيها الرد على المشركين الذين يدعون الصالحين، ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر]؛ وآية الإسراء المقصودة هي: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب...﴾ الآية، (الإسراء؛ 17:57)، هكذا ذكرها مبتورة، وإليك الآية كاملة في سياقها: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلا تَحْوِيلاً * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾، (الإسراء؛ 17:56 –

.(57
سؤالنا هو: أين وجد الشيخ، رحمه الله، لفظة (الصالحين)؟! فالقرآن يستخدم في حق المدعوين، أي الذين توجه إليهم المشركون بالدعاء، جملة: (الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ)، أي الذين اتخذتم آلهة من دونه، بشهادة الآيات الأخرى، وجملة النصوص، وروايات السنّة الصحيحة، وأخبار السيرة المتواترة، وشهادة التاريخ التي أسلفنا، في غير موضع، طرفاً منها. ثم بيّن أن أولئك «**الآلهة**» الذين يدعوهم المشركون من دون الله، هم في «**الحقيقة**» عباد صالحون من الملائكة والنبيين لا يشركون بربهم، بل: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾. فالمشركون لم يعتقدوا قط أن هؤلاء عباد صالحون يتقربون إلى ربهم بكل عمل صالح، وبكل وسيلة مقربة، وهم بين رجاء رحمته، وخشية عذابه، بل اعتقدوا فيهم الألوهية، ولو في جانب واحد أو اعتبار واحد؛ فدعاؤهم حينئذ هو دعاء عبادة، لا محالة، وهو بداهة شرك أكبر.
فالآيات، إذاً، بيان من الله أن آلهة المشركين من أمثال اللات، والعزى، ومناة، والجن، والملائكة، الذين كانوا يعتقدون أنهم أبناء وبنات الله، والمسيح الذي يعتقدون أنه ابن الله، وعزيز الذي يعتقدون أنه ابن الله، وما أشبه ذلك، لا وجود لها بهذه الصفة في الحقيقة أصلاً، إلا في أذهانهم المظلمة الضالة، وخيالاتهم الجامحة المريضة، ومعتقداتهم السخيفة الباطلة، أما الملائكة والمسيح فهم في «**الحقيقة**» عباد صالحون، وليسوا بآلهة، فلا يمكن أن يتوجه إليهم بالدعاء والتعبد أصلاً.

فلو أن الشيخ محمّد بن عبد الوهاب تأمَّل هذا الموضوع الخطير حق تأمله، وراجع أقوال الأئمة السابقين، وتحرر من التقليد، تقليد شيخ الإسلام ابن تيمية، وتجاوز العناد والمكابرة، لتبين له ذلك. وإليك تفسير الإمام الطبري لهاتين الآيتين:
❋ حيث جاء في «**تفسير الطبري**»، (ج:15 ص:103 وما بعدها): [يقول تعالى ذكره لنبيه محمّد، صلى الله عليه وسلم، قل يا محمّد، لمشركي قومك الذين يعبدون من دون الله من خلقه، ادعو أيها القوم الذين زعمتم أنهم أرباب وآلهة من دونه ثمَّ ضر ينزل بكم، فانظروا هل يقدرون على دفع ذلك عنكم أو تحويله عنكم إلى غيركم **فتدعوهم آلهة**، فإنهم لا يقدرون على ذلك ولا يملكونه، وإنما يملكه ويقدر عليه خالقكم وخالقهم. وقيل إن الذين أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، أن يقول لهم هذا القول كانوا يعبدون الملائكة وعزيرا والمسيح، وبعضهم كانوا يعبدون نفرا من الجن. ذكر من قال ذلك:
ـ حدثني محمّد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلا تَحْوِيلاً﴾، قال: كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة وعزيرا، وهم الذين يدعون يعني الملائكة والمسيح وعزيرا.
القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا﴾، يقول تعالى ذكره **هؤلاء الذين يدعوهم هؤلاء المشركون أربابا** يبتغون إلى ربهم الوسيلة، يقول يبتغي **المدعوون أربابا** إلى ربهم القربة والزلفة لأنهم

أهل إيمان به، والمشركون بالله يعبدونهم من دون الله أيهم أقرب، أيهم بصالح أعماله واجتهاده في عبادته أقرب عنده زلفة، ويرجون بأفعالهم تلك رحمته ويخافون بخلافهم أمره عذابه، إن عذاب ربك يا محمّد كان محذورا].

※ **ثم قال الطبري بعد ذلك بقليل:** [اختلفوا في **المدعوين** فقال بعضهم: هم نفر من الجن. ذكر من قال ذلك:

ـ حدثني أبو السائب قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله في قوله: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: كان ناس من الإنس يعبدون قوما من الجن، (فأسلم) الجن وبقي الإنس على كفرهم، فأنزل الله تعالى: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، يعني الجن.

ـ حدثنا ابن المثنى قال: حدثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله العجلي قال: حدثنا شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن أبي معمر قال: قال عبد الله في هذه الآية: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال: قبيل من الجن كانوا يعبدون فأسلموا.

ـ حدثني عبد الوارث بن عبد الصمد قال: حدثني أبي قال: حدثني الحسين عن قتادة عن معبد بن عبد الله الزماني عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود في قوله: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرا من الجن، (فأسلم) الجنيون والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون بإسلامهم، فأنزلت ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾.

ـ حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن حديث عمه عبد الله بن مسعود قال: نزلت هذه الآية في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرا من الجن، (فأسلم) الجنيون والنفر من العرب لا يشعرون بذلك.

ـ حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا محمّد بن ثور عن معمر عن قتادة ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾ قوم عبدوا الجن، (فأسلم) أولئك الجن فقال الله تعالى ذكره: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾.

ـ حدثنا محمّد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: كان نفر من الإنس يعبدون نفرا من الجن، (فأسلم) النفر من الجن واستمسك الإنس بعبادتهم، فقال: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾.

ـ حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن عيينة عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر قال: قال عبد الله: كان ناس يعبدون نفرا من الجن، (فأسلم) أولئك الجنيون وثبتت الإنس على عبادتهم، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾.

ـ حدثنا الحسن قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن قتادة في قوله ﴿أولئك الذين يدعون

يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال: كان أناس من أهل الجاهلية يعبدون نفرا من الجن، فلما بُعث النبي، صلى الله عليه وسلم، أسلموا جميعا فكانوا يبتغون أيهم أقرب.

وقال آخرون بل هم الملائكة:

ـ حدثني الحسين بن علي الصدائي قال: حدثنا يحيى بن الموطأ قال: أخبرنا أبو العوام قال: أخبرنا قتادة عن عبد الله بن معبد الزماني عن عبد الله بن مسعود قال: كان قبائل من العرب يعبدون صنفا من الملائكة يقال لهم الجن، ويقولون هم بنات الله، فأنزل الله عز وجل ﴿أولئك الذين يدعون (معشر العرب) يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾.

ـ حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: الذين يدعون الملائكة تبتغي إلى ربها الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته، حتى بلغ، إن عذاب ربك كان محذورا، قال: وهؤلاء الذين عبدوا الملائكة من المشركين.

وقال آخرون بل هم عزير وعيسى وأمه، ذكر من قال ذلك:

ـ حدثني يحيى بن جعفر قال: أخبرنا يحيى بن الموطأ قال: أخبرنا شعبة عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾، قال: عيسى وأمه وعزير.

ـ حدثنا محمّد بن المثنى قال: حدثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله العجلي قال: حدثنا شعبة عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: عيسى ابن مريم وأمه وعزير في هذه الآية ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾.

ـ حدثني محمّد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى وحدثني الحرث قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال: عيسى ابن مريم وعزير والملائكة.

ـ حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني حجاج عن ابن جريج عن مجاهد مثله، حدثنا ابن حميد قال: حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان ابن عباس يقول في قوله ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب﴾، قال: هو عزير والمسيح والشمس والقمر.

وأولى الأقوال بتأويل هذه الآية قول عبد الله بن مسعود الذي رويناه عن أبي معمر عنه، وذلك أن الله، تعالى ذكره، أخبر عن الذين **يدعوهم المشركون آلهة** أنهم يبتغون إلى ربهم الوسيلة في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم؛ ومعلوم أن عزيرا لم يكن موجودا على عهد رآه عليه الصلاة والسلام فيبتغي إلى ربه الوسيلة، وأن عيسى قد كان رفع، وإنما يبتغي إلى ربه الوسيلة من كان موجودا حيا يعمل بطاعة الله ويتقرب إليه بالصالح من الأعمال، فأما من كان لا سبيل له إلى العمل، فبم يبتغي إلى ربه الوسيلة؟ فإذ كان لا معنى لهذا القول فلا قول في ذلك إلا قول من قال: ما اخترنا فيه من التأويل، أو قول من قال: هم الملائكة، وهما قولان يحتملهما ظاهر التنزيل.

وأما الوسيلة فقد بينا أنها القربة والزلفة، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

ـ حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني حجاج عن ابن جريج قال: قال ابن عباس: الوسيلة

القربة.
ـ حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا محمّد بن ثور عن معمر عن قتادة، الوسيلة، قال: القربة والزلفى]، **انتهى كلام الطبري بإصلاح طفيف لبعض أخطاء النساخ.**

وقول الإمام الطبري هو في جوهره عين قولنا، أنهم كانوا يعتقدون في هؤلاء المدعوين الربوبية والألوهية، فدعوهم دعاء عبادة، وهذا هو يقيناً الشرك الأكبر، فأخبرهم الله أن أولئك هم عباد صالحون إما في الأصل دائماً وأبداً، كالملائكة وعيسى وعُزير، أو الآن بعد أن أسلموا هم وتركوا الشرك وتضليل البشر العابدين لهم، كما جاء موضحاً في سورة الجن، حيث أسلم نفر من الجن وتبرؤوا من عابديهم، بعد أن كانوا قبل ذلك، تصديقاً لسفيههم إبليس، ونصرة له في معاداته لله، جل وعلا، يظنون أنهم يعجزون الله هرباً، ويفرحون باستعاذة بعض البشر بهم، ويزيدونهم رهقاً!

نعم: هذا هو الراجح أن نزول الآية كان أصلاً في الجن الذين أسلموا، لأنها منطبقة على ذلك الواقع انطباقاً تاماً أولياً، ثم هي منطبقة في جوهر موضوعها بعد ذلك على كل من اعتُقد فيه الألوهية والربوبية مع كونه، **في حقيقة الأمر**، من عباد الله الصالحين، المتقرّبين إليه بكل وسيلة مشروعة، كالمسيح عيسى بن مريم ووالدته، عليهما صلوات من الله وسلام، وعزير، وغيرهما، المتبرئين من كل من غلا فيهم، فجعل فيهم شيئاً من الألوهية والربوبية.

فظهر بذلك يقيناً بطلان قول الشيخ محمّد بن عبد الوهاب: (إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الصالحين)، وكذلك بطلان جملته: (بيَّن فيها الرد على المشركين الذين يدعون **الصالحين**، ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر)، فما كان في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من يعتقد في المقبورين، ولا من يعتقد في الصالحين، كما زعم الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، ومقلدته من رجالات الدعوة الوهابية. فإذ لم يكن لهؤلاء وجود أصلاً، فمن المحال الممتنع أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم)، كما زعمه الشيخ.

وإذ بطل هذا قطعاً، فقد بطلت معارضته لمن أسماهم بـ«**المشركين**»، إذ قال: [بقي للمشركين حجة أخرى وهي: أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام فالجواب القاطع أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين،... إلخ]. فالجواب «**القاطع**» المزعوم، ليس بقاطع، بل هو منكسر داحض «**مقطوع**»، وهو خطأ محض، وباطل مجرد، قد انبنى على تخيل أشياء لا وجود لها في الواقع التاريخي، وعلى أخطاء فظيعة في فهم بعض نصوص القرآن والسنّة، وإهمال شنيع لأكثر نصوص القرآن والسنّة، ومرويات التاريخ.

وأشنع من ذلك، وأفحش خطأً، ما قاله الشيخ في كشف الشبهات: [فإذا أردت الدليل على أن هؤلاء الذين قاتلهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، - يشهدون بهذا، فاقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ

فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: 31]. وقوله ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: 84 – 89] وغير ذلك من الآيات. فإذا تحققت أنهم مقرون بهذا ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعرفت أن التوحيد الذي جحدوا هو توحيد العبادة الذي يسميه المشركون في زماننا (الاعتقاد). كما كانوا يدعون الله سبحانه وتعالى ليلا ونهارا، ثم منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله ليشفعوا له أو يدعو رجلا صالحا مثل اللات، أو نبيا مثل عيسى. وعرفت أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، – قاتلهم على هذا الشرك ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده، كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]، وقال: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: 14]. وتحققت أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، – قاتلهم ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادات كلها لله. وعرفت أن إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام، وأن قصدهم الملائكة، والأنبياء، والأولياء، يريدون شفاعتهم والتقرب إلى الله بذلك هو الذي أحل دماءهم وأموالهم. عرفت حينئذ التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأبى عن الإقرار به المشركون].

أرأيت المزاعم الداحضة المكذوبة:

قوله: (منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله): فوالله الذي لا إله إلا هو ما كانوا يدعون الملائكة لصلاحهم، وإنما لأنهم بنات وأبناء الله، من الجنس والعنصر والنسب الإلاهي!

وقوله: (يدعو رجلا صالحا مثل اللات، أو نبيا مثل عيسى): فوالله الذي لا إله إلا هو ما كانوا يدعون عيسى بوصفه بشراً نبياً، وإنما كانوا يدعون المسيح بوصفه ابن الله، والمسيح عندهم كائن إلاهي سماوي، مساو لأبيه في الجوهر؛ أما الرجل الصالح الذي زعم أنه (اللات)، فالأرجح أنه لم يوجد في العالم قط!

وقوله: (إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام): فوالله الذي لا إله إلا هو ما كانوا مقرين بتوحيد الربوبية!

وقوله: (قصدهم الملائكة، والأنبياء، والأولياء): فوالله الذي لا إله إلا هو ما قصدوا الأنبياء والأولياء قط، ولو آمنوا بنبوة نبي واحد حقاً، لما كانوا مشركين!

وأما استشهاد الشيخ القرني، وغيره من رجالات الدعوة الوهابية، بقوله تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾، وأمثالها كثير، فهو كذلك لا يغني عنهم شيئاً، لأن ذلك يعني أنهم يؤمنون ببعض ما ينبغي أن يعتقد فيه جل شأنه ككونه موجوداً، إلاهاً، خالقاً، رازقاً، إلا أنهم يمزجون بذلك نوعاً أو أنواعاً من الشرك باعتقاد الألوهية في غيره، وصرف شعائر الخضوع والتذلل والتعظيم والمحبة لهم، أو الخشية والخوف، بناء على اعتقاد تحقق بعض معاني الألوهية أو جوانبها فيهم، لا سيما أن الكلام هنا في المقام الأول عن «**الإيمان**»، الذي ينصرف الذهن عادة عند ذكره إلى المعتقد والتصور، وإن كان «**الإيمان**» في

حقيقته أكثر من مجرد ذلك، وليس عن «**العبادة**»، التي ربما انصرف الذهن إلى الشعائر التعبدية، والأفعال الظاهرة، وإن كانت في حقيقتها تعود إلى تصور ومعتقد معين، كما أسلفنا.
وقد سقنا في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب) أقوال الطبري ومن سبقه من مفسري السلف، ونكتفي ها هنا بخلاصة قوله، رحمه الله، التي يستحق أن يقرأ بكل عناية: [يقول تعالى ذكره: وما يقر أكثر هؤلاء الذين وصف عزّ وجلّ صفتهم بقوله: ﴿وكأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَواتِ والأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْها وَهُمْ عَنْها مُعْرِضُونَ﴾، بالله، أنه خالقه ورازقه وخالق كلّ شيء، إلا وهم به مشركون في **عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابا، وزعمهم أنه له ولدا**، تعالى الله عما يقولون. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل؛... ثم ساق حشداً من الروايات]؛ **انتهى كلام الإمام الطبري بعينه!**

وقد استمر الشيخ القرني بأقوال وجمل هي تكرار لما سبق، بصيغ أخرى، أفحش في الخطأ، وأبلغ في البطلان، مثل قوله: (ومن جميع ما تقدم يتبين أن شرك التقرب وعبادة غير الله ليس شركاً اعتقادياً **يستلزم أن يكون المعبود عند من عبده مستحقاً للعبادة من دون الله**، وإنما هو شرك في إرادة غير الله بالعبادة)، فها هنا، مرة أخرى، الدور الخفي، والخلط في مفهوم العبادة مرة أخرى. وها هنا قائمة أفعال ظاهرة وباطنة تسمَّى «**عبادة**»، بغض النظر عن أي اعتقاد، وهذا باطل كما أسلفنا. وها هنا أيضاً محال لا يتشكل في عقل: **(معبود لا يستحق عند من عبده أن يعبد!!)**، بل إن قصص العنقاء والرخ، وخرافات عوج بن عنق، وأساطير جبل «**قاف**»، أقرب إلى العقل من هذا الهراء.

نعم، جملة: **(معبود لا يستحق عند من عَبَدَهُ أن يعبد!!)** صحيحة لغوياً تتكون من مبتدأ وخبر، ولكنها فارغة من أي معنى، بل متناقضة ذاتياً كقولك: **(الدائرة مربعة)**، جملة أسمية تتكون من مبتدأ وخبر، ولكن لا معنى لها، بل تناقضٌ محض. كل هذه «**البهلوانيات اللغوية**»، والمحالات العقلية، في محاولة إنقاذ الخطأ وتحويله بالقوة، أو المراوغة، أو السفسطة، إلى صواب.

❄ فصل: هل يوجد شرك أكبر عملي محض، بدون اعتقاد أصلاً؟!

ثم زاد الشيخ «**الطين بلة**» فخلط هذا الموضوع بموضوع الإيمان، وأنه ليس مجرد اعتقاد فقال: (لكن مرجئة المتكلمين لما ظنوا أن التوحيد هو مجرد اعتقاد وحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله، وأن ذلك هو مفهوم الألوهية، التزموا أنه لا شرك بالتقرب إلى غير الله بالعبادة إلا إذا تضمن استحقاق المعبود للعبادة من دون الله، وأن المعبود منفرد بالخلق والتدبير)، إلى أن قال: (فكما قالوا هنا أن التوحيد هو اعتقاد وحدانية الرب، فكذلك الالتزام بالشريعة هو مجرد اعتقاد أنها حق بتصديق النبي، صلى الله عليه وسلم)، فها هنا تعود الإشكالية القديمة في تعريف العبادة، والدور الخفي إلى الظهور، والشيخ القرني لا يشعر بها: فكيف يعبد من لا يستحق العبادة؟! لست أدري. وكيف تصبح أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة عبادة

من غير أن يسبقها اعتقاد الألوهية في المصروفة إليه؟! لا أدري كذلك.
نعم، هناك خطأ في قصر من أسماهم «**مرجئة المتكلمين**» للتوحيد على مجرد الاعتقاد بوحدانية الرب، جل وعلا، بل لا بد من الخضوع له، وتعظيمه، ومحبته، والتسليم له، وحده لا شريك له، لأن الخلق إنما خُلقوا **لعبادته فعلاً** وحده لا شريك له، وليس **لمجرد اعتقاد وحدانيته اعتقاداً معرفياً أو فلسفياً مجرداً**.
واعتقاد وحدانيته ركن في العبادة، وشرط لصحتها، ولكنه ليس كل العبادة، ولا هو ذاتها. وهذا يشبهه خطأهم في جعل الإيمان الشرعي، المنجي في الآخرة، مجرد تصديق جازم واعتقاد محض، وهو أكثر من ذلك بكثير. ولكن هذا الخطأ لا يبرر خطأ الشيخ الفادح في زعمه أن «**العبادة**» يمكن أن تكون مجردة عن الاعتقاد، اعتقاد استحقاق من تُصرف له العبادة استحقاقاً ذاتياً، أي اعتقاد «**الألوهية**».
فكون الإيمان الشرعي ليس مجرد اعتقاد بل منه أعمال؛ وأن التوحيد الشرعي، المنجي في الآخرة، ليس مجرد اعتقاد بل منه عبادة، لا يعني بالضرورة أن العمل ممكن بغير اعتقاد، أو أن العبادة متصورة غير مسبوقة باعتقاد؛ فهذه قضية، وتلك قضية أخرى مباينة تماماً، بل هي ضدها ومقابلتها، فسبحان من نكَّس القضايا في ذهن الشيخ القرني فجهله يهرب من أخطاء المرجئة في تعريف الإيمان، فسقط في خطأ أفدح واعظم في تعريف الإيمان: خطاء الخوارج الغلاة المارقين!
والحق أن العمل الاختياري، ولا بد، مسبوق بإرادة ونية، والإرادة والنية مسبوقة بتصور واعتقاد، كما يعلمه كل واحد علماً ضرورياً بالتأمل في نفسه، واستبطان ما يجري في داخله عند التردد، ثم العزيمة فالعمل.
وعلى كل حال فكتاب الشيخ القرني موجود في الأسواق فمن شاء رجع إليه ولن يجد سوى ما ذكرنا، بألفاظ متباينة، وجمل مختلفة، لا تزيد ما ذهب إليه إلا بطلاناً وسقوطاً.

وكذلك لا صحة لما زعمه الشيخ عبد الرحمن بن سعدي، رحمه الله، عندما قال في كتابه المسمَّى (**القول السديد**)، وهو شرح لـ(**كتاب التوحيد**) المشهور، وله طبعات عديدة بيدي منها الآن طبعة على شكل كتيب من إصدار (مكتب الدعوة في بريطانيا) ضمن سلسلة (رسائل الإصلاح والفقه: رقم 27): [فإن حد الشرك الأكبر، وتفسيره الذي يجمع أنواعه: (أن يصرف العبد نوعاً أو فرداً من أفراد العبادة لغير الله). فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر. فعليك بهذا الضابط للشرك الأكبر فإنه لا يشذ عنه شيء]، انتهى كلامه نصاً.
قارن هذا بتعريف أبي بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، الذي أخرجه البخاري في «**الأدب المفرد**»، (ج1/ص250/ح716)، عن معقل بن يسار قال: [انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! لَلشِّركُ فيكم أخفى من دبيبِ النمل». فقال أبو بكر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى اله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني

أعوذ بك أن أُشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم»].

فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، أوَّل الأمر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، هكذا حصراً، هو عين قولنا الذي فصلناه أعلاه، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى إطلاقاً إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي في اعتقاد الألوهية في غير الله، وهو بداهة يقصد الشرك الأكبر، شرك الكفر.

وما لنا نستشهد بكلام أبي بكر، رضي الله عنه، وندع نص القرآن: حيث قال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ * أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * **الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ * قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾، (ق؛ 50: 24 – 27)؛ وقال، تعالى ذكره: ﴿**لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ** فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً﴾، (الإسراء؛ 16: 22)؛ وقال: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ **وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَّدْحُوراً﴾، (الإسراء؛ 16: 39)؛ وغيرها طيب كثير.

فهذا هو الشرك حصراً: (**أن تجعل مع الله إلاهاً آخر**)، وإطلاق لفظة (شرك) على غير ذلك اصطلاح للشريعة لا تعرفه العرب، وقد اندهش له أبو بكر، رضي الله عنه، كما سلف؛ واندهش غيره:

* فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص403/ح19622): [حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا عبد الملك يعنى بن أبي سليمان العزرمي عن أبي علي- رجل من بنى كاهل- قال: خطبنا أبو موسى الأشعري فقال: (يا أيها الناس اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من دبيب النمل!)؛ فقام إليه عبد الله بن حزن وقيس بن المضارب فقالا: (والله لتخرجن مما قلت أو لنأتين عمر مأذون لنا أو غير مأذون!)؛ قال بل أخرج مما قلت: (خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم فقال: (أيها الناس اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من دبيب النمل) فقال له من شاء الله ان يقول: (وكيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل يا رسول الله؟!) قال: (قولوا اللهم انا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئا نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلم)]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص10/ح3479): [حدثنا الحسين بن أحمد بن منصور قال: حدثنا احمد بن عمر الوكيعي قال: حدثنا عبد الله بن نمير بنحوه مختصراً].

فبطلان تعريف الشيخ عبد الرحمن بن سعدي ظاهر في أنه:

(1) – جعل الاعتقاد في مرتبة واحدة مع الأعمال، وقد برهنا من قبل أن الاعتقاد، وبلفظ أدق: اعتقاد الألوهية، سابق على تعريف العبادة.

(2) – أن الشرك الأكبر هو مجرد اعتقاد الألوهية في غير الله، بغض النظر عن صرف أي فعل، أو التلفظ بأي قول يستحق أن يسمَّى حينئذ عبادة، أو اتخاذ أي معتقد قربة إلى من يعتقد فيه الألوهية.

(3) – أن كل الأفعال التي يقصد بها التذلل وإظهار التعظيم، أو التقرب وإظهار المحبة، أو طلب جلب المنافع ودفع المضار وإظهار الفقر والحاجة، ونحوه، ممن يعتقد فيه الألوهية هي بالضرورة عبادة، بغض النظر عن كون مثيلاتها تصرف لله بالدليل الشرعي أو لا تصرف. فرقص المشركين لآلهتهم عبادة،

مع أن الله لا يتعبد له بالرقص، وكذلك المكاء والتصدية أي التصفيق والتصفير، ليس من عبادات أهل الإسلام؛ وتمكين المرأة للرجال من نفسها من غير نكاح في بعض المناسبات هو عند بعض عبدة الإلهة (دورجا) في الهند عبادة، والبغاء، وهو تمكين المرأة للرجال من نفسها من غير نكاح لقاء أجر يقدم للوثن عبادة عند عبدة (بعل)؛ وليس شيئاً من هذا عند أهل الإسلام عبادة مشروعة، بل هو فاحشة عظيمة، وإثم كبير، وهكذا.

وحديث أبي بكر، رضي الله عنه، آنف الذكر يبطل أيضاً تعريف الشيخ عبد الرحمن بن سعدي للشرك الأصغر، حيث قال نصاً: [كما أن حد الشرك الأصغر هو: (كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة)]. هذا باطل من وجوه:

(1) – أن تعريفه للعبادة وللشرك الأكبر مضطرب وباطل، كما أسلفنا، وهو أدخل كلا من «**العبادة**» و«**الشرك الأكبر**» في تعريف «**الشرك الأصغر**»، فصار الحد ليس بمعلوم، ولا منضبط، ومن ثم عديم الجدوى، قليل المحصول.

(2) – أن التسمية بـ«**الشرك الأصغر**» شرعية خالصة، وليست مما تعرفه العرب في كلامها، جاءت تسمية لأفعال معينة، ولم تأت النصوص بعِلّة أو علل يسوغ القياس عليها قياساً منضبطاً، حتى يجوز لنا التعميم بلفظ (**كل**)، فتكون النتيجة لهذا التعميم الجامح هي تسمية الأفعال شركاً، مع أن الله ورسوله لم يسمياها شركاً؛ وهذا هو «**الابتداع**» في دين الله، والتقديم بين يدي الله ورسوله، وهذا عظيم جداً، والقوم يزعمون أنهم أهل اتباع، وليسوا أهل ابتداع، حتى أن بعضهم يمضي أكثر العمر في محاربة «**بدع**» مكذوبة: كـ«**بدعة**» السبحة، ومحاربة «**بدعة**» الخروج مع جماعة التبليغ لمدة «**ثلاثة**» أيام؟!

❊ ومن التخاليط والوساوس كذلك ما قاله الإمام شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية في «**مجموع الفتاوى**»، (ج:1 ص:124): [وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ❊ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران؛3: 79-80)، فبين سبحانه (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابا كفر). فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين]، انتهى كلامه، رحمه الله، نصاً.

نقول: أما (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابا كفر) فهذا حق يقيني لا شبهة فيه، وهو نص الآية الكريمة. ولكن قوله: (جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين)، ليس هو نص القرآن المعصوم، لأن القرآن نص فقط على: (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أربابا كفر)، وأحال

إلى لغة العرب، وآيات الذكر الحكيم الأخرى، والبيان النبوي الشريف، لإكمال بيان لفظتي «**اتخاذ**»، و«**أرباب**» التي هي بيت القصيد ها هنا، لأن الكفر أنيط بـ«**اتخاذ الأرباب**»، وليس بشيء آخر.
ولا شك أن مجرد اعتقاد الربوبية أو الألوهية في غير الله هو كفر، بأدلة القرآن والسنّة القطعية، وبالإجماع المتيقن، وكذلك من **عبد** غير الله، وهذا يقتضي ضرورة أنه يعتقد في المعبود شيئاً من الألوهية أو الربوبية. وقد أثبتنا في ما مضى أن الأفعال والأقوال المجردة لا يصح أن يقال عنها أنها عبادة أو غير عبادة، فلا بد من ثم من أخذ الاعتقاد في الاعتبار، فالعبادة أقوال وأفعال، بل ومعتقدات، وجِّهت أو تعلقت أو صُرِفَت لمن يُعتقد فيه «**الألوهية**»، أو «**الربوبية من دون الله**»، ولو في جزئية من الجزئيات.

فقول الشيخ: (جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين) تفسيراً لقوله: (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا) ليس بأولى ممن قال: (لا يأمركم أن تجعلوا بين الله وبين الملائكة والنبيين نسباً)، بل هذه أولى لما سبق ذكره من اعتقادهم في الملائكة وفي عيسى بن مريم، صلى الله عليه وعلى والدته وسلم.
على أن قول الشيخ: (جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ... إلخ) ليس محرراً أو بيناً بذاته، لأن لفظة يدعوهم تحتمل دعاء العبادة، وهذا لا يكون إلا مع وجود اعتقاد معين، وليس بمجرد الفعل أو القول، كما أشبعناه بحثاً فيما سلف.
نعم: لا شك أن الأمور التي مثَّل بها: (غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات)، لا تصدر **عادة، وليس دوماً أو بالضرورة**، إلا مع وجود اعتقاد معين يجعل صاحبه مشركاً كافراً. **نكرر ونؤكد، عادة، وليس دوماً وضرورة**: فالإنسان المسلم الذي يقول لصديقه: (أنا مكروب، أعاني من أشد الضيق، أغثني وانتشلني من هذا المأزق)، لم يصبح مشركاً كافراً بمجرد هذا القول، بل لا بد من وجود اعتقاد معين، وهو غير موجود ها هنا بقرينة الحال، بخلاف القرشي الذي يقول مخاطباً هبل: (أنا مكروب، أعاني من أشد الضيق، أغثني وانتشلني من هذا المأزق)، فهذا مشرك كافر، بقرينة الحال أيضاً، لأن هبل هو اسم أحد آلهة قريش المعروفة، مع استخدامها «**عين**» اللفظ، وتلفظهما «**عين**» الدعاء!
فظهر أن مقولة شيخ الإسلام آنفة الذكر ليست محررة منضبطة، إلا إذا قلنا أنه يعتبر وجود اعتقاد معين أمر بديهي لا يحتاج إلى ذكر. ولكن تكراره لمثل هذا في مواضع كثيرة، على هذا النحو المشكل الملتبس، يشعر بأنه ينظر فقط إلى ظاهر العمل، بغض النظر عن الاعتقاد أو التصور المصاحب، وهذا باطل تترتب عليه مصائب وبلايا، كما أسلفنا.
أما دعوى الشيخ، رحمه الله، انعقاد الإجماع على ما قال، وفق عادته السيئة، لأنه تورط في مثل دعوى الإجماع الباطلة هذه في مواضع عديدة، عندما يعوزه البرهان الصحيح؛ فهو زعمٌ مجرد، لأن مقولته ملتبسة غير محررة، فهي باطلة حتى يتم تحريرها وتصحيحها، ولو انعقد الإجماع عليها لانعقد على باطل، ولكانت الأمة مجمعة على ضلالة، عياذاً بالله.

أما المعني المحرر الصحيح، الذي يجعل الاعتقاد، اعتقاد الألوهية، أو الربوبية من دون الله، ولو في جزئية واحدة، أو اعتبار واحد، هو مناط الحكم، هذا المعنى الصحيح المحرر قد ثبت ثبوتاً قطعياً بالآية التي استشهد بها الشيخ، وبغيرها من آي القرآن الكثيرة، وأدلة السنّة الصحيحة، ووقائع التاريخ المتواترة. وما كان كذلك فهو، ضرورة، مُجمع عليه، وذلك لأن المخالف كافر خارج عن الملة.

ومن المؤسف أن الشيخ محمّد بن عبد الوهاب أخذ جملة الإمام ابن تيمية كما هي، على عجرها وبجرها. وغموضها والتباسها، بل وجعلها الناقض الثاني من نواقض الإسلام:

❊ كما جاء في «**مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب**»، (ج:1 ص:212 وما بعدها): [اعلم أن من **أعظم نواقض الإسلام عشرة**:

الأول: الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له، والدليل قوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ ومنه الذبح لغير الله كمن يذبح للجن أو القباب.

الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة كفر إجماعا.

الثالث: من لم يكفّر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر إجماعا.

الرابع: من اعتقد أن غير هدى النبي، صلى الله عليه وسلم، أكمل من هديه أو أن حكم غيره أحسن من حكمه كالذين يفضلون حكم الطاغوت على حكمه فهو كافر.

الخامس: من أبغض شيئا مما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، ولو عمل به، كفر إجماعا، والدليل قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم﴾.

السادس: من استهزأ بشيء من دين الله أو ثوابه أو عقابه كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿قل أبالله ورسوله كنتم تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾.

السابع: السحر ومنه الصرف والعطف، فمن فعله أو رضى به كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر﴾.

الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾.

التاسع: من اعتقد أن بعض الناس لا يجب عليه اتباعه، صلى الله عليه وسلم، وأنه يسعه الخروج من شريعته كما وسع الخضر الخروج من شريعة موسى عليهما السلام، فهو كافر.

العاشر: الأعراض عن دين الله، لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿ومن أظلم ممن ذكّر بآيات ربه ثم أعرض عنها إنا من المجرمين منتقمون﴾.

ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف إلا المكره وكلها من أعظم ما يكون خطرا ومن أكثر ما يكون وقوعا فينبغي للمسلم أن يحذرها ويخاف منها على نفسه نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه وصلى الله على محمّد]، **انتهى نصاً.**

ونلاحظ أولاً أن حصر النواقض الكبرى في هذه العشرة فقط لا دليل عليه، وإنما هو تحكم محض،

والشيخ محمّد بن عبد الوهاب ليس من المعروفين بالاستقراء التام، أو بالدقة المتناهية، كما ظهر، وسيظهر، من مناقشتنا هذه.

وعلى كل حال فالناقض الأول لا بأس به بشرط أن تعرّف «**العبادة**» تعريفها الصحيح، كما حررناه، وليس كتعريف الشيخ لها الذي ألمح إليه في قوله: (الذبح للقباب)، وهو كلام لا معنى له. فلا يوجد أحد في العالم يذبح للقباب، وإنما يكون الذبح لصاحب القبة، أي المقبور. ثم ما هو المعتقد في المقبور؟! هل هو معتقد يجعله إلاهاً من دون الله. أو هو غير ذلك من المعتقدات الباطلة أو الصحيحة؟! ثم ما معنى الذبح لشخص ما؟! وما هو المقصود منه؟! لعلها أضحية عنه، أو صدقة عنه، أو وليمة لزوار مشهده، وأساء الناس التعبير عنها فقالوا ذبح له، بدلاً من القول الصحيح: (ذبح عنه)؟!

وكذلك، ما هو معتقد الذابح للجن، في الجن وطبيعتهم؟! هل يعتقد مثلاً أنهم مخلوقات شريرة، لا تخرج عن قدر الله وسلطته، ولا يستطيعون منه إفلاتاً، ولا يعجزونه هرباً، فإذا ألقى إليهم بذبيحة أمن شرهم تماماً كما يأمن شر السبع الضاري إذا ألقى له بذبيحة ينشغل بها عن هذا الإنسان الذابح حتى يتمكن من الفرار؟! هذا تخريف وليس شركاً.

نعم: قد يقول قائل إنما قصد الشيخ ذبح التعبّد، وما قصد شيئاً مما ذكرتموه. فنقول: قضايا الإسلام والكفر، والتوحيد والشرك أخطر من تركها نهباً للظنون والاحتمالات، والشكوك والتخرّصات.، وربما قصد كيت، وأراد ذاك. ثم ما معنى قولكم: إنما قصد الذبح تعبداً، فما هي العبادة إذاً؟! وهكذا ندور، وتدورون أبد الدهر في حلقة مفرغة من التخرصات والظنون حتى تعرفوا العبادة تعريفاً صحيحاً، مطابقاً لواقعها، سالماً من المعارضة، جامعاً مانعاً.

وليس في العالم تعريف منضبط بهذه الصفة إلا تعريفنا:

العبادة هي أي اعتقاد، أو قول، أو عمل من أعمال القلب، أو لفظ من ألفاظ اللسان، أو فعل من أفعال الجوارح، صرف لـ ، أو تعلق بـ ، أو وجِّهَ إلى (من يعتقد فيه «الألوهية»، أو «الربوبية من دون الله»)، (ولو في جزئية واحدة أو معنى واحد من معاني «الألوهية» أو «الربوبية من دون الله»)، بقصد التقرّب وإظهار المحبة، أو التذلل والخضوع والتعبير عن التعظيم والاحترام، أو المطالبة بدفع الضر وجلب النفع وإظهار الفقر والحاجة، أو لإظهار الخوف والخشية والرهبة، ونحو ذلك.

فلا يمكن إذًا أن يسمى عمل من أعمال القلب، أو لفظ من الفاظ اللسان، أو فعل من أفعال الجوارح «**عبادة**» إلا إذا كان مسبوقاً باعتقاد «**الألوهية**»، أو «**الربوبية من دون الله**»، ولو في جزئية واحدة أو معنى واحد من معانيها، فيمن يوجه إليه ذلك الفعل، أو من تعلّق به ذلك الفعل، أي فيمن يراد التقرب إليه بذلك الفعل.

وجزئيات «**الألوهية**»، أو «**الربوبية من دون الله**» سبق حصرها، أو حصر أكثرها، في هذا الكتاب، وهي أمور موضوعية ذاتية، وجودية فيمن تُعتقد فيه، لا علاقة لها بأفعال العابدين، ولا حتى بوجود من

يعتقد ذلك أصلاً.

أما بقية النواقض التي ذكرها الشيخ، فبعضها يحتاج إلى مزيد شرح وتحرير، لا سيما «**الناقض الثالث**»، فهو كما هو هناك خطير ملتبس، لا سيما أن الشيخ سمَّى أقواماً بــ«**المشركين**» بالباطل، مع أنهم من أهل الإسلام، فوقع ناقضه من ثم ساقطاً منقوضاً، للأسف الشديد.

وأما «**الناقض السابع**»، أي «**السحر**»، فهو هكذا على إطلاقه خطأ محض، وسوف نحرر ذلك في فصله من أبواب الشرك العملي، إن شاء الله تعالى.

وهو كذلك أخطأ في قصر العذر على المُكره فقط، ولم يذكر اعذار «**تكفير المعيّن**» الأخرى: الجهل، والتأويل، والرواية والحكاية والشهادة، ونحوها، ولكن تحرير هذا موضعه ليس هنا.

والناقض الثامن خطير جداً، لأنه لم يقصره على الكفار الحربيين، أو على تحريض الكفار على حرب المسلمين، أو على مظاهرة الكفار على المسلمين بإفشاء أسرار المسلمين الحربية والأمنية لهم. وهذا التحديد هو الواجب، كما أشبعناه درساً وتحليلاً، والحمد لله، في كتابنا: «**الموالاة والمعاداة**»، فراجعه، وتحرير هذا الأمر في غاية الأهمية عموماً، وفي أيامنا هذه خصوصاً، إذ يتعرض المسلمون لواحدة من أشرس وأخبث هجمات العدو الكافر الحربي المعتدي: هجمة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وحلفائهما.

* وتظهر الإشكاليات المترتبة على هذه «**الفوضى**» الشنعاء في تعريف العبادة بشكل واضح مرة أخرى في قول آخر جاء في «**الرسالة السنيّة**»: [فإذا كان على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، من انتسب إلى الاسلام من مرق منه، مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب الى الاسلام والسنّة في هذه الازمان أيضا قد يمرق أيضا من الاسلام، وذلك بأسباب منها الغلو الذي ذمّه الله في كتابه حيث قال: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم،... الآية﴾. وكذلك الغلو في بعض المشايخ بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح عليه السلام، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعا من الإلهية، مثل أن يقول يا سيدي فلان انصرني أو أغثني أو ارزقني أو اجبرني أو أنا في حسبك ونحو هذه الاقوال، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فان الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليُعبد وحده، ولا يُدعى معه إله آخر. والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل المسيح والملائكة والاصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم أو يعبدون صورهم يقولون: ﴿إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى﴾، ويقولون: ﴿هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، فبعث الله رسله تنهى ان يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة]، **انتهى**.

فها هنا أصلح المصنف، وأجاد إذ قال: (من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعا من الإلهية) فبين أن الغلو المهلك، الذي ذمته الآية، هو أن يجعل شيئاً من الألوهية فيمن وقع الغلو في حقه.

ثم كأنه لم يصبر على الصواب إلا قليلاً فهدم سريعاً ما بنى، كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً، حيث فسّر الألوهية: (وجعل فيه نوعا من الإلهية مثل أن يقول يا سيدي فلان انصرني أو أغثني أو ارزقني أو اجبرني أو أنا في حسبك ونحو هذه الاقوال، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب

وإلا قتل)، فجعل مجرد القول بواحدة من تلك الجمل مرادفاً لجعل المنادى أو المطلوب منه أو المسؤول إلاهاً: لقد والله هزلت «**الألوهية**» إن كان هذا هو معناها!!

ولو أن الله فتح على المصنف فتأنَّى، ولم يستعجل، وقرأ الآية إلى منتهاها، ونظر في غيرها من آي الذكر التي جاءت في نفس موضوعها، لعلم أن غلو النصارى في المسيح أنهم قالوا فيه، أي اعتقدوا فيه، غير الحق: أنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، وأنه على كل حال إلاه تام الألوهية، مساوٍ لأبيه في الجوهر، إله حق من إله حق، نور من نور. فأين هذا من الجملة الهزيلة: (يا سيدي، أنا في حسبك) أو (يا عيسى، أنا في حسبك)؟! نعم، قد تكون هذه الجملة ممن يعتقد في عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، ما ذكرناه من الكفريات، فتكون عبادة له، وكفراً، وشركاً بالله، ومظهراً لذلك الاعتقاد الخبيث، الذي هو من حيث هو اعتقاد مجرد شرك وكفر. وقد تكون هذه الجملة، وما شاكلها، بدون هذا الاعتقاد، أو إساءة في التعبير لمعنىً صحيح، فلا تكون من باب الشرك والكفر، ولكن تكون دراستها من باب الحلال والحرام، والمستحب والمكروه، أو الخطأ والصواب، ونحو ذلك.

وزاد المصنف، سامحه الله، في الخطأ، بل بالغ وأفحش عندما قال: (والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح والملائكة والاصنام لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر أو تنبت النبات وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم أو يعبدون صورهم). هذه مزاعم جامحة مجردة، بل أخطاء يقينية، مقطوع بكونها خطأ، من جوانب كثيرة:

<u>(1) –</u> فالمسيح بوصفه هو الله، هو الخالق، منزل المطر، منبت الزرع، وبوصفه ابن الله، أو بعض الله، أو ثالث ثلاثة: مشارك في ذلك ضرورة، بنحو أو آخر، وبوصفه «**كلمة الله**» هو «**آلة**» الخلق، فالله يخلق بــ«**الكلمة**». ودعاء المسيح وعبادته ها هنا هي له لذاته، لأنه بذاته إله حق مستحق لذلك، فضلاً عن كونها ترضي بقية أشخاص أو «**أقانيم**» الثالوث، لأنهم ثلاثة في واحد وواحد في ثلاثة؛ وهم، في معتقد النصارى المثلثين، «**شركة مباركة متآلفة**» يحب بعضهم بعضاً، ويرضى بعضهم لبعض ما يرضى لنفسه!

<u>(2) –</u> والملائكة عند قريش كائنات إلاهية، وهي بنات الله لصلبه، أمهاتهم سروات الجن، وحسبك بهذا شركاً وكفراً. ولا ندري هل كانت قريش تعتقد أن لهن مشاركة في خلق الخلائق، أو إنزال المطر، أو انبات الزرع، ولكننا نعلم قطعاً أنهن مدللات يشفعن عند أبيهن، بدون استئذان، شفاعة لا ترد، لكونهم من «**عنصر**» و«**نسب**» إلاهي سماوي، وهذا بمفرده شرك اعتقادي وكفر.

نعم، الغالب ها هنا أن يكون دعاء هؤلاء وعبادتهم لأنهم يقربون إلى الله زلفى، ويشفعون عنده شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان لأنهن البنات المقربات، الحبيبات المدللات!

<u>(3) –</u> أما الملائكة عند الصابئة، عبدة النجوم، فهم عقول أو نفوس أو أرواح فلكية، كائنات إلاهية، وسيطة بين الله (الذي يسمونه العقل الأول، أو العلة الأولى)، درجة بعد درجة حتى فلك القمر، وهو أدنى تلك العقول الفلكية، ذات الجوهر الإلاهي، وبين العالم السفلي، عالم المخلوقات، عالم الموت والفساد

والفناء، في الاتجاهين، صعوداً وهبوطاً؛ فالله جل جلاله لا يتصرف مباشرة، إن كان له تصرف أصلاً (بعض مذاهبهم تقول: أنه لا يعقل إلا ذاته، ولا يدرك غير نفسه)، والدعاء لا يصعد إليه مباشرة، بل مروراً بالعقول السفلى، درجة بعد درجة، فيقوم كل فلك بما عليه، حسب اختصاصه، ثم «**يرفع**» الباقي إلى أعلى: فيا لها من دولة إلاهية هرمية؟! وحسبك بذلك تخريفاً وشركاً وكفراً.

وفي هذا النوع من المعتقد يكون دعاء هؤلاء وعبادتهم ليس فقط لأنهم يقربون إلى الله زلفى، ويشفعون عنده شفاعة لا ترد، بل لأن لهم صلاحيات وأمور يبتّون هم فيها بتاً نهائياً، من غير رفعها إلى أعلى أصلاً، فلهم من التصرف والاستقلالية ما لا يوجد لدى «**ملائكة قريش**» المسكينة، ذات الصلاحيات المحدودة!!

<u>(4) –</u> لا يوجد في العالم قبر عُبد قط، وإنما يكون المعبود هو المقبور، إن كان معبوداً أصلاً. وبالضرورة نعلم أن من دعاه أو طلب منه شيئاً يعتقد فيه أنه حي حاضر يسمع ويرى ويجيب، وهذا المعتقد، على بطلانه عموماً، ليس من اعتقاد الألوهية في المقبور من صدر ولا ورد. فإن وجد اعتقاد الألوهية في المقبور أصبح النداء والطلب عبادة وشركاً ينقل عن الملة. وإن لم يوجد اعتقاد مكفر، فليس ثمة شرك أكبر، يخرج عن الملة.

نعم، ربما كانت هناك معصية أو ابتداع محرم، أو حتى شرك عملي أصغر، لا ينقل عن الملة، ولكن هذا كله باب آخر، يختلف تماماً عن الشرك الأكبر، شرك الكفر المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، المردي في اللعنة الأبدية، والنار السرمدية، والذي هو فقط محل بحثنا هنا في هذا المقام.

<u>(5) –</u> ولا يوجد في العالم من يعبد الصور، وإنما تكون العبادة، إن كانت عبادة بحق، للشخص أو الذات المصورة؛ أما الصورة، من حيث هي صورة، فما عبدت قط. ولكن عبدة الأصنام، وهي نوع مخصوص من التماثيل والصور، يعتقدون أن الآلهة تحل فيها، أو ترتبط على نحو ذاتي بها، أو أن الصنم يمثل الإله ونوِّب عنه نيابة كاملة، أو أنه بمثابة البدن للإله، لذلك ساغ هنا، وهنا فقط أن نقول: فلان يعبد الصنم، كما استعمله القرآن، ومن أحسن من الله حديثاً، وهذا في حقيقته مجاز، على وجه الاختصار للجملة الطويلة: (فلان يعبد الإله كذا وكذا، الذي يرمز إليه الصنم)!

فأنت ترى مقدار الخلل الجسيم، والخطأ القاتل في هذا النص القصير. وقد جاء هذا مقروناً مع إساءة التعبير البالغة، في مثل قوله: (يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم). هذه صياغات قد تحتمل على مضض من جهلة العوام، أو من أهل المراء المتنابزين بالألقاب، أما من العلماء المصنفين، فإنا لله وإنا إليه راجعون؟!

* ولكن جاء في «**شرح كتاب التوحيد**»، (ج:1 ص:195): [قال تعالى: ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذا أنتم مسلمون﴾، وهذا بعينه هو الذي يعتقده من دعا الأنبياء والصالحين ولهذا يسألونهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات وشفاء ذوي الأمراض والعاهات فثبت أن ذلك شرك]؛ قلت: الخطأ هنا أهون، لأن الشارح أرجع كل شيء إلى الاعتقاد، كما هو الواجب، ولكنه زعم أن معتقد (من دعا الأنبياء والصالحين) هو «**عين**» ما نصَّت عليه الآية من (اتخاذهم أرباباً)، وهذا ليس بمُسلَّم، فقد يكون وقد لا يكون، وما ذكره من الأقوال، وأنواع المسألة، لا يقتضي ذلك ضرورة، وإن كان

كذلك عادة في أكثر الأحوال، كما أسلفنا.

ونحسب أن القراء الكرام قد ملّوا تكرار ذكر هذه النصوص، وتكرار الرد عليها، وهي نصوص متشابهة، وردود متقاربة، فلعلنا نكتفي بهذا، وفيه لطالب الحق كفاية وزيادة، إن شاء الله. كما نأمل أن الموضوع قد تبلور في ذهن القراء حتى أصبح كأنه ملموساً باليد، وليس فقط مدركاً بالعقل.

غير أنه ينبغي أن يعلم، على كل حال، هنا في هذا المقام وغيره من المقامات ـ كما أسلفنا مرارًا وتكرارًا ـ علمًا يقينيًا لا يتطرق إليه الشك أن العبرة هي بحقيقة المعتقد، وجوهر محتوى التصور، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ، فمن اعتقد:

(أ) أن غير الله يتصرف في الكون بغير إذن من الله، ولا مشيئة ولا تقدير؛

(ب) أو أن له قدرة وتصرف تضاهي قدرة الله، ولو في بعض الأمور؛

(ج) أو أن بعض الكائنات تقدر على الإفلات من سلطة الله، أو أنهم يجيرون على الله، أو أنهم يُعجزون الله هرباً، كاعتقاد بعض جهلة العوام في الجن؛

(د) أن لغير الله عند الله شفاعة واجبة القبول فلا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان؛

(هـ) أو نسب إلى غير الله الخلق والإيجاد المستقل من عدم، كما يفعل ثنوية المجوس بالنسبة لما يسمونه إله الشر «**أهريمن**»،

من اعتقد شيئاً من ذلك، أو نحوه، فقد جعله متصفًا ببعض صفات الألوهية، أي استحقاق العبادة، أي جعله مع الله إلها آخر، وذلك بغض النظر عن:

(1) اعتقاداته الأخرى فيه، فلا يلزم أن يعتقد أنه أزلي أو واجب الوجود، أو أنه من عنصر أو جوهر أو جنس إلاهي، بل من الممكن جدا أن يكون حادثاً مخلوقاً، كإله الشر عند بعض طوائف المجوس. ولا يلزم أن يعتقد أنه نشأ من اتحاد أو تجسد أو حلول لله في مخلوق؛

(2) وبغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شيطانا، أو سماه ملكا، أو عقلا فلكيا، أو روحاً علوياً أو سفلياً، أو غير ذلك؛

(3) وبغض النظر عن حبه له أو بغضه إياه، أو عدم مبالاته به؛

(4) وبغض النظر عن تقديم الشعائر والقرابين أو عدم تقديمها له؛

(5) وبغض النظر عن تسمية تلك الشعائر: سواء سمِّيَت صراحة «**عبادة**»، أو سميت نداء، أو تكريماً، أو احتراما، أو توسلاً، أو وساطةً، أو استشفاعاً، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد وليس بالتسميات، وكل ما يصرف من أفعال التذلل والخضوع هو عبادة حقيقية، بغض النظر على المسمى الذي يطلقه فاعلها عليها؛ فهي عبادة على الحقيقة، ولو سميت نداء، أو تكريماً، أو احتراماً، أو توسلاً، أو وساطةً واستشفاعاً.

وكذلك من زعم أن لغير الله حق التشريع، سواء سمى ذلك ألوهية أو ربوبية، أو سماه ممارسة للسيادة

والحرية، أو نسبه إلى سيادة الشعب أو الدولة، أو أرجعه إلى الحق الإلهي للملوك، أو إلى (**تفويض**) من الله لـ«**مجمع الكرادلة**»، أو كذب على الله فسمَّاه «**طاعة مشروعة لأولي الأمر**»؛ من زعم أي شيء من ذلك ونسبه إلى غير الله فقد جعله سيداً ورباً من دون الله، وهو بذلك الاعتقاد مشرك كافر، قد حبط عمله وخاب سعيه، **فإذا أطاعه بناءً على ذلك الاعتقاد فهو عابد له من دون الله، وطاعته تلك طاعة عبادة**. فالعبرة دائماً وأبداً بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات؛ وكل ما يصرف إلى هذا الكائن من أفعال الطاعة والإتباع والالتزام بالأمر والنهي، هو عبادة حقيقة، بغض النظر عن المسمى الذي يطلقه فاعلها عليها؛ فهي عبادة على الحقيقة ولو سميت تكريماً، أو احتراماً، أو احترام القانون، أو خضوعاً للنظام.

فـ«**العبادة**» هي اذاً: (**معتقدات وأقوال والفاظ وأعمال ظاهرة وباطنة يراد بها: اظهار التذلل والخضوع، والسمع والطاعة، أو التعبير عن التعظيم والاحترام، أو التودد والتقرب وإظهار المحبة، أو طلب جلب المنافع ودفع المضار وإظهار الخشية والفقر والحاجة لمن يعتقد باستحقاقه الذاتي لذلك، أي لمن يعتقد بألوهيته، أو بتمتعه ببعض خصائص الألوهية، أو ربوبيته وسيادته الذاتية، والعبرة في ذلك كله بحقيقة المعتقد، وجوهر المحتوى التصوري، وليس بالتسميات والألفاظ**).

فخطأ الإمام أبي العباس أحمد بن تيمية، والشيخ محمّد بن عبد الوهاب، ومن قلدهما من أتباع الدعوة الوهابية، سقوطهم في خطأ الخوارج الأزارقة والنجدات، ألا وهو في عدم **اعتبار الاعتقاد** في تعريف العبادة، فظنوها مجرد أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، لا علاقة لها بمعتقد قائلها أو فاعلها. هذه زلة جسيمة، وخطأ قاتل، وليس هو ذلك فحسب، بل هو أيضاً بدعة نكراء، وإحداث في الدين ما لم يأذن به الله، لأنهم جعلوا ذلك التعريف المحدث المخترع، هو مقصود صاحب الشريعة، أي أنه هو التعريف المشروع.

والخطأ الرئيس للخصوم، خصوم الدعوة الوهابية، إنما هو إما في نظرهم إلى «**القصد**» و«**النية**»، وهي لا محل لها ها هنا في **تعريف العبادة**، وإنما محلها استحقاق الثواب والعقاب، وكذلك اعتدادهم بـ(**التسميات والألفاظ**)، مع أن الواجب هو اعتبار (**حقيقة المعتقد، وجوهر المحتوى التصوري**)، فقط لا غير. فمثلاً، قد يعترض أحدهم قائلاً:

(1) – إن المشركين جعلوا الأصنام آلهة، والمسلمون ما اعتقدوا إلا إلهاً واحداً، فعندهم أن الأنبياء أنبياء والأولياء أولياء، ليس إلا، فلم يتخذوهم آلهة مثل المشركين.

وجواب هذا هو: هذا اعتداد بـ(**التسميات والألفاظ**) فقط، من غير بحث في جوهر المعتقد. فتسمية الولي، مثلاً، وليًّا، لا تعني بالضرورة أن بعض المنتسبين إلى الإسلام لا يعتقد فيه اعتقاداً كفرياً، يجعله

متخذاً له، في الحقيقة، «**إلاها**» من دون الله.

نعم، إذا كان الكلام عن المشركين، فحمل أقوالهم وأفعالهم على الشرك والكفر، هكذا ابتداءً وللوهلة الأولى، هو الأصل، حتي يقوم البرهان على خلاف ذلك. وهم عادة يصرّحون بألفاظ العبادة والألوهية، ولكن ليس دوماً. فمثلاً: لا تكاد تجد علمانياً غربياً يسمي الشعب «**رباً**»، مع أنه أقر له بحق التشريع، فجعله من ثم، «**إلاهاً**»، و«**رباً**» من دون الله، وهو بهذا مشرك كافر، شركه شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المحبط للعمل كله، أوله وآخره، المخرج من الملة لمن كان قبل ذلك مسلماً من أهل الملة.

والواجب كذلك حمل ما يظهر من المنتسبين للإسلام من أفعال قد يظن أنها «**عبادة**»، على أنها صدرت بدون اعتقاد الألوهية فيمن وجهت إليه، هكذا ابتداءً، وللوهلة الأولى، حتى يقوم البرهان على خلاف ذلك.

(2) – أن المشركين اعتقدوا أن تلك الآلهة مستحقون للعبادة، بخلاف المسلمين، فإنهم لم يعتقدوا أن أحداً من المُتوسل بهم مستحق لأقل عبادة، وليس عندهم المستحق للعبادة إلا الله وحده سبحانه وتعالى.

وجواب هذا هو: الإله هو المستحق للعبادة، فجملة: (المشركون اعتقدوا أن تلك الآلهة مستحقون للعبادة) تحصيل حاصل، لا جدوى منه، كقولك: (أن الآلهة آلهة)، أو (الماء هو الماء)، كلام صحيح، ولكنه عديم المحصول. فلا بد من ذكر جزئيات المعاني التي تجعل من اتصف بها إلاهاً من دون الله، ثم تكون الأفعال الموجهة إليه من ثمَّ عبادة. **ولعل ها هنا ذلك الدور الخفي الخبيث:** الإله هو المعبود، والعبادة هي كل ما يوجّه إلى الإله.

(3) – أن المشركين عبدوا تلك الآلهة بالفعل، كما قال تعــالى حكاية عنهم: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا﴾، والمسلمون ما عبدوا الأنبياء والصالحين في توسلهم بهم إلى الله تعالى.

وجواب هذا هو: هذا هو الدور الخفي مرة أخرى، فما ندري عن تلك الأفعال التي توجه بها بعض المنتسبين إلى الإسلام إلى الأنبياء والصالحين، هل هي عبادة أم لا؟! ومجرد تسميتها توسلاً لا يحل الإشكالية، فهذا اعتداد بـ(**التسميات والألفاظ**) فقط، وهو لا يجوز. فلا محيص لكم عن تعريف صحيح للعبادة، خال من الدور والتناقض. أما الحلقة المفرغة من جمل هي إما متناقضة، وإما تحصيل حاصل، فلا يجدي ولا ينتج!

(4) – أن المشركين قصدوا بعبادة أصنامهم التقريب إلى الله تعالى. أما المسلمون فلم يقصدوا بتوسلهم بالأنبياء وغيرهم التقريب إلى الله تعالى، لأن التقريب إلى الله تعالى لا يكون إلا بالعبادة، ولذلك قال الله تعالى حكاية عن المشركين: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا﴾، بل إن المسلمين قصدوا التبرك والاستشفاع بهم، والتبرك بالشيء غير التقريب به، كما لا يخفى.

وجواب هذا هو: هذا لا يصفو إلا إذا عرفنا أن التوسل ليس عبادة، وهذا يتطلب أن نعرّف العبادة تعريفاً صحيحاً، خالياً من الدور والتناقض. فلو اعتقد المُتوسِل أن المُتوسَّل به، أو المُستشفع به، يشفع بدون استئذان، أو له عند الله شفاعة لا ترد، أو يجير على الله، أو يفلت من قبضة الله، أو أنه يعجز الله هرباً، فقد جعله نداً مساوياً لله في هذا الاعتبار المعين، وقد اتخذه من ثم إلاهاً من دون الله، فهو بمجرد هذا الاعتقاد مشرك كافر، وتوسله عبادة لغير الله، فهي إذاً زيادة شرك وكفر.

❄ فصل: استشكالات السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

وقد استشكل السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى، وهو من معاصري ومؤيدي الدعوة الوهابية، بعد أن كان أول الأمر من خصومها، حكم الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، رحمه الله، على من أسماهم بـ«**القبوريين**» بالوقوع في الشرك الأكبر، شرك الكفر، والخروج من الإسلام، فجزم بخلاف ذلك وصنفهم من أهل الإسلام الآثمين لوقوعهم في «**الشرك الأصغر**» فقط:

❋ كما جاء في «**الغنية عن الكلام وأهله**»، (ج:1 ص:56 وما بعدها): [والذي نحن بصدده هو أنه إذا خفي على بعض أهل العلم ما ذكرناه وقررناه في حكم المعتقدين للأموات لسبب من أسباب الخفاء التي قدمنا ذكرها ولم يتعقل ما سقناه من الحجج البرهانية القرآنية والعقلية فينبغي أن نسأله ما هو الشرك فإن قال: (**هو أن تتخذ مع الله إلها آخر كما كانت الجاهلية تتخذ الأصنام آلهة مع الله سبحانه**)، قيل له: وماذا كانت الجاهلية تصنعه لهذه الأصنام التي اتخذوها حتى صاروا مشركين؟! فإن قال: كانوا يعظمونها ويقربون لها ويستغيثون بها وينادونها عند الحاجات وينحرون لها النحائر ونحو ذلك من الأفعال الداخلة في مسمى العبادة فقل له: لأي شيء كانوا يفعلون لها ذلك؟ فإن قال: لكونها الخالقة الرازقة أو المحيية أو المميتة، فاقرأ عليه ما قدمنا لك من البراهين القرآنية المصرحة بأنهم مقرون بأن الله الخالق الرازق المحيي المميت وأنهم إنما عبدوها لتقربهم إلى الله زلفى، وقالوا هم شفعاؤهم عند الله ولم يعبدوها لغير ذلك، فإنه سيوافقك ولا محالة إن كان يعتقد أن كلام الله حق، وبعد أن يوافقك أوضح له أن المعتقدين في القبور قد فعلوا هذه الأفعال أو بعضها على الصفة التي قررناها وكررناها في هذه الرسالة، فإنه إن بقى فيه بقية من إنصاف وبارقة من علم وحصة من عقل فهو لا محالة يوافقك وتنجلي عنه الغمرة وتنقشع عن قلبه سحائب الغفلة ويعترف بأنه كان في حجاب عن معنى التوحيد الذي جاءت به السنّة والكتاب]، **انتهى بحروفه.**

❋ واستمر في «**الغنية عن الكلام وأهله**»، (ج:1 ص:56 وما بعدها): [ومن جملة الشبه التي عرضت لبعض أهل العلم ما جزم به السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، في شرحه لأبياته التي يقول في أولها:

رجعت عن النظم الذي قلت في النجدي

فإنه قال: إن كفر هؤلاء المعتقدين للأموات هو من الكفر العملي لا الكفر الجحودي، ونقل ما ورد في كفر تارك الصلاة، كما ورد في الأحاديث الصحيحة، وكفر تارك الحج في قوله تعالى: فإن الله غني العالمين،.. إلخ]، ثم عقَّب: [وتحقيقه أن الكفر كفر عمل وكفر جحود وعناد، فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودا وعنادا، فهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه؛ وأما كفر العمل فهو نوعان: نوع يضاد الإيمان ونوع لا يضاده، ثم نقل عن ابن القيم كلاما في هذا المعنى. ثم قال السيد المذكور: قلت، ومن هذا يعني الكفر العملي من يدعو الأولياء ويهتف بهم عند الشدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله، فإنه كفر عملي لا اعتقادي فإنه مؤمن بالله وبرسوله، صلى الله

عليه وسلم، وباليوم الآخر لكن زين له الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون ويضرون، فاعتقدوا ذلك كما اعتقد ذلك أهل الجاهلية في الأصنام، لكن هؤلاء مثبتون التوحيد لله لا يجعلون الأولياء آلهة كما قاله الكفار إنكارا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لما دعاهم إلى كلمة التوحيد: أجعل الآلهة إلها واحدا؟! فهؤلاء جعلوا لله شركاء حقيقة فقالوا في التلبية: لبيك لا شريك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك؛ فأثبتوا للأصنام شركة مع رب الأنام، وإن كانت عباراتهم الضالة قد أفادت أنه لا شريك له، لأنه إذا كان يملكه وما ملك فليس شريك له تعالى بل مملوك. فعبادة الأصنام الذين جعلوا لله أندادا واتخذوا من دونه شركاء، وتارة يقولون شفعاء يقربونهم إلى الله زلفى، بخلاف جهلة المسلمين الذين اعتقدوا في أوليائهم النفع والضر، فإنهم مقرون لله بالوحدانية وإفراده بالإلاهية وصدقوا رسله. فالذي أتو من تعظيم الأولياء كفر عمل لا اعتقاد، فالواجب وعظهم وتعريفهم جهلهم وزجرهم ولو بالتعزير، كما أمرنا بحد الزاني والشارب والسارق من أهل الكفر العملي... إلى أن قال: فهذه كلها قبائح محرمة من أعمال الجاهلية، فهو من الكفر العملي، وقد ثبت أن هذه الأمة تفعل أمورا من أمور الجاهلية هي من الكفر العملي، كحديث أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن: الفخر في الأحساب والطعن في الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة، أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي مالك الأشعري. فهذه من الكفر العملي لا تخرج به الأمة عن الملة، بل هم مع إتيانهم بهذه الخصلة الجاهلية أضافهم إلى نفسه فقال: من أمتي.

فإن قلت: أهل الجاهلية تقول في أصنامها أنهم يقربونهم إلى الله زلفى، كما يقول القبوريون هؤلاء شفعاؤنا عند الله كما يقوله القبوريون. قلت: لا سواء، فإن القبوريين مثبتون للتوحيد لله قائلون أنه لا إله إلا هو، ولو ضربت عنقه على أن يقول أن الولي إله لما أطاع الله كان له بطاعته عنده تعالى جاء به تقبل شفاعته ويرجى نفعه، لا أنه إله مع الله؛ بخلاف الوثني، فإنه امتنع عن قول لا إله إلا الله حتى ضربت عنقه زاعما أن وثنه إله مع الله، ويسميه ربا والها. قال يوسف عليه السلام: أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار؟ سماهم أربابا لأنهم كانوا يسمونهم بذلك، كما قال الخليل: هذا ربي، في الثلاث الآيات مستفهما لهم مبكتا متكلما على خطابهم، حيث يسمون الكواكب أربابا، وقالوا: أجعل الآلهة إلها واحدا؛ وقال قوم إبراهيم: من فعل هذا بآلهتنا، أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟ وقال إبراهيم: أأفكا آلهة دون الله يريدون؟ ومن هذا يعلم أن الكفار غير مقرين بتوحيد الإلهية والربوبية، كما توهّمه من توهم من قوله: ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله، ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض خلقهن العزيز العليم، قل من يرزقكم من السماء والأرض إلى قوله فسيقولون الله؛ فهذا إقرار بتوحيد الخالقية والرازقية ونحوهما لا أنه إقرار بتوحيد الآلهة، لأنهم يجعلون أوثانهم أربابا كما عرفت، فهذا الكفر الجاهلي كفر اعتقاد ومن لازمه كفر العمل، بخلاف من اعتقد في الأولياء النفع والضر مع توحيد الله والإيمان به وبرسوله وباليوم الآخر، فإنه كفر عمل. فهذا تحقيق بالغ وإيضاح لما هو الحق من غير إفراط ولا تفريط. انتهى كلام السيد المذكور رحمه الله تعالى].

قلت: كلام السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى، جيد إلا أنه لم يوفق لإدراك المناط

الحقيقي لاختلاف الحكم بين الحالتين، ألا وهو: اختلاف جوهر المعتقد، وتباين المحتوى التصوري تبايناً جوهرياً. فأهل الجاهلية اعتقدوا في آلهتهم أموراً معيّنة جعلتهم آلهة، وأرباباً من دون الله، والقليل من ذلك قد يكون متعلقاً بالخالقية والرازقية، ونحوها، والكثير بأمور أخرى مهمة وجوهرية غير ذلك؛ وقد أسلفنا تفصيلاً وافياً لأكثر ذلك. هذا هو المهم، وهو مربط الفرس، وليس تسميتهم لتلك المعبودات آلهة، أو أرباباً، أو الاعتراف لهم بشركة الله في مثل قولهم: (لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، وإن كانت هذه التسميات والألفاظ، في العادة وأغلب الأحوال، وليس بالضرورة، **قرينة قوية** على وجود تلك المعتقدات الكفرية.

أما معتقد المنسوبين إلى الإسلام فيمن ينادون من الأموات والأولياء، فهو مختلف اختلافاً جوهرياً، أو هكذا ينبغي أن يفترض فيهم للوهلة الأولى. وما يجري على ألسنتهم من تسميات وألفاظ، يرجح أن ما لديهم من معتقدات ليس بالضرورة معتقداً كفرياً، وإن كان يحتمل أن يكون كذلك في بعض الأحوال التي نرجو الله أن تكون نادرة. **فالعبرة هو جوهر المعتقد، ومحتوى التصور، وليس بالأسماء والمسميات، ولا بمجرد الانتساب إلى الإسلام، أو التلفظ الصوري بالشهادتين.**

كما أن السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى، أخطأ في تصنيف بعض الأعمال التي تصدر عن المنتسبين إلى الإسلام بأنها في جملتها كفر عملي، أو كفر أصغر، من غير نظر لمحتوى التصور والمعتقد، ومن غير نظر في الأحكام الشرعية. لأن بعض ذلك قد لا يكون كفراً عملياً أو اعتقادياً أصلاً، وإنما هي معاصي أو حتى مكروهات فقط، وبعضه، وهو الأقل، قد يكون كفراً مخرجاً من الملة.

والكفر الأصغر إنما هو فقط بتصنيف الشارع الإسلامي لا غير: فقد يطلق على أمور من الصغائر، كما سيأتي البرهان عليه في الأبواب المتعلقة بالشرك العملي، في حين أن بعض الكبائر الموبقة المهلكة، التي تقارب الشرك الأكبر والكفر الناقل عن الملة في الإثم، كأكل مال اليتيم ظلماً، وشهادة الزور، واليمين الغموس، لم يسمها الشارع كفراً أو شركاً، وإن كان جعلها مقاربة للشرك في الإثم والشر!

❋ ثم حاول صاحب «**الغنية عن الكلام وأهله**»، (ج:1 ص:64 وما بعدها)، الرد على السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، فقال: [وأقول: هذا الكلام في التحقيق ليس بتحقيق بالغ، بل كلام متناقض متدافع، وبيانه أنه لا شك أن الكفر ينقسم إلى كفر اعتقاد وكفر عمل، ولكن دعوى أنه ما يفعله المعتقدون في الأموات من كفر العمل في غاية الفساد، فإنه قد ذكر هذا البحث أن كفر من اعتقد في الأولياء كفر عمل، وهذا عجيب. كيف يقول كفر من يعتقد في الأولياء ويسمى ذك اعتقادا؟ ثم يقول أنه من الكفر العملي، وهل هذا إلا التناقض البحت والتدافع الخالص؟ انظر كيف ذكر في أول البحث أن كل من يدعو الأولياء ويهتف بهم عند الشدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله هو كفر عمل. **فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة وتقبيل الجدران ونذر**

<u>النذورات؟ هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد؟ فهذا لا يفعله إلا مجنون، أم الباعث عليه الاعتقاد في الميت؟!</u> فكيف لا يكون هذا من كفر الاعتقاد الذي لولاه لم يصدر فعل من تلك الأفعال، ثم انظر كيف اعترف بعد أن حكم على هذا الكفر بأنه كفر عمل لا كفر اعتقاد بقوله: لكن زين الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون، فاعتقد ذلك جهلا كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام؛ فتأمل كيف حكم بأن هذا كفر اعتقاد ككفر أهل الجاهلية، واثبت الاعتقاد واعتذر عنهم بأنه اعتقاد جهل. وليت شعري أي فائدة لكونه اعتقاد جهل؟ فإن طوائف الكفر بأسرها وأهل الشرك قاطبة إنما حملهم على الكفر ودفع الحق والبقاء على الباطل الاعتقاد جهلا، وهل يقول قائل إن بكلمة التوحيد فقط من دون نظر إلى ما ينافي ذلك من أفعال المتكلم بكلمة التوحيد ويخالفه من اعتقاده الذي صدر عنه تلك الأفعال المتعلقة بالأموات، وهذا الاعتبار لا ينبغي التعويل عليه ولا الاشتغال به. فالله سبحانه إنما ينظر إلى القلوب وما صدر من الأفعال عن اعتقاد، لا إلى مجرد الألفاظ؛ وإلا لما كان فرق بين المؤمن والمنافق]، **<u>انتهى</u>**.

قلت: هذا رد جيد، تمكن فيه مصنف «**الغنية عن الكلام وأهله**» من «**لَيِّ**» ذراع العلامة السيد محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، فأوقعه في التناقض، وأن هؤلاء المنتسبين إلى الإسلام ما هتفوا بالأولياء إلا وعندهم، ضرورة، اعتقاد معين، كما يظهر بوضوح من قوله: (**<u>فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة وتقبيل الجدران ونذر النذورات؟ هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد؟ فهذا لا يفعله إلا مجنون، أم الباعث عليه الاعتقاد في الميت</u>**). كما أنه أحسن في بيان أن الجهل، وإن كان ربما مسقطاً للمؤاخذة الأخروية، إلا أنه لا يغير حقائق الأشياء في ذاتها: فالمشرك مشرك، حتى لو فرضنا أنه معذور بالجهل، وعدم بلوغ الرسالة. والخرافة خرافة حتى لو ظنها إنسان، بشبهة عرضت له، حق مطابق لواقع.

إلا أن حجة مصنف «**الغنية عن الكلام وأهله**» لا بد أن تنقلب عليه ضرورة، لأنه لم يدرك أن هناك معتقدات شركية مكفرة، وأخرى ليست كذلك، وإن كانت ربما باطلة. فظن أن القضية مجرد اعتقاد مَّا، أي «**اعتقاد**»، يتعلق بمجرد حصول جلب نفع أو دفع ضر، ونحوه، وليس نوع الاعتقاد وموضوعه ومحتواه. وقد اسلفنا أن مجرد اعتقاد أن «**كذا وكذا**» يضر وينفع، لا علاقة له بالكفر والإسلام، والشرك والتوحيد، وإلا لكفر وأشرك كل من اعتقد أن حماره أو سيارته مفيدة نافعة!!

نعم، سيسارع القوم بالقول: ليس هذا، بداهة، النفع والضر الذي نعني! فنقول لهم: أحسنتم، وأجدتم، وأنصفتم، فبينوا لنا **<u>الفرق الصحيح المنضبط</u>** بين اعتقاد النفع في «**السيارة**»، و«**الحمار**»، و«**حزمة الحطب**»، واعتقاد النفع في «**اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى**»؟!

واستمر صاحب «**الغنية عن الكلام وأهله**» في مناقشة السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى، ذاكراً نقولاً عن الإمام ابن القيم، تفيد أنه يحكم على من أسماهم بـ«**القبوريين**» بالشرك الأكبر، خلافاً لما قد يكون الإمام الصنعاني قد ظنه من قول ابن القيم. وكل ذلك بحمد الله لا يعنينا؛ فسواء قال ابن القيم بذلك، أو كان فهم الإمام الصنعاني هو الصحيح لنصوص ابن

القيم، فمنذ متى أصبحت أقوال الإمام ابن القيم نصوصاً شرعية؟! فالحق المبين هو، بمنّة الله وفضله، ما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سلف بالحجج البرهانية اليقينية، مع ابطال أقوال المخالفين، بعد تحريرها بكل دقة أولاً، ثم تفنيدها قولاً، قولاً.

❄ فصل: محاولة الإمام محمّد بن علي الشوكاني ضبط مسألة (الدعاء)

وقد حاول الإمام محمّد بن علي الشوكاني مزيد تحرير لمسألة (**الدعاء**)، وتجاوز الإشكالية، عندما قال في رسالة «**وجوب توحيد الله**»: [إن من يدعو الأموات، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويطلب منهم **ما لا يقدر عليه إلا الله (سبحانه)**، لا يصدر ذلك منه إلا عن اعتقاد، كاعتقاد أهل الجاهلية في أصنامهم، هذا إن أراد من الميت، الذي يعتقده، ما كانت تطلبه الجاهلية من أصنامها من تقربهم إلى الله، فلا فرق بين الأمرين. وإن أراد استقلال من يدعوه من الأموات بأن يطلبه ما لا يقدر عليه إلا الله (عز وجل)، فهذا أمر لم تبلغ إليه الجاهلية،].

فها هنا حاول الإمام الشوكاني، وهو فقيه كبير ومجتهد مطلق، حسم المسألة بإضافة «**ضابط**» جديد يتعلق بالاعتقاد، وليس بمجرد الأفعال والأقوال من حيث هي أفعال وأقوال مجردة، بقوله: (يطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله)، موجهاً، حسب ظنه واعتقاده، الضربة القاضية إلى «**القبوريين**»، حاكماً عليهم من ثم بالشرك الأكبر، شرك الكفر، مخرجاً لهم بذلك من الملة، مُنهياً للإشكاليات التي أوردها السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى.

ولكن هذا كذلك باطل، وهو لا يجدي، لأن هذا الضابط المزعوم ليس صحيحاً، لأنه جاء غير محررا لا يُعرف المقصود منه: هل يعني الإمام الشوكاني (**ما لا يقدر عليه إلا الله**) كما هو في نفس الأمر وحقيقته، بموجب الأدلة العقلية والشرعية القاطعة، أو حسب معتقد «**القبوري**» السائل؟!

أما الأول فلا قيمة له لأننا نعلم يقيناً، بالبراهين العقلية والتاريخية والشرعية المقطوع بها أن «**اللات**» ما هو إلا اسم لكائن مؤنث خرافي، لا وجود لها في الحقيقة، ومع ذلك فمن اعتقد بوجودها، وكونها من بنات الله، أو صاحبة الله، فهو مشرك كافر، فضلاً عن كونه مخطئ مخرِّف.

إذاً، المعتبر هو معتقد السائل، أي هذا الشخص محل البحث، الذي قال عنه الشوكاني أنه: (يدعوا الأموات، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله)، أي محتوى المعتقد، وجوهر التصور الذهني، الباعث على تلك الأفعال والأقوال، وليس مجرد وجود أي معتقد، كما أشبعناه بحثاً وبرهنة فيما سلف. وحينئذ نستطيع أن نحكم على هذا الاعتقاد بأنه: (كاعتقاد أهل الجاهلية في أصنامهم)، أو حتى أبشع وأسوأ، كما زعم الإمام الشوكاني.

وبالضرورة نعلم أن هذا السائل عنده قطعاً «**اعتقاد**» و«**تصور**» معين، فهو لا يتوجه بمسألته إلا إلى من يعتقد أنه يسمعه، أو يبلغه نداؤه، وأنه قادر على إجابة السؤال، وتحقيق المطلوب، وإلا كان، ضرورة، مجنوناً، مختل العقل، لا يستحق خطاب التكليف!

والبحث إنما يكون في «**ماهية**» أو «**محتوى**» معتقد هذا السائل الداعي، فإذا اعتقد في من يدعوه معتقداً

شركياً، مناقضا لقطعيات الإسلام، كان دعاؤه دعاء عبادة، وكان شركاً وكفراً ينقل عن الملة، وإلا فلا.
فمثلاً إذا دعى داع بما **تعتقد أنت** أنه أمرا «**لا يقدر عليه إلا الله**» فلا بد من سؤاله عما **يعتقده هو**، ولن يخرج جوابه عن واحدة مما يلي:

(1) – أن هذا الأمر حقاً «**لا يقدر عليه إلا الله**»، فليزمه حينئذ أن يقول أن المدعو هو الله، أو أن الله اتحد به، أو حل فيه، أو أنه «**بعض**» الله، أو أنه صورة خيالية لا حقيقة لها، وإنما خلقها الله في إدراك الناظرين، أو نحو ذلك من الأقوال التي قيل مثلها في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته. وكل هذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلاهاً، لأن المدعو هو بزعمه «**عين**» الله، أو «**بعض**» الله، أو تجسد الله، أو صورة الله، أو من حل فيه الله، أو ما شاكل؛ والدعاء حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد لهذا المدعو. هذه المقولة، وهي مقولة كفرية بذاتها، نادرة جداً، والقائلون بها يصرحون بها ابتداءً (كالنصارى المثلثين)، فلا يحتاج الأمر معهم عادة إلى كبير جدال.

(2) – أن يقول أن هذا الأمر المطلوب مقدور لغير الله، وهذا متصور في أحوال منها:

(أ) – أن المدعو له قدرة تضاهي أو تقارب قدرة الله، ولو فقط في هذا الأمر المخصوص أو تلك الجزئية المعينة. فهذا الداعي بهذا المعتقد قد جعل المدعو نداً لله، ومساوياً له، أو في نفس مرتبته، ولو في جزئية واحدة أو أمر واحد. فهذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلاهاً من دون الله، والدعاء حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله.

ونسارع فنقول أن هذه مقولة كفرية بذاتها، ولا مخرج منها بالقول أن تلك «**القدرة**» المساوية أو المضاهية أو المقاربة لقدرة الله، مخلوقة لله، فذلك مناقض لنصوص الشرع القطعية الصريحة، وهو قبل ذلك في ذاته محال عقلاً، لأنه يترتب عليه ضرورة أن الله، جل وعلا، ليس هو الحق، الأول، القيوم، الغني بذاته، واجب الوجود القديم، وهو كذلك في نفس الوقت؛ فيكون التناقض، وينهدم العقل، وتبطل الشرائع، عياذاً بالله. هذا كفر صريح، وهو شرك صريح أيضاً، لأن كل شيء يجوز أن يكون إلاهاً في نفس الوقت، في مسلسل لا ينتهي من التناقضات والمحالات.

(ب) – أن المدعو، وهو كائن آخر غير الله، له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولك: هذا أمر «**لا يقدر عليه إلا الله**»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ذاتية مستقلة فيه؛ فهي ليست من خلق الله ولا تقديره، أو هي كذلك، ولكنه مستقل في الفعل عن الله، لا يحتاج إلى إذن الله ومشيئته، كمعتقد قريش قديماً، ومعتقد أكثر الأفارقة الوثنيين الآن في الجن، لأنهم من عنصر إلاهي سفلي شيطاني، وإن كانوا من «**قبيلة**» غير «**قبيلة**» الله، تعالى وتقدس، وفي الملائكة، وهؤلاء من نفس القبيلة، ولعلهم أبناء الله وبناته، جل جلاله وسمى مقامه فوق هذه الأقاويل الخبيثة والظنون الشنيعة. فهذا أيضاً شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلاهاً من دون الله؛ والدعاء حينئذ، ضرورة، دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله، وهو من ثم ضرورة مشرك الشرك الأكبر، شرك الكفر.

(ج) – أن المدعو، وهو كائن آخر غير الله، له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولك: هذا أمر «**لا**

يقدر عليه إلا الله»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ليست ذاتية فيه بل هو مخلوق لله، وقدرته تلك من خلق الله وتقديره، ولا يستطيع استخدامها إلا بإذن الله ومشيئته، فهو إذاً ليس مستقلاً في الفعل عن الله، وإنما يفعل بإقدار الله له، وبإذن الله ومشيئته. فغاية هذا أن يكون:

(1) – مخطئاً في نسبة تلك القدرة إلى المدعو، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك؛ هذا قد يكون خطأً أو تخريفاً، ولكنه ليس بالضرورة شركاً. نعم: (**كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً**). فإذا أُفهم هذا وعُلِّم، وبُين له أنه على خرافة وخطأ، بالبراهين القاطعة، لا بالمزاعم الركيكة الساقطة التي اعتدنا سماعها من الدعوة الوهابية؛ فإما أن يرتدع ويتوقف عن ذلك الدعاء، أو يلحق ضرورة بأحد الأنواع السابقة أو اللاحقة.

(2) – أو مخطئاً في التعبير، كمن يقول: (يا سيدي رسول الله اغفر لي)، أو (يا سيدي عبد القادر ارحمني)، وهو إنما يقصد: (يا سيدي رسول الله: ادع لي بالمغفرة، أو استغفر لي)، (يا سيدي عبدالقادر ادع لي بالرحمة).

وقد يقول قائل سريعاً: كيف ينادى الغائب أو الميت؟! أليس هذا معتقد شركي بذاته؟! فنقول: طبعاً لا. والحي الحاضر إنما يسمع بما خلقه الله فيه من أدوات وقدرات على السمع، وبإذن الله ومشيئته، لا بقدرته الذاتية، ولا على وجه الاستقلال. وسماع الميت والبعيد بإقدار الله له ليس على الله بعزيز، إلا أنه خلاف العادة، ويحتاج إلى برهان من الحس والعقل (الهاتف واللاسلكي مثلاً) أو من الشرع؛ فالقول به من غير برهان على وجوده، باطل وتخريف، وليس شركاً: (**كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً**).

وبعض الناس يعتقد أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بوفاته، وتحرر روحه من الجسد، قد انتقل إلى حالة أكمل وأقوى، فأصبح يسمع من بعيد، ويتصرف بما لم يكن مقتدراً عليه حال الحياة. كل ذلك بتمكين الله له، وبما أعطاه من قوى خاصة، ومكانة متميزة؛ وهو بذلك لم يجاوز مراتب المخلوقين، فما زال عبداً مخلوقاً مربوباً، لا يملك لنفسه ضراً، ولا نفعاً، إلا أن يشاء الله. فهذا ونحوه، على هذه الصورة من التعميم المفرط، في الصحيح الراجح، معتقد باطل، وكذب بذاته، غير مطابق للواقع، ولكنه قطعاً ليس بمخرج من الملة، وليس فيه انتقاص من قدرة الله، أو تفرده بالخلق، والتصرف، والتدبير. فالدعاء يكون في مثل هذه دعاء مسألة، وليس دعاء عبادة، وقد يكون محرّماً لأنه جاء على صورة غير شرعية خلافاً للأحكام الشرعية، وقد لا يكون.

ولعل المناقشة الفائتة، على اختصارها، تبين أن جملة: (الدعاء لا يكون دعاء عبادة إلا إذا سأل السائل من غير الله «**ما لا يقدر عليه إلا الله**»)، تحتاج إلى شرح وبيان، وتقسيم وتفريع، وإلا وقعت قليلة الجدوى، ضئيلة المحصول؛ وهذا لا يجوز التساهل فيه في قضايا الإسلام والكفر، والتوحيد والشرك، هذه قضايا (**حياة أو موت**). فهي إذاً ليست «**ضابط**» كما زعم مقلدة الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، بل هي بأمس الحاجة إلى ضوابط وشروح تجعل لها معنىً مفيداً، فتعساً لهذا «**الضابط**»، الذي لا ينضبط!

أما قول الإمام الشوكاني: (وإن أراد استقلال من يدعوه من الأموات بأن يطلبه ما لا يقدر عليه إلا الله (عز وجل)، فهذا أمر لم تبلغ إليه الجاهلية)، فهو قول مرسل، جاء خلاف البرهان القاطع أن مشركي الجاهلية كانوا يعتقدون الألوهية في أصنامهم (أو بلفظ أدق: في الكائن الذي يرمز له التمثال)، وهذا يتضمن أنواعاً مختلفة من المعتقدات التفصيلية، يقتضي أكثرها اعتقاد الاستقلالية في الآلهة، ولو في جزئية واحدة معينة، أو اعتبارٍ واحد معين. والظاهر أن الإمام الشوكاني أخذ خرافة «**اللات**»، الذي كان يلت السويق للحجاج، محمل الجد، واعتمد مزاعم الشيخ محمّد بن عبد الوهاب أنهم كانوا (يعتقدون في الأموات، والصالحين) قضية مسلمة، وكل ذلك باطل بالبراهين اليقينية القاطعة، آنفة الذكر.

فما أسماه الشيخ محمّد بن عبد الوهاب إذاً «**شرك القبور**»، هو من حيث المبدأ، في ذاته «**خرافة**» لا وجود لها، ومن حيث ربط أحكام الكفر والإسلام به «**بدعة**» نكراء، وضلالة عمياء.

ومن ناحية أخرى فإن «**نداء**» الأولياء والصالحين قد يكون شركاً أكبر، فيكون «**النداء**» حينئذ نوعاً من أنواع «**العبادة**»، كما قال الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، رحمه الله تعالى، وقد يكون شركاً أصغر، كما قال السيد العلامة محمّد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، وقد لا يكون لا هذا ولا هذا، كقول بلال بن الحارث المزني، رضي الله عنه: (**يا رسول الله، استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا!**)، عندما أتى إلى قبر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في عام الرمادة، حيث فصلنا هذا في بحث مستقل بعنوان: (**حديث مالك الدار وما هو من بابه**). وكل ذلك بحسب محتوى المعتقد وماهيته، وليس بمجرد وجود أي «**معتقد**»، أو لمجرد قوة المعتقد ورسوخه، أو حرارة النداء ولهفته، وكذلك بحسب ما تمليه النصوص الشرعية، وليس بالأقيسة المنتنة، والمزاعم الجامحة، أو التعميمات المكذوبة المجردة.

❄ فصل: التعريف الصحيح لـ«توحيد التقديس والشعائر التعبدية»

بملاحظة كل ما سبق، وبعد هضمه واستيعابه بكل دقة، نخلص إلى أن «**توحيد التقديس والشعائر التعبدية**»، هو إذاً: إفراد الله وحده لا شريك له بالأقوال والأفعال الظاهرة (البدنية) والباطنة (القلبية) المظهرة للتذلل والخضوع، والسمع والطاعة له، واستشعار قربه، والأنس بحضرته، والتودد والتقرب إليه، وطلب جلب المنافع ودفع المضار منه؛ والمعبرة عن التعظيم الكامل، والمحبة الخالصة، والتسليم المطلق له، والإقرار بالفقر والحاجة إليه، وغاية الخضوع والذل بين يديه، المبنية على الاعتقاد الجازم باستحقاقه لذلك ذاتياً لتفرده بخصائص الألوهية، وتميزه بمنتهى صفات الجمال والكمال والجلال.

أو بلفظ آخر: توحيد الله بأقوال وأفعال العباد القلبية الباطنة والبدنية الظاهرة المبنية على الاعتقادات التي تشملها، في المقام الأول، الأنواع الثلاثة الأولى من توحيد العلم والاعتقاد، ألا وهي: «**توحيد الذات**»، و«**توحيد الخلق والتكوين**»، و«**توحيد التصرف والتدبير**».

فليس هذا مقصوراً على ما يسمونه بالشعائر من ذبح ـ ونذر ـ وركوع ـ وسجود ـ وقيام ـ وقعود ـ وسعي ـ وسكون ـ ودعاء ـ وتوكل ـ وخوف ـ ورجاء ـ وإنابة ـ ورغبة ـ ورهبة ـ وخشية، وغير ذلك

من أنواع الشعائر؛ ولا هو بمنقوض بكوْن بعض الأعمال لا يجوز التقرب إلى الله بها، فربما أثم فاعلها لابتداعه من غير إذن الشارع في هذه الشريعة المحمّدية الخاتمة، وربما عذر لجهله وأثيب على نيته؛ ولكن هذا كله لا يبطل كونها عبادة في ماهيتها، وإن بطل ثوابها، أو حتى استحق فاعلها العقوبة عليها.

و«**توحيد التقديس والشعائر التعبدية**» هذا، هو أحد أركان معنى: أشهد أن لا اله إلا الله.
والآيات في ذلك كثيرة، بل أكثر القرآن إنما يدور على هذا:
* قال تعالى: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا﴾، (النساء؛ 4: 36).
* وقال تعالى: ﴿وقضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾، (الاسراء؛ 17: 23).
* وقال تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، (الذاريات؛ 51: 56).

ويتناقض مع هذا أنواع من الشرك المخرج من الملة من أهمها:
(أ)ـ صرف ذلك، أو بعضه لغير الله، على وجه التعبد، أي مبنياً على اعتقاد استحقاق ذلك الغير لذلك، لما له من خصائص الألوهية وصفات الكمال الذاتية، أو لما له من قرابة ونسب إلاهي، أو لتحوله إلى إله أو نصف إله باتحاده مع الإله، أو حلول الإله فيه، أو غير ذلك من المسوغات.
(ب)ـ صرف ذلك أو بعضه، وبالأخص، الاستعاذة والاستغاثة والاستعانة وطلب جلب النفع ودفع الضر، والذبح والنُسك والنّذور، لغير الله، لاعتقاد فاعل ذلك أن الله لا يعلم أحوال العباد وحوادث الكون على وجه التفصيل كما هو قول كثير من الفلاسفة الذين يزعمون أن علم الله يقتصر على الكليات، وأن الله لا يعلم الجزئيات ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ فترتّب على ذلك أنه لا يقصد في طلب نفع، أو دفع ضر، أو دعاء مسألة، وهذا هو كذلك قول بعض الصابئة المشركين، عبدة النجوم والأفلاك، أو العقول والأرواح الفلكية. وشرٌّ من ذلك قول أرسطو أن الله لا يعلم سوى نفسه ولا يعقل سوى ذاته. وهذه المقولات، بذاتها، كفر ينقل عن الملة حتى لو لم يترتب عليها شرك العبادة هذا.
(ج) ـ صرف ذلك أو بعضه لغير الله، لاعتقاد أن الله وإن كان قد أحاط بأحوال العباد وجزئيات الحوادث علماً إلا أنه بعيدٌ مترفع متعالي، لا عناية له بهم، ولا يستمع لدعائهم، ولا يبالي بمطالبهم، فاحتاج العباد أن يتوجهوا إلى غيره لقضاء حاجاتهم والاستجابة لمسألتهم من هذا الغير مباشرة، أو للحصول على وساطة وشفاعة ذلك الغير عند الله لقضائها.
وهذه المقولات، بذاتها، كذلك كفر ينقل عن الملة، حتى لو لم يترتب عليها هذا النوع من الأعمال الشركية، لما فيها، عقلاً، من نسبة النقص إلى الله سبحانه وتعالى، حيث دلت ضرورة العقل (والشرع) على أن العناية والإحسان والإنعام والرحمة صفات كمال في المخلوقين، فالله سبحانه وتعالى أولى بها: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الروم؛ 30: 27).
وهي كذلك، بذاتها، كفر ينقل عن الملة، حتى لو لم يترتب عليها هذا النوع من الأعمال الشركية، شرعا، لما

فيها كذلك من تكذيب خبر الله عن نفسه في الكتب المنزّلة.

(د) ـ صرف ذلك أو بعضه لغير الله، لاعتقاد أن الله، وإن كان قد أحاط بأحوال العباد وجزئيات الحوادث علماً، وبالرغم من كمال عنايته ورحمته بمخلوقاته، إلا أنه أذن بالتقرب إليه بالوسائط كحال ملوك البشر الذين لا يصل إليهم الناس إلا بواسطة الوزراء والمعاونين، لحاجته -تعالى عن ذلك- لهم، كنوع من إظهار العظمة والسلطان، أو لإنفاذ أمره وإكمال تصرفه. وهذه المقولات، بذاتها، كذلك كفر ينقل عن الملة من عدة أوجه:

الوجه الأول: لما فيها من تشبيه الله بخلقه ونسبة النقص والاحتياج إلى المعاونين والوزراء إليه، حتى لو لم يترتب عليها هذا النوع من الأفعال الشركية، حيث عُلم من الدين بالضرورة أن الله سبحانه وتعالى موصوف بكمال العلم والعناية والقدرة، وأنه، جل وعلا، غني عن الوسائط، كما أنه موصوف بالعظمة والجلال الذاتي؛ فلا يحتاج البتة إلى غيره لإظهار عظمته وسلطانه وعلو شأنه أو لإنفاذ أمره، وهو قريب من عباده، أقرب إليهم من حبل الوريد، يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وهو يحب أن يدعى، وقد أمر أن يدعى ويرجى ويطلب كافة المطالب، فهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء.

الوجه الثاني: لما فيها من تكذيب لخبر الله المتيقن، المقطوع به ثبوتاً ودلالة، في وحيه إلى أنبيائه بخلاف ذلك.

(هـ) ـ صرف ذلك أو بعضه لغير الله، لاعتقاد مكانته الخاصة عند الله، الممكنة له من:

(أ) التوسط والشفاعة، وساطةً وشفاعةً **واجب على الله قبولها، نافذة لا ترد؛**

(ب) أو الشفاعة بغير إذن؛

(ج) أو التدخل في أقدار الناس بما يرى الشفيع من النفع والضر، على وجه الاستقلال.

كما يضاده جزئياً أنواع من الشرك العملي، أي الشرك الأصغر، الذي لا يخرج من الملة الإسلامية، سيأتي بيانها في أبواب خاصة بذلك.

❄ فصل: تعريف «عبادة الله» شرعًا

«**العبادة**»، بمعناها العرفي الاصطلاحي الضيق، هي، كما أسلفنا، توجيه الأقوال والأفعال، الظاهرة والباطنة، الدالة على التعظيم والمحبة والخضوع لمن يعتقد أنه «**إله**»، أي من يعتقد فيه استحقاقها لأمر ذاتي فيه. فليس السجود والركوع، والوقوف والقنوت، والصمت والخشوع، والرهبنة والصيام، والطواف والسعي، وإطلاق المجامر وإيقاد الشموع، والسمع والطاعة، ليس شيء من ذلك عبادة إلا إذا صرف لمن تعتقد فيه الألوهية، أي من تعتقد فيه صفات معينة تجعله بذاته أهلاً لكل ذلك أو لبعض ذلك.

ومفهوم «**العبادة**»، هذا الذي أسلفنا تحريره، في عرف العرب مفهوم ضيق، كما أسلفنا، فلم يكن العرب يدركون أن التشريع من خصائص الألوهية، ولا يتصورون أن الطاعة من ألوان العبادة، يستوى في ذلك

مشركهم، وأهل الكتاب منهم، كما هو ظاهر من حديث عدي بن حاتم الوارد في تفسير قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله﴾ فقال: ما عبدناهم، فبين له النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أن طاعتهم في تحريم الحلال وتحليل الحرام - أي في التشريع، وليس مجرد العمل- عبادة لهم.

كما كان ربط العرب للعبادة بالولاء والبراء والمحبة ضعيفا أو معدومًا، كما هو ظاهر من سلوك أغلب المشركين مع قراباتهم من المؤمنين. غير أن الاسلام جاء بتعميق هذا المفهوم وتوسعته، فأدخل فيه مفاهيم الاتباع والطاعة، وكذلك الولاء والبراء، وربطها بشهادة التوحيد ربطاً محكماً؛ وقصر جميع أنواع العبادة على الله، سبحانه وتعالى، كما منع أعمالاً والفاظاً أن تصرف لغير الله، ولو بدون اعتقاد الألوهية، وسمى ذلك شركًا (أي: شركاً عملياً، لا يخرج من الملة الإسلامية، كما سيأتي، إن شاء الله)، وذلك لمناسبة **ظاهر** الفعل لفعل أهل الشرك، أو لوجود نوع من (المشاركة) فيه، كما سيأتي بيان ذلك وتفصيله فيما بعد.

أما «**عبادة الله**»، جل وعز، فهي، شرعاً، اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة. وما يحبه الله من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة لا يعرف إلا بالوحي، فلا بد من الرجوع إلى الوحي، وقبوله، وتمام الخضوع والتسليم له. فالعبادة هي إذن شرعاً: تحقيق قوله تعالى: ﴿إن الحكم إلا لله﴾، اعتقاداً، وقولاً، وعملاً؛ وهذا يقتضي ضرورة تمام القبول، والخضوع والتسليم لأمر الله ونهيه، ظاهراً وباطناً، ولا يكون ذلك عبادة شرعية مقبولة عند الله، منجية في الآخرة، تحقق الهدف من الوجود وغايته: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، إلا إذا كانت إيماناً واحتساباً، إيماناً بأن تكون قد قامت على محبة الله ورسله ودينه، وتوقير الله ورسله ودينه، المنبنية على التصديق الجازم والإيمان الراسخ بالله، وقدره خيره وشره، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ واحتساباً: خالصة لوجه، طلباً لرضوانه.

أو بلفظ آخر: «**عبادة الله**» هي الطاعة لأوامر الله ونواهيه، فليست هي ذات الركوع والسجود، والقيام والقعود، والذبح والنذر، بل هي «**الطاعة للأمر**» بذلك؛ فلا فرق مطلقاً بين قوله: ﴿أقيموا الصلاة﴾، وقوله: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾، وقوله: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾. كلها واجبة الطاعة على حد سواء.

وقد أسلفنا في موضع سابق أن جميع أفعال الإنسان الاختيارية هي محل الحكم الشرعي سواء:

(أ) قصد بها محض التعبّد، والتقرّب الى الله، أي تحقيق قصد أو قيمة «**تعبدية**»: (الشعائر التعبدية المحضة مثل الصلاة، والذّكر، والدعاء، والذبح، والنذر، وتقديم القرابين، والصدقة... إلخ).

(ب) أو قصد بها تحقيق قيمة «**خلقية**»: (الأخلاق، مثل الصدق، والأمانة، والكرم، وحتى الرفق بالحيوان).

(ج) أو قصد بها تحقيق قيمة «**إنسانية**»: (مثل إغاثة الملهوف، وإنقاذ الغريق بموجب إنسانيته، وبغض النظر عن لونه، ودينه، وقوميته، وجنسه).

(د) أو أراد بها الانسان كسبًا «**معنويًا**» أو «**أدبياً**»: (كالحصول على المجد، والفخار، والثناء، والشرف والرياسة).

(هـ) أو أراد تحصيل منفعة، أو قيمة «**مادية**»: (كالنقود، بالتجارة ونحوها).

والفصيلة الأولى من الأفعال، المرقومة **(أ)**، هي التي جرت العادة السيئة لبعض الفقهاء، لا سيما المتأخرين منهم، على تسميتها «**عبادات**»، مما ساهم في تضخيم بعض الإشكاليات التي ذكرناها في الباب السابق، حيث ظن بعض الناس أن فيها أمراً ذاتياً يجعلها «**عبادات**»، ويميزها عن غيرها تمييزاً ذاتياً ماهوياً، كما يتميز «**الحجر**» عن «**الشجرة**».

والحق، الذي قررناه آنفاً، أنها أفعال مجردة، من انقباض عضلات وانبساطها، وتردد أفكار في الذهن، وتحرك مشاعر معينة في النفس، ومن المحال الممتنع أن يكون فيها شيء ذاتي يلزم أحداً بالقول: هذه «**عبادة**» وتلك ليست بـ«**عبادة**»، وإنما هي ممارسات الناس وتعوّدهم عبر عصور متطاولة التي ربما سببت هذا الوهم، الذي هو من نوع «**خداع البصيرة**»، تماما كـ«**خداع البصر**»، والذي يحتاج إلى مجاهدة شديدة لكشفه وفضحه.

ويساعدك على إدراك ذلك، مثلاً، أن «**إيقاد الشموع**» ليس من شعائر أهل الإسلام التعبدية، في حين أنّه يحتل مكانة مركزية في اليهودية والنصرانية، وعلى العكس من ذلك «**السجود**» يكاد يكون عند المسلمين النموذج العياري لأفعال البدن التعبدية، وهو ليس معروفاً، ولا مصنفاً من العبادات عند اليهود والنصارى، ولا هو جزء من صلاتهم، في حين أن «**الذبح**» أي «**النسك**» هو رأس العبادات عند اليهود، وهو عبادة عند المسلمين، وإن كانت ثانوية تمارس في أحايين قليلة، في حين يستقبحها النصارى وينفرون منها، مع أنهم لا يرون بأساً بالزعم أن المسيح صلب وذبح خلاصاً للبشرية!

فإذا تأملت الفقرة السابقة، مع ما سبق تحريره أعلاه، انكشفت عن عينيك الغشاوة، ورأيت الحق اليقيني، وهو أنه ليس في تلك الشعائر التعبدية أمر ذاتي جعلها كذلك بوصفها أفعالاً مجردة، وإنما هو أمر الله ونهيه، الذي جعل بعض ذلك شعيرة يتقرب بها إليه في شريعة مَّا، وجعل البعض الآخر شعيرة يتقرب بها إليه في شريعة أخرى، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وكل هذه الأعمال، بشتى فصائلها، محل الحكم الشرعي، **والالتزام بالحكم الشرعي هو الجانب الروحي التعبدي فيها**، فإذا أدرك الإنسان أنه متعبد لله في جميع أحواله – والتعبد هنا يعني: القبول، والتسليم، والرضا، والطاعة لأمر الله، المبنية على تعظيم الله ومحبته- والتزم الحكم الشرعي في جميع أعماله، أصبح روحانيًا عابدًا، مستحقًا على هذا الجانب الروحي التعبدي من الله المثوبة والثناء، وذلك بغض النظر عن نوع الحكم الشرعي؛ فلا فرق بين إيجاب واجب، واستحباب نافلة، وإباحة فعل، أو كراهية آخر، أو تحريم ثالث، أو تقرير سبب، أو اعتماد شرط أو مانع.

لذلك قال بعض العلماء: **(إن العادات تنقلب إلى عبادات إذا صلحت النية)**. وهذا كلام ليس بدقيق، لأن العادات، أو بلفظ أدق: المباحات، لا تنقلب إلى مستحبات أو واجبات، ولكن وجود «**وعي**» معين أو

«**نية**» معينة، هو الذي قد يستحق عليه الإنسان المثوبة، بل وربما العقوبة، لا على ذات الفعل، من حيث هو فعل مجرد، الذي هو مباح كما كان، لا ثواب لفاعله أو عقاب عليه، من حيث هو فعل مجرد، وقد فصلنا هذا وأشبعناه تدليلاً وبحثاً في فصل سابق.

❄ فصل: أقسام العبادة الشرعية

(1) عبادات اعتقادية: وذلك أن يعتقد المسلم اعتقاداً جازماً أن الله عز وجل هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر لشؤون عباده، وأنه الموصوف بصفات الجمال والجلال والكمال، والكبرياء والعظمة. المستحق، وحده لا شريك له، أن تُوجه له الأقوال والأفعال الظاهرة (البدنية)، والباطنة (القلبية) المظهرة للتذلل والخضوع، والسمع والطاعة له، واستشعار قربه، والأنس بحضرته، والتودد والتقرب إليه، وطلب جلب المنافع ودفع المضار منه، والمعبِّرة عن التعظيم الكامل، والمحبة الخالصة، والتسليم المطلق له، والإقرار بالفقر والحاجة إليه، وغاية الخضوع والذل بين يديه.
ولا يكون الاعتقاد عبادة إلا إذا كان على وجه التعبّد والتديّن الذي يراد به وجه الله، وليس لأن تلك الأقوال حق في ذاتها، وهي كذلك قطعاً ولا جدال، ولكن لأنها دين يدان الله به، ويتقرب إليه باعتقادها، أي أن يعتبر معتقده هذا قضية دينية شرعيه، وليس مجرد قضية معرفية، أو فلسفية، أو أخلاقية، أو علمية، أو خبرية، أو فنية، أو جمالية، أو ما شاكل.
أي لا يكفي أن يعتقد الإنسان أن ذلك حق مطابق لواقعه فحسب، بل لا بد أن يدين الله بذلك الاعتقاد، ويتقرب إليه به، وإلا كان ذلك مجرّد قضية خبرية، أو فلسفية، أو نحوه؛ ربما أهَّل ذلك القائل به لعضوية أكاديمية أفلاطون الفلسفية في أثينا، أما أن يكون عبادة شرعية فلا. وليس هذا تقولاً منا أو اجتهاداً، بل هو نص قول أبي القاسم محمّد بن عبد الله، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، كما هو في حديث عتبان، المشهور، الصحيح، الصريح، الذي أخرجه الشيخان: «فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله، **يبتغي بذلك وجه الله**»!

وهناك قضية مهمة جداً، لا بد هنا من مراعاتها، وهي أن الله، تقدست أسماؤه، إنما يعبد بما شرع، فلا يجوز من ثم أن يتعبد ويتقرب إليه بمعتقد أو قول لم يشرّع اعتقاده، حتى ولو كان ذلك المعتقد أو القول حقاً في ذاته. وقد وقع كثير من أهل القبلة في هذه الورطة، فكلما تيقن أحدهم أو غلب على ظنه أن مقولة فلسفية، أو كلامية، أو علمية حق في ذاتها جعلوا اعتقاد ذلك دينا لازماً، ورموا المخالف بالكفر أو البدعة، وهم بفعلهم هذا إلى البدعة، وربما إلى الكفر، أقرب؛ وذلك بغض النظر عن صحة المقولة أو بطلانها في ذاتها، وبغض النظر عن صدق يقين القائل بها مخطئاً كان أو مصيباً.
هذا الداء الوبيل استشرى في المتكلمين والفلاسفة خاصة، ولكن لغيرهم ممن ينتسب إلى الفقه أو التصوّف، بل ومن المنتسبين إلى السنّة والحديث، شناعات مماثلة، بل لعل شرها أعظم، والفتنة بها أكبر، لأن الأمة بهم أوثق، وللاقتداء بهم أقرب، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، نسأل الله العظيم أن يعيد

الأمة إلى دينها الحق عوداً جميلاً عاجلاً.

(2) **عبادات لفظية:** وذلك كالتلفظ بشهادة أن لا اله إلا الله محمدًا رسول الله، وكتلاوة القرآن والدعاء، والأذكار النبوية إلى غير ذلك من أنواع العبادات اللفظية.

(3) **عبادات بدنية:** وذلك كالقيام والركوع والسجود في الصلاة، وكالصوم وأعمال الحج والهجرة والجهاد، إلى غير ذلك من العبادات البدنية.

(4) **عبادات مالية:** كالزكاة والصدقة وغير ذلك.

(5) **عبادات تركية:** هي أن يترك المسلم جميع المحرمات من الكفر والشرك، ومن الفسوق، ومن العصيان، وكذلك البدع، امتثالا لشرع الله، وتعظيماً لأمر الله، فهذه منه عبادة تركية.

ويؤجر المسلم على كل فعل وترك بما في ذلك فعل المباحات، إذا فعل ذلك على وجه الامتثال والطاعة لشرع الله، تعظيماً لأمر الله، وابتغاء لوجه الله. ويؤجر كذلك على فعل المباحات، بحضور ذهن ووعي على أنها ما حلَّت إلا بشرع الله لها، مستعينًا بها على طاعة الله عز وجل.

❄ فصل: لا يقبل أي عمل إلا بشرطين

من مجموع ما سبق، نعلم يقينا أن الله لا يقبل أي عمل من أي عامل إلا بشرطين اثنين أساسيين، وهما كما يلي:

الاول: أن يكون العمل خالصًا لله، فلا يبتغي به صاحبه إلا وجه الله.

قال تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق، فاعبد الله مخلصًا له الدين! ألا لله الدين الخالص﴾، (الزمر؛ 39: 2).

وقال تعالى: ﴿قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين﴾، (الزمر؛ 39 :11).

وقال تعالى: ﴿قل الله أعبد مخلصًا له ديني﴾، (الزمر؛ 39: 14).

وسيأتي زيادة بيان لهذا عند الكلام عن الرياء، وهذا هو تمام معنى: «**أشهد أن لا إله الا الله**».

والثاني: أن يكون موافقاً لهدي رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»؛ وفي رواية لمسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»؛ وفي رواية لأبي داود: «**من صنع أمرا على غير أمرنا فهو رد**»؛ أخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1343/ح1718)؛ والبخاري في صحيحه (ج2/ص959/ح2550)؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص210/ح27)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص7/ح14)؛ وأبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4606)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج6/ص146/ح25171، ج6/ص240/ح26075، ج6/ص270/ح26372؛ وأبو يعلى في مسنده ج8/ص71/ح4594؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص251/ح1002؛ والقضاعي في مسند الشهاب ج1/ص231/ح359؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج10/ص119/ح20158، ج10/ص150/ح20323، ج10/ص252/ح20985؛ وغيرهم: وهذا هو تمام معنى: «**أشهد أن**

محمدًا رسول الله».

❄ فصل: فضل التوحيد

* قال الله تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلمٍ أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾، (الانعام؛ 6:82). وثبت بأصح الأسانيد أن ذلك قد شق على الصحابة الكرام فقالوا: (أينا لا يظلم نفسه؟!)، فبيّن لهم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. أن الظلم المقصود في الآية هو: **الشرك**، قائلاً: (ليس هو كما تظنون؛ إنما هو الشرك؛ كما قال لقمان لابنه)، وتلا قوله تعالى: ﴿وإذ قال لقمان لا بنه وهو يعظه: يا بنى لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم﴾؛ أخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص21/ح32، ج3/ص1226/ح3181، ج3/ص1262/ح3245، ج3/ص1262/ح3246، ج4/ص1694/ح4353، ج4/ص1793/ح4498، ج6/ص2535/ح6520، ج6/ص2542/ح6538؛ أخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص115/ح124؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص488/ح253؛ والترمذي في سننه ج5/ص262/ح3067؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص378/ح3589، ج1/ص424/ح4031، ج1/ص444/ح4240؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص36/ح270؛ والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص341/ح11166، ج6/ص427/ح11390؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج10/ص185/ح20531، ج10/ص185/ح20532؛ وأبو يعلى في مسنده ج9/ص93/ح5159؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج5/ص292/ح26213؛ وغيرهم. والظاهر أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، لم يحضر ذلك، ولم يعلمه، وعلمه أبي بن كعب، فقد أخرج الحاكم في مستدركه (ج3/ص345/ح5330): [حدثني علي بن حمشاذ العدل قال: أخبرني الحارث بن أبي أسامة أخبرنا روح بن عبادة حدثنا حماد بن زيد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أتى على هذه الآية ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلمٍ﴾، فأتى أبي بن كعب فسأله: أيُّنا لم يظلم؟ فقال له: يا أمير المؤمنين إنما ذاك الشرك، أما سمعت قول لقمان لابنه: يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم].

* وقال تقدست أسماؤه مثنياً على إبراهيم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: ﴿إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً وما كان من المشركين﴾، (المؤمنون؛ 23 : 59). الأمة: الإمام القدوة معلم الناس الخير، ولقد كان كذلك، صلوات الله عليه، عندما كان المسلم الوحيد في عصره؛ القانت: هو المداوم على الطاعة، الملازم لها؛ الحنيف: لغةً هو المائل أو المنحرف، وهو هنا المقبل على الله، المعرض المنحرف المائل عما سواه، لا يداهن في دين الله، ولا يبالي في طاعة الله بسخط أعداء الله، ليس على طريقة فقهاء السلاطين وأمثالهم من المفتونين، قاتلهم الله.

❋ وعن عبادة ابن الصامت قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبدالله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة حق، والنار حق، **أدخله الله الجنة على ما كان من العمل**»، حديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1267/ح3252): [حدثنا صدقة بن الفضل حدثنا الوليد عن الأوزاعي قال: حدثني عمير بن هانئ قال: حدثني جنادة بن أبي أمية عن عبادة رضي الله عنه عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قاله؛ قال الوليد: حدثني بن جابر عن عمير عن جنادة وزاد: (من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء)]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص57/ح28؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص438/ح207؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص314/ح22727؛ والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص278/ح10969، ج6/ص278/ح10970، ج6/ص331/ح11132؛ والطبراني في مسند الشاميين ج1/ص316/ح555، وزاد: (وأن البعث حق)؛ وغيرهم.

❋ وفي حديث عتبان، المشهور، الصحيح: «**فإن الله حرّم على النار من قال لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»؛ وإليك الحديث بطوله، لما فيه من الأحكام والحكم، كما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج1/ص164/ح415): [حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ - وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الأَنْصَارِ- أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَأَنَا أُصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الأَمْطَارُ سَالَ الوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ عِتْبَانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ البَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ» قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ البَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا فَصَفَّنَا فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ، قَالَ: فَآبَ فِي البَيْتِ، رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذَوُو عَدَدٍ، فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِنِ (أَوِ ابْنُ الدُّخْشُنِ)؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لاَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «لاَ تَقُلْ ذَلِكَ، أَلاَ تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»؛ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»؛ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ - وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ: «فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ»]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص237/ح636، ج5/ص2063/ح5086؛ ومسلم في صحيحه ج1/ص456/ح33؛ والنسائي في سننه ج2/ص80/ح788، ج3/ص65/ح1327؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص460/ح223، ج4/ص492/ح1612، ج5/ص432/ح2075؛ وابن خزيمة في صحيحه

ج3/ص78/ح1653، ج3/ص87/ح1673؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص249/ح754؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص43/ح16527، ج4/ص44/ح16528، ج4/ص44/ح16529، ج5/ص450/ح23823؛ ومالك في الموطأ ج1/ص172/ح415؛ والطبراني في معجمه الكبير ج18/ص29/ح49، ج18/ص30/ح50، ج18/ص31/ح52؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص282/ح863؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج3/ص472/ح1931؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص53/ح4704، ج3/ص71/ح4804، ج3/ص87/ح4893، ج3/ص88/ح4895، ج10/ص124/ح20179؛ والشافعي في مسنده ج1/ص53؛ وغيرهم؛

ـ وقد سمعه أنس بن مالك من محمود بن الربيع الأنصاري فأعجبه، ثم لقي عتبان بن مالك حياً فسمعه منه كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص62/ح33): [حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا سليمان - يعني بن المغيرة- قال: حدثنا ثابت عن أنس بن مالك قال: حدثني محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك قال: قدمت المدينة فلقيت عتبان، فقلت: حديث بلغني عنك، قال: أصابني في بصري بعض الشيء، فبعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي فأتخذه مصلى قال: فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، ومن شاء الله من أصحابه، فدخل وهو يصلي في منزلي وأصحابه يتحدثون بينهم، ثم أسندوا عظم ذلك وكبره إلى مالك بن دخشم قالوا: ودوا أنه دعا عليه فهلك، وودوا أنه أصابه شر، فقضى رسول الله، صلى الله عليه وسلم الصلاة، وقال: أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟ قالوا: إنه يقول ذلك وما هو في قلبه، قال: لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه. قال أنس فأعجبني هذا الحديث فقلت لابني اكتبه فكتبه]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص135/ح12407؛ والطبراني في معجمه الكبير ج18/ص26/ح43، ج18/ص26/ح44؛ وأبو يعلى في مسنده ج3/ص75/ح1505، ج3/ص76/ح1506، ج3/ص78/ح1507؛ وغيرهم.

* وجاء في كتاب التوحيد لابن خزيمة (2/787): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»]، وقال ابن خزيمة: (قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ أَسْأَلْ قَتَادَةَ أَسَمِعَهُ مِنْ أَنَسٍ أَوْ لَا؟)؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص229/ح22056): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ]؛ وهو في شعب الإيمان (1/96/7): [أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمَشٍ الْفَقِيهُ، أخبرنا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ [ص:97] بْنِ يَحْيَى، حدثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي عِيسَى الدَّارَابَجَرْدِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ بْنِ الْبِرِنْدِ، حدثنا شُعْبَةُ]؛ وغيرهم؛ وقال الألباني: (إسناده صحيح على شرط الشيخين).

ـ ولا خوف من تدليس قتادة ها هنا بشهادة ما أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (ج2/ص35/ح733): [حدثنا عمرو بن محمد الرفاعي الأصفهاني حدثنا محمّد بن إبراهيم الحبراني

حدثني أحمد بن علي بن الجارود الأصبهاني حدثنا إبراهيم بن عمرو بن حفص بن معدان قال: حدثنا بكر بن بكار حدثنا شعبة حدثنا عباس الكلبي أنه سمع أنس بن مالك يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وآله وسلم: (من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله دخل الجنة)]، وقال الطبراني: (لم يروه عن شعبة إلا بكر وشيخ آخر من أهل البصرة حنفي).

* وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص55/ح26): [حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ حُمْرَانَ عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: (**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**)]؛ (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بِشْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ مِثْلَهُ سَوَاءً)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج1/ص431/ح201؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص65/ح464، ج1/ص69/ح498: والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص274/ح10952، ج6/ص274/ح10953، ج6/ص274/ح10954؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص49/ح55؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص185/ح1663؛ وغيرهم.

* أخرج الحاكم في مستدركه (ج1/ص50/ح16): [حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ إِمْلَاءً، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حدثنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، حدثنا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، حدثنا هِصَّانُ بْنُ كَاهِلٍ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ كَاهِنٌ قَالَ: جَلَسْتُ مَجْلِسًا فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ وَلَا أَعْرِفُهُ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ تَمُوتُ لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى قَلْبٍ مُوقِنٍ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهَا**». قَالَ: فَقُلْتُ: (أَأَنْتَ سَمِعْتَ مِنْ مُعَاذٍ؟!)، فَعَنَّفَنِي الْقَوْمُ، فَقَالَ: (دَعُوهُ فَإِنَّهُ لَمْ يُسِيءِ الْقَوْلَ، نَعَمْ، أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَزَعَمَ مُعَاذٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم)]؛ ثم قال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَقَدْ تَدَاوَلَهُ الثِّقَاتُ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ جَمِيعًا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالَّذِي عِنْدِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُمَا أَهْمَلَاهُ لِهِصَّانِ بْنِ كَاهِلٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ كَاهِنٍ، فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ فَقَطْ ؛ وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ أَيْضًا وَقَدْ أَخْرَجَا جَمِيعًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الثِّقَاتِ لَا رَاوِيَ لَهُمْ إِلَّا وَاحِدٌ، فَيَلْزَمُهُمَا بِذَلِكَ إِخْرَاجُ مِثْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج1/ص434/ح203): [أخبرنا الفضل بن الحباب الجمحي قال: حدثنا مسدد بن مسرهد عن بن أبي عدي قال: حدثنا حجاج الصواف قال: أخبرني حميد بن هلال]؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص1248/ح3796): [حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي حدثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن حميد بن هلال]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص229/ح22051):

[إسماعيل حدثنا يونس عن حميد بن هلال]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص229/ح22053): [حدثنا محمّد بن عدى عن الحجاج يعنى بن أبي عثمان حدثني حميد بن هلال]؛ أخرجه النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص278/ح10975): [أخبرنا زياد بن أيوب قال حدثنا بن علية قال: حدثنا يونس عن حميد بن هلال]؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص279/ح10977): [أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا بن أبي عدي عن الحجاج الصواف قال: حدثني حميد بن هلال به]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص45/ح71): [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عارم أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب والحجاج الصواف (ح) وحدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب عن حميد بن هلال]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص46/ح72): [حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال]؛ والحميدي في مسنده (ج1/ص182/ح370): [حدثنا محمّد بن الزبرقان الأهوازي أبو همام قال: حدثنا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال]؛ وغيرهم، وقول الحاكم: (حدثنا بن أبي عدي عن حبيب بن الشهيد) وهم، وإنما هو: حدثنا بن أبي عدي عن الحجاج بن أبي عثمان الصواف؛ قلت: هصان بن كاهل قد روى عنه أيضاً الأسود بن عبد الرحمن العبدي، وقد أصاب الحاكم في تصحيحه، لا سيما بشهادة الطرق المستقلة الآتية:

ـ فقد أخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص40/ح59) بإسناد صحيح: [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج بن المنهال حدثنا سعيد بن زيد قال: سمعت عمرو بن دينار حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال معاذ بن جبل في مرضه الذي توفي فيه: (لولا أن تتكلوا حدثتكم حديثا سمعته من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (**من مات وفي قلبه لا إله إلا الله موقنا دخل الجنة**)]؛ وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (ج1/ص70/ح118): [حدثنا محمّد بن الفضل (هو أبو النعمان عارم) حدثنا سعيد بن زيد قال: سمعت عمرو بن دينار المكي به].

ـ وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص111/ح219): [حدثنا عمرو بن إسحاق بن زبريق بن العلاء حدثنا محمّد بن إسماعيل بن عياش حدثنا أبي عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله يرجع ذاكم إلى قلب موقن دخل الجنة**)].

❋ وعن أبي سعيد الخدري، رضى الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «قال موسى عليه السلام: (يا رب علمني شيئًا أذكرك وأدعوك به!)، قال: ﴿قل يا موسى: لا اله إلا الله﴾، قال: (كل عبادك يقولون هذا!)، قال: ﴿قل لا إله إلا الله﴾، قال: (إنما أريد شيئا تخصني به)، قال: ﴿يا موسى: لو أن السموات السبع وعامرهن، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهن لا إله إلا الله﴾»، حديث حسن، أخرجه ابن حبان في صحيحه (ج14/ص103/ح6218): [أخبرنا بن سلم حدثنا حرملة بن يحيى حدثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن دراجا حدثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد

الخدري]؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص209/ح10670)، و(ج6/ص282/ح10980): [أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح في حديثه عن بن وهب]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص528/ح1393)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص710/ح1936): [أخبرنا أبو النضر محمد بن يوسف الفقيه ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا أصبغ بن الفرج المصري أنبأ بن وهب]، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

* وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2068/ح2687) بإسناد صحيح على شرط الشيخين: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: يقول الله عز وجل: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد؛ ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو أغفر؛ ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا ومن تقرب منى ذراعا تقربت منه باعا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة؛ **ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئا لقيته بمثلها مغفرة**﴾؛ قال إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر حدثنا وكيع بهذا الحديث]؛ وأخرجه مطولاً ومختصراً، بالفقرة موضع الاستشهاد، جمع من الأئمة منهم: ابن حبان في صحيحه (ج1/ص463/ح226): [أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال: حدثنا محمّد بن عباد المكي قال: حدثنا حماد بن إسماعيل عن شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن المعرور بن سويد]؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1255/ح3821): [حدثنا علي بن محمّد حدثنا وكيع عن الأعمش]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص147/ح21349): [حدثنا محمّد بن ثابت حدثنا إبراهيم بن طهمان عن منصور عن ربعي بن حراش عن المعرور بن سويد]، (وج5/ص148/ح21353): [حدثنا عفان حدثنا همام حدثنا عاصم عن المعرور بن سويد]، و(ج5/ص148/ح21359): [حدثنا عفان حدثنا حماد عن على بن زيد عن المعرور]؛ وغيرهم.

- وهو عند الطيالسي في مسنده (ج1/ص63/ح464) بإسناد آخر على شرط الشيخين: [حدثنا شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال ربكم عز وجل: ﴿الحسنة بعشر؛ والسيئة بواحدة وأغفرها؛ **ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي لقيته بقراب الأرض مغفرة**؛ ومن همّ بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء؛ ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعاً]، ثم قال: (لم يرفعه شعبة عن واصل ورفعه الناس عن الأعمش عن المعرور).

- وأخرجه ابن الجعد في مسنده (ج1/ص491/ح3423) بإسناد صحيح ثالث: [حدثنا علي بن الجعد أخبرنا عبد الحميد حدثني شهر حدثنا عبد الرحمن بن غنم أن أبا ذر حدثه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: إن الله تعالى يقول: ﴿يا عبدي ما عبدتني ورجوتني فأنا غافر لك على ما فيك؛ **يا عبدي إن لقيتني بقراب الأرض خطيئة ما لم تشرك بي أتيتك بقرابها مغفرة**﴾]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص154/ح21406) مطولاً: [حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا عبد الحميد حدثنا

شهر حدثني بن غنم ان أبا ذر حدثه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: إن الله عز وجل يقول: ﴿يا عبدي ما عبدتني ورجوتني فإني غافر لك على ما كان فيك؛ **ويا عبدي ان لقيتني بقراب الأرض خطيئة ما لم تشرك بي لقيتك بقرابها مغفرة**﴾؛ وقال أبو ذر: (ان الله عز وجل يقول: ﴿يا عبادي كلكم مذنب الا من أنا عافيته - فذكر نحوه الا انه قال- ذلك بأني جواد واجد ماجد إنما عطائي كلام﴾]

ـ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص167/ح21510) بإسناد صحيح رابع: [حدثنا عارم حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا غيلان عن شهر بن حوشب عن معد يكرب عن أبي ذر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، يرويه عن ربه قال: ﴿بن آدم: إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك؛ **بن آدم: إن تلقني بقراب الأرض خطايا لقيتك بقرابها مغفرة بعد أن لا تشرك بي شيئا**؛ بن آدم، إنك إن تذنب حتى يبلغ ذنبك عنان السماء ثم تستغفرني أغفر لك ولا أبالي﴾]؛ وكذلك الدارمي في سننه (ج2/ص415/ح2788) بعينه؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص172/ح21544): [حدثنا همام حدثنا عامر الأحول عن شهر بن حوشب عن معد يكرب]؛ قلت: معد يكرب، لعله الهمداني الصحابي؛ أو هو الفارس المشهور المقدام بن معد يكرب؛ وهذه طريق محفوظة: روى شهر بن حوشب الحديث عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري وأملاه على عبد الحميد بن بهرام، ورواه عن معد يكرب هذا.

* وأخرج الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي في سننه (ج5/ص548/ح3540): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِسْحَاقَ الجَوْهَرِيُّ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ فَائِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ بَكْرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ وَلاَ أُبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، وَلاَ أُبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لاَ تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً﴾]؛ وقال أبو عيسى الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ)؛ وقد أخرجه ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله (ج1/ص44/ح32)؛ وفي حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (2/ 231)؛ وجامع العلوم والحكم [ت ماهر الفحل (3/ 1155/42)]؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص315/ح4305) وقال: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَلَا عَنْ سَعِيدٍ إِلَّا كَثِيرُ بْنُ فَائِدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو عَاصِمٍ)، قلت: لم ينفرد به كثير بن فائد، فقد رواه أيضاً سلم بن قتيبة الباهلي كما هو في التاريخ الكبير للبخاري [بحواشي محمود خليل (3/ 496/1656)]؛ وصححه الألباني، وهو صحيح قطعاً، لأن كثير بن فائد قد توبع، لا سيما بشهادة ما سبق من الروايات، وبملاحظة الطريق الصحيحة التالية:

ـ كما جاءت في علل الحديث لابن أبي حاتم (5/150/1876): [وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُنِيبٍ العَدَنِيُّ، عَنْ قُرَيش بْنِ حَيَّانَ، عَنْ ثابتٍ البُنَانيِّ، عَنْ أنس، عن النبيِّ، صلى الله عليه وسلم، أنه قَالَ: إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ: ﴿يَا ابْنَ آدَمَ! مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي أَغْفِرُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ، يَا ابْنَ آدَمَ! لَوْ لَقِيتَنِي

بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطِيئَةً لَقِيتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً، ابْنَ آدَمَ! لَوْ عَمِلْتَ مِنَ الذُّنُوبِ حَتَّى تَبْلُغَ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي بَعْدَ أَلاَّ تُشْرِكَ بِي شَيئًا، أَغْفِرُ لَكَ وَلاَ أُبَالِي﴾؟ قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ]؛ قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات عن آخرهم، والمتن في غاية الاستقامة، فلا معنى لقول أبي حاتم: (هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ)، وإن كان قصد التفرد والغرابة، فها هي رواية الترمذي تنفي ذلك، والحمد لله رب العالمين.

❋ وفي «**المعجم الكبير**»، (ج12/ص20/ح12346)، وفي «**المعجم الأوسط**»، (ج5/ص337/ح5483)، وفي «**المعجم الصغير**»، (ج2/ص82/ح820): [حدثنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني حدثنا قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: ﴿بن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك؛ **ولو أتيتني بقراب الأرض خطايا لقيتك على الأرض مغفرة ما لم تشرك بي، ولو بلغت خطاياك عنان السماء ثم استغفرتني لغفرت لك**﴾»]، ولكن هذا إسناد ضعيف بسبب إبراهيم بن إسحاق الصيني، لا تقوم به الحجة، ولكن لعله يثبت عن ابن عباس، رضي الله عنهما، لأن المتن مستقيم صحيح ثابت عن أبي ذر وأنس، رضي الله عنهما؛ وبشهادة الطريق القوية التالية:

ـ فقد أخرج الحاكم في مستدركه (ج4/ص291/ح7676): [أخبرني بكر بن محمّد بن حمدان الصيرفي بمرو حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي حدثنا حفص بن عمر العدني حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن بن عباس رضي الله عنهما عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿من علم منكم أني ذو قدرة على مغفرة الذنوب غفرت له ولا أبالي، **ما لم يشرك بي شيئا**﴾]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (ج1/ص206/ح602): [حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان قال: حدثني أبي به]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص241/ح11615): [حدثنا أبو شيخ محمّد بن الحسين بن عجلان الأصبهاني حدثنا سلمة بن شبيب حدثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان به]؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص174/ح21562): [حدثنا سليمان بن داود أبو داود حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان حدثني أبي عن مكحول أن عمر بن نعيم حدثه عن أسامة بن سلمان أن أبا ذر حدثهم أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (**إن الله يقبل توبة عبده، أو يغفر لعبده ما لم يقع الحجاب**)، قالوا: (يا رسول الله وما الحجاب؟!)، قال: (**أن تموت النفس وهي مشركة**)]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج2/ص393/ح626، ج2/ص394/ح627، ج2/ص394/ح627؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص174/ح21563، ج5/ص174/ح21564؛ والطبراني في مسند الشاميين ج1/ص125/ح195؛ وابن الجعد في مسنده

ج1/ص489/ح3402؛ والحاكم في مستدركه (ج4/ص286/ح7660) ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

❊ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: [قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إن الله يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مثل هذا (وأشار من الأفق إلى الأفق)، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟! أظلمك كتبتي الحافظون؟! فيقول: لا، يا رب! فيقول: ألك عذر؟! فيقول: لا، يا رب! فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم اليوم! فيخرج بطاقة فيها: (**أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله**)، فيقول (الرجل): يا رب! ما هذه البطاقة، مع هذه السجلات؟! فقال (الرب): إنك لا تظلم! قال (أي النبي): «فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة! ولا يثقل مع اسم الله شيء!»] هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص46/ح9) وقال: (هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بأبي عبد الرحمن الحلبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعامر بن يحيى مصري ثقة والليث بن سعد إمام ويونس المؤدب ثقة متفق على إخراجه في الصحيحين)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج1/ص462/ح225؛ والترمذي في سننه (ج5/ص25/ح2639) وقال: حسن غريب.؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1438/ح4300؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص213/ح6994؛ والحاكم في مستدركه ج1/ص711/ح1937؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص136/ح339؛ والكناني في جزء البطاقة ج1/ص37/ح2؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج5/ص79/ح4725؛ وغيرهم.

❄ فصل: خطر الشرك بالله

❊ قال الله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ومن يشرك بالله فقد افترى إثمًا عظيمًا﴾، (النساء؛ 4: 48).

❊ وقال تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيدًا﴾، (النساء؛ 4: 116).

❊ قال تعالى: ﴿حنفاء لله، غير مشركين به، ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء، فتخطفه الطير، أو تهوى به الريح في مكان سحيق﴾، (الحج؛ 22: 31).

❊ وقال تعالى: ﴿وإذ قال لقمان لا بنه وهو يعظه: يا بنى لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم﴾ (لقمان؛ 31: 13).

❊ وقال تعالى: ﴿ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون﴾ (الانعام؛ 6: 88).

❊ وقال تعالى: ﴿ولقد أوحى اليك، وإلى الذين من قبلك، لئن أشركت ليحبطن عملك، ولتكونن من الخاسرين ❊ بل الله فاعبد، وكن من الشاكرين﴾ (الزمر؛ 39: 65).

* وقال، جل جلاله، وسما مقامه: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ * أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * **الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ * قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾، (ق؛ 50: 24 – 27).

* وقال، تعالى ذكره: ﴿**لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ** فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً﴾، (الإسراء؛ 16: 22).

* وقال: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ **وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهاً آخَرَ** فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُوماً مَّدْحُوراً﴾، (الإسراء؛ 16: 39).

* وقال تعالى: ﴿ولا تكونن من المشركين﴾ (الانعام؛ 6:14- يونس؛ 10:105- القصص؛ 28:87).

* وقال تعالى: ﴿منيبين إليه، واتقوه، وأقيموا الصلاة، ولا تكونوا من المشركين﴾ (الروم؛ 30:31).

* وقال تعالى حاكياً قول عبده ورسوله السيد الوجيه المقرب عيسى بن مريم، مسيح الله المهدي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم؛ وقال المسيح: يا بني إسرائيل، اعبدوا الله ربي وربكم، إنه من يشرك بالله فقد حرّم الله عليه الجنة، ومأواه النار، وما للظالمين من أنصار!﴾، (المائدة؛ 5: 72).

* وعن جابر بن عبدالله ـــ رضى الله عنه ـــ قال: أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجل فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ فقال: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار**»، حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص94/ح93): [وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قاله]؛ وأخرجه من طرق مختلفة وبألفاظ مقاربة الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص325/ح14528، ج3/ص345/ح14753، ج3/ص374/ح15058؛ والطبراني في مسند الشاميين ج2/ص115/ح1020؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج7/ص44/ح13075؛ وأبو يعلى في مسنده ج4/ص188/ح2278؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص322/ح1060، ج1/ص323/ح1062؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج7/ص248/ح7410؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2460/ح6305) عن عبد الله بن مسعود: [حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال: قال رسول الله كلمة وقلت أخرى: (**من مات يجعل لله ندا أدخل النار**)؛ وقلت أخرى: من مات لا يجعل لله ندا أدخل الجنة]؛ وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج1/ص486/ح251)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص382/ح3625، ج1/ص443/ح4231، ج1/ص425/ح4038، ج1/ص425/ح4043.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص346/ح19061) عن خريم بن فاتك: [حدثنا أبو النضر حدثنا المسعودي عن الركين بن الربيع عن أبيه عن خريم بن فاتك قال: قال رسول الله، صلى الله

عليه وسلم: (الأعمال ستة والناس أربعة، فموجبتان ومثل بمثل، والحسنة بعشرة أمثالها، والحسنة بسبعمائة؛ فأما الموجبتان من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، **ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار**؛ وأما مثل بمثل فمن همّ بحسنة حتى يشعرها قلبه ويعلم الله عز وجل ذلك منه كتبت له حسنة ومن عمل سيئة كتبت عليه سيئة، ومن عمل حسنة كتبت له بعشر أمثالها، ومن أنفق نفقة في سبيل الله فحسنة بسبعمائة؛ والناس أربعة: موسع عليه في الدنيا مقتور عليه في الآخرة، وموسع عليه في الآخرة مقتور عليه في الدنيا، وموسع عليه في الدنيا والآخرة ومقتور عليه في الدنيا والآخرة)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص322/ح18920).

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص265/ح865) عن بن عمر: [حدثنا أحمد قال: حدثنا سعيد بن سليمان قال: أخبرنا أبو عقيل قال: أخبرنا عمر بن محمّد عن عبد الله بن دينار عن بن عمر قال: قال رسول الله: (الأعمال سبعة: عملان منجيان وعملان بأمثالهما، وعمل بعشرة أمثاله وعمل بسبعمائة ضعف، وعمل لا يعلم ثواب عامله إلا الله؛ فأما المنجيان فمن لقي الله يعبده مخلصا لا يشرك به شيئا وجبت له الجنة، ومن لقي الله يشرك به شيئا وجبت له النار، ومن عمل سيئة جزي بها، ومن أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها جزي مثلها، ومن عمل حسنة جزي عشرا، ومن أنفق ماله في سبيل الله ضعفت له نفقة: الدرهم بسبعمائة والدينار بسبعمائة، والصيام لا يعلم ثواب عامله إلا الله]، وقال الإمام الطبراني: (لا يرو هذا الحديث عن عبد الله بن دينار إلا عمر بن محمّد تفرد به أبو عقيل).

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج5/ص369/ح5585) عن عمارة بن رؤيبة: [حدثنا محمّد بن عبدالله الحضرمي قال: حدثنا يحيى الحماني قال: حدثنا محمّد بن ابان عن ابي اسحاق عن عمارة بن رؤيبة قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: هما الموجبتان، من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار].

هذه الآيات والأحاديث الشريفة المعصومة ليست رخصة في ارتكاب المعاصي، والإدمان على الذنوب؛ كيف لا؟ والمعاصي والذنوب قد تستفحل بالإنسان حتى ينتكس قلبه، فيرتد منافقاً خالصاً، فيحبط عمله، أو تضعف بصيرته، فيعبث الشيطان بعقله فيكذب على الله، فيقول: ﴿لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة﴾، كما قال ضُلاّل بني إسرائيل فأكذبهم الله بقوله: ﴿أتخذتم عند الله عهداً؟! فلن يخلف الله عهده، أم تقولون على الله ما لا تعلمون * بلى، من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾. أو قد يتبلّد حسّه، فلا ينكر المعصية والمنكر، ثم يتدرج إلى كراهة ما أنزل الله، أو السخرية والاستهزاء به، فيرتد كافراً يحبط عمله. ولقد أحسن بعض العارفين عندما قال: (المعاصي بريد الكفر).

❄ فصل: فضل الدعوة إلى الإسلام والتوحيد

* قال الله تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة﴾، (يوسف؛ 12: 108).

* وقال تعالى آمراً نبيه بتلخيص دعوته في كلمات يسيرة: ﴿قل: إنما أمرت أن أعبد الله، ولا أشرك به، **إليه أدعوا**، وإليه مئاب﴾، (الرعد؛ 13: 36).

* وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: (إنك ستأتي قوما أهل كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن **يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله**؛ فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة؛ فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم؛ فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم؛ واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب)؛ حديث صحيح، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج2/ص544/ح1425): [حدثنا محمّد أخبرنا عبد الله أخبرنا زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى بن عباس عن بن عباس رضي الله عنهما قاله]؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج1/ص51/ح19؛ والبخاري في صحيحه ج2/ص529/ح1389، ج4/ص1580/ح4090؛ والنسائي في سننه ج5/ص4/ح2435؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص371/ح156، ج6/ص178/ح2419، ج11/ص476/ح5081؛ وابن خزيمة في صحيحه ج4/ص23/ح2275؛ والترمذي في سننه ج3/ص22/ح625؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص568/ح1783؛ وأبو داود في سننه ج2/ص105/ح1584؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص233/ح2071؛ والطبراني في معجمه الكبير ج11/ص426/ح12207؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص5/ح2215؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج4/ص96/ح7068، ج4/ص101/ح7095، ج7/ص2/ح12891، ج7/ص7/ح12907، ج7/ص9/ح12915؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج2/ص353/ح9831؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج5/ص215/ح9420؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1077/ح2783): [حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد رضي الله عنه سمع النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلا يفتح الله على يديه، فقاموا يرجون لذلك أيهم يعطى، فغدوا وكلهم يرجو أن يعطى، فقال: أين علي؟ فقيل: يشتكي عينيه، فأمر فدعي له فبصق في عينيه فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء فقال: نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا، فقال: على رسلك حتى تنزل بساحتهم؛ **ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم، فوالله لأن يهدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم**]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ج4/ص1872/ح2406؛ والبخاري في صحيحه ج3/ص1096/ح2847، ج3/ص1357/ح3498، ج3/ص1358/ح3499؛ وابن حبان في صحيحه

ج15/ص379/ح6932، ج15/ص380/ح6934؛ أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص333/ح22872؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ج3/ص207؛ والطبراني في معجمه الكبير ج6/ص152/ح5818، ج6/ص167/ح5877، ج6/ص188/ح5950، ج6/ص198/ح5991؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص46/ح8149، ج5/ص46/ح8151، ج5/ص173/ح8587؛ وابن حنبل في فضائل الصحابة ج2/ص608/ح1037؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج9/ص107/ح18009؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص293/ح354، ج13/ص524/ح7527؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج3/ص165/ح2815؛ وغيرهم. وهو حديث صحيح، غاية في الصحة، وفيه أكثر من آية من آيات نبوته صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

الباب الثاني عشر: توحيد الطاعة والاتباع

توحيد الطاعة والاتباع هو أن نفرد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالاتباع، فلا نتبع إلا إياه اتباعًا صادقًا، لأن طاعته طاعة لله وحده لا شريك له، فهو المبلغ عن الله البلاغ المعصوم المبين. فالطاعة هي لله ابتداءً، أما طاعة رسول الله ـ صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله ـ فهي طاعة لله، كما ثبت بالبرهان القاطع، واتباع أمره هو اتباع لأمر الله.

فهذا التوحيد هو فعل العبد المبني على اعتقاده انفراد الله بالسيادة والحاكمية، وانفراده بحق التشريع، وتصديقه الجازم أن مراد الله إنما يُعرف بالوحي إلى الرسل والأنبياء؛ وهذا هو معنى: **(أشهد أن محمداً رسول الله)**.

وقد سلفت البرهنة على هذا مفصلاً في عدة أبواب، فلعلنا نكتفي بالتذكير ببعض ذلك على وجه الاختصار:

* فقد قال، تباركت أسماؤه: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ**؛ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾، (النّساء؛ 4: 80)، وقال: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ**؛ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً﴾، (النّساء؛ 4: 64)، وغيرها آيات كثيرة أمر فيها ربّ العزّة، تباركت أسماؤه، بطاعة النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، طاعة مطلقة من غير قيد أو شرط؛ وجعل طاعة الرسول شرطاً للهداية، ومعصيته مفضية إلى الضّلالة، مع آيات أخرى تَوَعَّد فيه من يعصيه أو يعصي رسله، على حدّ سواء ولا فرق، بنار جهنّم خالدين فيها أبداً، كما هو مثلاً:

ـــ في قوله، تباركت أسماؤه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ **وَمَنْ يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ** يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * **وَمَنْ يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ** وَيَتَعَدَّ حُدُودهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، (النساء؛ 4: 14)،

ـــ وقوله: ﴿إِلَّا بَلاغاً مِنَ اللَّهِ وَرِسَالاتِهِ؛ **وَمَنْ يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً**﴾، (الجـنّ؛ 72: 23)،

ـــ وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ؛ **وَمَنْ يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَاباً أَلِيماً**﴾، (الفتح؛ 48: 17)،

ـــ وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ؛ **وَمَنْ يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 36)،

ـــ وقوله: ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ؛ **وَمَنْ يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾، (الأحزاب؛ 33: 71).

ـــ وقوله: ﴿قُلْ **أَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ، **وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**، وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (النّور؛ 24: 54).

ـــ وقوله: ﴿**وَأَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا** فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ

الْمُبِينُ﴾، (المائدة؛ 5: 92)
ـــ وقوله: ﴿**وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾، (التّغابن؛ 64: 12).
ـــ وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ**﴾، (محمد؛ 47: 33).
ـــ وجعل تبارك وتعالى نفسه ورسوله المرجع المطلق عند النّزاع، فقضى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾، (النّساء؛ 4: 59).
ـــ بل ها هو ربّنا، تباركت أسماؤه، يفرد طاعة الرّسول بنفسها، من غير ذكر نفسه المقدّسة أصلاً، ويجعلها شرطاً للأمل في الرّحمة: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ **وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، (النّور؛ 24: 56).
ـــ كما أكّد كلّ ذلك بأن جعل، جلّ ذكره، اتّباع النّبي شرطاً لحصول محبّته، التي هي أعلى الأماني، والإعراض عن اتّباع الرسول، والتّولي عن طاعته، من الكفر المفضي إلى مقته ولعنته، فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ **فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ** وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ **أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ**﴾، (آل عمران؛ 3: 32).
ـــ ثمّ زاد هذا بياناً بقوله، تعالى ذكره: ﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ**؛ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾، (النور؛ 24: 52)، فجعل الخشية والتّقوى لله وحده، أما الطّاعة فهي لله ورسوله؛ وقد تمّ عطف لفظ «**الرّسول**» على لفظ «**الجلالة**» على نحو يشعر بتساوي المرتبة فيما يتعلّق بوجوب الطّاعة فقط، مع التباين المطلق بين الله، الحيّ القيوم، واجب الوجود، الأوّل الأزلي القديم بغير ابتداء، والآخِرُ الحيّ الباقي بغير موت أو فناء أو انتهاء، بينه وبين الرّسول، المخلوق الممكن الحادث الفاني.
* كما أنكر جلّ جلاله، وسما مقامه، على من أراد أن يفرّق بين الله ورسله، أو من حاول المراوغة بادّعاء الإيمان ببعض والكفر ببعض، وأغلق في وجهه أبواب الفرار، حيث قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ، وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ **حَقّاً** وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً﴾، (النّساء؛ 4: 150 ـــ 151). فبيّن، جلّ وعلا، أنّ طاعة الرّسل إنّما هي بإذن الله، وأنّها طاعةٌ لله، بل هي **مُطابقة لطّاعة الله**، وأنّها في نسب المرتبة، مرتبة طاعة الله، كما هو بين عطف لفظ «**الرسول**» على لفظ «**الجلالة**» على نحو يشعر بتساوي المرتبة في الحجيّة والإلزام.
* وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، (النساء؛ 4: 65).
* قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾، (النساء؛ 4: 105).

* قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾، (الأحزاب؛ 33: 36).
* وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِّ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَّ إِنَّ اللهَّ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (الحجرات؛ 49: 1)
* قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَّ إِنَّ اللهَّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر؛ 59: 7).

* وعن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى أله وصحبه وسلم قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به**»، قال النووي: (حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح)، قلت: هذا متن في غاية الجودة والاستقامة، أما الإسناد فليس بذاك لأن نعيم بن حماد، وإن كان من شيوخ البخاري، وقد أخرج له البخاري خمسة أحاديث منتقاة، ليس بذاك الحافظ المتقن، الذي تقوم به الحجة القاطعة، بل هو كثير الغلط، ومعاذ الله أن نحتج بمن كثر غلطه، ولكن لمجرد الاستئناس.

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الكفري المخرج من الملة منها:
(أ) – الاعتقاد بأنه يسع ترك اتباع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو أنه يسوِّغ اتباع غيره، كما فصّلناه عند مناقشة توحيد التشريع والحاكمية.
(ب) – رفض اتباع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والامتناع عن طاعته.
كما يتناقض معه أنواع من الشرك العملي، منها البدع والابتداع، كما سيأتي قريباً في فصوله المستقلة.

❄ فصل: قاعدة في الأسماء والصفات

ومن أهم قواعد وأصول هذا الباب أن لا نسمي ربنا إلا بما سمى به نفسه، أو سماه رسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا نصفه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من غير تنديد ولا مكافئة ولا تمثيل، ولا تحريف للكلم عن مواضعه، أو إلحاد في أسمائه.
* قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرْ﴾، (الشورى؛ 42: 11).
* وقال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًّا أَحَدْ﴾، (الاخلاص؛ 112: 3).
* وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونْ﴾، (البقرة؛ 2: 22).
* وقال: ﴿وَللهِّ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، (الأعراف؛ 7: 180).
* وقال تعالى في ذم اليهود: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾،(النساء؛ 4: 46)، وقال: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾، (المائدة؛ 5: 13)، وقال: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِّ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، (البقرة؛ 2 :75).

وإنما نثبت له كل اسم وصفة، أو فعل وردت في الكتاب أو السنّة الثابتة، كما وردت، على الوجه الذي يليق بجلال ربنا وعظيم سلطانه وفق ما تقتضيه اللغة العربية، لغة القرآن.

فنؤمن مثلا بأنه يسمع ويبصر ويتكلم متى شاء، وبما شاء، كيف شاء، وأنه استوى على العرش استواء يليق به: كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه؛ 20: 5).

وانه الموصوف بالكمال والجمال والجلال المطلق، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، (النحل؛ 16: 60).

وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، (الروم؛ 30: 27).

فما يسميه البعض: «**توحيد الأسماء والصفات**» هو في حقيقته هذه القاعدة، التي هي فرع لـ«**توحيد الاتباع والطاعة**»، وليس قسما أساسياً مستقلاً من أقسام التوحيد، كما يزعمون!

ولكن القوم تورطوا في مباحث كلامية، وشطحات فلسفية، وابتدعوا مسائل، ما أنزل الله بها من سلطان، أرادوا نصرتها وجعلها ديناً، فلم يجدوا بداً من جعلها توحيداً وإسلاماً، وسل سيف التكفير والتبديع على من خالفهم، كل ذلك ما هو إلا «**إرهاب فكري**»، وإحداث في الدين، و«**ابتداع**»: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينْ﴾.

❄ فصل: أقسام السنّة

ومن أهم قواعد وأصول هذا الباب كذلك الالتزام بالسنّة واجتناب البدعة.

السنّة لغة هي الطريقة، واصطلاحا ــ إذا اضُيفت إلى النبي صلوات الله عليه وعلى آله ــ عند الأصوليين هي مجموع أقوال النبي وأفعاله وتقريراته، فهي إذًا ثلاثة أقسام :

(1) سنّة قولية، ومنها الإشارة، (2) سنّة فعلية، (3) سنّة تقريرية.

* قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾، (آل عمران؛ 3: 31 ــ 32).

* وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، (الاحزاب؛ 33: 21).

* وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾، (الحشر؛ 59: 7).

أمّا ما تركه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عمدا تركناه، بشرط أن لا يكون قد ذكر علة لتركه هو، ولكنها منتفية في حقنا كخوفه من أن يفرض ذلك الفعل على الأمة فيعجزون عن القيام به، ونحو ذلك؛ ولا يعلم تعمّد تركه الا بقرينة، كترك بعد فعل راتب كان يواظب عليه، أو نص على العمد بقول، فما تركه على هذا النحو هو فعل من أفعاله، فهو سنّة فعلية في حقيقته، وإن ظهر بصورة الترك. وربما ذكر بعض الناس على سبيل المثال لذلك تركه، عليه الصلاة والسلام، الخلوة والتحنث، التي كان يواظب على

فعلها قبل البعثة في غار حراء، في ما بقي من عمره الشريف، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله؛ فنقول: هذا مثال معلول، لا يعتدّ به لأن أفعاله قبل البعثة جاءت على عادته وعادة قومه من قريش، أو على رأيه واجتهاده، ولا حكم لها أصلاً، لأنه لا حكم قبل ورود الشرع. **وحتى في غير ذلك من الأمثلة الصحيحة لا يدل الترك إلا على أن الفعل المتروك لم يعد مستحباً أو واجباً، فيعود حلالاً محضاً، إلا أن يأتي برهان على الكراهية أو التحريم، وإلا فلا.**

أما الترك المجرد من القرائن فهو عدم فعل، والعدم لا شيء، أي أنه ليس بشيء، ولا يصلح دليلاً لشيء؛ بل قد كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ربما ترك بعض الأفعال عمدا لاعتبارات سبق أن ذكرنا بعضها في الفصل المعنون: **(هل ما (تركه) النبي تركناه؛ وهل هناك سنّة تَرْكِيّة؟!)**، وقد سبق قبل عدة أبواب؛ فلا يوجد في العالم ما يسمونه: «**سنة تركية**» أصلاً، كما أشبعناه تأصيلاً في الفصل المذكور، فليراجع للتأكد من صحة القاعدة المهمة التالية:
أن ترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو في حقيقته سكوت وإقرار، فما تركه إنما هو على الإباحة الأصلية المطلقة. فلا صحة لقولهم: (ما تركه النبي تركناه)، بل ما تركه النبي استحللناه، فإن شئنا تركناه وإن شئنا فعلناه، إلا ببرهان خلاف ذلك.

وبذلك تبطل حجة كل من أبطل عملاً، أو زعم أنه بدعة لمجرد أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك، لم يفعله. وشر من ذلك، وأولى بالبطلان، من أصدر نفس الأحكام لأن الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، لم تفعله. كيف وأقوالهم الصريحة، وأفعالهم الظاهرة، وإقراراتهم ليست بحجة، فكيف يكون تركهم، الذي هو عدم محض، حجة؟! فمن زعم شيئاً من ذلك فهو والله المبتدع الضال، أو السطحي التافه، أو الجاهل المركب، أو لعله، عياذاً بالله، الكافر العنيد.

❄ فصل: ما هي (البدعة)؟!

لفظة البِدْعَة مصدر من الفعل الثلاثي: **(بَ دَ عَ)**. وأصل استخدامها في اللسان العربي المبين الذي خوطبنا به في القرآن، وعلى لسان خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، يأتي لمعنيين:
الأول: الانقطاع والعجز والكلال، ومنه أُبْدِع الراحلة، فهو مبدِعة، إذا كلَّت وعجزت وانقطعت عن السير، وهذا لا يعنينا كثيراً ها هنا،
والثاني: وهو الذي يعنينا ها هنا: ابتداء الشيء، وصنعه لا على مثال سابق، أي: إحداث شيء لم يكن له من قبل خلقٌ، ولا ذكرٌ، ولا معرفةٌ. فتقول العرب: ابتدع فلان الرَكِيَّ، أي البئر، إذا استنبطها. وتقول: لست ببِدْع في كذا وكذا، أي لست بأول من أصابه هذا، وقال، جل جلاله، وتقدست أسماؤه: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾، أي: لست أول مرسل، بل سبقني رسل كثيرون.

وابتَدَع: جاء بأمر يختلف عن سابقه، لا يعرف من قبل، ومنه الابتداع: أي الإحداث للبدعة، والبِدعة: الشيء المخترع المحدث، والمبتَدَع أيضاً، وفاعلها مبتَدِع، وبديع؛ هذا كله لغة.

أما شرعا، فالبدعة: كل قول أو عمل (بما في ذلك الاعتقادات لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان) أُحْدِثَ **في الدين** بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وهي في ذاتها ضلالة، ومحدثها، ومن تبعه عليها، ومن قلّده، كلهم ضال آثم بذلك، مستحق من الله الذم والعقوبة، إلا من قام به مانع من موانع التأثيم المعروفة، كالجهل، والتأويل، والإكراه، وغيرها. وقلنا التأثيم، لأن بعض الابتداع فسق، وبعضه كفر، فليس إثم الابتداع من درجة واحدة.
وبعض من قام بهم مانع (التأويل)، لا سيما في غوامض مسائل الاعتقاد، قد يكون قد بذل الجهد، واستفرغ الوسع، في الوصول إلى الحق مجتهداً، يريد وجه الله، لكنه لم يصب الصواب، وزلَّت به القدم، فنحتسب على الله ليس فقط أن يسقط عنهم الإثم، بل أيضاً أن يمنّ عليهم بأجر الاجتهاد. ومن المعلوم أنه ليس بعد أبي القاسم محمّد بن عبد الله نبي مرسل معصوم، وأن كل غيره يؤخذ منه ويترك، وأن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف بالبرهان؛ فلا يستغرب أن يتورط بعض من يعتبرهم الجمهور من شيوخ الإسلام وأئمة الدين، في بعض غوامض البدع، لا سيما الاعتقادية منها، ولا يجوز أن يتخذ ذلك مبرراً للطعن فيهم، أو التشكيك في إمامتهم.
وهذا التّعريف مأخوذ من النصوص الشرعية حرفاً، بحرف، ومنها:
❋ ما أخرج الإمام النسائي، (ج3/ص188/ح1578)، بإسناد صحيح، تقوم به الحجة، عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما: [أخبرنا عتبة بن عبد الله قال: أنبأنا ابن المبارك عن سفيان عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول في خطبته: يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمّد، **وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار!**»، ثم يقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه نذير جيش يقول: صبّحكم، مسّاكم، ثم قال: «من ترك مالا فلأهله، ومن ترك دينا أو ضياعا فإلي (أو علي)، وأنا أولى بالمؤمنين»]؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج2/ص592/ح867، ج2/ص593/ح867؛ وابن خزيمة في صحيحه ج3/ص144/ح1785؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص311/ح14373، ج3/ص319/ح14471، ج3/ص371/ح15026؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص390/ح1234، ج1/ص550/ح1786، ج3/ص450/ح5892؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص187/ح10؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص18/ح45؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص207/ح5544، ج3/ص214/ح5589، ج3/ص214/ح5591، وأبو يعلى في مسنده ج4/ص86/ح2111، ج4/ص90/ح2119؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص83/ح297؛ وغيرهم مطولاً ومختصراً.

❋ وجاء مثله من كلام عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد كما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2655/ح6849): [حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة أخبرنا عمرو بن مرة سمعت مرة الهمداني يقول: قال عبد الله: (إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمّد، صلى الله عليه وسلم، **وشر الأمور محدثاتها**، وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين)]؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ج1/ص18/ح46؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص48/ح367؛ والطبراني في معجمه الكبير ج9/ص99/ح8524؛ وابن الجعد في مسنده (ج1/ص30/ح88) بأتم لفظ: [أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت مرة الهمداني قال: كان عبد الله يقول: (إن أصدق الحديث كتاب الله جل وعز وأحسن الهدى هدى محمّد، صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين) قال: وحدثني بهذا مرة أو غير مرة: (ألا إنما البعيد ما ليس آتيا، ألا وعليكم بالصدق فإنه يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق حتى يكتب صديقا ويثبت البر في قلبه، فلا يكون للفجور موضع إبرة يستقر فيها، وإياكم والكذب فإنه يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب حتى يكتب كذابا ويثبت الفجور في قلبه، فلا يكون للبر موضع إبرة يستقر فيها)].

ـ وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج9/ص96/ح8518): [حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن بن مسعود قال: (إنما هي اثنان: الهدي والكلام؛ فأحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدي هدي محمّد، صلى الله عليه وسلم،؛ **ألا وإياكم والمحدثات والبدع فإن شر الأمور محدثاتها وكل محدثة ضلالة**؛ ألا لا يطولن عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم، الأمل ما هو آت قريب، ألا إن البعيد ما ليس آت ألا إن الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره، وشر الروايا روايا الكذب، ألا إن الكذب لا يصلح في جد ولا هزل، ألا إن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الصدق يهدي الى البر، وإن البر يهدي الى الجنة، وإنه يقال للصادق صدق وبر، ويقال للكاذب كذب وفجر، وإني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (إن العبد ليكذب حتى يكتب كذابا ويصدق حتى يكتب صديقا)؛ ثم قال: (إياكم والعضة: أتدرون ما العضه؟! النميمة ونقل الأحاديث)]؛ وأخرجه مطولاً ومختصراً ابن ماجه في سننه ج1/ص18/ح46؛ والطبراني في معجمه الكبير ج9/ص97/ح8521، ج9/ص99/ح8523، ج9/ص99/ح8524، ج9/ص101/ح8531،؛ والقضاعي في مسند الشهاب ج2/ص264/ح1325؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص30/ح88؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص112/ح1420؛ وغيرهم، وربما جعله بعض الضعفاء مرفوعاً، ولا يصح رفعه.

ـ وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج9/ص101/ح8531): [حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن أبي حمزة عن رباح النخعي قال: كان عبد الله بن مسعود يخطبنا كل خميس فيقول: (إن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد، صلى الله عليه وسلم، **وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وشر الأمور محدثاتها**؛ وإنكم مجموعون بصعيد واحد ينفذكم البصر ويسمعكم الداعي، ألا وإن الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره)]؛ والطبراني في

معجمه الأوسط (ج2/ص112/ح1420) مختصراً: [حدثنا أحمد قال: حدثنا مقدم بن يحيى قال: حدثنا عمي القاسم بن يحيى قال: حدثنا أبو حمزة عن رباح أبي المثنى عن بن مسعود أنه كان يقول كل عشية خميس ليلة الجمعة: (إن أصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمّد)]، ثم قال الإمام الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أبي حمزة إلا القاسم تفرد بن مقدم)، وقد رواه حماد بن سلمة كما ترى!

- وأخرج الإمام الدارمي في سننه (ج1/ص80/ح207): [أخبرنا محمّد بن عيينة عن أبي إسحاق الفزاري عن أسلم المنقري عن بلاز بن عصمة قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول، وكان إذا كان عشية ليلة الجمعة قام فقال: (ان أصدق القول قول الله وان أحسن الهدي هدي محمّد، والشقي من شقي في بطن أمه، وان شر الروايا روايا الكذب، **وشر الأمور محدثاتها**، وكل ما هو آت قريب)].

- وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج8/ص32/ح7871): [حدثنا محمود حدثنا وهب بن بقية حدثنا خالد عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود أنه كان يجيء كل خميس فيقوم قائما لا يجلس فيقول: (لا تقتلوا الناس فإن فيهم الكبير والضعيف وذا الحاجة)؛ قال فيقول: (هما اثنتان: فأحسن الهدي هدي محمّد، صلى الله عليه وسلم، وأصدق الحديث كتاب الله؛ **وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة ضلالة**. ألا إن الشقي من شقي في بطن أمه وإن السعيد من وُعظ بغيره، ألا فلا يطولن عليكم الأمد ولا يلهكم الأمل، فإن كل ما هو آت قريب وإنما بعيد ما ليس آتيا؛ وإن شرار الناس بطال النهار وجيفة الليل، وإنَّ قتْل المؤمن كفر وإن سِبابه فسق، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث. ألا إن شر الروايا روايا الكذب، وإنه لا يصلح من الكذب جد ولا هزل، ولا أن يعد الرجل صبيه ثم لا ينجزه. ألا وإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة، وإن الصادق يقال له صدق وبر، وإن الكاذب يقال له كذب وفجر، وإني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (إن العبد ليصدق فيكتب عند الله صديقا، وإنه ليكذب حتى يكتب عند الله كذابا). ألا هل تدرون ما العضه؟ هي قال وقيل هي، النميمة التي تفسد بين الناس)].

* وجاء في «**سنن ابن ماجه**»، (ج1/ص15/ح42) بإسناد صحيح: [حدثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء يعني بن زبر حدثني يحيى بن أبي المطاع قال: سمعت العرباض بن سارية يقول: قام فينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقيل: يا رسول الله، وعظتنا موعظة مودّع فاعهد إلينا بعهد، فقال: «عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا، وسترون من بعدي اختلافا شديدا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ؛ **وإياكم والأمور المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة**»]؛ وأخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص177/ح333)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص248/ح622)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص446/ح786)؛

والطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص28/ح66)؛ وغيرهم.

ـ وأخرجه الإمام الترمذي في سننه (ج5/ص45/ح2676): [حدثنا علي بن حجر حدثنا بقية بن الوليد عن بجير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يوما بعد صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودّع فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟ قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم يرى اختلافا كثيرا، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ]، وقال أبو عيسى: (هذا **حديث حسن صحيح** وقد روى ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرباض بن سارية عن النبي، صلى الله عليه وسلم، نحو هذا، حدثنا بذلك الحسن بن علي الخلال وغير واحد قالوا: حدثنا أبو عاصم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرباض بن سارية عن النبي، صلى الله عليه وسلم، نحوه؛ والعرباض بن سارية يكنى أبا نجيح؛ وقد روي هذا الحديث عن حجر بن حجر عن عرباض بن سارية عن النبي، صلى الله عليه وسلم، نحوه)؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ج1/ص17/ح43، ج1/ص17/ح44؛ والدارمي في سننه ج1/ص58/ح95؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص126/ح17182، ج4/ص126/ح17184، ج4/ص127/ح17186، ج4/ص127/ح17187؛ والحاكم في مستدركه ج1/ص175/ح329، ج1/ص176/ح331؛ والطبراني في معجمه الكبير ج18/ص246/ح617، ج18/ص247/ح618، ج18/ص248/ح622، ج18/ص249/ح624، ج18/ص257/ح642؛ والطبراني في مسند الشاميين ج1/ص254/ح437، ج1/ص446/ح786، ج2/ص198/ح1180، ج2/ص299/ح1379؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج10/ص114/ح20125؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص249/ح623) بإسناد صحيح آخر: [حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو حدثنا أبو اليمان حدثنا إسماعيل بن عياش عن أرطاة بن المنذر عن مهاصر بن حبيب عن العرباض بن سارية قال: (وعظنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بعد صلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال رجل من أصحابه: يا رسول الله إن هذه موعظة مودّع فقال: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا؛ **فإياكم ومحدثات الأمور فإنها بدعة**، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ)]؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص402/ح697): [حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة حدثنا أبو المغيرة (ح) وحدثنا أبو زرعة الدمشقي حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال: حدثنا إسماعيل بن عياش قالا: حدثنا أرطاة بن المنذر به]؛ وغيرهم.

قلت: سبق أن قلنا أن في صحة هذا الحديث كلام، إلا أننا نميل إلى تصحيحه، لا سيما لوجود الطرق الأخرى، وكثرة الشواهد، ونظافة المتن، وتصحيح الأئمة الأقدمين: الترمذي، وابن حبان والحاكم، وقد أقره

الذهبي، ولتصحيح المعاصرين من أمثال: الشيخ ناصر الدين الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط، ولكن في النفس شيء من فقرة: «**سنة الخلفاء الراشدين المهديين**»، التي تفرد بها العرباض بن سارية، رضي الله عنه، إذ لم ترد لها متابعة أو شاهد عن غيره من الصحابة مطلقاً، وهي لا تهمنا ها هنا، والحمد لله رب العالمين.

❊ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، أخرجه البخاري في صحيحه (ج2/ص959/ح2550) فقال: [حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمّد عن عائشة رضي الله عنها قالته]، ثم قال البخاري: (رواه عبد الله بن جعفر المخرمي وعبد الواحد بن أبي عون عن سعد بن إبراهيم)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1343/ح1718)؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص210/ح27)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص7/ح14)؛ وأبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4606)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص240/ح26075)، (ج6/ص270/ح26372)؛ والقضاعي في مسند الشهاب (ج1/ص231/ح359)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص119/ح20158)، (ج10/ص150/ح20323)، (ج10/ص252/ح20985)؛ وابن الجارود في المنتقى (ج1/ص251/ح1002)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1344/ح1718) بلفظ: [«**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص146/ح25171)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج8/ص71/ح4594)؛ وغيرهم. قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، هو اللفظ الصحيح المعتمد، والروايات القليلة لتي جاءت بألفاظ أخرى هي في الأرجح من تصرفات الرواة. لاحظ قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**ما ليس منه**»، فإنه قيد مهم جداً!

❊ وعن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «سيلي أموركم بعدي رجال **يطفئون السنّة، ويعملون بالبدعة**، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ **لا طاعة لمن عصى الله**»، رواه ابن ماجه (في سننه ج2/ص956/ح2865)، واللفظ السابق له، وأحمد في مسنده (ج1/ص400/ح3790)، (ج1/ص409/ح3889)، والطبراني في الكبير (ج10/ص173/ح10361)، والبيهقي في سنن البيهقي الكبرى (ج3/ص124/ح5097).

ـ أما لفظ احمد فقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص399/ح3790): [حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا محمّد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إنه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفؤون السنّة، ويحدثون بدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قال بن مسعود: (يا

رسول الله: كيف بي إذا أدركتهم؟!)، قال: «**ليس ـــ يا ابن أم عبد ـــ طاعة لمن عصى الله**، قالها ثلاث مرات»، وقال عبد الله بن احمد: وسمعت أنا من محمّد بن الصباح مثله]؛ ومن طريق محمّد بن الصباح اخرجه البيهقي في «**السنن الكبرى**»، (ج3/ص127/ح5119)، و«دلائل النبوة» بمثله؛ وهذا حديث صحيح تقوم به الحجة القاطعة، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: (إسناده جيد على شرط مسلم)؛ ولن نناقش، ها هنا في هذ البحث، الأسانيد بالتفصيل، ونحيل في ذلك إلى الملحق الموسوم بـ «**دراسة الأسانيد**»، من كتابنا هذا، حيث أشبعنا فيها، بحمد الله، مراجعة أقوال العلماء، ونقد الأسانيد!

ـ أما لفظ الطبراني في الكبير فهو: «سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، **ويحدثون البدع**، قال: فكيف أصنع إن ادركتهم؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تصنع؟ لا طاعة لمن عصى الله» وأخرجه كذلك البيهقي بلفظ مماثل. وإسناد الطبراني كذلك جيد، حسن بذاته، صالح للاحتجاج إن شاء الله، والله أعلم. وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: إسناده جيد على شرط مسلم، فالحديث قد صححه العلامة احمد شاكر، والشيخ ناصر الدين الألباني، وهو صحيح ثابت قطعاً، كما يظهر من دراستنا في الملاحق المشار إليها آنفاً.

فقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**وكل محدثة بدعة**»، وقوله: «**وإياكم والأمور المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة**»، وقوله: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه: فهو رد**»، قضية كلية تنص على أن المحدث في الدين هو ضرورة البدعة، والبدعة هي المحدث في الدين. فلا فرق بين قولك: «بدعة»، وقولك: «**أمر محدث، (أي: في الدين)**»، «**إحداث في الأمر (أي: في الدين)**».

ولو أن الشارع لم يستخدم إلا لفظة «**الإحداث**»، أي الإحداث في الدين، لكان وافياً شافياً، ولكنه، جل وعلا، استعمل لفظ «**الابتداع**» في الكتاب العزيز، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾، (الحديد؛ 57:27)، لأنها أبلغ وأوضح في بيان المقصود، ولأن لفظة الإحداث قد استخدمت في مواضع أخرى: مثل (الإحداث) الذي يبطل الطهارة التعبدية، ويوجب الوضوء للصلاة، فصار لفظ «**الابتداع**» مقصوراً على هذا المعنى المراد ها هنا وهو حصراً: (**الإحداث في الدين ما ليس منه**)، فهو إذاً أكثر دقة، وأحسن بياناً؛ فالحمد لله الذي أنزل الذّكر، قرآناً وسنّة، شفاءً لما في الصدور، وهدىً ورحمة للمؤمنين.

أما كون كل البدع مذمومة، ليس منها شيء حسن مطلقاً، فهو النتيجة الحتمية للقضية الكلية: «**كل بدعة ضلالة**»، أو بصيغة التأكيد: «**إن كل بدعة ضلالة**»، فلا يخرج عن هذه شيء إلا ببرهان، وما ثمة برهان.

ويؤيد هذا أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ذكر في مقام الذم أمراء سوء سوف يأتون من بعده، فوصفهم بأنهم: «**يعملون بالبدع**»، أو ما هو شر من ذلك «**يحدثون البدع**»، فثبت أن هذه أفعال مذمومة: إحداث البدع والعمل بها، وبين لعبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، كيفية التعامل مع هؤلاء الأمراء المبتدعين **المجرمين**: أنه ليست لهم أهلية الطاعة، فليس لهم من ثم ولاية، لأنهم عصاة لله تبارك وتعالى.

كما يؤيده أنه قال: «**إياكم والأمور المحدثات**»، بل قال: «**شر الأمور محدثاتها**»، قطعي الدلالة في أن (الإحداث في الدين ما ليس منه) منهي عنه مَخُوف، وأنه في ذاته شر؛ **فكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**، قطعاً ويقيناً، لا يخرج من ذلك شيء إلا ببرهان.

ويشهد لذلك، كذلك قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، والمردود المرفوض هو الحرام والباطل فقط، أما الحلال، أو المستحب، أو الواجب، بل وحتى المكروه، فهو مقبول، وليس بمرفوض مردود.

وأما كون البدعة المذمومة في الحديث إنما هي حصراً في «**الدين**»، فلما سبق أن أشبعناه درساً في أول هذا الكتاب حيث أقمنا قواطع الأدلة على أنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، عندما قال: «**إذا كان شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئا من أمر دينكم فإلي**»، قد أحال كل شؤون «**الدنيا**» إلى الناس، وجعلها شأناً من شؤونهم: دراسة، واطلاعاً، وتجريباً، وتطبيقاً؛ أي من ناحية العلم النظري المكتسب، بما فطر الله الناس عليه من الحس والتجربة والعقل، ومن التطبيق العملي في المهارات، والحرف والمهن والصناعات والإجراءات والوسائل والأساليب؛ كل ذلك مباح للناس، حلال لهم، يفعلون ما شاؤوا منه، متى شاؤوا، بالكيفية التي يشاؤون.

والكلام هنا عن «**الدنيا**» في مقابلة «**الدّين**»، وليس عن «**الدنيا**» أي هذه الدار التي فيها الحياة الأولى، في مقابلة «**الآخرة**»، أي دار الحياة الثانية الأخيرة، فهذا موضوع آخر، يختلف عن هذا تماما، ولا علاقة له به، لأن الدّين والتدين يكون كله في هذه الدار، ثم يترتّب عليه ضرورة حساب وجزاء في الدارين، الأولى والآخرة!

والمقصود بـ«**الدنيا**» هنا في مقابلة «**الدين**»: العالم المحسوس على ما هو عليه في ذاته، وما فيه من أعيان وصفات وقوى وخواص، وما يتعلق به من علوم ومعارف، وما يترتب على ذلك من مهارات إنسانية، وحرف ومهن وصناعات، وما ينشأ من ذلك كله من مصنوعات أو خدمات. هذا هو تعريف «**الدنيا**» الصحيح، كما هو ظاهر من النظرة الفاحصة المدققة لواقع النخل، وانقسامها إلى ذكر وأنثى، والحاجة إلى تلقيح الأنثى من الذكر، وقيام الناس بذلك بطريقة منظمة لضمان التلقيح الصحيح الكامل، وجودة الإنتاج، وارتفاع كميته، فلا يعتمدون فيها على الرياح والحشرات التي تفعل ذلك في الحالة الفطرية الأصلية.

أما «**الدّين**» فهو الطريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشريعة العامة المتّبعة، حقاً كان ذلك أو باطلاً؛ وليس هو فقط مجرّد مجموعة العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأخلاق والآداب الجميلة،

كما هو المفهوم الغربي للدين، الذي يسمونه عندهم، على سبيل المثال، بالإنجليزية: (**religion**)، بل هو يشمل تنظيم كافة العلاقات، كما أسلفنا أعلاه في فاتحة الكتاب، وذلك لما لا يعدّ ولا يحصى من الأدلة اليقينية، المعلومة من الدين بالضرورة، والتي ذكرنا طرفاً منها هناك.

ولما كانت شؤون الدنيا كلها قد فوّضت إلى الناس يتعاملون معها كما يشاؤون بموجب معطيات الحس والعقل، طبعاً في حدود «**الدين**»، أي الشريعة العامة، بقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «**إذا كان شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئا من أمر دينكم فإلي**»، لذلك فإن الابتداع في الدنيا بإيجاد العلوم والمعارف والأبحاث الجديدة، واختراع الأساليب والوسائل، والآلات والعدد، وشتى المعدات والمصنوعات، كل ذلك مباح لا حرج فيه. بل الحق أن ذلك، كما دلت عليه التطورات التاريخية، ضرورة من الضرورات لارتقاء الأمم، وحصولها على وسائل العيش والكفاية لأبنائها، وامتلاك ناصية المخترعات ووسائل القوة، وخاصة أنواع السلاح، للدفاع عن نفسها ومعتقداتها، **فأصبح الابتداع في العلوم والمخترعات مستحباً مطلوباً، بل هو فرض كفاية**، لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ)﴾، (الأنفال؛ 8: 60)، وذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فثبت تعريفنا بلا شبهة، وهو أن [**البدعة هي كل قول أو عمل (بما في ذلك الاعتقادات لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان) أحدث في الدّين بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم**].

وثبت كذلك يقيناً: (**أن كل بدعة ضلالة**)، في ذاتها وإن لم يكن في معتقد مخترعها أو العامل بها، لأنها في ذاتها وحقيقتها: طعن في كمال الدين، وتكذيب لخبر الله في ذلك، ولأنها شرع من الدّين ما لم يأذن به الله، مع كون حق التشريع إنما هو حصراً لله، فمن شرَّع من دونه فهو منازع في الربوبية، مُعتدٍ على مقام الألوهية، لا محالة.

وبمثل قولنا قال بعض الأئمة، فمثلاً قال الإمام أبو محمّد علي بن حزم الأندلسي معرفاً البدعة في كتابه العظيم «**الإحكام في أصول الأحكام**»: (كل ما قيل أو فُعل مما ليس له أصل فيما نسب إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو في الدين كل ما لم يأتي في القرآن، ولا عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم. إلا أن منها ما يؤجر عليه صاحبه، ويعذر بما قصد إليه من الخير، ومنها ما يؤجر عليه صاحبه، **ويكون حسناً**، وهو ما كان أصله الإباحة، كما روي عن عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هذه»، وهو ما كان فعل خير جاء النص بعموم استحبابه، وإن لم يقرر عمله النص! ومنها ما يكون مذموماً، ولا يعذر صاحبه، وهو ما قامت الحجة على فساده، فتمادى عليه القائل به).

ولكن الإمام ابن حزم، على شدة تمسكه بظواهر النصوص، وبالغ تعظيمه للوحي، ورفضه المطلق لتشريع الهوى والعقل، وطول باعه في نقد الآثار، تساهل ها هنا، ولم يميز بين المعنى اللغوي المتضمن مطلق الاختراع والإحداث، والتعريف الشرعي الذي سلف ذكره. تأمل قوله، رحمه الله، في تعريف البدعة

«**الحسنة**»: (... وهو ما كان فعل خير جاء النص بعموم استحبابه، وإن لم يقرر عمله النص!)، ونحن نتفق معه على المضمون، ولكن نأبى عليه التسمية: فمثل هذه «**سنّة**» حسنة، وليست «**بدعة**» مذمومة، وهكذا ينبغي أن تسمَّى كما سمَّاها الله ورسوله، من غير زيادة، ولا نقصان.

وتعريفنا للبدعة هذا الذي أسلفناه ليس قطعياً، ولا هو مما أجمع عليه علماء المسلمين. وتعريفنا هذا أخذ بالوسط المعتدل:

(1) – فمن العلماء من غلا وتشدّد في التعريف، فجعل البدعة شاملة لكل عمل أو قول أحدث بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولم ينص عليه بعينه، حتى ولو لم يكن مخالفاً للكتاب والسنة، وحتى لو كان مندرجاً تحت أصل عام؛ هذا مذهب ساقط باطل، كما سوف يأتي برهانه شيئاً فشيئاً، وهو مع هذا غلو في الدّين، والغلو في الدّين مهلك، والدّين يسر، ولن يشاد الدّين أحد إلا غلبه؛

(2) – ومنهم من تساهل، كأبي محمّد علي بن حزم، وإن كان تساهله لفظي محض على التحقيق.

❄ فصل: أنواع البدعة وأحكامها

و(**الإحداث في الدّين ما ليس منه**)، الذي هو بعينه (**البدعة**)، التي هي كل قول أو عمل (بما في ذلك الاعتقادات لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان) أُحدث في الدين بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يُتصور في أنواع:

النوع الأول من البدع: إحداث قول أو عمل (بما في ذلك الاعتقادات لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان)، جاء خلافاً **للمقطوع به من الكتاب والسنّة**. ومن أبرز أمثلة هذا النوع «**تبديل الشرائع**». وتبديل الشرائع هو تشريع وتنظيم مخترع مبتدع، جاء مناقضاً لقطعيات الكتاب والسنّة، فهو، في ذاته بدعة من حيث هو إحداث واختراع وابتداع، وهو كفر من حيث كونه مناقضاً للإسلام؛ فهو إذاً من البدع الكفرية على كل حال، بغض النظر عن حال فاعله. أما فاعله فهو، إن لم يكن معذوراً، بجهل، أو تأويل (والاجتهاد الخاطئ هو من باب التأويل)، أو غير ذلك من الأعذار الشرعية، كافر مرتد. وهذا غالباً لا يكون بقصد القربى، فليس من المتصور أن يستبدل مسلم جَلْدَ الزاني بالحبس تقرُّباً إلى الله.

ومن أمثلة «**تبديل الشرائع**»: الترخيص للبنوك الربوية، وبيوت الدعارة، وملاهي العري، واستبدال عقوبة قطع يد السارق بالسجن، وعقوبة جلد الزاني بالحبس...، وغير ذلك كثير؛ أو جعل التابعية في دار الإسلام تبعاً للإقليمية، أو القومية، أو القبلية، وجعل الحصول عليها مشروطاً بموافقة الحكام، كما هو في أنظمة التابعية (أو الجنسية كما يسمونها أحياناً) لجميع الدول الموجودة حالياً في بلاد المسلمين، وفي مقدمتها السعودية، ومصر، وإيران، والسودان، وباكستان، وغيرها. وأنظمة التابعية هذه كلها أنظمة كفرية، تناقض الإسلام كل المناقضة، ومن أسوئها وأخبثها نظام التابعية المصرية، ونظام التابعية السعودية العنصري القبلي الملعون، الذي سنّته السعودية: «**دولة التوحيد**»، كما أفحش الألباني!

وكذلك عضوية المنظمات الكفرية الدولية، كالأمم المتحدة، و«جامعة» (أو بالأحرى «**مفرقة**» أو

«**ممزقة**») الدول العربية، والالتزام بمواثيقها المناقضة للإسلام، كما فعلت، وتفعل دولة آل سعود، «**الدولة المباركة التي نصر الله بها الحق وأهله**» كما افترى الشيخ عبد العزيز بن باز على الله!

كل ذلك تبديل للشرائع، وكل ذلك تشريع وتنظيم مخترع مبتدع، جاء مناقضاً لقطعيات الكتاب والسنّة، فهو، في ذاته، بدعة كفرية، على كل حال، بغض النظر عن حال فاعله؛ أما فاعله فهو، إن لم يكن معذوراً، بجهل، أو تأويل (والاجتهاد الخاطئ هو من باب التأويل)، أو غير ذلك من الأعذار الشرعية، كافر مرتد.

وأهل التهمة بإحداث هذا النوع الأول من البدع هم في المقام الأول: السلاطين والحكام والأمراء والمتنفذين، وزعماء القبائل، وقادة المنظمات والأحزاب، وأهل الشوكة والمنعة، وكل من له سلطة أمر ونهي. لذلك تجد فقهاء السلاطين، أخزاهم الله ولعنهم، وأبعدهم وأبادهم، يفرّون من ذكر هذا الصنف فرار الأسد، فلا تغترن بهم، وحاذر من مكرهم ومراوغتهم وألاعيبهم، وتنبّه وافهم قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إنه سيلى أمركم من بعدى رجال يطفؤون السنّة، ويحدثون البدعة، ويؤخّرون الصلاة عن مواقيتها**»، فسأله عبد الله بن مسعود فزعاً: (يا رسول الله: كيف بي إذا أدركتهم؟!)، قال: «**ليس يا ابن أم عبد طاعة لمن عصى الله**»، قالها ثلاث مرات،!

والدوافع هنا: المحافظة على الملك والسلطان، والوجاهة والشرف، والاستكثار من ملذات الدنيا وشهواتها.

ومع ذلك فقد يحدث هذا النوع، نادراً، بقصد القربى، في أمثلة كثيرة لا تكاد تنحصر منها:

(أ) – من يتعمّد النظر إلى العورات التي يحرم النظر إليها بدعوى تأمل جمال الخليقة الدالة على جمال الخالق بزعمه؛ أو من يتعمّد النظر إلى العورات التي يحرم النظر إليها عند ذكر الله بدعوى «**الانجذاب**» والترفع عن علائق الجسد والمادة، فلا فرق بين النظر إلى عورة أو إلى جبل أو حتى إغماض العينين؛ وهذه قد سمعنا بوقوعها من بعض أدعياء التصوف؛

(ب) – من جعل الطواف بقبر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو بقبر ولي من أولياء الله الصالحين قربة إلى الله بدعوى أن الأنبياء والأولياء أطيب عند الله، وأعلى منزلة من جدران الكعبة؛ وهذا قد بلغنا وقوعه من بعض أدعياء التصوف؛

(ج) – من جعل دخول ثلث الليل الآخر سبباً لدخول وقت صلاة الفجر، بدلاً من سببها الشرعي المحدد وهو طلوع الفجر الصادق، لأن ثلث الليل الآخر هو وقت النزول الإلاهي، وهو من ثمّ أفضل، بزعمه، فهذه أيضاً من تبديل الشرائع، وهي بدعة كفرية، أراد المصلي بصلاته قبل طلوع الفجر المبالغة في التقرّب إلى الله. نعم، لم نسمع بوقوع مثل هذه أصلاً، ولكنه ممكن الوقوع.

(د) – من جعل مسجد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قبلة في الصلاة بدعوى أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أعلى مرتبة عند الله من إبراهيم وإسماعيل، فمسجده أعلى منزلة من الكعبة، وأولى بأن يتخذ قبلة؛ ولم نسمع بوقوع مثل هذه أصلاً، ولكنه ممكن الوقوع. وقريب من هذا ما فعله عبد الملك بن مروان من محاولة صرف الناس عن مكة التي كانت بيد ابن الزبير إلى بيت المقدس الذي كان بيده، إن صحت الرواية بذلك.

والقائل بأي شيء من ذلك، أي المعتقد لذلك، تلفظ به أو لم يتلفظ، وكذلك فاعله، كلهم مرتدون كفار بأعيانهم، إلا من قام به مانع من موانع تكفير المعيّن، كما أسلفنا.
وضابط هذا الباب هو:

(أ) – إما مخالفة فرض واجب معلوم، مقطوع بفرضيته، بإسقاطه عن مرتبة الوجوب بتحويله إلى مستحب، وشر من ذلك تحويله إلى مباح، ويزداد الشر والإثم بتحويله إلى مكروه، أو ما هو أفظع، إلى حرام؛

(ب) – أو الترخيص بحرام معلوم، مقطوع بحرمته، والانتقال به إلى مجرد الكراهية، أو ما هو شر من ذلك بجعله مباحاً، ثم يزداد الإثم والشر بجعله مستحباً، أو حتى واجباً، عياذاً بالله؛

(ج) – مخالفة الوضعية المخصوصة، المعلومة بيقين، لشعيرة تعبدية خالصة، واجبة أو مستحبة، يتقرب بها إلى الله (الطواف حول الكعبة، استقبال القبلة، صلاة الفجر بعد طلوع الفجر، الحج إلى مكة،... وما شاكل ذلك).

النوع الثاني: القيام بعمل يراد به التعبّد والقربى، بدون دليل من الكتاب أو من السنّة يدل على كونه قربة. ولا يكون العمل قربة إلا إذا كان مستحباً، أو واجباً بذاته؛ فالابتداع هنا جاء في قصد القربى، من غير دليل دل على كون ذلك الفعل بعينه قربة. والقيام بالعمل ذلك إنما هو تطبيق وإظهار لقصد القربى، وهذا القصد، قصد القربى، من المحال الممتنع أن يكون عند أحد إلا إذا اعتقد أن العمل موضع النظر مستحب أو واجب، لذلك إن شئت فقل: البدعة هنا من هذا النوع هي الحكم على اعتقاد أو قول أو عمل بأنه مستحب أو واجب (فيكون فعله من ثم قربة) بدون دليل مطلقاً، مع كونه في الحقيقة وبأدلة الشرع مباحاً محضاً، أو مكروها، (والمكروه هو الذي يستحق تاركه المثوبة والثناء من الله، ولكن لا إثم ولا ذمّ لفاعلة)، وكذلك الحكم على عمل بالوجوب مع كونه في حقيقة الأمر مستحباً فقط.
ومن أمثلة هذا النوع الثاني:
ـ مخالفة **الجنس** الذي حددته الشريعة، كما في الأضحية والهدي والعقيقة، فلا يجوز بالخيل، مهما كانت جياداً وغلت أثمانها، لأن الشرع قصر ذلك على بهيمة الأنعام، فقط: الإبل، والبقر (ومنه الجاموس)، والغنم (ومنها الماعز). ولا شك أن ذبح جياد الخيل وأكلها مباح، وربما كان سفها لما فيه من إضاعة المال، ولكن من ضحى أو أهدى أو عقّ بها فهو يظن أنه محسن متقرب لأنها أغلى ثمناً وأكثر نفاسة.
ـ مخالفة **الكيفية** التي حددتها الشريعة: كغسل الرأس في الوضوء بدلاً من مسحه فقط. ولا شك أن غسل الرأس مباح، إلا أن التزامه في الوضوء مخالفة للهيئة الشرعية، وذلك بقصد القربى، وتزداد شناعة هذه البدعة إذا كان ذلك على وجه الإيجاب.
ـ القول بأن استخدام السبحة واجب أو مستحب شرعاً، وهذا باطل، لم يأت به نص. أما لو استحبها إنسان لنفسه لأنها تسهل عليه العدد، أو لضعف ذاكرته وشدة نسيانه، أو لأنها تساعده على حضور الذهن أو التركيز، فلا بأس، لأنها آله مباحة، يجوز استخدامها في كل ما لم يأت النص بحرمته.

ـ تعمّد كشف الرأس، إلا في حالة الإحرام، على وجه التعبّد والتقرب إلى الله، أي استحباباً (أو إيجاباً وهو أغلظ من ذلك وأشنع). أما كشف الرأس وكذلك تغطيته فهو بذاته من الأفعال المباحة.
ـ القول بأن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف واجب، وأن ترك الاحتفال به علامة على بغض النبي وعداوته، فهذا قول باطل، وزعم مجرد، واتهام للنوايا، لا برهان عليه.
وهذا النوع الثاني، عادة، أهون من النوع الأول:
(1) – لأن المكروه، والمباح المحض، والمستحب كلها ترك الخيار للمكلف فيها، إن شاء اعتقد أو قال أو فعل، وإن شاء امتنع من غير إثم ولا استحقاق ذم قطعاً وعلى كل حال، وإنما يرد عليه فقط تحصيل ثواب أو ثناء من الله أو فوات ذلك. فالانتقال بالحكم من ذلك إلى الاستحباب أو الوجوب لا يترتّب عليه معصية من ترك واجب، أو فعل حرام؛
(2) – ولأن التقرب إلى الله، وطلب رضوانه، محمود في ذاته، وهو الدافع المعتاد للمبتدعين من هذا الصنف إلا أنهم أساؤوا تطبيقه؛
(3) – ولأن المكلف له أن يلتزم بحلال أو مستحب فيصبح واجباً عليه إذا نذر ذلك، وهذه شبهة أخرى لأهل هذا الصنف؛
(4) – ولأن الفروق بين الحلال المحض وبين المستحب قد تكون دقيقة، تزلّ فيها أقدام العلماء الراسخين، فكيف بغيرهم. وها هو الإمام النووي يستنبط من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**وفي بضع أحدكم صدقة**»، (**أن المباحات تصير طاعات، بالنيات الصادقات**)، كما قاله، رضي الله عنه، في شرحه على صحيح مسلم، بدلاً من الحق البيّن، الواضح وضوح الشمس، أن الجماع مستحب لذاته، وقد أسلفنا نقاش هذا مستفيضاً في موضعه.
قلنا أن (هذا النوع، **عادة**، أهون من سابقه) احتياطاً، لأن من فعل هذا عامداً في الشريعة فهو في درجة الإثم والشر كالصنف الأول، مبدّلي الشرائع الكفار، وإن كنا نستبعد أن يوجد من يفعل ذلك عامداً من أهل الإسلام، وإن كان يمكن صدوره من أهل النفاق الاعتقادي، الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام.

وأهل التهمة بإحداث هذا النوع الثاني من البدع هم في المقام الأول: المتعبّدون والزهاد، لا سيما المنتسبون إلى التصوّف وطرقه. والدافع هنا هو المبالغة في التعبّد وطلب رضوان الله، مع جهل وقصور في فهم الكتاب والسنّة. ويخشى أن ينحرف هذا إلى غلو في الدّين، أو إفراط في الزهد، وعزوف عن الدنيا والجهاد وإقامة شرع الله في أرض الله بدعوى الانشغال بـ«**الجهاد الأكبر**».

النوع الثالث: الحكم على شيء (اعتقاد أو قول أو عمل) بأنه حرام، (ومن ذلك الحكم بأنه بدعة أو أنه انحراف أو ضلالة أو كفر)، بدون دليل بذلك له بعينه، بدعوى المحافظة على حريم الدين، وصيانته من البدع والانحرافات، أي تديناً ولطلب رضوان الله
ومن أمثلة هذا النوع الثالث:

ـ القول بأن السبحة بدعة، وأن استخدامها من ثم حرام شرعاً، بزعم أن السلف لم يستخدمها ولا عرفوها (وهذا في ذاته زعم باطل يدل على جهل قائله بالآثار). وهذا جاء خلافاً للحق المقطوع به، لأنها آله مباحة، يجوز استخدامها في كل ما لم يأت النص بحرمته؛

ـ القول بأن الذّكر الجماعي بدعة، وهذا باطل سنناقشه مستقلاً؛

ـ القول بأن المصافحة بعد الصلاة بدعة، وهذا كسابقه في السخف والسقوط، وسنفرده بالنقاش؛

ـ القول بأن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بدعة، وربما قالوا: بدعة نكراء، وأن محاربة الاحتفال به علامة على حسن التأسي بالنبي وصدق اتباعه، وهذا باطل، وزعمٌ مرسل بُني على قواعد باطلة منها: أن ترك النبي دليل على الكراهية أو الحرمة، وكذلك ترك الصحابة؛ وقد أثبتنا أن هذا باطل. بل الحق أن يوم مولده يوم شريف، وأنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، أشار إلى ذلك إشارة لطيفة وأرشد إليه، كما سنفرده بالنقاش أيضاً؛

وهذا النوع الثالث، عادة، أهون من النوع الأول:

(1) – لأن المكروه، والمباح المحض، والمستحب، كلها ترك الخيار للمكلّف فيها، كما أسلفنا عند مناقشة النوع الثاني من البدع، فالانتقال بالحكم من ذلك إلى التحريم لا يترتب عليه معصية من ترك واجب، أو فعل حرام.

(2) – ولأن المحافظة على حريم الدّين، وصيانته من البدع والانحرافات مقصد جميل، إلا أن الشريعة بينت كيفيته، ولم تتركه بلا خطام ولا زمام؛

<u>وهذا النوع الثالث وإن كان، عادة، أهون من النوع الأول، إلا أنه عادة أشد من النوع الثاني، وأعظم خطراً:</u>

(1) – لأن المكلف لا يجوز له الامتناع الدائم المؤبد عن المباح، لا بنذْر ولا بيمين، لورود النصوص الصريحة بذلك، من مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ،... الآية﴾، ونهيه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، صراحة عن التبتّل والرهبانية، وذلك بخلاف الالتزام بفعل حلال أو مستحب بموجب نذر أو يمين.

(2) – ولأن التحريم والوصف بالابتداع (وربما بالفسق والكفر)، كما هو الحال في هذا النوع الثالث، أغلظ من مجرد الحكم بالاستحباب، كما هي الحالة المعتادة في النوع الثاني. ولا شك أن من فعل هذا عامداً فهو في درجة أهل النوع الأول من الإثم والكفر، ولا نراه إلا منافقاً يظهر الإسلام، ويبطن الكفر.

وأهل التهمة بإحداث هذا النوع الثالث من البدع هم في المقام الأول: المنتسبون إلى الحديث والأثر، وبخاصة أتباع الدعوة الوهابية؛ وهذا غالباً ما يصاحبه الظن بأن النصوص لم تأت بحكم كل شيء، فهناك ثغرات تشريعية تحتاج إلى ملئها بـ: قياس الشبه الفاسد، وسد الذرائع، وحجية عمل الصحابي أو قوله، و«**فهم السلف الصالح**»، وغير ذلك من الطوام والبلايا. ويغلب على هؤلاء سطحية الفكر، بل انعدام الفكر ومعاداته، والنظر المتعجل التجزيئي، وعدم اطّراد القواعد والالتزام بتطبيقها بكل دقة. وقد

أظهر الواقع العملي أن فيهم تساهلاً في التبديع والتكفير، المفضي إلى الغلو والمروق والخروج المهلك. والدافع هنا: الحرص على الدين، المحافظة على حريمه، وصيانته من البدع والانحرافات. وهنا يخشى أن ينحرف هذا إلى غلو في الدين، وهوس ووسوسة، وانزلاق إلى المروق، فالخروج المسلح والقتال، أو الحرص المَرَضي المهووس على الدين المفضي إلى عقلية الشعور بالحصار، والميل إلى العزلة، والتمتمة بالاسترجاع والحوقلة، وربما الهجرة إلى رؤوس الجبال.

❋ ولا شك أن المانع من تكفير المحدِثين للبدع من النوعين الثاني والثالث هو عدم وجود (**تعمّد تبديل الشريعة**)، ووجود نية التقرب إلى الله، وطلب رضوانه، وهو أمر محمود في ذاته، وهو الدافع الأساس لابتداع أقوال وأعمال التعبّد والقربى، أو الحكم بالحرمة أو الابتداع على أقوالٍ وأفعالٍ بعلّة الحرص على الدين، والمحافظة على حريمه، وصيانته من البدع والانحرافات. وقد قال الإمام الشاطبي، رحمه الله تعالى، في (الاعتصام: 2/61): [كل بدعة ـ وإن قَلّتْ ـ تشريع زائد أو ناقص، أو تغيير للأصل الصحيح، وكل ذلك قد يكون ملحقاً بما هو مشروع، فيكون قادحاً في المشروع، **ولو فعل أحد مثل هذا في نفس الشريعة عامداً لَكَفَرَ**، إذ الزيادة والنقصان فيها أو التغيير ـ قل أو كثر ـ كُفْر، فلا فرق بين ما قلّ أو كثر].

❄ فصل: نماذج من (البدع) المكذوبة

الأنموذج الأول: الذكر الجماعي

أما بخصوص مسألة (الذكر الجماعي) فينبغي أن نعلم أن الله، تبارك وتعالى، لم يحدد للأذكار والألفاظ، ولا للذكر كيفيات مخصوصة، بل حثّ على الذكر في كل حال، وفي جميع الأوقات، وعلى كافة الهيئات، فقال، في الكتاب العزيز: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾، وقال: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ❋ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، وقال على لسان نبيه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله**». وكان بعض الصحابة يخترع أذكاراً حسنة فتعجب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ويقرهم عليها.

ولا يجدي القوم ها هنا أن ذلك كان في حياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبإقراره، فهو سنّة مشروعة. نعم، هذا لا يجديهم نفعاً لأنه، عليه الصلاة والسلام، لم ينكر عليهم عملية الاختراع هذه ذاتها، ولا حذّرهم من العودة إلى مثله، أو نحو ذلك. كما أنه لم يطلب منهم قط عرض أدعيتهم عليه، بخلاف طلبه عرض «**الرقى**» عليه **فقط للتأكد من خلوها من الشرك**!

كما كانت حلق الذِّكر، على وقت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، شائعة مشهورة، وقد أشير إليها في أكثر من حديث في الصحاح (حديث: كيف تركتم عبادي، قالوا تركناهم يسبحون، ويهللون، ويحمدون،... إلخ؛ وحديث مباهاة الله الملائكة بالذاكرين... إلخ؛ وغيرها).

وهي كذلك في زمن الصحابة، فمن ذلك:

* ما أخرجه الإمام محمّد بن سعد في «**الطبقات الكبرى**»، [ط دار صادر (3/294)]، قال: [أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي أُسَيْدٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَعُسُّ الْمَسْجِدَ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَلَا يَرَى فِيهِ أَحَدًا إِلَّا أَخْرَجَهُ إِلَّا رَجُلًا قَائِمًا يُصَلِّي، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فِيهِمْ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَقَالَ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟، قَالَ أُبَيٌّ: نَفَرٌ مِنْ أَهْلِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: مَا خَلَّفَكُمْ بَعْدَ الصَّلَاةِ؟، قَالَ: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ، قَالَ: فَجَلَسَ مَعَهُمْ، ثُمَّ قَالَ لِأَدْنَاهُمْ إِلَيْهِ: خُذْ، قَالَ: فَدَعَا فَاسْتَقْرَأَهُمْ رَجُلًا، رَجُلًا يَدْعُونَ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ: هَاتِ، فَحُصِرْتُ وَأَخَذَنِي مِنَ الرِّعْدَةِ أَفْكَلٌ حَتَّى جَعَلَ يَجِدُ مَسَّ ذَلِكَ مِنِّي، فَقَالَ: وَلَوْ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا، اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ عُمَرُ (يعني: في الدعاء) فَمَا كَانَ فِي الْقَوْمِ أَكْثَرُ دَمْعَةً وَلَا أَشَدُّ بُكَاءً مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: إِيهًا الْآنَ، فَتَفَرَّقُوا]؛ وهو في أنساب الأشراف للبلاذري (10/348): [حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ قَالا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنبأ الْجَرِيرِيُّ به]؛ وفي تاريخ دمشق لابن عساكر (44/308): [أخبرنا أبو بكر محمّد بن عبد الباقي أخبرنا أبو محمّد الجوهري أخبرنا أبو عمر بن حيوية أخبرنا أحمد بن معروف أخبرنا الحسين بن الفهم حدثنا محمّد بن سعد به]؛ قلت: أبو سعيد هو المنذر بن أبي أسيد، ثقة من رجال البخاري، وأبو أسيد هو مالك بن ربيعة بن البدن الساعدي الأنصاري، رضي الله عنه، شهد بدراً؛ وهذا أثر صحيح، ولا خوف من اختلاط أبي مسعود سعيد بن إياس الجريري، فقد سمع منه الإمام يزيد بن هارون وهو في أتم حال، قال الإمام يزيد بن هارون: (سمعت منه سنة اثنتين وأربعين ومئة وهى أول سنة دخلتُ البصرة: ولم ننكر منه شيئا، وكان قيل لنا أنه اختلط)، كما هو في الكواكب النيرات (ج1/ص35/ت24)، ولا شك أن الإمام يزيد بن هارون، وهو من الأئمة الحفاظ الأثبات، قد أفزعه كلام الناس عن اختلاط الجريري، فراقبه وتفحَّص حاله بكل دقة، ثم قال ما قال؛ والصحيح أيضا أن الجريري لم يختلط وإنما ضعف حفظه فقط.

* وجاء في مصنف عبد الرزاق الصنعاني (3/159/5144): [(أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ الدَّبَرِيُّ قَالَ: قَرَأْنَا عَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: جَمَّعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يُقْدِمَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَقَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْجُمُعَةُ وَهُمُ الَّذِينَ سَمَّوْهَا الْجُمُعَةَ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلْيَهُودِ: يَوْمٌ يَجْتَمِعُونَ فِيهِ كُلَّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَلِلنَّصَارَى أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ، فَهَلُمَّ فَلْنَجْعَلْ يَوْمًا نَجْتَمِعُ، **وَنَذْكُرُ اللَّهَ وَنُصَلِّي وَنَشْكُرُهُ فِيهِ**، أَوْ كَمَا قَالُوا: فَقَالُوا: يَوْمُ السَّبْتِ لِلْيَهُودِ، وَيَوْمُ الْأَحَدِ لِلنَّصَارَى، فَاجْعَلُوهُ يَوْمَ الْعُرُوبَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ الْعُرُوبَةِ، فَاجْتَمَعُوا إِلَى أَسْعَدَ بْنِ زُرَارَةَ فَصَلَّى بِهِمْ، يَوْمَئِذٍ وَذَكَّرَهُمْ فَسَمَّوهُ الْجُمُعَةَ، حَتَّى اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَذَبَحَ أَسْعَدُ بْنُ زُرَارَةَ لَهمْ شَاةً فَتَغَدَّوْا وَتَعَشَّوْا مِنْ شَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ لِقِلَّتِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾، (الجمعة: 9)]؛ وهذا مرسل في غاية الصحة، ومراسيل ابن سيرين جياد.

ـ وقال عبد الله ابن الإمام أحمد في ((مسائله)): [حدثنا أبي: حدثنا إسماعيل (هو: ابن علية) حدثنا أيوب، عن محمّد بن سيرين، قال: نُبِّئت أن الأنصار قبل قدوم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عليهم

المدينة قالوا: لو نظرنا يوماً فاجتمعنا فيه، فذكرنا هذا الأمر الذي أنعم الله علينا به، فقالوا: يوم السبت، ثم قالوا: لا نجامع اليهود في يومهم، قالوا: يوم الأحد، قالوا: لا نجامع النصارى في يومهم. قالوا: فيوم العروبة: قال: وكانوا يسمون يوم الجمعة: يوم العروبة، فاجتمعوا في بيت أبي أمامة أسعد بن زرارة، فذبحت لهم شاةٌ، فكفتهم].

❋ وأخرج الإمام الدارمي في «**سنن الدارمي**»، (ج1/ص111/ح349): [أخبرنا عبد الله بن يزيد حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مر بمجلسين في مسجده فقال: «كلاهما على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه، أما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم وان شاء منعهم؛ واما هؤلاء فيتعلّمون الفقه والعلم ويعلِّمون الجاهل، فهم أفضل وإنما بُعثت معلما!»، قال: ثم جلس فيهم]؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه (ج1/ص84/ح229)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص298/ح2251)؛ والحارث/الهيثمي في مسنده [(الزوائد) ج1/ص186/ح40]؛ وهو في «**البحر الزخار (مسند البزار)**»؛ وربما غيرهم.
ـ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، أبو خالد الشعباني المعافري، قاضي إفريقية (تونس حالياً): من خيار المسلمين، ومن المعروفين بالصدع بالحق عند السلاطين، ومواجهته لأبي جعفر المنصور مشهورة سارت بها الركبان، إلا أنه ليس بالقوي في الحديث، وقال الإمام أبو عيسى في سنن الترمذي [ت شاكر (199/384/1)]: (وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ – يعني البخاري – يُقَوِّي أَمْرَهُ، وَيَقُولُ: «هُوَ مُقَارِبُ الحَدِيثِ»)؛ فلا تقوم به الحجة القاطعة، وحديثه من الحسن المتوسط الذي يكتب للاعتبار والاستئناس.
فإن صحت روايته فهي دليل على أن حلق الذِّكر التي كانت تعقد على عهد النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليست هي بعينها حلق الفقه والعلم، خلافا لما زعمه البعض من أنهما شئ واحد.

ثبت بذلك أن الذِّكر وألفاظه مطلوبة مطلقاً، من غير تحديد كيفية، ولا تحديد ألفاظ، فردياً وجماعياً، في جميع الأوقات، بما في ذلك قبل الصلوات المكتوبة وبعدها، وفي جميع الأوضاع، وبكافة الهيئات، إلا لفظاً، أو هيئة، خالفت الكتاب والسنّة:
ـ كقراءة القرآن أو رفع الصوت بالذكر في المراحيض والأماكن النجسة، بدعوى الانجذاب، والترفع عن العلائق المادية والانسلاخ من الضرورات البشرية؛
ـ و**كتعمد** ذكر الله عند العري، وكشف العورات، عندما يكون الذاكر خالياً بنفسه، أو عند النظر، مصادفة، إلى النساء والمردان الحسان!
ـ أو مخاطبة الله بضمير التأنيث، كما يفعل بعض متصوفة اليهود في «القَبَالَة»،
ـ أو بأسلوب مناف للتوقير والأدب، فيه «**رفع الكلفة**» مثل: «**يا صديقي**»، أو «**يا معشوقي**» بدعوى الأنس والقرب!!
ـ أو مخاطبة الله بغير الأسماء الحسنى، أو ذكره بكلام لا معنى له، أو غير تام المعنى، مثل: (يا هوَ، يا

هوَ)، نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله حسن الأدب في حضرته، لا معتصم إلا به، ولا رب سواه!!

فليس الذِّكر الجماعي مما جاء النهي عنه في قرآن ولا سنّة، ولا هو الذي جاء تحديد كيفية له في قرآن ولا سنّة فالسؤال يكون لهؤلاء المهووسين المتكلفين: من أين جعلتم هذه الكيفية أو تلك بدعة ضلالة؟! سيكون الجواب هو المعتاد: لأنها لم تُؤثر عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أو عن الصحابة، وهذا احتجاج باطل كما أسلفنا، فضلاً عن كونه ادعاءً محضاً ورجماً بالغيب، كما يظهر من الروايات السابقة.

وربما استشهدوا ببعض الآثار عبد الله بن مسعود، من مثل:

* جاء في سنن الدارمي (210/286/1): [أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَنبَأَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَإِذَا خَرَجَ، مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُلْنَا: لَا، بَعْدُ. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آنِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ وَلَمْ أَرَ – وَالْحَمْدُ لِلَّهِ – إِلَّا خَيْرًا. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَقَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حصًا، فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِائَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ أَوِ انْتظارَ أَمْرِكَ. قَالَ: «أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ»، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟» قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حصًا نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قَالَ: «فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ، صلى الله عليه وسلم، مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ». قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: «وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدَّثَنَا أَنَّ: «قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ»، وَايْمُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ]؛ وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده جيد)، وصححه الألباني؛

ـــ وهو في تاريخ واسط (ص:198): [حدثنا أسلم، قال: حدثنا علي بن الحسن بن سليمان، قَالَ: حدثنا عُمَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ نَنْتَظِرُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا، فَإِذَا أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، فَقَالَ: لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قُلْنَا: لا. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ [فَلَمَّا خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ] قُمْنَا إِلَيْهِ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي رَأَيْتُ آنِفًا فِي الْمَسْجِدِ أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ. قَالَ: فَمَا رَأَيْتَ؟ فَإِنْ عِشْتَ فَسَتَرَى. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ حَلَقًا جُلُوسًا فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ وَفِي يَدِهِ حَصًى يَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا

مِائَةً فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً. فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً. قَالَ: فَمَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ. قَالَ: أَفَلا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لا تَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ شَيْءٌ؟ قَالَ: فَمَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَلْقَةٍ مِنْ تِلْكَ الْحَلَقِ. قَالَ: فَمَاذَا فِي أَيْدِيكُمْ؟ قَالُوا: حَصًى نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قَالَ: تَخَافُونَ أَنْ لا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ؟ عُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ وَأَنَا ضَامِنٌ لِحَسَنَاتِكُمْ أَنْ لا يَضِيعَ مِنْهَا شَيْءٌ. وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ، هَؤُلاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ، صلى الله عليه وسلم، مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ آنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ وَثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَوَ مُفْتَتِحُونَ بَابَ ضَلالَةٍ؟ قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إِلا الْخَيْرَ. قَالَ: كَمْ مَنْ يُرِيدُ الْخَيْرَ لا يُصِيبُهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدَّثَنَا أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمْيَةِ (قَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: فَرَأَيْنَا عَامَّةَ أَهْلِ تِلْكَ الْحَلَقِ يُطَاعِنُونَنَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الخوارج]

ـــ وهو في تاريخ بغداد [ت بشار (4098/59/14)] مختصراً: [أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَوْحٍ النَّهْرَوَانِيُّ بِهَا، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ الْكُهَيْلِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدَّثَنَا: (أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَايْمُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ). قَالَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أَصْحَابِ تِلْكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَنَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ]

ـــ ويشهد لصحته ما جاء المعجم الكبير للطبراني (8636/127/9): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنَّا قُعُودًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، فَأَتَى أَبُو مُوسَى، فَقَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ بِالرَّحْمَنِ؟ قَالَ: فَخَرَجَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: مَا جَاءَ بِكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟ قَالَ: (لا وَاللهِ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ أَمْرًا ذَعَرَنِي وَإِنَّهُ لَخَيْرٌ، وَلَقَدْ ذَعَرَنِي وَإِنَّهُ لَخَيْرٌ، قَوْمٌ جُلُوسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَرَجُلٌ يَقُولُ لَهُمْ: سَبِّحُوا كَذَا وَكَذَا، احْمَدُوا كَذَا وَكَذَا)، قَالَ: فَانْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ وَانْطَلَقْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَاهُمْ، فَقَالَ: «مَا أَسْرَعَ مَا ضَلَلْتُمْ وَأَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَحْيَاءُ وَأَزْوَاجُهُ شَوَابٌّ، وَثِيَابُهُ وَآنِيَتُهُ لَمْ تُغَيَّرْ، أَحْصُوا سَيِّئَاتِكُمْ فَأَنَا أَضْمَنُ عَلَى اللهِ أَنْ يُحْصِيَ حَسَنَاتِكُمْ»]

ـــ وجاء في البدع لابن وضاح (24/42/1) شاهد آخر: [(حدثنا زُهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ قَالَ:) وقال الحسن: (وَبَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: سَبِّحُوا كَذَا، وَكَبِّرُوا كَذَا، وَهَلِّلُوا كَذَا، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «عَلَى اللَّهِ تَعُدُّونَ، أَوْ عَلَى اللَّهِ تَسْمَعُونَ، قَدْ كُفِيتُمُ الْإِحْصَاءَ وَالْعِدَّةَ»]؛ أبان بن أبي عياش ضعيف لا يحتج به، وهو مرسل.

❋ وأخرج الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج3/ص221/ح5409): [عن جعفر قال أخبرنا عطاء بن السائب قال لا أعلمه الا عن أبي البختري قال بلغ عبد الله بن مسعود أن قوما يقعدون من المغرب إلى العشاء يسبحون يقولون قولوا كذا قولوا كذا قال عبد الله إن قعدوا فآذنوني بهم فلما جلسوا آذنوه فانطلق إذا آذنوه فدخل فجلس معهم وعليه برنس فأخذوا في تسبيحهم فحسر عبد الله عن رأسه البرنس وقال أنا عبد الله بن مسعود فسكت القوم فقال لقد جئتم ببدعة ظلماء أو لقد فضلتم أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، علما قال فقال رجل من بني تميم ما جئنا ببدعة ظلماء وما فضلنا أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، علما فقال عمرو بن عتبة بن فرقد أستغفر الله يا ابن مسعود وأتوب إليه قال فأمرهم أن يتفرقوا ورأى ابن مسعود حلقيتين في مسجد الكوفة فقال أيتكما كانت قبل صاحبتها فقالت إحداهما نحن قال للأخرى تحولوا إليهم فجعلها واحدة]، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج9/ص125/ح8630): [حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق بتمامه سنداً ومتناً]؛ ولا خوف إلا من اختلاط عطاء بن السائب.

ـــ وجاء في ولكن جاء في المعجم الكبير للطبراني (9/126/8633): [حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِّيُّ، حدثنا أَبُو عُمَرَ الضَّرِيرُ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: كَانَ عَمْرُو بْنُ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ السُّلَمِيُّ وَمُعَضَّدٌ فِي أُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِمَا اتَّخَذُوا مَسْجِدًا يُسَبِّحُونَ فِيهِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَا، وَيُهَلِّلُونَ كَذَا وَيَحْمَدُونَ كَذَا، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لِلَّذِي أَخْبَرَهُ: «إِذَا جَلَسُوا فَآذِنِّي»، فَلَمَّا جَلَسُوا آذَنَهُ فَجَاءَ عَبْدُ اللهِ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَكَشَفَ الْبُرْنُسَ عَنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ، وَاللهِ لَقَدْ جِئْتُمْ بِبِدْعَةٍ ظَلْمَاءَ، أَوْ قَدْ فَضَلْتُمْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، عِلْمًا»، فَقَالَ مُعَضَّدٌ، وَكَانَ رَجُلًا مُفَوَّهًا: وَاللهِ مَا جِئْنَا بِبِدْعَةٍ ظَلْمَاءَ وَلَا فَضَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: «لَئِنِ اتَّبَعْتُمُ الْقَوْمَ لَقَدْ سَبَقُوكُمْ سَبْقًا مُبِينًا، وَلَئِنْ جُرْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»]؛ وهذا أجود وأثبت لأن سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب قديم قبل الاختلاط؛ فالأثر ثابت عن أبي عبد الرحمن السلمي، ولا مانع من أن يكون عطاء قد سمع بعضه أيضاً من أبي البختري، كما هو في الحديث التالي:

ـــ وجاء في المعجم الكبير للطبراني (9/126/8631): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، وَرُبَّمَا قَالَ: عَامِرٍ، قَالَ: دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ بِحَلْقَتَيْنِ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: انْطَلِقْ وَانْظُرْ أَهَؤُلَاءِ جُلُوسًا قَبْلُ أَمْ هَؤُلَاءِ؟ فَجَاءَ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِي الْمَسْجِدَ مُحْدِثٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالتَّبَاغِي»]

ـــ وجاء في المعجم الكبير للطبراني (9/126/8632): [حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءَ، أَخبرنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: ذُكِرَ لِعَبْدِ اللهِ أَنَّ رَجُلًا يُجْتَمَعُ إِلَيْهِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي نُعَيْمٍ]، وسماع زائدة من عطاء قديم قبل الاختلاط، وإن كان حماد أثبت فيه.

❋ وجاء في المعجم الكبير للطبراني (9/128/8639) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا

أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: ذَكَرُوا لَهُ رَجُلًا يَقُصُّ، فَجَاءَ فِي الْقَوْمِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللهِ كَذَا وَكَذَا»، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ قَامَ، فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُوا؟» فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، وَأَصْحَابِهِ، إِنَّكُمْ لَمُتَمَسِّكُونَ بِطَرَفِ ضَلَالَةٍ»]

ـــ وهو في المعجم الكبير للطبراني (8629/125/9) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ بَيَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: ذُكِرَ لِابْنِ مَسْعُودٍ قَاصٌّ يَجْلِسُ بِاللَّيْلِ، وَيَقُولُ لِلنَّاسِ: قُولُوا كَذَا، فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَخْبِرُونِي»، قَالَ: فَأَخْبَرُوهُ، فَجَاءَ عَبْدُ اللهِ مُتَقَنِّعًا، فَقَالَ: «مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنِي فَأَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، وَأَصْحَابِهِ، أَوْ إِنَّكُمْ لَمُتَعَلِّقُونَ بِذَنَبِ ضَلَالَةٍ»]

ـــ المعجم الكبير للطبراني (8638/128/9): [حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَغَرَّ، قَالَ: بَلَغَ ابْنَ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ زُرَارَةَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ يُذَكِّرُهُمْ، فَأَتَاهُمْ عَبْدُ اللهِ فَقَالَ: «أَنْتُمْ أَهْدَى أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم،؟ إِنَّكُمْ مُتَمَسِّكُونَ بِطَرَفِ ضَلَالَةٍ»]؛ رجاله ثقات، ولا خوف إلا من تدليس أبي إسحاق.

ـــ المعجم الكبير للطبراني (8637/127/9): [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ التُّسْتَرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بِسْطَامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ عَبْدُ اللهِ وَأَنَا أَقُصُّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا عَمْرُو لَقَدِ ابْتَدَعْتُمْ بِدْعَةَ ضَلَالَةٍ، أَوَ إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، وَأَصْحَابِهِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ تَفَرَّقُوا عَنِّي حَتَّى رَأَيْتُ مَكَانِي مَا فِيهِ أَحَدٌ]

ـــ وقد جاء في البدع لابن وضاح (18/39/1): [حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حدثنا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِيسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ: (مَرَّ عَبْدُ اللَّهِ بِرَجُلٍ يَقُصُّ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: سَبِّحُوا عَشْرًا، وَهَلِّلُوا عَشْرًا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَوْ أَضَلُّ، بَلْ هَذِهِ، بَلْ هَذِهِ، يَعْنِي: أَضَلُّ]؛ أصحاب الأعمش أبهموا، فهو في حكم المرسل.

ـــ وجاء في البدع لابن وضاح (19/39/1): [حدثنا أَسَدٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَجْمَعُ النَّاسَ فَيَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ كَذَا وَكَذَا مَرَّةً سُبْحَانَ اللَّهِ، قَالَ: فَيَقُولُ الْقَوْمُ. فَيَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ كَذَا وَكَذَا مَرَّةً: الْحَمْدُ لِلَّهِ قَالَ: فَيَقُولُ الْقَوْمُ قَالَ: فَمَرَّ بِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: «لَقَدْ هُدِيتُمْ لِمَا لَمْ يَهْتَدِ لَهُ نَبِيُّكُمْ، أَوْ إِنَّكُمْ لَمُتَمَسِّكُونَ بِذَنَبِ ضَلَالَةٍ»]؛ وهذا مرسل.

* وجاء في المعجم الكبير للطبراني (8628/125/9) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ، قَالَ: جَاءَ الْمُسَيِّبُ بْنُ نَجَبَةَ إِلَى عَبْدِ اللهِ، فَقَالَ: إِنِّي تَرَكْتُ قَوْمًا بِالْمَسْجِدِ يَقُولُونَ: مَنْ سَبَّحَ كَذَا وَكَذَا فَلَهُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: قُمْ يَا عَلْقَمَةُ فَلَمَّا رَآهُمْ، قَالَ: يَا عَلْقَمَةُ اشْغَلْ عَنِّي أَبْصَارَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا سَمِعَهُمْ وَمَا يَقُولُونَ، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَمُتَمَسِّكُونَ بِذَنَبِ ضَلَالَةٍ، أَوَ إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم»]

ـــ وهو بنحوه في البدع لابن وضاح (22/40/1): [حدثنا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الزَّعراء قَالَ: (جَاءَ الْمُسَيِّبُ بْنُ نُجَيْدٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنِّي تَرَكْتُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالًا يَقُولُونَ: سَبِّحُوا ثَلَاثَمِائَةٍ وَسِتِّينَ، فَقَالَ: قُمْ يَا عَلْقَمَةُ وَاشْغَلْ عَنِّي أَبْصَارَ الْقَوْمِ، فَجَاءَ فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَسَمِعَهُمْ يَقُولُونَ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَتُمْسِكُونَ بِأَذْنَابِ ضَلَالٍ، أَوْ إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَوْ نَحْوَ هَذَا»]؛ وهذا إسناد صحيح أيضاً.

فهذه روايات متباينة مضطربة، بغض النظر عن أسانيدها: بعضها صحاح، وأخرى بلاغات ومراسيل، كأنها في واقعة واحدة، لا يظهر منها ما الذي دفع عبد الله بن مسعود إلى الإنكار: أهو مجرد الاجتماع، أو الانعزال والتميز عن الناس، أو كيفية الذكر الجماعي، أو الأعداد المذكورة، وبعضها فيه غلو وشدة تنفر الناس، فلعل الروايات التالية تزيد الأمر وضوحاً:

* فقد جاء في البدع لابن وضاح (9/35/1): [حدثنا أَسَدٌ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ صَبِرَةَ قَالَ: بَلَغَ ابْنَ مَسْعُودٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عُتْبَةَ فِي أَصْحَابٍ لَهُ بَنَوْا مَسْجِدًا بِظَهْرِ الْكُوفَةِ، فَأَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بِذَلِكَ الْمَسْجِدِ فَهُدِمَ. ثُمَّ بَلَغَهُ أَنَّهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي نَاحِيَةٍ مِنْ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ يُسَبِّحُونَ تَسْبِيحًا مَعْلُومًا وَيُهَلِّلُونَ وَيُكَبِّرُونَ، قَالَ: فَلَبِسَ بُرْنُسًا، ثُمَّ انْطَلَقَ فَجَلَسَ إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا عَرَفَ مَا يَقُولُونَ رَفَعَ الْبُرْنُسَ عَنْ رَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ: أَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ فَضَلْتُمْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، عِلْمًا، أَوْ لَقَدْ جِئْتُمْ بِبِدْعَةٍ ظُلْمًا. قَالَ: فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عُتْبَةَ: نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ: وَاللَّهِ مَا فَضَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عِلْمًا، وَلَا جِئْنَا بِبِدْعَةٍ ظُلْمًا، وَلَكِنَّا قَوْمٌ نَذْكُرُ رَبَّنَا، فَقَالَ: «بَلَى وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ مَسْعُودٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ فَضَلْتُمْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عِلْمًا، أَوْ جِئْتُمْ بِبِدْعَةٍ ظُلْمًا، وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ مَسْعُودٍ بِيَدِهِ لَئِنْ أَخَذْتُمْ آثَارَ الْقَوْمِ لَيَسْبِقُنَّكُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ حُرْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَتَضِلُّنَّ ضَلَالًا بَعِيدًا»]

* وجاء في المعجم الكبير للطبراني (8634/127/9) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «لَا تَمَلُّوا النَّاسَ فَيَمَلُّوا الذِّكْرَ»]

* وجاء أيضاً في المعجم الكبير للطبراني (8635/127/9): [حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، أَخبرنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخبرنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، مَرَّ بِرَجُلٍ يُذَكِّرُ قَوْمًا، فَقَالَ: «يَا مُذَكِّرُ لَا تُقَنِّطِ النَّاسَ»]؛ رجاله أئمة ثقات، ولكنه منقطع.

فترجح أن دافع عبد الله بن مسعود هو تميز القوم، وغلوهم في التعبد، وانعزالهم عن جماعة المسلمين: أولا في مسجد مستقل، فلما هدمه عبد الله بن مسعود، انعزلوا في حلقة، فاستشعر منهم عبد الله بن مسعود الغلو والمروق، لذلك استشهد بأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قال: (أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ

لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ)، ثم قال ابن مسعود: (وَايْمُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ)؛ كما أنه كره تعدد الحلقات في المسجد الواحد. فالزعم أن ذلك كان لهيئة ذكر مخصوصة، أو لمجرد تسبيح بالحصى بعيد للغاية؛ وقد شهد عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيِّ بأن تخوف ابن مسعود كان في محله، وشهد عليهم [ان عامتهم لحقوا بالغلاة المارقين في النهروان. فلا علاقة لهذا بالذكر الجماعي وبدعيته أو شرعيته؛ على أن قول عبد الله بن مسعود لم يسلم من المعارضة، فقد رد عليه الرجل التميمي قائلاً: (وَاللَّهِ مَا فَضَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عِلْمًا، وَلَا جِئْنَا بِبِدْعَةٍ ظُلْمًا، وَلَكِنَّا قَوْمٌ نَذْكُرُ رَبَّنَا)؛ وليس عبد الله بن مسعود من المعصومين حتى **نقطع** بأن الصواب معه.

وحتى لو ثبت ذلك ونقل عن ابن مسعود، رضي الله عنه، نقل تواتر، وكانت الدلالة قاطعة أنه أنكر عليهم الذكر الجماعي نصاً، حتى لو ثبت كل ذلك فليست فيه حجة، لأنه ليس لأحد دون رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حجة. وإن جعلوه ها هنا حجة لزمهم لزوماً لا فكاك منه أن يجعلوه حجة في إنكار قرآنية المعوذتين، وحكه إياها من المصحف، الذي ثبت عنه ثبوتاً لا شك فيه، وإلا فهم كذابون متناقضون، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وربما استشهد القوم بالأثر التالي عن عمر بن الخطاب، الذي يوردونه مبتوراً، كعادتهم الخبيثة:

* كما جاء في البدع لابن وضاح (36/47/1): [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حدثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حدثنا سُفْيَانُ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، قَالَ: كَتَبَ عَامِلٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَيْهِ أَنَّ هَهُنَا قَوْمًا يَجْتَمِعُونَ فَيَدْعُونَ لِلْمُسْلِمِينَ وَلِلْأَمِيرِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: (أَقْبِلْ بِهِمْ مَعَكَ، فَأَقْبَلَ، وَقَالَ عُمَرُ لِلْبَوَّابِ: أَعِدَّ سَوْطًا. فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى عُمَرَ عَلَا أَمِيرَهُمْ ضَرْبًا بِالسَّوْطِ، فَقُلْتُ: (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَسْنَا أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْنِي، **أُولَئِكَ قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ**))]

تأمَّل قول أبي عثمان النهدي: (**أُولَئِكَ قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ**) حتى تتضح لك الصورة، وهي أن عمر ظنهم من الخوارج المارقين الآتين من المشرق، كما أنذر به أبو القاسم محمّد بن عبد الله خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، في مناسبات كثيرة، وسيأتي طرف من ذلك قريباً!

وهذا هو الحال بالنّسبة لما جاء عن خباب بن الأرت، رضي الله عنه:

* فقد جاء في البدع لابن وضاح (34/46/1): [وَحَدَّثَنِي عَنْ مُوسَى، عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْخَلِيلِ قَالَ: (مَرَّ خَبَّابٌ بِابْنِهِ وَهُوَ مَعَ أُنَاسٍ **يُجَادِلُونَ فِي الْقُرْآنِ**، فَانْقَلَبَ غَضْبَانَ فَأَعَدَّ لَهُ سَوْطًا أَوْ خِطَامًا أَوْ نِسْعَةً، فَلَمَّا انْقَلَبَ الْفَتَى وَثَبَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْتِيَهُ فَضَرَبَهُ ضَرْبًا عَنِيفًا، فَلَمَّا رَأَى الْجِدَّ مِنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ، إِنَّمَا تُرِيدُ نَفْسِي، فَعَلَى مَاذَا؟ فَمَا رَدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ: يَا أَبَةِ، إِنِّي لَا أَعُودُ، فَكَانَ إِذَا مَرَّ بِهِمْ يَدْعُونَهُ، قَالَ: فَيَقُولُ: لَا، إِلَّا أَنْ تَقْبَلُوا مِنِّي مَا قَبِلَ أَبِي مِنْ شَيْءٍ إِلَى اللَّهِ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ بَعْدَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، أُمُورٌ وَأَحْدَاثٌ].

* وجاء في البدع لابن وضاح (33/45/1): [وَحَدَّثَنِي عَنْ مُوسَى، عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي

سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْهُذَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَبَّابِ، قَالَ: (بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ قَوْمٍ نَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَنَبْكِي، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَبِي، فَوَجَدْتُهُ قَدْ أَحْضَرَ مَعَهُ هِرَاوَةً لَهُ فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا أَبَةِ، مَا لِي، مَا لِي؟ قَالَ: أَلَمْ أَرَكَ جَالِسًا مَعَ الْعَمَالِقَةِ، ثُمَّ قَالَ: « **هَذَا قَرْنٌ خَارِجٌ الْآنَ** »].

❋ وجاء في البدع لابن وضاح (43/51/1): [حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حدثنا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حدثنا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ ضِرَارِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْهُذَيْلِ الْعَنَزِيِّ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابِ بْنِ الْأَرَتِّ وَهُوَ يَقُولُ: سَبِّحُوا كَذَا وَكَذَا، وَاحْمَدُوا كَذَا وَكَذَا، وَكَبِّرُوا كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَمَرَّ خَبَّابٌ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَدَعَاهُ، فَأَخَذَ السَّوْطَ فَجَعَلَ يَضْرِبُ رَأْسَهُ بِهِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَبَتَاهُ، فِيمَ تَضْرِبُنِي؟ فَقَالَ: (مَعَ الْعَمَالِقَةِ، **هَذَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ قَدْ طَلَعَ**، أَوْ قَدْ بَزَغَ)].

تأمل الجمل: (**يُجَادِلُونَ فِي الْقُرْآنِ**): جدل ومراء في القرآن، والمراء في القرآن كفر؛ و(**هَذَا قَرْنٌ خَارِجٌ الْآنَ**)، و(**هَذَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ قَدْ طَلَعَ**): هذه عن الخوارج، ولا علاقة لهذا بالذِّكر الجماعي أو الفردي.

الأنموذج الثاني: المولد النبوي الشريف:

أما عن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف فالقول بأنه بدعة، وشن الحرب عليه من هؤلاء المهووسين المتكلفين، فنقول: ليس بمستغرب ممن فسد ذوقه واختلت مقاييس الشرع في رأسه حتى سمَّى الدولة السعودية التي بدلت الشرائع، وأظهرت الكفر البواح، وقاتلت تحت الراية الأمريكية الكافرة لتدمير المسلمين وذبحهم: (**دولة مباركة نصر الله بها الحق وأهله**)، أو ممن وصفها بأنها «**دولة التوحيد**».

وايم الله، إنها لطامة أن يُؤتمن أمثال هؤلاء على دين، أو تُقبل منهم فتوى!

وحجّة القوم المعروفة هي: لم ينقل عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا عن الصحابة قط أنهم احتفلوا بـ«**المولد**»، فهو إذاً بدعة. وقد أبطلنا هذه «**القاعدة**» بما فيه الكفاية، وحتى لو صحّت لعاد الاحتفال بـ«**المولد**» مباحاً محضاً وذلك أنه لم ينقل عن النبي، صلي الله عليه وعلى آله وسلم، ولا عن الصحابة قط أنهم نهوا عن الاحتفال بالمولد، ولا ذكروه بشيء، لا بخير ولا شر، فمن أين جعلتموه مكروهاً، أو حراماً؟!

على أن هذه كلها بواطيل، فيوم المولد الشريف يوم فاضل أهلٌ أن يُحتفى به ويُحتفل في كل أسبوع، وليس فقط مرة واحدة في السنة، لأن نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قال نصاً: «**هو يوم ولدت فيه، ويوم أنزل علي فيه**» أو «**ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت**» أو «**فيه ولدت، وفيه أنزل علي**» أو كما قال، بأبي هو وأمي، مجيباً من سأله عن (**صوم يوم الإثنين**):

❋ كما جاء في «**صحيح مسلم**»،(ج2/ص819/ح1162): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَعْبَدٍ الزِّمَّانِيَّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ، قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِبَيْعَتِنَا بَيْعَةً. قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ؟ فَقَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ - أَوْ مَا صَامَ

وَمَا أَفْطَرَ -» قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟ قَالَ: «وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «لَيْتَ أَنَّ اللهَ قَوَّانَا لِذَلِكَ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟ قَالَ: «ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَام -» قَالَ: **وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ**؟ قَالَ: «**ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ - أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ -**» قَالَ: فَقَالَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، صَوْمُ الدَّهْرِ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ»]، وقال الإمام مسلم: (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لَمَّا نُرَاهُ وَهْمًا؛ وحَدَّثَنَاه عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، (ح) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، (ح) وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الِاثْنَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَمِيسَ؛ وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ غَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْبَدٍ الزِّمَّانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الِاثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «فِيهِ وُلِدْتُ وَفِيهِ أُنْزِلَ عَلَيَّ»)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج8/ص395/ح3631، ج8/ص402/ح3639؛ وأبو داود في سننه ج2/ص322/ح2426؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص297/ح22590، ج5/ص311/ح22703؛ والحاكم في مستدركه ج2/ص658/ح4179؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص147/ح2777؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج4/ص300/ح8259؛ وقد أخرجه جمهور الأئمة، إلا البخاري، ولا تكاد تخلو منه الأجزاء والأمالي والمشيخات الحديثية؛ وإنما لم يخرجه الإمام البخاري لأنه لم يعلم سماعاً لعبد الله بن معبد الزِّمَّانِيَّ من أبي قتادة. قلت: الزِّمَّانِيَّ ثقة فقيه من أوساط التابعين، **كل روايته بالعنعنة**، مما بوجب القطع بأن العنعنة عنده سماع، ولا بد، وكما هي عادة أهل تلك الطبقة جميعاً إلا من قام البرهان على تدليسه أو إرساله؛ فلا يجوز رد روايته بمجرد الظنون.

قوله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله: «**هو يوم ولدت فيه، ويوم أنزل علي فيه**»، جواباً لمن سأله: (**عن صوم يوم الإثنين**) يعني ضرورة أن يوم الأثنين أهل أن يصام فيه لوقوع هذه الأحداث الفاضلة فيه: مولده، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وبدء نزول الوحي عليه.

هذه حجة قاطعة، لا محيص عنها إلا لمن قال:

ـ ليست هذه وقائع فاضلة، ومن قال هذا فحسبه الكفر!

ـ من زعم أن قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**هو يوم ولدت فيه، ويوم أنزل علي فيه**»، يعني: «**لا تصم يوم الإثنين، بالرغم من وقوع هذه الأحداث الفاضلة فيه**»، ومن قال هذا فحسبه أولاً الكذب، وقلب الحقائق، لأن السياق سياق سؤال عن فضائل الصوم، وليس عن المناسبات التي لا يجوز أو يكره فيها الصيام، ثم حسبه بعد ذلك الكفر لأن هذا اتهام صريح له، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات

وتبريكات من الله، بالتلبيس وعدم البيان، بل بالتضليل وضد البيان، وتكذيب لوعد الله، تباركت أسماؤه: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾.

ونحن نسأل هؤلاء المهووسين: ما الذي جعل الصوم، وهو عبادة محضة، مستحباً استحباباً خاصاً يوم الإثنين لفضيلة هذا اليوم، ومنع من إلقاء المحاضرات، وعقد الدروس، وإنشاد القصائد فيه، ومد موائد الطعام الفاخر كموائد الأعراس؟! ثم من الذي قصر الفضيلة على يوم الإثنين من كل أسبوع، ومنع منها يوم مولده، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مرة واحدة في العام؟!

سوف يسارع القوم بالشغب: ما بال خير الأمة، وهم الصحابة، لم يفعلوه؟!

فنقول: فكان ماذا؟! وأين وجدتم في كتاب الله، أو في سنّة رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، أو في ضرورات الحس والعقل، أن ذلك القرن الفاضل، وهو أفضل قرون بني آدم بدون شك ولا جدال، لا بد أن يقوم بكل فضيلة بعينها؟! أليس فضل الصحبة، وتأسيس الدولة، ووضع أساس الأمة هي رأس الفضائل، فأي شيء في فوات غير ذلك عليهم؟!

وهل كان فضل فتح القسطنطينية لهم؟! كلا والله: بل ذهب للأتراك العثمانيين وأميرهم محمّد الفاتح، فنِعم الجيش ذلك الجيش، ونعم الأمير ذلك الأمير.

أليس من أفضل شهداء الأمة ذلك الذي يقتله عدو الله الدجال؟! فهل جاءت هذه المنقبة بعد، وهل أدركها أحد من أصحاب أبي القاسم، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله؟!

ونحن بدورنا نؤكد لهؤلاء الحمقى أن هذا الزمان، وكذلك مستقبل الأيام، مملوء بفضائل تنقطع دونها الأعناق، وملاحم حربية هائلة، تفوق ملاحم الدنيا كلها منذ نشأتها، سوف يخوضها أبطال الإسلام: الملحمة الكبرى، ملحمة الروم، وقد جاءت مقدماتها وأشراطها متمثلة في الهجمة الأمريكية الشرسة، ثم فتح رومية، ثم نغزوا الدجال، فيهزمه الله، ثم يخرج يأجوج ومأجوج، فيهلكهم الله، فهل بقي من الصحابة أحد ليدرك هذه الفضائل؟!

لذلك لا ينبغي أن تبقى شبهة في أن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف (**سنّة حسنة**)، ادخرها الله لبطل الإسلام، السلطان المنصور بالله، صلاح الدين الأيوبي، رضي الله عنه، (إن صح أنه هو الذي سنّها)، ففاز بأجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة.

الأنموذج الثالث: المصافحة بعد الصلاة:

أما فيما يتعلق بالمصافحة بعد التسليم من الصلاة، والزعم بأنها «**بدعة**»، فهذه من عجائب المصابين بـ(**الهوس التبديعي**). وقد فات هؤلاء الحمقى:

ـ أن الصلاة، ذات الكيفية المخصوصة، التي لا يجوز تبديلها أو الاختراع فيها، ختامها التسليم. فإذا سلم الإنسان من الصلاة جاز له عمل كل شيء فوراً، ولو كان في غرفة نومه لجاز له جماع زوجه فور فراغه من التسليم!

ـ وفاتتهم الأدلة المتواترة التي تحث على إفشاء السلام، وتجعله مفتاحاً للتحابب بين المسلمين، وأن

الصحابة كان يسلم بعضهم على بعض، حتى ولو بعد فراق يسير، بسبب شجرة في الطريق مثلاً.
ـ وفاتهم أن المصافحة كانت هي التحية المختارة عند سيد المرسلين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في كل الأوقات، وجميع المناسبات.
ـ ونسوا أو تناسوا أنه إذا التقى المسلمان فتصافحا تحاتت خطاياهما كما يتحات ورق الشجر اليابس إذا عصفت به الريح، فما الذي جعل هذه الفضيلة العظيمة تسقط إذا كانت المصافحة بعد الفراغ من الصلاة، التي هي أم الفضائل؟!
ـ وفاتهم ما أخرج أبو داود في كتاب الصلاة من «**السنن**» عن سمرة بن جندب قال: [أمرنا النبي، صلى الله عليه وسلم، أن نردّ على الإمام، وأن نتحاب، وأن يسلّم بعضنا على بعض]، وهذا يتعلق بالصلاة والمساجد خاصة، وأخرج ابن ماجه قطعة منه عنه، صلى الله عليه وسلم: «**إذا سلّم الإمام فردوّا عليه**»!
ـ ونسوا أو تناسوا غير ذلك كثير!
ترتب على ذلك أن أصبحت مساجدهم كالقبور، لا يكاد يسلم، أو يحيي بعضهم بعضاً، ولو هممت بمصافحة أحدهم، لقفز فزعاً كأن حيةً لدغته، وحصل بذلك التباعد والجفاء بين المسلمين، المفضي إلى فساد ذات البين، وهو منكر عظيم، وشر كبير: ولكن هكذا يُضِلّ الله المبتدعة من أهل الغلو والمروق، ويظهر فضيحتهم وعوارهم، وتناقض مذاهبهم!

ولا نطيل في هذه الرسالة العامة بمناقشة تفاصيل شطحات القوم حول ما يزعمون أنه بدع، فلعلنا نعالج ذلك في رسالة خاصة عن «**البدعة: حقيقتها، وأنواعها وأحكامها**»، إن بقي في العمر فسحة، والله المستعان، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

وعلى العموم فإن القائلين بـ«**سد الذرائع**»، و«**مآلات الأعمال**»، وغيرها من الدجل والهراء، مصدراً للأحكام، قد فتحوا باب هذا النوع من البدع على مصراعيه بدعوى حماية حمى الشريعة، وإحاطة الحرام بسياج محكم، فحرّموا أشياء من الحلال بدعوى أنها تؤول إلى الحرام، ولو تدبروا لأدركوا أن الله لم يكن ليعزب عن علمه شيء، وما كان ليفوته شيء: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾، ولكن هكذا يكون الحرص المَرَضِي، والهوس الجامح المُفضي بأصحابه إلى «**الغلو**» و«**التقديم بين يدي الله ورسوله**»، فبئس المذهب هذا الذي يؤول إلى جعلك تعقّب على ربّك، وتستدرك عليه بعض ما فاته، فتقع في الابتداع والضلالة، وما هي إلا خطوات قليلة، ومسافة يسيرة فإذا بالشيطان يدعوك لتخرج من الإسلام وتدخل في الكفر، عياذاً بالله، تعالى ذكره!

❄ فصل: إشكالية البدع الاعتقادية

أما فيما يتعلق بـ«**البدع الاعتقادية**» فهناك إشكاليات خطيرة تستحق إلقاء الضوء عليها، نشأت من الخلط بين صدق المقولة في ذاتها، وبين هل هي عقيدة تُعتقد للتديّن والتقرّب إلى الله بها، وذلك لأن

البدعة الاعتقادية: هي كل قول «**خبري**» مخترع، لم يقم عليه الدليل القاطع من الكتاب والسنّة، يعتقده القائل به تديُّناً، أي بِنِية التعبّد والتقرّب، وهو من ثم ضرورة يؤثِّم من خالفه.

أما إذا صدّق إنسان بصحة قول مَّا، أو حتى اعتقد صحّته اعتقاداً جازماً، أي مطابقته لواقع مَّا خارج الذهن، ولكنه لا يقول بأن الله افترض علينا الإيمان به، أو كلّفنا بالبحث في موضوعه، والوصول إلى رأي معين فيه، ومن ثمَّ فهو لا يؤثِّم المخالف، ولا يفسّقه، أو يبدّعه؛ فلا بأس بذلك. ولا بأس بتخطئة المخالف، بل والجزم بخلل عقله، ولا حتى باتهامه بالمكابرة في المعقولات والإنكار للمحسوسات، كل ذلك قد يُقبل، حسب أصول المناظرة، ويُبرّر عقلا؛ أما التّفسيق والتّبديع، على وجه الذم والتكفير، فهي أحكام شرعية، تفتقر دوماً إلى الدليل الشرعي.

وذلك لأن كل قضية خبرية إما أن تكون محرّرة، لا تحتمل سوى الصدق أو الكذب، أو غير محرّرة تحتاج إلى توضيح لجزئياتها ومفاهيمها، وتفكيكها إلى قضايا محرّرة من النوع السابق، ومن ثمَّ الحكم على كل واحدة منها.

وكل ذلك، سواء كان تحرير المسائل والقضايا أو إصدار الحكم العقلي عليها، مباح بعمومات الكتاب والسنّة، وداخل في مجمل امتنان الله على الناس بالعقل والحواس، ومطلوب في إطار الدعوة إلى التفكّر، والتذكّر، والتعقّل، والتّدبر، والنّظر إلى ما في السماوات والأرض، بل أكثر ذلك مستحب، وبعضه واجب! ومنه شيء قليل جاء الشرع بالنهي عن البحث أو الجدل فيه، كالمراء في القدر أو القرآن؛ أو بتعلّمه، كالسحر، على خلاف حتى في هذه، ونحوه!

أما الخروج بقضية خبرية معينة من كونها قضية عقلية، أو حسية، أو أخلاقية، أو فنية، أو جمالية، أو غير ذلك، من إطارها وجعلها قضية دينية شرعية، يتعلّق ببحثها، أو بالإيمان بقول معين فيها، بغض النظر عن صحة ذلك القول المعيَّن أو بطلانه في نفسه، من الله الثواب والعقاب، أي جعلها ديناً، يدان الله به، وتطلب إليه القربى بواسطتها، من غير دليل شرعي، فلا يجوز، وهو تشريع من الدِّين ما لم يأذن به الله، وعبادة له بما لم يشرّع.

والتشريع من الدِّين بما لم يأذن به الله، في ذاته، كفر وشرك، كما أسلفنا! ولكن أهل هذا المقام معذورون بالتأويل، وشدة الحرص على صيانة الدين، والدفاع عن حريمه، وطلب القربى والزلفى إلى الله تعالى بذلك، لذلك وجب إخراج أشخاصهم من حكم الكفر إلى حكم التأويل والاجتهاد، أي في ذات الأمر وحقيقته، وإن كان كثير من مرتكبيها في عداد المجتهدين المأجورين، ومنهم الكثير من كبار الأئمة والصالحين؛ وأشهر مثال لذلك: فتنة خلق القرآن.

فمما لا شك أنه من المعلوم من الإسلام بالضرورة أن القرآن المعجز، المُتعبّد بتلاوته، هو كلام الله المنزل، لفظاً ومعنى، بجمله وألفاظه وأحرفه؛ غير أن الله جل جلاله لم يبيّن لنا كيفية صدوره عن ذاته المقدّسة، ولا أخبرنا أن الوصول إلى الكيفية بالبحث العقلي محال، لخروجه عن قدرة العقل النهائي، ولا كلفنا أن

نبحث عن ذلك، ولا نهانا عن البحث فيه؛ وعليه:

فقد قال قوم: القرآن مخلوق، وهذا قول جمهور المعتزلة والإباضية ومعظم الشيعة؛

وقال قوم: القرآن غير مخلوق، وهو القول الغالب على أهل الحديث، وفي مقدمتهم الإمام أحمد بن حنبل؛

وقالت قلة من المتكلمين والفلاسفة: هذا مبحث عقيم لا محصول من ورائه، لأن الكلام لا يمكن وصفه بأنه مخلوق أو غير مخلوق أصلاً؛

وتوسط آخرون فقالوا: الكلام المركب من جمل وألفاظ وأحرف مخلوق، وهو القرآن الموجود في المصاحف، أما الكلام النفسي القائم بالذات الإلاهية غير مخلوق، وهذا هو قول جمهور الأشاعرة والماتريدية الذين هم الأغلبية العظمى لأهل السنّة والجماعة؛

وقالت جماعة من أهل الحديث، وبخاصة المتقدمين منهم بــ(الوقف) لأن الشرع لم يبيّن لنا حقيقة الأمر، ولا أمرنا بالبحث في الموضوع.

وكل ما سبق لم يكن فيه إشكال معتبر حتى بدأ المعتزلة في **اتخاذه دينا**، وانحازت بجانبهم الدولة العباسية أيام المأمون والمعتصم والواثق، فقويت شوكة المعتزلة، وحكموا على المخالف بالابتداع أو الكفر، ووقعت فتنة (خلق القرآن) الشهيرة.

وهذه هي بدعة المعتزلة: ليست هي مقولة (خلق القران) بوصفها مقولة فلسفية أو كلامية أو عقلية مجرّدة، صحيحة أو باطلة، أو لا هذا وذاك، لأنها غير محرَّرة، وإنما **باتخاذها دينا، ورمي المخالف بالبدعة أو الكفر**.

وفي ردة فعل اتخذ الإمام أحمد بن حنبل مقولة (القرآن غير مخلوق) دينا، والحق أنه كان أول الأمر متحفّظاً، قريباً من (الوقف)، ثم استفزه التلاميذ فنزل إلى ميدان ليس هو من فرسانه، فاتّخذ مقولة (القرآن غير مخلوق) دينا، وحكم على المخالف بالابتداع والكفر.

وهذه هي بدعة الإمام أحمد بن حنبل، وعامة الحنابلة، ومن تبعهم من أهل الحديث: ليست هي مقولة (القران غير مخلوق) بوصفها مقولة فلسفية أو كلامية أو عقلية مجردة، صحيحة أو باطلة، أو لا هذا وذاك، لأنها غير محرَّرة، وإنما **باتّخاذها دينا، ورمي المخالف بالبدعة أو الكفر**.

فالابتداع ليس هو في ذات تلك المقولات، التي قد يصدق عليها أنها صواب أو خطأ، إن كانت محرَّرة، وإلا فهي غامضة تحتاج إلى تحليل وتفكيك، للحكم عل جزئياتها المحرَّرة بالصواب أو الخطأ، ثم إعادة التركيب إلى مقولات صحيحة محرَّرة؛ فكل ذلك على الإباحة الأصلية، إلا ما أخرجه نص صحيح ثابت عن الإباحة الأصلية، كما أسلفنا. **وإنما يكون الابتداع حصراً في اتخاذ أحد تلك المقولات ديناً**، وما يترتّب على ذلك من رمي المخالف بالبدعة والكفر، ويزداد الأمر شناعة بجر السلطان إلى ذلك المستنقع الملعون، وفتح باب الفتنة والقمع والاضطهاد على مصراعيه.

ولكن هذه، وغيرها، قضايا حساسة لا تصلح مناقشتها إلا بالتفصيل التام المشبع، وإلا كان ضرب الأمثلة أضرّ من تركه، لذلك نتركه لرسالتنا المستقلة المسماة: «**البدعة: حقيقتها، وأنواعها وأحكامها**»!

❄ فصل: مراتب (البدعة)

فالبدعة إذن لها مرتبتان: (1) كبرى، و(2) صغرى. وإن شئت فقل (1) مكفّرة، و(2) غير مكفّرة. وإن شئت فقل: (1) مخرجة من الملّة، و(2) غير مخرجة من الملّة.

فأما **البدعة الصغرى** فهي غير مخرجة من الملة، لأنها لا تصل بصاحبها إلى حد الكفر، وأكثرها من نوع ترك المباحات، والتبتل، والرهبانية تقرباً إلى الله.

وأما **البدعة الكبرى،** وهى المكفّرة، وهى المخرجة من الملة، فهي التي تصل بصاحبها الى حد الكفر، وأكثرها من نوع تبديل الشرائع. وهذا النوع من البدع هو الذي يفرّ من دراسته وإعلانه وتنبيه الناس عليه فقهاء السلاطين فرارهم من الأسد، مع شغلهم الأوقات الكثيرة بصغائر البدع، مثل: المولد النبوي، والنصف من شعبان، ويوم الإسراء والمعراج، ونحوه، إن صح أنها بدع أصلاً، ولم تكن أقوال فقهية مرجوحة أو حتى راجحة، أو سنناً حسنة، كما بينا آنفاً بالنسبة لبعضها.

فإذا رأيتهم، أخي المسلم الكريم، يتقعّرون في نقد صغائر «**البدع**» هذه، فاسألهم: وماذا عن البنوك الربوية، والمنظمات الكفرية الدولية، التي تنتمي اليها دولتهم «**السعودية**» المباركة، التي نصر الله بها الحق وأهله، كما زعم مفتيها بن باز، «**دولة التوحيد**» كما أفحش الألباني؟! ثم أعرض عنهم، وذرهم في طغيانهم يعمهون!

❄ فصل: الأمر بالتيسير، والتحذير من البدع، ومن الغلوّ في الدّين

سبق أن أوردنا قريباً حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا، ما ليس منه، فهو رد**»؛ وحديث جابر بن عبدالله رضى الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا خطب يقول: أما بعد: «**فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمّد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»؛ وحديث العرباض بن سارية، رضي الله عنه، مرفوعاً: «**وإياكم والأمور المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة**»؛ ومن كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «**وإياكم ومحدثات الأمور، فإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»؛ وهناك مزيد:

❋ فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2061/ح2674): [حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وابن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل (يعنون بن جعفر) عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (**من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا؛ ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا**)]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج1/ص319/ح112؛ والترمذي في سننه ج5/ص43/ح2674؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص75/ح206؛ وأبو داود في سننه ج4/ص201/ح4609.؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص397/ح9149؛ وأبو يعلى في مسنده

ج11/ص375/ح6489؛ والدارمي في سننه ج1/ص141/ح513؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام الترمذي في سننه (ج5/ص45/ح2677): [حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا محمّد بن عيينة عن مروان بن معاوية الفزاري عن كثير بن عبد الله هو بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال لبلال بن الحرث: (اعلم!)، قال: (ما أعلم يا رسول الله؟!) قال: (اعلم يا بلال!)، قال: (ما أعلم يا رسول الله؟!)، قال: (**أنه من أحيا سنّة من سنّتي قد أميتت بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئا؛ ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئا**)]، وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن ومحمّد بن عيينة هو مصيصي شامي وكثير بن عبد الله هو بن عمرو بن عوف المزني)؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ج1/ص76/ح209، ج1/ص76/ح210؛ والطبراني في معجمه الكبير ج17/ص16/ح10؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص120/ح289؛ وغيرهم.

وكما جاء النهي عن الابتداع والإحداث في الدِّين بلفظه هكذا صريحاً، في نصوص قليلة، جاءت نصوص كثيرة، أقوى ثبوتاً، وأصرح دلالة بالنهي عن «**الغلوّ**»، و «**التعمّق**»، و «**التنطّع**» في الدين. فمن ذلك:

* قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾، (المائدة؛ 5: 77).

* وقوله، تقدست أسماؤه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾، (النساء؛ 4: 171).

* وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾، (الحج؛ 22: 78).

* وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾، (المائدة؛ 5: 6).

* وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، (البقرة؛ 2: 185).

* وأخرج البخاري في صحيحه، (ج1/ص23/ح39)، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «**إن الدِّينَ يسر، ولن يشادّ الدِّينَ أحد إلا غلبه: فسددوا، وقاربوا، وأبشروا! واستعينوا بالغدوة، والروحة، وشيء من الدلجَة**»؛ وأخرجه النسائي في سننه ج8/ص123/ح5034؛ وابن حبان في صحيحه ج2/ص64/ح351؛ والنسائي في سننه الكبرى ج6/ص538/ح11765؛ والقضاعي في مسند الشهاب ج2/ص104/ح976؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص18/ح4518؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص361/ح23103) مثله عن بريدة بإسناد صحيح: [حدثنا وكيع حدثنا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن بريدة الأسلمي، قال: قال رسول الله، صلى الله

عليه وسلم: (**عليكم هديا قاصدا فإنه من يشادّ هذا الدين يغلبه**)]؛ وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ج1/ص248/ح398): [أخبرنا عبد الرحمن بن عمر التجيبي أنبأنا أبو سعيد بن الأعرابي حدثنا محمّد بن يحيى بن المنذر حدثنا أبو عاصم حدثنا عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن قاله]؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص18/ح4519) بأتم لفظ في قصة: [حدثنا أبو محمّد عبد الله بن يوسف الأصبهاني حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمّد الدوري حدثنا أشهل بن حاتم حدثنا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال: قال بريدة انطلقت فرأيت النبي، صلى الله عليه وسلم، فظننت أن له حاجة فجعلت أعارضه وأحبس عنه، قال: فدعاني فأخذ بيدي، فرأى رجلا يكثر الركوع والسجود فقال: (أتراه مرائي، أتراه مرائي؟!)، قال: فترك يده من يدي وقال: (عليكم هديا قاصداً، عليكم هديا قاصداً!)، وضرب بإحدى يديه على الأخرى: (فإنه من يشادّ هذا الدِّين يغلبه)].

❋ وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج5/ص2147/ح5349): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله يقول: (لن يدخل أحدا عمله الجنّة)، قالوا: (ولا أنت يا رسول الله؟!)، قال: (لا، ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة؛ **فسددوا وقاربوا**، ولا يتمنين أحدكم الموت، إمّا محسنا فلعله أن يزداد خيرا، وإمّا مسيئا فلعله أن يُستعتب)]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج5/ص2373/ح6098، ج6/ص2644/ح6808؛ والبخاري في الأدب المفرد ج1/ص164/ح461؛ ومسلم في صحيحه ج4/ص2169/ح2816، ج4/ص2170/ح2816، ج4/ص2171/ح2816؛ والنسائي في سننه ج4/ص2/ح1818؛ وابن حبان في صحيحه ج2/ص62/ح348، ج2/ص63/ح350، ج2/ص436/ح660؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1405/ح4201؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص407/ح2773؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص235/ح7202، ج2/ص256/ح7473، ج2/ص264/ح7577، ج2/ص319/ح8233، ج2/ص326/ح8312، ج2/ص344/ح8510، ج2/ص386/ح8990، ج2/ص390/ح9052، ج2/ص452/ح9830، ج2/ص466/ح10011، ج2/ص469/ح10063، ج2/ص473/ح10127، ج2/ص482/ح10261، ج2/ص488/ح10335، ج2/ص495/ح10430، ج2/ص503/ح10541، ج2/ص509/ح10622، ج2/ص514/ح10688، ج2/ص519/ح10744، ج2/ص524/ح10799، ج2/ص537/ح10952؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص305/ح2322؛ والطبراني في مسند الشاميين ج4/ص251/ح3209؛ وابن راهويه في مسنده ج2/ص482/ح1060؛ والقضاعي في مسند الشهاب ج1/ص366/ح626؛ والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد) ج2/ص1008/ح1130؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص18/ح4517، ج3/ص377/ح6355؛ وأبو يعلى في مسنده ج7/ص66/ح3985، ج11/ص116/ح6243، ج11/ص476/ح6594؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص407/ح2772؛ وهمام بن منبه في صحيفة همام ج1/ص63/ح135؛ وغيرهم، وهو حديث

صحيح، غاية في الصحة، وقد تواتر عن أبي هريرة، رواه عنه كل من: محمّد بن سيرين، وأبو صالح السمان، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسعيد المقبري، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وهمام بن منبه، وبسر بن سعيد، وأبو عبيد سعد بن عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف، ومحمّد بن زياد، وأبو مصعب هلال بن يزيد المازني، وأبو زياد الطحان الهاشمي مولى الحسن بن علي بن أبي طالب، وربما غيرهم.

❋ وأخرج مثله الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص337/ح14668) عن جابر بإسناد صحيح: [حدثنا سريج بن النعمان حدثنا محمّد بن طلحة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**قاربوا وسددوا فإنه ليس أحد منكم يُنجيه عمله**)، قالوا: (ولا إياك يا رسول الله؟!)، قال: (ولا إياي، إلا أن يتغمدني الله برحمته)]؛ و(ج3/ص362/ح14944): [عفان حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا سليمان الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله بنحوه]؛ و(ج3/ص394/ح15273): [حدثنا حسن حدثنا بن لهيعة حدثنا أبو الزبير حدثني جابر بمثله]؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج3/ص311/ح1775): [حدثنا إبراهيم حدثنا عبد العزيز عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وعن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قاله]؛ والدارمي في سننه (ج2/ص396/ح2733): [أخبرنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به]؛ وغيرهم.

❋ وأخرج مثله الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج7/ص309/ح7218) بإسناد صحيح عن شريك بن طارق: [حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا إسرائيل عن زياد بن علاقة عن شريك بن طارق قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**لن يدخل الجنّة أحد منكم بعمل**)، قالوا: (ولا أنت يا رسول الله؟!)، قال: (ولا أنا إلا أن يتغمدني الله منه برحمة وفضل)]؛ و(ج7/ص309/ح7219): [حدثنا المقدام بن داود حدثنا أسد بن موسى حدثنا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة به]؛ و(ج7/ص309/ح7220): [حدثنا عبدان بن أحمد حدثنا جعفر بن حميد حدثنا الوليد بن أبي ثور عن زياد بن علاقة به]؛ و(ج7/ص309/ح7221): [حدثنا أحمد بن عمرو القطراني حدثنا كامل بن طلحة الجحدري حدثنا أبو عوانة عن زياد بن علاقة به]؛ (ج1/ص187/ح493): [حدثنا الحسين بن إسحاق حدثنا علي بن عبد الله بن صالح الدهان الكوفي حدثنا مفضل بن صالح عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك به]، كذا قال: (أسامة بن شريك)، وهو وهم، وإنما هو: شريك بن طارق، رضي الله عنه.

❋ وأخرج الإمام الطبراني مثله في مسند الشاميين (ج1/ص396/ح686) عن أسد بن كرز القسري: [حدثنا إبراهيم بن محمّد بن عرق الحمصي حدثنا سليمان بن سلمة الخبائري حدثنا بقية بن الوليد

حدثني أبو عدي أرطاة بن المنذر حدثني ضمرة بن حبيب عن أسد بن كرز بن عامر بن عبقر القسري قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**لا يدخل الجنّة أحد بعمل، ولكن برحمة الله**)، قلت: (ولا أنت يا رسول الله؟!)، قال: (ولا أنا، إلا أن يتلافاني الله -أو قال- يتغمّدني الله برحمته)]؛ و(ج1/ص403/ح698) بإسناد رجاله ثقات: [حدثنا يحيى بن عبد الباقي الأذني حدثنا محمّد بن عوف الحمصي حدثنا عبد السلام بن محمّد حدثنا بقية بن الوليد عن أرطاة بن المنذر به]؛ وهو في المعجم الكبير (ج1/ص335/ح1001): [حدثنا أبو عامر محمد بن إبراهيم النحوي الصوري حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثنا بقية بن الوليد عن أرطأة بن المنذر به]؛ قلت: مجموع الطرق يثبت صحة الحديث.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص52/ح11504) مثله عن أبي سعيد الخدري بإسناد حسن: [حدثنا يحيى بن آدم حدثني فضيل بن مرزوق مولى بني عنز عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لن يدخل الجنة أحد إلا برحمة الله، قلنا يا رسول الله ولا أنت؟ قال: ولا أنا، الا أن يتغمدني الله برحمته، وقال بيده فوق رأسه)]؛ وأخرجه ابن الجعد في مسنده (ج1/ص295/ح2003): [أخبرنا فضيل عن عطية عن أبي سعيد به]؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص281/ح892): [حدثنا أبو نعيم حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية حدثنا أبو سعيد قاله].

* وأخرج الإمام الدارمي في سننه (ج1/ص175/ح656) بإسناد صحيح: [حدثنا يحيى بن بشر حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو ثوبان (هو الحسن بن ثوبان بن عامر الهوزني المصري) قال: حدثني حسان بن عطية ان أبا كبشة السلولي حدثه انه سمع ثوبان مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**سدّدوا وقاربوا**؛ وخير أعمالكم الصلاة ولن يحافظ على الوضوء الا مؤمن)].

* وأخرج الإمام الحميدي في مسنده (ج2/ص486/ح1148) حديثاً آخر بإسناد جيد: [حدثنا سفيان عن أبي حفص عمر بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي قال: سمعت محمّد بن قيس بن مخرمة يحدّث عن أبي هريرة قال: لما نزلت ﴿من يعمل سوءا يجز به﴾، شقّ ذلك على المسلمين فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**قاربوا وسدّدوا وأبشروا**: فإن كل ما أصاب المسلم كفّارة له، حتى الشوكة يشاكها والنكبة ينكبها)].

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج1/ص38/ح69) بإسناد غاية في الصحة: [حدثنا محمّد بن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا شعبة قال: حدثني أبو التياح عن أنس عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (**يسّروا ولا تعسّروا وبشّروا ولا تنفّروا!**)]؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج3/ص1359/ح1734)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص209/ح13198)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص283/ح2556)، و(ج1/ص365/ح3448): [حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا سفيان عن ليث عن طاوس عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (**<u>علّموا ويسّروا ولا تعسّروا</u>**، وإذا غضبت فاسكت، وإذ غضبت فاسكت، وإذا غضبت فاسكت)]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص239/ح2136): [حدثنا محمّد بن جعفر حدثنا شعبة قال: سمعت ليثا سمعت طاوسا يحدث عن بن عباس عن النبي، صلى الله عليه وسلم، انه قال: علّموا وبشّروا ولا تعسّروا، وإذا غضب أحدكم فليسكت]؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص447/ح1320)، و(ج1/ص95/ح245)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص340/ح2608)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص33/ح10951)؛ وابن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص318/ح26480)؛ وهو حديث صحيح، من جيد حديث ليث بن أبي سليم قبل اختلاطه.

* وأخرج الإمام أبو يعلى في مسنده (ج12/ص275/ح6863): [حدثنا وهب بن بقية أخبرنا عاصم بن هلال عن غاضرة بن عروة الفقيمي قال: أخبرني أبي قال: أتيت المدينة فدخلت المسجد والناس ينتظرون الصلاة، فخرج علينا رجل يقطر رأسه من وضوء توضأ أو غسل اغتسله، فصلى بنا، فلما صلينا جعل الناس يقومون إليه يقولون يا رسول الله أرأيت كذا أرأيت كذا، يرددها مرات، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (يا أيها الناس: **<u>إن دين الله في يسر</u>** ... يا أيها الناس، إن دين الله في يسر!)].

* وأخرج الإمام البخاري: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا محارب بن دثار قال: سمعت جابر بن عبدالله الأنصاري قال: [أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذا يصلي، فترك ناضحه وأقبل إلى معاذ فقرأ بسورة البقرة أو النساء، فانطلق الرجل، وبلغه أن معاذا نال منه، فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فشكا إليه معاذا؛ فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: « **يا معاذ أفتان أنت؟!!**» (أو أفاتن؟!!)، ثلاث مرار، «فلولا صليت بسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى! فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة!»]. هذا حديث غاية في الصحة؛ وقال البخاري: وتابعه سعيد بن مسروق ومسعر والشيباني؛ قال عمرو وعبيد الله بن مقسم وأبو الزبير عن جابر: قرأ معاذ في العشاء بالبقرة، وتابعه الأعمش عن محارب؛ كذا أخرجه الإمام أخرجه البخاري في صحيحه (ج1/ص249/ح673)؛ والنسائي في سننه ج2/ص168/ح984، ج2/ص172/ح997، ج2/ص173/ح998؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص316/ح986؛ وأبو داود في سننه ج1/ص210/ح791؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص299/ح14226، ج5/ص355/ح23058؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ج1/ص213/ح0؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص239/ح1728؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص338/ح1056، ج1/ص342/ح1069، ج1/ص343/ح1070، ج6/ص508/ح11652، ج6/ص513/ح11667؛ والبيهقي في سننه الكبرى

ج2/ص393/ح3844، ج3/ص116/ح5054، ج3/ص116/ح5055، ج3/ص117/ح5057؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص332/ح1102؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص118/ح720، ج1/ص243/ح1601؛ والشافعي في مسنده ج1/ص50/ح0، ج1/ص56/ح0؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج3/ص117/ح2661؛ وغيرهم.

❋ وأخرج البخاري نفس القصة، (ج5/ص2264/ح5755)، بلفظ آخر فيه فوائد، بإسناد صحيح آخر عن جابر بن عبدالله: [حدثنا محمّد بن عبادة أخبرنا يزيد أخبرنا سليم حدثنا عمرو بن دينار حدثنا جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل رضي الله عنه كان يصلي مع النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم يأتي قومه فيصلي بهم الصلاة، فقرأ بهم البقرة، قال: فتجوز رجل فصلى صلاة خفيفة، فبلغ ذلك معاذا فقال: إنه منافق، فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! إنا قوم نعمل بأيدينا، ، وإن معاذاً صلى بنا البارحة، فقرأ البقرة، فتجوزت، فزعم أني منافق! فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**يا معاذ أفتان أنت؟!**»، ثلاثا، «اقرأ: والشمس وضحاها، وسبح اسم ربك الأعلى، ونحوها»]؛ وأخرج قريباً منه، مطولاً ومختصراً، بأسانيد غاية في الصحة، الإمام مسلم في صحيحه ج1/ص340/ح465؛ والبخاري في صحيحه ج1/ص248/ح669، ج5/ص2264/ح5755؛ والنسائي في سننه ج2/ص103/ح835؛ وابن حبان في صحيحه ج5/ص149/ح1840، ج6/ص162/ح2400؛ وابن خزيمة في صحيحه ج1/ص263/ح521، ج3/ص51/ح1611، ج3/ص65/ح1634؛ وأبو داود في سننه ج1/ص210/ح790؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص308/ح14346، ج3/ص369/ح15003؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ج1/ص214/ح0، ج1/ص409/ح0؛ والحميدي في مسنده ج2/ص525/ح1246؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص294/ح909؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص85/ح4879، ج3/ص85/ح4880، ج3/ص85/ح4881، ج3/ص86/ح4883، ج3/ص112/ح5033، ج3/ص117/ح5056؛ وأبو يعلى في مسنده ج3/ص361/ح1827؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص90/ح327؛ والدارمي في سننه ج1/ص337/ح1296؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج7/ص232/ح7363؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص101/ح12001)، و(ج3/ص124/ح12269)، بإسناد صحيح عن أنس بن مالك: [حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عبد العزيز بن صهيب - وقال مرة: أخبرنا عبد العزيز بن صهيب- عن أنس بن مالك قال: كان معاذ بن جبل يؤم قومه، فدخل حرام، وهو يريد أن يسقي نخله، فدخل المسجد ليصلي مع القوم، فلما رأى معاذا طوّل، تجوز في صلاته، ولحق بنخله يسقيه؛ فلما قضى معاذ الصلاة قيل له إن حراما دخل المسجد فلما رآك طولت تجوز في صلاته، ولحق بنخله يسقيه، قال: إنه لمنافق! أيعجل عن الصلاة من أجل سقي نخله؟! قال: فجاء حرام إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، ومعاذ عنده، فقال: يا نبي الله! إني أردت أن أسقي نخلا لي، فدخلت المسجد لأصلي

مع القوم، فلما طوّل، تجوزت في صلاتي، ولحقت بنخلي أسقيه، فزعم أني منافق؟! فأقبل النبي، صلى الله عليه وسلم، على معاذ فقال: «**أفتّان أنت؟! أفتّان أنت؟!** لا تطول بهم! اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، ونحوهما!»]؛ أخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص515/ح11674)؛ وربما غيرهما.

❁ وأخرج الإمام البخاري في «**الصحيح**، (ج1/ص248/ح670)،» قصة مماثلة، ولعلها نفس القصة جاءت مختصرة من زاوية أخرى، بإسناد غاية في الصحة عن أبي مسعود الأنصاري: [حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا زهير قال: حدثنا إسماعيل قال: سمعت قيسا قال: أخبرني أبو مسعود أن رجلا قال: (والله يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان: مما يطيل بنا؟!)، فما رأيت رسول الله في موعظة أشد غضبا منه يومئذ ثم قال: «**<u>إن منكم منفّرين، فأيّكم ما صلى بالناس فليتجوز فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة!</u>**»]؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه ج1/ص46/ح90، ج1/ص249/ح672، ج5/ص2265/ح5759، ج6/ص2617/ح6740؛ ومسلم في صحيحه ج1/ص341/ح466؛ وابن حبان في صحيحه ج5/ص510/ح2137؛ وابن خزيمة في صحيحه ج3/ص49/ح1605؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص315/ح984؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص118/ح17106، ج4/ص119/ح17118، ج5/ص273/ح22398؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص85/ح607؛ والحميدي في مسنده ج1/ص216/ح453؛ والطبراني في معجمه الكبير ج17/ص206/ح555، ج17/ص207/ح556، ج17/ص207/ح557، ج17/ص207/ح559، ج17/ص208/ح560، ج17/ص208/ح561؛ والنسائي في سننه الكبرى ج3/ص449/ح5891؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج3/ص115/ح5047، ج3/ص115/ح5048؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص89/ح326؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج1/ص405/ح4657؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج2/ص366/ح3726؛ والدارمي في سننه ج1/ص322/ح1259؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص340؛ وغيرهم.

❁ وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج1/ص342/ح468): [حدثنا محمّد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا موسى بن طلحة حدثني عثمان بن أبي العاص الثقفي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: (أُمَّ قومَك!)، قال: قلت: يا رسول الله إني أجد في نفسي شيئا، قال: (أدنه!)، فجلسني بين يديه ثم وضع كفه في صدري بين ثديي ثم قال: (تحول!)، فوضعها في ظهري بين كتفي ثم قال: (أُمَّ قومَك: **<u>فمن أم قوما فليخفف، فإن فيهم الكبير وإن فيهم المريض وإن فيهم الضعيف وإن فيهم ذا الحاجة</u>**؛ وإذا صلى أحدكم وحده فليصل كيف شاء)].

❁ وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج4/ص1579/ح4088): [حدثنا مسلم حدثنا شعبة حدثنا

سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال: بعث النبي جده أبا موسى ومعاذا إلى اليمن فقال: (**<u>يسّرا ولا تعسّرا وبشّرا ولا تنفّرا وتطاوعا!)</u>**، فقال أبو موسى: (يا نبي الله: إن أرضنا بها شراب من الشعير المزر، وشراب من العسل البتع؟!)، فقال: (كل مسكر حرام)؛ فانطلقا فقال معاذ لأبي موسى: كيف تقرأ القرآن؟ قال: قائما وقاعدا وعلى راحلتي وأتفوقه تفوقا، قال: أمّا أنا فأنام وأقوم فأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي؛ وضرب فسطاطا فجعلا يتزاوران، فزار معاذ أبا موسى فإذا رجل موثق فقال: ما هذا؟ فقال أبو موسى: يهودي أسلم ثم ارتد، فقال معاذ: لأضربن عنقه]؛ وقال الإمام البخاري: (تابعه العقدي ووهب عن شعبة؛ وقال وكيع والنضر وأبو داود عن شعبة عن سعيد عن أبيه عن جده عن النبي؛ رواه جرير بن عبد الحميد عن الشيباني عن أبي بردة)؛ وأخرجه مطولاً ومختصراً الإمام البخاري في صحيحه ج3/ص1105/ح2873، ج4/ص1579/ح4086، ج5/ص2269/ح5773، ج6/ص2624/ح6751؛ ومسلم في صحيحه ج3/ص1359/ح1733، ج3/ص1587/ح1733، ج3/ص1587/ح1733؛ وابن حبان في صحيحه ج12/ص195/ح5373، ج12/ص198/ح5376؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج4/ص412/ح19714، ج4/ص417/ح19757؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص67/ح496؛ والطبراني في معجمه الصغير ج2/ص213/ح1048؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص155/ح16376، ج8/ص291/ح17140، ج8/ص294/ح17154، ج10/ص86/ح19937؛ وأبو يعلى في مسنده ج13/ص306/ح7319؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص93/ح536؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج4/ص320/ح4321؛ وغيرهم. قول رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**كل مسكر حرام**». يؤكد أن التيسير لا يعني مواقعة الحرام، بل مواقعة الحرام هي الحرج والعسر نفسه!

❋ وأخرج البخاري في صحيحه (ج3/ص1306/ح3367): [حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن بن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة، رضي الله عنها، أنها قالت: **<u>ما خير رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بين أمرين إلا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثما</u>**، فإن كان إثما، كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لنفسه، إلا أن تنتهك حرمة الله، فينتقم لله بها]، حديث صحيح، غاية في الصحة، وأخرج مثله بأسانيد غاية في الصحة كل من الإمام مالك في الموطأ ج2/ص903/ح1603؛ والبخاري في صحيحه ج5/ص2269/ح5775، ج6/ص2491/ح6404؛ والبخاري في الأدب المفرد ج1/ص104/ح274؛ ومسلم في صحيحه ج4/ص1813/ح2327، ج4/ص1814/ح2327؛ وأبو داود في سننه ج4/ص250/ح4785؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج6/ص85/ح24593، ج6/ص114/ح24874، ج6/ص116/ح24890، ج6/ص162/ح25327، ج6/ص182/ح25524، ج6/ص189/ح25598، ج6/ص191/ح25620، ج6/ص209/ح25797، ج6/ص223/ح25913، ج6/ص263/ح26305؛ وابن راهويه في مسنده ج2/ص295/ح813؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج7/ص41/ح13062؛ وأبو يعلى في مسنده

ج7/ص347/ح4382؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص205/ح807؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج4/ص303/ح4266؛ وغيرهم.

ـ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص45/ح13081) بلفظ أتم وزيادات: [أخبرنا أبو الحسين بن الفضل أنبأ عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا عبد الله بن عثمان أنبأ عبد الله – هو بن المبارك– أنبأ هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما ضرب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أحدا من نسائه قط ولا ضرب خادما قط ولا ضرب شيئا بيمينه قط إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فينتقم لها؛ **وما خير رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بين أمرين قط أحدهما أيسر من الآخر إلا اختار أيسرهما إلا أن يكون إثما، فإذا كان إثما كان أبعد الناس منه**]؛ ثم قال البيهقي: (أخرجه مسلم في الصحيح من وجه آخر عن هشام)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ج4/ص1814/ح2328؛ وابن حبان في صحيحه ج2/ص242/ح488، ج14/ص357/ح6444؛ وأبو داود في سننه ج4/ص250/ح4786؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص638/ح1984؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج6/ص32/ح24080، ج6/ص130/ح25029، ج6/ص206/ح25756، ج6/ص229/ح25965، ج6/ص232/ح25998، ج6/ص281/ح26448؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص370/ح9163، ج5/ص371/ح9164، ج5/ص371/ح9165؛ والطبراني في معجمه الصغير ج2/ص79/ح814؛ وابن راهويه في مسنده ج2/ص293/ح810، ج2/ص293/ح811، ج2/ص294/ح812؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج10/ص192/ح20577؛ وأبو يعلى في مسنده ج7/ص340/ح4375؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص431/ح1481؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج9/ص442/ح17942؛ والدارمي في سننه ج2/ص198/ح2218؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج5/ص320/ح5428، ج5/ص321/ح5428، ج7/ص333/ح7651؛ وغيرهم.

❋ وأخرج البخاري في الصحيح، (ج1/ص89/ح217)، قصة الأعرابي الذي بال في المسجد، فهم الناس أن يبطشوا به، فنهاهم النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقال: «دعوه! واهريقوا على بوله سجلا من ماء (أو ذنوباً من ماء)! **فإنما بعثتم ميسّرين، ولم تبعثوا معسّرين**»، قال البخاري: [حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال: قام أعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس فقاله لهم النبي]؛ هذا حديث غاية في الصحة، وأخرجه كذلك البخاري في صحيحه ج5/ص2270/ح5777؛ والنسائي في سننه ج1/ص49/ح56، ج1/ص175/ح330؛ وابن حبان في صحيحه ج4/ص245/ح1399، ج4/ص246/ح1400؛ وابن خزيمة في صحيحه ج1/ص150/ح297؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص282/ح7786؛ والنسائي في سننه الكبرى ج1/ص75/ح54؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج2/ص428/ح4038؛ وأبو يعلى في مسنده ج10/ص279/ح5876؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص45/ح141؛ والإمام عبد

الرزاق الصنعاني في مصنفه ج1/ص423/ح1658؛ وغيرهم.
قلت: اتهم حاج من إيران على ايام طاغوت الجزيرة الأسبق، عميل الإنجليز، الملك عبد العزيز آل سعود، بأنه أراد تلويث المسجد الحرام بـ«**الغائط**» فضربت عنقه فوراً، من غير تحقيق معتبر، ولا اتهام يعتدّ به، ولا بيّنة ولا محاكمة، بدعوى أنه «**رافضي**» وأن هؤلاء (مشهورون) بتعمد تلويث مشاعر الإسلام.
أما إدراك أنه قل من يسلم من الأوبئة والأمراض في الحج، وأنه لا يكاد أحد ينجو من نوبة «**إسهال**»، وأن ذلك الرجل البائس - في الأرجح - أحس بذلك فحاول الخروج عدواً من المسجد قبل وقوع «**المصيبة**» فغلبته بطنه، فظنوه هارباً بعد ارتكاب «**الجريمة**»، كل هذه الاحتمالات الراجحة لم تخطر لهم على بال: **نعم**، هكذا يكون الاتباع «**الحسن**» لسيدي أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام؟!

* كما أخرج البخاري في الصحيح، (ج5/ص2269/ح5776): [حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن الأزرق بن قيس، قال: (كنا على شاطئ نهر بالأهواز قد نضب منه الماء، فجاء أبو برزة الأسلمي على فرس، فصلى، وخلى فرسه، فانطلقت الفرس، فترك صلاته، وتبعها حتى أدركها، فأخذها. ثم جاء فقضى صلاته، وفينا رجل له رأي، فأقبل يقول: انظروا إلى هذا الشيخ، ترك صلاته من أجل فرس! فأقبل فقال: ما عنفني أحد منذ فارقت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وقال: إن منزلي متراخ. فلو صليت، وتركت، لم آت أهلي إلى الليل! **وذكر أنه صحب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فرأى من تيسيره**)؛
قلت: (رجل له رأي)، رأي الغلاة المارقين من الخوارج، أهل الغلو، ورب الكعبة، كما جاء مصرحاً به بدون مواربة:
- حيث أخرج البيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص266/ح3250): [وأخبرنا علي بن محمّد المقري أنبأ الحسن بن محمّد بن إسحاق حدثنا يوسف بن يعقوب حدثنا عمرو بن مرزوق أنبأ شعبة عن الأزرق بن قيس قال: كنا نقاتل الأزارقة بالأهواز مع المهلب بن أبي صفرة، قال: فجاء أبو برزة فأخذ بمقود برذونه -أو دابته- قال: فبينما هو يصلي إذا فَلَتَ من يده، فمضت الدابة في قبلته فانطلق أبو برزة حتى أخذها ثم رجع القهقري، فقال رجل، **وكان يرى رأي الخوارج**: انظروا إلى هذا الشيخ، ونال منه أنه ترك صلاته وانطلق إلى دابته، فأقبل أبو برزة لما قضى صلاته فقال: إني غزوت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سبع غزوات -أو قال مرات- وأنا شيخ كبير، ولو أن دابتي ذهبت إلى مألفها شق ذلك علي فصنعت ما رأيتم، قال: فقلنا للرجل ما أرى الله إلا يجزيك، سببت رجلا من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم].

* وعن ابن عباس أنه التقط حصيات صغار، كحصى الخذف، لنبي الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وذلك لرمي الجمرات، فحسَّن فعله، وقال: « **بأمثال هؤلاء، بأمثال هؤلاء: وإياكم والغلو في الدِّين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين**»، كذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (ج4/ص274/ح2867) بإسناد متصل صحيح: [حدثنا محمّد بن بشار حدثنا بن أبي عدي ومحمّد بن

جعفر وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن عوف بن أبي جميلة عن زياد بن حصين حدثنا أبو العالية قال: قال لي بن عباس: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، غداة العقبة -قال بن أبي عدي في حديثه وهكذا قال عوف-: (هات ألقط حصيات هي الحصى الخذف!)، فلما وضعن في يده، قاله]؛ وأخرجه النسائي في سننه ج5/ص269/ح3057، ج5/ص269/ح3059؛ وابن حبان في صحيحه ج9/ص184/ح3871؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1008/ح3029؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص215/ح1851، ج1/ص347/ح3248؛ والطبراني في معجمه الكبير ج12/ص157/ح12747؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص435/ح4063، ج2/ص436/ح4065؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج5/ص127/ح9317؛ وأبو يعلى في مسنده ج4/ص317/ح2427؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص127/ح473؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص638/ح1711) ثم قال: (صحيح على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي، وقال الألباني: (على شرط مسلم فقط)؛ قلت: لا أبالي أكان على شرط الشيخين، أم لم يكن، ما دام صحيحاً تقوم به الحجة.

❋ وأخرج الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص231/ح1660): [حدثنا شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال سمعت سليمان بن عمرو بن الأحوص يقول سمعت جدتي (أو قال: أمي) تحدث انها سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، عند الجمرة وقد ازدحم الناس فقال: (يا أيها الناس لا تقتلوا أنفسكم ارموا بمثل حصي الخذف)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص2/ح16133): (حدثنا روح قال حدثنا شعبة بنحوه سنداً ومتناً)، و(ج5/ص270/ح22381): (حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة بنحوه سنداً ومتناً)؛ والطبراني في معجمه الكبير ج25/ص159/ح385): (حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا مسلم بن إبراهيم (ح) وحدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي حدثنا أبو الوليد الطيالسي قالا: حدثنا شعبة بنحوه سنداً ومتناً)؛ وغيرهم.

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص379/ح23266)، (ج6/ص376/ح27156): [حدثنا سفيان قال يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضا إذا رميتم الجمرة فارموها بمثل حصى الخذف؛ وقرىء عليه إسناده يزيد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه يعنى عن النبي، صلى الله عليه وسلم]

ـــ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص503/ح16132): (حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه وكانت بايعت النبي، صلى الله عليه وسلم، فقالت سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول وهو يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو يقول يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضا وإذا رأيتم الجمرة فارموها بمثل حصى الخذف]

لاحظ أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، استنكر الغلو، وحذّر منه في أيسر الأمر وأسهله: اختيار حصوات رمي الجمار، فمن باب أولى فيما هو أكبر وأعظم!

⁕ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص386/ح3655) بإسناد صحيح: [حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا بن جريج حدثني سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب عن الأحنف بن قيس عن عبد الله بن مسعود عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**ألا هلك المتنطعون**»، ثلاث مرار؛ قال يحيى في حديث طويل]؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج4/ص2055/ح2670؛ وأبو داود في سننه ج4/ص201/ح4608؛ والطبراني في معجمه الكبير ج10/ص175/ح10368؛ وأبو يعلى في مسنده ج8/ص423/ح5004، ج8/ص424/ح5007، ج9/ص158/ح5242؛ وغيرهم.

❄ **فصل: ذم الغلاة المارقين**

وقد تواتر النقل بذمّ الخوارج الغالية، المارقين من الدِّين مروق السهم من الرمية، كما جاء في العديد من الأحاديث، بعشرات الطرق الصحيحة عن جمع من الصحابة، منها:

⁕ وما أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص224/ح13362) بإسناد صحيح عن أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري: [حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - وَقَدْ حَدَّثَنَاهُ أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ رَجَعَ- أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيلَ، وَيُسِيئُونَ الْفِعْلَ، **يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ**، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى فُوقِهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللهِ، وَلَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللهِ مِنْهُمْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا سِيمَاهُمْ؟ قَالَ: «التَّحْلِيقُ»]؛ وأخرجه أبو داود في سننه ج4/ص244/ح4765؛ والحاكم في مستدركه ج2/ص160/ح2648، ج2/ص161/ح2649، ج2/ص162/ح2650، وقال الحاكم: (لم يسمع هذا الحديث قتادة من أبي سعيد الخدري إنما سمعه من أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد)، وقال أيضاً: (وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وهو كما قال: صحيح على شرط الشيخين؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص172/ح16480؛ وأبو يعلى في مسنده ج5/ص338/ح2963، ج5/ص427/ح3117؛ وغيرهم.

ـ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص197/ح13059) مختصراً عن أنس فقط، فقال: [حدثنا إبراهيم بن خالد حدثنا رباح حدثنا معمر عن قتادة عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: يكون في أمتي اختلاف وفرقة، يخرج منهم قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، سيماهم الحلق والتّسبيت، فإذا رأيتموهم فأنيموهم)؛ التّسبيت يعني استئصال الشعر القصير]؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص62/ح175؛

ـ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج7/ص15/ح3908) مختصراً: [حدثنا محمّد بن أبي بكر المقدمي حدثنا مبارك عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: يكون في

أمتي ناس يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، هم شرّ قتلى تحت ظل السماء، طوبى لمن قتلهم، طوبى لمن قتلوه، طوبى لمن قتلوه].

قوله: (**يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ**) فيه بيان العلة الأولى المهلكة المدمّرة عند الخوارج المارقين الغلاة: قراءة القرآن قراءة سطحية بدون تدبّر ولا تفكّر، بدون هضم واستيعاب، فلا ينشأ من ذلك علم عميق، ولا فكر مستنير، تماماً كمن يمضغ الطعام، ولكنه لا يبلعه، فلا يتجاوز الترقوة أو الحلقوم، فأنّى له هضم الطعام في المعدة، ثم امتصاصه وتمثله في البدن؟!

❊ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص189/ح12995): [حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: ذُكِرَ لِي أَنَّ نَبِيَّ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ: «**إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَعْبُدُونَ وَيَدْأَبُونَ - يَعْنِي يُعْجِبُونَ النَّاسَ وَتُعْجِبُهُمْ أَنْفُسُهُمْ- يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص183/ح12909): [حدثنا يحيى عن التيمي عن أنس قاله]؛ وأبو يعلى في مسنده (ج7/ص117/ح4066): [حدثنا وهب بن بقية أخبرنا خالد عن سليمان التيمي به].

قلت: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فيه بيان العلة الثانية المهلكة المدمّرة عند الخوارج المارقين الغلاة: (**الإعجاب بالنفس، وتزكيتها، وطلب إعجاب الناس وثنائهم**). فإذا اجتمعت العلتان: إفلاس في الفكر، وقلة محصول من العلم والفقه؛ مع اعتداد بالرأي إلى درجة اعتباره الحق المطلق، أي أنه صواب لا يحتمل الخطأ؛ وإعجاب بالنفس وتزكيتها، فهي الطامة الكبرى!

❊ وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2541/ح6535) عن سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ: [حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَأَهْوَى بِيَدِهِ قِبَلَ الْعِرَاقِ: يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنْ الرَّمِيَّةِ]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج6/ص91/ح5608؛ وغيرهم؛ قوله: (الْعِرَاقِ) وهم أو تصرّف من عبد الواحد بن زياد، والصحيح: (الْمَشْرِقِ)، كما هو في الأحاديث السابقة، وفي هذا الحديث نفسه من رواية يزيد بن هارون وعلي بن مسهر، وكل واحد منهما أثبت من عبد الواحد بن زياد بمراحل:

ـ فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص750/ح1068): [حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ- وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ- قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَعْدُو تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ. وحَدَّثَنَاه أَبُو كَامِلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: يَخْرُجُ مِنْهُ أَقْوَامٌ]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده

(ج3/ص486/ح16019)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج6/ص91/ح5607).
ـ وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص750/ح1068) زيادة مفيدة: [حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَقُ جَمِيعًا عَنْ يَزِيدَ -قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ- عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ عَنْ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (يَتِيهُ قَوْمٌ قِبَلَ الْمَشْرِقِ مُحَلَّقَةٌ رُءُوسُهُمْ)]؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص563/ح37939).
ـ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص486/ح16020) بزيادات: [حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا حِزَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْعَامِرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ فَقُلْتُ حَدِّثْنِي مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ فِي الْحَرُورِيَّةِ قَالَ: (**أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ لَا أَزِيدُكَ عَلَيْهِ**: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَذْكُرُ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنْ هَاهُنَا- وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْعِرَاقِ- يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ)، قُلْتُ: (هَلْ ذَكَرَ لَهُمْ عَلَامَةً؟!)، قَالَ: (**هَذَا مَا سَمِعْتُ لَا أَزِيدُكَ عَلَيْهِ!**)]؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى (ج5/ص32/ح8090).

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1143/ح2969): [حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقْسِمُ غَنِيمَةً بِالْجِعْرَانَةِ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: اعْدِلْ، فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ شَقِيتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ]؛ هكذا مختصراً بأصح إسناد يكون في الدنيا، وأخرجه البخاري بطوله بإسناد قوي، وهو متصل صحيح على شرط الإمام مسلم، في الأدب المفرد (ج1/ص271/ح774): [حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَوْمَ حُنَيْنٍ بِالْجِعْرَانَةِ، وَالتِّبْرُ فِي حِجْرِ بِلَالٍ، وَهُوَ يَقْسِمُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: اعْدِلْ، فَإِنَّكَ لَا تَعْدِلُ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلُ؟» قَالَ عُمَرُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ: " إِنَّ هَذَا مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ - أَوْ فِي أَصْحَابٍ لَهُ - يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ]؛ ثم قال سفيان بن عيينة: (قال أبو الزبير: **سمعته** من جابر)، قلت (المتكلم علي بن المديني) لسفيان: (رواه قرة عن عمرو عن جابر؟! قال: لا أحفظه عن عمرو وإنما حدثناه أبو الزبير عن جابر)؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج2/ص740/ح1063؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص304/ح101؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص61/ح172؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص332/ح14601، ج3/ص353/ح14846، ج3/ص354/ح14861، ج3/ص355/ح14862؛ والحميدي في مسنده ج2/ص535/ح1271؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص31/ح8088؛ وابن الجارود في المنتقى ج1/ص272/ح1083؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج9/ص34/ح9060؛ وغيرهم.
* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2540/ح6533) عن بن عمر: [حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَذَكَرَ الْحَرُورِيَّةَ فَقَالَ: قال النَّبِيُّ،

صلى الله عليه وسلم، يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنْ الرَّمِيَّةِ]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج12/ص363/ح13349).

❋ وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص750/ح1067) عن أبي ذر ورافع بن عمرو الغفاريين: [حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَلَاقِيمَهُمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ» فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ، أَخَا الْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ، قُلْتُ: مَا حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ: كَذَا وَكَذَا؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج15/ص136/ح6738؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص61/ح170؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص31/ح20357، ج5/ص31/ح20361، ج5/ص176/ح21571؛ والحاكم في مستدركه (ج3/ص502/ح5873) ثم قال: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)؛ والطبراني في معجمه الكبير ج5/ص20/ح4461؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج2/ص264/ح1019؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج7/ص553/ح37889؛ والدارمي في سننه ج2/ص283/ح2434؛ وفي السنّة لابن أبي عاصم (2/448/921)؛ وغيرهم.

- وأخرجه الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص60/ح448) مختصراً: [حدثنا شعبة وسليمان بن المغيرة قالا: حدثنا حميد بن هلال سمع عبد الله بن الصامت عن أبي ذر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: إن أناسا من أمتي سيماهم التحليق، يقرؤون القرآن لا يجاوز حلوقهم، يمرقون من الدين- أو من الإسلام- كما يمرق السهم من الرمية هم شرّ الخلق والخليقة].

❋ وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص159/ح2645) عن أبي بكرة: [أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ بِمَرْوَ، حدثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ، حدثنا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، حدثنا عُثْمَانُ الشَّحَّامُ، حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَقْوَامًا مِنْ أُمَّتِي أَشِدَّةٌ ذَلِقَةٌ أَلْسِنَتُهُمْ بِالْقُرْآنِ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ الْمَأْجُورَ مَنْ قَتَلَهُمْ»]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص36/ح20398)، و(ج5/ص44/ح20464)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج8/ص187/ح16557)؛ وغيرهم؛ وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه؛ وقد رواه حماد بن زيد عن عثمان الشحام)، قلت: ورواه أيضاً وكيع بن الجراح وروح بن عبادة عن عثمان الشحام، والإسناد صحيح.

❋ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص42/ح20451) بإسناد صحيح عن أبي بكرة:

[حدثنا عبد الصمد وعفان قالا: حدثنا حماد بن سلمة قال: عفان أخبرنا عطاء بن السائب عن بلال بن بقطر عن أبي بكرة قال: أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بدنانير فجعل يقبض قبضة، قبضة، ثم ينظر عن يمينه كأنه يؤامر أحدا ثم يعطى؛ ورجل أسود مطموم عليه ثوبان أبيضان بين عينيه أثر السجود فقال: ما عدلت في القسمة، فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وقال: من يعدل عليكم بعدي؟ قالوا: يا رسول الله ألا نقتله؟ فقال: لا، ثم قال لأصحابه: هذا وأصحابه يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، لا يتعلقون من الإسلام بشيء]؛ وقد زادنا أبو بكرة نفيع بن الحارث، رضي الله عنه، فائدة جميلة ها هنا، وهي أن أمين من في السماء، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، كان (ينظر عن يمينه، كأنه يؤامر أحداً)، فلعله كان يؤامر جبريل عليه الصلاة والسلام!

❊ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص425/ح19821)عن أبي برزة: [حدثنا عبد الصمد ويونس قالا: حدثنا حماد يعني بن سلمة عن الأزرق بن قيس أن شريك بن شهاب - قال يونس الحارثي- وهذا حديث عبد الصمد قال: (ليت أني رأيت رجلا من أصحاب محمّد، صلى الله عليه وسلم، يحدثني عن الخوارج قال: فلقيت أبا برزة في نفر من أصحاب محمّد، صلى الله عليه وسلم، فقلت حدثني شيئا سمعته من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الخوارج قال: أحدثكم بشيء قد سمعته أذناي ورأته عيناي، أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بدنانير فقسمها، وثمّ رجل مطموم الشعر آدم -أو أسود- بين عينيه أثر السجود وعليه ثوبان أبيضان، فجعل يأتيه من قبل يمينه ويتعرّض له، فلم يعطه شيئا، قال: يا محمّد، ما عدلت اليوم في القسمة! فغضب عضبا شديدا ثم قال: والله لا تجدون بعدي أحدا أعدل عليكم مني- ثلاث مرات- ثم قال: يخرج من قبل المشرق رجال كان هذا منهم، هديهم هكذا، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرميّة، ثم لا يرجعون فيه، سيماهم التحليق، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع الدجال، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، هم شر الخلق والخليقة)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص422/ح19798): [حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة أخبرنا الأزرق بن قيس عن شريك بن شهاب بنحوه].

❊ وأخرج الإمام الترمذي في سننه (ج4/ص482/ح2188) عن عبد الله بن مسعود: [حدثنا أبو كريب محمّد بن العلاء حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (يخرج في آخر الزمان قوم، أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرميّة)]، وقال أبو عيسى: (وفي الباب عن علي وأبي سعيد وأبي ذر وهذا حديث حسن صحيح وقد روي في غير هذا الحديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، حيث وصف هؤلاء القوم الذين يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرميّة إنما هم الخوارج والحرورية وغيرهم من الخوارج)؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ج1/ص60/ح168؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص404/ح3831؛ وأبو يعلى

في مسنده ج9/ص278/ح5402؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج7/ص553/ح37883؛ وغيرهم.

* وجاء في سنن الدارمي (210/286/1) أيضا عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: [أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَنبَأَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَإِذَا خَرَجَ، مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُلْنَا: لَا، بَعْدُ. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آنِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ وَلَمْ أَرَ – وَالْحَمْدُ لِلَّهِ – إِلَّا خَيْرًا. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَقَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حصًا، فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِائَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ أَوِ انْتظارَ أَمْرِكَ. قَالَ: «أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ»، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟» قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حصًا نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قَالَ: «فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ، صلى الله عليه وسلم، مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ». قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: «وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدَّثَنَا أَنَّ: «**قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ**»، وَايْمُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ]؛ وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده جيد)، وصححه الألباني، وفقرة (**أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمْيَةِ**)؛ في غاية الصحة بالمتابعات التالية، والشواهد الكثيرة الآنفة واللاحقة:

ـــ وهو في تاريخ واسط (ص:198): [حدثنا أسلم، قال: حدثنا علي بن الحسن بن سليمان، قَالَ: حدثنا عُمَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ نَنْتَظِرُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا، فَإِذَا أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، فَقَالَ: لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قُلْنَا: لا. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ [فَلَمَّا خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ] قُمْنَا إِلَيْهِ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي رَأَيْتُ آنِفًا فِي الْمَسْجِدِ أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ. قَالَ: فَمَا رَأَيْتَ؟ فَإِنْ عِشْتَ فَسَتَرَى. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ حَلَقًا جُلُوسًا فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ وَفِي يَدِهِ حَصًى يَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِائَةً فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً. فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً. قَالَ: فَمَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ. قَالَ: أَفَلا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لا تَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ شَيْءٌ؟ قَالَ: فَمَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَلْقَةٍ مِنْ تِلْكَ الْحَلَقِ. قَالَ: فَمَاذَا فِي أَيْدِيكُمْ؟ قَالُوا: حَصًى نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قَالَ: تَخَافُونَ أَنْ لا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ؟ عُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ وَأَنَا ضَامِنٌ لِحَسَنَاتِكُمْ

أَنْ لا يَضِيعَ مِنْهَا شَيْءٌ. وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ، هَؤُلاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ، صلى الله عليه وسلم، مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ آنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ وَثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، صلى الله عليه وسلم، أَوَ مُفْتَتِحُونَ بَابَ ضَلالَةٍ؟ قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إِلا الْخَيْرَ. قَالَ: كَمْ مَنْ يُرِيدُ الْخَيْرَ لا يُصِيبُهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدَّثَنَا: (**<u>أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمْيَةِ</u>**)؛ (قَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: فَرَأَيْنَا عَامَّةَ أَهْلِ تِلْكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَنَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الخوارج]

ـــ وهو في تاريخ بغداد [ت بشار (4098/59/14)] مختصراً: [أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَوْحٍ النَّهْرَوَانِيُّ بِهَا، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ الْكُهَيْلِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدَّثَنَا: (أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَايْمُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ). قَالَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أَصْحَابِ تِلْكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَنَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ الْخَوَارِجِ]

* وأخرج الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص350/ح2687) عن بن عباس: [حدثنا سلام عن سماك عن عكرمة عن بن عباس ان النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (يخرج من قبل المشرق قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدّين – أو قال من الإسلام- كما يمرق السهم من الرميّة)]؛ وأخرجه ابن ماجه في سننه ج1/ص61/ح171؛ والطبراني في معجمه الكبير ج11/ص280/ح11734، ج11/ص292/ح11775؛ وأبو يعلى في مسنده ج4/ص243/ح2354؛ وغيرهم؛ وهذا إسناد لا بأس به.

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج4/ص1928/ح4771) عن أبي سعيد الخدري: [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاَتَكُمْ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ، وَيَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلاَ يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي القِدْحِ فَلاَ يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلاَ يَرَى شَيْئًا، وَيَتَمَارَى فِي الفُوقِ»]؛ وهو في الموطأ ج1/ص205/ح478؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج15/ص135/ح6737؛ وابن ماجه في سننه ج1/ص60/ح169؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص34/ح11309، ج3/ص60/ح11596؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص32/ح8089؛ والبخاري في خلق أفعال العباد ج1/ص53؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ج7/ص557/ح37909؛ وغيرهم.

ـ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص744/ح1064) من طريق ثانية بلفظ: [وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحَرُورِيَّةِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، يَذْكُرُهَا قَالَ: **لَا أَدْرِي مَنِ الْحَرُورِيَّةُ**، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلْ: مِنْهَا - قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، فَيَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ - أَوْ حَنَاجِرَهُمْ - يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ، إِلَى رِصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ، هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ»]؛ وأخرجه بعينه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2540/ح6532)؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص560/ح37920) من طريق ثالثة.

ـ ويصدقه ما أخرج الإمام أبو يعلى في مسنده (ج2/ص431/ح1233): [حدثنا زهير حدثنا عبد الله بن حمران قال: عبد الحميد بن جعفر أخبرنا عن الأسود بن علاء عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد قال: لما خرجت الحرورية جئنا أبا سعيد الخدري فقلنا: أسمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يذكر الحرورية فقال: لا؛ ولكن سمعته يقول:...، فساق الحديث بنحوه].

ـ وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص745/ح1064) عن أبي نضرة عن أبي سعيد بلفظ: [وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ، صلى الله عليه وسلم، ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ، يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، سِيمَاهُمْ التَّحَالُقُ قَالَ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ - أَوْ مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ - يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ» قَالَ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، لَهُمْ مَثَلًا، أَوْ قَالَ قَوْلًا: «الرَّجُلُ يَرْمِي الرَّمِيَّةَ - أَوْ قَالَ الْغَرَضَ - فَيَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي النَّضِيِّ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي الْفُوقِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً» قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ، يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ»]؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج4/ص217/ح4667)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص32/ح11293)، و(ج3/ص97/ح11940)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص441/ح1246)؛ النسائي في سننه الكبرى (ج5/ص144/ح8511)، و(ج5/ص158/ح8554)، و(ج5/ص158/ح8557)، و(ج5/ص158/ح8558)؛ وربما غيرهم.

ـ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص52/ح11506) من زاوية أخرى عن يزيد الفقير عن أبي سعيد الخدري: [حدثنا محمّد بن عبيد حدثنا سويد بن نجيح عن يزيد الفقير قال: قلت لأبي سعيد الخدري أن منا رجالا هم اقرأُنا للقرآن وأكثرنا صلاة وأوصلنا للرحم وأكثرنا صوما، خرجوا علينا بأسيافهم، فقال أبو سعيد: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: يخرج قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرميّة].

ـ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص64/ح11632) عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد: [حدثنا عفان حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا محمّد بن سيرين عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: يخرج أناس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز

تراقيهم، يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم على فوقه. قيل: ما سيماهم؟ قال: سيماهم التحليق والتسبيت]؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده ج2/ص409/ح1193؛

ـ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص33/ح11303) عن عاصم بن شميخ عن أبي سعيد: [حدثنا وكيع حدثنا عكرمة بن عمار عن عاصم بن شميخ عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذا حلف واجتهد في اليمين قال: لا، والذي نفس أبي القاسم بيده، ليخرجنّ قوم من أمتي تحقرون أعمالكم مع أعمالهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، قالوا: فهل من علامة يُعرفون بها؟ قال: فيهم رجل ذو يديه أو ثديه محلقي رؤوسهم، قال أبو سعيد: فحدثني عشرون أو بضع وعشرون من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، أن عليا رضي الله عنه ولي قتلهم، قال: فرأيت أبا سعيد بعدما كبر ويداه ترتعش يقول: قتالهم أحلّ عندي من قتال عدّتهم من الترك].

ـ وأخرج الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج5/ص159/ح8559) عن الضحاك المشرقي عن أبي سعيد: [أخبرنا عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى قال: حدثنا محاضر بن المورع قال: حدثنا الأجلح عن حبيب أنه سمع الضحاك المشرقي يحدثهم ومعهم سعيد بن جبير وميمون بن أبي شبيب وأبو البختري وأبو صالح وذر الهمداني والحسن العرني أنه سمع أبا سعيد الخدري يروي عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في قوم يخرجون من هذه الأمّة، فذكر من صلاتهم وزكاتهم وصومهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، لا يجاوز القرآن تراقيّهم، يخرجون في فرقة من الناس، يقاتلهم أقرب الناس إلى الحق].

ـ وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج5/ص243/ح5210): [حدثنا محمّد بن الفضل السقطي قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ قال: حدثنا ابي قال: حدثنا عمران ابو النعمان العمي قال: حدثنا ابو الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: يخرج في هذه الأمة قوم سيماهم التّحليق، يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرميّة، ثم لا يرجعون فيه ابدا].

* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1219/ح3166): [قَالَ: وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، بِذُهَيْبَةٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَ الأَرْبَعَةِ الأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الحَنْظَلِيِّ، ثُمَّ المُجَاشِعِيِّ، وَعُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الفَزَارِيِّ، وَزَيْدٍ الطَّائِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ عُلاَثَةَ العَامِرِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلاَبٍ، فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ، وَالأَنْصَارُ، قَالُوا: يُعْطِي صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدَعُنَا، قَالَ: «إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ». فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، نَاتِئُ الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقٌ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: «مَنْ يُطِعِ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُ؟ أَيَأْمَنُنِي اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَلاَ تَأْمَنُونِي»؛ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَتْلَهُ، – أَحْسِبُهُ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ – فَمَنَعَهُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا– أَوْ فِي عَقِبِ هَذَا– قَوْمًا يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ

مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَمِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج4/ص1582/ح4094، ج4/ص1714/ح4390، ج6/ص2703/ح6995؛ ومسلم في صحيحه ج2/ص742/ح1064، ج2/ص743/ح1064، ج2/ص745/ح1064؛ والنسائي في سننه ج5/ص88/ح2578، ج7/ص119/ح4101؛ وابن حبان في صحيحه ج1/ص207/ح25؛ وابن خزيمة في صحيحه ج4/ص71/ح2373؛ وأبو داود في سننه ج4/ص243/ح4764؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج3/ص5/ح11021، ج3/ص68/ح11666، ج3/ص73/ح11711، ج3/ص73/ح11713؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص296/ح2234؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص47/ح2359، ج2/ص312/ح3564، ج6/ص356/ح11221؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج6/ص339/ح12724، ج7/ص18/ح12962، ج8/ص170/ح16471؛ وأبو يعلى في مسنده ج2/ص392/ح1163؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج10/ص156/ح18676؛ وغيرهم.

فهذا نقل تواتر عن أبي سعيد الخدري، رواه عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن، وعطاء بن يسار، وأبو نضرة، ويزيد الفقير، ومعبد بن سيرين، وعبد الرحمن بن أبي نعم، والضحاك بن شراحيل المشرقي الهمداني، وعاصم بن شميخ، وأبو الصديق بكر بن عمرو الناجي، وأبو المتوكل علي بن داود الناجي على ما ذكر الإمام الحاكم، وربما غيرهم.

_* وأخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2540/ح6531)عن سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ عن عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدِيثًا، فَوَاللَّهِ لَأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الحَرْبَ خِدْعَةٌ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلاَمِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ»]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه ج3/ص1322/ح3415، ج4/ص1928/ح4770؛ ومسلم في صحيحه ج2/ص747/ح1066؛ والنسائي في سننه ج7/ص119/ح4102؛ وابن حبان في صحيحه ج15/ص138/ح6739؛ وأبو داود في سننه ج4/ص244/ح4767؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص81/ح616، ج1/ص113/ح912، ج1/ص131/ح1086؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص24/ح168؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص161/ح8563، ج2/ص312/ح3565؛ والطبراني في معجمه الصغير ج2/ص214/ح1049؛ وابن حنبل في فضائل الصحابة ج2/ص702/ح1198؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص170/ح16474؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص227/ح261، ج1/ص273/ح324؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص380/ح2595؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه

ج10/ص157/ح18677.

ـ ورواه مختصراً أبو إسحاق السبيعي عن سويد بن غفلة، كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص156/ح1345): [حدثنا يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: يكون في آخر الزمان قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيّهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، قتالهم حق على كل مسلم]؛ وأخرجه النسائي في سننه الكبرى ج5/ص161/ح8564، ج5/ص161/ح8565.

ـ وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص134/ح1127) تصديق بعض ذلك بإسناد صحيح على شرط الشيخين: [حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قال: قال عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، حَدِيثًا فَلَأَنْ أَقَعَ مِنْ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مَا لَمْ يَقُلْ وَلَكِنَّ الْحَرْبَ خَدْعَةٌ]؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص17/ح105؛ وأبو يعلى في مسنده ج1/ص423/ح559؛ وغيرهم.

❋ وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص749/ح1066)عن زيد بن وهب الجهني عن علي: [حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ: يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ، صلى الله عليه وسلم، لَاتَّكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ، «وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ» فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ وَتَتْرُكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُفُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَاللهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ، فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللهِ. قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: فَنَزَّلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنْزِلًا، حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ، فَلَمَّا الْتَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمَئِذٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، فَقَالَ: لَهُمْ أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ، فَرَجَعُوا فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ، وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ، قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا أُصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الْتَمِسُوا فِيهِمُ الْمُخْدَجَ، فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: أَخِّرُوهُمْ، فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ، فَكَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللهُ، وَبَلَّغَ رَسُولُهُ، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم،؟ فَقَالَ: إِي، وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ، حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا، وَهُوَ يَحْلِفُ لَهُ]؛ أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص92/ح706؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص164/ح8571؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص171/ح16477؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج10/ص147/ح18650؛ وغيرهم.

ـ وأخرج مسلم في صحيحه (ج2/ص748/ح1066) بإسناد صحيح على شرط الشيخين، تصديق ذلك عن عبيدة السلماني عن علي: [وحدثنا محمّد بن أبي بكر المقدمي حدثنا ابن علية وحماد بن زيد (ح) وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد بن زيد (ح) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللفظ لهما قالا: حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن محمّد عن عبيدة عن عليّ قال: ذكر الخوارج فقال: فيهم رجل مخدج اليد –أو مودن اليد، أو مثدون اليد– لولا أن تبطروا لحدّثتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمّد، صلى الله عليه وسلم، قال: قلت: أنت سمعته من محمّد، صلى الله عليه وسلم، قال إي وربّ الكعبة، إي وربّ الكعبة، إي وربّ الكعبة].

* وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج2/ص750/ح1066) عن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عن علي: [حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ –وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ– قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ، صلى الله عليه وسلم، وَصَفَ نَاسًا، إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ، «يَقُولُونَ الْحَقَّ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَجُوزُ هَذَا، مِنْهُمْ، – وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ – مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللهِ إِلَيْهِ مِنْهُمْ أَسْوَدُ، إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ أَوْ حَلَمَةُ ثَدْيٍ» فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: انْظُرُوا، فَنَظَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَوَاللهِ، مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِبْتُ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ، فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: وَأَنَا حَاضِرُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَقَوْلِ عَلِيٍّ فِيهِمْ؛ زَادَ يُونُسُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنِ ابْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ، قَالَ: رَأَيْتُ ذَلِكَ الْأَسْوَدَ]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج15/ص388/ح6939؛ والنسائي في سننه الكبرى ج5/ص160/ح8562، ج8/ص188/ح16558؛ وهو في كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب (ص:15، بترقيم الشاملة آليا/64)؛ وفي المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم (3/134/2378)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام الطيالسي في مسنده (ج1/ص24/ح165) عن أبي مريم عن علي: [حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن حكيم ونعيم بن حكيم كلاهما عن أبي مريم قال: سمعت عليا يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (إن ناسا من أمتي يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، علامتهم رجل مخدج اليد)؛ قال أبو مريم: حدثني أخي وكان خرج مع مولاه إلى النهروان قال: لم يقاتلهم حتى قتلوا رسوله، فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم، فلما فرغ منهم قال: التمسوا المخدج، فجعلت الرسل تختلف فلا يقدر عليه، ثم جاء رجل بعد فبشّره قال: وجدناه في وطأة من الأرض تحت رجلين، فقطع يديه والثدية فأخذها ونصبها وقال ما كذَبت ولا كُذبت، قالها مرارا]؛ وأخرجه بدون القصة الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج1/ص151/ح1302؛ وأبو يعلى في مسنده

ج1/ص296/ح358.

ـ وأخرج الإمام أبو داود في سننه (ج4/ص246/ح4770) زيادة ممتعة: [حدثنا بشر بن خالد حدثنا شبابة بن سوار عن نعيم بن حكيم عن أبي مريم قال: (إن كان ذلك المخدج لمعنا يومئذ في المسجد نجالسه بالليل والنهار، وكان فقيرا ورأيته مع المساكين يشهد طعام عليّ عليه السلام مع الناس، وقد كسوته برنسا لي)؛ قال أبو مريم: (وكان المخدج يسمى نافعا ذا الثدية، وكان في يده مثل ثدي المرأة على رأسه حلمة مثل حلمة الثدي عليه شعيرات مثل سبالة السنور)]، وقال أبو داود: (وهو عند الناس اسمه حرقوس)؛ قلت: أبو مريم قيس الثقفي المدائني أعلم بالرجل من أبي داود؛ وحرقوس أو حرقوص رجل آخر.

* وأخرج الإمام الحميدي في مسنده ج1/ص33/ح59) عن أبي كثير الحارث بن جهمان عن عليّ: [حدثنا عبد الملك بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن مسلم العبدي حدثنا أبو كثير قال: كنت مع سيدي عليّ بن أبي طالب حين قتل أهل النهروان، فكان الناس قد وجدوا في أنفسهم من قتلهم، فقال علي: أيها الناس إن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، حدثني أن ناسا يخرجون من الدّين كما يخرج السهم من الرميّة، ولا يعودون فيه أبدا، ألا وأن آية ذلك أن فيهم رجلا أسود مجدع اليد إحدى يديه كثدي المرأة لها حلمة كحلمة المرأة؛ قال: وأحسبه قال: حولها سبع هلبات فالتمسوه فإني لا أراه إلا فيهم، فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى، فقال: صدق الله ورسوله، وإن عليّا لمتقلد قوسا له عربية يطعن بها في مخدجته، قال: ففرح الناس حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجدون].

فهذا نقل تواتر مقطوع بصحته عن إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، رواه عنه جمع كبير، منهم: سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، وزَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ، وعبيدة السلماني، وعُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، وأبو كثير الحارث بن جهمان، وأبو مريم قيس الثقفي المدائني، وهناك المزيد في قصة ذي الخويصرة، أوَّل الغلاة المارقين، وقصة ذي الثدية، فلتراجع في مظانها.

هذا نقل تواتر عن خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، يوجب العلم اليقيني، الذي لا يتطرق إليه شك أو تشوبه شائبة، وإنما كان ذلك الذم الشديد، والله أعلم، لأمور منها: أن اكثر الابتداع والإحداث يرجع، حقيقة، إلى الغلو في الدّين، والحرص المَرَضِيِّ عليه، والمبالغة في التعبّد، والهوس في الزهد، كما فصلناه أعلاه.

ومنها: أن الغلوّ والتشدد ينفّر الناس من الدّين ويصدّهم عنه غالباً، بخلاف التقصير والتساهل، كما معلوم محسوس بشهادة الواقع وأحداث التاريخ المتواترة؛ لذلك جاء من الذم لأهل الغلو، وبالأخص الخوارج الغالية، من الأزارقة والنجدات المكفرين بالذنوب، الذين يقتلون أهل الإسلام ويدَعون أهل الأوثان، ما هو أكثر بكثير مما جاء في ذم أهل التفريط والتساهل!

لذلك كان الإفراط في الحكم بالتّبديع على الناس، وعلى الأفعال، من الصفات المميزة لأهل الغلو والابتداع أنفسهم. فلا يجوز للمسلم العاقل، الذي يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يحكم على فعلٍ بأنه بدعة إلا بعد إشباع البحث والتأكد، بيقين، من عدم تقديم قائلها لدليل أو لشبهة دليل، وإلا وقع هو نفسه في الغلو والابتداع! ويتدرج الحال بهذا وأمثاله، من العُجْب، وتزكية النفس، والغرور بها، وإساءة الظن بالمسلمين، حتى يبدّع الناس جميعاً، ما عدا نفسه، وفرقته التي على نفس رأيه بحذافيره. فتجده يقول بلسان الحال، بل ربما بلسان المقال: (ابتدع الناس؛ ضل الناس؛ فسدت عقائد الناس؛ هلك الناس؛.. إلخ) فينطبق عليه الوعيد الشديد الذي ثبت عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**إذا قال الرجل: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ**».

* كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2024/ح2623): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، (ح) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ»]؛ قَالَ أَبُو إِسْحَقَ: (لَا أَدْرِي أَهْلَكَهُمْ بِالنَّصْبِ أَوْ أَهْلَكُهُمْ بِالرَّفْعِ؟!)؛ وقال الإمام مسلم: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ (ح) وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ جَمِيعًا عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ)؛ قلت: الرفع هو الصحيح لما جاء في حلية الأولياء في ترجمة الإمام سفيان الثوري: (**فَهُوَ مِنْ أَهْلَكِهِمْ**)، يعني: **أَشَدّهمْ هَلَاكًا**؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ج1/ص267/ح759؛ ومالك في الموطأ ج2/ص984/ح1778؛ وابن حبان في صحيحه ج13/ص75/ح5762؛ وأبو داود في سننه ج4/ص296/ح4983؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص272/ح7671، ج2/ص342/ح8495، ج2/ص465/ح10006، ج2/ص517/ح10708؛ والطيالسي في مسنده ج1/ص319/ح2438؛ وابن الجعد في مسنده ج1/ص483/ح3355؛ وغيرهم.

ولأهل الغلو نكت، وطرائف، وعجائب، لا تعد ولا تحصى، من أهمها، وأبرزها: الغلظة على العوام، والسكوت والتساهل مع «**ساداتهم وكبرائهم**» من الحكام. فهذا (الشيخ الدكتور) صهيب حسن، وهو «**مبتدع**» من رؤوس أدعياء «**السلفية**» والسنّة والحديث في بريطانيا يبسط لسانه في عرض «**جماعة التبليغ**» فيقول، في ما روته عنه «**الهدي النبوي**»، في عددها الثامن لشهر شعبان 1417هـ: (لا يجوز للمسلم السنّي الدخول إلى هذه الجماعة لما فيها من «**البدع الغليظة**»، ولا يجوز الخروج معهم لأن ذلك نصر للبدعة وإشاعة لها)!

الله أكبر: «**بدع غليظة**»، هكذا قال بصوت مرتفع، لا فض فوه؛ من غير بيان لها، أو تفصيل، ومن غير دليل شرعي، بل هكذا إرسالاً، يتبعه المبتدعة بحق، من المقلّدة العميان إتِّباع دواب الحمير لقائدها. فإذا وصل الكلام إلى أعداء الله وأعداء رسله، مبدلي الشرائع، المتولين للكفار، من امثال «**آل سعود**»، الذين يمدّونه وجماعته بالمال، فلا تجد إلا الصمت المطبق، والسكوت المريب، والاعتذار بـ«**الحكمة**»، المزورة،

واجتناب «**الفتنة**» المكذوبة المزعومة: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾، أمّا ما يأتيهم من أموال، وما يرفلون فيه من حلل حسان، وما يرتحلون من سيارات فارهة، وما يسكنون من قصور أو بيوت منيفة، فكله إنما أعطاه آل سعود لــ«**وجه الله**» وأخذه هؤلاء لــ«**مصلحة الدعوة**»، ولم لا؟! أليست دولة آل سعود هي «**دولة التوحيد**» بنص «**الإمام**» الألباني وهي «**الدولة المباركة التي نصر الله بها الحق وأهله**» بنص «**الإمام**» عبد العزيز بن باز؟!

بل إن الحق أن الخوارج الحرورية أكثر فحولة ورجولة وإخلاصاً من هؤلاء، فأدعياء السلفية هؤلاء فيهم كل صفات الخوارج إلا قوة الشكيمة، والرجولة والشجاعة، فلعل خير مسمَّى لهم هو: «**مخانيث الخوارج**»!

ومن فواقرهم: وصفهم مصافحة المسلمين لبعضهم بعضاً، بعد التسليم من الصلاة، بأنه بدعة! وقد ناقشنا ذلك وأبطلناه فيما سلف.

بل إن الظن ليسوء جداً بهؤلاء، نظراً لعلاقة أكثرهم الوثيقة بفجرة الحكام، وأن دوافعهم الحقيقية هي تعمد «**إفساد ذات البين**» بين المسلمين، وتفريق صفهم، حتى يتسنى للكفار، والمنافقين من فسقة الحكام، وعملائهم من المتنفذين ورجالات الأدب والإعلام، وزنادقة المشايخ، حتى يتسنَّى لهؤلاء بسط هيمنتهم، وفرض تسلطهم على الأمة التي تم تمزيق شملها، وتصديع صفوفها، بجلوسهم على أفواه السكك يمتحنون الناس بغوامض المسائل، ودقائق مشكلات الاعتقاد! ثم يصنفون الناس: هذا مبتدع، وذاك كافر، والثالث، (سلفي)، والآخر (خلفي)، وهذا (صوفي)، وذلك (طرقي)، والإمام الحافظ الفقيه الأصولي النظار الحجة ابن حزم (جهمي)، وهذا مستحق للهجر، والإمام الحافظ الحجة قاضي القضاة ابن حجر (أشعري): أهلٌ لأن تحرق كتبه، والنووي، نصف أشعري: عقيدته (وسط!) مشكوك فيها، ووجه الإمام الشهيد سيد قطب، لأنه حليق وفق مذهبه في جواز حلق اللحية، يشبه وجوه اليهود والنصارى،.. إلخ، إلى غير ذلك من شطحاتهم الخبيثة الملعونة، أخزاهم الله، وأبعدهم، ولعنهم، وأبادهم.